بالتجانية

للإمام الفقية الأصولي

الْجُمَدِينْ عَبُذِاللَّهِ بَنِ الْجُمَدِ الْبُعَلِيِّ الْكِنْدَالِيِّ ١١٨٩ هِ

قَ تَدَمَ لَكُ العالمة الاضولي اد/انجَمَد مَنْصُوْرال سَبَالِكُ

الدُبُكِتِورَمُطِلَقَ الْجَامِرُ الشِّيخُ عَامِرٌ بِهَحَتَ

عَقِيقُ وَالِّلُ مُحَرِّدُهُ إِنْ الشَّنِشُورِيِّ

كالنجابا



البعلى - أحمد عبد الله بن أحمد الحنبلي ١١٨٩ هـ دار الكتب المصرية - فهرسة أثناء النشر. الذخر الحرير بشرح مختصر التحرير/ تأليف أحمد بن عبد الله البعلي الحنبلي تحقيق: وائل محمد بكر - القاهرة: المكتبة العمرية - دار الذخائر - ٢٠١٩م. ۹۹۲ ص - ۷۲ × ۲٤ سم ١. الفقه الإسلامي - أصول. ٢. بكر محمد وائل (محقق). أ. العنوان رقم الإيداع: ٢٨٣٤٣ - التاريخ ٢٠١٩ ردمك: ۲-۰-۱۵۲۵۸-۷۷۷ م الطّبعة الثالثة ١٤٤٤هـ – ٢٠٢٣م حقوق الطبع محفوظة © ١٤٤٤ هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إليكتروني أو ترجمته إلى لغة أخرى دون الحصول على إذن خطى مسبق من الناشر. شارع الإمام محمد عبده خلف الجامع الأزهر +2012202275629 +201060908845 +20108543160 (M) dar.alzakhair@gmail.com دار الذخائر 🗹 🕈

الزير المراج ال

لِلْإِمَامِ الفَفِيْدُ الأَصُولِيِّ لِلْأَمَامِ الفَفِيْدُ الأَصُولِيِّ الْأَمِرُ لِيَّ الْمُعَامِدِ النَّهِ اللَّهِ مِن اجْمَد النَّعْ التَّالِيِّ ١١٨٩ هـ

فَّدَّمَلَهُ العَلامَةُ الاضِوْلِيُّ

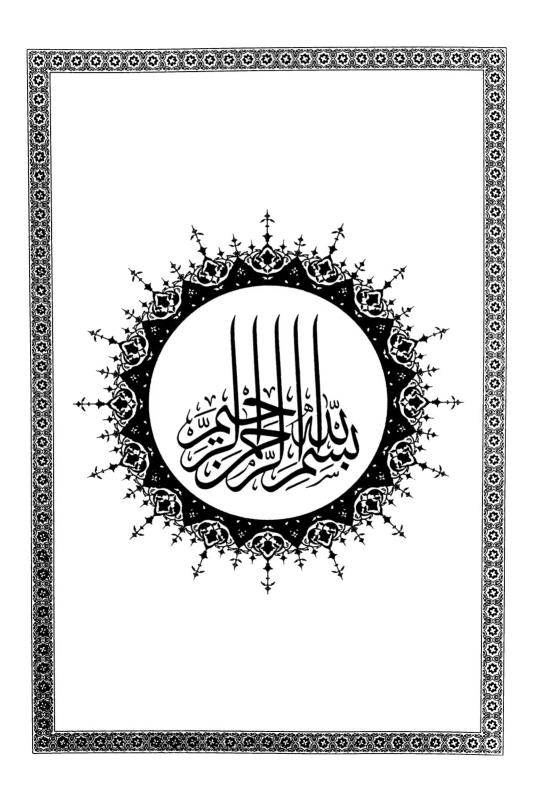
اد/ اجَّمَد مَنْصِهُ ورَآلُ سَبَالِك

الشيخ غام دربهجت

الدئ إتور مطلق الخاسر

عَنِينُ ٷؿؚڶۼٙڔۜؠؙٞڿڒڒۿؚڒڵ۩ۺؙڹۺؙۏڮ

خَالِثُولِيَّةِ عِنْهِ الْمِثْلِيِّةِ لِمَا الْمِثْلِينِيِّةً لِمَا الْمِثْلِينِيِّةً لِمَا الْمِثْلِينِيِّةً المُثَالِثِينِينِي الْمِثْلِينِينِي الْمِثْلِينِينِي الْمِثْلِينِينِي الْمِثْلِينِينِي الْمِثْلِينِينِي الْمُث



#### مقدمة شيخنا العلامة الأصولي أ. د/ أحمد منصور سبالك

### بِنْ \_\_\_\_ ِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰزِ ٱلرَّحِي \_\_\_

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد.

إن كتاب مختصر التحرير في أصول الفقه لابن النجار الحنبلي المتوفى ٩٧٢ هـ، من الكتب المعتمدة عند الحنابلة في أصول الفقه بلا خلاف؛ ولهذا فيحظى هذا الكتاب المسمى بالكوكب المنير مكانة مرموقة بين كتب المذهب الأصولية، لما امتاز به من سهولة في العرض واللغة واستيفاء غالب مسائل الأصول.

ولأهمية هذا الكتاب وضع بين الكتب السيارة في أصول الفقه التي سارت شرقًا وغربًا وشمالًا وجنوبًا، مما جعل الكثير من أهل العلم يتكالبون على شرحه وبيان ألفاظه وتحرير جُمله الأصولية، وفك عباراته.

ومن هذه الشروح شرح العلامة الفقيه الحنبلي أحمد بن عبد الله بن أحمد البعلي الحنبلي المتوفى ١٨٩ هـ - رحمه الله تعالى - ، والمسمى بـ:

# «النَّخُولِ النَّهُ الْمُؤْلِ الْمِشْرَةِ مِثْنَاتُ مُخْتَصَرِ التَّجْرِيرِ»

وكما ذكر في شرحه سبب الشرح قائلًا على المختصر بأنه: «... مشتملًا على قواعد كثيرة، وفوائد عظيمة».

وقد اشتمل بالفعل على قواعد وفوائد جمة في طيات هذا المختصر مما جعل كثيرًا من العلماء يشرحونه ويبرزون قيمة هذه القواعد وتلك الفوائد في شروحهم.

وكانت من أمنيات طلاب علم الأصول وأهله أن يجدوا كتاب العلامة البعلي مطبوعًا، ودعونا الله تعالى كثيرًا بإخراجه من دائرة المخطوطات إلى دائرة المطبوعات.

وظلت هذه الأمنية تتردد في دعائنا كثيرًا إلى أن أتحفني ابني الكريم الشيخ/ وائل بكر -حفظه الله وسلمه من كل سوء- بالبشرى بأنه حقق الكتاب وفي طي الطباعة الآن،



ثم زادني تشريفًا بأن أرسل لي جزءًا منه لأكتب له مقدمة أدخل بها معه في الأجر لنشر هذا الكتاب.

فوجدت تحقيقًا طيبًا، أخرج فيه النص بطريقة جيدة وترتيب جيد؛ ليسهل على القارئ استيعاب الكتاب، ثم زانه بتعليقاته في الهامش.

جعل الله ذلك في ميزانه، وكتب لعمل القبول، وله الأجر، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى اللهم وسلم وبارك على محمد وآله وصحبه وسلم.

فجر يوم الجمعة: الرابع من شهر صفر ١٤٤١هـ الموافق: الرابع من أكتوبر ٢٠١٩م

كتبه أ. د/ أحمد منصور سبالك

# اسنادي للإمام البعلى رَحْمَهُ ٱللَّهُ

أروي عن الإمام البَعْلِيِّ صاحب كتاب «الذُّخر الحرير»: إجازة عن الشَّيخ المُسنِد محمد بن ناصر العجمي المعروف بتفاحة الكويت، والشَّيخ المُسنِد الدكتور ذياب بن سعد الغامدي الطائفي حفظهما الله ونفعنا بهما، عن شيخهما العلامة عبد الله بن عبد العزيز ابن عقيل الحنبلي شيخ الحنابلة في وقته، وقد سمع الأول جزءًا من الكتاب على الشيخ ابن عقيل في المسجد الحرام بقراءة غيره كما أخبرني، وقد قرأت أنا عليه جزءًا من الكتاب بسماع زوجي أم حبيبة وابنتي حبيبة، وأجازنا بالكتاب ومروياته عامة، وأجاز ابني أحمد، عن العلامة عبد الرَّحمن بن ناصر السَّعدي، عن الشَّيخ المُؤرِّخ إبراهيم بن عيسى وعلي بن عبد الله بن حَمَدِ بن طراد الدوسري، عن الإمام أحمد بن عبد الله البَعْلِيِّ الحنبلي رَحَمَهُ اللهُ .

ح وعن الدكتور ذياب بن سعد أيضًا، والشَّيخ الدكتور علي بن محمد العمران، حفظهما الله ونفعنا بهما، عن الشَّيخ صالح أحمد الأرْكانِي الحنبلي، عن الشَّيخ الفقيه عبد القادر الدُّومي الشَّهير بالحَتَّاوِي الحنبلي، عن مصطفى بن أحمد بن حسن بن عمر بن معروف الشَّطِي الحنبلي مفتي الحنابلة بدُومة، والعلَّامة الفقيه عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بن بدران الدُّومي الحنبلي، عن والد الأول المُفتي أحمد بن حسن بن عمر الشَّطِي الحنبلي مفتي الحنابلة بدمشق، وشقيقه الشَّيخ محمد بن حسن، عن العلَّامة الشَّيخ حسن بن عمر بن معروف الشَّطي الحنبلي، عن الشَّيخ المُفتي مصطفى بن سعيد الرُّحَيْبانِي السُّيوطي الحنبلي مفتي الحنابلة بدمشق، عن الإمام أحمد بن عبد الله البعلى رَحَمُهُ اللَّهُ.





## بِنْ \_\_\_\_ِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰزِ ٱلرَّحِيكِ حِم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمى الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد منَّ الله عليَّ بتحقيق هذا الكتاب المبارك «الذخر الحرير»، وطبعت الطبعة الأولى منه، وانتهت بحمد الله تعالى، وجاءتني بعض الملاحظات العِلميَّة، نبَّهني عليها بلطفٍ وكريم خلق أخي فضيلة الشيخ محمد بن تركي الهاجري حفظه الله ونفعنا به، وأخبرني الناشر الشيخ خالد ذكي وفقه الله بعزمه على طباعة الكتاب طبعة ثانية في حلَّة بهيَّة؛ فصحَّحت ما وقع منِّي في الطبعة الأولى من أخطاء، وهي قليلة، والحمد لله رب العالمين.

ورحم الله القائل: إني رأيت أنه لا يكتب إنسانٌ كتابًا في يومه إلَّا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العِبَر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

وقد لاقى الكتاب القبول عند أهل العلم، خاصة السادة الحنابلة، وأثنوا عليه، ونصحوا به الطلاب، وكُتب عنه بعض المقالات العلمية.

وكذا نقل الشَّيخُ حسام الورهي وغيرُه عن الشيخ ابن عقيلِ الحنبليِّ الخبليِّ الْخَبارِ

وكذا نقل لي فضيلة الشيخ الدكتور أحمد السَّبهان حفظه الله نحوه عنه في مجلس حضره للشيخ ابن عقيل، وأضاف من عنده: أنَّ الطالب ينتفع من «(الْنَيُّةُ وَالْمِنْ اللهُ للبَعلي أكثر من «شرح الكوكب». اهـ

وأثنى عليه فضيلة الشيخ الدكتور عامر بهجت حفظه الله، وقال لي: حاجة الناس إلى كتاب «الله الله عليه الله وقال لي: حاجة الناس إلى كتاب «الله الله الله الكوكب»، وهو أنسب بكثير في هذه الأيام. اه.

وكذا فضيلة الشيخ أحمد الغريب الحنبلي حفظه الله، وكتب عنه في منشور له فقال: كتاب مهم، وفيه زيادات على ما في شرح ابن النجار، بعضها من «التحبير»، وبعضها من عنده، كنقله عن «المنتهى» للمختصر مثلًا، كما أنَّ فيه تصويبًا لأخطاء في ألفاظ وردت في «الأصل» و «المختصر» وقارنتها بالكتاب المنقول عنه؛ فوجدت الصواب مع الإمام البَعلي في هذا الكتاب، وسَبكُه للشرح مع المتن بديعٌ، وليس اختصاره للشَّرح مخلًّا، والكتاب يحتاج إلى اهتمام من إخواننا الحنابلة وضمِّه للدَّرس الأصولي الحنبلي. اهد.

وقال لي الشَّيخ عبد الكريم القُثامي الحنبلي حفظه الله: « الْأَنَّةُ وَالْحِيْرُ الْمُثَرِّبُ فيه فوائد وزوائد، وهو شرح متميِّز، ووجدت له عبارات تعقَّب فيها «مختصر التَّحرير» لتوافِقَ ما في «التَّحرير»، ويصرفُ فيها عبارة «مختصر التَّحرير» لتوافِقَ ما في «التَّحرير»، وعندما أستشكلُ كلامًا في «المختصر» فأراجع «الذُّخر الحَرير» أجده قد تنبَّه لهذا. اه.

وكذا أثنى عليه الشيخ محمد سعد أبو علياء الحنبلي، وقال لي: هو جوهرة للحنابلة، ومن أحسن ما خرج لهم من أعمال، وكذا الشيخ حذيفة خليفة الحنبلي، والشيخ مشاري العليان الحنبلي، حفظهم الله وبارك فيهم وغيرهم من أهل العلم والتحقيق.

والله أسأل أن ينفع به، وأن يرزقنا أجره، وأن يسترنا في الدارين، وأن يغفر لمؤلفه ويرفع درجته، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

## وكتب ولايل مُحَرِّرُ مِنْ كَرِيرُونَ وَلِي الْمِثَانِيثِورِكِ

ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان لعام ١٤٤٣ من الهجرة، ٢٠٢٢م في بيت والدي بقرية شنشور، وأنا جالس بجوار أي بركة الزمان، وجنة الرحمن، حفظها الله الحنان المنان، وسقاها من حوض النبي العدنان، وجمعنا بها وبه في أعلى الجنان وفي ليلتها ختمت ابنتي حبيبة حفظ كتاب الله القرآن، جعلها الله وأمها من أهل الولاية والعرفان

#### مقدمة فضيلة الشيخ الدكتور عامر بهجت حفظه الله

# بِسْمِ اللهِ الرَّمْزِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فمنذ مدة وأنا أفكِّر وأرجو أن يختصر «شرح الكوكب المنير» في كتاب لا يزيد عن مجلد، يحلُّ عبارات «مختصر التحرير»، مع التمثيل لها، دون توسع في بيان الخلاف والأدلة والمناقشات، بحيث يسدُّ حاجة الراغب في استشراح الكتاب من غير توسع، وفي كل يوم أقدِّم رجلًا وأؤخر أخرى، حتى وصلني هذا السفر النفيس الموسوم بـ « النَّنَ المَّنَ اللهُ في اللهُ عالمتعلم إلى ذلك.

وقد تضمن شرح «المختصر» بإيجاز غير مخل، وهو على اختصاره لا يخلو من إضافات علمية دقيقة ونفيسة.

فرحم الله مؤلفه، وشكر الله لمحققه.

وإنني أوصي به من أراد شرحًا موجزًا لـ «مختصر التحرير».

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب الفقير إلى الله تعالى: عامر بهجت

000



#### مقدمة فضيلة الشيخ الدكتور مطلق الجاسر حفظه الله

Dr.Mutlaq Aljasser Assistant Dean for Student Affairs College of Sharia - Kuwait University



د. مُطْلَق بُرْجِيَ الْمِيْرِينُ مُطْلَق الْجَيَالِيْ السَّاعِد السَّنُونِ الطلابيه

كلية الشريعة - جامعة الكويت

الموافق ٢٠٢٧/٤/١٧ م

التاريخ ٥١/١٥/ ١٤٤٣هـ

الحمدالله الذي فقه مَن شاء من عباده في الدين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، القائل: "من يُرد الله به خيرًا يُققّه في الدين"، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم ياحسان إلى يوم الدين.

أما بعد ..

فإن متن "مختصر التحرير" للإمام النحرير تقي الدين محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن النجّار الفتوحي رحمه الله (ت:٩٧٢هم) من أجود متون متأخري الحنابلة الأصولية، وهو مختصر "تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول" لمُنقّح المذهب الإمام علاء الدين على بن سليمان المرداوي رحمه الله (ت: ٨٨٥هـ).

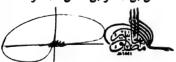
وقد اعتنى به جملةً من العلماء الأجلاء فشرحوه، فمنهم المصنّف نفسه، ومنهم الإمام أحمد بن عبدالله البعلي رحمه الله (ت:١١٨٩هـ) في شرح مختصر مُحرّر سمّاه "الدُّخر الحرير بشرح مختصر التحرير"، وقد أحسن أخونا الفاضل الشيخ وائل محمد بكر زهران الشنشوري وفقه الله في العناية به وتحقيقه، وقد اطّلعتُ على عمله فرأيته مجوّدًا نافهًا.

فاسأل الله العلى القدير أن يبارك في هذا المتن وفيمن اختصره وشَوَحه ودرّسه وحقّقه وانتفع به.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وكتبه فقير عفو ربه

د.مطلق بن جاسر بن مطلق الجاسر



في ليلة السبت ١٥ من رمضان ٢٤٤٣هـ.

Kuwait City Twitter: @Dr\_Mutlaq مدينة الكريت gmail.com

Mutlaq09@gmail.com

مقدمة التحقيق \_\_\_\_\_

#### مقدمة التحقيق

# بِنْ \_\_\_\_ِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْزِ ٱلرَّحِي \_\_\_

الحمدُ اللهِ الَّذِي أَيَّدَ مذهبَ الإمامِ أحمدَ، بمَن أَتَى فيه بما عليه مِن مُؤَلَّفٍ يُحمَدُ، مِن فروعٍ فيه لها الأصولُ تَشهَدُ، بلفظٍ مُوجَزٍ مُنَقَّحٍ مُهَذَّبٍ، بَلَغَ فيه مِن الكفايةِ والمَطلب، ووَشَّحَ مسائلَه براجحِ المَذهب، مع احتوائِه على ما يَحتاجُ إليه الأمرُ ويَطلُبُ.

وأَشهَدُ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، شهادةً تَرفَعُ قائلَها أعلى الدَّرجاتِ، وتُبلِّغُه أقصى الغاياتِ مِن جميعِ الخيراتِ، وأُصلِّي وأُسلِّم على سيِّدنا مُحمَّدٍ خيرِ البَريَّات.

وبعدُ؛ فإنَّ عِلمَ أصولِ الفقهِ علمٌ عظيمٌ مِن أعظمِ علومِ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ وأجلِّها قَدْرًا وأكثرِها فائدةً، فهو عِلْمٌ يُتَعَرَّفُ منه تقريرُ مطالبِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ العلميَّةِ، وطُرُقُ استنباطِها، وموادُّ حُجَجِها، واستخراجُها بالنَّظرِ، كما قالَ المُناويُّ رَحَمَهُ ٱللَّهُ.

قالَ الإمامُ الغَزاليُّ في «المُستصفى» (ص ٤): وأشرفُ العُلومِ ما ازدُوجَ فيه العقلُ والسَّمْعُ، واصْطُحِبَ فيه الرَّأيُ والشَّرعُ، وعِلْمُ الفقهِ وأصولُه مِن هذا القَبيلِ؛ فإنَّه يَأْخُذُ مِن صَفْوِ الشَّرعِ والعقلِ سواءَ السَّبيلِ، فلا هو تَصَرُّفٌ بمَحْضِ العقولِ بحيثُ لا يَتَلَقَّاه الشَّرعُ بالقبولِ، ولا هو مبنيٌّ على مَحضِ التَّقليدِ الَّذي لا يَشْهَدُ له العقلُ بالتَّاليدِ والتَّسديدِ. اهـ

هذا، وقد كانَ ظَهَرَ في زمانِنا هذا بعضُ مَن لا يَرَوْنَ حاجةً إلى تَعَلَّمِ أَصُولِ الفقهِ، ويُنْكِرُونه، ويَنْتَقِدونَ على مَن يُعَلِّمُه ويَتَعَلَّمُه، مُتَمَسِّكِينَ بالأخذِ بالكتابِ والسُّنَّةِ مُباشرةً.

أقولُ: وهو فهمٌ خاطئ، فهذه العلومُ الشَّرعيَّةُ ما هي إلَّا تقريبٌ وتيسيرٌ وتنظيمٌ لِما جاءَ في الكتابِ والسُّنَّةِ النَّبويَّةِ المُطَهَّرةِ، كيف وهذا العِلمُ الشَّريفُ نالَ عناية بالغة مِن أهلِ العِلمِ مِن المذاهبِ الفقهيَّةِ، وتَنَافَسُوا فيه، مِن القديمِ للحديثِ وإلى زمانِنا هذا، حتَّى سُمِّي مَن يَشتغلونَ به بالأُصُوليِّين.

قالَ الرَّازِيُّ في «تفسيرِه» (٢/ ٣٤٨): وعِلْمُ الفقهِ كلُّه مأخوذٌ مِن القرآنِ، وكذا علمُ أصولِ الفقهِ.. إلخ.

وقالَ الزَّرْكَشِيُّ في «البحر المحيط» (١/ ٤٥٧): وقد تَكلَّمَ المُفَسِّرون هنا في حقيقة النَّسخِ الشَّرعيِّ وأقسامِه، وما اتَّفِقَ عليه منه، وما اختُلِف فيه، وفي جوازِه عقلًا، ووقوعِه شرعًا، وبماذا يُنْسَخُ، وغيرِ ذلك من أحكام النَّسخِ ودلائلِ تلك الأحكام، وطَوَّلُوا في ذلك، وهذا كلَّه موضوعُه علمُ أصولِ الفقه، فيبُرْحَثُ في ذلك كلِّه فيه.

وقالَ ابنُ حَمدانَ الحنبليُّ في «صفة المُفتي» (ص: ١٥١): فأمَّا الفقية على الحقيقة فهو: مَن له أهليَّةٌ تامَّةٌ، يُمْكِنُه أَنْ يَعرِفَ الحُكْمَ بها إذا شاء، مع معرفتِه جملة كثيرة عُرفًا مِن أُمَّهاتِ مسائلِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ الفروعيَّةِ العمليَّةِ، بالاجتهادِ والتَّأمُّلِ، وحُضُورِها عندَه.. فلهذا كانَ علمُ أصولِ الفقهِ فَرْضًا على الفقهاءِ.

وقد ذَكَرَ ابنُ عَقِيلِ: أنّه فرضُ عينٍ، والمذهبُ: أنّه فرضُ كفايةٍ، كالفقهِ. اهو وقالَ البَزْدَوِيُّ الحنفيُّ في مُقدِّمةِ «كشف الأسرارِ» (١/ ٣): .. لا سِيَّمَا عِلْمُ أصولِ الفقهِ الَّذي هو أَصعَبُها مداركَ، وأدقُّها مسالكَ، وأعمُّها عوائدَ، وأتمُّها فوائدَ، لولاه لبقِيَتْ لطائفُ علومِ الدِّينِ كامنةَ الآثارِ، ونجومُ سماءِ الفقهِ والحِكمةِ مَطمُوسةَ الأنوارِ، لا تَدخُلُ ميامنُه تحتَ الإحصاءِ، ولا تُدرَكُ محاسنُه بالاستقصاءِ. اه

وها هو ابنُ خلدونَ يُوضِحُ الأمرَ أيَّما إيضاحٍ، فقالَ في «تاريخِه» (١/ ٥٧٥): واعلمْ أنَّ هذا الفنَّ مِن الفنونِ المُستحدَّثةِ في المِلَّةِ، وكانَ السَّلفُ في غُنيَةٍ عنه بما أنَّ استفادةَ المعاني مِن الألفاظِ لا يُحتاجُ فيها إلى أزيدَ ممَّا عندَهم مِن المَلكَةِ اللِّسانيَّةِ، وأمَّا القوانين الّتي يُحتاج إليها في استفادة الأحكام خصوصًا فمنهم أُخذ معظمها، وأمَّا الأسانيدُ فلم يكونُ وا يَحتاجونَ إلى النَّظرِ فيها؛ لقُربِ العصرِ وممارسةِ النَّقلَةِ وخِبرَتِهم بهم، فلمَّا انْقَرَضَ السَّلفُ وذَهبَ الصَّدرُ الأوَّلُ وانقلبَتِ العلومُ كلُّها صناعةً كما قَرَّ (ناه مِن قبلُ؛ احتاجَ الفقهاءُ والمجتهدونَ إلى تحصيلِ هذه القوانينِ والقواعدِ لاستفادةِ الأحكامِ مِن الأُدلَّةِ؛ فكتَبُوها فنًا قائمًا برأسِه سَمَّوْه «أصولَ الفقه». اهـ

وقالَ شيخُ شيوخِنا العلَّامةُ العُثيمينُ رَحَمَهُ اللَّهُ في «شرحِ الأصولِ»: عِلْمُ أصولِ الفقهِ عِلْمٌ مهمٌّ، لا يَنبغي لطالبِ العِلمِ أن يُفرِّطَ فيه، ومعَ كونِه ثمرةَ الفقهِ فهو أصولٌ أيضًا لغيرِ الفقهِ؛ إذْ يُمكِنُ أنْ تَستخدِمَه في بابِ التَّوحيدِ.. إلخ.

وقالَ شيخي الحبيبُ العَلَّامةُ المُحدِّثُ أبو إسحاقَ الحُوينيُّ حَفِظَه اللهُ ورَعَاه وشفاه وعافاه في مُقدِّمةِ كتابِه «تنبيه الهاجدِ» (١/ ١٣) وهو يَحكي تَجْرِبَتَه العلميَّة وحضورَه مجالسَ شيخِه العلَّامةِ محمَّد نجيب المطيعيِّ رَحَمَهُ اللهُ، وكان يَشرَحُ أربعة كتب، وهي «صحيحُ البخاريِّ» و«المجموعُ» للنَّوويِّ، و «الأشباهُ والنَّظائرُ» للسُّيُوطِيِّ، و «إحياءُ علومِ الدِّينِ» للغزَّاليِّ، قال حَفِظَه اللهُ: أَتاحَتْ لي هذه المجالسُ دراسة نَبَذِ كثيرةٍ مِن علميْ أُصُولِ الحديثِ وأصولِ الفقهِ، وواللهِ لا أَشْتَطُّ إذا قُلْتُ: إنَّني أَبْصَرْتُ بعدَ العَمى لمَّا ذَرَسْتُ هذينِ العِلْمينِ الجليلينِ، وأُقرِّرُ هنا أَنَّ الجاهلَ بهذينِ العِلْمينِ لا يَكونُ عالمًا مهما حَفِظَ مِن كُتُبِ الفروعِ؛ لأنَّ تقريرَ الحقِّ في مَواردِ النَّزاعِ لا يَكونُ إلَّا بِهِما، فعِلْمُ الحديثِ يُصَحِّحُ لك الدَّليلَ، وعِلمُ أُصولِ الفقهِ يُسَدِّدُ لك الفهمَ، فهما كَجَناحي الطَّائرِ. اهـ

### أوِّلُ مَن صَنَّفَ في أُصول الفقه

ومشهورٌ أنَّ إمامَنا الشَّافعيَّ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ هو أوَّلُ مَن أَلَّفَ وجَمَعَ في هذا العِلْمِ الشَّريفِ، وقالَ البعضُ بأنَّ الحنفيَّة هم أوَّلُ مَن وَضَعَ قواعدَ هذا العِلْم.

قالَ الزَّرْكَشِيُّ في «البرهان» (١/ ١٨): الشَّافعيُّ رَضَيَلَيَّهُ عَنهُ أُوَّلُ مَن صَنَّفَ في أُصولِ الفقه، صَنَّفَ فيه كتابَ «الرِّسالة»، وكتابَ «أحكام القرآنِ»، و«اختلاف الحديثِ»، و«إبطال الاستحسانِ»، وكتابَ «جماع العِلمِ»، وكتابَ «القياس» الَّذي ذَكَرَ فيه تضليلَ المُعتزلةِ ورُجوعَه عن قَبولِ شهادتِهم، ثمَّ تَبِعَه المُصَنَّفُون في الأُصولِ.

قالَ الإمامُ أحمدُ ابنُ حنبلِ: لم نكنْ نَعرِفُ الخُصوصَ والعمومَ حتَّى وَرَدَ الشَّافعيُّ. وقالَ الجُوينيُّ في «شرح الرِّسالةِ»: لم يَسبِقِ الشَّافعيَّ أحدٌ في تصانيفِ الأصولِ ومعرفتِها. اهـ

وقالَ ابنُ خلدونَ في «تاريخِه» (١/ ٥٧٦): كانَ أوَّلَ مَن كَتَبَ فيه -أي: علْمِ أُصولِ الفقهِ - الشَّافعيُّ رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ، أَمْلَى فيه رسالتَه المشهورةَ، تَكَلَّمَ فيها على الأوامرِ والنَّواهي، والبيانِ، والخبرِ، والنَّسخِ، وحُكْمِ العِلَّةِ المَنصوصةِ مِن القياسِ. اهـ

قالَ الشَّنشُوريُّ: وكذَا تَبِعَهم على ذلك مِن المُعاصرينَ الشَّيخُ العلَّامةُ عبدُ الوَهَّابِ خلَّاف رَحَمَهُ اللَّهُ في «علم أُصولِ الفقهِ» (ص: ١٨)، والشَّيخُ العلَّامةُ الدُّكتورُ مُحمَّد سليمان الأشقر رَحَمَهُ اللَّهُ في «الواضح في أُصولِ الفقهِ» (ص: ١٥)، والشَّيخُ العلَّامةُ الدُّكتورُ عبدُ الكريمِ زيدان رَحَمَهُ اللَّهُ في «الوجيز في أُصولِ الفقهِ» (ص: ١٦)، والشَّيخُ العلَّامةُ الدُّكتورُ وهبةُ الزُّحيليُّ رَحَمَهُ اللَّهُ في «الوجيز في أصولِ الفقهِ»، وغيرُهم.

وقد صَنَّفَ العلماءُ في هذا العِلمِ وغيرِه مُؤلَّفاتٍ صغيرةً تَنفَعُ المُبتِدِئينَ وتَأخُذُ بأيديهم للدُّخولِ في رَوضةِ هذا العِلمِ المباركِ، ومُؤلَّفاتٍ أُخرى للمُتَوسِّطينَ ممَّن تَجاوَزُوا الكتبَ السَّابقةَ، وأُخرى للمُنتهينَ المُتْقِنينَ. ومِن المُؤلَّفاتِ الصَّغيرةِ التي أُلِّفَتْ في هذا العِلْمِ المختصرُ المشهورُ في أصولِ الفقهِ: «مُختصَر التَّحريرِ» للإمامِ الفُتُوحيِّ رَحَمَهُ اللَّهُ، الَّذي اختَصَرَه مِن كتابِ المَرْدَاوِيِّ «تحريرُ المنقولِ وتهذيبُ عِلْمِ الأصولِ»، وكلاهما مطبوعٌ.

و «مختصرُ التَّحريرِ» مُختصرٌ مهم ٌ نافعٌ مُفيدٌ مِن أفضلِ المختصراتِ في هذا العِلمِ، أهمًيَّتُه ومكانتُه مُستقِرَّةٌ عندَ أهل العلمِ.

قالَ العلّامةُ العثيمينُ رَحَمَهُ اللّهُ في «شرح الأصولِ مِن علْمِ الوُصولِ» (ص ٤٠): إنَّ مِن أحسنِ ما أُلِّفَ في أصولِ الفقهِ بلْ مِن أجمعِه كتابًا صغيرًا يُسَمَّى «مُختصَرُ التَّحريرِ» للفُتُوحِيِّ، وهذا المُختصَرُ في الحقيقةِ خلاصةُ ما قالَه الأُصُولِيُّونَ في أصولِ الفقهِ، ويُمكِنُ للإنسانِ أنْ يَحفَظَه عن ظَهرِ قلبٍ، إلَّا أنَّه يَحتاجُ إلى عالم يُبَيِّنُ مَعناه للطَّالبِ، فالَّذي يَحفَظُه عن ظهرِ قلبٍ ويَعرِفُ مَعناه سيكُونُ أُصُوليًّا بالمَعنى الحقيقيِّ، فهذا مِن أجمع ما رَأَيْتُ على اختصارِه. اه

ولمَّاكانَ هذا المختصَرُ يَحتاجُ إلى شرح كما سَبَقَ، ولمَّاكانَ عادَةُ أهلِ العلمِ أنْ يَشرَحُوا هذه المختصراتِ؛ فقد وَضَعَ الإمامُ البَعْلِيُّ رَحَمَهُ اللَّهُ شرحًا نفيسًا مُتَوَسِّطًا يَأْخُذُ بيدِ مَن أرادَ أن يَرتقيَ في هذا العِلْمِ، وهو شرحٌ عظيمُ النَّفعِ، وهو كتابُنا هذا «الذُّخرُ الحريرُ».

ق الَ عنه ابنُ بدرانَ في «المدخل إلى مَذهبِ الإمامِ أحمدَ» (ص: ٤٦١): ثمَّ إنَّ مُصنَّفَه شَرَحَه في مجلَّدِ وسمَّاه: «الكوكبُ المنيرُ في شرحِ مختصرِ التَّحريرِ»، ثمَّ شَرَحَه الشَّيخُ أحمدُ البَعليُّ وسمَّاه: «الذُّخرُ الحريرُ شرحُ مختصرِ التَّحريرِ»، وهذانِ الشَّرحانِ يُفيدانِ المتوسِّطَ في هذا الفنِّ. اه

قَالَ الشَّنشُورِيُّ: وشَرَحَه جماعةٌ مِن أهلِ العِلمِ في زمانِنا للطَّلبةِ:

- شَرَحه شيخُ شيوخِنا العلَّامةُ الفقيهُ الأصوليُّ محمَّدُ ابنُ العثيمينِ رَحَمَهُ اللَّهُ في دروسٍ علميَّةٍ، ثمَّ طُبعَ الشَّرحُ في مجلَّدِ مِن إصداراتِ مُؤسَّسةِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ صالِحِ العثيمينِ الخيريَّةِ.

- وشَرَحَه الشَّيخُ العلَّامةُ عياضٌ السُّلَمِيُّ، والشَّيخُ العلَّامةُ عبدُ المُحسنِ الزَّاملُ، والشَّيخُ الدُّكتورُ والشَّيخُ الدُّكتورُ مُطلِقٌ الجاسرُ، والشَّيخُ الدُّكتورُ حَسَن بُخارِيّ، وغيرُهم، حَفِظَهم اللهُ وبارَكَ فيهم في دروسِ علميَّةٍ ماتعةٍ.
- ولشيخ شيوخِنا العلَّامةِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ ناصرِ السَّعديِّ رَحَمَهُ اللَّهُ تعليقاتٌ على «مختصر التَّحريرِ» كما ذَكَرَ ذلك الشَّيخُ العلَّامةُ سعدٌ الشِّتريُّ في بحثِ له بعنوانِ: «العلماءُ الَّذينَ لهم إسهامٌ في علمِ الأُصولِ مِن عام ١٣٠٠ ١٣٧٥هـ».
- وله رسالة بعنوانِ: «صفوة أصولِ الفقهِ المُنتخبة مِن مختصرِ التَّحريرِ» وَقَفْتُ على نسخةِ خطِّيَة لها بخطِّ شيخِ شيوخِنا الشَّيخِ العلَّامةِ ابنِ عَقِيلٍ رَحَمَهُ اللهُ، وقد شَرَحَ هذه الرِّسالةَ الشَّيخُ العلَّامةُ عبدُ اللهِ بنُ صالحِ الفوزانُ حَفِظهُ اللهُ في دروسٍ علميَّة.
- ونَظَمَ مِن «مختصر التَّحريرِ» الشَّيخُ عامِر بهجَتْ حَفِظَه اللهُ، وسَمَّاه: «النَّظم الصَّغير مِن مُختصرِ التَّحريرِ»، ووَضَعَ عليه تَشجيرًا سَمَّاه: «التَّشجير لمسائلِ النَّظمِ الصَّغيرِ».

وقد بَذَلْتُ ما أَستطيعُ في ضبْطِ نصِّ الكتابِ وإخراجِه في أفضلِ صورةٍ، فاللَّهُمَّ تَقَبَّلُ وبارِكْ وانفَعْ به يا رَبَّ العالمينَ.

وكتب أبو حبيبة وَلَوْئِلُ فُكِرُّ كُلِّرُوْكُ كُلُولُ كُلِّرِ الْمُؤْرِكِ قرية شنشور، أشمون، محافظة المنوفية، مصر الحبيبة في السَّابِع مِن صفرٍ، لعام ۱۱۶۱ه، ۲۰۱۲/۱۰۰۹م waaelbakr@yahoo.com 

# التَّعريف بالإمام البَغلِيُ (<sup>()</sup>

هو الإمام الفقيه العلّامة الزَّاهد: شهاب الدِّين أحمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن مصطفى الحَلَبِيُّ الأصل، البَعْليُّ، الدِّمَشْقِيُّ المولد والسَّكن والوفاة، الحَنْبَلِيُّ.

الشَّهير بالخطيب الحنبلي، كما جاء في نهاية النسخة الخطية (س) من هذا الكتاب المبارك.

# مولده:

ولد رَحِمَهُ ٱللّهُ في ثامن رمضان، وقيل: ثامن عشر، سنة ثمان ومئة وألف بدمشق، ونشأ فيها في بيت علم في كنف والده جمال الدين وكان من أهل العلم، وتلا القرآن العظيم، ثمَّ شرع في طلب العلم.

### شيوخه وطلبه للعلم

اشتغل رَحمَهُ اللَّهُ بطلب العلم، فأخذ عن والده التفسير والحديث والفقه، وأيضًا عن جدِّه الشيخ أحمد كما ذكر في إجازته للشيخ محمد شاكر العمري، وقرأ على جماعة وأخذ عنهم الحديث والتفسيره وغيره منهم:

(۱) ترجمته في: «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» للحسيني (۱/ ١٣٢)، و«السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» لابن حميد النجدي (۱/ ۱۷۳ ترجمة ۸۵)، و«عقود اللآلي» لابن عابدين (ص۲۲)، و«مختصر ذيل طبقات الحنابلة» لابن شطي (ص٤٤١)، و«النعت الأكمل» (ص٨٠٣)، و«الورد الأنسي في مناقب الشيخ عبد الغني النابلسي» (ورقة ٨٤) كلاهما للغزي، و«هدية العارفين» (١/ ١٧٨)، و«إيضاح المكنون» (٣/ ٥٩٠)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ١٦٢)، و«تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة» (١/ ١٨٣).

خاتمة المُسندين الشيخ أبو المَواهب الحنبليُّ مفتي الحنابلة بدمشق، وعن حفيده الشيخ محمد بن عبد الجليل المَوَاهِبِيِّ، والشيخ عبد القادر بن عمر التَّغْلِبِيِّ وانتفع به ولازمه، ومنهم الشيخ الشهاب أحمد بن عبد الكريم الغَزِّي العَامِرِيُّ الدِّمشقيُّ مفتي الشافعية بدمشق، ومنهم الشيخ مصطفى بن عبد الحق اللّبدي، والشيخ محمد بن علي الكاملي وولده العز عبد السلام، والشيخ محمد العَجْلُونِي نزيل دمشق، والمنلا إلياس الكُردي نزيل دمشق أيضًا، والشيخ عواد بن عبيد الله الكوري الحنبلي الدمشقي، والمُحدِّث الشيخ إسماعيل العَجْلُونِي، والشيخ محمد بن عيسى الكناني الصالحي، والشمس محمد بن عبد الرحمن الغَزِّي العامري.

وأخذ طريق الخلوتية عن الأستاذ الشيخ محمد بن عيسى الكناني الصالحي الدمشقي، والشيخ محمد عقيلة المكي سمع منه حديث الأولية وأجاز له بما تجوز له روايته، والشيخ عبد الله الخليلي نزيل طرابلس الشام.

وحبَّ سنة ١١٦٥ فأخذ بالمدينة المنورة عن الشيخ الإمام جعفر بن حسن بن عبد الكريم البَرْزَنْجِيِّ.

وكان يأكل من كسب يمينه في حياكة الإلاجة وهي صناعة نسيج لأثواب الرجال معروفة في دمشق، فرضي بما يرزقه الله منها حلالًا، وفي آخر عمره ترك ذلك لعَجزه وحجَّ ودرَّس بالمدينة المنورة، ولازمه جماعة من أهلها، وتولى إفتاء الحنابلة بعد الشيخ إبراهيم المواهبي سنة ثمان وثمانين ومئة وألف.

قال ابن عابدين: وكان يخطب في الجامع المَنْجَكِّيِّ بمحلة الأقصاب بأرض العنابة (١).

<sup>(</sup>١) قاله في (عقود اللآلي) (ص٢٣) طبعة دار العمري.

#### تلامذته

درَّس رَحِمَهُ اللَّهُ بالجامع الأموي، فأفاد وأجاد، وانتفع به الناس طبقة بعد طبقة، وحجَّ ودرَّس بالمدينة المنورة، ولازمه جماعة من أهلها، ومن تلامذته:

- \* الشيخ إبراهيم بن ناصر بن جَديد الزُّبيري الحَنبليُّ.
- قال البكري: أخذ عن البَعْلِيِّ الحديث والتفسير وغير ذلك(١).
- \* والشيخ محمد شاكر قرأ عليه شرح الرَّحبيَّة للشَّنْشُ ورِيِّ (٢)، كما ذكر ابن عابدين.
  - \* الشيخ مصطفى بن سعد بن عَبْدُه.

قال البَكْرِيُّ: لازم علَّامة المَذهبِ إذذاك بدمشق الورع الشيخ أحمد البَعْلِيَّ (٣).

#### ثناء العلماء عليه

قال الحسيني في «سلك الدرر»: الإمام الورع الزاهد الفقيه، كان عالمًا فاضلًا عاملًا بعِلمه، ناسكًا، خاشعًا، متواضعًا، بقيَّة العلماء العاملين، عابدًا، فرَضِيًّا، أُصوليًّا، لم يكن على طريقته أحدٌ ممَّن أدركناه، مع الفضل الذي لا يُنكر، وتفوَّق وحاز فضلًا سيِّما بالفقه والفرائض، ودرَّس بالجامع الأموي، وأفاد وانتفع به النَّاس سلفًا وخلفًا.

- (١) افيض الملك الوهاب المتعالي اللبكري (ص٢٨٧).
- (٢) هي «الفوائد الشنشورية» للإمام عبد الله الشنشوري، أنهيت تحقيقها على نسخ خطية منها نسختان بخطِّ المؤلِّف وثالثة مقروءة عليه، وهي قيد الطباعة بدار «الذخائر»، وحقَّقت له من قبل «خلاصة الفكر في مصطلح الحديث» وطبع في مجلدٍ بمؤسسة عِلم لإحياء التُّراث بالقاهرة. والشنشوري نسبة لقرية شنشور التي أعيش فيها، خرج منها أيضًا: الشيخ العلامة عبد الرزاق عفيفي النوبي، والشيخ مناع القطان رَحَهُمَاللَّهُ.
  - (٣) «فيض الملك الوهاب المتعالى» (ص٥٤٥).

وأثنى عليه البَكْرِيُّ في ترجمة أحد تلامذته فقال: شيخ المذهب، العلَّامة الورع الزَّاهد الفقيه الأُصوليُّ، أخذ عنه التَّفسير، والقِراءات، والحديث، والفقه، والنَّحو، والأصلين وغيرها، ثمَّ أجازه وغالب علماء دمشق المحروسة من أهل المذاهب(١).

وقال الغَزِّي في «النَّعت الأكمل»: الشيخ الإمام العالم العامل الفقيه الفَرَضِيُّ الحَيسُوب الصُّوفِي الخَلوي الخاشع النَّاسك العابد الزَّاهد الصَّالح الكامل المُتقشِّف الأوحد النَّحرير، شيخُنا وأستاذُنا.

عالمٌ ضربَ من الفضل بنصيبٍ وافرٍ، وأحيا من مُندرس العِلم عالي المَآثر، بزُ هدٍ يحكي زُهدَ ابن أدهم، وتقشُّفِ كان لبرده الطّراز المُعلم، وقوَّة دينِ كالجبال الرَّواسي، وبديع يقينِ بحلله الشَّريفة كاسي.

وقال ابن عابدين في «عقود اللآلئ»: الشَّيخ الإمام، والحبر الهُمام، النَّاسك العابد، والورع الزَّاهد، الصُّوفِي الفقيه النَّحرير، والعالم العامل الكبير، بقيَّة السَّلف، وقُدوة الخَلف، الأمَّار بالمَعروف والنَّهاء عن المُنكر، المُثابر على العبادات والطَّاعات، مُفتى السَّادة الحنابلة بدمشق (٢).

وقال ابن شطي في «مختصر ذيل طبقات الحنابلة»: شيخنا وأستاذنا الشيخ الإمام العلّامة العامل الفقيه الفَرَضِيُّ الصُّوفِي الخَلوقِ الخاشع النَّاسك النَّحرير الأوحد.

وقال أيضًا: إليه ينتهي سندُ الفقهِ في ديارنا الشَّاميَّة الآن، بروايته عن الشيخ أبي المواهب، عن والده الشيخ عبد الباقي الحنبلي صاحب الثَّبت المَشهور جزاهم الله عنَّا خيرًا.

<sup>(</sup>١) «فيض الملك الوهاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي» (١/ ٢٨٧)، و«هدية العارفين» (١/ ٢٨٧).

<sup>(</sup>٢) «عقود اللآلي» (ص٢٢).

وقال أثناء ذكر شيوخه: وجميع من ذُكر كَتبوا له إجازاتٍ بخُطوطهم وقفتُ عليها فرأيتها مشحونةً بالثَّناء عليه.

وقال ابن حميد في «السُّحب الوابلة»: وذكره الغَزِّي أيضًا في كتابه «معجم الشيوخ» المسمى بـ «إتحاف ذوي الرسوخ» وأثنى عليه ثناءً بليغًا.

قال: وقال تلميذه إبراهيم بن جديد: وكان كثيرَ الخَشية، سريعَ الدَّمعة، عليه أنوارٌ، ينتفع الشَّخص برُؤيته قبل أن يسمع كلامه.

وقال ابن بدران ١٣٤٦ هـ: الورع الفقيه الأصولي الفَرَضِيُّ (١).

وقال البغدادي في «هدية العارفين»: كان فقيهًا فَرَضِيًّا.

وقال الزِّرِكْلِيُّ: رياضيٌّ عالمٌ بالفَرائض، حنبلي.

#### ورعه وزهده

قال ابن عابدين: كان البَعْلِيُّ رَحَمَهُ اللَّهُ فِي الزُّهد والوَرع على جانبٍ عظيمٍ، أخبرني سيدي يعني الشيخ محمد شاكر تلميذ البَعْلِيِّ أنه مرَّة وقع وظيفة تدريس، فأراد مفتي دمشق أن يوجهها عليه وألحَّ عليه بذلك، فأبى وقال له: يا سيدي أنا تكفيني طاسة الشوربة، وترضى مني أم محمد بذلك، ثمَّ لمَّا أيس منه ألحَّ عليه أن يوجهها على ولده الشيخ محمد فقال: هذا أنا لنفسي لم أقبلها، فكيف أرضى بها لغير مُستحقِّها.

وقال أيضًا: كان البَعْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لا يأكلُ من مال ولده المذكور؛ لشدَّة ورعِه وعِفَّته، وكان يكتسبُ من عمل يده في حياكة الإلاجة، ولمَّا كبرت سنَّه ترك ذلك ولزم حجرته بالخانقاه الشميصاتية.

<sup>(</sup>١) «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» (ص٤٤٤).

#### مؤلفاته:

«الذُّخر الحَرير بشرح مختصر التَّحرير».

وهو كتابنا هذا ويأتي الكلام عليه بإذن الله تعالى.

\* «الرُّوْوُلَا الْمُعْافِيْتِ كَافِي الْمُبْتَدِي». وقد حققته بحمد الله تعالى على عدة نسخ خطية، وطبع في مجلدين بمكتبة أهل الأثر بالكويت، وعليه حاشية «إرشاد المقتدي» لشيخنا العلامة أحمد القُعيمي حفظه الله.

\* (منية الرائض لشرح عمدة كل فارض) (۱).

له نسخة خطية بمكتبة برنستون برقم الحفظ: ٣٠٥٠،٣٧٩٩.

ونسخة أخرى بمكتبة زهير جاويش ببيروت، وحقق في رسالة جامعية.

قال الحسيني: وغير ذلك من التَّعليقات في الحساب والفرائض والفقه.

#### وفاته

قال ابن شَـطِّي: وما زال على أحسن حال وأبدع منوال إلى أن توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في محرم سنة تسع وثمانين ومئة وألف، ودُفن بمَقْبَرة باب الصَّغير.

قال ابن عابدين: وكانت وفاته رحمه الله تعالى ونفعنا به وهو ساجدٌ في سُنَة الفجر نهار السبت سادس عشر محرم الحرام سنة ١١٨٩، وصُلِّي عليه بعد صلاة الظُّهر يوم السَّبت المذكور بالجامع الأموي المعمور، ودُفن بتُربة الباب الصَّغير.

#### 000

(۱) ينظر «سلك الدرر» للحسيني (۱/ ۲۸۷)، «الأعلام» للزركلي (۱/ ١٦٢)، و «إيضاح المكنون» (١) ينظر «سلك الدرر» للحسيني (المحمد)، (ص٠١٣)، و «مختصر ذيل طبقات الحنابلة» (ص٠١٦)، والغزي في «النعت الأكمل» (ص٠١٩)، و«مختصر ذيل طبقات الحنابلة» لابن شطي (ص١٤٥).

وقد حُقق في رسالة جامعية بالمملكة.

# التَّعريفُ بكتابِ الذُخرِ الحريرِ

هو تصنيفٌ رائقٌ بديعٌ، وَضَعَه مُؤَلِّفُه رَحَمَهُ ٱللَّهُ على كتابِ «مُختصر التَّحريرِ» بعباراتٍ متوسِّطةٍ لا طويلةٍ ولا قصيرةٍ، وأسلوبٍ سهل بسيطٍ يَصِلُ إلى الطَّالبِ بيسُرٍ، ظَهَرَتْ فيه مكانةُ الإمامِ البعليِّ رَحَمَهُ ٱللَّهُ ورُسوخُ قَدَمِه في هذا الفنِّ البديع.

وقد أبانَ رَحَمُهُ اللّهُ فِي مُقَدِّمَةِ كتابِه «الذُّحرُ الحريرُ» عن منهجِه، فقالَ: لَمَّا رَأَيْتُ الكتابَ الموسومَ بـ «مُختصر التَّحريرِ» -للشَّيخِ الإمامِ العالمِ تقيِّ الدِّينِ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ النَّجَارِ الفُتُوحِيِّ، اختَصَرَه مِن «تحريرُ المنقولِ وتَهذيبُ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ النَّجَارِ الفُتُوحِيِّ، اختَصَرَه مِن «تحريرُ المنقولِ وتَهذيبُ عِلْمِ الأصولِ» للشَّيخِ الإمامِ المُنقِّحِ علاءِ الدِّينِ المَرْ دَاوِيِّ رَحِمَهما اللهُ تَعالى - مُستملًا على قواعدَ كثيرةٍ، وفوائدَ عظيمةٍ، ومعَ ذلك شَرَحَه مُصنَفُه شرحًا عظيمًا، لكنَّه أطالَ في بعضِ المواضع، وتَرك أُخرى بلاحلِّ لمَعانيها رَغِبْتُ أَنْ أَشْرَحَه شرحًا مختصرًا تَسْهُلُ قِراءتُه، لكونِ بعضِ أسيادي سَأَلني ذلك، ولا يَسَعُني مُخالفتُه؛ فأَجَبْتُه لذلك مُستَنيًا؛ لقولِه تَعالى: ﴿وَلاَ نَقُولَنَ اللهُ النَّهُ عَبْ مُعَانِيها وأَسْلَقُ بأَصْلِهُ المَّالِ اللهُ النَّهُ تعالى وطَلَبْتُ من رُبّةِ الخوضِ في تلك المسالكِ، واسْتَخَرْتُ اللهُ تعالى وطَلَبْتُ منه المعونة والتَّدبيرَ، وسَمَّيْتُه: «الذُّخرُ الحَرِيرُ بِشَرْحِ مُخْتَصَرِ التَّحريرِ»، وأَسْلُهُ اللهُ النَّهُ النَّهُ عَه، كما نَفَعَ بأَصْلِه، إنَّه على ما يَشاءُ قديرٌ. اه

<sup>(</sup>١) الكهف: ٢٣ – ٢٤.

قُلْتُ: وقد استفادَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن كتبِ أهلِ العِلمِ ممَّن سَبَقُوه في شرحِ «مختصر التَّحريرِ» أو ألَّفوا وكتَبُوا وأَبْدَعُوا عامَّةً في عِلمِ الأصولِ، وممَّن استفادَ منهم:

المَردَاوِيُّ صاحبُ المختصرِ نفسِه في شرحِه «التَّحبيرُ في شرحِ التَّحريرِ» وهو العمدة في كتابه ، وابئ مفلح في «أصولِه»، وابنُ حمدانَ في «مُقنعِه»، والآمِدِيُّ في «الإحكامُ في أصولِ الأحكامِ»، والطُّوفِيُّ في «شرحُ مُختصرِ الرَّوضةِ»، وابنُ قاضي الجبلِ في مصنَّفِه في الأصولِ، والقَرافيُّ في «شرحُ التَّنقيحِ»، والشَّمسُ البِرْمَاوِيُّ في «الفوائدُ السَّنِيَّةُ في شرحِ الألفيَّةِ»، والغَزَّ الِيُّ، والكُورانِيُّ، والأرمويُّ، وغيرُهم مِن أهلِ العِلمِ، كما ستَجِدُه فيه بإذنِ اللهِ تَعالى.

وبعضُ هذه المواردِ الَّتي نَقَلَ عنه الإمامُ البَعْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ واستفادَ مِنها لم يَصِلْنا ولم نَقِفْ عليه، وهو مِن ميزاتِ كتابِه.

والكتابُ مُهمٌّ مفيدٌ لكلِّ طالبِ عِلمٍ، جَزَى اللهُ مُؤلِّفَه خيرَ الجزاءِ، ونَفَعَنا جميعًا به.

أثنى عليه ابنُ بدرانَ في «المدخلُ إلى مذهبِ الإمامِ أَحمد» (ص: ٤٦١) فقالَ: ثمَّ إنَّ مُصنَّفَه (يَعني مصنفَ مختصرِ التَّحريرِ) شَرَحَه في مجلَّدٍ، وسَمَّاه «الكوكبُ المنيرُ في شرحِ مختصرِ التَّحريرِ»، ثمَّ شَرحَه الشَّيخُ أحمدُ البَعليُّ وسَمَّاه «الذُّخرُ الحريرُ شرحُ مختصرِ التَّحريرِ»، وهذانِ الشَّرحانِ يُفيدانِ المُتوسِّطَ في هذا الفنِّ. اهـ

وقالَ العلَّامةُ ابنُ شطِّيِّ رَحَمَهُ اللَّهُ في «مختصر طبقات الحنابلة» (ص: ١٤٥): وقد ألَّف شيخُنا مُؤلَّفاتٍ نافعةً؛ مِنها «ذُخرُ الحريرِ بشرحِ مختصرِ التَّحريرِ». وكذا قال الغزِّيُّ في «النَّعتُ الأكملُ» (ص: ٣١٠).

مقدمة التحقيق \_\_\_\_\_\_مقدمة التحقيق

# <u> المحلى في التَّحقيق</u> منهج العمل في التَّحقيق

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين خطيتين لم أظفر بغيرهما بعد البحث الشديد، وكان عملنا في تحقيق الكتاب ملخّصًا فيما يلى:

- \* نسخت الكتاب من النسخة الخطية «د» بمساعدة الباحث بكر رزق.
- \* جعلت آيات كتاب الله تعالى بالرَّسم العُثماني المعروف مع تخريجها.
- \* قابلت الكتاب على النسختين الخطيّتين مقابلة مُتقنة بمساعدة الباحث: محمد فاروق رشاد.
- \* قابلت متن «مختصر التحرير» على طبعة فضيلة الشيخ الدكتور عبد الرحمن المطيري، ووضعت فروق المقابلة بالهامش، إذ طبعته تعد أفضل طبعات الكتاب؛ لما تتميز من ضبط النص وتفقيره وعنونته، وقد استفدت منه في ذلك وراسلته فقال: «العلم رحم بين أهله» جزاه الله خيرًا، ونفع به، وللكتاب أيضًا طبعة جيدة بتحقيق فضيلة الشيخ مبارك الحثلان حفظه الله، إلا أني اعتمدت الأولى؛ لما تميزت به من تفقير وعنونة.
- \* نسَّقت فقرات الكتاب، ووضعت علامات التَّرقيم المناسبة، وميَّزت متن «مختصر التحرير» بين قوسين () وجعلته باللَّون الأحمر؛ ليتميَّز عن شرحه «الذخر الحرير».
- \* ضبطت الكتاب كاملًا بمساعدة الباحثين محمد علي شعراوي، ومحمد طه العطار، فضبطنا متن «مختصر التحرير» ضبطًا كاملًا، وشرحه «الذخر الحرير» ضبط إعراب وما أشكل منها.

- \* ضبطت الأبيات الشعرية الواردة في الكتاب مع بيان بحرها وتخريجها، وكانت قليلة جدًّا.
- \* خرَّ جت الأحاديث والآثار التي ذكرها المؤلف أو أشار إليها تخريجًا موجزًا، مع بيان حكمها من كلام أهل العلم.
- \* عزوت الأقول الواردة في الكتاب التي نقلها المؤلف من كتب المذهب لقائليها، وهذا ساعدني في ضبط النَّصِّ.
  - \* وضعت مقدمة علميَّة يسيرة للكتاب.
  - \* وضعت فهارس علمية للكتاب اشتملت على:
    - فهرس الآيات.
    - فهرس الأحاديث والآثار.
      - فهرس الأعلام.
      - فهرس الكتب الواردة.
        - فهرس الأشعار.
    - فهرس الأماكن والبلدان.
      - فهرس الموضوعات.

نسأل الله تعالى أن يجعله في ميزان حسنات كل من ساهم فيه، وأن يرزقنا الإخلاص، وأن يغفر لنا ما قصرنا فيه.

مقدمة التحقيق \_\_\_\_\_

# عاد \_\_\_\_عاد \_\_\_\_ توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه

\* نُسِبَ له على طُرَّةِ النُّسختينِ الخَطِّيَّتينِ، وفي مقدِّمةِ الكتابِ.

#### \* كما نُسَبَه له:

- (١) الحسينيُّ في «سلك الدُّرَرِ» (١/ ٢٨٧).
- (٢) والغَزِّيُّ في «النَّعت الأكمل» (ص: ٣١٠).
- (٣) وابنُ شَطِّيِّ في «مختصر ذيل طبقاتِ الحنابلةِ» (ص: ١٤٥).
  - (٤) والبغداديُّ في «هديَّة العارفينَ» (١/ ١٧٨).
  - (٥) وابنُ حُمَيْدِ في «السُّحُب الوابلة» (١/ ١٧٤).
- (٦) والعلَّامةُ ابنُ بدرانَ في «المدخل إلى مذهبِ الإمام أحمدَ» (ص: ٢٦١).
- (٧) والعلَّامةُ بَكرُ بنُ عبدِ اللهِ أبو زيدٍ في «المَدخل المُفَصَّل لمذهبِ الإمامِ أحمدَ» (٢/ ٧٩٩).
- \* نَقَلَ عنه أخوه عبدُ الرَّحمنِ البعليُ في كتابِه «الرِّياض النَّضرات شرح أخصرِ المختصراتِ» في مُقدِّمتِه أثناءَ شرحِه (للصَّلاةِ)، فقالَ: وهي مِن اللهِ تَعالى الرَّحمةُ، ومِن الملائكةِ الاستغفارُ، ومِن غيرِهم التَّضرُّعُ والدُّعاءُ. وتَجوزُ على غيرِ الأنبياءِ مُنفرِدًا على الصَّحيحِ عندَنا، نصَّ عليه. قالَه في «شَرحِ مُختَصرِ التَّحريرِ». وهو بتمامِه في مقدِّمةِ «الذُّخر الحرير» (ص٧٤).

وكتابُ «الرِّياضُ النَّضِرَاتُ» (١) قيدَ الطِّباعةِ بتحقيقي، وعليه حاشيةُ العلَّمةِ القُعيميِّ حَفِظَه اللهُ، وطُبعَ مِن قبلُ بتحقيقِ الشَّيخِ العلامة محمد بن ناصر العجميِّ حَفِظَه اللهُ باسمِ «كَشْف المُخَدَّراتِ» (١/ ٣٦).

000

<sup>(</sup>١) وقد طبع الحمد لله في مجلدين بمكتبة أهل الأثر بالكويت، ومعه حاشية نافعة للشيخ الفقيه أحمد القعيمي حفظ الله.

# عاد \_\_\_\_عاد \_\_\_\_ توصيف النسخ الخطية المعتمدة

اعتمدْتُ في تحقيقي لهذا الكتابِ المُبارَكِ على نسختينِ خَطِّيَّتينِ، لم أَظفَرْ بغيرِهما بعدَ البحثِ الشَّديدِ في فهارسِ المخطوطاتِ وقواعدِ البياناتِ الخاصَّةِ بذلك:

# النُسختُ (د)

وهي مصوَّرةٌ عن النُّسخةِ الخَطِّيةِ المحفوظةِ بمكتبةِ الرِّياضِ، برقْمِ حِفظِ (٣٤١/ ٨٦)، أَهْدَاني إِيَّاها فضيلةُ الشَّيخِ الحبيبِ الكريمِ: عادلِ بنِ عبدِ الرَّحيمِ العوضيِّ الإماراتِيِّ حَفِظَه اللهُ ورَعَاه، وبارَكَ فيه، فكم له مِن أيادٍ عليَّ وعلى كثيرٍ مِن المُشتغلينَ بالتَّحقيقِ، فما طَلَبْتُ منه مخطوطاتٍ أيادٍ عليَّ وعلى كثيرٍ مِن المُشتغلينَ بالتَّحقيقِ، فما طَلَبْتُ منه مخطوطاتٍ إلَّا وسارَعَ في البحثِ عنها وإرسالِها، دونَ ملل أو تغيرِ حالٍ، بل قد يَتكلَّفُ في تصويرِها مِن مركزِ جمعةَ الماجدِ أو غيرِه إن لم تكن لديه، ولم أرَ هذا لغيرِه في زمانِنا، بل رَأَيْنا مَن يَبْخُلُ ويَضنُّ بما عندَه لا لشيءٍ إلَّا الضّنُّ بها، فجَعَلَه اللهُ في ميزانِ حَسَناتِه وتَقَبَّلَ منه!

وهي نُسخةٌ متوسطة، وَقَعَ بها بعضُ الأخطاءِ والتحريف والسقط، والخَرْمُ كما وَقَعَ بعدَ (ص ٢)، لم أعلق على كثير منه خشية الإثقال.

وهي نسخةٌ مُرَقَّمَةٌ ترقيمًا داخليًّا بالصَّفحاتِ في (١٩٠ صفحةً).

في كلِّ صفحةٍ ٣٥ سطرًا.

وهي بخطِّ نسخ واضح مقروءٍ، كُتِبَ نصُّ متنِ «مُختصرُ التَّحريرِ» باللَّونِ الأحمر.

ناسِخُها هو: الفقيرُ فرَّاجُ بنُ سابقِ الأثريُّ الحنبليُّ (١)، كما جاءَ في نهايةِ النُّسخة.

وكانَ الفراغُ مِن نَسخِها تاسعَ صفرِ سَنَةَ ١٢٤٥هـ، كما جاءَ في نهايةِ النُّسخة الخَطِّيَّة.

النُّسخةُ عليها عناوينُ في الحواشي مثلُ ما جاءَ في (ص: ٩): المجازُ، وفي (ص: ١٣): الاشتقاقُ.

النُّسخةُ مقابلةٌ، وعليها بلاغاتُ مُقابلةٍ وتصحيحاتٌ، كما في (ص: ٩، ١٣). وبها نظامُ التَّعقيبةِ.

النُّسخةُ على طُرَّتِها تعريفٌ موجزٌ بالمؤلِّف، وخَتْمُ مكتبةِ المَلِكِ فهد الوطنيَّةِ، وخَتْمُ مكتبةِ الرِّياضِ، وكُتِبَ عليها: واردٌ مِن مكتبةِ الشَّيخ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) هو فرَّاجُ بنُ سابقِ الزُّبيريُّ وُلِدَ في الزُّبيرِ، وقَرَأَ على عالِمِه الشَّيخ إبراهيمَ بنِ ناصرِ بنِ جديدٍ وغيرِه، ثمَّ حجَّ، وجاوَرَ بمَكَّة، فقَرَأَ على زاهِدِها الشَّيخِ عمرَ الحنفيِّ التَّفسيرَ والحديثَ، وكذا على مُحَدِّثِها السَّيِّدِ يوسفَ البَطَّاحِ الزُّبيديِّ، وعلمَ الْقراءاتِ والعربيَّةِ على السّيخ أحمدَ المرزوقيِّ الضَّريرِ، وأجازَه، وخطُّه حَسَنٌ، وغالبُ كلامِه بسَجْعٍ، وله نظمٌ. تُوُفِّي سنةَ ١٢٤٦ ظنًا. ترجمتُه في «السُّحبُ الوابلةِ على ضرائحِ الحنابلةِ» (٢/ ١٣٨٪)، و فيضُ المَلِكِ الوَهَّابِ المُتعالى بأنباء أوائل القرنِ الثَّالثَ عَشَرَ والتَّواليُّ (ص: ١٢٨٢).

قُلْتُ: وَقَفْتُ له على إجازةٍ بخطِّه لمحمَّدِ بن حمدٍ الهُدَيْبيِّ من مخطوطاتِ وزارةِ الأوقافِ والشُّؤونِ الإسلاميَّةِ. وعلى طُرَّتِها تَمَلُّكُ للنَّاسِخِ رَجَمَهُ اللَّهُ نَصُّه: قد وَقَفَ هذا الكتابَ وحَبَسَه وسَبَّلَه حالَ كتابِتِه الفقيرُ إلى رحمةِ ربِّه وعفوه عبدُه وابنُ عبدِه: فرَّاجُ بنُ سابِقِ الأثريُّ الحنبليُّ، عاملَه اللهُ ووالدَيْه ومشايخَه بلُطفِه الخفيِّ والجليِّ، وجَعَلَ النَّظرَ فيه مُدَّةَ حياتِه لمَن شاءَه اللهُ ثمَّ شاءَه هو مِن بعدِه، فمَن بَدَّله بعدَ ما سَمِعَه فإنَّما إثمُه على الَّذين يُبَدِّلُونه إنَّ الله سميعُ عليمٌ، لَعَنَ اللهُ مَن بدَّلَه أو غَيَره، جَعَلَه اللهُ خالصًا لوجهِه الكريم، وسببًا للفوزِ بجنَّاتِ النَّعيمِ لنا ولوالِدِينا ومشايخِنا والمسلمين، وصَلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصَحبِه وسَلَّمَ.

وكَتَبَ على طُرَّتِها أيضًا: هذا الكتابُ الوقفُ في يدِ الفقيرِ إلى اللهِ تَعالى محمَّدِ بنِ ناصرِ الدِّينِ مِن أوقافِ المسلمينَ، مِن تَرِكَةِ المرحومِ الشَّيخِ أحمدَ .. في شهرِ رجبٍ سنة ١٢٧٥ هـ لا يُباعُ ولا يُوهَبُ ولا يُورَّثُ ولا يُمنَعُ مِن تَفهيمِه..

وخَتَمَها النَّاسخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بشعرٍ جميل له [من الطَّويل]:

فَمَا سَهِرَتْ عَيْنِي وَلَا تَعِبَتْ يَدِي لِغَيْرِ دُعَاءٍ فِي الْبَرِيَّةِ مِنْ بَعْدِي فَمَا سَهِرَتْ عَيْنِي وَلَا تَعِبَتْ يَدِي لَغَدِي فَيَا قَارِئًا خَطِّي سَأَلْتُكَ دَعْوةً لِيَرْ حَمَنِي رَبِّي إِذَا صِرْتُ فِي لَحْدِي

# النُسخة (ع)

وهي مُصوَّرةٌ عن النُّسخةِ الخطِّيَّةِ المحفوظةِ بمكتبةِ شيخِ شيوخِنا العلَّامةِ ابنِ عقيلِ الحنبليِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وعليها ختمُ مكتبتِه مُؤَرَّخًا بعام ١٣٥٤هـ.

أَهْ دَاني إِيَّاها تلميذُه فضيلةُ الشَّيخِ العلَّامةِ المُحَقِّقِ: فيصلِ بنِ يوسُ فَ العَلِيِّ الكويتيِّ حَفِظَه اللهُ ونَفَعَ به وبارَك فيه.

وهي نسخةٌ جيِّدةٌ، ومقابَلَةٌ، ناقصةُ الآخِرِ، وبها نظامُ التَّعقيبةِ، وهي أفضل من سابقتها، فيندر فيها السقط والتحريف والخطأ.

وهي نسخةٌ مُرَقَّمةٌ ترقيمًا داخليًّا بالصَّفحاتِ في (٤٩٧ صفحةً).

في كلِّ صفحةٍ ٢٣ سطرًا.

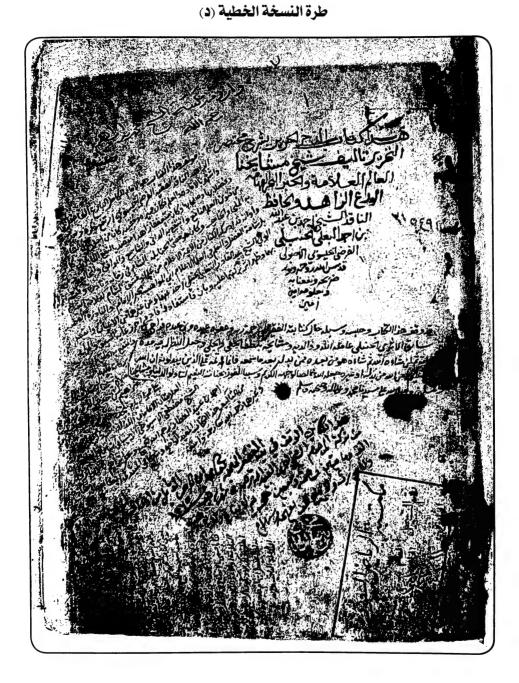
وهي بخطِّ نسخٍ واضحٍ مقروءٍ، كُتِبَ نصُّ متنِ «مُختصرُ التَّحريرِ» باللَّونِ الأَحمرِ.

ناسِخُها غيرُ معروفٍ فلم يُذْكَرْ في نهايتِها؛ إذ هي ناقصةُ الآخِرِ، وتمَّ الستكمالُ آخِرِها بخطِّ حديثِ بقلم جافِّ أزرقَ مِن النَّسخةِ السَّابقةِ (د)، ثمَّ كُتِبَ في نهايتِها: بَلَغَ ٢٨/ ١/ ١٤٢٢ بقراءةِ محمَّد الصَّالح بسَّام، وكُتِبَ أيضًا: بلغ في ٩/ ٣/ ١٤٢٣ بقراءةِ صالح بنِ عبدِ اللهِ آلِ طالبِ.

وعليها بلاغاتُ مقابلةٍ سَـنَةَ ١٤١٣هـ، ١٤٢٢، ١٤٢٢، ١٤٢٣هـ بخطِّ حديثِ.

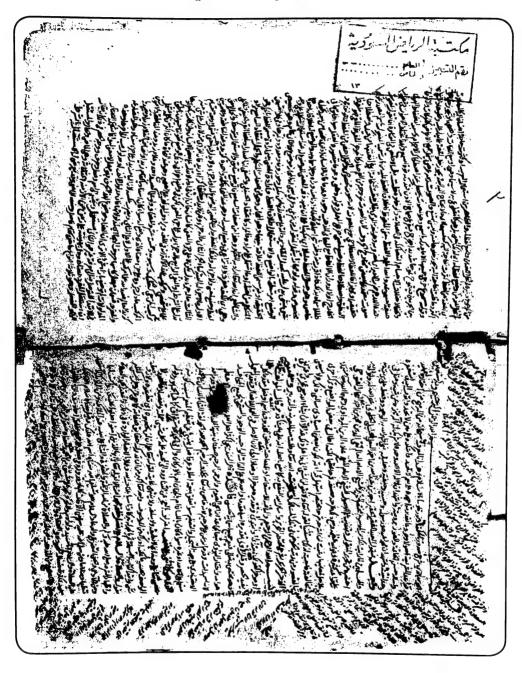
مقدمة التحقيق \_\_\_\_\_

# نماذج من النسخ الخطية





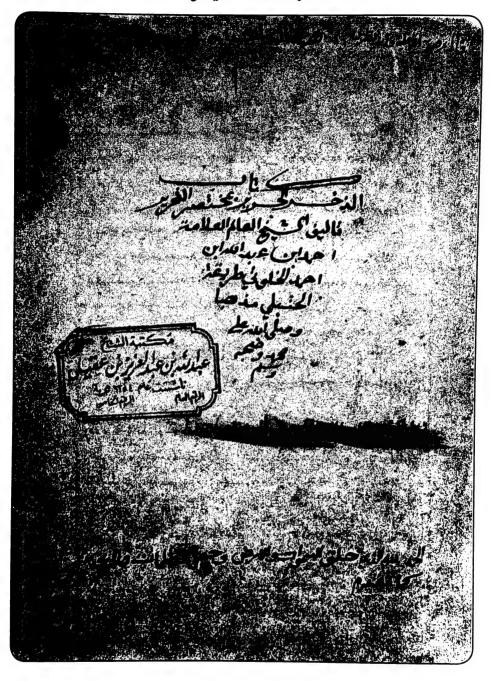
#### الورقة الأولى من النسخة الخطية (د)



#### الورقة الأخيرة من النسخة الخطية (د)

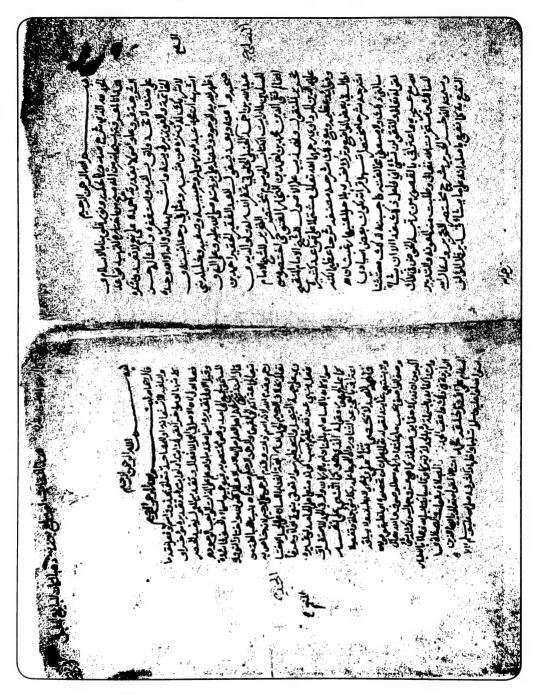


### طرة النسخة الخطية (ع)



مقدمة التحقيق \_\_\_\_\_

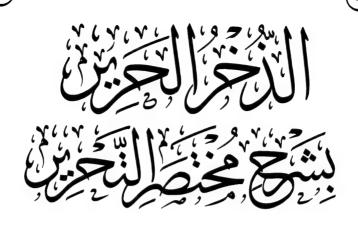
### الورقة الأولى من النسخة الخطية (ع)





#### الورقة الأخيرة من النسخة الخطية (ع)

عاراتها والمراقد والإوالية والتعالم والمواقع A PARK BLAZINE DE FILLING ين كلم العُزْن خاص في قد مُركة وم العد الور الدودوج يتسان عظلية وضعيدا كاشرعيه فالمعلدي الاهات ولبت معمرة منالنا النصورهالي وو وع حدود الاحكام الفلنيد الفياغ لمعان مؤدة مصوريع ودكا الاسا والمنعشية الى النصاريقات كا ينع التعافي في بعضاعلى بعن فاغد الترجيع في الحدود السعيد الفاقع بعت اللفظوتاع يكون باعتبا المعنى وتاع بكون باعداد على فيرج باعتبا اللفظ من ودود سمعيط معيد المفاله فودا على فيرج اعتبا اللفظ من على الماستعارة الحاشة إلى المغراط مور معالم المنظمة المرز والاستعاج والاشتاران تكون في في المرا المنظمة المرز والاستعاج والاشتاران تكون في المرق ويرج باعتبار لعن يكون المرق من احد كوالنعوين الموق في الاخ ويتكارن ماول احاها اعم من مداولها الفرزي الأعرفيتنا ولل الأخس وغيره ننكثرالغائدة ويرجج يتربغ والتجاعل على عضى المت التعطي بركييدكنه المتبقة غلاف الوضي تبيدم من عنا التوليث الدال عتبق نام فيعن ناقص بيارها النوبي يسمى كذكك أالانا بنافض تنعرف لتظيعلها تغدم بيانه والعديم ويزجها عن اسطاع بمواقعة تقل سعوا ومقلم لغوي أويمقا ما يريكا مستعم اي شدكتها ولغوي علي مالا يكون تخذيك الالماليفل فو كا تعطي فالازف اولي الماي ويزع اجرتم الغربيين وكال موافعا كالع الضارف بالكفاء الدائمات والعامل فيرفضان والم



لِلإِمَامِ الفَقِيهُ الأَصُولِيّ اجْمَد بْن عَبُدِ اللّهِ بْن اجْمَد البُغِلِيِّ الْحَنْبَلِيّ ١١٨٩ هـ

> قَدَّمَلَهُ العَلَامَةُ الأضُّوليُّ

الأَسْتَاذُ الدُّكُتُورُ الْحَكَدُسَ اللَّاكِ الدُّكُتُورُ مُطَلَقًا تَجُاسِرُ الشَّيْخُ عَامِرُ بَهْجَتُ الدُّكُتُورُ مُطْلَقًا تَجَاسِرُ الشَّيْخُ عَامِرُ بَهْجَتُ

تَعَقِيقُ وَلَوْلِ مُؤَرِّكُ رَافِ كُلُورِ الْمِيَّنِيُورِكِ





مقدمة المؤلف \_\_\_\_\_\_\_\_\_مقدمة المؤلف \_\_\_\_\_\_

# بـــــالتدارُم ارْتِيم وبه نستعينُ

الحمدُ للهِ اللّذِي شَرَحَ صُدورَنا لحكمتِه، ونَوَّرَ قُلوبَنا بالإسلام، وهَدَانا لمعرفتِه، سُبحانَه مِن إلهِ مَنَحَ مَنِ اختارَه لتمهيدِ قواعدِ الشَّريعةِ أصولًا وفروعًا() بقُدرتِه، أحمَدُه على نِعَم لا تُعَدُّ، وأشْكُرُه على مِنَنٍ لا تُحَدُّ، وأَشْكُرُه على مِنَنٍ لا تُحَدُّ، وأَتُوبُ إليه وأستغفرُه، وأَسْأَلُه حُسْنَ الخاتمةِ، والفوزَ برؤيتِه، وأشهدُ أَنْ لا إللهَ إلا الله وَحدَه لا شريكَ له، إله تنزَّه عن شَبهِ ومِثل في وحدانيَّتِه، وأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا عبدُه ورسولُه وحبيبُه وصفيَّه وخليلُه، نَبِي أَظْهَرَ اللهُ به الوُجودَ وفضَّلَه على بَريَّتِه، [صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وصَحْبِهِ وأُمَّتِه]().

وبعدُ؛ فيَقُولُ العبدُ الفقيرُ الحقيرُ أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ البَعْلِيُ الحنبليُ الخَلْوَتِيُ غَفَرَ اللهُ له ولوالدَيْه وللمسلمينَ: لَمَّا رَأَيْتُ الكتابَ الموسومَ به «مُختصرِ التَّحريرِ» -للشَّيخِ الإمامِ العالمِ تقيِّ الدِّينِ محمَّدِ بنِ الموسومَ به الفُتُوحِيِّ، اختَصَرَه مِن «تحريرِ المنقولِ وتَهذيبِ عِلْمِ أحمدَ بنِ النَّجَّارِ الفُتُوحِيِّ، اختَصَرَه مِن «تحريرِ المنقولِ وتَهذيبِ عِلْمِ الأصولِ» للشَّيخِ الإمامِ المُنقِّحِ علاءِ الدِّينِ المَرْدَاوِيِّ رَحِمَهما اللهُ تَعالى- المُستملَّ على قواعدَ كثيرةٍ، وفوائدَ عظيمةٍ، ومعَ ذلك شَرَحه مُصنَفُه شرحًا عظيمًا، لكنَّه أطالَ في بعضِ المواضع، وتَرَكَ أُخرى بلاحلِّ لمَعانيها؛ رَغِبْتُ أَنْ أَشْرَحه شرحًا مختصرًا تَسْهُلُ قِراءتُه؛ لكونِ بعضِ أسيادي سَأَلَني ذلك، وَلاَ يَسَعُنى مُخالفتُه؛ فأجَبْتُه لذلك مُسْتَثنيًا؛ لقولِه تَعالى: ﴿ وَلَا نَقُولَنَ لِشَانَيْ الشَانَيْ وَلاَ يَعْلَى اللهِ وَلا نَعْولِكَ الشَانِي الشَانِي الشَانِي الشَانِي المَانِي المَانِي الشَانِي الشَانِي الشَانِي الشَانِي الشَّانِي الشَّانِيُةُ المَالِي المَانِي المُنْ المَانِي المَانِي المَانِي المَانِي المَانِي المَانِي المَانِي المَّانِي المَانِي المَّانِي المَانِي المَانِي المَانِي المَانِي المَانِي المَانِي المَانِي المَانِي المَّانِي المَانِي المَّانِي المَانِي المَانِي المَانِي المَّانِي المَانِي المَانِي

<sup>(</sup>١) في (ع): فروعًا وأصولاً.

<sup>(</sup>٢) ليست في (د).

إِنِي فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًا ﴿ إِلَّا أَن يَشَاءَ ٱللَّهُ ﴾ (١) مَعَ عَجزي واعتِرافِي بالقُصورِ مِن رُتبةِ الخوضِ في تلك المسالكِ، واسْتَخَرْتُ اللهَ تَعالى وطَلَبْتُ منه المعونة والتَّدبيرَ، وسَمَّيْتُه: ﴿ اللَّهُ أَلُولَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَمَا نَفَعَ بأَصْلِه، إنَّه على ما يَشاءُ قديرٌ.



<sup>(</sup>١) الكهف: ٢٣ - ٢٤.

مقدمة المؤلف \_\_\_\_\_\_\_\_ هَ هَ عَ

قَالَ المُؤَلِّفُ (١) رَحِمَه اللهُ تَعالى:

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) والباءُ فيهِ للاستعانةِ أو للمُصاحَبةِ، مُتَعَلِّقُ بمحذوفٍ: اسم أو فعل، مُقَدَّمًا كلُّ مِنهما أو مُؤَخَّرًا، كقولِك: ابتدائي أو أَبْتَدِئ، وتقديرُه مُؤَخَّرًا وفِعلًا أَوْلى؛ لأنَّ الأصلَ في العملِ للأفعالِ، وتقديمُ المَعمولِ يُفيدُ الحَصرَ. وَقِيلَ: الأَوْلَى تَقديرُه اسمًا مُقَدَّمًا.

و «الله» عَلَمٌ على الذَّاتِ الواجبِ الوُجودِ، المُستحقِّ لجميعِ المَحامِدِ، وهو مُختَصُّ به تَعالى فيَعُمُّ جميعَ أسمائِه الحُسنى.

#### فائدة

ق ال البَنْدَنِيجِ يُ (٢): أكثرُ أهلِ العِلمِ على أنَّ الاسمَ الأعظمَ هو اللهُ (٣)، واختارَ النَّوويُ (١) - تَبَعًا لجماعةٍ - أنَّه الحيُّ القيُّومُ.

و «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» صِفَتَ انِ بُنِيَتَا للمبالغةِ مِن «رَحِمَ»، وقُدِّمَ «اللهُ»؛ لأنَّه السَّمُ ذاتٍ، وقُدِّمَ «الرَّحمنُ» على «الرَّحيمِ»؛ لأنَّه خاصُّ به تَعالى بخلافِ «الرَّحيم».

<sup>(</sup>٢) هو القاضي الحسنُ بنُ عبدِ اللهِ أبو عليِّ البَنْدَنِيجِيُّ، صاحبُ «الذَّخيرةِ»، وأحدُ العظماءِ مِن أصحابِ الشَّيخ أبي حامدٍ، وله عنه تعليقةٌ مشهورةٌ. يُنظرُ: «طبقات الشَّافعيَّة الكبرى» للسُّبكِيِّ (٤/ ٣٠٥).

<sup>(</sup>٣) يُنظرُ: «كفاية النَّبيهِ في شرحِ التَّنبيهِ» لابنِ الرَّفعةِ (١٤/ ٢١٦)، و «النَّجم الوَهَّاج في شرحِ المنهاجِ» للدَّميريِّ (١٠/ ١١)، و «عُجالة المحتاجِ إلى توجيهِ المنهاجِ» لابنِ الملقِّنِ (ص ٥٨)، و «أسنى المطالب» لزكريًّا الأنصاريِّ (٤/ ٢٠٣).

<sup>(</sup>٤) «فتاوى النَّوويِّ» (ص ٢٧٧).

جهةِ التَّبجيلِ والتَّعظيمِ، سواءٌ تَعَلَّقَ بنعمةٍ أم(١) لا.

وعُرفًا: فِعلٌ يُنْبِئَ عن تعظيمِ المُنْعِمِ بسببِ كَوْنِه مُنْعِمًا على الحامدِ أو غيرِه، سواءٌ كانَ باللِّسانِ، أم بالجِنانِ، أم بالأركانِ، و «الـ» في «الحمدِ» للاستغراق، كما عليه الجمهورُ (٢).

وقولُه: (الَّذِي هُوَ كَمَا أَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ) اعتِرافٌ بالعَجزِ عنِ التَّناءِ، ورَدُّ إلى المُحيطِ عِلْمُه بكلِّ شيءٍ جُملةً وتفصيلًا.

(فَالعَبْدُ لا يُحْصَي ثَنَاءً عَلَى رَبِّهِ) أي: لا يُطِيقُه، وَلَا يَبْلُغُه، وَلَا يَنتهي غايتَه؛ لقولِه تَعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَن تُحْصُوهُ ﴾ (٣) أي: تُطيقُوه، ولأنَّ وَصْفَ الواصفِ بحَسَبِ ما يُمْكِنُه إدراكُه مِن الموصوفِ، واللهُ تَعالى أكبَرُ مِن أنْ تُدرَكَ حقائقُ صفاتِه كما هي، عَزَيَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَشَى مُ ﴾ (٤).

وابْتَـدَأَ كتابَه بالبَسـملةِ، ثمَّ بالحَمدلةِ؛ تَبَرُّكًا وتأسِّيًا بكتـابِ اللهِ، وعملًا بالأخبارِ الواردةِ في ذلك (٥)، وأَعْقَبَ الحمدَ بالصَّلاةِ بقولِه:

<sup>(</sup>١) في (ع): أو.

<sup>(</sup>٢) قال علاءُ الدِّينِ في «كشف الأسرارِ شرح أصولِ البَزْدَوِيّ» (١/ ٤): لاستغراقِ الجنسِ عندَ أهلِ السُّنَّةِ على ما عُرِفَ، أي: الحمدُ كلُّه اللهِ. وفي (٢/ ١٤): قال أهلُ السُّنَّةِ بأجمعِهم: إنَّ اللَّامَ في قولِه تَعالى: ﴿الْعَمَدُ الْعَمَدُ الْجَنسِ، فقالوا: معناه جميعُ المحامدِ اللهِ تَعالى. اهـ قُلْتُ: وفيه إشارةٌ إلى ما عندَ المعتزلةِ مِن أنَّ الحمد بعضُه للعبدِ وَليس كلُّه اللهِ تَعالى، بناءً على أنَّ العبدُ مُوجدٌ لأفعالِه بالاستقلال.

<sup>(</sup>٣) المُزَّمِّلُ: ٢٠. (٤) الشُّورى: ١١.

<sup>(</sup>٥) أمَّا البسملةُ، فالخبرُ فيها ضعيفٌ، رواه الخَطيبُ في «الجامع لأخلاقِ الرَّاوي وآدابِ السَّامعِ» (١٢١٠) من حديث أبي هُرَيْرَةَ. وضعَّفَه ابنُ حَجَرٍ في «فتح الباري» (٨/ ٢٢٠).

وأمَّا الحمدلةُ فرواه أبو داودَ (٤٨٤٠)، والنَّسائيُّ (١٠٢٥٥)، وابنُ ماجه (١٨٩٤)، وحسَّنَه الحافظُ ابنُ حجر في (نتائج الأفكارِ» (٣/ ٢٧٧).

(وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَفْضَلِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ) امتثالًا لقولِه تَعالى: ﴿يَكَأَيُّهُا اللَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (١) وإظهارًا لشرفِه صَلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والصَّلاةُ مِن اللهِ: الرَّحمةُ والمغفرةُ، والثَّناءُ على نبيِّه عندَ الملائكةِ، ومِن الملائكةِ: السَّغفارُ، ومِن الآدَميِّ والجِنِّيِّ: التَّضرُّعُ والدُّعاءُ.

والسَّلامُ(٢): هو تسليمُ اللهِ، مَعناه: اسمُ اللهِ عليكَ.

وَقِيلَ: مَعناه سلامُ اللهِ عليك تسليمًا وسلامًا، ومَن سَلَّمَ اللهُ عليه سَلِمَ مِن الآفاتِ كُلِّها.

وقد وَرَدَ فِي فَضلِه على جميعِ خَلْقِه أحاديثُ دالَّةٌ، منها قولُه عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلا فَخْرَ»(٣).

و «مُحَمَّدٍ» عَلَمٌ مُشتَقُّ مِنَ الحمدِ، مَعناه (٤) منقولٌ مِنَ التَّحميدِ الَّذِي هو فَوْقَ الحمدِ، سُمِّى به لكثرةِ خصالِه المحمودةِ.

(٢) قال القاضي عِياضٌ في «الشَّفا» (٢/ ١٣٨): وفي معنى السَّلامِ عليه ثلاثةُ وجوهِ:
 أحدُهما: السَّلامةُ لك ومعك، ويكونُ السَّلامُ مصدرًا كاللَّذاذِ واللَّذاذةِ.

الثَّاني: أي السَّلامُ على حِفظِك ورعايتِك مُتَوَلَّ له وكفيلٌ به، ويكون هنا السَّلامُ اسمَ اللهِ. الثَّالثُ: أنَّ السَّلامُ بمعنى المُسالمةِ له والانقيادِ، كما قال: ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُوَمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي السَّلامُ بمعنى المُسالمةِ له والانقيادِ، كما قال: ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُوَمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُونَ فَي يَعَمِدُونَ فَي اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُلَّ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الله

(٣) رواه مسلمٌ (٢٢٧٨) من حديثِ أبي هُرَيْرَةَ دونَ قولِه: ﴿وَلاَ فَخُرٌ ، وهي في روايةِ التَّرمذيُّ (٣٤١٨) من حديثِ أبي سعيدِ الخُدْرِيُّ رَمَّالِلتَهَمَّانُا، وقال: حديثٌ حَسنٌ.

<sup>(</sup>٤) ليست في (ع).

وهم أَتباعُه على دينِه (١) على الصَّحيحِ مِن المذهبِ، نَصَّ عليه أحمدُ رَحِمَه اللهُ تَعالى، وجَوَّزَ الأكثرُ إضافتَه للضَّميرِ (٢).

(وَ) الصَّلاةُ والسَّلامُ على (صَحْبِهِ) (٣) اسمُ جمع لصاحب، بمَعنى الصَّحابيّ: وهو مَنِ اجتمعَ بالنَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو رآه بعد البعثة مُؤمِنًا به وماتَ مُؤمِنًا (٤)، وعَطْفُ على الآلِ مِن عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ، وجَمَعَ بينَهما رَدًّا على الشَّيعة حَيْثُ يُوالونَ الآلَ دونَ الصَّحبِ(٥).

فائدةٌ: تَجوزُ الصَّلاةُ على غيرِ الأنبياءِ صَلَوَاتُ اللهِ عليهم أجمعينَ مُنْفَرِدًا مِن غيرِ ذِكْرِ الرَّسولِ مَعَه، على الصَّحيحِ مِن المذهبِ، نَصَّ عليه في روايةِ أبى داودَ وغيره(١).

<sup>(</sup>۱) قال المَرْدَاوِيُّ في «الإنصافُ» (۲/ ۷۹): آله: أَتباعُه على دينه صَلَوَاتُ اللهِ وسلامُه عليه، على الصَّحيحِ مِن المذهبِ، اختارَه القاضي وغيرُه من الأصحابِ، قالَه المجدُ، وقدَّمه في «المغني»، والشَّرح، وشرحِ المجدِ، ومجمعِ البحرينِ، وابنُ تميمٍ، وابنُ رزينِ في شرحِه، والرِّعايةِ الكبرى، والمُطلِّع، وابنُ عبيدانِ، وابنُ مُنجَّى في شَرحَيْهما.

وقيلَ: آلُه: أزواجُه وعشيرتُه ممَّن آمَنَ به، قَيَّدَه به ابنُ تميم.

وقيلَ: بنو هاشم المؤمنونَ، وأَطْلَقَهُنَّ في الفروعِ. وقيلَ: آلُه: بنو هاشمٍ، وبنو المُطَّلِبِ، ذَكَرَه في «المُطْلِع». وقيلَ: أهلُه.

وقالَ الشَّيخُ تقيُّ الدِّينِ: آلُه: أهلُ بيتِه، وقال: هو نصُّ أحمدَ، واختيارُ الشَّريفِ أبي جعفرِ وغيرِهم. (٢) قال البُّهُوتِيُّ في «كشَّافُ القِناعِ» (١/ ١٦): والصَّوابُ جوازُ إضافتِه للضَّميرِ، خلافًا للكسائيُّ والنَّحَاسِ والزَّبيديُّ؛ فمَنَعُوها لتَوَغُّلِه في الإبهام.

<sup>(</sup>٣) من هنا بداية سقط في النسخة (د).

<sup>(</sup>٤) يُنظَرُ: (نزهة النَّظِر) لابنِ حَجَرٍ (ص ١٤٠).

<sup>(</sup>٥) والأمرُ عندَ الشَّيعةِ هداهم اللهُ أعظمُ مِن ذلك، مِن تكفيرِ للصَّحابةِ وسبِّهم ولَعنِهم، عياذًا باللهِ تَعالى، وقد حَدَّئني أحدُ الأفاضل رجلٌ ثقةٌ مِن أهلِ السُّنَّةِ أنَّه رأى وسَمِعَ هذا في زيارتِه لإيرانَ مِن قريبِ.

<sup>(</sup>٦) يُنظَرُ: «الإنصاف» للمَرْدَاوِيِّ (٢/ ٨٠).

وقالَ ابنُ كثيرِ في «تفسيرِه» (٦/ ٤٧٧): وأمَّا الصَّلاةُ على غيرِ الأنبياءِ، فإنْ كانَتْ على سبيل التَّبعِيَّةِ

(أَمَّا) حرفُ تفصيل، وأصلُ وَضْعِها أَنْ تُذكرَ لتفصيلِ شيئينِ فأكثرَ، فيكُونُ بعدَها «أَمَّا» أُخرى، تَقُولُ -إذا أردتَ تفصيلَ أحوالِ جماعةٍ: أمَّا زيدٌ فكريمٌ، وأمَّا عمرُ ففاضلٌ، وقد تُذْكرُ وَحدَها؛ كقولِه تَعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ الآية (١) وهي مُتَضَمِّنَةٌ مَعنى الشَّرطِ، لارتباطِ الحُكْمِ بَعدَها بالمَحكومِ عليه ولُزومِه له، وقد قَالَ سِيبَوَيْه (٢): «مَعْنَاهَا مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ».

و (بَعْدُ) مِن الظُّروفِ المَبنيَّةِ المُنقطعةِ عن الإضافةِ، والعاملُ فيها «أمَّا» لنيابتِها عن الفعلِ، والأصلُ: مَهما يَكُنْ مِن شيءٍ بعدَ الحمدِ والثَّناءِ والصَّلاةِ والسَّلام.

ويُستحبُّ الإتيانُ بها في الخُطَبِ، والمُكاتباتِ؛ اقتداءً برسولِ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسِلَم اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى ا

كما تَقَدَّمَ في الحديثِ: «اللَّهُمَّ، صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرَّيَّتِهِ»، فهذا جائزٌ بالإجماع، وإنّما وَقَعَ النّزاعُ فيما إذا أُفْرِدَ غيرُ الأنبياء بالصّلاةِ عليهم: فقالَ قائلونَ: يَجوزُ ذلك، واحتجُّوا بقولِه: ﴿ هُو اللّذِى يُصَلّي عَلَيْكُمْ وَمَلَكَ حَدُّمِ الأنبياء بالصّلاةِ عليهم: فقالَ قائلونَ: يَجوزُ ذلك، واحتجُّوا بقولِه: ﴿ هُو اللّذِى يُصَلّي عَلَيْكُمْ وَمَلَكَ حَدُّهُ فَي الأحزاب: ٤٤]، وبقولِه: ﴿ أُولَتِهَ عَلَيْهِمْ صَلَوَتُ مِن رَبِهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [المحدود: ١٥٧]، وبقولِه تعالى: ﴿ خُذْ مِن أَمْوَلَهِمْ صَدَقَةُ تُعلَقِرُهُمْ وَثُرْكِهِم عِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ وَرَحْمَةٌ لَكُ سَكَنُ لَلْ وَلَى اللهِ صَلَّ اللهِ عَلَيْهُ إِذَا أَناه قومٌ لَمُمْ وَلَوْدَ اللهِ عَلَيْكُ وَعَلَى وَعَلَى وَعِلَى وَوْجِكِ». وواه أبو داودَ.

وقالَ الجمهورُ مِن العلماءِ: لا يَجوزُ إفرادُ غيرِ الأنبياءِ بالصَّلاةِ؛ لأنَّ هذا قد صارَ شعارًا للأنبياءِ إذا ذُكِرُوا، فلا يُلْحَقُ بهم غيرُهم، فلا يُقالُ: «قالَ أبو بكرِ صَلَّى اللهُ عليه». أو: «قالَ عليٌّ صلَّى اللهُ عليه». وإنْ كانَ المعنى صحيحًا، كما لا يُقالُ: «قالَ مُحَمَّدٌ عَزَّبَلًا»، وإنْ كانَ عزيزًا جليلًا؛ لأنَّ هذا مِن شعارِ ذِخْرِ اللهِ عَزَيْبَلَ. وحَمَلُوا ما وَرَدَ فِي ذلك مِن الكتابِ والسُّنَّةِ على الدُّعاءِ لهم؛ ولهذا لم يَثُبُتْ شعارًا لآلِ أبي أَوْفَى، ولا لجابِي وامرأتِه. وهذا مَسلَكٌ حَسَنٌ.

<sup>(</sup>١) آل عمران: ٧.

<sup>(</sup>٢) «الكتاب» لسِيبَوَيْه (٣/ ١٣٧).

وحيثُ تَضَمَّنَتْ «أمَّا» مَعنى الابتداءِ والشَّرطِ، لَزِمَتْها الفاءُ، ولصوقُ الاسمِ إقامةَ اللَّزمِ مَقامَ المَلزومِ، وإبقاءً لأثرِه في الجملةِ، فلأجلِ ذلك قَالَ:

(فَهَـذَا) قَـالَ القاضي علاءُ الدِّينِ في «شـرحِ الأصلِ»: إشـارةٌ مِنَّا إلى ما تَصَوَّرْناه في الذِّهنِ، وأَقَمْناه مُقامَ المكتوبِ المقروءِ والموجودِ بالعِيانِ(١٠).

(مُخْتَصَـرٌ) أي: قليـلٌ لفظُه كثيـرٌ مَعانيه، والاختصارُ: إيجـازُ اللَّفظِ مَعَ استيفاءِ المعنى.

وَقِيلَ: ردُّ الكلام الكثيرِ إلى قليل فيه مَعنى الكثيرِ.

والاختصارُ في الكلامِ محمودٌ لقولِه عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ: «أُوتِيتُ جَوَامِعَ الكَلِم، وَاخْتُصِرَ لِي الكَلَامُ اخْتِصَارًا» (٢٠).

وقالَ عليٌّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَه (٣): «خَيْرُ الكَلَام مَا قَلَّ وَدَلَّ وَلَمْ يَطُلُ فَيُمِلَّ »(٤).

(١) «التحبير شرح التحرير في أصولِ الفقهِ» (١/ ٢٣).

(٢) رواه أبو يعلى كما في «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» للهيثمي (٥٩) من حديث عمر رَمَوَلِلَهُ عَنْهُ، وضعَّفه ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٥٢٥).

ورواه البخاري (٢٩٧٧)، ومسلم (٥٢٣) مختصرًا، ضمن حديث أبي هريرة رَسَزَلِتَكَعَنهُ: ﴿ وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ.

(٣) كرم الله وجهَّه ووجه الصحابة الكرام رَحَالِتَهُ عَلَمْ.

قال ابن كثير في (تفسيره) (٦/ ٤٧٨): وقد غلب هذا في عبارة كثير من النُّساخ للكتب، أن يفرد على رَجِّيَلِيَّهُ عَن على رَجِّيَلِيَّهُ عَنْهُ، بأن يقال: (عَلَيْمِالسَّلَمْ)، من دون سائر الصحابة، أو: (كرم الله وجهه) وهذا وإن كان معناه صحيحًا، لكن ينبغي أن يساوى بين الصحابة في ذلك. اهـ

قال الشنشوري: وقد قيل في سبب ذلك أشياء، ذكر بعضها العلامة عطية صقر رَحَمُاللَّهُ وردَّها فقال في «فتاوى الأزهر» (١٠/ ١٠١): لا يوجد سند صحيح لما يقال.

وكذا العلامة بكر أبو زيد رَحَمُهُ الله في «معجم المناهي اللفظية» (ص ٤٤) فقال: أما وقد اتخذته الرافضة أعداء علي رَحَالِتُهُ عَنهُ والعترة الطاهرة= فلا؛ منعًا لمجاراة أهل البدع. والله أعلم. ولهم في ذلك تعليلات لا يصح منها شيء.

(٤) لم أقف عليه.

(مُحْتَوٍ) أي: مُشتملٌ، أو مُحيطٌ (عَلَى مَسَائِلِ) الكِتَابِ المُسَمَّى بـ (تَحْرِيرِ المَنْقُ ولِ وَتَهْذِيبِ عِلْمِ الأُصُولِ) اسمٌ عَلَمٌ لأصل ذلك المُختصرِ، سُمِّي بذلك لتحريرِ نُقولِه؛ أي: تقويمِها، وتهذيبِ أصولِه؛ أي: تلخيصِها وتسهيلِها، بعباراتٍ واضحةٍ مُقرِّبةٍ إلى الفهمِ، مَعَ الإتيانِ بالمعنى الجليِّ الواضحِ، (فِي أَصُولِ الفِقْهِ) الآتي تعريفُه؛ أي: لا في عِلْم غيرِه.

(جَمْعِ الشَّيْخِ) الإمامِ (العَلَامَةِ) أبي الحسنِ القاضي (عَلَاءِ الدِّينِ المَرْدَاوِيِّ الحَنْبَلِيِّ تَغَمَّدَهُ اللهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ، وَأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّتِهِ) مُنْتَقَى هذا المختصرُ (مِمَّا قَدَّمَهُ) القاضي علاءُ الدِّينِ مِن الأقوالِ الَّتي في المسألةِ (أَوْ كَانَ) القولُ (عَلَيْهِ الأَكْثَرُ مِنْ أَصْحَابِنَا) يَذْكُرُه في هذا المختصرِ (دُونَ) ذِكْرِ بَقِيَّةِ (الأَقْوَالِ) المرجوحةِ.

(خَالٍ) هذا المختصرُ (مِنْ قَوْلٍ ثَانٍ) يَذْكُرُهُ فِيهِ (إِلَّا) مِن قولٍ ذَكَرَه (لِفَائِدَةٍ تَزِيدُ) أي: زائدةٍ (عَلَى مَعْرِفَةِ الخِلَافِ) لَا ليُعلَمَ أَنَّ في المسألةِ خلافًا فقط.

(وَ) خالٍ أيضًا (مِنْ عَزْوِ مَقَالٍ إِلَى مَنْ إِيَّاهُ قَالَ) أي: خالٍ هذا المُختصرُ، مِن أَنْ أَعزُو قولًا منه إلى قائلِه.

(وَمَتَى قُلْتُ) في هذا المُختصرِ: هو كذا، كقولِه: العِلمُ لا يُحَدُّ (فِي وَجْهٍ) ويَنْدُرُ ذلك، سواءٌ كانَ بعدَ ذِكرِ حُكْمِ مسألةٍ كما في المثالِ، أو قَبْلَهُ ؛ (فَالمُقَدَّمُ) أي: المُعتَمَدُ (غَيْرُهُ) أي: غيرُ ما قَالَ: إنَّه كذا في وجهٍ، أو في وجهٍ هو كذا.

(وَ) متى ما قُلْتُ: هو كذا، أو: لَيْسَ بكذا، كقولِه في المجازِ، و(فِي) قولِه: «ولا يُشتقُّ منه»، وَيَكُثُرُ ذلك، (أَوْ) كقولِه في الحروفِ: «في» لظرفٍ، وهي بمَعناه (عَلَى قَوْلٍ) في: ﴿وَلَأُصَلِبَنَاكُمْ فِ جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾(١).

<sup>(</sup>۱) طه: ۷۱.

(فَإِذَا قَوِيَ الْحِلَافُ، أَوِ اخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ) في المسألة (أَوْ مَعَ إِطْلَاقِ الْقَوْلَيْنِ، أَوِ الْأَقْوَالِ) أي: فإذا قَوِيَ الخلافُ إلى آخِرِه، قُلْتُ: في قَوْلٍ، أو: القَوْلَيْنِ، أَوِ الأَقْوَالِ) أي: لأجلِ أَنِّي (لَمْ أَطَّلِعْ عَلَى) قولٍ (مُصَرَّحٍ) أو قائلٍ مُصَرِّحٍ على قولٍ؛ (إِذْ) أي: لأجلِ أَنِّي (لَمْ أَطَّلِعْ عَلَى) قولٍ (مُصَرَّحٍ) أو قائلٍ مُصَرِّحٍ (بِالتَّصْحِيحِ) لأحدِ القولينِ، أو الأقوالِ؛ أي: لعدمِ اطِّلاعي على ذلك قُلْتُ: (في قولِ»، أو: «على قولٍ».

(وَأَرْجُو) مِن اللهِ تَعالى، والرَّجاءُ: ضِدُّ اليأسِ، وهو تجويزُ وُقوعِ مَحبوبٍ على قُرْبٍ (أَنْ يَكُونَ) هذا المختصَرُ (مُغْنِيًّا لِحَافِظِهِ(١)) وقارِئِه (عَنْ غَيْرِه) مِن أَصُولِ الفقهِ، (عَلَى وَجَازَةِ أَلْفَاظِهِ) أي: اختصرَه لتسهيلِ حِفظِه، وكثرةِ عِلْمِه مَعَ قِلَّةٍ حَجمِه.

(وَأَسْأَلُ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَعْصِمَنِي) أي: يَمْنَعَني (وَ) يَمنَعَ (مَنْ قَرَأَهُ) وحَفِظَه (مِنَ الزَّلِ): السَّقطِ في المنطقِ والخطِّ، (وَ) أَسأَلُ اللهَ تَعالى (أَنْ يُوفِّقَنَا) والتَّوفيتُ (''): «خلْقُ قُدرةِ الطَّاعةِ في العبدِ والدِّعايةِ إليها» ('')؛ أي: يُوفِّقني ومَنْ قَرَأَه (وَالمُسْلِمِينَ لِمَا يُرْضِيهِ مِنَ القَوْلِ وَالعَمَلِ) إنَّه على ما يَشاءُ قديرٌ.

ورَتَّبْتُه كأصلِه على مُقدِّمَةٍ، وثمانيةَ عَشَـرَ بابًا، مشتملةٍ على فصولٍ وفوائدَ وتَنابِية ونحوِ ذلك، ثمَّ خاتمةٍ.

<sup>(</sup>١) في (ع): (لحافظه»، وضُرِبَ عليها وكُتِبَ في الحاشيةِ: لحُفَّاظِه. وكذا هي في «مختصر التحرير» (ص٢٠).

<sup>(</sup>٢) قال ابن القيم في «مدارج السالكين» (١/ ٤١٥): وقد أجمع العارفون بالله أن التوفيق: هو أن لا يكلك الله إلى نفسك، وأن الخذلان: هو أن يخلي بينك وبين نفسك، فالعبيد متقلبون بين توفيقه وخذلانه.

<sup>(</sup>٣) هذا التعريف بناء على قول الأشاعرة في أفعال العباد وعلاقته بالقدر، قال عبد الرحمن شيخ زاده في «نظم الفرائد وجمع الفوائد» (ص٢٥): وذهب الشيخ الأشعري ومن تابعه من مشايخ الأشاعرة إلى أن التوفيق هو خلق القدرة على الطاعة كما في «المواقف» و «شرحه».

مقدمة المؤلف \_\_\_\_\_\_\_\_ ها مقدمة المؤلف \_\_\_\_\_\_

## (مُقَدُمَة)

تَشْتَمِلُ على تعريفِ هذا العِلْمِ، وفائدتِه، واستمدادِه، وما يَتَّصِلُ بذلك مِن مُقدِّماتٍ ولواحق؛ كالدَّليلِ، والنَّظرِ، والإدراكِ، والعِلمِ، والعَقلِ، والحدِّ، واللَّغةِ ومَسائِلها، وأحكامِها، وأحكامِ خِطابِ الشَّرعِ، وخطابِ الوضع، وما يَتَعَلَّقُ بهما، وغيرِ ذلك.

ومُقدِّمةُ العِلْمِ لِما تَتَوَقَّفُ عليه مسائلُه؛ كمعرفةِ حدودِه، وغايتِه، ومُقدِّمةُ العِلْمِ المقصودِ وموضوعِه، ومقدِّمةُ الكتابِ لطائفةٍ مِن كلامِه، قُدِّمَتْ أمامَ المقصودِ لارتباطِ له بها، وانتفاعِ بها فيه، سواءٌ تَوَقَّفَ عليها أم لا.

وهي بكسرِ الدَّالِ على المشهورِ، كلامٌ مُقَدَّمٌ أمامَ المقصودِ لتَوَقَّفِه عليه، أو انتفاعِه به بوجه، كمُقدِّمةِ الجيشِ، وهي طائفةٌ تَتَقَدَّمُه، وهي مِن قَدَّمَ بمَعنى تَقَدَّمُ؛ كقولِه تَعالى ﴿لَانُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَي ٱللَّهِ وَرَسُولِةٍ \* \((\)) أي: لا تَتَقَدَّموا.

وقد تُفتَحُ الدَّالُ؛ لأنَّ صاحبَ الكتابِ، أو أميرَ الجيشِ قَدَّمَها، واقتصَرَ جماعةٌ على الكسرِ، والحقُّ جوازُ الوجهينِ بالاعتبارينِ، وهذه المادَّةُ تَرجِعُ تراكيبُها إلى مَعنى الأوَّليَّةِ، فمُقدِّمةُ الكتابِ: أَوَّلُه.

وهي في الأصلِ صفةٌ، ثمَّ اسمٌ لكلِّ ما وُجِد فيه التَّقدُّمُ، كمُقدِّمةِ الجيشِ والكتابِ، ومُقدِّمةِ الدَّليلِ والقياسِ: وهي القضيَّةُ الَّتي تُنْتِجُ ذلك مَعَ قضيَّةٍ أَخدى، نحوُ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ» (٢) ونحوُ: كلُّ وضوءِ عبادةٌ، وكلُّ عبادةٍ تُشترَطُ لها النَّيَّةُ، ونحوُه.

<sup>(</sup>١) الحجرات: ١.

<sup>(</sup>٢) رواه مسلمٌ (٢٠٠٣) من حديثِ ابن عمرَ رَوَاللَّهُ عَنْهَا.

واعلَـمْ أنَّ العِلمَ لا يَتَمَيَّزُ عنـدَ العَقلِ إلَّا بعدَ العِلمِ بموضوعِه، فكلُّ عِلمٍ يَتَمَيَّزُ عن غيرِه بموضوعِه كما يَتَمَيَّزُ برسمِه.

ولمَّا كانَ موضوعُ أصولِ الفقهِ أخصَّ مِن مُطلقِ الموضوعِ، والعلمُ بالخاصِّ مسبوقًا بالعِلمِ بالعامِّ؛ وَجَبَ أوَّلًا تعريفُ موضوعِ العِلمِ حَتَّى تَحصُلَ معرفةُ موضوع أصولِ الفقهِ، وكلُّ عِلمِ له موضوعٌ ومَسائلُ.

ف (مَوْضُوعُ كُلِّ عِلْمٍ: مَا) أي: الشَّيءُ الَّذِي (يُبْحَثُ فِيهِ) أي: في ذلك العِلمِ (عَنْ عَوَارِضِهِ) أي: عن الأحوالِ العارضةِ له (الذَّاتِيَّةِ) دونَ العَوارضِ اللَّحقةِ لأمرٍ خارج عن الذَّاتِ، ومسائلُه هي معرفةُ تلك الأحوالِ.

(فَمَوْضُوعُ ذَا) الأصول: الكتاب، والسُّنَّة، والإجماع، والقياس، ونحوُها، وهي (الأدِلَّةُ المُوَصِّلَةُ إِلَى الفِقْهِ)؛ لأنَّه يُبحَثُ فيها عنِ العوارضِ اللَّحقةِ لها مِن كونِها عامَّة، أو خاصَّة، أو مُطلقة، أو مُقيَّدة، ونحوِ ذلك، وهذه الأشياءُ هي مَسائلُه.

وموضوعُ الفقهِ: أفعالُ العِبادِ من حَيْثُ تَعلُّـقُ الأحكامِ الشَّـرعيَّةِ بها، ومَسائلُه: ما يُذكّرُ في كلِّ بابِ.

وموضوعُ عِلم الطّبِّ: بدنُ الإنسانِ؛ لأنَّه يَبحَثُ فيه عن الأمراضِ اللَّحقةِ له، ومَسائلُه: هي معرفةُ تلك الأمراضِ.

وموضوعُ عِلْمِ النَّحوِ: الكلماتُ، فإنَّه يَبحَثُ عن أحوالِها مِن الإعرابِ والبناءِ، ومَسائلُه: هي معرفةُ الإعرابِ والبناءِ.

وموضوعُ عِلْمِ الفرائضِ: التَّرِكَاتُ، فإنَّه يَبحَثُ فيها مِن حَيْثُ قِسْمَتُها، ومسائلُه: هي معرفةُ حُكْمِ قِسمَتِها.

إذا عَلِمْتَ ذلك، فلا يُبحَثُ في العلومِ إلَّا عن الأعراضِ الذَّاتيَّةِ لموضوعاتِها؛ أي: الَّتي مَنْشَؤُها الذَّاتُ، بأنْ لَحِقَتْه لذاتِه.

- والعوارضُ الذَّاتيَّةُ: هي الَّتي تَلْحَقُ الشَّيْءَ لِما هُو هُـو؛ أي: لذاتِه، كالتَّعجُّب اللَّاحقِ لذاتِ الإنسانِ،
- أو تَلْحَقُ الشَّيْءَ لجُزئِه، كالحركةِ بالإرادةِ اللَّاحقةِ للإنسانِ بواسطةِ أنَّه حيوانٌ،
- أو تَلْحَقُه لأمر خارج عنه مُساوله، كالضَّحِكِ العارضِ للإنسانِ بواسطةِ التَّعجُب.
- وأمَّا العوارضُ الَّتي تَلْحَقُ الشَّيْءَ لأمرِ خارجٍ أعمَّ مِن المَعروضِ، كالحركةِ اللَّاحقةِ للأبيض بواسطةِ أنَّه جسمٌ.
  - أو أخصَّ، كالضَّحكِ العارضِ للحيوانِ بواسطةِ أنَّه إنسانٌ.
- أو مُبايِن، كالحرارةِ العارضةِ للماءِ بواسطةِ النَّار؛ تُسَمَّى أعراضًا غَريبةً؛ لِما فيها مِن الغَرابةِ بالقياسِ إلى ذاتِ المعروضِ.

(وَلَا بُـدَّ لِمَنْ طَلَبَ) أي: حـاوَلَ (عِلْمًا) مِن العلـومِ، وطَلَبَ مَعرفتَه أَنْ يَعرِفَ ثلاثةَ أمورِ:

(١) (أَنْ يَتَصَوَّرَهُ بِوَجْهِ مَا) أي: بوجهِ مِن الإجمالِ؛ لأنَّ طلبَ الإنسانِ ما لا يَعرِفُه مُحالٌ ببديهةِ العَقلِ، وذلك الوجهُ الَّذِي يَعرِفُه به هو المعنى الَّذِي يُعرِفُه به هو المعنى الَّذِي يُحيطُ بكثرتِه، ثمَّ يَطلُبُه مِن جهةِ تَفصيلِه، فإنْ عَرَفَه مِن جهةِ التَّفصيلِ كانَ طلبُه له مُحالًا؛ لأنَّه تحصيلُ الحاصل.

(وَ) الشَّاني: أَنْ (يَعْرِفَ: غَايَتَهُ) لِئلَّا يَكُونَ سعيهُ عَبَثًا، فيَضِيعَ عُمُرُه فيما لا يَعلَمُ له فائدةً.

(وَ) الثَّالثُ: أَنْ يَعرِفَ (مَادَّتَهُ) أي: ما يُستَمَدُّ منه، ليَرجِعَ في تلك الجُزئيَّةِ إلى مَحَلِّها منه.

واعلَـمْ أَنَّ أَصلَ هذه القاعدةِ: أَنَّ كُلَّ معدومٍ يُوجَدُ يَتَوَقَّفُ وجودُه على أربع عِلَل: صوريَّةٍ، وغائيَّةٍ، ومادِّيَّةٍ، وفاعِليَّةٍ.

فالأولى: هي الَّتي تَقُومُ صورتُه وتَتَمَيَّزُ بها عن غيرِه، فتَصَوَّرُ المُرَكَّبِ يَتَوَقَّفُ على تَصَوِّرِ أركانِه، وانتظامِها على الوجهِ المقصودِ.

الثَّانيةُ: هي الباعثةُ على إيجادِه، والأُولى في الفِكرِ مُقدَّمةٌ على سائرِ العللِ، وإنْ كانَتْ آخِرًا في الوجودِ الخارجيِّ، ولهذا يُقالُ: مَبداً العِلْمِ مُنتهى العمل، ويُقالُ أيضًا: هي علَّةٌ في الذِّهنِ معلولةٌ في الخارج.

الثَّالثةُ: الَّتي تُستَمَدُّ منها المُرَكَّباتُ، أو ما في حُكمِها.

الرَّابعةُ: هي المُؤثِّرةُ في إيجادِ ذلك وإخراجِه مِن العدمِ إلى الوجودِ.

(فَأُصُولٌ: جَمْعُ أَصْلِ، وَهُوَ) أي: الأصل:

(لُغَةً) أي: في اللُّغةِ (مَا يُبْنَى عَلَيْهِ) أي: على الأصل (غَيْرُهُ).

(وَ) مَعنى الأصلِ (اصْطِلَاحًا: مَا لَهُ فَرْعٌ)؛ لأنَّ الفَرعَ إِنَّمَا يَنشَأُ عن أصلٍ، والأصلُ لا يُطلَقُ غالبًا إلَّا على ما له فرعٌ.

(و) اعلَمْ أنَّ للأصلِ أربعَ إطلاقاتٍ:

أحدُها: أنَّه (يُطْلَقُ عَلَى الدَّلِيلِ غَالِبًا) كقولِك: أصلُ هذه المسألةِ الكتابُ أو السُّنَّةُ؛ أي: دليلُها. (وَ) هذا الإطلاقُ (هُوَ المُرَادُ هُنَا) أي: في أُصولِ الفقهِ.

(وَ) الثَّانِ: يُطلَقُ (عَلَى الرُّجْحَانِ) أي: على الرَّاجِحِ مِنَ الأمرينِ،

كقولِك: الأصلُ في الكلامِ الحقيقةُ لا المجازُ، و: الأصلُ براءةُ الذِّمَّةِ، وبقاءُ ما كانَ على ما كانَ.

(وَ) الثَّالثُ: (القَاعِدَةُ المُسْتَمِرَّةُ) أو الأمرُ المُستمرُّ، كقولِك: أكلُ المَيْتَةِ على خلافِ الأصل؛ أي: خلافِ القاعدةِ المُستمرَّةِ في الحُكم.

(وَ) الرَّابِعُ: (المَقِيسُ عَلَيْهِ) وهو ما يُقابِلُ الفرعَ في بابِ القياسِ على ما يَأْتى إنْ شاءَ اللهُ تَعالى.

(وَالفِقْهُ لُغَةً: الفَهْمُ) لأنَّ العِلمَ يَكُونُ عنه، قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَلَكِن لَا لَفُهُمُونَ نَسْمِيحَهُمْ ﴾ (١)، و ﴿ مَانَفْقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ ﴾ (١) أي: ولكن لا تَفهَمون، وما نَفْهَمُ كثيرًا مِمَّا تَقُولُ، ونحوه.

(وَهُوَ اللهُ الفَهِمُ (إِدْرَاكُ مَعْنَى الكَلَامِ) والمُرادُ بالفَهمِ: الإدراكُ، لا جَودةُ الذِّهنِ مِن جهةِ تَهيُّهِ لاقتباسِ مَا يَرِدُ عليه مِن المَطالبِ، والذِّهنُ: قُوَّةُ النَّفْسِ المُستعِدَّةِ لاكتسابِ الحُدودِ والآراءِ.

(وَ) الفقهُ (شَـرْعًا) أي: في اصطلاحِ فقهاءِ الشَّـرعِ: (مَعْرِفَهُ الأَحْكَامِ) لا الذَّواتِ والصِّفاتِ والأفعالِ.

والحُكْمُ: هو النِّسبةُ بينَ الأفعالِ والذَّواتِ.

(الشَّرْعِيَّةِ) لا العَقليَّةِ، (الفَرْعِيَّةِ) لا الأُصُولِيَّةِ، والحُكمُ الشَّرعيُّ الفَرعيُّ لا يَتَعَلَّقُ بالخَطأِ في اعتقادِ مُقتضاه، وَلَا في العَملِ به قَدحٌ في الدِّينِ، وَلَا وعيدٌ في الآخرةِ، كالنِّيَّةِ في الوُضوءِ، والنِّكاحِ بلا وَلِيِّ، ونحوِهما.

<sup>(</sup>١) الإسراء: ٤٤.

<sup>(</sup>۲) هود: ۹۱.

وقولُه: (بِالفِعْلِ) أي: بالاستدلالِ (أَوْ) بـ (القُوَّةِ القَرِيبَةِ) مِن الفِعلِ بالتَّهيُّؤِ لمعرفتِها عن أدلَّتِها التَّفصيليَّةِ بالاستدلالِ.

(وَالفَقِيهُ: مَنْ عَرَفَ جُمْلَةً غَالِبَةً) أي: كثيرًا (مِنْهَا) أي: الأحكامِ الشَّرعيَّةِ الفَرعيَّةِ (كَذَلِكَ) أي: بالفِعلِ والقوَّةِ القَريبةِ مِن الفِعلِ، فلا يَكُونُ فقيهًا حَتَّى يَعرِفَها على هذه الصِّفةِ، وإلَّا كانَ مُقَلِّدًا.

ولا يُطلَقُ الفقيهُ على مُحَدِّث، وَلَا مُفسِّرٍ، وَلَا مُتكلِّم، ونحوِهم.

ولَمَّا تَقَدَّمَ الكلامُ على تعريفِ أُصولِ الفقهِ مِن حَيْثُ معناه الإضافِيُّ شَرَعَ في تعريفِه مِن حَيْثُ كونُه عِلْمًا، فقَالَ:

(وَأُصُولُ الفِقْهِ عَلَمًا) أي: مِن حَيْثُ كُونُها صارَتْ لَقَبًا على هذا العِلْمِ: (القَوَاعِـدُ) جَمْعُ قاعدةٍ، وهي الأمرُ الكُلِّيُ الَّتي تَنطَبِقُ عليه جُزئيَّاتٌ كثيرةٌ تُفهَمُ أحكامُها منها:

- فمنها ما لا يَختَصُّ ببابٍ، كقولِنا: اليقينُ لا يُرفَعُ بالشَّكِّ.
- ومنها ما يختص، كقولِنا: كفَّارَةٌ سَبَبُها معصيةٌ فهي على الفورِ، والغالبُ فيما يَختَصُّ ببابِ، وقُصِدَ به نَظْمُ صورٍ مُتشابهةٍ يُسَمَّى ضابطًا.
- ومنها القواعدُ الأُصُوليَّةُ، وهي المقصودةُ هنا، كقَولِنا: الأمرُ للوجوبِ، و: دليلُ الخطابِ حُجَّةٌ، و: قياسُ الشَّبَهِ دليلٌ صحيحٌ، و: الحديثُ المُرسَلُ يُحتَجُّبه، ونحوِ ذلك مِن مسائل أصولِ الفقهِ.

إذا عَلِمْتَ ذلك: فالقاعدةُ هنا: عبارةٌ عن صورٍ كُلِّيَّةٍ تَنطبِقُ كلُّ واحدةٍ منها على جُزئيَّاتِها الَّتي تَحتَها، ولذلك لم يُحتَجْ إلى تقييدِها بالكُلِّيَّةِ؛ لأنَّها لا تَكُونُ إلَّا كذلك، وذلك كقولِنا مثلًا: «حقوقُ العقدِ تَتَعَلَّقُ بالموكِّل دونَ

الوكيلِ»، وقولِنا: «الحِيلُ في الشَّرعِ باطلةٌ»، فكلُّ واحدةٍ مِن هاتينِ القضيَّتينِ يُعرَفُ بالنَّظرِ فيها قضايا مُتَعَدِّدَةٌ، كقولِنا: عُهدَةُ المُشتَري على المُوكِّلِ، ولو حَلَ في النَّظرِ فيها قضايا مُتَعَدِّدَةٌ، كقولِنا: عُهدَةُ المُشتَري على المُوكِّلِ، ولو حَلَ في المُوكِّلِ في فِعلِه: حَنْث، ولو وَكَّلَ مسلمٌ ذِمِّيًّا في شراءِ خمرٍ، أو خنزيرٍ: لم يَصِحَّ؛ لأنَّ أحكامَ العَقدِ تتَعَلَّقُ بالمُوكِّل، وقولِنا: لا يَصِحُّ نكاحُ المُحَلِّل، وَلا تَخليلُ الخمرِ علاجًا، وَلا بيعُ العِينَةِ، وَلا الحيلةُ على إبطالِ الشَّفعة؛ لأنَّ الحِيلَ باطلةٌ، وهكذا قولُنا: الأمرُ للوجوبِ وللفورِ، ونحوُه على ما تَقَدَّمَ، وذلك كلُّه مسائلُ للقواعدِ الفقهيَّةِ.

وقولُه: (الَّتِي يُتَوَصَّلُ) أي: يُقصَدُ الوصولُ (بِهَا إِلَى اسْتِنْبَاطِ الأَحْكَامِ) الخمسة؛ أي: لا القواعدِ الَّتي لا يُتَوَصَّلُ بها إلى استنباطِ شيء، كقواعدِ البيتِ، أو يُستنبطُ منها غيرُ الأحكامِ مِنَ الصَّنائعِ، والعِلمِ بالهَيئاتِ، والصِّفاتِ (الشَّرْعِيَّةِ) لا الاصطلاحيَّةِ، والعَقليَّةِ، كقواعِدِ عِلمِ الحِسابِ والهَندسةِ (الفَرْعِيَّةِ) لا الأحكام الَّتي تكون مِن جِنسِ الأُصولِ، كمَعرفةِ التَّوحيدِ مِنْ أَمْلَةُ أَنَّهُ لَا إِلَهُ عَلَيْهِ السَّلَةُ في قولِه تَعالى: ﴿ فَأَمْلَةُ أَنَّهُ لَا إِللهَ إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (١).

(وَالأُصُولِيُّ) مَن قامَ به عِلْمُ الأصولِ: وهو (مَنَ عَرَفَهَا) أي: القواعدَ المذكورةَ، فهو منسوبٌ إلى الأُصولِ، كالأنصاريِّ نسبةً إلى الأنصارِ، ولا بدَّ أن يَكُونَ قد عَرَفَها، وحَرَّرَها، وأَتْقَنَها، فبذلك يُسَمَّى أُصُوليًّا، كما أنَّ مَن أَتْقَنَ الفقة وحَرَّرَه يُسَمَّى فقيهًا، ومَن أَتْقَنَ الطِّبَّ يُسَمَّى طبيبًا.

(وَغَايَتُهَا) أي: غاية معرفة هذه الأصولِ لمَن صارَ قادرًا على استنباطِ الأحكام الشَّرعيَّةِ مِن أَدِلَّتِها.

<sup>(</sup>۱) محمَّد: ۱۹.

-(<u>1.</u>)-

(مَعْرِفَةُ أَحْكَامِ اللهِ تَعَالَى، وَالعَمَلُ بِهَا) فهي فائدتُه؛ لأنَّ ذلك مُوصِلٌ للعِلمِ، وبالعِلمِ، وبالعِلمِ يَتَمَكَّنُ المُتَّصِفُ به من العَملِ المُوصِل إلى خَيريِ الدُّنْيَا والآخرةِ.

(وَمَعْرِفَتُهَا) أي: أُصولِ الفِقهِ (فَرْضُ كِفَايَةٍ، كَالفِقْهِ) على الصَّحيحِ.

وَقِيلَ: فرضُ عينٍ، حَكاه ابنُ عَقِيلِ وغيرُه، والمرادُ للاجتهادِ.

(وَالأَوْلَى) بِـل أَوْجَبَ ابِـنُ البَنَّا وابنُ عَقِيـلٍ وغيرُهما (تَقْدِيمَهَا عَلَيْهِ) ليَتَمَكَّنَ بمعرفتِها إلى استفادةِ معرفةِ الفُروعِ.

(وَيُسْتَمَدُّ) أصولُ الفقهِ مِن ثلاثةِ أشياءَ:

(١) (مِنْ أُصُولِ الدِّينِ)؛ لتَوَقُّفِ معرفةِ كَوْنِ الأَدِلَّة الكُلِّيَّةِ حُجَّةً شرعًا على معرفةِ اللهِ تَعالى بصفاتِه، وصِدقِ رسولِه عَلَيْهِ السَّكَمُ فيما جاء به عنه، ويَتَوَقَّفُ صدقُه على دَلالةِ المُعجزةِ عليه.

(وَ) الشَّيْءُ الثَّانِ: مِن (العَرَبِيَّةِ) بأنواعِها؛ لتَوَقُّفِ فَهْمِ ما يَتَعَلَّقُ بأُصولِ الفقهِ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ وغيرِهما، فإنْ كانَ مِن حَيْثُ المدلولُ فهو عِلمُ اللَّعةِ، أو مِن أحكامِ أفرادِها فعِلمُ النَّحوِ، أو مِن أحكامِ أفرادِها فعِلمُ النَّعريف، أو مِن أحكامِ التَّعقيدِ، التَّصريف، أو مِن جهةِ مُطابقتِه لمُقتضى الحالِ وسلامتِه مِنَ التَّعقيدِ، ووجوهِ الحُسْن فعِلْمُ البيانِ بأنواعِه الثَّلاثةِ.

(وَ) الشَّيْءُ النَّالثُ مِن (تَصَوُّرِ الأَّحْكَامِ) أي: أحكامِ التَّكْلِيف؛ لتَوَقُّفِ كيفيَّةِ معرفةِ الاستنباطِ عليه، دون إثباتِ الأحكامِ في آحادِ المسائلِ، فإنَّه مِنَ الفِقهِ، وهو يَتَوَقَّفُ على الأُصولِ، فيدورُ.



## (فضل)

الفصلُ لغةً: الحجزُ بينَ الشَّيئينِ، ومنه فصلُ الرَّبيعِ؛ لأنَّه يَحجِزُ بينَ الشِّتاءِ والصَّيفِ، وهو في كُتبِ العِلْمِ كذلك؛ لأنَّه يَحجِزُ بينَ أجناسِ المسائل وأنواعِها.

(الدَّالُّ): هو اللهُ تَعالى، (النَّاصِبُ لِلدَّلِيلِ) وهو القُرآنُ.

وَقِيلَ: إِنَّ الدَّالَ هو الدَّليلُ، «فعيلٌ» بمَعنى «فاعل» كعَليم، وعالم، وعليه أكثرُ المُتَأَخِّرينَ، فالدَّليل بمعنى الدَّالِ، فهما بمَعنَّى واحدٍ مِن دَلَّ دَلَالَةً، بفتح الدَّالِ على الأفصح، ومعنى الدَّلالةِ: الإرشادُ إلى الشَّيءِ.

(وَهُوَ) أي: الدَّليلُ (لُغَةً):

(١) إمَّا (المُرْشِدُ) حقيقةً،

(٢) (وَ) إِمَّا (مَا) يَحصُلُ (بِهِ الإِرْشَادُ) مَجازًا، والمُرشِدُ: النَّاصِبُ للتَّليل، والذَّاكرُ له، وما به الإرشادُ: هو العَلَامةُ الَّتِي نُصِبَتْ للتَّعْرِيفِ.

(وَ) الدَّلِيلُ (شَرْعًا: مَا) أي: الشَّيْءُ الَّذِي (يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ) أي: النَّظرِ الصَّحيحِ مِن إضافةِ الصِّفةِ إلى الموصوفِ، فالهاءُ مِن (فِيهِ) عائدةٌ على «ما» (إِلَى مَطْلُوبٍ خَبَرِيٍّ) أي: تصديقيٍّ.

وخرجَ بقولِه: «ما يُمكِنُ»: ما لا يُمكِنُ التَّوصُّلُ به إلى المطلوبِ كالمطلوبِ الكفر نفسِه، فإنَّه لا يُمكِنُ التَّوصُّلُ إلى المطلوبِ، لكنْ لا بالنَّظرِ؛ كسلوكِ طريقٍ يُمكِنُ أن يُتَوَصَّلَ بها اتّفاقًا، أو يُمكِنُ لا بصحيحِ النَّظرِ؛ كسلوكِ طريقٍ يُمكِنُ أن يُتَوَصَّلَ بها اتّفاقًا، أو يُمكِنُ لا بصحيحِ النَّظرِ، بل بفاسدِه، ككاذبِ المَادَّةِ في اعتقادِ النَّاظرِ، أو يُمكِنُ التَّوصُّلُ

بصحيحِه، لكنْ بمطلوبٍ تصوُّريِّ لا تصديقيِّ خَبَريٍّ، وهو الحدُّ والرَّسمُ، فلا يُسَمَّى شيءٌ مِن ذلك دليلًا، لكنْ يَدخُلُ في المطلوبِ الخَبَريِّ ما يُفيدُ القَطعَ والظَّنَّ، وهو مذهبُ أصحابِنا وأكثرِ الفقهاءِ والأُصوليِّينَ.

(وَيَحْصُلُ المَطلُوبُ المُكْتَسَبُ:

(١) عَقِبَهُ) أي: عَقِبَ النَّظرِ الصَّحيحِ في الدَّليلِ (عَادَةً) لا ضرورةً على الأصحِ بِ الدَّليلِ (عَادَةً) لا ضرورةً على الأصحِ الأصحح ؛ لأنَّ العادة جَرَتْ بأنْ يَفِيضَ على المُستدِلِّ بعدَ النَّظرِ الصَّحيحِ مادةُ مطلوبه، وصورةُ مطلوبه الَّذِي تَوَجَّه إلى تَحصيلِه.

والقولُ الثَّاني: أنَّ المطلوبَ يَحصُلُ عَقِيبَه ضرورةً؛ لأنَّه لا يُمْكِنُه تَركُه.

(وَالمُسْتَدِلُّ: الطَّالبُ لَهُ) أي: للدَّليلِ (مِنْ سَائِلٍ وَمَسْؤُولٍ، ف) قد قَالَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

- (١) (الدَّالُّ: اللهُ تَعَالَى،
  - (٢) وَالدَّلِيلُ: القُرْآنُ،
- (٣) وَالمُبَيِّنُ: الرَّسُولُ،
- (٤) وَالمُسْتَدِلُّ: أُولُو العِلْمِ. هَذِهِ قَوَاعِدُ الإِسْلَامِ).

وقولُه: «هذه قواعدُ الإسلامِ» الَّذِي يَظهَرُ أَنَّ (() قواعدَ الإسلامِ تَرجِعُ إلى اللهِ تَعالى، وإلى قولِه: وهو القرآنُ، وإلى رسولِه صَاَّلتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وإلى عُلماءِ الأُمَّةِ، لم يَخرُجُ شيءٌ مِن أحكامِ المسلمينَ والإسلامِ عنها. قالَه في «شرحِ الأصل» (().

<sup>(</sup>١) زادَ في «التَّحبير شرح التَّحريرِ»: أنَّ مَعناه.

<sup>(</sup>٢) (التحبير شرح التحرير) (١/ ٢٠٨).

فصل في الدليل وما يتعلق به \_\_\_\_\_\_

(وَالمُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ): هو (الحُكْمُ) على الشَّيْءِ بكَوْنِه حلالًا، أو حرامًا، أو واجبًا ونحوه.

- (وَ) المُستدَلُّ (بِهِ: مَا يُوجِبُهُ) أي: العِلَّةُ المُوجِبَةُ للحُكمِ.
- (وَ) المُستدَلُّ (لَهُ) أي: لخلافِه وقطع جدالِه (الخَصْمُ).

(وَالنَّظَـرُ) يُطلَقُ لغةً: على الانتظارِ، وعلى رُؤيةِ العَينِ المُعَيَّنَ (١)، وعلى الإحسانِ، وعلى معانٍ غير ذلك.

وقوله: (هُنَا) أي: في اصطلاحِ أهلِ الشَّـرعِ: (فِكْرٌ يُطْلَبُ بِهِ) أي: بالفِكرِ (عِلْمٌ أَوْ ظَنُّ).

وقالَ ابنُ حَمْدَانَ في «المُقنعِ»(٢): النَّظَرُ: تَفَكُّرٌ وَتَأَمَّلُ وَاعْتِبَارُ تَرْتِيبٍ، يُعْرَفُ بِهِ المَطْلُوبُ مِنْ: تَصَوُّرِ، وَتَصْدِيقِ، وَحُدُودٍ، وَأَمَارَةٍ.

(وَالفِكْرُ) كالجنسِ، ويُطلق على ثلاثةِ مَعانٍ:

أحدُها: حركةُ النَّفْسِ آلتَها مُقَدَّمَ البَطنِ الأوسطِ مِنَ الدِّماغِ، إذا كانَتِ الحركةُ في المعقولاتِ.

الثّاني: وهو أخصُّ مِن الأول وهو المُرادُ بالحدِّ (هُنَا: حَرَكَةُ النَّفْسِ مِنَ المَطَالِبِ إِلَى المَبَادِئِ، وَرُجُوعُهَا) أي: رجوعُ حَرَكَةِ النَّفْسِ (مِنْهَا) أي: مِنَ المَبادئِ (إِلَيْهَا) أي: إلى المَطالبِ في المَعقو لاتِ، وفي المَحسوساتِ تُسَمَّى حَرَكَتُها تَخَيُّلًا، وتَخييلًا، لا فِكْرًا، ويُوسَمُ الفِكْرُ بهذا المعنى بتَرتيبِ أمورٍ حاصلةٍ في الذِّهنِ ليُتَوصَّلَ بها إلى تحصيلِ غيرِ الحاصل.

<sup>(</sup>١) أي: الشيء المُعيَّن.

<sup>(</sup>٢) لم أقف عليه مخطوطًا.

( 75 )

الثَّالثُ: إطلاقُه على جُزءِ الثَّاني، وهو الحركةُ مِنَ المَطالبِ إلى المَبادئِ، وإن كانَ الغرضُ منها الرُّجوعَ، وهو الَّذِي يُستعمَلُ بإزائـه الحَدْسِ، وهو سرعةُ الانتقالِ مِن المَبادئِ إلى المَطالبِ.

(وَالإِدْرَاكُ) أي: إدراكُ الماهيّةِ:

(١) (بِلا حُكْمٍ) عليها بنفي، أو إيجابٍ: (تَصَوُّرٌ) سُمِّيَ بذلك لأخذِه مِن الصُّورةِ، وهو حاصلُ صورةِ الشَّيْءِ في الذِّهنِ فهو ساذَجٌ؛ أي: مشروطٌ فيه عدمُ الحُكْمِ.

(٢) (وَبِهِ) أي: تصوَّرُ الماهيَّةِ مَعَ الحُكْمِ عليها بإيجابِ أو سلبِ: (تَصْدِيقٌ) وهو مشروطٌ فيه الحُكْمُ، ومَعنى الحُكْمِ في التَّصديقِ: إسنادُ أمرٍ إلى آخَرَ إثباتًا أو نفيًا، نحو كونِ زيدٍ قائمًا، أو لَيْسَ بقائم، وإنَّما سُمِّي تَصديقًا لأنَّ فيه حُكمًا يُصَدَّقُ فيه، أو يُكَذَّبُ، سُمِّي بأشرفِ لازِمَي الحُكمِ في النِّسبةِ.



### (فَضلُ)

(العِلْمُ لا يُحَدُّ فِي وَجْهِ) قَالَ أبو المَعَالي (١) وتلميذُه الغَزَّ اليُّ (٢): لعُسْرِه، ويَتَمَيَّزُ ببحثٍ، وتقسيم، ومثالٍ.

وقالَ الرَّازيُّ: لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ(٣).

والصَّحيحُ أنَّه يُحَدُّ عندَ أصحابِنا والأكثرِ، ولهم فيه حدودٌ كثيرةٌ.

(وَ) الأَوْلَى منها قولُ ابنِ حمدانَ في «مُقنِعِه»: (هُوَ صِفَةٌ يُمَيِّزُ) الإنسانُ (المُتَّصِفُ بِهَا) بينَ الجَواهرِ والأجسامِ، والأعراضِ، والواجبِ، والمُمكِنِ، والمُمتنعِ (تَمْيِيزًا جَازِمًا مُطَابِقًا) لِما في نفسِ الأمرِ، فالتَّمييزُ المطابِقُ: هو النُّمتنعِ (تَمْييزُ النَّقيضَ.

(فَلَا يَدْخُلُ إِدْرَاكُ الحَوَاسِّ) فيما لا يَحتملُ النَّقيضَ على الصَّحيحِ؛ لأنَّ الحِسَّ قد يُدرِكُ الشَّيْءَ لا على ما هو عليه، كالمُستديرِ مُستويًا، والمُتحرِّكِ ساكنًا ونحوِهما، وَقِيلَ: إنَّ إدراكَ الحَوَاسِّ نوعٌ مِن العِلْمِ.

(وَيَتَفَاوَتُ) العِلْمُ على أصحِّ الرِّوايتينِ، وعليه الأكثرُ، (كَ) ما يَتَفَاوَتُ (المَعْلُومُ) قَالَ الأُرْمَوِيُّ: الحقُّ أنَّ المعلوماتِ تَتَفاوَتُ (الْ).

قالَ ابنُ قاضي الجَبلِ(٥): وهي مسألةُ خلافٍ، وعن أحمدَ فيها روايتانِ

<sup>(1)</sup> (1/9) (1) (1/9).

<sup>(</sup>٣) «المحصول» (١/ ٨٥). (٤) «التحصيل من المحصول» (٢/ ٩٦).

<sup>(</sup>٥) هو: أحمدُ بنُ الحسنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الشَّيخِ أبي عمرَ المقدسيِّ، شرفُ الدِّينِ ابنُ شرفِ الدِّينِ قاضى الجبل.

قَالَ ابنُ مُفلِحٍ : وكتابٌ في الأصولِ في مُجلَّدٍ كبيرٍ لم يَتِمَّ، وَصَلَ فيه أواثلَ القياسِ. يُنظَرُ «السُّحُبُ الوابلةُ على ضرائح الحنابلةِ» لابنِ حُمَيْدٍ (١/ ١٣٥).

قُلْتُ: نَقَلَ عنه كثيرٌ مِن الحنابلةِ، وَلم أقفْ عليه مخطوطًا.

الأصحُّ التَّفاوُتُ، فإنَّا نَجِدُ بالضَّرورةِ الفرقَ بينَ كونِ الواحدِ نصفَ الاثنينِ، وبينَ ما عَلِمْناه مِن جهةِ التَّواتُرِ مَعَ كونِ اليقينِ حاصلًا فيهما. قالَه في «شرحِ الأصل»(١).

(وَ) كما يَتَفَاوَتُ (الإِيمَانُ) قَالَ ابنُ مُفْلِحٍ في الكلامِ على الواجبِ: والصَّوابُ أنَّ جميعَ الصِّفاتِ المَشروطةِ بالحياةِ تَقبَلُ التَّزايُدَ.

وعن أحمدَ في المعرفةِ الحاصلةِ في القلبِ في الإيمانِ: هل تَقبَلُ التَّزايُدَ والنَّقصَ؟ روايتانِ، والصَّحيحُ في مذهبِنا ومذهبِ أهلِ السُّنَّةِ: إمكانُ الزِّيادةِ في جميع ذلك(٢). انتهى.

وعُلِمَ أَنَّ للعِلمِ إطلاقاتٍ لغةً وعرفًا:

أحدُها: اليقينُ: وهو الَّذِي لا يَحتملُ النَّقيضَ، وهو المُرادُ بالحَدِّ الأَوَّلِ وهو الأصلُ.

- (وَ) الإطلاقُ الشَّاني: (يُسَرَادُ بِهِ) أي: بالعِلمِ (مُجَسَّدُ الإِدْرَاكِ) فيَشمَلُ الأَربعةَ قولُه تَعالى: ﴿مَاعَلِمْنَاعَلَتُهِ مِن سُوَءً ﴾ (٣) والمُرادُ نفي كلِّ إدراكِ؛ أي: سواءٌ كانَ:
  - (١) (جَازِمًا،
  - (٢) أَوْ مَعَ احْتِمَالٍ رَاجِعٍ،
    - (٣) أَوْ مَرْجُوح،
    - (٤) أَوْ مُسَاوِ) مَجازًا.

<sup>(</sup>١) «التحبير شرح التحرير» (١/ ٢٣٣).

<sup>(</sup>٢) «أصولُ الفقهِ» (١/ ١٩٠).

<sup>(</sup>٣) يوسف: ٥١.

صل في العلم \_\_\_\_\_

- (وَ) الإطلاقُ الثَّالثُ: (التَّصديقُ) لا التَّصوُّرُ:
- (١) (قَطْعِيًّا) كَانَ التَّصديقُ، وإطلاقُه عليه حقيقةً، وأمثلتُه كثيرةٌ.
- (٢) (أَوْ ظَنَيًّا) وإطلاقُه عليه مَجازًا، ومثالُه قولُه تَعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مَوْمِنَاتٍ . مُؤْمِنَاتٍ ﴾ (١) أي: ظَنَنْتُمو هُنَّ مؤمناتٍ .
- (وَ) الرَّابِعُ: (مَعْنَى المَعْرِفَةِ) ومثالُه قولُه تَعالى: ﴿لَاتَعْلَمُهُمْ نَحَنُ نَعْرِفُهِم نَحْنُ نَعْرِفُهم.
  - (وَ) عكسه (يُرَادُ بِهَا) أي: بالمَعرفةِ العِلمُ.

قالَ في «المِصباح»(٣): عَلِمْتُهُ أَعْلَمُه عَرَفْتُه، هَكَذَا يُفَسِّرون العِلمَ بالمعرفةِ، وبالعكس لتقارب المَعنيين.

وفي التَّنزيل: ﴿مِمَّا عَرَفُوا مِنَ ٱلْحَقِّي ﴾(١) أي: عَلِموا.

(وَ) يُرادُ (بِظَنِّ) العِلْمُ، ومثالُه قولُه تَعالى في فُصِّلَتْ: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُمْ مِّن يَحِيصٍ ﴾(٥)، بخلافِ قولِه تَعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ اَنَّهُم مُّلَقُوا اللَّهِ ﴾(١) فإنَّه على بابه.

(وَهِيَ) أي: المَعرفةُ أخصُّ مِن العِلم مِن وجهٍ، وأعمُّ مِن آخَرَ،

(١) ف: (مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا عِلْمٌ مُسْتَحْدَثٌ) أَخَصُّ مِنَ العِلم (أَوِ انْكِشَافٌ)

<sup>(</sup>١) الممتحنة: ١٠.

<sup>(</sup>٢) التَّوبة: ١٠١.

<sup>(</sup>٣) "المصباحُ المنيرُ في غريب الشَّرح الكبيرِ" (٢/ ٦٤٨).

<sup>(</sup>٤) المائدة: ٨٣.

<sup>(</sup>٥) فُصِّلَتْ: ٤٨.

<sup>(</sup>٦) البقرة: ٢٤٩.

لشيء (بَعْدَ لَبْسِ) فهو قريبٌ مِنَ الأوَّلِ، إلَّا أنَّ الأوَّلَ لـم يَكُنْ حَصَلَ فيه لَبْسٌ، بل استُحدِثَ مِن غيرِ لَبْسِ، فهي: (أَخَصُّ مِنْهُ) أيضًا؛ لكونِ العِلم يَكُونُ مُستحدَثًا وهو عِلْمُ العبادِ، وغيرَ مُستحدَثٍ وهو عِلمُ اللهِ تَعالى.

(٢) (وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا) أي: المعرفة (يَقِينٌ وَظَنٌّ) أي: تَشمَلُ اليقينيَّ والظَّنِّيَّ، والعِلْمُ يَقينيُّ، فهي: (أَعَمُّ) منه.

(٣) (وتُطْلَقُ المَعْرفَةُ عَلَى مُجَرّدِ التَّصَوُّرِ) الّذِي لا حُكمَ معه، (فَتُقَابِلُهُ) أي: تُقابِلُ العِلْمَ، فعلى هذا تَكُونُ المعرفةُ قَسيمَ العِلْمِ.

ومَعنى المُقابَلةِ: أنَّك تَقولُ: إمَّا علمٌ، وإمَّا معرفةٌ، كما تَقولُ: إمَّا تصديقٌ، و إما تَصوُّرٌ.

(وَعِلْمُ اللهِ) تَبارَكَ و(تَعَالَى قَدِيمٌ، لَيْسَ ضَرُوريًّا وَلَا نظريًّا) وفاقًا لأبي حنيفةَ، ومالكِ والشَّافعيِّ رَضِيَ اللهُ تَعالى عنهم. وهو واحدٌ لَيْسَ بعَرَضٍ، ويَتَعَلَّقُ بجميع المعلوماتِ إجمالًا وتفصيلًا على ما هي به.

قالَ في «المقنعُ»: عِلْمُ اللهِ تَعالى صفةٌ ذاتيَّةٌ وجوديَّةٌ واحدةٌ، أحاطَ الله بها، لم تَزَلْ، وَلَا تَزَالُ بكلِّ كُلِّيِّ وجُزئيِّ موجودٍ ومعدوم على ما هو عليه، وَلَيْسَ ضروريًّا، وَلَا نظريًّا.

(وَلا يُوصَفُ) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (بأنَّهُ عَارِفٌ) لأنَّ المعرفة قد تَكُونُ عِلمًا مُستحدَثًا، واللهُ تَعالى مُحيطٌ علْمُه بجميعِ الأشياءِ على حقائقِها على ما هي عليه، وهو صفةٌ مِن صفاتِه قديمٌ.

(وَعِلْمُ المَخْلُوقَاتِ مُحْدَثُ) وِفاقًا أيضًا، (وَ) هو قسمانِ:

فصل في العلم \_\_\_\_\_\_فصل في العلم \_\_\_\_\_

(١) (ضَرُورِيُّ) وهو ما يَلزَمُ العِلمُ به ضرورةً؛ أي: (يُعْلَمُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ) ولا يُمكِنُه إدخالُ الشَّكِ فيه، ولا يُمكِنُه إدخالُ الشَّكِ فيه، كتَصوُّرِنا مَعنى النَّارِ وأنَّها حارَّةٌ.

(وَ) الثَّانِ: (نَظَرِيٌّ عَكْسُهُ) أي: عكسُ الضَّروريِّ، وهـو ما لا يُعلَمُ إلَّا بالنَّظرِ ويُسَمَّى المطلوبَ؛ أي: يُطلَبُ بالدَّليل.



## ِ فَصَّلٌ) في ذِكْرِجُمُلَةٍ مِنْ أَحُوَالِ الْمُعْلُومِ

(المَعْلُومَانِ) لا يَخلُوانِ مِن أربع صورٍ:

(١) (إِمَّا نَقِيضَانِ) كالوُجودِ والعَدمِ المُضافَينِ إلى مُعَيَّنِ واحدِ (لا يَجْتَمِعَانِ وَلا يَرْتَفِعَانِ).

(٢) (أَوْ خِلَافَانِ) كالحَركةِ، والبَياضِ، (يَجْتَمِعَانِ) في الجسمِ الواحدِ (وَيَرْتَفِعَانِ) لكنْ قديتَعَذَّرُ ارتفاعُهما لخُصوصِ حقيقةٍ غيرِ كونِهما خِلافَينِ، كذاتِ واجبِ الوجودِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَعَ صفاتِه، وقد يَتَعَذَّرُ افتِراقُهما كالعَشَرةِ مَعَ الزَّوجيَّةِ خلافانِ، ويَتَعَذَّرُ ويستحيلُ افتِراقُهما، والخمسةِ مَعَ الفرديَّةِ، والجَوهرِ مَعَ الألوانِ وهو كثيرٌ، ولا تَنافِيَ بينَ إمكانِ الافتِراقِ والارتفاعِ بالنِّسبةِ إلى الذَّاتِ، وتَعَذَّرِ الارتفاعِ بالنِّسبةِ إلى أمرِ خارجيٍّ عنهما.

(٣) (أَوْ ضِدَّانِ) كالسَّوادِ والبياضِ (لا يَجْتَمِعَانِ) لأنَّ الشَّيْءَ لا يَكُونُ أُسودَ وأبيضَ في زمنٍ واحدِ، (وَيَرْتَفِعَانِ) مَعَ بقاء المَحَلِّ لا أسودَ وَلا أبيضَ (لا خْتِلافِ الحَقِيقَةِ).

(٤) (أَوْ مِثْ لَانِ) كبياضٍ وبياضٍ (لا يَجْتَمِعَانِ، وَيَرْتَفِعَانِ؛ لِتَسَاوِي السَّاوِي السَّاوِي السَّادِي السَّادِي السَّادِي السَّادِي صَوْدٍ.

ودليلُ الحَصْرِ أنَّ المَعلُومَينِ: إمَّا أَنْ يُمكِنَ اجتماعُهما أو لا، فإنْ أَمْكَنَ اجتماعُهما:

فالخلافانِ، وإن لم يُمكِنِ اجتماعُهما، فإمَّا أن يُمكِنَ ارتفاعُهما أو لا.

الشَّاني: النَّقيضانِ، كوُجودِ الحركةِ مَعَ السُّكونِ، والأوَّلُ إمَّا أَنْ يَختلِفَا في الحقيقةِ أو لا، الأوَّلُ الضِّدَّانِ، والثَّاني المِثْلانِ.

فائدةٌ: حَصْرُ المعلوماتِ في هذه الأربعةِ كلِّها حَتَّى لا يَخرُجَ منها شيءٌ اللَّ ما تَوَحَّدَ اللهُ به وتَفَرَّدَ، فإنَّه لَيْسَ ضِدَّ الشَّيءِ، وَلا نقيضًا، وَلا مِثْلاً، وَلا خِلافًا؛ لتَعَنُّرِ الرَّفعِ، وهذا حُكمٌ عامٌ في صفاتِه العُلَى وذاتِه؛ لتَعنُّرِ رَفعِها بسبب وجوب وجودِها.

# (وَكُلُّ شَيْئَيْنِ حَقِيقَتاهُمَا):

(١) (إمَّا مُتَسَاوِيَتَانِ) كالإنسانِ والضَّاحكِ بالقُوَّةِ، فإنَّه (يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ كُلِّ) حقيقة (وُجُودُ) الحقيقة (الأُخْرَى وَعَكْسُهُ) أي: ويَلْزَمُ مِن عدمِ كلِّ واحدِ مِنهما عدمُ الأُخرى، فلا إنسانَ إلَّا وهو ضاحكٌ بالقُوَّةِ، وَلَا ضاحكَ بالقُوَّةِ، وَلَا ضاحكَ بالقُوَّةِ إلَّا وهو إنسانٌ، ونَعني بالقُوَّةِ: كَوْنَه قابلًا ولو لم يَقَعْ، ويُقابِلُه الضَّاحكُ بالفعل وهو المُباشِرُ للضَّحِكِ.

(٢) (أَوْ مُتَبَايِنَتَانِ) كالإنسانِ والفَرَسِ، (لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مَحَلِّ وَاحِدٍ) فما هو إنسانٌ لَيْسَ بفَرسٍ، وما هو فرسٌ فليسَ بإنسانٍ، فيَلْزَمُ مِن صِدقِ أُحدِهما على مَحَلِّ عدمُ صِدقِ الآخرِ.

(٣) (أَوْ إِحْدَاهُمَا أَعَمُّ مُطْلَقًا، وَالأُخْرَى أَخَصُّ مُطْلَقًا) كالحيوانِ والإنسانِ (تُوجَدُ إِحْدَاهُمَا مَعَ وُجُودِ كُلِّ أَفْرَادِ الأُخْرَى) فالحيوانُ أَعَمُّ مُطلقًا؛ لصِدقِه على جميعِ أفرادِ الإنسانِ، فلا يُوجَدُ إنسانٌ بدونِ حيوانيَّةٍ البَتَّة، فيَلْزَمُ مِن وجودِ الإنسانِ الَّذِي هو أخصُّ مطلقًا وجودُ الحيوانِ الَّذِي هو أعمُّ (بِلَا عَكْسٍ) أي: فلا يَلْزَمُ مِن عدمِ الإنسانِ عدمُ الحيوانِ؛ لأنَّ الحيوانَ قد يَبْقى موجودًا في الفَرسِ وغيرِه، فهو أعمُّ مِن الإنسانِ.

( YY )

(٤) (أَوْ إِحْدَاهُمَا أَعَمُّ) منَ الحقيقة الأُحرى (مِنْ وَجْهِ، وَالأُخْرَى أَخَصُّ) منها (مِنْ وَجْهِ) آخَرَ، كالحيوانِ والأبيضِ، (تُوجَدُ كُلُّ) واحدة مِن الحقيقة يَن (مَعَ) الحقيقة (الأُخْرَى، وَبِدُونِهَا) أي: يَجتمعانِ في صورة، مِن الحقيقة يَن (مَعَ) الحقيقة (الأُخْرَى، وَبِدُونِهَا) أي: يَجتمعانِ في صورة، وتَنفردُ كلُّ واحدة مِنهما عنِ الأُخرى بصورة، فإنَّ الحيوانَ يُوجَدُ بدونِ الأبيضِ في الشَّودانِ، ويُوجَدُ الأبيضُ في الثَّلِج وغيرِه مِمَّا لَيْسَ بحيوانِ، ويَحتمعانِ في الحيواناتِ البيض، في النَّلِج وغيرِه مِمَّا لَيْسَ بحيوانِ، ويَحدُ الأبيضِ وجودُ الأبيض، ولا مِن وجودِ الأبيض وجودُ الأبيض، ولا مِن عدمِ أحدِهما عدمُ الحيوانِ وجودُ الأبيض، ولَا في عَدَمِه، بخلافِ الأخرِ، فلا جَرَمَ لا دَلَالةَ فيهما مُطلقًا لا في وجودِه، ولَا في عَدَمِه، بخلافِ الأعمَّ عُدَمُ الإنسانِ وجودُ الإنسانِ ومِن وجودِ الإنسانِ النَّي هو أخصُّ وجودُ الحيوانِ عدمُ الأنسانِ، ومِن وجودِ الإنسانِ النَّذِي هو أخصُّ وجودُ الحيوانِ، ولَلا يَلْزَمُ مِن عدمِ الأخصِّ عَدَمُ الأعمِّ؛ لأنَّ الحيوانَ قد يَبْقى موجودًا في الفَرسِ وغيرِه مِن الأنواعِ.

وفائدةُ هذه القاعدةِ: الاستدلالُ ببعضِ الحقائقِ على بعضٍ، والتَّمثيلُ في المُتساوِيَينِ بالرَّجمِ وزنا المُحصَنِ، بناءً على أنَّ اللَّائطَ لا يُرجَمُ، أمَّا لو فَرَّعْنا على أنَّه يُرجَمُ، كانَ الرَّجمُ أعمَّ مِنَ الزِّنا عمومًا مطلقًا، كالغُسْلِ، والإنزالِ المُعتبرِ، فإنَّ الغُسْلَ أعمُّ مُطلقًا لوجودِه بدونِ الإنزالِ في انقطاعِ دمِ الحيضِ، والتقاءِ الختانينِ، وغيرِ ذلك مِن أسبابِ الغُسل.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِنَا أَنَّ حَدَّ اللُّوطِيِّ كَحَدِّ الزِّنَا(١) سَوَاءٌ، فَيَحْتَاجُ إِلَى مِثَالٍ غَيْرِ ذَلِكَ(٢).

<sup>(</sup>١) في «التَّحبير شرح التَّحريرِ»: الزَّاني.

<sup>(</sup>٢) «التحبير شرح التحرير» (٥/ ٢٢٥٤).

#### (فضل)

الذِّكْرُ الحُكْمِيُّ: هو الكلامُ الخَبَرِيُّ تَخَيَّلُه، أو لَفَظَ به، فإذا قُلْتَ: زيدٌ قائمٌ، أو لَيْسَ بقائم، فقد ذَكَرْتَ حُكْمًا، وهو الذِّكْرُ الحُكمِيُّ.

و (مَا عَنْهُ الذِّكْرُ الحُكْمِيُّ) هو مفهومُ الكلامِ الخَبَريِّ:

- (إِمَّا أَنْ يَحْتَمِلَ مُتَعَلَّقُهُ): وهو النِّسبةُ الواقعةُ بينَ طَرَفَيِ الخبَرِ في الذِّهنِ، فإنَّ الحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بها (النَّقِيضَ بِوَجْهٍ) منَ الوجوهِ، سواءٌ كانَ في الخارجِ، أو عندَ الذَّاكرِ، إمَّا بتقديرِه في نَفْسِه، أو بتشكيكِ مُشَكِّكٍ إيَّاه،

- (أَوْ لا) يَحتمِلُ أصلًا.

(وَالثَّانِي) أي: الَّذِي لا يَحتمِلُ النَّقيضَ أصلًا: (العِلْمُ) وقسيمُه الاعتقادُ الصَّحيحُ والفاسدُ،

وحَـدُّه: ما عنه ذِكْرٌ حُكمِيُّ لا يَحتمِلُ مُتَعَلَّقُه النَّقيضَ بوجهٍ لا في الواقع، ولا عندَ الذَّاكرِ، ولا بتشكيكِ.

(وَالْأَوَّلُ) أي: الَّـذِي يَحتَمِلُ مُتَعَلَّقُه النَّقيضَ: (إِمَّا أَنْ يَحْتَمِلَهُ عِنْدَ الذَّاكِرِ لَوْ قَدَّرَهُ) أي: بتقدير الذَّاكِرِ النَّقيضَ في نَفْسِه، (أَوْ لَا) يَحتمِلُه.

(وَالثَّانِي) أي: الَّذِي لا يَحتمِلُ النَّقيضَ عندَ الذَّاكِرِ هُوَ (الإعْتِقَادُ:

فَ إِنْ طَابَقَ) لِما في نَفْسِ الأمْرِ (فَصَحِيـحٌ)، وحَدُّه: ما عنه ذِكْرٌ حُكْمِيٌّ لا يَحتملُ مُتَعَلِّقُه النَّقيضَ عندَ الذَّاكرِ بتشكيكِ مُشَكِّكٍ إيَّاه.

(وَإِلَّا) بِأَنْ لِم يُطابِقُ لِما فِي نَفْسِ الأمرِ (فَفَاسِلًا)، وحَدُّه: ما عنه ذِكْرٌ

حُكْمِيٌّ لا يَحتمِلُ مُتَعَلَّقُه النَّقيضَ عندَ الذَّاكِرِ بتشكيكِ مُشَكِّكٍ إيَّاه، ويَكُونُ غيرَ مطابقِ للواقع.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: الاعتقادُ الصَّحيحُ: ما عنه ذِكْرٌ حُكْمِيُّ (١٠) يَحتمِلُ مُتَعَلَّقُه النَّقيضَ عندَ الذَاكرِ بتشكيكِ مُشَكِّكٍ إِيَّاه فقط، والفاسدُ: ما عنه ذِكْرٌ حُكمِيُّ يَحتمِلُ مُتَعَلَّقُه النَّقيضَ عندَ الذَّاكرِ بتشكيكِ مُشَكِّكٍ، وَلَا يَحتمِلُ النَّقيضَ بتقديرِه، ويَكونُ غيرَ مطابقٍ للواقعِ (١٠). ولَعَلَّ هذا الحَدَّ غيرُ مَرْضِيِّ، فتَأَمَّلُ.

(وَالأَوَّلُ) أي: الَّـذِي يَحتملُ النَّقيضَ عندَ الذَّاكِـرِ، إمَّا أَن يَكُونَ المُتَعَلَّقُ راجحًا عندَ الذَّاكِرِ على احتمالِ النَّقيضِ أو لا، وحينئذِ إمَّا أَن يَكُونَ مَرجوحًا أو لا.

فَ (الرَّاجِحُ مِنْهُ ظَنَّ) وقسيمُه الشَّكُّ والوَهمُ، وحَدُّه: ما عنه ذِكْرٌ حُكْمِيٍّ يَحتمِلُ مُتَعَلَّقُه النَّقيضَ عندَ الذَّاكر مَعَ كونِه راجحًا.

(وَالمَرْجُـوحُ) منه (وَهْـمٌ)، وحَدُّه: ما عنـه ذِكْرٌ حُكْمِيُّ يَحتمِـلُ مُتَعَلَّقُهُ النَّقيضَ بتقديرِ الذَّاكِرِ مَعَ كونِه مَرجوحًا.

(وَالمُسَاوِي) منه (شَـكٌ)، وحَدُّه: ما عنه ذِكْرٌ حُكمِيٌّ يَحتمِلُ مُتَعَلَّقُهُ النَّقيضَ مَعَ تَساوي طَرَفَيْه عندَ الذَّاكِر.

(وَقَـدْ عَلِمْتَ) بذلك (حُدُودَهَا)، وذلك لَمَّا ذَكَرَ المُشتَركَ الَّذِي هو كالجنسِ، وهو ما عنه الذِّكُرُ الحُكمِيُّ، وقَيَّدَ كلَّ قِسمٍ بما يُمَيِّزُه عمَّا عَدَاه؛

<sup>(</sup>١) زاد في (ع): لا. وليست هي في «التَّحبير شرح التَّحريرِ».

<sup>(</sup>۲) «التحبير شرح التحرير» (۱/ ۲۰۱).

كَانَ ذَلِكَ حَدًّا لَكُلِّ وَاحدٍ مِن الأقسامِ؛ لأنَّ الحدَّ عندَ الأصوليِّينَ: كلُّ لفظٍ مُرَكَّبٍ يُمَيِّزُ الماهيَّةَ عن أغيارِها، سواءٌ كانَ بالذَّاتيَّاتِ أو بالعَرَضِيَّاتِ.

(وَالِاعْتِقَادُ الفَاسِدُ: تَصَوُّرُ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ هَيْئَتِهِ) وذلك أنَّ حُكمَ العَقلِ بأمرٍ على أمرٍ جازمٍ غيرِ مطابقٍ في الخارجِ هو الاعتقادُ الفاسدُ، (وَ) هذا (هُوَ الجَهْلُ المُرَكَّبُ) لتَرَكَّبِه مِن عدمِ العِلمِ بالشَّيءِ، واعتقادٍ غيرِ مُطابقٍ.

(وَ) الجهلُ (البَسِيطُ: عَدَمُ العِلْم).

وقالَ ابنُ مُفْلِحٍ: عدمُ معرفةِ المُمكِنِ بالفِعلِ لا بالقُوَّةِ (١٠). انتهى.

فإذا قِيلَ لشخصٍ: هل تَجوزُ الصَّلاةُ بالتَّيمُّمِ عندَ عدمِ الماءِ؟ فإنْ قَالَ: لا أَعلَمُ، كانَ جهلًا مُركَّبا مِن عدمِ العِلْمِ العِلْمِ بالحُكمِ الصَّلاء وإن قَالَ: لا يَجوزُ، كانَ جهلًا مُركَّبا مِن عدمِ العِلْمِ بالحُكمِ الباطل.

(وَمِنْهُ) أي: مِن الجهلِ البسيطِ: (سَهْوٌ، وَغَفْلَةٌ، وَنِسْيَانٌ) والكُلُّ (بِمَعْنَى وَاحِدٍ) عندَ كثيرِ مِن العلماءِ.

(وَهُوَ) أي: مَعنى الثَّلاثةِ: (ذُهُولُ القَلْبِ عَنْ مَعْلُومٍ) قَالَ في «القاموسُ»: سَهَا في الأَمْرِ: نَسِيَهُ، وغَفَلَ عنه، وذَهَبَ قَلْبُه إلى غَيْرِهِ، فهو ساهٍ وسَهُوانُ (٢).



<sup>(</sup>١) «أصولُ الفقه» (١/ ٣٥).

<sup>(</sup>٢) «القاموسُ المحيطُ» (ص ١٢٩٨).

## وفَصُّلُ) في ذِكر بَعُض تَعَرَيْفِ الْعَقُّلِ

(العَقْلُ: مَا يَحْصُلُ بِهِ المَيْزُ) وعنِ الشَّافعيِّ رَحَهُ أَللَهُ أَنَّه قَالَ: آلةُ التَّمييزِ (۱). (وَهُوَ) أي: العَقلُ (غَرِيزَةٌ) نَصَّا، يَتَأَتَّى بها دَرْكُ العُلوم.

ق الَ في «نهاية المُبتدئينَ»: العَقلُ غريزةٌ، لَيْسَ مُكْتَسَبًا، خَلَقَه اللهُ تَعالى يُفارِقُ به الإنسانُ البهيمةَ، ويَستَعِدُّ به لقبولِ العِلْمِ، وتدبيرِ الصَّنائعِ الفِكريَّةِ، فَارِقُ به الإنسانُ البهيمةَ، ويَستَعِدُّ به لقبولِ العِلْمِ، وتدبيرِ الصَّنائعِ الفِكريَّةِ، فَكَأَنَّه نورٌ يُقَذَفُ في القلبِ، كالعلمِ الضَّروريِّ (۱)، والصِّبا ونحوه حجابٌ له (۲). انتهى.

واختلفوا في ماهيّة العقل اختلافًا كثيرًا، بحَيثُ إنّه لا يَنحصِرُ، (وَ) قد ذَهَبَ بعضُ أصحابِنا والأكثرُ إلى أنّه: (بَعْضُ العُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ) يُستَعدُّ بها لفَهم دقيقِ العُلومِ، وتدبيرِ الصَّنائعِ الفِكريَّةِ، فخرَجَتِ العلومُ الكَسْبِيَّةُ، وممّا لفَهم دقيقِ العُلومِ، وتدبيرِ الصَّنائعِ الفِكريَّةِ، فخرَجَتِ العلومُ الكَسْبِيَّةُ، وممّا يَدُلُّ على أنَّه لَيْسَ بجميعِ العلومِ؛ لأنَّا نقولُ: العِلْمُ يَسْتملُ على ضروريًّ ومكتسب، ومعلومٌ أنَّ الإنسانَ إذا لم يَكتَسِبْ ولم يُفكِرُ في الدَّلائلِ يُسمَّى عاقلًا، فإذا خرَجَ منه العِلمُ المُكتَسَبُ لم يَبْقَ إلَّا أنَّه عِلمٌ ضروريُّ، وَلَيْسَ بجميعِ العلومِ الضَّروريَّة؛ لأنَّ الإنسانَ لو عَدِمَ الحَواسَّ الخمسَ مَعَ أنَّها يَحصُلُ بها عِلمٌ ضروريُّ، ولو عُدِمَتْ يُسَمَّى عاقلًا، ولهذا لو قِيلَ له ما يَحصُلُ بها عِلمٌ ضروريُّ، ولو عُدِمَتْ يُسَمَّى عاقلًا، ولهذا لو قِيلَ له ما

<sup>(</sup>١) قال الزَّركشِيُّ في «البحر المحيط» (١١٦/١): وهذا موجود في «الرسالة» حيث قال: دلهم على جواز الاجتهاد بالعقول التي ركبت فيهم، المميزة بين الأشياء وأضدادها .. إلخ. اهـ قلت: وهو في الرسالة (ص٢١). وينظر: «قواطع الأدلة» للسمعاني (١/٢٧)، و«الأشباه

والنظائر؛ للسبكي (٢/ ١٧).

<sup>(</sup>٢) زاد في «نهاية المُبتدئينَ»: بالواجبِ والممكنِ والممتنع.

<sup>(</sup>٣) «نهايةُ المبتدئينَ» لابن حمدانَ (مخطوط، المتحفِ البَريطانيِّ، ق٢٠ب).

يَضُرُّه وما يَنفَعُه اختارَ ما يَنفَعُه، وعَكسُ هذا: الصَّبيُّ، والبهيمةُ، فإنَّه يَحصُلُ لهم عِلمٌ ضروريٌّ، مِثْلُ حِسِّهم بالألمِ وغيرِ ذلك، ومعَ هذا لا يكونونَ عُقلاء، فثبَتَ أيضًا أنَّه لَيْسَ بجميعِ العلومِ الضَّروريَّةِ، وإنَّما هو بعضُها، مثلُ أنْ يَعلَمَ الإنسانُ استحالةَ الضِّدَينِ، وكونَ الجِسم الواحدِ لَيْسَ في مكانينِ.

(وَمَحَلُّهُ) أي: العَقل (القَلْبُ) قَالَ ابنُ الأعرابيِّ وغيرُه: العَقلُ القلبُ، والقلبُ العقلُ، واسْتَدَلَّ لذلك بقولِه تَعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكَرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ, قَلْبُ ﴾ (١) أي: عقلٌ، فعَبَّرَ بالقلبِ عنِ العَقلِ لأنَّه مَحَلُّه، وأيضًا العلومُ الضَّروريَّةُ لا تَكُونُ إلَّا في القلبِ وهو بَعضُها.

(وَلَهُ اتِّصَالٌ بِالدِّمَاغِ) وقَطَعَ أَكثَرُ الأصحابِ عن أحمدَ: أنَّه في الدِّماغِ، ولم يَحكُوا عنه فيه خِلافًا.

(وَيَخْتَلِفُ مَا يُدْرَكُ بِهِ) أي: العَقلِ، وهو الفِكرُ والتَّميينُ، فعقلُ بعضِ النَّاسِ أكثرُ مِن بعضٍ؛ لحديثِ أبي سعيدٍ أنَّ النَّبيَّ صَلَّاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ للنِّساءِ: «أَلَيْسَ شَهَادَةُ إِحْدَاكُنَّ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟» قُلْنَ: بلى. قَالَ: «فَذَلِكِ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا» (٢).

ولأنَّ كمالَ الشَّيْءِ ونقصَه يُعرَفُ بكمالِ آثارِه وأفعالِه ونَقْصِها، ونحن نُشاهِدُ قَطْعًا تفاوتَ آثارِ العُقولِ في الآراءِ والحِكمِ والحِيلِ وغيرِها، وذلك يَدُلُّ على تفاوُتِ العُقولِ في نَفسِها، وأجمعَ العُقلاءُ على صِحَّةِ قولِ القائلِ: فلانٌ أعقلُ مِن فلانٍ، أو أكملُ عقلًا، وذلك يَدُلُّ على ما قُلْنا.

و (لا) يَختلِفُ ما يُدرَكُ (بِالحَوَاسِّ، وَلا) ما يُدرَكُ بـ (الإِحْسَاسِ) بخلافِ العَقل، فإنَّه يَختلِفُ ما يُدرَكُ به، وتَقَدَّمَ.

<sup>(</sup>۱)ق: ۳۷. (۲۰ق. ۳۰۴)، ومسلمٌ (۸۰).

#### (فَصْلُ)

(الحَدُّ) له معنيانِ: مَعنَّى في اللُّغةِ، ومعنَّى في الاصطلاح، فمَعناه:

(لُغَةً: المَنْعُ)، ولذلك يُسَمَّى البَوَّابُ حَدَّادًا؛ لأَنَّه يَمنَعُ مِن دُخُولِ الدَّارِ، ويُسَمَّى التَّعريفُ حدًّا لمَنعِه الدَّاخلَ مِنَ الخُروج، والخارجَ مِنَ الدُّخولِ.

(وَ) مَعنى الحدِّ (اصْطِلَاحًا: الوَصْفُ المُحِيطُ بِمَوْصُوفِهِ) أي: بالمحدودِ (المُمَيِّزُ لَهُ) أي: للمحدودِ (عَنْ غَيْرِهِ،

وَهُو) أي: الحدُّ على الحقيقةِ (أَصْلُ كُلِّ عِلْمٍ) فمَنْ لا يُحيطُ به عِلْمًا، لا يَثُو بما عندَه.

(وَشَرْطُهُ) أي: الحدِّ:

(١) (أَنْ يَكُونُ مُطَّرِدًا، وَ) المُطَّرِدُ: (هُوَ المَانِعُ) مِن دُخولِ غيرِه فيه، والمانعُ: هو الَّذِي (كُلَّمَا وُجِدَ الحَدُّ وُجِدَ المَحْدُودُ).

(٢) وأنْ يَكُونَ أيضًا (مُنْعَكِسًا، وَهُوَ) أي: المُنعَكِسُ هو (الجَامِعُ) الَّذِي (كُلَّمَا وُجِدَ الْحُدُّ)، عَكْسُ الاطِّرادِ الَّذِي هـو كُلَّمَا وُجِدَ الحَدُّ وُجِدَ المحدودُ.

(وَيَلْـزَمُ) من ذلك أنَّه (كُلَّمَا انْتَفَى الحَدُّ انْتَفَى المَحْدُودُ). قَالَ في «شـرحِ التَّحريرِ»: وفسَّرَه ابنُ الحاجبِ(١) وغيرُه بلازِمِه، فقَالَ: «المنعكسُ كُلَّما انْتَفَى الحدُّ انتفى المحدودُ». والتَّحقيقُ الأَوَّلُ(٢).

<sup>(</sup>۱) امنتهي الوصول؛ (ص٦).

<sup>(</sup>٢) «التحبير شرح التحرير» (١/ ٢٧٢).

وكَوْنُ المانعِ تفسيرًا للمُطَّرِدِ والجامعِ تفسيرًا للمُنعكسِ هو الصَّحيحُ الَّذِي عليه الأكثرُ، وعَكَسَ القَرَافِيُّ وأبو عليِّ التَّميميُّ في «التَّذكِرَة في أُصُولِ اللَّينِ» (۱)، والطُّوفِيُّ في «شَرحِه» (۱) فقالوا: كَوْنُه مُطَّرِدًا هو الجامعُ، وكونُه مُنعكسًا هو المانعُ، ويَجِبُ مساواةُ الحدِّ للمحدودِ؛ لأنَّه إنْ كانَ أعمَّ فلا دَلالةَ له على الأخصِّ، ولا يُفيدُ التَّمييزَ (۱)، وإن كانَ أخصَّ فلأنَّه أَخْفَى لأنَّه أَلُّ يَكُونَ في لَفظِه مجازٌ وَلا مُشتَركٌ؛ لأنَّ الحدَّ مُميِّزُ للمَحدودِ، ولا يَحصُلُ المُميِّزُ مع واحدٍ مِنهما.

(وَهُوَ) أي: الحدُّ خمسة أقسام:

الأُوَّلُ: (حَقِيقِتِيُّ تَامُّ) وهو الأصلُ، وإنَّما يَكُونُ حقيقيًّا تامًّا (إِنْ أَنْبَأَ عَنْ ذَاتِيَّاتِ المَحْدُودِ الكُلِّيَّةِ المُرَكَّبَةِ) كقولِك: ما الإنسانُ؟ فيُقالُ: حيوانٌ ناطقٌ، (وَلِذَا) أي: ولهذا القِسْمِ (حَدُّ وَاحِدٌ) لأنَّ ذاتَ الشَّيْءِ لا يَكُونُ له حَدَّانِ.

فَإِنْ قِيلَ: جميعُ ذاتيَّاتِ الشَّيْءِ عينُ الشَّيءِ، والشَّيءُ لا يُفسِّرُ نَفْسَه.

فالجوابُ: أنَّ دَلالةَ المحدودِ مِن حَيْثُ الإجمالُ، ودَلالةَ الحدِّ مِن

<sup>(</sup>١) لم أقف عليه، وذكره الزركشي في « تشنيف المسامع بجمع الجوامع » (٢/ ٢١٢) فقال: وكنت أظن أن هذا الخلاف حادث بين المتأخرين حتى وقفت على كتاب (التذكرة في أصول الدين) لأبي علي التميمي .. إلخ. وقال في موضع آخر (٢/ ١٤١): وذكر أبو علي التميمي تلميذ الغزالي في (التذكرة).

وكذا الولي العراقي في «الغيث الهامع» (ص٦٢) فقال: وسبقه إليه أبو علي التميمي في التذكرة في أصول الدين.

<sup>(</sup>٢) اشرحُ مُختصَرِ الرَّوضةِ ١ (١/ ١٧٨).

<sup>(</sup>٣) أي: لا نستفيد التمييز إن كان الحدُّ أعم من المحدود.

حَيْثُ التَّفصيلُ، فليسَ عينَه مِن كلِّ وجهِ، فصَحَّ تعريفُه به، ولذلك لم يُجعَلِ اللَّفظانِ مُترادِفينِ إلَّا إذا كانَ الحَدُّ لفظيًّا على ما يَأْتي.

### (وَ) القِسْمُ الثَّاني: حقيقيٌّ (نَاقِصٌ) وله صورتانِ:

- أُشيرَ إلى الأُولى منهما بقولِه: (إِنْ كَانَ بِفَصْلٍ قَرِيبٍ فَقَطْ) كقولِنا: ما الإنسانُ؟ فيُقالُ: النَّاطقُ.
- وأُشيرَ إلى النَّانيةِ بقولِه: (أَوْ مَعَ جِنْسٍ بَعِيدٍ) أي: إنْ كانَ الحدُّ بفصل قريبٍ مِن جنسٍ بعيدٍ كقولِنا: ما الإنسانُ؟ فيُقالُ: جسمٌ ناطقٌ، فالجنسُ البعيدُ هو الجسمُ، والفصلُ القريبُ هو النَّاطقُ.
- (وَ) القِسْمُ الثَّالثُ: (رَسْمِيٌّ) أي: لَيْسَ بحقيقيٍّ، وهو (تَامُّ إِنْ كَانَ بِخَاصَّةٍ مَعَ جِنْسٍ قَرِيبٍ) كقولِنا: ما الإنسانُ؟ فيُقالُ: حيوانٌ ضاحكٌ. فالجنسُ القريبُ هو الحيوانُ، والخاصَّةُ هو الضَّاحكُ.

## (وَ) القِسْمُ الرَّابِعُ: رسميٌّ (نَاقِصٌ) وله صورتانِ:

- أُشيرَ إلى الأُولى منهما بقولِه: (إنْ كَانَ بِهَا) أي: بالخاصَّةِ (فَقَطْ) ك: الإنسانُ ضاحكٌ.
- وأُشيرَ إلى الصُّورةِ الثَّانيةِ مِنَ الرَّسميِّ النَّاقصِ بقولِه: (أَوْ مَعَ جِنْسٍ بَعِيدٍ) أي: إنْ كانَ الحدُّ بالخاصَّةِ مَعَ جنسٍ بعيدٍ ك: الإنسانُ جسمٌ ضاحكٌ.
- (وَ) القِسْمُ الخامسُ مِن أقسامِ الحَدِّ: (لَفُظِيُّ إِنْ كَانَ) الحدُّ (بِ) لفظِ (مُرَادِفٍ أَظْهَرَ) أي: هو أشهرُ عندَ السَّائِلِ مِنَ المسؤولِ عنه كما لو قَالَ قائلٌ: ما الخَنْدَرِيسُ؟ فيُقالُ: هو الخمرُ، ونحوُ ذلك.

(وَيَرِدُ عَلَيْهِ) أي: على الحدِّفي فنِّ الجَدَلِ: (النَّقْضُ، وَالمُعَارَضَةُ) قَالَ في «شرح التَّحريرِ»: عندَ الأكثرِ(١٠).

قالَ القَرَافِيُّ في «شرحِ التَّنقيحِ»: فإنْ قُلْتَ: إذا لم يُطالَبْ على صِحَّةِ الحدِّ بدليل ونحن نَعتقِدُ بُطلانَه فكيف الحيلةُ في ذلك؟

قُلْتُ: الطَّريقُ في ذلك أمرانِ:

أحدُهما: النَّقضُ، كما لو قال: الإنسانُ عبارةٌ عن الحيوانِ. فيُقالُ: يُنْتَقَضُ عليك بالفَرَس، فإنَّه حيوانٌ مع أنَّه لَيْسَ بإنسانٍ.

وثانيهما: المُعارضةُ، كما لو قال: الغاصبُ مِنَ الغاصبِ يَضمَنُ لأنَّه غاصبٌ، أو وَلَدُ المغصوبِ مضمونٌ لأنَّه مغصوبٌ؛ لأنَّ حدَّ الغاصبِ: مَن وَضَعَ يَدَه بغيرِ حقِّ، فيَكُونُ غاصبًا، فيقُولُ الخَصمُ: أُعارِضُ هذا الحدَّ بحدِّ آخَرَ وهو: أنَّ حَدَّ الغاصبِ مَن رَفَعَ البَدَ المُحِقَّةَ ووَضَعَ البَدَ المُبطِلَةَ، وهنا لم يَرفَعِ البَدَ المُحِقَّةَ، فلا يَكُونُ غاصبًا".

(لا المَنْعُ) يَعني أنَّه لا يَرِدُ المنعُ على الحدِّ، قَالَ في «التَّحرير»: في الأصحِّ (()، ثمَّ قال في «الشَّرحِ»: وما قِيلَ بالجوازِ فخطأٌ؛ لعدمِ الفائدةِ عالبًا، ولهذا لا يَجوزُ مَنْعُ النَّقلِ لتكذيبِ النَّاقلِ (())، ولأنَّه لا يُمكِنُ إثباتُه إلَّا

<sup>(</sup>١) «التحبير شرح التحرير» (١/ ٢٧٧).

<sup>(</sup>۲) «شرحُ تنقيح الفصولِ» (۱/ ۷ - ۸).

<sup>(</sup>٣) «تحريرُ المنقولِ» للمَرداويِّ (ص ٦٩).

<sup>(</sup>٤) زادَ في «التَّحبير شرح التَّحريرِ»: وبُعده من الفائدةِ.

بالبُرهانِ، وهما مُقدِّمت انِ(١)، فطالِبُ الحَدِّ يَطلُبُ تَصَوُّرَ كلِّ مفردٍ، فإذا أتى المسؤولُ بحَدِّه ومُنِع؛ احتاجَ في إثباتِه إلى (٢) مِثْل الأوَّلِ، وتَسَلْسَلَ (٢)، ثمَّ الجدلُ اصطلاحٌ يَجِبُ الرُّجُوعُ إلى أربابِه(١٠).



(١) زادَ في «التَّحبير شرح التَّحريرِ»: كلٌّ منهما مُفردتانِ.

<sup>(</sup>٢) ليست في (د)، (ع). ومُثبَتةٌ مِن ﴿ التَّحبير شرح التَّحرير ﴾.

<sup>(</sup>٣) قال الشَّيخُ عبد الرحمن الجبرين في هامش تحقيق «التَّحبير شرح التَّحرير» (١/ ٢٧٩): بيَّن الزَّركشيُّ في «البحر المحيط» (١/ ٢٣٨) هذا التَّسلسلَ بصورةٍ أوضحَ فقالَ: ﴿إِقَامَةُ الدَّليل عليه يَحتاجُ يَفتَقِرُ إلى إثباتِ مُقدِّمَتينِ، ثمَّ في إثباتِ كلِّ واحدةٍ مِنهما يَفتقِرُ إلى إثباتِ مُقدِّمتينَ أُخرَيَين، وهكذا إلى غيرِ نهايةٍ، فيَلْزَمُ إمَّا الدُّورُ أو التَّسلسُلُ، وهما باطلانِ». وهذا مِن الوجوهِ الَّتي ردُّ بها شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ على المنطقيِّينَ كما في «مجموع الفتاوي» (٩/ ٤٩)، و «الرَّد على المنطقيِّين) (ص ٨).

<sup>(</sup>٤) «التحبير شرح التحرير» (١/ ٢٧٩).

# (فَصُّلُّ) في اللُّغَة

وأصلُها لُغْوَةٌ على وزنِ «فُعْلَةٍ»، مِن لَغَوْتَ إذا تَكَلَّمْتَ.

وهو توقيفٌ ووحيٌ لا اصطلاحٌ وتَواطُوٌ على الأشهر، وذلك لِما رَوَى وكيعٌ في «تفسيره» بسندِه إلى ابنِ عبَّاسٍ في قولِه تَعالى: ﴿ وَعَلَمَ ءَادَمَ الْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ (١) قَالَ: علَّمه اسمَ كلِّ شيءٍ، حَتَّى علَّمه القَصْعَةَ والقُصَيْعَة، والفُسْوَةَ والفُسيَةَ (١).

ولِما رَوَى ابنُ جَريرٍ في «تفسيرِه» مِن طريقِ الضَّحَّاكِ إلى ابنِ عبَّاسٍ في قولِه تَعالى: ﴿ وَعَلَمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ (٣) قال: هي هذه الأسماءُ الَّتي تَعارَفُ بها النَّاسُ الآنَ: إنسانٌ، دابَّةٌ، أرضٌ، سَهلٌ، جبلٌ، حمارٌ، وأشباهُ ذلك مِن الأُمَم وغيرِها(١).

ثمَّ إِنَّ أَلْفَاظَ اللُّغةِ تَنقسمُ إلى: مُتواردةٍ، وإلى مُترادفةٍ:

- فالمُتواردةُ: كما تُسَمَّى الخَمرُ عُقَارًا تُسَمَّى صَهْبَاءَ وقهوةً، والسَّبُعُ ليثًا وأسدًا وضِرْغامًا،

- والمُترادفةُ: هي الَّتي يُقامُ لفظٌ مُقامَ لفظٍ لمَعانِ متقاربةٍ يَجمَعُها مَعنَى واحدٌ، كما يُقالُ: أَصلَحَ الفاسدَ، ولَمَّ الشَّعَثَ، ورَتَقَ الفَتْقَ، وشَعَبَ الصَّدْعَ.

<sup>(</sup>١) البقرة: ٣١.

<sup>(</sup>٢) رواه الطبري في اتفسيره، (١/ ٥١٥) من طريقه، بسند ضعيف.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٣١.

<sup>(</sup>٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٤٥) بسند ضعيف.

وهذا يَحتاجُ إليه البليغُ في بلاغتِه، فبِحُسْنِ الألفاظِ واختلافِها على المعنى الواحدِ تُرصَّعُ المعاني في القُلوبِ وتَلتصِقُ بالصُّدورِ، ويَزيدُ حُسنهُ وحلاوتُه بضَربِ الأمثلةِ والتَّشبيهاتِ المَجازيَّةِ.

ثمَّ تَنقسِمُ الألفاظُ أيضًا إلى: مشتركةٍ، وإلى عامَّةٍ مُطلقةٍ، وتُسَمَّى مُستخرِقةً، وإلى ما هو مُفردٌ بإزاءِ مُفردٍ، وسيَأْتي بيانُ ذلك.

والدَّاعي إلى ذِكرِ اللُّغةِ هنا لكونِها مِن الأمورِ المُستمَدِّ منها هذا العلمُ؟ وذلك أنَّه لمَّا كانَ الاستدلالُ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ اللَّذينِ هما أصلُ الإجماعِ والقياسِ، وكانَا أفصحَ الكلامِ العربيِّ؛ احتيجَ إلى معرفةِ لغةِ العربِ؛ لتوقُّفِ الاستدلالِ منهما عليها.

فَإِنْ قِيلَ: مَن سَبَقَ نبيّنا محمَّدًا صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن الأنبياء إِنَّمَا كَانَ مبعوثًا لقومِ هخاصَّةً، فهو مبعوثٌ بلسانِهم، ونبيَّنا محمَّدٌ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مبعوثٌ لحميعِ الخلسنةِ، ولم يُبعَثْ إلَّا بلسانِ بعضِهم، وهم العربُ؟

فالجوابُ: أنّه لو بُعِثَ بلسانِ جميعِهم لكانَ كلامُه خارجًا عن المعهودِ، ويَبعُدُ -بل يَستحيلُ - أن تَرِدَ كلُّ كلمةٍ مِن القرآنِ مُكَرَّرَةً بكلِّ الألسنةِ، فيَتَعَيَّنُ البعضُ، وكانَ لسانُ العربِ أحقَّ؛ لأنّه أوسعُ وأفصحُ، ولأنّه لسانُ المُخاطَبينَ، وإنْ كانَ الحُكمُ عليهم وعلى غيرِهم، ولَمَّا خَلَقَ اللهُ تَعالى النُّوعَ الإنسانِيَّ وجَعَلَه مُحتاجًا لأمورٍ لا يَستقلُّ بها بل يَحتاجُ فيها إلى المُعاونةِ؛ كانَ لا بدَّ للمُعاونِ مِن الاطِّلاعِ على ما في نَفْسِ المُحتاجِ بشيءِ المُعاونةِ؛ كانَ لا بدَّ للمُعاونِ مِن الاطِّلاعِ على ما في نَفْسِ المُحتاجِ بشيءِ يَدُلُّ عليه من لفظٍ، أو إشارةٍ، أو كتابةٍ، أو مثالِ، أو نحوِه.

إذا تَقَرَّرَ هذا ف (اللُّغَةُ) في الدَّلالةِ على ذلك (أَفْيَدُ) أي: أكثرُ فائدةً (مِنْ غَيْرِهَا)؛ لأنَّ اللَّفظَ يَقَعُ على المَعدومِ، والموجودِ، والحاضرِ الحِسِّيّ، والمعنويِّ، (وَأَيْسَرُ لِخِفَّتِهَا) لأنَّ الحروف كيفيَّاتُ تَعرِضُ للنَّفَسِ الضَّروريِّ، فلا يُتَكَلَّفُ لها ما يُتَكَلَّفُ لغيرها.

(وَسَبَبُهَا) أي: سببُ وَضعِها (حَاجَةُ النَّاسِ) إليها ليَعرِفَ بعضُهم مُرادَ بعضٍ للتَّساعُدِ، والتَّعاضُدِ، بلا مُؤنةٍ فيه ولا مَحذورٍ، وهذا مِن تمامِ نِعَمِ اللهِ علينا أَنْ جَعَلَ ذلك بالمنطقِ دونَ غيرِه.

(وَهِيَ) أي: اللُّغةُ (أَلْفَاظٌ) وتَشمَلُ: الموضوعَ، والمُهْمَلَ.

وقولُه: (وُضِعَتْ لِمَعَانٍ) ليُخرِجَ المُهمَلَ؛ لأنَّه لم يُوضَعْ لمَعنَّى.

(فَمَا الحَاجَةُ إِلَيْهِ) أي: فالمعنى الَّذِي يَحتاجُ الإنسانُ إلى الاطِّلاعِ عليه مِن نَفْسِه دائمًا كطلبِ ما يَدفَعُ به عن نَفْسِه (١) مِن ألم جوع وغيره (١) لم تَخْلُ اللَّغةُ مِن وضع لفظ له، (وَالظَّاهِرُ) مِن استعمالِ العَربِ (أَوْ كَثُرَتْ) حاجةُ الإنسانِ إليه كالمُعاملاتِ (لَمْ تَخْلُ) اللَّغةُ (مِنْ) وَضع (لَفْظٍ لَهُ) أي: لذلك المعنى، بل هو كالمقطوع به، لا سِيَّما وهي أوسعُ اللَّغاتِ وأفصَحُها.

(وَيَجُوزُ خُلُوُّهَا) أي: اللَّغةِ (مِنْ لَفْظٍ) كَثُرَتِ الحاجةُ إليه (كَعَكْسِهِمَا (٣)) أي: ما لا يُحتاجُ إليه البَتَّةَ، يَجوزُ خُلُوُّ اللَّغةِ عمَّا يَـدُلُّ عليه، وخُلُوُّها واللهُ أعلمُ أَكثَرُ، وما قلَّتِ الحاجةُ إليه يَجوزُ خُلُوُّها منه وليسَ بمُمتنع.

<sup>(</sup>١) هنا انتهى السَّقْطُ من (د).

<sup>(</sup>٢) في (ع): أو غيره.

<sup>(</sup>٣) كذا في (د)، (ع)، إحدى نسخ «مختصر التحرير». وفي بقية نسخ «مختصر التحرير»: لعكسهما.

(وَالصَّوْتُ) رَسْمُهُ: (عَرَضٌ) يَشمَلُ جميعَ الأعراض، كالحركاتِ والألوانِ، وقولُه: (مَسْمُوعٌ) خَرَجَ جميعُها إلَّا ما يُدرَكُ بالسَّمْع، وهو الصَّوتُ يَحصُلُ عندَ اصطِ كاكِ الأجرام، وسَبَبُه: انضغاطُ الهواءِ بينَ الجِرمَينِ فَيَتَمَوَّجُ تَمَوُّجًا شديدًا، فيَخْرُجُ فيَقْرَعُ صِماخَ الأُذْنِ، فتُدْرِكُه قُوَّةُ السَّمْع، ولهذا تَختلفُ الأصواتُ في الظُّهورِ والخفاءِ لاختلافِ الأجسام المُتَصَاكِكةِ في الصَّلابةِ والرَّخاوةِ.

(قُلْتُ: بَلِ) الأخلصُ في العِبارةِ أن تَقُولَ: الصَّوتُ (صِفَةٌ مَسْمُوعَةٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ).

(وَاللَّفْظُ) بِمَعنى الملفوظِ، فإطلاقُ اللَّفظِ عليه مِن باب تسميةِ المفعولِ باسم المصدرِ، كقولِهم: هذا(١) الدِّرهمُ ضَرْبُ الأميرِ؛ أي: مَضروبُه، وهو لغةً: الرَّمْي. يُقالُ: لَفَظْتَ النُّخامَةَ إذا نَفَتْتَها مِن فِيكَ.

واصطلاحًا: (صَوْتٌ مُعْتَمِدٌ عَلَى بَعْضِ مَخَارِج الحُرُوفِ) لأنَّ الصَّوتَ بخُروجِه مِن الفَم صارَ كالجوهر الملفوظِ المُلْقَى، فهو ملفوظٌ حقيقةً، أو مجازًا، فاللَّفظُ الاصطلاحيُّ نوعٌ للصَّوتِ؛ لأنَّه صوتٌ مخصوصٌ.

(وَالقَوْلُ) أخصُّ مِنَ اللَّفظِ،

وهو لُغةً: مُجَرَّدُ النُّطق.

واصطلاحًا: (لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنَى) خَرَجَ المُهمَلُ، وقولُه: (ذِهْنِيُّ) وهو ما يَتَصَوَّرُه العقلُ، سواءٌ طابَقَ ما في الخارج أو لا، لدَوَرانِ الألفاظِ مَعَ المعاني الذِّهنيَّةِ وُجودًا وعدمًا، فإنَّ الإنسانَ إذا رأى شخصًا مِن بعيدٍ تَخَيَّلَه طَلَلًا

<sup>(</sup>١) في (د): هذه.

سَـمَّاه بذلك، فإذا قَرُبَ منه وظَنَّه شَـجَرًا سَـمَّاه به، فإذا دَنَا منـه ورآه رَجُلًا سَمَّاه به.

#### (وَالوَضْعُ) له إطلاقانِ:

أحدُهما: (خَاصُّ: وَهُوَ جَعْلُ اللَّفْظِ دَلِيلًا) أي: مُتَهَيَّنَا (عَلَى) أَنْ يُفيدَ ذلك (المَعْنَى) الموضوع له عندَ استعمالِ المُتكلِّمِ له على وجهِ مخصوصٍ. وقولُه: (وَلَوْ مَجَازًا) يَشمَلُ المنقولَ مِن شرعيٍّ وعُرفِيٍّ، يَعني أَنَّ المجازَ مَوضوعٌ.

(وَ) الشَّاني (عَامُّ: وَهُـوَ تَخْصِيصُ شَـيْءٍ بِشَـيْءٍ يَـدُلُّ عَلَيْهِ، كَ) جَعْلِ (المَقَادِيرِ) دَالَّةً على مُقَدَّراتِها مِن مَكيلِ ومَوزونٍ ومعدودٍ، وغيرِها.

وفي كِلا القِسمَينِ الوضعُ أمرٌ مُتعلِّقٌ بالواضع.

(وَالِاسْتِعْمَالُ: إِطْلَاقُ اللَّفْظِ وَإِرَادَةُ المَعْنَى) يَعني إرادةَ مُسَمَّى اللَّفظِ بالحُكمِ، وهو الحقيقةُ، أو غيرَ مُسَمَّى اللَّفظِ لعَلاقةٍ بينَهما، وهو المجازُ، وهو مِن صفاتِ المُتكلِّم.

(وَالحَمْلُ: اعْتِقَادُ السَّامِعِ مُرَادَ المُتكَلِّمِ مِنْ لَفْظِهِ) أو ما اشْتَمَلَ على مُرادِه، فالمُرادُ كاعتقادِ الحنبليِّ والحنفيِّ أنَّ اللهُ تَعالى أرادَ بلفظِ القُرءِ الحيضَ، والمُلكيِّ والشَّافعيِّ أنَّ اللهُ تَعالى أرادَ به الطُّهرَ، وهذا مِن صفاتِ السَّامعِ.

فالوضعُ سابقٌ، والاستعمالُ مُتوسِّطٌ، والحملُ لاحقٌ.

(وَهِيَ) أي: اللُّغةُ:

(١) (مُفْرَدٌ) لا نزاعَ في وضعِ العَربِ له، وهو عندَ النُّحاةِ: كلمةٌ واحدةٌ،

(كَزَيْدٍ) وعندَ المَناطقةِ والأُصوليِّينَ: لفظٌ وُضِعَ لمعنَّى وَلَا جُزءَ لذلك (١) اللَّفظُ يَدُلُّ على جزءِ المَعنى الموضوعِ له، أو له جزءٌ ولا يَدُلُّ فيه (٢)، فشَمِلَ أربعة أقسام:

الأوَّلُ: ما لا جُزءَ له البَّنَّةَ كباءِ الجرِّ.

الشَّاني: ما له جزءٌ، ولكنْ لا يَدُلُّ مُطلقًا، كزاءِ زيـدٍ، فإنَّ الزَّايَ منه لا تدُلُّ على شيءٍ منه.

الثَّالثُ: ما له جزءٌ، ويَدُلُّ لكن لا على جزءِ المعنى، كإنسانٍ فإنَّ «إِنْ» في أوَّلِه لا تَدُلُّ على بعضِ الإنسانِ، وإنْ كانَتْ بانفرادِها تَدُلُّ على الشَّرطِ أو النَّفي.

الرَّابِعُ: ما له جزءٌ يَدُلُّ على جزءِ المعنى، لكنْ في وضعٍ آخَرَ لا في ذلك الوضع، كقولِنا: حيوانٌ ناطقٌ، عَلَمًا على شخصٍ.

(٢) (وَمُرَكَّبٌ) عندَ الأكثرِ أنَّه في اللَّغةِ، ويُرادِفُ المُؤلَّفَ على الصَّحيحِ، وهو عندَ النُّحاةِ: ما كانَ أكثرَ مِن كلمةٍ: فشَمِلَ التَّركيبَ<sup>(٣)</sup> المَزجيَّ، كبَعلَبكَ، وسيبويْه، وخمسةَ عَشَرَ، والمُضافَ ولو عَلمًا (كَ عَبْدِ اللهِ) وغلام زيدٍ.

وعندَ المَناطقةِ والأُصوليِّينَ المُركَّبُ: ما ذَلَّ جُزؤُه على جزءِ مَعناه الَّذِي وُضِعَ له، سواءٌ كانَ إسناديًّا: كـقامَ زيدٌ، أو إضافيًّا: كـغلامِ زيدٍ، أو تَقْبِيديًّا: كـ زيدٍ العالمِ، فـ «عبدُ اللهِ» عَلَمًا مُرَكَّبٌ على الأَوَّلِ لا على الثَّاني (١٠)، و «يَضرِبُ» عَكْسُه؛ لأنَّ الياءَ منه يَدُلُّ على جُزءِ مَعناه وهو المُضارعةُ.

<sup>(</sup>٢) زاد في (د): لمعنّى.

<sup>(</sup>١) في (د): له، ولذلك.

<sup>(</sup>٣) في (ع): تركيب.

<sup>(</sup>٤) يقصد بالأول: ما عند النحاة. ويقصد بالثاني: ما عند المناطقة وأصوليين.

(وَالمُفْرَدُ) قِسمانِ:

(١) (مُهْمَـلٌ) كأسماء حروف الهجاء؛ أي: لمَدلولاتِها، فإنَّ مَدلولَ الألفِ (أ)، ومدلولَ الباء (١) إلى آخِرها.

وهذه المدلولاتُ لم تُوضَعْ بإزاءِ شيءٍ، ألا تَرى أنَّ الضَّادَ موضوعٌ لهذا الحرفِ، فهو مُهمَلُ لا مَعنى له، وإنَّما يَتَعَلَّمُه الصِّغارُ في الابتداءِ للتَّوصُّلِ به إلى معرفةِ غيره.

(وَ) الثَّاني: (مُسْتَعْمَلٌ) ويَنقسمُ إلى: اسمٍ، وفعل، وحرفٍ.

ووجهُ الحَصرِ في ذلك أنْ يُقالَ: (إِنِ اسْتَقَلَّ) المُفردُ (بِمَعْنَاهُ وَدَلَّ (٢) بِهَيْتَتِهِ عَلَى زَمَنٍ مِنَ) الأزمنةِ (الثَّلاثَةِ) وهي الماضي، والحالُ، والمُستقبلُ، (فَ) هو (الفِعْلُ، وَهُوَ) ثلاثةُ أنواع:

(١) (مَاضٍ): كـقامَ، فأصـلُ وَضْعِه للماضي، (وَ) قد (يَعْرِضُ لَهُ الاَسْتِقْبَالُ بِالشَّرُّطِ) أي: يَخرُجُ عن أصلِه لعارضِ نحوُ: إنْ قامَ زيدٌ قُمْتُ.

(وَ) النَّانِ: (مُضَارِعٌ) عكسُ الماضي، ك: يَقومُ، فأصلُ وضعِه للحالِ والاستقبالِ، (وَ) قد (يَعْرِضُ لَهُ المُضِيُّ بِه) دُخُولِ حرفِ (لَمْ) أي: يَخرُجُ عن أصلِه، ويَبقى للماضي.

(وَ) الثَّالَثُ: (أَمْرٌ) ك: قُمْ، وهو واضحٌ، وأمَّا «لِيَقُمْ» فإنَّه مضارعٌ، ودَخَلَتْ عليه لامُ الأمرِ.

<sup>(</sup>۱) ليست في (د).

<sup>(</sup>٢) كذا في (د)، (ع). وفي «مختصر التحرير»: فإن دل.

(وَتَجَـرُّدُهُ) أي: تجرُّدُ الفِعلِ (عَنِ الزَّمَانِ) الماضي والحالِ والمستقبلِ (للإِنْشَاءِ) بوضع العُرفِ، ك: زَوَّجْتُ، وقَبِلْتُ، (عَارِضٌ،

وَقَـدْ يَلْزَمُهُ) التَّجِرُّدُ عن الزَّمانِ، (كَ: عَسَى) فإنَّـه وُضِعَ أَوَّلًا للماضي، ولم يُستَعمَلْ فيه قطُّ، بل في الإنشاءِ.

(وَقَدْ لا) يَلْزَمُ الفعلَ التَّجرُّدُ عنِ الزَّمانِ، فيُستعمَلُ في الأصلِ وهو الماضي، ويَتَجَرَّدُ عن الزَّمانِ أيضًا للإنشاءِ، (كَد: نِعْمَ) وبِئْسَ، فيُقالُ: نِعمَ زيدٌ أمسِ، وبئسَ زيدٌ أمسِ، ونِعمَ زيدٌ، وبئسَ زيدٌ، مِن غيرِ نظرِ إلى زمانٍ (١٠).

(وَإِلّا) أي: وإنِ اسْتَقَلَّ المُفردُ بِمَعناه ولم يَدُلَّ بهيئتِه على أحدِ الأزمنةِ الثَّلاثةِ (فَ) هو (الِاسْمُ) فصبوحٌ، أمسِ، وضاربُ اليومِ، وغَبُوقٌ، غدُّ('')، ونحوُه، يَدُلُّ بنَفْسِه، لكنْ لم يَدُلَّ وَضعًا بل لعارضٍ، كاللَّفظِ بالاسمِ ومَدلولِه، فإنَّه لازمٌ كالمكانِ('')، ونحوُ: صَهْ، دَلَّ على «اسْكُتْ» وبواسطتِه على سكوتٍ مُقتَرنِ بالاستقبالِ.

والمُضارعُ إِنْ قِيلَ مشتَركٌ بينَ الحالِ والاستقبالِ فوَضعُه لأحدِهما، واللَّبْسُ عندَ السَّامع.

(وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِلَ) المُفردُ بنَفْسِه بالمعنى ك: عن (فَ) هو (الحرف، وَهُوَ) أي: حَدُّه: (مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ) ليَخرُجَ الاسمُ والفعلُ.

<sup>(</sup>١) في (ع): الزَّمان.

<sup>(</sup>٢) قوله: فصبوحٌ، أمسِ، وضاربُ اليومِ، وغَبُوقٌ، غدٌ. كذا في (د)، (ع). وفي «التحبير شرح التحرير» (٢٩٧/١)، و«أصول الفقه» لابن مفاح (١٢٨/١)، و«شرح مختصر أصول الفقه» للجراعي (١/ ١٣٥): فصبوح أمس، وغبوق غد، وضارب أمس. وفي «شرح الكوكب المنير» (١/١٣): فصبوح، وغبوق، وأمس، وغد، وضارب أمس.

<sup>(</sup>٣) في (ع): للمكانِ.

(وَالمُرَكَّبُ) قِسمانِ:

(١) (مُهْمَلٌ مَوْجُودٌ) ومَثْلَه بعضُهم بالهَذَيَانِ، فإنَّه لفظٌ مدلولُه لفظٌ مُركَّبٌ مُهمَلٌ، (لَمْ تَضَعْهُ العَرَبُ قَطْعًا) ولا يَجوزُ نِسبتُه إليها لا حقيقةً وَلَا مَجازًا، وهذا لا خلاف فيه.

(وَ) الثَّانِ: (مُسْتَعْمَلٌ وَضَعَتُهُ) العربُ على الصَّحيحِ، بدليلِ أنَّ له قوانينَ في العربيَّةِ لا يَجوزُ تَغييرُها، ومتى غُيِّرتْ حُكِمَ عليها بأنَّها ليسَتْ عربيَّة، كتقديم المُضافِ إليه على المُضافِ، وإنْ قُدِّمَ في غيرِ لغةِ العربِ، وكتقديم الصُّلةِ أو مَعمولِها على الموصولِ، وغيرِ ذلك مِمَّا لا يَنحَصِرُ، فحَجَرُوا في التَّركيب كما في المُفرداتِ.

(وَهُوَ) أي: المُرَكَّبُ الَّذِي وَضَعَتْه العربُ نوعانِ:

(١) (غَيْـرُ جُمْلَةٍ كَمُثَنَّى) لتَركيبِه (١) مِن مفردِه ومِن علامةِ التَّثنيةِ، (وَ) كـ (جَمْع) لتَركيبِه (٢) منَ المُفردِ وعلامةِ الجَمعِ.

(وَ) الثَّاني: (جُمْلَةٌ، وَ) هي (تَنْقَسِمُ إِلَى:

(١) مَا) أي: لفظ (وُضِعَ لِإِفَادَةِ نِسْبَةٍ) أي: إسنادِ إحدى الكلمتينِ إلى الأُخرى لإفادةِ المخاطَبِ مَعنَى يَصِعُّ سُكُوتُه عليه، (وَ) اللَّفظُ الَّذِي وُضِعَ لإفادةِ نِسبةٍ (هُوَ الكَلَامُ).

(وَلا يَتَأَلَّفُ) الحكامُ (إِلَا مِنِ اسْمَيْنِ) مشلُ: زيدٌ قائمٌ، (أُو) مِن (اسْمِ وَلِعَيْنِ) مثلُ: قيامَ زيدٌ، فيَخرُجُ المُرَكَّبُ الإضافِيُّ، كغلامِ زيدٍ ونحوِه،

<sup>(</sup>١) في (ع): لتَرَكُّبِه.

<sup>(</sup>٢) في (ع): لتَرَكُّبُه.

لأنَّه لم يُفِدِ المُخاطَبَ مَعنَى يَصِحُّ السُّكُوتُ عليه، ولأنَّ الكلامَ يَتَضَمَّنُ الإسنادَ، والإسنادُ يَقتضي مُسنَدًا ومُسنَدًا إليه، والاسمُ يَصلُحُ لهما، والفعلُ يَصلُحُ أن يَكُونَ مُسنَدًا إليه، والحرفُ لا يَصلُحُ لشيءٍ منهما.

والتَّركيبُ [العقليُّ مِن كلمتينِ يَشمَلُ سِتَّ صورٍ:

- اسمٌ مَعَ اسم،
- واسمٌ معَ](١) فعلٍ،
  - واسمٌ مَعَ حرفٍ،
  - وفعلٌ مَعَ فعل،
  - وفعلٌ مَعَ حرفٍ،
- وحرفٌ مَعَ حرفٍ،

فالأربعةُ الأخيرةُ لا يَتَأتَّى منها الكلامُ إمَّا: لعدم (٢) المُسندِ، أو لعدمِ المُسندِ، أو لعدمِ المُسندِ إليه، أو لعَدَمِهما.

ويُعتَبَرُ أَنْ يَكُونَ تَأْلِيفُ الكلامِ (مِنْ) شخصٍ (وَاحِدٍ) لأَنَّه لا بدَّ مِن مسندِ ومسندِ إليه.

(وَحَيَـوَانٌ نَاطِـقٌ، وَكَاتِـبٌ فِي) قولِك: (زَيْـدٌ كَاتِبٌ؛ لَمْ يُفِدْ نِسْبَةً) هذا جوابٌ عن سؤالٍ مُقَدَّرٍ تَقديرُه: إنَّ الحدَّ المذكورَ للجملةِ غيرُ مُطَّرِدٍ ضرورةَ صِدقِه على المُرَكَّب التَّقييديِّ، وعلى نحوِ كاتب في قولِك: زيدٌ كاتبٌ.

<sup>(</sup>١) ليس في (ع).

<sup>(</sup>٢) في (ع): بعدم.

والمُرادُ بالمُرَكَّبِ التَّقييديِّ: المُرَكَّبُ مِن اسمينِ، أو مِن اسمٍ وفعلٍ، يَكُونُ الشَّانِي قَيْدًا فِي الأُوَّلِ، ويَقُومُ مَقامَهما لفظُ مفردٌ، مثلُ: «حَيَوانٌ يَكُونُ الشَّانِي تَيُعتُبُ» و «الَّذي يَكْتُبُ» فإنَّه يَقُومُ مَقامَ الأُوَّلِ (٢): الإنسانُ، ومقامَ الثَّانِ (٣): الإنسانُ، ومقامَ الثَّانِ (٣): الكاتبُ، وإنَّما قُلنا: «الحدُّ يَصْدُقُ عليهما»؛ لأنَّ الأوَّلَ وُضِعَ لإفادةِ نسبةٍ الكاتبُ، وإنَّما قُلنا: «الحدُّ يَصْدُقُ عليهما»؛ لأنَّ الأوَّلَ وُضِعَ لإفادةِ نسبةٍ تقييديَّةٍ، والثَّانِ وُضِعَ لإفادةِ نسبةِ اسمِ الفاعل إلى الضَّميرِ الَّذِي هو فاعلُه.

والجوابُ: أن يُقالَ: لا نُسَلِّمُ أنَّ الحدَّ يَصْدُقُ عليهما؛ لأنَّ المُرادَ بإفادةِ النِّسبةِ: إفادةُ نسبةِ يَحسُنُ سُكُوتُ المُتكَلِّمِ عليها، وهما لم يُوضَعَا لإفادةِ نِسبةٍ كذلك. قالَه في «شرح الأصلِ»(٤٠).

(٢) (وَإِلَى غَيْرِهِ) أي: تَنقسِمُ الجملةُ إلى ما وُضِعَ لإفادةِ نسبةٍ، وتَقَدَّمَ.

وإلى غيرِ ما وُضِعَ لإفادةِ نسبةٍ، (كَجُمْلَةِ الشَّرْطِ) بدونِ جزاءِ (أَو) جملةِ (أَدَّ وَأَدَّ فَي المُرَكَّباتُ التَّقييديَّةُ، جملةِ (الجَزَاءِ) بدونِ شرطٍ، (وَنَحْوِهِمَا) فيَندَرِجُ فيه المُرَكَّباتُ التَّقييديَّةُ، وكاتبٌ في «زيدٌ كاتبٌ»، وكغلام زيدٍ.

(وَيُرَادُ بِمُفْرَدٍ) في بعضِ إطلاقاتِه:

(١) (مُقَابِلُهَا) أي: مقابلُ الجملةِ،

(٢) (وَ) يُرادُ به (مُقَابِلُ مُثَنَّى وَجَمْعٍ،

(٣) وَمُقَابِلُ مُرَكَّبٍ) فَيُقَالُ: مفردٌ وجملةٌ، ومفردٌ ومُثَنَّى ومجموعٌ، ومفردٌ ومُرَكَّبٌ، ويَكُونُ إطلاقًا مُتعارفًا.

<sup>(</sup>١) في (ع): بكون. (٢) يعني المثال الأول: (حيوان ناطق).

<sup>(</sup>٣) يعنى المثال الثاني: الذي يكتب). (٤) «التَّحبيرُ شرحُ التَّحريرِ ١ (١/ ٣٠٧ - ٣٠٨).

<sup>(</sup>٥) ليست في (ع).

(وَ) يُرادُ (بِكَلِمَةِ: الكَلَامُ) قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿قَالَ رَبِّٱرْجِعُونِ ﴿ لَعَلِّ آَعْمَلُ صَلِحًا فِيمَا زَكُتُ كُلًا ۚ إِنَّهَا كِلَمَةُ هُوَ قَآبِلُهَا ﴾ (١) فسَمَّى ذلك كُلَّه (٢) كلمةً.

(وَ) يُسرادُ (بِهِ) أي: بالكلامِ: (الكَلِمَةُ) عكسُ الأوَّلِ؛ «تَكَلَّمَ بكلامٍ»، ومرادُهم بكلمةٍ.

(وَ) يُراد بالكلامِ: (الكَلِمُ الَّذِي لَمْ يُفِدْ)، فلو أفادَ: سُمِّي كلامًا وكَلِمًا،

ومِن إطلاقِ الكلامِ على مُطلَقِ اللَّفظِ: حديثُ البَراءِ بنِ عازبٍ رَضَالِلَهُ عَنهُ: «أُمِرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنُهِينَا عَنِ الكَلامِ»(٣) فشَمِلَ الكلمةَ الواحدةَ.

(وَتَنَاوُلُ() الحَلَامِ وَالقَوْلِ عِنْدَ الإِطْلَاقِ: لِلَّفْظِ وَالمَعْنَى جَمِيعًا، كَ) تَنَاوُلِ لَفْظِ (الإِنْسَانِ لِلرُّوحِ وَالبَدَنِ) جميعًا عندَ السَّلَفِ والفقهاءِ والأكثرِ.



(١) المؤمنون: ١٠٠.

<sup>(</sup>٢) ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) رواه البخاريُّ (١٢٠٠)، ومسلمٌ (٥٣٩) واللَّفظُ له، مِن حديثِ زيدِ بنِ أَرْقَمَ قال: قال: كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ...

<sup>(</sup>٤) في (د): ويتأول.

فصل في الدلالة \_\_\_\_\_فصل في الدلالة \_\_\_\_\_

#### (فَضلُ)

(الدَّلَالَةُ: مَصْدَرُ دَلَّ) يَدُلُّ دَلَالةً بفتحِ الدَّالِ على الأفصحِ، وتَقَدَّمَ معناها في الدَّليل.

(وَ) الدَّلالةُ هنا: (هِيَ مَا) قال في «شرحِه»(١): يَعني الَّتي (يَلْزَمُ مِنْ فَهْمِ شَيْءٍ) أَيِّ شيءٍ كانَ (فَهْمُ) شيءٍ (آخَرَ)، فالشَّيءُ الأَوَّلُ هو الدَّالُ، والشَّيءُ الثَّاني هو المَدلولُ.

وقال بعضُهم: هي كونُ الشَّيْءِ بحالةٍ يَلْزَمُ مِن العِلْمِ به العلمُ بشيءٍ آخَرَ، وسواءُ (٢) كانَ ذلك بلفظٍ أو غيرِه؛ لأنَّ الدَّلالةَ تارةً تكُونُ غيرَ لفظيَّةٍ، وتارةً تكُونُ لفظيَّةً.

# والدَّلالةُ المُطلقةُ ثلاثةُ أنواع:

الأوَّلُ: ما دَلالتُه غيرُ لفظيَّةٍ (وَهِيَ وَضْعِيَّةٌ): كذَلالةِ الأقدارِ على مُقَدَّرَاتِها، ومنه (٣) دَلالةُ السَّببِ على المُسَبَّبِ كالدُّلُوكِ على وُجوبِ الصَّلاةِ، وكذَلالةِ المَشروطِ على وجودِ الشَّرطِ، كالصَّلاةِ (١) على الطَّهارةِ، وإلَّا لَما صَحَّتْ.

(وَ) الشَّاني: ما دَلالتُه غيرُ لفظيَّةٍ أيضًا وهي (عَقْلِيَّةٌ) كدَلالةِ (٥٠) الأثرِ على المُؤَثِّرِ، ومنه دَلالةُ العالَم على مُوجِدِه، وهو اللهُ تَعالى، ونحوُ ذلك.

(وَ) الثَّالَثُ: ما دَلالتُه (١٠) (لَفْظِيَّةٌ) أي: دَلالةُ اللَّفظِ، وتَأْتِي الدَّلالةُ باللَّفظِ، وَلَاللَّهُ باللَّفظِ، وَاللَّفظِيَّةُ): هي المُسنَدَةُ لوجودِ اللَّفظِ، إذا ذُكِرَ وُجِدَتْ، وتَنْقَسِمُ ثلاثةَ أقسام:

<sup>(</sup>۱) «التحبير شرح التحرير» (۱/ ٣١٦).

<sup>(</sup>٣) في (ع): ومنها. (٤) في (ع): كصلاة.

<sup>(</sup>٥) ليست في (ع). (٦) في (ع): دل دلالة.

(١) (طَبِيعِيَّةٌ) كدَلالةِ «أَحْ أَحْ» على وَجَع الصَّدرِ.

(وَ) الثَّاني: (عَقْلِيَّةٌ) كَدَلَالةِ الصَّوتِ على حياةِ صاحبِه.

(وَ) النَّالَثُ: (وَضْعِيَّةٌ) وهي هنا منَ الدَّلالاتِ اللَّفظيَّةِ، وهي المُرادةُ، (وَهَـذِهِ) الدَّلالةُ الوضعيَّةُ (كَوْنُ اللَّفْظِ إِذَا أُطْلِقَ فُهِمَ) مِن إطلاقِه (مَا وُضِعَ لَهُ) أي: فُهِمَ المعنى الَّذِي هو له بالوضع، سواءٌ كانَ بوضعِ اللُّغةِ، أو الشَّرعِ، أو العُرفِ لذلك اللَّفظِ، فهي غيرُ الوضعيَّةِ الَّتي هي مِن قسمِ (١) اللَّفظيَّةِ.

(وَهِيَ) أي: دَلالةُ اللَّفظِ الوَضعيَّةُ ثلاثةُ أقسام:

(١) ف (عَلَى مُسَمَّاهُ) أي: مُسَمَّى ذلك اللَّفظِ (مُطَابَقَةٌ) أي: دَلالةُ مُطابَقةٍ، كدَلالةِ الإنسانِ على الحيوانِ النَّاطقِ، وإنَّما سُمِّيَتْ بذلك لأنَّ اللَّفظَ موافِقٌ لتمامِ ما وُضِعَ له مِن قولِهم: طابَقَ النَّعلُ النَّعلَ إذا تَوَافَقَتَا، فاللَّفظُ موافِقٌ للمعنى لكونِه مَوضوعًا بإزائِه.

(وَ) النَّانِ: دَلالة اللَّفظِ الوضعيَّةِ على (جُزْئِهِ) أي: جزءِ مُسَمَّاه، فهي (تَضَمُّنُ ) كَدَلالةِ البيتِ على الجِدارِ، سُمِّيَ بذلك لتَضَمُّنِه إيَّاه؛ لأنَّه يَدُلُّ على الجزءِ الَّذِي في ضِمْنِه.

(وَ) الثَّالَثُ: غيرُ لفظيَّةِ، وهي دَلالةُ اللَّفظِ على (لازِمِهِ المَخَارِجِ) كدَلالةِ البيتِ على الباني، فهي (التِزَامُ)؛ لأنَّها دَلَّتْ على ما هو خارجٌ عنِ المُسَمَّى، لكونِه لازمًا له كما مَثَلْنا؛ لأنَّ اللَّفظَ لا يَدُلُّ على كلِّ أمرٍ خارجٍ عنه، بل على الأمرِ الخارجِ اللَّازِمِ له (٢).

<sup>(</sup>١) في (د): قسيمي.

<sup>(</sup>٢) ليست في (ع).

(وَهِـيَ) أي: دَلالةُ اللَّفـظِ (عَلَيْهِ) أي: على لازمِ مُسَـمَّى اللَّفظِ الخارجِ عنه، (عَقْلِيَّةٌ) وَقِيلَ: لفظيَّةٌ أيضًا، حَكاه الأكثرُ.

(وَالمُطَابَقَةُ) أي: دَلالتُها (أَعَمُّ) مِن دَلالةِ التَّضمُّنِ والالتزامِ على الصَّحيحِ، لجوازِ كونِ المُطابقةِ بسيطةً لا تَضَمُّنَ فيها وَلَا لازمَ لها(١) ذهني، (وَ) قد (يُوجَدُ مَعَهَا) أي: مَعَ دَلالةِ المُطابقةِ:

- (تَضَمُّنٌ) أي: دَلالـةُ تَضمُّنِ (بِـلَا) دَلالةِ (التِـزَامِ) بأنْ يَكُـونَ اللَّفظُ موضوعًا لمعنَّى مُركَّبِ وَلَا يَكُونَ له لازمٌ خارجيُّ.

- (وَعَكْسُهُ) وهو وجودُ التزامِ مَعَ المُطابقةِ وَلَا يُوجَدُ تَضمُّنٌ، بأنْ يَكُونَ اللَّفظُ موضوعًا لمعنى بسيطٍ وله لازمٌ خارجيُّ.

(وَالتَّضَمُّنُ) أي: دَلالتُه (أَخَصُّ) مِن دَلالةِ المُطابَقةِ والالتزامِ، وهما أعمُّ مِن التَّضمُّنِ، لجوازِ كَونِ المدلولِ واللَّازِم بسيطًا لا جُزءَ له.

(وَالدَّلالَةُ) تَنقسِمُ إلى قسمينِ:

أحدُهما: دَلالةُ اللَّفظِ المُتقدِّم ذِكْرُها.

الشَّاني: الدَّلالةُ (بِاللَّفْظِ) وهي (اسْتِعْمَالُهُ) أي: استعمالُ اللَّفظِ (فِي الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ) والباءُ في قولِه: «باللَّفظِ» للاستعانةِ والسَّببيَّةِ؛ لأنَّ الإنسانَ يَدُلُّنا على ما في نَفْسِه بإطلاقِ لفظِه، فإطلاقُ اللَّفظِ آلةٌ (١) للدَّلالةِ؛ كالقَلم للكتابةِ.

<sup>(</sup>١)زاد في (ع): خارجي.

<sup>(</sup>٢) ليست في (د).

والفرقُ بينَ دَلالةِ اللَّفظ والدَّلالةِ باللَّفظِ مِن وجوهٍ:

أحدُها: مِن المَحَلِّ: فمَحَلُّ الأُولى القلبُ، والثَّانيةِ: اللِّسانُ وغيرُه مِن المَخارج.

الثَّاني: مِن جهةِ الموصوفِ، فالأُولى: صفةُ السَّامعِ، والثَّانيةُ: صفةُ المُتكلِّمِ. الثَّالثُ: مِن جهةِ السَّببِ، فالأُولى مُسَبَّبٌ عنها، والثَّانيةُ: سببٌ.

الرَّابِعُ: مِن جهةِ الوجودِ، فكُلَّما وُجِدَتِ الأَوُلَى وُجِدَتِ الثَّانيةُ بلا عكسٍ. الخامسُ: مِن جهةِ الأنواعِ، فالأُولَى ثلاثةُ أنواعٍ: مطابَقةٌ، وتَضَمُّنٌ، والتزامٌ، والثَّانيةُ: نوعانِ: حقيقةٌ، ومجازٌ.

قَالَ القَرَافِيُّ: والفرقُ واقعٌ بينَهما مِن خمسةَ عَشَرَ وجهًا، وذَكَرَها(١). (وَالمُلَازَمَةُ) الكائنةُ بينَ مدلولِ اللَّفظِ ولازمِه الخارج(٢) أنواعٌ:

(١) (عَقْلِيَّةٌ): كالزَّوجيَّةِ للاثنينِ.

(٢) (وَشَرْعِيَّةٌ): كالوُجوبِ للمُكَلَّفِ.

(٣) (وَعَادِيَّةٌ): كالسَّريرِ للارتفاع.

(وَ) قد (تَكُونُ) المُلازمةُ:

- (قَطْعِيَّةً) كالزَّوجيَّةِ للاثنينِ أيضًا،
- (وَضَعِيفَةً جدًّا) ككُونِ عادةِ زيدٍ إذا أتَى يَحجُبُه عمرٌو،
- (وَكُلِّيَّةً) كالزَّوجيَّةِ الملازمةِ لكلِّ عددٍ له نصفٌ صحيحٌ،
  - (وَجُزْئِيَّةً) كمُلازمةِ المُؤثِّرِ للأثرِ حالَ حدوثِه.

<sup>(</sup>١) «نفائسُ الأصولِ في شرح المحصولِ» (٢/ ٥٦٦).

<sup>(</sup>٢) ليست في (ع).

#### (فضل)

الاسمُ المُفرَدُ ومدلولُه يَتَّجِدُ كلُّ مِنهما ويَتَعَدَّدُ، ف (إِذَا اتَّحَدَ اللَّفْظُ وَمَعْنَاهُ) أي: مدلولُ اللَّفظِ (وَاشْتَرَكَ فِي مَفْهُومِهِ) أي: مَفهومِ لَفظِه (كَثِيرٌ) يُحمَلُ اللَّفظُ عليهم إيجابًا لا سلبًا؛ لأنَّ الجُزئيَّ يَشتَركُ بينَ كثيرين بسلْبِه عنها، فالمُعتبرُ الإيجابُ.

(وَلَوْ) كَانَ الاَشْتِراكُ (بِالقُوَّةِ) دونَ الحقيقةِ (فَ) هو (كُلِّيٌّ) وله تقسيماتٌ سِتَّةٌ: لأَنَّه إِمَّا أَن يُوجَدَ منه (١٠) في الخارج، أو لا يُوجَدُ، فإنْ وُجِدَ: فإمَّا أَن يُوجَدَ منه واحدٌ إمَّا أَنْ يَكُونَ غيرُه مُمتنِعًا يُوجَدَ منه واحدٌ إمَّا أَنْ يَكُونَ غيرُه مُمتنِعًا وجودُه، أو جائزًا، وما وُجِدَ منه كثيرٌ، فإمَّا أَن يَكُونَ مُتناهيًا أو غيرَ مُتناه، والَّذي لم يُوجَدْ منه شيءٌ إمَّا أَن يُمكِنَ وجودُه، أو يَستحيلَ.

مثالُ ما وُجِدَ منه واحدٌ وامتنعَ غيرُه: «إلهٌ»؛ فإنَّ اللهَ لا إلهَ غيرُه، ولا يُمكِنُ وجودُ إلهٍ غيرِه، ومعنى دخولِ «إله» في الكُلِّيِّ أنَّه لا يَمتنعُ تَصوُّرُ مَعناه مِن الشَّركةِ في مَعناه باعتبارِ التَّصوُّرِ في الذِّهنِ، لا باعتبارِ المُمكنِ في الخارجِ، فلهذا ضَلَّ مَن ضَلَّ بالاشتِراكِ.

ومثالُ ما وُجِدَ فيه واحدٌ، ولا يُمنَعُ وجودُ غيرِه: «الشَّمسُ».

ومثالُ ما وُجِدَ فيه كثيرٌ في الخارج وهو مُتناهِ: إنسانٌ.

وغيرُ المُتناهي: مُتَعَذِّرٌ على قولِ أهلِ السُّنَّةِ؛ إذ لا يُوجَدُ في العالَمِ شيءٌ مِن الموجوداتِ إلَّا وهو مُتناهِ.

ومثالُ ما لا يُوجَدُ منه شيءٌ أصلًا، ويُمكِنُ وجودُه: بحرٌ مِن زِئبَقٍ،

<sup>(</sup>۱) في (د): معه.

ومثالُ ما يَستحيلُ: شريكُ الباري تَبارَكَ وتَعالى، ولا يَخفى ما في التَّمثيلِ به وبما قَبْلَه مِن إساءةِ الأدب، وهذا مِن اصطلاحاتِ المناطقةِ.

(وَهُوَ) أي: الكُلِّيُّ قسمانِ:

(١) (ذَاتِيُّ): وهو الَّذِي لم يَخرُجْ عن حقيقةِ الشَّيءِ، مثلُ: الحيوانِ بالنِّسبةِ إلى الإنسانِ.

(وَ) الثَّاني: (عَرَضِيٌّ) وهو الَّذِي يَخرُجُ عن حقيقةِ الشَّيءِ، مثل: الضَّاحكِ.

(فَإِنْ تَفَاوَتَتْ) أفرادُ الكُلِّيِّ في مَدلولِه [بأَوْلَوِيَّةٍ وعَدَمِها] (' أو شِـدَّةٍ أو ('' ضعفِ، أو تَقدُّمٍ أو ('' تأخُّرٍ، كالوجودِ (' للخالقِ والمخلوقِ، فإنَّه يَتَفَاوَتُ فيهما بالاعتباراتِ الثَّلاثِ، فإنَّه في الخالقِ أشدُّ وأقدمُ.

(فَمُشَكِّكُ) فأفرادُ الكُلِّيِ تَتَفَاوَتُ باعتبارِ الوجوبِ والإمكانِ، كالوجودِ (٥) للقديم والحادثِ كما مَثَّلْنا، وباعتبارِ الاستغناءِ والافتقارِ، كالوجودِ الممكِنِ للجوهرِ المُستغني عن مَحَلِّ، والعَرَضِ المُفتقِرِ إلى مَحَلِّ يَقُومُ به، وباعتبارِ الشِّدَّةِ والضَّعفِ، كبياضِ الثَّلجِ، وبياضِ العاجِ، وسُمِّ مُشَكِّكًا لشَكَّ النَّاظرِ في مَعناه هل هو مِن المُتواطئِ لوجودِ الكُلِّيِ في أفرادِه، أو المُشتَركِ لتغايرِ أفرادِه، فهو اسمُ فاعلٍ مِن شَكَّكَ المُضاعَفِ مِن «شَكَّ المُضاعَفِ مِن «شَكَّ المُضاعَفِ أَوْرادِه، فهو اسمُ فاعلٍ مِن شَكَّكَ المُضاعَفِ مِن «شَكَّ المُضاعَفِ مِن «شَكَّ المُضاعَفِ أَوْرادِه، فهو اسمُ فاعلٍ مِن شَكَّكَ المُضاعَفِ مِن «شَكَّ المُضاعَفِ مِن «شَكَّ المُضاعَفِ المَضاعَفِ مِن «شَكَّ المُضاعَفِ مِن «شَكَّ المُنْ المُنْ المُلْكَ المُنْ المِنْ المُنْ المِنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ

(وَإِلّا) بِأَنْ لِم تَتَفَاوَتِ الأفرادُ بشيء مِمَّا تَقَدَّمَ (فَ) اللَّف ظُ (مُتَوَاطِئٌ) شُمِّي بذلك مِن التَّواطُؤ وهو التَّوافُقُ؛ لأنَّه الَّذِي تَتَسَاوَى أَفرادُه باعتبارِ

<sup>(</sup>٢) في (ع): و. (٣) في (ع): و.

<sup>(</sup>١) في (ع): بأولية أو عدمها.

<sup>(</sup>٥) في (ع): كالموجود.

<sup>(</sup>٤) في (ع): كالموجود.

ذلك الكُلِّيِّ الَّذِي تَشَارَكَتْ فيه، كالإنسانِ بالنِّسبةِ إلى أفرادِه، فإنَّ الكُلِّيَّ فيها وهو الحيوانيَّةُ والنَّاطقيَّةُ لا تَتَفَاوَتُ(١) فيها بزيادةٍ وَلَا نقصٍ.

قالَ ابنُ مُفْلِح: فإطلاقُ لفظِ «المبدأِ» على النُّقطةِ أوَّلَ خَطَّ، وعلى «آنِ» أوَّلَ زمانِ؛ مُتُواطئ، وَقِيلَ: مشترك، والمرادُ إنْ أُضيفتْ إلى الخطِّ، وكذا لفظُ الخَمْرِ على التَّمْرِ (٢) والعنبِ والدَّواء؛ لعمومِ النِّسبةِ إلى الخمرِ: متواطئ، وباختلافِ النِّسبِ: مُشتَرك، ولفظُ «أسود» لقارٍ وزنجيٍّ: متواطئ، ولرجل مُسمَّى بأسودَ وقارٍ: مشتَركٌ". انتهى.

تنبية : المتواطئ أعمم مِمَّا تساوَتْ أَفرادُه، أَو تَفَاوَتَت، إلَّا أَنَّه إذا كانَ فيه تفاوتٌ فهو مُشَكِّكٌ.

(وَإِنِ) اتَّحَدَ اللَّفَظُ ومَعناه و(لَمْ يَشْتَرِكْ) في مَفهومِه كثيرٌ، مثلُ: زيدٍ، وعمرٍو، وهذا الإنسانُ، و(كَمُضْمَرٍ) في الأصحِّ؛ (فَجُزْئِيُّ) والجُزئيُّ يُقالُ على المُنْدَرِج تحتَ الكُلِّيِّ.

(وَيُسَمَّى النَّوعُ) المُنْدَرِجُ تَحْتَ الجِنْسِ مثلُ الإنسانِ: (جُزْئِيًّا إِضَافِيًّا)؛ لأنَّه مُندرجٌ تحتَ كُلِّيِّ وهو الحيوانُ، فكلُّ جنسِ عالِ، أو وسطِ<sup>(1)</sup> أو سافل كُلِّيٌ لِما تَحتَه جُزئيٌّ لِما فوقه، لكنْ لا بدَّ في الجُزئيٌّ مِن ملاحظةِ قيدِ الشَّخصِ والتَّعيينِ في التَّصوُّرِ، وإلَّا لصَدَقَ أنَّه لم يَمنَعْ تَصوُّرُه مِن وقوعِ الشَّركةِ فيه؛ إذْ لا بدَّ مِن اشتراكٍ ولو في أخصِّ صفاتِ النَّفْس.

<sup>(</sup>١) في (ع): تفاوت.

 <sup>(</sup>٢) في وأصولُ الفقهِ الابنِ مُفلح (١/ ٥٩): اللَّون. وعَلَّقَ المُحَقِّقُ في الهامشِ فقالَ: في هامش
 (ب): اللَّوْنُ هو: ضربٌ مِن التَّمرِ، وهو الدَّقْلُ مِن النَّخْل.

<sup>(</sup>٣) وأصولُ الفقيه (١/ ٥٩).

<sup>(</sup>٤) في (ع): أوسط.

(وَمُتَعَدِّدُ اللَّفْظِ فَقَطْ) يَعني إذا تَعَدَّدَ اللَّفظُ واتَّحَدَ مَعناه، كالأسدِ واللَّيثِ المُسَمَّى به الحيوانُ المُفتَرِسُ، فهو (مُتَرَادِفٌ) لتَرادُفِ اللَّفظينِ بتوارُدِهما على مَحَلِّ واحِدٍ.

(وَالمَعْنَى فَقَطْ) يَعني إذا تَعَدَّدَ المعنى واتَّحَدَ اللَّفظُ فهو (مُشْتَرَكُ) لكنْ (إِنْ كَانَ) اللَّفظُ وُضِعَ (حَقِيقَةً لِلْمُتَعَدِّدِ) سواءٌ تَبايَنَتِ المُسَمَّياتُ كالعَينِ، أو اللَّهَ فَقِ وكالجَوْنِ للسَّوادِ والبياضِ، أو الاكأسودَ على أسودَ، عَلَمًا وصِفةً، فمدلولُه عَلَمًا: الذَّاتُ، ومُشْتَقًّا: الذَّاتُ مَعَ الصِّفةِ، فمدلولُه عَلَمًا: جزءٌ، ومَدلولُه مُشْتَقًا: صفةٌ لمدلولِه عَلَمًا.

(وَإِلّا) يَكُنِ اللَّفظُ وُضِعَ حقيقةً للمُتعدِّدِ، بل كانَ موضوعًا لأحدِهما، ثمَّ نُقِلَ إلى النَّانِ لمناسبةٍ، (فَ) هو (حَقِيقَةٌ) بالنِّسبةِ إلى الموضوعِ له (وَمَجَازٌ) بالنِّسبةِ إلى المنقولِ إليه، كالأسدِ فإنَّه بالنِّسبةِ إلى الحيوانِ المُفتَرسِ: حقيقةٌ، وبالنِّسبةِ إلى الرَّجُل الشُّجاع: مَجازٌ.

(وَهُمَا) يَعني إذا تَعَدَّدَ اللَّفظُ والمعنى، فأسماءٌ (مُتَبَايِنَهٌ) لتَبايُنها لِكُونِ كلِّ واحدٍ منها مُبايِنًا للآخرِ في مَعناه، سواءٌ (تَفَاصَلَتْ) أي: لَيْسَ لأحدِها الآلَا ارتباطٌ بالآخرِ، كإنسانٍ، وفرس، وضَرَبَ زيدٌ عَمرًا، (أَوْ تَوَاصَلَتْ) بأنْ كانَ بعضُ المعاني صفة للبعضِ الآخرِ، كالسَّيفِ، والصَّارِم، فإنَّ السَّيفَ اسمٌ للحديدةِ المعروفةِ ولو مع كَوْنِها كالَّة، والصَّارِمُ اسمٌ للقاطعةِ، وكالنَّاطقِ والبليغِ.

(وَ) الأقسامُ (كُلُّهَا مُشْتَقُّ) إِنْ دَلَّ على صفةٍ مُعيَّنةٍ، كضاربٍ (وَغَيْرُهُ) أي: غيرُ مُشتقِّ إِن لم يَكُنْ كذلك، كالجسم.

<sup>(</sup>٢) في (ع): لأحدِهما.

(وَ) أَيضًا كلُّ واحدٍ منها (صِفَةٌ): إِنْ دَلَّ على مَعنَى قائم بذاتٍ (١٠)، كالضَّحِكِ، والعلم، والكتابة (وَغَيْرُهَا) أي: غيرُ صفةٍ، كالجسم والإنسانِ والرَّجُل.

(وَيَكُونُ اللَّفْظُ الوَاحِدُ مُتَوَاطِئًا مُشْتَرَكًا) باعتبارينِ، كإطلاقِ لفظِ الخمرِ على التَّمْرِ والعنبِ المُتقدِّمِ في كلامِ ابنِ مُفْلِحٍ (٢).

(وَ) يَكُونُ (اللَّفْظَانِ مُتَبَايِنَيْنِ مُتَرَادِفَيْنِ بِاعْتِبَارَيْنِ) كلفظي: مُهَنَّدٍ، وصارمٍ، فأمَّا مهندٌ -نسبةٌ إلى الهندِ- وصارمٌ: فمُتَرادفانِ على الذَّاتِ كالسَّيفِ، ومُتباينانِ صفةً، وناطقٌ وفصيحٌ مُترادفانِ على مَوصُوفَيْهِما مِن لسانٍ أو إنسانٍ، مُتباينانِ لاختلافِهما معنى.

(وَ) اللَّف ظُ (المُشْتَرَكُ) فيه (وَاقِعٌ لُغَةً) على الصَّحيحِ في الأسماءِ: كالقُرءِ للحيضِ والطُّهْرِ، وفي الأفعالِ: كـ «عسى» للتَّرجِّي والإشفاقِ، وفي الحروفِ: كالباءِ للتَّبعيضِ<sup>(٣)</sup> وبيانِ الجنسِ وغيرِ ذلك، وإذا كانَ واقعًا في اللَّغةِ لَزِمَ وقوعُه (جَوَازًا) واستُدِلَّ للجوازِ: بأنَّه لا يَمتنِعُ وضعُ لفظٍ واحدٍ لمعنينِ مُختلفينِ على البدلِ مِن واضعٍ أو أكثرَ، ويَشتهرُ (٤) الوضعُ، ولا فرقَ بينَ كونِ مَفهومَيْه.

(تَبَايَنَا) أي: لم يَصْدُقُ أحدُهما على الآخرِ، فإن لم يَصِحَّ اجتماعُهما كالقُرءِ الموضوعِ للحيضِ والطُّهرِ، فهُما مُتَضادًانِ، وإنْ صَحَّ اجتماعُهما -ولم يَظْفَرِ الإسْنَوِيُّ لهما بمثالٍ - فهما مُتخالِفانِ.

<sup>(</sup>٢) «أصولُ الفقهِ» (١/ ٥٩).

<sup>(</sup>١) في (ع): بالذَّاتِ.

<sup>(</sup>٤) في (ع): ويشهر.

<sup>(</sup>٣) في (ع): لتبعيض.

(أَوْ) بَيْنَ كَوْنِ مَفهومَيهِ (تَوَاصَلَا) بصدقِ أَحَدِهما على الآخرِ (بِكُوْنِهِ جُرْءَ) المفهومِ (الآخرِ) كلفظِ المُمكِنِ، فإنَّه موضوعٌ للمُمكنِ بالإمكانِ العامِّ، وبالمُمكنِ بالإمكانِ الخاصِّ، (أَو) بكونِه (لازِمَهُ) أي: لازمَ المفهومِ العامِّ، وبالمُمكنِ بالإمكانِ الخاصِّ، (أَو) بكونِه (لازِمَهُ) أي: لازمَ المفهومِ الآخرِ، كالشَّمْسِ فهو تمثيلُ للمُشتَركِ ولازمِه، فإنَّها تُطلَقُ على الكوكبِ المُضيءِ نهارًا، تقولُ: طَلَعَتِ الشَّمسُ، وعلى ضوئِه تقولُ: جَلَسْنا في الشَّمسِ، مَعَ أَنَّ الضَّوءَ لازمُ له.

(وَكَذَا) أي: وكالمُشتَركِ (مُتَرَادِفٌ وُقَوعًا) أي: واقعٌ لغةً على الصَّحيحِ في الأسماء: كصَلْهَبٍ وسَلْهَبِ للطَّويلِ، وفي الأفعالِ: كجَلَسَ وقَعَدَ، وفي الحروفِ: كإلى وحتَّى؛ لانتهاء الغايةِ.

### (وَلا تَرَادُفَ فِي:

(١) حَدِّ غَيْرِ لَفْظِيِّ وَمَحْدُودٍ) على الصَّحيحِ، كـ: الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ، ويُشْبِهُ المترادفَ وَلَيْسَ منه؛ لأنَّ التَّرادُفَ مِن عـوارضِ المفرداتِ؛ لأنَّها الموضوعةُ، والحدُّ مُرَكَّبٌ.

وأمَّا الحدُّ اللَّفظيُّ فمرادفٌ بلا نزاعٍ، وتَقَدَّمَ في أقسامِ الحدِّ.

(٢) (وَلا) ترادُفَ أيضًا في التَّابِعِ الَّذِي على ذِنَةِ مَتْبُوعِه، (نَحوُ شَذَرَ مَذَرَ) لأنَّ التَّابِعَ وَحدَه لا يُفيدُ شيئًا غيرَ التَّقويةِ، ولو كانَ مُترادفًا وأُفرِ دَ التَّابِعُ لأفادَ، وهو لا يُفيدُ مَعَ الإفرادِ.

(٣) (و) لا ترادُفَ أيضًا في (تَأْكِيدٍ) لعدمِ استقلالِه، كما قُلْنا في الَّذِي قَبْلَه. (وَأَفَادَ التَّابِعُ) اللَّفظيُّ (التَّقْوِيَةَ) لأنَّه لم يُوضَعْ عَبَثًا. (وَهُوَ) أي: التَّابِعُ اللَّفظيُّ (عَلَى زِنَةِ مَتْبُوعِهِ) وهذا معروفٌ بالاستقراءِ، حَتَّى لو وُجِدَ ما لَيْسَ على زِنَتِه لم يُحكَمْ بأنَّه مِن هذا البابِ.

قالَ ابنُ مُفْلِحٍ: وقد لا يُفيدُ معنَّى(١).

(وَ) اللَّفَظُ (المُؤَكِّدُ) بكسرِ الكافِ (يُقَوِّي) مَتبوعَه؛ لأنَّ التَّوكيدَ هو التَّقويةُ باللَّفظِ، وأمَّا اللَّفظُ فهو المُؤَكِّدُ، (وَ) يَزيدُ على ذلك بكونِه (يَنْفِي التَّقويةُ باللَّفظِ، وأمَّا اللَّفظُ فهو المُؤَكِّدُ، (وَ) يَزيدُ على ذلك بكونِه (يَنْفِي احْتِمَالَ المَجَازِ) فإنَّ قولَك: قامَ القومُ، أو جاءَ زيدٌ، احتملَ أنَّ بَعضَهم قامَ، أو جاءَ وَبَرُ ريدٍ، أو كتابُه، فإذا قُلْتَ: قامَ القومُ كلُّهم، أو جاءَ ريدٌ نَفْسُه: انْتَفَى ذلك الاحتمالُ.

(وَيَقُومُ كُلُّ مُتَرَادِفٍ) مِن مترادفينِ (مَقَامَ الآخَرِ فِي التَّرْكِيبِ) لأنَّ مَعنى كلِّ واحدٍ مِن الرَّديفينِ مَعنى الآخَرِ، والمقصودُ مِن التَّركيبِ المعنى دونَ اللَّفظِ، فإذا صَحَ المعنى مع أحدِ اللَّفظينِ: وَجَبَ أَنْ يَصِحَ مَعَ الآخَرِ؛ لاتَّحادِ مَعناهما.

#### (فَائدَةُ)

وهي في الأصلِ الزِّيادةُ تَحصُلُ للإنسانِ.

(العَلَمُ) بفتحِ اللَّامِ والعينِ، وقولُه: (اسْمٌ) جِنْسٌ مُخرِجٌ لِما سِواه مِن الأفعالِ والحروفِ، وقولُه: (يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ) فَصْلٌ مُخْرِجٌ للنَّكِراتِ، وقولُه: (مُطْلَقًا) مُخْرِجٌ لِما سِوى العَلَمِ مِن المعارفِ، فإنَّه لا يُعَيِّنُه إلَّا بقرينةٍ لفظيَّةٍ كالحضورِ والغَيبةِ في «أنتَ» و«هو» ونحو ذلك.

 <sup>(</sup>١) «أصولُ الفقهِ» (١/ ٦٨).

<sup>(</sup>٢) ليست في (ع).

والعَلَمُ قسمانِ:

(١) (فَإِنْ كَانَ التَّعْيِينُ) فيه (خَارِجِيًّا) أي: موضوعًا للحقيقة بقيدِ التَّشَخُّصِ(١) الخارجيِّ (فَعَلَمُ شَخْص) كزيدٍ.

(٢) (وَإِلَّا) أي: والثَّاني: إن لَمْ يَكُنِ التَّعيينُ خارجيًّا، بأنْ وُضِعَ للماهيَّةِ بقيدِ التَّشَخُّصِ (٢) الدِّهنيِّ (فَ) عَلَمُ (جِنْسِ) كأسامةَ عَلَمٌ على الأسدِ.

والفرقُ بينَهما أنَّ التَّعيينَ في الشَّخصِ خارجيٌّ، وفي الجنسِ ذهنيٌّ.

وعَلَمُ الجنسِ يُساوي عَلَمَ الشَّخصِ في أحكامِه اللَّفظيَّةِ؛ فإنَّه:

- لا يُضافُ،
- ولا يَدخُلُ عليه حرفُ التَّعريفِ،
  - ولا يُنعَتُ بنكرةٍ،
  - ولا يَقبُحُ مَجيئُه مبتدأً،
- ولا انتصابُ النَّكرةِ بعدَه على الحالِ،
- ولا يُصرَفُ منه ما فيه سببٌ زائلٌ على العَلَمِيَّةِ، كأسامةً،

ويُفارِقُه مِن جهةِ المعنى لعُمومِه؛ إذ لَيْسَ بعضُ الأشخاصِ أَوْلى به من بعض، ألا ترى أنَّ أُسامة صالحٌ لكلِّ أسدٍ بخلافِ العَلَم الشَّخصيِّ.

(وَ) الاسمُ (المَوْضُوعُ لِلْمَاهِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ) أي: مِن غيرِ قيدِ تَشَخُّصِها في الدِّهنِ، ولا عدم تَشَخُّصِها فهو (اسْمُ جِنْسِ) كأسدٍ.

 <sup>(</sup>١) في (ع): الشَّخص.

<sup>(</sup>٢) في (ع): الشَّخص.

والفرقُ بينَ عَلَمِ الجِنْسِ كأسامة، واسمِ الجنسِ كأسدِ: قَالَ المُرادِيُّ فِي الْأَحِكَامِ فِي الْشَرِحِ الفيَّتِه»: وأقولُ: تفرقةُ الواضعِ بينَ «أسامة» و «أسدٍ» في الأحكامِ اللَّفظيَّةِ تُؤْذِنُ بفرقٍ مِن جهةِ المعنى، وممَّا قِيلَ في ذلك: إنَّ «أسدًا» (۱) وُضِعَ ليَدُلَّ على شخصٍ مُعَيَّنِ، وذلك الشَّخصُ لا يَمتنِعُ أن يُوجَدَ منه أمثالُه، فوُضِعَ على الشِّياعِ في جُملتِها، ووُضِعَ «أسامةُ» لا بالنَّظرِ إلى شخصٍ بل على مَعنى الأسديَّةِ المعقولةِ، الَّتي لا يُمكِنُ أن تُوجَدَ خارجَ الذِّهنِ، بل هي موجودةٌ في النَّفسِ، وَلَا يُمكِنُ أن يُوجَدَ منها اثنانِ أصلًا في الذِّهنِ، ثمَّ صارَ «أسامةُ» يَقعُ على الأشخاصِ، [لوجودِ ماهيَّةِ المعنى المفردِ الكُلِّيِّ في الأشخاصِ] (۱).

والتَّحقيقُ في ذلك أن نَقُولَ: اسمُ الجنسِ هو الموضوعُ للحقيقةِ الذِّهنيَّةِ من حَيْثُ هي هي، فاسمُ أسدِ موضوعٌ للحقيقةِ [مِن غيرِ اعتبارِ قيدِ معها أصلًا، وعَلمُ الجِنسِ كأسامة موضوع للحقيقة] (٣) باعتبارِ حضورِها الذِّهنيِّ الَّذِي هو نوعُ تشخيصِ لها مع قطعِ النَّظرِ عن أفرادِها، ونظيرُه المُعَرَّفُ باللَّام الَّتي للحقيقةِ والماهيَّةِ (٤).



<sup>(</sup>١) في (ع): أسدًا.

<sup>(</sup>٢) ليس في (ع). ومثبت من (د)، واتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،

<sup>(</sup>٣) ما بين المعكوفين ليس في (ع)، و(د). ومثبت من التوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك».

<sup>(</sup>٤) «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» للمرادي (١/ ٢٠١-٤٠١).

#### (فضل)

(الحَقِيقَةُ) فَعِيلَةٌ مِن الحَقِّ، بمَعنى فاعل كعليم، فالتَّاءُ للتَّأنيثِ؛ أي: الثَّابِتةُ، أو بمَعنى مفعول، كجريح، فالتَّاءُ لنقل اللَّفظ مِنَ الوصفيَّةِ إلى الاسميَّةِ؛ أي: المُثبَتةِ، ثمَّ نُقِلَتْ إلى الاعتقادِ المُطابقِ لكَوْنِه ثابتًا، أو مُثبِتًا، ثمَّ منه إلى المرادِ هنا، وهي ثلاثةُ أنواع: ثمَّ منه إلى المرادِ هنا، وهي ثلاثةُ أنواع:

(١) (لُغَوِيَّةٌ وَهِيَ) الأصلُ؛ أي: والحقيقةُ اللَّغويَّةُ: (قَوْلٌ مُسْتَعْمَلٌ) خرجَ اللَّفظُ قَبْلَ الاستعمالِ، فإنَّه لا حقيقةٌ وَلَا مجازٌ؛ إذِ المجازُ يُعتبَرُ له الاستعمالُ أيضًا.

وقولُه: (فِي وَضْعِ أَوَّلَ) خَرَجَ المجازُ، فإنَّه بوضعٍ ثانٍ، ودَخَلَ فيه أسماءُ الأجناسِ وأعلامُها (كَأَسَدٍ) وكأُسامةَ.

(وَ) النَّوعُ الثَّاني: حقيقةٌ (عُرْفِيَّةٌ) وحَدُّها: (مَا) أي: قولٌ (خُصَّ عُرْفًا بِبَعْضِ مُسَمَّيَاتِها، بِبَعْضِ مُسَمَّيَاتِها، وإنْ كانَ وَضْعُها للجميع حقيقةً.

### والحقيقةُ العُرفيّةُ قِسمانِ:

(١) (عَامَّةٌ) وهي ما انتقلَتْ مِن مُسَمَّاها اللُّغويِّ إلى غيرِه، للاستعمالِ العامِّ، بحَيثُ هُجِرَ الأوَّلُ، وذلك:

- إمَّا بتخصيصِ الاسمِ ببعضِ مُسَمَّياتِه، (كدابَّةٍ) بالنِّسبةِ لـذاتِ (١٠) الحافرِ، فإنَّ الدَّابَّةَ وُضِعَتْ في أصلِ اللُّغةِ لكلِّ ما يَدِبُّ على وجهِ الأرضِ، وخُصِّصَ في العُرْفِ (لِلْفَرَسِ) والبغل، والحمارِ.

<sup>(</sup>١) في (ع): إلى ذات.

- وإمَّا باشتهارِ المَجازِ، كإِضافتِهم الحُرمَةَ إلى الخَمْرِ، وإنَّما المُحَرَّمُ الشُّرِبُ، وكذلك ما يَشِيعُ استعمالُه في غيرِ مَوضُوعِه (١) اللُّغويِّ، كالغائطِ، والعَذِرَةِ، والرَّاويةِ، وحَقيقتُها (١): المُطْمَئِنُ مِن الأرضِ، وفناءِ الدَّارِ، والجَمَلِ الَّذِي يُسْتَقَى عليه الماءُ.

(٢) (أو) أي: والقسمُ الثَّاني: حقيقةٌ (خَاصَّةٌ): وهي ما لكُلِّ (٣) طائفةٍ مِن العلماءِ مِنَ الاصطلاحاتِ الَّتِي تَخُصُّهم، كاصطلاحِ النُّحاةِ والأُصوليِّنَ وغيرِهم على أسماءِ خَصُّوها بشيءٍ مِن مُصطلحاتِهم (كَمُبْتَدَأٍ) وخبَر، وفاعل، وكنقض، وكسر، وقلب، وغيرِ ذلك مِمَّا اصطلحَ عليه أربابُ كلِّ فنَّ.

(وَ) النَّوعُ الثَّالِث: حقيقةٌ (شَرْعِيَّةٌ وَاقِعَةٌ مَنْقُولَةٌ) يَعني أَنَّ اللَّفظ إذا وُضِعَ لمعنَّى ثمَّ نُقِلَ في الشَّرعِ إلى مَعنَى ثانٍ لمُناسبةٍ بينَهما، وغَلَبَ استعمالُه في المعنى الثَّاني يُسَمَّى مَنقولًا شرعيًّا.

والحقيقةُ الشَّرعيَّةُ: (مَا اسْتَعْمَلَهُ الشَّرْعُ (٤) كَصَلَاةٍ: لِلْأَقْوَالِ، وَالأَفْعَالِ، وَالأَفْعَالِ، وَاللَّسَانِ، وَ) اسْتِعْمَال (إِيمَانٍ لِعَقْدِ بِالجَنَانِ) أي: اعتقادِ بالقلبِ (وَنُطْقٍ بِاللِّسَانِ، وَعَمَل بِالأَرْكَانِ؛ فَدَخَلَ (٥) كُلُّ الطَّاعَاتِ).

قالَ ابنُ رجب: «وأَنْكَرَ السَّلَفُ على مَن أَخْرَجَ الأعمالَ عنِ الإيمانِ إنكارًا شديدًا» (٢).

(١) في (ع): وحقيقتهما.

(٣) في (ع): خصته كل. (٤) في (د): الشارع.

(٥) في (د): فيدخل. (٦) اجامعُ العلومِ والحِكَمِ (١/ ١٠٧).

(وَهُمَا لُغَةً: الدُّعَاءُ وَالتَّصْدِيقُ) يَعني أَنَّ الصَّلَاةَ فِي اللَّغةِ: الدُّعاءُ، والإيمانَ فِي اللَّغةِ: التَّصْدِيقُ (بِمَا غَابَ) قَوْلًا كَانَ، أو فِعلًا، قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنِ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَدِقِينَ ﴾ (١).

فائدةٌ: مَذَهَبُ السَّلْفِ قَاطِبَةٌ: أَنَّ الإيمانَ يَزِيدُ ويَنْقُصُ، قَالَ النَّوويُّ: «والأظهرُ المُختارُ: أَنَّ الإيمانَ يَزِيدُ ويَنْقُصُ بكثرةِ النَّظَرِ ووضوحِ الأَدِلَّةِ، والأظهرُ المُختارُ: أَنَّ الإيمانَ يَزِيدُ ويَنْقُصُ بكثرةِ النَّظَرِ ووضوحِ الأَدِلَّةِ، والأَظهرُ المُختارُ: أَنَّ الإيمانَ يَزِيدُ ويَنْقُصُ بكيتُ لا يَعتَريه شُهةٌ (٢).

ويُؤَيِّدُه أَنَّ كلَّ أحدٍ يَعلَمُ أَنَّ ما في قَلْبِه يَتَفَاضَلُ، حَتَّى إِنَّه يَكُونُ في بعضِ الأحيانِ أعظمَ يَقينًا وإخلاصًا وتَوكُّلًا منه في بَعضِها، وكذلك في التَّصديقِ والمعرفةِ، بحَسَبِ ظُهورِ البَراهينِ وكَثْرَتِها.

(وَيَجُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِيهِ) نصًّا، بأنْ يَقُولَ: «أنا مُؤمنٌ إنْ شاءَ اللهُ»؛ للتَّبَرُّكِ بِذِكْرِ اللهِ تَعالى، والتَّأَدُّبِ بإحالةِ الأمورِ إلى مشيئةِ اللهِ تَعالى، والتَّبُرُّءِ مِن تزكيةِ النَّفْسِ والإعجابِ بحالِها، والتَّرَدُّدِ في العاقبةِ والمآلِ.

وأيضًا التَّصديقُ: الإيمانُ المَنُوطُ به النَّجاةُ، أَمْرٌ قلبيٌّ خَفيٌّ، له مُعارِضاتٌ خَفيٌّ لهُ مُعارِضاتٌ خَفِيَّ لَا يُمَا اللَّهَوَى، والشَّيطانِ، والخِذلان، فالمرءُ وإنْ كانَ جازمًا بحصولِه، لكنْ لا يُؤْمَنُ أَنْ يَشُوبَه شيءٌ مِن مُنافِيَاتِ النَّجاةِ، وَلا سِيَّمَا عندَ تفاصيلِ الأوامرِ والنَّواهي الصَّعبةِ المُخالفةِ للهَوَى، والمُسْتَلَذَّاتِ مِن غيرِ عِلْم له بذلك، فلذلك نُفَوضُ حُصولَه إلى مشيئةِ اللهِ تَعالى.

<sup>(</sup>۱) يوسف: ۱۷.

<sup>(</sup>٢) الشرحُ النَّوويِّ على مسلمٍ ١ (١/ ١٤٨).

وأيضًا: الإيمانُ ثابتٌ في الحالِ قطعًا مِن غيرِ شَكِّ، لكنَّ الإيمانَ الَّذِي هو عَلَمُ الفوزِ وآيَةُ النَّجاةِ إيمانُ المُوافاةِ، فاعتنى السَّلَفُ به وقرنوه بالمشيئةِ ولم يَقْصدوا الشَّكَ في الإيمانِ النَّاجزِ.

وأمَّا الإسلامُ، فلا يَجوزُ الاستثناءُ فيه بل يُجْزَمُ (١) به.

تنبية: الإيمانُ: هل هو مرادفٌ للإسلام، أو مباينٌ له، أو بينَهما عمومٌ وخصوصٌ مِن وجهٍ؟

فيه خلافٌ مشهورٌ، والصَّحيحُ -الَّذي عليه أكثرُ السَّلَفِ وغيرُهم - أنَّ بينَهما فرقًا، وليسَا بمُتَّحِدَيْنِ، ومِنَ الدَّليل على أنَّ الإسلامَ غيرُ الإيمانِ: سوالُ جبريلَ (٢) عَلَيْ السَّيَ للنَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الإيمانِ والإسلامِ والإحسانِ، وتفسيرُ كلِّ واحدِ بغيرِ ما فُسِّرَ به الآخرُ، وقد قَالَ: النَّبيُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ» (٣) هذا إذا جَمَعْنا بينَهما.

وأمَّا إذا أُفْرِدَ الإيمانُ فإنَّه يَتَضَمَّنُ الإسلامَ، وإذا أُفْرِدَ الإسلامُ فيكونُ مع الإسلامِ مُؤْمِنًا بلا نزاعٍ، وهل يَكونُ مُسْلِمًا، وَلَا يُقالُ له: مُؤمنٌ؟

قالَ في: «نهاية المُبتدئينَ»(٤): كلُّ مُؤمِنٍ مُسلِمٌ، وَلَيْسَ كلُّ مُسلمٍ مُؤمِنًا. قالَ الإمامُ أحمدُ رَحَمُهُ آللَهُ: الإيمانُ غيرُ الإسلام.

<sup>(</sup>١) في (د): يحرم.

 <sup>(</sup>٢) في الحديثِ المشهورِ الَّذي رواه مسلمٌ (٨)، وفيه: ﴿وقال: يَا مُحَمَّدُ الْخِيرِنِي عَنِ الإِسْلاَمِ، فَقَالَ
 رَسُولُ اللهِ صَلَّاتَةَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ : ﴿ الإِسْلاَمُ . . ﴾. قال: فَأُخبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ . . الحَدِيثَ.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاريُّ (١١٢٠)، ومسلمٌ (٧٦٩) من حديثِ ابنِ عبَّاسِ رَعَوَلَيْتَهَـنَهُا.

<sup>(</sup>٤) «نهايةُ المُبتدئينَ» لابنِ حمدانَ (مخطوطُ، المتحفِ البريطانِيِّ، ق١٤ب).

وقالَ ابنُ حامدٍ: عِندي أيضًا الإسلامُ شَرْطُه القولُ (١) والعملُ والنَّيَّةُ، وَلَا يَكُونُ بالقولِ دونَ العملِ مُسْلِمًا، فيكونُ كلُّ مسلمٍ مُؤمنًا عندَه، وأقلُّ العملِ كَوْنُه مُصَلِّيًا». انتهى منِ «شرحِ الأصلِ»(٢).

(وَقَدْ تَصِيرُ الحَقِيقَةُ) اللَّغويَّةُ كالدَّابَّةِ لمُطلَقِ ما دَبَّ (مَجَازًا) عُرْفًا، وهي في الأصلِ حقيقةٌ (وَبِالعَكْسِ) يَعني: وقد يَصيرُ المَجازُ كالدَّابَّةِ لذواتِ الأربع حقيقة عُرفيَّة، وهي مجازٌ لُغَوِيُّ.



<sup>(</sup>١) في (ع): شرط للقولِ.

<sup>(</sup>٢) «التحبير شرح التحرير» (٢/ ٥٣٤).

#### (فضلٌ(١))

(وَالمَجَازُ) لَفْظُه حقيقةٌ عُرْفًا، مجازٌ لُغَةً، كالحقيقةِ، ويَأْتِي آخِرَ الفصلِ؛ لأنَّه مَفْعَلٌ للمَصْدَرِ أو للمكانِ مِن الجوازِ، وهو العُبورُ، ثمَّ نُقِلَ إلى المرادِ هنا، فهو مَجازٌ في الدَّرجةِ الأُولى؛ لأنَّ العُبورَ: انتقالُ الجِسمِ، ومَفْعَلٌ هنا بمَعنى فاعلِ؛ لأنَّ اللَّفظ يَنتقلُ فيكونُ مجازًا.

وقولُه في حَدِّه: (قَوْلٌ) جنسٌ قريبٌ، وقولُه: (مُسْتَعْمَلٌ) احتِرازٌ مِن المُهْمَل، ومِن اللَّفظ قبْلَ الاستعمالِ؛ فإنَّه لا حقيقةٌ وَلَا مجازٌ.

واحتُرزَ بقولِه: (بِوَضْعِ ثَانٍ) مِن الحقيقةِ، فإنَّها بوضعِ أوَّلَ.

وخَرَجَ بقولِه: (لِعَلَاقَةٍ) الأعلامُ المنقولةُ، كَبَكْرٍ ونَحوِه، فليسَ بمجازٍ، وإن كانَ منقولًا؛ لكوْنِه لم يُنْقَلْ لعَلاقةِ مُشابَهةٍ حاصلةٍ بينَ المعنى الأوَّلِ والمعنى الثَّاني، بحَيثُ يَنتقِلُ الدِّهنُ بواسِطتِها عن مَحَلِّ المجازِ إلى الحقيقةِ.

(وَلا يُعْتَبُرُ لُزُومٌ ذِهْنِيٌّ بَيْنَ المَعْنَيَيْنِ) أي: بينَ المَعنى الحقيقيِّ والمَجازيِّ؛ لأنَّ أكثرَ المجازاتِ المعتبَرةِ عارِيَةٌ عن اللُّزومِ الذِّهنيِّ.

- (وَ) إِنَّمَا (صِيرَ إِلَيْهِ) أي: عُدِلَ عنِ الحقيقةِ إلى المجازِ لفوائد كثيرةٍ حَسنةٍ:
  - منها (لِبَلاغَتِهِ) لصلاحِيَتِه للسَّجْعِ والتَّجْنِيسِ، وسائرِ أنواعِ البديعِ،
- (أَوْ ثِقَلِهَا) أي: ثِقَلِ لفظِ الحقيقةِ على اللِّسانِ كالخَنْفَقِيقِ بفتحِ الخاءِ المُعَجَمةِ وسكونِ النَّونِ، وفتحِ الفاءِ، وكسرِ القافِ، وسكونِ الياءِ المُتَنَّاةِ المُتَنَّاةِ تحتُ، وآخِرُه قافٌ اسمٌ للدَّاهِيَةِ يُعدَلُ عنه إلى النَّائبةِ، أو الحادثةِ.

<sup>(</sup>١) قوله: فصل. زيادة من «مختصر التَّحريرِ» (ص٤٤).

- (وَنَحْوِهِمَا) كَبَشَاعةِ اللَّفظِ، كَالتَّعبيرِ بِالغَائطِ عنِ الخارجِ، وجَهْلِ المُتكلِّمِ أَو المخاطَبِ لَفْظَ الحقيقةِ، وكَوْنِ المجازِ أَشْهَرَ مِن الحقيقةِ، وكَوْنِ المجازِ أَشْهَرَ مِن الحقيقةِ، وأَنْ يَكُونَ مَعلومًا عندَ المُتخاطِبَينِ، ويَقصِدانِ إخفاءَه عن غيرهما.
- ومنها عِظَمُ مَعناه، كقولِه: «سَلَامُ اللهِ عَلَى المَجْلِسِ العَالِي» فهو أرفعُ في المعنى مِن قولِه: «سَلَامٌ عَلَيْكَ»،
  - ومنها كونُه أَدْخَلَ في التَّحقيرِ،
  - ومنها ألا(١) يَكُونَ للمعنى الَّذِي عُبِّرَ عنه بالمَجازِ<sup>(١)</sup> لفظٌ حقيقيٌّ.

(وَيُتَجَوَّزُ) أي: يُصارُ إلى المَجازِ في خمسةٍ وعشرينَ نَوْعًا مِن أنواعِ العَلاقةِ، بناءً على الاستقراءِ:

الأوَّلُ: ما أشارَ إليه بقولِه: (بِسَبَبٍ) أي: إطلاقِ السَّببِ عنِ المُسبَّبِ، وهو أربعةُ أقسامٍ:

- أحدُها: (قَابِلِيٌّ) كتسميةِ الشَّيْء باسمِ قَابِلِه، كقولِهم: سالَ الوادي، والأصلُ: سالَ الماءُ في الوادي، لكنْ لَمَّا كانَ الوادي سببًا قابلًا لسَيلانِ الماء فيه؛ صارَ الماءُ -مِن حَيْثُ القابليَّةُ - كالمُسبَّبِ له، فوُضِعَ لفظُ الوادي له.

<sup>(</sup>١) في (د)، (ع): أن. والمثبت الموافق لما في: «تشنيف المسامع» للزَّركشي (١/ ٤٥٣)، و «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكي (١/ ٣١٧)، و «الفوائد السنية» للبِرماوي (٢/ ٣٧١)، و «التحبير شرح التحرير» (١/ ٤٣٧).

<sup>(</sup>٢) في (د)، (ع): المجاز. ينظر: الهامش السابق

- [(وَ) القِسمُ الثَّاني: (صُورِيُّ) كقولِهم: هذه صورةُ الأمرِ والحالِ؛ أي: حقيقته](١).

- (وَ) الثَّالَث: (فَاعِلِيُّ) كَقَوْلِهِم: نزلَ السَّحابُ؛ أي: المطرُ، لكنَّ فاعليَّتَه باعتبارِ العادةِ كما تَقولُ (٢): أَحْرَقَتِ النَّارُ.
  - (وَ) الرَّابِعُ: (غَائِيٌّ؛ عَنْ مُسَبِّبٍ) كتَسميتِهم العَصيرَ خمرًا؛ لأنَّه غايتُه.

(وَ) النَّوعُ الثَّاني: إطلاقُ ما (بِعِلَّةٍ) أي: عن معلول كما يَأْتي في المتنِ - كَمَا يَأْتِي في المتنِ - كَقَوْلِهِم: «رَأَيْتُ الله في كلِّ شيءٍ»؛ لأنَّه سبحانَه مُوجِدُ كلِّ شيءٍ وعِلَّتُه، فأُطْلِقَ لفظُه عليه، ومعناه: رَأَيْتُ كُلَّ شيءٍ، فاسْتَدْلَلْتُ به على اللهِ تَعالى.

- (وَ) الثَّالثُ: إطلاقُ (لازِمٍ) عن ملزومٍ (٢)، كتسميةِ السَّقْفِ جِدَارًا.
  - (وَ) الرَّابِعُ: إطلاقُ (أَثَرٍ) عن مُؤَثِّرٍ، كتسميةِ مَلَكِ المَوْتِ مَوْتًا.
  - (وَ) الخامسُ: إطلاقُ (مَحَلِّ) عن حَالً، كتسميةِ العصيرِ كأسًا.
- (وَ) السَّادسُ: إطلاقُ (كُلِّ) عنْ بَعضٍ، كقولِه تَعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَدِعَكُمْ فِيَ السَّادسُ: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَدِعَكُمْ فِي الْمَالِمِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

(وَ) السَّابِعُ: إطلاقُ (مُتَعلِّقٍ) بكسرِ اللَّامِ، عن مُتَعلَّقِ بفتحها، والمرادُ التَّعلُّقُ الحاصلُ بينَ: المصدرِ، واسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، فشَمِلَ سِتَّةَ أقسامٍ:

- أحدُها: إطلاقُ المصدرِ على اسمِ المفعولِ، كقولِه تَعالى: ﴿ هَنذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ (٥) أي: مخلوقُه.

(٤) البقرة: ١٩. (٥) لقمان: ١١.

<sup>(</sup>۱) لیست فی (د). (۲) لیست فی (د). (۳) فی (د): ملزم.

- الشَّاني: إطلاقُ اسمِ المفعولِ على المصدرِ، عكسُ الأوَّلِ؛ كقولِه تَعالى: ﴿ بِأَيْتِكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ (١) أي: الفتنةُ.
- الثَّالثُ: إطلاقُ المصدرِ على اسمِ الفاعلِ، كقولِهم: رجلٌ عَدْلٌ؛ أي: عادلٌ.
- الرَّابِعُ: إطلاقُ اسمِ الفاعلِ على المصدرِ، عَكْسُ الثَّالثِ؛ كقولِهم (٢): قُمْ قائمًا؛ أي: قِيامًا.
- الخامسُ: إطلاقُ اسمِ الفاعلِ على المفعولِ، كقولِه تَعالى: ﴿ مِن مَّآوِ دَافِي ﴾ (٣) أي: مَدفوقٍ.
- السَّادسُ: إطلاقُ اسمِ المفعولِ على الفاعلِ، عَكْسُ الخامسِ؛ كقولِه تَعالى: ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾(١) أي: ساترًا.

إذا عَلِمْتَ ذلك ففي العبارةِ (٥٠): لَفُّ ونَشْرٌ مُرَتَّبٌ، وتقديرُه: ويُتَجَوَّزُ بعِلَّةٍ (عَـنْ مَعْلُولٍ، وَ) لازمٍ عن (مَلْزُومٍ، وَ) أثرٍ عـن (مُؤَثِّرٍ، وَ) مَحَلِّ عن (حَالً، وَ) كلِّ عن (بَعْضٍ، وَ) مُتَعَلِّقٍ عن (مُتَعَلَّقٍ).

(وَ) النَّوعُ الثَّامنُ: (بِمَا) أي: إطلاقِ ما (بِالقُوَّةِ عَلَى مَا() بِالفِعْلِ) كتسميَةِ الخمر في الدَّنِّ مُسْكِرًا؛ لأنَّ فيه قوَّةَ الإسكارِ.

(وَ) قولُه: (بِالعَكْسِ فِي الحُلِّ) يَدخُلُ فيه النَّوعُ التَّاسعُ: وهو إطلاقُ المُسَبَّبِ على السَّبِ، كإطلاقِ الموتِ على المرض الشَّديدِ.

(١) القلم: ٦. (٢) في (د): كقولك.

(٣) الطَّارق: ٦. (٤) الإسراء: ٥٥.

(٥) وهي قوله: (ويتجوز بسبب قابلي ... إلى قوله: وكل متعلق.

(٦) قولُه: على ما. في «مختصر التَّحريرِ» (ص٤٥): عما.

والنَّوعُ العاشرُ: وهو إطلاقُ المعلولِ على العِلَّةِ، كقولِه تَعالى: ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا ﴾ (١) أي: إذا أراد أنْ يَقضِيَ أمرًا، فالقضاءُ معلولُ الإرادةِ.

والحادي عَشَر: وهو إطلاقُ المَلزومِ على اللَّازمِ، كتسميةِ العِلْمِ حياةً، ومنه: ﴿ أَمُ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ سُلْطَنَا فَهُو يَتَكَلَّمُ ﴾ (٢) أي: بُرهانًا، فهو يَدُلُّهم، سُمِّيَتِ الدَّلالةُ كلامًا لأنَّها مِن لَوازمِه.

والثَّانيَ عَشَرَ: وهو إطلاقُ المُؤثِّرِ على الأثرِ، كقولِهم في الأُمورِ المُهِمَّةِ: هذه إرادةُ اللهِ؛ أي: مرادُه النَّاشئ عن إرادتِه.

والثَّالثَ عَشَرَ: وهو إطلاقُ الحالِّ على المَحلِّ، ومنه: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمُّ فِهَا خَلِدُونَ ﴾ (٣) أي: في الجنَّة؛ لأنَّها مَحَلُّ الرَّحمةِ.

والرَّابِعَ عَشَرَ: وهو إطلاقُ البعضِ على الكُلِّ، كقولِه تَعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ وَقَبَّمِ مِنْ وَالْعَتَّقُ إِنَّمَا هو للكلِّ لا للرَّقبةِ.

والخامِسَ عَشَرَ: وهو إطلاقُ المُتَعلَّقِ، بفتحِ اللَّامِ، على المُتعلِّقِ، بخسرِها؛ كقولِه عَلَيهِ السَّكَمُ: «تَحَيَّضِي فِي عِلْمِ اللهِ سِتَّا، أَوْ سَبْعًا» (٥) فإنَّ التَّقديرَ: تَحَيَّضِي سِتًّا أو سَبْعًا، وهو معلومُ اللهِ.

والسَّادسَ عَشَرَ: إطلاقُ ما بالفِعلِ على ما بالقُوَّةِ، كتسميةِ الإنسانِ الحقيقيِّ نُطْفَةً. انتهى ما دَخَلَ تحتَ قولِه: «وَبِالعَكْسِ فِي الكُلِّ».

<sup>(</sup>١) مريم: ٣٥. (٢) الرُّوم: ٣٥.

<sup>(</sup>٣) آل عمران: ١٠٧.

<sup>(</sup>٥) رواه أبو داودَ (٢٨٧)، والتِّرمذيُّ (١٢٨) وقال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عن هذا الحديثِ، فقَالَ: هو حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ.

(وَ) النَّوعُ السَّابِعَ عَشَرَ: يُصارُ إلى المجازِ (بِاعْتِبَارِ وَصْفٍ زَائِلٍ) كإطلاقِ العبدِ على العتيقِ، إذا (لَمْ يَلْتَبِسِ) الوصفُ الزَّائلُ (حَالَ الإِطْلَاقِ بِضِدِّهِ) فلا يُقالُ لمَنْ أَسْلَمَ: كافرٌ، باعتبارِ ما كانَ.

قال البِرْمَاوِيُّ: وكأَنَّهم يُريدونَ بذلك ألَّا يَطْرَأَ وَصْفٌ وجوديٌّ محسوسٌ قائـمٌ به، وإلَّا فما الفرقُ بينَ ذلك وبينَ تسميةِ العَتيـقِ عبدًا باعتبارِ ما كانَ؟ وبالجملةِ فلا يَخلو مِن نظرِ (١٠).

(أَو) أي: والثَّامِنَ عَشَـرَ: يَجوزُ باعتبارِ وصفِ (آيلٍ) أي: يَؤُولُ بِنَفْسِه؛ ليُخْرِجَ أَنَّ العبدَ لا يُطلَقُ عليه حُرٌّ باعتبارِ ما يَؤُولُ إليه.

وقولُه: (قَطْعًا، أَوْ ظَنَّا) إشارةٌ إلى اعتبارِ كَوْنِ المآلِ: مَقطوعًا بوجودِه، نحوُ: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتُ وَإِنَّهُم مَّيِتُونَ ﴾ (٢)، أو: غالبًا، كتسميةِ العَصيرِ خمرًا، فإنَّ الغالبَ إذا بَقِى أن يَنْقَلِبَ خمرًا، لا إنْ كانَ نادرًا أو مُحتملًا على السَّواءِ.

وقولُه: (بِفِعْلٍ، أَوْ قُوَّةٍ) كإطلاقِ الخمرِ على العِنبِ، باعتبارِ أَيْلُولَتِهِ لعصرِ العصّارِ، وكإطلاقِ المُسْكِرِ على الخمرِ باعتبارِ أَيْلُولَةِ الخمْرِ إلى الإسكارِ.

(وَ) التَّاسِعَ عَشَرَ: باعتبارِ (زِيَادَةِ) فِي الكلامِ، كقولِه تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَشَرَ: باعتبارِ (زِيَادَةً) فِي الكلامِ، كَمِثْلِهِ مَثْلَهُ شَيءٌ.

وَقِيلَ: الزَّائدُ «مِثْل»؛ أي: «ليسَ كَهُوَ شيءٌ»، وإنَّما حُكِمَ بزيادةِ أَحَدِهما؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ أَن يَكُونَ اللهِ تَعالى مِثْلُ، وهو مُنَزَّهٌ عن ذلك؛ لأنَّ نفي مِثْلِ المِثْلِ يَقْتضي ثُبُوتَ مِثْلٍ، وهو مُحالُ، أو يَلْزَمُ نَفْيَ الذَّاتِ؛ لأنَّ مِثْلَ مِثْلِ الشَّيْءِ هو يَقتضي ثُبُوتَ مِثْلٍ، وهو مُحالُ، أو يَلْزَمُ نَفْيَ الذَّاتِ؛ لأنَّ مِثْلَ مِثْلِ الشَّيْءِ هو

<sup>(</sup>١) (الفوائد السَّنيَّة في شَرح الألفيَّةِ) (٢/ ٣٨٣ - ٣٨٤).

<sup>(</sup>٢) الزُّمر: ٣٠.

<sup>(</sup>٣) الشُّورى: ١١.

ذلك الشَّيءُ، وثُبُوتُه واجبُ، فتَعَيَّنَ ألَّا يُرادَ نفيٌ، وذلك إمَّا بزيادةِ «الكافِ»، أو «مِثْل».

- (وَ) العشرونَ: باعتبارِ (نَقْصٍ) بأنْ تُنْقِصَ لَفْظًا مِن المُركَّبِ، ويَكُونَ كالمُوجَ وَيَكُونَ اللهُ وَأَلْمَا اللهِ وَأَلْمَا وَينِهِ.
- (وَ) الحادي والعشرون: باعتبارِ عَلاقةِ مُشابَهةٍ بِد (شَكْلِ) كالأسدِ على ما هو بشَكْلِ مِن مُجَسَّدِ، أو مَنقوشٍ، وربَّما وُجِدَتِ العَلاقَتانِ، كقولِه تَعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاَجَسَدُا لَهُ خُوارٌ ﴾ (١).
- (وَ) الثَّاني والعشرونَ: باعتبارِ عَلاقةِ مشابهةٍ في مَعنَى، كالأسدِ للشُّجاعِ، بشرطِ أَنْ يكونَ (صِفَةً ظَاهِرَةً) لا خَفِيَّةً؛ ليَخرِجَ إطلاقُ الأسدِ على الأَبْخَرِ؛ لأَنْ البَخَرَ فيه خَفِيَّةً.
- (وَ) الثَّالَثُ والعشرونَ: إطلاقُ تسميةِ البدلِ بِ (اسْمِ) المُبْدَلِ، كتَسميةِ اللَّيةِ دَمَّا، كقولِه عَلَيْهِ السَّكِمُ (٤) وقد الدِّيةِ دَمَّا، كقولِه عَلَيْهِ السَّكَمُ (١٠ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمُ (٤) وقد يُقالُ (٥): أنَّه مِن مَجازِ الحَذْفِ؛ أي: بَدَلَ دَمِه.
- (وَ) الرَّابِعُ والعشرونَ: باعتبارِ اسمٍ مُقَيَّدٍ على مُطْلَقِ، كقولِ الشَّاعرِ(١): إِذَامِتُ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ: شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنِ بِالَّذِي كُنْتُ أَفْعَلُ

المائدة: ٣٣.
 المائدة: ٣٣.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاريُّ (٣١٧٣)، ومسلمٌ (١٦٦٩) مِن حديثِ سهل بنِ أبي حَثْمَةَ قال: انْطَلَقَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَهْل، وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْدٍ، إِلَى خَيْبَرَ وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صَّلْحٌ.. الحديثَ.

<sup>(</sup>٥) ﴿وقد يُقالُ ، مثبتة من ﴿التحبير ؛ (١٧ ٤).

<sup>(</sup>٦) مِن الطَّويل، للعُجَيْرِ بنِ عبدِ اللهِ السَّلوليِّ، شاعرٌ إسلاميٌّ مُقِلٌّ، والبيتُ من شواهدِ سِيبَوَيْه في الكتابِ (١/ ٧١)، ورُوِيَ البيتُ (نِصفانِ مكانَ (صنفانِ . ورُوِيَ كذلك بنصبِ (نِصْفَيْنِ الو (صِنْفَيْنَ كما في أغاني الأصفهاني، وعليه فلا شاهدَ.

المُرادُ: مُطلَقُ البعضِ، لا خصوصُ النَّصْفِ، بدليلِ الرِّوايةِ الأُخرى: «كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ» بتقديم الصَّادِ.

و باعتبارِ (۱) (ضِدِّ) بأنْ يُطلَقَ اسمُ الضِّدِّ على ضِدِّه، كإطلاقِ البصيرِ على الأعمى.

(وَ) الخامسُ والعشرونَ: (مُجَاوَرَةٍ) وعَلاقةُ المُجاوَرَةِ: تسميةُ الشَّيْء باسمِ مُجاوِرِه، كإطلاقِ لفظِ الرَّاويةِ على ظَرْفِ الماءِ، وإنَّما هي في الأصلِ للبعير.

(وَنَحْوِهِ) أي: نحوِ ما ذُكِرَ مِن العَلاقة؛ كإطلاقِ المُنكَّرِ وإرادةِ المُعرَّفِ، كقولِه تَعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَعُوا بَقَرَةً ﴾ (٢) إنْ كانَ المُرادُ بها مُعَيَّنَةً، وقد يُقالُ: المُعرَّفُ جُزئيٌّ للمُنكَّرِ (٢)، وإطلاقُ الكُلِّيِّ على الجُزْئِيِّ حقيقةٌ لا مجازٌ.

وعَكْسُه، وهو إطلاقُ المُعرَّفِ وإرادةُ المُنكَّرِ؛ كقولِه تَعالى: ﴿آذَخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجِّدًا﴾ (١) إِنْ قُلْنا: المأمورُ دُخُولُ أيِّ بابِ كانَ، وقد يُقالُ: إذا كانَتِ «اللَّامُ» فيه للجنسِ؛ كانَ المرادُ ذلك، وكَوْنُ اللَّام للجِنسِ حقيقةً.

فائدةً: قالَ ابنُ مُفْلِحٍ: العَلاقةُ المُشابهةُ: إمَّا في الشَّكلِ: كإنسانِ للصُّورةِ المنقوشةِ، أو صفةٍ ظاهرةٍ: كأسدِ للشُّجاعِ، لا خفيَّةٍ كالبَخرِ، أو لِمَا كانَ: كعبدِ على عتيتِ، أو لِما يكونُ: كخمرِ على عصيرٍ، أو للمجاورةِ: كجَرْيِ النَّهرِ والمِيزابِ(٥٠).

<sup>(</sup>١) في (د): أو باعتبار. (٢) البقرة: ٦٧.

<sup>(</sup>٣) في (ع): من المنكر. (٤) النَّساء: ١٥٤.

<sup>(</sup>٥) «أصولُ الفقهِ» لابنُ مُفْلِحِ (١/ ٧٣).

قَالَ الآمِدِيُّ: كلُّ جهاتِ التَّجوُّزِ (١) لا تَخرُجُ عنْ هذا(١).

تنبيةٌ: يَتَفَاوَتُ المجازُ قُوَّةً وضَعفًا، بحَسَبِ تَفاوُتِ رَبْطِ العَلاقةِ بينَ مَحَلِّ المَجازِ والحقيقةِ.

(وَشُرِطَ) لصِحَّةِ استعمالِ المجازِ: (نَقْلُ) عنِ العَربِ، بأَنْ تُسْتَعْمَلَ جِنْسُ (٣) العَلاقةِ في المجازِ (فِي) كُلِّ (نَوْعٍ) مِن أنواعِ المجازِ المذكورةِ؛ لِنْسُ (٣) العَلاقةِ في المجازِ (فِي) كُلِّ (نَوْعٍ) مِن أنواعِ المجازِ المذكورةِ؛ لأنَّ الأسدَ له صفاتٌ، وهي: الشَّجاعةُ، والبَخَرُ، والحِمَى، والجُذَامُ، ومعَ ذلك لا يَجوزُ إطلاقُه لغيرِ الشَّجاعةِ، ولو كانَتِ المُشابهةُ كافيةً مِن غيرِ نَقْلٍ؛ لَمَا امتنَعَ.

و (لا) يشتَرط في (آحَادِ) المجازِ؛ أي: في كُلِّ واحدةٍ مِن الصُّورِ الَّتي يُوجَدُ فيها أحدُ أنواعِ العَلاقةِ المُعتبَرةِ -النَّقلُ عنْ أهلِ اللَّغةِ، باستعمالِهم فيها على الأصحِّ، بل يَكفي في استعمالِ اللَّفظ في كلِّ صُورةٍ: ظهورُ نوعٍ مِن العَلاقةِ المعتبَرةِ.

(وَهُو) أي: المجازُ، يَنقسِمُ بحسبِ جهةِ وَضعِه إلى ثلاثةِ أقسامِ كالحقيقة:

(١) قِسْمٌ (لُغَوِيٌّ: كَأَسَدِ لِشُجَاعٍ) لعَلاقةِ الوصفِ الَّذِي هو الجُرْأَة، فكأنَّ أهلَ اللَّغةِ -باعتبارِهم النَّقلَ لهذه المناسبةِ- وَضَعوا الاسمَ ثانيًا للمجازِ.

<sup>(</sup>١) في (ع): التَّجويز.

<sup>(</sup>٢) «الإحكامُ في أصولِ الأحكامِ» (١/ ٢٩).

<sup>(</sup>٣) كتب بحاشية (د): قولُه: «جنس العلاقة» فُهِمَ منه أنَّه لا يُشتَرَطُ أن تَستعمِلَ العربُ شخصَ العلاقةِ بينَ الحقيقيِّ والمجازيِّ. اهـ.

## (٢) (وَ) الثَّاني: (عُرْفِيٌّ) وهو نوعانِ:

- (عَامٌّ؛ كَدَابَّةٍ لِـ) مُطلَقِ (مَا دَبَّ) فهو حقيقةٌ لُغةً، مجازٌ عُرفًا؛ لأنَّ حقيقةَ الدَّابَّةِ في العُرفِ لذاتِ الحافرِ، ولمُطلَقِ ما دَبَّ مجازٌ عندَهم؛ انتقالًا في العُرْفِ مِن ذاتِ الحافرِ للمَعنى المُضَمَّنِ لها مِنَ الدَّبِّ في الأرضِ.

- (وَ) النَّوعُ الثَّاني: (خَاصُّ: كَ) إطلاقِ (جَوْهَرٍ لِـ) كُلِّ (نَفِيسٍ) انتقالًا في العُرفِ مِنَ النَّفاسةِ للمَعنى المُضَمَّنِ للشَّيءِ النَّفيسِ، مِن علوِّ القيمةِ التَّي في الجوهرِ الحقيقيِّ.

(٣) (وَ) القسمُ الثَّالثُ: (شَرْعِيُّ: كَصَلَاةٍ لِـ) مُطلقِ (دُعَاءٍ) انتقالًا مِن ذَاتِ الأركانِ للمَعنى المُضَمَّنِ لها مِن الخضوع، والسُّؤالُ بالفعلِ أو القُوّةِ، فكأنَّ الشَّارعَ - بهذا الاعتبارِ - وَضَعَ الاسمَ ثانيًا لَمَّا كانَ بَينَه وبينَ اللُّغويِّ هذه المناسبةُ، فكلُّ مَعنى حقيقيٍّ في وَضعٍ، هو مجازٌ بالنسبةِ إلى وضعٍ آخَرَ.

## (ويُعْرَفُ) المَجازُ:

(١) (بِصِحَةِ نَفْيِهِ) كقولِك للبَليدِ: «ليسَ بحمارٍ»، بخلافِ الحقيقةِ، فإنَّها لا تُنفى، فلا يُقالُ للحمارِ: «ليسَ بحمارِ».

(٢) (وَ) يُعرَفُ المجازُ أيضًا به (تَبَادُرِ غَيْرِهِ) إلى ذهنِ السَّامعِ (لَوْلاَ القَرِينَةُ) الحاضرةُ هناك، بخلافِ الحقيقةِ، فإنَّها المتبادرةُ إذا كانَتْ وَاحدَةً.

(٣) (وَ) يُعرَفُ أَيضًا بـ (عَدَمٍ وُجُوبِ اطِّرَادِهِ) أي: اطِّرادِ عَلاقتِه، بل قد يَطَّرِ دُ تارةً، كالأسدِ للشُّجاعِ، وَلَا يَطَّرِ دُ تارةً أُخرى، نحوُ: ﴿ وَسَّتَلِ ٱلْفَرْيَةَ ﴾ (١)

<sup>(</sup>۱) يوسف: ۸۲.

أي: أَهْلَها، فلا يُقالُ: اسـألِ البِساطَ؛ أي: أَهْلَه، بخلافِ الحقيقةِ، فإنَّها واجبةُ الاطِّرادِ.

(٤) (وَ) يُعرَفُ أيضًا بـ (التِزَامِ تَقْيِيدِهِ) كنارِ الحَربِ، فإنَّ النَّار تُستعمَلُ في مَدلولِها الحقيقيِّ مِن غيرِ قيدٍ.

(٥) (وَ) يُعرَفُ أَيضًا بـ (تَوَقُّفِهِ عَلَى مُقَابِلِهِ) كفهم مُسَمَّى المَكرِ بالنِّسبةِ إلى اللهِ تَعالى، مُتَوَقِّفُ على فَهْمِه بالنِّسبةِ إلينا، لا على إطلاقِه، سواءٌ كانَ مَلفوظًا به، أو مُقَدَّرًا، كقولِه تَعالى: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَاللهُ ﴾ (١) فلا يُقالُ: مَكرَ اللهُ ابتـداءً، وكقولِه تَعالى: ﴿ وَلَمَ اللّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ﴾ (١)، ولم يَتَقَدَّمْ لمَكْرِهم ذِكْرٌ في اللَّفظ، لكنْ تَضَمَّنه المعنى والعَلاقةُ (١) المُصاحِبةُ في الذِّكْرِ.

(٦) (وَ) يُعرَفُ أَيضًا بـ (إِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِ قَابِلِ) نحوُ: ﴿ وَسُئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (١)؛ لأنَّ الاستحالة تَقتضي أنَّه غيرُ موضوعٍ له فيَكُونُ مَجازًا، ولهذا عَبَّرَ بعضُهم عنه بالإطلاقِ على المُستحيل.

(٧) (و) يُعرَفُ أيضًا بـ (كَوْنِهِ لا يُؤكَّدُ) لأنَّ التَّوكيدَ يُقَوِّي ويَنفي المجازَ (٥).

(وَفِي قَوْلٍ: وَلَا يُشْتَقُّ مِنْهُ) أي: المجازِ (بِلَا مَنْع ('') قَالَ الغَزَّ الِيُّ فِي قولِه تَعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْكَ بِرَشِيدٍ ﴾ ('') بمَعنى الشَّأُنِ مَجازًا، وَلَا يُشتَقُ منه آمِرٌ، وَلَا مأمورٌ، وَلَا غيرُ هما (^).

<sup>(</sup>٣) ليست في (د). (٤) يوسف: ٨٢.

<sup>(</sup>٥) كذا العبارة في (ع)، (د). (٦) في (ع): مانع.

<sup>(</sup>۷) هود: ۹۷. (۸) «المستصفى» (ص۱۸۹).

وقالَ أكثرُ العلماءِ: يَجوزُ الاشتقاقُ مِنَ المجازِ.

ق الَ الكُورَانِيُّ: والدَّليل على الاشتقاقِ مِنَ المجازِ قَولُهم: «نَطَقَتِ الحَالُ بِكَذَا»؛ أي: دَلَّتْ؛ لأنَّ النُّطَقَ مُستعملُ في الدَّلالةِ أوَّلا، ثمَّ اشْتُقَ مِنه السَّمُ الفاعل على ما هو القاعدةُ في الاستعارةِ والتَّبعيَّةِ في المُشتقَّاتِ(١).

وذَكَرَ بَعضُهم أنَّ المجازَ لا يُجمَعُ ، (وَ) أَبْطَلَه الآمِدِيُّ (٢) بأنَّ لفظَ «الحمارَ» للبَليدِ (يُئنَّى وَيُجْمَعُ) إجماعًا.

(وَيَكُونُ) المجازُ:

(١) (فِي مُفْرَدٍ) بلا نزاعٍ عندَ القائلِ بالمجازِ، كإطلاقِ لفظِ البحرِ على الجَوَادِ.

(٢) (وَ) يَكُونُ أَيضًا فِي (إِسْنَادٍ) على الصَّحيح، فيَجري فيه، وإن لم يكنْ في لَفْظَيِ المُسنَدِ والمسنَدِ إليه تَجَوُّزٌ، وذلك بأنْ يُسْنَدَ الشَّيْء إلى غيرِ مَن هو له بضربٍ مِن التَّأويلِ بلا واسطةِ وَضْعٍ، كقولِ الشَّاعرِ<sup>(٣)</sup>:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الكَبِي حَرَكُرُ الغَدَاةِ وَمَرُّ العَشِي

فلفظُ «الإشابةِ» حقيقةٌ في مَدلولِه، وهو تَبْيِيضُ الشَّعرِ، ولفظُ «الزَّمانِ» -الَّذي هو مُرورُ اللَّيلِ والنَّهارِ - حقيقةٌ في مَدلولِه أيضًا (\*) لكنَّ إسنادَ الإشابةِ إلى الزَّمانِ مَجازٌ في التَّركيبِ؛ أي: في إسنادِ الأفعالِ بعضِها إلى بعضٍ، لا في نفس مَدلولاتِ الألفاظِ.

<sup>(</sup>١) ﴿ الدُّرَرُ اللَّوامِعُ فِي شَرحِ جمْعِ الجوامعِ اللكورانيِّ (٢/ ٣١).

<sup>(</sup>٢) (الإحكامُ في أُصُولِ الأَحكامُ ا (١/ ٣٢).

<sup>(</sup>٣) مِن المتقارب، والبيتُ للصَّلَتانِ العبديِّ -أو السَّعديِّ- ينظر: «الحيوان؛ للجاحظِ (٣/ ٤٧٧).

<sup>(</sup>٤) زادَ في (ع): مَجازٌ في مَدلولِهِ أيضًا، لكنَّ إسنادَ الإشابةِ إلى الزَّمانِ.

(٣) (وَ) يكونُ المَجازُ (فِيهِمَا) أي: في المفرداتِ والإسنادِ (مَعًا) كقولِهم: أَحْيَانِي اكْتِحَالِي بِطَلْعَتِك؛ إذْ حقيقتُه: سَرَّتْني رُؤيتُك، لكنَّ إطلاقَ لفظِ الإحياءِ على السُّرورِ مجازٌ إفراديٌّ؛ [لأنَّ الحياةَ شرطُ صِحَّةِ السُّرورِ وهو مِن آثارِها، وكذا لفظُ الاكتحالِ على الرُّؤيةِ مجازٌ إفرادي آ'' السُّرورِ وهو مِن آثارِها، وكذا لفظُ الاكتحالِ على الرُّؤيةِ مجازٌ إفرادي آ'' لأنَّ الاكتحالَ جَعْلُ العَينِ مُشتملةً على الكحلِ، كما أنَّ الرُّؤية جَعْلُ العَينِ مُشتملةً على صورةِ المرئيِّ، فلفظُ الإحياءِ والاكتحالِ حقيقةٌ في مَدلولِهما وهو سلوكُ الرُّوحِ في الجسدِ، ووضعُ الكحلِ في العَينِ واستعمالُه -أي: لفظِ وهو سلوكُ الرُّوحِ في الجسدِ، ووضعُ الكحلِ في العَينِ واستعمالُه -أي: لفظِ الإحياءِ والاكتحالِ مجازٌ إفراديٌّ، وإسنادُ الإحياءِ إلى الاكتحالِ مجازٌ تركيبيٌّ؛ لأنَّ لفظَ الإحياءِ لم يُوضَعْ ليُسْنَدَ إلى الاكتحالِ، بل إلى اللهِ تَعالى.

# (٤) (وَ) يَجري المجازُ في (فِعْلٍ) على الصَّحيحِ:

تارةً بطريقِ التَّبعيَّةِ، كـ «صَلَّى» بمَعنى «دَعَا» تَبَعًا لإطلاقِ الصَّلاةِ مجازًا على الدُّعاءِ.

وتارة بدونها، كإطلاق الفعل الماضي بمَعنى الاستقبال، والمضارع بمَعنى الاستقبال، والمضارع بمَعنى الماضي، والتَّعبير بالخبر عن الأمر وعَكْسِه، وبالخبر عن النَّهي، نحوُ: ﴿ أَنَ أَمْرُ اللّهِ ﴾ (٢) أي: يأتي، ونحوُ: ﴿ فَلِمَ تَقْنُلُونَ أَنْبِياَ اللّهِ ﴾ (٢) أي: فلِمَ قَتَلُتُموهم، ونحوُ: ﴿ وَالْوَلِلاَتُ يُرْضِعْنَ ﴾ (٤)، ونحوُ: ﴿ فَلْيَمَدُدُ لَهُ الرَّمْنُ مُدَّا ﴾ (٥)، ونحوُ: ﴿ فَلْيَمَدُدُ لَهُ الرَّمْنُ مُدَّا ﴾ (٥)، ونحوُ: ﴿ فَلْيَمَدُدُ لَهُ الرَّمْنُ مُدَّا ﴾ (٥)،

<sup>(</sup>١) ليس في (د). (٢) النَّحل: ١.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٩١. (٤) البقرة: ٢٣٢.

<sup>(</sup>٥) مريم: ٧٥. (٦) الواقعة: ٧٩.

(٥) (وَ) يَجري أَيضًا في (مُشْتَقِّ) على الصَّحيح، كإطلاقِ اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصِّفةِ المُشَبَّهةِ، ونَحوِها مِمَّا يُشتَقُّ مِن المصدرِ، كإطلاقِ «مُصَلِّ» في الشَّرع على «الدَّاعي».

(٦) (وَ) يَجري أَيضًا فِي (حَرْفٍ) على الصَّحيح، كما في «هل» تَجَوَّزوا بها عنِ الأُمرِ، والنَّفي (١٠) والتَّقريرِ، كقولِه تَعالى: ﴿ فَهَلَ آنَهُم مُن أَهُونَ ﴾ (٢) أي: فانتهوا، وكقولِه تَعالى: ﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِن اللَّهِ مِن اللَّهِ عَلَى اللَّهُ مَن اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَن اللَّهُ مَن اللَّهُ مَن اللَّهُ مَن اللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ ال

(وَ) حَكَى بَعضُهم أَنَّ المجازَ (يُحْتَجُّ بِهِ) إجماعًا(٥)؛ لأنَّه يُفيدُ مَعنَى مِن طريقِ الوضعِ، ألا تَرى إلى طريقِ الوضعِ، ألا تَرى إلى قولِه تَعالى: ﴿ وُجُودٌ يُومَ بِزِنَا ضِرَةً ﴿ اللَّهُ يُنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ يُفيدُ المعنى وإنْ كانَ مَجازًا، وأنَّ مِن المعلوم أنَّ المرادَ أَعْيُنُ الوجوهِ نَاظرةٌ؛ لأنَّ الوجوة لا تَنْظُرُ.

(وَلا يُقَاسُ عَلَيْهِ) أي: المجازِ؛ لأنّه نُصَّ على وَضْعِه، فلا يُقالُ: سَلِ البساطَ والسَّريرَ؛ لأنّه مُستعارٌ مِن حقيقةٍ، فلو قِيسَ عليه كانَ استعارةً مِنه، فيَتَسَلْسَلُ، ولهذا مَنعوا مِن تصغيرِ المُصَغَّرِ.

(وَ) المجازُ (يَسْتَلْزِمُ الحَقِيقَةَ) لأنّه ما تُجُوِّزَ به عن مَوضوعِه، فاحتَجُّوا بمُجرَّدِ الوَضْعِ، (وَ) الحقيقةُ (لا تَسْتَلْزِمُهُ) فتُوجَدُ حقيقة (٧ وَلا يُوجدُ لها مجازٌ.

(١) ليست في د. (٢) المائدة: ٩١. (٣) الحاقة: ٨.

<sup>(</sup>٤) الرُّوم: ٢٨. (٥) ليست في د.

<sup>(</sup>٦) القيامة: ٢٢ – ٢٣. (٧) في (ع): الحقيقة.

(وَلَفْظَاهُمَا) أي: لفظا الحقيقةِ والمجازِ (حَقِيقَتَانِ عُرْفًا) لأنَّ استعمالَهما في ذلك باصطلاحِ أهلِ العُرفِ، لا مِن وَضْعِ اللَّغةِ، وهما (مَجَازَانِ لُغَةً) لأنَّ الحقيقةَ العُرفيَّةَ مَجازٌ لُغةً.

(وَهُمَا) يَعني تقسيمَ اللَّفظ إلى حقيقةٍ ومجازٍ (مِنْ عَـوَارِضِ الأَلْفَاظِ) قَالَ الشَّيخُ('): وهذا التَّقسيمُ اصطلاحٌ حادثٌ بعدَ القرونِ الثَّلاثةِ.

(وَلَيْسَ مِنْهُمَا:

(١) لَفْظٌ قَبْلَ اسْتِعْمَالٍ) يَعني: إذا وُضِعَ اللَّفظ لمَعنَّى ولم يَتَّفِقِ اسْتعمالُه لا فيما وُضِعَ له أولا(٢)، ولا في غيرِه؛ لم يَكُنْ حقيقة وَلا مجازًا؛ لعدم رُكْنِ تعريفِهما وهو الاستعمالُ؛ لأنَّ الاستعمالَ جزءٌ مِن مفهوم كُلِّ مِنهما، وانتفاءُ الجزءِ يُوجِبُ انتفاءَ الكُلِّ، وعندَ أبي الحسينِ البصريِّ (٣): لو قَالَ الواضعُ: سَمَّيْتُ هذا «حائطًا»، أو قَالَ: سَمُّوا هذا «حائطًا»، لا يَكونُ قولُه في تلك الحالِ حقيقةً وَلا مجازًا؛ لأنَّه لم يَتقَدَّمْ ذلك مُواضَعَةٌ واصطلاح (٤).

ق ال في «التَّمهيدِ»: وهذا خطأً؛ لأنَّ الكلامَ، إذا خَلاعنْ حقيقةٍ ومجازٍ: مُهْمَلٌ، وهذا كلامٌ مفهومٌ غيرُ مُهمَلِ (٥٠).

<sup>(</sup>١) «مجموعُ الفتاوى» (٧/ ٨٨).

<sup>(</sup>٢) يعنى: الحقيقة.

<sup>(</sup>٣) «المعتمد في أصول الفقه» (١/ ١١).

<sup>(</sup>٤) في (د)، (ع): واصطلاحًا. وهو في «المعتمد في أصول الفقه» بمعناه. والمثبت من «التحبير شرح التحرير» (١/ ٤٣٢)، و «أصول الفقه» لابن مفلح (١/ ٧٠) فقد نقلاه بنصه.

<sup>(</sup>٥) «التَّمهيدُ في أُصولِ الفقهِ» للكَلْوَذاني (٧/ ٨٨).

(٢) (وَلا) مِنَ الحقيقةِ والمجازِ: (عَلَمٌ مُتَجَدِّدٌ) على الأصحِّ، لا بالأصالةِ ولا بالتَّبعيَّةِ؛ لأنَّ الأعلامَ وُضِعَتْ للفَرقِ بينَ ذاتٍ وذاتٍ، ولأنَّ شرطَ المجازِ العَلاقةُ.

وقالَ ابن عَقِيل (١): أسماءُ الأعلامِ حقيقةٌ لا مجازَ فيها، وُضِعَتْ للفَرقِ بينَ الأشخاصِ لا في الصِّفاتِ، وإفادةِ المَعنى في المُسَمَّى، حَتَّى إذا جَرَى على مَن ليسَتْ له تلك الصِّفةُ؛ قيلَ: مجازٌ.



<sup>(</sup>١) «الواضحُ في أصولِ الفقهِ» (١/ ١٢٤).

#### (فَصْلُ)

(المَجَازُ وَاقِعٌ) في اللُّغةِ على الصَّحيح، وكُتُبُ اللُّغةِ مملوءةٌ.

قالَ الآمِدِيُّ (١): لم تَزَلْ أهلُ الأعصارِ تَنقُلُ عن أهلِ الوَضْعِ تَسْمِيَةَ هذا حقيقةً، وهذا مجازًا (١).

(وَلَيْسَ) المجازُ (بِأَغْلَبَ) مِنَ الحقيقةِ في الأصحِّ، بل الحقيقةُ أَوْلَى منه في الجملةِ؛ لأنَّها الأصلُ، ما لم يَترَجَّحِ المجازُ على ما يَأتي.

(وَهُوَ) أي: المجازُ (فِي الحَدِيثِ) أي: في قولِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (وَ) في (القُرْ آنِ) العظيمِ على الصَّحيح.

قَـالَ أَحمـدُ فِي قولِـه تَعالَـى: ﴿إِنَّا غَنْ ثَعِيَّ وَنُمِيتُ ﴾ (") و ﴿ نَعَلَمُ ﴾، و ﴿ مُنافِقِمُونَ ﴾: هـذا مِن (١) مجازِ اللُّغةِ، يَقُـولُ الرَّجلُ: إنَّا سـنُجْرِي عليك رِزْقَك (٥).

واحتجَّ للقائلينَ بوقوعِه بقولِه تَعالى: ﴿ تَعْرِي مِن تَعْنِهَا ٱلْأَنْهَارُ ﴾ (١)، ﴿ ٱلْحَجُّ

<sup>(</sup>١) «الإحكامُ في أصولِ الأحكام» (١/ ٢٩).

<sup>(</sup>٢) قال العلاَّمةُ عبدُ الرَّزَّاقِ النُّوبِيُّ الشَّنشُورِيُّ في تعليقِه على كتاب «الإحكام في أُصولِ الأحكامِ»: لم يَثْبُتْ نَقلٌ عمَّن وَضَعوا اللَّغةَ العربيَّةَ، ومَن يُحتَجُّ بكلامِه مِن العربِ أنَّهم قسَّموا اللَّفظَ إلى حقيقةٍ ومجازٍ، وإنَّما هو اصطلاحٌ حادثٌ بَدَأَ في القرنِ الثَّالثِ واشتهرَ في القرنِ الرَّابع.

<sup>(</sup>٣) ق: ٤٣.

<sup>(</sup>٤) في (ع): في.

<sup>(</sup>٥) ينظر: «المسودة في أصول الفقه» (ص١٦٤)، و«التحبير ضرح التحرير» (٢/ ٢٦٤)، و«أصول الفقه» لابن مفلح (١٠٣/١).

<sup>(</sup>٦) البقرة: ٢٥.

أَشْهُرٌ مَّعْلُومَتُ ﴾ (١)، ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُ مَاجَنَاحَ ٱلذُّلِّ ﴾ (٢)، وغيرُ ذلك كثيرٌ.

(وَلَيْسَ فِيهِ) أي: القرآنِ لفظٌ (غَيْرُ عَلَمٍ إِلَّا عَرَبِيٌّ) على الصَّحيحِ، اختارَه الأكثرُ.

وذَهَبَ بعضُهم إلى أنَّ فيه ألفاظًا بغيرِ العربيَّةِ.

ق الَ أبو عُبَيْدِ: والصَّوابُ عندي مذهبٌ فيه تصديقُ القولينِ جميعًا؟ وذلك أنَّ هذه أُصولُها أعجميَّةٌ كما قَالَ الفقهاءُ، لكنَّها وَقَعَتْ للعربِ فعُرِّبَتْ بألسَنتِها وحَوَّلتُها عن ألفاظِ العَجَمِ إلى ألفاظِها، فصَارَتْ عربيَّةٌ، ثمَّ فعُرِّبَتْ بألسَنتِها وحَوَّلتُها عن ألفاظِ العَجَمِ إلى ألفاظِها، فصَارَتْ عربيَّةٌ، ثمَّ نَزَلَ القرآنُ وقد اختلَطَتْ هذه الحروفُ بكلامِ العربِ، فمن قَالَ: إنَّها عربيَّةٌ فهو صادقٌ.

تنبيهٌ: اتَّفَقَ العلماءُ على أنَّه لَيْسَ في القرآنِ كلامٌ مركبٌ على أساليبِ غيرِ العربيَّةِ، وإنَّما مَحَلُّ الخلافِ في ألفاظٍ مفردةٍ عيرِ أعلام، وهي أسماءُ الأجناسِ: كالياقوتِ، والإبريقِ، والطَّستِ، ونحوِه.

(وَمَجَازٌ رَاجِعٌ) أي: والعملُ به (أَوْلَى) بالعمل (مِنْ حَقِيقَةٍ مَرْجُوحَةٍ) مماتةٍ لا تُرادُ في العُرْفِ؛ لأنَّ المجازَ إمَّا حقيقةٌ شرعيَّةٌ: كالصَّلاةِ، أو عُرفيَّةٌ: كالطَّلاةِ، ولا خلافَ في تقديمِها على الحقيقةِ اللُّغويَّةِ،

مثالُه: لو حَلَفَ لا يَأْكُلُ مِن هذه النَّخلةِ، فأكلَ مِن ثَمَرِها: حَنِثَ، وإنْ أكلَ مِن خَشَبِها: لـم يَحنَثُ، وكذا عندَ الأكثرِ إنْ كانَ المجازُ راجحًا والحقيقةُ تُتَعاهَدُ في بعضِ الأوقاتِ، كما لو حَلَفَ ليَشْرَبَنَّ مِن هذا النَّهرِ، فهو حقيقةٌ

<sup>(</sup>١) البقرة: ١٩٧.

<sup>(</sup>٢) الإسراء: ٢٤.

في الكَرْع مِنه بفِيه، ولو اغترفَ بكوزٍ وشَرِبَ منه: فهو مجازٌ؛ لأنَّه شَرِبَ مِن الكوزِ لا مِن النَّهرِ، لكنَّه مجازٌ راجحٌ مُتبادِرٌ إلى الفَهم، والحقيقةُ قد تُرادُ؛ لأنَّ كثيرًا مِن الرِّعاءِ وغيرِهم يَكْرَعُ بفِيهِ، وأمَّا إنْ كانَ المجازُ مَرجوحًا لا يُفهَمُ إِلَّا بقرينةٍ، كالأسدِ للشُّجاع: فتُقَدَّمُ الحقيقةُ، وكذا إِنْ غَلَبَ استعمالُه حَتَّى ساوى الحقيقة على الصَّحيح.

(وَلَوْ لَمْ يَنْتَظِمْ) أي: لو لم يَصِحَّ (كَلَامٌ إِلَّا بِارْتِكَابِ مَجَازِ زِيَادَةٍ، أَوْ) بارتكاب مجازِ (نَقْص، فَنَقْصٌ أَوْلَى) مِن ارتكابِ مجازِ الزِّيادةِ؛ لأنَّ الحذفَ في كلام العربِ أكثرُ مِن الزِّيادةِ، ويَتَفَرَّعُ على ذلك إذا قَالَ لزوجتَيْه: إِن حِضْتُما حيضَةً فأنتما طالقتانِ؛ إذْ لا شَكَّ في استحالةِ اشتِراكِهما في حيضةٍ، [وتصحيحُ الكلام:

إمَّا بدَعوى الزِّيادةِ، وهو قولُه: «حيضةً»، يَعنى إنْ حِضْتُما فأنتما](١) طالقتانِ، فإذا طَعَنَتا في الحيضِ طَلَقَتا، وهذا هو المشهورُ في المذهب،

وإمَّا بدَعوى الإضمارِ، وتَقديـرُه: إنْ حاضَتْ كلُّ واحدةٍ مِنكما حيضةً، فأنتُما طالقتانِ، ونظيرُه قولُه تَعالى: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً ﴾ (١) أي: اجلِدُوا كلُّ واحدٍ منهم ثمانينَ جلدةً، وهو موافقٌ للقاعدةِ.



<sup>(</sup>١)ليس في (ع).

<sup>(</sup>٢)النُّور: ٤.

#### (فضل)

تَنقسمُ الكنايةُ إلى: حقيقةٍ، ومجازٍ،

### ف (الكِنايَةُ:

(١) حَقِيقَةٌ) وذلك (إِنِ اسْتُعْمِلَ اللَّفْظُ فِي مَعْنَاهُ) أي: مَعنى ذلك اللَّفظِ المموضوعِ له حقيقة، (وَ) لكنْ (أُرِيدَ) بإطلاقِه (لاَزِمُ المَعْنَى) الموضوعِ له، كقولِهم: «كثيرُ الرَّمادِ» يُكنُّونَ عن كَرَمِه، فكثرةُ الرَّمادِ مُستعمَلٌ في مَعناه الحقيقيّ، ولكنْ أُريدَ به لازمُه وهو الكَرَمُ، وإنْ كانَ بواسطةِ لازم آخَرَ؛ لأنَّ لازم كثرةِ الرَّمادِ كثرةُ الطَّبخِ(١) ولازم كثرةِ الطَّبخِ(١) كثرةُ الضِّيفانِ، ولازم كثرةِ الضِّيفانِ الكرمُ، وكلُّ ذلك عادةٌ، فالدَّلالةُ على المعنى الأصليّ بالوضع، وعلى اللَّازمِ بانتقالِ الذِّهنِ مِن الملزومِ إليه.

(٢) (وَ) الكنايةُ (مَجَازٌ) وذلك (إِنِ) اسْتُعْمِلَ اللَّفظُ في غيرِ مَعناه، و(لَمْ يُرِدِ المَعْنَى) الحقيقيّ، (وَ) إِنَّمَا (عُبِّرَ بِالمَلْزُومِ عَنِ اللَّازِمِ) بأنْ يُطلِقَ المُتكلِّمُ كثرةَ الرَّمادِ على اللَّازمِ وهو الكَرَمُ مِن غيرِ ملاحظةِ الحقيقةِ أصلًا، والعلاقةُ فيه إطلاقُ الملزومِ على اللَّازمِ، والأصحُّ أنَّ لفظَ الكنايةِ حقيقةٌ مطلقًا.

(وَالتَّعْرِيضُ حَقِيقَةٌ وَهُوَ) أي: التَّعريضُ: (لَفْظٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ) أي: مَعنى ذلك اللَّفظِ (مَعَ التَّلْوِيحِ بِغَيْرِهِ) أي: بغيرِ ذلك المعنى المستعمَلِ فيه، كقولِ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَمُ: ﴿ بَلْ فَعَكَهُ وَكِيرُهُمُ مَكْذًا ﴾ (٣) غَضِبَ أَنْ عُبِدَتْ

<sup>(</sup>١) في (ع): الطّبيخ.

<sup>(</sup>٢) في (ع): الطّبيخ.

<sup>(</sup>٣) الأنبياء: ٦٣.

هذه الأصنامُ معَه فكَسَرَها، وإنَّما القصدُ (١٠): التَّلويحُ بأنَّ اللهَ تَعالى يَغضَبُ لعبادةِ غيرِه ممَّنْ لَيْسَ بإلهِ مِن طريقِ الأَوْلى مِمَّا ذُكِرَ.

تنبيةٌ: الفرقُ بينَ التَّعريضِ (٢) وأحدِ قِسمَيِ الكنايةِ: أنَّ المُلازمةَ هناك واضحةٌ بانتقالِ الذِّهنِ إليها سريعًا.



(١) في (ع): لقصد.

<sup>(</sup>٢) **في (د)**: التَّلويحِ.

#### (فضل)

ق الَ عُلماءُ هذا الشَّ أَنِ: (الِاشْ تِقَاقُ) مِن أشرفِ علومِ العربيَّةِ، وأَدَقِّهَا وأَنْفَعِها، وأَكثِها وأَكثِها وأكثرِها ردًّا إلى أبوابِها، ألا تَرى أنَّ مدارَ عِلمِ التَّصريفِ في معرفةِ الزَّائدِ مِن الأصليِّ عليه.

مأخوذٌ مِنَ الشَّـقِّ وهو القطعُ، وهو افتعالٌ مِن قولِك: اشْـتَقَقْتُ كذا مِن كذا؛ أي: اقْتَطَعْتُه منه.

ويَنقسمُ اللَّفظُ إلى: جامدٍ، ومشتقٌّ، على الصَّحيحِ.

والاشتقاقُ ثلاثةُ أنواعِ: أصغرُ، وأوسطُ، وأكبَرُ.

فالأصغرُ: (رَدُّ لَفُظِ<sup>(۱)</sup> إِلَى آخَرَ) دَخَلَ فيه الاسمُ والفعلُ (لِمُوافَقَتِهِ لَهُ) أي: لمُوافقة (المَردودِ للمردودِ إليه (فِي الحُرُوفِ الأَصْلِيَّةِ) سواءٌ كانَتِ الأصولُ موجودة لفظًا، أو تقديرًا، ليَدْخُلَ نَحْوُ: «خَفْ» و «كُلْ»، مِن الخوفِ والأكلِ، (وَ) لِه (مُنَاسَبَتِهِ) أي: المُشتقِّ للمُشتقِّ منه (فِي المَعْنَى) الخوفِ والأكلِ، (وَ) لِه (مُنَاسَبَتِهِ) أي: المُشتقِّ للمُشتقِّ منه (فِي المَعْنَى) احتِرازًا (الله عن مثلِ الله حمِ، والملح، والحلم، فإن كلَّا منها (الله وفِي المعنى في حروفِه الأصليَّةِ، ومعَ ذلك فلا اشتقاقَ بينَها، لانتفاءِ المُناسبةِ في المعنى لقياسِ مدلولاتِها.

والمُرادُ بالتَّناسُبِ - يَعني في المعنى والتَّركيبِ، كما قَيَّدَه بعضُهم-

في (د): اللفظ.
 لموافقته.

<sup>(</sup>٣) في (د): احتراز. (٤) في (د): منهما.

المُوافقة في الحروفِ الأصليَّةِ، احتِرازًا مِن الزوائدِ، فإنَّ التَّخالُفَ فيها (١) لا يَضُرُّ، كَ نَصَرَ، ونَاصَرَ، وخَرَجَ بهذا القَيدِ اللَّفظانِ المُتَرادفانِ أحدُهما وإنْ وافَقَ الآخَرَ في المعنى، لكنَّه لم يُوافِقْه في الحروفِ الأصليَّةِ كالبُرِّ والقمح.

وأركانُ الاشتقاقِ أربعةٌ: مُشتَقَّ، ومُشتَقَّ منه، وموافقةُ المُشتَقِّ للمُشتَقِّ للمُشتَقِّ منه، منه في حُروفِه (١) الأصليَّةِ، والرَّابِعُ يُؤخَذُ مِن التَّناسُبِ ومِن المُشتقِّ منه، ولهذا قال:

(وَلا بُدَّ مِنْ تَغْيِيرٍ) فَيَكُونُ هو المناسبةَ في المعنى مع التَّغييرِ؛ لأنَّه لو لم يَكُنْ تغييرٌ، (وَلَوْ تَقْدِيرًا) لم يَصْدُقْ كَوْنُ المُشتقِّ غيرَ المُشتقِّ منه.

والتَّغييرُ الظَّاهرُ خَمْسَةَ عَشَرَ نوعًا، وذلك: إمَّا بزيادةِ حرفٍ، أو حركةٍ، أو هما معًا، أو زيادةِ حرفٍ ونقصانِه، هما معًا، أو زيادةِ حرفٍ ونقصانِه، أو زيادةِ حركةٍ أو فيما معًا، أو زيادةِ حركةٍ أو زيادةِ حركةٍ أو زيادةِ حركةٍ ونقصانِها، أو زيادةِ حرفٍ مع زيادةِ حركةٍ ونقصانِها، أو زيادةِ حرفٍ مع زيادةِ حركةٍ ونقصانِها، أو زيادةِ حرفٍ مع زيادةِ حركةٍ مع زيادةِ حرفٍ أو زيادةِ حرفٍ ونقصانِها، أو نقصانِ حرفٍ أو نقصانِ حرفٍ ونقصانِها، أو نقصانِ حركةٍ مَع زيادةِ حرفٍ ونقصانِها، أو نقصانِ حرفٍ ونقصانِها، أو نقصانِ حركةٍ مَع زيادةِ حرفٍ ونقصانِه، أو زيادةِ حرفٍ ونقصانِه، أو نقصانِ عركةٍ مَع زيادةِ حرفٍ ونقصانِه، أو نقصانِ عركةٍ مَع نيادةِ حرفٍ ونقصانِه، أو نقصانِه، أو نيادةِ عرفٍ ونقصانِه، أو نيادةِ عرفٍ ونقصانِه، أو نيادةِ الحركةِ ونقصانِها؛ لأنَّ التَّغيرَ إمَّا تغييرٌ واحدٌ، أو تغييرانِ، أو ثلاثةٌ، أو أربعةٌ فلا نُطيلُ بذِكْرِها.

والتَّغييرُ المُقَدَّرُ: كَفُلْكِ<sup>(٣)</sup> فإذا أُريدَ فيه الواحدُ يُذَكَّرُ، كقولِه تَعالى: ﴿ إِذَ الْبَعَ إِلَى الفُلْكِ الْمُقَدِّدِ ﴾ (٤) وإذا أُريدَ به الجمعُ يُؤَنَّثُ، كقولِه تَعالى: ﴿ وَٱلْفُلْكِ

(١) في (د): فيهما.

<sup>(</sup>٢) في (د): حرفه.

<sup>(</sup>٣) ليست في (د). (٤) الصَّافَّات: ١٤٠.

اللِّي بَحَنرِى فِي ٱلْبَحْرِ ﴾ (١) وطلَبَ طلبًا ونحوِه، فالتَّغييرُ حاصلٌ، ولكنَّه تقديرًا، فيُقدّدُ حذفُ الفتحةِ الَّتي في آخِرِ المصدرِ، والإتيانُ بفتحةٍ أُخرى في آخِرِ الفعلِ، الفعلِ، والفتحةُ غيرُ الفتحةِ، ويَدُلُّ على التَّغايُرِ أنَّ إحداهما (٢): لعاملٍ، والأُخرى (٣): لغيرِ عامل.

(وَالمُشْتَقُّ) يَدُلُّ على الاشتقاقِ، وهو: (فَرْعٌ وَافَقَ أَصْلًا) وَالأصلُ هنا اللَّفظُ المشتقُّ منه ذلك الفرعُ.

وقولُه: (بِحُرُوفِهِ الأُصُولِ) يُخرِجُ ما وَافَقَه بمَعناه لا بحُروفِه كحبسٍ ومنع (١٠).

وقولُه: (وَمَعْنَاهُ) يُخرِجُ ما وَافَقَه «بِحُرُوفِهِ الأَصُولِ» لا بمعناه كذهبٍ وذهابٍ، ويُخرِجُ أيضًا نحوَ لحمٍ، ومِلحٍ، وحلمٍ، وتَقَدَّمَ، فليسَ بعضُها مُشتقًّا مِن بعضِ أصلًا.

(١) (فَفِي) الاشتقاقِ (الأَصْغَرِ وَهُوَ المَحْدُودُ) يَعني حَيْثُ أَطلَقُوا الاَستقاقَ في الغالبِ كانَ المرادُبه الأصغرَ، وإذا أرادوا غيرَه قَيَّدُوه (٥) بالأوسطِ، أو غيرِه على ما اصطلَحُوا عليه.

(يَتَّفِقَانِ) أي: يُشتَرطُ أَنْ يَتَّفِقَ اللَّفظُ المُشتقُّ والمُشتقُّ منه، (فِي الحُرُوفِ وَالتَّرْتِيبِ) مَعَ وجودِ المعنى كما تَقَدَّمَ، (كَنَصَرَ مِنَ النَّصْرِ).

<sup>(</sup>١) البقرة: ١٦٤.

<sup>(</sup>٢) في (ع): أحدهما.

<sup>(</sup>٣) في (ع): والآخر.

<sup>(</sup>٤) قوله: وقولُه: (بحروفِه الْأصولِ) يُخرِجُ ما وَافَقَه بمَعناه لا بحُروفِه كحبسٍ ومنعٍ. ليس في (د).

<sup>(</sup>٥) **في (ع): قيده**.

(٢) (وَ) يُشتَرَطُ (فِي) الاشتقاقِ (الأَوْسَطِ) اتِّفاقُهما (فِي الحُرُوفِ) مع وجودِ المعنى أيضًا، لا في التَّرتيبِ (كَجَبَذَ مِنَ الجَذْبِ) فإنَّ الباءَ مُقدَّمَةٌ على الذَّالِ في الأَّولِ، والذَّالَ مُقدَّمَةٌ على الباءِ في الثَّاني.

(٣) (وَفِي) الاستقاقِ (الأَكْبَرِ) اتِّفاقُ اللَّفظينِ فِي المَخرَجِ لا فِي التَّرتيبِ بل فِي النَّوعِ، كَاتِّفاقِ هما، (فِي مَخْرَجِ حُرُوفِ الحَلْقِ، أَوْ) حُرُوفِ (الشَّفَةِ، كَ بل فِي النَّوعِ، كَاتِّفاقِهما، (فِي مَخْرَجِ حُرُوفِ الحَلْقِ، أَوْ) حُرُوفِ الحَلْقِ، والباءَ نَعَقَ، وَثَلَمَ، مِنَ النَّهِيقِ، وَالثَّلْبِ) فإنَّ الهاءَ والعينَ مِن حروفِ الحَلْقِ، والباءَ والميمَ مِن حروفِ الشَّفةِ، والصَّحيحُ أنَّ الاشتقاقَ الأكبَر غيرُ مُعَوَّلٍ عليه؛ لعدم اطِّرادِه.

(وَ) المُشتَّقُ قد (يَطَّرِدُ) إطلاقُه كثيرًا على جميع مَدلولاتِه (كَاسْمِ فَاعِلِ) نحوُ ضاربٍ، يُطلَقُ على كلِّ مَن ثَبَتَ له الضَّربُ (وَنَحُوهِ) كاسمِ مفعولٍ: كمضروبٍ، والصِّفةِ المُشَبَّهةِ: كالحَسنِ الوَجهِ، وأفعلِ التَّفضيلِ: كأكبَر، واسم المكانِ: كمَلعَبِ، واسمِ الزَّمانِ: كالمَوْسِم، واسم الآلةِ: كالميزانِ.

(وَقَـدْ) لا يَطَّرِدُ بل (يَخْتَـصُّ كَالقَارُورَةِ) فإنَّها مُختَصَّـةٌ بالزُّجاجةِ، وإن كانَتْ مأخوذةً مِن القَرِّ في الشَّيءُ، مِن خشب، أو خَزَفٍ، أو غيرِ ذلك.

(وَإِطْلَاقُهُ) أي: إطلاقُ الاسمِ المُشتقِّ على الشَّيْءِ (قَبْلَ وُجُودِ الصِّفَةِ المُشتَقِّ مِنْهَا) ذلك الشَّيءُ، كقولِنا مثلًا: زيدٌ ضاربٌ، قبلَ وُجودِ الضَّربِ:

(١) (مَجَازٌ) وحُكِيَ إجماعًا، ولَعَلَّ المُرادَ (إِنْ أُرِيدَ الفِعْلُ). قالَه ابنُ مُفْلِح (١).

 <sup>(</sup>١) ﴿أُصُولُ الفقهِ» (١/ ١١٦).

(٢) وإطلاقُ المُشتَقِّ قبلَ وُجودِ الصِّفةِ المُشتِّ منها: (حَقِيقَةٌ، إِنْ أُرِيدَتِ الصِّفَةُ المُشتِّ منها: (حَقِيقَةٌ، إِنْ أُرِيدَتِ الصِّفَةُ) المُشَبَّهةُ باسمِ الفاعلِ (كَ)قولِهم: (سَيْفٌ قَطُوعٌ، وَنَحْوِهُ) كَخُبزٍ مُشبِع، وخمرٍ مُسكِرٍ؛ لعدمِ صِحَّةِ النَّفيِ.

(فَأَمَّا صِفَاتُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَقَدِيمَةٌ، وَ) هي (حَقِيقَةٌ) عندَ أحمدَ وأصحابِه وجُمهورِ أهل السُّنَّةِ.

وقالَ آخرونَ: هي حادثةٌ؛ لِئلَّا يَلْزَمَ أَن يَكُونَ المخلوقُ قديمًا.

وأُجيبَ عن الأوَّلِ: بأنَّه يُوجَدُ في الأزلِ صفةُ الخلْقِ ولا مخلوق.

فأجابَ الأشعريُّ: بأنَّه لا يَكُونُ خلْقٌ وَلَا مخلوقٌ، كما لا يكُونُ ضاربٌ ولا مضروبَ.

فَأَلْزَمُوهُ بِحدُوثِ صِفاتِه، فَيَلْزَمُ حلولُ الحوادثِ باللهِ.

فأجابَ: بأنَّ هذه الصِّفاتِ لا تُحدِثُ في الذَّاتِ شيئًا جديدًا.

فَتُعُفِّ بَ بِأَنَّه يَلْزَمُ أَلَّا يُسَمَّى فِي الأزلِ خالقًا وَلَا رازقًا، وكلامُ اللهِ تَعالى قديمٌ، وقد ثَبَتَ فيه أنَّه الخالقُ الرَّازقُ.

(وَ) اللَّفظُ (المُشْتَقُ حَالَ وُجُودِ) أي: حالَ قيامِ (الصِّفَةِ) بالموصوفِ، كقولِنا لمن يَضرِبُ في تلك الحالِ: ضاربٌ، فهذا (حَقِيقَةٌ(١)) إجماعًا.

(وَ) المُسْتَقُّ (بَعْدَ انْقِضَائِهَا) أي: انقضاءِ الصِّفَةِ (مَجَازٌ) باعتبارِ ما كانَ، ويُعَبَّرُ عنه باشتِراطِ بقاءِ المُشتقِّ منه في صِدقِ المُشتقِّ منه حقيقة، سواءً

<sup>(</sup>١) في (ع): حقيقته.

كانَ المُشتقُّ مِمَّا يُمكِنُ حصولُ ه بتمامِه وقتَ الإطلاقِ، كالقيامِ والقعودِ ونحوِهما، فيُقالُ: قائمٌ قاعدٌ، أو لا يُمكِنُ كما لو كانَ مِنَ الأعراضِ السَّيَّالةِ، كالحلامِ، والتَّحرُّكِ، ونحوِهما، فيُقالُ: مُتكلِّمٌ مُتحرِّكٌ مِمَّا لا يَكُونُ ويُوجَدُ دفعةً واحدةً، وإنَّما يَأْتِي شيئًا فشيئًا.

وحُكِيَ عنِ الأكثرِ: أنَّه حقيقةٌ، لكنْ عَقِبَ الفِعلِ، فلو تَأَخَّرَ كثيرًا لم يَكُنْ حقيقةً.

(وَشَرْطُهُ) أي: المُشتقّ، سواءٌ كانَ اسمًا أو فعلًا (صِدْقُ أَصْلِهِ) وهو المُشتقُّ منه، فلا يَصْدُقُ ضاربٌ مثلًا على ذاتٍ إلَّا إذا صَدَقَ الضَّربُ على تلك الذَّاتِ، وسواءٌ كانَ الصِّدقُ (() في الماضي، أو في الحالِ، أو في الاستقبالِ، كقولِه تَعالى في الاستقبالِ: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتُ ﴾ (() ، وذَكَرَ الأُصوليُّون هذه المسألة، ليَرُدُّوا على المُعتزلة، لإطلاقِهم العالِمَ على اللهِ وإنكارِ حصولِ العِلْمِ له، وقالوا: إنَّ العالِميَّة بعِلْمٍ، لكنَّ عِلْمَ اللهِ عينُ ذاتِه، لا أنَّه عالِمٌ بدونِ عِلْم، وكذا القولُ في بقيَّةِ الصِّفاتِ.

وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ فيُعَلِّلُون العالِمَ بوُجودِ علم قديمٍ قائمٍ بذاتِه وكذا في الباقي. (وَكُلُّ اسْمٍ مَعْنَى قَائِمٍ بِمَحَلِّ: يَجِبُ أَنْ يُشَتَقَّ لِمَحَلِّهِ مِنْهُ) أي: مِن ذلك المعنى (اسْمُ فَاعِلٍ) لا لغيرِه منه، يَعني لا يُشتَقُّ اسمُ فاعلٍ لشيءٍ، والفعلُ قائمٌ بغيرِه، فإذا قامَ العِلْمُ بمَحَلِّ كانَ هو العالِمَ (٣) لا غيرُه، وكذلك إذا قامَتِ

<sup>(</sup>١) في (ع): صدقه.

<sup>(</sup>٢) الزُّمر: ٣٠.

<sup>(</sup>٣) في (ع): للعالم.

القُدرةُ، أو الحركةُ، أو الحياةُ، أو غيرُ ذلك منَ الصِّفاتِ بمَحَلِّ، كان لذلك المَحَلِّ، كان لذلك المَحَلِّ، كالقديرِ، والمُتحرِّكِ، والحيِّ، وسائرِ الصِّفاتِ. وهو مُتَّفَقُّ عليه بينَ أهل السُّنَّةِ.

ودَلَّهم على ذلك: استقراء لغةِ العربِ على أنَّ اسمَ الفاعلِ لا يُطلَقُ على شيءٍ إلَّا ويَكُونُ المعنى المُشتَقُّ منه قائمًا به، وهو يُفيدُ القطعَ بذلك.

(وَأَبْيَضُ وَنَحُوهُ) مِن المُشتقَّاتِ، كأسودَ، وضاربِ، ومضروبِ، (يَدُلُّ) كُلُّ منها (عَلَى ذَاتٍ) ما، (مُتَّصِفَةٍ بِبَيَاضٍ) أو سَوادٍ، ووجودِ ضَربٍ، (لا) على (خُصُوصِيَّتِهَا) أي: لا يَدُلُّ المُشتقُّ على خصوص تلك الذَّاتِ (بِهِ) أي: بذلك الوصفِ، فالأسودُ مثلًا ذاتٌ لها سوادٌ، ولا يَدُلُّ على حيوانِ ولا غيرِه، والحيوانُ ذاتٌ لها حياةٌ، لا خصوصُ إنسانِ ولا غيرِه.

(وَالْخَلْتُ غَيْرُ الْمَخْلُوقِ) عندَ الأكثرِ (وَهُوَ) أي: الْخَلْتُ (فِعْلُ الرَّبِّ) تَعالى، (قَائِمٌ بِهِ) مع قِدَمِه، (مُغَايِرٌ لِصِفَةِ القُدْرَةِ) والمخلوقُ: هو المخلوقاتُ المُنفصِلةُ عنه.



#### (فَائدُةُ(١))

(تَثْبُتُ اللَّغَةُ قِيَاسًا فِيمَا) أي: في لفظ (وُضِعَ) لمُسَمَّى مُستلزم (لِمَعْنَى دَارَ) ذلك المُعنى (مَعَهُ) أي: مَعَ ذلك اللَّفظِ (وُجُودًا وَعَدَمًا، كَخَمْرٍ لِنَبِيدٍ)؛ لتَخميرِ العقلِ (وَنَحْوِهِ) كالسَّارِقِ للنَّبَّاشِ؛ للأخذِ خُفيَةً، والزَّاني للَّائطِ؛ للوَطءِ المُحرَّم عندَ الأكثرِ.

والقولُ النَّاني: لا تَثْبُتُ قياسًا مُطلقًا، وللنُّحاةِ قَولانِ: اجتهادًا فلا حُجَّة؟ أي: فلا يَحسُنُ أن يُقالَ: قولُ مَن أثبتَ مُقَدَّمٌ على مَن نَفَى.

قالَ البِرْ مَاوِيُّ (٢) وغيرُه: ما قِيسَ على كلامِهم فمِن كلامِهم.

وتَظَهَرُ فائدةُ الخلافِ: أنَّ المُثبِتَ للقِياسِ في اللَّغةِ يَستغني عنِ القِياسِ الشَّرعيِّ، وإيجابِ الحَدِّعلى شاربِ النَّبيذِ، والقطعِ على النَّبَاشِ (٣) بالنَّصِّ، ومَن أَنْكَرَ القياسَ في اللُّغةِ جَعَلَ ثُبوتَ ذلك بالشَّرع.

فَائِدَةً: لا شَكَّ أَنَّ مَحَلَّ الخلافِ إذا اشْتَمَلَ الاسمُ على وصفٍ، واعتَقَدْنا أَنَّ التَّسميةَ لذلك الوصفِ، فهل يَجوزُ تَعديةُ الاسمِ إلى محلِّ آخَرَ مسكوتٍ عنه كالخمرِ؟ إذا اعتَقَدْنا أَنَّ تَسمِيتَها بذلك باعتبارِ تخميرِ العقلِ، فعَدَّيْناه إلى النَّبيذِ ونَحوه، ولهذا قَالَ:

<sup>(</sup>١) في (مختصر التحرير): فصل.

<sup>(</sup>٢) في «التَّحبير شرح التحرير» (٢/ ٥٩١)، و «أصول الفقه» (١/ ١٢٥): نسبة هذا القول للمبرد. ولم أجد هذا النقل في «الفوائد السنية» للبِرماوي.

<sup>(</sup>٣) في (ع): النابش.

(وَالإِجْمَاعُ عَلَى مَنْعِهِ) أي: مَنْع القياسِ (فِي:

(١) عَلَمٍ،

(٢) وَلَقَبٍ) لَوَضعِهما لغيرِ مَعنَّى جامعٍ، والقياسُ فرعُه،

(٣) (وَ) الإجماعُ على مَنعِ القياسِ في (صِفَةٍ) لأنَّ العالِمَ لمَن قامَ به العِلْمُ، فيَجِبُ طَردُه، فإطلاقُه بوضع اللُّغةِ،

(٤) (وَكَذَا مِثْلُ إِنْسَانٍ، وَرَجُلٍ، وَرَفْعِ فَاعِلٍ) فلا وجهَ لجَعلِه دليلًا.



#### (الحُرُوفُ)

والمُرادُ بها هنا: ما يَحتاجُ الفقيهُ إلى مَعرفتِها، لا قسيمُ الاسمِ والفعلِ والمحرفِ بخصوصِه؛ لأنّه قد ذَكَرَ مَعها اسمًا كـ إذ » وأطلقَ عليها حروفًا تغليبًا.

#### (الواو العاطفة)

تَأْتِي (لِمُطْلَقِ الجَمْعِ) أي: للقَدْرِ المُشتَركِ بينَ التَّرتيبِ والمَعيَّةِ، وهي تارةً تَعطِفُ الشَّيْءَ على سابقِه، كقولِه تَعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَهِيمَ ﴾ (١).

وعلى مُصاحبه: ﴿ فَأَنْجَنَّنَهُ وَأَصْحَنَبَ ٱلسَّفِينَاةِ ﴾ (٢).

وعلى الاحقِه: ﴿ كَنَالِكَ يُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾ (٣).

فإذا قِيلَ: قامَ زيدٌ وعمرٌو، احتملَ ثلاثةَ معانٍ: المعيَّةَ، والتَّرتيبَ، وعدمَه. وكونُها للمعيَّةِ راجحٌ، وللتَّرتيبِ كثيرٌ، ولعكسِه قليلٌ.

(وَتَأْتِي) الواوُ لمعانٍ أُخَرَ:

أحدُها: (بِمَعْنَى مَعَ) كقولِهم: جاءَ البَردُ والطَّيَالِسَةُ.

(وَ) الثَّاني: بمَعنى (أَوْ)؛ كَقولِه تَعالى: ﴿ فَأَنكِمُ وَأَمَاطَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَثَ وَرُبُعَ ﴾ (١).

(وَ) الثَّالثُ: بمَعنى (رُبُّ) كقولِ الشَّاعِرِ (٥):

وَنَارٍ لَوْ نَفَخْتَ بِهَا أَضَاءَتْ وَلَكِنْ أَنْتَ تَنْفُخُ فِي رَمَادِ

(١) الحديد: ٢٦. (٢) العنكبوت: ١٥.

(٣) الشُّورى: ٣. (٤) النِّساء: ٣.

(٥) مِن الوافرِ، وهو لعَمْرِو بنِ مَعْدِي كربَ. انظرْ شِعْرَه (ص: ١١٣) مِن مَطبوعاتِ مَجمَعِ اللُّغةِ العربيَّة بدمشْقَ، وفيه: وَلَوْ نَارٌ.

أى: ورُبَّ نار.

[(وَ) الرَّابِعُ: (لِقَسَم) كقولِه تَعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۞ وَلِيَالٍ عَشْرِ ۞ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَثْرِ (<sup>(1)</sup> وَالَّيْلِ ﴾ (۱)](۱).

(وَ) الخامسُ لـ (اسْتِئْنَافِ) وهو كثيرٌ.

(وَ) السَّادسُ: لـ (حَالٍ) نحوُ: جاءَ زيدٌ والشَّمسُ طالعةٌ.

## (الفّاءُ العَاطفةُ)

(لِتَرْتِيب) وهو قسمانِ:

(١) معنويٌّ: ك قامَ زيدٌ فعَمرٌو.

الثَّاني: ذِكْريٌّ، وهو عطفُ مُفَصَّل على مُجمَل هو هو في المعنى، كقولِه تَعالى: ﴿ فَتُوبُوٓ أَ إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَأَقْنُلُوٓ أَنفُسَكُمْ ﴾ (٣).

(وَ) تأتي لـ (تَعْقِيب) ومَعناه كونُ الثَّاني آخذًا بعَقِبِ الأوَّلِ في الجملةِ.

وقالَ المُحَقِّقونَ: تعقيبُ (كُلِّ) شيء (بحَسَبهِ عُرْفًا) فيُقالُ: تَزَوَّجَ فلانٌ فؤلد له إذا لم يَكُنْ بينَهما إلَّا مُدَّةُ الحمل وإن طالَتْ.

وقالَ الفَرَّاءُ: إنَّها لا تَدُلُّ على التَّرتيب، بل تُستعمَلُ في انتفائِه؛ كقولِه تَعالى: ﴿ وَكُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكُنَهَا فَجَآءَ هَا بَأْسُنَا ﴾ (١) [معَ أنَّ مَجيءَ البأسِ مُتَقَدِّمٌ على الهلاك.

وأُجِيبَ: بأنَّها للتَّرتيبِ الذِّكريِّ، أو فيه حذفٌ تَقديرُه: أَرَدْنا إهلاكَها، فجاءَها بأسنا](٥).

(١) الفجر: ١- ٤. (٢) ليست في (د). (٣) البقرة: ٥٤.

> (٤) الأعراف: ٤. (٥) ليست في (د).

(وَتَأْتِي) أَيضًا (سَبَبِيَّةً) وذلك كثيرٌ في العاطفةِ جملةً، أو صفةً، كقولِه تَعالى: ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ (١).

وقولِه (٢) تَعالى: ﴿ لَا كِلُونَ مِن شَجَرِيِّن زَقُومِ (٣) فَالِحُونَ مِنْهَا ٱلْبُعْلُونَ (٣) فَشَرْبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَهِيمِ (١٠) ﴾ (٣).

# (وَ) تَأْتِي أَيضًا (رَابِطَةً) للجوابِ في سِتِّ مسائلَ:

إحداها: أَنْ يَكُونَ الجوابُ جملةً اسميَّةً؛ كقولِه تَعالى: ﴿ إِن تُعَلِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ وَإِن تُعَلِّمُ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّكُ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ لَلْتَكِيمُ السَّهُ (1).

الثَّانيةُ: أَنْ تَكُونَ فِعليَّةً، وهي الَّتي يَكُونُ فِعلُها جامدًا، نَحوُ: ﴿وَمَن يَفْعَلَ 
ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾(٥).

الثَّالِثةُ: أَنْ يَكُونَ فِعْلُها إِنشاءً، نحوُ: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاۤ وُكُونَ فَوْرًا فَنَ يَأْتِيكُمُ إِنا أَصْبَحَ مَاۤ وُكُونَ فَوْرًا فَنَ يَأْتِيكُمُ إِنَّا اللهُ عَالَمُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الل

الرَّابِعةُ: أَنْ يَكُونَ فِعلُها ماضيًا لفظًا ومعنَّى، إمَّا حقيقةً، نحوُ: ﴿إِن كَاكَ قَمِيصُهُ قُدُّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ الآية (٧)، وإمَّا مجازًا، نحوُ: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّعَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُ هُمْ فِي ٱلنَّارِ ﴾ (١) نُزِّلَ هذا الفعلُ لتَحَقُّقِ وقوعِه منزلةَ ما قد وَقَعَ.

الخامسةُ: أَنْ يَقتَرِنَ [بِاستقبالٍ، نحوُ: ﴿ وَمَا يَفْعَكُواْمِنَ خَيْرِ فَلَنَ يُكُونُ وَمَا يَفْعَكُواْمِنَ خَيْرِ فَلَنَ يُكُونُونُ ﴾ (١).

(١) القصص: ١٥.	 (٢) في (ع): وكقوله.	(٣) الواقعة.
(٤) المائدة.	(٥) آل عمران: ٢٨.	(٦) الملك: ٣٠.
(۷) يوسف: ۲٦.	(٨) النَّمل: ٩٠.	(٩) آل عمران: ١١٥.

السَّادسةُ: أَنْ يَقتَرِنَ](١) بحرفٍ له الصَّدرُ، كقولِه (٢):

فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِي لَهَبٍ لَظَاهُ " عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ التِهَابَا لِمَا عُرفَ مِن أَنَّ «رُبَّ» مُقَدَّرَةٌ، وأنَّ لها الصَّدرَ.

(ثُمً)

حرفُ عطفٍ تَكُونُ (لِتَشْرِيكِ) بينَ ما قبلَها وما بعدَها في الحُكمِ.

(وَ) لـ (تَرْتِيبِ بِمُهْلَةٍ) على الصَّحيحِ، لكنَّه في المُفرداتِ معنويٌّ وفي الجُمل ذِكريُّ، نحوُ (١٠):

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ () سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ فَه ترتيبٌ في الإخبارِ، لا في الوجودِ.

# (حَتَّى العَاطِفَةُ)

تَأْتِي (لِلْغَايَةِ) فلا يَكُونُ المعطوفُ بها إلَّا غايةً لِما قَبْلَها، مِن زيادةٍ أو نقصٍ، نحوُ: ماتَ النَّاسُ حَتَّى الملوكُ، وقَدِمَ الحُجَّاجُ(١) حَتَّى المُشَاةُ، (لا تَرْتِيبَ فِيهَا) تَقولُ: حَفِظْتُ القُرآنَ حَتَّى سورةَ البقرةِ، وإنْ كانَتْ أُوَّلَ ما حَفِظْتَ.

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) من الوافر، وهو لربيعةَ بنِ مَقْرُومِ الضَّبِّيِّ. راجعْ خزانةَ الأدبِ (١٠/ ٢٦).

<sup>(</sup>٣) في (ع): لظاها. وكتب في حاشية (د): لظاها.

<sup>(</sup>٤) مِن الخفيفِ، والبيتُ لأبي نواسٍ في ديوانِه (١/ ٣١٥)، ولفظُه فيه:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ، ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

<sup>(</sup>٥) ليست في (ع).

<sup>(</sup>٦) في (ع): الحاج.

(وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ (١) مَعْطُوفِهَا جُزْءًا مِنْ مَتْبُوعِهِ) نحوُ: قَدِمَ الحُجَّاجُ (١) حَتَّى المُشاةُ، لا يَصِحُّ العكسُ، (أَوْ كَجُزْئِهِ) نحوُ: أَعجَبَتْني الجاريةُ حَتَّى حديثُها؛ لأنَّ حديثَها مَعنَى من معانيها فهو كالبعضِ، وقد يَكُونُ المعطوفُ بحتَّى مُباينًا، فيُقَدَّرُ بعضيَّتُه، كقولِه (٣):

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالـزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا لَأَنَّ المعنى: أَلقى ما يُثْقِلُه حَتَّى نعلَه.

# (وَتَأْتِي) حَتَّى:

(١) (لِتَعْلِيلِ<sup>(١)</sup>) كقولِه: كَلَّمْتُه حَتَّى يَأْمُرَ لِي بشيءٍ، وعلامَتُها أَن يَصْلُحَ مَوضِعَها: «كَيْ».

(٢) (وَقَلَّ) أَنْ تَأْتِيَ (لِاسْتِثْنَاءِ مُنْقَطِعِ) كَقُولِهِ (٥٠:

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

## (مِن)

الجَارَّةُ (لِا بُتِدَاءِ الغَايَةِ) في المكانِ اتّفاقًا، وفي الزَّمانِ عندَ الكُوفِيِّينَ، والمُبَرِّدِ، وابنِ درسْتَوَيْه.

<sup>(</sup>١) في (ع): أن يكون. (٢) في (ع): الحاج.

<sup>(</sup>٣) من الكاملِ، أَنْشَدَه سيبويه في كتابِه (١/ ٩٧)، ونَسَبَه إلى مَرْوانَ النحويِّ. ويُروى بالجرَّ والرَّفعِ على المعهودِ مِن عمل «حتى».

<sup>(</sup>٤) في (ع): للتَّعليل.

<sup>(</sup>٥) مِن الكاملِ، وهو للمُقَنَّعِ الكِنْدِيِّ. ينظرُ «شرحَ الشَّواهدِ الكُبرى» لبدرِ الدِّينِ العينيِّ (٤/ ١٨٩٨).

وتَــأتي (حَقِيقَةً) في ابتداءِ الغايةِ، ومَجازًا في غيرِه مِنَ المعاني الآتيةِ، (وَلَهَا مَعَانِ) كثيرةٌ:

أحدُها: لابتداء الغاية مكانًا، كقولِه: ﴿ سُبْحَانَ ٱلَّذِى آَسَرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْأَصَرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ مِنَ الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ (١) ، وزمانًا كقولِه تَعالى: ﴿ لِللَّهِ ٱلْأَصْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ (١) .

الثَّاني: انتهاؤُها مِثْلُ «إلى»، فتكونُ لابتداءِ الغايةِ مِنَ الفاعلِ، ولانتهاءِ غايةِ الفعلِ مِن المفعولِ، نحوُ: رَأَيْتُ الهلالَ مِن داري من (٣) خَلَلِ السَّحابِ؛ أي: مِن مكاني إلى خَلَلِ السَّحابِ، فابتداءُ الرُّؤيةِ وَقَعَ مِن الدَّارِ وانتهاؤُها في خَلَلِ السَّحاب.

الثَّالَثُ: التَّبعيضُ، وعلامتُها صِحَّةُ وَضْعِ «بعضٍ» في مَحَلِّها، نحوُ قولِه تَعالى: ﴿مِنْهُم مَن كُلِّمَ اللهُ ﴾ (٤).

الرَّابِعُ: التَّبِينُ؛ أي: بيانُ الجِنسِ، وعلامتُها أَنْ يَصِعَّ وَضعُ «الَّذي» مَوْضِعَها، نحوُ: ﴿ فَ اَجْتَكِنِبُواْ الرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْشَنِ ﴾ (٥) أي: الَّذِي هو الأوثانُ.

الخامسُ: التَّعليلُ، نحوُ: ﴿ يَجَعَلُونَ أَصَنِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِم مِّنَ الصَّوعِي ﴾ (١) [أي: الحَامسُ: التَّعليلُ، نحوُ: ﴿ يَجَعَلُونَ أَصَنِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِم مِّنَ الصَّواعِيِ ﴾ (١) [أي: الأجل الصَّواعقِ] (١).

السَّادسُ: البدل، نحوُ: ﴿ وَلَوْ نَشَآهُ لَجَعَلْنَامِنكُمْ مَّلَكِيكُةٌ ﴾ (^) أي: بَدَلَكم.

(٢) الرُّوم: ٤	(١) الإسراء: ١.

<sup>(</sup>٣) في (د): حَتَّى.(٤) البقرة: ٢٥٣.

<sup>(</sup>٥) الحج: ٣٠.

<sup>(</sup>٧) ليس في (د). (٨) الزُّخرف: ٦٠.

السَّابِعُ: تنصيصُ العُموم، وهي الدَّاخلةُ على نكرةِ لا تَختَصُّ بالنَّفي، نحوُ: «ما جاءَني مِن رجل»، فإنَّه كانَ قَبْلَ دُخولِها مُحتَمِلًا لنفي الجِنسِ ولنفي الوَحدةِ، ولهذا يَصِحُّ أن يَقُولَ(١٠): بل رجلانِ، ويَمتنعُ ذلك بعدَ دخولِ «مِن».

الثَّامِنُ: الفصلُ، كقولِه تَعالى: ﴿ وَأَلَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ (٢) وتُعرَفُ بدُخولِها على ثاني المُتضادَّينِ.

التَّاسِعُ: مَجِيتُها بِمَعنى الباءِ، نحوُ: ﴿ نَظُرُونَ مِن طَرْفٍ ﴾ (٣) أي: بطرفٍ. العاشرُ: بِمَعنى «في»، كقولِه تَعالى: ﴿ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوِّ لَكُمْ ﴾ (٤) بدليل قولِه تَعالى: ﴿ وَهُوَ مُؤْمِنُ ﴾ (٥).

الحادي عَشَرَ: بمَعنى «عندَ»، كقولِه تَعالى: ﴿ لَن تُغَنِّى عَنْهُمُ أَمَوَاهُمُ وَلَآ أَوْلَهُمُ وَلَآ أَوْلَكُمُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْعًا ﴾ (١).

الثَّانيَ عَشَرَ: بمعنى «على»، كقولِه تَعالى: ﴿ وَنَصَرَّنَهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواُ وَنَصَرَّنَهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواُ وَيَعَالَى: ﴿ وَنَصَرَّنَهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ

الثَّالَثَ عَشَرَ: بِمَعنى «عن»، كقولِه تَعالى: ﴿فَوَيْلُ لِلْقَسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ الشَّاكَ عَشَرَ: بِمَعنى «عن»، كقولِه تَعالى: ﴿فَوَيْلُ لِلْقَسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ السَّهِ ﴾ (^).

# (إلى)

(لِانْتِهَائِهَا) أي: لانتهاءِ الغايةِ عندَ الأكثرِ، (وَ) تـأتي (بِمَعْنَى مَعَ) كقولِه تَعالى: ﴿وَلَاتَأْكُلُواۤ أَمُولَكُمُ إِلَىٓ أَمُولِكُمُ ﴾(٩) أي: مع أموالِكم.

(٣) الشُّورى: ٥٥.	(٢) البقرة: ٢٢٠.	(١) في (ع): يقال.
(٦) المجادلة: ١٧.	(٥) النِّساء: ٩٢.	(٤) النِّساء: ٩٢.
٧٠٠١ - الم	YY (A)	VV : 1 : \$1(V)

(وَابْتِدَاوُهَا) أي: ابتداءُ الغايةِ (دَاخِلٌ) فِي المُغَيَّا، [و(لا) يَدخُلُ (انْتِهَاؤُهَا)](١) فيه على الأصحِّ، فلو قال: له مِن درهم إلى عشرةٍ، لَزِمَه تسعةٌ.

#### (غلی)

(لِلاسْتِعْلاءِ) هذا أشهرُ مَعانيها، ذاتيًا كانَ أو مَعنويًا، نحوُ: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ ﴾ (٢)، ونحوُ: ﴿ كُلُّ بَنَا عَلَيْهِمْ ﴾ (٣).

(وَهِيَ) أي: على (لِلْإِيجَابِ) عندَ الأصحابِ وغيرِهم، (وَلَها مَعَانٍ): أحدُها: الاستعلاءُ، وتَقَدَّمَ.

الثَّاني: التَّفوينضُ [في قولِه تَعالى](١): ﴿ فَإِذَا عَنَهْتَ فَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ ﴾(٥): إذا عَقَدْتَ قلبَك على أمرِ بعدَ الاستشارةِ، فاجعلْ تَفويضَك فيه إلى اللهِ.

الثَّالثُ: المصاحبةُ، كقولِه تَعالى: ﴿ وَمَاتَى ٱلْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ، ﴿ (1).

الرَّابِعُ: المجاوزةُ بمَعنى «عن»، كقولِ الشَّاعرِ (٧):

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا أِي: إِذَا رَضِيَتْ عنِي.

الخامسُ: التَّعليلُ، كقولِه تَعالى: ﴿ وَلِتُكَيِّرُواْ اللَّهَ عَلَى مَاهَدَىٰكُمْ ﴾ ( ) أي: لهدايتكم.

<sup>(</sup>١) في (ع): لا انتهاء فيها. (٢) الرَّحمن: ٢٦. (٣) المائدة: ٤٥.

<sup>(</sup>٧) من الوافر، وهو للقُحَيْفِ العُقَيْلِيِّ. ينظرُ: «أدب الكاتبِ» لابنِ قُتَيْبَةَ (ص: ٥٠٦)، و«خزانة الأدب» (١٠/ ١٣٢).

<sup>(</sup>٨) البقرة: ١٨٥.

السَّادسُ: الظَّرفيَّةُ، كقولِه تَعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَنْلُوا ٱلشَّيَطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ. شُلَيْمَانَ.

السَّابِعُ: الاستدراكُ، كقولِك: فلانٌ لا يَدخُلُ الجنَّةَ لسوءِ صُنْعِه، على أنَّه لا يَيأَسُ مِن رحمةِ اللهِ؛ أي: لكنْ لا يَيْأَسُ.

الثَّامنُ: الزِّيادةُ، كقولِه عَلَيْهِ السَّلامُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ»(١) أي: يمينًا.

(في)

#### ولها معانٍ:

أَحَدُها: تَكُونُ (لِظَرْفٍ) زمانًا ومكانًا، ومثالُهما قولُه تَعالى: ﴿الْمَرْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا يُغْلِبُونَ ﴿الْمَرْ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللللللللّهُ الللللللللللللللللل

(وَهِيَ) أي: «في» (بِمَعْنَاهُ) أي: للظّرفِ على بابِها، (عَلَى قَوْلِ) أكثرِ البصريِّينَ وغيرِهم (فِي) قولِه تَعالى: (﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾(١٠).

وقالَ أكثرُ أصحابِنا: هي بمَعنى «على» كقولِ الكوفيِّينَ، كقولِه تَعالى: ﴿ أَمْ لَمُمُّ سُلَّرٌ يَسْتَمِعُونَ فِيقٍ ﴾ (٥) أي: عليه.

(وَ) المعنى الثَّاني: تأتي (لِاسْتِعْلَاءٍ) أي: بمَعنى «على» كما تَقَدَّمَ تمثيلُه.

(وَ) الثَّالَثُ: لـ (تَعْلِيلٍ) كقولِه تَعالى: ﴿ فَذَالِكُنَّ ٱلَّذِي لُمُتُنَّنِي فِيهِ ﴾ (١) أي: الأجله.

<sup>(</sup>١) البقرة: ١٠٢. (٢) رواه مسلم (١٦٥٠) من حديث أبي هريرة رَيَوَاللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) الرُّوم. (٤) طه: ٧١.

<sup>(</sup>٥) الطَّور: ٣٨. (٦) يوسف: ٣٢.

- (وَ) الرَّابِعُ: (سَبَبِيَّةُ(١)) كقولِه: «دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارِ فِي هِرَّةٍ (٢) أي: بسبب هرة.
- (وَ) الخامسُ: لـ (مُصَاحَبَةٍ) كقولِه تَعالى: ﴿ أَدْخُلُواْ فِي أَمَرٍ ﴾ (٣) أي: مَعَهم مصاحبينَ لهم.
- (وَ) السَّادسُ: لـ (تَوْكِيدٍ) كقولِه تَعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْفِهَا ﴾ (١) إذِ الرُّكوبُ يُستعمَلُ بدونِ «في» فهي مَزيدةٌ توكيدًا.
- (وَ) السَّابِعُ: لـ (تَعْوِيضٍ) وهي الزَّائدةُ عِوَضًا عن أُخرى محذوفةٍ، كقولِه: «رَغِبْتُ فيمَن رَغِبْتَ»؛ أي: فيه.
- (وَ) الثَّامِنُ: (بِمَعْنَى البَاءِ) كقولِه تَعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ (٥) أي: يُكثِّركُم (٦) به.
- (وَ) التَّاسِعُ: بِمَعنى (إِلَى) كَقُولِهِ تَعالى: ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَهِ هِمْ ﴾ (٧) أي: إليها غيظًا.
  - (وَ) العاشرُ: بمَعنى (مِنْ) كقولِ امْرِئِ القيسِ(^):

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ فَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

أي: مِن ثلاثةِ أحوالٍ.

(١) في (ع): السَّببية.

(٤) هود: ٤١.

(٣) الأعراف: ٣٨.

(٦) في (د): يَذْرَؤُكم.

(٥) الشُّورى: ١١.

(٨) مَن الطُّويل، (ديوانَه) (ص ٢٧).

(٧) إبراهيم: ٩.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاريُّ (٣٣١٨)، ومسلمٌ (٢٢٤٢) مِن حديثِ ابنِ عمرَ رَهَالِلَّهُ عَنْهَا.

# (اللَّامُ) الجَارُةُ

تَأْتِي (لِلْمِلْكِ) نحوُ: ﴿ وَلِلَّهِ مُلَّكُ ٱلسَّمَ وَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾(١).

قَالَ فِي «التَّمهيدُ»(٢): هِيَ (٣) (حَقِيقَةُ) فِي المِلْكِ (لا يُعْدَلُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ) انتهى.

(وَلَهَا) أي: اللَّامُ (مَعَانٍ) كثيرةٌ، ومَجيئُها لها مذهبٌ كوفِيٌّ، وأمَّا حُذَّاقُ البصريِّين فهي عندَهم على بابِها، ثمَّ يُضَمِّنُون الفعلَ ما يَصلُح مَعَها ويَرَوْنَ البَحرقُ زَ في الفعلِ أسهلَ مِنَ التَّجوُّزِ في الحَرفِ، إذا عَلِمْتَ ذلك فهاكَ المهمَّ مِن مَعانيها لتَعرِفَ:

أحدُها: التَّمليكُ، ومنه: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ ﴾(١).

الثَّاني: شِبْهُ المِلْكِ، نحوُ: ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِّنَّ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجًا ﴾ (٥).

الثَّالَثُ: التَّعليلُ، ومنه قولُه تَعالى: ﴿لِتَحَكُّمُ بَيْنَٱلنَّاسِ ﴾(١).

الرَّابعُ: الاستحقاقُ، نحوُ: النَّارُ للكافرينَ.

الخامسُ: الاختصاص، نحوُ: الجنَّةُ للمُؤمنينَ.

والفرقُ بينَ الاستحقاقِ والاختصاصِ: أنَّ الاختصاصَ أخصُّ؛ فإنَّ ضابطَه ما شَهِدَتْ به العادةُ، كما شَهِدَتْ للفَرَسِ بالسَّرج.

(٣) ليست في (ع). (٤) التَّوبة: ٦٠.

(٥) النَّحل: ٧٧. (٦) النِّساء: ١٠٥

السَّادسُ: لامُ العاقبةِ، ويُعَبَّرُ عنها بلامِ الصَّيرورةِ، وبلامِ المآكِ، نحوُ: ﴿ فَٱلْنَقَطَ هُوَ ءَالُ فِرْعَوْكَ لِيكُونَ لَهُمْ عَدُوًا وَحَزَنًا ﴾ (١).

السَّابِعُ: توكيدُ النَّفيِ أيَّ نفي كانَ، نحوُ: ﴿ وَمَاكَاتَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيمِمْ ﴾ (٢) ويُعَبَّرُ عنها بلامِ الجُحودِ، لمَجيئِها بعدَ نفي.

الثَّامِنُ: لَمُطلَقِ التَّوكيدِ، وهي الدَّاخلةُ لتقويةِ عاملِ ضعيفِ بالتَّاخيرِ، نحوُ: ﴿إِن كُنتُمُ لِلرُّءَ يَا تَعَبُرُونَ ﴾ (٢) الأصلُ: تَعْبُرُونَ الرُّؤْيَا، أو لكونِه فرعًا في العمل، نحوُ: ﴿فَعَالُ لِمَا يُرِيدُ ﴾ (٤) وهذانِ مَقيسانِ.

التَّاسعُ: أَنْ تَكُونَ بِمَعنى «إلى»، نحوُ: ﴿ بِأَنَّ رَبِّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ (٥).

العاشرُ: التَّعديةُ، نحوُ: ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرِو.

الحاديَ عَشَرَ: بمَعنى «على» نحوُ: ﴿ يَغِزُونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ (٦).

الثَّانيَ عَشَرَ: بمَعنى «في»، كقولِه تَعالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَذِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقَيْدَمَةِ ﴾ (٧).

الثَّالَثَ عَشَرَ: بمَعنى «عندَ» أي: الوقتيَّةِ وما يَجرِي مَجراها، كقولِه عَيْدِهُ الشَّلَامُ: «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ» (٨).

الرَّابِعَ عَشَرَ: بِمَعنى «مِن» (٩) نحوُ: سَمِعْتُ له صُراخًا؛ أي: منه.

(۱) القصص: A. (۲) الأنفال: ۳۳. (۳) يوسف: ٤٣.

(٤) البروج: ١٦.
 (٥) الزَّلزلة: ٥.
 (٦) الإسراء: ١٠٠٠.

(٧) الأنبياء: ٤٧.

(٨) رواه البخاري (١٩٠٩)، ومسلم (١٠٨١) من حديث أبي هريرة رَحَالِلَّهُ عَنْد.

(٩) زاد في (د): كقولِه تَعالى.

الخامسَ عَشَرَ: بِمَعنى «عن» كقولِه تَعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفُرُوالِلَّذِينَ مَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّذِي اللَّهُ اللَّذِي الْلِلْمُلِمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّذِي اللْمُنْ اللَّهُ الْمُنْفِي اللَّهُ اللَّالَا اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْفُولُ اللْمُنْمُ الل

# (بَلٰ)

(١) تَأْتِي (لِعَطْفِ، وَإِضْرَابٍ، إِنْ وَلِيَهَا مُفْرَدٌ) وتَسْلُبُ الحُكْمَ قَطعًا (فِي إِثْبَاتٍ، فَتُعْطِي حُكْمَ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا) أي: يَصِيرُ الأوَّلُ كالمسكوتِ عنه ويَثبُتُ الحُكْمُ للثَّانِ، نحوُ: جاءَ زيدٌ بلْ عَمرٌو.

(وَ) إِنْ وَلِيَهَا مُفَرِدٌ فِي (نَفْيِ فَ) إِنَّهَا (تُقَرِّرُ) حُكْمَ (مَا قَبْلَهَا، وَ) تُقَرِّرُ ( وَفَي فَهُ إِنَّهَا بَعْدَهَا) فِي الأصحِّ، نحوُ: ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو [ فتُقرِّرُ نَفيَ القيام لزيدٍ وضِدَّه لعمرو.

(٢) أمَّا إِنْ وَقَعَتْ «بل» (قَبْلَ جُمْلَةٍ) نحوُ: قَامَ زيدٌ بل عَمرٌ و [٢٠ قائمٌ؛ فلا تكونُ عاطفةً بلْ حرفًا، (لِابْتِدَاءٍ، وَإِضْرَابِ) وهو ضربانِ:

- إضرابٌ (لإِبْطَالِ) للحُكْمِ السَّابِقِ، كقولِه تَعالى: ﴿ أَمَّ يَقُولُونَ بِهِ عِنَّةً أُ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِي ﴾ (٣).

- (أَو) أي: والثَّاني إضرابٌ (لِانْتِقَالِ) مِن حُكْمٍ إلى حُكْمٍ مِن غيرِ إبطالِ الأُوَّلِ، كَقُولِهِ تَعالَى: ﴿ بَلِ أَذَّرَكَ عِلْمُهُمْ فِي ٱلْآخِرَةَ بَلَهُمْ فِي شَكِي مِنْهُ أَبِلَهُم فِي الْآخِرَةَ بَلَهُمْ فِي الْآخِرَةَ بَلَهُمْ فِي اللَّهِ مِنْهُمْ فِي الْآخِرِ عَنهم (٥) مِنْهَا عَمُونَ ﴾ (١) لم يُبطِلْ شيئًا مِمَّا سَبقَ، وإنَّما فيه انتقالُ مِن خبَرٍ عنهم (٥) إلى خبَرٍ آخَرَ، فالحاصلُ أنَّ الإضرابَ الانتقاليَّ قطعٌ للخبَر لا للمُخبَرِ عنه.

الأحقاف: ۱۱. (۲) ليس في (د). (۳) المؤمنون: ۷۰.

<sup>(</sup>٤) النَّمل: ٦٦. (٥) في (د): عنهم من خبر.

# حرف عطفٍ، وتأتي:

(١) (لِشَكِّ) نحوُ: قامَ زيدٌ أو عمرٌو، إذا لم يُعلَمْ أَيُّهما قامَ.

والفرقُ بينَها وبينَ «إمَّا» الَّتي للشَّكِّ: أنَّ الكلامَ مع «إمَّا» لا يَكُونُ إلَّا مَبنيًّا على الشَّكِّ، بخلافِ «أو» فقد يَبْنِي المُتكلِّمُ كلامَه على اليقينِ، ثمَّ يُدرِكُه الشَّكُ فيَأْتِي بها.

(٢) (وَ) تأتي لـ (إِبْهَامِ) ويُعَبَّرُ عنها بالتَّشكيكِ(١) نحوُ: قامَ زيدٌ أو عمرٌو، إذا عَلِمْتَ القائمَ مِنهما، ولكنْ قَصَدْتَ الإبهامَ على المُخاطَبِ، فالشَّكُ مِن جهةِ المُتكلِّم، والإبهامُ على السَّامع.

(٣) (وَ) تأتي أيضًا لـ (إباحَةٍ،

(٤) وَتَخْيِيرٍ) نحوُ: جالسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرينَ، ونحوُ: تَزَوَّجُ هندًا أو أختَها.

والفرقُ بينَهما: جوازُ الجمْع في الإباحةِ، وامتناعُه في التَّخييرِ.

(٥) (وَ) تَاْقِ أَيضًا لـ (مُطْلَقِ جَمْعٍ) كالواوِ، كقولِه تَعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفِ أَوْ مِنْ اللهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفِ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (٢).

(٦) (وَ) لـ (تَقْسِيم) نحو: الكلمة: اسم، أو فعل، أو حرف.

(٧) (وَبِمَعْنَى إِلَى) نحو: الْأَلْزَمَنَّك أَوْ تَقْضِني (٣) حَقِّي.

<sup>(</sup>١) في (ع): لتشكيك.

<sup>(</sup>٢) الصَّافَّات: ١٤٧.

<sup>(</sup>٣) في (د): تقضيني.

(٨) (وَ) بِمَعنى (إِلَّا) نحوُ: لأَقْتُلَنَّ الكافرَ أو يُسْلِمَ؛ أي: إلَّا أَنْ يُسلِمَ [فلا أَقْتُلُه] (١٠).

(٩) (وَ) بِمَعنى (إِضْرَابٍ، كَـ «بَلْ») كقولِه تَعالى: ﴿أَوْيَزِيدُونَ ﴾ (٢) على قولِ مَن لا يَجعَلُها لمُطلَقِ الجمع في الآيةِ.

وَقِيلَ: إِنَّهَا تَأْقِ للتَّقريبِ أَيضًا، وجُعِلَ منه قولُه تَعالى: ﴿وَمَاۤ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْهُوَ أَقْرَبُ ﴾ (٣).

# (لَكنَ)

تَأْتِي:

(١) (لِعَطْفٍ وَاسْتِدْرَاكٍ) بشرطين:

أحدُهما: (إِنْ وَلِيَهَا) أي: وَقَعَ بَعدَها: (مُفْرَدٌ فِي نَفْي، وَنَهْي (٤)) أي: تَقَدَّمَها نفي (٥٠)، نحوُ: لا يَقُمُّ زيدٌ لكن عمرٌو، أو نهي، نحوُ: لا يَقُمُّ زيدٌ لكن عمرٌو، وفُهِمَ منه أنَّها لا تَقَعُ إِذَا (٢٠) في الإيجابِ.

الشُّرطُ الثَّاني: ألَّا تَقتَرِنَ بالواوِ.

(٢) (وَ) أُمَّا إِذَا وَقَعَتْ (قَبْلَ جُمْلَةٍ) فَتَكُونُ حَينَذِ بِعَدَ إِيجَابٍ، أَو نَفيٍ، أَو نَفيٍ، أَو نَهيٍ، أَو أَمرٍ، لا استفهامٍ، وهي بعدَ الجملةِ (لِابْتِدَاءٍ) لا حرفُ عطفٍ.

فائدةً: مَعنى الاستدراكِ أَنْ تَنسُبَ لِما بَعدَها حُكمًا مُخالفًا لحُكْمِ ما قَبْلُها، ولذلك لا بدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَها كلامٌ مُناقضٌ لِما بَعدَها.

(١) ليس في (ع). (٢) الصَّافَّات: ١٤٧. (٣) النَّحل: ٧٧.

(٤) في (ع): أو نهي. (٥) ليست في (د). (١٤). ضرب عليها في

#### (البّاء)

أَصلُ مَعانيها أَنْ تَكُونَ (لِإِلْصَاقِ) لا تَنْفَكُ عنه، لكنْ قد تَتَجَرَّدُ له، وقد يَدخُلُها مع ذلك مَعنَى آخَرُ.

والإلصاقُ: أنْ يُضافَ الفعلُ إلى الاسمِ، فيُلْصَـقَ به بعدما كانَ لا يُضافُ إليه، لولا دُخولُها، نحوُ: خُضْتُ الماءَ برِجلي، ومَسَحْتُ برَأسي.

ثمَّ قد تكُونُ (حَقِيقَةً) نحوُ: أَمْسَكْتُ الحبلَ بيَدِي، (وَ) قد تكُونُ (مَجَازًا) نحوُ: مَرَرْتُ بزيدٍ، وإنَّما أُلصِقَ (١) بمكانٍ يَقْرُبُ منه.

(وَلَهَا) أي: للباءِ (مَعَانٍ) كثيرةٌ:

أحدُها: التَّعديةُ، وتُسَمَّى باءَ النَّقلِ، وهي القائمةُ مَقامَ الهمزةِ في تَصيِيرِ الفاعلِ مَفعولًا، كقولِه تَعالى: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (٢) وأصلُه: ذَهَبَ نورُهم. الفَّاني: الاستعانةُ، وهي الدَّاخلةُ على آلةِ الفِعلِ ونَحوِها، نحوُ: كَتَبْتُ بالقلم.

الثَّالِثةُ: السَّببيَّةُ، كقولِه تَعالى: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ، ﴾ (٣).

الرَّابِعُ: التَّعلِيليَّةُ، كقولِه تَعالى: ﴿ فَيُظْلِّمِ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا ﴾ (١).

والفرقُ بينَهما: أنَّ العِلَّةَ مُوجِبةٌ لمعلولِها، بخلافِ السَّببِ لمُسَبِّبِه، فهو كالأمارةِ عليها.

(١) في (ع): لصق. (٢) البقرة: ١٧.

(٣) العنكبوت: ٤٠. (٤) النَّساء: ١٦٠.

الخامس: المُصاحبة، وهو الَّذِي يَصْلُحُ في موضعِها «مَعَ»، أو يُغني عنها وعن مَصحوبِها: الحالُ، كقولِه تَعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمُ الرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ ﴾(١) أي: مع الحقِّ، أو مُحِقًّا.

السَّادسُ: الظَّرفيَّةُ بمَعنى «في» للزَّمانِ، كقولِه: ﴿ وَإِنَّكُو لَنَكُرُونَ عَلَيْهِم مُصْبِحِينَ اللَّهِ وَبِٱلْيَلِّ ﴾ (١)، وللمكانِ كقولِه تَعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَّكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرِ ﴾ (٣) وربَّما كانَتِ الظَّرفيَّةُ مجازيَّةً، نحوُ: بكلامِك بهجةٌ.

السَّابعُ: البَدليَّةُ، بأنْ يَجِيءَ موضعَها بدلٌ، كقولِه في الحديثِ(1): «مَا(٥) يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ»(١) أي: بَدلُها.

الثَّامنُ: المُقابلةُ، وهي الدَّاخلةُ على الأثمانِ والأعواض، نحوُ: اشتريْتُ الفرسَ بألفٍ، ودُخولُها غالبًا على الثَّمنِ، وربَّما دَخَلَتْ على المُثَمَّنِ، كقولِه تَعالى: ﴿ وَلَا تَشْتَرُواْ بِنَايَتِي ثَمَنَّا قَلِيلًا ﴾ (٧).

التَّاسعُ: المُجاوزةُ، بمَعنى «عَنْ» وتَكْثُرُ بعدَ السُّؤالِ، نحوُ: ﴿فَسَـَّلَ بِمِ خَبِيرًا ﴾ (^)، وتَقِلُّ بعدَ غيرِه، نحوُ: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآةُ بِٱلْغَمَيْمِ ﴾ (١) وهو مذهبٌ كوفِيٌّ، وتَأَوَّلَه الشَّلَوْبِينُ على أنَّها باءُ السَّببيَّةِ.

العاشرُ: الاستعلاءُ، كقولِه تَعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَادٍ ﴾ (١٠) أي: على دينار.

.(974

	•
 (٢) الصَّافَّات.	(١)النِّساء: ١٧٠.
(٤) زاد في (ع): الصَّحيح	(٣) آل عمران: ١٢٣.
(٦) رواه البخاري (٩٢٣	(٥) في (د): وما.
(٨) الفرقان: ٥٩.	(V) المائدة: ٤٤.
(۱۰) آل عمران: ۱۷۵.	(٩) الفرقان: ٢٥.

الحاديَ عَشَرَ: القَسَمُ، وهو (١) أصلُ حُروفِه، نحوُ: باللهِ! لأَفْعَلَنَّ كذا. الثَّانيَ عَشَرَ: الغايةُ، نحوُ (٢): ﴿ وَقَدُ أَحْسَنَ بِنَ ﴾ (٣) أي: أحسَنَ (١) إليَّ. الثَّالَثَ عَشَرَ: التَّوكيدُ، وهي الزَّائدةُ، نحوُ: بحَسْبِكَ درهمٌ.

الرَّابِعَ عَشَرَ: التَّبعيضُ، قَالَ به الكُوفيُّونَ وغيرُهم، نحوُ: ﴿عَيْنَايَثْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ (٥) أي: منها.

(إذًا)

# تَأْتِي:

(١) (لِمُفَاجَأَةٍ حَرْفًا) ويَقَعُ بعدَها المُبتدأ، كقولِه تَعالى: ﴿ فَأَلْقَلُهَا فَإِذَا هِ مَعَنَاهَا الحالُ فَرْقًا بينَها وبينَ هِ مَعَنَاهَا الحالُ فَرْقًا بينَها وبينَ الشَّرطيَّةِ، فإنَّ الواقعَ بعدَها الفعلُ، وقد اجْتَمَعَتا في قولِه تَعالى: ﴿ مُمَّ إِذَا شَّرعاكُمْ دَعُوةٌ مِنَ ٱلْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَغَرُّجُونَ ﴾ (٧) ومَعنى المُفاجأةِ: حُضورُ الشَّيْءِ مَعَكُ في وصفٍ مِن أوصافِك الفِعليَّةِ، كقولِك: خَرجْتُ فإذا الأسدُ، فحُضورُ الشَّعيانَةِ، كقولِك: خَرجْتُ فإذا الأسدُ، فحُضورُ الأسدِ مَعَك في وصفٍ مِن أوصافِك الفِعليَّةِ، كقولِك: خَرجْتُ فإذا الأسدُ، فحُضورُ الأسدِ مَعَك في زمنِ وَصفِك بالخروجِ، أو في مكانِ خروجِك [وحضورُه مَعَك في مكانِ خروجِك] (١) أَلْصَقُ بك مِن حضورِه في زمنِ خروجِك، وكُلَّما كانَ ألصقَ كانَتِ المُفاجأةُ فيه أقوى.

(٢) (وَتَأْتِي) «إذا» (ظَرْفًا لِه) زمنِ (مُسْتَقْبَلِ) نحوُ: إذا جاءَ زيدٌ فقُم إليه، فهي باقيةٌ على ظرفِيَّتِها، و(لا) تَجِيءُ ظرفًا لزمنِ (مَاضٍ وَحَالٍ) في

(١) في (ع): وهي. (٢) في (ع): كقولِه تَعالى.

(٣) يوسف: ١٠٠.

(٥) الإنسان: ٦. (٦) طه: ٢٠.

(٧) الرُّوم: ٢٥. (٨) ليس في (د).

قولِ الأكثرِ، بل لمُستقبل (مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِبًا) ولذلك تُجابُ بما يُجزَمُ بها يُجابُ به أدواتُ الشَّرطِ، فلم يُجزَمُ بها الشَّرطِ، فلم يُجزَمُ بها المُصارعُ، ولا تَكُونُ إلَّا فِي المُحقَّقِ، ومنه ﴿إذا مَسَّكُمُ الظُّرُ فِ الْبَحْرِ ﴾ (١) لأنَّ مسَّ الضُّرِّ فِي البحر مُحَقَّقُ.

# (إذ)

بإسكانِ المُعجَمَةِ (اسمٌ) بالإجماعِ إلَّا إذا وقعَتْ للتَّعليلِ، أو المُفاجأةِ كما يَأْتِي، ولها معانِ:

أحدُها: وهو الأغلبُ عليها أن تكُونَ ظرفًا (لِه) زمنِ (مَاضٍ) كقولِه تَعالى: ﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٢).

والثَّاني: أَنْ يُضافَ إليها اسمُ زمانٍ، نحوُ: يومئذٍ، ﴿بَعْدَإِذْ هَدَيْتَنَا ﴾(٣).

(وَ) النَّالَثُ: (فِي قَوْلِ: وَلِ) زَمنِ (مُسْتَقْبَلِ (1)) مثلُ «إذا»، كقولِه تَعالى: ﴿ فَسَوَفَ يَعْلَمُونَ ﴿ إِذَا لَا خَلَالُ فِي آَعَنَقِهِمْ ﴾ (٥) ومَنَعَ الأكثرُ ذلك (١)، وأجابوا عن الآيةِ ونحوِها: بأنَّ ذلك نُزِّلَ منزلةَ الماضي؛ لتَحَقُّقِ وُقوعِه، مِثلُ: ﴿ أَنَى اللّهِ ﴾ (٧).

(وَ) الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ (مَفْعُولًا بِهِ) نحو (١٠): ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْكُنتُمْ قَلِيلًا فَكَانَّمْ قَلِيلًا فَكَانَّرُ عَلَيْكُمْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الللّهُ اللهُ اللهُ

سر التحرير» (ص٥٨): ظرفًا.

(٧) النَّحل: ١.

(٢) التَّوبة: ٤٠.	(١) الإسراء: ٦٧.
(٤) زاد في «مختص	(٣) آل عمران: ٨.
(٦) ليست في (د).	(٥) غافر.

<sup>(</sup>٨) في (ع): كقولِه تَعالى. (٩) الأعراف: ٨٦.

(وَ) الخامسُ: أَنْ تَكُونَ (بَدَلًا مِنْهُ) أي: مِنَ المفعولِ بهِ، نحوُ: ﴿وَاَذْكُرُ فِ الْكِنَبِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ ﴾ (١) ف (إذ استمالِ مِن مريمَ.

(وَ) السَّادسُ: أَنْ تَكُونَ (لِتَعْلِيلٍ) حرفًا، كقولِه تَعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ النَّوْمَ إِذ ظَلَمْتُدُ ﴾ (٢).

(وَ) السَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ لـ (مُفَاجَأَةٍ حَرْفًا) وهي الواقعةُ بعدَ «بينَ»، و «بينَما»، نحوُ قولِك: بينما(٢) أنا كذا إذ جاءَ زيدٌ.

### (لَقَ

(حَـرْفٌ) يَدُلُّ على (امْتِنَاعِ) الثَّاني (لِامْتِنَاعِ) الأوَّلِ عندَ الأكثرِ، فقولُك: لو جِئْتَني لأَكْرِمْتُك، يَدُلُّ على انتفاءِ المجيءِ والإكرام.

فَإِنْ قِيلَ: قد لا يَكُونُ جوابُها مُمتنعًا بل يَثْبُتُ، كقولِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سالم مَولى أبي حُذيفةَ: «إِنَّهُ شَدِيدُ الحُبِّ اللهِ، لَوْ كَانَ لا يَخَافُ اللهَ مَا عَصَاهُ»(١٠).

والجوابُ عنه: أنَّ لانتفاءِ المعصيةِ شيئينِ: المَحبَّةُ، والخوفُ، فلو انْتَفَى الخوفُ لم تُوجَدِ المعصيةُ؛ لوجودِ الآخرِ وهو المحبَّةُ.

# (وَ) لها معانٍ: (تَأْتِي:

(١) شَرْطًا) في الأصحِ (لِـ) فعل (مَاضٍ؛ فَتَصْرِفُ المُضَارِعَ إِلَيْهِ) أي: إلى المُضِيِّ، كما مَثَّلْنا، عكسَ «إِنَّ» الشَّرطيَّةِ، فإنَّها تَصرِفُ الماضيَ إلى الاستقبال.

<sup>(</sup>١) مريم: ١٦. (٢) الزُّخرف: ٣٩. (٣) في (ع): بينا.

<sup>(</sup>٤) رواه أبو نُعيم في (حِلية الأولياءِ) (١/ ١٧٧). وضعَّفَه السَّخاويُّ في (الأجوبةُ المَرْضِيَّةُ) (١/ ١٠٠).

فصل في معاني الحروف \_\_\_\_\_\_

(وَ) النَّانِ: (لِمُسْتَقْبَلِ قَلِيلًا، فَتَصْرِفُ المَاضِيَ إِلَيْهِ) أي: إلى الاستقبالِ، مثلُ «إِنْ»، كقولِه تَعالى: ﴿ وَمَاۤ أَنتَ بِمُؤْمِنِ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَدِقِينَ ﴾ (١).

- (وَ) الثَّالثُ: (لِتَمَنِّ) نحوُ: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَاكُرُو ﴾ (٢) أي: فليتَ لنا كَرَّةً.
- (وَ) الرَّابِعُ: لـ (عَرْضٍ) وهو طلبٌ بِلِينِ، نحوُ: لو تَنزِلُ عندَنا، فتُصيبَ خيرًا.
- (وَ) الخامسُ: لـ (ــتَحْضِيضٍ) وهو طلبٌ بحَـثُ، نحو: لو فَعَلْت كذا؛ أي: افعلْ كذا.
- (وَ) السَّادسُ: ل (تَقْلِيلٍ) كقولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُخْرَق» (")، و «التَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» (٤٠).
- (وَ) السَّابِعُ: لمَعنَّى (مَصْدَرِيِّ) وعلامتُها أَن يَصلُحَ فِي مَوْضِعِها «أَنْ» وأكثرُ وُقوعِها بعدَ ما يَدُلُّ على تمنَّ، كقولِه تَعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوَيُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ (٥٠).

وأَنْكَرَها الأكثرُ، وتَأَوَّلُوا الآيةَ ونَحوَها على حذفِ مفعولِ ﴿ يَوَدُّ ﴾، وجوابُ ﴿ وَالْ اللهُ عَمَّرُ الفَ سنةِ لسُرَّ بذلك.

<sup>(</sup>۱) يوسف: ۱۷.

<sup>(</sup>٢) الشُّعراء: ١٠٢.

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داودَ (١٦٦٧)، والتِّرمذيُّ (٦٦٥)، والنَّسائيُّ (٢٥٦٥)، وابنُ حِبَّانَ (٣٣٧٤) من حديثِ ابْنِ بُجَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ، عن جَدَّتِه.

وقالَ التّرمذيُّ: حَسَنٌ صحيحٌ.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاريُّ (٥٠٢٩)، ومسلمٌ (١٤٢٥) من حديثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قال: أَتَتِ النَّبِيِّ صَالَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمُّ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا للهِ وَلِرَسُولِهِ صَالَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمٌ .. الحديثَ.

<sup>(</sup>٥) البقرة: ٩٦.

#### (لَوْلَا)

# لها معانِ وأحوالٌ:

أحدُها: ما أشارَ إليه بقولِه: (حَرْفٌ يَقْتَضِى فِي جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ امْتِنَاعَ جَوَابِهِ لِوُجُودِ شَرْطِهِ) نحوُ: «لولا زيدٌ لأَكْرَمْتُك»؛ أي: لولا زيدٌ موجودٌ، فامتناعُ الإكرام لوجودِ زيدٍ.

(وَ) الثَّانِ: يَقتضي (فِي) جملةٍ (مُضَارِعَةٍ) يَعني مُصَدَّرةً بفعل مضارع (تَحْضِيضًا) نحوُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونِ ٱللَّهَ ﴾(١) فهي للتَّحضيض.

(وَ) النَّالثُ: يَقتضي في جملةٍ (مَاضِيَةٍ) يعني مُصَدَّرةً بفعل ماض (تَوْبيخًا) نحوُ قولِه تَعالى: ﴿ لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾ (١).

(وَ) الخامسُ(٣): يَقتضى في جملةٍ ماضيةٍ أيضًا (عَرَضًا) نحو قوله تَعالى: ﴿ لَوْلَا آَخَّرَ نَيْ إِلَىٰ آَجَلِ مَرِيبٍ ﴾ (٤)، وذَكَرَ الهَرَوِيُّ أنَّها تَرِدُ للنَّفي، مِثلُ: «لم»، وجَعَلَ منه قولَه تَعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ مَامَنَتْ ﴾ (٥).

وقالَ الأكثرُ: هي هنا للتَّوبيخ؛ أي: فهل كانَتْ قريةٌ مِن القُرى المُهلَكَةِ آمَنَتْ قبلَ حُلولِ العذاب فنَفَعَها ذلك.



(٢) النُّور: ١٣. (١) النمل: ٤٦.

(٣) کذا.

<sup>(</sup>٤) المنافقون: ١٠. (٥) يونس: ٩٨.

## (فَضلُ)

(مَبْدَأُ اللَّغَاتِ تَوْقِيفٌ مِنَ اللهِ تَعَالَى، بِإِلْهَام، أَوْ وَحْي، أَوْ كَلَام) واستدلَّ بقولِه تَعالى: ﴿ وَعَلَمَ ءَادَمَ ٱلْأَشْمَآءَ ﴾ (١) أي: إنَّ الله تَعالى أَلْهَمَه وَضعَها، فعَبَّروا عنْ وَضْعِه بالتَّوقيفِ لإدراكِ الوضع، والأصلُ: اتِّحادُ العِلْمِ وعدمُ اصطلاح سابق، وحقيقةُ اللَّفظِ، وقد أكَّدَه بـ «كُلَّها».

(وَيَجُوزُ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِغَيْرِ تَوْقِيفٍ مَا لَمْ يُحَرِّمْهُ اللهُ تَعَالَى، فَيَبْقَى لَهُ اسْمَانِ): توقيفي، واصطلاحيُّ.

قالَ القاضي أبو يَعلى: يَجُوزُ أَن تُسَمَّى الأشياءُ بغيرِ الأسماءِ الَّتي وَضَعَها اللهُ تَعالى عَلَمًا لها إذا لم يَقَعْ حَظْرٌ (٢).

(وَأَسْمَاؤُهُ) الحُسنى سُبحانَه و (تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ) بمعنى أنَّه لا يَجُوزُ لأحدِ أَنْ يَشْتَقَّ مِن الأفعالِ الثَّابِتةِ للهِ تَعالى أسماءً، إلَّا إذا وَرَدَ نصُّ في الكتابِ أوِ السُّنَّةِ، و (لا تَثْبُتُ) أسماءُ اللهِ تَعالى ولا شيءٌ مِنها (بِقِيَاسِ).

قالَ القاضي أبو بكر والغَزَّ الِيُّ: الأسماءُ توقيفيَّةٌ دونَ الصِّفاتِ.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: وهذا المُختارُ (٣).

واحتجَّ الغَزَّ اليُّ بالاتِّف قِ على أنَّ لا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى رسولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَكَذَا كُلُّ كبيرٍ مِن صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَكَذَا كُلُّ كبيرٍ مِن الخَلْق.

قال: فإذا امْتَنَعَ في حقِّ المخلوقينَ فامتناعُه في حقِّ اللهِ تَعالى أَوْلى.

 <sup>(</sup>۱) البقرة: ۳۱.
 (۲) «العدة في أصول الفقه» (۱/ ۱۹۱).

<sup>(</sup>٣) (فتح الباري) (١١/ ٢٢٣) نقلاً عن الباقلاني.

واتَّفقوا على أنَّه لا يَجوزُ أن يُطلَقَ عليه اسمٌ وَلَا صفةٌ تُوجِبُ نَقْصًا، ولو وَرَدَ ذلك نصًّا، فلا يُقالُ: ماهدٌ، وَلَا زارعٌ، وَلَا فالتَّ، وإنْ ثَبَتَ في قولِه: ﴿فَيَعْمَ ٱلْمَنْهِدُونَ ﴾ (١)، ﴿أَمْ غَنُ ٱلزَّرِعُونَ ﴾ (٢)، ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَكِ ﴾ (٣) ونحوِها.

(وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ) قسمانِ:

أحدُهما: (النَّقْلُ) وهو نوعانِ:

(١) (تَوَاتُرًا فِيمَا لا يَقْبَلُ تَشْكِيكًا) كالسَّماءِ، والأرضِ، والجبالِ، ونحوِها. ولغاتُ القُرآنِ والأحاديثِ مِن هذا النَّوع.

(وَ) الثَّانِي: النَّقُلُ (آحَادًا فِي غَيْرِهِ) أي: غيرِ ما لا يَقبَلُ تشكيكًا، وهو أكثرُ اللُّغةِ، فيُتَمَسَّكُ به في المسائل الظَّنَيَّةِ دونَ القطعيَّةِ.

(وَ) القِسْمُ الثَّاني: (المُرَكَّبُ مِنْهُ) أي: مِن النَّقلِ (وَمِنَ العَقْلِ) وهو استنباطُ العَقلِ مِن النَّقلِ.

مثالُه: كَوْنُ الجمعِ المُعَرَّفِ بـ «أل» للعمومِ، فإنَّه مُستفادٌ مِن مُقدِّمتينِ نَقليَّينِ حَكَمَ العقلُ بواسطتِهما:

إحداهما: أنَّه يَدخُلُه الاستثناءُ.

والثَّانيةُ: أنَّ الاستثناءَ: إخراجُ ما تَناوَلَه اللَّفظُ.

فحُكْمُ العَقلِ عندَ وجودِ هاتينِ المُقدِّمتينِ بأنَّه للعمومِ، ولا اعتبارَ بما يُخالِفُ ذلك ممَّن يَقُولُ: إذا كانَتِ المُقدِّمتانِ نَقليَّتينِ كانَتِ النَّتيجةُ أيضًا نقليَّة، وإنَّما العَقلُ تَفطَّنَ لنتيجتِها؛ لأنَّا نَقُولُ: لَيْسَ هذا الدَّليلُ مركبًا مِن

<sup>(</sup>١) الذَّاريات: ٤٨. (٢) الواقعة: ٦٤.

نقليَّتَينِ لعدمِ تكرارِ الحدِّ الأوسطِ فيهما، وإنَّما هو مُرَكَّبٌ مِن مقدِّمةٍ نقليَّةٍ وهي الاستثناء، وهو إخراجُ بعضِ ما تَنَاوَلَه اللَّفظُ، ومُقَدِّمةٍ عقليَّةٍ لازمةٍ لمُقدِّمةٍ أُخرى نقليَّةٍ، وهي أنَّ كلَّ ما دَخَلَه الاستثناءُ عامٌّ؛ لأنَّه لو لم يَكُنْ عامًّا لم يَدخُلِ الاستثناءُ فيه، ثمَّ جُعِلَتْ هذه القضيَّةُ كبرى للمُقدِّمةِ الأُخرى عامًّا لم يَدخُلِ الاستثناءُ فيه، ثمَّ جُعِلَتْ هذه القضيَّةُ كبرى للمُقدِّمةِ الأُخرى النَّقليَّةِ، فصارَ صورةُ الدَّليلِ هكذا: الجمعُ المُحَلَّى بـ «الـ» يَدخُلُه الاستثناءُ، وكلُّ ما يَدخُلُه الاستثناءُ، وكلُّ ما يَدخُلُه الاستثناءُ عامٌّ، يَنتُجُ: أنَّ المُحَلَّى بـ «الـ» عامٌّ.

(وَزِيدَ) لمعرفةِ اللُّغةِ طريقٌ ثالثٌ: (وَ) هو (القَرَائِنُ) فإنَّ الرَّجلَ إذا سَمِعَ وُحْدانًا في قولِ الشَّاعر(١):

قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذَيْهِ لَهُمْ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا عَلِمَ أَنَّ «زَرافَاتٍ» بمَعنى: جماعاتٍ.

(وَالأَدِلَّةُ النَّقْلِيَّةُ قَدْ تُفِيدُ اليَقِينَ) فتُفيدُ القطعَ بالمُرادِ، واختارَ الآمِدِيُّ والسَّرازيُّ: أنَّها قد تُفيدُ إذا انْضَمَّ إليها تواترٌ أو غيرُه مِن القَرائنِ الحاليَّةِ، ولا عِبْرةَ بالاحتمالِ، فإنَّه إذا لم يَنْشَأْ عن دليلِ لم يُعتَبَرْ، وإلَّا لم يُوثَقُ بمحسوسِ.

قَالَ الكُورَانِيُّ: الأَدِلَّةُ اللَّفظيَّةُ النَّقليَّةُ بدونِ (٢) قرينةٍ لا تُفيدُ القطعَ بالحُكْمِ، لاحتمالِ مجازٍ أو اشتِراكِ وغيرِ ذلك مِمَّا يُخِلُّ بالتَّفاهُمِ، وأمَّا مع انضمامِ قرينةٍ قطعيَّةٍ كالتَّواتُرِ، على أنَّ المُرادَ (٣) ذلك قطعًا، ولذلك لا

<sup>(</sup>١) من البسيطِ، وهو لقَرَيْطِ بنِ أُنتَفِ من شعراءِ الحماسةِ. ينظر: «شرح الشَّواهدِ الكُبرى» لبدرِ الدِّينِ العينيِّ (٣/ ١٠٥٩).

<sup>(</sup>٢) في (د): بغير. والمثبت من (ع)، و «الدُّرَر اللَّوامِع».

 <sup>(</sup>٣) زادَ في «الدُّرَر اللَّوامِع»: باللَّفظِ الفلانِيِّ في الموردِ الفلانِيِّ كذا، أو انعقدَ الإجماعُ على ذلك، فإنَّه يُفيدُ كَوْنَ المرادِ.

يَجُونُ للمُجتهدِ أَن يُخالِفَ ما أُجمِعَ عليه؛ لأنَّ المُجمَعَ عليه لا يُمكِنُ أَن يَكُونَ خلافَ حُكْمِ اللهِ، فإفادةُ اليقينِ بمِثْلِ هذه القَرينةِ مُسَلَّمٌ، ولكنَّ المَتنَ القَطعيَّ إذا خلاعن هذه القَرينةِ لا (١٠) يُفيدُ قطعًا، ويَظهَرُ ذلك في: ﴿أَقِيمُوا القَمَلَوٰةَ ﴾ (٢)، وفي: ﴿ فَلَا المُوادَ المَدنَ في الكلِّ سواءٌ، مَعَ أَنَّ المُرادَ مِن الأوَّلِ قطعيٌّ دونَ الثَّاني (١٠).

(وَ) قَالَ الشَّيخُ: عندَ السَّلَفِ (لا يُعَارِضُ القُرْآنَ غَيْرُهُ بِحَالٍ، وَحَدَثَ مَا قِيلَ: أُمُورٌ قَطْعِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ تُخَالِفُ القُرْآنَ)(٥) انتهى.

(وَ) ذَهَبَ أهلُ العِلمِ مِن الأثمَّةِ الأربعةِ وغيرِهم إلى أنَّه (لا مُنَاسَبَةَ ذَاتِيَّةً) أي: طبعيَّة (بَيْنَ لَفُظٍ وَمَدْلُولِهِ)؛ لِما تَقَدَّمَ مِن المُشتَركِ للشَّيءِ وضِدِّه، كالقُرء، والجَوْنِ، ونحوِهما، وللشَّيءِ ونقيضِه، ولاختلافِ الاسمِ، لاختلافِ الأُمَمِ مع اتِّحادِ المُسمَّى، وإنَّما اختصَّ كلُّ اسمِ بمَعنَّى بإرادةِ الفاعل المختارِ.

(وَيَحِبُ حَمْلُ اللَّفْظِ) إذا أَتَى له مَعنيانِ أو أكثرُ، ولكنَّ الأصلَ فيه مَعنَى، والمعنى الآخَرُ طارئُ، فيُقَدَّمُ ما كانَ هو الأصلَ عندَ احتمالِ التَّعارُضِ، فالمعنى الآخَرُ طارئُ، فيُقَدَّمُ ما كانَ هو الأصلَ عندَ احتمالِ التَّعارُضِ، فإن احتَفَّتْ قرائنُ بإرادةِ غيرِ ذلك اتَّبعَ، فمن ذلك: إذا دارَ اللَّفظُ بينَ كونِه حقيقةً أو مجازًا مَعَ الاحتمالِ: كالأسدِ مَثلًا للحيوانِ المُفتَرسِ حقيقةً، وللرَّجلُ الشُّجاع مَجازًا، حُمِلَ (عَلَى:

(١) حَقِيقَتِهِ) لأنَّها الأصلُ، والمجازُ خِلافُ الأصلِ، وتَقَدَّمَ حُكْمُ المجازِ الرَّاجِح، والحقيقةِ المرجوحةِ.

<sup>(</sup>١) ليست في (د). (٢) الأنعام: ٧٧.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٢٢٨.

<sup>(</sup>٤) «الدُّرَرُ اللَّوامِعُ في شَرحِ جَمْعِ الجَوَامِعِ» (١/ ٤٢٨ - ٤٢٩).

<sup>(</sup>٥) ينظر: «التحبير شرح التحريرَ» (٢/ ١ أ٧)، و«أصول الفقه» (١/٧١).

(٢) (و) كذلك إذا دارَ الأمرُ في اللَّفظِ بينَ جَرَيانِه على عمومِه وتخصيصِه: حُمِلَ على على عمومِه وتخصيصِه: حُمِلَ على (هُمُومِهِ) كقولِه تَعالى: ﴿ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الْأَخْتَكَيْنِ ﴾ (١) لأنَّ الأصلَ بقاءُ العُمومِ فيُدْخِلُ فيه الحُرَّ تَينِ والأَمْتَينِ، وإذا كانَتْ إحداهما أَمَةً والأُخرى حُرَّةً وَلَا تخصيصَ بالحُرَّ تَينِ.

(٣) (وَ) كذلك إذا دارَ اللَّفظُ بينَ كونِه مُشتَركًا أو مُفردًا: حُمِلَ على (إِفْرَادِهِ) كالنِّكاحِ على الوطء، لا (إِفْرَادِهِ) كالنِّكاحِ على الوطء، لا على الاشتِراكِ بينَهما.

(٤) (وَ) كذلك إذا دارَ الأمرُ بينَ كونِه مُضمَرًا أو مُستقِلًا: حُمِلَ على (اسْتِقْلَالِهِ) كقولِه تَعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَّوْا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ, وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَكَلَبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِ عَرواً رَجُلُهُم مِّن فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَكَلَبُوا أَوْ تُقطَعَ اليديهِ عَرواً رَجُلُهُم مِّن فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقتَلُوا أَوْ يُصَكَلَبُوا أَوْ تُقطَع العلماء يُقدِّرُ ﴿ أَن يُقتَلُوا ﴾: إنْ خِلَفٍ أَوْ يُصَالِم عَدمُ التَقديرِ.

(٥) (وَ) كذلك إذا دارَ اللَّفظُ بينَ كونِه مُقَيَّدًا، أو مُطلقًا: حُمِلَ على (إِطْلاقِهِ) كقولِه تَعالى: ﴿ لَإِنْ آشَرَكُتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ (٣) فبَعضُهم يُقيِّدُه بالموتِ على الشَّركِ، والأصلُ الإطلاقُ، فيَكُونُ مُجَرَّدُ الشِّركِ مُحبِطًا لِمَا سَبَقَه منَ الأعمالِ.

(٦) (وَ) كذلك إذا دارَ اللَّفظُ بينَ كونِه زائدًا أو مُتَأَصِّلًا: حُمِلَ على (تَأْصِيلِهِ) كقولِه تَعالى: ﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا ٱلْبَلَدِ ﴾ (٤) فبعضُهم يَقُولُ: «لا» زائدةٌ، وأصلُ الكلام: «أَقْسِمُ بَهذا البلدِ»، والأصلُ في الكلام التَّأْصيلُ، ويَكُونُ

النّساء: ۲۳.
 المائدة: ۳۳.

<sup>(</sup>٣) الزُّمر: ٦٥. (٤) البلد: ١.

المعنى: لا أُقسِمُ بهذا البلدِ وأنتَ لستَ فيه، بل لا يُعَظَّمُ ولا يَصْلُحُ للقَسَمِ إلَّا إذا كُنْتَ فيه.

(٧) (وَ) كذلك إذا دارَ الأمرُ بينَ كونِ اللَّفظِ مُؤَخَّرًا أَو مُقَدَّمًا: حُمِلَ على (تَقْدِيمِهِ) كقولِه تَعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظْهِرُونَ مِن شِنَآمِمٍ مُّمَّ يَعُودُونَلِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ (تَقْدِيمِهِ) كقولِه تَعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظْهِرُونَ مِن شِنَآمِمٍ مُ مُّ يَعُودُونَلِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَا سَا ﴾ (١) فبعضُهم يَقُولُ: إنَّ في الآية تقديمًا وتأخيرًا، تقديرُه: واللَّذين يُظاهِرون مِن نسائِهم فتحريرُ رقبةٍ ثمَّ يَعودون لِما كانوا قبلَ الظِّهارِ سَالِمينَ مِن الإثم بسببِ الكفَّارةِ، والأصلُ التَّرتيبُ، فلا تَجِبُ الكفَّارةُ إلَّا بالظِّهارِ والعَوْدِ.

(٨) (وَ) كذلك إذا دارَ اللَّفظُ بينَ كونِه مُؤَكِّدًا أو مُؤَسِّسًا، حُمِلَ على (تَأْسِيسِهِ) كقولِه تَعالى: ﴿ فَإِلَيّ ءَالآءِ رَيِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ مِن سورةِ الرَّحمنِ إلى آخِرها، فإنْ جُعِلَ تَوكيدًا لَزِمَ التَّكرارُ، والتَّوكيدُ أكثرُ مِن ثلاثِ مرَّاتٍ، والعَربُ لا تَزيدُ في التَّوكيدِ على ثلاثٍ، فيَحصُلُ في كلِّ مَحَلٌ على ما تَقَدَّمَ على ذلك التَّكذيب، فيكُونُ الجميعُ (٢) تأسيسًا لا توكيدًا.

(٩) (وَ) كذلك إذا دارَ اللَّف ظُ بينَ كونِه مُتَرادفًا أو مُتباينًا: حُمِلَ على (تَبَايُنِهِ) كقولِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «لِيَلِينِي مِنْكُمْ أُولُو الأَحْلامِ وَالنَّهَى»(٢) فالنُّهى: جمع نُهْيَةٍ بالضَّمِّ وهي العقل، فبَعضُهم فَسَّرَ «أولو الأحلامِ» بالعقلاء، فيكُونُ اللَّفظانِ مُتَرادِفَينِ، وبعضُهم فَسَرَه بالبالغينَ وهو الأصل، فيكُونُ

<sup>(</sup>١) المجادلة: ٣.

<sup>(</sup>٢) في (د): الجمع.

<sup>(</sup>٣) رواه التُّرمذيُّ (٢٢٨) مِن حديثِ ابنِ مسعودٍ رَسَالِلَهُمَنهُ وقال: حَسَنٌ غريبٌ.

وقالَ في «العِلل الكبير» (٩٤): سَأَلْتُ محمَّدًا عن هذا الحديثِ، فقال: أرجو أن يَكُونَ محفوظًا.

فصل مبدأ اللغات توقيف العبارة (١٠) لَفُّ ونَشْرٌ مُرَتَّبٌ، وتقديرُه: يَجِبُ حَمْلُ اللَّفظِ مع الاحتمالِ على حقيقتِه.

(دُونَ: مَجَازِهِ، وَ) على عُمومِه دونَ (تَخْصِيصِهِ، وَ) على إفرادِه دونَ (الشَّيِرَاكِهِ، وَ) على إفرادِه دونَ (الشَّيرَاكِهِ، وَ) على إطلاقِه دونَ (تَقْييدِهِ، وَ) على إطلاقِه دونَ (تَقْييدِهِ، وَ) على تأسيسِه وَ) على تأصيلِه دونَ (زِيَادَتِهِ، وَ) على تقديمِه دونَ (تَأْخِيرِهِ، وَ) على تأسيسِه دونَ (تَوْكِيدِهِ، وَ) على تباينِه دونَ (تَرَادُفِهِ).

(١٠) (وَ) كذا يَجِبُ حمْلُ اللَّفظِ إذا دارَ بينَ نسخِ الحكم وبقائِه على (بَقَائِهِ دُونَ نَسْخِهِ) كقولِه تَعالى: ﴿ قُل لا آجِدُفِى مَا أُوحِى إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ نَظْعَمُهُ وَ إِلاَ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِيزِيرِ فَإِنَّهُ رِجْسُ أَوْ يَظْعَمُهُ وَ إِلاّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمَا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِيزِيرِ فَإِنَّهُ وِجْسُ أَوْ فَي هَذَه الأربعةِ يَقتضي إباحة فِسْقًا أُهِلَ لِغَيْرِ أُللَّهِ يهِ عِلَى السِّباعُ، وقد وَرَدَ نهيه صَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمُ عِن أَكُلِ كُلِّ ذي ما عداها ومِن جُملَتِه السِّباعُ، وقد وَرَدَ نهيه صَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عِن أَكُلِ كُلِّ ذي مخلبِ من الطَّيرِ (١٠)، فبعضُهم يَقُولُ: إِنَّ نَاسِخُ للإباحةِ، وبعضُهم يَقُولُ: لَيْسَ بناسخِ، والأكلُ مصدرٌ مُضافٌ ذلك ناسخٌ للإباحةِ، وبعضُهم يَقُولُ: لَيْسَ بناسخِ، والأكلُ مصدرٌ مُضافٌ إلى الفاعلِ، وهو الأصلُ في إضافةِ المصدرِ بنصِّ النَّحاةِ، فيَكُونُ مِثْلَ قولِه إلى الفاعلِ، وهو الأصلُ في إضافةِ المصدرِ بنصِّ النَّحاةِ، فيَكُونُ مِثْلَ قولِه تَعَالَى: ﴿ وَمَا آكُلُ ٱلسَّبُعُ إِلَامًا ذَكَيْنُمُ ﴾ (٥) [فيكُونُ حُكْمُها واحدًا] (١).

<sup>(</sup>١) يعني عبارة المختصر: ويجب حمل اللفظ على حقيقته .. إلى قوله: وتباينه.

<sup>(</sup>٢) الأنعام: ١٤٥.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (٥٥٠٠)، ومسلم (١٩٣٢) من حديث أبي ثَعلبةَ الخُشَني رَحَالِقَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٤) رواه مسلم (١٩٣٤) من حديث ابن عباس رَمَالِلَّهُمَنَّا.

<sup>(</sup>٥) المائدة: ٣.

<sup>(</sup>٦) ليس في (د).

(إِلَّا لِدَلِيلٍ رَاجِحٍ) يَدُلُّ على خلافِ ما ذُكِرَ أن اللَّفظَ يُحمَلُ عليه، فيُعمَلُ به ويُترَكُ ما ذُكِرَ.

(و) يُحْمَلُ اللَّفظُ إذا احتملَ مَعنيينِ فأكثرَ (عَلَى عُرْفِ مُتَكَلِّمٍ) إذا كانَ له بذلك عُرفٌ، ويُترَكُ الأصلُ لوجودِ القَرينةِ والدَّليلِ الرَّاجحِ، كالفقيهِ مَثلًا يُرجَعُ إلى عُرفِه مَثلاً أن في كلامِه ومُصطلحاتِه، وكذلك الأصوليُّ، والمُفسِّرُ، ونحوُهم مِن أربابِ العلوم.

وكذلك إذا سَمِعَ مِنَ الشَّارِعِ شَيئًا (٢) حَمَلَه على عُرفِه مِن مدلولِ اللَّفظِ، كقولِه عَلَيْهِ السَّكَمُ: «لا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ» (٣) فيَجِبُ حَمْلُه على الصَّلَاةِ المعهودة في الشَّرع، ولو حُمِلَ على الدُّعاءِ لَزِمَ أَلَّا يَقبَلَ اللهُ دُعاءً بغيرِ طهورٍ، ولم يَقُلْ به أحدٌ.



(١) ليست في (ع).

<sup>(</sup>٢) في (ع): شيء.

<sup>(</sup>٣) رواه مسلمٌ (٢٤٤) مِن حديثِ ابنِ عمرَ يَعَالِلنَهَـُنهُا.

## (الأخكامُ)

لَمَّا فَرَغَ مِن ذِكْرِ ما يُستَمَدُّ منه منَ اللَّغةِ، شَرَعَ في ذِكْرِ ما يُستَمَدُّ مِنه مِن الأُحكامِ؛ إذْ لا بدَّ مِن حاكم وحُكْم ومحكومٍ فيه ومحكومٍ عليه، والكلامُ الآنَ في الحُكمِ: (الحُسْنِ وَالْقُبْحِ(١)) ويُطلَقُ لثلاثةِ اعتباراتٍ:

أحدُها: (بِمَعْنَى مُلاءَمَةِ الطَّبْعِ وَمُنَافَرَتِهِ) عقليٌّ، كقولِنا: الصَّوتُ الطَّيِّبُ حَسَنٌّ بهذا المعنى، والصوتُ الكريهُ قبيحٌ.

(وَ) أي: والثَّانِ: بِمَعْنَى (صِفَةِ كَمَالٍ وَنَقْصٍ) كقولِنا: العِلْمُ حَسَنٌ، والجهلُ قبيحٌ: (عَقْلِيٌّ) بلا نزاع، يَعني يَستقِلُّ العَقلُ بإدراكِهِما مِن غيرِ توقُّفِ على الشَّرع.

(وَ) الثَّالثُ: (بِمَعْنَى المَدْحِ وَالثَّوَابِ، وَ) بِمَعنى (الذَّمِّ وَالعِقَابِ: شَرْعِيُّ، فَلَا حَاكِمَ إِلَّا اللهُ تَعَالَى).

(وَالعَقْلُ لَا يُحَسِّنُ وَلَا يُقَبِّحُ، وَلَا يُوجِبُ، وَلَا يُحَرِّمُ) عندَ أكثرِ أصحابِنا، قالَ عَقِيل وغيرُه، وذَكره مذهبَ أحمدَ، وأهل السُّنَّة، والفقهاء، والقاضي (٢)، وتَعَلَّقَ بقولِ أحمدَ: لَيْسَ في السُّنَّةِ قياسٌ، وَلَا تُضرَبُ لها الأمثالُ، وَلَا تُدرَكُ بالعقل، وإنَّما هو الاتِّباعُ.

(وَلَا يَرِدُ الشَّرْعُ بِمَا يُخَالِفُ) العَقلَ اتِّفاقًا، إلَّا بشرطِ منفعةٍ تَزيدُ في العَقلِ على ذلك الحُكْمِ، كذبحِ الحيوانِ، والبطِّ<sup>(٣)</sup>، والفَصدِ<sup>(١)</sup>.

<sup>(</sup>١) في (د): والقبيح.

<sup>(</sup>٢) (العدة في أصول الفقه) (٤/ ١٢١٨).

<sup>(</sup>٣) بَطَّ الجُرْحَ والصُّرَّةَ: شَقَّه. ينظر القاموس المحيط (ص٩٥٦).

<sup>(</sup>٤) فَصَدَ يَفْصِدُ فَصْدًا: شَقَّ العِرْقَ. ينظر: القاموس المحيط (ص٦٠٣).

ق الَ القاضي (١) والحَلوانيُ وغيرُهما: (مَا يُعْرَفُ بِبَدَائهِ العُقُولِ وَضَرُورَاتِهَا) كالتَّوحيدِ، وشُكْرِ المُنعِمِ، وقُبِحِ الظُّلْمِ، لا يَجُوزُ أن يَرِدَ الشَّرعُ بخلافِه، وما يُعرَفُ بتوليدِ العقلِ استنباطًا أو استدلالًا، فلا يَمتنِعُ أن يَرِدَ بخِلافِه. انتهى.

مشلُ الأعيانِ المنتفعِ بها الَّتي فيها الخلاف، فيَصِعُّ أَن يَرتفِعَ الدَّليلُ والعِلَّةُ، فيرتفعُ ذلك الحُكْمُ، وهذا غيرُ ممتنعٍ، كفروعِ الدِّينِ كلِّها تثبت (١) بأدلَّةٍ، ثمَّ تُنسَخُ الأَدِلَّةُ فيرتفعُ الحُكمُ.

# (وَالحَسَنُ وَالقَبِيحُ:

شَرْعًا) أي: يَنقسِمُ الفعلُ الَّذِي هو مُتَعَلَّقُ الحُكمِ إلى:

- حسنِ باعتبارِ إِذْنِ الشَّارِعِ: وهو (مَا أَمَرَ) اللهُ تَعالى (بِهِ) فَشَمِلَ الواجبَ والمُستحبَّ،

- وإلى قبيح باعتبارِ إِذِنِ الشَّارِعِ، (وَ) هو: (مَا نَهَى) اللهُ تَعالى (عَنْهُ) فيَشْمَلُ الحرامَ، وظاهرُه أنَّه يَشمَلُ المَكروة وَهُ لأنَّ المكروة منهيُّ عنه نهيُّ عنه نهيُّ تنزيه وهذا هو الصَّحيحُ.

(وَ) الحَسَنُ (عُرْفًا) أي: في عُرفِ الشَّرعِ: (مَا لِفَاعِلِهِ فِمْلُهُ،

وّ) القَبيحُ (عَكْسُهُ): وهو ما لَيْسَ لفاعلِه فِعلُه.

<sup>(</sup>١) (العدة في أصول الفقه (٤/ ١٧٤٩).

<sup>(</sup>٢) في (د): ثبتت.

<sup>(</sup>٣) ليست في د،ع. ومثبتة من التحبير شرح التحرير ٢/ ٧٥٩.

(وَلا يُوصَفُ فِعْلُ غَيْرِ مُكَلَّفٍ بِحُسْنِ وَلا قُبْحٍ (١) قالَه في «المقنعُ» وغيرِه، وقطَعُوا به؛ لأنَّ فِعلَ غيرِ المُكلَّفِ لا يَتَعَلَّقُ به حُكمٌ؛ لأنَّ الأحكامَ إنَّمَا تَتَعَلَّقُ بأفعالِ المُكلَّفِينَ، فلا يَدخُلُ تحتَ أحدِ قِسْمَيه وهو الحَسَنُ، وأيضًا فِعْلُه لم يُؤذَنْ فيه شرعًا، فلا يَندَرِجُ تحتَ المأذونِ.

(وَشُكُرُ المُنْعِمِ) مُبتدأً ومضاف إليه، خبرُه قولُه: «واجبانِ»، والمُنعِمُ: هـ و اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، عبارةٌ عنِ استعمالِ جميعِ ما أَنعَمَ اللهُ به على العبدِ مِن القُوى، والأعضاءِ الظَّاهرةِ والباطنةِ، المُدرِكةِ، والمُحرِّكةِ، فيما خَلقَه اللهُ تَعالى لأجلِه، كاستعمالِ النَّظرِ في مشاهدةِ مَصنوعاتِه، وآثارِ رحمتِه، ليُستَدَلَّ على صانِعِها، وكذا السَّمعُ وغيرُه.

(وَمَعْرِفَتُهُ) سبحانَه و (تَعَالَى، وَهِيَ أَوَّلُ وَاجِبِ لِنَفْسِهِ) جَلَّوَعَلَا بالنَّظَرِ في الوجودِ والموجودِ على كلِّ مُكلَّفٍ قادرٍ، والمُرادُ معرفةُ وجودِ ذاتِه بصفاتِ الكمالِ فيما لم يَزَلُ ولا يَزالُ، دونَ معرفةِ حقيقةِ ذاتِه وصفاتِه، لاستحالةِ ذلك عقلًا عندَ الأكثرينَ.

إذا عَلِمْتَ ذلك فشُكُرُ المُنعِمِ ومَعرفتُه (وَاجِبَانِ شَرْعًا) لا عقلًا؛ لأنَّ العقلَ لا يُوجِبُ وَلَا يُحَرِّمُ كما تَقَدَّمَ.

تنبيةٌ: قولُه: (وهي أوَّلُ واجبٍ لنَفْسِه»:

قالَ القاضي، وابنُ حَمْدَانَ، وابنُ مُفْلِحٍ (٢)، وجمعٌ: يَجِبُ قَبْلَها النَّظرُ، يَعِي فِي الدَّليل، فهو أوَّلُ واجبِ لغيرِه. انتهى.

<sup>(</sup>١) في (د،ع): قبيح. والمثبت من (مختصر التحرير) (ص٦٣).

<sup>(</sup>٢) وأصول الفقه (١/ ١٦٨).

فلا يَقَعُ النَّظُرُ ولا المعرفةُ ضرورةً على الصَّحيحِ.

(وَفِي قَوْلٍ) للرَّازِيِّ (١٠): (لا فَرْقَ بَيْنَهُمَا) أي: بينَ الشُّكْرِ ومعرفةِ اللهِ تَعالى (عَقْلًا) فَمَن أَوْجَبَ الشُّكْرِ عَقلًا أَوْجَبَ المعرفةَ، ومَن لا فلا.

قالَ الأُرْمَوِيُّ: هما مُتلازمانِ.

والقولُ الثَّاني: أنَّ الشُّكرَ فرعُ المعرفةِ.

(وَفِعْلُهُ) سبحانَه و (تَعَالَى وَأَمْرُهُ لا لِعِلَّةٍ، وَ) لا (حِكْمَةٍ فِي قَوْلٍ) اختارَه كثيرٌ من أصحابنا.

(وَعَلَيْهِ) أي: على القولِ بإنكارِ فِعلِه تَعالى وأمْرِه لعِلَة وحكمة (مُجَرَّدُ مُشِيئَتِهِ) تَقَدَّسَ (مُرَجِّحٌ) لإيجادِه فِعلَ ما شاءَه، فإذا شاءَ سُبحانَه شيئًا مِن مَشِيئَتِهِ) تَقَدَّسَ (مُرَجِّحٌ) لإيجادِه فِعلَ ما شاءَه، فإذا شاءَ سُبحانَه شيئًا مِن الأشياءِ تَرَجَّحَ بمُجَرَّدِ تلك الإشاءة. ويقولُ القائلُ بهذا عِلَلُ الشَرعِ أماراتٌ (٢) محضةٌ، واحتجَّ بأنَّ العِلةَ إنْ كانَتْ قديمةً لَزِمَ مِن قِدَمِها قِدَمُ الفِعلِ، وهو مُحالُ، وإنْ كانَتْ مُحدَثَةً افْتَقَرَتْ إلى عِلَّةٍ أُخرى، ولَزِمَ التَّسلسُلُ، وهو مرادُ المشايخ بقولِهم: كلُّ شيءٍ صَنَعَه، ولا عِلَّةَ لصُنْعِه.

وأُجيبَ: بأنَّ قَولَه: «لو كانَتْ قديمةً لَزِمَ قِدَمُ الفعلِ»، غيرُ مُسَلَّمٍ؛ لأنَّه لا 'ثَهُ لا 'ثَهُ عَن قَدَمُ المعلولِ، كَ: الإرادةُ قديمةٌ ومُتَعَلَّقُها حادثٌ، ولو كانَتْ حادثةً لم تَفتَقِرْ إلى عِلَّةٍ أُخرى، وإنَّما يَلْزَمُ لو قَالَ: كلُّ حادثٍ مُفْتَقِرٌ إلى عِلَّةٍ أُخرى، وإنَّما يَلْزَمُ لو قَالَ: كلُّ حادثٍ مُفْتَقِرٌ إلى عِلَّةٍ أُخرى، وإنَّما يَلْزَمُ لو قَالَ: كلُّ حادثٍ مُفْتَقِرٌ إلى عِلَّةٍ أُخرى، وإنَّما يَلْزَمُ لو قَالَ: كلُّ حادثٍ مُفْتَقِرٌ إلى عِلَّةٍ، وهم لم يقولوا ذلك، بل قالوا: يَفعَلُ لحكمةٍ، فإنَّه لا يَلْزَمُ مِن كُونِ

<sup>(</sup>١) (١/ ٢٠١).

<sup>(</sup>٢) في (ع): أمارة.

<sup>(</sup>٣) ليست في (ع).

الأوَّلِ مُرادًا لغيرِه كَوْنُ الثَّاني كذلك، وإذا كانَ الثَّاني مَحبوبًا لم يَجِبْ كَوْنُ الأَوَّلِ كذلك، فلا يَتَسَلْسَلُ.

وأيضًا المُنازعونَ يَقولون: كلُّ مخلوقٍ مُرادٌ لنَفْسِه، فلأَنْ يَجُوزَ في بعضِها أَنْ يَكُونَ مُرادًا أَوْلَى، والتَّسلسُلُ إِنَّمَا يَكُونُ للاستقباليِّ (١) فإنَّ الحكمةَ قد تكُونُ مرادًا أَوْلَى، وهي مستلزمةٌ لحِكمةٍ أُخرى وهلمَّ جرَّا، فعلى هذا يَكُونُ فِعلُه وأَمْرُه تَعالى لعِلَّةٍ وحِكمةٍ، وحُكِيَ إجماعُ السَّلفِ.

وقال الشَّيخُ: أكثرُ أهل السُّنَّةِ على إثباتِ الحِكمةِ والتَّعليل. انتهى.

كقولِه تَعالى: ﴿مِنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي ٓ إِسْرَهِ يلَ ﴾ (١)، وقولِه تَعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ﴿ وَكَ لَا يَكُونَ دُولَةَ أَبَيْنَ ٱلْأَغْنِيلَةِ مِنكُمْ ۚ ﴾ (١)، وقولِه تَعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ اللَّهِ كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ ﴾ (١) ونظائرِها، ولأنَّه سُبحانَه حكيمٌ شَرَعَ الأحكامَ لحِكمةٍ ومصلحةٍ؛ لقولِه تَعالى: ﴿ وَمَا آرْسَلْنَاكَ إِلَّارَحْمَةُ لِلْعَلَمِينَ ﴾ (٥).

(وَهِيَ) أي: مشيئةُ اللهِ (وَإِرَادَتُهُ) تَعالى، (لَيْسَتَا بِمَعْنَى مَحَبَّتِهِ، وَرِضَاهُ، وَسَخَطِهِ، وَبُغْضِهِ).

وذَهَبَ بعضُهم إلى أنَّ الكُلَّ بمَعنَى واحدٍ، والَّذي عليه السَّلفُ وعامَّةُ الأئمَّةِ مِن الفقهاءِ، ومِن أصحابِ الأئمَّةِ، كالحنفيَّةِ والمالكيَّةِ والشَّافعيَّةِ وأصحابنا، والمُحَدِّثينَ والصُّوفيَّةِ، والنُّظَّارِ وغيرهم: الفَرْقُ.

<sup>(</sup>١) في (ع): للاستقبال.

<sup>(</sup>٢) المائدة: ٣٢.

<sup>(</sup>٣) الحشر: ٧.

<sup>(</sup>٤) البقرة: ١٤٣.

<sup>(</sup>٥) الأنبياء: ١٠٧.

(فَيُحِبُّ) سُبحانَه: الإيمانَ، والعملَ الصَّالَح، (وَيَرْضَى: مَا أَمَرَ بِهِ فَقَطْ) وَلا يَرضَى بالكُفرِ والفسوقِ والعصيانِ ولا يُحِبُّه، كما لا يَأْمُرُ به، وإنْ كانَ قد شاءَه، (وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ) لِحكمة (() (بِمَشِيئَتِه) فيكُونُ ما شاءَ لمشيئتِه، فد شاءَه، (وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ) لِحكمة في المحكمة وإنْ كانَ لا يُحِبُّه، فلم يَفعَلْ قبيحًا مُطلقًا، ولهذا كانَ خَمَلَةُ الشَّرعِ مِن السَّلفِ والخَلفِ مُتَّفِقِينَ على أنَّه لو حَلَفَ ليَفْعَلَنَّ واجبًا أو مُستحبًّا كقضاءِ دينٍ يَضِيقُ وقتُه، أو عبادةٍ يَضِيقُ وقتُها، وقال: «إنْ شاءَ اللهُ»، ثمَّ لم يَفعَلُ ؛ لم يَحنَثْ.

## (فَائدَةُ)

(الأَعْيَانُ) والمُعاملاتُ (وَالعُقُودُ المُنْتَفَعُ بِهَا قَبْلَ) وُرودِ (الشَّرْعِ) بعَدَّم والمُعْيَانُ والمُعاملاتُ (وَالعُقُودُ المُنْتَفَعُ بِهَا قَبْلَ) وُرودِ (الشَّرْعِ) بحُكْمِها مباحةٌ؛ لأنَّ خَلْقَها لا لِحِكمةٍ عَبَثُ، ولا حِكْمةَ إلَّا انتفاعُنا بها؛ إذ هو خالِ عن مفسدةٍ كالشَّاهدِ، وقد قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ كَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (٢)، وقالَ تَعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ اللّهِ الّهِ الّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ : «مَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُو مِمّا عَفَا عَنْهُ» (١٤)، وغيرُ ذلك مِن وقالَ صَالَ صَالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ : «مَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُو مِمّا عَفَا عَنْهُ» (١٤)،

<sup>(</sup>١) في (ع): لحكمته.

<sup>(</sup>٢) البقرة: ٢٩.

<sup>(</sup>٣) الأعراف: ٣٢.

<sup>(</sup>٤) رواه أبو داودَ (٣٨٠٠) مِن حديثِ ابنِ عبَّاسِ رَسَالِلَّهُمَنْهُا.

ورواه التَّرمذيُّ (١٧٢٦)، وابنُ ماجه (٣٣٦٧) مِن حديثِ سلمانَ رَمَعَالِلْهَ عَنهُ قال: سُيْلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالَتَهُ عَنَيْهِ وَسَلَّمْ عَنِ السَّمْنِ وَالجُبْنِ وَالفِرَاءِ، فقالَ: «الحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَالحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ.

قالَ التّرمذيُّ: حَسَنٌّ غريبٌ، ورجَّحَ وَقْفَه على سلمانَ رَوَالِشَّعَتْهُ، وقالَ في «العِلل الكبير» (١٣٥): سَأَلْتُ محمَّدًا عن هذا الحديثِ فقالَ: ما أراه محفوظًا.

وضعَّفه شيخي العلَّامةُ الحوينيُّ في (الفتاوي الحديثيَّة) (٣).

الأَدِلَّةِ الشَّرِعيَّةِ، وأَوْمَا إليه أحمدُ حَيْثُ سُئل عن قَطعِ النَّخلِ، قال: لا بأسَ به، لم أسمعْ في قَطعِه شيئًا.

وقيل: لا حُكْمَ لها قبلَ السَّمعِ، قَالَ المجدُ: هـذا هو الصَّحيحُ الَّذِي لا يَجُوزُ على المذهب غيرُه. انتهى.

فعلى هذا لا إِثْمَ بالتَّنَاوُلِ كَفَعَلِ البهيمةِ، لَكُنْ لا يُفتى به في الأَصحِّ، هذا (إِنْ) فُرِضَ أَنَّه (خَلَا وَقْتٌ عَنْهُ) أي: عن الشَّرع.

والصَّحيعُ أنَّه لم يَخلُ وقتٌ مِن شرعٍ؛ لأنَّه أوَّلَ ما خَلَقَ آدمَ قَالَ له: ﴿ اَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْمَنَةَ وَكُلا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِثْتُمَا وَلَا نَقْرَيَا هَلاهِ الشَّجَرَةَ ﴾ (١) أَمَرَهما ونَهَاهما عَقِبَ خَلْقِهما، فكذلك كلُّ زمانٍ.

(أَوْ) أي: والأعيانُ، والمُعاملاتُ، والعُقودُ المنتفعُ بها، (بَعْدَهُ) أي: بعدَ وُرودِ الشَّرع، (وخَلا) الشَّرعُ (عَنْ حُكْمِهَا) إنْ فُرِضَ ذلك كما تَقَدَّمَ.

قالَ الخَرَزِيُّ (1): لم تَحْلُ الأممُ مِن حُجَّةٍ (1)، واحتجَّ بقولِه تَعالى: ﴿ أَيَعْسَبُ الْإِنسَنُ أَن يُتَلَا اللهُ عَالَى: ﴿ وَلَقَدْ الْإِنسَنُ أَن يُتَلَا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

<sup>(</sup>١) البقرة: ٣٥.

<sup>(</sup>٢) في (ع): الجزري. والمثبت من (د)، وهو الموافق لما قيده به ابن السمعاني في «الأنساب» (٥/ ٨٧)، وهو أحمد بن نصر بن مُحَمَّد أبو الحسن الزهري، يعرف بالخرزي. ترجمته في «تاريخ بغداد» (٦/ ٢١٧)، و (طبقات الحنابلة» (٦/ ٢١٧).

<sup>(</sup>٣) ينظر: (التحبير شرح التحرير) (٢/ ٧٧٦)، و(شرح الكوكب المنير) (١/ ٣٢٣).

<sup>(</sup>٤) القيامة: ٣٦.

<sup>(</sup>٥) النَّحل: ٣٦.

<sup>(</sup>٦) فاطر: ٢٤.

(أَوْ لا) أي: أو لم يَخلُ الشَّرعُ عَن حُكمِ الأعيانِ والمعاملاتِ والعقودِ (وَجُهِلَ) حُكمُها، ويُتَصَوَّرُ ذلك فيمن خُلِقَ ببَرِّيَّةٍ ولم يَعرِفْ شرعًا وعندَه فواكهُ وأطعمةٌ.

إذا عَلِمْت ذلك: فالأعيانُ، والمعاملاتُ، والعقودُ (مُبَاحَةٌ بِإِلْهَامٍ، وَ) الإلهامُ: (هُوَ مَا يُحَرِّكُ القَلْبَ بِعِلْمٍ) بعدَ النَّظرِ في الدَّليلِ، (ويَطْمَئِنُّ) القلبُ (بِهِ) أي: بذلك العِلْمِ، حَتَّى (يَدُّعُوَ) القَلبُ (إِلَى العَمَلِ بِهِ) أي: بالعِلمِ اللَّذِي اطمأنَّ القلبُ به، وليس المرادُ الإيقاعُ في القلبِ بلا دليل، بل الهدايةُ الله الحديقُ بالدَّليلِ، كما قَالَ عليُّ رَضَيَاتَهُ عَنْهُ: «إِلَّا أَنْ يُعْطِنِيَ اللهُ عَبْدًا فَهُمًا فِي السَّادِي، "

وكانَ شيخُ الإسلامِ البُلْقينيُّ يَقولُ: الفُتوحاتُ الَّتي يُفتَحُ بها على العلماءِ في الاهتداءِ إلى استنباطِ المسائلِ المُشكِلاتِ مِن الأَدِلَّةِ؛ أعظمُ نفعًا وأكثرُ في الاهتداءِ إلى استنباطِ المسائلِ المُشكِلاتِ مِن الأَدِلَّةِ؛ أعظمُ نفعًا وأكثرُ فائدةً مِمَّا يُفتَحُ به على الأولياءِ مِن الاطلاعِ على بعضِ الغُيُوبِ، فإنَّ ذلك لا يَحصُلُ بهذا، وأيضًا هذا موثوقٌ به لرجوعِه إلى أصل شرعيٌ، وذلك قد يَضطرِبُ(٤).

<sup>(</sup>١) في (ع)، (د): مجلسه. والمثبت من «العدة»، وكذا هو في «المسودة في أصول الفقه» (ص٤٨٦).

<sup>(</sup>٢) «العدة في أصول الفقه» (٤/ ١٢٥٠).

<sup>(</sup>٣) رواه النَّسانيُّ (٤٧٤٤) سَأَلْنا عَلِيًّا: هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَاللهَ عَلَيْتَةَ شَيْءٌ سِوَى القُرْآنِ؟...

<sup>(</sup>٤) ينظر: (الغيث الهامع) (ص٢٥٦).

(وَهُو) أي: الإلهام (١) علم يَحدُثُ في النَّفْسِ المُطمئنَّةِ الزَّكيَّةِ، قالَه السَّهْرَوَرْدِيُّ في «أماليه»(٢).

وَ (فِي قَوْلٍ:) هو (٣) (طَرِيقٌ شَرْعِيٌّ) وهو إلهامٌ مِن اللهِ تَعالى لعبادِه، بحَظرِه وإباحتِه، كما أَلْهَمَ أبا بكرٍ وعمرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُا أَسْياءَ وَرَدَ الشَّرعُ بمُوافَقَتِها، كما أَلْهَمَ أبا بكرٍ أنَّ في بطنِ أمِّ عبدٍ جاريةً (١).

وقالَ: الَّذِي عليه جمهورُ العلماءِ: أنَّه خيالٌ لا يَجُوزُ العملُ به إلَّا عندَ فَقْدِ الحُجَج كلِّها، مِن بابِ ما أُبِيحَ عَمَلُه (١) بغيرِ عِلْم (٧).



<sup>(</sup>١) قوله: أي الإلهام. ليس في د.

<sup>(</sup>٢) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٢/ ٧٨٧).

<sup>(</sup>٣) ليست في (د).

<sup>(</sup>٤) رواه مالك (٢١٨٩) من حديث عائشة رَعِوَاللَّهُ عَنْهَا.

<sup>(</sup>٥) في اتقويم الأدلَّةِ اللدَّبُوسِيِّ. بآية:

<sup>(</sup>٦) في (ع): علمه. والمثبت من (د)، و تقويم الأدلَّةِ اللَّهُ وُسِيِّ.

<sup>(</sup>٧) اتقويمُ الأدلَّةِ اللدَّبُوسِيِّ (١/ ٣٩٢).

#### (فضل)

(الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ) نَصَّ أحمدُ أَنَّه خطابُ الشَّرِعِ وقولُه، والمرادُ ما وَقَعَ به الخطابُ؛ أي: (مَدْلُولُ خِطَابِ الشَّرْعِ) وهو الإيجابُ والتَّحريمُ والإحلال، وهو صفةٌ للحاكم، فشَمِلَ الأحكامَ الخمسة وغيرَها.

تنبية: الحُكمُ نفسُ خطابِ اللهِ، فالإيجابُ مَثَلًا هو: نَفْسُ قولِ اللهِ تَعَلَّقُ تَعَالَى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَوْةَ ﴾ (() وَلَيْسَ الفعلُ صفةً مِن القولِ؛ إذِ القولُ يَتَعَلَّقُ بالمعدومِ، وهو فعلُ الصَّلاةِ في المثالِ المذكورِ، وإذا كانَ الفعلُ معدومًا فصِفَتُه المتأخِّرةُ عنه أَوْلَى بالعدم، فالحُكمُ وهو الإيجابُ مثلًا له تَعَلَّقُ بفعلِ المُكلَّفِ وإنْ كانَ مَعدومًا، فبالنَّظرِ إلى نَفْسِه الَّتي هي صفةٌ للهِ تَعالى بفعلِ المُكلَّفِ وإنْ كانَ مَعدومًا، فبالنَّظرِ إلى نَفْسِه الَّتي هي صفةٌ للهِ تَعالى يُسَمَّى وجوبًا، فهما مُتَّحِدانِ بالذَّاتِ يُسَمَّى وجوبًا، فهما مُتَّحِدانِ بالذَّاتِ مُختلفانِ بالاعتبارِ، ولهذا نَرى المُحقِّقينَ تارةً يُعرِّفونَ الإيجابَ (٢) وتارةً يُعرِّفون الوجوبَ (٣) نظرًا إلى الاعتبارين.

(وَالخِطَابُ قَوْلٌ) احتُرِزَ به عن الإشاراتِ والحركاتِ المُفهمةِ.

وقولُه: (يَفْهَمُ مِنْهُ) أي: مِن ذلك القولِ خَرَجَ مَن لا يَفْهَمُ، كالصَّغيرِ والمجنونِ؛ إذْ لا يَتَوَجَّهُ إليه قولٌ.

وقولُه: (مَنْ سَمِعَهُ) ليَعُمَّ المُواجهةَ بالخطابِ وغيرَه، وليُخرِجَ النَّائمَ والمُغمى عليه ونحوَهما.

<sup>(</sup>١) الإسراء: ٧٨.

<sup>(</sup>٢) في (ع): بالإيجاب.

<sup>(</sup>٣) في (ع): بالوجوب.

وقولُه: (شَيْئًا مُفِيدًا) أَخرَجَ (١) المُهمَلَ.

وقولُه: (مُطْلَقًا) لِيُعَمَّ حالةَ قصدِ إفهام السَّامع وعَدَمِها.

(وَيُسَمَّى بِهِ) أي: بالخطابِ (الكَلَامُ فِي الأَزَلِ) يَعني يُسَمَّى الكلامُ في الأَزلِ يَعني يُسَمَّى الكلامُ في الأَزلِ خِطابًا (فِي قَوْلٍ).

قَـالَ ابـنُ مُفْلِحٍ: ولقائلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا يَصِّحُ هـذا على قِدَمِ الكلامِ الَّذِي هو القولُ(٢). انتهى.

والقولُ الثَّاني: لا يُسَمَّى خطابًا لعدمِ المُخاطَبِ حينئذِ، بخلافِ تَسميَتِه في الأزلِ أمرًا ونهيًا ونحوَهما؛ لأنَّ مِثْلَه يَقُومُ بذاتِ المُتكلِّمِ بدونِ مَن يَتَعَلَّقُ به، كما يُقالُ في الوَصِيِّ: أَمَرَ في وَصِيَّتِه ونَهَى، ولا يُقالُ: خاطَبَ.

(ثُمَّ) اعلَمْ أنَّ خطابَ الشَّرعِ إمَّا أنْ يَرِدَ: باقتضاءِ الفِعلِ، أو باقتضاءِ التَّركِ، أو باقتضاءِ التَّركِ، أو بالتَّركِ، فو (إِنْ وَرَدَ:

(١) بِطَلَبِ فِعْلِ مَعَ جَزْمٍ) وهو القطع المُقتضِي الوعيدَ على التَّركِ، نحوُ: ﴿ وَأَقِيمُواْ الصَّلَاةَ وَوَاتُواْ الرَّكُوةَ ﴾ (\*) (فَإِيجَابٌ).

(٢) (أَوْ) أَي: وإِنْ وَرَدَ بطلبِ فِعل، و(لا) جَـزْمَ (مَعَهُ) أي: مَعَ الطَّلبِ يَقتضي الوعيدَ على التَّركِ، نحو: ﴿وَأَشَّ لِمِـدُوّا إِذَا تَبَايَعْتُمُ ﴿ (٤) (فَنَدُبُ).

<sup>(</sup>١) في (ع): خرج.

<sup>(</sup>٢) وأصولُ الفقهِ ١ (١/ ١٨٣).

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٤٣، ٨٤، ١١٠، النِّساء: ٧٧، النُّور: ٥٦.

<sup>(</sup>٤) البقرة: ٢٨٢.

(٣) (أَوْ) أَي: إِنْ وَرَدَ خطابُ الشَّرعِ (بِطَلَبِ تَرْكٍ) و (مَعَهُ) جزمٌ يَقتضي الوعيدَ على الفعلِ، نحوُ: ﴿لَا تَأْكُلُوا ٱلرِّبَوَا ﴾ (١)، و﴿ وَلَا نَقْرَبُوا ٱلزِّنَى ﴾ (١) (فَتَحْرِيمٌ).

(٤) (أَوْ) أَي: وإنْ وَرَدَ بطلبِ تـركِ، و (لا) جَزْمَ (مَعَـهُ) يَقتضي الوعيدَ على التَّركِ، كقولِه عَلَيْهِ الصَّلَامُ: "إِذَا تَوضَّا أَحَدُكُمْ، فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثمَّ على التَّركِ، كقولِه عَلَيْهِ الصَّلَامُ: "إِذَا تَوضَّا أَحَدُكُمْ، فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثمَّ خَرَجَ عَامِدًا إِلَى المَسْجِدِ، فَلا يُشَبِّكُ بَيْنَ أَصَابِعِه» (٣) (فَكَرَاهَةُ).

(٥) (أَوْ) أَي: وإنْ وَرَدَ خطابُ الشَّرِعِ (بِتَخْيِيرٍ) بينَ الفعلِ والتَّركِ، كقولِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حينَ سُئِلَ عنِ الوُضوءِ مِن لُحومِ الغنمِ: «إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأَ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَوَضَّأُ» (١٠).

(فَإِبَاحَةُ)، ولا تَتَقَيَّدُ استفادةُ أدلَّةِ الأحكامِ مِن صريحِ الأمرِ والنَّهيِ، بل تكُونُ بنصِّ، أو إجماعِ (٥) أو قياسٍ.

والنَّـصُّ: إمَّا أَنْ يَكُونَ أَمرًا، أو نهيًا، أو إذنًا، أو خبَرًا بمَعناها، أو إخبارًا بالحُكْمِ، نحوُ: ﴿ كُنِبَ عَلَيْتُ مُ الصِّيامُ ﴾ (١)، ﴿ إِنَّاللَهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَنَنَتِ إِلَىٰ

<sup>(</sup>١) آل عمران: ١٣٠.

<sup>(</sup>٢) الإسراء: ٣٢.

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داودَ (٥٦٢)، والتَّرمذيُّ (٣٨٦)، وابنُ ماجه (٩٦٧)، وابنُ حِبَّانَ (٢٠٣٦) مِن حديثِ كعبِ بنِ عُجْرَةَ رَجَلِكَةَهُ.

<sup>(</sup>٤) رواه مسلمٌ (٣٦٠) من حديثِ جابرِ بنِ سَمُرَةَ.

<sup>(</sup>٥) في د: وإجماع.

<sup>(</sup>٦) البقرة: ١٨٣.

أَهْلِهَا ﴾('') «إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ »('')، ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾("'.

(وَإِلّا) بِأَنْ لِمْ يَرِدِ الخطابُ مِثْلَ هَذَهُ الصِّيَغِ المُتقدِّمةِ في الأحكامِ الخمسةِ، كالصِّحَةِ والفسادِ، ونَصبِ الشَّيْءِ سَببًا، أو مانعًا، أو شرطًا، وكون (٤) الفعلِ أداءً، أو قضاءً، ورخصة أو عزيمة، (فَوَضْعِيُّ) أي: يَكُونُ مِن خطابِ التَّكْلِيفِ المُتقدِّمِ ذِكْرُه.

وقد يَجتمِعُ خطابُ الشَّرعِ وخطابُ الوضعِ في شيءِ واحدٍ، كالزِّنا، فإنَّه حرامٌ وسببٌ للحدِّ، وقد يَنفرِ دُ خطابُ الوضعِ، كأوقاتِ الصَّلاةِ سببُ وُجُوبِ الصَّلاةِ، وقد يَنفَرِ دُ خطابُ التَّكْلِيفِ، [كصلاةِ الظُّهرِ مثلًا.

وقالَ في «شرحِ التَّنقيحِ»: ولا يُتَصَوَّرُ انفرادُ خطابِ التَّكْلِيفِ] (٥) عن خطابِ الوضع؛ إذ لا تكليفَ إلَّا له سببٌ، أو شرطٌ، أو مانعُ(١).

(وَالمَشْكُوكُ) قِيلَ: (لَيْسَ بِحُكُم) وهو الصَّحيحُ، والشَّاكُ لا مذهبَ له، والوقفُ قِيلَ: مذهب، وهو أصحُّ؛ لأنَّه يُفتي به ويَدعو إليه.



<sup>(</sup>١) النِّساء: ٥٨.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٦١٠٨)، ومسلم (١٦٤٦) من حديث ابن عمر رَوَاللَّهُ عَنْهَا.

<sup>(</sup>٣) المائدة: ٩٦.

<sup>(</sup>٤) في (ع): أو كون.

<sup>(</sup>٥) ليس في (د).

<sup>(</sup>٦) «شرح تنقيح الفصول» (ص٨١).

### (فضل)

الفعلُ الواجبُ: ما اقْتَضَى الشَّرعُ فِعْلَه اقتضاءً جازمًا، والمندوبُ: ما اقْتَضَى فِعلَه اقتضاءً عيرَ جازم، والحرامُ: ما اقتضى الشَّرعُ تَرْكَه اقتضاءً جازمًا، والمكروهُ: ما اقْتَضَى تَرْكَه اقتضاءً غيرَ جازم، والمباحُ: ما اقْتَضَى الشَّرعُ التَّخييرَ فيه.

وهذه الأشياءُ هي مجالُ الأحكامِ ومُتَعَلَّقَاتُها، وأمَّا الأحكامُ نَفْسُها فهي: الإيجابُ، والتَّحريمُ، والنَّدبُ، والكراهةُ، والإباحةُ.

إذا تَقَرَّرَ ذلك ف(الوَاجِبُ لُغَةً: السَّاقِطُ وَالثَّابِتُ).

قَالَ فِي «المصباحُ»: وَجَبَ البَيْعُ وَالحَقُّ يَجِبُ وُجُوبًا وَجِبَةً: لَزِمَ وَثَبَتَ، وَوَجَبَ الحَائِطُ وَنَحُوهُ: سَقَطَ (١).

(وَ) أَمَّا الواجبُ (شَرْعًا) فلهم فيه حدودٌ كثيرةٌ، قلَّ أَنْ تَسْلَمَ مِن خَدْشٍ: أولاها: (مَا ذُمَّ) شرعًا (تَارِكُهُ قَصْدًا مُطْلَقًا).

فقولُه: «ما ذُمَّ» هو خيرٌ مِن قـولِ مَن قَالَ: «ما يُعاقَبُ تارِكُه»؛ لجوازِ العفوِ، واحتُرِزَ به عـنِ: المندوبِ، والمكروهِ، والمباحِ؛ لأنَّه لا ذَمَّ فيها، والمرادُ بذمِّ تاركِه: أن يَرِدَ في كتابِ اللهِ تَعالى، أو سُنَّةِ رسولِه صَالَلتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَم، أو المرادُ بذمِّ تاركِه: أن يَرِدَ في كتابِ اللهِ تَعالى، أو سُنَّةِ رسولِه صَالَلتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَم، أو إجماع الأُمَّةِ ما يَدُلُّ على الذَّمِّ.

وقولُه: «شرعًا»؛ لأنَّ الذَّمَّ لا يَثْبُتُ إلَّا بالشَّرعِ (٢)، بخلافِ قولِ المعتزلةِ.

<sup>(</sup>١) "المصباحُ المنيرُ في غريبِ الشَّرح الكبيرِ" (٢/ ٦٤٨).

<sup>(</sup>٢) في (ع): بشرع.

وقولُه: «تاركُه» احتُرِزَ به عنِ الحرام، فإنَّه يُذَمُّ شرعًا فاعلُه.

وقولُه: «قَصْدًا» فيه تقريرانِ مَوقوفانِ على مُقَدِّمةٍ: وهو أنَّ هذا التَّعريفَ إِنَّمَا هو بالحيثيَّةِ؛ أي: الَّذِي بحَيثُ لو تُرِكَ لذُمَّ تاركُه؛ إذْ لو لم يَكُنْ بالحيثيَّةِ لا قُتَضَى أنَّ كلَّ واجب لا بدَّ مِن حُصولِ الذَّمِّ على تَركِه، وهو باطلُّ.

إذا عُلِمَ ذلك فأحدُ التَّقريرينِ إِنَّمَا يَأْتِي بالقصدِ؛ لأنَّه شرطٌ لصِحَّةِ هذه الحيثيَّةِ؛ إذِ التَّارِكُ لا على سبيل القصدِ لا يُذَمُّ.

والثَّاني: أنَّه احتُرِزَ به عمَّا إذا مَضَى مِن الوقتِ قَدْرُ فِعلِ الصَّلاةِ، ثمَّ تَركَها بنومٍ، أو نسيانٍ، وقد تَمَكَّنَ، ومعَ ذلك لا يُذَمُّ شرعًا تاركُها؛ لأنَّه ما تَركَها قصدًا.

وقولُه: «مُطلقًا» فيه تقريرانِ أيضًا موقوفانِ على مُقدِّمةٍ: وهو أنَّ الإيجابَ باعتبارِ الفاعلِ قد يكُونُ على الكفاية، وقد يكُونُ على العينِ، وباعتبارِ المفعولِ قد يكُونُ مُضَيَّقًا، كالصَّوم، المفعولِ قد يكُونُ مُضَيَّقًا، كالصَّوم، فإذا تَرَكَ الصَّلاةَ في أوَّلِ وَقتِها صَدَقَ أنَّه تَرَكَ واجبًا؛ إذِ الصَّلاةُ تَجِبُ بأوَّلِ الوقتِ، ومُغَ ذلك لا يُذَمُّ عليها إذا أتى بها في أثناءِ الوقتِ، ويُذَمُّ إذا أخرَجها عن جميعِه، وإذا تَرَكَ إحدى خصالِ الكفَّارةِ، فقد تَركَ ما يَصدُقُ عليه أنَّه واجبٌ مَعَ أنَّه لا ذُمَّ فيه إذا أتى بغيرِه، وإذا تَركَ صلاةَ جنازةٍ فقد تَركَ ما صَدَقَ عليه أنَّه واجبٌ، ولا يُذَمُّ عليه إذا فَعَلَه غيرُه.

إذا عُلِمَ ذلك فأحدُ التَّقريرينِ أنَّ قولَه: «مُطلقًا» عائدٌ إلى الذَّمِّ، وذلك لأَنَّه قد تَلَخَّصَ أنَّ الذَّمَّ على الواجبِ المُوسَّعِ والمُحَيَّرِ وعلى الكفاية مِن وجهِ دونَ وجهٍ، وأنَّ الذَّمَّ على الواجبِ المُضيَّقِ والمُحَتَّمِ والواجبِ على

العين (١) مِن كلِّ وجهٍ، فلذلك قال: «مُطلقًا»؛ ليَشــمَلَ ذلك كلَّه بشرطِه، ولو لم يَذْكُرْ ذلك لَوَرَدَ عليه مَن تَرَكَ شيئًا مِن ذلك.

والتَّقريسُ الثَّاني: أنَّ «مطلقًا» عائدٌ إلى التَّركِ، والتَّقديرُ: تَركًا مُطلقًا، ليَدخُلَ: المُخيَّرُ، والمُوَسَّعُ، وفرضُ الكفايةِ، فإنَّه إذا تَرَكَ فرضَ الكفايةِ لا يَدخُلَ: المُخيَّر، والمُوَسَّعُ، وفرضُ الكفايةِ، فإنَّه إذا تَرَكَ فرضَ الكفايةِ لا يأثَمُ، وإنْ صَدَقَ أنَّه تاركٌ واجبًا، وكذلك الآتي به آتِ بالواجبِ، مَعَ أنَّه لو تَركَه لم يَأْثُمُ، وإنَّما يَأْثَمُ إذا حَصَلَ التَّركُ المُطلَقُ منه ومِن غيرِه، وهكذا في الواجبِ المُخيَّرِ والمُوسَع.

ودَخَلَ فيه أيضًا: الواجبُ المُحَتَّمُ والمُضَيَّقُ [وفرضُ العينِ](٢)؛ لأنَّ كلَّ ما ذُمَّ الشَّخصُ عليه إذا تَرَكَه وَحْدَه ذُمَّ عليه أيضًا إذا تَرَكَه هو وغيرُه.

(وَمِنْهُ) أي: ومِن الواجبِ (مَا) أي: واجبٌ (لا يُثَابُ) فاعلُه (عَلَى فِعْلِهِ) بمُجرَّدِ الفعلِ، (كَنَفَقَةٍ وَاجِبَةٍ، وَرَدِّ وَدِيعَةٍ، وَ) ردِّ (غَصْبِ، ونَحْوِهِ) كرَدِّ عاريَّةٍ (إِذَا فُعِلَ) ذلك (مَعَ غَفْلَةٍ).

ق الَ الطُّوفِيُّ: الواجبُ: هو المأمورُ به جزمًا، وشرطُه ترتُّب (٣) الثَّوابِ على نيَّةِ التَّقَرُّبِ بفِعلِه (١٠).

(وَمِنَ المُحَرَّمِ: مَا) أي: مُحَرَّمٌ (٥) (لا يُثَابُ) تَارِكُهُ (عَلَى تَرْكِهِ) بمُجَرَّدِ التَّركِ، (كَتَرْكِهِ) مُحَرَّمًا (غَافِلًا)(١) عن كَوْنِ تَرْكِه طاعةً، بامتثالِ الأمرِ بالتَّركِ.

<sup>(</sup>١) في (د): المُعَيَّنِ. (٢) ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) في (د): ترتب. والمثبت من (ع)، واشرح مُختصر الروضة،

 <sup>(</sup>٤) اشرحُ مختصرِ الرَّوضةِ (١/ ٣٥١). (٥) في (ع): حرام.

<sup>(</sup>٦) قوله: كتركه غافلاً. في «مختصر التحرير» (ص٦٥): كمحرم يخرج من عهدته بمجرد الترك. وفي بعض نسخه الخطية كما هو مثبت عندنا.

ق الَ الطُّوفِيُّ (١): الحرامُ: المَنْهِيُّ عنه جزمًا، وشَرطُ ترتيبِ الثَّوابِ على تَرْكِه نِيَّةُ التَّقرُّبِ به، فتَرتيبُ الثَّوابِ وعَدَمُه في فعلِ الواجبِ وتَركِ المُحَرَّمِ وعَدمِهما راجعٌ إلى وجودِ شرطِ الثَّوابِ وهو النَّيَّةُ، لا إلى انقسامِ الواجبِ والحرام في نَفْسِهما (١).

فَائِدَةٌ: قالَ ابنُ قاضي الجبل: تنبيهُ: التَّصرُّ فاتُ ثلاثةُ أقسام:

- منها ما لا يُمكِنُ إِلَّا أَنْ يُقصَدَ به التَّقرُّبُ إلى اللهِ تَعالى، كالعبادةِ المَحضةِ.
- ومنها: ما لا يُمكِنُ التَّقرُّبُ به إلى اللهِ تَعالى، وهو النَّظَرُ الأوَّلُ المُفضي إلى إثباتِ العِلمِ بالصَّانع.
- ومنها: ما يُمكِنُ التَّقرُّبُ به، كرَدِّ الوديعةِ ونحوِه، وكذا المُباحاتُ، كقول معاذ: أَحْتَسِبُ(٣) نَوْمَتي كما أَحْتَسِبُ(٣) قَوْمتي(١).

## (وَالفَرْضُ لُغَةً:

(١) التَّقْدِيرُ) ومنه قولُه تَعالى: ﴿ فَيْضَفُّ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ (٥) أي: قَدَّرْتم،

(٢) (وَالتَّأْثِيرُ) قَالَ في «المِصباح»(١): فُرْضَةُ القَوْسِ: مَوْضِعُ حَزِّهَا لِلْوَتَرِ.

<sup>(</sup>١) (شرحُ مختصَر الرَّوضةِ) (١/ ٣٥١).

<sup>(</sup>٢) في (د): أنفسهما. والمثبت من (ع)، واشرح مختصر الرُّوضةِ ا

<sup>(</sup>٣) في (د): احتسبت.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (٤٣٤١).

<sup>(</sup>٥) البقرة: ٢٣٧.

<sup>(</sup>٦) (المصباحُ المنيرُ في غريبِ الشَّرحِ الكبيرِ ١ (٢/ ٦٤٨).

(٣) (وَالإِلْزَامُ) والإيجابُ ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِ كَ ٱلْحَجَ ﴾ (١) أي: أَوْجَبَ على نَفْسِه فيهن الإحرام.

- (٤) (وَالعَطِيَّةُ) قَالَ في «الصِّحاحُ»: فَرَضْتُ له وافْتَرَضْتُ؛ أي: أَعطَيْتُه، وفَرَضْتُ له في الدِّيوانِ(١٠).
- (٥) (وَالإِنْـزَالُ) ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْءَاكَ ﴾ (٣) أي: أَنْـزَلَ عليك القرآنَ.
- (٦) (وَالإِبَاحَةُ): ﴿ مَّاكَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُ ﴾ (١) أي: فيما أباحَ اللهُ له.

ويَجِيءُ لمعَنى البيانِ: ﴿ سُورَةً أَنزَلْنَهَا وَفَرَضْنَهَا ﴾ (٥) بالتَّخفيفِ.

(وَ) الفرضُ (يُرَادِفُ الوَاجِبَ شَرْعًا) أي: مُتَّحِدانِ مَفهومًا؛ إذِ الاتِّحادُ مَفهومًا هُو النَّاطِقِ، فإنَّهما مَفهومًا هُو مَعنى التَّرادُفِ، لا المُتَّحِدانِ ذاتًا، كالإنسانِ والنَّاطِقِ، فإنَّهما مُتَّحِدانِ ذاتًا مَعَ عدمِ التَّرادُفِ، فبينَهما عمومٌ وخصوصٌ مُطلَقٌ، فكلُّ مُتَّحِدانِ ذاتًا، ولا عكسُ لغويًّا.

إذا عُلِمَ ذلك: فالصَّحيحُ أنَّهما مُتَرادف انِ القولِه تَعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِكَ ٱلْحَجَ ﴾ (١) أي: أَوْجَبَه، والأصلُ تَنَاوُلُه (٧) حقيقة، وعدُمُ غيرِه نفيًا للمجازِ والاشتراكِ.

<sup>(</sup>١) البقرة: ١٩٧. (٢) (الصِّحاحُ تاجُ اللُّغةِ، للجَوهريُّ (٣/ ١٠٩٧).

<sup>(</sup>٣) القصص: ٨٥.(٤) الأحزاب: ٣٨.

<sup>(</sup>٥) النُّور: ١. (٦) البقرة: ٩٧.

<sup>(</sup>٧) ليست في (د).

(وَ) على هذا (ثَوَابُهُمَا) أي: ثوابُ الفرضِ والواجبِ (سَوَاءٌ) مِن غيرِ تَفاوُتِ.

وَقِيلَ: الفرضُ آكَدُ، وعليه يَجُوزُ أَنْ يُقالَ: بعضُ الواجباتِ أَوْجَبُ مِن بعضٍ.

وفائدتُه: أنَّه يُثابُ على أَحَدِهما أكثرَ، وأنَّ طريقَ أحدِهما مقطوعٌ به، والآخرُ ظَنٌّ.

(١) (وَصِيغَتُهُمَا) أي: صيغة الفرض، والواجبِ(١) نص في الوجوبِ على الصَّحيح.

قالَ ابنُ عَقِيلِ: «أَوْجَبْتُ» صريحةٌ في الوُجوبِ بإجماعِ النَّاسِ.

قالَ الشَّيخُ في «المُسَوَّدة»(٢): والأظهرُ أنَّ الفرضَ نَصُّ، وقولُهم: فَرَضَ القاضي النَّفَقَةَ وفَرَضَ الصَّداقَ، لا يَخرُجُ عن مَعنى الوُجوبِ، وإنِ انْضَمَّ إليه التَّقديرُ.

(٢-٣) (وَحَتْمٌ، وَلازِمٌ) كواجب، فالمحتومُ مِن حَتَمْتُ الشَّيْءَ أَحْتِمُهُ حَتْمًا، إذا قَضَيْتُه وأَحكَمْتُه، وحَتَمْتُه أيضًا: أَوْجَبْتُه، قاله الجَوْهَرِيُّ(٣).

قَ الَ تَعالَى: ﴿ كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًا ﴾ (١) أي: واجبَ الوقوعِ بأمْرِه الصَّادقِ، وإلَّا فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يَجِبُ عليه شيءٌ، واللَّازمُ بمَعنى الواجبِ، ولا يَقبَلُ التَّأُويلَ عندَ الأكثرِ، وهو مِنَ اللَّزُومِ، [وهو لغةً: عدمُ] (١) الانفكاكِ

<sup>(</sup>۱) في (د): والوجوب. (۲) «المسودة» (ص٣٠).

<sup>(</sup>٣) ﴿الصِّحاحِ» (٥/ ١٨٩٢). (٤) مريم: ٧١.

<sup>(</sup>٥) في (ع): وعدم.

عن الشَّعيء، فيُقالُ للواجبِ: لازمٌ ومَلْزومٌ به، ونحوُ ذلك، كما في حديثِ الصَّدَقَةِ: «وَمَنْ لَزِمَتْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، أُخِذَ مِنْهُ ابْنُ لَبُونٍ»(١) أي: وَجَبَ عليه ذلك.

(٤) (وَ) كذا (إِطْلَاقُ الوَعِيدِ) يَقتضي الوجوبَ لفعلِ ما تُوعِّدَ عليه، وهو الصَّحيحُ، فلا يُقبَلُ تأويلُه؛ لأنَّه خاصَّةُ الواجبِ، ولا تُوجَدُ خاصَّةُ الشَّيْءِ بدونِه.

[وقالَ القاضي (٢): ألفاظُ الوعيدِ تَرِدُ، والمرادُ به الوجوبُ والنَّدبُ ] (٣) قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿ فَوَيْ لُلُ لِلْمُصَلِّينَ ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۞ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۞ الَّذِينَ هُمْ يُرَاّ مُونَ ﴾ (١) وذلك مندوبٌ إليه، ومعَ الّذِينَ هُمْ يُرَاّ مُونَ ۞ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ۞ ﴿ (١) وذلك مندوبٌ إليه، ومعَ ذلك يَقتضي الوجوبَ.

(٥) (وَ ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ﴾: نَصَّ فِي الوُجُوبِ) أَيضًا، مأخوذٌ مِن كَتَبَ الشَّيْءَ إذا حَتَمَه وأَلْزَمَ به، ومنه قولُه تَعالى: ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيامُ ﴾ (٥) ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْصِّيامُ ﴾ (٥) ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْمِتَالُ ﴾ (١) ، أمَّا قولُه تَعالى: ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ الْحَرَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ ﴾ (١) الآية. فقيلَ: المُرادُ: وَجَبَ، وكانَتِ الوصيَّةُ فرضًا ثم نسخت (٨).

<sup>(</sup>١) رواه البخاريُّ (١٤٤٨) من حديثِ أنسِ رَوَالِلَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرِ رَوَالِلَّهُ عَنْهُ لَتَبَ لَهُ الَّتِي أَمَرَ اللهُ رَسُولَهُ صَالِلتُهُ عَلِيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتَ مَخَاضِ وَليستْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ بنْتُ لَبُونِ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ ...

<sup>(</sup>۲) «العدة في أصول الفقه» (۱/ ۲٤۲).(۳) ليست في (د).

<sup>(</sup>٤) الماعون. (٥) البقرة: ١٨٣.

<sup>(</sup>٦) البقرة: ٢١٦. (٧) البقرة: ١٨٠.

<sup>(</sup>۸) في د: ونسخت.

وَقِيلَ: المُرادُ بالوَصِيَّةِ: ما كانَ عليه مِن الدَّينِ والوديعةِ ونَحوِهما. وَقِيلَ: المرادُ في اللَّوح المحفوظِ، فلا يَكُونُ مِمَّا نَحنُ فيه.

(وَإِنْ كَنَّى الشَّارِعُ عَنْ عِبَادَةٍ بِبَعْضِ مَا فِيهَا) دَلَّ ذلك على فَرضِه، (نَحْوُ) تَسْمِيَةِ الصَّلاةِ قُرانَا بقولِه: (﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾('') وتَسْبِيحًا بقولِه: ﴿وَسَيِّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ فَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ﴾('')، وكالتَّعبيرِ عنِ الإحرامِ والنُّسُكِ بأخ ذِ الشَّعرِ بقولِه: (﴿مُحَلِقِينَ رُءُوسَكُمُ ) وَمُقَصِّرِينَ ﴾(")؛ (دَلَّ عَلَى وَالنُّسُكِ بأخ ذِ الشَّعرِ بقولِه: (﴿مُحَلِقِينَ رُءُوسَكُمُ ) وَمُقَصِّرِينَ ﴾(")؛ (دَلَّ عَلَى فَرْضِهِ) أي: فَرضِ المُكنَّى به، فذلَّ قولُه: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾('') على فريضةِ القراءةِ فِي الصَّلاةِ، [ودَلَّ قولُه: ﴿ فَسَيِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ ('') الآيةُ على وُجُوبِ التَّسبيحِ فيها، وذلَّ قولُه: ﴿ فَكَلِقِينَ رُءُوسَكُمُ ﴾ ('') على فريضةِ الحلْقِ في الحَجِّ؛ النَّسبيحِ فيها، وذلَّ قولُه: ﴿ فَكَلِقِينَ رُءُوسَكُمُ ﴾ ('') على فريضةِ الحلْقِ في الحَجِّ؛ النَّ العَربَ لا تُكنِّي إلَّا بالأخصِّ بالشَّيءِ.

(وَمَا لَا يَتِمُّ الوُجُوبُ إِلَّا بِهِ: لَيْسَ بِوَاجِبٍ مُطْلَقًا) إجماعًا، قَدَرَ عليه المُكَلَّفُ كاكتسابِ المالِ للكفَّاراتِ ونَحوِها، أو لم يَقْدِرْ عليه كحُضُورِ المُكلَّفُ كاكتسابِ المالِ للكفَّاراتِ ونَحوِها، أو لم يَقْدِرْ عليه كحُضُورِ المُشتَرَطِ في الجُمُعةِ، فإنَّه لا صُنْعَ للمُكلَّفِ فيه.

# (وَمَا لَا يَتِمُّ الوَاجِبُ المُطْلَقُ إِلَّا بِهِ) لا يَخلُو:

- إمَّا أَن يَكُونَ جُزءًا للواجبِ المُطلَقِ فواجبٌ اتَّفاقًا؛ لأَنَّ الأَمرَ بالماهيَّةِ المُرَكَّبةِ أَمْرٌ بكُلِّ واحدةٍ مِن أجزائِها ضِمنًا، كالسُّجودِ في الصَّلاةِ، فالأَمْرُ بالصَّلاةِ مَثَلًا أَمْرٌ بما فيها مِن ركوع وسجودٍ وتَشَهُّدٍ، وغيرِ ذلك.

الإسراء: ۷۸.
 الإسراء: ۷۸.

<sup>(</sup>٣) الفتح: ٢٧.(٤) الإسراء: ٧٨.

<sup>(</sup>٥) في (ع): وقوله. (٦) النَّصر: ٣، الحجر: ٩٩.

<sup>(</sup>٧) الفتح: ٢٧.

- وإمَّا أَنْ يَكُونَ خارجًا عنه، كالسَّبِ، والشَّرطِ، (وَهُوَ مَقْدُورٌ لِمُكَلَّفٍ) إذْ غيرُ المقدورِ مِن المُحالِ؛ لأنَّه فردٌ مِن أفرادِه، كالقُدرةِ واليدِ في المُحلوقانِ اللهِ تَعالى، فليسَ ذلك في وُسعِ المُكلَّفِ وطاعتِه؛ (فَوَاجِبٌ) على الصَّحيح.

فائدةً: قالَ القَرَافِيُّ: فمَعنى قَوْلِنا: «مُطلقًا»؛ أي: أَطْلَقَ الوجوبَ فيه، فيَصِيرُ مَعنى الكلامِ الواجبَ المُطلقَ إيجابُه، ففَرْقٌ بينَ قولِ السَّيِّدِ لعبدِه ('': اصعَدِ السَّطح، وبينَ قولِه: «إذا نُصِبَ السُّلَّمُ اصعَدِ السَّطح»، فالأوَّلُ مُطلَقُ في إيجابِه، فهو موضعُ الخلافِ، والثَّاني مُقيَّدٌ في إيجابِه بالشَّرطِ، فلا يَجِبُ تحصيلُ الشَّرطِ فيه إجماعًا(''). انتهى.

تنبيه ": ظاهرُ مَن أَوْجَبَه (يُعَاقَبُ) المُكَلَّفُ (بِتَرْكِهِ، وَيُثَابُ بِفِعْلِهِ) لأنَّ الواجبَ هو الَّذِي يُعاقَبُ على تَركِه، كما يُثَابُ على فِعلِه.



<sup>(</sup>١) في (ع): لعبد. والمثبت من (د)، والشرحُ تنقيح الفُصولِ».

<sup>(</sup>٢) (شرحُ تنقيحِ الفصولِ، (١/ ١٦١).

### (فضل)

(العِبَادَةُ: إِنْ لَمْ) يَكُنْ لها وقتٌ مُعَيَّنٌ، بأنْ لم (يُعَيَّنُ وَقْتُهَا) مِن قِبَلِ الشَّارِعِ، (لَمْ تُوصَفْ بِأَدَاءٍ، وَلا قَضَاءٍ، وَلا إِعَادَةٍ) كالنَّوافِلِ المُطلَقَةِ مِن صلاةٍ، وصومٍ، وصدقةٍ، وحَجِّ، ونَحوِها، وسواءٌ كانَ لها سبب، كتَحيَّةِ المسجدِ، أو لا.

وقد يُوصَفُ ما له سببٌ بالإعادةِ، كمَن أتى بذاتِ السَّببِ مَثلًا مُخْتَلَةً فَتَدَارَكَها حَيْثُ يُمْكِنُه.

(وَإِنْ) عُيِّنَ وَقَتُها، و (لَمْ يُحَدَّ كَحَبِّ) واجب، (وَكَفَّارَةٍ) وزكاةِ مالٍ، (وَكِفَّارَةٍ) وزكاةِ مالٍ، (تُوصَفْ بِأَدَاءٍ) عُيِّنَ (فَقَطْ) أي: دونَ قضاءٍ، ولو أُخِّرَ عن وَقتِه شرعًا، لعَدمِ تعيينِ وقتِ الزَّكاةِ ونحوِها، لوُجوبِها عندَ تمامِ الحَوْلِ على الفورِ، وهو وقتُ وُجوبِها، فلو أُخِّرَتْ عنه لغيرِ عُذرٍ، ثمَّ فُعِلَتْ، لم تُسَمَّ قضاءً لوجهينِ:

أحدُهما: أنَّ وقتَها غيرُ محدودِ الطَّرفَينِ، ونحنُ قُلْنا: القضاءُ هو فِعلُ الواجبِ خارجَ الوقتِ المُقَدَّرِ له شرعًا.

والشَّاني: أنَّ كلَّ وقتٍ مِن الأوقاتِ الَّتي يُؤَخَّرُ أداؤُها فيها هو مخاطَبٌ بإخراجِها فيه، وذلك واجبٌ عليه، فلو قُلْنا: إنَّ أداءَها في الوقتِ الثَّاني بعدَ تأخيرِها قضاءٌ؛ لَزِمَ مِثْلُ ذلك في الثَّالثِ والرَّابعِ وما بَعدَه، وكذلك الكفَّارةُ، والحجُّ فكأداء على كلِّ حالٍ.

تنبيهُ: فإنْ قُلْتَ: أنتُم قُلْتُم: الحجُّ لا يُوصَفُ بالقضاءِ، وقد وَصَفْتُموه هنا. (وَ) الجوابُ: (إِطْلَاقُ القَضَاءِ فِي حَجِّ فَاسِدٍ؛ لِشَبَهِهِ بِمَقْضِيِّ) في

استدراكِه، وذلك أنَّه لَمَّا شَرَعَ وتَلَبَّسَ بأفعالِه تَضَيَّقَ الوقتُ عليه، وذلك كما لو تَلَبَّسَ بأفعالِ الصَّلاةِ مع أنَّ الصَّلاةَ واجبٌ مُوَسَّعٌ.

(وَفِعْلُ صَلَاةٍ بَعْدَ تَأْخِيرٍ قَضَائِهَا لا يُسَمَّى قَضَاءَ القَضَاءِ) لِامتناعِه وتَسلسُلِه.

(وَإِنْ حُدَّ) وقتُ العِبادةِ مِن الطَّرفينِ، كالصَّلواتِ الخَمسِ وسُنَنِها، (وُصِفَتْ بِالثَّلاَثَةِ) فإنْ فُعِلَتْ في وَقتِها المحدودِ مَرَّةً كانَتْ أداءً، وإلَّا كانَتْ قضاءً، وإنْ فُعِلَتْ ثانيًا كانَتْ إعادةً (سِوَى جُمُعَةٍ) فإنَّها لو فاتَتْ لا تُوصَفُ بالقضاءِ، وإنْ فُعِلَتْ ثانيًا كانَتْ إعادةً (سِوَى جُمُعَةٍ) فإنَّها لو فاتَتْ لا تُوصَفُ بالقضاءِ، وإنَّما تُصَلَّى ظهرًا، وتُوصَفُ بالأداءِ وبالإعادةِ إنْ حَصَلَ فيها خللٌ وأَمْكَنَ تَدارُكُها في وقتِها.

إذا عَلِمْتَ ذلك:

(فَالأَدَاءُ: مَا فُعِلَ فِي وَقْتِهِ المُقَدَّرِ لَهُ أَوَّلًا شَرْعًا).

فقولُه: «ما فُعِلَ»: جنسٌ للأداءِ وغيرِه.

وقولُه: «فِي وَقتِه المُقَدَّرِ»: يُخرِجُ القضاءَ، وما لم يُقَدَّرْ له وقتٌ، كإنكارِ المُنكَرِ إذا ظَهَرَ، وإنقاذِ الغريقِ إذا وُجِدَ، والنَّوافلِ المُطلَقَةِ.

وقولُه: «أوَّلا»: ليُخرِجَ ما فُعِلَ في وَقتِه المُقَدَّرِ له شرعًا، لكنَّه في غيرِ الوقتِ النَّذِي قُدِّرَ له أوَّلا شرَعا، كالصَّلاةِ إذا ذَكَرَها، أو استيقظ بعدَ خروجِ الوقتِ، فإذا فَعَلَم اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ اللهُ عَلَيْهِ الصَّلامُ وَقَلْها بعدَ ذلك، فهو وقتٌ ثانٍ (١) لا أوَّل، فلم تكُنْ أداءً لقولِه عَلَيْهِ الصَّلامُ اللهُ وَعَلَيْها اللهُ اللهُ عَلَيْها اللهُ اللهُ عَنْ صَلاَةٍ أَوْ نَسِيها، فَلْيُصَلِّها إِذَا ذَكرَها؛ فَإِنَّ ذَلِكَ وَقُتُها اللهُ اللهُ ويُخرِجَ

<sup>(</sup>١) في (ع): ثاني.

<sup>(</sup>٢)رواه مسلمٌ (٦٨٤) من حديثِ أنسِ رَعَوَلِلْهُعَنهُ قال: قال رَسُولُ اللهِ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَالِدٌ: ﴿إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ غَفَلَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿أَقِمَ ٱلصَّلَوْةَ لِذِكْرِيَ ﴾.

به أيضًا قضاء الصَّوم، فإنَّ الشَّارعَ جَعَلَ له وقتًا مُقَدَّرًا لا يَجُوزُ تأخيرُه عنه، وهو: مِن حينِ الفَواتِ إلى رمضانَ السَّنةِ الآتيةِ، فإذا فَعَلَه كانَ قضاءً؛ لأنَّه فَعَلَه في وقتِه المُقَدَّرِ له ثانيًا لا أوَّلًا.

وقولُه: «شرعًا»: ليُخرِجَ ما قُدِّرَ له وقتٌ لا بأصلِ الشَّرعِ، كمَن ضَيَّقَ عليه الموتُ -لعارضِ ظَنَّه- الفواتَ إنْ لم يُبادِرْ.

(وَالقَضَاءُ: مَا فُعِلَ بَعْدَ وَقْتِ الأَدَاءِ) اسْتِدراكًا، وذلك كفعلِ الصَّلواتِ الخمسِ وسُننِها، والصَّومِ بعد خروجِ وَقتِها، (وَلَوْ) كانَ التَّاخيرُ (لِعُذْرٍ) سواءٌ (تَمَكَّنَ مِنْهُ) أي: مِن فِعلِه في وَقتِه (كَ) صومِ (مُسَافِرٍ) ومريضٍ، (أَوْ لا) يَتَمَكَّنُ مِن فِعلِه في وقتِه:

- إمَّا (لِمَانِعِ شَرْعِيِّ، كَحَيْضٍ) ونفاسٍ،
- (أَوْ) لمانعِ (عَقْلِيِّ، كَنَوْمٍ) وإغماءٍ، وسُكْرٍ، ونَحوِها.

وعلى كلِّ حالٍ، فالصَّحيحُ الَّذِي عليه الجمهورُ: أنَّه بعدَ ذلك إذا زالَ العُذرُ وفُعِلَ كانَ قضاءً، وذلك (لِوُجُوبِهِ عَلَيْهِمْ) حالةَ وجودِ العُذرِ، وحيثُ كانَ واجبًا عليهم حالة [وجودِ العُذرِ](١)كانَ فِعلُه بَعدَ زوالِه قضاءً؛ لخروجِ وقتِ الأداءِ، وكَوْنُه قضاءً مبنيُّ على وُجوبِه عليهم حالَ العُذرِ.

(وَعِبَادَةُ صَغِيرٍ) لم يَبْلُغُ (لا تُسَمَّى قَضَاءً) إجماعًا لا حقيقةً وَلَا مجازًا، كما لو صَلَّى الصَّلواتِ الفائتةَ في حالةِ الصِّبَا؛ لأنَّه لَيْسَ مأمورًا بذلك شرعًا حَتَّى يَقضِيَ (\*) فثوابُ الصَّبِيِّ على عبادتِه مِن خطابِ الوضعِ، (وَلا) تُسَمَّى عبادةً (\*) (أَدَاءً) على الصَّحيح، لعَدمِ وجوبِها عليه.

قالَ ابنُ مُفْلِحٍ في «فُروعِه»: تَصِحُّ الصَّلاةُ مِن مُمَيِّزٍ نَفلًا، ويُقالُ لِما فَعَلَه: صلاةُ كذا، وفي التَّعليقِ: مَجازًا(١).

(وَالإِعَادَ أَ: مَا فُعِلَ) مِن العِبادةِ (فِي وَقْتِهِ المُقَدِّرِ) أي: المحدودِ الطَّرفَينِ (وَالإِعَادَ أَ: مَا فُعِلَ) مِن العِبادةِ (فِي وَقْتِهِ المُقَدَّرِ) أي: بعدَ فِعلِه أوَّلًا (مُطْلَقًا) أي: سواءٌ كانَ لخَللِ في الأوَّلِ، أو لا، لعُندٍ، أو لا، فيَدخُلُ فيه لوصَلَّى الصَّلاةَ لوقتِها صحيحةً، ثمَّ أُقِيمَتِ الصَّلاةُ (٢) وهو في المسجدِ وصَلَّى، فإنَّ هذه الصَّلاةَ تُسَمَّى مُعادةً.

(وَالوَقْتُ) المُقَدَّرُ لفعل العبادةِ:

(١) (إِمَّا)أَنْ يَكُونَ (بِقَدْرِ الفِعْلِ) فقط، (كَصَوْمِ) رمضانَ؛ (فَ) هو الوقتُ (المُضَيَّقُ).

(٢) (أو) إمَّا أَنْ يَكُونَ الوقتُ للعبادةِ (أقَلَّ) مِن فِعلِها، مِثْلُ أَنْ يُوجَبَ عليه أَربعُ ركعاتٍ كاملاتٍ في وقتٍ لا يَسَعُها؛ كطرفةِ عينِ ونحوِه، (فَ) التَّكْلِيفُ به (مُحَالُ).

(٣) (أَوْ) إِمَّا أَنْ يَكُونَ الوقتُ للعبادةِ (أَكُثَرَ) مِن وقتِ فِعلِها، (فَ) هو الوقتُ (المُوسَّعُ، كَصَلَاةٍ مُؤَقَّتَةٍ، فَتَتَعَلَّقُ) أي: وجوبُها (بِجَمِيعِهِ) أي: الوقتِ (المُوسَّعُ أَدَاءً) عندَ أصحابِنا والأكثرِ؛ لقولِه تَعالى: ﴿ أَقِرِ الصَّلَاةَ ﴾ (٣) الآية، فهو قيدٌ بجميع وَقتِها، وصَلَّى عَلَيْهِ السَّلَامُ أُوَّلُه وآخِرَه، وقَالَ: «الوقتُ ما بَينَهما» (٤).

<sup>(</sup>١) (الفروعُ مع تصحيح الفروع) (١/ ١١١).

<sup>(</sup>٢)ليست في (ع).

<sup>(</sup>٣) الإسراء: ٧٨.

<sup>(</sup>٤)رواه مسلم (٦١٣) من حديث بُريدة، وفيه: ﴿ وَقُتُ صَلاَتِكُمْ بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ ﴾ .

وقالَ له جبريلُ أيضًا عَلَيْهِ السَّلَامُ (١)، ولأنَّه لـو تَعَيَّنَ جزءٌ لم يَصِحَّ قَبْلَه، وبعدَه قضاءً فيَعصِي، وهو خلافُ الإجماع.

(وَ) على هذا (يَجِبُ العَزْمُ) على الفِعلِ أُوَّلَ الوقتِ (إِذَا أَخَّرَ) هُ، (وَيَتَعَيَّنُ) فِعْلُ العبادةِ (آخِرَهُ) أي: آخِرَ وَقتِها.

(وَيَسْتَقِرُّ وُجُوبُ) فِعلِ العِبادةِ (بِأَوَّلِهِ) أي: بأوَّلِ وَقتِها المُقَدَّرِ على الصَّحيحِ، وإن دَخَلَ الوقتُ بقَدرِ تكبيرةٍ؛ لأنَّ دُخولَ الوقتِ سببٌ للوجوبِ، فترَتَّبَ عليه حُكمُه عندَ وجودِه، ولأنَّها صلاةٌ وَجَبَتْ عليه فوَجَبَ قضاؤُها إذا فَاتَتْه، كالَّتي أَمْكَنَ أداؤُها، فعلى هذا لو طَرَأَ مانعٌ على المُكلَّفِ بعدَ دخولِ الوقتِ بقدرِ تكبيرةٍ: لَزِمَ القضاءُ عندَ زوالِه.

(وَمَنْ أَخَرَ) الواجبَ المُوسَّعَ (مَعَ ظَنِّ مَانِعٍ) منه، (كَعَدَمِ البَقَاءِ) بأنْ ظَنَّ أَنَّه يَمُوتُ قبلَ أَنْ يَبقى مِن الوقتِ زمنٌ يَتَّسِعُ للفعل فيه: (أَثِمَ) إجماعًا، لتَضيِيقه عليه بظنّه، ومِثْلُه إذا ظَنَّتْ حيضًا في أثناءِ الوقتِ وكانَ لها عادةٌ بذلك، أو أُعِيرَ سُتْرةً أوَّلَ الوقتِ فقط، أو مُتوضِّئَ عَدِمَ الماءَ في السَّفرِ وطهارتُه لا تَبقى إلى آخِرِ الوقتِ، ولا يَرجو وُجودَه، ومستحاضةٌ لها عادةٌ بانقطاع دَمِها في وقتٍ يَتَّسِعُ لِفِعلِها، فيتَعَيَّنُ فِعلُ الصَّلاةِ في ذلك الوقتِ في هذه الصَّور، ولا يَجوزُ له التَّاخيرُ.

(ثُمَّ إِنْ بَقِي) مَن ظَنَّ عَدَمَ البقاءِ (فَفَعَلَهَا) أي: العبادة (فِي وَقْتِهَا فَ) الصَّحيحُ عندَ جماهيرِ العلماءِ أنَّها (أَدَاءُ) لبقاءِ الوقتِ، ولا عِبْرةَ بالظَّنِّ البَيِّنِ خَطَوُه.

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود (٣٩٣)، والترمذي (١٤٩) من حديث ابن عباس رَعَلِيَتَهَمَّا، وفيه: ﴿وَالوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الوَقْتَيْنِ ﴾. •

(وَمَنْ لَهُ تَأْخِيرُ) لها وماتَ قَبْلَ الفعلِ، فإنّها (تَسْقُطُ بِمَوْتِهِ) عندَ الأَثمَّةِ الأَربعةِ؛ لأَنَّها لا تَدخُلُها النِّيابةُ، فلا فائدة في بقائِها في الذِّمَّةِ بخلافِ الزَّكاةِ والحجِّ، (وَلَمْ يَعْصِ) بالتَّأْخيرِ في الأصحِّ؛ لأنَّه فَعَلَ ما له فِعلُه، واعتبارُ سلامةِ العاقبةِ ممنوعٌ؛ لأنَّه غيبٌ فليسَ إلينا.

(وَمَتَى: طُلِبَتِ) العِبادةُ؛ أي: طُلِبَ فِعلُها (مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ) مِن المُكَلَّفِينَ (بِالـذَّاتِ أَوْ) طُلِبَ فِعلُها (مِنْ) واحدٍ (مُعَيَّنٍ، كَالخَصَائِصِ) [فإنَّه صَلَّاللَّهُ عَيَدُوسَلَّمَ خُصَّ: بواجباتٍ، ومحظوراتٍ، ومباحاتٍ، وكراماتٍ،

- (ف)](۱) إنْ كانَ الطَّلُبُ (مَعَ جَزْمٍ) كالصَّلُواتِ الخمسِ، فالمطلوبُ (فَرْضُ عَيْنٍ): وهو ما تَكَرَّرَتْ مَصلَحتُه بتكرُّرِه، فإنَّ مصلحةَ الصَّلواتِ الخمسِ وغيرِها: الخُضوعُ اللهِ تَعالى، وتعظيمُه، ومناجاتُه، والتَّذلُّلُ له (۱)، والمُثولُ بينَ يَدَيْه، وهذه الآدابُ تَكُثُرُ كُلَّما كُرِّرَتِ الصَّلاةُ(۱).

- (وَ) إِنْ كَانَ الطَّلَبُ (بِدُونِهِ) أي: بدونِ جزمٍ، كَالرَّواتبِ، فالمطلوبُ (سُنَّةُ عَيْنِ).

(وَإِنْ طُلِبَ الفِعْلُ) أي: طُلِبَ حُصُولُه (فَقَطْ:

- فَ) إِنْ كَانَ طَلَبُه (مَعَ جَزْمٍ) كَإِنقَاذِ<sup>(۱)</sup> الغريقِ، وغَسلِ الميِّتِ، ودَفنِه، ونَحوِها: فالمطلوبُ (فَرْضُ كِفَايَةٍ) وهو ما لا تَتكَرَّرُ مَصلَحَتُه بتكرُّرِه، ففرضُ العَينِ وفرضُ الكفايةِ مُتبايِنانِ بتبايُن<sup>(۱)</sup> النَّوعين.

<sup>(</sup>١) ليست في (د). (٢) في (ع): الصَّلوات.

<sup>(</sup>٣) في (ع): كإنجاء. (٤) في (ع): تباين..

- (وَ) إِنْ طُلِبَ حُصولُ الفِعلِ (بِدُونِهِ) أي: بدونِ جزمٍ، كابتداءِ السَّلامِ، فالمطلوبُ (سُنَّةُ كِفَايَةٍ).

(وَهُمَا) أي: فرضُ الكفاية، وسُنَّةُ الكفاية، أَمْرٌ (مُهِمُّ) أي: يُهْتَمُّ به، (يُقْصَدُ حُصُولُهُ) مِن قِبَلِ الشَّارع، فذَخَلَ نحوُ: الحِرَفِ والصِّناعاتِ، (مِنْ غَيْرِ نَظَر بِالذَّاتِ إِلَى فَاعِلهِ) لأنَّ ما مِن فِعل يَتَعَلَّقُ به الحُكمُ إلَّا ويَنظُرُ فيه الفَاعلُ حَتَّى يُثابَ على واجبِه، ومَندوبِه، ويُعاقبَ على تركِ الواجبِ.

وإنَّما يَفتَرقانِ في كَوْنِ المطلوبِ عَينًا يُختَبَرُ فيه الفاعلُ، ويُمتَحَنُ اليُثابَ أو يُعاقَبَ، والمطلوبُ كفايةً يُقصَدُ حُصُولُه قصدًا ذاتيًّا، وقصدُ الفاعلِ فيه تَبَعٌ لا ذاتِيًّ.

(وَفَرْضُ الكِفَايَةِ) وَاجبٌ (عَلَى الجَمِيعِ) عندَ الأربعةِ وغيرِهم على الصَّحيح.

تنبيــهُ: إذا قُلْنـا إنَّـه يَتَعَلَّقُ بالجميـعِ فهل مَعناه أنَّـه يَتَعَلَّقُ بـكلِّ واحدٍ أو بالجميع مِن حَيْثُ هو جميعٌ؟

مُقتضى كلام البَاقِلَّانِيِّ الأوَّلُ، وظاهرُ كلامِ الأكثرينَ الثَّانِ، فمَعنى الأَوَّلِ أَنَّ كُلَّ مُكَلَّفٍ مُخاطَبٌ به، فإذا قامَ به بعضُهم سَقَطَ عن غيرِهم رخصةً وتخفيفًا؛ لحصولِ المقصودِ.

ومَعنى الثَّاني: أنَّ الجميعَ مُخاطَبون بإيقاعِه منهم مِن أيِّ فاعلِ فَعَلَه، ولا يَلْزَمُ على هذا أن يَكُونَ الشَّخصُ مُخاطَبًا بفعلِ غَيرِه؛ لأنَّا نَقولُ: كُلِّفُوا بما هو أَعَمُّ مِن فِعلِهم وفِعلِ غَيرِهم، وذلك مقدورٌ بتحصيلِه منهم؛ لأنَّ كلَّا قادرٌ عليه، ولو لم يَفعَلُه غيرُه.

وفرضُ العَينِ المقصودُ مِنه: امتحانُ كلِّ واحدٍ بما خُوطِبَ به لحصولِ الفِعل منه بنَفْسِه.

(وَيَسْقُطُ الطَّلَبُ الجَازِمُ) بفعلِ مَن يَكفي، (وَ) يَسقُطُ (الإِثْمُ: بِفِعْلِ مَنْ يَكفي، (وَ) يَسقُطُ (الإِثْمُ: بِفِعْلِ مَنْ يَكفي) في فَرضِ الكفاية إجماعًا؛ لأنَّ المقصودَ مِنه الفعل، وقد وُجِد، ويَكفي في سُقُوطِه: غَلَبَهُ الظَّنِّ، فإذا غَلَبَ على ظَنِّ طائفةٍ أنَّ غيرَها قام به: سَقَطَ عنها.

(وَيَحِبُ) فَرضُ الكفايةِ عَيْنًا (عَلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّ غَيْرَهُ لا يَقُومُ بِهِ) لأَنَّ الظَّنَّ مَناطُ التَّعيُّد.

(وَإِنْ فَعَلَهَ) أي: فَعَلَ فَرضَ الكفايةِ (الجَمِيعُ مَعًا) أي: غيرَ مُرَتَّبٍ، (كَانَ فَرْضًا) في حقِّ الجميع لعدم التَّمييزِ.

(وَفَرْضُ العَيْنِ أَفْضَلُ) مِن فرضِ الكفايةِ على الصَّحيحِ؛ لأنَّ فرضَ العَينِ أهمُّ، ولذلك وَجَبَ على الأعيانِ.

(وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا) أي: فرضِ الكفايةِ وفرضِ العَينِ (ابْتِدَاءً) يَعني على القولِ بأنَّ فرضَ الكفايةِ واجبٌ على الجميعِ، وإنَّما يَفتَرقانِ في ثاني الحالِ، وهو فرقٌ حُكْمِيٌ.

(وَيَلْزَمَانِ) أي: فرضُ الكفايةِ، وفرضُ العَينِ، ولو كانَ وقتُهما مُوسَّعًا، (بِشُرُوعٍ) فيهما في الأظهرِ (مُطْلَقًا) أي: سواءٌ كانَ فرضُ الكفايةِ: جِهادًا، أو صلاةً على جنازةٍ، أو غيرَهما، ويُؤخَذُ لُزومُه بالشُّروعِ مِن مسألةِ حِفظِ القُرآنِ، فإنَّه فرضُ كفايةٍ إجماعًا.

قالَ الإمامُ أحمدُ: ما أشدَّ ما جاءَ فيمَنْ حَفَظِه ثمَّ نَسِيه.

وَقِيـلَ: لا يَلْزَمُ فرضُ الكفايةِ بالشُّـروعِ إلَّا في الجهـادِ، وصلاةِ الجنازةِ، واختارَ ابنُ الرِّفْعَةِ أنَّه لا يَلزَمُ.

(وَإِنْ طُلِبَ) شيءٌ (وَاحِدٌ مِنْ أَشْيَاءَ، كَخِصَالِ كَفَّارَةِ) يَمِينِ فِي قولِه تَعالى: ﴿ فَكَفَّرَتُهُ وَ إِلْمَامُ عَشَرَةِ مَسَكِكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْمِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْكِسُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَفَبَةٍ ﴾ (١).

(وَنَحْوِهَا) كَفِديةِ الأَذَى فِي قولِه تَعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُمُ مَرِيضًا أَوْبِهِ اَذَى مِن الإبلِ تَأْسِهِ وَفَيْدُيةُ مِن صِيَامٍ أَوْصَدَقَةٍ أَوْشُكِ ﴾ (٢) ، ومثلِ الواجبِ في المئتين مِن الإبلِ أربع حِقاقٍ ، أو خمسُ بناتِ لَبُونٍ ؛ (فَالوَاجِبُ) مِن ذَل ك (وَاحِدٌ لا بِعَيْنِهِ) عندَ أكثر العلماءِ.

(وَيَتَعَيَّنُ) ذلك الواحدُ (بِالفِعْلِ) على الصَّحيحِ؛ لأنَّه يَجُوزُ التَّكْلِيفُ به عَلَى عَصَلَا، كَتَكَلِيفِ السَّيِّةِ عَبْدَه بفعلِ هذا الشَّيْءِ أو ذاكَ، على أن يُثِيبَه على أيَّهما فَعَلَ، ويُعاقِبَه بتَرْكِ الجميعِ، ولو أُطلِقَ: لم يُفهَمْ وُجوبُهما، والنَّصُّ دَلَّ عليه؛ لأنَّه خَيَره، ولو أُوجَبَ دَلَّ عليه؛ لأنَّه خَيَره، ولو أُوجَبَ التَّخييرُ الجميعَ لوَجَبَ [عِنْقُ الجميع] (") إذا وَكَلَه في إعتاقِ أحدِ عَبْدَيْه.

تنبية: قَالَ ابنُ الحاجبِ(٤): مُتَعَلَّقُ الوجوبِ هو القَدْرُ المُشتَرَكُ بينَ الخصالِ، وَلَا تخييرَ فيه؛ لأنَّه واحدٌ، وَلَا يَجُوزُ تَركُه، ومُتَعَلَّقُ التَّخييرِ خُصُوصِيَّاتُ الخصالِ الَّتى فيها التَّعدُّدُ، وَلَا وُجوبَ فيها.

<sup>(</sup>١) المائدة: ٨٩.

<sup>(</sup>٢) البقرة: ١٩٦.

<sup>(</sup>٣) ليس في (د).

<sup>(</sup>٤) امنتهى الوصول؛ (ص٣٥).

فائدةٌ: تَخيِرُ المُستنجِي بينَ: الماءِ، والحَجَرِ، والنَّاسِكِ بينَ: الإفرادِ، والتَّمتُعِ، والقِراذِ، ونحوِ ذلك؛ لَيْسَ مِمَّا نحنُ فيه؛ لأنَّه لم يَرِدْ تَخْييرٌ بلفظٍ وَلا بمَعناه.

(وَإِنْ كَفَّرَ) المُخَيَّرُ (بِهَا) أي: بالأشياءِ المُخَيَّرِ بها كُلِّها، أو بأكثرَ مِن واحدٍ:

- (مُرَتَّبَةً) أي: شيئًا بعدَ شيءٍ، (فَالوَاجِبُ الأَوَّلُ) أي: المُخرَجُ أَوَّلًا؛ لأَنَّه الَّذِي أَسْقَطَ الفرضَ، والَّذي بَعدَه لم يُصادِفْ وُجوبًا في الذِّمَّةِ، ولا يَجِبُ أكثرُ مِن واحدةٍ إجماعًا.

- (وَ) إذا كَفَّرَ بها (مَعًا) في وقت واحدٍ، ويُتَصَوَّرُ ذلك بـأَنْ يَكُونَ قد بَقِيَ عليه مِن الصَّومِ يومٌ، ووَكَّلَ في الإطعامِ والعتقِ.

قالَ في "شرحِ الأصلِ"(۱): قُلْتُ: وأَوْلَى مِنها في (۲) كفَّارةِ اليمينِ بأنْ يُوكِّلَ شخصًا يُطعِمُ ويَكْسُو ويُعتِقُ هو في آنٍ واحدٍ، أو يُوكَّلَ في الكُلِّ ويَفعَلَ في وقتِ واحدٍ (أُثِيبَ ثَوَابَ وَاجِبٍ عَلَى أَعْلَاهَا) وهو العِتقُ (فَقَطْ) وتَرجيحُ الأعلى واحدٍ (۱) (أُثِيبَ ثَوَابَ وَاجِبٍ عَلَى أَعْلاهَا) وهو العِتقُ (فَقَطْ) وترجيحُ الأعلى لكَوْنِ الزِّيادةِ فيه لا يَليتُ بِكَرَمِ اللهِ تَعالى تَضْيِيعُها على الفاعلِ مع الإمكانِ، وقصْدُها بالوجوبِ وإنِ اقْتَرَنَ به آخَرُ، ولا يَنْقُصُه ما انْضَمَّ إليه، ولا يُثابُ ثُوابَ الواجبِ على كلِّ واحدٍ إجماعًا.

(كَمَا لَا يَأْثُمُ) على الكُلِّ (إِذَا<sup>(1)</sup> تَرَكَهَا) كُلَّها؛ لأنَّ الكلَّ لَيْسَ بواجبٍ حَتَّى يَأْثَمُ (بِقَدْرِ) عقابِ أَدْنَاها إذا تَرَكَها كُلَّها، وقالَ (لا) أنَّه (نَفْسُ عِقَابِ أَدْنَاهَا فِي قَوْلٍ) للقاضيينِ أبي يَعلى وأبي الطَّيِّبِ، وقالَ غيرُهما: يُعاقَبُ على الأدنى؛ لأنَّ الوجوبَ يَسقُطُ به.

<sup>(</sup>٢) في «التَّحبير شرح التَّحرير»: من.

<sup>(</sup>٤) في «مختصر التحرير» (ص٧٠): لو.

<sup>(</sup>١) «التحبير شرح التحرير» (٢/ ٨٩٨).

<sup>(</sup>٣) ليست في د ، ع . ومثبتة من «التحبير».

وقالَ أبو الخَطَّابِ، وابنُ عَقِيل: يُثابُ على واحدٍ ويَأْثُمُ به.

(تنبيهٌ: العِبَادَةُ) هي (الطَّاعَةُ) قَالَ القاضي: العِبَادَةُ كُلُّ ما كَانَ طَاعَةً للهِ، أَوْ قُرْبَةً إِلَيْهِ، أَو الْمِتِثَالًا لِأَمْرِهِ، ولا فرقَ بينَ أَنْ يَكُونَ فِعلًا، أو تَركًا،

فالفعلُ: كالوُضوءِ، والغُسلِ، والزَّكاةِ، وقضاءِ الدَّينِ.

والتَّركُ: كتَركِ الزِّنا، والرِّبا، وتَركِ أكلِ المُحَرَّماتِ، وشُربِها، فأمَّا التَّركُ فلا يَحتَاجُ إلى نِيَّةٍ، بمَنْزِلَةِ ردِّ المغصوبِ وإطلاقِ المُحرِمِ الصَّيْدَ (() وغسلِ الطِّيبِ عن بدنِه وتَوْبِه؛ لأنَّ ذلك كُلَّه طريقُه التَّركُ، فإنَّ العبادة في تَجنبُه فإذا أصابَتْه، لم يُمْكِنْ تَركُه إلَّا بالفعلِ كانَ طريقُه التَّركَ، فيُخالِفُ الوضوءَ لأنَّه فعلٌ مُجَرَّدٌ لَيْسَ فيه تركُ (()).

(وَالطَّاعَةُ): هي (مُوَافَقَةُ الأَمْرِ) أي: فِعلُ المأمورِ به على وِفاقِ الأمرِ به.

قَالَ القاضي: حَدُّ الأمرِ ما كانَ المأمورُ به مُمْتَثِلًا، وَلَيْسَ حَدُّه ما كانَ طاعةً؛ لأنَّ الفِعلَ يَكُونُ طاعةً بالتَّرغيبِ في الفِعلِ وإنْ لم يَأْمُرُ به، كقولِه: مَن صَلَّى غَفَرْتُ له، ومَن صامَ فقد أَطاعَني، وَلا يَكُونُ ذلك أَمْرًا").

(وَالمَعْصِيَةُ: مُخَالَفَتُهُ) أي: مُخالفةُ الأمرِ بارتكابِ ضِدِّ ما كُلِّفَ به.

(وَكُلُّ قُرْبَةٍ طَاعَةٌ) فهي أخصُّ مِن الطَّاعةِ؛ لاشتِراطِ قَصدِ التَّقرُّبِ فيها إلى اللهِ تَعالى على وَفْقِ أَمْرِه أو نَهْيِه، (وَلا عَكْسَ) أي: وليسَ كلُّ طاعةٍ قُربةً؛ لعَدم اشتِراطِ قَصدِ القُربةِ فيها.

<sup>(</sup>١) ليست في (د).

<sup>(</sup>٢) «العدة في أصول الفقه» (١/ ١٦٣).

<sup>(</sup>٣) ينظر: «المسودة في أصول الفقه» (ص٤٤).

### (فَصْلُ)

(الحَرَامُ: ضِدُّ الوَاجِبِ) باعتبارِ تَقسيمِ أحكامِ التَّكْلِيفِ، وإلَّا، فالحرامُ في الحقيقةِ: ضِدُّ الحلالِ، قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿ فَجَعَلْتُ مِ يِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا ﴾ (١)، وقالَ تَعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَكُ مُ مُ ٱلْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ ﴾ (١).

(وَهُو) أي: حَدُّ الحرام: (مَا ذُمَّ فَاعِلُهُ) احْتُرزَ بِالذَّمِّ عِنِ: المكروهِ، والمباحِ؛ إذ لا ذَمَّ فيها، وبقولِه: «فاعلُه»: عن الواجبِ؛ فإنَّه يُذَمُّ تاركُه لا فاعلُه، والمُرادُ الَّذِي مِن شأنِه أن يُذَمَّ فاعلُه ولو تَخَلَّفَ، كمَن وَطِئ أجنبيَّة يَظُنُها زوجتَه، (وَلَوْ قَوْلًا) كالغيبةِ والنَّميمةِ ونحوِهما، (وَ) لو (عَمَلَ قَلْب) كالحسدِ، والحقدِ، والنَّفاقِ، ونحوِها.

وقولُه: (شَرْعًا): مُتَعَلِّقٌ بـ (أُمَّ عَالَيْ اللهُ عَلَقٌ اللهُ عَلَقٌ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ

(وَيُسَمَّى) الحرامُ: (مَحْظُورًا، وَمَمْنُوعًا، وَمَزْجُورًا، وَمَعْصِيَةً، وَذَنْبًا، وَقَبِيحًا وَسَيِّئَةً، وَفَاحِشَةً، وَإِثْمًا) فهذه عشرةُ أسماء للحرامِ، وزِيدَ عليها زَجْرًا ومُحَرَّمًا، لكنْ يَشْمَلُها لفظُ الحرامِ والمزجورِ؛ لأنَّهما مِن مادَّتِهما وزِيدَ أيضًا: حَرَجًا، وتَحرِيجًا، وعُقُوبةً، وإنَّما سُمِيتُ بذلك لأنَّها تَتَرَتَّبُ على فِعلِه، فلهذا التَّقريرِ تَصِحُ تسميتُه بذلك، فيُسَمَّى مَحظورًا مِن الحَظْرِ وهو المنعُ، فسُمِّيَ الفعلُ بالحُكمِ المُتَعَلِّقِ به.

قالَ ابنُ قاضي الجبلِ: والمعصيةُ فعلُ ما نَهَى اللهُ تَعالى عنه (٣). انتهى. وسُمِّي معصيةً؛ لنَهْيِه تَعالى عنه، وسُمِّي ذنبًا؛ لتَوَقُّع المؤاخَذةِ عليه.

<sup>(</sup>۱) يونس: ۹ه. (۲) النَّحل: ۱۱٦.

<sup>(</sup>٣) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٢/ ٩٤٨).

(وَيَجُونُ النَّهْيُ عَنْ وَاحِدٍ لَا بِعَيْنِهِ، كَمِلْكِهِ أُخْتَيْنِ وَوَطْئِهِمَا) يَعني كوَطْئِه واحدة بعد واحدة قبل تحريم الأولى، فإنَّه يَحرُمُ وط واحداهما قبل تحريم الأُولى، فإنَّه يَحرُمُ وط واحداهما قبل تحريم الأُخرى، فهو ممنوعٌ مِن إحداهما لا بعينها، وكما لو أَسْلَمَ على أكثرَ مِن الأُخرى، فهو ممنوعٌ مِن الزَّائدِ عنِ الأربع أربع نسوة وأَسْلَمْنَ معَه، أو كُنَّ كتابيَّاتٍ، فإنَّه ممنوعٌ مِن الزَّائدِ عنِ الأربع لا بعينِه، فيكُونُ النَّهي عنْ واحدٍ على التَّخييرِ.

(وَلَهُ فِعْلُ أَحَدِهِمَا) على التَّخيير؛ لأنَّ هذه المسألة كمسألة الواجبِ المُخَيَّرِ، إلَّا أنَّ التَّخييرَ هنا في التَّركِ، وهناك في الفِعلِ، فكما أنَّ للمُكَلَّفِ المُخَيَّرِ، إلَّا أنَّ التَّخييرَ هنا في البعض ويَتْرُكَ البعض الباقي في الواجبِ أنْ يَأْتي بالبعض وأن يَتْرُكَ البعض دونَ البعض هنا عندَ المُخَيَّرِ، له أنْ يَتْرُكَ الجميع، وأن يَتْرُكَ البعض دونَ البعض هنا عندَ أصحابِنا والأكثرِ، وكما لا يَجُوزُ له الإخلالُ بجميعِها، بل عليه فعلُ شيء منها في الواجبِ المُخَيَّرِ، لا يَجُوزُ له الإخلالُ بالتَّركِ جميعًا هنا، بل يَجِبُ عليه تركُ شيءٍ منها، ولأنَّه اليقينُ والأصلُ.

(وَلَوِ اشْتَبَهَ مُحَرَّمٌ بِمُبَاحٍ) كمَيْتَةٍ بمُذَكَّاةٍ: (وَجَبَ الكَفُّ) عنهما، إحداهما بالأصالة، والأُخرى بعارضِ الاشتباهِ، (وَلا يَحْرُمُ المُبَاحُ) أكثرُ ما فيه أنَّه الشتبَه، فمَنعُناه لأجل الاشتباهِ، لا أنَّه مُحَرَّمٌ، فإذا تَبَيَّنَ زالَ ذلك، فوُجُوبُ الكفِّ ظاهرًا، لا يَدُلُّ على شُمولِ التَّحريمِ، ولهذا لو أَكلَهما لم يُعاقَبْ، إلَّا على أكل مَيتةٍ واحدةٍ.

فَرْعٌ: لَوْ طَلَّقَ إحدى امْراَتَيْه مُبْهَمَةً أو مُعَيَّنَةً وأُنْسِيَها: وَجَبَ الكفُّ إلى القُرعةِ نصًّا.

(وَفِي الشَّخْصِ الوَاحِدِ: ثَوَابٌ، وَعِقَابٌ) كنوعِ الآدميّ؛ لأنَّه يَعمَلُ

الحسناتِ والسِّيِّئاتِ، فتُكتَبُ له الحسناتُ، وأمَّا السَّيِّئاتُ فإنْ تابَ منها غُفِرَتْ، وكذا إنْ اجْتَنَبَ (١) الكبائرَ على الصَّحيحِ، وإلَّا فهو تحتَ المشيئةِ. (وَالفِعْلُ الوَاحِدُ:

(١) بِالنَّوْعِ) كالسُّجودِ مَثَلًا (مِنْهُ وَاجِبٌ، وَ) منه (حَرَامٌ) باعتبارِ أَسْخاصِه، (كَسُجُودِ) ه (للهِ) تَعالى (وَلِغَيْرِهِ) لِتَعَايُرِهما بالشَّخصيَّةِ، فلا استلزامَ بينَهما، فإنَّ السُّجودَ نوعٌ مِن الأفعالِ ذُو أَسْخاصٍ كثيرةٍ، فيجُوزُ أَن يَنقَسِمَ إلى واجبٍ وحرامٍ، فيَكُونُ بعضُ أفرادِه واجبًا، كالسُّجودِ للهِ، وبعضُها حرامًا كالسُّجودِ للصَّنَم، وَلَا امتناعَ مِن ذلك.

(٢) (وَ) الفعـلُ الواحـدُ (بِالشَّـخْصِ) فيه تفصيـلٌ: تارةً يَكُـونُ له جهةٌ واحدةٌ، وتارةً يَكُون له جِهتانِ.

- (فَمِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ: يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ وَاجِبًا حَرَامًا) لتَنَافِيهِما.

قالَ عَضُدُ الدِّينِ: فلوِ اتَّحَدَ الواحدُ بالشَّخصِ، بأنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الواحدُ مِن الجهةِ الواحدةِ واجبًا حرامًا معًا، فذلك مستحيلٌ (٢) قطعًا، إلَّا عندَ مَن يُجَوِّزُ ذلك نَظرًا إلى أنَّ الوُجوبَ يُجَوِّزُ ذلك نَظرًا إلى أنَّ الوُجوبَ يَتَضَمَّنُ جوازَ الفِعل، وهو يُناقِضُ التَّحريمَ (٣).

- (وَ) الفعلُ الواحدُ بالشَّخصِ (مِنْ جِهَتَيْنِ، كَصَلَاةٍ فِي مَغْصُوبٍ) مِن سُتْرَةٍ، أو بُقْعَةٍ، (لا) يَستحيلُ كَوْنُه واجبًا حرامًا، (وَلا تَصِحُّ) الصَّلاةُ فيه،

<sup>(</sup>١) في (ع): اجتنبت.

<sup>(</sup>٢) في (ع): مستحيلاً.

<sup>(</sup>٣) اشرح مختصر ابن الحاجب؛ (٢/ ٢٠٤).

(وَلا يَسْقُطُ الطَّلَبُ بِهَا، وَلا عِنْدَهَا) أي: عندَ فِعلِها؛ لأنَّ تعلُّقَ الوجوبِ والحُرمةِ بفِعلِ المُكلَّف، وهما مُتلازمانِ في هذه الصَّلاةِ، فالواجبُ مُتَوقِّفٌ على الحرام، وما لا يَتِمُّ الواجبُ إلَّا به واجبٌ.

فالحرامُ واجبٌ، وهو تكليفٌ بالمُحالِ، وأيضًا متى أَخَلَ مُرتكبُ النَّهيِ بشرطِ العبادةِ أَفْسَدَها، ونِيَّةُ التَّقرُبِ بالصَّلاةِ شرطٌ، والتَّقرُبُ بالمعصيةِ مُحالٌ، ولأنَّ مِن شرطِ العبادةِ: إباحةُ الموضع، وهو مُحَرَّمٌ؛ فهو كالنَّجسِ.

وقالَ القاضي أبو بكر ابنُ البَاقِلَّانِيِّ، والفخرُ الرَّازِيُّ: يَسقُطُ الفرضُ عِندَها لا مها(۱).

قالَ في «المحصولُ»: لأنَّ السَّلَفَ أَجمَعُوا على أنَّ الظَّلَمَةَ لا يُؤمَرُونِ بقضاءِ الصَّلاةِ المُؤدَّاةِ في الدَّارِ المغصوبةِ، ولا طريقَ إلى التَّوفيقِ بينَهما إلَّا بما ذَكَرْناه (٢). انتهى.

قالَ الصَّفِيُّ الهِنْدِيُّ: الصَّحيحُ أنَّ القاضيَ إِنَّمَا يَقُولُ بذلك لو ثَبَتَ القولُ بصِحَّةِ الإجماعِ على سُقُوطِ القضاءِ، فإذا لم يَثْبُتْ ذلك فلا يَقُولُ بسُقُوطِ الطَّلَبِ بها ولا عندَها (٣). انتهى.

ولا إجماعَ في ذلك لعدمِ ذِكْرِه ونَقْلِه، كيف وقد خالفَ الإمامُ أحمدُ (١) رَحِمَهُ اللهُ تَعالى ومَن مَعَه، وهو إمامُ النَّقل وأعلمُ بأحوالِ السَّلفِ.

<sup>(</sup>١) ينظر: (التحبير شرح التحرير) (٢/ ٩٥٥).

<sup>(</sup>٢) (المحصولُ) للرَّازِيُّ (٢/ ٤٨٥).

<sup>(</sup>٣) انهايةُ الوُصولِ في دِرايةِ الأصولِ ١٠٥ (٢/ ٢٠٥).

<sup>(</sup>٤) ليست في (د).

قالَ ابنُ قاضي الجبلِ: قولُ ابنِ البَاقِلَّانِيِّ: «يَسقُطُ الفَرضُ عندَها لا بها» باطلٌ؛ لأنَّ مُسْقِطاتِ الفرضِ محصورةٌ: مِن نَسخٍ، أو عَجزٍ، أو فِعلِ غيرِه (١) كالكفايةِ، وليس هذا منها (٢). انتهى.

وعنِ الإمامِ أحمدَ روايةٌ: يَحْرُمُ فِعْلُها، وتَصِحُّ، وعليه: لا ثوابَ فيها. وعنه: إنْ كانَ عالمًا ذاكرًا للغَصْبِ وقتَ العبادةِ: لم تَصِحَّ، وإلَّا: صَحَّتْ، قُلْتُ: وهذا هو المُفتَى به في المذهبِ، فإنْ كانَ جاهلًا، أو ناسيًا: صَحَّتْ، ذَكَرَه المجدُ إجماعًا.

(وَتَصِـحُّ تَوْبَةُ خَارِحٍ) أي: غاصبٍ لمكانِ مَن غَصَبَهُ حالَ خُروجِه (مِنْهُ) وهو (فِيهِ) قَبْلَ إتمامِ خُروجِه، (وَلَمْ يَعْصِ بِخُرُوجِهِ).

قالَ ابنُ عَقِيلِ: لم يَختلفوا أنّه لا يُعَدُّ واطنًا بنَزْعِه في الإثم، بل في التَّكفيرِ، وكإزالةِ مُحْرِمٍ طِيبًا بيَدِه، أو غَصَبَ عَينًا ثمَّ نَدِمَ وشَرَعَ في حَمْلِها على رأسِه إلى صاحِبِها، أو أَرسَلَ صيدًا صادَه مُحْرِمٌ، أو في حَرَمٍ مِن شَرَكِ، والرَّامي بالسَّهمِ إذا خَرَجَ السَّهمُ عن مَحَلِّ قُدرتِه، وإذا جَرَحَ ثمَّ تابَ والجرحُ ما زالَ إلى (٢) السِّرَايَة، ففي هذه المواضع ارتفعَ الإثمُ بالتَّوبةِ، والضَّمانُ باقِ، بخلافِ ما لو كانَ ابتداءُ الفِعلِ غيرَ مُحَرَّمٍ، كخروجِ مُستعيرٍ مِن دارِ انتَقلَتْ عنِ المُعِيرِ، وخروج مَن أَجْنَبَ بمسجدٍ، فإنَّه غيرُ آثم اتّفاقًا.

<sup>(</sup>١) ليست **في (د)**.

<sup>(</sup>٢) ينظر: (التحبير شرح التحرير) (٢/ ٩٥٧).

<sup>(</sup>٣) في (ع): في.

فائدة قالَ الشَّيخُ: التَّحقيقُ أنَّ هذه الأفعالَ يَتَعَلَّقُ بها حتَّ للهِ، وحتُّ للآدميّ، فأمَّا حُقوقُ العِبادِ فلا تَسقُطُ إلَّا للآدميّ، فأمَّا حُقوقُ العِبادِ فلا تَسقُطُ إلَّا بعدَ أدائِها إليهم، وعَجزُه عن إيفائِها بعدَ التَّوبةِ لا يُسْقِطُها، بل له أن يَأخُذَ مِن حسناتِ هذا الظَّالمِ في الآخِرَةِ إلى حينِ زوالِ الظُّلمِ وأثرِه.

(وَالسَّاقِطُ عَلَى جَرِيحٍ) ونَحوِه، كمَن نامَ على سَطحِه فهَوَى سَقفُه مِن تَحتِه على قومٍ، ف (إِنْ بَقِيَ) السَّاقطُ على الجريحِ ونَحوِه (١) (قَتَلَهُ، وَ) قُتِلَ (مِثْلُهُ) أي: كُفُو الَّذِي سَقَطَ عليه (إِنِ انْتَقَلَ) عمَّنْ سَقَطَ عليه لَزِمَه المُكْثُ؛ لأنَّ الضَّرَرَ لا يُزالُ بالضَّررِ، وَلَا يَضْمَنُ ما تَلِفَ بسُقُوطِه؛ لأنَّه مُلْجَأٌ لم يَتَسَبَّبْ بل:

(١) (يَضْمَنُ) مَا تَلِفَ بدوامٍ مُكْثِه، أو بانتقالِه.

(٢) (وَتَصِحُّ تَوْبَتُهُ إِذَنْ) أي: حالَ سُقوطِه على الجريحِ، وَلَا تَقِفُ صِحَّتُها على المُفارقةِ، بل هو مَعَ العزمِ والنَّدمِ تاركٌ مُقْلِعٌ، كما تَقَدَّمَ عن ابنِ عَقِيل.

(٣) (وَيَحُرُمُ انْتِقَالُهُ) عنه إلى آخَرَ، قال ابنُ عَقِيل (٢): قولًا واحدًا، لأنه (٣) يَحْصُلُ مبتدئًا بالجناية، كما لو سَقَطَ مِن غيرِ اختيارِ ٥، فحَصَلَ سقوطُه على واحدٍ، لم يَجُزْ له عندنا جميعًا أن يَنتَقِلَ، فيقِفَ مُتَنَدِّمًا مُتَمَنِّيًا أن يُخلَقَ له جناحانِ يَطِيرُ بهما، أو يَتَدَلَّى إليه حبلٌ يَتَشَبَّثُ (٤) به، فإذا عَلِمَ الله تَعالى ذلك

<sup>(</sup>١) ليست في (د).

<sup>(</sup>٢) ﴿الواضح في أُصولِ الفقهِ (٥/ ٤٣٣).

<sup>(</sup>٣) في د،ع: إلا أنه لا. والمثبت من (الواضح) لابن عقيل.

<sup>(</sup>٤) في (ع): يتثبت.

منه كانَ ذلك غايةَ جُهدِه، وصارَ بعدَ جهدِه كحَجَرٍ أَوْقَعَه اللهُ تَعالى على ذلك الجريح.

تنبية: فَرَّقَ ابنُ عبدِ السَّلامِ، فقالَ بعدَ فَرضِها في صَغِيرَينِ: الأظهرُ عِندي لزومُ الانتقالِ فيما إذا كانَ الَّذِي سَقَطَ عليه مُسْلِمًا والمنتقَلُ إليه كافرًا [لكنَّه مَعصومٌ لصِغرِ آ" أو أمانٍ؛ لأنَّه أخفُ مَفسَدَةً.

قَـالَ: لأنَّ قتلَ أولادِ الكُفَّارِ جائزٌ عندَ التَّتَـرُّسِ بهم، حَيْثُ لا يَجُوزُ ذلك في أطفالِ المسلمينَ(٢).

أمَّا الكافرُ غيرُ المعصومِ فيُنْتَقَلُ إليه قطعًا أو يَلْزَمُه، وهو قولُه: (وَيَلْزَمُ (٣) الأَذْنَى قَطْعًا) إنْ كانَ هو الواقعَ عليه: لَزِمَه الاستمرارُ عليه، وإنْ كانَ الآخرَ: لَزِمَ الانتقالُ إليه قطعًا، وهذا مِمَّا لا خلافَ فيه، وعلى قياسِه الزَّاني المُحصَنُ، واللهُ أعلمُ.



<sup>(</sup>١) في (د): معصومًا لصِغَرِ.

<sup>(</sup>٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام؛ (١/ ٩٦).

<sup>(</sup>٣) في (ع): ويلزمه.

### (فَصْلُ)

(المَنْدُوبُ لُغَةً: المَدْعُوَّ لِمُهِمِّ، مِنَ النَّدْبِ وَهُوَ الدُّعَاءُ) لأمْرٍ مُهِمِّ، ومنه الحديثُ: «انْتَدَبَ اللهُ لِمَنْ يَخْرُجُ فِي سَبِيلِهِ»(١) أي: أجابَ له طلبَ مغفرةِ ذُنوبِه، يُقالُ: نَدَبْتُه فانْتَدَبَ.

ويُطلَقُ أيضًا على التَّاثيرِ، ومنه حديثُ مُوسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَإِنَّ بِالحَجَرِ نَدَبًا -بفتح المُهمَلةِ- سِتَّة، أَوْ سَبْعَة، ضَرْبُ مُوسَى»(٢) وأصلُه الجرحُ.

وقال الطُّوفِيُّ: النَّدْبُ في الأصلِ مَصدرُ نَدَبْتُه (٣) نَدْبًا، والمفعولُ مندوبٌ، وهو المرادُ؛ لأنَّه المقابلُ للواجبِ، ويقالُ له: «نَدْبٌ» إطلاقًا للمصدرِ على المفعولِ مَجازًا (١٠).

وقالَ في «القاموسُ»: نَدَبَهُ (٥) إلى الأَمْرِ، كَنَصَرَهُ: دَعاه، وحَثَّهُ (٢).

(وَ) المندوبُ (شَرْعًا: مَا أُثِيبَ فَاعِلُهُ) كسننِ الأفعالِ في الصَّلاةِ، والحَجِّ، وغيرِهما، فخَرَجَ (الله الحرامُ، والمكروهُ، وخلافُ الأَوْلَى، والمباحُ، (وَلَوْ) كانَ (قَوْلًا) كسُنَنِ الأقوالِ في الصَّلاةِ، والصَّومِ والحَجِّ، وغيرِها، (وَ) لو كانَ (عَمَلَ قَلْبٍ) كالخُسُوع في الصَّلاةِ، والنَّيَّةِ لفِعل الخيرِ، والذِّكرِ.

<sup>(</sup>١) رواه النَّسائيُّ (٣١٢٣).

<sup>(</sup>٢) رواه مسلمٌ (٣٣٩).

<sup>(</sup>٣) في الشرح مختصر الرَّوضةِ ٤: ندبه يندبه.

<sup>(</sup>٤) (شرحُ مختصر الرَّوضةِ) (١/ ٢٥٣).

<sup>(</sup>٥) في (د): الندبة. والمثبت من (ع)، و (القاموسُ المُحيطُ».

<sup>(</sup>٦) (القاموسُ المحيطُ) (ص: ١٣٧).

<sup>(</sup>٧) في (د): خرج.

وخَرَجَ بقولِه: (وَلَمْ يُعَاقَبْ تَارِكُهُ): الصَّلاةُ المكتوبةُ.

وبقولِه: (مُطْلَقًا) الواجبُ المُخيَّرُ وفرضُ الكفايةِ، كصلاةِ الجنازةِ.

(وَيُسَمَّى) المَندُوبُ: (سُنَّة، وَمُسْتَحَبَّا) فَهُوَ مُرَادِفٌ لهما أي: يُساوِيهما في الحدِّ، والحقيقة، وإنَّما اختلفَتِ الألفاظُ والمعنى واحدٌ.

قَالَ ابنُ حَمْدَانَ: (وَ) يُسَمَّى النَّدبُ (تَطَوُّعًا، وَطَاعَةً، وَنَفْلًا، وَقُرْبَةً) إجماعًا. انتهى.

(وَ) يُسَمَّى (مُرَغَّبًا فِيهِ، وَ) يُسَمَّى أيضًا (إحْسَانًا).

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: ورَأَيْتُ بعضَهم قَيَّدَ قولَه: «إِحْسَانًا» إنْ كانَ نَفْعًا للغيرِ مقصودًا، ورَأَيْتُ في كلام الشَّافعيَّةِ أنَّ مِن أسمائِه: الأَوْلَى(١٠). انتهى.

فائدةً: قالَ الشَّيخُ أبو طالبٍ مُدَرِّسُ المُسْتَنْصِرِيَّةِ مِن أَئمَّةِ أَصحابِنا في «حاوِيه الكبيرِ»: أنَّ المندوبَ يَنقسِمُ ثلاثةَ أقسام:

أَحدُها: ما يَعظُمُ أجرُه يُسَمَّى سُنَّةً.

والثَّاني: ما يَقِلُّ أجرُه يُسَمَّى نافلةً.

والثَّالثُ: ما يَتَوسَّطُ في الأَجْرِ بينَ هذينِ، فيُسَمَّى فضيلةٌ ورغيبة (١).

وهو المرادُ بقولِه: (وَأَعْلَاهُ) أي: أعلى أسماءِ المندوبِ: (سُنَّةٌ، ثُمَّ فَضِيلَةٌ، ثُمَّ نَافِلَةٌ).

<sup>(</sup>١) (التحبير شرح التحرير) (٢/ ٩٨٠).

<sup>(</sup>٢) (الحاوي في الفقه) لأبي طالب العبدلياني (١/ ٦٢-٦٣).

ثمَّ قَالَ: وما واظَبَ على فِعلِه غيرَ مُظهِرِ له؛ ففيه وجهانِ:

أحدُهما: تسميتُه سُنَّةً، نظرًا إلى المواظبةِ.

والثَّاني: تسميتُه فضيلةً، نظرًا إلى تَركِ إظهاره، وهذا كرَكْعتَيِ الفجرِ (١٠).

(وَهُوَ) أي: المندوبُ:

(١) (تَكْلِيفٌ) إذ مَعناه: طلبُ ما فيه كُلفةٌ، وقد يَكُونُ أَشقَ مِن الواجبِ، وليسَتِ المشقَّةُ مُنحَصِرةً في الممنوع عن نقيضِه حَتَّى يَلْزَمَ أن يكون منه.

(٢) (وَ) المندوبُ (مَأْمُورٌ بِهِ حَقِيقَةً) عندَ أكثرِ أصحابِنا، لدُخُولِه في حَدِّ الأمرِ، وانقسامِ الأمرِ إلى: حقيقةٍ، ومجازٍ، وهو مُسْتَدْعَى ومطلوبٌ، قال اللهُ تَعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِوَ ٱلْإِحْسَنِ ﴾ (٢)، وإطلاقُ الأمرِ عليه في الكتابِ والسُّنَّةِ، والأصلُ الحقيقةُ، ولأنَّه طاعةٌ لامتثالِ الأمرِ، (فَ)على هذا (يَكُونُ لِلْفَوْرِ) قياسًا على الواجبِ.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: لكن لو لم يَفعَلْه على الفورِ، ماذا يَكُونُ؟ يَحتملُ: ما أتَى به على وجهِه (٣).

(٣) (وَ) ذَهَبَ الأَكثُرُ أَنَّ المندوبَ (لا يَلْزَمُ بِشُرُوعٍ) فيه، بل هو مُخَيَّرٌ فيه بينَ إِتمامِه وقطعِه، والأفضلُ إِتمامُه بلا نزاعٍ؛ وذلك لأنَّ النَّبيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُوسَلَّمَ كانَ يَنوي صومَ التَّطوُّعِ ثمَّ يُفطِرُ. رواه مسلمٌ (١) وغيرُه.

<sup>(</sup>١) (الحاوي في الفقه) لأبي طالب العبدلياني (١/ ٦٣).

<sup>(</sup>٢) النَّحل: ٩٠.

<sup>(</sup>٣) (التحبير شرح التحرير) (٢/ ٩٨٩).

<sup>(</sup>٤) الصحيح مسلم (١١٥٤) عَنْ عَائِشَةَ أُمّ الْمُؤْمِنِينَ رَهَالِلَهُ عَمَالُتُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صَالِتَلَمَايَةِ: ذَاتَ يَوْمِ اليَا عَائِشَةُ، هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ .. الحديث، وفيه: (قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا).

وأمَّا قولُه تَعالى: ﴿وَلَا نُطِلُواْ أَعْمَلَكُونُ ﴿ اللهِ اللهِ

أحدُهما: (لِوُجُوبِ مُضِيِّ فِي فَاسِدِهِمَا) أي: فاسدِ التَّطوُّعِ مِنهما كواجبِه، فإتمامُ صحيحِ التَّطوُّعِ أَوْلَى؛ لأنَّ نَفْلَ الحجِّ كواجبِه في الكفَّارةِ، وتقريرُ المَهْرِ بالخَلوةِ معه، بخلافِ الصَّوم.

(وَ) الثَّاني: (لِمُسَاوَاةِ (٢) نَفْلِهِمَا فَرْضَهُمَا، نِيَّةً وَكَفَّارَةً وَغَيْرَهُمَا) كانعقادِ الإحرامِ لازمًا في فَرضِهما ونَفلِهما، فوَجَبَ أَنْ يَتَساوَيَا في الإتمامِ واللُّزومِ. وفَن غي

(الزَّائِدُ عَلَى قَدْرٍ وَاجِبٍ فِي) قيامٍ، و (رُكُوعٍ) وسُجُودٍ، (وَنَحْوِهِ) كقعودٍ: (نَفْلٌ)؛ لجوازِ تَرْكِه مُطلقًا، وهذا شأنُ النَّفل.

واسْتَظهرَ القاضي مِن كلامِ أحمدَ الوجوبَ، وأَخَذَه مِن نَصِّه على أنَّ الإمامَ إذا أطالَ الرُّكوعَ، فأَدْرَكَه فيه مسبوقٌ: أَدرَكَ الرَّكعة، ولو لم يَكُنِ الكُّ واجبًا لَمَا صَحَّ ذلك؛ لأنَّه يَكُونُ اقتداءَ مُفتَرضِ بمُتَنَفِّل.

وق الَ ابنُ عَقِيلِ (٣): نصَّ أحمدَ لا يَدُلُّ عندي على هذا المذهب، بل يُعطي أحدَ أَمرَينِ: إمَّا جوازُ ائتمامِ مُفتَرضٍ بمُتَنفِّلٍ، ويَحتمِلُ أن يَجْرِيَ

<sup>(</sup>۱) محمَّد: ۳۳.

<sup>(</sup>٢) في (ع): مساواة.

<sup>(</sup>٣) (الواضح في أصول الفقه) (٣/ ٢٠٧).

مَجْرَى الواجبِ في بابِ الاتباعِ خاصَّةً؛ إذِ الاتباعُ قد يُسْقِطُ الواجبَ، كما في المسبوقِ، ومُصَلِّي الجُمُعةِ مِنِ امرأةٍ وعبدٍ، ومسافرٍ، وقد يُوجِبُ ما لَيْسَ بواجبٍ، كالمسافرِ المُؤْتَمِّ بمُقيمٍ. وقياسُ الزِّيادةِ المُنْفَصِلَةِ -وهو فِعلُ المِثْل - على الزِّيادةِ المُتَّصِلةِ.

(وَمَنْ أَذْرَكَ رُكُوعَ إِمَامٍ) ولو بعدَ طُمأنينة (١) منه: (أَذْرَكَ الرَّكْعَةَ)؛ لِما تَقَدَّمَ.



<sup>(</sup>۱) *في (ع): طمأنينته.* 

#### (فَضلُ)

(المَكْرُوهُ ضِدُّ المَنْدُوبِ) قالَ ابنُ قاضي الجبلِ: المَكْرُوهُ لغةً ضدُّ المَحْدُوهُ لغةً ضدُّ المَحبُوبِ، أخذًا من الكراهةِ، وَقِيلَ: مِن الكريهةِ، وهي الشِّدَّةُ في الحربِ(١٠). انتهى.

وأصلُ الكراهةِ لُغَةً خلافُ الإرادةِ، فمَعنى كراهةِ الشَّرعِ لشيءٍ: إمَّا عدمُ إرادتِه، أو إرادةُ ضِدِّه، كما في قولِه تَعالى: ﴿وَلَكِنَ كَرَهُ اللهُ النِّكَ انْهُمُ فَنَبَطَهُمْ ﴾ (٢).

(وَ) المَكروهُ شرعًا: (هُوَ مَا مُدِحَ تَارِكُهُ) فَخَرَجَ بِما مُدِحَ: المباحُ، فإنَّه لا مَدْحَ فيه وَلا ذَمَّ، وبقولِه: «تاركُه»: الواجبُ والمندوبُ؛ فإنَّ فاعلَهما يُمدَحُ لا تارِكُهما.

وخرجَ بقولِه: (وَلَمْ يُذَمَّ فَاعِلُهُ): الحرامُ، فإنَّه يُذَمُّ فاعلُه، فإنَّه وإنْ شارَك المكروهَ في المدح بالتَّركِ، فإنَّه يُفارِقُه في ذمِّ فاعلِه.

(وَ) المكروهُ (لَا ثَوَابَ فِي فِعْلِهِ) إذا قُلْنا إنَّه لا يُثابُ على فعلِ عبادةٍ على وجهِ مُحَرَّمٍ، وهو الأصحُّ، وأمَّا إذا قُلْنا: إنَّه يُثابُ عليها؛ فيُثابُ هنا قطعًا.

(وَهُوَ) أي: المكروة:

(١) (تَكْلِيكٌ،

(٢) وَمَنْهِيٌّ عَنْهُ حَقِيقَةً) لا مجازًا على الصَّحيحِ، كما أنَّ المندوبَ مأمورٌ به على الصَّحيح؛ لأنَّه يُقابِلُه، فهو على وِزانِه.

<sup>(</sup>١) (التحبير شرح التحرير) (٣/ ٢٠٠٤).

<sup>(</sup>٢) التَّوبة: ٤٦.

(وَمُطْلَـتُ الأَمْرِ لا يَتَنَاوَلُهُ)أي: لا يَتناوَلُ المكروة؛ لأنَّ المكروة مَطلوبُ التَّركِ، والمأمورُ مطلوبُ الفِعل، فيَتنافيانِ.

ولا يَصِحُ الاستدلالُ لصِحَّةِ طوافِ المُحْدِثِ بقولِه تَعالى: ﴿ وَلْيَطَّوَفُواْ الْمُحْدِثِ بقولِه تَعالى: ﴿ وَلْيَطَّوَفُواْ الْمُحْدِثِ بقولِه تَعالى فَي آيةِ الْمُسَيِّتِ ٱلْمَتِيقِ ﴾ (١)، ولا لعَدمِ التَّرتيبِ والمُوالاةِ بقولِه تَعالى في آيةِ الوُضوءِ: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلْمَكَاوَةِ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُءُ وسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ (١).

(وَهُو) أي: المكروة (فِي عُرْفِ) أي: في اصطلاحِ (المُتَأَخِّرِينَ: لِلتَّنْزِيهِ) لا للتَّحريم، وإنْ كانَ عندَهم لا يَمتنِعُ أن يُطلَقَ على الحرامِ، لكنْ قد جَرَتْ عادتُهم وعُرفُهم أنَّهم إذا أَطلَقُوه أرادوا التَّنزية، وهذا اصطلاحٌ لا مُشَاحَة فيه.

(وَيُطْلَقُ) المكروةُ (عَلَى:

(١) الحَـرَامِ)وهو كثيرٌ في كلامِ الإمامِ أحمدَ وغيرِه مِنَ المُتَقدِّمينَ، لكنْ لو وَرَدَ عنه الكراهةُ في شيءٍ مِن غيرِ أنْ يَدُلَّ دليلٌ مِن (٣) خارجٍ على التَّحريمِ، ولا على التَّنزيهِ، فللأصحابِ فيه وجهانِ:

أحدُهما: المرادُ: التَّحريمُ.

قال الخِرَقِيُّ: «ويُكْرَهُ أَنْ يُتَوَضَّأَ فِي آنيةِ الذَّهبِ والفِضَّةِ» (٤). وهو مُحَرَّمٌ، لكن قالوا عن كلامِه: إِنَّمَا كانَ مُحَرَّمًا بدليل، وهو قولُه: «وَالمُتَّخِذُ آنِيَةَ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ عَاصِ وَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ» (٥). فهذه قرينةٌ تَدُلُّ على التَّحريم.

<sup>(</sup>١) الحج: ٢٩. (٢) المائدة: ٦.

<sup>(</sup>٣)ليست في (د). (٤) امختصر الخرقي؛ (ص١٦).

<sup>(</sup>٥) (مختصر الخرقي) (ص٤٧).

والوجهُ الثَّاني: المُرادُ التَّنزيهُ.

وفيه وجهٌ ثالثٌ: يَرجعُ إلى القرائنِ، وهو أظهرُ الأوجهِ.

وقد قَالَ الإمامُ أحمدُ رَحَمُهُ اللّهُ: أَكرَهُ النَّفخَ في الطَّعامِ، وإدمانَ اللَّحمِ، والخُبرَ الكبارَ (١). ومرادُه: كراهةُ التّنزيهِ هنا.

(٢) (وَ) يُطلَقُ المكروة على (تَرْكِ الأَوْلَى،

وَ) تَرْكُ الأَوْلَى: (هُوَ تَرْكُ مَا فِعْلُهُ رَاجِحٌ) على تَرْكِهِ (أَوْ عَكْسُهُ) أي: فِعلُ ما تَركُه راجحٌ على فِعلِه، (وَلَوْ لَمْ يُنْهُ عَنْهُ) أي: عن تركِه، (كَتَرْكِ مَنْدُوبٍ) ومنه قولُ الخِرَقِيِّ: «ومَن صَلَّى بلا أذانٍ وَلا إقامةٍ كَرِ هْنا له ذلك وَلا يُعيدُ» (١٠). أي: الأَوْلَى أَن يُصَلِّي بأذانٍ وإقامةٍ أو بأحدِهما، وإنْ أَخَلَ بهما: تَرَكَ الأَوْلَى، فترْكُ الأَوْلَى مُشارِكٌ للمَكروهِ في حَدِّه، إلَّا أَنَّه مَنهيٌّ عنه غيرُ مقصودٍ، والمكروهُ بنهي مقصودٌ، والمنعُ مِن المنع مِن خلافِ الأَوْلَى.

(وَيُقَالُ لِفَاعِلِهِ) أي: لفاعلِ المكروهِ: (مُخَالِفٌ، وَمُسِيءٌ، وَغَيْرُ مُمْتَثِلٍ) مع أنَّه لا يَأْثَمُ فاعلُه على الأصحِّ.

قالَ الإمامُ أحمدُ فيمن زادَ على التَّشهُّدِ: أساءً.

وقالَ ابنُ عَقِيلٍ فيمَن أُمِرَ بحَجَّةٍ أو عمرةٍ في شهرٍ، ففَعَلَه في غيرِه: أساءَ لمُخالفتِه (٣).

<sup>(</sup>١) قال في المعني ٩/ ٤٣٢: قَالَ الْمَرُّوذِيُّ: سَأَلْت أَبَا عَبْدِ اللهِ، قُلْت: تَكْرَهُ الْخُبْزَ الْكِبَارَ؟ قَالَ: نَعَمُ، أَكْرَهَهُ، لَيْسَ فِيهِ بَرَكَةٌ، إِنَّمَا الْبَرَكَةُ فِي الصَّغَادِ..

<sup>(</sup>٢) (مختصر الخرقي) (ص٢٤).

<sup>(</sup>٣) ينظر: (التحبير شرح التحرير) (٣/ ١٠١٢)، و (أصول الفقه) (١/ ٢٣٧).

### (فَضلُ)

قالَ ابنُ قاضي الجَبلِ: (المُبَاحُ لُغَةً: المُعْلَنُ، وَالمَأْذُونُ) أَخذًا مِنَ الإباحةِ وهي: الإظهارُ، والإعلانُ، ومنه باحَ بِسِرِّه (١٠). انتهى، ومنه: أَبَحْتُ له الشَّيءَ؛ أي: أَحْلَلْتُه له.

(وَ) المُباحُ (شَرْعًا): هو (مَا) أي: كلُّ فعلِ مأذونٍ فيه مِنَ الشَّارع (٢) (خَلَا مِنْ مَدْحٍ وَذَمِّ ) يَعني لا ثـوابَ له على فِعلِه، ولا عقابَ في تَركِه، أُخْرَجَ به الواجب، والمندوب، والحرام، والمكروة؛ لأنَّ كلَّا مِنَ الأربعةِ لا يَخلو مِن مدح أو ذمِّ، إمَّا في الفعلِ وإمَّا في التَّركِ.

وقولُه: (لِذَاتِهِ)ليَخرُجَ ما تَرَكَ به حرامًا، فإنَّـه يُثابُ عليه مِن تلك الجِهَةِ، ويَخْرُجَ أيضًا ما تَرَكَ به واجبًا، فإنَّه يُذَمُّ مِن تلك الجهةِ.

تنبيهٌ: المُرادُ بالمَدحِ والذَّمِّ: أن يَرِ دَ ما يَدُلُّ على ذلك بطريقٍ مِن الطُّرقِ، كمدح الفاعل، أو ذَمِّه، أو وَعدِه، أو وعيدِه، أو غيرِ ذلك.

(وَ)لَيْسَ المُباحُ جِنسًا للواجبِ في الأصحِّ، بل (هُوَ، وَوَاجِبْ: نَوْعَانِ لِلْحُكْمِ) أي: نوعانِ مُنْدَرِجانِ تحتَ جنس، وهو فِعلُ المُكَلَّفِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الحُكمُ الشَّرعيُّ، وتسميتُه بالحُكمِ مجازًا، ودليلُه أنَّه لو كانَ المُباحُ جِنسًا للواجبِ لَاسْتلْزَمَ النَّوعُ -أعني الواجبَ- التَّخييرَ بينَ فِعلِه وتَركِه، والثَّاني ظاهرُ الفسادِ، فالمُقَدَّمُ مِثْلُه.

(وَلَيْسَ)المُباحُ (مَأْمُورًا بِهِ) لأنَّ الأمْرَ يَستلزِمُ ترجيحَ الفعلِ، ولا ترجيحَ في المُباحِ، ولا ترجيحَ في المُباحِ، ولأنَّ في الشَّريعةِ مُباحًا غيرَ مأمورِ به إجماعًا.

<sup>(</sup>۱) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (۱۹/۹۳). (۲) في (د): الشارح.

(وَلا مِنْهُ) أي: وليسَ مِنَ المُباحِ (فِعْلُ غَيْرِ مُكَلَّفٍ) قَالَ القاضي: هو كلُّ فعلِ مأذونٍ فيه لفاعلِه، لا ثوابَ له على فِعلِه، ولا عقابَ في تَركِه (١٠).

قالَ الشَّيخُ: فيه احتِرازٌ مِن فعلِ الصِّبيانِ، والمجانينِ، والبهائمِ.

(وَيُسَمَّى) المُباحُ (طِلْقًا، وَحَلالًا).

قالَ في «القاموس»: الطِّلْقُ: الحَلالُ (٢).

(وَيُطْلَقُ) مُباحٌ على: واجبٍ، ومندوبٍ، ومكروهٍ.

(وَ) يُطلَقُ (حَلَالٌ عَلَى غَيْرِ الحَرَامِ) فيَعُمُّ الأحكامَ الأربعة، وهي: الواجبُ، والمندوبِ، والمكروهِ: والمحروهِ: والمندوبِ، والمكروهِ: مباحٌ، ويُقالُ للواجبِ، والمندوبِ، والمكروهِ: مباحٌ، ويُقالُ لهذه الثَّلاثةِ وللمُباحِ: حلالٌ، لكنَّ إطلاقَ المُباحِ على ما اسْتَوَى طَرَفاه هو الأصلُ، قال اللهُ تَعالى: ﴿ فَجَعَلْتُ مِنْ تَهُ حَرَامًا وَحَلَكًا ﴾ (٣).

(وَالإِبَاحَةُ): شرعيَّةٌ، وعقليَّةٌ،

(١)ف (عِإِنْ أُرِيدَ بِهَا خِطَابُ)الشَّرعِ؛ أي: الخطابُ الواردُ مِنَ الشَّرعِ النَّفاءِ الحرج مِن الطَّرفينِ؛ (فَ)هي (شَرْعِيَّةٌ،

(٢) وَإِلّا) بِأَنْ أُرِيدَ بِها عدمُ الحرجِ عن الفعلِ؛ فهي (عَقْلِيَّةٌ)؛ لأنَّ الفعلَ قبلَ الشَّرعِ مُتَحَقِّقٌ وَلَا حُكْمَ قَبْلَه.

(وَتُسَمَّى) الإباحة (شَرْعِيَّة بِمَعْنَى:

- التَّقْرِيرِ،

<sup>(</sup>٢) (القاموسُ المحيطُ» (ص٤٠٩).

<sup>(</sup>١) (العدة في أصول الفقه، (١/١٦٧).

<sup>(</sup>٣)يونس: ٥٩.

- أَوْ) بِمَعْنى (الإِذْنِ) وليسَتِ الإباحةُ بتكليفِ، لكنْ قَالَ المجدُ في «المُسَوَّدَةُ»: والتَّحقيقُ في ذلك عندي أنَّ المباحَ مِن أحكامِ التَّكْلِيفِ، بمَعنى أنَّه يختَصُّ بالمُكَلَّفين؛ أي: إنَّ الإباحةَ والتخييرَ لا يَصِحُّ إلَّا لمَن يَصِحُّ إلزامُه الفعلَ أو التَّركَ، فأمَّا النَّاسي والنَّائمُ والمجنونُ، فلا إباحةَ في حَقِّهم، كما لا حَظْرَ ولا إيجابَ، فهذا مَعنى جَعْلِها مِن أحكامِ التَّكْلِيفِ، لا بمَعنى أنَّ المباحَ مُكَلَّفٌ به (۱).

(وَالجَائِـزُ لُغَةً: العَابِرُ) يُقالُ: جازَ المكانَ يَجُوزُه جَوزًا وجَوَازًا: سَـارَ فيه، وأجازَه بالألِفِ: قَطَعَه، وأَجَازَه: أَنْفَذَه.

- (وَ) الجائزُ (اصْطِلَاحًا): يَعني (يُطْلَقُ) الجائزُ في اصطلاحِ الفقهاءِ (١) (عَلَى: مَا لَا يَمْتَنِعُ:
- شَــرْعًا) مُباحًا كانَ، أو واجبًا، أو مَندوبًا، أو مَكْروهًا، (فَيَعُمُّ غَيْرَ الحَرَامِ) مِن الأحكام،
- (وَ) يُطلَقُ الجائزُ في اصطلاحِ المَنطقيِّينَ: على ما لا يَمتنِعُ (عَقْلًا) واجبًا كانَ، أو راجحًا، أو مُتساويَ الطَّرفَينِ، أو مَرجوحًا، وهو المُسَمَّى بالمُمكِنِ العَامِّ، (فَيَعُمُّ كُلَّ مُمْكِنِ، و) المُمكِنُ: (هُوَ مَا جَازَ وُقُوعُهُ، حِسَّا أَوْ وَهُمًا، أَوْ شَمَّا أَوْ وَهُمًا، أَوْ شَمَّا) إذا قُلْتَ: «هذا مُمكِنٌ» صَعَّ حَيْثُ أَمْكَنَ وقوعُه في الحسِّ، أو الوَهْمِ، أو في الشَّرع، فمتى أَمْكَنَ وُقوعُه في الوجودِ قِيلَ له: مُمكِنٌ.
  - (٢) (وَ) يُطلَقُ الجائزُ أيضًا (عَلَى: مَا اسْتَوَى فِيهِ الأَمْرَانِ:
    - شَرْعًا؛ كَمُبَاح،
  - وَ) يُطلَقُ على ما اسْتَوى فيه الأمرانِ (عَقْلًا؛ كَفِعْلِ صَغِيرٍ).

<sup>(</sup>١) (المسودة في أصول الفقه) (ص٣٦).

(٣) (وَ) يُطلَقُ (عَلَى مَشْكُوكٍ فِيهِ فِيهِمَا) أي: في الشَّرِعِ والعَقلِ (بِالإعْتِبَارَيْسِ) وهو استواءُ الطَّرَفَينِ وعدمُ الامتناعِ، يَعني أنَّه كما يُقالُ: (بِالإعْتِبَارَيْسِنِ) وهو استواءُ الطَّرَفَينِ وعدمُ الامتناعِ، يَعني أنَّه كما يُقالُ لِما المشكوكُ فيه في الشَّرِع، أو العقلِ لِما يَستوي طَرَفاه في النَّفْسِ، يُقالُ لِما لا يَمتنِعُ في النَّفسِ؛ أي: لا يُجزَمُ بِعَدَمِه، كما يُقالُ في النَّقلياتِ، وإنْ غَلَبَتْ على الظَّنِ بَعدُ: فيه شكُّ؛ أي: احتمالُ، ولا يُرادُ به تساوي الطَّرفَينِ، لذلك يُقالُ: هو جائزٌ، والمُرادُ أحدُهما.

فائدةٌ: الأحكامُ الشَّرعيَّةُ الخمسةُ لها نظائرُ مِنَ الأحكامِ العَقليَّةِ، فنظيرُ الواجبِ الشَّرعيِّ: ضروريُّ الوجودِ، وهو الواجبُ عَقلًا، ونظيرُ المُحَرَّمِ: المُمتنعُ، ونظيرُ المَندوبِ: المُمكِنُ الأكثريُّ، ونظيرُ المكروةِ: المُمكِنُ الأَكثريُّ، ونظيرُ المكروةِ: المُمكِنُ الأَتساوي الطَّرفَينِ.

(وَلَوْ نُسِخَ وُجُوبُ) فِعْلِ: (بَقِيَ الجَوَازُ) فِي الجُملةِ، فيَبْقَى الفعلُ (مُشْتَرَكًا بَيْنَ نَدْبِ وَإِبَاحَةٍ) لأنَّ الماهيَّة الحاصلةَ بعدَ النَّسخ مُرَكَّبَةٌ مِن قَيدَينِ:

أحدُهما: زوالُ الحَرجِ عنِ الفِعلِ، وهو مُستفادٌ مِنَ الأمرِ.

والثَّاني: زَوالُ الحَرَجِ عنِ التَّركِ، وهو مستفادٌ مِنَ النَّسخِ، وهذه الماهيَّةُ صادقةٌ على المَندوبِ والمُباحِ، فلا يَتَعَيَّنُ أحدُهما بخصوصِه.

(وَلَوْ صُرِفَ نَهْيٌ عَنْ تَحْرِيمٍ) شيء: (بَقِيَتِ الكَرَاهَةُ) فيه (حَقِيقَةٌ) لا مجازًا؛ لأنَّ النَّهي لم يَنتقلُ عن جميعِ مُوجِبِه، وإنَّما انتقلَ عن بعضِ مُوجِبِه، كالعُموم الَّذِي خَرَجَ بعضُه بَقِيَ حقيقةٌ فيما بَقِيَ.

ولَمَّا فَرَغَ من أحكامِ خطابِ التَّكْلِيفِ، وَيُعَبَّرُ عنه أيضًا بخطابِ الشَّرعِ، وبخطابِ الشَّرعِ، وبخطابِ اللَّفظِ: شَرَعَ في الكلامِ على خِطابِ الوضعِ والإخبارِ، فقلل:

### (فضل)

(خِطَابُ الوَضْعِ) أي: حَدُّه في اصطلاحِ الأُصُولِيِّينَ (خَبَرٌ) لا إنشاءٌ، بخلافِ خِطابِ الشَّرعِ، (اسْتُفِيدَ) ذلك الخبرُ بواسطة (مِنْ نَصْبِ الشَّارِعِ عَلَمَا مُعَرِّفًا لِحُكْمِهِ) وإنَّما قِيلَ ذلك لتَعَذُّرِ معرفة خِطابِه في كلِّ حالٍ، وفي كلِّ حالٍ، وفي كلِّ حالٍ، وفي كلِّ حالٍ، وفي كلِّ واقعية بعدَ انقطاعِ الوحيِ؛ حذرًا مِن تعطيلِ أكثرِ الوقائعِ مِن (١) الأحكامِ الشَّرعيَّة، وسُمِّي هذا النَّوعُ خطابَ الوَضع والإخبارِ.

أمَّا مَعنى الوضع فهو أنَّ الشَّرعَ وَضَعَ؛ أي: شَرَعَ أُمورًا سُمِّيَتْ: أسبابًا، وشروطًا، وموانعَ، يُعرَفُ عندَ وُجودِها أحكامُ الشَّرعِ، مِن: إثباتٍ، أو نفي، فالأحكامُ تُوجَدُ بوجودِ الأسبابِ والشُّروطِ، وتَنتفي بوجودِ الموانعِ<sup>(٢)</sup> وانتفاءِ الأسباب والشُّروطِ.

وأمَّا مَعنى الإخبارِ: فهو أنَّ الشَّرعَ -بوِضْعِ هذه الأمورِ - أَخبَرَنا بوجوبِ أحكامِه وانتفائِها عند وجودِ تلك الأمورِ أو انتفائِها، كأنَّه قَالَ مثلًا: إذا وُجِدَ النِّصابُ الَّذِي هو شَرطُه، فاعلَمُوا النِّصابُ الَّذِي هو شَرطُه، فاعلَمُوا أنِّي قد أَوْجَبْتُ عليكم أداءَ الزَّكاةِ، وإنْ وُجِدَ الدَّينُ الَّذِي هو مانعٌ مِن وُجُوبِها، أو انتفى السَّوْمُ الَّذِي هو شَرطٌ لوُجُوبها في السَّائمةِ، فاعلموا أنِّي لم أُوجِبْ عليكم الزَّكاة، وكذا الكلامُ في القِصاصِ والسَّرقةِ والزِّنا وغيرِها بالنَّظرِ إلى وجودِ أسبابِها وشروطِها وانتفاءِ موانِعِها، وعكسِه.

تنبية: الفرقُ بينَ خطابِ الوَضعِ، وخطابِ التَّكْلِيفِ، مِن حَيْثُ الحقيقةُ: أنَّ الحُكمَ في خطابِ الوضعِ هو قضاءُ الشَّرعِ على الوصفِ بكَوْنِه سببًا، أو ———————————

<sup>(</sup>١) في (د): عن.

<sup>(</sup>٢) في (ع): المانع.

شرطًا، أو مانعًا، وخطابُ التَّكْلِيفِ، لِطلَبِ ما تَقَرَّرَ بالأسبابِ والشُّروطِ والموانع.

والفرقُ بينَهما من حَيْثُ الحُكمُ: أنَّ خطابَ الشَّرعِ يُشتَرطُ فيه عِلْمُ المُكَلَّفِ وقدرتُه على الفِعلِ، وكونُه مِن كَسْبِه، كالصَّلاةِ، والحَجِّ، والصَّومِ، ونَحوها.

(وَ) أَمَّا خطابُ الوضعِ ف (لا يُشْتَرَطُ لَهُ) شيءٌ مِن ذلك؛ أي: لا (تَكْلِيفٌ، وَلا كَسْبٌ، وَلا عِلْمٌ، وَلا قُدْرَةٌ) إلَّا ما اسْتَثْنى. أمَّا عدمُ اسْتِراط العِلْم، فكالنَّائِمِ يُتْلِفُ شيئًا حالَ نَوْمِه، والرَّامي إلى صيدٍ في ظُلْمَةٍ، أو مِن وراءِ حائل، فيقتُلُ إنسانًا، فإنَّهما يَضْمَنانِ، وإنْ لم يَعْلَمَا.

وأمَّا عدمُ اشتِراطِ القُدرةِ والكَسبِ فكالدَّابَّةِ تُتلِفُ شيئًا، والصَّبِيِّ أو البالغِ يَقتُلُ خَطَأً، فيَضمَنُ صاحبُ الدَّابَّةِ والعاقلةِ وإن لم يَكُنِ القتلُ والإتلافُ مَقدورًا ولا مُكتسبًا لهم.

وأمَّا المُستثنى مِن عَدَمِ اشتِراطِ العِلْمِ والقُدرةِ فقاعدتانِ، أشارَ إلى الأُولى بقولِه:

(١) (إِلَّا سَبَبَ عُقُوبَةٍ) كَحَدِّ الزِّنا، فلا يَجِبُ على مَن وَطِئَ أَجنبيَّةً يَظُنُها زوجتَه لعدمِ العِلْمِ، ولا على مَن أُكْرِهَتْ على الزِّنا لعدمِ القُدرةِ على الامتناعِ؛ إذِ العُقوباتُ تَستدعي وُجودَ الجناياتِ الَّتي يُنتَهَكُ بها حُرمَةُ الشَّرعِ زجرًا عنها ورَدعًا. والانتهاكُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ مع العِلْمِ والقُدرةِ والاختيارِ، والمُختارُ هو الَّذِي إِنْ شاءَ فَعَلَ وإِنْ شاءَ تَرَكَ، والجاهِلُ والمُكرَهُ قد انتفى ذلك فيه، وهو شرطُ تَحَقُّقِ الانتهاكِ لانتفاءِ شَرطِه، فتنتفي العقوبةُ لانتفاءِ سَبَبِها.

(٢) وأشارَ إلى الثَّانيةِ بقولِه: (أَوْ) إلَّا (نَقْلَ مِلْكِ) كالبيعِ، والهبةِ، والوصيَّةِ، ونحوِها، فيُشتَرَطُ فيها العِلْمُ والقدرةُ، فلو تَلَفَّظَ بلفظِ ناقل للمِلْكِ وهو لا يَعلَمُ مُقتضاه لكونِه أعجميًّا بينَ العَربِ، أو عربيًّا بينَ العجمِ، أو أُكْرِه على ذلك لَم يَلْزَمْه مُقتضاه، والحِكمةُ في استثناءِ هاتينِ القاعِدتينِ: التزامُ الشَّرعِ قانونَ العدلِ في الخَلْقِ والرِّفقِ بهم، وإعفائِهم عن تكليفِ المَشَاقُ، أو التَّكْلِيفِ بما لا يُطاقُ، وهو حليمٌ.

(وَأَقْسَامُهُ) أي: أقسامُ خطابِ الوَضْعِ: (عِلَّةٌ) في قولِ المُوَقَّقِ (١) وغيرِه، (وَسَبَبٌ، وَشَرْطٌ، وَمَانِعٌ) وكذا صِحَّةٌ وفسادٌ على الصَّحيحِ. وقيل: وعزيمةٌ ورُخصةٌ.

(وَالعِلَّةُ أَصْلًا) أي: في أصل الوضعِ اللَّغويِّ أو الاصطلاحيِّ: مَرَضٌ، وهو (عَرَضٌ) والعَرَضُ في اللَّغةِ: الظَّاهِرُ بعدَ أنْ لم يَكُنْ.

وفي اصطلاح المُتكلِّمينَ: ما لا يَقُومُ بنَفْسِه، كالألوانِ، والطُّعومِ، والحَركاتِ، والأصواتِ، وهو كذلك عندَ الأطبَّاءِ؛ لأنَّه عندَهم عبارةٌ عن حادثٍ ما إذا قَامَ بالبدنِ أَخرَجَه عن الاعتدالِ.

وقولُه: (مُوجِبٌ لِخُرُوجِ البَدَنِ) هـو إيجابٌ حِسِّيٌ كإيجابِ الكسرِ للانكسارِ، والتَّسويدِ للاسْوِدادِ، فكذلك الأمراضُ البَدنيَّةُ، مُوجِبَةٌ لاضطِرابِ البدنِ إيجابًا مَحسوسًا.

وقولُه: (الحَيَوَانِيِّ عَنِ الإغْتِدَالِ) احتِرازٌ عَنِ النَّباتِيِّ والجَماديِّ، فإنَّ الأعراضَ المُخرِجَةَ لها عن حالِ الاعتدالِ ما مِن شأنِه الاعتدالُ منها، لا يُسَمَّى في الاصطلاح عليلًا.

 <sup>(</sup>١) (رَوضةُ النَّاظرِ» (١/ ١٧٦).

وقولُه: (الطَّبيعيُّ) هو إشارةٌ إلى حقيقةِ المزاجِ، وهو الحالُ المُتوَسِّطةُ الحاصلةُ عن تفاعُلِ كيفيَّاتِ العناصرِ (() بعضِها في بعضٍ، فتلك الحالُ هي الاعتدالُ الطَّبيعيُّ، فإذا انْحَرَفَتْ عنِ التَّوسُّطِ لغَلبةِ (() المرارةِ أو غيرِها، كانَ ذلك هو انحرافَ المزاج وهو العِلَّةُ، والمرضُ، والسُّقْمُ.

(ثُمَّ اسْتُعِيرَتِ) العِلَّةُ (عَقْلًا) أي: مِنَ الوضعِ اللَّعُويِّ، فَجُعِلَتْ فِي التَّصرُّ فَاتِ العقليَّةِ (لِمَا أَوْجَبَ حُكْمًا عَقْلِيًّا لِذَاتِهِ، كَكَسْرٍ لِانْكِسَارٍ) أي: لكونِه كَسرًا لا لأمرِ خارجٍ مِن وضعيٍّ، أو اصطلاحيٍّ، وهكذا العِلَلُ العقليَّةُ هي مُؤثِّرةٌ لذواتِها جذا المعنى، كالتَّحرُّكِ المُوجِبِ للحَرَكَةِ، والتَّسكينِ المُوجِب للشّكونِ.

(ثُمَّ) اسْتُعِيرَتِ العلَّةُ (شَرْعًا) أي: مِن التَّصرُّفِ العَقليِّ إلى التَّصرُّفِ الشَّرعيِّ، فجُعِلَتْ فيه لثلاثةِ معانٍ:

أحدُها: استعارتُها (لِمَا أَوْجَبَ حُكْمًا شَرْعِيًّا لَا مَحَالَةَ) أي: ما وُجِدَ عندَه الحُكمُ قطعًا، (وَ) المُوجِبُ لا مَحالَةَ: (هُوَ) المجموعُ (المُرَكَّبُ مِنْ: مُقْتَضِيهِ) أي: مُقتضي الحُكْم، (وَشَرْطِهِ، وَمَحَلِّهِ، وَأَهْلِهِ).

مِثْالُه: وجوبُ الصَّلاةِ حُكمٌ شرعيٌّ، ومُقتَضِيه: أمرُ الشَّارعِ بالصَّلاةِ، وشرطُه: أهلِيَّةُ المُصَلِّي لتَوَجُّهِ الخطابِ إليه، بأنْ يَكُونَ: عاقلًا، بالغَّا، ومَحَلُّه: الصَّلاةُ، وأهلُه: المُصَلِّي.

وكذلك حُصُولُ المِلْكِ في البيعِ والنِّكاحِ، حُكْمٌ شرعيٌّ، ومُقتَضِيه: حُكْمُ الحاجةِ إليهما، والإيجابُ والقبولُ فيهما، وشَرطُه: ما ذُكِرَ مِن شُروطِ

<sup>(</sup>١) ليست في (د).

<sup>(</sup>٢) في (د): لعليَّةِ.

صِحَةِ البيعِ والنّكاحِ في كُتُبِ الفقهِ، ومَحَلُّه: هو العينُ المَبيعةُ، والمَرأةُ المَعقودُ عليها، وأهلُه: كَوْنُ العاقدِ صحيحَ العِبادةِ والتَّصرُّف، وافرضْ ذلك في غيرِه، وهذا تَشبيهًا بالعِلَّةِ العقليَّةِ؛ لأنَّ المُتَكَلِّمينَ وغيرَهم قالُوا: كُلُّ حادثٍ لا بدَّله مِن عِلَّةٍ، لكنَّ العِلَّة:

إمَّا ماديَّةٌ كالفِضَّةِ للخَاتَمِ، أو صُوريَّةٌ كاستدارتِه، أو فاعليَّةٌ كالصَّانِعِ له، أو غائيَّةٌ: كالتَّحَلِّي به.

فهذه أجزاءُ العلَّةِ العَقليَّةِ، ومَجمُوعُها المُرَكَّبُ مِن أجزائِها هو العِلَّةُ التَّامَّةُ، فلذلك استعملَ الفقهاءُ لفظَ (١) العِلَّةِ بإزاءِ المُوجِبِ للحُكْمِ الشَّرعيِّ.

(و) المَعنى الثَّاني: استعارةُ العلَّةِ (لِمُقْتَضِيهِ) أي: مُقتضِي الحُكْمِ الشَّرعيِّ وهو المعنى الطَّالبُ له.

مثالُه: اليمينُ هي المُقتضِيةُ لوجوبِ الكفَّارةِ، فتُسَمَّى عِلَّةً للحُكْمِ، وإنْ كانَ وجوبُ الكفَّارةِ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بوجودِ أَمرَينِ: الحلِفُ الَّذِي هو اليمينُ، والحِنثُ فيها، لكنَّ الحِنْثُ شرطٌ في الوُجُوبِ، والحَلِفُ هو السَّببُ المُقتضي له، فقالوا: إنَّه عِلَّةٌ، فإذا حَلَفَ الإنسانُ على فِعلِ شيءٍ أو تَرْكِه قيلَ: قد وُجِدَتْ منه عِلَّةُ وجوبِ الكفَّارةِ، وإنْ كانَ الوُجوبُ لا يُوجَدُ حَتَّى يَحنَثَ، وإنَّما هو بمُجرَّدِ الحنثِ انعقدَ سَببُه، وكذلك الكلامُ في مُجرَّدِ هذه مِلكِ النَّصابِ ونَحوِه، ولهذا لمَّا انْعَقدَتْ أسبابُ الوجوبِ بمُجَرَّدِ هذه المُقتضِياتِ: جازَ فِعلُ الواجبِ بعدَ وُجودِها، [وقبلَ وُجودِ](٢) شَرْطُها عندَنا، كالتَّكفيرِ قبلَ الحنثِ، وإخراجِ الزَّكاةِ قبلَ الحَوْلِ، (وَإِنْ تَخَلَّفَ) عندَنا، كالتَّكفيرِ قبلَ الحنثِ، وإخراجِ الزَّكاةِ قبلَ الحَوْلِ، (وَإِنْ تَخَلَّفَ)

<sup>(</sup>١) في (ع): لفظة.

<sup>(</sup>٢) في (د): وقيل: وجودُها.

الحُكْمُ عنْ مُقتضيه (لِـ) وجودِ (مَانِع) مِـن الحُكمِ، كالقتلِ العمْدِ العدوانِ، يُسَمَّى عِلَّةً لُوجُوبِ القصاصِ، وإنَّ تَخَلَّفَ وُجوبُه لمانع، مِثلُ: أن يَكُونَ القاتلُ أَبُا، فإنَّ الإيلادَ مانعٌ مِن وُجُوبِ القصاصِ، (أَوْ) تَخَلَّفَ الحُكْمُ لاَفَتالُ أَبُا، فإنَّ الإيلادَ مانعٌ مِن وُجُوبِ القصاصِ، (أَوْ) تَخَلَّفَ الحُكْمُ لاَفَواتِ شَرْطِهِ(۱) كأنْ يَكُونَ المقتولُ عَبدًا، أو كافرًا، والقاتلُ حُرَّا، أو مُسلمًا، لفواتِ المُكافأةِ، وهي شرطٌ له.

(وَ) المَعنى الثَّاكُ: استعارةُ العِلَّةِ (لِلْحِكْمَةِ) أي: حِكْمةِ الحُكْمِ، (وَ) الحِكْمةُ: (هِيَ المَعْنَى المُنَاسِبُ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ الحُكْمُ، كَمَشَقَّةِ سَفَرٍ لِقَصْرٍ الحِكْمةُ: (هِيَ المُناسِبةِ: أَنَّ حُصولَ المَشَقَّةِ على المُسَافِرِ مَعنَى مُناسِبٌ وَفِطْرٍ) وبيانُ المُناسِبةِ: أَنَّ حُصولَ المَشَقَّةِ على المُسَافِرِ مَعنَى مُناسِبٌ لتخفيفِ الصَّلاةِ عنه بقَصْرِها، والتَّخفيفُ عنه بالفطرِ، (وَكَ) وُجودِ (دَيْنٍ) على مالكِ النِصابِ، (وَ) وجودِ (أَبُووَّةٍ) لقاتلِ عَمْدًا، وبيانُ المُناسِبةِ: أَنَّ على مالكِ النِصابِ بالدَّيْنِ الَّذِي عليه مَعنَى مناسِبٌ (لِمَنْعِ وُجُوبِ زَكَاةٍ) عنه، (وَ) كُونُ الأبِ سببًا لوجودِ الابنِ مَعنَى مناسبٌ لسُقوطِ (قَصَاصِ) عنه؛ لأنَّه لمَّا كانَ سببًا لإيجادِه لم تَقتضِ الحِكْمَةُ أَنْ يَكُونَ الولدُ سببًا لإعدامِه وهلاكِه لمحضِ (٢) حَقِّه، واحتُرِزَ بقيدِ القصاصِ عنْ وُجُوبِ رَجْمِه إذا زَنى بابنتِه، فهي إذَا سببُ إعدامِه مَعَ كونِه سببَ إيجادِها، لكنَّ ذلك لمحضِ حقِّ بابنتِه، فهي إذَا سببُ إعدامِه مَعَ كونِه سببَ إيجادِها، لكنَّ ذلك لمحضِ حقِّ بابنتِه، فهي إذَا سببُ إعدامِه مَع كونِه سببَ إيجادِها، لكنَّ ذلك لمحض حقِّ اللهِ تَعَالَى، حَتَّى لو قَتَلَها لم يَجِبْ قَتَلُه بها؛ لأنَّ الحُكْمَ لها.

(وَالسَّبَبُ لُغَةً: مَا) يَعني يُطلَقُ السَّبِ فِي اللَّغةِ على كلِّ شيءٍ (تُوصِّلَ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ) كالطَّريقِ ونَحوِها.

قالَ في «المصباح»: السَّببُ: الحَبْلُ، وهو ما يُتَوَصَّلُ به إلى الاستعلاءِ،

<sup>(</sup>١) في «مختصر التحرير» (ص٧٩): شرط.

<sup>(</sup>٢) في (د): ولمحض.

ثمَّ استُعِيرَ لكلِّ شيءٍ يُتَوَصَّلُ به إلى أمْرٍ مِنَ الأمورِ، فقيلَ: هذا سببٌ، وهذا مُسَبَّبٌ عن هذا (١).

(وَ) السَّبِ (شَرْعًا: مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الوُجُودُ) وهذا احتِرازٌ مِن الشَّرطِ؛ لأنَّه لا يَلْزَمُ مِن وجودِه الوجودُ.

وقولُه: (وَ) يَلْزَمُ (مِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ) احتِرازٌ مِنَ المانعِ؛ لأنَّه لا يَلْزَمُ مِن عدمِه وجودٌ وَلَا عدمٌ.

وقولُه: (لِذَاتِهِ): احتِرازٌ مِمَّا لو قارَنَ السَّببَ فقدانُ الشَّرطِ، أو وجودُ المانعِ، كالنَّصابِ قبلَ تمامِ الحولِ، أو مع وجودِ الدَّينِ، فإنَّه لا يَلْزَمُ مِن وُجُودِهِ الوجودُ، لكنْ لا لذاتِه بل لأمرِ خارجٍ منه وهو انتفاءُ الشَّرطِ ووجودُ المانعِ، فالتَّقيدُ بكَوْنِ ذلك لذاتِه للاستظهارِ على ما لو تَخَلَّفَ وجودُ المُسبَّبِ مع وُجدانِ السَّببِ لفقدِ شرطِ، أو مانع، كالنِّصابِ قبلَ الحَوْلِ كما المُسبَّبِ مع وُجدانِ السَّببِ لفقدِ شرطٍ، أو مانع، كالنِّصابِ قبلَ الحَوْلِ كما تقدَّمَ، وعلى ما لو وُجِدَ المُسبَّبُ مع فُقدانِ السَّببِ، لكنْ لوجودِ سببِ آخرَ، كالرِّدَةِ المُقتضيةِ للقتلِ إذا فُقِدَتْ ووُجِدَ قتلٌ يُوجِبُ القصاصَ، فتَخَلَّفَ هذا التَّرتيبُ عنِ السَّببِ مَن اللهَ الذاتِه، بل لمعنى خارج كما تقَدَّمَ.

إذا عَلِمْتَ ذلك، فالسَّبِ : هو الَّذِي يُضافُ إليه الحُكْمُ، (فَيُوجَدُ الحُكْمُ عِنْدَهُ لا بِهِ) كقولِه تَعالى في الزَّاني عَنْدَهُ لا بِهِ) كقولِه تَعالى في الزَّاني حُكمانِ:

### أحدُهما: وجوبُ الرَّجم.

<sup>(</sup>١) «المصباحُ المُنيرُ في غريبِ الشَّرح الكبيرِ» (١/ ٢٦٢).

<sup>(</sup>٢) في (د): المسبب.

<sup>(</sup>٣) النُّور: ٢.

(171)

والثَّاني: كونُ الزِّنا سببًا.

ولا شَكَّ أَنَّ الأسبابَ مُعَرَّ فاتٌ؛ إذِ المُمكِناتُ مُسنَدةٌ (١) إلى اللهِ تَعالى ابتداءً عندَ أهلِ الحقِّ، وبينَ المُعَرِّفِ الَّذِي هو السَّببُ، والحُكمِ الَّذِي نِيطَ به ارتباطٌ ظاهرٌ، فالإضافةُ إليه واضحةٌ.

(وَيُرَادُ بِهِ) يَعني أَنَّ السَّبَبَ استُعيرَ لمعانٍ:

أحدُها: (مَا يُقَابِلُ المُبَاشَرَةَ، كَحَفْرِ بِعْرٍ مَعَ تَرْدِيَةٍ) فيها، فإذا حَفَرَ شخصٌ بِعْرًا ودَفَعَ آخَرُ إنسانًا فترَدَّى فيها فهلك، (فَأَوَّلُ) وهو الحافر (سَبَبُ) أي: مُتَسَبِّبٌ إلى هلاكِه ((وَثَانِ) وهو الدَّافعُ مُباشِرٌ فهو (عِلَّةٌ) فأَطْلَقَ الفقهاءُ السَّبَ على ما يُقابِلُ المباشرة، [فقالوا: إذا اجتمع المُتسَبِّبُ والمُباشرةُ فَلَبَتِ المُباشرةُ ووَجَبَ الضَّمَانُ على المُباشِر وانقطعَ حُكمُ التَّسَبُّب.

(وَ) المعنى الثَّاني: (عِلَّهُ العِلَّةِ، كَرَمْي هُوَ سَبَبٌ لِقَتْلِ، و) هي (عِلَّهُ لِلْإِصَابَةِ النَّي هِيَ عِلَّهُ الزُّهُ وقِ) أي: زهوقِ النَّفسِ الَّذِي هو القتل، فالرَّميُ هو عِلَّهُ الوَّهُ سببًا له.

(وَ) المعنى الثَّالَثُ: (العِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ بِدُونِ شَرْطِهَا، كَنِصَابٍ بِدُونِ) حَوَلَانِ (حَوْلٍ) شُمِّي سببًا لوجوبِ الزَّكاةِ كما تَقَدَّمَ في تسميةِ السَّببِ عِلَّةً، فاسْتُعِيرَتِ العَلَّةُ وسُمِّيتُ سببًا.

(وَ) المعنى الرَّابِعُ: العِلَّةُ الشَّرِعيَّةُ (كَامِلَةً) كَالكَسْرِ للانكسارِ، والعِلَّةُ

<sup>(</sup>١) في (ع): مستندة.

<sup>(</sup>٢) في (ع): الهلاك.

<sup>(</sup>٣) ليست في (ع).

الشَّرعيَّةُ الكاملةُ: هي المجموعُ المُركَّبُ مِن مُقتَضى الحُكم، وشرطِه، وانتفاءِ المانع، ووجودِ الأهل، والمَحَلِّ، سُمِّي ذلك سببًا الأَّ استعارةً؛ لأَنَّه لم يَتَخَلَّفْ عنه في حالٍ مِن الأحوالِ، وسُمِّيتْ هي سببًا؛ لأَنَّ عِلِيَّتَها ليسَتْ لذاتِها، بل بنصبِ الشَّارِعِ لها أمارةً على الحُكْمِ به، بدليل وُجُودِها دونَه، كالإسكارِ قَبْل التَّحريم، ولو كانَ الإسكارُ عِلَّةً للتَّحريمِ لذاتِه لم يَتَخَلَّفْ عنه في حالٍ، كالكسرِ للانكسارِ في العَقليَّةِ، والحالُ أَنَّ التَّحريمَ ووُجوبَ عنه في حالٍ، كالكسرِ للانكسارِ في العَقليَّةِ، والحالُ أَنَّ التَّحريمَ ووُجوبَ الحدِّ مَوجودانِ بدونِ ما لا يُسْكِرُ، فأَشْبَهَتْ لذلك السَّبَ، وهو ما يَحْصُلُ الصَّرِع. الحُكمُ عندَه لا به، فهو مُعرِّفٌ للحُكمِ لا مُوجِبٌ له، وإلَّا لوَجَبَ قَبْلَ الشَّرعِ.

# (وَهُوَ) أي: السَّبَبُ قِسمانِ:

(١) (وَقْتِيُّ): وهو ما لا يَسْتَلْزِمُ في تعريفِه للحُكْمِ حِكمةً باعِثَةً، (كَزَوَالِ) الشَّمْسِ (لـ) معرفةِ وقتِ وجوبِ (ظُهْرِ)، وَلَا يَكُونُ مُستلْزِمًا لحِكمةٍ باعثةٍ.

(وَ) الشَّاني: (مَعْنَوِيُّ): وهو ما (يَسْتَلْزِمُ حِكْمَةً بَاعِثَةً) في تعريفِه للحُكْمِ الشَّىرعيِّ، (كَإِسْكَارٍ) فإنَّه أمرٌ معنويٌّ جُعِلَ عِلَّةً (لِتَحْرِيمِ) كُلِّ مُسْكِرٍ، وكالعُقوباتِ، فإنَّها جُعِلَتْ لوُجُوبِ القصاصِ أو الدِّيَةِ.

(وَالشَّرْطُ لُغَةَ: العَلَامَةُ) لأَنَّها علامةٌ على المَشْرُوطِ، ومنه قولُه تَعالى: ﴿ فَهَلَ يَنْظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَنْ تَأْنِيهُم بَغْنَةٌ فَقَدْ جَآةَ أَشْرَاطُهَا ﴾ (٢) أي: عَلاماتُها، قال في «المُطْلِعُ»: الشَّرْطُ بشكُونِ الرَّاءِ: يُجمَعُ على شُرُوطٍ وعلى شَرَائِطَ، والأشراطُ: واحدُها شَرَطٌ بِفتحِ الرَّاءِ والشِّينِ (٣). انتهى.

<sup>(</sup>١) ليست في (ع).

<sup>(</sup>۲) محمَّد: ۱۸.

<sup>(</sup>٣) (المطلع على ألفاظ المقنع) (ص٧٧).

فائدةٌ: للشَّرطِ ثلاثُ إطلاقاتٍ:

الأوَّلُ: ما يُذْكَرُ في الأُصولِ هنا مُقابلًا للسَّبَبِ والمانعِ، وفي نحوِ قولِ المُتكلِّمينَ: شرطُ العِلْمِ الحياةُ، وقولِ الفقهاءِ: شرطُ الصَّلاةِ الطَّهارةُ، ونحوِ ذلك.

الشَّاني: الشَّرطُ اللَّغويُّ، والمرادُ صِيَغُ التَّعليقِ بـ «إنْ» ونَحوِها مِن أدواتِ الشَّرطِ، وهو ما يُذكَرُ في أصولِ الفقهِ في المُخَصِّصاتِ للعُمومِ، نحوُ: ﴿وَإِنكُنَّ الشَّرطِ اَلْفَقهِ وَالْمُخَصِّصاتِ للعُمومِ، نحوُ: ﴿وَإِنكُنَّ الْمُعلَّقُ بشرطٍ أَوْلَئتِ مَلْ فَانَفِقُواْ عَلَيْهِنَ ﴾ (()، ومنه قولُهم في الفقه: الطَّلاقُ والعتقُ المُعلَّقُ بشرطٍ ونَحوُهما، نحوُ: إنْ دَخلتِ الدَّارَ فأنتِ طالقٌ أو حُرَّةٌ، فإنَّ دُخولَ الدَّارِ لَيْسَ شرطًا لوقوعِ الطَّلاقِ شرعًا ولا عقلًا، بل مِن الشُّروطِ الَّتي وَضَعَها أهلُ اللَّغةِ.

الثَّالَث: جَعلُ شيءٍ قيدًا في شيءٍ، كشراءِ الدَّابَّةِ بشرطِ كَونِها حاملًا، وهذا يَحتملُ أَنْ يُعادَ إلى الأَوَّلِ بسببِ مُواضَعَةِ المُتعاقدَينِ، كأنَّهما قالا: جَعَلْناه مُعتبَرًا في عَقدِنا يُعدَمُ بعَدَمِه، وإنْ أَلْغاه الشَّرعُ: لُغِيَ العقدُ، وإنِ اعتبرَه لا يُلغى العقدُ، بل يَثبُتُ الخيارُ إنْ أُخلِف كما فُصِّلَ ذلك في الفقهِ، ويُحتَمَلُ أَنْ يُعادَ إلى الثَّاني، كأنَّهما قالا: إنْ كانَ كذا فالعقدُ صحيحٌ، وإلَّا فلا.

إذا عَلِمْتَ ذلك فالمقصودُ هنا هو القِسْمُ الأوَّلُ، وهو المُرادُ بقولِه:

(وَشَـرْعًا: مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ) وهذا احتِرازٌ مِـنَ المانِعِ؛ لأنَّه لا يَلْزَمُ مِن عَدَمِه وجودٌ ولا عَدَمٌ.

وقولُه: (وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ): احتِرازٌ مِنَ السَّبِ، وتَقَدَّمَ حَدُّه، ومِن المانع أيضًا؛ لأنَّه يَلْزَمُ مِن وُجودِه العدمُ.

<sup>(</sup>١) الطَّلاق: ٦.

وقولُه: (لِذَاتِهِ) احتِرازٌ مِن مُقارَنةِ الشَّرطِ وجودَ السَّببِ، فيَلْزَمُ الوجودُ، أو قيامَ المانعِ، فيَلْزَمُ العَدَمُ، لكنْ لا لذاتِه، وهو كونُه شرطًا، بل لأمْرِ خارجٍ وهو مقارنةُ السَّببِ أو قيامُ المانع.

إذا عَرَفْت ذلك، فالشَّرطُ المذكورُ على ضَربَينِ:

(١) (فَإِنْ أَخَلَّ عَدَمُهُ) يَعني إِنْ كَانَ عدمُ الشَّرطِ مُخِلَّا (بِحِكْمَةِ السَّبَبِ: فَ) هو (شَرْطُ السَّبَبِ)، وذلك (كَقُدْرَةٍ عَلَى تَسْلِيمٍ مَبِيعٍ) فإنَّها شرطُ البيعِ الَّذِي هو سببُ ثُبُوتِ المِلْكِ المُشتمِلِ على المَصلحةِ، وهي حاجةُ الانتفاعِ بالمَبيع، وهي مُتوَقِّفةٌ على التَّسليم، فكانَ عَدَمُه مُخِلَّا بحكمةِ المصلحةِ التَّي شُرعَ لها البيعُ.

(وَ) الشَّانِ: (إِنِ اسْتَلْزَمَ عَدَمُهُ حِكْمَةً تَقْتَضِي نَقِيضَ الْحُكْمِ) يَعني إِنِ اسْتَمْلَ عَدَمُ الشَّبِ مَعَ بقاءِ حِكمةِ السَّبِ مَعَ بقاءِ حِكمةِ السَّبِ؛ (فَ) ذلك (شَرْطُ الْحُكْمِ) وذلك كالطَّهارة في بابِ الصَّلاة، فإنَّ السَّبِ؛ (فَ) ذلك (شَرْطُ الْحُكْمِ) وذلك كالطَّهارة في بابِ الصَّلاة، فإنَّ عَدَمَ الطَّهارة حالَ القُدرة عليها مع الإتيانِ بالصَّلاة، يَقتضي نقيضَ حِكمةِ الصَّلاة، وهو العقابُ، فإنَّه نقيضُ وصولِ الثَّوابِ.

(وَهُوَ) أي: مُطلَقُ الشَّرطِ تَقَدَّمَ في الفائدةِ أنَّ له إطلاقاتٍ:

(١) منها (عَقْلِيٌّ) وهو للمُتكلِّمينَ: (كَحَيَاةٍ لِعِلْمٍ)؛ لأنَّ مِن شرطِ العِلْمِ العِلْمِ الحياةَ، فإذا انْتَفَتِ الحياةُ انْتَفَى العِلْمُ، ولا يَلْزَمُ مِن وُجُودِ الحياةِ وُجودُ العِلْمِ. (٢) (وَ) مِنها (شَرْعِيُّ: كَطَهَارَةٍ لِصَلَاةٍ).

(٣) (وَ) مِنها (لُغَوِيُّ: كَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتِ، وَهَذَا) الشَّرِطُ اللُّغويُّ، (كَالسَّبَبِ) أي: يَرجِعُ إلى كَوْنِه سَببًا يُوضَعُ للمُعَلَّقِ حَتَّى يَلْزَمَ مِن وُجودِه

الوجودُ ومِن عَدَمِه العدمُ لذاتِه، وَوَهِمَ مَن فَسَّرَه بتفسيرِ الشَّرطِ المُقابِلِ للسَّببِ والمانع، فإنَّ وجودَ القيامِ لَيْسَ شرطًا لوقوعِ الطَّلاقِ شرعًا ولا عقلًا، بل مِن الشُّروطِ الَّتي وَضَعَها أهلُ اللُّغةِ كما تَقَدَّمَ.

(٤) وزادوا رابعًا (وَ) هو: (عَادِيٌّ، كَغِذَاءِ الحَيَوَانِ) إِذِ الغالبُ فيه أَنَّه يَلْ وَزادوا رابعًا (وَ) هو: (عَادِيٌّ، كَغِذَاءِ الحَيَوَانِ) إِذِ الغالبُ فيه أَنَّه مُنِ انتفاءِ الغِذاءِ انتفاءُ الحياةِ، ومِن وجودِه وجودُها؛ إِذْ لا يَتَغَذَّى إِلَّا حيُّ، وكالسُّلَمِ للصُّعودِ، فعلى هذا يكُونُ الشَّرطُ العاديُّ كالشَّرطِ اللُّغويِّ في أَنَّه مُطَّرِدٌ مُنعَكِسٌ، ويَكُونان مِن قبيل الأسبابِ، لا مِن قبيل الشُّروطِ.

(وَ) أَمَّا (مَا جُعِلَ قَيْدًا فِي شَيْءٍ لِمَعْنَى) فِي ذلك الشَّيءِ، (كَشَرْطِ) كَوْنِ الدَّابَّةِ حاملًا (فِي عَقْدِ) بيع، (فَ) هو (كَ)شرطِ (شَرْعِيِّ) لا لُغَوِيٍّ فِي الأصحِّ، وتَقَدَّمَ الكلامُ عليه فِي الفائدةِ.

- (وَ) الشَّرطُ (اللُّغَوِيُّ أَغْلَبُ اسْتِعْمَالِهِ فِي) أُمورِ:
- (سَبَبِيَّةٍ عَقْلِيَّةٍ) نحوُ: إذا طَلَعَتِ الشَّمسُ فالعالَمُ مُضِيءٌ، فإنَّ طُلُوعَ الشَّمسِ سببٌ لضَوءِ العالَم عقلًا،
- (وَ) في سببيَّةٍ (شَـرْعِيَّةٍ) كقولِه تَعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَأَطَّهَ رُوا ﴾ (١) فإنَّ الجَنابَةَ سببٌ لوُجُوبِ التَّطهيرِ شَرعًا.

(وَاسْتُعْمِلَ) الشَّرِطُ اللَّغِوِيُّ (لُغَةً فِي شَرْطٍ لَمْ يَبْقَ لِمُسَبَّبٍ شَرْطٌ سِوَاهُ) كقولِك: إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْك، فإنَّ الإتيانَ شرطٌ لم يَبْقَ للإكرامِ(٢) سِواهُ؛ لأنَّه إذا دخل الشَّرِطُ اللَّغويُّ عليه عُلِمَ أَنَّ أسبابَ الإكرامِ حاصلةٌ، لكنْ مُتَوقِّفةٌ على حُصولِ الإتيانِ.

<sup>(</sup>١) المائدة: ٦. (٢) في (د): للإتيان.

(وَالمَانِعُ) اسمُ فاعلِ مِن المنعِ، وهو في الاصطلاحِ: (مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ العَدَمُ) وهذا احتِرازٌ مِنَ السَّبِ، وتَقَدَّمَ.

وقولُه: (وَلا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ وُجُودٌ وَلا عَدَمٌ) احتِرازٌ مِن الشَّرطِ، وتَقَدَّمَ أيضًا.

وقولُه: (لِذَاتِهِ) احتِرازٌ مِن مقارنةِ المانعِ وُجودَ سببِ آخَرَ، فإنّه يَلْزَمُ الوجودُ لا لعدمِ المانعِ، بل لوجودِ السَّببِ الآخرِ، كالمُرتَدِّ القاتلِ لوَلَدِه، فإنّه يُقتَلُ بالرِّدَّةِ، وإن لم يُقتَلُ قصاصًا؛ لأنَّ المانعَ إِنَّمَا هو لأحدِ السَّببينِ.

(وَهُوَ) أي: المنْعُ المدلولُ عليه بالمانِع (إِمَّا) أن يكُونَ:

- (لِحُكْم ) فهو وصفٌ وجوديٌّ ظاهرٌ مُنضبطٌ مُستلزمٌ لِحكمةٍ تَقتضي نقيضَ حُكْم السَّبَبِ، (كَأُبُوَّةٍ فِي قِصَاصٍ) مع القيضَ حُكْم السَّبَا لوجودِ الوَلَدِ، فلا يَحسُنُ القتلِ العَمدِ العُدوانِ، وهو كونُ الأبِ سَبَاً لوجودِ الوَلَدِ، فلا يَحسُنُ كونُه سببًا لعدمِه، فينتفي الحُكمُ مع وجودِ مُقتضاه وهو القتلُ، وسُمِّي مانعَ الحُكْم لأنَّ سَببَه مع بقاءِ حِكمتِه لم يُؤثِّر.
- (أَوْ) أي: وإمَّا أَنْ يَكُونَ المنعُ (لِسَبَيهِ) أي: سببِ الحُكم، فهو وصفٌ يُخِلُّ وُجودُه بحِكمةِ السَّببِ، (كَدَيْنٍ) في زكاةٍ (مَعَ مِلْكِ نِصَابٍ)، ووجه ذلك: أنَّ حكمةً وُجوبِ الزَّكاةِ في النِّصابِ الَّذِي هو السَّببُ: كثرتُه كثرةً تَحتمِلُ المُواساةُ مِنه شُكرًا على نعمةِ ذلك، لكنْ لمَّا كانَ المَدينُ مُطالبًا بصرفِ الَّذِي يَملِكُه بالدَّينِ صارَ كالعَدم، وسُمِّي مانعَ السَّببِ؛ لأنَّ حِكمتَه فُقِدَتْ مع وجودِ صُورتِه فقط، فالمانعُ يَنتفي الحُكمُ لوجودِه، والشَّرطُ يَنتفى الحُكمُ لانتفائِه.

(وَنَصْبُ هَذِهِ) الأشياءِ وهي: العِلَّةُ، والسَّببُ، والشَّرطُ، والمانعُ، حالَ كونِها (مُفِيدَةً مُقْتَضِيَاتِهَا) أي: لتُفِيدَ ما اقْتَضَتْه مِن الأحكام (حُكْمًا شَرْعِيًّا)،

ومُقتضِيَاتُها أيضًا: حُكُمٌ شَرعِيٌّ؛ أي: قضاءٌ مِن الشَّارعِ بذلك، فجَعلُ الزِّنا سببًا لوُجُوبِ الحدِّ حُكُمٌ آخَرُ؛ وذلك أنَّ اللهِ تَعالى في الزَّاني حُكمَينِ: وجوبُ الحدِّ وهو حُكمٌ لفظيٌّ، وسببُه الزِّنا أي: كونُ الزِّنا سببًا لوجوبِ الحدِّ حُكمٌ آخَرُ، وكذلك وجوبُ حَدِّ القذفِ، مع جَعل القَذفِ سببًا له، ونظائرُه كثيرةٌ.

(وَمِنْهُ) أي: مِن خطابِ الوَضْعِ: (فَسَادٌ، وَصِحَّةٌ) اختَارَه أصحابُنا وغيرُهم؛ لأنَّهما مِن الأحكام، وليسا داخلَينِ في الاقتضاءِ والتَّخييرِ؛ لأنَّ الحُكمَ بصِحَّةِ العِبادةِ وبطلانِها لا يُفهَمُ مِنه اقتضاءٌ ولا تخييرٌ، فكانا مِن خطابِ الوَضع.

(وَهِيَ) أي: الصِّحَّةُ (فِي عِبَادَةٍ: سُقُوطُ القَضَاءِ) للعِبادةِ (بِالفِعْلِ) أي: بفِعلِها عندَ الفقهاءِ؛ لأنَّ وجوبَ القضاءِ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بعدَ خروجِ الوقتِ، لا سِيَّمَا إذا قُلْنَا بأمرِ جديدٍ لا بالأمرِ الأوَّلِ، وإذا لم يَجِبْ فكيف يَسقُطُ؟!

والصِّحَّةُ عندَ المُتكلِّمِينَ وغيرِهم: موافقةُ الأمرِ، وَجَبَ القضاءُ أم لا، ورُدَّ ذلك بما تَقَدَّمَ.

قال في «شرح الأصلِ»: ثمَّ إنَّ هذا قام (١) على مُوَقَّتِ يَدخُلُه القضاءُ، والبحثُ في صِحَّةِ العبادةِ مُطلقًا(٢).

<sup>(</sup>١) في (التَّحبير شرح التَّحرير)، و(الفوائد السنية) (١/ ٢٦٦): قاصر.

<sup>(</sup>٢) (التحبير شرح التحرير) (٣/ ١٠٣٨).

فصلاةُ مَن ظَنَّ الطَّهارةَ صحيحةٌ على قولِ المتكلِّمينَ فقطْ. فكأنَّهم نَظَرُوا لظنِّ المُكلَّفِ، والفقهاءُ لِما في نَفْسِ الأمرِ، والقضاءُ واجبٌ على القولينِ، وهو الصَّحيحُ، والخلافُ بينَ الفريقينِ لفظيٌّ.

(وَ) الصِّحَةُ (فِي مُعَامَلَةٍ: تَرَتُّبُ أَحْكَامِهَا) أي: أحكامِ المُعاملةِ (المَقْصُودَةِ بِهَا) أي: بالمُعاملةِ (عَلَيْهَا) لأنَّ العقدَ لم يُوضَعُ إلَّا لإفادةِ مقصودِ كمالِ النَّفعِ في البيعِ، ومِلْكِ البُضعِ في النّكاحِ، فإذا أفادَ مقصودًا فهو صحيحٌ، وحصولُ مقصودِه هو تَرَتُّبُ حُكمِه عليه؛ لأنَّ العقدَ مُؤثِّرٌ لحُكمِه، ومُوجِبٌ له.

تنبيه أن أكثرُ الأُصُوليِّينَ يُفرِدُ كلَّ واحدٍ مِن الصِّحَّةِ في العباداتِ، والصَّحَّةِ في العباداتِ، والصَّحَةِ في المُعاملاتِ بحَدَّ واحدٍ لا يُمكِنُ، في المُعاملاتِ بحَدَّ واحدٍ لا يُمكِنُ، لكنَّ ذلك مخصوصٌ بما إذا أُريدَ تَمييزُ الحقيقةِ عنِ الأُخرى بالذَّاتيَّاتِ، وأمَّا غيرُه فيَجُوزُ، فلذلك جَمَعَ بينَهما في تعريفٍ واحدٍ لصِدقِه عليهما، فقال:

(وَيَجْمَعُهُمَا: تَرَتُّبُ أَثَرٍ مَطْلُوبٍ) يَعني يَجمَعُ العِبادةَ والمُعاملةَ في الحدِّ: تَرتُّبُ الأثرِ المطلوبِ (مِنْ فِعْلِ) العِبادةِ والمعاملةِ (عَلَيْهِ) أي: على ذلك الفِعل.

ق الَ الكُورَانِيُّ: لو قِيلَ: الصِّحَّةُ مُطلقًا عبارةٌ عن تَرَتُّبِ الأثرِ المطلوبِ مِن الفعلِ عليه، لِشَمْلِ العباداتِ مِن غيرِ تطويل؛ لكانَ أَوْلَى، غايتُه: أنَّ ذلك الأثرَ عندَ المُتكلِّمينَ: موافقةُ الشَّرعِ، وعندَ الفَقهاءِ: إسقاطُ القضاءِ(۱). انتهى..

<sup>(</sup>١) (الدُّررُ اللَّوامعُ في شرحِ جَمْعِ الجَوامعِ» (١/ ٢٧٤).

فصورةُ الصَّلاةِ، والصَّومِ، والبيعِ، والإجارةِ، ونحوِها تَقَعُ على وجهينِ: ما اجتمعتْ فيه الشُّروطُ وانتَفَتْ عنه الموانعُ يَكُونُ صحيحًا، وما اختلَّ فيه شيءٌ مِن ذلك يَكُونُ فاسدًا(١).

تنبيهُ: إِنَّمَا قُلْنا: صورةُ الصَّلاةِ إلى آخِرِه؛ لأنَّ الإطلاقَ الشَّرعيَّ على المُختلِّ برُكنِ أو شرطٍ مَنفيٌّ بالحقيقةِ؛ لأنَّ المُرَكَّبَ يَنتفي بانتفاءِ جُزيُه، ولذلك قال عَلَيْهَ السَّكمُ للمُسيءِ في صلاتِه: «ارْجعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»(٢).

(فَبِصِحَةِ: عَقْدِ يَتَرَبَّ أَثُوهُ) أي: أثرُ العَقدِ، وهو التَّمكُّنُ مِن التَّصرُّفِ فيه، فيما هو له، كالبيعِ إذا صَحَّ العقدُ تَرَتَّبَ أثرُه مِن مِلكِ وجوازِ التَّصرُّفِ فيه، وكذلك إذا صَحَّ عقدُ النَّكاحِ، والإجارةِ، والوقفِ، وغيرُها مِن العقودِ، تَرَتَّبَ عليها أثرُها مِمَّا أباحَه الشَّارعُ له به، فينشَأُ ذلك عنِ العقدِ، وأمَّا الكتابةُ، والمُضاربةُ، والوكالةُ الفاسدةُ، وإنْ تَرَتَّبَ عليها أثرُها مِنَ العِتقِ وصِحَةِ التَّصرُّفِ فإنَّ تَرَتُّبَ الأثرِ عليها لَيْسَ مِن جهةِ العَقدِ، بل للتَّعليقِ، وهو صحيحٌ لا خَلَل فيه، ولوجودِ الإذنِ في التَّصرُّفِ، وإن لم يَصِحَ العقدُ.

(وَ) بصِحَّةِ (عِبَادَةٍ) يَتَرَتَّبُ (إِجْزَاؤُهَا) أي: يَنْشَأُ إجزاءُ العِبادةِ عنْ صِحَّتِها، فيُقالُ: صَحَّتِ العبادةُ، فأَجْزَأَتْ.

(وَ) قد قِيلَ في مَعنى الإجزاء، فقيلَ: (هُوَ: كِفَايَتُهَا) أي: العِبادةِ (فِي إِسْقَاطِ التَّعَبُّدِ) وهو الأظهرُ، فإذا صَحَّتِ العِبادةُ تَرَتَّبَ الإجزاءُ، وهو إسقاطُ التَّعبُّدِ، ويُنقَلُ عنِ المتكلِّمينَ، فعليه فِعلُ المأمورِ به بشروطِه يَستلزمُ الإجزاءَ إجماعًا.

<sup>(</sup>١) في (د): فاسد.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاريُّ (٧٥٧)، ومسلمٌ (٣٩٧) مِن حديثِ أبي هُرَيْرَةَ رَضَالِتَكَعَنْهُ.

وقد قيلَ: الإجزاءُ: هو الكفايةُ في إسقاطِ القضاءِ، ويُنقَـلُ عنِ الفُقهاءِ، وعليه يَستلزمُ الإجزاءَ أيضًا عندَ الأكثرِ، والفرقُ بينَهما مِن وجهينِ:

أحدُهما: أنَّ مَحَلَّ الصِّحَّةِ أعمُّ مِن مَحَلِّ الإجزاءِ، فإنَّ الصِّحَّةَ مَوْرِدُها: العِبادةُ وغيرُها، ومَورِدُ الإجزاءِ: العبادةُ فقط.

الثَّاني: أنَّ مَعنى الإجزاءِ عَدَمِيٌّ، ومَعنى الصِّحَّةِ وُجوديٌّ؛ وذلك أنَّ العِبادةَ المأتيَّ بها على وجهِ الشَّرع لازِمُها وصفانِ:

- وُجوديٌّ: وهو موافقةُ الشَّرعِ، وهذا هو الصِّحَّةُ.

- والآخَرُ عَدَمِيٌّ: وهو سُقُوطُ التَّعبُّدِ به، أو سُقوطُ القضاءِ على الخلافِ فيه، وهذا هو الإجزاءُ.

(وَ) الإجزاءُ (يَخْتَصُّ بِهَا) أي: بالعِبادةِ، سواءٌ كانَتْ واجبةً، أو مُستَحَبَّةً، وهـناهو الطَّحيتُ، واجبةً، أو مُستَحَبَّةً، وهـناهو الصَّحيتُ، فيُقالُ: قراءةُ الفاتحةِ فقطْ تُجنِئُ في النَّافلةِ، كما يُقالُ ذلك في الواجب، ولا يُقالُ لغيرِ العِبادةِ، فلا يُقالُ في المُعاملاتِ: تُجزِئُ، بل مَوْردُها العِبادةُ فقط، بخلافِ الصَّحَّةِ.

(وَكَصِحَةِ: قَبُولٌ) فهما مُتلازمانِ، فإذا انْتَفَى أحدُهما انتفى الآخَرُ، وإذا وُحِدَ أحدُهما انتفى الآخَرُ، وإذا وُجِدَ أحدُهما وُجِدَ الآخَرُ، وقِيلَ: إنَّ الصِّحَّة تَنْفَكُّ عنِ القَبولِ؛ لأنَّ القَبولَ أخصُّ مِنَ الصِّحَةِ؛ إذ كُلُّ مقبولٍ صحيحٌ، وليس كلُّ صحيحٍ مقبولًا، لكنْ قد أتى نفي الصِّحَةِ، كما في حديثِ: «لا قد أتى نفي القبولِ في الشَّرعِ تارةً بمَعنى نفي الصِّحَةِ، كما في حديثِ: «لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةً بِغَيْرٍ طَهُ ورٍ، وَلا صَدَقةً مِنْ غُلُولٍ»(١)، وتارةً بمَعنى نفي

<sup>(</sup>١) رواه مسلمٌ (٢٤٤) مِن حديثِ ابنِ عمرَ رَهَوَالِلَهُ عَنْهَا.

القبولِ، كما في حديثِ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاقًا»(١) ونحو ذلك.

فعلى الثَّاني يَكُونُ القَبولُ هو الَّذِي يَحصُلُ به الثَّوابُ، والصِّحَّةُ قد تُوجَدُ في الفعل ولا ثوابَ فيه، فأثرُ القَبولِ: الثَّوابُ، وأثرُ الصِّحَّةِ: عَدَمُ القضاءِ.

قالَ في «شرحِ الأصل»: وقد حَكى القولينِ ابنُ عَقِيلِ في «الوَاضح» (٢)، ورَجَّحَ أَنَّ الصَّحيحَ لا يَكُونُ إلَّا مقبولًا، ولا يَكُونُ مَر دودًا إلَّا وهو باطلٌ. ويَرِدُ عليه مَجِيءُ الأمرينِ مِن الشَّارع (٣).

(وَنَفْيُهُ) أي: نفي القبولِ فيما ذُكِرَ (كَنَفْيِ إِجْزَاءٍ) فكلُّ ما لا يُجزِئُ يُقالُ فيه: لا يُقبَلُ، وكلُّ ما يُقالُ فيه: يُجزِئُ، يُقالُ فيه: يُقبَلُ.

مشالُ نفي الإجزاء: قولُه صَلَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لا يُقْرَأُ فِيهَا بِأُمُّ القُرْآنِ» رَوَاه الدَّارَ قُطْنِيُ (١٠).

وَقِيلَ: نَفِيُ الصِّحَّةِ أَوْلَى بِالفسادِ؛ لأنَّ الصِّحَّةَ قد تُوجَدُ حَيْثُ لا قبولَ، بخلافِ الإجزاءِ مع الصِّحَّةِ، وسَبَقَ الفرقُ بينَ الصِّحَّةِ والإجزاءِ بما يَخدِشُ ما هنا.

# (وَالصِّحَّةُ) لها ثلاثةُ معانٍ:

أحدُها: (شَرْعِيَّةٌ كَمَا) أي: كالمذكورةِ (هُنَا) وهي الإذنُ الشَّرعيُّ في

<sup>(</sup>١) رواه مسلمٌ (٢٢٣٠) مِن حديثِ صفيَّة رَجَالِلَهُعَهَا: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً».

<sup>(</sup>٢) (الواضح في أصولِ الفقهِ (٣/ ٢٤٥).

<sup>(</sup>٣) (التحبير شرح التحرير) (٣/ ١١٠٣).

<sup>(</sup>٤) (سُننُ الدَّارِ قطنيَّ ) (١٢٢٥) مِن حديثِ عُبادةَ بنِ الصَّامتِ، وقَالَ: إسنادٌ صحيحٌ. ورواه التِّرمذيُّ عنه (٢٤٧) ولفظُه: (لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ، وقَالَ: حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ.

جوازِ الإقدامِ على الفعلِ، وهو يَشمَلُ الأحكامَ الشَّرعيَّةَ، إلَّا التَّحريمَ، فلا إذنَ فيه.

(وَ) الشَّاني: صِحَّةٌ (عَقْلِيَّةٌ، كَإِمْكَانِ الشَّمِيْءِ وُجُودًا وَعَدَمًا) يَعني إمكانَ الشَّيءِ، وقبولَه للوُجودِ والعَدم.

(وَ) الثَّالَثُ: صِحَّةٌ (عَادِيَّةٌ: كَمَشْيِ) يمينًا وشمالًا وأمامًا وخلفًا، دونَ الصُّعودِ في الهواءِ (وَنَحُوهِ) كالجلوسِ، وقدِ اتَّفَقَ النَّاسُ على أنَّه لَيْسَ في الشَّريعةِ منهيٌ عنه، ولا مأمورٌ به، ولا مشروعٌ على الإطلاقِ، إلَّا وفيه الصَّحَّةُ السَّرية ، ولذلك حَصَلَ الاتِّفاقُ أيضًا على أنَّ اللَّغةَ لم يَقَعْ فيها طلبُ وجودِ الاعديَّةُ، ولذلك حَصَلَ الاتِّفاقُ أيضًا على أنَّ اللَّغةَ لم يَقَعْ فيها طلبُ وجودِ ولا عدم، إلَّا فيما يَصِحُّ عادةً، وإنْ جَوَّزْنا تكليفَ ما لا يُطاقُ بذلك، بحسبِ ما يَجوزُ في اللَّغاتِ، فاللَّغاتُ موضعُ إجماع.

(وَبُطْلَانٌ، وَفَسَادُ) لفظانِ (مُتَرَادِفَانِ، يُقَابِلَانِ الصِّحَّةَ الشَّرْعِيَّةَ) سواءٌ كانَ في العباداتِ، أو في المعاملاتِ،

- فهُما في العبادة عبارةٌ عن: عدم تَرَتُّبِ الأثرِ عليها، أو عدم سُفُوطِ القَضاء، أو عدم موافقةِ الأمرِ.
  - وفي المعاملاتِ: عبارةٌ عن عَدَم تَرَتُّبِ الأثرِ عليها.

وفَرَّقَ أصحابُنا بينَ الفاسدِ والباطلِ في الفقهِ في مسائلَ كثيرةٍ، قال بعضُهم: الفاسدُ مِن النِّكاحِ ما يَسُوغُ فيه الاجتهادُ، والباطلُ: ما كانَ مُجمَعًا على بطلانِه.

وَذَكَرَ أَصِحَابِنا مسائلَ الفاسدِ غيرَ مسائلِ الباطلِ في أبوابٍ: مِنها بابُ الكتابةِ، والنّكاح، والحجِّ، وغيرِها.

### (فُوَائدُ)

الأولى: (النُّفُوذُ: تَصَـرُّفٌ لا يَقْدِرُ فَاعِلُهُ عَلَى رَفْعِهِ) كالعُقودِ اللَّازِمةِ مِنَ البيعِ والوقفِ والنِّكاحِ ونحوِها، إذا اجتمعَتْ شُروطُها وانتفَتْ موانعُها، وكذلك العِتقُ، والطَّلاقُ، والفَسخُ، ونَحوُها.

قالَ في «البدر المُنير»: نَفَذَ السَّهمُ نُفُوذًا كَقَعَدَ، ونَفَاذًا: خَرَقَ الرَّمِيَّةَ وَخَرَجَ منها، وأَنْفَذْتُهُ بالألفِ، ونَفَذَ في الأمرِ يَنْفُذُ نَفَاذًا: مَهرَ فيه، ونَفَذَ -قولًا - نُفوذًا، قيلَ: ومَضَى، ونَفَذَ العتقُ، كأنَّه مستعارٌ مِن نُفوذِ السَّهم، فإنَّه لا مَرَدَّ له، ونَفَذَ المنزلُ إلى الطَّريقِ: اتَّصَلَ به، ونَفَذَ الطَّريقُ: عمَّ مَسْلَكُهُ لكلِّ أحدٍ، فهو نافذٌ؛ أي: عامٌ، والمَنْفِذُ مثلُ مَسْجِدٍ: مَوْضِعُ النَّفُوذِ، والجمعُ مَنَافِذُ (١٠). انتهى.

فقولُه: «نَفَذَ العتقُ، كأنَّه مستعارٌ مِن نفوذِ السَّهمِ» هي مَسأَلَتُنا، فكأنَّ العُقودَ اللَّازِمةَ المُتقدِّمةَ مُستعارٌ لها النُّفوذُ، مِن نفوذِ السَّهم، كما قالَ.

وَقِيلَ: النُّفُوذُ، كالصِّحَّةِ، فعليه يُقالُ في صحيحِ الشَّركةِ وغيرِها(٢): نَفُذَ؛ أي: صَحَّ.

(وَ) الفائدةُ الثَّانيةُ: (العَزِيمَةُ) وهي (لُغَةً): مِن العَزمِ، وهو (القَصْدُ المُؤكَّدُ) ﴿أَوْلُواْ الْعَزْدِمِنَ الرُّسُلِ ﴾ (٣).

قالَ في «المصباحُ»: عَزَمَ على الشَّيْءِ وَعَزَمَهُ عَزْمًا مِن بابِ ضَرَبَ: عَقَدَ ضَمِيرَهُ عَلَى فَعَدِهُ اللهِ: ضَعَرِيمَةُ اللهِ: ضَمِيرَهُ عَلَى فِعْلِهِ، وَعَزَمَ عَزِيمَةٌ اللهِ:

<sup>(</sup>١) ينظر: «المصباح المنير) للفيومي (٢/ ٦١٦). (٢) في (ع): ونحوها.

<sup>(</sup>٣) الأحقاف: ٣٨.

فريضتُه الَّتي افْتَرَضَهَا، والجمعُ عزائمُ، وعزائمُ السُّجودِ: ما أُمِرَ بالسُّجودِ في السُّجودِ فيها (١). انتهى.

وأولو العَزمِ مِن الرُّسُلِ: الَّذين عَزَموا على أَمْرِ اللهِ فيما عَهِدَ إليهم، وهم: نوحٌ، وإبراهيمٌ، وموسى، وعيسى، ومحمَّدٌ صَلَوَاتُ اللهِ وسلامُه عليهم أجمعينَ. والعِزمُ: الجِدُّ والثَّباتُ والصَّبْرُ.

(وَ) العزيمةُ (شَرْعًا: حُكْمٌ ثَابِتٌ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ) لا بدليل عقليّ، فإنَّ ذلك لا يُستعمَلُ فيه العَزيمةُ والرُّخصةُ، (خَالٍ) ذلك الدَّليلُ (عَنْ مُعَارِضٍ (٢)، فَشَمِلَ) الأحكامَ (الخَمْسَة) فالعَزيمةُ على هذا القولِ واقعةٌ في جميعِ الأحكام؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِنها حُكْمٌ ثابتٌ بدليل شرعيٍّ، فيكُونُ في الحرامِ والمكروهِ على مَعنى التَّركِ، فيعودُ المَعنى في تركِ الحرام إلى الوجوبِ.

تنبيةً: قولُه: «خالِ عن مُعارض»: احتِرازٌ ممّا(") ثَبَتَ بدليل، لكنْ لذلك الدَّليلِ معارضٌ مُساوِ أو راجحٌ؛ لأنَّه إذا كانَ المُعارِضُ مُساويًا: لَزِمَ الوقفُ وانتفَتِ العَزيمةُ، ووَجَبَ طلبُ المُرجِّحِ الخارجيِّ، وإنْ كانَ راجحًا: لَزِمَ العملُ بمُقتضاه وانتفَتِ العَزيمةُ، وثَبَتَتِ الرُّخصةُ، كتحريمِ المَيتةِ عندَ عدمِ المَخْمَصةِ، فالتَّحريمُ فيها عزيمةٌ؛ لأنَّه حُكْمٌ ثابتٌ بدليلٍ شرعيِّ خالٍ عن المَخْمَصةِ، فإذا وُجِدَتِ المخمصةُ حَصَلَ المُعارِضُ لدليلِ التَّحريم، وهو راجحٌ عليه حِفظًا للنَّفْس، فجازَ الأكلُ، وحَصَلَتِ الرُّخصةُ.

(وَ) الفائدةُ الثَّالشةُ: (الرُّخْصَةُ) وهي (لُغَةً: السُّهُولَةُ) والتَّسيرُ؛ أي:

<sup>(</sup>١) (المصباحُ المنيرُ في غريبِ الشَّرح الكبيرِ ١ (٢/ ٤٠٨).

<sup>(</sup>٢) في امختصر التحرير، (ص٨٣): معارض راجح.

<sup>(</sup>٣) في (د): احترازًا عما.

خلافُ التَّشديدِ، ومنه رَخُصَ السِّعْرُ إذا سَهُلَ، والرَّخصُ: النَّاعمُ، وهو راجعٌ إلى مَعنى اليُسْرِ والسُّهولةِ.

قال في «القاموس»(١): الرُّخْصُ بالضَّمِّ: ضِدُّ الغَلاءِ، وقد رَخُصَ، ككَرُمَ، وبالفَتحِ: الشَّيْءِ النَّاعِمُ، والرُّخْصَةُ، بضمَّةٍ وبضمَّتينِ: تَرْخيصُ اللهِ للعَبْدِ فيما يُخَفِّفُهُ عليه، والتَّرخِيصُ بالتَّسْهيل.

(وَ) الرُّخْصَةُ (شَرْعًا: مَا ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ) وأمَّا ما ثَبَتَ على وَفْقِ الدَّليل الشَّرعيِّ فإنَّه لا يَكُونُ رخصةً بل عزيمةً، كالصَّوم في الحَضرِ.

وقولُه: (لِمُعَارِضٍ رَاجِحٍ) احتِرازًا(٢) مِمَّا كانَ لمُعارِضٍ غيرِ راجحٍ، بل: إمَّا مساوٍ؛ فيَلْزَمُ الوقفُ على حصولِ المُرَجِّحِ، أو: قاصرٌ عن مساواةِ الدَّليلِ الشَّرعيِّ؛ فلا يُؤثِّرُ وتَبقى العَزيمةُ بحالِها.

وقيلَ: الرُّخصةُ: هي استباحةُ المَحظورِ مع قيامِ السَّببِ الحاظِرِ، وهو قريبٌ مِن الأُوَّلِ، غيرَ أَنَّ الاستباحةَ قد يكُونُ مُستنَدُها الشَّرعَ، فيَلْزُمُ أَن تكُونَ لمُعارضةِ دليل راجح، كأكلِ الميتةِ في المَخمَصةِ فإنَّه استباحةٌ للمَيْتةِ المُحرَّمةِ شرعًا مع قيامِ السَّببِ المُحرِّم، وهو قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيَكُمُ المُحرَّمةِ شرعًا مع قيامِ السَّببِ المُحرِّم، وهو قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيَكُمُ المَيْتَةُ ﴾ (١) لدليل راجح على هذا السَّبب، وهو قوله تعالى: ﴿ فَمَنِ اَضَعُلرَ فِي مَعْمَصةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْفِر فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ دَحِيمٌ ﴾ (١) في النَّعوم والإجماع الخاص، وسببُ التَّحريمِ عامٌ، والخاصُ مُقَدَّم، هذا مع النُّصوصِ والإجماع الخاص، على حِفظِ النُّفوسِ واستبقائِها، وقد لا تكونُ الاستباحةُ مُستنِدةً إلى الشَّرع، فتكونُ معصيةً محضةً لا رُخصةً.

<sup>(</sup>١) «القاموسُ المحيطُ» (ص٩٠٤). (٢) في (د): احتراز.

<sup>(</sup>٤) المائدة: ٣.

<sup>(</sup>٣) المائدة: ٣.

فصل في خطاب الوضع \_\_\_\_\_

### (وَ) الرُّخصةُ (مِنْهَا:

(١) وَاجِبٌ) كَأْكُلِ مُضَطَّرٌ مَيْتَةً، فإنَّه واجبٌ لأَنَّه سببٌ لإحياءِ النَّفسِ، وما كَانَ كَذَلَكُ فهو واجبٌ، وذلَكُ لأنَّ النُّفوسَ حقٌ اللهِ، وهي أمانةٌ عندَ اللهُ كَلَّفِينَ، فيَجِبُ حِفظُها ليَستوفي اللهُ حَقَّه منها بالعِباداتِ والتَّكاليفِ، وقد قال اللهُ تَعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا إِلَيْدِيكُو إِلَى اللهُ كَتَهُ مِنها .

فائدةٌ: قالَ في «شرحِ الأصلِ»: وممَّا يَجِبُ مِنَ الرُّخصةِ: إساغةُ اللَّقمةِ بالخَمْرِ لمن غُصَّ بها، فهي كالميتةِ للمُضطرِّ.

قَـالَ ابنُ حَمْـدَانَ: ويَجِـبُ فطرُ المريـضِ في رمضانَ إذا خـافَ الموتَ بعَدَمِه(٢).

(٢) (وَ) الرُّخصةُ: منها ما هو (مَنْدُوبٌ) كقَصرِ الصَّلاةِ للمُسافرِ إذا اجتَمَعَتِ الشُّروطُ وانتفَتِ الموانعُ.

(٣) (وَ) منها ما هو (مُبَاحٌ) كالجمع بينَ الصَّلاتينِ في غيرِ عَرَفَةَ ومُزدلفةً.

والحاصلُ مِن تقريرِ مُجامعةِ الرُّخصةِ للوُجوبِ ونحوه: أنَّ الرُّخصةَ في الحقيقةِ إحلالُ الشَّعيء؛ لأنَّها التَّيسيرُ والتَّسهيلُ، ثمَّ قد يَعرِضُ له وصفٌ آخرُ من الأحكامِ غيرُ الحِلِّ لدليل، كحِلِّ أكلِ الميتةِ، نَشَأَ وُجوبُه مِن وجوبِ حفظِ النَّفسِ، فلذلك انْقَسَمَتْ هذه الرُّخصةُ إلى هذه الأقسامِ، والصَّحيحُ أنَّ أكلَها واجبُ، فتَغَيَّرَ حُكمُها مِن صعوبةِ التَّحريمِ إلى سهولةِ الوجوبِ؛ لمُوافقتِه لغرضِ النَّفسِ لعُذرِ الاضطرارِ مع قيامِ سببِ التَّحريمِ حالَ الحِلِّ وهو الخَبَثُ.

<sup>(</sup>١) البقرة: ١٩٥.

<sup>(</sup>٢) (التحبير شرح التحرير» (٣/ ١١٢١).

وفُهِمَ مِن المتنِ: أنَّ ما لم يُخالِفُ دليلًا، كاستباحةِ المُباحاتِ، وعدمِ وجوبِ صومِ شوَّالِ، لا يُسَمَّى رخصةً، وفُهِمَ منه أيضًا: أنَّ الرُّخصةَ لا تَكُونُ مُحَرَّمَةً وَلَا مكروهةً، وهو ظاهرُ قولِه عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ: "إِنَّ اللهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخَصُهُ" (١).

(وَالِاثْنَتَانِ) وهما العَزيمةُ والرُّخصةُ قال جَمْعٌ: (وَصْفَانِ لِلْحُكْمِ الوَضْعِيِّ) لا للفعلِ على الصَّحيحِ، فتكُونُ الرُّخصةُ بمَعنى التَّرخيصِ، والعَزيمةُ بمعنى التَّأْكيدِ في طَلَبِ الشَّيءِ، ومنه قولُ أمِّ عطيَّةَ: «نُهِينا عن اتباعِ الجنائزِ ولم يُعزَمْ علينا»(٢).

وقال جمعٌ: وَصفٌ للحُكْمِ التَّكْلِيفيِّ، لِما فيهما مِن مَعنى الاقتضاءِ، ولذلك قَسَّموهما إلى: واجبةٍ، ومندوبةٍ، ونحوِهما، ولكنَّ ذلك لأمرِ خارجيٍّ عنْ أصل التَّرخيصِ.



<sup>(</sup>١) رواه أحمدُ (٢٠٠٤)، وابنُ خُزَيْمَةَ (٢٠٢٧)، وابنُ حبَّانَ (٢٧٤٢) مِن حديثِ ابنِ عمرَ رَسَّعَلَلْكَ عَنْهَا. وصَحَّحه الألبانيُ في الرواء الغليل؛ (٥٦٤).

<sup>(</sup>۲) البخاري (۱۲۷۸)، ومسلم (۹۳۸).

### (فضل)

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: ما تَقَدَّمَ مِن الأحكامِ هو المحكومُ به، وما يُذكَرُ هنا هو المحكومُ به، وما يُذكَرُ هنا هو المحكومُ فيه وهي الأفعالُ(١).

فـ (التَّكْلِيفُ) له معنيانِ: مَعنَّى في اللُّغةِ، ومعنَّى في الاصطلاح،

- فمَعناه (لُغَةً: إِلْزَامُ مَا) أي: شيء (فِيهِ مَشَقَّةٌ) فإلزامُ الشَّيْءِ والإلزامُ به: هو تَصْيِيرُه لازمًا لغيره لا يَنْفَكُّ عنه مُطلقًا، أو وقتًا ما.

قَالَ الجَوْهَرِيُّ (٢): والكُلْفَةُ ما يُتكَلَّفُ مِن نائبةٍ أو حقَّ، وكَلَّفَه تكليفًا إذا أَمَرَه بما يَشُتُّ، والمَشَقَّةُ: لُحُوقُ ما يُستصعَبُ، قال اللهُ تَعالى: ﴿لَرْ تَكُونُوا بَكِينِيهِ إِلَّا مِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ﴾ (٢).

- (و) مَعنى التَّكْلِيفِ (شَرْعًا: إِلْزَامُ مُقْتَضَى خِطَابِ الشَّرْعِ) فيتَنَاوَلُ الأحكامَ الخمسة: الوجوب، والنَّدب الحاصلينِ عن الأمرِ، والحظرَ، والكراهة الحاصلينِ عن النَّهيِ، والإباحة الحاصلة عنِ التَّخييرِ إذا قُلْنَا إنَّها مِن خطابِ الشَّرعِ، ويَكُونُ مَعنى التَّكْلِيفِ في المباحِ: اعتقادَ كونِه مباحًا، أو اختصاصَ فعل المُكلَّفِ بها دونَ فعل الصَّبيِّ والمجنونِ.

(وَالمَحْكُومُ بِهِ) على المُكَلَّفِ: (فِعْلٌ بِشَـرُطِ إِمْكَانِهِ) أي: إمكانِ ذلك الفعل في الجملةِ، وقبلَ الشُّروعِ في المقصودِ، ونَذكُرُ شيئًا مِمَّا يَتَعَلَّقُ به.

قالَ ابنُ قاضى الجبلِ(١٠): اختلَفَ النَّاسُ في تكليفِ ما لا يُطاقُ، للمسألةِ تَعلَّقُ بالأصلينِ:

<sup>(</sup>١) (الصّحبير شرح التحرير؟ (٣/ ١١٢٩). (٢) (الصَّحاح؟ (٤/ ١٤٢٣).

<sup>(</sup>٣) النَّحل: ٧. (٤) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١١٣٠).

أمَّا أُصولُ الدِّينِ: فلأنَّ المُحقِّقينَ إذا حَقَّقوا وجوبَ إسنادِ جميعِ المُمكِناتِ إلى اللهِ تَعالى خَلقًا وتدبيرًا: لَزِمَهم التَّكْليفُ بما لا يُطاقُ.

وأمَّا أصولُ الفقه: فلأنَّ البحثَ في الحُكمِ الشَّرعيِّ يَتَعَلَّقُ بالنَّظرِ في الحُكمِ الشَّرعيِّ يَتَعَلَّقُ بالنَّظرِ في الحاكمِ وهو العبدُ، والنَّظرِ في المحكومِ عليه وهو العبدُ، والنَّظرِ في المحكومِ به وهو الفعلُ والتَّركُ، وشرطُه: أنْ يَكُونَ فعلًا ممكنًا، ويَستدعي ذلك: أنَّ الفعلَ الغيرَ مقدورِ عليه هل يَصِحُّ التَّكْلِيفُ به أم لا؟

ويُسَمَّى أيضًا التَّكْلِيفَ بالمُحالِ، وهو أقسامٌ:

أحدُها: أن يَكُونَ مُمتنِعًا لذاتِه، كجمعِ الضِّدَينِ ونحوِه مِمَّا يَمتنِعُ تَصوُّرُه، فإنَّه لا يَتَعَلَّقُ به قدرةٌ مطلقًا.

الثَّاني: ما يَكُونُ مَقدورًا للهِ تَعالى فقط، كخلقِ الأجسامِ.

الثَّالثُ: ما لم تَجرِ عادةٌ بخلْقِ القُدرةِ على مِثلِه للعبدِ مع جوازِه، كالمشي على الماءِ.

الرَّابِعُ: ما لا قُدرةَ للعبدِ عليه بحالِ توجُّهِ الأمرِ، وله قُدرةٌ عليه عندَ الامتثالِ، كبعضِ الحركاتِ.

الخامسُ: ما في امتثالِه مَشَقَّةٌ عظيمةٌ، كالتَّوبةِ بقتلِ النَّفسِ. انتهى مُلَخَّصًا. ثمَّ ما لا يُطاقُ قد يَكُونُ:

- عاديًّا فقطُّ: كالطَّيرانِ.
- أو عقليًّا فقط: كإيمانِ الكافرِ الَّذِي عَلِمَ اللهُ أنَّه لا يُؤمِنُ.
  - أو عاديًّا وعقليًّا: كالجمع بينَ الضِّدَّينِ.

إذا عَلِمْتَ ذلك (فَيَصِعُّ) التَّكْلِيفُ (بِمُحَالِ لِغَيْرِهِ) إجماعًا، كإيمانِ مَن عَلِمَ اللهُ أَنَّه لا يُؤمِنُ، وذلك لأنَّ اللهَ تَعالى أَنْزَلَ الكتبَ (١) وبَعَثَ الرُّسُلَ بطلبِ الإيمانِ والإسلامِ مِن كلِّ واحدٍ وكَلَّفَهم بذلك، وعَلِمَ أنَّ بعضَهم لا يُؤمِنُ.

(١) و(لا) يَصِـحُّ عنـدَ الأكثرِ التَّكْلِيـفُ بالمُحالِ (لِذَاتِـهِ) كجمعٍ بينَ (٢) ضِدَّينِ وهو المُستحيلُ العَقليُّ.

(وَ) لا بالمُحالِ (عَادَةً) كالطَّيرانِ، وصعودِ السَّماءِ عندَ الأكثرِ؛ لقولِه تَعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (٣).

(إِلَّا) المُحالَ (عَقْلًا) يَعني لذاتِه، فيَجوزُ التَّكْلِيفُ به (فِي وَجْهِ) وعليه لم يَصِحَّ عندَ الأكثرِ.

(٢) (وَلا) يَصِحُّ التَّكْلِيفُ (بِغَيْرِ فِعْلِ) فإذا كُلِّفَ بغيرِ نهي كالأمرِ كانَ مُكلَّفًا بفعلِ بلا نزاع بينَ العلماءِ، وإنَّما تَرَكُوه لوضوحِه وعدمِ الخلافِ فيه؛ لأنَّ مُقتضاه إيجادُ فعل مأمورِ به، كالصَّلاةِ ونَحوِها، وذَكَروا ما هو مَحَلُّ الخلافِ وهو النَّهيُ الآتي ذِكرُه.

(وَشُرِطَ) لصِحَّةِ التَّكْلِيفِ بالفعل: (عِلْمُ مُكَلَّفٍ:

(١) حَقِيقَتَهُ) بأنْ يَكُونَ الفعلُ معلومَ الحقيقةِ للمُكَلَّفِ فيعلَمُ حقيقتَه، وإذا لم وإلَّا لم يَتَوَجَّهُ قصدُه إليه؛ لعَدمِ تَصوُّرِ قصدِ ما لا يُعلَمُ حقيقتُه، وإذا لم يَتَوجَّهُ قصدُه إليه: لم يَصِحَّ وجودُه منه؛ لأنَّ تَوجُّهَ القصدِ إلى الفعلِ مِن لوازم إيجادِه، فإذا انْتَفَى اللَّازمُ وهو القصدُ، انتفى المَلزومُ وهو الإيجادُ.

<sup>(</sup>١) في (ع): الكتاب.

<sup>(</sup>٢) ليست في (ع).

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٢٨٦.

(٢) (وَ) شُرِطَ أيضًا عِلْمُ مُكَلَّفٍ (أَنَّهُ) أي: الفعلَ، (مَأْمُورٌ بِهِ،

(٣) وَ) أَنَّه (مِنَ اللهِ تَعَالَى) وإلَّا لم يُتَصَوَّرُ منه قصدُ الطَّاعةِ والامتثالِ بفِعلِه.

(فَ)لهذا (لا يَكْفِي مُجَرَّدُهُ) أي: مُجَرَّدُ الفعلِ، لقولِه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَةِ (١)»(١).

(وَمُتَعَلَّقُهُ) أي: مُتَعَلَّقُ الفعلِ المأمورِ به (فِي نَهْيٍ) نحوُ: ﴿لَا تَأْكُلُوا الْوَبُوّا ﴾ ("): (كَفُ النَّفْسِ) عن ذلك عندَ الأكثرِ؛ لأنَّه لو كُلِّفَ بنفي الفعلِ لكانَ مُسْتَدْعًى حُصُولُه منه ولا يُتَصَوَّرُ؛ لأنَّه غيرُ مقدورِ له؛ لأنَّه نفيٌ محضٌ.

(وَيَصِحُّ) التَّكْلِيفُ (بِهِ) أي: بالفعلِ، (حَقِيقَةً) عندَ الأكثرِ (قَبْلَ حُدُوثِهِ) قال ابنُ عَقِيلٍ: إذا تَقَدَّمَ الأمرُ على الفعلِ كانَ أمرًا عندَنا على الحقيقةِ أيضًا، وإنْ كانَ في طيِّه إيذانٌ وإعلامٌ (١٠).

قالَ المُحَقِّقونَ: الإجماعُ على أنَّ أمرَ الرَّسولِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَنَاوَلُنا وهو مُقَدَّمٌ، وهي أوامرُ، فالقولُ بالإعلام باطلٌ، ولم يَفْتَقِرْ إلى أمرِ آخَرَ (٥).

وقيل: إعلامٌ وأمرُ إيذانٍ لا حقيقةٌ.

(و) يَستمرُّ التَّكْلِيفُ حالَ حدوثِ الفعلِ فـ(لا يَنْقَطِعُ بِهِ) عندَ الأكثرِ؛ لأنَّ الفعلَ في هذه الحالةِ مَقدورٌ، وكلُّ مقدورٍ يَجوزُ التَّكْلِيفُ به:

<sup>(</sup>١) في (ع): بالنيّات.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر رَمَوَاللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) آل عمران: ١٣٠.

<sup>(</sup>٤) (الواضح في أصول الفقه (٣/ ٢٢٦).

<sup>(</sup>٥) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١١٦٨).

أمًّا الأُولى فلأنَّ القدرةَ: إمَّا حالَ الفعلِ، أو قَبْلَه مستمرةٌ إلى حينِ صُدُورِ الفعل، وعلى التَّقديرينِ فالقدرةُ عندَ الفعل حاصلةٌ، فيَصِحُّ به.

وأمَّا الثَّانيةُ: فلأنَّ المقدورَ يَصِحُّ إيجادُه، والتَّكْلِيفُ إِنَّمَا هو الأمرُ بالإيجادِ، والتَّكْلِيفُ إِنَّمَا هو مجموعٌ، لا بالإيجادِ، والتَّكْلِيفُ هنا تَعَلَّق بمَجموعِ الفعلِ مِن حَيْثُ هو مجموعٌ، لا بأوَّلِ جزءٍ منه، فلا يَنقطِعُ التَّكْلِيفُ إلَّا بتمامِ الفعلِ، ويَكُونُ التَّكْلِيفُ بإيجادِ ما قد وُجِدَ، فلا تكليفَ بإيجادِ موجودٍ، فلا مُحالَ.

(وَ) يَصِحُّ التَّكْلِيفُ (بِغَيْرِ مَا عَلِمَ آمِرٌ وَمَأْمُورٌ انْتِفَاءَ شَرْطِ وُقُوعِهِ) في وقتِه عندَ الأكثر.

واعلم أنَّ الآمِرَ تارةً يَعلَمُ انتفاءَ شرطِ وقوعِ المأمورِ به في وقتِه، وتارةً يَجهَلُ يَجهَلُ هو والمأمورُ ذلك، وتارةً يَعلَمُ الآمِرُ والمأمورُ ذلك، وتارةً يَجهَلُ الآمرُ ويَعلَمُ المأمورُ.

إذا عَلِمْتَ ذلك: فيَصِحُّ التَّكْلِيفُ بما عَلِمَ الآمرُ وَحدَه انتفاءَ شرطِ وقوعِه في وقتِه:

مثالُه: لو أَمَرَ اللهُ رجلًا بصومِ يومٍ وقد عَلِمَ اللهُ سُبحانَه مَوتَه قَبْلَه، وشَرطُ الصَّوم: الحياةُ، فلا يُمكِنُ وقوعُه؛ لانتفاءِ شَرطِه.

ويَصِحُّ أيضًا مَعَ جهلِ الآمِرِ والمأمورِ اتَّفاقًا، كأمْرِ السَّيِّدِ عبدَه بخياطةِ ثوبٍ غدًا، وإن عَلِمَ الآمرُ والمأمورُ ذلك، فهذا لا يَصِحُّ. قَطَعَ به الأصوليُّونَ؛ لامتناعِ امتثالِه فلا يُعزَمُ، فلا يُطِيعُ ولا يَعصي ولا ابتلاءَ، بخلافِ المسألةِ الَّتي قَبْلَها. وأمَّا إذا جَهِلَ الآمِرُ ذلك، وعَلِمَه المأمورُ: فلم أرَ مَن صَرَّحَ به، لكنْ يُفهَمُ مِن كلامِهم أنَّه لا يَصِحُّ كالَّتي قبْلَها، كما لو أَمَرَه سيِّدُه بخياطةِ ثوبٍ غدًا، وقد أَخبَرَه الصَّادقُ أنَّه سيَمرَضُ، أو يَموتُ فيه.

(وَيَصِحُّ تَعْلِيقُ أَمْرٍ بِاخْتِيَارِ مُكَلَّفٍ فِي وُجُوبٍ وَعَدَمِهِ) قال ابنُ عَقِيل: يَجُوزُ أَنْ يَرِدَ الأَمرُ مِن اللهِ تَعالَى مُعَلَّقًا على اختيارِ المُكَلَّفِ، بفعلِ أو تركُّ مُفَوَّضًا إلى اختيارِه، بناءً على أنَّ المندوبَ مأمورٌ به، مَعَ كونِه مُخَيَّرًا بينَ فِعلِه وتركِه. وبناءً على أنَّ المندوبَ مأمورٌ به (١٠).

قَالَ الشَّيخُ: يُشْبِهُ أَنْ يُقَالَ للمُجتهدِ: احْكُمْ بما شِئْتَ (٢).

و(لا) يَصِحُّ (أَمُسرٌ بِمَوْجُودٍ) عندَ أصحابِنا والجمهورِ، فالأمرُ بالموجودِ باطلٌ؛ لأنَّه تحصيلُ الحاصل.

ولَمَّا فَرَغَ مِن أحكامِ المحكومِ به، وأحكامِ المحكومِ فيه وهي الأفعال، شَرَعَ في أحكامِ المحكومِ عليه وهو الآدميُّ، فقال:

(وَشُرِطَ فِي مَحْكُومٍ عَلَيْهِ: عَقْلٌ، وَفَهُمُ خِطَابٍ) فلا بدَّ مِنهما جميعًا؛ إذ لا يَلْزَمُ مِن العقل الفهمُ، لجوازِ أنْ يَكُونَ عاقلًا لا يَفهَمُ، كالصَّبِيِّ، والنَّاسي.

وأمَّا السَّكرانُ والمُغمَى عليه، فإنَّهما في حُكمِ العُقلاءِ مُطلقًا، أو مِن بعضِ الوجوهِ، وهما لا يَفهَمانِ، وذلك لأنَّ التَّكْلِيفَ خطابٌ، وخطابُ مَن لا عَقلَ له ولا فَهمَ محالٌ، كالجَمادِ والبهيمةِ، وأنَّ المُكلَّفَ به مطلوبٌ حُصُولُه مِن المُكلَّفِ طاعةً وامتثالًا؛ لأنَّه مأمورٌ، والمأمورُ يَجِبُ أنْ يَقصِدَ

<sup>(</sup>١) (الواضح في أصول الفقه (٣/ ١٨٩).

<sup>(</sup>٢) ينظر: (التحبير شرح التحرير) (٣/ ١٢٢٧).

إيقاعَ المأمورِ به على سبيلِ الطَّاعةِ والامتثالِ. والقصدُ إلى ذلك إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ بعدَ الفهم؛ لأنَّ مَن لا يَفهمُ لا يُقالُ له: افهمْ، فلا يُكَلَّفُ مراهقٌ على الصَّحيحِ؛ لأنَّه لم يَكُمُلْ فَهمه فيما يَتَعَلَّقُ بالمقصودِ، فنصَبَ الشَّارعُ له علامةً ظاهرةً وهو البلوغُ، فجُعِلَ أمارةً لظهورِ العقل وكمالِه.

و (لا) يُشترَطُ في مَحكومٍ عليه (حُصُولُ شَـرْطٍ شَـرْعِيٍّ) لصحَّةِ الفعلِ، كاشتِراطِ الإسلام لصِحَّةِ العباداتِ.

إذا عَلِمْتَ ذلك: (فَالكُفَّارُ مُخَاطَبُونَ بِالفُرُوعِ) عندَ أكثرِ الأصحابِ، لوُرودِ الآياتِ الشَّاملةِ لهم، مثل: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَوَةَ وَءَاثُواْ الرَّكُوةَ ﴾ (١٠) ﴿ كُنِبَ عَلَيْحَكُمُ الصِّيامُ ﴾ (٢٠) ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ (٣٠) ﴿ يَبَنِي ءَادَمَ ﴾ (١٠) ﴿ وَيَتَأُولِي اللَّهَ المَيْتِ ﴾ (٣٠) ما أنَّهم مُخاطَبون ﴿ يَتَأُولِي اللَّهَ اللَّهُ مَخاطَبون بِ (الإِيمَانِ) وَالإِسْلَامِ إِجماعًا، والكفرُ غيرُ مانعٍ لإمكانِ إزالتِه، كالآمِر بالكتابةِ والقلمُ حاضرٌ يُمكِنُه تناولُه.

وأيضًا فقد وَرَدَ الوعيدُ على ذلك، أو ما يَتَضَمَّنُه، نحوُ: ﴿مَاسَلَكَكُرُفِى سَقَرَ﴾ الآية (٢)، وأوْضَحُ منه قولُه تَعالى: ﴿اللَّهِينَ كَفَرُواْ وَصَدَّواْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ رَدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ ﴾ (٧) أي: فوقَ عذابِ الكُفرِ.

<sup>(</sup>١) البقرة: ٤٣، ٨٤، ١١٠، النِّساء: ٧٧، النُّور: ٥٦.

<sup>(</sup>٢) البقرة: ١٨٣.

<sup>(</sup>٣) آل عمران: ٩٧.

<sup>(</sup>٤) الأعراف: ٢٦، ٢٧، ٣١، ٥٥، ويس: ٦١.

<sup>(</sup>٥) البقرة: ١٧٩، ١٩٧، والمائدة: ١٠٠، والطَّلاق: ١٠.

<sup>(</sup>٦) المدثر: ٤٢.

<sup>(</sup>٧) النَّحل: ٨٨.

واحتج في «العدة»(١) و «التَّمهيد»(٢) بأنَّه مُخاطَبٌ بالإيمانِ، وهو شرطُ العبادةِ، كالطَّهارةِ للصَّلاةِ.

والمرادُ بالإيمانِ: العقائدُ الأوائلُ، الَّتي لا تَتَوَقَّفُ على سَبْقِ شيءٍ ، ويُلْحَقُ بها: تصديقُ الرُّسُلِ، والكَفُّ عن أذاهم بقتلٍ، أو قتالٍ، أو غيرِ ذلك، وإنْ كانَ ذلك مِن الفروع.

(وَالفَائِدَةُ) في خطابِ الكُفَّارِ بفروعِ الإسلامِ: (كَثْرَةُ عِقَابِهِمْ فِي الآخِرَةِ) لا المُطالبةُ بفِعلِها في الدُّنيا، ولا قضاءُ ما فاتَ مِنها [في الآخرةِ](٣)، لكنْ قَالَ المُطالبةُ بفِعلِها في الدُّنيا، ولا قضاءُ ما فاتَ مِنها [في الآخرةِ](٣)، لكنْ قَالَ الأستاذُ أبو إسحاقَ الإسفرايينيُّ في «أصولِه»: لا خلافَ بينَ المسلمينَ أنَّ خطابَ الزَّواجرِ مِن الزِّنا والقذفِ مُتَوَجِّهَةٌ عليهم كالمسلمينَ (١٠). انتهى.

لأنَّ الكفَّ ممكنٌ حالَ (٥) الكفر، بخلافِ فِعلِ الطَّاعاتِ، وأيضًا: فإنَّهم يُعاقَبون على تَركِ الإيمانِ بالقتلِ، والسَّبْيِ، وأخذِ الجزيةِ، والحدِّ في الزِّنا، والقذفِ، وقطع السَّرقةِ، ولا يُؤمَرون بقضاءِ شيءٍ مِن العباداتِ.

(وَمُلْتَزِمُهُمْ) أي: والملتزمُ مِنهم أحكامَ المسلمينَ (فِي إِثْلافٍ) لمالِ غيرِه، (وَ) في (تَرَتُّبِ أَثُرِ عَقْدِ) مُعَاوَضَةٍ غيرِه، (وَ) في (تَرَتُّبِ أَثُرِ عَقْدِ) مُعَاوَضَةٍ وغيرِه (كَمُسْلِمٍ) إجماعًا، فهُم مُؤاخَذون بالإتلافاتِ والجناياتِ، وما يَتَرَتَّبُ على العقدِ مِن الآثارِ مِن غيرِ نزاعٍ، لكنَّ هذه الأحكامَ مِن خطابِ

<sup>(</sup>١) في (ع)، (د): العمدة. ينظر: «العدة في أصول الفقه» (٢/ ٣٦٤).

<sup>(</sup>٢) (التمهيد في أصول الفقه) (١/ ٣٠٩).

<sup>(</sup>٣) ضرب عليها في (ع).

<sup>(</sup>٤) ينظر: «البحر المحيط» (٢/ ١٣١)، و«الفوائد السنة» للبِرماوي (١/ ٢٠٠).

<sup>(</sup>٥) في (ع): حالة.

الوضع، لا مِن خطابِ التَّكْلِيفِ، فلا مَدخَلَ لهذه المسألةِ فيما تَقَدَّمَ حَتَّى يَخرُجَ، بل هم أَوْلَى مِن الصَّبِيِّ والمجنونِ في الضَّمانِ بالإتلافِ والجنايةِ، ولا بدَّ مِن وجودِ الشُّروطِ في مُعاملاتِهم وانتفاءِ الموانع، والحُكْمِ بصِحَّتِها وفسادِها، وتَرَتُّبِ آثارِ كلِّ عليه مِن: بيع، ونكاحٍ، وطلاقٍ، وغيرِها.

(وَيُكَلَّفُ) سَكرانُ (مَعَ سُكْرٍ لَمْ يُعْذَرْ بِهِ) بأنِ اسْتَعْمَلَ ما يُسْكِرُه مُختارًا عالمًا بأنَّه يُسكِرُ، إنْ مَيَّز قَطعًا، وكذا مَن لم يُمَيِّزْ عندَ أحمدَ وأكثرِ أصحابِه، نَصَّ عليه في راويةِ حنبل: لَيْسَ السَّكرانُ بمَنزلةِ المجنونِ المرفوعِ عنه القلمُ، هذا جنايتُه مِن نفسِه.

وحَدُّ السَّكرانِ الَّذِي وَقَعَ فيه الخلافُ: هو الَّذِي يَخلِطُ في كلامِه، وقراءتِه، وسَقَطَ تَمْيِيزُه بينَ الأعيانِ، ولا يُشتَرطُ فيه أَنْ يَكُونَ بحَيثُ لا يُمَيِّزُ بينَ السَّماءِ والأرضِ، وبينَ الذَّكرِ والأُنثى، وأَوْمَأَ إليه أحمدُ في روايةِ حنبل، قال: هو إذا وُضِعَ ثعلُه في ثيابِ غيرِه فلم يَعرِفْها، أو وُضِعَ نعلُه في نِعالِهم فلم يَعرِفْها، فو أَخدَى أكثرَ في كلامِه، وكانَ معروفًا بغيرِ ذلك.

(وَ) يُكَلَّفُ العاقلُ مَعَ (إِكْرَاهٍ) بحقٌ، كإكراهِ الحربيِّ والمُرتدِّ على الإسلامِ، فإنَّه يَصِحُ مِنهما وهما مُكَلَّفانِ بذلك، وإكراهِ الحاكمِ المديونَ بالوفاءِ مع القدرةِ.

(وَيُبِيحُ) الإكراهُ: (مَا قَبُحَ) فِعلُه (ابْتِدَاءً) واستدلَّ الجماعةُ لذلك بإباحةِ كلمةِ الكفرِ بالإكراهِ: بقولِه تَعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُظْمَيِنٌ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُولِي اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ

<sup>(</sup>١) النَّحل: ١٠٦.

ويُكَلَّفُ العاقلُ (بِضَرْبٍ، أَوْ تَهْدِيدٍ) عندَنا وعندَ الأكثرِ، سواءٌ كانَ الإكراهُ (بِحَقِّ) كما تَقَدَّمَ، (أَوْ غَيْرِهِ) أي: بغيرِ حقٍ، لصِحَّةِ الفعلِ منه، وتَركِه، ونسبةُ الفعل إليه حقيقةٌ، ولهذا يَأْثَمُ المُكرَهُ بالقتل.

تنبيهٌ: ضابطُ المذهبِ أنَّ الإكراهَ لا يُبِيحُ الأفعالَ، وإنَّما يُبِيحُ الأقوالَ، وإنَّما يُبِيحُ الأقوالَ، وإنِ اختلفَ التَّرجيحُ.

و (لا) يُكَلَّفُ:

(١) (مَـنِ) انْتَهِى الإكراهُ إلى سَـلْبِ قُدرتِه واختيارِه، حَتَّى صَارَ (كَالَةٍ تُحْمَلُ(١)).

قال البِرْمَاوِيُّ: المُكْرَهُ كالآلةِ يَمتنعُ تَكليفُه، قِيلَ: باتِّفاقِ، لكن (٢) الآمِدِيِّ أشارَ إلى أنَّ تَطَرُّقَه الخلافُ مِن التَّكْلِيفِ بالمُحالِ، لتَصوُّرِ الابتلاءِ منه، بخلافِ الغافل (٣).

(٢) (أَوْ)أي: ولا يُكَلَّفُ مِن (عُذِرَ بِسُكْرٍ) على الصَّحيحِ، فمَن أُكْرِهَ على سَرِبِ مُسكِرٍ فهو غيرُ مُكَلَّفٍ في حالِ سُكْرِه المعذورِ به، فحُكمُه حُكْمُ المُغمى عليه والمجنونِ في تكليفِه وعدمِه.

(٣) (وَ) لا يُكَلَّفُ أيضًا مَن (أَكَلَ بَنْجًا) على الصَّحيحِ، ولو لغيرِ حاجةٍ إذا زالَ العقلُ، ولا يَقَعُ طلاقُ مَن تَناوَلَه؛ لأنَّه لا لَذَّةَ فيه، وفَرَّقَ الإمامُ أحمدُ بينَ آكلِه وبينَ شاربِ الخمرِ، فأَلْحَقَه بالمجنونِ.

<sup>(</sup>١) في (مختصر التحرير) (ص٨٦): بحمل.

<sup>(</sup>٢)زاد في (ع): قال. وهي مقحمة.

<sup>(</sup>٣) (الفوائدُ السَّنيَّةُ في شرح الألفيَّةِ ١٩١/١٩١).

(٤) (وَ) لا يُكَلَّفُ أيضًا (مُغْمَى عَلَيْهِ) فهو غيرُ مُكَلَّفٍ حالَ إغمائِه على الصَّحيح، بل هو أَوْلَى مِن السَّكرانِ المُكْرَهِ في علام التَّكْلِيفِ نصًّا.

(٥) (وَ) لا يُكَلَّفُ أيضًا (نَائِمٌ،

(٦) وَنَاسٍ) حالَ النَّومِ والنِّسيانِ على الصَّحيح؛ لقولِه (١١) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «رُفِعَ القَلَمُ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ» (١٦)، و «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطأُ، وَالنِّسْيَانُ» (٣٠).

(٧) (وَ) وَلَا يُكلَّفُ أَيضًا (مُخْطِئٌ) بما هو مُخطِئٌ فيه؛ لقولِه تَعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمُ مُخُنَاحٌ (٤) فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمُ ﴿ (٥).

(٨) (و) لا يُكَلَّفُ أيضًا (مَجْنُونٌ،

(٩) وَغَيْرُ بَالِعِ) لقولِه عَيْهِ السَّلَامُ: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلَاثِ: النَّائِمِ حَتَّى يَكْبُرُ»، وفي رواية: «حَتَّى يَحْتَلِمَ»، وفي رواية: «حَتَّى يَحْتَلِمَ»، وفي رواية: «حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ المَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (١٠)، ولأنَّ غيرَ البالغِ ضعيفُ العَقلِ والبُنيةِ، ولا بدَّ مِن ضابطٍ يَضبِطُ الحدَّ الَّذِي يَتَكَامَلُ فيه بُنيتُه وعقلُه، فإنَّه وَالبُنيةِ، ولا بدَّ مِن ضابطٍ يَضبِطُ الحدَّ الَّذِي يَتَكَامَلُ فيه بُنيتُه وعقلُه، فإنَّه يَتَزايَدُ تَزايُدًا خفيَّ التَّدريجِ، فلا يَعلَمُ بنَفْسِه، والبلوغُ ضابطٌ لذلك، ولهذا يَتَعَلَّقُ به أكثرُ الأحكام، فكذلك الصَّلَاةُ.

<sup>(</sup>١) في (ع): قال.

<sup>(</sup>٢) رُواه أَبُو داودَ (٤٣٩٨)، والنَّسائيُّ (٣٤٣٢)، وابنُ ماجه (٢٠٤١)، وابنُ حِبَّانَ (١٤٢) من حديث عائشةَ رَحِلَلْتَهُمَّمَاً.

<sup>(</sup>٣) رواه ابنُ ماجه (٢٠٤٥)، وابنُ حبَّانَ (٢٢١٩) مِن حديثِ ابنِ عبَّاسِ رَعَوَلِلْهُ عَنْهَا.

<sup>(</sup>٤) في (د)، و(ع): ولا جناح عليكم.

<sup>(</sup>٥) الأحزاب: ٥.

<sup>(</sup>٦) سَبِقَ تخريجُه قريبًا.

(وَوُجُوبُ زَكَاةٍ) على غيرِ مُكَلَّفٍ، (وَ) وجوبُ (نَفَقَةٍ) على قريبِه، (وَ) وجوبُ (نَفَقَةٍ) على قريبِه، (وَ) وجوبُ (نَفَقَةٍ) على قريبِه، (وَ) وُجوبُ (ضَمَانٍ) بإتلافٍ (مِنْ رَبْطِ الحُكْمِ بِالسَّبَبِ) لتَعَلُّقِ هذه الأشياءِ بمَالِه، أو ذِمَّتِه الإنسانيَّةِ الَّتي يَستعِدُّ بها لقُوَّةِ الفهمِ في ثاني الحالِ كالمجنونِ، بخلافِ البهيمةِ: فيكُونُ ربطُ الحُكمِ بالأسبابِ مِن خطابِ الوضعِ.

(١٠) (وَلا) يُكَلَّفُ (مَعْدُومٌ حَالَ عَدَمِهِ) إجماعًا.

(وَيَعُمُّهُ) أي: يَعُمُّ (الخِطَابُ) المعدومَ، (إِذَا) وُجِدَ و (كُلِّفَ كَغَيْرِهِ) مِن صغيرِ ومجنونِ على الصَّحيحِ، ولا يَحتاجُ خطابًا آخَرَ؛ لقولِه تَعالى: ﴿وَأُوجِى إِلَىٰ مَنْ اللَّهُ عَلَى الصَّحيحِ، ولا يَحتاجُ خطابًا آخَرَ؛ لقولِه تَعالى: ﴿وَأُوجِى إِلَىٰ هَنَا اللَّهُ عَلَى الصَّرَطِى مُسْتَقِيمًا هَنَا اللَّهُ اللْمُعَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْ

وحُكْمُ الصَّبِيِّ والمجنونِ في التَّناوُلِ بشرطٍ كالمعدوم، بل أَوْلَى.

(وَلا يَجِبُ عَلَى اللهِ) سُبحانَه و (تَعَالَى شَيْءٌ) قالَه الإمامُ أحمدُ وغيرُه مِن الأئمَّةِ وأتباعِهم، بل يُثيبُ المُطيعَ بفَضلِه وكرمِه ورَحمتِه، حَتَّى قَالَ ابنُ عَقِيلٍ وغيرُه مِن العلماءِ: لَا (عَقْلًا وَلا شَرْعًا).

قال الشَّيخُ بعدَ ذِكْرِ الخلافِ: وعندنا وعندَ الأكثرِ لا يَقِفُ الأمرُ على المصلحةِ، بل يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ بما لا مَصلَحةَ فيه للمأمورِ، ولكنَّ التَّكْلِيفَ المصلحةِ، بناءً على أنَّه قد يَأْمُرُ بما لا يُريدُ كُونَه، وأنَّه لا يَجبُ على وجهِ المصلحةِ، بناءً على أنَّه قد يَأْمُرُ بما لا يُريدُ كُونَه، وأنَّه لا يَجبُ عليه رعايةُ الصَّلاحِ والأصلحِ، وأنَّه سُبحانَه لا يَقبُحُ منه شيءٌ، بل يَفعَلُ ما يَشاءُ.

<sup>(</sup>٣) الأنعام: ١٥٣. (٤) ينظر: (التحبير شرح التحرير) (٢/ ١٢١٧).

(تنبيهُ): لمَّا فَرَغَ مِن أحكامِ المُقدِّمةِ، ومَسائِلِها، وما يَتَعَلَّقُ بها، شَرَعَ في بيانِ موضوعِ علم أصولِ الفقهِ، وهو «أدلَّةُ الفقهِ».

و(الأدِلَّةُ) المُتَّفَقُ عليها في الجملةِ أربعةٌ:

(١) (الكِتَابُ): وهو القرآنُ (وَهُوَ الأَصْلُ) أي: أصلُ الأَدِلَّةِ كلِّها، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَنَزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَنَ تِبْيَنَا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ (١) ففيه البيانُ لجميع الأحكام.

(وَ) الثَّانِي: (السُّنَّةُ: وَهِيَ مُخْبِرَةٌ (٢) عَنْ حُكْمِ اللهِ) سُبحانَه و (تَعَالَى) لقولِه تعالى: ﴿ وَمَا يَنِطِقُ عَنِ ٱلْمَوَىٰٓ ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَمَّى يُوحَىٰ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ عَنِ ٱلْمَوَىٰٓ ﴿ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُولِي اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُو

(وَ) الثَّالَثُ: (الإِجْمَاعُ، وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَيْهِمَا) أي: إلى الكتابِ والسُّنَّةِ.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: وإلى القياسِ؛ لأنَّ أصلَه: إمَّا الكتابُ، أو السُّنَّةُ، ويَأْتِي: أنَّ الإجماعَ لا يكُونُ إلَّا عن مستنَد، وأنَّه يَكُونُ عن قياسِ واجتهادٍ (١٠).

فائدةً: المُرادُ بالإجماع: اتّفاقُ الأئمَّةِ الأربعةِ، ومَن نَحَا نَحوَهم، ولا اعتبارَ بخلافِ مَن لَكَ المُوادُ بالإجماع على اختلافِ بخلافِ مَن لا يُعتَدُّ بقولِه، كالنَّظَّامِ (٥) في مخالفتِ في الإجماع على اختلافِ النَّقلِ عنه هل مَذهبه: أنَّ الإجماعَ لا يُتَصَوَّرُ، أو يُتَصَوَّرُ ولكنْ يَتَعَذَّرُ نَقلُه على وجهه، أو لا يَتَعَذَّرُ ولكنْ لا حُجَّة فيه، وهذا الثَّالثُ هو المُحَقَّقُ عنه.

<sup>(</sup>١) النَّحل: ٨٩.

<sup>(</sup>٢) في (ع): المخبرة.

<sup>(</sup>٣) النَّجم.

<sup>(</sup>٤) (التحبير شرح التحرير) (٣/ ١٢٣٣).

<sup>(</sup>٥) هو: إبراهيمُ بنُ سَيَّارِ أبو إسحاقَ النَّظَّامُ البَصْرِيُّ المُتكلِّم المُعْتزليُّ. ترجمتُه في «تاريخُ الإسلامِ» (٥/ ٧٣٥).

(وَ) الرَّابِعُ: (القِيَاسُ): فهو مِن جملةِ أصولِ الفقهِ على الصَّحيحِ، خلافًا لأبي المعالي وجَمْع، وتَعَلَّقُوا بأنَّه لا يُفيدُ إلَّا الظَّنَّ، والحتُّ هو الأوَّل، والثَّاني ضعيفٌ جدًّا، فإنَّ القياسَ قد يُفِيدُ القطع كما سيأتي، وإنْ قُلْنا إنَّه لا يُفيدُ إلَّا الظَّنَّ، فخبَرُ الواحدِ ونَحوُه لا يُفيدُ إلَّا الظَّنَّ.

(وَهُوَ) أي: القياسُ (مُسْتَنُبَطٌ مِنَ) الكتابِ، والسُّنَّةِ، والإجماعِ؛ لأنَّ القياسَ يَنْشَأُ عن هذه (الثَّلاثَةِ).

فائدةٌ: الأصولُ الَّتي اشتهرَ الخلافُ فيها خمسةٌ: الاستصحاب، وشَرْعُ مَن قَبْلَنا، والاستقراءُ، ومَذهَبُ الصَّحابيّ، والاستحسانُ.



### (بَابُ

(الكِتَابِ) في الأصل: جِنْسٌ، وهو في عُرْفِ أهلِ الشَّرعِ: (القُرْآنُ) بدليلِ قولِه تَعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَاكِتَبَّا أُنْزِلَ مِنْ بَعَدِ مُوسَىٰ ﴾ (١) بعد قولِه: ﴿يَسْتَمِعُونَ الْقُرْءَانَ ﴾ (٢) والمسموعُ واحدٌ، والإجماعُ مُنعقِدٌ على اتِّحادِ اللَّفظين، فلا عِبْرةَ بمَن خالَفَ، فإنَّه خطأٌ.

(وَهُو) أي: القرآنُ: (كَلَامٌ) وهو أَوْلَى مِن اللَّفظِ؛ لأنَّ الكلامَ أَخَصُّ مِن اللَّفظِ، فهو جنسٌ قريبٌ، وأَوْلَى مِن القولِ، لمُوافقتِه القُرآنَ في قولِه: ﴿ فَأَجِرُهُ حَتَّى يَسَمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (٣)، ولم يَقُلِ: «الكلامَ» بالألفِ واللَّامِ؛ لأنَّ الحقيقة لا يُؤتَى فيها بِدَالِّ (٤) على كَمِّيَةٍ، وما بَعدَه الفصلُ المُخرِجُ لغيرِه، فَخَرَجَ بقولِه: (مُنزَّلُ) ما يُقالُ مِن الكلام النَّفسيِّ.

وخَرَجَ بقولِه: (عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ما نَزَلَ على غيرِه مِن الأنبياءِ، كُصُحُفِ إبراهيمَ وشِيثٍ، وفي الحديثِ: «إِنَّ اللهَ تَعالى أَنْزَلَ مِئَةً وَأَرْبَعَةً كُتُبِ» (٥).

وخَرَجَ بقولِه: (مُعْجِزٌ بِنَفْسِهِ) السُّنَّةُ؛ فإنَّها وإنْ كانَتْ مُنَزَّلَةً وربَّما كانَتْ مُعَزِّلَةً لقولِه مُعجِزَةً أيضًا لكنْ لم يُقصَدْ بإنزالِها الإعجازُ، وإنَّما كانَتِ السُّنَّةُ مُنَزَّلَةً لقولِه تَعالى: ﴿ وَمَا يَطِقُ عَنِ ٱلْمُوَكَ آ ﴾ [أن هُو إِلَّا وَحَى يُوحَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَنِ ٱلْمُوكَةَ آ إِنْ هُو إِلَّا وَحَى يُوحَى اللهِ اللهُ اللهِ اللّهِ اللهِ اللهِلمِ اللهِ ا

<sup>(</sup>٢) الأحقاف: ٢٩.

<sup>(</sup>١)الأحقاف: ٣٠.

<sup>(</sup>٤) في (ع): بـ(ال).

<sup>(</sup>٣)التَّوبة: ٦.

<sup>(</sup>٥)رواه ابنُ حبَّانَ (٣٦١) ضمنَ حديثٍ طويل مِن حديثِ أبي ذرٍّ رَسَوَلِلَهُءَنه، بسندٍ ضعيفٍ.

<sup>(</sup>٦)النَّجم.

والمُرادُ بالإعجازِ: أنَّ النَّبيَّ صَالَللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمُ أُمِرَ أَن يَتَحَدَّاهِم بما جاء به فيقولُ: هل تَقْدِرون أَنْ تَأْتوا بمِثْلِ ما قُلْتُه ؟ فيعجِزوا عن ذلك، فقد أَعْجَزَهم ذلك القولُ فهو مُعجِزٌ، فالسُّنَّةُ مُعجِزَةٌ بالقُوَّةِ، لكنَّه لم يُطْلَبُ منهم أَن يَأْتُوا بمِثْلِها، والقُرآنُ مُعجِزٌ بالفعلِ لكَوْنِه تَحَدَّاهم أَنْ يَأْتُوا بمِثْلِه بأَمْرِ اللهِ له بالتَّحدِّي به، ولم يَأْمُرْه أَنْ يَتَحَدَّى بالسُّنَةِ، فهذا الفرقُ بينَ الإعجازينِ.

قال الإمامُ أحمدُ: مَن قَالَ القرآنُ مَقْدورٌ على مِثْلِه ولكنْ مَنَعَ اللهُ قُدرَتَهم كَفَرَ، بل هو مُعجِزٌ بنَفْسِه، والعجزُ يَشْمَلُ الخَلْقَ(١).

وزادَ بَعضُهم: (مُتَعَبَّدٌ بِتِلاَوَتِهِ) ليُخرِجَ الآياتِ المنسوخةَ لَفْظُها، سواءٌ بَقِي الحُكْمُ أم لا؛ لأنَّها بعدَ النَّسخِ صارَتْ غيرَ قرآنٍ؛ لسُقُوطِ التَّعبُّدِ بتلاوتِها، ولذلك لا تُعطَى حُكْمَ القُرآنِ.

(وَالْكَلَامُ: حَقِيقَةً) عند أحمد، والبخاري، وابنِ المُباركِ، وأهلِ السُّنَّةِ وجمه ورِ العلماءِ لَيْسَ مشتَركًا بينَ العبارةِ ومَدلولِها، بل الكلامُ هو: (الأَصْوَاتُ وَالْحُرُوفُ) المسموعة، فيكُونُ الكلامُ حقيقة في العبارةِ، مجازًا في مَدلولِها.

قالَ الشَّيخُ: وَلَيْسَ مِن طوائفِ المسلمينَ مَن أَنْكَرَ أَنَّ اللهَ تَعالى يَتَكَلَّمُ بصوتٍ إلَّا ابنُ كُلَّابٍ ومَنِ اتَّبَعَه، كما أَنَّ لَيْسَ في طوائفِ المسلمينَ مَن قال: إنَّ الكلامَ مَعنَى واحدٌ قائمٌ بالمُتكلِّم، إلَّا هو ومَن اتَّبَعَه (٢). انتهى.

قالَ المُوَفَّقُ: أَجِمَعْنا على أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ تَعالى، وقد أُخْبَرَ اللهُ تَعالى

<sup>(</sup>١) ينظر: "التحبير شرح التحرير" (٣/ ١٣٥٤)، و"شرح الكوكب المنير" (٢/ ١١٥).

<sup>(</sup>٢) «مجموعُ الفتاوي» (٦/ ٥٢٨).

بذلك بقولِه: ﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسَمَعَ كَلَامَ ٱللّهِ ﴾ (١)، وقولِه تَعالى: ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقُ مِّنْهُمْ يَسَمَعُونَ كَلاَمَ ٱللّهِ ﴾ (١)، وقالَ النَّبِيُّ صَلَّاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ فَإِنَّ قُرَيْشًا مَنعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلامَ رَبِّي ﴾ (١).

وقــالَ أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ رَحَوَلِيَّهُ عَنهُ: ما هذا كَلَامِي ولا كَلَامُ صَاحِبِي، وَلَكِنْ كَلَامُ اللهِ تعالى ( ' ُ ).

والكلامُ: هو الحروفُ المنظومةُ، والكلماتُ المفهومةُ، والأصواتُ المفهومةُ.

(وَإِنْ سُمِّيَ بِهِ) أي: سُمِّي بالكلامِ (المَعْنَى النَّفْسِيُّ) فمَجازٌ.

(وَ) المعنى النَّفَسيُّ: (هُوَ نِسْبَةٌ بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ) أي: بينَ المَعنينِ المُفردينِ، تَعَلَّقُ أَحدِهما بالآخرِ، وإضافتُه إليه على وجهِ الإسنادِ الإفاديِّ؛ أي: بحيثُ إذا عُبِّرَ عن تلك النِّسبةِ [بلفظٍ يُطابِقُها ويُؤدِّي مَعناها كانَ ذلك اللَّفظُ إسنادًا إفاديًّا (قَائِمَةٌ) تلك النِّسبةُ [ والفظ يُطابِقُها ويُؤدِّي مَعناها كانَ ذلك اللَّفظُ إسنادًا إفاديًّا (قَائِمَةٌ) تلك النِّسبةُ ] (٥) (بِالمُتكلِّمِ) ومعنى قيامِها به ما قالَه الفخرُ الدَّازِيُّ (١): وهو أنَّ الشَّخصَ إذا قَالَ لغيرِه: اسْقِني ماءً، فَقَبْلَ أن يَتلَفَّظَ بهذه الصِّيغةِ قامَ بنَفْسِه تصوُّرُ حقيقةِ السَّقْيِ، وحقيقةِ الماءِ، والنِّسبةُ الطَّلبيَّةُ

<sup>(</sup>١) التَّوبة: ٦.

<sup>(</sup>٢) البقرة: ٧٥.

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داودَ (٤٧٣٤)، والتَّرمذيُّ (٢٩٢٥)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٧٦٨٠)، وابنُ ماجه (٢٠١) مِن حديثِ جابر بن عبدِ اللهِ رَجَالِلَهَءَنهُ.

قالَ التّرمذيُّ: حديثٌ حَسنٌ صحيحٌ.

<sup>(</sup>٤) رواه البيهقي في «الأسماءُ والصِّفاتُ» (١٠) وصحَّحه.

<sup>(</sup>٥) ليس في (د).

<sup>(</sup>٦) «الأربعين في أصول الدين» (ص١٧٤).

بينَهما، فهذا هو الكلامُ النَّفسيُّ، والمعنى القائمُ بالنَّفْسِ، وصيغةُ قولِه: «اسْقِني ماءً»، عبارةٌ عنه ودليلٌ عليه.

إذا عَلِمْتَ ذلك (فَ) إطلاقُ المعنى النَّفسيِّ على الكلامِ (مَجَازٌ) لا حقيقةٌ.

تنبية: هذه المسألةُ مِن أعظمِ مسائلِ أصولِ الدِّينِ، وهي مسألةٌ طويلةُ الذَّيلِ، حَتَّى قِيلَ: إنَّه لم يُسَمَّ علمُ الكلامِ إلَّا لأجلِها، ولذلك اختلفَ أئمَّةُ الإسلام فيها اختلافًا كثيرًا مُتباينًا.

قال الطُّوفِيُّ(١): إِنَّمَا كَانَ حقيقةً في العبارةِ مجازًا في مَدلولِها لوجهينِ:

أحدُهما: أنَّ المُتبادِرَ إلى فهم أهلِ اللَّغةِ مِن إطلاقِ الكلامِ إِنَّمَا هو العباراتُ، والمُبادرَة دليلُ الحقيقةِ.

الثَّاني: أنَّ الكلامَ مُشتَقٌ مِن الكَلْمِ، لتَأْثِيرِه في نفسِ السَّامِعِ، وَالمُؤَثِّرُ في نفسِ السَّامِعِ إنَّمَا هو العباراتُ لا المعاني النَّفسيَّةُ بالفِعلِ، نعم، هي مُؤثِّرةٌ نفسِ السَّامع إِنَّمَا هو العباراتُ لا المعاني النَّفسيَّةُ بالفِعلِ، نعم، هي مُؤثِّرةٌ للفائدةِ بالقُوَّةِ، والعبارةُ مُؤثِّرةٌ بالفعلِ؛ فكانَتْ أَوْلَى بأنْ تَكُونَ حقيقةً، وما يَكُونُ مُؤثِّرًا بالقوَّةِ: مجازٌ.

قولُهم: استعملَ لغةً وعُرفًا فيهما.

قُلْنا: نعم، بالاشتِراكِ، أو بالحقيقةِ فيما ذَكَرْنَاه، والمجازُ فيما ذَكَرْتُموه، والأوَّلُ ممنوعٌ.

قولُهم: الأصلُ في الإطلاقِ الحقيقةُ.

<sup>(</sup>۱) «شرحُ مُختصَرِ الرَّوضةِ» (۲/ ۱٤).

قُلْنا: والأصلُ عدمُ الاستراكِ، ثمّ قد تَعارَضَ المجازُ والاستراكِ، المُجَرَّدُ، والمجازُ والاستراكِ، ثمّ إنّ لفظ الكلامِ أكثرُ ما استُعمِلَ في العباراتِ، وكثرةُ مواردِ الاستعمالِ تَدُلُّ على الحقيقةِ، فأمّا قولُه تَعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي الْفُسِمِمْ ﴾ (ا) فمجازٌ؛ لأنّه إِنّمَا ذَلَّ على المعنى النّفسيِّ بالقرينةِ، وهي قولُه: ﴿فِي أَنفُسِمٍمْ ﴾ (ا) ولو أُطلِقَ لَمَا فُهِمَ إلّا العبارةُ، وكذلك كلُّ ما جاءَ مِن هذا البابِ إِنّمَا يُفيدُ مع القرينةِ، ومنه قولُ عمر رَضَيُلِللهُ عَنهُ: ﴿زَوَّرْتُ فِي نَفْسِي كلامًا ﴾ إنّمَا أفادَ ذلك بقرينةِ قولِه: ﴿فِي نَفْسِي »، وأمّا قولُه تَعالى: ﴿وَأَسِرُوا عَمَا لَوَيْ مَا الجهرِ، وكلاهما فَوْلُ عُمْ واللهُ عَلَى الأُحْرى.

وأمَّا الشِّعرُ يَعني قَولَ الشَّاعرِ (١٠):

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الفُوَّادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُوَّادِ دَلِيلا

فهو للأخطل، ويُقالُ: إنَّ المشهورَ فيه: «إِنَّ البَيَانَ لَفِي الفُؤَادِ»، وبتقديرِ أَنْ يَكُونَ كما ذَكَرْتُم فهو مجازٌ عن مادَّةِ الكلامِ، وهو التَّصوُّراتُ المُصَحِّحةُ لَنْ يَكُونَ كما ذَكَرْتُم فهو مجازٌ عن ما يَقولُ لا يُوجدُ منه (٥) كلامٌ، ثمَّ هو مبالغةٌ مِن له؛ إذ مَن لا يَتَصَوَّرُ مَعنى ما يَقولُ لا يُوجدُ منه (٥) كلامٌ، ثمَّ هو مبالغةٌ مِن هذا الشَّاعرِ في ترجيحِ الفُؤادِ على اللِّسانِ (٢). انتهى.

<sup>(</sup>١) المجادلة: ٨.

<sup>(</sup>۲) المجادلة: ٨.

<sup>(</sup>٣) الملك: ١٣.

<sup>(</sup>٤) من الكامل، ويُنسَبُ للأخطل، ولا يَثبُتُ له في ديوانِه. انظرِ التَّذيب لَ والتَّكمي للأبي حيَّانَ الأندلسيِّ (١/ ٢٣) دار القلم.

<sup>(</sup>٥) في (د)، (ع): فيه. والمثبت من الشرح مُختَصَرِ الرَّوضةِ١: منه.

<sup>(</sup>٦) في (د)، (ع): اللِّسانِ على الفؤادِ. والمثبت من «شرح مُختَصَرِ الرَّوضةِ».

(وَالْكِتَابَةُ: كَلَامٌ حَقِيقَةً) قالَتْ عائشةُ رَضَيَالِتَهُ عَنْهَا: ما بينَ دَفَّتِي المصحفِ كلامُ اللهِ.

وأجمعَ السَّلَفُ على أنَّ الَّذِي بينَ الدَّفتَينِ كلامُ اللهِ.

وقالَ ابنُ قُتَيْبَةَ: لسنا نَشُكُ أَنَّ القُرآنَ في المُصحفِ على الحقيقةِ لا على المجازِ، كما يَقولُه بعضُ أهلِ الكلامِ: أنَّ الَّذِي في المُصحفِ دليلٌ على القُرآنِ(١).

وَقِيلَ: إِنَّ الكتابةَ لا تكُونُ كلامًا حقيقةً.

قالَ صاحبُ «الأصل»: وهو أظهرُ وأصحُّ (٢).

(وَ) قَالَ الإمامُ أحمدُ، وعبدُ اللهِ بنُ المباركِ، والبُخاريُّ وأئمةُ الحديثِ: (لَمْ يَزَلِ اللهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا كَيْفَ شَاءَ وَإِذَا شَاءَ بِلَا كَيْفٍ).

قالَ القاضى: إذا أرادَ أنْ يُسمِعَنا(٣).

وقالَ الإمامُ أحمدُ أيضًا: لم يَزَلِ اللهُ (يَأْمُرُ بِمَا شَاءَ () وَيَحْكُمُ).

قالَ السَّلْفُ والأَنْمَّةُ: إِنَّ اللهَ تَعالَى يَتَكَلَّمُ بِمشْيِئْتِهِ وقدرتِه، وإِنْ كَانَ مع ذلك قديمَ النَّوع، بمَعنى أنَّه لم يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إذا شاءَ، فإنَّ الكلامَ صفةُ كمالٍ، ومَن يَتَكَلَّمُ بِمشْيئتِه وقدرتِه أكملُ [ومَن يَتَكَلَّمُ بِمشْيئتِه وقدرتِه أكملُ

<sup>(</sup>١) «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٩١).

<sup>(</sup>٢) «التحبير شرح التحرير» (٥/ ٢١٦٥).

<sup>(</sup>٣) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١٢٤٦)، و «أصول الفقه» (١/ ٢٩٦).

<sup>(</sup>٤) في «مختصر التحرير» (ص٨٩): يشاء.

<sup>(</sup>٥) ليست في (ع).

ممَّن لا يَكُونُ مُتكلِّمًا بمشيئتِه وقدرتِه، ومَن لا يَزالُ مُتكلِّمًا بمشيئتِه وقدرتِه أكملُ ممَّن يَكُونُ مُمتنِعًا منه، أو قُدِّرَ أنَّ ذلك مكنُ، فكيف إذا كانَ مُمتنِعًا لامتناعِ أن يَصِيرَ الرَّبُّ قادرًا بعدَ أنْ لم يَكُنْ، وأنْ يَكُونَ التَّكلُّمُ والفعلُ مُمْكِنًا بعدَ أَنْ كانَ غيرَ ممكن.

قالَ ابنُ قاضي الجبلِ('): احتجَّ الجمهورُ بالكتابِ، والسُّنَّةِ، واللُّغةِ، واللُّغةِ، واللُّغةِ، واللُّغةِ، والعُرفِ، أمَّا الكتابُ فقولُه تَعالى: ﴿ اَيتُكَ أَلَا تُكِلِّمُ النَّاسَ ثَلَثَ لَيَالِ سَوِيًا ﴿ فَا الكَتَابُ فَقُولِمَ الْمَا الكَتَابُ فَقُولِمَ الْمَا الكَتَابُ فَقُولِمَ الْمَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّلَّةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّلْمُ اللَّلُلْمُ اللَّلْمُ اللَّلْمُ اللَّلْمُ اللَّلْمُ اللْمُلْمُ اللَّل

وفي الصَّحيحِ أنَّ النَّبيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللهُ تَعالى عَفَ الْأُمَّتِي عَنِ الخَطَاِ وَالنِّسْيَانَ وَمَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ أَوْ تَعْمَلْ »(٤).

وقَسَّمَ أهلُ اللِّسانِ الكلامَ إلى: اسمٍ، وفعلٍ، وحرفٍ.

واتَّفَقَ الفقهاءُ كافَّةً على أنَّ مَن حَلَفَ لا يَتكَلَّمُ لا يَحنَثُ بدونِ النُّطقِ وإنْ حَدَّثَتْهُ نَفْسُهِ.

فَإِنْ قِيلَ: الأيمانُ مَبناها على العُرفِ.

<sup>(</sup>١) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١٢٧٤).

<sup>(</sup>٢) مريم.

<sup>(</sup>٣) مريم: ٢٦.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاريُّ (٥٢٦٩)، ومسلمٌ (١٢٧) مِن حديثِ أبي هُرَيْرَةَ رَسَّ اللهُ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلُ أَوْ تَتَكَلَّمْ».

قيل: الأصلُ عدمُ التَّغييرِ، وأهلُ العُرفِ يُسَمُّون النَّاطقَ مُتَكَلِّمًا، ومَن عَدَاه ساكتًا أو أَخرَسَ.

قالُوا: قولُه تَعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ اللَّهُ فِي شهادَتِهم، إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ (١) أَكْذَبَهم اللهُ في شهادَتِهم، ومعلومٌ صِدقُهم في النَّطقِ اللِّسانيِّ، فلا بدَّ مِن إثباتِ كلامٍ في النَّفْسِ لكونِ الكذب عائدًا إليه.

قالَ ابنُ قاضي الجبلِ: الشَّهادةُ: الإخبارُ(٢) عن الشَّيْءِ مع اعتقادِه، فلَمَّا لم يَكُونوا مُعتقِدينَ أَكْذَبَهم اللهُ تَعالى(٣).

وذَكَرَ أبو نصرِ السِّجِسْتَانِيُّ فِي كتابِه «الرَّدِّ على مَن أَنْكَرَ الحرفَ (') والصَّوتَ ('): عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي بكرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ الحارثِ، عن جريرِ بنِ جابرٍ، عن كعبٍ أنَّه قَالَ: «لَمَّا كَلَّمَ اللهُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ كَلَّمَهُ بِالأَلْسِنَةِ كُلِّهَا قَبْلَ لِسَانِهِ، فَطَفِقَ مُوسَى يَقُولُ: وَاللهِ يَا رَبِّ! مَا أَفْقَهُ هَذَا، حَتَّى بِالأَلْسِنَةِ كُلِّهَا قَبْلَ لِسَانِهِ، فَطَفِقَ مُوسَى يَقُولُ: وَاللهِ يَا رَبِّ! مَا أَفْقَهُ هَذَا، حَتَّى كَلَّمَهُ بِلِسَانِهِ آخِرَ الأَلْسِنَةِ بِمِثْل صَوْتِهِ (").

قال: وهو محفوظٌ عنِ الزُّهريِّ، رَوَاه عنه (٢) ابنُ أبي عتيقٍ، والزَّبيديُّ، ومَعمَرٌ، ويونُسُ بنُ يزيدَ، وشُعيبُ بنُ أبي حمزةَ، وهم كلُّهم أئمَّةُ، ولم يُنْكِرْه أحدٌ (٧) منهم.

<sup>(</sup>١) المنافقون: ١. (٢) في (د): بالإخبار.

<sup>(</sup>٣) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١٢٧٦). (٤) في (ع): الحروف.

<sup>(</sup>٥) «رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص ٢٤٥).

<sup>(</sup>٦) ليست في (ع). (٧) في (ع): واحد.

وقولُه: «بمِثلِ صوتِه» معناه أنَّ موسى عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ حَسِبَه مِثْلَ صوتِه في تَمكُّنِه مِن سماعِه وبيانِه عندَه، ويُوضِّحُه قولُه تَعالى: «لَوْلَا كَلَّمْتُكَ بِكَلَامِي لَمْ تَكُ شَيْئًا وَلَمْ تَسْتَقِمْ لَهُ». انتهى.

ونَقَلَ الطُّوفِيُّ عن الحافظِ ابنِ شُكْرٍ (١) أنَّه قَالَ: صَحَّ عن النَّبيِّ صَاَّلِللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أربعة عَشَرَ حديثًا في الصَّوتِ(٢).

وقد ذَكَرَ البخاريُّ في «صحيحِه» وفي «خلقُ أَفْعَالِ العِبَادِ» جملةً مِن ذلك، وجَمَعَ الحافظُ الضِّياءُ المَقدِسِيُّ جزءًا، وذَكَرَ مِن ذلك في «شرحِ الأصلِ» (") خمسة عَشَرَ ما رَوَاه أَبو (أ) شُرَيْحٍ خمسة عَشَرَ ما رَوَاه أَبو (أ) شُرَيْحٍ قَالَ: الحديثُ الخامسَ عَشَرَ ما رَوَاه أَبو (أ) شُرَيْحٍ قَالَ: خرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقالَ: «أَبشِرُوا أَبشِرُوا أَبشِرُوا أَليْسَ تَشْهَدُونَ ٱللَّا إِلاَّ اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ؟ » قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «فَإِنَّ هَذَا القُرْآنَ سَبْبٌ طَرَفُهُ بِيَدِ اللهِ وَطَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ فَتَمَسَّكُوا بِهِ، فَإِنَّكُمْ لَنْ تَضِلُّوا وَلَنْ تَهْلِكُوا بَعْدَهُ أَبَدًا» رَوَاه ابنُ أَبي شَيبة (٥)، وروى معناه أبو داودَ الطَّيَالِسِيُّ (١).

<sup>(</sup>١) أَظُنُّهُ وَاللهُ أَعَلَمُ يَقَصِدُ عبدَ اللهِ بنَ عليَّ بنِ الحسينِ بنِ عبدِ الخالِقِ الصَّاحبَ الوزيرَ الكبيرَ صفيًّ الدِّينِ المِصْرِيَّ المالكيَّ، المعروفَ بابنِ شُكْرٍ، ترجمتُه في «تاريخُ الإسلامِ» (١٣/ ٧٠٦) ولم يَذكُرِ الذَّهبِيُّ له تصانيفَ.

وذَكَرَ ابنُ حَجَرٍ في «المعجم المفهرس» (٨٠) «جزءٌ فيه الجوابُ عن الأحاديثِ الواردةِ في الصّوتِ لابنِ المفضّلِ»، أَنْبَأَنا به محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحيمِ الجزريُّ ثمَّ الإسكندرانيُّ مُشافَهَةً .. إلخ.

<sup>(</sup>٢) الشرحُ مُختَصَرِ الرَّوضَةِ ١ (٢/ ١٨).

<sup>(</sup>٣) (التحبير شرح التحرير) (٣/ ١٢٤٣).

<sup>(</sup>٤) في (ع)، (د): ابن. والمثبَتُ من «التحبير شرح التحرير»، و«مُصَنَّف ابنِ أبي شَيْبَةَ» وهو أبو شُرَيْح الخُزاعيُّ.

<sup>(</sup>٥) (مُصَنَّفُ ابنِ أبي شَيبَةَ ا (٦٢٨ ٣٠)، وصَحَّحَه ابنُ حِبَّانَ (١٢٢).

<sup>(</sup>٦) لم أقفْ عليه.

وفي «الصحيح»: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَـيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ»(١).

هـذا آخِرُ الأحاديثِ الَّتي نَقَلْناها مِن جـزءِ الحافظِ ضياءِ الدِّينِ وغيرِه المشتمل على الأحاديثِ المواردةِ في الحرفِ والصُّوتِ، وهي قريبٌ مِن ثلاثينَ حديثًا، بعضُها صحاحٌ وبعضها حِسَانٌ مُحتَجٌّ بها، وقد أَخْرَجَ غالبَها الحافظُ ابنُ حجرٍ في «شرح البخاريِّ»، وغالبُها احتجَّ بها الإمامُ أحمدُ، والإمامُ محمَّدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ، وغيرُ هما مِن أئمَّةِ الحديثِ(٢) على أنَّ اللهَ تَعالى تَكَلَّمَ بصوتٍ، وهُم أئمَّةُ هذا الشَّانِ، والمُقْتَدَى بهم فيه، والمرجعُ إليهم، وقد صَحَّحُوا هـذه الأحاديثَ واعتَمَدُوا عليها، واعتقدوا ما فيها، مُنزِّهِينَ للهِ تَعالى عمَّا لا يَلِيقُ بجلالِه مِن سماتِ الحُدوثِ وغيرِها، كما قالوا في سائر الصِّفاتِ، فإذا رَأَيْنا أحدًا مِن النَّاس ما يَقْدِرُ عُشْرَ مِعشارِ أحدِ هؤلاءِ، يَقُولُ: لم يَصِحَ عن النَّبِيِّ صَلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديثٌ واحدٌ أنَّه تَكَلَّمَ بصوتٍ، ورَأَيْنا هؤلاءِ الأئمَّةَ أئمةَ الإسلام، الَّذين اعتمدَ أهلُ الإسلام على أقوالِهم، وعَمِلُوا بها، ودَوَّنُوها، ودانو لله تعالى بها، صَرَّحُوا بأنَّ اللهَ تَعالى تَكَلَّمَ بصوتٍ لا يُشبِهُ صوتَ مخلوقٍ بوجهٍ من الوجوهِ البتَّةَ، مُعتَمِدِينَ على ما صَحَّ عندَهم عن (٢) صاحبِ الشَّريعةِ المعصوم في أقوالِه وأفعالِه، الَّذِي لا يَنطِقُ عنِ الهوى، إنْ هو إلَّا وحيُّ يُوحَى، مع اعتقادِهم -الجازمينَ به، الَّذِي لا يَعتَريه شَـكٌّ ولا وَهُمٌ ولا خيالٌ - نَفْيَ التَّشبيهِ والتَّمثيل والتَّكييفِ، وأنَّهم قائلونَ في صفةِ الكلامِ كما يَقُولون في جميعِ صفاتِ اللهِ تَعالى، مِن

<sup>(</sup>١) رواه البخاريُّ (٧٤٤٣)، ومسلمٌ (١٠١٦) مِن حديثِ عَدِيٍّ بنِ حاتمٍ رَسِيَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) في (ع): الأحاديث.

<sup>(</sup>٣) في (د): من.

النُّزولِ، والمجيء، والاستواء، والسَّمْع، والبصرِ، واليدِ وغيرِها، كما قالَه سَلَفُ هذه الأُمَّةِ الصَّالحُ مع إثباتِهم لها: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَالُ ﴾ (١٠)، ﴿وَمَن لَرَّ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴾ (١٠).

قى الَّهُوَقَّقُ: فَإِذَا كَانَ حَقَيقةُ التَّكَلُّمِ وَالْمُنَادَاةِ شَيئًا وَاحَدًا، وتَواتَرَتِ الأُخبارُ والآثارُ به، فما إنكارُه إلَّا عنادٌ واتباعٌ للهوى المُجرَّدِ، وصروفٌ عنِ الحقِّ، وتركُ الصِّراطِ المستقيم. انتهى.

وحدُّ الصَّوتِ: ما يُتَحَقَّقُ سماعُه، فكلُّ مُتَحَقَّقٍ سَمَاعُه صوتٌ، وكلُّ ما لا يَتَأَتَّى سماعُه البتَّةَ لَيْسَ بصوتٍ، وحُجَّةُ الحدِّ كونُه مُطَّرِدًا مُنعكسًا.

وقولُ مَن قال: إنَّ الصَّوتَ هو الخارجُ مِن هواء بينَ جِرمينِ: فغيرُ صحيح؛ لأنَّه يُوجَدُ سماعُ الصَّوتِ مِن غيرِ ذلك، كتسليمِ الأحجارِ، وتسبيحِ الطَّعامِ والحبالِ، وشهادةِ الأيدي والأرجُلِ، وحنينِ الجذعِ، وقد قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَالجبالِ، وَشُهَاءٍ إِلَّا يُسَيِّحُ بِجَدِهِ ﴾ (٣)، وقالَ تَعالى: ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَمَ هَلِ المَتَلاَّتِ وَقَالَ مَن مَرْيدٍ ﴾ (١)، وما لشيءٍ مِن ذلك منخرقٌ بينَ جِرمينِ.

وقد أَقَرَّ الأشعريُّ (٥) أنَّ السَّمواتِ والأرضَ ﴿قَالَتَاۤ أَنَيْنَا طَآبِعِينَ ﴾ (١) حقيقةٌ لا مجازًا، واللهُ أعلمُ.

وقالَ الشَّيخُ: ولا نزاعَ بينَ العلماءِ أنَّ كلامَ اللهِ لا يُفارِقُ ذاتَ اللهِ سبحانَه، وأنَّه لا يُبايِنُه كلامُه وَلَا شيءٌ مِن صفاتِه، بل لَيْسَ شيءٌ مِن صفةِ موصوفٍ

<sup>(</sup>۱) يونس: ٣٢. (٢) النُّور: ٤٠.

<sup>(</sup>٣) الإسراء: ٤٤. (٤) ق: ٣٠.

<sup>(</sup>٥) «اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» (ص٣٦). (٦) فُصَّلَتْ: ١١.

تُبايِنُ مَوصوفَها وتَنتقِلُ إلى غيرِه، فكيف يَتَوَهَّمُ عاقلٌ أنَّ كلامَ اللهِ يُبايِنُه ويَنتقِلُ إلى غيره(١).

(وَفِي بَعْضِ آيَةٍ) مِن القرآنِ (إِعْجَازٌ) ذَكَرَه القاضي؛ لقولِه تَعالى: ﴿ فَلْيَأْتُوا عَلَيْ الْوَافِي بَعْضِ آيَةٍ) مِن القرآنِ (إِعْجَازٌ) ذَكَرَه القاضي؛ لقولِه تَعالى: ﴿ فَلْيَأْتُوا فِي مِثْلِ عِمْدِيثِ مِثْلِهِ عَالَى: ﴿ ثُمُّ نَظَرَ ﴾ (٣) أنَّ في بعضِها إعجازًا، أو فيها أيضًا، وهو واضحٌ.

وقالَ أبو المعالي: إِنَّمَا يُتَحَدَّى بالآيةِ إذا كانَتْ مُشتمِلةً على ما به التَّعجيدُ، لا في نحو: ﴿ فَلَيَأْتُوا التَّعجيدُ، لا في نحو: ﴿ فَمَ نَظَرَ ﴾ (١) فيكُونُ المعنى في قولِه تَعالى: ﴿ فَلْيَأْتُوا بِعَدِيثِ مِثْلِهِ \* (٥) أي: مِثْلِه في الاشتمالِ على ما به يَقَعُ الإعجازُ لا مُطلقًا.

(وَيَتَفَاضَلُ) القُرآنُ؛ لقولِه عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ: «يس قَلْبُ القُرْآنِ» (١٠)، و «فَاتِحَةُ الكِتَابِ أَفْضَلُ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ» (١٠)، و «آيَةُ الكُرْسِيِّ سَيِّدَةُ آيِ القُرْآنِ» (١٠)، و «قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ» (١٠).

<sup>(</sup>۱) المُدَّثُر: ۲۱. (۳) الطُّور: ۳۶. (۳) المُدَّثُر: ۲۱. (۳) المُدَّثُر: ۲۱.

<sup>(</sup>٤) المُدَّثَرِ: ٢١. (٥) الطُّور: ٣٤.

<sup>(</sup>٦) رواه النَّسائيُّ في «الكبرى» (١٠٨٤٧).

ونَقَلَ ابنُ المُلَقِّنِ في «البدر المنير» (٥/ ١٩٤) تضعيفَه عن الدَّارقطنيِّ وابنِ القَطَّانِ وغيرِهما.

<sup>(</sup>٧) رواه البخاريُّ (٢٠٠٦) من حديثِ أبِي سَعِيدِ بنِ المُعَلَّى.

<sup>(</sup>٨) رواه التَّرمذيُّ (٢٨٧٨) مِن حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَلِلْتَهَ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالْتَكَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامٌ، وَإِنَّ سَنَامَ الْقُرْآنِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَفِيهَا آيَةٌ هِيَ سَيِّدَةُ آيِ الْقُرْآنِ، هِيَ آيَةُ الْكُرْسِيِّ. قَالَ التَّرمذيُّ: غريبٌ لا نَعرِفُه إلَّا مِن حديثِ حكيمِ بنِ جُبَيرٍ، وقد تَكَلَّمَ شُعبَةُ في حكيمِ بنِ جبيرٍ وضَعَّفَه.

<sup>(</sup>٩) رواه البخاريُّ (٩٠ ١٣) من حديثِ أبي سعيدِ الخُدريِّ، ومسلمٌ (٨١١، ٨١٢) من حديثِ أبي الدَّرداءِ وأبي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُمَنِّةُ.

(و) يَتَفَاضَلُ أيضًا (ثَوَابُهُ) للخبَرِ، والأخبارُ الواردةُ في فضائلِ القرآنِ وتخصيصِ بعضِ السُّورِ والآياتِ بالفضلِ، وكثرةِ الشَّوابِ في تلاوتِها: لا يُحصى.

وقالَ الشَّيخُ عزُّ الدِّينِ بنُ عبدِ السَّلامِ: كلامُ اللهِ في اللهِ أفضلُ مِن كلامِه في غيرِه. فَ﴿ قَلُ هُو اللَّهُ أَحَـدُ ﴾ (١) أفضلُ مِن ﴿ تَبَّتْ يَدَاۤ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ (١).

(وَيَتَفَاوَتُ إِعْجَازُهُ) يَعني أنَّ في بعضِه إعجازًا أكثرَ مِن بعضٍ.

## (وَالبَسْمَلَةُ:

(١) مِنْهُ) أي: مِن القُرآنِ، لإجماعِ الصَّحابةِ ألَّا يَكُونَ في المصحفِ غيرُ قرآنٍ، وأنَّ ما بينَ دَفَّتيِ المصحفِ كلامُ اللهِ، فإنَّ في ذلك دليلًا واضحًا على ثبوتِها، وهذا قولُ أكثرِ العلماءِ،

(٢) و(لا) تَكُونُ (مِنَ الفَاتِحَةِ) على أصحِّ الرِّوايتينِ عنِ الإمامِ أحمد، وعليها مُعظَمُ أصحابِه.

والرِّوايةُ الثَّانيةُ: أنَّها مِن الفاتحةِ، ورُوِيَ عن أحمدَ أنَّها ليسَتْ بقرآنٍ بالكُلِّيَّةِ، فعليها تكُونُ ذِكْرًا كالاستعاذةِ.

(٣) (وَلَا تَكْفِيرَ بِاخْتِلَافِ فِيهَا) أي: البسملةِ مِن الجانبينِ، وذلك أنَّها ليسَتْ مِن الجانبينِ، وذلك أنَّها ليسَتْ مِن القُرآنِ القطعيِّ، بل مِن الحُكْمِيِّ، بناءً على أنَّها هل هي قرآنٌ على سبيلِ العُكْمِ، لاختلافِ العلماءِ فيها.

<sup>(</sup>١) الإخلاص: ١.

<sup>(</sup>٢) المسد: ١.

وقد حَكَى النَّوويُّ(١) أنَّه لا يُكَفَّرُ النَّافي بأنَّها قرآنٌ إجماعًا.

(٤) (وَهِيَ) أي: البسملةُ، (آيَةٌ فَاصِلَةٌ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ).

قالَ أبو بكرِ الرَّازِيُّ الحنفيُّ: هي آيةٌ مُفرَدَةٌ، أُنْزِلَتْ للفَصلِ بينَ السُّورِ (٢٠). انتهى، وهي منصوصُ الإمام أحمدَ، وعليه أصحابُه.

(سِوَى) يَعني ليسَتِ البسملةُ في أوَّلِ (بَرَاءَةَ) لكَوْنِها أمانًا، وهذه السُّورةُ نَزَلَتْ بالسَّيفِ، وقد كَشَفَتْ أسرارَ المنافقينَ، ولذلك تُسَمَّى الفاضحةَ، أو لأنَها مُتَّصِلَةٌ بالأنفالِ سورةً واحدةً، أو لغير ذلك على أقوالٍ.

(٥) (وَ) البسملةُ (بَعْضُهَا) أي: بعضُ آيةٍ في قولِه تَعالى: ﴿ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَنَ وَ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَنَ وَإِنَّهُ مِن سُلَيْمَنَ وَإِنَّهُ مِن اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

(وَ) القِراءاتُ (السَّبْعُ: مُتَوَاتِرَةٌ) عندَ العلماءِ إذا تَواتَرَتْ عن قارئِها.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: لا يَشُكُ أحدٌ أنَّ القِراءاتِ السَّبعَ متواترةٌ مِن الصَّحابةِ إليهم، وإنْ لم يَكُنْ مذكورًا منها إلَّا طريقينِ أو ثلاثة، لكنْ لو سُئِلَ كُلُّ واحدٍ مِن القُرَّاءِ السَّبعةِ لبَيَّنَ له طُرُقًا تَبلُغُ التَّواتُرَ.

وأيضًا فالَّذي نَتَحَقَّقُه وَلَا نَشُكُ فيه: أنَّ الجمَّ الغفيرَ أخذَتِ القُرآنَ عنِ الصَّحابةِ، بحَيثُ إنَّه لا يُمكِنُ حصرُ مَن أَخَذَ منهم ولا عنهم، وكذلك

<sup>(</sup>١) «المجموع شرح المهذب» (٣/ ٣٣٣).

<sup>(</sup>٢) ﴿أحكام القرآنِ (١/ ١٤).

<sup>(</sup>٣) النَّمل: ٣٠.

مَن بعدهم، وما أحسَنَ ما قال بعضُهم: انحصارُ الأسانيدِ في طائفةٍ لا يَمنَعُ انحصارَ القُرآنِ (١) عن غيرِهم، فقد كانَ يَتلَقَّاه مِن كلِّ أهل بلدِ بقراءةِ إمامِهم الجمُّ الغفيرُ عن مِثلِهم، وكذلك دائمًا، فالتَّواتُر حاصلٌ لَهم، ولكنَّ الأثمَّةَ الَّذين قَصَدوا ضبطَ الحروفِ، وحَفِظوا شيوخَهم فيها، جاءَ السَّندُ مِن جِهَتِهم (٢).

تنبيه ": إطلاق الجمهور مِن تواتر القراءات السّبع لَيْسَ على إطلاقِه، بل يُستثنى منه ما قاله ابنُ الحاجب (") وغيره: وهو ما كانَ مِن قَبِيلِ صفةِ الأداءِ كالمدّ، والإمالةِ، وتخفيفِ الهمزةِ، ونحوِه، ومرادُه بالتّمثيلِ بالإمالةِ والمدّ: مقاديرُ المدّ، وكيفيّةُ الإمالةِ، لا أصلُ المدّ والإمالةِ، فإنَّ ذلك متواترٌ قطعًا، فالمقاديرُ كمد حمزة وورَشٍ، فإنَّه قَدْرُ سِتَ ألِفَاتٍ، وقيلِ: خمسٌ، وقيلَ: أربعٌ، ورَجَحُوه، ومدُّ عاصم قَدْرُ ثلاثِ ألِفَاتٍ، والكسائيّ قدرُ ألِفَيْنِ ونصفٌ، وقالونَ: قدرُ ألِفَين، والسُّوسِيِّ قَدْرُ ألِفٍ ونصفٍ، ونحو ذلك.

### وكذلك الإمالةُ تَنقَسِمُ إلى:

- محضةٍ، وهي: أنْ يُنْحَى بالألفِ إلى الياءِ، وبالفتحةِ إلى الكسرةِ،
- وإلى بينَ بينَ، وهي كذلك، إلَّا أنَّها تَكُونُ إلى الألفِ والفتحةِ أقربَ، وهي المختارةُ عندَ الأئمَّةِ.

أمَّا أصلُ الإمالةِ فمتواترٌ قطعًا، وكذلك التَّخفيفُ في الهمزِ، والتَّسهيلُ منه: منهم مَن يُسَهِّلُ، ومنهم مَن يُبْدِلُه، ونحوُ ذلك.

<sup>(</sup>١) قوله: انحصار القرآن. في (التَّحبير شُرح التَّحرير): مجيء القراءات.

<sup>(</sup>٢) (التحبير شرح التحرير) (٣/ ١٣٦١).

<sup>(</sup>٣) دشرح العضد على مختصر ابن الحاجب، (٢/ ٢١).

فهذه الكيفيَّةُ هي الَّتي ليسَتْ متواترةً، ولهذا كَرهَ الإمامُ أحمدُ وجماعةٌ مِن السَّلفِ قراءة حمزة؛ لِما فيها مِن طولِ المدِّ، والكسر، والإدغام، ونحو ذلك؛ لأنَّ الأُمَّةَ إذا أجمعَتْ على فِعل شيءٍ لم يُكْرَهْ فِعلُه، وهل يُظَنُّ على أنَّ الصِّفةَ الَّتِي فَعَلَها النَّبِيُّ صَلَّاتِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتواتَرَتْ إلينا يَكْرَهُها أحدٌ مِن العلماء، أو مِن المسلمينَ؛ فعَلِمْنا بهذا أنَّ هذه الصِّفاتِ ليسَتْ مُتواتِرَةً، وهو واضحٌ.

وكذلك قراءةُ الكسائيِّ لأنَّها كقراءةِ حمزةَ في الإمالةِ والإدغام، كما نَقلَه السَّرْخَسِيُّ مِن أصحابِ الشَّافعيِّ في «شرح الغايةِ».

(وَمُصْحَفُ عُثْمَانَ) بن عفَّانَ (رَضَالِتَهُ عَنْهُ) الَّذِي كَتبَه وأَرسَله إلى الآفاق (أَحَدُ الحُرُوفِ السَّبْعَةِ) والشَّاذُّ: ما خالَفَ على الصَّحيح، فالقراءةُ الَّتي بأيدي النَّاسِ مِن السَّبعةِ، والعشرةِ، وغيرِهم: هي حرفٌ مِن قـولِ النَّبِيِّ صَاَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنُّزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»(١).

إذا عَلِمْتَ ذلك: (فَتَصِحُّ الصَّلَاةُ:

- ب) قِراءةِ (مَا وَافَقَهُ) أي: وافَقَ مصحف عثمانَ ولو احتمالًا، ووافَقَ العَربيَّةَ ولو بوجهٍ واحدٍ
- (وَصَحَّ) سندُه، (وإنْ لَمْ يَكُنْ) ما قَرَأَ به (مِنَ) القِراءاتِ (العَشَرَةِ) نصًّا.

ومتى اختلَّ ركنٌ مِن هـذه الأركانِ الثَّلاثةِ، أُطلِقَ على القِراءةِ ضعيفةٌ، أو شاذَّةٌ، أو باطلةٌ، سواءٌ كانَتْ عنِ السَّبعةِ، أو عمَّن هو أكبَرُ منهم، هذا هو الصَّحيحُ عن أثمَّةِ التَّحقيقِ مِنَ السَّلفِ والخَلَفِ.

<sup>(</sup>١) رواه البخاريُّ (٢٤١٩)، ومسلمٌ (٨١٨) مِن حديثِ هشام بنِ حكيم رَعَلَلْتُهَنَهُ.

(وَ) مَا وَرَدَ (غَيْرُ مُتَوَاتِرٍ) كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۞ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ۞ وَالذَّكَرُوَا لَأُنْتَىٰ ۚ ( ) ۞﴾ ( ) .

(وَهُـوَ) أي: وغيرَ المُتواترِ: (مَا خَالَفَهُ) أي: خالَفَ مصحفَ عثمانَ بنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ تَعالى عنه:

(١) (لَيْسَ بِقُرْآنِ) لأنَّ القُرآنَ لا يكُونُ إلَّا مُتَواترًا، وما خالَفَ مصحفَ عثمانَ غيرُ مُتواترٍ، فلا يَكُونُ قُرآنًا، (فَلَا تَصِحُّ) الصَّلاةُ (بِهِ) عندَ الأئمَّةِ الأربعةِ وغيرهم.

(٢) (وَمَا صَحَّ مِنْهُ) أي: مِن غيرِ المُتواتِر (حُجَّةٌ) عندَ الأكثرِ، واحتجُّوا على قطع يُمْنى (٣) السَّارِقِ بقِراءةِ ابنِ مسعودٍ: «وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَاتُ على قطع يُمْنى (٣) السَّارِقِ بقِراءةِ ابنِ مسعودٍ: فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمْ (٤)، واحتجُّوا أيضًا بما نُقِلَ عن مصحفِ ابنِ مسعودٍ: «فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ (٥)، وقالوا: لأنَّه إمَّا قرآنٌ أو خبَرٌ، وكلاهما مُوجِبٌ للعمل.

(٣) (وَ) ما صَحَّ مِن غيرِ المُتواتِرِ (تُكْرَهُ قِرَاءَتُهُ) نصًّا.

(وَمَا اتَّضَحَ مَعْنَاهُ) مِن الكتابِ، كالنُّصوصِ والظَّواهِرِ فهو (مُحْكَمٌ)؛ لأَنَّه مِن البيانِ في غايةِ الإحكام والإتقانِ.

واختلفَ العلماءُ رَحِمَهم اللهُ تَعالى في المُحكَمِ والمُتشابِه في قولِه تَعالى: ﴿ مِنْهُ ءَايَنَ ۗ مُحَكَمَ اللهُ تَعالى اللهُ عَلَى أَقُوالِ كثيرةٍ.

<sup>(</sup>١) وهي قراءة ابن مسعود رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ، كما رواه عنه البخاري (٤٩٤٣)، ومسلم (٨٢٤).

<sup>(</sup>٢) اللَّيل. (٣) في (ع): يمين.

<sup>(</sup>٤) رواه الطبري (٨/ ٤٠٧). (٥) رواه عبد الرزاق (١٦١٠٣،١٦١٠).

<sup>(</sup>٦) آل عمران: ٧.

ولفظُ المُحكَمِ مُفعَلٌ مِن أَحكَمْتُ الشَّيْءَ أُحْكِمُه إحكامًا فهو مُحْكَمٌ، إذا أَتْقَنْتُه فكانَ في غايةِ ما يَنبغي مِن الحكمةِ، ومنه: بناءٌ مُحكَمٌ؛ أي: ثابتٌ مُتقَنٌ يَبْعُدُ انهدامُه.

(وَعَكْسُهُ مُتَشَابِهُ) مُتَفَاعِلٌ مِن الشَّبَهِ، والشَّبِهِ، والشَّبيهِ(١): وهو ما بَينَه وبينَ غيرِه أمرٌ مُشتركٌ يَشتَبِهُ ويَلْتَبِسُ به، فهو غيرُ مُتَّضِحِ المَعنى فيَشتَبِهُ بعضُ مُحتملاتِه ببعض:

(١) (لِاشْتِرَاكِ) كالعَينِ والقُرءِ [ونَحوِهما مِنَ المُشتَركاتِ](٢).

(٢) (أو) يَشتبهُ لـ(إِجْمَالٍ) كإطلاقِ اللَّفظِ بـدونِ بيانِ المرادِ منه، كالمُتواطِئِ، كقولِه تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَعُواْ بِقَرَةً ﴾ (٣)، وكقولِه تَعالى: ﴿وَءَاتُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ هِ ﴾ (٤) ولم يُبيِّنْ مِقدارَ الحقِّ.

(٣) (أو) يَشتبِهُ لـ (ظُهُورِ تَشْبِيهِ، كَصِفَاتِ اللهِ تَعَالَى) أي: كآياتِ الصِّفاتِ وأخبارِها، فاشْتَبه المرادُ مِنه على النَّاسِ، فلذلك قال قومٌ بظاهِرِه؛ فشَبَّهُوا وجَسَّمُوا، وفَرَّ قومٌ مِن التَّشبيه؛ فتَأَوَّلُوا وحَرَّفُوا فعَطَّلُوا.

وتَوَسَّطَ قومٌ فسَلَّمُوا: فأَمَرُّوه كما جاءَ مع اعتقادِ التَّنزيهِ، فسَلِموا، وهم أهلُ السُّنَّةِ وأئمَّةُ السَّلفِ الصَّالح.

وقيل: المُحكَمُ: ما عُرِفَ المرادُبه: إمَّا بالظُّهورِ، وإمَّا بالتَّأويلِ، والمُّتشابِهُ: ما اسْتَأْثَرَ اللهُ بعِلمِه، كقيامِ السَّاعةِ، وخروجِ الدَّجَّالِ، والدَّابَّةِ، والحروفِ المُقَطَّعةِ في أوائل السُّورِ.

<sup>(</sup>٢) ليست في (د).

<sup>(</sup>١) في (ع): والتَّشبيه.

<sup>(</sup>٤) الأنعام: ١٤١.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٦٧.

وقيل: المُحكَمُ: ما لا يَحتمِلُ مِن التَّأُويلِ إِلَّا وجهًا واحدًا، والمُتشابِهُ: ما احتملَ أوجهًا، وقيلَ غيرُ ذلك.

تنبيهٌ: الحِكمةُ في إنزالِ المُتشابِهِ: ابتلاءُ العقلاءِ.

(وَلَيْسَ فِيهِ) أي: الكتابِ:

(١) (مَا لَا مَعْنَى لَهُ).

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: وهذا مِمَّا يَقطَعُ به كلُّ عاقل، ممَّن شَمَّ رائحةَ العِلْمِ، ولا يُخالِفُ في ذلك إلَّا جاهلٌ أو مُعانِدٌ؛ لأنَّ ما لا مَعنى له: هذيانٌ، ولا يَلِيقُ النَّطقُ به مِن عاقل، فكيف بالباري سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ (١١). انتهى.

وقال الرَّازِيُّ في «المحصول»: لا يَجُوزُ أن يَتكَلَّمَ اللهُ ورسولُه بشيءٍ ولا يَعنى به شيئًا(٢).

(٢) (وَلا) أي: وليسَ في القرآنِ شيءٌ (مَعْنِيٌّ بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ)؛ لأنَّه يَرجِعُ في ذلك إلى مَدلولِ اللُّغةِ فيما اقْتَضَاه نظامُ الكلامِ، ولأنَّ اللَّفظَ بالنِّسبةِ إلى غيرِ الظَّاهِرِ كالمُهمَل.

وقولُه: (إِلَّا بِدَلِيلٍ): احتِرازٌ (٣) مِن وُرُودِ العامِّ وتأخُّرِ المُخَصِّصِ له، وهذا قولُ أئمَّةِ المذاهبِ وأتباعِهم وغيرِهم.

(وَفِيهِ) أي: القُرآنِ (مَا لا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ(١) إِلَّا اللهُ تَعَالَى) وتأويلُه بما يُوجِبُ

<sup>(</sup>١) (التحبير شرح التحرير) (٣/ ١٣٩٩).

<sup>(</sup>٢) (المحصول في عِلم الأصولِ (١/ ٥٣٩).

<sup>(</sup>٣) في (ع): احترازًا.

<sup>(</sup>٤) زاد في (ع): وفي نسخة معناه. وهو كذلك في «مختصر التحرير» (ص٩١).

تناقضًا، أو تشبيهًا زيغٌ، وليسَ يَندفِعُ أَنْ يَكُونَ فيه ما يَتَشَابَهُ؛ لنُؤمِنَ بمُتشابِهِه ونَقِ فَ عندَه، فيَكُونُ التَّكْلِيفُ به هو الإيمانَ به جملةً، وتَرْكَ البحثِ عن تفصيلِه، كما كَتَمَ الرُّوحَ، والسَّاعة، والآجال، وغيرَ ذلك مِن الغُيُوبِ، وكَلَّفَنا التَّصديقَ به دونَ أَنْ يُطْلِعَنا على عِلْمِه، قالَه ابنُ عَقِيل (۱).

وهذا مذهب سلف هذه الأُمَّةِ، واختارَه في «المحصول»(٢) بناءً على تكليفِ ما لا يُطاقُ.

(وَيَمْتَنِعُ دَوَامُ إِجْمَالِ مَا فِيهِ تَكْلِيفٌ) قال البِرْمَاوِيُّ: وحَكَى ابنُ برهانٍ وجهينِ في أنَّ كلامَ اللهِ هل يَشتمِلُ على ما لا يُفهَمُ مَعناه؟ ثمَّ قال: والحقُّ التَّفصيلُ بينَ الخطابِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ به تكليفٌ، فلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غيرَ مفهومِ المعنى، أو لا يَتَعَلَّقُ به، فيَجُوزُ (٣).

(وَيُوقَفُ '') فِي الأصحِّ (عَلَى) قولِه تَعالى: (﴿ إِلَّا اللهُ ﴾) و (لا) يُوقَفُ على (﴿ وَالرَّسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ( ) وهو المُختارُ، واستُدلَّ له بسياقِ الآيةِ مِن ذمِّ مُبتغي التَّاويل، وقولِه: ﴿ مَامَنَا بِهِ عَكُلُّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ ( ) ولأنَّ واوَ ﴿ وَالرَّسِخُونَ ﴾ مُبتغي التَّاويل، وقولِه: ﴿ مَامَنَا بِهِ عَكُلُّ مِنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ ( ) ولأنَّ واوَ ﴿ وَالرَّسِخُونَ ﴾ للابتداء، و ﴿ يَقُولُونَ ﴾ ( ) خبرُ ه؛ لأنَّها لو كانَتْ عاطفةً عادَ ضميرُ ﴿ يَقُولُونَ ﴾ نَصْبًا إلى المجموع، ويستحيلُ على اللهِ تَعالى، وكانَ موضعُ ﴿ يَقُولُونَ ﴾ نَصْبًا حالًا، ففيه اختصاصُ المعطوفِ بالحال.

<sup>(</sup>١) «الواضح في أصول الفقه» (١/ ١٧٢).

<sup>(</sup>٢) (١/ ٣٩٤).

<sup>(</sup>٣) (الفوائد السَّنيَّة في شرح الألفيَّةِ ١١/ ٤٠٧).

<sup>(</sup>٤) في «مختصر التحرير» (ص٩١): (والوقف).

<sup>(</sup>٥)آل عمران: ٧.

وقولُ مَن قال: مَعناه: والرَّاسخون في العلم يَعلَمُونه قائلينَ: آمَنَا به، وزَعْمُ: أَنَّ موضعَ ﴿يَقُولُونَ ﴾ نصبٌ على الحالِ، فعامَّةُ أهلِ اللَّغةِ يُنكِرُونه ويَسْتَبْعِدُونه؛ لأنَّ العربَ لا تُضمِرُ الفعلَ والمفعولَ معًا، وتَذكُرُ حالًا إلَّا مع ظهورِ الفعلِ، فإذا لم يَظهَرْ فعلٌ: فلا يَكُونُ حالًا.

# (وَيَحْرُمُ تَفْسِيرُهُ) أي: القُرآنِ:

- (بِرَأْي)؛ لقولِه عَلَيْهِ الطَّلَامُ: «مَنْ قَالَ فِي القُرْآنِ بِرَأْيِهِ، وَبِمَا لَا يَعْلَمُ، فَلْيَبَوَ وَإِمَا لَا يَعْلَمُ، فَلْيَبَوَ وَأَهُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رَوَاه أبو داود (١٠)، والتَّرمذيُ (١٠)، والنَّسائيُ (١٠) عن ابن عبَّاس.
- (وَ) يَحرُمُ أَيضًا تفسيرُ القُرآنِ بـ (اجْتِهَادِ بِلا أَصْلِ) أي: بلا مُستنَدِ؛ للآثارِ الواردةِ في ذلك، واحتجَّ القاضي (٤) بقولِه تَعالى: ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهُ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ (٥)، وبقولِه تَعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (١)، فأضافَ التَّبينَ إليه.

و (لا) يَحرُمُ تفسيرُه (بمُقْتَضَى اللَّغَةِ) عندَ الإمامِ أحمدَ وأكثرِ أصحابِه؛ لأنَّ القُرآنَ عربيُّ، والمنقولُ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: الاحتجاجُ في التَّفسيرِ بمُقتضى اللُّغةِ كثيرٌ (٧).

<sup>(</sup>١) (سننُ أبي داودَ) (٣٦٥٢).

<sup>(</sup>٢) ﴿ جامعُ الْتُرمذيُّ ١ (٢٩٥١).

<sup>(</sup>٣) ﴿ سُننُ النَّسائقُ الكبرى ١ (٨٠٣١).

<sup>(</sup>٤) «العُدة في أصول الفقه» (٣/ ٧١٠).

<sup>(</sup>٥) الأعراف: ٣٣.

<sup>(</sup>٦) النَّحل: ٤٤.

<sup>(</sup>٧) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١٤٧١)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/ ١٥٨).

فائدةٌ: قالَ الإمامُ أحمدُ: ثلاثةُ كُتُبِ لَيْسَ فيها أصولٌ: المغازي، واللهُ أعلمُ.



<sup>(</sup>١) ينظر: ﴿أصول الفقه ١ (١/ ٣٢١)، و﴿التحبير شرح التحرير ﴾ (٣/ ١٤١٨).

### (بَابُ

(السُّنَّةُ لُغَةً: الطَّرِيقَةُ) والعادةُ، قال اللهُ تعالى: ﴿ قَدْخَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنُّ ﴿ فَدَخَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنُّ \* فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (١) أي: طُرُقٌ.

(وَ) تُطلَقُ السَّنَّةُ (شَرْعًا) على ما يُقابِلُ الفَرضَ ونحوِه مِن الأحكام، وربَّما لا يُرادُ بها إلَّا ما يُقابِلُ الفَرضَ، كفُروضِ الوُضوءِ وسُننِه، وتُطلَقُ على ما يُقابِلُ البدعة، فيُقالُ: أهلُ السُّنَّةِ، وأهلُ البدعةِ.

وتُطلَقُ على ما يُقابِلُ القُرآنَ (اصْطِلَاحًا) كما هنا، ومنه أحاديثُ وَرَدَتْ كثيرةٌ: منها ما في «صحيح مسلم» (٢٠): «يَوُمُّ القَوْمَ أَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي القِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ» الحديثَ.

إذا عَلِمْتَ ذلك: فالسُّنَّةُ في اصطلاحِ علماءِ الأُصولِ مَحصورةٌ عندَ أكثرِهم في ثلاثةِ أشياءَ:

أحدُها: (قَوْلُ النَّبِيِّ) محمَّد (") (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْسُ الوَحْيِ) كالقُرآنِ، والأحاديثِ الإلهيَّةِ، فإنَّه لا يُقالُ فيه إنَّه مِن السُّنَّةِ، (وَلَوْ) كانَ قولُه أمرًا (بِكِتَابَةٍ) كما أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليًّا بالكِتابةِ يومَ الحُدَيْبيَةِ، وأَمَرَ بالكِتابةِ إلى الملوكِ، وقال عَيْنِهِ السَّكَمُ: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاقٍ» (أنَّ يعني الخُطبة الَّتي خَطبَها، وغير ذلك.

(وَ) الشَّاني: (فِعْلُهُ) صَالَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (وَلَوْ) كَانَ الفِعلُ (بِإِشَارَةٍ) على

<sup>(</sup>١) آل عمران: ١٣٧.

<sup>(</sup>٢) اصحيح مسلم ( ٦٧٣) عن أبي مسعود الأنصاري وَوَاللَّهُ عَند.

<sup>(</sup>٣) ليست في (ع).

<sup>(</sup>٤) رواه البخاريُّ (٢٤٣٤)، ومسلم (١٣٥٥) من حديثِ أبي هريرة رَجَالِلَهُ عَنْدُ.

الصَّحيحِ، كإشارتِه صَاَّلتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ فِي الصَّلَاةِ. مُتَّفَقٌ عليه (١).

وأشارَ النَّبِيُّ صَالَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيدِه نحوَ اليَمَنِ، وقال: «الإِيمَانُ هَا هُنَا» (٢) الحديث.

تنبيهُ: القولُ وإنْ كانَ فعلًا لأنَّه عملٌ بجارحةِ اللِّسانِ، لكنَّ الغالبَ استعمالُه في مقابلةِ الفعل كما هنا.

تنبيهُ آخَرُ: مِن الفِعلِ أيضًا: عَمَلُ القلبِ، والتَّركُ،؛ فإنَّه كَفُّ النَّفْسِ، ولا تكليفَ إلَّا بفِعل كما تَقَدَّمَ:

- فإذا نُقِلَ عنِ النَّبِيِّ صَالِلللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه أَرادَ ذلك: فهو مِنَ السُّنَّةِ الفعليَّةِ، كما في حديثِ أنسٍ: أَرَادَ النَّبِيُّ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى رَهْطٍ وَأُنَاسٍ مِنَ العَجَمِ، في حديثِ أنسٍ: أَرَادَ النَّبِيُّ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى رَهْطٍ وَأُنَاسٍ مِنَ العَجَمِ، فقيل: إِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ كِتَابًا إِلَّا بِخَاتَمِ، فَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ. مُتَّفَقُ عليه (٣).

- وإذا نُقِلَ عنه صَالَقَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه تَرَكَ كذا: كانَ أيضًا مِن السُّنَّةِ الفعليَّةِ، كما وَرَدَ أَنَّه صَالِقَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ لَمَّا قُدِّمَ إليه الضَّبُّ فأَمْسَكَ عنه وتَرَكَ أَكْلَه؛ أَمْسَكَ الصَّحابةُ رَضَالِتُهُ عَنْهُ وتَرَكُوه، حَتَّى بيَّن لهم أنَّه حلالٌ، ولكنْ يَعَافُه (٤).

(وَ) النَّالَثُ: (إِقْرَارُهُ) صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الشَّيءِ: يُقالُ، أو يُفعَلُ بحضرتِه، أو زَمَنِه؛ فهو مِن السُّنَّةِ قَطعًا، إذا كانَ عالمًا به، وكانَ مِن غيرِ كافرٍ، كما يَأْتِي آخِرَ الفصْل الآتي.

<sup>(</sup>١) رواه البخاريُّ (٦٨١)، ومسلم (٤١٩) من حديثِ أنس رَعَيَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢)رواه البخاريُّ (٤٣٨٧) من حديثِ أبي مسعودٍ الأنصاريُّ رَمَعَالِلَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (٦٥)، ومسلم (٢٠٩٢).

<sup>(</sup>٤) رواه البخاريُّ (٥٣٩١)، ومسلمٌ (١٩٤٥) من حديث ابن عباس رَمَوَاللَّهَمَتُهَا.

(٤) (وَزِيدَ) على الثَّلاثةِ: (الهَمُّ) بفعل، ومثَّله الشَّافعيَّةُ بما إذا همَّ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَعَاقَهُ عنه عائِقٌ، وكان ذلك الفعل مَطلوبًا شرعًا؛ لأنَّه لا يَهُمُ إلَّا بحقِّ محبوبٍ مطلوبٍ شرعًا؛ لأنَّه مبعوثُ لبيانِ الشَّرعيَّاتِ، وذلك كما في حديثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدِ بنِ عاصمٍ: استسقى (السولُ الله صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْخُذَ وَعَلَيه خَمِيصَةٌ سوداء، فأرادَ رسولُ الله صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ أَنْ يَأْخُذَ بأسفلِها فيَجعَلَه أعلاها، فلمَّا ثَقُلَتْ قَلَبَها على عاتِقِه (۱).

فالمرادُ: لو لا ثِقَلُ الخَميصةِ، فاسْتَحَبَّ الشَّافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى لأجلِ هذا الحديثِ للخطيبِ في الاستسقاءِ مع تحويلِ الرِّداءِ: تَنْكِيسَه بجَعْلِ أعلاه أَسْفَلَه.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: مذهبُ أحمدَ وأصحابِه لا يَزيدُ على التَّحويلِ (٣). (وَهِيَ) أي: أنواعُ السُّنَّةِ كُلِّها (حُجَّةٌ) على ثُبُوتِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ (لِـ)ثبوتِ (العِصْمَةِ) لأنَّه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معصومٌ، والعِصمةُ ثابتةٌ له ولسائرِ الأنبياءِ صلواتُ اللهِ تعالى وسلامُه عليهم أجمعينَ: (الَّتِي هِيَ: سَلْبُ القُدْرَةِ) مِن المعصومِ (عَلَى المَعْصِيةِ) فلا يُمْكِنُه فِعْلُها؛ لأنَّ الله تعالى سَلَبه القُدْرة عليها كما سَلَبه معرفة الكتابةِ والشِّعر وغيرهما.

قالَ في «القاموسُ»: العِصْمَةُ، بالكسرِ: المَنْعُ، واعْتَصَمَ باللهِ: امْتَنَعَ بلُطْفِهِ مِن المَعْصِيةِ (1).

<sup>(</sup>١) في (ع): استقى.

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود (١١٦٤)، والنسائي (١٥٠٧)، وابن خُزيمة (١٤١٥)، وابن حبان (٢٨٦٧).

<sup>(</sup>٣) (التحبير شرح التحرير) (٣/ ١٤٣٤).

<sup>(</sup>٤) (القاموسُ المحيطُ» (ص١١٣٨).

قالَ ابنُ البَاقِلَّانِيِّ: لا تُطلَقُ العصمةُ في غيرِ الأنبياءِ والملائكةِ إلَّا بقرينةِ إرادةِ معناها اللُّغويِّ، وهو السَّلامةُ مِنَ الشَّيءِ (١٠).

فامتناعُ المعصيةِ مِنه صَالَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ البعثةِ عَقلًا مبنيٌ على التَّقبيحِ العقليّ، فمَن أَثْبَتَه كالرَّوافضِ مَنعَها للتَّنفيرِ، فتُنافي الحكمة، وقاله (٢) المُعتزلةُ في الكبائرِ، ومَن نَفَى التَّقبيحَ العَقليَّ لم يَمْنَعُها.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: إِنَّمَا قَدَّمْنا هذه المسألةَ لأجلِ ما بَعدَها؛ لأنَّ الاستدلالَ بأقوالِهم وأفعالِهم مُتَوَقِّفٌ (٣) على عِصمَتِهم (١٠).

(وَ) قد ذَهَبَ أكثرُ العلماءِ إلى أنَّه (لا يَمْتَنِعُ عَقْلًا) مِن الأنبياءِ (مَعْصِيَةٌ) أي: صدورُ معصيةٍ مِنهم صغيرةٍ، أو كبيرةٍ (قَبْلَ البَعْثَةِ،

و) كلُّ نبيِّ مُرسَل فهو (مَعْصُومٌ بَعْدَهَا) أي: بعدَ البعثةِ:

(١) (مِنْ تَعَمَّدِ مَا) أي: كذبِ قولٍ أو فعل (يُخِلُّ بِصِدْقِهِ فِيمَا) أي: في حُكْم وما يَتَعَلَّقُ به، (دَلَّتِ المُعْجِزَةُ عَلَى صِدْقِهِ) فيه (مِنْ رِسَالَةٍ وَتَبْلِيغ) إجماعًا، فالإجماعُ مُنعقِدٌ على عِصمةِ المُرسَلِينَ مِن تَعمُّدِ الكذبِ في الأحكام، وما يَتَعَلَّقُ بها؛ لأنَّ المُعجزة قد دَلَّتْ على صِدقِهم فيها، فلو جازَ كذبُهم فيها لبَطَلَتْ دَلالةُ المُعجزةِ.

(وَلا يَقَعُ) منهم ما يُخِلُّ بصِدْقِهم لا (غَلَطًا، وَ) لا (سَهُوًا) عندَ الأكثرِ؛ لِما مَرَّ مِن دَلالةِ المُعجزةِ على الصِّدقِ.

<sup>(</sup>١) ينظر: «الفوائد السنية في شرح الألفية» (١/ ٣٨٤)، و «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١٤٣٨).

<sup>(</sup>٢) في (د): وقالت.

<sup>(</sup>٣) في (ع)، (د): متفق. والمثبت من «التحبير شرح التحرير».

<sup>(</sup>٤) «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١٤٣٩).

وتَأَوَّلَ مَن مَنَعَ الوقوعَ الأحاديثَ الواردةَ في سَهْوِ النَّبِيِّ صَاَّلَالَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنَّه قَصَدَ بذلك التَّشريعَ، كما في حديثِ: «أُنسَّى»(١) بالبناءِ للمفعولِ.

ومنهم مَن يُعَبِّرُ في هذا بأنَّه تَعَمَّدَ ذلك ليقعَ النِّسيانُ فيه بالفعل، وهو خطأٌ؛ لتصريحِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بالنِّسيانِ في قوله: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرُ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُ ونِي» (٢)، ولأنَّ الأفعالَ العَمْدِيَّةَ تُبْطِلُ الصَّلاة، والبيانُ كافِ بالقولِ؛ فلا ضرورة إلى الفعل.

وذَكَرَ القاضي عِياضٌ (") وغيرُه الخلافَ في الأفعالِ، وأنَّه لا يَجُوزُ في الأقوالِ البلاغيَّةِ إجماعًا، ومَعناه لابنِ عَقِيل في «الإرشاد»، فإنَّه قال: الأنبياءُ لم يُعصَمُوا مِن الأفعالِ، بل في نفسِ الأدّاء، فلا يَجُوزُ عليهم الكذبُ في الأقوالِ فيما يُؤدُّونَه عنِ اللهِ، ولا فيما شَرَعَه مِن الأحكامِ، عمدًا ولا سهوًا ولا نسيانًا (ن). انتهى.

ثمَّ إذا قُلْنا: يَقَعُ ذلك مِنهم غلطًا ونسيانًا، فإذا وَقَعَ لم يُقَرَّ عليه إجماعًا، بل يُعْلَمُ به، قال الأكثرُ: على الفورِ.

- (٢) (وَ) أَمَّا (مَا لا يُخِلُّ) بصِدقِه فيما دَلَّتِ المُعجزةُ على صِدقِه فيه:
  - (فَ) هو معصومٌ (مِنْ) وُقوعِ (كَبِيرَةٍ) عمدًا، إجماعًا،
- (وَ)كذا هو معصومٌ مِن فِعلِ (مَا يُوجِبُ خِسَّةٌ، أَوْ إِسْقَاطَ مُرُوءَةٍ عَمْدًا). قالَ جماعةٌ: إجماعًا.

<sup>(</sup>١)رواه البخاريُّ (٤٠١)، ومسلمٌ (٥٧٢) من حديثِ ابنِ مسعودٍ رَحَالِلَتُهَمَّنَهُ.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاريُّ (٢٠١)، ومسلمٌ (٥٧٢) من حديثِ ابنِ مسعودٍ رَسَخَالِلْهُءَنَّهُ.

<sup>(</sup>٣) «الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى» (١/ ١٥٠).

<sup>(</sup>٤) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١٤٤٥).

وقد قَطَعَ بعضُ أصحابنا بأنَّ ما يُسقِطُ العَدالةَ لا يَجُوزُ عليه.

## (وَفِي وَجْهٍ) لابنِ أبي موسى:

- (وَ) معصومٌ أيضًا مِن وُقُوعِ ذلك (سَهُوًا)، وعند القاضي والأكثر: يَجُوزُ ذلك.
  - (وَ) معصومٌ (مِنْ) وُقوعِ (صَغِيرَةٍ) عَمْدًا على قولٍ.

وأمَّا سَهوًا: فذَهَبَ الأكثرُ إلى الجوازِ، ومَنَعَ الأستاذُ أبو إسحاقَ الإسفرايينيُّ وجماعةٌ مِن أصحابِنا وغيرِهم مِن الذَّنبِ (مُطْلَقًا) يَعني سواءٌ كانَ صغيرًا أو كبيرًا، عمدًا، أو (١) سهوًا، ما يُخِلُّ بصِدقِه أو لا.

قالَ القاضي حسينٌ: هو الصَّحيحُ مِن مذهبِ أصحابِنا(٢).

فالعصمة ثابتة له ولسائر الأنبياء عَلَيْهِ مَالسَّلامُ مِن كلِّ ذنبِ صغيرًا كانَ أو كبيرًا، عمدًا كانَ أو سهوًا في الأحكام وغيرها، مُبَرَّ وُونَ مِن جميع ذلك لقيام الحُجَّةِ على ذلك، ولأنَّا أُمِرْنا باتباعِهم في أفعالِهم وآثارِهم وسِيرِهم على الإطلاقِ مِن غير التزام قرينةٍ، وسواءٌ في ذلك قَبْلَ النُّبُوَّةِ وبعدَها، تَعاضَدَتِ الأخبارُ بتنزيهِهم عن هذه النَّقيصةِ مُنذ وُلِدوا، ونَشْأَتُهم على كمالِ أوصافِهم في توحيدِهم وإيمانِهم عقلًا وشرعًا على الخلافِ في ذلك، ولا سِيَّمَا فيما بعدَ البَعثةِ فيما يُنافي المعجزة (٣).



<sup>(</sup>١) في (ع): و.

<sup>(</sup>٢) ينظر: (روضة الطالبين) للنووي (١٠/ ٢٤).

<sup>(</sup>٣) ينظر: «الفوائد السنية في شرح الألفية» (١/ ٣٨٢)، و «التحبير شرح التحرير» (٣/ ١٤٥٣).

#### (فضل)

(١) (مَا اخْتَصَّ) أي: ما كانَ (مِنْ أَفْعَالِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مُخْتَصَّا (بِهِ) من: واجب، ومحظور، ومباح، وكراهة (أن مخصوص (أن) به (وَاضِحٌ) لأنَّ له صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خصائص كثيرةً أُفْرِدَتْ بالتَّصنيفِ (ألّ).

(٢) (وَمَا كَانَ) مِن أفعالِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (جِبِلِّيًّا) واضحًا، (كَنَوْم) وأكلِ، وذهاب، ونحوها، فمباحٌ؛ لأنَّه لَيْسَ مقصودًا به التَّشريعُ، ولا تُعبَّدنا به، ولذلك نُسِبَ إلى الجِبِلَّةِ: وهي الخِلْقَةُ، لكنْ لو تَأسَّى به مُتأسِّ فلا بأسَ، كما فَعَلَ ابنُ عمرَ رَضِيَ اللهُ تعالى عنهما: فإنَّه كانَ إذا حَجَّ يَجُرُّ بخطامِ ناقتِه حَتَّى إنَّه بَرَّكَه لا رغبة عَنه، ولا استكبارًا: فلا بأسَ.

(٣) (أَوْ) أَي: وما كانَ مِن أفعالِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (يَحْتَمِلُهُ) أي: يَحتملُ الجِبلِّيِّ وغيرَه، من حَيْثُ إنَّه واظَبَ عليه: (كَجِلْسَةِ الإسْتِرَاحَةِ) وركوبِه في الحِبلِيِّ وغيرَه، من حَيْثُ إنَّه واظَبَ عليه: (كَجِلْسَةِ الإسْتِرَاحَةِ) وركوبِه في الحجِّ، ودُخولِه في مكَّةَ مِن كَذَاءٍ، (وَلُبْسِهِ) النَّعلَ (السِّبْتِيُّ) والخاتَمَ،

(فَمُبَاحٌ) عندَ الأكثرِ، وقيل: مندوبٌ، وهو أظهرُ وأصحُّ، وهو ظاهرُ فِعلِ الإمامِ أحمدَ، فإنَّه تَسَرَّى واختفى في الغارِ ثلاثةَ أيَّامٍ، ثمَّ انتقلَ إلى موضعِ الإمامِ أحمدَ، فإنَّه تَسَرَّى واختفى في الغارِ ثلاثةَ أيَّامٍ، ثمَّ انتقلَ إلى موضعِ آخرَ اقتداءً بفِعلِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَقال: ما بَلَغَني حديثٌ إلَّا عَمِلْتُ به، حَتَّى أعطى الحَجَّامَ دينارًا.

<sup>(</sup>١) في (ع)، (د). والمثبت من نسخة على حاشية (ع).

<sup>(</sup>٢) في (ع): فخصوصه.

<sup>(</sup>٣) على رأسها: كتاب (الشمائل) للترمذي، و (الشفا) للقاضي عياض، و (الخصائص) للسيوطي.

ومَنْشَأُ الخلافِ في ذلك: تَعارُضُ الأصلِ والظَّاهرِ، فإنَّ الأصلَ عدمُ التَّشريع، والظَّاهرُ في أفعالِه التَّشريعُ؛ لأنَّه مبعوثٌ لبيانِ الشَّرعيَّاتِ.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: أكثرُ ما حَكَيْناه منَ الأمثلةِ مندوبٌ، نَصَّ عليه إمامُنا وأصحابُه: كذهابِه من طريقٍ، ورجوعِه في أُخرى في العيدِ (١٠)، حَتَّى نَصَّ عليه الإمامُ أحمدُ في الجمعةِ أيضًا، ودخولِه مَكَّةَ من كَدَاءٍ، وتَطْيِيبِه عندَ الإحرامِ، وغسلِه بذي طُوَّى، واضطجاعٍ بعدَ سُنَّةِ الفجرِ، واختلفَتِ الرِّوايةُ عن الإمام أحمدَ في جَلسةِ الاستراحةِ هل هي مُستحَبَّةٌ أو لا؟

والمذهبُ أنَّها ليسَتْ مُستحَبَّةً، قالَ (٢): أكثرُ الأحاديثِ على هذا (٣).

# (٤) (وَبَيَانُهُ) أي: وما كانَ بيانًا:

- (بِقَوْلِ) ــ مَنَالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلِّمَ: ( ( كَــ: صَلُّوا ( ٤ ) كَمَـا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي ( ٥ ) و ( خُذُوا عَنِّى مَنَاسِكَكُمْ ( ٥ ) فواجبٌ عليه.
- (أَو) كَانَ بِيانًا بِـ (فِعْلِ) ـ (عِنْدَ حَاجَةٍ) مِثْلُ أَنْ يَقَعَ الفعلُ بعدَ إجمالٍ، (كَقَطْعِ) يَدِ السَّارِقِ (مِنْ كُوعِ) ـ دونَ المِرفقِ والعَضدِ بعدَما نَزَلَ قولُه تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَ عُوَا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٧).

<sup>(</sup>١) روى البخاري (٩٨٦) عن جابرٍ رَسِئَلِتُهُمَنَّهُا، قال: ﴿كَانَ النَّبِيُّ مَثَلِللَّهُ عَلَيْهِ وَالَّا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ خَالَفَ الطَّريقَ».

<sup>(</sup>٢) أي: الإمامُ أحمدُ، كما في «التحبير شرح التحرير».

<sup>(</sup>٣) (التحبير شرح التحرير) (٣/ ١٤٦٠).

<sup>(</sup>٤) في (د): صلوا.

<sup>(</sup>٥) رواه البخاريُّ (٦٣١) من حديثِ مالكِ بنِ الحُويرثِ رَمَّالِلْهُعَنْهُ.

<sup>(</sup>٦) رواه مسلمٌ (١٢٩٧) من حديثِ جابر رَمَعَالِلَهُ عَنهُ.

<sup>(</sup>٧) المائدة: ٣٨.

(وَ) كَإِدْخَالِ (غَسْلِ مِرْفَقِ) فِي وضوءٍ، بعدما نَزَلَتْ: ﴿فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ (١).

: (فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ) صَالَى لَهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ الإعلامُ به؛ لوجوبِ التَّبليغ عليه.

(٥) (وَ) أَمَّا (غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ) صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ يَعني لا مُختصًّا به، ولا جِبِلِّيًّا، ولا مُتَرَدِّدًا، ولا بيانًا فهو قسمانِ؛ لأنَّه (إِنْ عُلِمَتْ صِفَتُهُ مِنْ وُجُوبٍ، أَوْ إِبَاحَةٍ) فأُمَّتُه مِثْلُه.

والثَّاني: ما لم نَعلَمْ صفةً فِعلِه، وهو نوعانِ:

(١) ما يُقصَدُ به القُربةُ.

والثَّاني: ما لم يُقصَدْ به القُربةُ، كما يَأْتي توضيحُه.

وتُعرَفُ صفةُ فِعلِه صَالَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هل هو واجبٌ، أو مندوبٌ، أو مباحٌ:

- إمَّا (بِنَصِّهِ) على ذلك، بأنْ يَقولَ: هذا واجبٌ، أو مُستحبُّ، أو مباحٌ، أو مباحٌ، أو معنى ذلك بذِكْر خاصَّةٍ مِن خَوَاصِّه، أو نحو ذلك.
- (أَوْ)أي: وإمَّا به (تَسْوِيَتِهِ)الفعلَ الَّذِي لم تُعلَمْ صِفة حُكمِه (بِمَعْلُومِهَا) أي: بفِعلِ معلوم صفة حُكمِه، بأنْ يَقولَ: هذا مِثْلُه، أو مساوله، ونحوه.
- (أَوْ) أي: وإمَّا (بِقَرِينَةٍ تُبَيِّنُ) تلك القَرينةَ (أَحَدَهَا(٢)) أي: صِفَةَ أُحدِ (٣) الثَّلاثةِ،
- أمَّا الوجوبُ: فكالأذانِ للصَّلاةِ، فقد تَقَرَّرَ في الشَّرع أنَّ الأذانَ والإقامة

<sup>(</sup>١) المائدة: ٦.

<sup>(</sup>٢) في (ع): إحداها.

<sup>(</sup>٣) في (ع): إحدى.

مِن أماراتِ الوجوبِ، ولهذا لا يُطلَبَانِ في صلاةِ عيدٍ وكسوفٍ واستسقاءٍ، فيَدُلَّانِ على وجوبِ الصَّلاةِ؛ لأنَّها شعارٌ مُختَصُّ بالفرائضِ.

- وأمَّا النَّدُبُ: فكقصدِ القُربةِ مُجَرَّدًا عن دليلِ وجوبٍ وقرينتِه، والدَّليلُ على ذلك كثيرٌ. وزادَ البيضاويُّ: أنْ يُعلَمَ كونُه قضاءً لفعلٍ مندوبٍ؛ لأنَّ القضاءَ يَحكي الأداءُ(١).
  - وأمَّا الإباحةُ: فكالفعل الَّذِي ظَهَرَ بالقَرينةِ أنَّه لم يَقصِدْ به القُربةَ.
- (أَوْ) أي: وإمَّا أن تُعرَف صفة فعلِه صَالَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ (بِوُقُوعِهِ) أي: الفعلِ، (بَيَانًا لِمُجْمَلٍ) كالصَّلاةِ بيانًا بعدَ قولِه: ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (٢٠)، وكالقطع مِن الكُوع بيانًا لآيةِ السَّرقةِ، ونحوِ ذلك.

(أَوْ) بوقوعِ الفِعلِ (امْتِنَالَا لِنَصِّ يَدُلُّ عَلَى حُكْمٍ) يَعني امْتثالًا لأَمْرٍ عُلِمَ أنَّه أَمرُ إيجابٍ، أو ندبٍ، فيَكُونُ هـذا الفعلُ تابعًا لأصلِه في حُكمِه، فكلُّ فعل مِن ذلك عُلِمَتْ صفةُ حُكمِه في حَقِّه صَاَّلَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ،

(فَ) قَالَ أَصحابُنا وأكثرُ العلماءِ: (أُمَّتُهُ مِثْلُهُ) في ذلك؛ لأنَّ الأصلَ مشاركةُ أُمَّتِه له حَتَّى يَدُلَّ دليلٌ على غيرِ ذلك، نعمْ، في الواردِ بيانًا لفعلِ أمْرِ آخَرَ، وهو: أنَّه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ يَجِبُ عليه بيانُ الشَّرعِ للأُمَّةِ بقولِه أو فِعلِه، فإذا أتى بالفعل بيانًا أتى بواجب، وإنْ كانَ الفعلُ بيانًا لأمْرِ ندبٍ أو إباحةٍ بالنِّسبةِ للأُمَّةِ فللفعلِ حينتٰذِ جهتانِ: جهةُ التَّشريعِ وصفتُه الوجوبُ، وجهةُ ما يَتعَلَّقُ بفعل الأُمَّةِ تابعٌ لأصلِه مِن ندبٍ، أو إباحةٍ.

<sup>(</sup>١) ينظر: «الغيث الهامع شرح جمع الجوامع» للولي العراقي(ص٩٩).

<sup>(</sup>٢) البقرة: ٤٣.

(وَإِلَّا) أي: والقسمُ الثَّاني مِن فِعلِه صَلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: ما لم يَكُنْ مُختَصَّا به، ولا جِبليًّا، ولا مُتَرَدِّدًا، ولا بيانًا، ولم تُعلَمْ صفةُ حُكْمٍ فِعلِه، وهو نوعانِ:

(١) (فَإِنْ تَقَرَّبَ) أي: قَصَدَ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ (بِهِ) أي: بالفعلِ القُربة؟ (فَ) هو (وَاجِبٌ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِ) عندَ أحمدَ وأكثرِ أصحابِه؛ لقولِه تعالى: ﴿ فَالْتَعْمُوهُ ﴾ (١) ، وقولِه: ﴿ فَلْيَحْدُرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ (١) ، والفعلُ أمرٌ ، وقولِه تعالى: ﴿ لَقَدْكَانَ لَكُمْ وقولِه تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُجُونَ وَوَلِه تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُجُونَ فَي رَسُولِ ٱللَّهِ أَسْوَةً حَسَنَةً ﴾ (١) أي: تَأْسَوْا به، وقولِه تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُجُونَ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَسْوَةً حَسَنَةً ﴾ (١) أي: تَأْسَوْا به، وقولِه تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُجُونَ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَسَوَّةُ حَسَنَةً ﴾ (١) أي: تَأْسَوْا به، وقولِه تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُجُونَ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَسْوَا بَعَلَى وَمَحَبَّتُهُ واجبةٌ ، فيَجِبُ لازمُها، وهو اتِباعُه، ولَمَّا أَمَرَهم بالتَّحلُّلِ فِي الصَّلاةِ خَلَعُوا نِعالَهم (١) ، ولَمَّا أَمَرَهم بالتَّحلُّلِ فِي صَلَّا لَهُ مَنَّ عَلَهُ فِي الصَّلاةِ خَلَعُوا نِعالَهم (١) ، ولَمَّا أَمَرَهم بالتَّحلُّلِ فِي صَلْح الحُدَيْبِيةِ تَمَسَّكُوا (٧).

(٢) (وَإِلَّا) أي: والنَّـوعُ الثَّاني مِمَّا لم تُعلَـمْ صِفتُه إن لم يَقصِدْ به القُربَةَ (فَ) هو (مُبَاحٌ) اختارَه الأكثرُ.

(وَلَمْ يَفْعَلِ) النَّبِيُّ (صَالَّلَهُ عَلَيه وَسَلَمَ) الفعل (المَكْرُوه لِيُبَيِّنَ بِهِ الجَوَازَ، بَلْ) إذا فَعَلَ صَالِّلَهُ عَلَيه فَعَلَا، فَ(فِعْلُهُ يَنْفِي) به (الكَرَاهَة) لأنَّه يَحصُلُ فيه التَّاسِّي، والمُرادُ (حَيْثُ لا مُعَارِضَ لَهُ) أي: لذلك الفعل، وإلَّا فقد يَفْعَلُ غالبًا شيئًا ثمَّ يَفْعَلُ خلافَه؛ لبيانِ الجوازِ، وهو كثيرٌ، كقولِهم في تركِ الوضوءِ مع الجنابةِ لنوم، أو أكلِ، أو معاودةِ وطء: «تَركه لبيانِ الجوازِ، وفَعله غالبًا للفضيلةِ».

<sup>(</sup>٤) الأحزاب: ٢١. (٥) آل عمران: ٣١.

<sup>(</sup>٦) رواه أبو داود (٦٥٠)، وابن خزيمة (٧٨٦) من حديث أبي سعيد الخُدري رَعَزَلِقَهُمَنَهُ.

<sup>(</sup>٧) رواه البخاري (٢٧٣١) من حديث المِسْوَرِ بن مَخْرَمَةَ، ومروان رَمَوْلَلْكَاعَلَا.

(وَتَشْبِيكُهُ) صَالَقَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ بينَ أصابعِه في حديثِ ذي اليدينِ في المسجدِ (١) (وَتَشْبِيكُهُ) صَالَقَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بينَ أصابعِه في حديثِ ذي اليدينِ في المسجدِ (ابَعْدَ سَهُوهِ لا يَنْفِيهَا) أي: الكراهة، (الْمِنَّةُ نَادِرٌ) ثمَّ التَّأْسِي والوجوبُ بالسَّمع لا بالعقلِ.

وقالَ البِرْمَاوِيُّ، وغيرُه: لا يَقَعُ المكروهُ مِن الأنبياءِ عَلَيْهِمْ السَّلَامُ؛ لأنَّ التَّأَسِّيَ (٢) مطلوبٌ، فيلْزَمُ أنْ يُتَأَسَّى بهم فيه، فيكُونَ جائزًا، وأيضًا فإنَّهم أكملُ الخلْقِ، ولهم أعلى الدَّرجاتِ، فلا يُلائِمُ ما يَقَعُ منهم ما نَهَى اللهُ عنه ولو نَهْيَ تَنزيهِ، فإنَّ الشَّيْءَ الحقيرَ مِن الكبيرِ أمرٌ عظيمٌ، ويُقرَّرُ ذلك بأمرِ ولحو نَهْيَ تَنزيهِ، فإنَّ الشَّيْءَ الحقيرَ مِن الكبيرِ أمرٌ عظيمٌ، ويُقرَّرُ ذلك بأمرِ آخرَ، وهو: أنَّه لا يُتَصَوَّرُ أن يَقَعَ منهم مع كونِه مَكروهًا (٣).

قَالَ ابنُ الرِّفْعَةِ: الشَّيْءُ قَد يَكُونُ مَكروهًا ويَفْعَلُه النَّبِيُّ صَاَّلَاتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لبيانِ الجوازِ، ويَكُونُ أفضلَ في حَقِّه (٤).

تنبيه أن تَلَخَّصَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ أَفعالَ ه صَالَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ محصورةٌ في: الواجبِ، والمندوبِ، والمُباحِ، وأمَّا المُحَرَّمُ فلا يَفعَلُه البتَّة، واختُلِفَ في المكروهِ، والصَّحيحُ أَنَّه لا يَفعَلُه ، أو يَفعَلُه لبيانِ الجوازِ، أو يَفعَلُه نادرًا كما تَقَدَّمَ ذلك كلُه.

(وَإِذَا سَكَتَ) النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (عَنْ إِنْكَارِ (٥٠) فعلٍ، أو قولٍ يُفعَلُ، أو يُقــالُ (بِحَضْرَتِهِ، أَوْ) في (زَمَنِهِ مِنْ غَيْـرِ كَافِرٍ) وكانَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (عَالِمًا بِهِ)

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣) من حديث أبي هريرة رَسِّالِللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) في ﴿الفوائد السَّنيَّةِ ﴾: التَّأْسِّي بهم.

<sup>(</sup>٣) «الفوائد السنيّة في شرح الألفيّة» (١/ ٣٨٥).

<sup>(</sup>٤) ينظر: «الفوائد السنيّة في شرح الألفيّة» (١/ ٣٨٥).

<sup>(</sup>٥) زاد في المختصر التحرير الص٩٥): أمر.

أي: بذلك الفعل، (ذَكَّ) سُكوتُه (عَلَى جَوَازِهِ) حَتَّى لغيرِ الفاعلِ، أو القائلِ في الأصحِّ؛ لأنَّ الأصلَ استواءُ المُكلَّفِينَ في الأحكامِ، وأمَّا إذا صَدَرَ مِن الكافرِ فِعلٌ يَعتقدُه كذَهابِه إلى كنيسة ونَحوِها، فلا أثرَ له اتّفاقًا ولم تتقيَّدِ المسألةُ بكونِه قادرًا عليه؛ لأنَّ مِن خصائصِه صَاللَّهُ عَلَيْهِوسَلَّمَ أنَّ وجوبَ إنكارِه المُنكرَ لا يَسقُطُ عنه بالخوفِ على نَفسِه، وإن كانَ ذلك إنَّمَا هو لعَدمِ تَحَقُّقِ خوفِه بعدَ إخبارِ اللهِ عنه بعِصمَتِه مِن النَّاسِ.

(وَإِنْ) كَانَ ذَلَكَ الفَعلُ، أو القولُ الواقعُ بِحَضْرَتِه، أو زَمَنِه، مِن غيرِ كَافْرِ، قد (سَبَقَ تَحْرِيمُهُ؛ فَ) سُكُوتُه صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن إنكارِه (نَسْخٌ) لذلك التَّحريمِ السَّابِقِ؛ لِئلَّا يَكُونَ سُكُوتُه مُحَرَّمًا، ولأنَّ فيه تأخيرَ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ، لا سِيَّمَا إنِ اسْتَبْشَرَ به.

### (فَائدُةٌ)

(التَّأَسِّي: فِعْلُكَ كَمَا فَعَلَ) النَّبِيُّ صَاَّلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (لِأَجْلِ أَنَّهُ فَعَلَ) والتَّأسِّي في التَّرْكِ: تَرْكُك له كما تَرَكَ؛ لأجل أنَّه تَرَكَ، هذا في الفِعْل وتَركِه.

(وَ) أَمَّا التَّأَسِّي (فِي القَوْلِ) فهو (امْتِثَالُهُ) أي: امتثالُ القولِ (عَلَى الوَجْهِ الَّذِي اقْتَضَاهُ) قولُ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ.

(وَإِلّا) بِأَنْ لَم يَكُنْ كذلك في الكلِّ ؛ (فَ) هو (مُوَافَقَةٌ لا مُتَابَعَةٌ) إِذِ المُوافقةُ: المُشارَكَةُ (() في الأمرِ وإن لم يَكُنْ لأجلِه، فالمُوافقةُ أعمُّ مِن التَّاسِّي، فكلُّ تأسِّ موافقةٌ، وليس كلُّ موافقةٍ تَأسِّيا، فقد يُوافِقُ ولا يَتَأَسَّى، فلا بدَّ مِن اجتماعِهما لحصولِ المقصودِ، وهو المتابعةُ.

<sup>(</sup>١) في (د): المتابعة.

#### (فَصْلُ)

الصَّادرُ منه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إمَّا قولٌ، أو فعلٌ، أو هما، فإذا انْفَرَدَ أحدُهما فلا كلامَ.

وربَّما تعارَضَ دليلانِ مِن ذلك: إمَّا قولانِ، أو فعلانِ، أو قولٌ وفعلٌ. أمَّا القولانِ فسيَأْتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى حُكْمُ تَعارُضِهما في بابِ ترتيبِ الأَدِلَّةِ آخِرَ الكتاب.

وأمَّا تعارُضُ الفعلينِ، أو الفعل والقولِ، فمَذكورانِ هنا.

إذا تَقَرَّرَ ذلك فـ (لا تَعَارُضَ: فِي فِعْلَيْهِ(١) صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِنْ تَمَاثُلا: كفعلِ صلاةٍ، ثمَّ فِعْلِها مَرَّةً أُخرى في وقتٍ آخَرَ.

- (وَ) كذا (لَوِ اخْتَلَفًا) وأَمْكَنَ اجتماعُهما: كفعلِ صومٍ وفعلِ صلاةٍ.
- (أَوْ لَـمْ يُمْكِـنِ اجْتِمَاعُهُمَا لَكِـنْ لَا يَتَنَاقَضُ حُكْمَاهُمَـا) فلا تعارُضَ بينَهما؛ لإمكانِ الجمع، وحيثُ أَمْكَنَ الجمعُ امْتَنَعَ التَّعارضُ.
- (وَكَذَا إِنْ تَنَاقَضَ) حُكماهما: (كَصَوْمِ) ه صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ في (وَقْتِ) بعَينِه، و(فِطْرِ) ه في (مِثْلِهِ) في لا تعارض أيضًا، لإمكانِ كَوْنِه واجبًا، أو مندوبًا، أو مباحًا في ذلك الوقتِ، وفي الوقتِ الآخرِ بخلافِه مِن غيرِ أَنْ يَكُونَ أحدُهما رافعًا، أو مُبطلًا لحُكمِ الآخرِ؛ إذْ لا عُمومَ للفعلِ، (لَكِنْ يَكُونَ أحدُهما رافعًا، أو مُبطلًا لحُكمِ الآخرِ؛ إذْ لا عُمومَ للفعلِ، (لَكِنْ إِنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ تَكُرُّرِ) صومِه (الأوَّلِ لَهُ) أي: عليه، (أَوْ) دَلَّ دليلٌ (لِأُمَّنِهِ) على وجوبِ التَّاسِّي به في مِثلِ ذلك الوقتِ، (فَتَلَبَّسَ بِضِدِّه) كالأكلِ مع قدرتِه على الصَّومِ، دَلَّ أَكلُه على نسخِ تَكرارِ الصَّومِ في حَقِّه، لا نسخِ مع قدرتِه على الصَّومِ، دَلَّ أَكلُه على نسخِ تَكرارِ الصَّومِ في حَقِّه، لا نسخ

حُكْمِ الصَّومِ السَّابِقِ؛ لعدمِ اقتضائِه للتَّكرارِ، ورَفْعُ حُكْمٍ وُجِدَ مُحالُ، أو (أَقَـرَّ آكِلًا) مِنَ الأُمَّةِ (فِي مِثْلِهِ) أي: مِثْلِ ذلك الوقتِ (فَ) إقرارُه (نَسْخٌ) لدليلِ تعميمِ الصَّومِ على الأُمَّةِ في حقِّ ذلك الشَّخصِ، أو تخصيصِه.

وقد يُطلَقُ النَّسخُ والتَّخصيصُ على الفعل بمَعنى زوالِ التَّعبُّدِ مجازًا.

وإذا صَـدَرَ منه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُولٌ وفعلٌ [كلُّ مِنهما](١) يَقتضي خلافَ ما يَقتضيه الآخَرُ، ففيه اثنانِ وسبعونَ مسألةً.

ووجه الحصرِ في ذلك: أنَّه لا يَخلو إمَّا: ألَّا يَدُلُّ دليلٌ على التَّكرارِ والتَّأسِّي، أو يَدُلُّ على التَّكرارِ دونَ التَّأسِّي، أو بالعكس: بأن يَدُلُّ على التَّأسِّي دونَ التَّكرارِ.

وكلُّ واحدٍ مِن هذه الأقسامِ الأربعةِ لا يَخلُو: إمَّا أَن يَكُونَ القولُ خاصًّا به، أو بنا، أو عامًّا له ولنا.

وعلى كلِّ تقديرٍ مِن هـذه الأنواعِ الثَّلاثةِ، لا يَخلُو: إمَّا أَن يَكُونَ القولُ مُقَدَّمًا على الفعلِ، أو مُتَأَخِّرًا عنه، أو مجهولَ التَّاريخِ، فهذه تسعةُ أنواعٍ مِن ضرب ثلاثةٍ في ثلاثةٍ.

وعلى كلِّ تقدير منها لا يَخلُو: إمَّا أَن يَظهَرَ أَثْرُه في حَقِّه، أو في حقِّنا، صارَتْ ثمانيةَ عَشَرَ، مضروبة في الأربعةِ الأقسام.

القسمُ الأوَّلُ: الَّذِي لا يَدُلُّ على التَّكرارِ والتَّاسِّي المُشارِ إليه بقولِه: (وَلا) تعارُضَ (فِي فِعْلِهِ وَقَوْلِهِ) صَلَّاللَهُ عَلَيْ وَسَلَّمَ (حَيْثُ لا دَلِيلَ عَلَى تَكَرُّرِ (٢)) في حقِّه، (وَلا) على (تَأَسِّ) به.

<sup>(</sup>۱) ليس في اد». (۲) في (ع): تكرار.

( Y.. )

- (وَالقَوْلُ) أي: والحالُ أنَّ القولَ (خَاصُّ بِهِ، وَتَأَخَّرَ) عنِ الفعلِ، كفِعلِه شيئًا في وقتٍ، ثمَّ يَقُولُ بعدَ ذلك: لا يَجُوزُ لي مِثْلُ هذا الفعلِ في مِثْلِ هذا الوقتِ، فلا تعارُضَ بينَهما أصلًا في حَقِّه، ولا في حقِّ أُمَّتِه، لإمكانِ الجمعِ لعَدم تَكرارِ الفعل، ولم يَكُنْ رافعًا لحُكْم في الماضي ولا المستقبل.

أمَّا في حقِّه: فلأنَّ القولَ لم يَتناوَلِ الزَّمانَ الَّذِي وَقَعَ فيه الفعلُ، والفعلُ الشَّا لم يَتناوَلِ الزَّمانَ الَّذِي تَعَلَّق به القولُ، فلا يَكُونُ أَحدُهما رافعًا لحُكمِ الآخَرِ، وأمَّا في حقِّ الأُمَّةِ فظاهرٌ؛ لأنَّه لَيْسَ لواحدٍ مِن الفعلِ والقولِ تَعَلَّقٌ بالأُمَّةِ.

(لَكِنْ إِنْ تَقَدَّمَ) القولُ على الفعلِ كقولِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَجِبُ عليَّ كذا، ويَتَلَبَّسُ بضِدِّه فيه، (فَالفِعْلُ) الَّذِي تَلَبَّسَ به (نَاسِخٌ) لحُكْمِ قولِه السَّابقِ؛ لجوازِ النَّسخ قَبْلَ التَّمكُّنِ مِن الفعل على الصَّحيح.

(وَإِنْ جُهِلَ) هل تَقَدَّمَ القولُ على الفعلِ، أو عَكْسُه فلا تعارُضَ في حَقِّنا؛ لأنَّ القولَ لم يَعُمَّنا، وفي حَقِّه: (وَجَبَ العَمَلُ بِالقَوْلِ) لأنَّ الفعلَ يَحتاجُ إلى القولِ في بيانِ وجهِ وُقوعِه، قدَّمَه في «شرح الأصلِ»(١).

- (وَلا) تعارُضَ أيضًا في قولِه وفعلِه (إِنِ اخْتَصَّ القَوْلُ بِنَا) لعدمِ اجتماعِ القولِ والفعلِ في مَحَلِّ واحدٍ؛ لأنَّ الفعلَ خاصٌّ به؛ إذْ لا دليلَ على وُجوبِ التَّأْسِّي به، والقولُ خاصٌّ بنا فلم يتَّحِدْ مَحَلُّهما.

وقولُه: (مُطْلَقًا) سواءٌ تَقَدَّمَ الفعلُ، أو تَأَخَّرَ، أو جُهلَ السَّابِقُ.

- (أَوْ) أي: ولا تعارُضَ أيضًا إنْ (عَمَّ) القولُ لنا وله، (وَتَقَدَّمَ الفِعْلُ) على

<sup>(</sup>١) (التحبير شرح التحرير) (٣/ ١٥٠٥).

القولِ، فلا تَعارُضَ في حَقِّه؛ لِمَا سَبَقَ، ولا في حَقِّنا؛ لأنَّ فِعلَه لم يَتَعَلَّقْ بنا.

(وَلا) تعارُضَ في (حَقِّنَا إِنْ تَقَدَّمَ القَوْلُ) على الفعلِ؛ لأنَّهما لم يَتَوارَدَا علينا، (وَهُوَ) أي: وحُكْمُ ذلك (كَ) قولِ (خَاصِّ بِهِ) كما سَبَقَ في المسألةِ الثَّانيةِ، فيكُونُ الفعلُ ناسخًا في حَقِّه؛ لجوازِ النَّسخِ قَبْلَ التَّمكُّنِ مِن الفعل كما هو الصَّحيحُ، (لَكِنْ إِنْ كَانَ العَامُّ) أي: العُمومُ، (ظَاهِرًا فِيهِ) أي: بأنَّ يكُونَ العُمومُ يَتَناوَلُ القولَ ظاهرًا، (فَالفِعْلُ) المُتأخِّرُ (تَخْصِيصٌ) للقولِ في حَقِّه وفي حقِّ الأُمَّةِ، إنْ كانَ الدَّليلُ على وُجوبِ التَّاسِي مَخصوصًا بذلك حقِّه وفي حقِّ الأُمَّةِ، إنْ كانَ الدَّليلُ على وُجوبِ التَّاسِي مَخصوصًا بذلك الفعل فنسخٌ، وإلَّا فتخصيصٌ.

والقسمُ الثَّاني مِن الأربعةِ: وهو الَّذِي يَدُلُّ على التَّكرارِ والتَّاسِّي عَكسُ الأُوَّلِ المُشارِ إليه بقولِه: (وَلا) تعارُضَ (فِينَا) أي: في حقِّ الأُمَّةِ (مُطْلَقًا) أي: سواءٌ تَقَدَّمَ القولُ أو الفعلُ، (مَعَ دَلِيلٍ عَلَيْهِمَا) أي: على التَّكرارِ والتَّأسِّي، والقولُ أي: والحالُ أنَّ القولَ (خَاصُّ بِهِ)؛ لأنَّ القولَ لم يَتناوَلِ الأُمَّة.

(وَ) أَمَّا (فِيهِ) أَي: فِي حقِّه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَ (المُتَأَخِّرُ) مِن القولِ أو (١) الفعل (نَاسِخٌ) للمُتَقَدِّم مع علم التَّاريخِ، (وَمَعَ جَهْلٍ) به (يُعمَلُ بِالقَوْلِ) وُجوبًا؛ لأنَّه أقوى ذلالةً مِن الفعل؛ لأنَّ القولَ ذلالتُه على الوجوبِ، وغيرِه بلا واسطةٍ، ويُقبَلُ التَّاكيدُ بالقولِ؛ لأنَّ القولَ وُضِعَ لذلك (٢)، بخلافِ الفِعلِ فإنَّه لم يُوضَعْ لذلك.

(وَلا) تعارُضَ (فِي حَقِّهِ) صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَعَهُ) أي: مع الدَّليلِ (عَلَيْهِمَا) أي: على التَّكرارِ والتَّاسِي.

<sup>(</sup>١) في (ع): و.

<sup>(</sup>٢) من هنا بياض في (د) بمقدار ورقتين.

( Y· ( )

(وَالقَوْلُ) أي: والحالُ أنَّ القولَ (مُخْتَصٌّ بِنَا) مطلقًا؛ لعدم تناوُلِ القولِ له.

(وَ) أَمَّا (فِينَا) أي: في حقِّنا، إنْ عُلِمَ (المُتَأَخِّرُ) مِن القولِ والفعل، فهو (نَاسِخٌ) للمُتَقَدِّمِ منهما، سواءٌ كانَ القولُ مُتَقَدِّمًا والفعلُ مُتأخِّرًا، أو بالعكس، إلَّا أنْ يَتَقَدَّمَ القولُ على الفعلِ بعدَ التَّمكُن ِ مِن مُقتضى القولِ، والقولُ لم يَقتضِ التَّكرارَ، فإنَّه حينئذٍ لا مُعارَضَة في حقًنا أيضًا.

(وَمَعَ جَهْلِ) بالتَّاريخِ (يُعْمَلُ بِالقَوْلِ) وجوبًا؛ لأنَّ الفعلَ مخصوصٌ بالمحسوسِ؛ لأنَّه لا يُنْبِئُ عن المعقولِ، والقولُ يَدُلُّ على المعقولِ والمحسوسِ، فيَكُونُ أعمَّ فائدةً؛ فهو أَوْلَى، وإنْ عَمَّ القولُ: فالمُتأخِّرُ ناسخٌ في حقِّه، ولوجوبِ التَّأسِّي في حقِّنا، في حقِّنا؛ لوجوبِ تكرارِ الفعلِ في حقِّه، ولوجوبِ التَّأسِّي في حقِّنا، في خقِل التَّاريخُ: عُمِلَ بالقولِ، على المُختارِ؛ لأنَّ القولَ لم يَختلِفْ في كونِه دالًا، والفعلُ اختُلِفَ فيه، والمتَّفَقُ عليه أَوْلَى مِن المُختَلَفِ فيه.

والقِسْمُ الثَّالثُ: وهو الَّذِي يَدُلُّ على التَّكرارِ دونَ التَّاسِّي به المُشارُ إليه بقولِه: (وَلا) تعارُضَ (فِينَا) أي: في حقِّ الأُمَّةِ (مَعَ) دَلالةِ (دَلِيلٍ عَلَى تَكَرُّرٍ) فقط في حقِّه صَلَّاللَّهُ عَلَيه وَسَلَّم؛ أي: (لا) مع دَلالةِ دليلِ على (تأسَّ) في حَقِّ الأُمَّةِ فقط في حقِّه صَلَّاللَّهُ عَلَيه وَسَلَّم؛ (أَوْ عَمَّهُ) وعَمَّ الأُمَّة، فلا مُعارضَ في (إنِ اخْتَصَّ القَوْلُ بِهِ) صَلَّاللَّهُ عَلَيه وَسَلَّم، (أَوْ عَمَّهُ) وعَمَّ الأُمَّة، فلا مُعارضَ في الأُمَّة، سواءٌ تقدَّم الفعل، أو القول، لعدم تناوُلِ الفعل لهم.

(وَ) أَمَّا (فِيهِ) أَي: فِي حقَّه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فه (المُتَأَخِّرُ نَاسِخٌ) للمُتقدِّمِ إِنْ عُلِمَ التَّأَخِيرُ، (فَإِنْ جُهِلَ: عُمِلَ بِالقَوْلِ)؛ لأنَّ العملَ بالفعلِ يُبْطِلُ القولَ بالكُلِّبَةِ، أَمَّا فِي حقَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فلعدمِ تناوُلِ القولِ له، وأمَّا في حقَّ الأُمَّةِ: بالكُلِّبَةِ، أَمَّا في حقَّ المُحَلِّبَةِ؛ لأَمَّة فلوجوبِ العملِ بالفعل حينيذ، والعملُ بالقولِ لا يُبطِلُ الفعلَ بالكُلِّبَةِ؛ لأنَّه يَنفي العملَ بالفعل بالنَّسبةِ إلى الرَّسولِ صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلو عَمِلْنا بالقولِ يَنفي العملَ بالفعل بالنَّسبةِ إلى الرَّسولِ صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلو عَمِلْنا بالقولِ

أَمْكَن الجمعُ بينَهما مِن وجهٍ، ولـ و عَمِلْنا بالفعلِ لم يُمكِنْ، والجمعُ بينَ الدَّليلين مِن وجهٍ أَوْلى.

(وَإِنِ اخْتَصَّ) القولُ (بِنَا: فَلَا) مُعارضةَ (مُطْلَقًا) أي: لا في حَقِّه، ولا في حَقِّه، ولا في حقِّ الأُمَّةِ، سواءٌ تَقَدَّمَ القولُ، أو الفعلُ؛ لعدمِ تَوارُدِهما على مَحَلُّ واحدٍ، كما تَقَدَّمَ نظيرُه.

والقِسمُ الرَّابعُ: وهو الَّذِي يَدُلُّ على التَّأسِّي به دونَ تَكرارِ الفعلِ في حقِّه، عكسُ الثَّالثِ المشارِ إليه بقولِه: (وَلا) تعارُضَ (مَعَهُ) أي: مع الدَّليلِ (عَلَى تَأَسِّ) به (فَقَطْ) أي: دونَ التَّكرُّرِ في حقِّه صَلَّالتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ.

(وَالقَوْلُ) أي: والحالُ أنَّ القولَ (خَاصٌّ بِهِ، وَتَأَخَّرَ) عنِ الفعلِ (مُطْلَقًا) أمَّا في حقِّ الأُمَّةِ: فلعدمِ تَوارُدِ أمَّا في حقِّ الأُمَّةِ: فلعدمِ تَوارُدِ القولِ والفعل على مَحَلِّ واحدٍ.

(وَإِنْ تَقَدَّمَ) القولُ على الفعلِ (فَالفِعْلُ نَاسِخٌ) للقولِ (فِي حَقِّهِ) صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم. (فَإِنْ جُهِلَ: عُمِلَ بِالقَولِ)؛ لِما سَبَقَ.

و (إِنْ اخْتَصَّ) القولُ (بِنَا: فَفِيهِ) أي: في حقّه صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ (لا) تعارُضَ، تَقَدَّمَ القولُ أو تَأَخَّر؛ لعدم توارُدِهما على مَحَلِّ واحدٍ، (وَ) أمَّا (فِينَا) أي: في حقّ الأُمَّةِ ف (المُتَأَخِّرُ ناسِخٌ) للمُتَقَدِّم، سواءٌ كانَ قولًا، أو فعلًا، فإنْ جُهِلَ: عُمِلَ بالقولِ.

(وَإِنْ عَمَّ) القولُ النَّبِيَّ صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعَمَّ الأُمَّةَ، (فَإِنْ) تَقَدَّمَ الفعلُ على القولِ، و (تَأَخَّرَ) القولُ عنه (فَفِيهِ) أي: في حَقِّه صَالَّللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لا) مُعارَضَةً ؛ لعدمِ وجوبِ تَكرُّرِ الفعلِ، (وَ) أمَّا (فِينَا) أي: في حقِّ الأُمَّةِ، فـ (القَوْلُ) المُتأخِّرُ

(نَاسِخٌ) للفعلِ قبلَ وُقوعِ التَّأسِّي به، وبعدَه ناسخٌ للتَّكرارِ في حقِّهم، إنْ دلَّ دليٌّ على وجوبِ التَّكرارِ في حقِّه.

(وَإِنْ تَقَدَّمَ) القولُ على الفعلِ (فَالفِعْلُ) المُتأخِّرُ (نَاسِخٌ) للقولِ في حقّه قبلَ التَّمكُّنِ مِن الإتيانِ بمُقتضى القولِ، إلَّا أَنْ يَتناوَلَ العُمومُ له ظاهرًا، فإنَّه يَكُونُ الفعلُ تخصيصًا للقولِ، وفي حقِّ الأُمَّةِ إنْ كانَ الدَّليلُ على وجوبِ يَكُونُ الفعلُ تخصيصًا للقعل: فنسخٌ، وإلَّا فتخصيصٌ.

(وَ) إِنْ كَانَ ذَلَكَ (بَعْدَ تَمَكُّنِ مِنَ الْعَمَلِ) بِمُقتضى القولِ فَ (لَا تَعَارُضَ) فِي حقِّه وَلا فَي حقِّه ، فإنْ جُهِلَ فِي حقِّه ، فإنْ جُهِلَ (فَالفِعْلُ) المَّتَأْخُرُ (نَاسِخٌ لَهُ) أي: للقولِ، وهي مِن تَتِمَّةِ الَّتِي قَبْلَها.

(فَإِنْ جُهِلَ) التَّاريخُ في هذه المسائلِ (عُمِلَ بِالقَوْلِ فِيهِنَّ) لِما سَبَقَ.

### (فَائدَةُ)

لهذه الفائدةِ تَعَلُّقٌ بما قَبْلَها مِن الأفعالِ.

(فِعْلُ صَحَابِيِّ) أي: إذا فَعَلَ الصَّحابِيُّ فعلًا، فهو (مَذْهَبٌ لَهُ) في الأصحِّ. وقـالَ القاضي: فعلُ الصَّحابيِّ إذا خَرَجَ مَخْرَجَ القُربةِ يَقتضي الوُجوب، كَفِعلِه عَلَيْهِ الصَّلَامُ وَالسَّلَامُ (١).

وقد قال قومٌ: لـو تُصُوِّرَ اتِّفاقُ أهلِ الإجماعِ على عمـلٍ لا قولَ منهم فيه، كانَ كفِعل الرَّسولِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لثبوتِ العصمةِ.



<sup>(</sup>١) ينظر: «أصول الفقه» (١/ ٣٦٤)، و«التحبير شرح التحرير» (٣/ ١٥١٥).

#### (بَابَ)

(الإِجْمَاعُ لُغَةً: العَزْمُ وَالِاتِّفَاقُ) قال اللهُ تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓ اَأَمْ كُمُ ﴾ (١) أي: اعزمُوه.

ويَصِحُّ إطلاقُه على الواحدِ، يُقالُ: أَجمَعَ فلانٌ على كذا؛ أي: عَزَمَ عليه، ويَصِحُّ إطلاقُه على الأمورِ اتَّفَقَتْ ويُقالُ: أَجمَعَ القومُ على كذا؛ أي: اتَّفَقُوا عليه، فكلُّ أمْرٍ من الأمورِ اتَّفَقَتْ عليه طائفةٌ فهو إجماعٌ لُغَةً.

(وَ) الإجماعُ (اصْطِلاحًا: اتَّفَاقُ مُجْتَهِدِي) هذه (الأُمَّةِ).

فقولُه: «اتِّفاقُ» احتِرازٌ مِن الاختلافِ، فلا يَكُونُ إجماعًا مع الاختلافِ، والمرادُ بالاتِّفاقِ: اتِّحادُ الاعتقادِ، فيَعُمُّ الأقوالَ، والأفعالَ، والسُّكوتَ، والتَّقريرَ.

وقولُه: «مُجتهدي الأُمَّةِ» احتِرازٌ مِن غيرٍ أُمَّةِ محمَّدٍ صَاَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ؛ لأنَّ إطلاقَ لفظِ الأُمَّةِ يَنصرفُ إليها دونَ سائرِ الأُمم.

وقولُه: (فِي عَصْرٍ) يَشْمَلُ أيَّ عصرٍ كانَ، احتِرازٌ عن قولِ مَن قال: إنَّ الإجماعَ مخصوصٌ بالصَّحابةِ.

وقولُه: (عَلَى أَمْرٍ) يَعُمُّ جميعَ الأمورِ مِن: الفعلِ، والأمرِ الدُّنيويِّ، واللَّه وي قولِه: واللَّغويِّ، وغيرِهما، وإنَّما أُبْرِزَ قولُه: (وَلَوْ فِعْلَا) مَع دُخولِه في قولِه: «على أمرٍ»؛ للإيضاحِ والبيانِ والتَّاكيدِ، والاجتهادُ إِنَّمَا يَكُونُ (بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَنَّةٍ وَرُدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ (٢)، صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَنَّةٍ وَرُدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ (٢)، والمشروطُ عُدِمَ عندَ عدم شَرطِه، فاتِّفاقُهم كافٍ.

<sup>(</sup>۱) يونس: ۷۱. (۲) النَّساء: ۹۵.

وقد اختلفَ العلماءُ فيما إذا اتَّفقوا على فِعل فَعَلوه، أو فَعَلَ البعضُ وسَكَتَ البعضُ مع عِلمِهم: هل يَكونُ إجماعًا أم لا؟ والأرجحُ أنَّه يَنعقِدُ به الإجماعُ؛ لعصمةِ الأُمَّةِ، فيَكُونُ كالقولِ المُجمَع عليه، وكفعلِ الرَّسولِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال بعضُ أصحابِنا: هذا قولُ الجمهورِ، حَتَّى أحالوا الخطأَ مِنهم إذا لم يَشتَرطوا انقراضَ العصرِ.

ويَتَفَرَّعُ على هذه المسألةِ: إذا فَعَلُوا فِعلَّا قُربَةً، ولكنْ لا يُعلَمُ هل فَعَلُوه واجبًا، أو مندوبًا، فمُقتضى القياسِ: أنَّه كفعلِ الرَّسولِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّا أُمِرْنا باتِّباعِهم كما أُمِرْنا باتِّباعِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(وَهُوَ) أي: الإجماعُ (حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ) عندَ الأثمَّةِ الأربعةِ وغيرِهم، ودَلالَةُ كَوْنِ الإجماعِ حُجَّةً قاطعةً (بِالشَّرْعِ) فقطْ عندَ أكثرِ العلماءِ، وذلك للأدِلَّةِ الواردةِ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ في ذلك:

منها: قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ (١)، وخلافُ الإجماعِ تَفَرُّقٌ، والنَّهيُ عنِ التَّفرُقِ لَيْسَ في الاعتصام؛ للتَّأْكيدِ ومخالفةِ الظَّاهرِ، وتخصيصُه بها قبلَ الإجماعِ لا يَمنَعُ الاحتجاجَ به، ولا يَختَصُّ الخطابُ بالموجودينَ زَمنَه صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ التَّكْلِيفَ لكلِّ مَن وُجِدَ مُكلَّفًا كما سَبَقَ.

ومنها: قولُه تعالى: ﴿ كُنتُم خَيْرَ أُمَةٍ أُخْرِجَتَ لِلنَّاسِ ﴾ (٢)، فلو اجتمعوا على باطل، كانوا قد اجتمعوا على مُنكر لم يَنْهُوا عنه، ومعروف لم يَأْمُروا به، وهو خُلافُ ما وَصَفَهِم اللهُ تعالى به، ولأنَّه جَعَلَهم أُمَّةً وسطًا؛ أي: عُدولًا ورَضِي بشهادتِهم مطلقًا.

<sup>(</sup>۱) آل عمران: ۱۰۳.

<sup>(</sup>٢) آل عمران: ١١٠.

ومنها: قولُه صَلَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «عَلَيْكُمْ بِالجَمَاعَةِ فَإِنَّ اللهَ تعالى لَمْ يَجْمَعَ أُمَّتِي إِلاَّ عَلَى هُدًى» رَوَاه أحمدُ عنْ أبي ذَرِّ (١).

وعن أبي مالكِ الأَشْعَرِيِّ مرفوعًا: «إِنَّ اللهَ تعالى أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثِ خِلَالٍ الْبَاطِلِ عَلَى خِلَالٍ: أَلَّا يَظْهَرَ أَهْلُ البَاطِلِ عَلَى خِلَالٍ: أَلَّا يَظْهَرَ أَهْلُ البَاطِلِ عَلَى أَهْلُ الجَاطِلِ عَلَى أَهْلُ الحَقِّ، وَأَلَّا يَظْهَرَ أَهْلُ البَاطِلِ عَلَى أَهْلِ الحَقِّ، وَأَلَّا يَخْهَرُ مَعُوا عَلَى ضَلَالَةٍ» رَوَاه أبو داود (١٠).

وروى التِّرمـذيُّ عن ابنِ عُمَرَ مرفوعًا: «لا تَجْتَمِعُ هَذِهِ الأُمَّةُ عَلَى ضَلَالَةٍ أَمَدًا»(٣).

وعن أبي هُرَيْرَةَ مرفوعًا: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الجَمَاعَةَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً» مُتَّفَقُ عليه (٤).

وأَجمَعُوا على القَطعِ بتَخطئةِ المُخالِفِ، والعادةُ تُحِيلُ إجماعَ عددٍ كثيرٍ مِن المُحقِّقينَ على قطعِ في شرعيِّ مِن غيرِ قاطعٍ، فوَجَبَ تقديرُ نصِّ فيه.

وأجمعوا أيضًا على تقديمِه على الدَّليلِ القاطعِ، فكانَ قاطعًا، وإلَّا تَعارَضَ الإجماعانِ لتقديم القاطع على غيرِه إجماعًا.

وهـذانِ الإجماعـانِ لا يَلْزَمُ أَنَّ عَدَدَهما عددُ التَّواتُـرِ، وإنْ لَزِمَ فيهما فلا يَلْزَمُ فِي كلِّ إجماع.

<sup>(</sup>١) «مسند أحمد» (٢١٦٨٨)، وضعَّفَه ابنُ المُلقِّنِ في «تذكرةُ المحتاجِ إلى أحاديثِ المنهاجِ» (١/ ٥٢).

<sup>(</sup>۲) (سُنن أبي داود) (۲۵۳).

<sup>(</sup>٣) (جامعُ التّرمذيّ) (٢١٦٧) وقال: حديثٌ غريبٌ.

<sup>(</sup>٤) إنَّما رَواه مسلمٌ (١٨٤٨) من حديثِ أبي هُرَيْرَةَ رَيْوَالِلَغَةَنهُ، واتَّفَقَا عليه مِن حديثِ ابنِ عبَّاسِ رَحَالِلَهُهَنْهُا، رواه البخاريُّ (٧٠٥٤)، ومسلمٌ (١٨٤٩).

( r·x )=

(وَيَثُبُّتُ) الإجماعُ (بِخَبَرِ الوَاحِدِ) عندَ أكثرِ العلماء؛ لأنَّ نَقْلَ الواحدِ للدَّليلِ القَطعيِّ الَّذِي للخَبَرِ الظَّنِّيِّ مُوجِبٌ للعملِ به قطعًا، فنقلُ الواحدِ للدَّليلِ القَطعيِّ الَّذِي هو الإجماعُ أَوْلَى بوجوبِ العملِ؛ لأنَّ احتمالَ الضَّررِ في مخالفةِ المقطوعِ أكثرُ مِن احتمالِه في مخالفةِ المَظنونِ، واحتمالُ الغلطِ لا يَقدَحُ في وجوبِ العمل قطعًا، كخبر الواحدِ.

(وَلا يُعْتَبِّرُ فِيهِ) أي: في انعقادِ الإجماع عندَ العلماءِ (وِفَاقُ:

(١) العَامَّةِ) للمُجتهدينَ على الصَّحيحِ، سواءٌ كانَتْ مَسائلُه مشهورةً أو خَفِيَّةً، وإِنَّما يُعتبَرُ قولُ المُجتهدينَ فقطْ؛ لقولِه تعالى: ﴿فَتَنَاثُوا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كَنْتُر لَا تَعْامُونَ ﴾(١)، فرَدَّ العَوَامَّ إلى قولِ المُجتهدينَ.

(٢) (وَلا) يُعتبَرُ أيضًا في انعقادِ الإجماعِ وِفاقُ (مَنْ عَرَفَ الحَدِيثَ) فقط، (أو اللَّغَة، أوْ) عِلْمَ (الكَلامِ، وَنَحْوَهِ) كالعَربيَّةِ، والمعاني، والبيانِ، والتَّصريفِ؛ لأنَّه مِن جُملَةِ المُقلِّدينَ، فلا يُعتبَرُ مُخالَفَتُهم.

(أَوْ) أي: ولا يُعتبَرُ وِفاقُ مَن عَرَفَ (الفِقْهَ) فقطْ في مسألةٍ في أُصولِه (أَوْ) عَرَفَ (أَفُولَهُ) أي: أصولَ الفقهِ في مسألةٍ في الفقهِ على الصَّحيحِ؛ لأنَّ مِن شرطِ الإجماعِ اتِّفاقَ المُجتهدينَ، فمَن لم يَكُنْ مِن المُجتهدينَ فهو مِن المُقلِّدِينَ؛ لأنَّه لا واسطةَ بينَهما، فعلى هذا لا يُعتَدُّ بقولِه ولا بخلافِه.

(٣) (أَوْ) أي: وكذا مَن (فاتَه بَعْضُ شُـرُ وطِهِ) أي: شروطِ الاجتهادِ يَعني
 لا اعتبارَ بقولِه في الإجماع؛ لأنَّه لَيْسَ مِن المُجتهدينَ.

<sup>(</sup>١) النَّحل: ٤٣.

قالَ المجدُ(١): مَن أَحكَمَ أَكْثَرَ أَدواتِ الاجتهادِ، ولم يَبْقَ له إلَّا خَصْلةٌ، أو خَصْلتانِ، اتَّفَقَ الفقهاءُ والمُتكلِّمونَ على أنَّه لا يُعتَدُّ بخلافِه، خلافًا للباقِلَّانِيِّ.

(٤) (وَلا) يُعتبَرُ أيضًا في الإجماعِ: قولُ (كَافِرٍ) مُطلقًا، سواءٌ كانَ مُتَأَوِّلًا: وهـو المُخطِئُ في الأصولِ، أو غيرَه: كالمُرتدِّ؛ لخروجِ الكلِّ عنِ المِلَّةِ، فلا يَتَنَاوَلُهم مُسَمَّى الأُمَّةِ المشهودِ لهم بالعِصمةِ.

أمَّا الكافرُ الأصليُّ والمُرتدُّ: فلا نِزاعَ بينَ الأُمَّةِ أَنَّ قولَهم لا يُعتبَرُ في الإجماع، ولوِ انتهى إلى رُتبَةِ الاجتهادِ؛ لِما عُلِمَ مِن اختصاصِ الأُمَّةِ بأُمَّةِ محمَّد صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومَحَلُّ الخلافِ في المُبتدِع إذا كَفَّرْناه (بِبِدْعَتِ) ٤، وتحريرُ القولِ في ذلك: أنَّ عندَ مَن كَفَّرَه ببدعةٍ لا يُعتَدُّ بقولِه في الإجماع (عِنْدَ مُكَفِّرِهِ) بارتكابِ تلك البدعةِ، ومَن لا يُكَفِّرُه فهو عندَه مِن المُبتدعةِ الَّذين يُحكَمُ بفِسقِهم، وهمُ القِسْمُ الآتي بعدَ هذه المسألةِ.

قَـالَ المُوَفَّـقُ (٢) في «الرَّوضـةِ»: لا يُعتَدُّ بقولِ كافرٍ، سـواءٌ كانَ بتأويلٍ أو بغيرِ تأويل ".

وقالَـه الطُّوفِيُّ في «مُختَصَرِه» وزادَ: وقيـلَ: المُتَأَوِّلُ كالكافرِ عندَ المُكَفِّرِ دونَ غيره (٤).

<sup>(</sup>١) (المسودة في أصول الفقه) (ص٣٦).

<sup>(</sup>٢) هنا نهايةُ السَّقطِ في (د).

<sup>(</sup>٣) ﴿روضة النَّاظرِ ١ ( / ٣٩٥).

<sup>(</sup>٤) الشرح مختصر الرُّوضة ١ (٣/ ٣٧).

ق الَ في «شرحِ الأصلِ»: ولا فائدة في هذا القولِ، ولا ثمرةً؟ إذْ مَحَلُّ الخلافِ(١) في المَحكوم بكُفْرِه(٢).

(٥) (وَلا) يُعتبَرُ فيه أيضًا: قولُ مجتهدِ (فَاسِتِ مُطْلَقًا) أي: سواءٌ كانَ فِسـقُه مِن جهةِ الأفعالِ: كشُربِ فِسـقُه مِن جهةِ الأفعالِ: كشُربِ الخمرِ، والزِّنا، والرِّبا، ونَحوِها، وهذا هو الصَّحيحُ.

ق الَ الأستاذُ أبو منصورِ: قال أهلُ السُّنَّةِ: لا يُعتبَرُ في الإجماعِ وفاقُ القَدَرِيَّةِ والخَوارج والرَّافضةِ (٣٠). انتهى.

وذلك لأنَّه لا يُقبَلُ قولُه، ولا يُقلَّدُ في فتوى، كالكافرِ والصَّبِيِّ، لكنْ قال ابنُ السَّمْعَانِيِّ: هذا في الفاسقِ بلا تأويلٍ، أمَّا الفاسقُ بتأويلٍ فمُعتبَرُّ في الإجماع كالعدلِ.

(وَلا يَنْعَقِدُ) الإجماعُ عندَ الإمامِ أحمدَ والأكثرِ (مَعَ مُخَالِفَةِ) مجتهدٍ (وَاللهُ يَنْعَقِدُ) الإجماعُ عندَ الإمامِ المُخالفةِ؛ لأنَّ الدَّليلَ لم ينهض إلَّا في كلِّ الأمَّةِ (٤) لأنَّ المُؤمنَ لفظٌ عامٌ، والأُمَّةُ موضوعةٌ للكُلِّ.

قالوا: يُطلَقُ الكلُّ على الأكثرِ.

<sup>(</sup>١) في «التحبير شرح التَّحريرِ»: المسألة. (٢) «التحبير شرح التَّحريرِ» (٤/ ١٥٥٩).

<sup>(</sup>٣) ينظر: «الفوائد السَّنية في شرح الألفية» (١/ ٤١٩)، و«التحبير شرح التحرير» (٤/ ٩ ٥٥٠).

<sup>(</sup>٤) في (ع): الْأُمَّة. (٥) البقرة: ٢٤٩.

<sup>(</sup>٦) ص: ۲٤. (٧) سبأ: ١٣.

وعكسُه كثرةُ أهلِ الباطلِ، نَحوُ: ﴿أَكَثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾(١)، ﴿لَا يَعْلَوُنَ ﴾(١)، ﴿لَا يَعْلَوُنَ ﴾(١)، ﴿لَا يَعْلَوُنَ ﴾(١)، ﴿لَا يَعْلَوُنَ ﴾(١)، ﴿لَا يَشْلُونَ ﴾(١)، ﴿لَا يَشْلُونَ ﴾(١)، ﴿لَا يَشْلُونَ ﴾(١)، وإذًا: مِن الجائزِ إصابةُ الأقلِّ وخطأُ الأكثرِ، كما كَشَفَ الوحيُ عن إصابةِ عمرَ في (١) أسرى بدرٍ (١).

فائدةٌ: فُهم مِمَّا تَقَدَّمَ وممَّا يَأْتِ: أَنَّ الإجماعَ لا يَختَصُّ بالصَّحابةِ، وهذا عندَ جماهيرِ العلماءِ؛ للأدلَّةِ الواردةِ في قَبولِ الإجماعِ مِن غيرِ تفريقِ بينَ عصرٍ وعصرٍ، فشَمِلَتْهم الأدِلَّةُ، ولأنَّ معقولَ السَّمعيِّ إثباتُ الحُجَّةِ الإجماعيَّةِ مُدَّةَ التَّكْلِيفِ وليسَ مُختصًّا بعصرِ الصَّحابةِ.

(وَتُعْتَبَرُ) لارتفاعِ الإجماعِ: (مُخَالَفَةُ مَنْ) أي: مجتهدِ (صَارَ أَهْلًا) للاجتهادِ، (قَبْلَ انْقِرَاضِ العَصْرِ) يَعني: إذا اجتمعَ أهلُ العصرِ على حُكْم، فنشَأَ مجتهدٌ قبْلَ انقراضِهم، فخالَفَهُمْ: ارتفع الإجماعُ على الأصحِّ، فنشَأَ مجتهدٌ قبْلَ انقراضِهم، فخالَفَهُمْ: ارتفع الإجماعُ على الأصحِّ، وَلَوْلُ كَانَ المُخالِفُ لهم (تَابِعِيًّا مَعَ) إجماعِ (الصَّحَابَةِ) لِما يَأْتِي مِن أَنَّ انقراضَ العصرِ مُعتبرٌ لانعقادِ الإجماعِ، فلا إجماعَ للصَّحابةِ مع مخالفةِ تابعيِّ مجتهدٍ عندَ أحمدَ والأكثرِ؛ لأنَّه مجتهدٌ مِن الأُمَّةِ، فلا يَنهَضُ الدَّليلُ بدونِه، ولأنَّ الصَّحابة سَوَّغُوا اجتهادَهم وفتواهم مَعَهم في الوقائعِ الحادثةِ في زمانِهم، وإذا اعتبرَ قولُهم في الاجتهادِ فليُعتبَرْ في الإجماع؛ إذ لا يَجُوزُ مع معابةِ مع تسويغِ الاجتهادِ تركُ الاعتدادِ بقولِهم وِفاقًا، واختصاصُ الصَّحابةِ مع تسويغِ الاجتهادِ تركُ الاعتدادِ بقولِهم وِفاقًا، واختصاصُ الصَّحابةِ مع تسويغِ الاجتهادِ تركُ الاعتدادِ بقولِهم وِفاقًا، واختصاصُ الصَّحابةِ مع تسويغِ الاجتهادِ تركُ الاعتدادِ بقولِهم وِفاقًا، واختصاصُ الصَّحابةِ مع تسويغِ الاجتهادِ تركُ الاعتدادِ بقولِهم وِفاقًا، واختصاصُ الصَّحابةِ مع تسويغِ الاجتهادِ تركُ الاعتدادِ بقولِهم وِفاقًا، واختصاصُ الصَّحابةِ مع تسويغِ الاجتهادِ تركُ الاعتدادِ بقولِهم وِفاقًا، واختصاصُ الصَّحابةِ مع تسويغِ الاجتهادِ تركُ الاعتدادِ بقولِهم وِفاقًا، واختصاصُ الصَّعابة سَعْهم في العَبْ المَعْهم في المَنْ المَنْ المَنْ المَنْ المَنْ المَنْ المَنْ العَنْ المَنْ المَنْ اللهِ المَنْ المُنْ المَنْ ال

<sup>(</sup>١) العنكبوت: ٦٣، الحجرات: ٤.

<sup>(</sup>٢) البقرة: ١٣، وآيات كثيرة.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٢٤٣، وآيات أخرى.

<sup>(</sup>٤) البقرة: ٦، وآيات كثيرة.

<sup>(</sup>٥) زاد في (د)، (ع): إصابةِ.

<sup>(</sup>٦) رواه مسلم (١٧٦٣).

بالأوصافِ الشَّريفةِ لا يَمنَعُ مِن الاعتدادِ بذلك، وإلَّا لَزِمَ ألَّا تُقبَلَ الأنصارُ مع خلافِ المهاجرين، والمهاجرون مع العَشرةِ، ولا قولُهم مع الخلفاءِ الأربعةِ وهَلُمَّ جَرَّا؛ لظهورِ التَّفاوُتِ والتَّفاضُل، ولم يَقُلْ به أحدٌ.

إذا عَلِمْتَ ذلك: فلا فرقَ بينَ أن يَكُونَ المُخالِفُ للمُجتهدِ تابعيًّا مع الصَّحابةِ، (أَوْ) يَكُونَ (تَابِعُهُ) أي: تابعُ التَّابِعيِّ (مَعَ التَّابِعِينَ) كما سبقَ.

تنبيه ": إذا انعقدَ الإجماعُ، ثمَّ حَدَثَ مجتهدٌ (١)، فإنْ وافَقَهم: فلا كلامَ، وإنْ سَكَتَ: لم يَقدَحْ في الإجماع؛ لأنَّ سُكوتَه لا يَدُلُّ على المُخالفةِ، ف (لا) تُعتبرُ (مُوَافَقَتُهُ) لِما أجمعوا عليه، بل يُعتبرُ عدمُ خلافِه على الأصحِّ.

(وَلَيْسَ إِجْمَاعُ الْأُمَمِ الخَالِيَةِ) حُجَّةً عندَ المَجدِ والأكثرِ.

وقالَ بعضُهم: إنْ كانَ سَنَدُهم قطعيًّا: فحُجَّةٌ، أو ظَنيًّا: فالوقف.

(وَلا) إجماعُ (أَهْلِ المَدِينَةِ حُجَّةً) عندَ جماهيرِ العلماءِ؛ لأنَّ العصمةَ مِن الخطأِ إِنَّمَا تُنسَبُ للأُمَّةِ كلِّها، وهم بعضُ الأُمَّةِ لا كلُّها، ولا مَدخَلَ للمكانِ في الإجماع؛ إذْ لا أثرَ لفضيلتِه (٢) في عصمةِ أهلِه بدليل مَكَّةَ المُشرَّفةِ.

(وَلا) أي: وليسَ (قَوْلُ الخُلَفَاءِ الأَرْبَعَةِ) وهم: أبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعلى أي: وليسَ (قَوْلُ الخُلَفَاءِ الأَرْبَعَةِ) وهم: أبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعلى وعلى الصَّحيحُ عندَ المَّهَةِ؛ لأَنَّهم ليسوا كلَّ الأُمَّةِ الَّذيبن جُعِلَتِ الحُجَّةُ فِي قَولِهم، ولأنَّ ابنَ عبَّاسٍ خالَفَ جميعَ الصَّحابةِ في خمسِ مسائلَ في الفرائضِ انْفَرَدَ بها، وابنَ مسعودٍ في أربع، وغيرَهما في غيرِ ذلك، ولم يَحتَجَّ عليهم أحدٌ بإجماعِ

<sup>(</sup>١) من التابعين. كما في «التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٥٧٨).

<sup>(</sup>٢) في (ع): لفضيلة.

(TIT)

الخلفاء الأربعة، وأمَّا حديثُ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلفَاء الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ» (١) فسياقُه فيما يكُونُ حُجَّةً مِن حُجَجِ الشَّرع، وإنَّما الجوابُ: أنَّ المُرادَ ألَّا يَبتدِعَ الإنسانُ بما لم يَكُنْ في السُّنَّةِ ولا فيما عليه الصَّحابةُ في زَمَنِ الخلفاء الأربعةِ؛ لقُربِ عهدِهم بتَلَقِّي الشَّرع.

فَرْعٌ: لا يَلْزَمُ الأَخْذُ بِقَوْلِ أَفْضَلِهِمْ (وَلا) يَعني: وليسَ قَوْلُ (أَهْلِ البَيْتِ) بإجماعٍ ولا حُجَّةٍ عندَ الأربعةِ وغيرِهم؛ للأدلَّةِ السَّابقةِ العامَّةِ في ذلك وغيره.

(وَ) أَهُلُ البيتِ (هُمْ: عَلِيٌّ، وَ) زوجتُه (فَاطِمَةُ) بنتُ رسولِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ (وَنَجُلَاهَا(٢)) - بنونٍ وجيم - وهما: حسنٌ وحُسَيْنٌ، في الأصحِّ؛ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَهِبَ عَنَكُمُ الرِّجْسَ أَهْلُ الْبَيْتِ ﴾ (٣) لروايةِ شَهْرِ بنِ عَالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَهِبَ عَنَكُمُ الرِّجْسَ أَهْلُ الْبَيْتِ ﴾ (٣) لروايةِ شَهْرِ بنِ حَوْشَب، عن أُمِّ سَلَمَةَ: أنَّ هذه الآيةَ لمَّا نزلتْ جَلَّلُ عَليهمْ بِكِسَاءٍ وقَالَ: «اللَّهُمَّ هَوُلاءِ أَهْلُ بَيْتِي وَخَاصَّتِي فَأَذْهِبْ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَطَهَّرْهُمْ تَطْهِيرًا»، فقالَ: «إِنَّكِ إِلَى خَيْرٍ». رَوَاه أحمدُ والتّرمذيُّ وصحَّحَه (٤).

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والتُرمذيُّ (٢٦٧٦)، وابنُ ماجه (٤٢) مِن حديثِ العِرْبَاضِ بنِ سارية رَوَاللَّهَ مَا

قَالَ التِّرمذيُّ: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

<sup>(</sup>٢) في (ع): ونجلاهما.

<sup>(</sup>٣) الأحزاب: ٣٣.

<sup>(</sup>٤) رواه أحمدُ (٢٧٢٤٠)، والتّرمذيُّ (٣٨٧١) وقال: حسنٌ صحيحٌ.

وقيلَ: أهلُ البيتِ: أزواجُه، وقيلَ: أهلُه وأزواجُه.

وعلى الصَّحيحِ: ليسَ قولُهم (بِإِجْمَاعِ، وَلا حُجَّةٍ، مَعَ مُخَالَفَةِ مُجْتَهِدٍ) واحدٍ؛ لِما تَقَدَّمَ.

(وَمَا عَقَدَهُ أَحَدُ) الخلفاءِ (الأَرْبَعَةِ) رَضِيَ اللهُ تعالى عنهم أجمعينَ (مِنْ صُلْح) كعقدِ عمرَ صُلحَ بني تَغْلِبَ(١)، (وَ) عقدِ (خَرَاج) السَّوادِ(٢)، (وَ) مِن (جِزْيَةٍ) وما جَرى مَجْرى ذلك: (لا يَجُوزُ نَقْضُهُ) عندَ أكثرِ أصحابنا.

وقيلَ: يَجُوزُ نَقضُه إذا رأى الإمامُ ذلك، فيَكُونُ حُكْمُه (٣) حُكْمَ رأيه في جميع المسائل؛ لأنَّ المصالحَ تَختلِفُ باختلافِ الأزمنةِ، قال في «شرحِه»: وهذا الصَّحيحُ عندَ أصحابِنا المُتأخِّرينَ (٤)، واللهُ أعلمُ.



<sup>(</sup>۱) رواه البيهق*ي* (۹/ ٣٦٥).

<sup>(</sup>٢) يعنى: أرض السواد بالعراق.

<sup>(</sup>٣) ليست في (د).

<sup>(</sup>٤) «شرح الكوكب المنير» (٢/ ٢٤٥).

#### (فضل)

(يُعْتَبَرُ) لصِحَّةِ انعقادِ الإجماعِ عندَ الإمامِ أحمدَ وأكثرِ أصحابِه: (انْقِرَاضُ العَصْرِ)، وظاهرُه: لا فرقَ بينَ إجماعِ الصَّحابةِ وغيرِهم على الصَّحيح، ولا بينَ الإجماعِ السُّكوتِيِّ وغيرِه، خلافًا للآمِدِيِّ وغيرِه، ولا بينَ القياسِ وغيرِه، خلافًا لإمامِ الحرمينِ، وسواءٌ كانَ فيه مهلةٌ، أو لا مُهلَة بينَ القياسِ وغيرِه، خلافًا لإمامِ الحرمينِ، وسواءٌ كانَ فيه مهلةٌ، أو لا مُهلَة فيه، مِمَّا لا يُمكِنُ استدراكُه: مِن قتلِ نفسٍ، أو استباحةِ فَرجٍ، خلافًا لبعضِ أصحابِ الشَّافعيِّ، وسواءٌ بقي منهم عددُ التَّواتُرِ ورَجَعوا، أو أقلُ، خلافًا للبَاقِلَانِيِّ وغيرِه، والَّذي عليه الأكثرُ: لا يُشترَطُ الانقراضُ.

واستُدِلَّ لأحمدَ ومَن تابَعَه بقولِه تعالى: ﴿لِنَكُونُواْشُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾(١)، ومَنْعُهم مِنَ الرُّجوعِ مُفضٍ (٢) كونَهم شهداءَ على أنفُسِهم.

(وَهُو) أي: الانقراض: (مَوْتُ مَنِ اعْتُبِرَ فِيهِ) أي: في الإجماع، مِن المُجتهدينَ لا غيرِهم على الصَّحيح.

(فَيَسُوعُ لَهُمْ) أي: لمُجتهدي العصرِ كلِّهم، (وَلبَعْضِهِمْ الرُّجُوعُ) عن إجماعِهم (لِلَلِيلِ) يَقتضيه، (وَلَوْ) كانَ رُجُوعُهم (عَقِبَهُ) أي: عَقِبَ عن إجماعِهم على الحُكْم؛ لأنَّ الإجماعَ لم يَستقرَّ؛ لأنَّه إِنَّمَا يَستقرُّ بعدَ موتِ مَنِ اعتبرَ فيه.

تنبيه : المُشتَرطونَ للانقراضِ لا يَمنَعُون كَوْنَ الإجماعِ حُجَّةً قبلَ الانقِراضِ، بل يَقولون: يُحتَجُّ به، لكن لو رَجَعَ راجعٌ: قَدَحَ، أو حَدَثَ مُخالِفٌ: قَدَحَ.

<sup>(</sup>۱) البقرة: ۱٤٣. (۲) في (د): بعض.

ونظيرُه أنَّ ما يَقولُه الرَّسولُ صَالَللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ، أو يَفعَلُه: حُجَّةٌ في حياتِه، وإنِ احتُملَ أن يَتَبَدَّلَ بنسخ؛ عملًا بالأصلِ في الموضعينِ، فإذا رَجَعَ تَبيَّنَ أنَّهم كانوا على خطأٍ لا يُقرُّون عليه، بخلافِ مَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنَّ قولَه وفعلَه حتُّ في الحالين.

و (لا) يُعتبَرُ (عَدَدُ تَوَاتُرِ ('') في الإجماعِ عندَ أصحابِنا والأكثرِ، كدليلِ السَّمعِ؛ لأنَّ المقصودَ اتَّفَاقُ مُجتهدي الأُمَّةِ وقد حَصَلَ، (فَ)على هذا (لَوْ لَمْ يَكُنْ) أي: لم يُوجَدُ في ذلك العصرِ (إِلّا) مجتهدٌ (وَاحِدٌ) ولم يَصِرُ مُخالِفٌ أهلا ('' حَتَّى ماتَ ذلك الواحدُ، أو قلَّ عددُ الاجتهادِ، فلم يَبْقَ إلَّا الواحدُ والاثنانِ لفتنةٍ أو غيرِها اسْتَوْعَبَتْهم والعياذُ باللهِ، كما قلَّ القرَّاءُ في الواحدُ والاثنانِ لفتنةٍ أو غيرِها اسْتَوْعَبَتْهم والعياذُ باللهِ، كما قلَّ القرَّاءُ في قتالِ أهلِ الرِّدَةِ بكثرةِ مَن قُتِلَ مِن المسلمينَ: (فَإِجْمَاعٌ) يَعني كانَ مَن بَقِيَ مِن المسلمينَ مُستَقِلًا بالإجماعُ ولم يَنْخَرِمِ الإجماعُ لعدمِ الكثرةِ.

تنبية: قال ابنُ عَقِيل: إذا كانَ هذا العددُ القليلُ يَصلُحُ لإثباتِ أصلِ الإجماعِ المقطوعِ به، فأَوْلَى أن يَصلُحَ لفكَ الإجماعِ واختلالِه بمخالفتِه (٣). (وَقَوْلُ مُجْتَهِدٍ) واحد: إجماعٌ ظَنِيٌ، وحيثُ قُلْنا: إنَّه إجماعٌ أو حُجَّةٌ، يُشتَ طُ له شه وطٌ:

أَحدُها: أَنْ يَكُونَ قُولُه: (فِي)مسألةٍ (اجْتِهَادِيَّةٍ تَكْلِيفِيَّةٍ)فخَرَجَ ما ليسَ مِن مسائلِ التَّكْلِيفِ عُديفة، وبالعكسِ. مسائلِ التَّكْلِيفِ، كقولِ القائلِ مَثَلًا: عمَّار (١٠) أفضلُ مِن حُذيفة، وبالعكسِ.

<sup>(</sup>١) في امختصر التحرير، (ص١٠٢): التواتر.

<sup>(</sup>٢)ليست في (د).

<sup>(</sup>٣) (الواضح في أصول الفقه، (٥/ ١٣٧).

<sup>(</sup>٤) في (د)، (عباد). والمثبت من نسخة بحاشية (ع).

والثَّاني: أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ الاجتهادِ لا في غيرِه.

والثَّالَثُ: أَنْ يَطَّلِعُوا عليه، وهو المُرادُ بقولِه: (إِنِ انْتَشَرَ) فَخَرَجَ ما لَم يَطَّلِعُ عليه السَّاكتون، فإنَّه لا يَكُونُ حُجَّةً قطعًا، وهل المُرادُ القطعُ باطِّلاعِهم، أو غلبةُ الظَّنِّ؟

قُلْتُ: ظاهرُ قواعدِ المذهبِ أنَّه يَكفي غلبةُ الظَّنِّ بذلك لانتشارِه وشهرتِه؛ لأنَّ ذلك الإجماعَ ظَنِّيٌ.

(وَ) الرَّابِعُ: إِنْ (مَضَتْ مُدَّةٌ يُنْظَرُ فِيهَا) ذلك القولُ عادةً في تلك الحالةِ، فخرَجَ ما إذا لم يَمْضِ مُدَّةُ النَّظرِ، لاحتمالِ أَنْ يَكُونَ السَّاكتُ في مهلةِ النَّظرِ.

(وَ) الخامسُ: إِنْ (تَجَرَّدَ) قُولُ المُجتهدِ (عَنْ قَرِينَةِ رِضًا وَسَخَطٍ) وإِنْ لم يُصَرِّحوا به، فخَرَجَ ما كانَ هناك أمارةُ سخطِ، فإنَّه ليسَ بحُجَّةٍ بلا خلافٍ، كما أنَّه إذا كانَ معه أمارةُ رِضًا يَكُونُ إجماعًا بلا خلافٍ، كما (١) قال بعضُهم.

(وَ) السَّادسُ: إِنْ (لَمْ يُنْكَرْ) ذلك مع طولِ الزَّمانِ.

والسَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ (قَبْلَ اسْتِقْرَارِ المَذَاهِبِ) فأمَّا بعدَ استقرارِها فلا أَثَرَ للسُّكُوتِ قطعًا، كإفتاءِ مُقَلِّدٍ سَكَتَ عنه المُخالفونَ للعِلْمِ بمَذهبهم ومذهبِه، كحنبليٍّ يُفتي بنقضِ الوضوءِ بمسِّ الذَّكَرِ، فلا يَدُلُّ سُكُوتُ مَن يُخالِفُه كالحَنفيَّةِ على موافقتِه، وحيثُ تَوَقَّرَتْ هذه الشُّروطُ للمُجتهدِ، فقولُه: (إِجْمَاعٌ ظَنَيٌّ)؛ لأنَّ الظَّاهرَ المُوافقةُ، لبُعدِ سُكُوتِهم عادةً.

و (لا) يَكُونُ (الأَخْذُ بِأَقَلِ مَا قِيلَ) إجماعًا (كَدِيَةِ الكِتَابِيِّ) كاليهوديِّ (النُّلُثُ) مِثْلُ قولِ الشَّافعيِّ رَحَمُهُ اللَّهُ: إنَّ دِيَةَ اليهوديِّ ثُلُثُ دِيَةِ المسلمِ، فإنَّه لا

<sup>(</sup>۱)ليست **في (د)**.

يَصِحُّ أَنْ يَتَمَسَّكَ في إثباتِه بالإجماع، ويقول: إنَّ الأمَّة لا تَخرُجُ عنِ القائل بالكلِّ وبالنِّسفِ وبالنُّلُثِ، والكلُّ قائلون بالنُّلُثِ، وهذا ليسَ بصحيح؛ لأنَّ قولَه يَشتملُ على وجوبِ النُّلُثِ ونفي الزَّائدِ. والإجماعُ لم يَدُلَّ على نفي الزَّائدِ، بل على وجوبِ النُّلُثِ فقطْ، وهو بعضُ المُدَّعَى، فالنُّلُثُ وإنْ كانَ مُجمَعًا عليه، فالمجموعُ لا يَكُونُ مُجمَعًا عليه، فالمجموعُ لا يَكُونُ مُجمَعًا عليه، فالمجموعُ لا يَكُونُ مُجمَعًا عليه، والقائلُ بالنُّلُثِ مطلوبُه مُرَكَّبٌ مِن أمرينِ: النُّلُثُ، ونفي الزِّيادةِ، فلا يَكُونُ مَذهبه مُتَّفَقًا عليه، فإنْ أَبْدَى نفي الزِّيادةِ بوجودِ المانعِ مِن الزِّيادةِ، أو بنفي شَرطِ الزِّيادةِ، أو أَبْدَى نفْي الزِّيادةِ بالاستصحابِ: لم يَكُنْ حينئذِ نفيُ الزِّيادةِ ثابتًا بالإجماع، وتَمَسُّكُ الشَّافعيِّ وأتباعِه بذلك إنَّما هو للبَراءةِ الأصليَّةِ، ولذلك كانَ فَرضُ المسألةِ فيما إذا كانَ فيه الأصلُ براءةً للمَّا في مسألةِ الدِّيةِ مثلًا براءةً ذِمَّةِ القاتل مِن الزَّائِدِ على الأقلِّ.

(وَلا يُضَادُّ إِجْمَاعٌ) إجماعًا (آخَرَ) عندَ الجمهورِ، يَعني إذا انعقدَ الإجماعُ في مسألةٍ على حكمٍ لا يَجوزُ أَنْ يَنعَقِدَ بعدَه إجماعٌ يُضَادُّه؛ لاستلزامِه تعارضَ دَليلينِ قَطعيَّينِ.

(وَلَا) إجماعَ عندَ الأئمَّةِ الأربعةِ وغيرِهم (عَنْ غَيْرِ دَلِيلٍ)؛ لأنَّ الإجماعَ لا يَكُونُ إلَّا مِن المُجتهدينَ، والمُجتهدُ لا يَقولُ في الدِّينِ بغيرِ دليل، فإنَّ القولَ بغيرِ دليل خطأٌ، وأيضًا فكانَ يَقتضي إثباتَ شرع مُستأْنَفٍ بعدً النَّبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَالدَّليلُ: صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَالدَّليلُ:

إمَّا كتابٌ: كإجماعِهم على حدِّ الزِّنا، والسَّرقةِ، وغيرِهما مِمَّا لا يَنحَصِرُ. أو سُنَّةٌ: كإجماعِهم على توريثِ كلِّ مِن الجدَّاتِ السُّدُسَ ونحوِه، ويَأْتِي القياسُ بعدَ ذلك،

وفائدتُه: سقوطُ البحثِ عنَّا عن دليلِه.

(وَيَجُوزُ) أَنْ يَكُونَ الإجماعُ (عَنِ اجْتِهَادٍ وَقِيَاسٍ) عندَ جماهيرِ العُلَمَاءِ، (وَوَقَعَ) الإجماعُ عنِ اجتهادٍ وقياسٍ، كإجماعِ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه، وعلى عنه، أجمعينَ على خلافةِ أبي بكر الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه، وعلى قتالِ مانعي الزَّكاةِ، وتحريمِ شَحمِ الخِنزيرِ، والأصلُ عدمُ النَّصِّ، ثمَّ لو كانَ لظَهَرَ واحتُجَّ به.

(وتَحْرُمُ مُخَالَفَتُهُ) أي: مُخالفةُ الإجماعِ الواقعِ عن اجتهادٍ وقياسٍ عندَ الرَّربعةِ وغيرِهم.

(وَفِي قَوْلٍ) لابنِ حامِدِ(١) وجمع: (يَكْفُرُ مُنْكِرُ حُكْم) إجماعِ (قَطْعِيِّ).

قالَ في «شرحِ الأصلِ»(٢): والحقُّ أنَّ مُنكِرَ المُجمَعِ عليه الضَّروريِّ والمشهورِ المنصوصِ عليه: كافرٌ قطعًا، وكذا المشهورُ فقط، لا الخفيُّ في الأصحِّ فيهما، فهنا أربعةُ أقسام:

الأوَّلُ: المُجمَعُ عليه الضَّروريُّ، ولا شكَّ في تكفيرِ مُنكِرِ ذلك، وقد قال (٣) الإمامُ أحمدُ والأصحابُ بكفرِ جاحدِ الصَّلاةِ، وكذا لو أَنْكَرَ رُكنًا مِن أَركانِ الإسلامِ، لكنْ ليسَ كغيرِه مِن حَيْثُ كُوْنُ ما جَحَدَه مُجمَعًا عليه فقط، بل مع كونِه مِمَّا اشتَركَ النَّاسُ في معرفتِه، فإنَّه يَصِيرُ بذلك كأنَّه جاحِدٌ لصِدقِ الرَّسولِ صَلَّاللَهُ عَلَيْه وَسَلَرَ.

<sup>(</sup>١) ينظر: (شرح الكوكب المنير) (٢/ ٢٦٢).

<sup>(</sup>٢) (التحبير شرح التحرير) (٤/ ١٦٨٠ - ١٦٨١).

<sup>(</sup>٣) في (التحبير شرح التحرير): قطع.

ومَعنى كونِه مَعلومًا بالضَّرورةِ: أنْ (١) يَستوِيَ خاصَّةُ أَهلِ الدِّينِ وعامَّتُه في معرفتِه، حَتَّى يَصِيرَ كالمعلومِ بالعِلمِ الضَّروريِّ في عدم تَطرُّقِ الشَّكِ إليه، لا أنَّه يَستقِلُ إدراكُ العقلِ به فيكُونُ عِلمًا ضروريًّا، كأعدادِ الصَّلواتِ ورَكعاتِها، والزَّكاةِ، والصِّيامِ، والحَجِّ، وزمانِها، وتحريمِ الزِّنى، والخمرِ، والسَّرقةِ، ونَحوِها.

وإنْ لم يَكُنْ مَعلومًا مِن الدِّينِ بالضَّرورةِ، ولكنَّه منصوصٌ عليه مشهورٌ عندَ الخاصَّةِ والعامَّةِ، فيُشارِكُ القِسْمَ الَّذِي قَبْلَه في كَوْنِه مَنصوصًا ومشهورًا، ويُخالِفُه مِن حَيْثُ إنَّه لم يَنْتَهِ إلى كونِه ضروريًّا في الدِّينِ؛ فيكُفُرُ به جاحِدُه أيضًا.

وإنْ لم يَكُنْ مَنصوصًا عليه، لكنَّه بَلَغَ مع كَوْنِه مُجمَعًا عليه في الشُّهرةِ مَبْلَغَ المنصوصِ بحَيثُ يَعرِفُه الخاصَّةُ والعامَّةُ، فهذا أيضًا يَكفُرُ مُنكِرُه في أصحِّ قولي العلماء؛ لأنَّه يَتَضَمَّنُ تكذيبُهم تكذيبَ الصَّادقِ.

وقيلَ: لا يَكفُرُ لعدمِ التَّصريحِ بالتَّكذيبِ.

وإنْ لم يَكُنْ مَنصوصًا عليه، ولا بَلَغَ في الشُّهرةِ مَبلَغَ المنصوص، بل هو خَفِيٌ لا يَعرِفُه إلَّا الخَوَاصُ، كإنكارِ استحقاقِ بنتِ الابنِ السُّدُسَ مع البنتِ، وإفسادِ الحجِّ بالوطءِ قبلَ الوقوفِ بعَرفةَ: فهذا لا يَكفُرُ جاحِدُه، ولا مُنكِرُه؛ لعُذرِ الخفاءِ، خلافًا لبعضِ الفقهاءِ في قولِه: «إنَّه يَكفُرُ»؛ لتكذيبِه الأُمَّة.

وَرُدَّ: بأنَّه لم يُكَذِّبُهم صريحًا، إذا فُرِضَ أنَّه لم يَكُنْ مَشهورًا، فهو مِمَّا يَخفى عليه مِثْلُه، فهذا تحقيقُ هذه المسألةِ وتحريرُها.

<sup>(</sup>١) في (ع): أي.

(وَإِذَا اخْتَلَفُوا) أي: مجتهدو العصرِ في مسألةٍ (عَلَى قَوْلَيْنِ: حَرُمَ إِحْدَاثُ) قَولٍ وَاحْدِ، فإنَّه يَحرُمُ وَولٍ وَاحْدِ، فإنَّه يَحرُمُ إحداثُ قولٍ وَاحْدِ، فإنَّه يَحرُمُ إحداثُ قولٍ ثانٍ.

وقالَ جمعٌ: إنْ رَفَعَ القولُ الثَّالثُ المُجمَعَ عليه: حَرُمَ إحداثُه، وإن لم يَرفَعِ المُجمَعَ عليه: جازَ، فالَّذي يَرفَعُ المُجمَعَ عليه إذا رَدَّ بِكرًا بعَيبٍ بعدَ وَطْئِها مَجَّانًا، فهذا القولُ يَحرُمُ إحداثُه، فإنَّهم اختلفوا في البِكرِ إذا وَطِئَها المُشتَري ثمَّ وَجَدَ بها عَيبًا، قيلَ: تُرَدُّ مع الأرْشِ. وقيلَ: لا تُرَدُّ بوجهٍ، فالقولُ بأنَّها تُرَدُّ مجَّانًا رافعٌ لإجماع القولينِ على مَنعِ الرَّدِّ قهرًا مَجَّانًا.

والصَّحيحُ مِن مَذهبِنا: أنَّ المُشتَريَ مُخَيَّرٌ بينَ الإمساكِ وأخذِ الأرشِ، وبينَ الرَّمساكِ وأخذِ الأرشِ، وبينَ الرَّدِّ وإعطاءِ الأرشِ، إن لم يَكُنْ دَلَّسَ البائعُ، فإنْ دَلَّسَ لم يَلْزَمِ المُشتَريَ أرشٌ.

وكذا إخوةٌ مع جدٍّ، قِيلَ: بالمُقاسمةِ، وقيلَ: يُسقِطُهم، فالقولُ بأنَّهم يُسقِطُونه رافعٌ المُجمَعَ عليه.

ومثالُ ما لا يَرفَعُ مُجمَعًا: الفسخُ في النّكاحِ بالعيوبِ الخمسةِ: الجنونُ، والجُذامُ، والبَرَصُ، والجَبُّ، والعُنَّةُ ونحوُها إن كانَ في الزَّوجِ، والرَّتَقُ، والعَتُّ ونحوُها أن كانَ في الزَّوجةِ، فقيلَ: لكلِّ مِنهما أن يَفسَخَ بها، وقيلَ: لا، فما نُقِلَ عن أبي حَنيفةَ أنَّه يُفْسَخُ ببعضِ دونَ بعضِ.

وعن الحسنِ البصريِّ قولٌ ثالثٌ: أنَّ المرأةَ تَفسَخُ دونَ الرَّجلِ، لتَمَكُّنِه مِن الخلاصِ بالطَّلاقِ، لكنَّ هذا القولَ لم يَرفَعْ مُجمَعًا عليه، بلَ وافَقَ في كلِّ مسألةٍ قولًا، وإنْ خالفَه في أُخرى، واختارَه كثيرٌ مِن العلماءِ وصَحَّحُوه.

و(لا) يَحرُمُ على مَن بَعدَ مُجتهدي العصرِ: إحداثُ (تَفْصِيلِ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَتَيْنِ عَلَى قَوْلَيْنِ) حالَ كَوْنِ أحدِهما (إِثْبَاتًا، و) الآخرِ (نَفْيًا) وحُكِيَ عن الأكثر.

وقالَ أبو الخَطَّابِ('): إنْ صَرَّحوا بالتَّسويةِ: لم يَجُزْ؛ لاشتِراكِهما في المُقتضِي للحُكْمِ ظاهرًا، وإن لم يُصَرِّحوا فإنِ اختلفَ طريقُ الحكمِ فيهما كالنَّيةِ في الوضوءِ، والصَّومِ في الاعتكافِ: جازَ، وإلَّا: لَزِمَ مَن وافَقَ إمامًا في مسألةٍ موافقتُه في جميعِ مَذهبِه، وإجماعُ الأُمَّةِ خلافُه، وإنِ اتَّفَقَ الطَّريقُ كزوجٍ وأَبُوينِ، وامرأةٍ وأَبُوينِ، وكإيجابِ نِيَّةٍ في وضوءٍ وتَيَمُّم، وعكسه: لم يَجُزْ، وهو ظاهرُ كلام أحمدَ.

وقالَ ابنُ العِرَاقِيِّ الشَّافِعِيِّ: إذا لم يَفْصِلْ أهلُ العصرِ بينَ مَسَالتَينِ، بل أجابوا فيهما بجوابٍ واحدٍ، فليسَ لمَن بَعدَهم التَّفصيلُ بينَهما، وجَعْلُ حُكْمِهما مُختلِفًا إنْ لَزِمَ منه خَرْقُ الإجماع، وذلك في صُورتَينِ:

الأولى: أنْ يُصَرِّحُوا بعدم الفرقِ بينَهما.

الثَّانيةُ: أَنْ يَتَّحِدَ الجامعُ بِينَهما، كتوريثِ العمَّةِ والخالةِ، فإنَّ العلماءَ بِينَ مُورِّثٍ لهما ومانع، والجامعُ بينَهما عندَ الطَّائفتينِ كونُهما مِن ذوي الأرحام؛ فلا يَجوزُ مَنْعُ واحدةٍ وتوريثُ أُخرى، فإنَّ التَّفصيلَ بينَهما خارقٌ لإجماعِهم في الأُولى: نصَّا، وفي الثَّانيةِ: تَضَمُّنًا، ويَجُوزُ التَّفصيلُ فيما عدا هاتين الصُّورتين (٢).

<sup>(</sup>١) (التمهيد في أصول الفقه، (٣/ ٣١٤).

<sup>(</sup>٢) «الغيث الهامع شرح جمع الجوامع» (ص ٥٠٨ – ٥٠٩).

( 777

(وَلا) يَحرُمُ إحداثُ (دَلِيلٍ، أَوْعِلَّةٍ آخَرَيْنِ) فيَجوزُ إحداثُ دليلِ آخَرَ عند أصحابِنا والأكثرِ، زادَ القاضي: مِن غيرِ أَنْ يَقصِدَ بيانَ الحُكمِ به بعدَ ثُبوتِه (١٠)؛ لأنَّه قولُ عنِ اجتهادٍ غيرِ مخالِفٍ إجماعًا؛ لأنَّهم لم يَنُصُّوا على فسادِ غيرِ ما ذَكروه، وأيضًا وَقَعَ كثيرًا ولم يُنْكُرْ، ولأن الشَّيْءَ قد يَكُونُ عليه أُدلَّةٌ كثيرةً.

ويَجوزُ إحداثُ علَّةٍ أُخرى عندَ الأكثرِ، بِناءً على جوازِ تعليلِ الحُكْمِ الواحدِ بعِلَّتينِ على ما يَأْتِي، وهو الصَّحيحُ في بابِ القياسِ.

(أَوْ)أَي: ولا يَحرُمُ إحداثُ (تَأْوِيلٍ) آخَرَ (لا يُبْطِلُ) التَّأُويلَ (الأَوَّلَ) فَكَرَه بعضُهم عنِ الجمهورِ، وقيلَ: لا يَجُوزُ إحداثُه، واختارَه القاضي عبدُ الوَهَابِ المالكيُّ، قال: لأنَّ الآيةَ مَثَلًا إذا احتملَتْ معانيَ، وأجمعوا على تأويلها بأحدِها: صارَ كالإفتاء في حادثةٍ تَحتمِلُ أحكامًا بحُكْمٍ، فلا يَجُوزُ أن يُؤوّلَ بغيرِه، كما لا يُفتَى بغيرِ ما أَفْتَوْا به (٢).

(وَاتِّفَاقُ) مُجتهدي (عَصْرِ ثَانٍ عَلَى أَحَدِ قَوْلَيْ) أَهلِ العَصْرِ (الأَوَّلِ، وَقَدِ اسْتَقَرَّ الخِلافُ) في العصرِ الأُوَّلِ (لِا يَرفَعُهُ) أي: لا يَرفَعُ خلافَ أَهلِ العصرِ الأُوَّلِ (لِا يَرفَعُهُ) أي: لا يَرفَعُ خلافَ أَهلِ العصرِ الأُوَّلِ عندَ أحمدَ وأكثرِ أصحابِه، ولا يَكُونُ إجماعًا؛ لأنَّ موتَ المُخالِفِ في العصرِ الأُوَّلِ لا يَكُونُ مُسْقِطًا لقولِه، فيبثقى، ولا يَكُونُ حُجَّةً؛ لأنَّه لو كانَ حُجَّةً لتَعارَضَ الإجماعانِ.

وأيضًا: لم يَحصُلِ اتِّفاقُ الأُمَّةِ؛ لأنَّ فيه قولًا مخالفًا؛ لأنَّ القولَ لا يَمُوتُ بموتِ صاحبه.

<sup>(</sup>١) ﴿ العُدة في أصول الفقه ؛ (ص ٥٠٨ - ٥٠٩).

<sup>(</sup>٢) ينظر: (التحبير شرح التحرير) (٤/ ١٦٥١).

(وَإِلّا) بأنْ لَم يَكُنِ اسْتَقَرَّ الخلافُ في العصرِ الأوَّلِ (فَإِجْمَاعٌ) قطعًا، فإذا وَقَعَ الاتِّفاقُ بعدَ الاختلافِ وكانَ اتِّفاقُ أهلِ عصرٍ بعدَه على أحدِ القولَينِ، وكانَ قبلَ استقرارِ خِلافِ الأوَّلين؛ أي: قَبْلَ مُضِيِّ مُدَّةٍ على ذلك الخلافِ يعلَمُ بها أنَّ كلَّ قائل مُصمِّمٌ على قولِه لا يَنْتَني عنه، فهذا اتَّفقوا على جوازِه، وذلك كخلافِ الصَّحابةِ لأبي بكر رَضِي اللهُ تعالى عنهم في قتالِ مانعي الزَّكاةِ، وإجماعِهم بعدَ ذلك على قتالِهم، وإجماعِ العصرِ الثَّاني عليه أيضًا؛ إذِ الخلافُ لَم يَكُنِ استقرَّ.

(وَلَوْ مَاتَ) أربابُ أحدِ القولَينِ (أَوِ ارْتَدَّ أَرْبَابُ أَحَدِ القَوْلَيْنِ: لَمْ يَصِرْ قَوْلُ البَاقِي الموجودِ، وَفُلُ البَاقِي) منهم (إِجْمَاعًا)؛ لأنَّ حُكْمَ الميِّتِ في حُكمِ الباقي الموجودِ، وهو قولُ الأكثر.

تنبيه ": لو ماتَ أربابُ أحدِ القولينِ، ورَجَعَ مَن بَقِيَ مِنهم إلى قولِ الآخرِينَ.

قالَ ابنُ كَجِّ (١): فيها وجهانِ:

أحدُهما: أنَّه إجماعٌ؛ لأنَّهم أهلُ العصرِ.

والشَّاني: المنعُ؛ لأنَّ الصِّدِّيقَ جَلَدَ في حدِّ الخمرِ أربعينَ (٢)، وقد أَجمَعَ الصَّحابةُ على ثمانينَ في زمنِ عمر، فلم يَجعلوا المسألةَ إجماعًا؛ لأنَّ الصَّحابةُ على ثمانينَ في زمنِ عمر، فلم يَجعلوا المسألةَ إجماعًا؛ لأنَّ الخلافَ كانَ قد تَقَدَّمَ، وقد ماتَ ممَّن قال بذلك بعضٌ إلى قول عمرَ.

<sup>(</sup>١) ينظر: «الفوائد السَّنية شرح الألفية» (١/ ٢٥٢)، و«التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٦٦٠).

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٦٧٧٣)، ومسلم (١٧٠٦) من حديث أنس رَعَالِلهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) ليست في (د).

(وَاتَّفَاقُ مُجْتَهِدِي عَصْرٍ بَعْدَ اخْتِلَافِهِمْ) وقبلَ استقرارِ الخلافِ: إجماعٌ، وكَذَا هو حُجَّةٌ في الأصحِّ، ويُمَثَّلُ له بما وَقَعَ لأبي بكر الصِّدِّيقِ رَضَيَّلِيَهُ عَنْهُ في قتالِ أهلِ الرِّدَّةِ، وفي اختلافِهم في أيِّ موضعٍ يُدفَنُ صَاَّللَّهُ عَيْنِهُ وَسَلَّمَ، ثمَّ اتّفاقِهم سريعًا فيهما.

(وَ) كذا إِنْ كَانَ (قَدِ<sup>(۱)</sup> اسْتَقَرَّ) اختلافُهم، فاتِّفاقُهم بعدَ ذلك: (إِجْمَاعٌ) عندَنا، وعندَ الأكثرِ، وكلُّ مَنِ اشتَرطَ انقراضَ العصرِ قال: إجماعٌ.

(وَلَا يَصِحُّ تَمَسُّكُ بِإِجْمَاعِ فِيمَا تَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ) أي: صِحَّةُ الإجماعِ (عَلَيْهِ) اتِّفاقًا، (كَوُجُودِهِ) تَبارَكُ و(تعالى، وَصِحَّةِ الرِّسَالَةِ) ودَلالةِ المُعجزةِ، فيتَوَقَّ فُ الإجماعُ على ذلك، فلا يَصِحُّ التَّمسُّكُ به؛ لاستلزامِه عليه لُزومَ الدَّوْرِ، ولعَدم إمكانِ تَأْخُرِ معرفتِها عنِ الإجماع.

(وَيَصِحُّ) التَّمسُّكُ بالإجماعِ (فِي غَيْرِهِ) وهو ما لا تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ الإجماعِ عليه، مِن أمْرِ:

(١) (دِينِيِّ، كَنَفْيِ الشَّريكِ)، ووجوبِ العباداتِ، ونَحوِها، فإنَّ الإجماعَ لا يَتَوَقَّ فُ على ذلك؛ لإمكانِ تأخُّرِ مَعرِفَتِها عن الإجماع، وسواءٌ كانَ الدِّينيُّ: عقليًّا: كرُؤيةِ الباري، ونفيِ الشَّريكِ، أو شرعيًّا: كوجوبِ الصَّلاةِ، والزَّكاةِ، والصِّيام، وغيرِها.

(٢) (أَو) مِن أَمْرِ (عَقْلِيِّ: كَحُدُوثِ (٢) العَالَمِ) فَيُمكِنُ إِثْبَاتُه؛ لأنَّه يُمْكِنُنا إِثْبَاتُه؛ لأنَّه يُمْكِنُنا إِثْبَاتُ الضَّانِعِ بحدوثِ الأعراضِ، ثمَّ نَعرِفُ صِحَّةَ النُّبُوَّةِ، ثمَّ يُعرَفُ به الإجماعُ، ثمَّ يُعرَفُ به حُدوثُ الأجسامِ، وهذا الصَّحيحُ الَّذِي عليه الأكثرُ.

<sup>(</sup>١) في «مختصر التحرير» (ص١٠٤): لو.

<sup>(</sup>٢) في المختصر التحرير؛ (ص١٠٤): كحدث.

(٣) (أَوْ) مِن أَمرِ (دُنْيَوِيِّ: كَرَأْيِ فِي حَرْبٍ) وتدبيرِ أَمرِ الجيوشِ والرَّعِيَّةِ.

قَالَ البِرْمَاوِيُّ: فيه مذهبانِ مشهورانِ، المُرَجَّحُ منهما: وجوبُ العملِ فيه بالإجماع(١).

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: وهو أظهرُ؛ لأنَّ الدَّليلَ السَّمعيَّ دَلَّ على التَّمسُّكِ به مطلقًا مِن غيرِ تقييدٍ، فوَجَبَ المَصيرُ إليه؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التَّقييدِ(٢).

(٤) (أَو) مِن أمرٍ (لُغَوِيِّ) فيُعتَدُّ بالإجماعِ في أمرٍ لُغوِيِّ، ككونِ الفاءِ للتَّعقيب، قَطَعَ به البِرْمَاوِيُّ (٣).

وقيلَ: يُعتَدُّ بالإجماعِ فيه إنْ تَعَلَّقَ بالدِّينِ، وإلَّا فلا.



<sup>(</sup>١) «الفوائد السنية في شرح الألفية» (١/ ٤١٤).

<sup>(</sup>٢) (التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٦٨٧).

<sup>(</sup>٣) «الفوائد السنية في شرح الألفية» (١/ ٤١٣).

#### (فَضلُ)

(ارْتِدَادُ الأُمَّةِ) الإسلاميَّةِ في بعضِ الأعصارِ (جَائِزٌ عَقْلًا) أي: في تَصَوُّرِ العقلِ قطعًا؛ لأنَّه ليسَ بمُحالٍ، ولا يَلْزَمُ منه مُحالٌ، و(لا) يَجُوزُ ارتدادُها (سَمْعًا) في الأصحِّ، لأدلَّةِ الإجماعِ، وقولِه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أُمَّتِي لا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ»(١)، وانعقاد(١) الإجماع.

(وَيَجُوزُ اتَّفَاقُهَا على جَهْلِ مَا) أي: شيء (لَمْ تُكَلَّفْ بِهِ) في الأصحِّ، لعدمِ السَّخُلِيفِ: كتفضيلِ عمَّارِ على حذيفة، وعكسِه، ولأنَّ ذلك لا يقدحُ في أصل من الأصولِ، أمَّا ما كُلِّفوا به: فيَمتَنِعُ جهلُ جميعِهم، ككونِ الوتر واجبًا أم لا، ونحوه.

و(لا) يَجوزُ (انْقِسَامُهَا) أي: الأُمَّةِ (فِرْقَتَيْنِ كُلُّ فِرْقَةٍ) منها (مُخْطِئَةٌ فِي مَسْأَلَةٍ مُخَالِفَةٍ) للمَسألةِ (الأُخْرَى) مِثْلُ أن يَقولَ البعضُ بأنَّ العبدَ يَرِث، ويَقولُ الباقي بأنَّ القاتلَ يَرِثُ؛ [فلا يَجُوزُ](" لأنَّه إجماعٌ على الخطأِ.

ومَثَلُوا أيضًا باتّفاقِ شَـطِ الأُمَّةِ على أنَّ التَّرتيبَ في الوضوءِ واجبٌ، وفي الصَّورتينِ، الصَّلاةِ الفائتةِ غيرُ واجبٍ، والفرقةُ الأُخرى على عكسِ ذلك في الصُّورتينِ، فذَهَبَ الأكثرُ إلى المنعِ؛ لأنَّ خَطاًهم في المسالتينِ لا يُخرِجُهم عن أنْ يَكُونوا قـدِ اتَّفقوا على الخطأِ ولو في المسالتينِ، وهو منفيٌ عنهم، أمَّا إنْ يَخطاً كلُّ فريقٍ في مسالةٍ أجنبيَّةٍ عنِ المسالةِ الأخرى: جازَ، فإنَّا نَقطعُ أنَّ كلَّ مجتهدٍ يَجُوزُ أنْ يُخطِئ، وما مِن مذهبٍ مِن المذاهبِ إلَّا وقد وَقَعَ فيه ما يُنْكَرُ ولو قَلَ، فهذا لا بدَّ للبشرِ منه.

<sup>(</sup>٢) في (د): وانعقد.

<sup>(</sup>١) سبق تخريجُه.

<sup>(</sup>٣) ليست في (ع).

(وَلا) يَجُوزُ أيضًا: (عَدَمُ عِلْمِهَا) أي: الأُمَّةِ (بِعَرِيلٍ) إذا (اقْتَضَى) ذلك الدَّلِيلُ (حُكْمًا) على المُكَلَّفِينَ (لا دَلِيلَ لَهُ) أي: لذلك الحُكْمِ (غَيْرُهُ) أي: عيرُ ذلك الدَّليل؛ لأنَّه إنْ عُمِلَ بذلك الحُكْمِ كانَ عملًا به عن (() غير دليل، عن تَشَهِّ والعملُ بالحُكْمِ عنِ التَّشَهِّ لا يَجُوزُه وإنْ لم يُعمَلُ به كانَ بل عن تَشَهِّ والعملُ بالحُكْمِ عنِ التَّشَهِّ لا يَجُوزُه وإنْ لم يُعمَلُ به كانَ تركَ اللحُكْمِ المُتَجِهِ على المُكَلَّفِ، أما إذا كانَ في الواقعةِ دليلٌ ، أو خبرٌ راجعجٌ ؛ أي: بلا مُعارِض قد عُمِلَ على وَفْقِ ذلك الدَّليلِ ، أو الخبرِ بدليلِ اخرَ عدمُ عِلْمِ الأُمَّةِ به ، وهذا ظاهرُ كلامِ أصحابِنا ؛ لأنَّ عَدَمَ العِلمِ ليسَ مِن فِعلِهم، وخطؤُهم مِن أوصافِ عدمِ العِلمِ ، في المَكونُ خطأً ، فلا السَّرِ الدَّ جميعِهم في عدمِ العِلمِ ، في إلى الدَّليلِ المَاتِولِ عَمْمِ المَعْمَ في عدمِ العِلمِ ، في إلى الحَبرِ أو الدَّليلِ الرَّاجِحِ لم يُوجِبْ مَحذورًا ؛ إذْ ليسَ اشتِراكُ جميعِهم في عدمِ العِلْمِ العِلْمِ إجماعًا الرَّاجِحِ لم يُوجِبْ مَحذورًا ؛ إذْ ليسَ اشتِراكُ جميعِهم في عدمِ العِلْمِ إجماعًا حَتَّى يَجِبَ مُتابَعَتُهم فيه ، بل عدمُ عِلمِهم بذلك الدَّليلِ ، أو الخبرِ كعَدمِ خَمْمِهم في واقعةٍ لم يَحكُموا فيها بشيءٍ ، فجازَ لغيرِهم أنْ يَسعى في طلبِ ذلك الدَّليلِ أو الخبرِ ليَعلَمَ.



\_\_\_\_\_\_(١) في (د**)**: من.

#### (فضل)

لَمَّا فَرَغَ منَ الأبحاثِ المخصوصةِ بكلِّ واحدٍ منَ الأَدِلَّةِ الثَّلاثةِ، وهي: الكتابُ، والسُّنَّةُ والإجماعُ، شَرَعَ في الأبحاثِ المُشتَركةِ بينَ الثَّلاثةِ.

واعلَمْ أَنَّ الكلامَ فِي الشَّيْءِ إِنَّمَا يَكُونُ بعدَ ثُبُوتِه، ثمَّ يَتْلُوه ما يَتَوَقَّفُ عليه مِن حَيْثُ دَلالةُ الألفاظِ؛ لأنَّه بعدَ الصِّحَّةِ يَتَوَجَّهُ النَّظرُ إلى ما دلَّ عليه (١) فلله ذلك الثَّابتُ، ثمَّ يَتْلُوه: ما يَتَوَقَّفُ عليه مِن حَيْثُ استمرارُ الحُكمِ وبقاؤُه فلم يُنْسَخْ، ثمَّ يَتلوه: ما يَتَوَقَّفُ عليه الدَّليلُ الرَّابِعُ وهو القياسُ مِن بيانِ أركانِه وشروطِه وأحكامِه؛ لأنَّه مُفَرَّعُ على الثَّلاثةِ الأُولِ.

وقولُه: (يَشْتَرِكُ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالإِجْمَاعُ فِي:

(١) سَنَدٍ) إشارةٌ إلى أنَّ المرادَ بالثُّبُوتِ صِحَّةُ وُصولِها إلينا لا ثُبُوتُها في نَفْسِها، وكونُها حقًّا، (وَيُسَمَّى) السَّنَدُ (إِسْنَادًا).

وأصلُ السَّنَدِ في اللُّغةِ: ما يُستنَدُ (٣) إليه، أو: ما ارتفعَ مِن الأرضِ.

(وَ) اصطلاحًا (هُوَ: إِخْبَارٌ عَنْ طَرِيتِ المَتْنِ) قولًا أو فعلًا، تواترًا أو آحادًا، ولو كانَ الإخبارُ بواسطةِ مُخبِرِ آخَرَ فأكثرَ، عمَّن يُنسَبُ المتنُ إليه، وأَخْذُ المعنى الاصطلاحيِّ مِن الارتفاعِ أكثرُ مُناسَبَةً، فلذلك قال ابنُ

<sup>(</sup>١) في (ع): على.

<sup>(</sup>٢) اشرح العضد على مختصر ابن الحاجب، (٢/ ٣٧٦).

<sup>(</sup>٣) في (د): يسند.

طريفٍ (١): أَسْنَدْتُ الحديثَ رَفَعْتُه إلى المُحَدِّثِ، فيَحتملُ أنَّه اسمُ مصدرٍ مِن أَسْنَدُ يُسْنِدُ، أُطلِقَ على المُسْنَدِ إليه، وأن يَكُونَ مَوضوعًا لِما يُسنَدُ إليه.

والمُسنِدُ بكسْرِ النُّونِ: مَن يَروي الحديثَ بإسنادِه، سواءٌ كانَ عندَه عِلْمٌ به، أو ليسَ له إلَّا مُجَرَّدُ روايتِه.

(٢) (وَ) يَسْتَرِكُ الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ في (مَتْنِ، وَ) المتنُ: (هُوَ المُخْبَرُ بِهِ) ومادَّةُ المتنِ في الأصلِ راجعةٌ إلى مَعنى الصَّلابةِ، ويُقالُ لِما صَلُبَ مِن الأرضِ: متنُ، والجمعُ مِتَانٌ، ويُسَمَّى أسفلُ الظَّهْر مِن الإنسانِ والبهيمةِ مَتنًا، والجمعُ: مُتُونٌ، فالمَتنُ ما تَضَمَّنَه الثَّلاثةُ المذكورةُ مِن أمرٍ ونهي، وعامٌ وخاصٌ، ونحوِها.

(وَالخَبَرُ) يُحَدُّ عندَ أصحابِنا والأكثرِ، ولهم فيه حدودٌ كثيرةٌ، قلَّ أنْ يَسلَمَ منها حدُّ مِن خدشِ.

قالَ في «شَرِحِه»: وأَسْلَمُها قَولُهم: (مَا) يَعني أَنَّه في اللَّغةِ كلامٌ (يَدْخُلُهُ صِدْقٌ وَكَلِهِ مِنْ وَبُقُولِ مَن عِدْقٌ وَكَلِهِ مُنَ وَمُسَيْلِمَةُ صادقانِ، وبقولِ مَن يَكِذِبُ دائمًا: «كُلُّ أخباري كَذِبٌ»، فخبَرُ هذا لا يَدخُلُه صدقٌ، وإلَّا كُذَّبَتْ أخبارُه وهو منها، ولا كَذِب، وإلَّا كُذِّبَتْ أخبارُه مع هذا، وصَدَقَ في قولِه: «كُلُّ أخباري كَذِبٌ» فيتناقض، ويَلْزَمُ الدَّوْرُ؛ لتَوَقُّفِ مَعرفتِهما على معرفةِ الخبَرِ؛ لأنَّ الصِّدقَ: الخبرُ المطابِقُ، والكذبَ: ضِدُّه. وبأنَّهما مُتقابِلانِ، فلا يَجتمعانِ في خبرٍ واحدٍ، فيلْزَمُ امتناعُ الخبرِ، أو وُجودُه مع عدمِ صِدقِ الحدِّ، وبخبرِ الباري.

<sup>(</sup>١) ينظر: «الفوائد السنية» للبرماوي (٢/ ٦)، و «التحبير شرح التحرير» (١٦٩٤).

<sup>(</sup>۲) «شرح الكوكب المنير» (۲/ ۲۸۹).

وأُجيبَ عنِ الأوَّلِ: أنَّه في مَعنى خبرينِ لإفادتِه حُكمًا لشخصينِ، ولا يُوصَفان بهما، بل يُوصَفُ بهما الخبَرُ الواحدُ مِن حَيْثُ هو خبَرٌ.

ورُدَّ: لا يَمنَعُ ذلك مِن وصفِه بهما، بدليلِ الكذبِ في قولِ القائلِ: «كُلُّ موجودٍ حادثٌ»، وإنْ أفادَ حُكمًا لأشخاص.

وأُجِيبَ: بأنَّه كذبٌ؛ لأنَّه أضافَ الكذبَ إليهما معًا، وهو لأحدِهما.

وسَلَّمَه بعضُهم، ولكنْ لم يَدخُلُه الصِّدقُ.

وأُجِيبَ: بأنَّ مَعنى الحدِّ بأنَّ اللَّغةَ لا تَمنَعُ القولَ للمُتكلِّمِ به صَدَقْتَ أو كَذَبْتَ.

ورُدَّ: برجوعِه إلى التَّصديقِ والتَّكذيبِ، وهو غيرُ الصِّدقِ والكذبِ في الخبَرِ، وقولُه: «كلُّ أخباري كَذِبٌ» ولا يَخلو عنهما.

وقالَ بعضُ أصحابِنا: يَتَناوَلُ قولُه ما سِوى هذا الخبَرِ؛ إذِ الخبَرُ لا يَكُونُ بعضَ المُخبَر.

قالَ: ونَصَّ أحمدُ على مِثْلِه، ولا جوابَ عنِ الدَّوْرِ، وقد قيلَ: لا تَتَوَقَّفُ معرفةُ الصِّدقِ والكذبِ على الخبَرِ لعِلمِهما ضرورةً.

وأُجيبَ عن الأخيرِ وما قَبْلَه: بأنَّ المحدودَ جنسُ الخبَرِ، وهو قابلٌ لهما، كالسَّوادِ والبياضِ في جِنسِ اللَّونِ.

ورُدَّ: لا بدَّ مِن وجودِ الحدِّ في كلِّ خبَرٍ، و إلَّا لَزِمَ وجودُ الخبَرِ دونَ حَدِّه.

وأُجيبَ: بأنَّ الواوَ وإنْ كانَتْ للجمعِ لكنَّ المُرادَ التَّرديدُ بينَ القِسمَينِ تَجوُّزًا، لكنْ يُصانُ الحدُّ عن مِثلِه.

### (وَ) الخبَرُ (يُطْلَقُ:

(١) مَجَازًا) مِن جهةِ اللَّغةِ (عَلَى دَلالَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ، وَإِشَارَةٍ حَالِيَّةٍ) كقولِهم: عيناك تُخبرُني بكذا، والغُرابُ يُخبرُ بكذا،

(٢) (وَ) يُطلَقُ (حَقِيقَةً على الصِّيغَةِ) وهي: قولٌ مخصوصٌ لتَبادُرِ الفهمِ عندَ الإطلاقِ إلى ذلك.

(وَ) الصِّيغةُ (تَدُلُّ بِمُجَرَّدِهَا) أي: بلا قرينةٍ (عَلَيْهِ) أي: على كونِه خبَرًا عندَ القاضي أبي يَعلى (١) وغيرِه، واختارَه كثيرٌ مِن أصحابِنا، وقالوا: لأنَّ الخبرَ هو اللَّفظُ والمعنى، لا اللَّفظُ فقط، فتقديرُه لهذا المُرَكَّبِ جزءٌ يَدُلُّ بنفسِه على المُرَكَّبِ.

وإذا قِيلَ: الخبرُ: الصِّيغةُ فقطْ؛ بَقِيَ الدَّليلُ هو المدلولُ عليه، وعندَ ابنِ عَقِيلِ: الصِّيغةُ: هي الخبرُ، فلا يُقالُ له صيغةٌ، ولا هي دالَّةٌ عليه.

(وَلا يُشْتَرَطُ فِيهِ) أي: الخبر (إِرَادَةُ) الإخبارِ، فهو ما يُفيدُ بذاتِه احتِرازًا عمّا يُفيدُ بذاتِه احتِرازًا عمّا يُفيدُ باللّازمِ أو بالقرينةِ، نحوُ: أنا أَطلُبُ مِنك أَنْ تُخبِرَ في بكذا، أو أَن تَسْقِينِي ماءً، أو تَثركَ الأذى ونحوَه، فإنّه وإنْ كانَ دالًا على الطّلبِ لكنْ لا بذاتِه، بل هذه إخباراتُ لازِمُها الطّلَبُ، ولا يُسَمَّى الأوَّلُ اسْتِفْهامًا، ولا الثّاني أمرًا، ولا الثّالثُ نهيًا، وكذا قولُه: أنا عطشانُ، كأنّه قال: اسْقِني، فإنّ هذا طلبٌ بالقرينةِ لا بذاتِه، وربّما عُبِّرُ عن هذا القيدِ بكونِه بالوضعِ، وربّما عُبِّرُ عن هذا القيدِ بكونِه بالوضعِ، وربّما عُبِّرُ عنه بما يُفِيدُه إفادةً أوَّلِيَّةً، والكلُّ صحيحٌ.

إذا عَرَفْت ذلك (فَإِتْيَانُهُ) أي: مجيءُ الخبَرِ:

<sup>(</sup>١) «العدة في أصول الفقه» (٤/ ١٦٩٦).

(١) (دُعَاءً) نحوُ: غَفَرَ اللهُ له ورَحِمَه،

(٢) (وَتَهْدِيدًا) نحوُ قولِ السَّيِّدِ لعبدِه: قد عَلِمْتُ أَنَّكَ لا تَنتَهي عن سوءِ فِعلِك بدونِ المعاقبةِ.

(٣) (وَأَمْرًا) نَحوُ قولِه تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَنَتُ يَثَّرَبُّصَنَ بِإِنْفُسِهِنَّ ﴾ (١).

: (مَجَازٌ)؛ لأنَّ ذلك لا يَدخُلُه صِدقٌ ولا كَذِبٌ.

#### فائدتان:

إحداهما: الخبر مُشتمِلٌ على مَحكُومٍ عليه، ومحكومٍ به، ويُعبَرُ عنه البيانيُّونَ: بمُسنَدٍ إليه، ومُسنَدٍ، ويَعُدُّونه إلى مطلقِ الكلامِ، والمناطقة يُسَمُّونَ الخبَرَ: قضيَّةً؛ لِما فيها منَ القضاءِ بشيءٍ على شيءٍ، ويُسَمُّون المقضيَّ عليه: موضوعًا، والمقضيَّ به مَحمولًا؛ لأنَّك تَضَعُ الشَّيْءَ وتَحمِلُ عليه حُكمًا.

### ويُقَسِّمون القضيَّةَ إلى:

(١) طبيعيَّة: وهي ما حُكِمَ فيها بأحدِ أمرينِ مِن حَيْثُ هو على الآخرِ من حَيْثُ هو، لا بالنَّظرِ إلى أفرادِه، نحوُ: الرَّجُلُ خيرٌ مِن المرأةِ،

(٢) وغيرِ الطَّبيعيَّةِ: وهي الَّتي قُصِدَ الحُكْمُ فيها على مُشَخَّصٍ في الخارجِ لا على الحقيقةِ من حَيْثُ هي، ثمَّ يُنْظَرُ:

فإنْ حُكِمَ فيها على جزءٍ مُعَيَّنٍ: سُمِّيَتْ «شخصيَّةً»، نحوُ(١): زيدٌ قائمٌ، أو لا على مُعَيَّن،

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٨٨.

<sup>(</sup>٢) ليس في (د).

فإنْ ذُكِرَ فيها سورُ الكلِّ أو البعضِ في نفي أو إثباتٍ، سُمِّيَتْ «مَحصورةً»، نحوُ: لا نحوُ: كلَّ إنسانِ كاتبٌ بالقوَّةِ، وبعضُ الإنسانِ كاتبٌ بالفعلِ، ونحوُ: لا شيء، أو لا واحد مِن الإنسانِ بجمادٍ، وليسَ بعضُ الإنسانِ بكاتبِ بالفعلِ، أو بعضُ الإنسانِ ليسَ كذلك.

وإن لم يَكُن للقضيَّةِ سورٌ، والمرادُ الحُكْمُ فيها على الأفرادِ لا على الحقيقةِ مِن حَيْثُ هي، سُمِّيَتْ «مُهملةً»، نحوُ: الإنسانُ في خُسْرٍ، والحكمُ فيها على بعضٍ ضروريٌّ فهو المُتَحَقِّقُ، ولا يَصدُقُ عليها كُلِّيَّةً، لكن إذا كانَ فيها «الـ» كما في: «الإنسانُ كاتبٌ» يُطلِقُ عليها ابنُ الحاجبِ(۱) وغيرُه كثيرًا أنَّها «كُلِّيَّةٌ»، نظرًا إلى إفادةِ «الـ» العمومَ، فهي مثلُ «كلِّ» وإن لم يَكُن ذلك من اصطلاح المناطقةِ.

الفائدةُ النَّانيةُ: سَأَلَ بعضُهم: إنَّ سُنَّةَ النَّبِيِّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها الأمرُ والنَّهيُ والاستفهامُ وأنواعُ التَّنبيهِ، وغيرُ ذلك، فلِمَ (١) كلُّها تُسَمَّى أخبارًا، فيُقالُ: أخبارُ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

وأجابَ البَاقِلَانِيُّ بجوابينِ:

أحدُهما: أنَّ الكلَّ أخبَر به النَّبِيُّ صَآلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن حُكْمِ اللهِ تعالى.

الثَّاني: أنَّها إنَّما ﴿ \* السُّمِّيَتُ أَخِبارًا لِنقلِ المُتَوَسِّطِينَ، فهم يُخبِرون (٥٠ به

<sup>(</sup>۱) دمنتهي السول) (ص۱۰).

<sup>(</sup>٢) في (د)، (ع): فلزم. ولعله سبق قلم. ينظر: «الفوائد السَّنية» للبِرماوي (٢/ ٤٣٩).

<sup>(</sup>٣) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٧٢٣).

<sup>(</sup>٤) ليست في (ع).

<sup>(</sup>٥) في (د): مخبرون.

عمَّن أَخبَرَهم، إلى أَنْ يَنتهيَ إلى مَن أَمَرَه النَّبِيُّ صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُو نَهاه، فإنَّ ذَلَك يَقُولُ: أَخبَرَنا فلانٌ عن فلانٍ بأنَّه صَالَللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ ونَهِينا، والَّذي بعدَه يَقُولُ: أَخبَرَنا فلانٌ عن فلانٍ بأنَّه صَالَللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ ونَهَى (۱).

تنبية: قد عُلِمَ أنَّ للكلامِ أنواعًا فلا بدَّ مِن بيانِها، والفرقِ بينَها ليَحصُلَ الاستدلالُ بها على المرادِ، وللنَّاسِ في تقسيمِه طُرُقٌ: فمنهم مَن يُقسِّمُه إلى: خبر، وإنشاء، وهو الَّذِي مَشَى عليه المُصَنِّفُ؛ لأنَّه إن احتملَ الصِّدقَ والكذبَ فهو الخبرُ.

(وَغَيْرُهُ) وهو ما لا يَحتملُ الصِّدقَ والكذبَ: (إِنْشَاءٌ، وَتَنْبِيهُ، وَمِنْهُ:

- (١) أَمْرٌ،
- (٢) وَنَهْيٌ،

(٣) وَاسْتِفْهَامٌ) وذلك الإنشاءُ: إمَّا طلبٌ أو غيرُه، وهو المشهورُ باسمِ الإنشاءِ. والطَّلبُ: إمَّا أمرٌ، أو نهيٌ، أو استفهامٌ، نحوُ: قُمْ ولا تَقعُدْ، وهل عندَكَ أحدٌ؟ وقد ذُكِرَ مِن الإنشاءِ مع ذلك: التَّمنِّي، والتَّرجِّي، والقسم، والنَّداءَ، فظاهرُه أنَّ الإنشاءَ: هو التَّنبيهُ.

وقالَ بعضُهم: الكلامُ الَّذِي لا يَحتمِلُ الصِّدقَ والكذبَ يُسَمَّى: إنشاءً، فإنْ دَلَّ بالوضعِ على طلبِ الفعلِ يُسَمَّى: أمرًا، وإنْ دَلَّ على طلبِ الكفِّ يُسَمَّى: أمرًا، وإنْ دَلَّ على طلبِ الكفِّ يُسَمَّى: استفهامًا، وإنْ لم يَدُلَّ يُسَمَّى: استفهامًا، وإنْ لم يَدُلَّ بالوضع على طلبٍ يُسَمَّى: تنبيهًا.

(٤) (وَ) يَندَرِجُ فيه (تَمَنَّ،

<sup>(</sup>١) في (د): أو.

(٥) وَتَرَجِّ) والفرقُ بينَ التَّمنِّي والتَّرجِّي: أنَّ التَّرجِّي لا يُستعمَلُ إلَّا في المُمكِنِ والمُستحيلِ، تَقولُ: المُمكِنِ والمُستحيلِ، تَقولُ: لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يومًا.

واسْتُغْنِي بذكرِ التَّرجِّي عنِ الإشفاقِ، وهو ما يَكُونُ في المكروهِ، وربَّما تُوسِّعَ بإطلاقِ التَّرجِّي على الأعمِّ، وقد اجْتَمَعَا في قولِه تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تُوبُوا شَيْنًا وَهُوا شَيْئًا وَهُوا شَيْعًا في قولِه تعالى والمُوا سَعْمًا في قولِه تعالى وقد والمُعالِق السَّعِيمُ والمُعْمَى اللهُ عَلَيْعِيمُ اللّهُ عَلَيْمًا في قولِه تعالى والمُعْمَلِقُوا شَيْعًا وَهُوا شَيْعًا وَالْعِلَاقِ فَا سُعِيمًا فِي الْعَلَاقِ فَا عَلَيْعُوا شَيْعًا فَيْعَالِهِ فَا سُعَالِهِ فَالْعُوا شَيْعًا فَيْعُوا شَيْعًا وَالْعُوا شَيْعًا وَالْعُوا شَيْعًا فَيْعُوا شَيْعًا فَيْعُوا شَيْعًا فَيْعُوا شَيْعُوا شَيْعًا فَيْعُوا شَيْعُوا شَيْعًا فَيْعُوا شَيْعُوا شَيْعُوا شَيْعًا فَيْعُوا شَيْعًا فَيْعُوا شَيْعُوا شَيْعًا فَيْعُوا شَيْعًا فَيْعُوا شَيْعُوا شَيْعُ

(٦) [(وَ) يَندَرِجُ فِي الإِنشاءِ أَيضًا: (قَسَمٌ)، نحوُ: ﴿ وَتَأَلَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَدَكُمُ ﴾(١)،

(٧) (وَنِدَاءٌ) نحو: ﴿ يَآأَيُهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبُّكُمُ ﴾ (٢) [٤٠].

(وَ) مِن الإنشاءِ (صِيغَةُ عَقْدٍ وَفَسْخٍ) ونحوِها: وهو الّذِي يَقتَرِنُ مَعناه بوجودِ لفظِه، نحوُ: بِعْتُ، واشتَريْتُ، وأَعتقْتُ، وطَلَقْتُ، وفَسَخْتُ، ونحوِها مِمَّا يُشابِهُ ذلك، مِمَّا يُستَحْدَثُ به الأحكامُ، فهي أخبارٌ في الأصلِ بلا شكّ، ولكنْ لَمَّا اسْتُعمِلَتْ في الشَّرع في مَعنى الإنشاءِ اختُلِفَ فيها هل هي باقيةٌ على أصلِها من الإخبارِ أو نُقِلَتْ؟ فأصحابُنا والأكثرُ على الثَّاني؛ لأنّه لو كانَ خبَرًا لكانَ إمَّا: عن ماضٍ، أو حالٍ، أو مستقبل، والأوَّلانِ باطلانِ؛ لِئلًا يلْزَمَ ألَّا يَقبَلَ الطَّلاقُ ونحوُه التَّعليقَ؛ لأنّه يَقتضي تَوَقُّفَ شيءٍ لم يُوجَدُ على ما لم يُوجَدُ، والماضي والحالُ قد وُجِدَا، لكنَّ قَبولَه التَّعليقَ إجماعٌ، والمُستقبلُ يَلْزَمُ منه ألَّا يَقعَ به شيءٌ؛ لأنّه بمَنزلةِ: سأُطلَقُ، والغرضُ خلافُه والمُعيرِ ذلك مِن أدِلَتِهِ.

البقرة: ٢١٦.
 الأنبياء: ٥٧.

وأيضًا: لا خارجَ لها، ولا تَقبَلُ صدقًا، ولا كذبًا، ولو كانَتْ خبَرًا لَمَا قَبِلُتْ تعليقًا لكونِه ماضيًا، ولأنَّ العِلْمَ الضَّروريَّ قاطعٌ بالفرقِ بينَ: طَلَّقْتُ إذا قَصَدَ به الإخبارَ.

تنبيةٌ: قالَ الشَّيخُ: هذه الصِّيعُ إنشاءٌ مِن حَيْثُ إنَّها أَثْبَتَتِ الحُكْمَ، وبها تَمَّ، وهي إخبارٌ لدَلالتها على المَعنى الَّذِي في النَّفسِ(١).

(وَلَوْ قَالَ لِرَجْعِيَّةٍ: طَلَّقْتُكِ؛ طَلَقَتْ) في الأصحِّ؛ أي: على القولِ الَّذِي عليه الأكثرُ؛ لأنَّه إنشاءٌ للطَّلاقِ، فعلى هذا لا يُقبَلُ قولُه أنَّه أرادَ الإخبارَ.

(وَفِي وَجْهِ) لنا: أنَّها تَطْلُقُ أيضًا (وَإِنِ (٢) ادَّعَى) طلاقًا (مَاضِيًا).

قُلْتُ: قالَ في «شرحِ الأصلِ»: الظَّاهرُ أنَّه إنشاءٌ، وهو المُتعارفُ بينَ النَّاسِ، وهذا المَشهورُ في المذهبِ (٣).

لكنَّ ظاهرَ صنيعِ المُصنِّفِ يُخالِفُه؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي خطبتِه أَنَّه قال: «متى قُلْتُ: فِي وجهٍ؛ فالمُقَدَّمُ غيره»، فظاهرُه أَنَّ المُعتمَدَ أَنَّه لو قال لها: طَلَّقْتُك، وادَّعى طلاقًا ماضيًا فلا تَطلُقُ، فإنَّ قولَه: «طَلَّقْتُكِ»، يَحتمِلُ أَنَّه إخبارٌ عنِ الطَّلاقِ الماضي (١) الَّذِي كانَ أَوْقَعَه، فلم يَقَعْ عليها غيرُه، فليُتَأَمَّلُ.

(وَ) قولُ الشَّاهِدِ (أَشْهَدُ) قيلَ: إخبارٌ، وقيلَ: إنشاءٌ، والمُختارُ أنَّه (إِنْشَاءٌ تَضَمَّنَ إِخْبَارًا) عمَّا في نَفْسِه، وإنَّما اختيرَ هذا القولُ؛ لاضطرابِ النَّاسِ في

<sup>(</sup>١) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٧١٥).

<sup>(</sup>٢) في «مختصر التحرير» (ص١٠٨): ولو.

<sup>(</sup>٣) (التحبير شرح التحرير) (٤/ ١٧١٥ - ١٧١٦).

<sup>(</sup>٤) ليست في (د).

ذلك، فقائلٌ بأنَّها إخبارٌ كما في كُتُبِ اللَّغةِ، وقائلٌ بأنَّها إنشاءٌ؛ لأنَّه لا يَدخُلُه تكذيبٌ شرعًا، فالقائلُ بالثَّالثِ: رَأَى كُلَّا مِن القولينِ له وجهٌ، فجَمَعَ بينَهما بأنْ قال: هو إنشاءٌ تَضَمَّنَ إخبارًا.

تنبيهانِ: ذَكَرَ القَرَافِيُّ فروقًا بين الخبَرِ والإنشاءِ:

أحدُها: قبولُ الخبر (١) الصِّدقَ والكذب، بخلافِ الإنشاءِ.

الشَّاني: الخبَرُ تابعٌ لمُخبِرِه في أيِّ زمانٍ كانَ، ماضيًا كانَ، أو حالًا، أو مستقبلًا، والإنشاءُ متبوعٌ لمُتَعَلَّقِه، فيَتَرَتَّبُ عليه بعدَه.

الثَّالثُ: أنَّ الإنشاءَ سببٌ لوجودِ مُتَعَلَّقِه، فيَعقبُ آخِرَ حرفٍ منه على الخَلافِ في ذلك، إلَّا أنْ يَمنَعَ مانعٌ، وليسَ الخبرُ سببًا، ولا مُعَلَّقًا عليه، بل مُظْهرٌ فقط (٢). انتهى.

إذا عَلِمْتَ ذلك: فهذه الفروقُ راجعةٌ إلى أنَّ الخبَرَ له خارجٌ يَصدُقُ أو يَكْذَبُ.

التَّنبيهُ الثَّاني: مِمَّا يَنبني على الفرقِ بينهما أنَّ الظِّهارَ هل هو خبَرٌ أو إنشاءٌ؟ قالَ القرَّافِيُّ: قد يُتَوَهَّمُ أنَّه إنشاءٌ، وليسَ كذلك؛ لأنَّ الله تعالى أشارَ إلى تكذيبِ المُظاهِرِ ثلاثَ مَرَّاتِ بقولِه تعالى: ﴿مَا هُرَ أَمَّهَ تَهِمُّ إِنْ أَمَّهَ تُهُمُّ لِكُولُونَ مُنكِمُ مَرَّاتِ بقولِه تعالى: ﴿مَا هُرَ أَمَّهَ تَهِمُّ إِنْ أَمَّهَ لَهُمُ لَا أَلَى وَلاَتَه حرامٌ ولا إلَّا اللهِ وَلاَتَه وَلِهُ كَذَا .

<sup>(</sup>۱) ليست في (د).

<sup>(</sup>٢) (نفائس الأصول في شرح المحصول) (٢/ ٨٤٥).

<sup>(</sup>٣) المجادلة: ٢.

وأجابَ عمَّن قال: سببُ التَّحريمِ أنَّـه قائمٌ مَقامَ الطَّلاقِ الثَّلاثِ، وذلك حرامٌ على رأي، وأطالَ في ذلك.

لكنْ قال البِرْمَاوِيُّ: الظَّاهرُ أنَّه إنشاءٌ، خلافًا له، أعني: القَرَافِيَّ؛ لأنَّ مقصودَ النَّاطقِ به تحقيقُ معناه الخبَريِّ بإنشاءِ التَّحريم، فالتَّكذيبُ وَرَدَ على معناه الخبَريِّ، لا ما قَصَدَه مِن إنشاءِ التَّحريم، وهذا مِثْلُ قولِه: «أنتِ على معناه الخبَريِّ، لا ما قَصَدَه مِن إنشاءِ التَّحريم، وهذا مِثْلُ قولِه: «أنتِ علي حرامٌ»، فإنَّ قَصْدَه إنشاءَ التَّحريم، فلذلك وَجَبَتِ الكفَّارةُ حَيْثُ لم يقصِدْ به طلاقًا، ولا ظهارًا، إلَّا من حَيْثُ الإخبارُ.

### فالإنشاء ضربان:

(١) ضربٌ أَذِنَ الشَّارعُ فيه، كما أرادَه المُنشِئ، كالطَّلاقِ.

(٢) وضربٌ لم يَأْذَنْ فيه الشَّرعُ، ولكنْ رَتَّبَ عليه حُكمًا، وهو الظِّهارُ، رَتَّبَ عليه حُكمًا، وهو الظِّهارُ، رَتَّبَ فيه تحريمَ المرأةِ إذا عادَ حَتَّى يُكَفِّرَ.

وقولُه: «إنَّها حرامٌ» لا بقصدِ طلاقٍ أو ظهارٍ رَتَّبَ فيه التَّحريمَ حَتَّى يُكفِّر ().

(وَيَتَعَلَّقُ بِمَعْدُومٍ مُسْتَقْبَلٍ) اثْنَتَا عَشْرَةَ حقيقةً: (أَمْرٌ، وَنَهْيٌ، وَدُعَاءٌ، وَنَعَرَّجٌ، وَتَمَنِّ) ووجه أختصاصِها بالمُستقبل: أنَّ هذه الخمسة طَلَبٌ، وطلَبُ الماضي مُتَعَدِّرٌ، والحالُ موجودٌ، وطلبُ تحصيلِ الحاصلِ مُحالٌ، فتَعَيَّنَ المُستقبلُ.

(وَشَـرْطٌ، وَجَـزَاءٌ) لأنَّهما رَبْطُ أمرٍ، وتوقيفُ دخولِه في الوجودِ على وجودِ أمْرِ آخَرَ، والتَّوقُّفُ في الوجودِ إِنَّمَا يَكُونُ في المستقبل.

<sup>(</sup>١) (الفوائد السنيّة في شرح الألفيّة) (٢/ ٤٤٠).

(وَوَعْدٌ، وَوَعِيدٌ) لأَنَّه حَثُّ على مستقبل، أو زجرٌ عن مستقبل بما تَتَوَقَّعُه النَّفْسُ مِن خيرٍ في الوعدِ وشرِّ في الوعيدِ، والتَّوقُّعُ لا يَكُونُ إلَّا في المستقبلِ. (وَإِبَاحَةٌ) لأَنَّها تخييرٌ بينَ الفعلِ والتَّركِ، والتَّخييرُ إِنَّمَا يَكُونُ في معدومٍ مستقبل.

(وَعَـرْضٌ وَتَحْضِيضٌ) لأنَّهما مُختَصَّانِ بالمُستقبلِ، فإنَّ قـولَ القائلِ: «أَلَا تَنْزِلُ عندَنا فَنُكْرِمَكَ»، لمُستقبل معدوم، وكذا قولُه: «هلَّا تَنزِلُ عندَنا فنُكْرِمَك»، لكنَّ هذا أشدُّ مِنَ العرضِ وأبلغُ.



#### (فَصْلُ)

(الخَبَرُ) محصورٌ في قِسمَينِ لا يَخرُجُ عنهما مِن غيرِ واسطةٍ بينَهما على الصَّحيحِ: صدقٌ، وكذبٌ، وعليه الأكثرُ؛ لأنَّ الحُكمَ الَّذِي هـو مدلولُ الخبرِ: إمَّا مطابقٌ للخارج الواقع، أو غيرُ مطابقٍ،

(١) فـ (إِنْ طَابَـقَ) ما في الخارجِ: (فَ) هو (صِدْقٌ) سـواءٌ كانَ مع اعتقادِ مطابقةٍ أو لا.

(٢) (وَإِلَّا) بأنْ لم يَكُنْ مُطابِقًا: (فَ) هو (كَذِبٌ).

قال الكُورَانِيُّ: الإنشاءُ: كلامٌ يَحصُلُ مَدلولُه من اللَّفظِ في الخارجِ، مثلُ: اضْرِبْ، ولا تَضْرِبْ؛ إذْ مَدلولُه ما إِنَّمَا يَحصُلُ مِن لفظِهما، والخبَرُ بخلافِه؛ أي: ما له مَدلولُ ربَّما طَابَقَتْه النِّسبةُ الذِّهنيَّةُ، وربَّما لا تُطابِقُه، فإذا تَصَوَّرتَ قيامَ زيدٍ، وحَكَمْتَ على زيدٍ بأنَّه قائمٌ، فإنْ كانَ قائمًا فقد طابَقَ حُكمُك لِما في الخارج، وهو قيامُ زيدٍ فكلامُك صِدقٌ، وإن لم يُطابِقْ فكَذِبٌ، فتَحَرَّرَ أنَّ صِدقَ الخبرِ: مُطابِقةُ حُكمِ المُتكلِّم للواقع، وكذبُه: عَدَمُها(۱).

(وَ) الصِّدقُ والكَذِبُ (يَكُونَانِ فِي) زَمَنٍ (مُسْتَقْبَلٍ كَ) ما يكونانِ في (مَاض).

قالَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ تعالى فيمَن قال: «لا آكُلُ»، فأكلَ: هذا كذبٌ، لا يَنبغي أَنْ يُفعَلَ (٢).

<sup>(</sup>١) (الدُّرر اللَّوامع في شرح جمع الجوامع) (٣/ ٢٦).

<sup>(</sup>٢) ينظر: «شرح الكوكب المنير» (٦/ ٣١٤)، و«التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٧٤٥).

ولقولِه تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِٱللّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللّهُ مَن يَمُوتُ ﴾ (۱)، وقولِه تعالى: ﴿ وَٱلْمَ مَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ يَقُولُونَ لِإِخْوَنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ وقولِه تعالى: ﴿ وَٱللّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنْفِقِينَ الْمُنْفِقِينَ لَئِنْ أُخْرِجَتُمْ ﴾ (۱) إلى آخِرِ الآيةِ، فقالَ تعالى: ﴿ وَٱللّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنْفِقِينَ لَكَذِبُوكَ ﴾ (۱) فأكْذَبَهم اللهُ تعالى.

وفي الأحاديثِ ما يَدُلُّ على ذلك(١٠).

ورَدَّ أَبِو جَعَفُرِ النَّحَّاسُ عَلَى مَن أَنْكَرَ ذَلَكَ بِقُولِـه تَعَالَى: ﴿يَلْيَتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِعَايَتِ رَبِّنَا ﴾ (٥٠).

(وَمَوْرِدُهُمَا) أي: الصِّدقِ والكذبِ (النِّسْبَةُ الَّتِي تَضَمَّنَهَا) الخبَرُ.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: هذه قاعدةٌ مُهِمَّةٌ (٢) أَهْمَلَها الأُصُوليُّونَ، وأُخِذَتْ مِن البَيانِيِّينَ كالسَّكَّاكِيِّ وغيرِه، وتقريرُها: أَنَّ مَوْرِدَ الصِّدقِ والكذبِ: النِّسبةُ الَّتي تَضَمَّنَها الخبَرُ، لا واحدَ مِن طَرَفَيْها، وهو المسنَدُ والمسنَدُ والمسنَدُ والكذبُ فيها، وهو المسنَدُ والمسنَدُ والكذبُ فيها، وهو المسنَدُ والكذبُ فيها، وهو المَسنَدُ والكذبُ فيها، وهو المَسنَدُ والكذبُ الكِنْ عمرو قائمٌ، فقيل: صَدَقْتَ أو كَذَبْتَ، فالصِّدقُ والكذبُ

<sup>(</sup>١) النَّحل: ٣٨.

<sup>(</sup>٢) الحشر: ١١.

<sup>(</sup>٣) المنافقون: ١.

<sup>(</sup>٤) منها: ما رواه البخاري (٤٢٨٠) وفيه قوله سَأَلِتَهُ عَلَيْهِوَسَلَّمُ: ﴿كَذَبَ سَعْدٌ، وَلَكِنْ هَذَا يَوْمٌ يُعَظِّمُ اللهُ فِيهِ الكَعْبَةَ﴾.

وما رواه مسلم (٢٤٩٥) عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ عَبْدًا لِحَاطِبِ جَاءَ رَسُولَ اللهِ صَلَّاتَهُ عَنِدَوَسَلَّمَ يَشْكُو حَاطِبًا فقال: يَا رَسُولَ اللهِ لَيَدْخُلَنَّ حَاطِبٌ النَّارَ، فقال رَسُولُ اللهِ صَلَّاتَهُ عَنَيْوَسَلَّمَ: ﴿كَذَبْتَ لَا يَدْخُلُهَا، فَإِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ﴾

<sup>(</sup>٥) الأنعام: ٢٧.

<sup>(</sup>٦) في (ع)، (د): مهملة. والمثبت من «التحبير شرح التحرير».

<sup>(</sup>٧) في (د): والمستند.

(TET)

راجعانِ إلى القيامِ، لا إلى البُنُوَّةِ الواقعةِ في المسنَدِ إليه، ولهذا قال مالكُّ وبعضُ الشَّافعيَّةِ: إذا شَهِدَ شاهدانِ أنَّ فلانَ بنَ فلانٍ وَكَّلَ فلانًا فهي شهادةٌ بالوكالةِ فقط، ولا تُنسَبُ إليهما الشَّهادةُ بالنَّسَب البتَّةَ.

قُلْتُ: وقواعدُ مَذهبنا تَقتضى ذلك(١). انتهى.

قالَ الكُورَانِيُّ: لكنْ جَعَلَ الفقهاءُ هنا المقصودَ تَبَعًا كالمقصودِ أصالةً؟ لأنَّ تلك النِّسبةَ الإضافيَّةَ في قُوَّةِ الخبَريَّةِ (١).

(وَمِنْهُ) أي: ومِن الخبَرِ ما هُوَ:

(مَعْلُـومٌ صِدْقُهُ، و) ما هو معلومٌ (كَذِبُهُ، وَ) ما هـو (مُحْتَمِلٌ) للصِّدقِ والكـذبِ، وقد تَقَدَّمَ أنَّه مُحتمِلٌ لهما؛ أي: مِن حَيْثُ ذاتُه، لكنْ قد يَعرِضُ له ما يَقتضي القطعَ بصِدقِه أو كذبِه.

(فَالأَوَّلُ) وهو الَّذِي يَقتضي القطعَ بصِدقِه أنواعٌ:

أحدُها: ما هو (ضَرُورِيُّ بِنَفْسِهِ) أي: بنَفْسِ الخبَرِ، بتَكَرُّرِ الخبَرِ مِن غيرِ نظرٍ (كَمُتَوَاتِمٍ): وهو الَّـذِي بَلَغَتْ رُواتُه حـدَّ التَّواتُرِ سـواءٌ كان لفظيًّا، أو معنويًّا، على ما يَأْتِي تفسيرُهما.

(وَ) الشَّانِ: مَا هُـوَ ضَرُورِيٌّ (بِغَيْـرِهِ) أي: بغيـرِ نَفْسِ الخَبَـرِ، (كَمُوَافِقٍ لِضَـرُورِيٍّ) ويَعني به: ما يَكُـونُ مُتَعَلَّفُه مَعلومًا لكلِّ أحدٍ مِن غيرِ كسـبٍ وتكرَّرَ، نحوُ: الواحدُ نِصفُ الاثنين.

(وَ) الثَّالثُ: مَا يَكُونُ غَيرَ ضروريٌّ وهو (نَظَرِيٌّ كَخَبَرِ اللهِ تعالى، وَ) خبَرِ

<sup>(</sup>١) (التحبير شرح التحرير) (٤/ ١٧٤٢ - ١٧٤٣).

<sup>(</sup>٢) (الدُّرر اللَّوامع في شرح جمع الجوامع) (٣/ ٣١).

(رَسُولِهِ) صَالِللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (وَ) خبَرِ كلِّ الأُمَّةِ؛ أي: (الإِجْمَاعِ) لأنَّه حُجَّةٌ، فكلُّ واحدٍ مِن هذه الثَّلاثةِ عِلْمٌ بالنَّظرِ والاستدلالِ.

والرَّابِعُ: ما يَكُونُ غيرَ ضروري وغيرَ نظري، وهو: حَبَرٌ مُوافِقٌ للنَّظَرِيّ، (وَ) هو حَبَرُ (مَنْ وَافَقَ أَحَدَهَا) أي: أحدَ الثَّلاثةِ وهي حَبَرُ اللهِ، وحَبَرُ رسولِه، وخبَرُ الإجماعِ، كقولِنا: العالمُ حَادِثٌ، (أَوْ ثَبَتَ بِهِ) أي: بخبَرِ أحدِ هذه الثَّلاثةِ (صِدْقُهُ) يَعني إذا صَدَّقَه اللهُ أو(١) رسولُه أو(١) الإجماعُ وثَبَتَ ذلك.

(وَ) القِسْمُ (الثَّانِي) مِن الخبَرِ الَّذِي يَقتضي القطعَ بكَذِبِه: هو (مَا خَالَفَ مَا عُلِمَ صِدْقُهُ) وهو أنواعٌ أيضًا:

أحدُها: ما عُلِمَ خلافُه بالضَّرورةِ، كقولِ القائل: النَّارُ باردةٌ.

الثَّاني: ما عُلِمَ خلافُه بالاستدلالِ، كقولِ الفيلسوفِ: العالَمُ قديمٌ.

الثَّالَثُ: أَن يُوهِمَ أَمرًا بِاطلًا مِن غيرِ أَن يَقبَلَ التَّأُويلَ لَمُعارضتِه للدَّليلِ العَقليِّ، كما لو اختلقَ بعضُ الزَّنادقةِ حَديثًا كذبًا على اللهِ، أو على رسولِه، يَتَحَقَّقُ أَنَّه كذبٌ.

الرَّابعُ: أن يَدَّعِيَ شخصٌ الرِّسالةَ بغيرِ مُعجِزَةٍ.

(وَ) القِسْمُ (النَّالَثُ) مِن الخبَرِ: الَّذِي لا يُعلَمُ صدقُه ولا كَذِبُه ثلاثةُ أنواعِ: أحدُها: (مَا ظُنَّ صِدْقُهُ، كَ) خبَرِ (عَـدْلِ) لرُجْحانِ صِدقِه على كذبِه، وخبَرُ العدلِ يَتفاوَتُ في الظَّنِّ.

<sup>(</sup>١) في (د): و.

<sup>(</sup>٢) في (د): و.

(وَ) الشَّاني: مَا ظُنَّ (كَذِبُه، كَ) خَبَرِ (كَذَّابٍ) لرُجْحَانِ كَذِبِه على صِدقِه، وهو مُتفاوِتٌ أيضًا.

(وَ) الثَّالثُ: (مَا شُكَّ فِيهِ) فيستوي فيه الأمرانِ لعدمِ المُرَجِّحِ، (كَ) خبرِ (مَجْهُولِ) الحالِ، (وَلَيْسَ كُلُّ خَبَرِ لَمْ يُعْلَمْ صِدْقُهُ كَذِبًا).

وق الَ قومٌ: كلُّ خبَرِ لم يُعلَمْ صِدقُه: كذبٌ، وقولُهم ذلك باطلٌ، واستدلُّوا لقولِهم بأنَّه لو كانَ صدقًا لنُصِبَ عليه دليلٌ، كخبَرِ مُدَّعِي الرِّسالةِ، فإنَّه إذا كانَ صدقًا دلَّ عليه بالمُعجزةِ، وهذا الاستدلالُ فاسدٌ لجَرَيانِ مِثْلِه في نقيضِ ما أَخبَرَ به إذا أَخبَرَ به آخرُ، فيلُزَمُ اجتماعُ النَّقيضينِ، ويُعلَمُ بالضَّرورةِ وقوعُ الخبَرِ بهما؛ أي: بالإخبارِ بشيء وبنقيضِه؛ أي: ليسَ هذا مُحالًا أن يَقَعَ، بل هو معلومُ الوقوع.

وأيضًا فإنَّه يَلزَمُ العلمُ بكذبِ كلِّ شاهدٍ؛ إذْ لا يُعلَمُ صدقُه بدليلٍ، والعِلمُ بكَذِبِ كلِّ مسلمٍ في دَعوى إسلامِه؛ إذْ لا دليلَ على ما في باطنِه، وذلك باطلٌ بالإجماع والضَّرورةِ

وأمَّا القياسُ على خبَرِ مُدَّعي الرِّسالةِ فلا يَصِحُّ؛ لأنَّه لا يُكَذَّبُ لعدمِ العِلمِ بصِدقِه بل للعِلمِ بكذبِه؛ لأنَّه بخلافِ العادةِ، فإنَّ العادةَ فيما يُخالِفُها أن يُصدَّقَ بالمُعجزة.

(وَمَدْلُولُهُ) أي: الخبَر: (الحُكْمُ بِ) ثُبُوتِ (النَّسْبَةِ، لا ثُبُوتُهَا) أي: لا نَفْسُ الثُّبوتِ، فإذا قُلْتَ: زيدٌ قائمٌ، فمَدلولُه: الحُكْمُ بقيامِه، لا نفسُ ثُبُوتِ قيامِه؛ إذْ لو كانَ الثَّاني لَزِمَ منه ألَّا يَكُونَ شيءٌ مِن الخبَرِ كَذِبًا، بل يَكُونُ كُلُّه صدقًا، قالَه الرَّازِيُّ (۱) وجمعٌ.

<sup>(</sup>١) (المحصول) (٢/ ٣١٧).

(وَمِنْهُ) أي: الخبَرِ: (تَوَاتُرٌ) وآحَادٌ، وهذا التَّقسيمُ للسَّنَدِ وهو الأكثرُ، وربَّما أُطلِقَ على المتن ذلك، فيُقالُ: حديثٌ متواترٌ وآحادٌ، على مَعنى تواتر أو آحادِ سَنَدِه.

(وَهُو) أي: التَّواتُرُ (لُغَةً: تَتَابُعُ) شيئينِ فأكثرَ، (بِمُهْلَةٍ) أي: شيء بعدَ شيءٍ بعدَ شيءٍ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَثْرًا ﴾ (١) أصلُها: وِترًا، أُبْدِلَتِ التَّاءُ مِن الواوِ، وهو تَفاعُلٌ مِن الوترِ، وهو العَوْدُ.

قال في: «البدر المنير»: التَّواتُرُ: التَّتابُعُ، يُقالُ: تَوَاتَرَتِ الخَيْلُ إذا جاءَتْ تَتْبَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا، ومنه: جاؤُوا تَتْرَى؛ أي: مُتَتَابِعِينَ وِترًا بعدَ وترٍ، والوِتْرُ: الفَرْدُ (٢٠٠٠).

(وَ) التَّواتُـرُ (اصْطِلَاحًـا: خَبَرُ عَـدَدٍ) فالخبَرُ: كالجنسِ يَشـمَلُ المُتواترَ وغيرَه، وبإضافتِه إلى عددٍ يَخرُجُ عنه خبَرُ الواحدِ.

وقولُه: (يَمْتَنِعُ مَعَهُ) أي: مع ذلك العددِ (لِه) أجلِ (كَثْرَتِهِ: تَوَاطُوُّ) فاعلُ «يَمْتَنِعُ» (عَلَى كَذِبٍ) مُتَعَلِّقٌ بـ: «تَوَاطُؤٌ»، يَخرُجُ بَهذا القيدِ خبَرُ عددٍ لم يَتَّصِفْ بالوصفِ المذكورِ.

وقولُه: (عَنْ مَحْسُوسٍ) أي: معلوم بأحدِ الحواسِّ الخمسِ، كمشاهدةٍ، أو سماعٍ مُتَعَلِّقٍ بـ: «خَبَرُ» فخَرَجَ ما كانَ عن معلوم بدليل عقليِّ: كإخبارِ أهلِ السُّنَّةِ دَهْرِيًّا بحدوثِ العالَمِ، فإنَّه لا يُوجِبُ له عِلْمًا لتَجُويزِه غَلَطَهم في الاعتقادِ، بل هو مُعتَقِدٌ ذلك، وأيضًا فعِلْمُ المُخبِرينَ به نظريٌّ.

<sup>(</sup>١) المؤمنون: ٤٤.

<sup>(</sup>٢) ينظر: (المصباح المنير) (٢/ ٦٤٧).

(أَوْ) خَبَـرُ عَـدَدِ (عَـنْ عَدَدٍ كَذَلِـكَ) أي: يَمتَنِعُ معَه لكثرتِـه تَواطُؤٌ على كذبٍ (إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى مَحْسُوسٍ).

والمُتواترُ (مُفِيدٌ لِلْعِلْمِ) فخرجَ خبَرُ عددٍ لا يُفِيدُ العِلمَ، بَلِ الظَّنَّ، وإنَّما قِيلَ: (بِنَفْسِهِ) ليَخرُجَ الخبَرُ الَّذِي صِدْقُ المُخبِرينَ فيه بسببِ القرائنِ النَّائدةِ على ما لا يَنْفَكُ عنِ المُتواترِ عادةً وغيرِها، وما لا يَنْفَكُ عنِ المُتواترِ الشَّرائطُ المُعتبَرَةُ في المُتواترِ:

- منها: بلوغُهم عَدَدًا يَمتنِعُ معَه التَّواطُؤُ على الكذبِ لكَثْرَتِهم،
- وأنْ يَكُونوا مُسْتَنِدِينَ في أخبارِهم إلى الحسِّ، لا إلى دليلٍ عقليِّ كما تَقَدَّمَ،
  - وأَنْ يَكُونُوا مُسْتَوِينَ فِي طَرَفَيِ الخَبَرِ ووَسَطِه إِنْ وُجِدَ.
    - والقرائنُ الزَّائدةُ المُفيدةُ للعِلْمِ:
- قد تكُونُ عاديَّة، كالقرائنِ الَّتي تَكُونُ على مَن يُخبِرُ بموتِ وَلَدِه مِن شُقِّ الجيوبِ، والتَّفَجُّع.
  - وقد تَكُونُ عقليَّةً: كخبَرِ جماعةٍ تَقتضي البديهةُ والاستدلالُ صِدقَه.
    - وقد تَكُونُ حِسِّيَّةً: كالقرائنِ الَّتي تَكُونُ على مَن يُخبِرُ عن عَطَشِه.

(وَ) العِلْمُ (الحَاصِلُ) بِخبَرِ التَّواتُرِ (ضَرُورِيٌّ) عندَ أصحابِنا والأكثرِ؛ إذ لو كانَ نَظَريًّا لافْتَقَرَ إلى تَوَسُّطِ المُقَدِّمَتَينِ، ولمَا حَصَلَ لِمن ليسَ مِن أهلِ النَّظرِ، كالنِّساءِ، والصِّبيانِ، ولأنَّ الضَّروريَّ ما اضْطُرَّ العقلُ إلى التَّصديقِ به، وهذا كذلك، ولسَاغَ الخلافُ فيه عقلًا كسائرِ النَّظريَّاتِ.

#### (فَائدُةُ)

خبَرُ التَّواتُرِ لا يُولِّـدُ العِلْمَ، بلِ العِلْـمُ (يَقَعُ عِنْدَهُ بِفِعْـلِ اللهِ تعالى) عندَ الفقهاء وغيرِهم؛ لأنَّ ما ثَبَتَ منَ الأصولِ أنَّه لا مُوجِدَ إلَّا اللهُ، وهو بمَنزِلَةِ إجراءِ العادةِ بخلْقِ الولَدِ مِن المَنِيِّ، وهو قادرٌ على خلْقِه بدونِ ذلك.

(وَهُوَ) أي: المُتواترُ قِسمانِ:

(١) (لَفْظِيُّ) وهو اشتِراكُهم في لفظٍ بعَينِه، ويَكُونُ في الكتابِ، والسُّنَّةِ، والإجماع.

فَأَمَّا الكتابُ: فقد تَقَدَّمَ أَنَّ القِراءاتِ السَّبِعَ متواترةٌ، وكذلك العشرُ على الأصحِّ.

وأمَّا الإجماعُ: فالمُتواترُ فيه كثيرٌ.

وأمَّا السُّنَّةُ: فالمُتواترُ فيها قليلٌ جدًّا، حَتَّى إنَّ بَعضَهم نَفاه إذا كانَ لفظيًّا، (كَحَدِيثِ: «مَنْ كَذَبَ عَلَىً) مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(١٠).

قال الأكثرُ: إنَّه متواترٌ، فإنَّه قد نَقَلَه مِن الصَّحابةِ الجَمُّ الغفيرُ، رُوِيَ عن ثلاثينَ صحابيًّا غيرِهم ثلاثينَ صحابيًّا بأسانيدَ صِحَاجٍ وحِسَانٍ، وعن خمسينَ صحابيًّا غيرِهم بأسانيدَ ضِعافٍ، وعن نحوِ عشرينَ آخرينَ بأسانيدَ ساقطةٍ، وقد اعتنى جماعةٌ بجَمع طُرُقِه (٢).

(٢) (وَ) قسمٌ (مَعْنَوِيٌّ: وَهُوَ تَغَايُرُ الأَلْفَاظِ مَعَ الْاشْتِرَاكِ فِي مَعْنَى كُلِّيٍّ) ولو كانَ المَعنى المُشتَركُ فيه بطريقِ اللُّزُومِ (كَحَدِيثِ الحَوْضِ) أي: حوضِ

<sup>(</sup>١) رواه البخاريُّ (١١)، ومسلمٌ (٣) مِن حديثِ أبي هُرَيْرَةَ رَوَاللَّهُمَنَة.

<sup>(</sup>٢) منهم الطبراني في جزء مطبوع، وابن القيسراني.

النّبِيّ صَالَاتُهُ عَلَيْهُ وَسَلّمَ أَوْرَدَه البيهة في في كتابِ «البعث والنّشور» (۱) ، روايته عن أزيد مِن ثلاثين صحابيًا، وأفْرَده المَقْدِسيُ (۲) بالجمع، فإنّه متواترٌ مَعنى ؛ لفقدانِ شرطِ التّواتُرِ في بعضِ طبقاتِه، وكالعِلْمِ بشجاعةِ عليٌ (وَسَخَاءِ كَاتِمٍ) مع اختلافِ المُخبِرِينَ في الوقائعِ الدَّالَّةِ على ذلك، لا شيراكِها في المدلولِ، وإنْ كانَتْ جِهةُ دَلالتِها: تارةً بالتّضمُّنِ، وتارةً بالالتزام، وكثيرٌ مِن الوقائعِ على هذا الوجهِ، كقضايا (۲) عليٌ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه في حُروبِه مِن الله قائع على هذا الوجهِ، كقضايا في أُحدِ كذا، إلى غير ذلك، فإنّه يَدُلُّ بالالتزامِ على شيءٌ مِن تلك الجُزئيَّاتِ لم على شجاعتِه، وقد تَوَاتَرَ ذلك منه، وإنْ كانَ شيءٌ مِن تلك الجُزئيَّاتِ لم على شجاعتِه، وقد تَوَاتَر ذلك منه، وإنْ كانَ شيءٌ مِن عطاياه مِن فَرَسٍ وإبلٍ وعينٍ وثوبٍ ونحوِها، فإنّها تَتضَمَّنُ جُودَه، فيُعلَمُ، وإنْ لم يُعلَمْ شيءٌ مِن تلك القضايا بعَنه.

(وَلا يَنْحَصِرُ) عددُ التَّواتُرِ عندَ أصحابِنا والمُحقِّقينَ (فِي عَدَدٍ، وَ) الضَّابِطُ حُصُولُ العِلْمِ في الخبَرِ، ف (يُعْلَمُ) حُصُولُ العددِ (إِذَا حَصَلَ العِلْمُ) بالخبَرِ، (وَلا دَوْرَ) إِذْ حُصُولُ العِلْمِ معلولُ الإخبارِ، ودليلُه -كالشِّبَعِ، والرِّيِّ - معلولُ المُشْبَعِ والمَرْوِيِّ ودليلُهما، وإنْ لم يُعلَمُ ابتداءً ذلك القدرُ الكافي مِنهما، وما ذُكِرَ مِن التَّقديراتِ تَحَكَّمٌ لا دليلَ عليه.

نعم، لو أَمْكَنَ الوقوفُ على حقيقةِ اللَّحظةِ الَّتي يَحصُلُ بها(٤) لنا العِلْمُ بالمُخبَرِ عنه فيها، أَمْكَنَ معرفةُ أقلِّ عددٍ يَحصُلُ العِلْمُ بخبَرِه، لكنَّ ذلك

<sup>· (</sup>١) «البعث والنُّشور» (ص٤٦٩، بَابُ ما جاء في حَوْض النبيِّ - صَالِلتَهُ عَانِيَةِ).

<sup>(</sup>٢) ذكره الذهبي في ترجمته في اسير أعلام النبلاء، (٢٣/ ١٢٨) وسماه: اذكر الحوض،

<sup>(</sup>٣) **في (د):** كقضاء.

<sup>(</sup>٤) ليست **في (د)**.

مُتَعَذِّرٌ؛ إِذِ الظَّنُّ يَتَزَايَدُ بتزايُدِ المُخبِرِينَ تَزايُدًا خَفِيًّا تدريجًا، كتزايُدِ النَّباتِ، وعقل الصَّبِيِّ، ونموِّ بدنِه، وضوءِ الصُّبْح، وحَرَكَةِ الفَيْءِ، فلا يُدرَكُ.

ق الَ ابنُ مُفْلِحٍ: وضابطُه: ما حَصَلَ العِلْمُ عندَه للقَطع به مِن غيرِ عِلمٍ بعددٍ خاصٌ، والعادةُ تَقطَعُ بأنَّه لا سبيلَ إلى وِجدانِه لحصولِه بتزايُدِ الظُّنُونِ على تَدريج خَفِيٌ، كحصولِ (١) كمالِ العقلِ به ولا دليلَ للحصرِ (١).

(وَ) العددُ الَّذِي يَحصُلُ العِلمُ بصِدقِ الخبَرِ عندَه (يَخْتَلِفُ بِاخْتِلافِ القَرَائِنِ) أي: قرائنِ التَّعريفِ، مثلُ: الهيئاتِ المُقارِنةِ للخبَرِ المُوجِبَةِ لتعريفِ مُتَعَلَّقِه، ولاختلافِ أحوالِ المُخبِرينَ في اطَّلاعِهم على قرائنِ التَّعريفِ مُتَعَلَّقِه، ولاختلافِ أحوالِ المُخبِرينَ في اطَّلاعِهم على قرائنِ التَّعريفِ، ولاختلافِ إدراكِ المُستَمِعِينَ لتفاوُتِ الأذهانِ والقرائحِ، ولاختلافِ إدراكِ المُستَمِعِينَ لتفاوُتِ الأذهانِ والقرائحِ، ولاختلافِ الوقائعِ على عِظمِها وحقارَتِها.

(وَيَتَفَاوَتُ المَعْلُومُ) على الأصحِّ عندَ أحمدَ والمُحقِّقينَ، فإنَّا نَجِدُ الضَّرورةِ الفرقَ بينَ كونِ الواحدِ نِصفَ الاثنينِ، وبينَ ما عَلِمْناه مِن جهةِ التَّواتُرِ مع كونِ اليقينِ حاصلًا فيهما، وكيف يُنفَى التَّفاوُتُ مع قولِه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ليسَ المُخْبَرُ كَالمُعَايِن» (٣).

## (وَيَمْتَنِعُ:

اسْتِدُلالٌ بِهِ) أي: بالتَّواتُرِ (عَلَى مَنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ بِهِ عِلْمٌ) أي: لو حَصَلَ التَّواتُرُ عندَ جماعةٍ، ولم يَحصُلْ عندَ آخرينَ، امْتَنَعَ الاستدلالُ به عندَ مَن

<sup>(</sup>١) في (د): بحصول.

<sup>(</sup>٢) (أصول الفقه) (٢/ ٤٨٢ - ٤٨٣).

<sup>(</sup>٣) رواه أحمدُ (١٨٦٧)، وابنُ حبَّانَ (٦٢١٣)، والحاكمُ (٢/ ٣٥١) وصحَّحَه، مِن حديثِ ابنِ عبَّاسِ رَمَقِلِيَّهَمَنْهَا عن النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْمُوسَلِّمَ قَالَ: «ليس الْخَبَرُّ كَالْمُعَايَنَةِ».

حَصَلَ له على مَن لم يَحصُلْ له العِلْمُ به؛ لأنَّه يَقُولُ: ما تَدَّعِيه مِنَ التَّواتُرِ غيرُ مُسَلَّم، فلا أَسمَعُه؛ لأنَّه ليسَ بمُتواترِ عندي.

(وَ) يَمتنِعُ (كِتْمَانُ أَهْلِهِ) أي: أهلِ التَّواتُرِ (مَا) أي: شيئًا (يُحْتَاجُ إِلَى نَقْلِهِ) خلافًا للرَّافضةِ، حَيْثُ قالوا: لا يَمتنِعُ ذلك؛ لاعتقادِهم كتمانَ النَّصِّ على إمامةِ علي رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ، واسْتَدَلُّوا بأنَّ النَّصارى وهم أكثرُ أُمَّةٍ تَركوا نقلَ كلامِ المسيح عَلَيْوالسَّلَامُ في المهدِ، مع أنَّه مِن أعجبِ حادثٍ حَدَثَ في الأرضِ.

قُلْنا: لأنّه كانَ قبلَ نُبُوّتِه، واتّباعِهم له، وظهورِ أمْرِه، ولم يُعْنَ بذلك أحدٌ، والدَّواعي إِنَّمَا تَتَوَفَّرُ على نقل كلامِ النُّبُوَّةِ، وقد نُقِلَ أنَّ حاضري كلامِه لم يكُونوا كثيرينَ، فاختلَّ شرطُ التَّواتُرِ في الطَّرفِ الأوَّلِ، (كَ) امتناعِ (كَذِبٍ عَلَى عَدَدِهِمْ عَادَةً) يَعني أنَّ الكذبَ ممنوعٌ على عددِ التَّواتُرِ في العادةِ على على عددِ التَّواتُرِ في العادةِ على الأصحِّ، وإنْ كانَ لا يُحيلُه العقلُ، لا لذاتِه، ولا يَلْزَمُ مِن فرضِ وقوعِه محالٌ، وهذا مأخذُ المسألةِ المُتقدِّمةِ في جوازِ ما يُحتاجُ إلى نقلِه؛ لأنّه إذا جازَ الكذبُ، فالكتمانُ أَوْلَى.

### (وَلا يُشْتَرَطُ:

(١) إِسْكَامُهُمْ) أي: إسلامُ أهلِ التَّواتُرِ، واشْتَرَطَ بعضُ العلماءِ: الإسلام، والعدالة أيضًا، وإلَّا فقدَ أَخْبَرَ النَّصارى مع كَثْرَتِهم بقتلِ عيسى عَيْنَهِ الصَّكَةُ وَالسَّكَمُ، ولم يَصِحَّ ذلك لكفرِهم، وأَخْبَرَ الإماميَّةُ بالنَّصِّ على إمامةِ على كَرَّمَ اللهُ وَجهَه ولم تُقبَلُ أخبارُهم.

وجوابُه فيهما: أنَّ عددَ التَّواتُرِ فيما ذُكِرَ ليسَ في كلِّ طبقةٍ، فقد قَتَلَ بُخْتُ نَصَّرُ النَّصاري ولم يَبْقَ منهم إلَّا دونَ عددِ التَّواتُرِ.

إذا عَرَفْتَ ذلك، فلا يُشترَطُ الإسلامُ ولا العدالةُ، (وَلَوْ طَالَ الزَّمَنُ) بينَ وُقُوع المُخبَرِ به وبينَ الخبَرِ.

(٢) (وَلا) يُشترَطُ أيضًا (ألَّا يَحْوِيَهُمْ) أي: أهلَ التَّواتُرِ (بَلَدٌ، وَلا) ألَّا (يُحْصِيَهُمْ عَدَدُ)؛ لأنَّ أهلَ الجامعِ لو أَخبَرُ وا عن سقوطِ المُؤذِّنِ عنِ المَنارةِ، ويُحْصِيَهُمْ عَدَدُ)؛ لأنَّ أهلَ الجامعِ لو أَخبَرُ وا عن سقوطِ المُؤذِّنِ عنِ المَنارةِ، أو الخطيبِ عنِ المِنْبَرِ، لكانَ إخبارُهم مُفيدًا للعِلْمِ فضلًا عن أهل بلدٍ.

(٣) (وَلا) يُشتَرَطُ أيضًا في عددِ التَّواتُرِ (اخْتِلَافُ: نَسَبِ، وَدِينٍ، وَوَطَنٍ) وشَرَطَ قومٌ الاختلافَ في ذلك؛ لتَنْدَفِعَ التُّهمةُ وهو باطلُّل؛ لأنَّ التُّهمةَ لو حَصَلَتْ لم يَحصُلِ العِلمُ سواءٌ كانوا على دينٍ واحدٍ، ومِن نَسَبٍ واحدٍ، في وطنِ واحدٍ، أو لم يَكُونوا كذلك، وإنِ ارتَفَعَتْ حَصَلَ العلمُ كيف كانوا.

(٤) (وَلا) يُشتَرَطُ أيضًا في أهلِ التَّواتُرِ (إِخْبَارُهُمْ طَوْعًا) فإنَّ الصِّدقَ لا يَمتنِعُ حصولُ العِلم به، وإلَّا فاتَ الشَّرطُ.

(٥) (وَلَا) يُشتَرَطُ أيضًا (ألَّا يَعْتَقِدَ) المُخبِرُ (خِلَافَهُ) أي: خلافَ ما أُخْبَرَ به، بل يَحصُلُ العِلمُ سواءٌ كانَ السَّامعُ يَعتقِدُ نقيضَ المُخبَرِ به، أم لا، فلا يَتَوَقَّفُ العلمُ على ذلك.

(وَمَنَ حَصَلَ بِخَبَرِهِ عِلْمٌ بِوَاقِعَةٍ لِشَخْصٍ: حَصَلَ) العِلْمُ (بِمِثْلِهِ) أي: بِمِثْل ذلك الخبَر (بِغَيْرِهَا) أي: بغيرِ تلك الواقعةِ (لِـ) شخصٍ (آخَرَ).

ق الَ ابنُ قاضي الجبلِ: كلُّ عددٍ أفادَ العِلمَ لشخصٍ في واقعةٍ مفيدٌ للعِلمِ لغيرِه في غيرِها، وإطلاقُه باطلٌ؛ إذ قد يَمْتَازُ الشَّخصُ بفَرْطِ ذكائِه في تلك الواقعةِ دونَ غيرِها، لكنْ هو صحيحٌ (مَعَ تَسَاوِ مِنْ كُلِّ وَجُهٍ) وهو بعيدٌ عادةً (١).

<sup>(</sup>١) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٧٩٥).

فصل في الخبر \_\_\_\_\_\_فصل في الخبر \_\_\_\_\_

#### (فضل)

لَمَّا فَرَغَ مِن أحكام الخبرِ المُتواتِرِ شَرَعَ يُبَيِّنُ أحكامَ الآحادِ، فقال:

(وَمِنَ الخَبَرِ: آحَادُ) فالآحادُ: جمْعُ أحدٍ، كَبَطَل وأبطالٍ، وهمزةُ أَحَدٍ مُبْدَلَةٌ مِن الواحدِ، وأصلُ آحادٍ أَأْحَادٍ بَهَمْزَتينِ أُبْدِلَتِ الثَّانيةُ أَلِفًا كآدمَ.

(وَهُو) أي: خبَرُ الآحادِ: (مَا عَدَا التَّواتُر) فالأخبارُ قِسمانِ: تواترٌ، وآحادٌ، لا غيرُ، فلا واسطة بينَهما، فالآحادُ قسيمُ التَّواتُرِ، فخبَرُ الواحدِ ما لم يَنتَهِ إلى رُتبةِ التَّواتُرِ: إمَّا بأنْ يَروِيَه مَن هو دونَ العددِ الَّذِي لا بدَّ مِنه في التَّواتُرِ على رُتبةِ التَّواتُرِ، ولكنْ لم يَنتَهوا إلى إفادةِ العِلْمِ على الخلافِ فيه، أو يَروِيَه عددُ التَّواتُرِ، ولكنْ لم يَنتَهوا إلى إفادةِ العِلْمِ باستحالةِ تَواطُئِهم على الكذبِ، أو لم يَكُنْ ذلك في كلِّ الطَّبقاتِ، أو كانَ ولكنْ لم يُخبِروا عن محسوسٍ على القولِ باشتِراطِه في المُتواترِ، أو غيرِ ذلك مِمَّا يُعتبَرُ في المُتواترِ، أو غيرِ ذلك مِمَّا يُعتبَرُ في المُتواترِ،

فالآحادُ: هو اللَّذِي لا يُفِيدُ العِلْمَ واليقينَ، يَعني أنَّه لا يُفيدُ العلمَ الضَّروريَّ، فلا يَقْصُرُونَ اسمَ الآحادِ على ما يَرويه الواحدُ كما هو حقيقةٌ فيه، بل يُريدُون به ما لا يُفيدُ العِلْمَ ولو كانَ مِن عددٍ كثيرٍ، ولو أفادَ خبَرُ الواحدِ العِلمَ بانضمامِ قرائنَ، أو بالمُعجزةِ، فليسَ منه اصطلاحًا، فاصطلاحُهم مُخالِفٌ للُّغةِ طردًا وعكسًا.

(فَدَخَلَ) فِي الآحادِ مِن الأحاديثِ: خبَرٌ (مُسْتَفِيضٌ مَشْهُورٌ).

قَالَ البِرْمَاوِيُّ: أرجحُ الأقوالِ وأقواها أنَّ المشهورَ قِسْمٌ مِن الآحادِ، ويُسَمَّى أيضًا: المُستفيضَ (١).

<sup>(</sup>١) «الفوائد السنية في شرح الألفيّة» (٢/ ٣٦).

(وَهُوَ) أي: المُستفيضُ: الأصحُّ أنَّه (مَا زَادَ نَقَلَتُهُ عَلَى ثَلَاثَةٍ) عدولٍ، فلا بدَّ أَنْ يَكُونوا أربعةً فصاعدًا، ما لم يَتَوَاتَرْ.

(وَيُفِيدُ) الحديثُ المُستفيضُ المشهورُ (عِلْمًا نَظَرِيًّا)، وقالَ ابنُ فُورَكَ: «المُسْتَفِيضُ يُفِيدُ القَطْعَ»(١) فجَعَلَه مِن أقسام المتواترِ.

(وَغَيْرُهُ) أي: غيرُ المُستفيضِ مِن الأحاديثِ كخبَرِ الواحدِ العَدلِ (يُفِيدُ الظَّنَّ فَقَطْ) هذا هو الصَّحيحُ عندَ الإمامِ أحمدَ، والأكثرِ؛ لاحتمالِ السَّهْوِ والغلطِ ونَحوِهما، نَصَّ عليه الإمامُ أحمدُ في روايةِ الأَثرمِ، وأنَّه يُعمَلُ به، والغلطِ ونَحوِهما، نَصَّ عليه الإمامُ أحمدُ في روايةِ الأَثرمِ، وأنَّه يُعمَلُ به، ولا يُشْهَدُ أنَّ النَّبِيَ صَالَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ قالَه. وأطلق ابنُ عبدِ البَرِّ (١) وجماعةُ أنَّه قولُ جمهورِ أهلِ الفقهِ والأثرِ والنَّصِّ؛ لأنَّه لو أفادَ العِلْمَ لتناقض معلومانِ عندَ إخبارِ عَدلَينِ بمُتناقِضينِ، فلا يتَعَارَضُ خَبرانِ، ولَثَبَتَتْ نُبُوَّةُ (١) مُدَّعِي النَّبُوَّةِ بقولِه بلا مُعجزةٍ، ولكانَ كالمُتواترِ فيُعارَضُ به المُتواترُ، ويَمتنِعُ التَّشكيكُ بقولِه بلا مُعجزةٍ، ولكانَ كالمُتواترِ فيُعارَضُ به المُتواترُ، ويَمتنِعُ التَّشكيكُ بما يُعارِضُه، وكَذِبُهُ وسَهْوُه وغَلَطُه، ولا يَتَزايَدُ بخبرِ ثانٍ وثالثٍ، ويُخطِئُ مَن خالفَه باجتهادٍ، وذلك خلافُ الإجماعِ، فظاهِرُه أنَّه لا يُفيدُ العِلْمَ (وَلَوْ مَعَ قَرِينَةٍ) تَذُلُّ على صِدقِه.

وقيلَ: يُفيدُ العِلمَ بالقرائنِ.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: وهذا أظهرُ وأصحُّ، لكنْ قال المَاوَرْدِيُّ (٤٠): القرائنُ

<sup>(</sup>١) ينظر: «تشنيف المسامع» للزَّركشي (٢/ ٩٥٨)، و«الغيث الهامع» لابن العراقي (ص١٦٥).

<sup>(</sup>۲) «التمهيد» (۱/۷).

<sup>(</sup>٣) ليست في (د).

<sup>(</sup>٤) كذا في (د)، (ع)، و «التحبير شرح التحرير»، و «شرح الكوكب المنير» (٢/ ٢٩٣). وفي: «الفوائد السَّنية» (٢/ ٤٧) عزاه للمازري، ولعله الصواب، فالنص في كتاب المازري: «إيضاح المحصول من برهان الأصول» (ص٤٢٤).

لا يُمكِنُ أَنْ تُضبَطَ بعبارةٍ. وقالَ غيرُه: يُمكِنُ أَنْ تُضبَطَ بما تَسْكُنُ إليه النَّفسُ، كَسُكُونِها إلى المتواترِ، أو قريبِ منه، بحَيثُ لا يَبقى فيه احتمالٌ عندَه.

ومِن القرائنِ المُفيدةِ للقَطع: الإخبارُ بحَضْرَتِه صَالَللَهُ عَلَيْهُ وَلَا يُنْكِرُه، أو بحَضْرَةِ جَمْعِ يَستحيلُ تَواطُؤُهم على الكذبِ ونَحْوِه (١). انتهى.

(إِلَّا إِذَا نَقَلَهُ) أي: نَقَلَ غيرَ المستفيضِ (آحَادُ الأَئِمَّةِ المُتَّفَقِ عَلَيْهِمْ) أي: على عَدَالَتِهِمْ ودِينِهم، (مِنْ طُرُقٍ مُتَسَاوِيَةٍ، وَتُلُقِّيَ) المنقولُ (بَالقَبُولِ؛ فَ) على عَدَالَتِهِمْ ودِينِهم، (مِنْ طُرُقٍ مُتَسَاوِيَةٍ، وَتُلُقِّيَ) المنقولُ (بَالقَبُولِ؛ فَ) عِلْمَ يُفِيدُ (العِلْمَ فِي قَوْلِ) المُحَقِّقينَ مِن أصحابِنا وغيرِهم.

قالَ القاضي مِنهم: هذا المذهبُ.

وقالَ أبو الخَطَّابِ(٢): هذا ظاهرُ كلامِ أصحابِنا. ولم يَحْكِ فيه خلافًا.

قَالَ ابنُ الصَّلَاحِ: مَا أَسْنَدَه البخاريُّ ومسلمٌ (٣) العِلْمُ اليقينيُّ النَّظريُّ واقعٌ به، خلافًا لمَن نَفَى ذلك مُحتَجَّا بأنَّه لا يُفيدُ في أصلِه إلَّا الظَّنَّ، وإنَّما تَلَقَّتُه الأُمَّةُ بالقَبولِ؛ لأنَّه يَجِبُ عليهم العملُ بالظَّنِّ، والظَّنُّ قد يُخطِئُ.

قالَ: وقد كُنْتُ أَمِيلُ إلى هذا وأَحْسَبُه قويًّا، ثمَّ ظَهَرَ لي أنَّ المذهبَ الَّذِي اختَرْناه أوَّلًا هـو الصَّحيحُ؛ لأنَّ ظَنَّ مَنْ هو معصومٌ مِنَ الخطأِ لا يُخطِئ، والأُمَّةُ في إجماعِها معصومةٌ مِن الخطأِ(٤).

قالَ النَّوويُّ: وخالفَ ابنَ الصَّلاحِ المُحَقِّقُونَ وَالأَكْثَرُونَ، وقَالُوا: يُفِيدُ الظَّنَّ مَا لَمْ يَتَوَاتَرْ (°).

<sup>(</sup>١) «التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٨١٢ - ١٨١٣). (٢) «التمهيد في أصول الفقه» (٣/ ٨٣).

<sup>(</sup>٣) ليست في (ع). (٤) المعرِفَةُ عُلومِ الحديثِ، (١/ ٩٧).

<sup>(</sup>٥) (التَّقريبُ والتَّيسيرُ) (ص: ٢٨).

(وَيُعْمَـلُ بِآحَـادِ) الأحاديثِ عندَ الإمامِ أحمدَ وأكثرِ أصحابِه وغيرِهم، وحُكِيَ إجماعًا (فِي أُصُولِ) الدِّينِ.

قالَ الإمامُ أحمدُ: لا نَتَعَدَّى القرآنَ والحديثَ(١).

وقالَ القاضي: يُعمَلُ به فيها فيما تَلَقَّتُه الأُمَّةُ بالقبولِ(٢).

وقالَ أبو الخَطَّابِ(٣)، وابنُ عَقِيل (١)، وغيرُ هما: لا يُعمَلُ به فيها.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: وقد تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه لا يُفيدُ العِلْمَ، وإنَّما يُفيدُ الظَّنَّ، ولأنَّ طريقَها العِلْمُ ولا يُفيدُ ها خبَرُ الآحادِ. وبنى البِرْمَاوِيُّ (٥٠) المسألة على أنَّه يُفيدُ العِلْمَ : عُمِلَ به فيها، وإلَّا: فلا ٢٠٠٠.

فائدةً: لنا في تكفيرِ مُنْكِرِ خَبَرِ الآحادِ وجهانِ، (وَ) الأصحُّ: (لا يُكَفَّرُ مُنْكِرُهُ) والخلافُ مَبنيٌّ على القولينِ بأنَّه يُفيدُ العِلْمَ، أو لا؟ فإنْ قُلْنا: إنَّه يُفيدُ العِلْمَ: كَفَرَ مُنكِرُه، وإلَّا: فلا.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: وهو الظَّاهِرُ، لكنَّ التَّكفيرَ بمُخالفةِ المُجمَعِ على اللهِ المُجمَعِ على اللهِ اللهُ على اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ على اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) ينظر: (أصول الفقه) (٢/ ٤٩٣)، و(التحبير شرح التحرير) (٤/ ١٨١٧).

<sup>(</sup>٢) ينظر: فشرح الكوكب المنير، (٢/ ٣٥٢)، وقالتحبير شرح التحرير، (٤/ ١٨١٧).

<sup>(</sup>٣) (١/ ٣٧).

<sup>(</sup>٤) (االواضح في أصول الفقه (١/ ٢٦٣).

<sup>(</sup>٥) «الفوائد السنية في شرح الألفية» (٢/ ٧).

<sup>(</sup>٦) (التحبير شرح التحرير) (٤/ ١٨١٨).

<sup>(</sup>٧) (التحبير شرح التحرير) (٤/ ١٨١٨ - ١٨١٩).

(وَمَنْ أَخْبَرَ) عن شيء (بِحَضْرَتِهِ) أي: حضرة الرَّسولِ (صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يُنْكِرْ) له النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، دَلَّ على صِدقِه ظنَّا لا قطعًا، في ظاهر كلام أصحابِنا وغيرِهم، لتَطَرُّقِ الاحتمالِ؛ لاحتمالِ أنَّه ما سَمِعَه، أو ما فَهِمَه، أو أَحْرَه لأمرٍ يَعلَمُه، أو بَيَّنَه قبلَ ذلك الوقتِ ونحوِه، وظاهرُه: سواءٌ كانَ الأمرُ دينيًّا أو دُنيويًّا.

وقيلَ: يَدُلُّ على صِدقِه قطعًا؛ لأنَّه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يُقَرِّرُ ('' الباطلَ، وتَقَدَّمَ قريبًا كلامُ صاحبِ «الأصل» في الشَّرجِ.

(أو) أُخْبَرَ عن شيءٍ بحضرةِ (جَمْعٍ عَظِيمٍ وَلَمْ يُكَذِّبُوهُ) فيما أُخْبَرَ به؛ (دَلَّ عَلَى صِدْقِهِ ظَنَّا) لا قطعًا، اختارَه الآمِدِيُّ (٢) والرَّاذِيُّ (٣)؛ إذْ ربَّما خَفِي عليهم حَالُ ذلك الخبَرِ، والقولُ بأنَّه يَبعُدُ خفاؤُه لا يُفيدُ القطعَ وهو ظاهرٌ، وقَدَّمَه ابنُ مُفْلِح (٤) ونَصَرَه.

(وَكَذَا) فِي الدَّلالةِ على صدقِ الخبرِ ظنَّا: (مَا) أي: خبرٌ (تَلَقَّاهُ) الرَّسولُ (صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ) فِي قِصَّةِ (صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ) فِي قِصَّةِ الجَسَّاسَةِ وهو في "صحيحِ مسلمٍ" (٥)، فإنَّه صَدَّقَه ووافَقَ ما كانَ يُخبِرُ به صَلَّاللَهُ عَيْدِ وَسَلَمَ عَنِ الدَّجَالِ.

(وَ) مِمَّا يَدُلُّ على صِدْقِ الخبَرِ ظنَّا: (إِخْبَارُ شَخْصَيْنِ عَنْ قَضِيَّةٍ يَتَعَذَّرُ عَادَةً تَوَاطُؤُهُمَا عَلَيْهَا) يَعني على الكذبِ فيها، (أَوْ عَلَى كَذِبٍ وَخَطَأٍ) قالَه ابنُ مُفْلِح في «أصولِه»(١) مُقتَصِرًا عليه مِن غيرِ خلافٍ.

<sup>(</sup>٢) (الإحكام) (٢/ ٢٢).

<sup>(</sup>١) في (ع): يقر.

<sup>(</sup>٤) ﴿ أُصُولُ الفقه ﴾ (٢/ ٤٩٦).

<sup>(</sup>٣) «المحصول» (٢/ ٢٠٤).

<sup>(</sup>٦) ﴿أَصُولُ الفَقَهِ (٢/ ٤٩٧).

<sup>(</sup>٥) (صحيح مسلم) (٢٩٤٢).

(وَلَوِ انْفَرَدَ مُخْبِرٌ فِيمَا) أي: خبَرٍ (تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ) أي: نَقْلِ ذلك الخبَرِ، (وَقَدْ شَارَكَهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ، فَكَاذَبٌ قَطْمًا).

مثالُ ذلك: أَنْ يَنْفَرِدَ مُخبِرٌ بأَنَّ مَلِكَ المدينةِ قُتِلَ عقبِ الجُمُعةِ في وَسَطِ الجامعِ، أو قُتِلَ خطيبُها على المِنبَرِ، فإنَّه يُقطعُ بكذبِه عندَ الجميعِ مِن العلماءِ المُعتبرينَ، وخالَفَ في ذلك الشِّيعةُ.

لنا: الكذبُ بمِثْلِ هذا عادةٌ، فإنَّ العادةَ تُحِيلُ السُّكوتَ عنه، ولو جازَ كِتمانُه لجازَ الإخبارُ بالكذبِ، وكتمانُ مِثْلِ مَكَّةَ وبغدادَ، وبمِثْلِه نَقطَعُ بكَذِبِ مُدَّعِي مُعارضةِ القُرآنِ، والنَّصِّ على إمامةِ عليٍّ رَحَوَالِلَهُ عَنهُ [كما تَدَّعِيه الشِّيعةُ](١).

# (وَيُعْمَلُ بِخَبَرِ الوَاحِدِ فِي:

فتوَی،

وَ) في (حُكْمٍ)؛ لأنَّه في المَعنى فَتوى، وزيادةُ التَّنفيذِ بشُروطِه المعروفةِ، (وَ) في (شَهَادَةٍ) إجماعًا، سواءٌ شُرِطَ العددُ أو لا؛ لأنَّه لم يَخرُجُ عنِ الآحاد،

(وَ) فِي (أُمُورٍ دُنْيَوِيَّةٍ (٢) على الصَّحيح؛ أي: في الرِّوايةِ في الأُمورِ الدُّنيويَّةِ، كالمُعاملاتِ ونَحوِها، لكنْ قالَ في «التَّمهيدُ»: مَذهَبُ كثيرٍ ممَّن قال: لا يُقبَلُ حبَرُ الواحدِ، لا يَلْزُمُ قبولُ قولِ مُفْتٍ واحدٍ (٣).

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) في «مختصر التحرير) (ص١١٤): دنيوية ودينية.

<sup>(</sup>٣) االتمهيد في أصول الفقه، (٣/ ٣٨).

(وَالْعَمَلُ بِهِ) أي: بخبَرِ الواحدِ (جَائِزٌ عَقْلًا) عندَ جماهيرِ العلماءِ؛ لأنّه لا يَلْزَمُ منه مُحالٌ، وليسَ احتمالُ الكذبِ والخطأِ بمانع، وإلّا لمُنِعَ في الشّاهدِ والمُفتي، ولا يَلْزَمُ الوصولُ لِما سَبَقَ في إفادتِهِ العِلْمَ، ولا نُقِلَ القُر آنُ لقضاءِ العادةِ فيه بالتَّواتُر، ولا التَّعبُّدُ في الإخبارِ عنِ اللهِ تعالى بلا مُعجزةٍ؛ لأنَّ العادةَ تُحِيلُ صِدقَه بدونِها، ولا التَّناقُضُ بالتَّعارُضِ؛ لأنَّه يَندفِعُ بالتَّرجيحِ، أو الوقفِ، ثمَّ قُولُوا بالتَّعبُّدِ ولا تَعارُضَ.

إذا تَقَرَّرَ ذلك، فلا يَجِبُ العملُ بخبَرِ الواحدِ عقلًا على الصَّحيحِ، بل هو (وَاجِبٌ سَمْعًا) في الأمورِ الدِّينيَّةِ عندَ أكثر العلماءِ.

قالَ ابنُ القاصِّ (١): لا خلافَ بينَ أهل الفقهِ في قَبولِ (٢) خبرِ الآحادِ (٣).

فأصحابُ هذا القولِ اتَّفقوا على أنَّ الدَّليلَ السَّمعيَّ دَلَّ عليه مِن الكتابِ والسُّنَّةِ وعَمَلِ الصَّحابةِ، ورجوعِهم، كما ثَبَتَ ذلك بالتَّواتُرِ.

واسْتَدَلُوا: بأنَّه قد كَثُرَ جدَّا قبولُه والعملُ به في الصَّحابةِ والتَّابعينَ، شائعًا مِن غيرِ نكيرِ، يَحصُلُ به إجماعُهم عليه عادةً قطعًا.

- فمنه: قول أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ تعالى عنه لمَّا جاءتهُ الجَدَّةُ لَطَبُ مِيرَاثَها: مَا لَكِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ مَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَالًا النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ المُغِيرَةُ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فقَالَ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَهُ عَيْدُوسَلَمَ أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فقَالَ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟

<sup>(</sup>۱) هو: الشَّيْخ الإمام أحمد بن أبى أحمد الطبرى أبو العباس ابن القاص، إمام عصره وصاحب التصانيف المشهورة، وله مُصنَّفٌ في أصول الفقه. ينظر: «طبقات الشافعية» للسبكي (٣/ ٥٩). (٢) ليست في (د).

<sup>(</sup>٣) ينظر: «الفوائد السَّنية» للبرماوي (٢/ ٤٢).

فَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ مَسْلَمَةَ مِثْلَهُ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ. رَوَاه أحمد والأربعة (١١)، وقالَ التِّرمذيُّ: حسنٌ صحيحٌ.

- واستشار عمر رَضَالِلَهُ عَنهُ النَّاسَ فِي الجَنِينِ، فقال المُغيرةُ: قَضَى فيهِ رَسُولُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِالغُرَّةِ، عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، فقَالَ: لَتَأْتِيَنَّ بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، فَشَهدَ لهُ مُحمَّدُ بنُ مَسْلَمَةً. مُتَّفَقٌ عليه (٢).

- وأخذ عُمرُ بَخَبَرِ (٣) عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْفٍ فِي أَخْذِ الجِزْيَةِ مِنَ المَجُوس. رَوَاه البُخارِيُّ (٤).

وفيه عنِ ابنِ عمرَ: أنَّ سعدًا حدَّث أنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى النَّهِ النَّهِ النَّهِ فَسَأَلَ ابنُ عُمرَ أباهُ عنهُ، فقَالَ: نَعَمْ، إِذَا حَدَّثَكَ سَعْدٌ عَنْ رَسولِ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ فَلاَ تَسْأَلُ عَنْهُ غَيْرَهُ (٥).

وتَحَوَّلَ أهلُ قُباءَ إلى القِبلةِ بِخَبَرِ واحدٍ. رَوَاه أحمدُ، ومسلمٌ، وأبو داودَ مِن حديثِ أبي هُرَيْرَةَ (٢)، ومعناه في الصَّحيحينِ (٧) مِن حديثِ ابنِ عمرَ.

وغيرُ ذلك مِمَّا يَطُولُ.

<sup>(</sup>١) رواه أحمدُ (١٨٢٦٣)، وأبو داودَ (٢٨٩٤)، والتّرمذيُّ (٢١٠١)، والنَّساثيُّ في «الكبرى» (٦٣٠٥)، وابنُ ماجه (٢٧٢٤).

<sup>(</sup>٢) رواه البخاريُّ (٦٩٠٥)، ومسلمٌ (١٦٨٩).

<sup>(</sup>٣) في (ع): بقول.

<sup>(</sup>٤) الصحيح البخاري؛ (٣١٥٧) وفيه: وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ، حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَاللَّهُ عَلِيْوَسَلَمَ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ.

<sup>(</sup>٥) اصحيح البخاري، (٢٠٢).

<sup>(</sup>٦) إنَّما رواه أحمدُ (١٤٢٥٠)، ومسلمٌ (٥٢٦)، وأبو داودَ (١٠٤٥) مِن حديثِ أنس رَعَوَلِللَّهُ عَنْد.

<sup>(</sup>٧) «صحيح البخاري» (٤٠٣)، و«صحيح مسلم» (٢٢٥).

لا يُقالُ أخبارُ آحادٍ، فيَلْزَمُ الدَّورُ؛ لأنَّها مُتواترةٌ كما سَبَقَ في أخبارِ الإجماعِ. ولا يُقالُ: يُحِتَمَلُ أنَّ عملهم بغيرِها؛ لأنَّه محالٌ عادةً، ولم يُنْقَلْ، بل المنقولُ خلافُه، كما سَبَقَ، والسِّياقُ يَدُلُّ عليه.

ولا يُقالُ: أَنْكَرَ عمرُ خبَرَ أبي موسى في الاستئذانِ حَتَّى رَوَاه أبو سعيدٍ، مُتَّفَتٌ عليه (١)؛ وكانَ عمرُ يَفعَلُ ذلك سياسةٌ، ولهذا قال لأبي موسى: «لَمْ أَتَّهمْكَ، وَخَشِيتُ أَنْ يَتَقَوَّلَ النَّاسُ، أَوْ لِلرِّيبَةِ»(٢).

تنبيهٌ: إِنَّمَا يُعمَلُ بِخبَرِ الآحادِ حَيْثُ لا طريقَ إلى العِلْمِ، فأمَّا إذا كانَ للعِلْم طريقٌ: فاختُلِفَ في ذلك.

قالَ ابنُ مُفْلِحٍ: وذَكَرَ بعضُ أصحابِنا عن أبي الخَطَّابِ("): إنْ أَمْكَنَه سوالُه صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَانَّ بقيَّة أصحابِنا اللهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَانَّ بقيَّة أصحابِنا القاضي (٥) وابنِ عَقِيلِ (١): يَجُوزُ إنْ أَمْكَنَه سؤالُه، أو الرُّجُوعُ إلى التَّواتُرِ مُحْتَجِّينَ به في المسألة (٧).



<sup>(</sup>١) رواه البخاريُّ (٦٢٤٥)، ومسلمٌ (٢١٥٣).

<sup>(</sup>٢) هو في رواية مالكِ (٢٧٦٨)، وأبي داودَ (١٨٣٥) بنحوه.

<sup>(</sup>٣) (التمهيد في أصول الفقه) (٣/ ١٨٨).

<sup>(</sup>٤) أي: اختيار أبي الخَطَّاب.

<sup>(</sup>٥) «العُدة في أصول الفقه» (٣/ ٩٨٦).

<sup>(</sup>٦) ينظر: «المسودة في أصول الفقه» (ص٢٣٩).

<sup>(</sup>٧) «أصول الفقه» (٢/ ٥١٥).

#### (فَصْلُ)

(الرِّوَايَةُ): هي (إِخْبَارٌ) لا إنشاءٌ (عَنْ) أَمْرٍ (عَامٌ) لا خاصِّ: مِن قولٍ، أو فعل (الرِّوَايَةُ): هي (إِخْبَارٌ) لا إنشاءٌ (عَنْ) أَمْرٍ (مُعَيَّنٍ، وَلا تَرَافُعَ فِيهِ) أي: في هذه الأخبارِ (مُمْكِنٌ عِنْدَ الحُكَّام.

وعَكْسُهُ) أي: عكسُ ما ذُكِرَ: (الشَّهَادَةُ) وقد خاضَ جماعةٌ غَمرَه، وأكثرُ ما يُفَرِّقُون بينَ الرِّوايةِ والشَّهادةِ باختلافِهما في الأحكامِ، كاشتِراطِ العَددِ في الشَّهادةِ، والحُرِّيَّةِ على قولٍ، والذُّكوريَّةِ في صورٍ، ولا يَخْفَى أنَّ هذه أحكامٌ مُتَرَبِّةٌ على معرفةِ الحقيقةِ، فلو عُرِّفَتِ (١) الحقيقةُ بها لَزِمَ الدَّوْرُ.

قَالَ القَرَافِيُّ (٢): أَقَمْتُ مُدَّةً أَتَطَلَّبُ الفرقَ بينَهما حَتَّى ظَفِرْتُ في «شَرِحِ البُرهانِ» للمَازِرِيِّ، فذكرَ ما حاصلُه: أنَّ الخبَرَ إنْ كانَ عن عامِّ لا يَختَصُّ بمُعيَّنٍ ولا تَرافُعَ فيه مُمكِنُّ عندَ الحُكَّامِ فهو الرِّوايةُ، وإنْ كان خاصًا وفيه تَرافُعٌ مُمكِنٌ فهو الشَّهادةُ.

وعُلِمَ مِن هذا الفرقِ المعنى فيما اختَصَّتْ به الشَّهادةُ مِن العددِ، والذُّكوريَّةِ، والخُّكوريَّةِ، والحُرِّيَةِ ونَحوِها، واحتُرِزَ: «بإمكانِ التَّرافُعِ» عنِ «الرِّوايةِ عن خاصِّ مُعَيَّنٍ»، فإنَّه لا تَرافُعَ فيه مُمكِنٌ. انتهى مُلَخَصًا، قالَه في «شرح الأصل»(٣).

وفَصَّلَ بعضُهم المَعنى فيما اعتُبِرَ في الشَّهادةِ، أمَّا العددُ فإنَّها لَمَّا تَعَلَّقَتْ بمَعنَى تَطَرَّقَتْ إليها التُّهمةُ باحتمالِ العداوةِ؛ فاحْتِيطَ بإبعادِ التُّهمةِ بالعددِ

<sup>(</sup>١) في (التحبير شرح التحرير): ثبتت. وفي (الفوائد السُّنية) (٢/ ١٠٦): عرفت. كما في (د)، (ع).

<sup>(</sup>٢) «الفروق» (١/٥).

<sup>(</sup>٣) (التحبير شرح التحرير) (٤/ ١٩٦١).

(414)

بخلافِ الرِّوايةِ، وأمَّا الذُّكُورَةُ حَيْثُ اشْتُرِطَتْ، فإنَّ إلـزامَ المُعَيَّنِ فيه نوعُ سَلْطَنَةٍ وقَهْرٍ، والنُّفُوسُ تَأْبَاه، ولا سِيَّما مِنَ النِّساءِ؛ لنَقْصِ عَقْلِهِنَّ ودِينهِنَّ، بخلافِ الرِّوايةِ؛ لأَنَّها عامَّةٌ تَتَأَسَّى فيها النُّفُوسُ فيَخِفُّ الأَلمُ، وأيضًا فلِنَقْصِ النِّساءِ بكثرةِ غَلَطِهِنَّ، ولا يَنْكَشِفُ ذلك غالبًا في الشَّهادةِ لانْقِضائِها بانقضاءِ زمانِها (') بخلافِ الرِّوايةِ، فإنَّ مُتَعَلَّقها بالعُمومِ يَقَعُ الكشفُ عنها، فيتَبيَّنُ ما عَساه وَقَعَ مِن البَراءةِ مِن غلطٍ ونَحوه.

### (وَمِنْ شُرُوطِ رَاوٍ:

(١) عَقْـلٌ) إجماعًا؛ إذ لا وَازِعَ لغيـرِ عاقلٍ يَمْنَعُه مِن الكذبِ، ولا عبادةَ أيضًا، كالطِّفل.

(٢) (وَ) مِنها (إِسْلَامٌ) إجماعًا؛ لتُهمةِ عداوةِ الكافرِ للرَّسولِ صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولشَرعِه.

(٣) (وَ) مِنها (بُلُوغٌ) عندَ الأربعةِ وغيرِهم؛ لاحتمالِ كَذِبِ مَن لم يَبْلُغْ، كالفاسقِ بل أَوْلَى؛ لأنَّه غيرُ مُكَلَّفٍ فلا يَخافُ العقابَ، ولا يُقبَلُ إقرارُه على نَفْسِه، فهنا أَوْلى.

(٤) (وَ) مِنها (ضَبْطٌ) لِئلَّا يُغَيِّرَ اللَّفظَ والمعنى، فلا يُوثَقُ به، والشَّرطُ: غَلَبَةُ ضَبْطِه، وذِكْرُه على سَهْوِه لحصولِ الظَّنِّ إِذَّا، وفي "الواضح" (٢) لابنِ عَقِيلٍ قولُ أحمدَ وقيلَ له: متى يُتُرَكُ حديثُ الرَّجُلِ؟ قال: إذا غَلَبَ عليه الخطَّأ، فإنْ جُهِلَ حالُ الرَّاوي لم تُقْبَلُ روايتُه، ذَكَرَه المُوَقَّقُ (٢) وغيرُه؛ لأنَّه لا غالبَ لحال الرُّواةِ.

<sup>(</sup>١) في (ع): زمنها. (٢) ينظر: ﴿أصول الفقه (٢/ ٢٨٥).

<sup>(</sup>٣) «شرح مختصر الروضة» (١/ ٣٣٤).

(٥) (وَ) مِنها (عَدَالَةٌ) إجماعًا؛ لِما سَبَقَ مِن الأدَّلَةِ، وهو كافٍ (ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) كالشَّهادةِ.

قالَ في «شرح الأصلِ»: وهذا المذهب، وعليه أكثرُ العلماءِ(١).

(وَمَنْ رَوَى) حَالَ كَوْنِه (بَالِغًا مُسْلِمًا عَدْلًا، وَقَدْ تَحَمَّلَ) حالَ كونِه (صَغِيرًا) عاقلًا (ضَابِطًا): قُبِلَ عندَ الإمامِ أحمدَ، وأكثرِ العلماء؛ لإجماعِ الصَّحابةِ ومَن بَعدَهم على قبولِ مِثْلِ ابنِ عبَّاسٍ، وابنِ الزُّبيرِ وأشباهِهما، ولإسماع (٢) الصَّغيرِ.

(أَوْ) تَحَمَّلَ حالَ كَونِه (كَافِرًا) ضابطًا، (أَوْ فَاسِقًا) ضابطًا، وأَدَّى مُسلمًا عدلًا: (قُبِلَ) ما أَدَّاه لاجتماع الشُّروطِ فيه حالَ أدائِه.

والعدالةُ لغةً: التَّوسُّطُ في الأمرِ مِن غيرِ زيادةٍ ولا نقصانٍ.

(وَ) العدالةُ اصْطِلاحًا: (هِيَ صِفَةٌ رَاسِخَةٌ) والصِّفةُ: هي المَلكَةُ؛ لأنَّهم فَسَّرُوها بها، فالمَلكَةُ: هي الصِّفةُ الرَّاسخةُ (فِي النَّفْسِ) أمَّا الكَيفيَّةُ النَّفسانيَّةُ فِي أَوَّلِ حُدوثِها قَبْلَ أَنْ تَرْسَخَ، فتُسَمَّى: حالًا، وهذه الصِّفةُ الرَّاسخةُ فِي النَّفْسِ (تَحْمِلُ) صاحِبَها (عَلَى:

(١) مُلَازَمَةِ التَّقْوَى) ومُلازمةِ (المُرُوءَةِ،

(٢) وَ) على (تَرْكِ الكَبَائِـرِ)، فلا يَأْتِي كبيرةً؛ للآيـةِ الكريمةِ في القاذفِ،
 وقِسْ عليه الباقي مِن الكبائرِ، ويَأْتِي حَدُّ الكبيرةِ.

<sup>(</sup>١) «التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٨٥٧).

<sup>(</sup>٢) في (د): ولا بسماع.

قال ابن المُلقِّن في «المقنع في علوم الحديث» (١/ ٢٨٩): ولم يزالوا قديمًا وحديثًا يحضرون الصبيان مجالس الحديث والسماع، ويعتدون برواياتهم لذلك.

(وَمِنْهَا) أي: الكبائرِ: (غِيبَةٌ، ونَمِيمَةٌ) على الأصحِّ، (وَ) تَحمِلُه على تَرْكِ (الرَّذَائِلِ) المُباحةِ؛ أي: تَرْكِ ما فيه دناءةٌ، وتَركِه مروءةٌ، كأكلِه في السُّوقِ بينَ النَّاسِ الكثيرِ، ومَدِّرِجلَيْه، وكشفِ رأسِه بينَهم، واللَّعِبِ بالحَمَامِ، وصُحبَةِ الأراذلِ، والإفراطِ في المَزحِ؛ لحديثِ ابنِ مَسعودٍ: "إِذَا لَمْ تَسْتَحِي (١) فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» رَوَاه البخاريُّ (٢) أي: اصنَعْ ما تَشاءُ، فلا يُوثَقُ به، لكنْ يُعتَبَرُ تكرارُ ذلك كالصَّغائر.

# (٣) ويُشتَرَطُ مع ذلك كَوْنُه (بِلَا بِدْعَةٍ مُغَلَّظَةٍ) كالتَّجهُّمِ.

(وَيُقْبَلُ قَاذِفٌ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ) أي: تُقبَلُ روايتُه؛ لأنَّ نقصَ العددِ ليسَ مِن جِهَتِه، واتَّفقَ النَّاسُ على الرِّوايةِ عن أبي بَكْرَةَ، (وَ) المذهبُ عندَهم (يُحَدُّ) القاذفُ بلَفْظِ الشَّهادةِ مع قبولِ روايتِه.

قَالَ الشِّيرَاذِيُّ في «اللُّمعُ»: وأبو بَكْرَةَ ومَن شَهِدَ مَعَه تُقْبَلُ روايتُهم؟ لأنَّهم أَخرَجُوا ألفاظَهم مُخرَجَ الإخبارِ، لا مُخرَجَ القذفِ، وجَلدَهم عمرُ باجتهاده (٣).

(وَ) أَمَّا (الصَّغَائِرُ) فإنَّها لم تَدخُلْ في حدِّ العَدالةِ؛ لِما فيها مِن التَّفصيلِ، فلذلك ذَكرها(نَ) على حِدَةٍ، (وَهُنَّ) أي: الصَّغائرُ مع كثرةٍ صُورِهِنَّ (سَوَاءٌ حُكْمًا) ولم يُفَرِّقُ أصحابُنا وغيرُهم فيها، بل أَطلَقُوا، فظاهرُه أنَّه لا فَرقَ، بل ذَكَرَ أبو الخَطَّابِ في «التَّمهيد»(٥) التَّطْفِيفَ مِنها واعتبَرَ التَّكرارَ، والأصحُّ بل ذَكَرَ أبو الخَطَّابِ في «التَّمهيد»(٥) التَّطْفِيفَ مِنها واعتبَرَ التَّكرارَ، والأصحُّ

<sup>(</sup>١) (إذا لم تَسْتَحْي): بإسكانِ الحاءِ وكسرِ الياء مخفَّفة، وعلامة جزمه حذفُ الياء التي هي لامُ الفعل، يُقال: استحيا يَسْتَحْيي، ويُروى: (إذا لم تَسْتَح) بحاءِ ليس بعدَها ياء؛ مِن "استَحَى يستَحِى"..

<sup>(</sup>٢) (صحيح البخاري، (٣٤٨٤). (٣) (اللُّمع في أصول الفقه، (ص ٧٧).

<sup>(</sup>٤) في (د): ذكروها. (٥) «التمهيد في أصول الفقه» (٣/ ١٠٩).

أنَّ الذُّنوبَ تَنقَسِمُ إلى: كبائرَ، وصغائرَ؛ لقولِه تعالى: ﴿ إِن جَعْتَ نِبُوا كَبَآبِرَ مَا لُنَهُونَ عَنْهُ ثُكَفِّرَ عَنكُمُ سَكِيَا تِكُمُ ﴾ (١).

ولقولِه عَلَيْهِ الصَّلَا أُوَالسَّلَامُ فِي تَكَفَيرِ الصَّلُواتِ الخمسِ والجُمُعَةِ ما بينهما (٢) إذا اجْتُنِبَتِ الكبائرُ (٣)؛ إذْ لو كانَ الكلُّ كبائرَ (٤) لم يَبْقَ بعدَ ذلك ما يُكفَّرُ، وفي الحديثِ: «الكبَائِرُ سَبْعٌ» (٥)، وفي رواية: «تِسْعٌ» (٢) وعدَّها، فلو كانتِ النُّنوبُ كلُّها كبائرَ لَمَا سَاغَ ذلك.

وقالَ الأستاذُ والبَاقِلَانِيُّ وجمْعٌ: إنَّ جميعَ الذُّنوبِ كبائرُ، واختارَه ابنُ فُورَكَ نظرًا إلى مَن عُصى اللهُ عَزَقِجًل<sup>(٧)</sup>.

ق الَ القَرَافِيُ (^): كأنَّهم كَرِهُوا تسمية مَعصيةِ اللهِ صغيرةً؛ إجلالًا له مع مُوافَقَتِهم في الجرحِ أنَّه ليسَ بمُطلَقِ المعصيةِ، بل منه ما يَقدَحُ ومنه ما لا يَقدَحُ، وإنَّما الخلافُ في التَّسميةِ فقطْ.

وما أحسنَ ما قال الكُورَانِيُّ في «شرحِ جَمْعِ الجوامعِ»: إنْ أَرادُوا إسقاطَ

<sup>(</sup>١) النِّساء: ٣١.

<sup>(</sup>٢) في (د): بينها.

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم (٢٣٣) من حديث أبي هريرة رَضَالِلَتُكَنَّة: «الصَّلاَةُ الْخَمْسُ، وَالْجُمْعَةُ إِلَى الْجُمْعَةِ، كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ، مَا لَمْ تُغْشَ الْكَبَائِرُ».

<sup>(</sup>٤) ليس في (د).

<sup>(</sup>٥) رواه الطَّبرانُّ في (الأوسط) (٥٧٠٩) مِن حديثِ أبي سعيدِ الخُدريِّ.

قَالَ الهيثميُّ في «مَجمَعُ الزَّواثدِ» (١/ ١٠٤): رواه الطَّبرانيُّ في الأوسطِ، وفيه أبو بلالٍ الأشعريُّ، وهو ضعيفٌ.

<sup>(</sup>٦) رواه أبو داود (٢٨٧٥)، والنَّسانيُّ (٤٠١٢)، والبيهقيُّ (١٠/ ١٨٦) مِن حديثٍ عُمَيْر اللَّهْ يَ وَعَلَقَهَ عَنْد

<sup>(</sup>٧) ينظر: (الفوائد السَّنية) للبرماوي (٢/ ٦٧)، واتشنيف المسامع) للزَّركشي (٢/ ٢٠٠٢).

<sup>(</sup>٨) «الفروق» (١٢١/١).

العَدالةِ: فقد خالفوا الإجماعَ، وإنْ أرادوا قُبْحَ المعصيةِ نظرًا(١) إلى كبْريائِه تعالى، وأنَّ مُخالَفَتَه لا تُعَدُّ أمرًا صغيرًا: فنِعْمَ القولُ(٢). انتهى.

إذا عَلِمْتَ ذلك، فإذا تَكَرَّرَتِ الصَّغائرُ تَكَرُّرًا يُخِلُّ الثَّقَةَ بِصِدْقِه: قَدَحَتْ، ومُنِعَتِ الرِّوايةُ عن صاحِبِها على الصَّحيح؛ لِما روى التِّرمذيُّ مَرفوعًا: «لا صَغِيرةً مع إصْرَادٍ، ولا كَبِيرةً مع اسْتِغْفَادٍ»(٣).

قَالَ فِي: «التَّرغيب» وغيرِه: يَقدَحُ: كثرةُ الصَّغائرِ، وإدمانُ واحدةٍ (١٠). انتهى.

فالإدمانُ هنا: أَنْ يَتَكَرَّرَ منه تَكرارًا (٥) يُخِلُّ الثَّقةَ بِصِدقِه؛ كَمُلابَسَةِ الكبيرةِ.

ف (إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرِ) الصَّغائرُ مِن الرَّاوي (تَكَرُّرًا يُخِلُّ النَّقَةَ بِصِدْقِهِ: لَمْ يَقْدَحْ) فِعْلُها في العدالةِ، ولا في الرِّوايةِ؛ (لِتَكْفِيرِهَا بِاجْتِنَابِ الكَبَائِرِ وَبِمَصَائِبِ الدُّنْيَا) في الأصحِّ، وهو ظاهرُ الآيةِ، ودَلَّ على ذلك السُّنَّةُ.

قالَ الشَّيخُ في «الرَّدَ على الرَّافضيِّ»: ولو لم يَتُبُ مِنه فالصَّغائرُ تُكَفَّرُ باجتنابِ الكبائرِ عندَ جماهيرِ أهلِ السُّنَّةِ، بل وعندَ الأكثرينَ: أنَّ الكبائرَ

<sup>(</sup>١) في (د): نظروا. والمثبت من (ع)، و«الدُّرر اللَّوامع».

<sup>(</sup>٢) ﴿الدُّرر اللَّوامع في شرح جمع الجوامع؛ (٣/ ٨٠).

 <sup>(</sup>٣) لم أَقِفْ عليه في التَّرمذيِّ، والحديثُ رواه ابنُ أبي الدُّنيا في «التَّوبة» (١٧٣)، والقُضاعيُّ في
 (٣) لم أَقِفْ عليه في التَّرمذيِّ، والحديثِ ابنِ عبَّاسِ رَهَوَلِيَّكَمَنْهَا.

قَالَ العَلَّامَةُ المُحَدِّثُ محمَّد عمرو عبد اللَّطيفِ رَحَمُاللَّهُ فِي •تَبْيِيضِ الصَّحيفةِ» (١/ ١٤١): مُنكَرِّ، رُوِي مِن حديثِ ابنِ عبَّاسِ وأنسِ وأبى هُرَيْرَةَ وعائشةَ.

<sup>(</sup>٤) ينظر: «أصول الفقه» (٢/ ٥٣٥)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/ ٢٩٣).

<sup>(</sup>ه) في (د): تكررًا.

تُمْحَى بالحَسَنَاتِ الَّتِي هِي أعظمُ، وبالمصائبِ المُكَفِّرَةِ، وغيرِ ذلك(١).

(وَيُسَرَدُّ كَاذِبٌ) أي: تُسَرَدُّ روايتُه بالكذب، ولو في غيرِ حديثِ النَّبيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَلَوْ في غيرِ حديثِ النَّبيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّ حَتَّى (وَلَوْ تَدَيَّنَ) أي: تَحَرَّزَ عنِ الكَذِبِ (فِي الحَدِيثِ) عندَ أكثرِ العلماء؛ لأنَّه لا يُؤمَنُ عليه أنْ يَكْذِبَ فيه، ولا تقدحُ الكَذْبَةُ الواحدةُ على الصَّحيح؛ للمَشَقَّةِ، وعدم دليله.

(وَتَقْدَحُ كَذْبَةٌ) واحدةٌ (فِيهِ) أي: في الحديثِ، فلا تُقبَلُ روايتُه حَتَّى (وَلَوْ تَابَ) منها نصًّا.

قالَ القاضي: لأنَّه زنديقٌ، فتُخَرَّجُ توبتُه على توبتِه، وفارقَ الشَّهادةَ؛ لأنَّه قد يَكْذِبُ فيها لرشوةٍ، أو يَتَقَرَّبُ إلى أرباب الدُّنيا(٢).

وقالَ ابنُ عَقِيلٍ: هذا فرقٌ بعيدٌ؛ لأنَّ الرَّغبةَ إليهم بأخبارِ الرَّجاءِ أو الوعيدِ غايتُه الفِسقُ (٣).

وظاهـرُ كلامِ جماعةٍ مِن أصحابِنا أنَّ توبتَه تُقبَلُ، وقالَ كثيرٌ مِن العلماءِ: لكنْ في غيرِ ما كَذَبَ فيه، كتوبتِه فيما أقَرَّ بتزويرِه.

(وَالكَبِيرَةُ) ضابطُها معروفٌ عندَ الأكثرينَ، قال الإمامُ أحمدُ: الكبيرةُ: (مَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا، أَوْ وَعِيدٌ (٤) فِي الآخِرَةِ) لوعدِ اللهِ مُجْتَنِبَها بتكفيرِ الصَّغائرِ.

(وَزِيدَ) أي: وزادَ الشَّيخُ وأتباعُه، (أَوْ) ما فيه (لَعْنَةٌ، أَوْ غَضَبُ، أَوْ نَفْيُ إِيمَانٍ) قال: ولا يَجُوزُ أَن يَقَعَ نفيُ الإيمانِ لأمرٍ مُستَحَبَّ، بل لكمالٍ واجبِ.

<sup>(</sup>١) (منهاج السنة النبوية) (٤/ ٣١٠).

<sup>(</sup>٢) (العُدة في أصول الفقه (٣/ ٩٢٩).

<sup>(</sup>٣) ينظر: «أصول الفقه» (٢/ ٥٣٩)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/ ٣٩٦).

<sup>(</sup>٤) في المختصر التحرير؛ (ص١١٧): وعيد خاص.

قال: وليسَ لأحدٍ أنْ يَحمِلَ كلامَ أحمدَ، إلَّا على مَعنَى يَتبَيَّنُ مِن كلامِه ما يَدُلُّ على أنَّه مُرادُه، لا على ما يَحتمِلُه اللَّفظُ مِن كلامٍ كلِّ أحدٍ(١).

وقيلَ: لا يُعرَفُ ضابطُ الكبيرةِ.

قال القاضي في «المعتمد»: مَعنى الكبيرةِ أنَّ عقابَها أكثرُ، والصَّغيرةُ أقلُّ، ولا يُعلَمانِ إلَّا بتوقيفِ(٢).

قال الواحِدِيُّ: الصَّحيحُ أنَّ الكبائرَ ليسَ لها حَدُّ تُعرَفُ به، وإلَّا لاقْتَحَمَ النَّاسُ الصَّغائرَ واسْتبَاحُوها، ولكنَّ اللهَ تعالى أَخْفَى ذلك على العبادِ ليَجْتَهِدوا في اجتنابِ المَنهيِّ عنه رجاءَ أن تُجْتَنَبَ الكبائرُ، نظيرَ إخفاءِ الصَّلَةِ الوُسطى، وليلةِ القدرِ، وساعةِ الإجابةِ في الجمعةِ، ونحوِ ذلك (٣).

قالَ العَلائيُ في «قواعدِه»: المنصوصُ عليه في الكبائرِ في مجموعِ أحاديثَ كثيرةٍ، وأنَّه كَتبَها في مُصنَّفٍ مُفرَدٍ: الشَّركُ باللهِ، وقتلُ النَّفسِ بغيرِ حَقَّ، والزِّنا، وأفحشُه في حَلِيلَةِ الجارِ، والفِرارُ مِن الزَّحْفِ، والسِّحرُ، وأكلُ الرِّبا، وأكلُ مالِ اليتيم، وقذفُ المُحصَنَاتِ، والاستطالةُ في عِرضِ وأكلُ الرِّبا، وأكلُ مالِ اليتيم، وقذفُ المُحصَنَاتِ، والاستطالةُ في عِرضِ المُسلِمِ بغيرِ حَقِّ، وشهادةُ الزُّورِ، واليمينُ الغَمُوسُ، والنَّميمةُ، والسَّرقةُ، وشُربُ الخمرِ، واستحلالُ بيتِ اللهِ الحرامِ، ونكثُ الصَّفقةِ، وتَركُ السُّنَّةِ، والتَّعرُبُ (١٠) بعدَ الهجرةِ، واليأسُ مِن رَوْحِ اللهِ، والأمنُ مِن مَكْرِ اللهِ، ومَنْعُ

<sup>(</sup>١) في (د): واحد.

<sup>(</sup>٢) ينظر: (شرح الكوكب المنير) (٢/ ٣٩٨)، و(التحبير شرح التحرير) (٤/ ١٨٧٩).

<sup>(</sup>٣) (التفسير البسيط) (٦/ ٤٧٤).

<sup>(</sup>٤) قال في «لسان العرب» (١/ ٥٨٧): هو أن يعود إلى البادية ويقيم مع الأعراب، بعد أن كان مهاجرًا. وكان من رجع بعد الهجرة إلى موضعه من غير عذر، يعدونه كالمرتد.

ابنِ السَّبيلِ مِن فضل الماءِ، وعدمُ التَّنزُّهِ مِن البولِ، وعقوقُ الوالدّين، والتَّسبُّبُ إلى شَتْمِهما، والإضرارُ في الوَصِيَّةِ.

(وَيُسرَدُّ: مُبْتَدِعٌ دَاعِيَةٌ) أي: تُسرَدُّ رواية مُبتدِع يَدعو النَّاسَ إلى بِدعتِه، كالقولِ بتفضيل عليٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَه على سائرِ الصَّحابةِ، وعَلَّلوا ذلك بخوفِ الكذب لمُوافقتِه هواه، سواءٌ كانَتْ بدعتُه غيرَ مُكَفِّرةٍ كما مَرَّ، (أَوْ مَعَ مُكَفِّرَةٍ) كقولِ أبي الخَطَّابِ بإلهيَّةِ جعفرِ الصَّادقِ، وهو مِن مشايخ الرَّافضةِ، ثمَّ ادَّعي الإلهيَّةَ لنَفْسِه، عليه لعائنُ اللهِ والملائكةِ والنَّاسِ أجمعينَ، وهو وأتباعُه يَسْتَحِلُّون الكَذِبَ لنصرةِ مَذهَبِهم، فيَرَوْنَ الشُّهادةَ بالزُّورِ لمُوافِقِهم على مُخالِفِهم.

وقالَ الشَّيخُ: كلامُ أحمدَ يُفَرِّقُ بينَ أنواع البدعِ وبينَ الحاجةِ إلى الرِّوايةِ عنهم وعَدَمِها(١).

قالَ الإمامُ أحمدُ: احمِلُوا عنِ المُرجِئةِ الحديثَ، ويُكتَبُ عن القَدَرِيِّ إذا لم يَكُنْ داعِيَةً، واستعظمَ الرِّوايةَ عن رجل وهو سعدٌ العَوْفِيُّ، وقَالَ: ذلك جهميٌ امْتُحِنَ فأجابَ (٢)، وأرادَ: بلا إكراهِ.

وقالَ القاضي علاءُ الدِّينِ البّغلِيُّ: إنْ كانَتْ بدعةُ أحدِهم مُغَلَّظَةً، كالتَّجَهُّم: رُدَّتْ روايتُه، وإنْ كانَتْ مُتوسِّطَةً، كالقَدَرِ: رُدَّتْ إنْ كانَ (٣) داعيةً، وإنْ كانَتْ خفيفةً كالإرجاءِ، فهل تُقبَلُ معها مُطلقًا أم تُرَدُّ غيرُ (١) الدَّاعيةِ؟

<sup>(</sup>١) (المسودة في أصول الفقه) (ص٢٦٤).

<sup>(</sup>٢) ينظر: (تاريخ بغداد) (١٨٣/١٠).

<sup>(</sup>٣) في ع، د: كانت. والمثبت من «المختصر في أصول الفقه».

<sup>(</sup>٤) قوله: ترد غير. في «المختصر في أصول الفقه»: أو ترو.

روايتانِ، هذا تحقيقُ مذهبنا(١). انتهى.

فائدةٌ: إذا أَطْلَقَ (٢) العلماءُ لفظة «المُبتدعةِ» فالمُرادُ به: أهلُ الأهواءِ مِن: الجَهميَّةِ، والقَدَريَّةِ، والمُعتزلةِ، والخَوارجِ، والرَّوافضِ، ومَن نَحَا نَحوَهم، (وَلَيْسَ الفُقَهَاءُ) المُختلِفُونَ في الفروع (مِنْهُمْ) على الصَّحيح، وعليه الأكثرُ.

(فَ) على هذا: (مَنْ شَرِبَ نَبِيذًا مُخْتَلَفًا فِيهِ: حُدَّ) عندَنا على الأشهرِ، ولا يُفَسَّقُ.

قالَ ابنُ مُفْلِحٍ: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الحدَّ أَضيقُ، ورَدُّ الشَّهادةِ أُوسعُ؛ لأنَّه يَلْزَمُ مِن الحدِّ التَّحريمُ فيُفَسَّقُ به، أو إنْ تَكَرَّرَ<sup>٣</sup>).

فلهذا قال: (وَيُفَسَّقُ، غَيْرُ مُجْتَهِدٍ) أدَّاه اجتهادُه إلى إباحتِه، (أَوْ) غيرُ (مُقَلِّدٍ) لذلك المُجتهدِ، وأمَّا الحدُّ فمَفهومُه أنَّه يُحَدُّ ولو كانَ مجتهدًا، أو مُقلِّدًا.

(وَحَرُمَ إِجْمَاعًا: إِقْدَامُ) مُكَلَّفٍ (عَلَى مَا) أي: شيء (لَمْ يَعْلَمْ جَوَازَهُ) مِن قولٍ، أو فعلٍ؛ لأنَّ إقدامَه على ما لم يَعلَمْ جوازَه (١٤) جرأةٌ على اللهِ تعالى وعلى رسولِه وعلى العلماء؛ لكونِه لم يَسْأَلْ، وفَسَّقَه البَاقِلَانِيُّ، وقال: ضَمَّ جَهْلًا إلى فِسقِ (٥٠).

وفسَّقَ ابنُ عَقِيلِ (١) عامِّيًّا شَرِبَ نبيذًا.

<sup>(</sup>١) والمختصر في أصول الفقه الابن اللحام البعلى (ص٨٥).

<sup>(</sup>٢) في (ع): أطلقت.

<sup>(</sup>٣) وأصول الفقه (٢/ ٥٢٤).

<sup>(</sup>٤) في (ع): هل يَجُوزُ فِعلُه.

<sup>(</sup>٥) ينظر: (الإحكام) للآمدي (٢/ ٨٣).

<sup>(</sup>٦) ينظر: (أصول الفقه) (٢/ ٥٢٦)، و(التحبير شرح التحرير) (٤/ ١٨٩٣).

(وَيُرَدُّ) ما رواه:

(١) (مُتَسَاهِلٌ فِي رِوَايَةٍ) سماعًا وإسماعًا: كالنَّومِ وقتَ السَّماعِ، وقبولِ التَّلقينِ، أو يُحَدِّثُ لا مِن أصل مُصَحَّحٍ، ونحوِه في قياسِ قولِ أصحابِنا، وغيرِهم (١): يَحرُمُ التَّساهلُ في الَّفُتيا، واستفتاءُ معروفٍ به. وقبولُ الحديثِ ممَّن هو على هذه الصِّفةِ أَوْلَى بالتَّحريم.

(٢) (وَ) يُرَدُّ مَا رَوَاه (مَجْهُولُ عَيْنٍ) عندَ الأكثرِ مِنَ المُحدِّثينَ وغيرِهم، وتَزُولُ الجهالةُ بواحدِ في الأصحِّ، ويَأْتي، وعَزَاه بعضُ الشَّافعيَّةِ إلى صاحبيِ الصَّحيح؛ لأنَّ فيهما مِن ذلك جماعةً.

قى الَ ابنُ رجبٍ في «شرح التِّرمذيِّ»: والنُّصوصُ عنْ أحمدَ تَدُلُّ أَنَّه إِنْ عُرِفَ مِنه أَنَّه لا يَروي إلَّا عنْ ثقةٍ، فرِوايتُه عنْ إنسانٍ تَعديـ لُل له، ومَن لم يُعرَفُ منه ذلك فليسَ بتعديل.

(أَوْ) مَجْهُولُ (عَدَالَةٍ) أي: تُرَدُّروايتُه عندَ الإمامِ أحمدَ وأصحابِه والأكثرِ، وإنَّما عُمِلَ بخبَرِ الواحدِ للإجماعِ، ولا إجماعَ ولا دليلَ على العملِ، ولأنَّ الفِسقَ مانعٌ كجهالةِ الصَّبيِّ، والكُفرِ.

قالوا: الفستُ سببُ التَّشُبُ ، فإذا انْتَفَى يَنْتَفي، وعملًا بالظَّاهرِ وقبولِ الصَّحابةِ.

رُدَّ: يَنتفي بالخبْرةِ، والتَّزكيةِ، وبمنعِ الظَّاهرِ والقبولِ، ويُقبَلُ الخبَرُ بالمِلْكِ والزَّكاةِ، ولو مِن فاسقٍ وكافرٍ للنُّصوصِ وللحاجةِ.

<sup>(</sup>١) في (ع): أو غيرهم.

والأشهرُ لنا: في المجهولِ، وأنَّه مُتَطَهِّرٌ، فيَصِحُّ الائتمامُ به، لا أنَّ الماءَ طاهرٌ أو نجسٌ في ظاهِرِ مَذهبنا.

(أَوْ) مجهولُ (ضَبْطٍ) أي: تُرَدُّ روايتُه أيضًا، وتَقَدَّمَ في شروطِ الرَّاوي، ولأنَّ أثمَّةَ الحديثِ تركوا رواية كثيرِ ممَّن ضَعُفَ ضبطُه ممَّن سَمِعَ كبيرًا ضابطًا.

و(لا) يُرَدُّ ما رَوَاه:

(١) (رَقِيقٌ) لظاهرِ الأَدِلَّةِ، فإنَّها تَشمَلُه.

(٢) (وَأُنْثَى) أي: فلا تُرَدُّ روايتُها؛ لقَبولِهم خبرَ عائشةَ، وأسماءَ، وأمِّ سَلَمَةَ، وأمِّ سُلَيْمٍ، وغيرِهن رَضِيَ اللهُ تعالى عنهنَّ أجمعينَ، سواءٌ كنَّ أحرارًا أو أرِقَّاءَ.

- (٣) (وَ) لا ما رَوَاه (قَرِيبٌ) عن قريبه،
  - (٤) (وَ) لا (ضَرِيرٌ،
- (٥) وَ) لا (عَـدُوُّ) عن عَـدُوِّه؛ لأنَّ حُكْمَ الرِّوايةِ عـامٌ للمُخبِرِ والمُخبَرِ، [ولا يَختَصُّ بشـخصٍ، فـلا تُهمةَ في ذلك، بخلافِ الشَّـهادةِ، وهذا واضحٌ جَلِيًّ](١).
- (٦) (وَ) لا يُرَدُّ مَا رَوَاه (قَلِيلُ سَمَاعِ الحَدِيثِ) فلا يُعتَبَرُ كثرةُ سماعِه، بل متى سَمِعَ ولو حديثًا واحدًا: صَحَّتْ روايتُه؛ لأنَّ الصَّحابةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ كَانَتْ تَقبَلُ رواية الأعرابيِّ بحديثٍ واحدٍ، وعلى ذلك عَمَلُ المُحدِّثِينَ.
- (٧) (وَ) لا يُرَدُّ مَا رَوَاه (جَاهِلٌ بِمَعْنَاهُ) أي: بمَعنى الحديثِ الَّذِي يَرويه.

<sup>(</sup>۱) ليست في (د).

(وَ) لا مارَوَاه جاهلٌ بـ (فِقْهِ وَعَرَبِيَّةٍ) فلا يُعتَبَرُ علمُ الرَّاوي بمعنى الحديثِ والفقهِ والعربيَّةِ على الصَّحيحِ الَّذِي عليه أكثرُ العلماء؛ لحديثِ زيدِ بنِ ثابتٍ أنَّ النَّبِيَ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَاللَهُ عَلَيْهُ الْمُرَأُ سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى بَلَّغَهُ أَنَّ النَّبِيَ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَلِيسَ بِفَقِيهٍ » غَيْرَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهِ وليسَ بِفَقِيهٍ » وَوُبَ حَامِلٍ فِقْهِ وليسَ بِفَقِيهٍ » رَوَاه الشَّافعيُ (۱) وأحمدُ (۲) بإسنادٍ جيِّد، وحسَّنهُ التِّرمذيُ (۱).

وقولُه صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «نَظَّرَ اللهُ» رَوَاه الأَصْمَعِيُّ بتشديدِ الضَّادِ المُعجَمَةِ، وأب عُبيدِ بتخفيفِه؛ أي: نَعَّمَ (١) اللهُ، وفي حديثِ ابنِ مسعودٍ: «فَرُبَّ مُبَلِّغٍ وَأَبُو عُبيدِ بتخفيفِه؛ أي: نَعَّمَ اللهُ، وفي حديثِ ابنِ مسعودٍ: «فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِع» صَحَّحَه التِّرمذيُّ (٥).

تنبيـهُ: إِنَّمَا تُعتَبَرُ روايـةُ الفقيهِ إذا رَوى باللَّفظِ والمعنـى المُطابِقِ، وكانَ يَعرِفُ مُقتَضياتِ الألفاظِ، والعدالةُ تَمنَعُه مِن تحريفٍ لا يَجُوزُ.

(٨) (وَ) لا يُرَدُّ ما رَوَاه (عَدِيمُ نَسَبٍ وَمَجْهُولُهُ) فلا يُعتَبَرُ معرفةُ نَسَبُ السَّاوي، كالعبدِ وغيرِه ممَّن لا يُعرَفُ نَسَبُه، وإنْ كانَ في الأصل له نَسَبُ كعَدمِ نَسَبِه بالكُلِّيَّةِ، كولَدِ الزِّنا، والمَنْفِيِّ بلِعانٍ إذا كانوا عدولًا، ولأنَّهم داخلون في عُمومِ الأَدِلَّةِ، فصَحَّتْ روايتُهم كغيرِهم.



<sup>(</sup>١) ﴿ مُسنَدُ الشَّافِعِيِّ (ص: ٢٤٠).

<sup>(</sup>٢) دمسندُ أحمدَ (٢١٩٩١).

<sup>(</sup>٣) ﴿ جامعُ التّرمذيُّ (٢٦٥٦).

<sup>(</sup>٤) في (د): نعمه.

<sup>(</sup>٥) (جامعُ التّرمذيّ) (٢٦٥٧).

#### (فَصْلُ)

## (شُرِطَ) في جارج (ذِكْرُ سَبَبِ:

(١) جَرْح) على الصَّحيح، فلا يُقبَلُ الجرحُ المُطلَقُ، بل لا بدَّ مِن ذِكْرِ السَّبِ المُطلَقِ، فيقولُ مَثَلًا: هذا فاستُّ؛ لأنَّه يَشرَبُ الخمرَ، ونَحوَه؛ لاحتلافِ النَّاسِ في سببِ الجَرحِ، واعتقادِ بَعضِهم ما لا يَصلُحُ أَنْ يَكُونَ سببًا للجَرحِ جارحًا، كشُربِ النَّبيذِ مُتَأَوِّلًا، فإنَّه يَقدَحُ في العَدالةِ عندَ مالكِ سببًا للجَرحِ جارحًا، كشُربِ النَّبيذِ مُتَأَوِّلًا، فإنَّه يَقدَحُ في العَدالةِ عندَ مالكِ دونَ غيرِه، وكمَن رأى إنسانًا يَبُولُ قائمًا فيبادِرُ بجَرحِه لذلك، ولم يَنظُرُ في أنَّه مُتَأَوِّلٌ مُخطِئٌ، أو معذورٌ، كما رُويَ عن النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ أَنَّه بالَ قائمًا لعُذرِ كانَ به (١)، فلهذا وشِبْهِه يَنبغي بيانُ سببِ الجَرحِ؛ ليَكُونَ على قائمًا لعُذرٍ كانَ به (١)، فلهذا وشِبْهِه يَنبغي بيانُ سببِ الجَرحِ؛ ليَكُونَ على ثقةٍ واحتِرازٍ مِن الخطأ والغُلُوِّ فيه.

قالَ الطُّوفِيُّ في «شرحِه»: ولقد رَأَيْتُ بعضَ العامَّةِ يَضرِبُ يدًا على يدٍ، ويُشِيرُ إلى رجل، ويَقُولُ: ما هذا إلَّا زِنْدِيقٌ، ليتني قَدَرْتُ عليه، فأفعلَ به وأفعلَ، فقُلْتُ: مَّا رأَيْتَ منه؟ فقال: رَأَيْتُه وهو يَجهَرُ بالبسملةِ في الصَّلَاةِ (١٠). انتهى..

<sup>(</sup>١) روى في ذلك الحاكم (١/ ٢٩٠)، والبيهقي (١/ ١٦٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالتَّنَعَلَيْوَسَلَّة (بَالَ قَاثِمًا مِنْ جُرْحٍ كَانَ بِمَأْبِضِهِ».

قال البيهقي: وقد رُّوي في العلة في بوله قائمًا حديثٌ لا يثبت مثله. اهـ، فذكره.

قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٣٣٠): لو صح هذا الحديث لكان فيه غنى عن جميع ما تقدم، لكن ضعَفه الدارقطني والبيهقي، والأظهر أنه فعل ذلك لبيان الجواز، وكان أكثر أحواله البول عن قعود، والله أعلم.

قلت: الذي صح عنه مرفوعًا في البول قائمًا ليس فيه ذكر العلة، رواه البخاري (٢٢٥)، ومسلم (٢٧٣) عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: (كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ سَلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَالَةٍ فَانْتَهَى إِلَى سُبَاطَةٍ قَوْم، فَبَالَ قَائِمًا».

<sup>(</sup>۲) «شرح مختصر الرَّوضة» (۲/ ۱٦٥).

وللنَّاس في هذا حكاياتٌ غريبةٌ عجيبةٌ.

(٢) (وَ) شُرِطَ أَيضًا ذِكْرُ سبِ (تَضْعِيفٍ) على الصَّحيحِ، فيُقبَلُ الحديثُ إذا قال المُحَدِّثُ: هذا الحديثُ ضعيفٌ، مِن غيرِ أَنْ يَعْزُوه إلى مُستندٍ يُرجَعُ إليه؛ لأنَّه قد يُضَعِّفُه بشيءٍ لو ذَكرَه لم يَكُنْ قادحًا.

(وَ) إذا لَم يُقبَلِ الجرِّ المُطلَقُ ولا التَّضعيفُ المُطلَقُ ف (لا يَلْزَمُ تَوَقُّفٌ) عن (١٠ العملِ بذلك الحديثِ (إِلَى تَبْيِينِ) سببِ الجَرِّ أو التَّضعيفِ، بخلافِ الشَّهادة؛ لأنَّ الخبرَ يَلْزَمُ العملُ به ما لَم يَثبُتِ القدحُ، والشَّهادةُ آكَدُ، فإذا انْتَفَى القدحُ: عُمِلَ به.

وقيلَ: يَلْزَمُ التَّوقُّفُ حَتَّى يُبَيِّنَ سَبَبَ الجَرح الَّذِي أَطْلَقَه.

قَالَ ابنُ مُفْلِحٍ: ويَتَوَجَّهُ التَّوقُّفُ؛ لأَنَّه أوجبَ رِيبَةً، وإلَّا لَانْسَدَّ بابُ الجرح غالبًا(٢).

قالَ في «شرح الأصل»: وهو الأحوطُ<sup>(٣)</sup>.

و (لا) يُشترَطُ ذِكْرُ سبب:

(١) (تَعْدِيلٍ) عندَ الإمامِ أحمدَ والأكثرِ، بأنْ يَقُولَ مَثَلَا: هذا عَدْلٌ؛ لأنَّه يُواظِبُ على فِعلِ العِباداتِ، وتَرْكِ المُحَرَّماتِ، بل يَكفي قَوْلُه: هو عَدْلُ، أو مَأْمونٌ، أو رَوَوْا عنه، ونحو ذلك، استصحابًا لحالِ العدالةِ.

<sup>(</sup>١) في (د): على.

<sup>(</sup>٢) «أصول الفقه» (٢/ ٥٥١).

<sup>(</sup>٣) «التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٩١٩).

(٢) (و) لا يُشتَرَطُ أيضًا ذِكْرُ سَبَبِ (تَصْحِيحٍ) فإذا أَطْلَقَ تصحيحَ الخبَرِ بأَنْ يَقُولَ: هذا الخبَرُ صحيحٌ، فهو كالتَّعديلِ المُطلَقِ، فإنَّ إطلاقَ تصحيحِه يَستلزمُ تعديلَ رُواتِه، فتلَخَّصَ أنَّ الجَرحَ والتَّضعيفَ لا بدَّ فيهما مِن ذِكْرِ السَّببِ، وأمَّا التَّعديلُ والتَّصحيحُ فلا يُشترَطُ ذِكْرُ سَبَبِهما، بل يَكْفي إطلاقُهما.

(وَيَكُفِي فِيهِنَّ) أي: في مَسائِلِ الجَرِحِ والتَّعديلِ والتَّضعيفِ والتَّصحيحِ واحدٌ عندَ الأكثرِ، فيكفي جَرحُ واحدٍ وتعديلُه، كما يكفي تصحيحُه وتضعيفُه؛ لأنَّ الشَّرطَ لا يَزيدُ على مَشروطِه، فتَعديلُ الرَّاوي تَبَعُّ للرِّوايةِ وفَرعٌ لها؛ لأنَّه إِنَّمَا يُراد لأجلِها، والرِّوايةُ لا يُعتبَرُ فيها العددُ، بل يكفي فيها راوٍ واحدٌ وتعديلُه، فكذا ما هو تَبعٌ وفرعٌ لها، فلو قُلْنا: «تكفي روايةُ الواحدِ، ولا يكفي في تعديلِه إلَّا اثنانِ» لزادَ الفرعُ على أصلِه، وزيادةُ الفُروعِ على أصُولِها غيرُ معهودةٍ عقلًا ولا شرعًا.

(وَ) يَكَفَي فِي (تَعْرِيفِ) مَجهولِ: (وَاحِدٌ) عدلٌ فِي الأصحِّ، وتَقَدَّمَ، ويُشتَرَطُ فِي ذلك الواحدِ أَنْ يَكُونَ (ليسَ مِنْ عَادَتِهِ تَسَاهُلٌ) فِي التَّعديل، (أَوْ مُبَالَغَةٌ) فِي الجَرحِ، فلا أَثَرَ لمَن عادتُه التَّساهُلُ فِي التَّعديلِ، أو المُبالغةُ: فيَجرَحُ بلا سببٍ شرعيِّ، أو يُعطِيه فوقَ حقِّه، وهذا غيرُ جائزٍ.

(وَمَنِ اشْتَبَهَ اسْمُهُ) مِنَ الثِّقاتِ (ب) اسمِ (مَجْرُوحِ: وُقِفَ خَبَرُهُ) الَّذِي وَقَعَ فيه الاشتباهُ حَتَّى يُتَحَقَّقَ أَمْرُه، وذلك لاحتمالِ أَنْ يَكُونَ الرَّاوي ذلك المجروحُ؛ فلا تُقبَلُ روايتُه، بل يُتَوَقَّ ف حَتَّى يُعلَمَ هل هو المجروحُ أو غيرُه، وكثيرٌ ما يَفعلُ المُدلِّسونَ مِثْلَ هذا؛ يَذكُرون الرَّاويَ الضَّعيفَ باسمِ يُشارِكُه فيه راوٍ عدلٌ؛ ليُظنَّ أَنَّه ذلك العدلُ تَرويجًا لروايتِهم.

(وَلا شَيْءَ لِجَرْحٍ: بِاسْتِقْرَاءٍ) يَعني بأَنْ يَقُولَ تَتَبَّعْنا كذا، فوَجَدْناه كذا مِرارًا كثيرةً لم يَنْخَرِمْ، فلو قيلَ: مَن وَجَدْناه يَفعَلُ كذا فهو مجروحٌ، واسْتَقْرَيْنا ذلك في أشخاصٍ كثيرةٍ، فوَجَدْناه كذلك، فهذا ليسَ بجَرحٍ، وليسَ مِن طُرُقِ الجَرح حَتَّى يُحكَم به.

(وَلَهُ) أي: للجَارِحِ (جَرْحُ) الرَّاوي (بِاسْتِفَاضَةٍ) على الصَّحيحِ، فإذا شَاعَ عن مُحَدِّثِ أَنَّ فيه صِفةٌ تُوجِبُ رَدَّ الحديثِ، وجَرَحَه (١) بها: جازَ الجَرحُ بها، كما تَجُوزُ الشَّهادةُ بالاستفاضةِ في مسائلَ مخصوصةِ معلومةِ ذكرَها الفقهاءُ في كُتُبِهم، فكذلك هذا.

و(لا) تَجُوزُ (تَزْكِيَةُ) مَن شاعَتْ عَدالَتُه بِمُجَرَّدِ الاستفاضةِ، قَدَّمَه ابنُ مُفْلِح (٢) وغيرُه.

(وقيلَ: بَلَى).

قال بعضُ أصحابِنا: تَجُوزُ التَّزكيةُ بالاستفاضةِ. واحتجَّ لذلك كثيرٌ مِن العلماءِ: (إِذَا شَاعَتْ عَدَاللَّهُ)، وأمانَتُه، (كَأَحَدِ الأَئِمَّةِ) فإنَّه يُزَكَّى بالاستفاضةِ بلا نِزاع (وَجَعَلَهُ) أي: جَعَلَ هذا القولَ الشَّانيُ<sup>(٦)</sup> القاضي علاءُ الدِّينِ المَرْدَاوِيُّ (المَذْهَبَ فِي أَصْلِهِ) أي: أصلِ هذا الكتابِ وهو «التَّحريرُ»، قال فيه: قُلْتُ: وهذا المذهبُ وهو مَعنى قولِ الإمامِ أحمدَ وجماعةٍ مِن العلماءِ<sup>(١)</sup>. انتهى.

<sup>(</sup>۱) في (د): ورجحه.

<sup>(</sup>٢) ﴿أَصُولُ الفقهِ (٢/ ٥٥١).

<sup>(</sup>٣) ليست في (د).

<sup>(</sup>٤) التحرير المنقول وتهذيب علم الأصول؛ (ص١٧٢).

كما لو سُئِلَ عنِ الإمامِ مالكِ، والأوزاعيِّ، والثُّوريِّ، ونَحوِهم.

وقد سُئِلَ ابنُ مَعِينِ عن أبي عُبَيْدٍ، فقال: مِثلي يُسأَلُ عن أبي عُبَيْدٍ! أبو عُبَيْدٍ يُسأَلُ عنِ النَّاسِ.

وسُئِلَ أحمدُ عن إسحاقَ بنِ رَاهَوَيْه، فقال: مِثْلُ إسحاقَ يُسْأَلُ عنه!

(وَيُقَدَّمُ جَرْحٌ) على تعديل على الصَّحيح عندَ الأكثرِ، سواءٌ كَثُرَ الجارحُ، أو قلَّ، أو ساوى؛ لأنَّ معَه زيادةَ عِلم لم يَطَّلِعْ عليها المُعدِّلُ، فهو موافقٌ له على أنَّ ظاهرَه كذلك، وهو مُخبِرٌ بما خَفِيَ عنِ المُعَدِّلِ، فلذلك قُدِّمَ.

تنبيةٌ: يَحصُلُ التَّعديلُ بأربعةِ أشياءَ: الحُكمُ، والقولُ، والعملُ، والرِّوايةُ.

(وَأَقُوى) أي: أَعلَى مراتبِ (تَعْدِيلِ) مِن هذه الأربعةِ:

(١) (حُكْمُ مُشْتَرِطِ العَدَالَةِ بِهَا) أي: بالعَدالةِ؛ أي: حاكمٌ يَشتَرِطُ العدالةَ: وهو تَعديلٌ مُتَّفَقٌ عليه، وإلَّا كانَ الحاكمُ فاسقًا لقبولِه شهادةَ مَن ليسَ عدلًا عندَه، وهو أقوى مِن القوليِّ بالسَّببِ(١) الآتي ذِكْرُه؛ لأنَّ ذلك قولٌ مُجَرَّدُ، والحُكمُ بروايَتِه فعلٌ تَضَمَّنَ القولَ، أو اسْتَلْزَمَه؛ إذْ تعديلُه القوليُّ تقديرًا مِن لوازمِ الحُكمِ بروايتِه، وإلَّا كانَ هذا الحاكمُ حاكمًا بالباطلِ، وهذا اختيارُ المُوقَّقِ (٢) وغيره.

(٢) (فَقَـوُلٌ) وهذا الثَّاني مِن الأربعةِ الَّتي يَحصُلُ بهـ التَّعديلُ، واختارَ الآمِدِيُّ وغيرُه التَّسويةَ بينَهما.

<sup>(</sup>١) في (د): على السّبب.

<sup>(</sup>٢) (روضة الناظر) (١/ ٣٣٤).

والقولُ في الرَّاوي له صِفتانِ:

أحدُهما: (وَ) هي (أَعْلَاهُ) أي: أعلى مراتب التَّعديل بالقولِ قولُ المُعَدِّلِ: هو (عَدْلٌ رَضِيٌّ، مَعَ ذِكْرِ سَبَبِهِ) أي: يُبَيِّنُ سبب التَّعديلِ مع هذا الصَّعَدِّلِ: هو (عَدْلٌ رَضِيٌّ، مَعَ ذِكْرِ سَبَبِهِ) أي: يُبَيِّنُ سبب التَّعديلِ مع هذا القولِ، بأنْ يُثنِيَ عليه بذِكْرِ محاسنِ عَمَلِه مِمَّا يُعلَمُ مِنه مِمَّا يَنبغي شرعًا مِن أداءِ الواجباتِ واجتنابِ المُحرَّماتِ، واستعمالِ وظائفِ المُروءةِ، وهو أعلى مراتبِ التَّعديل للاتِّفاقِ عليه (۱).

(٢) (فَ) يَلِي هذه المرتبةَ قولُه: هو عدلٌ رَضِيٌّ، (بِدُونِهِ) أي: بدونِ بيانِ سببِ التَّعديل، وهذه الصِّفةُ الثَّانيةُ، فهي أَدنَى مِن الَّتي قَبْلَها.

وقد ذَكَرَ أربابُ فنِّ الجَرِحِ والتَّعديلِ أنَّ مراتبَ التَّعديلِ أربعةٌ:

الأُولى: العُليا مِنها تَكرارُ اللَّفظِ، بأنْ يقولَ: ثِقَةٌ ثِقَةٌ، أو ثقةٌ عدلٌ، أو ثقةٌ مُتقِنٌ، ونحوَ ذلك.

الثَّانيةُ: ذِكرُ (٢) ذلك مِن غيرِ تكرارٍ، كقولِه: ثقةٌ، أو عدلٌ، أو مُتقنٌ، أو ثَبْتٌ، أو خُجَّةٌ، أو حافظٌ، أو ضابطٌ.

الثَّالثةُ: قَولُهم: لا بأسَ به، أو صدوقٌ، أو مأمونٌ، أو خِيَارٌ.

الرَّابِعةُ: قولُهم: مَحَلُّه الصِّدقُ، أو رَوَوْا عنه، أو صالحُ الحديثِ، أو مُقارِبُ الحديثِ، أو مُقارِبُ الحديثِ، أو صَوَيْلِحٌ، أو صَدوقٌ إنْ شاءَ اللهُ، أو أرجو أنَّه ليسَ به بأسٌ، ونحوُ ذلك.

<sup>(</sup>۱) ليست **في (ع)**.

<sup>(</sup>٢) في (د): فعل.

(٣) (فَعَمَـلُ) الرَّاوي (بِرِوَايَتِـهِ) أي: برواية المُعَدَّلِ (إِنِ) اعتُدَّ بتعديلِه، و(عُلِـمَ) بالبناء للمجهولِ (أَنَّهُ لا مُسْتَنَدَ لَهُ) أي: للعاملِ برِوايَتِه [في عَمَلِه]
(١) (غَيْرُهَا) أي: غيرُ هذه الرِّوايةِ، وهذا الثَّالثُ مِمَّا يَحصُلُ به التَّعديلُ، فإنْ لـم يُعلَمْ ذلك منه لم يَكُنْ تعديلًا؛ لاحتمالِ (١) أن يَكُونَ عَمِلَ بدليلِ آخَرَ وافَقَ رِوايَتَه، قالَه المُوفَقَّ وأبو المَعالي (١) إلَّا فيما العملُ به احتياطًا لفِسْقِه لو عَمِلَ بفاسق، وهذا عندَ الأكثرِ.

(وَلَيْسَ تَرْكُ عَمَلٍ بِهَا) أي: برواية راو، (وَ) لا تَرْكُ عمل (بِشَهَادَةِ) شاهِدٍ (جَرْحًا) لذلك الرَّاوي والشَّاهدِ، لاحتمالِ سببٍ سِوى تركِ العملِ، فلا يُحكَمُ على الرَّاوي والشَّاهدِ إذا تُرِكَ العملُ بهما بجَرحِهما عندَ الجمهورِ؛ يُحكَمُ على الرَّاوي والشَّاهدِ إذا تُركَ العملُ بهما بجَرحِهما عندَ الجمهورِ؛ لأنَّ تركَ العملِ قد يَكُونُ لمعنى فيهما مِن تُهمةِ قرابةٍ، أو عداوةٍ، أو غيرِ ذلك، وقد يَكُونُ لعيرِ ذلك، فإذا احتمل واحتملَ فلا نَحكُمُ عليه بالجرحِ بذلك مع الاحتمالِ؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُه، وليسَ تَرْكُ الحُكْمِ بها مُنحَصِرًا في الفسقِ، ولأنَّ عَمَلَه قد يَكُونُ مُتَوقِقًا على أمْرِ آخَرَ زائدٍ على العدالةِ، فيَكُونُ التَّركُ لعدمِ ذلك، لا لانتفاءِ العدالةِ.

(٤) (ثُمَّ) الرَّابِعُ مِمَّا يَحصُلُ به التَّعديلُ: (رِوَايَةُ عَدْلٍ عَادَتُهُ) أي: إنْ (٤) مُرِفَ مِن مَذَهَبِه، أو عادتِه، أو صريحِ قَوْلِه، أنَّه لا يَرى (٥) الرِّواية، و (لا يَرْوِي إِلَّا عَنْ عَدْلٍ): كانَ تعديلًا عندَ الإمامِ أحمدَ والمُوَفَّقِ (٦) والشَّيخِ وغيرِهم، وإنْ لم يُعرَفْ منه ذلك: فليسَ بتعديل؛ إذ قد يَروي الشَّخصُ عمَّن لو سُئِلَ عنه لسَكَتَ.

<sup>(</sup>٢) في (ع): للاحتمال.

<sup>(</sup>٤) في (ع): إن من.

<sup>(</sup>٦) (روضة الناظر) (١/ ٣٤٤).

<sup>(</sup>١) ليس **في (د)**.

<sup>(</sup>٣) (البرهان في أصول الفقه (١/ ٦٢٤).

<sup>(</sup>٥) في (د): يروي.

قالَ أحمدُ في روايةِ أبي زُرْعَةَ: مالكُ بنُ أنسٍ إذا رَوَى عن رجلٍ لا يُعرَفُ فهو حُجَّةٌ.

(وَلا يُقْبَلُ تَعْدِيلُ) مُعَدِّلٍ لراوِ (مُبْهَم، كَ) قوله: (حَدَّثَنِي ثِقَةٌ، أَوْ) رَجُلٌ (عَدْلُ) أو الثَّقةُ، أو العَدلُ (أَوْ مَنْ لا أَتَّهِمُ) ه؛ لاحتمالِ كَوْنِه مَجروحًا عندَ غيرِه، وقَبِلَه المجدُ وغيرُه، وإنْ رُدَّ المُرسَلُ والمجهولُ، قال: لأنَّ ذلك تعديلٌ صريحٌ عندَنا. انتهى.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: وقيلَ: وهو الظَّاهرُ الَّذِي قَطَعَ به إمامُ الحَرَمَينِ (۱)، ونقلَله ابنُ الصَّلاحِ (۲) عنِ اختيارِ بعضِ المُحقِّقينَ أنَّه إذا كانَ القائلُ لذلك مِن أئمَّةِ الشَّانِ العارفينَ بما يَشتَرِطُه هو وخصومُه في العدلِ، وقد ذَكرَه في مِن أئمَّةِ الشَّانِ العارفينَ بما يَشتَرِطُه هو وخصومُه في العدلِ، وقد ذَكرَه في مَقامِ الاحتجاجِ، [فيُقبَلُ؛ لأنَّ مِثلَ هؤلاءِ لا يُطلِقُ في مَقامِ الاحتجاجِ] (٣) إلا في موضع يَأمَنُ أنْ يُخالَفَ في مَن أَطْلَقَ أنَّه ثقةٌ (١٤).

فائدةً: إذا قال الشَّافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى: «حَدَّثَني الثَّقةُ، فتارةً يُريدُ به أَحمد، وتارةً يُريدُ به يَحيى بنَ حسَّانَ، وتارةً يُريدُ به سعيدَ بنَ سالم القَدَّاحَ، وتارةً يُريدُ به إبراهيمَ بنَ إسماعيلَ، واشتُهِرَ عنه ذلك فيه، وتارةً يُريدُ به مالكًا، وقيلَ: مُسلمَ بنَ خالدِ الزَّنْجِيَّ، إلَّا أنَّه كانَ يَرى القَدَرَ، واحترزَ عنِ التَّصريح باسمِه لهذا المَعنى.

<sup>(</sup>١) (البرهان في أصول الفقه) (١/ ٦٣٨).

<sup>(</sup>٢) (علوم الحديث) (ص٢٤٤).

<sup>(</sup>٣) ليس في (د)، (ع). ومُثبَتُّ من «التحبير شرح التحرير».

<sup>(</sup>٤) «التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٩٥٧).

(وَالجَـرْحُ) أي: حَدُّه: (أَنْ يُنْسَبَ) بالبناءِ للمفعولِ (إِلَـى قَائِلِ مَا) أي: شيءٌ (يُرَدُّ لِأَجْلِهِ) أي: لأجلِ ذلك الشَّيْءِ (قَوْلُهُ) أي: قولُ ذلك القائلِ مِن خَبَرٍ، أو شهادةٍ مِن فِعلِ معصيةٍ، أو ارتكابِ ذنبٍ، أو ما يُخِلُّ بالعدالةِ.

(وَالتَّعْدِيلُ) بِخلَافِ الجَرِحِ، فهو (ضِدُّهُ) وهو أَن يُنْسَبَ إلى القائلِ ما يُقبَلُ لأجلِه قولُه مِن: فعلِ الخيرِ، والعِفَّةِ، والمُروءةِ، والدِّينِ بفعلِ الواجباتِ، وتَرْكِ المُحَرَّماتِ، ونحوه.



#### فَضلَ

التَّدليسُ له مَعنيانِ: مَعنَّى في اللُّغةِ، ومعنَّى في الاصطلاح.

فمَعناه في اللُّغةِ: كِتمانُ العَيبِ في مَبيعِ أو غيرِه، ويُقالُ: دَالَسَه: خَادَعَه، كأنَّه مِن الدَّلَسِ، وهو الظُّلْمَةُ؛ لأنَّه إذا غَطَّى عليه الأمْرَ أَظْلَمَه عليه.

وأمَّا في الاصطلاحِ فهو قِسمانِ: قِسْمٌ مُضِرٌ يَمنَعُ القبولَ، وقِسْمٌ غيرُ مُضِرٌ. (وَ) الأوَّلُ: هو (تَدْلِيسُ المَتْنِ) ويُسَمَّى المُدْرِجَ، اسمُ فاعل، فالرَّاوي للحديثِ إذا أَدْخَلَ فيه شيئًا مِن كلامِه أوَّلًا أو آخِرًا على وجهٍ يُوهِمُ أنَّه مِن جُملَةِ الحديثِ الَّذِي رَوَاه، وفَعَلَه (عَمْدًا: مُحَرَّمٌ، وَجَرْحٌ) لِمُتَعَمِّدِه؛ لِما فيه مِن الغشّ، أمَّا لو اتَّفَقَ ذلك مِن غيرِ قصدٍ مِن صحابيٍّ أو غيرِه، فلا يَكُونُ ذلك مُحَرَّمًا، ومِن ذلك كثيرٌ أَفْرَ دَه الخطيبُ البغداديُّ بالتَّصنيفِ(۱).

ومِن أمثلتِه حديثُ ابنِ مَسعودٍ في التَّشَهُّدِ، قال في آخِرِه: وإذا قُلْتُ هذا، فيأنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فاقْعُدْ. وهو مِن كلامِه لا مِن الحديثِ المرفوع (٢).

وهذا مِن المُدْرَجِ أُخيرًا.

ومشالُ المُدرَجِ وَسَطًا: ما رَوَاه الدَّارَقُطْنِيُّ (٣): عن بُسْرَةَ بنتِ صَفْوَانَ رَخَوَالِكَهُ عَنْهَ اللهُ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، أَوْ رَخَالِكَهُ عَنْهَ اللهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، أَوْ أَنْفَيْهِ، أَوْ رُفْعَهُ فَلْيَتَوَضَّأُ» (٤).

<sup>(</sup>١) وهو كتاب: «الفصل للوصل المدرج في النقل». مطبوع.

<sup>(</sup>٢) ينظر: «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/ ٢٤).

<sup>(</sup>٣) دسنن الدارقطني، (٥٣٦).

<sup>(</sup>٤) ينظر: «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/ ٣٤٤).

قَالَ: فَذِكْرُ الأُنْشَيْنِ وَالرُّفْغِ مُدْرَجٌ، إِنَّمَا هُو مِن قُولِ عُرْوَةَ الرَّاوي عَن بُسْرَةَ.

ومِثالُ المُدرَجِ الأوَّلِ: ما رَوَاه الخَطيبُ(۱) بسندِه، عن أبي هُرَيْرَةَ رَسَحُالِلَهُ عَنهُ: «أَسْبِغُوا الوُضُوءَ» وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» فإنَّ «أَسْبِغُوا الوُضُوءَ» من كلامِ أبي هُرَيْرَةَ، ومَرجِعُ ذلك إلى المُحَدِّثينَ.

ويُعرَفُ ذلك: بأنْ يَرِ دَمِن طريقٍ أُخرى التَّصريحُ بأنَّ ذلك مِن كلامِ الرَّاوي، وهو طريقٌ ظَنِّيٌ قد يَقْوَى، وقد يَضعُفُ، وعلى كلِّ حالٍ حَيْثُ فَعَلَ ذلك المُحَدِّثُ عَمْدًا، بأنْ قَصَدَ إدراجَ كلامٍ في حديثِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن غيرِ تَبْيينِ، بل دَلَّسَ ذلك: كانَ فِعلُه حرامًا، وهو مجروحٌ عندَ العلماءِ غيرُ مقبولِ الحديثِ.

### (وَ) القِسْمُ الثَّاني: (غَيْرُهُ) أي: غيرُ تدليسِ المتنِ المُضِرِّ، وله صورٌ:

إحداها: أَنْ يُسَمِّيَ شيخَه في روايتِه باسمٍ له غيرِ مشهورٍ ؛ مِن: كُنيةٍ ، أو لقبٍ ، أو اسمٍ ، أو نحوِه ، كقولِ أبي بكرِ بنِ مجاهدِ المُقْرِئِ: حُدَّثَنَا عبدُ اللهِ بنُ أبي أو اسمٍ ، أو نحوِه ، كقولِ أبي داودَ السِّجِسْتَانِيَّ ، ويُسَمَّى هذا تدليسَ الشُّيوخ.

وأمَّا تدليسُ الإسنادِ: وهو أنْ يَروِيَ عمَّن لَقِيَه، أو عاصَرَه، ما لم يَسْمَعُه منه، مُوهِمًا سماعَه منه، قائلًا: قال فلانٌ، أو: عن فلانٍ، ونحوَه، وربَّما لم يُسقِطْ شيخَه وأَسْقَطَ غيرَه.

ومَثْلَه بعضُهم بما في التِّرمذيِّ: عن ابنِ شهابٍ، عن أبي سَلَمة، عن عائشة وَخَالِيَّهُ عَنها مرفوعًا: «لا نَذْرَ فِي مَعْصِيةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينِ»(٢)، ثمَّ قال:

<sup>(</sup>١) «الفصل للوصل المدرج في النقل» (ص٥٨).

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود (٣٢٩٠)، والتِّرمذيُّ (١٥٢٥) وضَعَّفَه، والنَّسانيُّ (٣٨٣٤)، وابن ماجه (٢١٢٥) مِن حديثِ أمِّ المُؤمنينَ عائشةَ رَحِيَالِيَّهَ عَلَيْهِ

قالَ النَّوويُّ في (روضة الطَّالبين) (٣/ ٣٠٠): ضعيفٌ باتُّفاقِ المُحَدِّثينَ.

هذا حديثٌ لا يَصِحُّ؛ لأنَّ الزُّهريَّ لم يَسمَعْه مِن أبي سَلَمَةَ، ثمَّ ذَكَرَ أنَّ بينَهما سليمانَ بنَ أرقَمَ، عن يحيى بنِ كثيرٍ، وأنَّ هذا وجهُ الحديثِ.

الصُّورةُ النَّانيةُ: أَنْ يُسَمِّي شيخَه باسمِ شيخٍ آخَرَ لا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ رَوَاه عنه، كما يَقُولُ تلامذةُ (١) الحافظِ أبي عبدِ اللهِ الذَّهبيِّ: «حدثنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ» تَشبيهًا بقولِ البيهقيِّ فيما يَرويه عن شيخِه أبي عبدِ اللهِ الحاكم: «حدثنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ»، وهذا لا يَقدَحُ؛ لظهورِ المقصودِ.

الثَّالِثةُ: أَن يَأْتِيَ فِي التَّحديثِ بلفظٍ يُوهِمُ أَمرًا لا قَدحَ (٢) فِي إيهامِه، كقولِه: «حَدَّثَنَا وراءَ النهر»، مُوهِمًا نهرَ جَيْحُونَ، وهو نهرُ عيسى ببغدادَ، والحِيرةِ ونحوِها بمِصرَ، فلا قَدحَ في ذلك؛ لأنَّه مِن بابِ الإغرابِ، وإنْ كانَ فيه إيهامُ الرِّحلةِ، إلَّا أنَّه صِدقٌ في نَفْسِه.

إذا عُلِمَ ذلك فالمُرادُ بذلك الأوَّلِ، وأكثرُ العلماءِ على أنَّ ذلك كلَّه (مَكْرُوهُ).

وقولُه: (مُطْلَقًا(٣)) ظاهرُه: سواءٌ تَعَمَّدَ التَّدليسَ، أو لا.

وقالَ في «الأصلِ وشرحِه»: ومَن فَعَلَه مُتَأَوِّلًا قُبِلَ عندَ الأكثرِ، ولم يُفَسَّقُ؛ لأنَّه صَدَرَ مِن الأعيانِ المُقتَدَى جم، وقلَّ مَن سَلِمَ منه، قِيلَ للإمامِ أحمدَ: شُعبَةُ يَقولُ: التَّدليسُ كَذِبٌ، قال: لا، قد دَلَّسَ قومٌ، ونَحنُ نَروي عنهم (٤٠).

<sup>(</sup>١) في (د): تلاميذ.

<sup>(</sup>٢) في (ع): يقدح.

<sup>(</sup>٣) زاد في «مختصر التحرير» (ص١٢٢): ومن فعله متأولاً قُبل.

<sup>(</sup>٤) (شرح الكوكب المنير) (٢/ ٢٥١).

(وَمَنْ عُرِفَ بِهِ) أي: بالتَّدليسِ (عَنِ الضَّعَفَاءِ) مُوهِمًا أنَّ سماعَه عنْ غيرِهم، (لَمْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ) عندَ المُحدِّثينَ وغيرِهم، (حَتَّى يُبَيِّنَ السَّمَاعَ) بأنْ يُفصِحَ بتَعيينِ الَّذِي سَمِعَ منه، وسَأَلَ مُهَنَّا أحمدَ عن هُشَيْمٍ، قال: ثقةٌ، إذا لم يُدَلِّسْ. قُلْتُ: التَّدليسُ عيبٌ؟ قال: نعمْ.

(وَ) قال المجدُ ابنُ تَيميَّةَ: (مَنْ كَثَرَ مِنْهُ) التَّدليسُ: (لَمْ تُقْبَلْ عَنْعَنَتُهُ)(١) وما في البُخاريِّ ومسلم مِن ذلك محمولٌ على السَّماع مِن طريقٍ أُخرى.

ق الَ ابنُ مُفْلِحِ: كذا قيلَ، وقد قِيلَ لأحمدَ في روايةِ أبي داود (٢): الرَّجلُ يُعرَفُ بالتَّدليسِ يُحتَجُّ بما لم يَقُلْ فيه: حَدَّثني، أو سَمِعْتُ؟ قال: لا أدري، قُلْتُ: الأَعمشُ متى تُصَابُ (٣) له (١)؟ قال: يَضِيقُ هذا إن لم (٥) يُحتَجَّ به (٢).

(وَ) الإسنادُ (المُعَنْعَنُ بِلَا تَدْلِيسٍ بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ) فيَشمَلُ: «عنْ»، و «أنَّ»، و «أنَّ»، و «قالَ»، و «أقَرَّ»، و نَحوَه: (مُتَّصِلٌ) عندَ الجمهورِ، عملًا بالظَّاهرِ، والأصلُ عدمُ التَّدليسِ، وحَكَاه ابنُ عبدِ البَرِّ (٧) وغيرُه إجماعًا، وشَرَطَ ثلاثةَ شروطِ: العدالةُ، واللِّقاءُ، وعَدَمُ التَّدليس.

<sup>(</sup>١) «المسودة في أصول الفقه» (ص٢٧٨).

<sup>(</sup>٢) السُوَّالات أبي داود لأحمد ا (١٣٨).

<sup>(</sup>٣) كذا في (د)، (ع)، و أصول الفقه الابنِ مفلح. وفي السُؤَالات أبي داود لأحمد ا: تصاد.

<sup>(</sup>٤) في (أصول الفقه): له الألفاظ.

 <sup>(</sup>٥) ليست في (د)، (ع). ومثبتة من (أصول الفقه). وَالَّذِي في (سُؤالاتُ أبي داودَ لأحمدَ) (١٣٨):
 قَالَ: يضيق هذا، أي: أنَّك تَحتَجُ به.

<sup>(</sup>٦) ﴿أصول الفقه (٢/ ٥٧٣).

<sup>(</sup>V) «التمهيد» (۱/ ۲۸).

ق الَ الإمامُ أحمدُ: ما رواه الأعمشُ عن إبراهيمَ عن عَلْقَمَةَ عن عبدِ اللهِ عن اللهِ عن اللهِ عن اللهِ عن اللهِ عن أبيه، وداودَ عن النَّبِيِّ صَلَّاللهُ عَن عَلْقَمَةَ عن عبدِ اللهِ عن النَّبِيِّ صَلَّاللهُ عَن عَنْ عَلْقَمَةَ عن عبدِ اللهِ عن النَّبِيِّ صَلَّاللهُ عَن عَنْ عَلْقَمَةً عن عبدِ اللهِ عن النَّبِيِّ صَلَّاللهُ عَن عَنْ عَلْقَمَةً عن عبدِ اللهِ عن النَّبِيِّ صَلَّاللهُ عَن عبدِ اللهِ عن النَّبِيِّ عَن عَلْقَمَةً عن عبدِ اللهِ عن النَّبِيِّ عن عَلْقَمَةً عن عبدِ اللهِ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ وَسَلَّةً ، كُلُّ ذلك ثابتُ.

(وَيَكْفِي) فِي الإسنادِ: (إِمْكَانُ لُقِيٍّ فِي قَوْلِ) كثيرٍ مِنَ المُتأخِّرينَ، وذَكَرَ مُسلمُ (٢) أنَّه الَّذِي عليه أهلُ العِلمِ بالأخبارِ قديمًا وحديثًا.

(وَظَاهِرُهُ) أي: ظاهرُ هذا القولِ أنَّ الثَّقةَ (لَوْ رَوَى عَمَّنْ) أي: عن شخصٍ (لَمْ يُعْرَفُ بِصُحْبَتِهِ، وَ) لا بـ(رِوَايَتِهِ عَنْهُ) أنَّه (يُقْبَلُ) مـا رَوَاه عنه (مُطْلَقًا) يعني ولو أَجمَعَ أصحابُ الشَّيخِ على أنَّه ليسَ منهم؛ لأنَّه ثقةٌ، ويَدُلُّ على هـذا القولِ كلامُ الإمامِ أحمـدَ في اعتذارِه لجابرِ الجُعفِيِّ في قِصَّةِ هشامِ بنِ عروةَ مع زوجتِه (٣).

والقولُ الثَّاني: وهو ظاهرُ كلامِ الإمامِ أيضًا في مواضعَ، وعليه جمهورُ المُتقدِّمينَ: أنَّه يُشتَرَطُ العِلْمُ باللَّقِيِّ.

قالَ في «شرحِ الأصلِ» : وهو أظهرُ ، بل كلامُ الإمامِ أحمدَ ، وأبي زُرْعَة ، وأبي حاتمٍ ، وغيرِهم مِن أعيانِ الحُقَّاظِ ، يَدُلُّ على اشتِراط ثبوتِ السَّماعِ ، قال أحمدُ في يَحيى بنِ كثيرٍ : قد رأى أنسًا ، فلا أدري أسمِعَ منه أو لا ؟ وكذلك كثيرٌ مِن (٥) الصَّحابةِ رَأَوُ االنَّبيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ ولم يَصِحَّ لهم سماعٌ منه ، فرواياتُهم عنه مُرسَلَةٌ ، كطارقِ بنِ شهابٍ وغيرِه ، وكذلك مَن

<sup>(</sup>١) في (د): أن.

<sup>(</sup>۲) (صحيح مسلم) (المقدمة ۱/۲۹).

<sup>(</sup>٣) ينظر: «المسودة في أصول الفقه» (ص٥٠٣).

<sup>(</sup>٤) «التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٩٨٢ - ١٩٨٣).

<sup>(</sup>٥) في «التحبير شرح التحرير»: من صبيان.

عُلِمَ منه أنَّه مع اللَّقِيِّ لم يَسمَعْ ممَّن لَقِيَه إلَّا شيئًا يسيرًا، فروايتُه عنه زيادةً على المِنبَرِ يَأْمُوُ (١) بقتلِ على ذلك مُرسَلةٌ، كسَماعِ الحَسنِ مِن عثمانَ، وهو على المِنبَرِ يَأْمُوُ (١) بقتلِ الكلابِ وذبْحِ الحمامِ (١)، ورواياتُه عنه غيرَ ذلك مُرسلةٌ.

قالَ أحمدُ: أبانُ بنُ عثمانَ لم يَسمَعْ مِن أبيه، مِن أين سَمِعَ منه؟!

ومُرادُه: مِن (٢) أين صَحَّتِ الرِّوايةُ بسَماعه منه، وإلَّا فإمكانُ ذلك واحتمالُه غيرُ مُستَبْعَدِ.

فَدَلَّ كَلامُ الإمامِ أَحمدَ وغيرِه على أنَّ الاتِّصالَ لا يَثْبُتُ إلَّا بثبوتِ التَّصريحِ بالسَّماعِ، وهذا أضيقُ مِن قولِ ابنِ المَدينيِّ، والبخاريِّ، فإنَّ المَحكِيَّ عنهما أنَّه يُعتبَرُ أحدُ أمرينِ: إمَّا السَّماعُ، وإمَّا اللَّقِيُّ. وأحمدُ ومَن مَعَه (٤) عندَهم لا بدَّ مِن ثُبُوتِ السَّماعِ، ويَدُلُّ على أنَّ هذا مُرادُهم أنَّ أحمدَ قال: ابنُ سيرينَ لم يَجِئْ عنه سماعٌ مِن ابنِ عبَّاسِ.

وق الَ أبو حاتم (°): الزُّه رِيُّ أَدرَكَ أبانَ بنَ عثمانَ ومَن هو أكبَرُ منه، ولكنْ لا يَثبُتُ له السَّماعُ، كما أنَّ حَبيبَ بنَ أبي (١) ثابتٍ لا يَثبُتُ له السَّماعُ مِن عُروةَ، وقد سَمِعَ ممَّن هو أكبَرُ منه، غيرَ أنَّ أهلَ هذا الحديثِ قدِ اتَّفَقُوا على ذلك، واتِّفاقُهم على شيءٍ يَكُونُ حُجَّةً. انتهى مِن «شرح الأصل»(٧) مُلَخَّصًا.

<sup>(</sup>١) ليست في (د)، و(ع)، «التحبير شرح التحرير». والمثبتُ مِن التَّخريج.

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد (٥٢١)، وعبد الرزاق (١٩٧٣٣).

<sup>(</sup>٣) ليست في (د).

<sup>(</sup>٤) في االتَّحبير شَرح التَّحريرِ ١: تبعه.

<sup>(</sup>٥) (المراسيل) (ص١٩٢).

<sup>(</sup>٦) ليست في (د)، (ع). ومثبتة من «المراسيل» (ص١٩٢).

<sup>(</sup>٧) «التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٩٨٢ - ١٩٨٣).



(وَلَا يُشْتَرَطُ فِي قَبُولِ خَبَرِ) الثَّقَةِ: (أَلَّا يُنْكَرَ) فلو رَوَى الثِّقةُ حديثًا، وأَنْكَرَه غيرُه: لم يُرَدَّ عندَنا، وأَوْمَأَ إليه الإمامُ أحمدُ.

قَالَ ابنُ عَقِيلِ: جوابُ من قال: «رَدَّه السَّلَفُ» أَنَّ الثَّقَةَ لا يُرَدُّ حديثُه بإنكارِ غيره؛ لأنَّ مَعه زيادةً(١).



<sup>(</sup>١) ينظر: (أصول الفقه) (٢/ ٥٧٧)، و(التحبير شرح التحرير) (٤/ ١٩٨٩).

### (فَصُلُّ)

# في ذِكْرِ بَيانِ ٱلصَّحَابِيِّ، وَمِا ٱلطَّدِيقُ فِي مَعْنَ فِي كُونِهِ صَحَابِيًّا

وقد اختُلِفَ في تفسيرِه على أقوالٍ مُنتشرةٍ، المُختارُ منها ما ذَهَبَ إليه الإمامُ أحمدُ وأصحابُه وغيرُهم، وهو قولُه:

(الصَّحَابِيُّ: مَنْ لَقِيَهُ صَاَّلِنَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِن صغيرٍ، أو كبيرٍ، ذكرٍ أو أُنثى.

فدَ خَلَ: مَن جِيءَ به إلى النّبيّ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ وهو غيرُ مُميِّزٍ، فحَنَّكُه النّبِيُّ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ وهو غيرُ مُميِّزٍ، فحنَّكُه النّبِيُّ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ وهو غيرُ مُميِّزٍ، فع كمحمودِ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ بل مَجَّه بالماء، كما في البُخاريِّ (٢) وهو ابنُ خمس سِنينَ، أو أربع، أو مَسَحَ وجهه (٣) كعَبدِ اللهِ بنِ ثَعْلَبَةَ بنِ صُعيرٍ، بالصّادِ وفتحِ العينِ المُهمَلّتين، (١) ونحو ذلك، فهؤ لاءِ صحابةٌ (٥).

وقولُه: (أَوْ رَآهُ يَقَظَـةً) احتِـرازٌ ممَّـن رَآهُ مَنامًـا، فإنَّه لا يُسَـمَّى صحابيًّا إجماعًا.

وقولُه: (حَيًّا) احتِرازٌ ممَّن رآه بعدَ مَوْتِه، كأبي ذُوَيْبِ الشَّاعِرِ خالدِ بنِ خُويْلِدِ الهُذَلِيِّ؛ لأنَّه لَمَّا أَسْلَمَ وأُخبِرَ بمرضِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ سافَر ليراه، فوَجَدَه مَيِّتًا مُسَجَّى، فحَضَرَ الصَّلَاةَ عليه والدَّفنَ، فلم يُعَدَّ صحابيًّا.

<sup>(</sup>١) ينظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر (٨/ ١٣).

<sup>(</sup>٢) (٥٧). صحيح البخاري، (٧٧).

<sup>(</sup>٣) (صحيح البخاري) (٤٣٠٠).

<sup>(</sup>٤) ليست في (د).

<sup>(</sup>٥) في (د): أصحابه.

وقالَ البُلْقِينِيُّ: الظَّاهرُ أنَّه يُعَدُّ صحابيًّا، ولكنَّ مُرادَهم كلِّهم؛ أي: مَن عَدَّه صحابيًّا، الصُّحبَةُ الحُكْمِيَّةُ لا حقيقةُ الصُّحبةِ. ذَكَرَه في «شرح الأصل»(١).

وقولُه: (مُسْلِمًا) ليَخرُجَ: مَن رآه وهو كافرٌ، ثمَّ أَسْلَمَ بعدَ موتِه، ويَخرُجَ أَيضًا: مَن رآه واجتمعَ به قبلَ النَّبُوَّةِ ولم يَرَه بعدَ ذلك، كما في زيدِ بنِ عمرو بنِ نُفَيْل، فإنَّه ماتَ قبلَ المَبعثِ، وقالَ النَّبيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّهُ يُبْعَثُ أُمَّةً وَحُدَهُ» كُما(٢) رَوَاه النَّسائيُّ (٣).

وقولُه: (وَلَوِ ارْتَدَّ، ثُمَّ أَسْلَمَ، وَلَمْ يَرَهُ) أي: بعدَ إسلامِه، (وَمَاتَ مُسْلِمًا) له مفهومٌ، ومنطوقٌ:

فَمَفَهُومُ اللَّهُ إِذَا ارتد فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو بعد مَوْتِه، وقُتِلَ على الرِّدّةِ، كابنِ خَطَلِ وغيرِه؛ فإنَّه لا يُعَدُّ مِن الصَّحابةِ قطعًا.

و مَنطوقُه: لوِ ارتَدَّ، ثمَّ رَجَعَ إلى الإسلام، كالأَشعثِ بنِ قيسٍ، فقد تَبيَّنَ أَنَّه لم يَزَلْ مُؤمِنًا، فإنْ كانَ قدرآه مُؤمنًا، ثمَّ ارتدَّ، ثمَّ رآه ثانيًا مُؤمنًا: فأَوْلَى وأوضَحُ أَنْ يَكُونَ صحابيًّا، فإنَّ الصُّحبةَ قد صَحَّتْ بالاجتماع الثَّاني قطعًا.

وخَرَجَ: مَنِ اجتمعَ به قبلَ النَّبُوَّةِ، ثمَّ أَسلمَ بعدَ المَبْعَثِ ولم يَلْقَه، فإنَّ الظَّاهرَ أَنَّه لا يَكُونُ حينئذِ مؤمنًا، كما رَوَاه أبو داودَ عن (٤) عبدِ اللهِ بنِ أبي الحَمْسَاءِ (٥) قال: بايَعْتُ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

<sup>(</sup>١) «التحبير شرح التحرير» (٤/ ١٩٩٧ - ١٩٩٧).

<sup>(</sup>٢) ليست في (ع).

<sup>(</sup>٣) «سنن النَّسائي» (٨١٣١).

<sup>(</sup>٤) في (د)، (ع): عن ابن. والمثبت من «سنن أبي داود».

<sup>(</sup>٥) في (د): أوفي.

قبلَ أَنْ يُبْعَثَ، فَوَعَدْتُه أَنْ آتِيَه في مكانِه، فقال: يا فتى! لقد شَقَقْتَ عليَّ، أنا في انتظارِك منذُ ثلاثِ(١). ثمَّ لم يُنقَلْ أنَّه اجتمعَ به بعدَ المبعثِ.

تنبيهٌ: قولُه: «مَنْ لَقِيَهُ» يَعُمُّ البصيرَ، والأعمى، فهو أحسنُ مِن قولِ مَن رَآه.

(قَالَ) القاضي علاءُ الدِّينِ المَرْدَاوِيُّ (فِي الأَصْلِ) الَّذِي هو «التَّحريرُ»: (وَلَوْ جِنَيًّا فِي الأَظْهَرِ) (٢) لاختلافِ العلماءِ في الجنِّ الَّذين قَدِمُوا على النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّ مِن نَصِيبِينَ، وهم ثمانيةٌ مِن اليهودِ، أو سبعةٌ، ولهذا قال تعالى: ﴿أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِمُوسَى ﴾ (٣)، وذكر في أسمائِهم شاصَ، وماصَ، وناشي، ومنشي، والأحقب، وزوبعة، وسُرَّق، وعمرَو بنَ جابِر.

قَالَ فِي «شرحِ الأصلِ»: والأَوْلَى أنَّهم مِن الصَّحابةِ، وأنَّهم لَقُوا النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمُ وأَسْلَمُوا، وذَهَبُوا إلى قومِهم مُنْذِرِين (٤).

تنبيةٌ: قال بعضُ العلماءِ: خَرَجَ مِن الصَّحابةِ: مَن رآهم النَّبيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حينَ كُشِف له عنهم ليلةَ الإسراءِ، أو غيرِها، ومَن رآه في غيرِ عالم الشَّهادةِ كالمنامِ، وكذا مَنِ اجتمعَ به من الأنبياءِ، والملائكةِ في السَّمواتِ؛ لأنَّ مَقامَهم أجلُّ مِن رتبةِ الصُّحبةِ، وكذا مَنِ اجتمعَ به في الأرضِ: كعيسى، والخَضِرِ أَجلُّ مِن رتبةِ الصُّحبةِ، وكذا مَنِ اجتمعَ به في الأرضِ: كعيسى، والخَضِر

<sup>(</sup>١) «سنن أبي داود» (٤٩٩٦) ولفظه: بَايَعْتُ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ عَبْلَ أَنْ يُبْعَثَ وَبَقِيَتْ لَهُ بَقِيَّةٌ فَوَعَدْتُهُ أَنْ آتِيَهُ بِهَا فِي مَكَانِهِ، فَنَسِيتُ، ثُمَّ ذَكَرْتُ بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَجِئْتُ فَإِذَا هُوَ فِي مَكَانِهِ، فقال: «يَا فَتَى، لَقَدْ شَقَقْتَ عَلَيَّ، أَنَا هَاهُنَا مُنْذُ ثَلَاثٍ أَنْتَظِرُكَ».

وضعَّفه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٢٣٩).

<sup>(</sup>٢) اتحرير المنقول؛ (ص ١٧٧).

<sup>(</sup>٣) الأحقاف: ٣٠.

<sup>(</sup>٤) «التحبير شرح التحرير» (٤/ ٢٠٠٣).

عليهما مِن اللهِ الصَّلَاةُ والسَّلامُ، إن صَحَّ، فإنَّ المُرادَ اللِّقاءُ المعروفُ على الوجهِ المُعتادِ، لا خوارقُ العاداتِ، واللهُ أعلمُ.

(وَالصَّحَابَةُ) جميعُهم (عُدُولٌ) بتعديلِ اللهِ تعالى لهم عندَ أصحابِنا والمُعْظَمِ، ولا يُعتَدُّ بخلافِ مَن خالَفَهم. قال اللهُ تعالى: ﴿وَالسَّنِيقُونَ وَالمُعْظَمِ، ولا يُعتَدُّ بخلافِ مَن خالَفَهم قال اللهُ تعالى: ﴿وَالسَّنِيقُونَ الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَنِ رَضِي اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ (١) ، وقالَ تعالى: ﴿عُمَدُّرُسُولُ اللهِ وَالنَّواهي. وقد تَوَاتَرَ امْتِثالُهم للأوامرِ والنَّواهي.

وقالَ صَالَلتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ القُرُونِ قَرْنِي». مُتَّفَقٌ عليه (٣).

وقى الَ صَلَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «إِنَّ اللهَ اخْتَارَنِي، وَاخْتَارَ لِي أَصْحَابًا وَأَنْصَارًا» (١)، «لَا تُؤْذُونِي فِي أَصْحَابِي » (٥).

فأيُّ تعديلٍ أصحُّ مِن تعديلِ عَلَّامِ الغيوبِ وتعديلِ رسولِه صَلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وإذا كانَ التَّعديلُ يَثْبُتُ بقولِ اثنينِ مِن النَّاسِ، قُلْتُ: بل يَثْبُتُ بواحدٍ في الرِّوايةِ كما تَقَدَّمَ، فكيف لا تَثْبُتُ العَدالةُ بهذا النَّناءِ العظيمِ مِن اللهِ تعالى ورسولِه صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ.

<sup>(</sup>١) التَّوبة: ١٠٠.

<sup>(</sup>٢) الفتح: ٢٩.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاريُّ (٢٦٥٢)، ومسلمُّ (٢٥٣٣) مِن حديثِ ابنِ مسعودٍ رَيَحَالِلْكَعَنْهُ.

<sup>(</sup>٤) رواه الحاكمُ (٣/ ٧٣٢) مِن حديثِ عُوَيْمٍ بنِ سَاعِدَةَ رَهَوَالِلَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٥) رواه التَّرمذيُّ (٣٨٦٢)، وابنُ حبَّانَ (٧٢٥٦) مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مغفَّلِ رَحَالِلَهُ عَنْهُ (اللهَ اللهَ فِي أَصْحَابِي، وقَالَ: غريبٌ.

(وَالمُسْرَادُ) أي: مرادُ العلماءِ بتعديلِ الصَّحابةِ رَضَالِلُهُ عَنْمُز: (مَنْ) جُهِلَ حالُه منهم ف (لَمْ يُعْرَفْ بِقَدْحٍ) وليسَ المُرادُ بكونِهم عدولًا: العِصمة لهم واستحالة المعصيةِ عليهم، وإنَّما المُرادُ: ألَّا يُتَكَلَّفَ البحثُ عن عدالتِهم، ولا طَلَبُ التَّزكيةِ فيهم، وأمَّا ما وَقَعَ بينَهم رَضِيَ اللهُ تعالى عنهم، فمَحمولٌ على الاجتهادِ، ولا قَدْحَ على مجتهدِ عندَ المُصَوِّبةِ وغيرِهم، وهذا مُتَأَوِّلُ.

ومِن الفوائدِ ما قالَه الحافظُ المِزِّيُّ: أنَّه لم يُوجَدْ قطُّ روايةٌ عمَّن لُمِزَ بالنِّفاقِ مِن الصَّحابةِ رَضَاللَهُ عَنْهُ (١٠).

ومِن فوائدِ القولِ بعدالتِهم مطلقًا: إذا قِيلَ: عن رجل مِن الصَّحابةِ أنَّ النَّبِيَ صَلَّلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: كذا؛ كانَ ذلك كتَصريحِه باسمِه؛ لاستواءِ الكلِّ في العدالةِ.

(وَتَابِعِيٌّ مَعَ صَحَابِيٍّ كَهُو) أي: كالصَّحابيِّ (مَعَهُ صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قياسًا على الصَّحابةِ، واشْترَطَ جماعةٌ في التَّابعيِّ الصُّحبة، فلا يُكتفَى بمُجرَّدِ الرِّوايةِ ولا اللَّقِيِّ، بخلافِ الصَّحابةِ، فإنَّ لهم مَزِيَّةٌ على سائرِ النَّاسِ، وشرفًا برُؤيتِه صَالَّلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(وَلا يُعْتَبَـرُ: عِلْمٌ بِثُبُوتِ الصَّحْبَةِ) عنـدَ الأربعةِ وغيرِهم، وطريقُ معرفةِ الصَّحابةِ: تارةً تَكُونُ ظاهرةً، وتارةً تَكُونُ خَفِيَّةً.

فالظَّاهرةُ معلومةٌ: فمِنها التَّواتُرُ، ومنها الاستفاضةُ بكونِه صحابيًّا، أو بكونِه صحابيًّا، أو بكونِه مِن المُهاجرينَ، أو مِن الأنصارِ، وقولُ الصَّحابيِّ ثابتِ الصُّحبةِ: هذا

<sup>(</sup>١) ينظر: (الفوائد السَّنية) (٢/ ٨٧)، و(التحبير شرح التحرير) (٤/ ١٩٩٥).

صحابيٌ، أو ذِكْرُ ما يَلْزَمُ مِنه أَنْ يَكُونَ صحابيًّا، نحوُ: كُنْتُ أَنا وفلانٌ عندَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ، ونحوِه، لكنْ بشرطِ أَنْ يُعرَفَ إسلامُه في تلك الحالِ، واستمرارُه عليه.

وأمَّا الخَفيَّةُ (فَ) كما (لَوْ قَالَ مُعِاصِـرٌ) للنَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه صحابيٌ، فلو قال وهو (عَدْلُ: «أَنَا صَحَابِيٌّ»؛ قُبِلَ) عندَ أصحابِنا والجمهورِ.

و (لا) يُقبَـلُ في الأصـحِ، لو قال (تَابِعِـيٌّ عَدْلٌ: فُـلَانٌ صَحَابِيٌّ) في ظاهرِ كلامِهم؛ لأنَّهم خَصُّوا ذلك بالصَّحابيِّ.

(وَ) لو قال: (أَنَا تَابِعِيُّ) أَدرَكْتُ الصَّحابة، (قَالَ فِي «الأَصْلِ») أي: «التَّحريرِ»: (فَالظَّاهِرُ) أَنَّه (كَصَحَابِيٍّ (١)) في قولِه: أنا صحابيُّ؛ لأَنَّه ثقةٌ مقبولُ القولِ، فقُبلَ كالصَّحابيِّ.



<sup>(</sup>١) التحرير المنقول» (ص ١٧٧).

### ( T9V )

# فَصِّلٌ) في مُسْتَنَدِ الصَّحَابِيّ المُخْتَلَفِ

اعلَمْ أَنَّ مُستَنَدَ الصَّحابيِّ عنِ النَّبيِّ صَأَلِلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نوعانِ:

أحدُهما: لا خلافَ فيه؛ إذْ هو صريحٌ في ذلك لا يَحتمِلُ شيئًا، وهو قولُه:

(أَعْلَى مُسْتَنَدِ صَحَابِيِّ) قولُه: سَمِعْتُ رسولَ الله صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ، أو يَفْعَلُ كذا، أو: (حَدَّثَنِي) رسولُ اللهِ (صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بكذا، وأَخبَرَني بكذا، (وَ) كذا، (وَنَحُوهُ هُمَا) ك: شَافَهْتُه، أو: حَضَرْتُه يَقُولُ، أو (يَفْعَلُ) كذا، (وَنَحُوهُ هُمَا) ك: شَافَهْتُه، أو: حَضَرْتُه يَقُولُ، أو يَفْعَلُ كذا، وهذا أرفعُ الدَّرجاتِ؛ لكونِه يَدُلُّ على عدمِ الواسطةِ بينَهما قطعًا.

النَّوعُ الثَّانِ: ما هو مُختَلَفٌ فيه لكونِه غيرَ صريحٍ، بل مُحتملَ الواسطةِ (وَ) الصَّحيحُ أَنَّه (يُحْمَلُ) على الاتِّصالِ قولُ الصَّحابيِّ: (قَالَ) رسولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا (وَنَحْوُهُمَا) كذ أَقَرَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا (وَنَحْوُهُمَا) كذ أَقرَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على كذا، وأنَّه لا واسطة بينهما، (وَ) كذا قولُ الصَّحابيِّ: أقولُ ذلك (عَنْهُ) صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال أو فَعَلَ كذا، فيُحمَلُ ذلك كلُّه (عَلَى صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال أو فَعَلَ كذا، فيُحمَلُ ذلك كلُّه (عَلَى الاِتَّصَالِ) ويَكُونُ ذلك حُكمًا شَرعيًّا يَجِبُ العملُ به؛ لأنَّه الظَّاهرُ مِن حالِ الصَّحابيِّ القائل ذلك.

(وَ) قولُ الصَّحابِيِّ: (أَمَرَ) الرَّسولُ صَلَّالِتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكذا، (وَنَهَى) عن كذا، (وَأَمَرَنَا) صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكذا، (وَنَهَانَا) عن كذا، فحُكْمُه حُكْمُ: قال النَّبيُّ صَلَّالِللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكنْ في الدَّلالةِ دونَ ذلك؛ لاحتمالِ الواسطةِ واعتقادِ ما ليسَ مَلَّ اللهُ عَلَيْهُ وَلا نهي أمرًا أو نهيًا، لكنَّ الظَّاهرَ أنَّه لم يُصَرِّح بنقلِ الأمرِ إلَّا بعدَ جَزمِه بوجودِ حقيقتِه. ومعرفةُ الأمرِ مستفادةٌ مِن اللَّغةِ وهم أهلُها، فلا يَخفَى بوجودِ حقيقتِه.

عليهم. ثمَّ إنَّهم لم يَكُنْ بينَهم في صيغةِ الأمرِ ونحوِها خلافٌ، وخلافُنا فيه لا يَستلْزِمُه، فعلى هذا يَكُونُ حُجَّةً، ورَجَعَتْ إليه الصَّحابةُ وهو الصَّحيحُ.

وقولُ الصَّحابيِّ: أُبِيحَ لنا كذا، (وأُمِرْنَا) بكذا، (وَنُهِينَا) عن كذا، (وَرُخَصَ لَنا) في كذا، (وَحُرِّمَ) بالبناءِ للمفعولِ فيهنَّ (عَلَيْنَا) كذا: حُجَّةُ عندَ الأكثرِ، ونُقِلَ عن أهلِ الحديثِ؛ إذْ مرادُ الصَّحابيِّ الاحتجاجُ به، فيُحمَلُ على صُدورِه ممَّن يُحتَجُّ بقولِه، وهو الرَّسولُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ، هو الَّذِي أَباحَ لهم، وأَمَرَهم ونَهَاهم، ورَخَّصَ لهم، وحَرَّمَ عليهم تبليعًا عنِ اللهِ تعالى، وإنْ كانَ يُحتَمَلُ أنَّه مِن بعضِ الخلفاءِ، لكنَّه بعيدٌ، فإنَّ المُشَرِّعَ لذلك هو صاحبُ الشَّرع.

(وَ) مِثْلُه قولُه: (مِنَ السُّنَّةِ) كذا على الصَّحيحِ.

وقد يَكُونُ قولُه (١): مِن السُّنَّةِ مُسْتَحَبًّا، كقولِ عليٍّ رَضَيَالَتُهُ عَنْهُ: مِن السُّنَّةِ وَضْعُ الكفِّ على الكفِّ في الصَّلَاةِ تحتَ السُّرَّةِ (١).

وقد يَكُونُ واجبًا كقولِ أنسٍ: مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَـزَوَّجَ البِكْرُ على الثَّيِّبِ أَقَامَ عندَها سَبْعًا(٣). فليسَ في الصِّيغةِ تَعيينُ حُكْمٍ مِن(١) وجوبِ أو غيرِه.

(وَ) قَوْلُ الصَّحابِيِّ: (كُنَّا نَفْعَلُ) كذا، أو نَقُولُ، أو نَرَى كذا على عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّالَتَهُ عَلَى عَلَا النَّبِيِّ صَلَّالَتَهُ عَلَى عَدْضِ (٥) الحُجِّيَّةِ، فالظَّاهرُ النَّبِيِّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَتَقريرُه.

<sup>(</sup>١) في (ع): قولاً.

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود (٧٥٦). وضعَّفه النووي في اخلاصة الأحكام؛ (١٠٩٧).

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (٥٢١٣)، ومسلم (١٤٦١).

<sup>(</sup>٤) ليست في (ع).

<sup>(</sup>٥) في ع، د: معظم. والمثبت موافق لما في أصول الفقه ٢/ ٢٣٢.

فَائِدَتَان:

الأولى: قولُ الصَّحابيِّ: «كُنَّا نَفَعَلُ» لم يَذْكُرِ الأُصوليُّونَ وغيرُهم أَنَّه حُجَّةٌ لتقريرِ اللهِ تعالى، وذَكَرَه الشَّيخُ مُحتجَّا بقولِ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رَسَيَالِيَّهُ عَنْهُا: كُنَّا نَعزِلُ والقرآنُ يَنزِلُ، ولو كانَ شيءٌ يُنهى عنه، لَنَهانا عنه القرآنُ، مُتَّفَقٌ عليه (۱). وهو ظاهرُ الأدِلَّةِ.

الثَّانيةُ: لو قال الصَّحابيُّ: «نَزَلَتْ هذه الآيةُ في كذا»، هل هو مِن بابِ الرِّوايةِ، أو الاجتهادِ؟ وطريقةُ البخاريِّ في «صحيحِه» تَقتضي أنَّه مِن بابِ المرفوع، ولم يَذكُرْ أحمدُ في «المسندُ» مِثْلَ هذا.

(وَ) قُولُ الصَّحابِيِّ: (كَانُوا يَفْعَلُونَ كَذَا عَلَى عَهْدِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ) كقولِه: كَانَ الأمرُ على ذلك في زَمَنِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (حُجَّةٌ) عندَ الأكثرِ، لقولِ عائشةَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا: كَانُوا لا يَقطَعُون في الشَّيْءِ التَّافِهِ (٢).

(وَقَوْلُ غَيْرِ صَحَابِيِّ (٢) مِن تابعي وغيرِه إذا رَوَى حديثًا (عَنْهُ) أي: عنِ الصَّحابِيِّ (يَرْ فَعُهُ) إلى النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، كمر فوع صريحًا، كقولِ سعيدِ بنِ جُبيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ: الشَّفَاءُ في ثلاثٍ: شربةُ عَسَلٍ، وشَرْطَةُ مِحْجَمٍ، وَكَيَّةٌ بنارٍ. ثمَّ قال: رُفِعَ الحديثُ. رَوَاه البخاريُّ (١).

(أَوْ) قال غيرُ الصَّحابيِّ حديثًا عنِ الصَّحابيِّ (يَنْمِيهِ) إلى النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّبُلُ يَدَه اليُمنَى على ذِراعِه اليُسرَى في الصَّلَاةِ (٥).

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري (۵۲۰۸)، ومسلم (۱۶٤۰). (۲) رواه ابن أبي شيبة (۲۸٦۹۷).

<sup>(</sup>٣) في (د): الصحابي. (٤) دصعيح البخاري: (٥٦٨٠).

<sup>(</sup>٥) (الموطأة (٤٣٧).

قال أبو حازم: لا أَعلَمُ إِلَّا أَنَّه يَنْمِي ذلك. قال مالكُ: يَرْفَعُ ذلك. هذا لفظُ روايةِ عبدِ اللهِ بنِ يوسف، ورَوَاه البخاريُّ (١) مِن طريقِ القَعْنَبِيِّ عن مالكِ، فقال: يَنْمِي ذلك إلى النَّبِيِّ صَالَاللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ، فصَرَّحَ برَفْعِه.

(أُو) قال غيرُ الصَّحابِيِّ حديثًا عن الصَّحابِيِّ (يَبْلُغُ بِهِ) النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كحديثِ أبي الزِّنادِ، عنِ الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ به قال: «النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشِ»(۲)، وغيرُه كثيرٌ.

(أَوْ) قال (رِوَايَةً) عنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَنهِ وَسَلَّمَ كما في الصَّحيحينِ عن أبي هُرَيْرَةَ روايةً: «تُقَاتِلُونَ قَوْمًا» (٣) الحديث، كلُّ ذلك حُكْمُه: (كَمَرْ فُوعٍ صَرِيحًا) عندَ أهل العِلم.

(وَ) قَوْلُ (تَابِعِيِّ: أُمِرْنَا) بكذا، (وَنُهِينَا) عن كذا، كقولِ صحابيِّ ذلك عندَ أصحابنا، (وَ) كذا قولُه: (مِنَ السُّنَّةِ) كذا، وأَوْمَأَ إليه أحمدُ.

قالَ الطُّوفِيُّ (٤): وقولُ التَّابعيِّ والصَّحابيِّ في حياةِ رسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحابيِّ في مماتِه سواءُ (٦).

<sup>(</sup>۱) اصحيح البخاري (۷٤٠).

<sup>(</sup>٢) رواه البخاريُّ (٣٤٩٥)، ومسلمٌ (١٨١٨).

<sup>(</sup>٣) رواه البخاريُّ (٣٥٩١)، ومسلمٌ (٢٩١٢).

<sup>(</sup>٤) اشرح مختصر الروضة (٢/ ١٩٦).

<sup>(</sup>٥) قَالَ الطُّوفِيُّ فِي «شرح مُختصَرِ الرَّوضةِ»: أي: قولُ الرَّاوي: مِن السُّنَّةِ، سواءٌ كانَ تابعيًّا أو صحابيًّا، في حياةِ الرَّسولِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ، وبعدَ مَوْتِه، سواء في أنَّه حُجَّةٌ؛ لأنَّ كُلَّا منهما أضاف السُّنَةَ إلى مَن تَقُومُ الحُجَّةُ بإضافتِها إليه، وهو الرَّسولُ، صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

<sup>(</sup>٦) قَالَ الطُّوفِيُّ في «شرح مختصر الرَّوضة»: لعدمِ الواسطةِ، وكونِه شاهَدَ ما لم يُشاهِدُ، وكونِه عَدلاً بالنَّصِّ، بخلافِ التَّابِعِيِّ في ذلك كُلِّه.

(وَ) قولُ تابعيِّ: (كَانُوا يَفْعَلُونَ) كذا (كَ)قولِ (صَحَابِيٍّ) ذلك (حُجَّةٌ) أي: في الاحتجاجِ به، لا في الاتصالِ، فهو كالمُرسَلِ. وقالَ الشَّيخُ: ليسَ بحُجَّةٍ؛ لأنَّه قد يَعني مَن أَدرَكَه، كقولِ إبراهيمَ النَّخَعِيِّ: كانوا يَفعلون، يُريدُ به أصحابَ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ.

فَائِدَةٌ: مُسْتَنَدُ غيرِ الصَّحابيِّ في الرِّوايةِ له مَرَاتِبُ، وإنْ كانَ بعضُها يَكُونُ في الصَّحابيِّ قد يَكُونُ منها ما هو في الصَّحابيِّ قد يَكُونُ منها ما هو في غيرِ الصَّحابيِّ، لكنَّ الضَّرورةَ داعيةٌ إلى بيانِ (١) مُستنَدِ غيرِ الصَّحابيِّ والاصطلاح في ذلك، ولو كانَ الحُكْمُ فيها سواءً، فلهذا قال:

(وَأَعْلَى مُسْتَنَدِ غَيْرِ صَحَابِيِّ: قِرَاءَةُ الشَّيْخِ) والرَّاوي عنه يَسمَعُ، سواءٌ كانَ إملاءً أو تحديثًا مِن حِفظِه، أو مِن كتابِه.

(فَإِنْ قَصَدَ) الشَّيخُ بقراءتِه على الرَّاوي (إِسْمَاعَهُ وَحُدَهُ، أَوْ) قَصَدَ إسماعَه (وَ) إسماعَه (وَ) إسماعَ (غَيْرِهِ، قَالَ) الرَّاوي: (أَسْمَعَنَا، وَحَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا) وقالَ فلانٌ، وسَمِعْتُ فلانًا يَقُولُ.

(وَقَـلَّ) عندَهـم قـولُ الـرِّاوي في مِثلِ هـذا: (أَنْبَأَنَا، وَنَبَّأَنَا) فـلانٌ؛ لأنَّ استعمالَهما اشتهرَ في الإجازةِ.

(وَهِيَ) أي: هذه العبارةُ (رُتْبَةٌ) أي: في الرُّتبةِ (كَمَا ذُكِرتْ) يَعني أَرْفَعُها: سَمِعْتُ، فحَدَّثَنا، وحَدَّثَني؛ إذْ في ذلك احتِرازٌ مِن الإجازةِ، فأَخبرَنا، وهو كثيرٌ في الاستعمالِ، فأَنْبَأَنَا، ونبَّأَنَا، وهو قليلٌ في الاستعمالِ.

(وَكَهُ) أي: للرَّاوي إذا سَمِعَ مع غيرِه (إِفْرَادُ الضَّمِيرِ) فيَقُولُ: سَمِعْتُ،

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

حَتَّى (وَ) لو سَمِعَ (مَعَهُ غَيْرُهُ) على الصَّحيحِ، (وَ) كذا يَجُوزُ للرَّاوي (جَمْعُهُ) أي: الضَّميرِ إذا سَمِعَ وَحدَه، فيَقُولُ: حَدَّثَنَا ولو كانَ (مُنْفَرِدًا) بالتَّحديثِ.

قالَ في «شرح الأصل»: ولم أرّ فيه خِلافًا(١).

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يَقصِدِ الشَّيخُ الإسماعَ (قَالَ) الرَّاوي عنه: (سَمِعْتُ) ه (وَحَدَّثَ، وَأَخْبَرَ، وَأَنْبَأَ، وَنَبَّأَ).

(ثُمَّ) المرتبةُ الثَّانيةُ: (قِرَاءَتُهُ) أي: قراءةُ الرَّاوي على الشَّيخِ وهو يَسمَعُ هذا الصَّحيحَ عندَ أكثرِ العُلَمَاءِ؛ لأنَّ تجويزَ الخطأِ والنِّسيانِ في هذه الصُّورةِ أقربُ مِن تَجويزِه في صورةِ قراءةِ الشَّيخِ والرَّاوي عنه يَسْمَعُ.

(أَوْ) أي: والمرتبةُ الثَّالشةُ: قراءةُ (غَيْرِهِ) أي: غيرِ الرَّاوي، وهو أَنْ يَقْرَأُ أُحدٌ (عَلَى الشَّيْخِ) وغيرُ القارئِ يَسمَعُ، ويُسَمَّى هذا عَرْضًا، كالَّذي قَبْلَه وإنْ كانَ أنزلَ، وفي الرِّوايةِ به خلافٌ، والَّذي عليه أكثرُ أهلِ العِلمِ أنَّه صحيحٌ، وعليه العملُ.

(وَيَقُولُ) الرَّاوي (فِيهِمَا) أي: في قراءتِه على الشَّيخِ، وفي سماعِه منه بقراءةِ غيرِه: (حَدَّنَنَا، وَأَخْبَرَنَا) فلانٌ (قِرَاءةً عَلَيْهِ) بلا نزاع؛ لأنَّه الأصلُ.

(وَيَجُوزُ الإِطْلَاقُ(٢) فَيَقُولُ: حَدَّثَنا، وأَخْبَرَنا، مِن غيرِ ذكرِ قراءةٍ عليه، عندَ الإمام أحمدَ وأبي حنيفة ومالكٍ وغيرِهم؛ لأنَّه مَعناه.

(وَسُكُوتُ الشَّيْخِ عِنْدَ قِرَاءَةِ) الرَّاوي (عَلَيْهِ بِللا مُوجِبِ) يَعني إِنْ عُدِمَ إِنْ عُدِمَ إِن عُدِمَ إِن عُدِمَ إِن عُدِمَ اللهِ على ذلك مِن إكراهِ، أو نومٍ، أو غفلةٍ، أو نحوِ ذلك

<sup>(</sup>١) (التحبير شرح التحرير) (٥/ ٢٠٣٦).

<sup>(</sup>٢) زاد في (مختصر التَّحرير) (ص١٢٥): لا سمعت.

(كَإِقْرَارِهِ) على الصَّحيحِ؛ لأنَّ العُرفَ قاضٍ بأنَّ السُّكوتَ تقريرٌ في مِثْلِ هذا، وإلَّا لكانَ سُكُوتُه لو كانَ غيرَ صحيح قادحًا.

(وَيَحْرُمُ) على الرَّاوي: (إِبْدَالُ قَوْلِ الشَّيْخِ: حَدَّثَنَا به) قولِ: (أَخْبَرَنَا) لاحتمالِ أَنْ يَكُونَ الشَّيخُ لا يَرى التَّسوية، فيَكُونُ كَذِبًا عليه، (وَ) كذا (عَكْسُهُ) وهو: إبدالُ قولِ الشَّيخِ: أَخبَرَنا بحَدَّثَنا؛ لِما تَقَدَّمَ، وعنه: لا يَحرُمُ، وبناه الخَدَّلُ على الرُّوايةِ بالمَعنى.

قالَ في «شرح الأصل»: وبناؤُه ظاهرٌ(١).

(وَ) يَحرُمُ على الرَّاوي (رِوَايَةُ مَا) أي: حديثِ (شَكَّ فِي سَمَاعِهِ) مع الشَّكِ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ السَّماعِ، ولأنَّ ذلك شهادةٌ على شيخِه.

(وَ) يَحرُمُ [على الرَّاوي](٢) أيضًا روايةُ حديثٍ (مُشْتَبِهٍ بِـ) حديثِ (غَيْرِهِ) فلا يَروي شيئًا مِمَّا اشْتَبَه به؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها(٢) يَحتمِلُ أَنْ يَكُونَ غيرَ المسموع.

(وَ) تَحرُمُ أَيضًا روايةُ حَدِيثٍ (مُسْتَفْهِم مِنْ غَيْرِ الشَّيْخِ) فلا يَروي إلَّا ما سَمِعَه منه، فلا يَستفْهِمُه ممَّن سَمِعَه معَه ثمَّ يَرويَه، وهو ظاهرُ ما سَبَق، وقالَه جماعةٌ.

قال خلفُ بنُ تَميم: سَمِعْتُ مِن النَّوريِّ عشرةَ آلافِ حديثِ أو نحوَها، فكُنْتُ أَستفهِمُ مِن جليسي، فقُلْتُ لزائدةَ، فقال: لا تُحَدِّثُ بها إلَّا ما تَحفَظُ بقَلْبِكَ، وتَسْمَعُ أُذُنُك، قال: فأَلْقَيْتُها(٤).

<sup>(</sup>١) (التحبير شرح التحرير) (٥/ ٢٠٤٠).

<sup>(</sup>٢) ليس في (ع).

<sup>(</sup>٣) في (ع): منهما.

<sup>(</sup>٤) رواه الخطيب في «الكفاية في علم الرواية) (ص٧٠).

## و (لا) يَحْرُمُ على الرَّاوي روايةُ:

- (مَا) أي: حديثٍ (ظَنَّهُ مَسْمُوعَهُ) مِن غيرِ اشتباهٍ،
- (أَو) ظَنَّه أنَّه واحدٌ (مِنْ مُشْتَبِهِ بِعَيْنِهِ) فيُعمَلُ به عندَ الأكثرِ عَمَلًا بالظَّنِّ.

قال صالحٌ: قُلْتُ لأبي: الشَّيخُ يُدغِمُ الحرفَ يُعرَفُ أَنَّه كذا وكذا، ولا يُفهَمُ عنه، تَرى أَنْ يُروى ذلك عنه؟ قال الإمامُ أحمدُ: أرجو ألَّا يَضِيقَ هذا(١٠).

(وَ) ظاهرُ ما سَبَقَ أيضًا، أنَّه (لا يُؤَثِّرُ) في صِحَّةِ الرِّوايةِ عنِ الشَّيخِ: (مَنْعُ الشَّيخِ) للرَّاوي (مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْهُ) أي: عنِ الشَّيخِ (بِلَا قَادِحٍ) كأنْ يُسنِدَ الشَّيخُ ذلك إلى خطأٍ أو شَكِّ.

(ثُمَّ) المرتبةُ الرَّابعةُ: الإجازةُ، فتَجُوزُ الرِّوايةُ بها عندَ الأكثرِ؛ لأنَّه إذا جازَ أَنْ يَروِيَ عنه مَرويَّاتِه فقد أَخْبَرَه بها جُملةً، فهو كما لو أَخبَرَه تفصيلًا، وإخبارُه بها غيرُ مُتَوَقِّفٍ على التَّصريحِ نُطقًا، كما في القِراءةِ على الشَّيخِ، قالَه ابنُ الصَّلاح(٢).

فيَجِبُ العملُ بها كالحديثِ المُرسَلِ، وأعلى الرِّوايةِ بها المُناولةُ، ويُسَمَّى هذا عَرْضَ المُناولةِ، كما أنَّ سَمَاعَ الشَّيخِ يُسَمَّى عَرْضَ القِراءةِ، وهي نوعانِ:

أحدهما(٢): (مُنَاوَلَةُ) الشَّيخِ كتابًا للرَّاوي (مَعَ إِجَازَتِه) له (أَوْ إِذْنِ) له له في روايتِه عنه، وصفتُه: أَنْ يُجِيزَه بشيءٍ نَاوَله إيَّاه بأَنْ يَدفَعَ الشَّيخُ إلى الطَّالبِ

<sup>(</sup>١) رواه الخطيب في «الكفاية في علم الرواية» (ص٦٨).

<sup>(</sup>٢) «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص٢٦٧).

<sup>(</sup>٣) ليست في (د).

أصلَ مرويِّه، أو فرعًا مُقابَلًا به، ويقولَ: هذا سَمَاعِي، أو مَرْوِيِّي بطريقِ كذا، فَارْوِهِ عنِّي، ثمَّ يُمَلِّكَه إيَّاه بطريقٍ، أو يُعِيرَه فَارْوِهِ عنِّي، ثمَّ يُمَلِّكَه إيَّاه بطريقٍ، أو يُعِيرَه له يَنْقُلُه ويُقابِلُه به. وفي مَعناه أنْ يَجِيءَ الطَّالبُ بذلك إلى الشَّيخِ ابتداءً ويَعْرِضَه عليه فيَتَأَمَّلَه الشَّيخُ العارفُ اليقِظُ، ويقولَ: نعمْ، هذا مَسْمُوعي، أو ويعْرِضَه عليه فيَتَأَمَّلَه الشَّيخُ العارفُ اليقِظُ، ويقولَ: نعمْ، هذا مَسْمُوعي، أو روايتي بطريقِ كذا، فَارْوِهِ عنِّي، أو: أَجَزْتُه لك، أو يُعْطِيه شيئًا مِن تَصانيفِه فيقُولَ: ارْوِهِ عنِّي، والرِّوايةُ بذلك جائزةٌ على الصَّحيحِ، وليسَ كالسَّماعِ، بل مُنْحَطُّ عنه.

إذا عَرَفْت ذلك: فالرِّوايةُ بهذا النَّوع أعلى مِن الإجازةِ المُجرَّدةِ في الأصحِّ عندَ المُحدِّثينَ، وإنْ كانَ الأُصُوليُّون خالَفُوهم في ذلك.

(وَ) النَّوعُ الثَّاني: مُجَرَّدُ المُناولةِ، فـ (لَا تَجُوزُ) الرِّوايــةُ (بِمُجَرَّدِهَا) مِن غيرِ إجازةٍ ولا إذنِ عندَ الأكثرِ.

وأصلُ المُناولةِ لُغَةً: الإعطاءُ باليدِ، ثمَّ اسْتُعمِلَتْ عندَ المُحَدِّثينَ وغيرِهم في إعطاءِ كتابٍ أو ورقةٍ مكتوبةٍ، ونحوِ ذلك، ويَقُولُ المُناولُ: هذا سَمَاعِي مِن قِبَلِ فُلانٍ، أو مَرْوِيِّي عنه بطريقِ كذا، وسواءٌ قال مع ذلك: «خُذْه»، أو نَاوَلَه ساكتًا، فإذا لم يَنْضَمَّ إليها إذنٌ ولا إجازةٌ يُسَمَّى المُناولةَ المُجَرَّدَةَ.

(وَ) لا يُشتَرَطُ في المُناولةِ فِعْلُها، بل (يَكْفِي اللَّفْظُ) بِلا مُنَاوَلَةٍ، فلو كانَ الكتابُ بيدِ المُحَاذِ له، أو على الأرضِ ونَحوِه، جازَ؛ لأنَّه لا تأثيرَ للفِعْل.

(وَمِثْلُهَا) أي: ومِثلُ المُناولةِ: المُكَاتَبَةُ، بأنْ يَكْتُبَ الشَّيخُ إلى غيرِه شيئًا مِن حَديثِه بخَطِّه، أو يَأْمُرَ غيرَه فيَكْتُبَ عنه بإذنِه، سواءٌ كَتَبه أو كَتَبَ عنه إلى غائب عنه، أو حاضِر عندَه، وهي نوعانِ:

أحدُهما: (مُكَاتَبَةٌ مَعَ إِجَازَةٍ، أَوْ إِذْنٍ) فتَجُوزُ الرِّوايةُ بذلك في (١٠) الأصحِّ، إذا عَلِمَ خَطَّه أو ظَنَّه بإخبارِ عدلٍ، أو خَطِّه، أو غيرِ ذلك؛ لأنَّ الكتابةَ أحدُ اللِّسانين.

النَّوعُ الثَّاني: المُكاتبةُ بدونِ الإجازةِ، ويَأْتِي قريبًا.

(ثُمَّ) يَلِي المُناولةَ والمُكاتبةَ: الإجازةُ بدونِهما، وهي أقسامٌ:

أحدُها: (إِجَازَةُ خَاصِّ لِخَاصِّ) كقولِه: «أَجَزْتُ هذا الكتابَ لفلانٍ»، وهي أصَحُها، حَتَّى ذَهَبَ بَعضُهم إلى أنَّه لا خلافَ فيها.

(فَ) الثَّاني: إجازةُ (عَامِّ لِخَاصِّ) كقولِه: «أَجَزْتُ لفلانٍ جميعَ مَرْوِيَّاتِ»، فيَجُوزُ ذلك عندَ الجمهورِ، وهو أَدْني رُتْبَةً مِن الَّذِي قَبْلَه.

(فَ) الثَّالثُ: (عَكْسُهُ) وهو: إجازةُ خاصٌ لعامٌ، كقولِه: «أَجَزْتُ للمُسلمينَ»، أو لمَن أَذْرَكَ حياتي كتابِي الفُلانِيَّ.

(فَ) الرَّابِعُ: إجازةُ (عَامِّ لِعَامِّ) وهو عكسُ الأوَّلِ، كقولِه: «أَجَزْتُ جميعَ مَرْوِيَّاتِ لكلِّ أحدٍ»، وهذا الأخيرُ دونَ الَّذِي قَبْلَه، وجَوَّزَه الخطيبُ وغيرُه، وفَعَلَه ابنُ مَنْدَه وغيرُه، فقال: أَجَزْتُ لمَن قال: لا إلهَ إلَّا اللهُ.

(ثُمَّ) يَلِي ما تَقَدَّمَ في المرتبةِ (مُكَاتَبَتُ) له أي: مُكاتبَةُ الشَّيخِ، بأنْ يَكْتُبَ إليه إلى غيرِه: سَمِعْتُ مِن فلانِ كذا (بِدُونِهَا) أي: بدونِ الإجازةِ، بل كَتَبَ إليه يُخبِرُه بذلك فقط، وهو النَّوعُ الثَّاني مِن نَوعَيِ المُكاتبةِ، وتَجُوزُ الرِّوايةُ بها في يُخبِرُه بذلك فقط، وهو النَّوعُ الثَّاني مِن نَوعَيِ المُكاتبةِ، وتَجُوزُ الرِّوايةُ بها في طُاهرِ كلامِ الإمامِ أحمدَ والخلَّالِ، فإنَّ أبَا مُسْهِرٍ وأبا تَوْبَةَ كَتبا إليه بأحاديثَ وحَدَّثَ بها، وهو الأشهرُ للمُحَدِّثِينَ، (وَ) على هذا (يَكْفِي مَعْرِفَةُ خَطِّهِ) بأنْ

<sup>(</sup>١) في (ع): على.

يَعلَمَ أُو يَظُنَّ المكتوبُ إليه خَطَّ الكاتبِ، سواءٌ كَتَبَه الشَّيخُ أُو كَتَبَ عنه، كما تَقَدَّمَ، وهذا هو الصَّحيحُ.

## (وَتَجُوزُ إِجَازَةٌ:

بِمُجَازِ بِهِ) في الأصحِّ، ك: أَجَزْتُ لـك مُجازَاتِ، أو: أَجَزْتُ لك ما أُجِيزَ لي ما أُجِيزَ لي ما أُجِيزَ لي روايتُه، وكانَ نصرٌ المَقْدِسيُّ يَروي بالإجازةِ عنِ الإجازةِ.

- (وَ) تَجُوزُ إجازةٌ (لِطِفْلِ) ليَرْوِيَ ما أُجِيزَ به بعدَ بلوغِه.
- (وَ) تَجُوزُ أيضًا لـ (مَجْنُونٍ) في أصحِّ قوليِ العلماءِ، فيروي بها إذا عَقَلَ؛ لأنَّها إباحةٌ للرِّوايةِ.
- (وَ) تَجُـوزُ أيضًا لـ(غَائِبٍ) وتَقَدَّمَ أنَّه يَكَفي معرفةُ خطِّه بعِلْمٍ، أو ظَنِّ، أو إخبارِ ثقةٍ.
- (وَ) تَجُوزُ إِجازةٌ لِلإَكَافِرِ) وقد صَحَّحُوا تَحَمُّلَه إِذَا أَدَّه بعدَ الإِسلامِ، فالقياسُ جوازُ الإِجازةِ له، ثمَّ إِذَا أَسْلَمَ يَرويه بالإِجازةِ، وقد وَقَعَتْ هذه المسألةُ في زَمَنِ الحافظِ أبي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ بدمشقَ، وكانَ طبيبًا يُسَمَّى المسألةُ في زَمَنِ الحافظِ أبي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ بدمشقَ، وكانَ طبيبًا يُسَمَّى مُحَمَّدَ بنَ عبدِ اللهِ يَسمَعُ الحديثَ وهو يَهودِيُّ، على أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ الصُّوريِّ، وكتبَ اسمَه في طبقاتِ السَّماعِ مع النَّاسِ، وأجازَ بنِ عبدُ المؤمِنِ لمَن سَمِعَه، وهو مِن جُملَتِهم، وكانَ السَّماعُ والإجازةُ بحضرةِ المِدِّيِّ الحافظِ، وبعضُ السَّماعِ بقراءتِه ولم يُنكِرْه، ثمَّ هَدَى اللهُ اليهوديَّ للإسلام، وحَدَّثَ بما أُجِيزَ له وتَحَمَّلَ الطُّلَابُ عنه.

و(لا) تَصِحُّ إجازةٌ لـ:

- (مِعْدُومِ مُطْلَقًا) أي: لا أصلًا ولا تَبَعًا لموجودٍ، فالأُولى نَحوُ: أَجَزْتُ

لمَن يُولَدُ لفلانٍ، فلا تَصِحُّ على الصَّحيحِ؛ لأنَّ الإجازةَ في حُكْمِ الإخبارِ جُملةً بالمجازِ، فكما لا يَصِحُّ الإخبارُ للمعدوم، لا تَصِحُّ إجازتُه.

والثَّانيةُ: ك: أَجَزْتُ لفلانِ ولمَن يُولَدُكه، في ظاهرِ كلامِ جماعةٍ مِن أصحابِنا، وقالَه غيرُهم؛ لأنَّها مُحادَثَةٌ، أو إذنٌ في الرِّوايةِ بخلافِ الوَقْفِ، وأَجَازَهَا أبو بكرِ ابنُ أبي داودَ مِن أصحابِنا، وجماعةٌ.

وأمَّا الإجازةُ للمعدومِ على العُمومِ، كـ: أَجَزْتُ لمن يولدُ(١) بعدَ ذلك، فقال البِرْمَاوِيُّ: لا تَصِحُ، وكأنَّها إجازةٌ مِن معدوم لمعدوم (١).

- (وَ) لا تَصِحُ أيضًا إجازةٌ لـ (مَجْهُولٍ) على الصَّحيحِ، كـ: أَجَزْتُ لبعضِ النَّاسِ أو لرَجُل منهم.

- (وَ) لا تَصِعُ أَيضًا (بِمَجْهُولٍ) مِن مَروِيَّاتِه، كـ: أَجَزْتُ لك أن تَرْوِيَ عني شيئًا، أو بعضَ مَرويَّاتِي، أو بعضَ الكتابِ الفُلانِيِّ على الصَّحيح؛ لما فيه مِن الجهالةِ والتَّعليقِ، وليسَ مِن هذه (٣) الإجازةُ لمُسَمَّيْنَ مُعَيَّنِينَ بأنسابِهم، والمُجيزُ جاهلٌ بأعيانِهم، فلا يَقْدَحُ، كما لا يَقْدَحُ عدمُ معرفتِه (١) بمَن هو حاضرٌ يَسمَعُ بشَخصِه، وكذا لو أجازَ للمسلمينَ في الاستجازةِ ولم يَعرِفْهم بأعيانِهم، ولا بأسمائِهم ولا تَصَفَّحَهم واحدًا واحدًا واحدًا.

- (وَ) لا تَصِحُّ أَيضًا بـ (مَا لَمْ يَتَحَمَّلُهُ) المُجيزُ، بأنْ يُجِيزَ قَبْلَ أَن يَتَحَمَّلُهُ) المُجيزُ، بأنْ يُجِيزَ قَبْلَ أَن يَتَحَمَّلُهُ) أَي: عنِ المُجيزِ (إِذَا تَحَمَّلُهُ) أَي: عنِ المُجيزِ (إِذَا تَحَمَّلُهُ) المُجيزُ في الأصحِّ؛ لِما فيه مِن التَّعليقِ.

<sup>(</sup>٢) (الفوائد السنية في شرح الألفية) (٢/ ٢٢٩).

<sup>(</sup>۱) في (د): يوجد. (٣) في (د): هذا.

<sup>(</sup>٤) في (ع): معرفة.

نُكْتَةٌ: قال عبدُ الملكِ الطُّبُنِيُّ: كُنْتُ عندَ القاضي أبي الوليدِ يُونُسَ بقرطبة ، فسَأَلَه إنسانٌ الإجازة بما رَوَاه وما لم يَروِه بعدُ فلم يُجِبْه وغَضِبَ، فقُلْتُ: يا هذا! يُعطيكَ(١) ما لم يَأْخُذْ؟ فقال أبو الوليدِ: هذا جوابي(١).

(وَيَقُولُ) مُجازُله حَيْثُ صَحَّتِ الإجازةُ: (أَجَازَ لِي) أو: أجازَ لنا فلانٌ باتّفاقٍ على جوازِ ذلك، قالَه في «شرحِه»(٢)؛ لأنّه إخبارٌ بالحالِ على وَجهِه.

(وَيَجُورُ) أَنْ يَقُولَ مُجازٌ له: (حَدَّثَنِي، وَأَخْبَرَنِي) وحَدَّثَنا، وأَخْبَرَنَا (إِطْلَاقُهُمَا) ولا (إِجَازَةً) عندَ الأكثرِ، و(لا) يَجُوزُ في حَدَّثَني وأَخْبَرني (إِطْلَاقُهُمَا) ولا إطلاقُ حَدَّثَنا وأَخْبَرنا، بل يَقُولُ: كَتَبَ إليَّ، أو أَخْبَرني إجازةً، أو كتابةً (فِيهِنَّ) أي: في جميع صورِ الرِّوايةِ بالإجازةِ المُتَقَدِّمِ ذِكْرُها، وهو المختارُ الَّذِي عليه الأكثرُ؛ لِما في ذلك من الإيهامِ بالتَّحديثِ على الحقيقةِ المتبادِرِ الفهمُ إليها.

## (وَلَا تَجُوزُ رِوَايَةٌ:

- بِوَصِيَّةٍ بِكُتُبِهِ) في الأصحِّ، مِثْلُ أن يُوصِيَ قَبْلَ مَوْتِه، أو عندَ سَفَرِه بشيءٍ مِن مرويَّاتِه لشخصِ.

- (وَ) لَا تَجُوزُ روايةٌ (بِوِجَادَةٍ، وَهِيَ) أي: الوِجَادَةُ بكسْرِ الواوِ: مصدرٌ مُؤَّكِّدٌ لـ وَجَدَ.

قالَ المُعافَى بنُ زَكريًا النَّهْرَوَانِيُّ: إنَّ المُولَّدِينَ وَلَّدُوه وليسَ عربيًّا جَعَلُوه مُبايِنًا لمصادرِ «وَجَدَ» المختلفةِ المعنى، وكما مَيَّزَتِ العربُ بينَ

<sup>(</sup>١) في (ع): أيعطيك.

<sup>(</sup>٢) ينظر: «الفوائد السَّنية» (٢/ ٢٣٢)، و«التحبير شرح التحرير» (٥/ ٢٠٥٧).

<sup>(</sup>٣) اشرح الكوكب المنير» (٢/ ٥٢٢).

مَعَانِيها، فَرَّقَ هؤلاءِ بينَ ما قَصَدُوه مِن هذا النَّوعِ وبينَ تلك، فمادَّةُ «وَجَدَ» مُتَّحِدةُ الماضي والمضارع، مُختلفةُ المصادرِ بحسبِ اختلافِ المعاني، مُتَّحِدةُ الماضي والمضارع، مُختلفةُ المصادرِ بحسبِ اختلافِ المعاني، فيُقالُ في الغَضَبِ: مَوْجِدَةٌ، وفي المطلوبِ: وُجُودًا، وفي الضَّالَةِ: وِجدانًا، وفي الخُبِّ: وَجُدانًا بالضَّمِّ، وفي الغِنَى: جِدَةٌ بي الحُبِّ وَجُدانًا بالضَّمِّ، وفي الغِنَى: جِدَةٌ بكُسُرِ الجيمِ وتخفيفِ الدَّالِ المفتوحةِ على الأشهرِ في جميع ذلك، وقالوا أيضًا في المكتوبِ: وِجادةٌ، وهي مُولَّدةٌ، وزِيدَ في الغضبِ أيضًا: جِدَةٌ، وفي الغِنى: إجدانًا(١).

والوِجادةُ اصطلاحًا: (وِجُدُانُهُ) أي: الرَّاوي (شَيْئًا) حديثًا أو نحوَه، مكتوبًا (بِخَطِّ الشَّيْخِ) الَّذِي يَعرِفُه ويَثِقُ بأنَّه خَطُّه، حيًّا كانَ الشَّيخُ أو مَيُّتًا، (وَ) أمَّا الرِّوايةُ به ف(يَقُولُ: وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ) كذا، وإذا لم يَثِقْ بذلك يَقُولُ: ذَكَرَ أنَّه خَطُّ فلانٍ، ولا يَقُولُ حَدَّثَنَا وأَخْبَرَنا على الصَّحيح.

- (وَلا) تَجُوزُ الرِّوَايَةُ (بِمُجَرَّدِ قَوْلِ الشَّيْخِ: سَمِعْتُ كَذَا، و) لا بمُجَرَّدِ قَوْلِه الشَّيْخِ: سَمِعْتُ كَذَا، و) لا بمُجَرَّدِ قَوْلِه: (هذا سَمَاعِي، أَوْ) هذا (رِوَايَتِي، أَوْ) قولِه: (هذا خَطِّي) وهو الصَّحيحُ، وأمَّا أن يَقُولَ: «عن فلانٍ»، فتدليسٌ قبيحٌ إذا كانَ يُوهِمُ سَمَاعَه منه، قالَه ابنُ الصَّلاح (٢).

(وَيَعْمَلُ) وُجوبًا (بِمَا) أي: بحديثِ (ظَنَّ) الرَّاوي (صِحَّتَهُ مِنْ ذَلِكَ) المُتَقَدِّمِ الَّذِي لا تَجُوزُ له روايتُه، فلا يَتَوَقَّفُ وجوبُ العملِ على جوازِ روايتِه عندَ أصحابِنا وغيرِهم، لعملِ الصَّحابةِ على كُتُبِ النِّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقيلَ: لا يَعمَلُ به.

<sup>(</sup>١) ينظر: «معرفة أنواع علوم الحديث؛ (ص٢٨٨).

<sup>(</sup>٢) (معرفة أنواع علوم الحديث) (ص٢٨٩).

ومَحَـلُ الخلافِ إذا لم يَكُنْ له بما وَجَـدَه روايةٌ، أمَّا إذا كانَ له روايةٌ بما وَجَدَه؛ فالاعتمادُ على الرِّوايةِ لا على الوِجادةِ.

(وَمَنْ رَأَى سَمَاعَهُ) بِخَطِّه (وَلَمْ يَذْكُرُهُ) أي: السَّماعَ (فَلَهُ رِوَايَتُهُ وَعَمَلٌ بِهِ) أي: بالَّذي رآه إذا عَرَفَ الخَطَّ، على الصَّحيح، فيَعمَلُ به (إِذَا ظَنَّهُ خَطَّهُ) بِهِ) أي: بالَّذي رآه إذا عَرَفَ الخَطَّ، على الصَّحيح، فيَعمَلُ به (إِذَا ظَنَّهُ خَطَّهُ) ويَكفي الظَّنُ لِما سَبَقَ. ولهذا قِيلَ لأحمد: فإنْ أَعارَه مَن لم يَثِقْ به، قال: كُلُّ ذلك أرجو(۱)، فإنَّ الزِّيادة في الحديثِ لا تَكادُ تَخْفَى؛ لأنَّ الأخبارَ مَبْنِيَّةُ على حُسْنِ الظَّنِّ وغَلَبَيّه.



<sup>(</sup>١) ينظر: (التحبير شرح التحرير) (٥/ ٢٠٧٩).

### (فَصْلُ)

يَجُوزُ عندَ الأكثرِ (لِعَارِفٍ) بما يُحِيلُ المَعنى (نَقْلُ الحَدِيثِ بِالمَعْنَى) وظاهرُه سواءٌ نَسِي اللَّفظُ أم لا، وسواءٌ نَقَلَه الصَّحابيُّ أو غيرُه، وسواءٌ كانَ وَظاهرُه سواءٌ نَسِي اللَّفظُ أم لا، وسواءٌ نَقلَه الصَّحابيُّ أو غيرُه، وسواءٌ كانَ مُوجَبُها عِلْمًا أو عَمَلًا، وسواءٌ كانَ مُوجَبُها عِلْمًا أو عَمَلًا، وسواءٌ كانَ بلفظٍ مرادفٍ أو غيرِ مرادفٍ، وسواءٌ كانَ أظهرَ منه مَعنَى أو وسواءٌ كانَ بلفظٍ مرادفٍ أو غيرِ مرادفٍ، وسواءٌ كانَ أظهرَ منه مَعنَى أو أخفى، وقد رَوَى ابنُ مَنده في «معرفة الصَّحابةِ» مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ سليمانَ بنِ أُكْيُمَةَ اللَّيْمِيِّ قال: قلت: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ الحَدِيثَ لَا أَسْمَعُ مِنْكَ الحَدِيثَ لَا أَسْمَعُ مَنْكَ الحَدِيثَ لَا أَسْمَعُ مَنْكَ الحَدِيثَ لَمُ تُعَلِيعُ أَنْ أَرْوِيَهُ كَمَا سَمِعْتُهُ مِنْكَ، يَزِيدُ حَرْفًا أَوْ يَنْقُصُ حَرْفًا، قال: «إِذَا لَمُ تُعَرِّمُوا حَلَالًا، وَأَصَبْتُمُ المَعْنَى، فَلَا بَأْسَ». فذُكِرَ ذلك للحَسَنِ فقال: لولا هذا ما حَدَّ ثُنا (۱).

ولأحمدَ بإسنادٍ حسنٍ عن وَاثِلَةَ: إذا حَدَّثْنَاكم بالحديثِ على مَعناه فَحَسْبُكم (٢).

ولم يَزَلِ الحُفَّاظُ يُحَدِّثون بالمعنى، وكذلك الصَّحابةُ.

وكَانَ أَنسٌ إذا حَدَّثَ عنه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قال: أو كما قالَ (٣). إسنادُه صحيحٌ.

وكذلك نُقِلَتْ وقائعُ مُتَّحِدةٌ بألفاظٍ مختلفةٍ، ولأنَّه يَجُوزُ تفسيرُه بعجميَّةٍ إجماعًا، فبِعربيَّةٍ أَوْلى، ولحصولِ المقصودِ وهو المعنى، ولهذا لا تَجِبُ

<sup>(</sup>١) «معرفةُ الصَّحابةِ» (٢١١). قَالَ السَّخاويُّ في «فتحُ المغيثِ» (٢/ ٢٤٧): وهو حديثٌ مُضطربٌ لا يَصِحُّ.

<sup>(</sup>٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٥٧).

<sup>(</sup>٣) رواه ابن ماجه (٢٤).

تــلاوةُ اللَّفظِ ولا ترتيبُه بخلافِ القُرآنِ، والأذانِ ونَحوِه، لكنْ إذا قُلْنا تَجُوزُ روايته بالمعنى، فلها شروطٌ:

أَحدُها: كَوْنُ الرَّاوي عارفًا بدَلالاتِ الألفاظِ واختلافِ مَوَاقِعِها.

والثَّاني: ألَّا يَكُونَ مُتَعَبَّدًا بِلَفظِه، كالقُرآنِ قطعًا، وكالتَّشهُّدِ، فلا يَجُوزُ نقلُ ألفاظِه بالمعنى اتِّفاقًا.

والثَّالَثُ: أَلَّا يَكُونَ مِن جوامعِ الكَلِمِ، كَقُولِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ: «الخَرَاجُ بِالضَّمَانِ»(۱)، و «البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي»(۲)، و «الاضررَ والاضِرَارَ»(۳) ونحوِه مِمَّا لا يَنْحَصِرُ.

(فَ) على هذا (ليسَ) الحديثُ (بِكَلَامِ اللهِ تعالى، وَهُـوَ) أي: الحديثُ (وَحْيُ) وإن لم يَجُزْ نَقْلُه بالمعنى فهو كلامُه، هذا (إِنْ رُوِيَ مُطْلَقًا) أي: مِن غير تَبْيِينِ أَنَّ الله تعالى أَمَرَ، أو نَهَى، أو كانَ خبَرًا عنِ اللهِ تعالى.

(وَإِنْ بَيَّنَ) النَّبِيُّ (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في الحديثِ (أَنَّ اللهَ تعالى أَمَر) به

<sup>(</sup>۱) رواه أبو داود (۳۵۰۸)، والترمذي (۱۲۸۰)، والنسائي (٤٤٩٠)، وابن ماجه (٣٢٤٣) من حديث عائشة وَوَلَلْهُمَمَهُا.

وقال الترمذي: حسن صحيح.

<sup>(</sup>۲) رواه الترمذي (۱۳۶۱) من حديث عبد الله بن عمرو رَوَتَالِلَهُمَنْهَا، وضعّفه. وروى البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (۱۷۱۱) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالَتُهَنَايَةُ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

<sup>(</sup>٣) رواه ابن ماجه (٢٣٤٠، ٢٣٤١) من حديث عُبَادَة بْنِ الصَّامِتِ وابن عباس رَحَوَلَقَهُ عَلاه. وحسَّنه النووي في «الأذكار» (ص ٢٥١)، وقال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٢٨٩٧): وقال ابن الصلاح: حسن. قال أبو داود: وهو أحد الأحاديث التي يدور عليها الفقه، وصححه إمامنا في حرملة.

(أَوْ نَهَى) عنه، (أَوْ كَانَ خَبَرًا عَنِ اللهِ تعالى أَنَّهُ) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ (قَالَهُ، فَ) حُكْمُه (كَالقُرْ آنِ) لا يَجُوزُ تَغييرُ لَفظِه.

(وَجَائِـزٌ) عنـدَ الإمامِ أحمدَ وغيرِه (إِبْـدَالُ لَفْظِ الرَّسُـولِ بِ) لفظِ (النَّبِيِّ وَعَكْسُهُ) وهو إبدالُ لفظِ النَّبِيِّ بلفظِ الرَّسولِ.

قَالَ صَالَحٌ: قُلْتُ لأبي: يَكُونُ فِي الحديثِ: قال رسولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَي الحديثِ: قال رسولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال أحمدُ: أرجو ألَّا يَكُونَ به بأسٌ.

وأمَّا حديثُ البَراءِ بنِ عازبِ لَمَّا عَلَّمَه النَّبيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندَ النَّومِ: «آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»، قال: وَرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، قال: «لا، وَنَبِيِّكَ». مُتَّفَقٌ عليه (١٠).

فالجوابُ عنه: قالَ الشَّيخُ: مِن ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ الرَّسولَ كما يَكُونُ مِن الأنبياءِ يَكُونُ مِن الملائكةِ.

الثَّاني: أنَّ تَضَمُّنَ قولِه: «ورسولِك» للنُّبُوَّةِ بطريقِ الالتزامِ، فأرادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُصَرِّحَ بذِكْرِ النُّبُوَّةِ.

الثَّاكُ: الجمعُ بينَ لَفْظَي (٢) النُّبُوَّةِ والرِّسالةِ.

تنبية: (لا) يَجُوزُ (تَغْيِيرُ) لفظِ شيءٍ مِن (الكُتُبِ المُصَنَّقَةِ) ويُثْبَتُ فيها بدله شيءٌ آخَرُ بمَعناه، فإنَّ الرِّواية بالمعنى رَخَّصَ فيها مَنْ رَخَّصَ؛ لِما كانَ عليه مِن الحرجِ والنَّصَبِ، وذلك غيرُ عليهم في ضَبطِ الألفاظِ والجمودِ عليها مِن الحرجِ والنَّصَبِ، وذلك غيرُ

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (٢٤٧)، ومسلم (٢٧١٠).

<sup>(</sup>٢) في (ع): لفظ.

موجودٍ فيما اشْتَمَلَتْ عليه بطونُ الأوراقِ والكتبِ، ولأنَّه إِنْ مَلَكَ تغييرَ اللَّفظِ فليسَ يَمْلِكُ تغييرَ اللَّفظِ فليسَ يَمْلِكُ تغييرَ تصنيفِ غيرِه، وتَعَقَّبَه ابنُ دقيقِ العيدِ بأنَّه ضعيفٌ، وأقلُّ ما فيه: أنَّه يَقتضي تجويزَ هذا فيما يُنْقَلُ مِن المُصنَّفاتِ في أجزائِنا وتَخارِيجِنا، وأنَّه ليسَ فيه تغييرُ المُصَنَّفِ.

وقال: ليسَ هذا جاريًا على الاصطلاحِ، فإنَّ الاصطلاحَ على ألَّا تُغَيَّرُ الألفاظُ بعدَ الانتهاءِ إلى الكتبِ المُصَنَّفَةِ، سواءٌ رُوِّيناها فيها، أو نَقَلْناها منها(١).

(وَلَوْ كَذَّبَ) أصلٌ فرعًا فيما رواه عنه: لم يُعمَلْ به، (أَوْ غَلَّطَ أَصْلٌ فَرْعًا) في حديث: (لَمْ يُعْمَلْ بِهِ) عندَ الأكثرِ؛ لكذبِ أَحدِهما، (وَ) مع ذلك (هُمَا) في حديث: (لَمْ يُعْمَلْ بِهِ) عندَ الأكثرِ؛ لكذبِ أَحدِهما، (وَ) مع ذلك (هُمَا) أي: الأصلُ وفرعُه الرَّاوي عنه (عَلَى عَدَالَتِهِمَا) فلا تَبْطُلُ بالشَّكِ، فلو شَهِدَا عندَ حاكمٍ في واقعةٍ: قُبِلاً؛ لأنَّ قولَه لا يَقدَحُ في عدالتِه؛ لأنَّه عدلٌ، وتكذيبُه قد يَكُونُ لظنً منه أو غيره.

(وَإِنْ) كَانَ الأصلُ (أَنْكَرَهُ) أي: أَنْكَرَ الفرعَ بِأَنْ قال: ما أُعرِفُ هذا الحديثَ (وَلَمْ يُكَذِّبُهُ) في روايتِه عنه (عُمِلَ بِهِ) أي: بذلك الحديثِ الَّذِي الحديثُ الأَكرَه الأصلُ عندَ الأكثرِ؛ لأنَّ الفرعَ عَدلٌ جازمٌ غيرُ مُكَذَّبٍ، كمَوْتِ الأصل، أو جنونِه.

ورَوَى سعيدٌ، عنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عن ربيعة ، عن سُهيْل بنِ أبي صالح، عن أبيه عن أبيه صالح، عن أبيه عن أبي هُرَيْرَة أَنَّ النَّبِيَّ صَالَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى باليمينِ والشَّاهِدِ. ونَسِيه سُهَيْل، وقَالَ: حَدَّثني ربيعة عَنِّي، ورَوَاه الشَّافعيُّ عنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ فَنَي مُنِل، فقال: أَخْبَرَني ربيعة وهو عندي ثقةٌ، أنِّي حَدَّثتُه إيَّاه ولا

<sup>(</sup>١) (الاقتراح في بيان الاصطلاح) (ص٢٩).

أَحْفَظُه، وكانَ سُهَيْلٌ يُحَدِّثُه بعدُ عن ربيعةَ عنه عن أبيه، رَوَاه أبو داود (١٠)، وإسنادُه جيِّدٌ، ولم يُنْكِرْ ذلك.

(وَتُقْبَلُ زِيَادَةُ ثِقَةٍ ضَابِطٍ) في الحديثِ (لَفْظًا أَوْ مَعْنَى، إِنْ:

- (١) تَعَدَّدَ المَجْلِسُ،
- (٢) أَوِ اتَّحَدَ وَتُصُوِّرَتْ غَفْلَةُ مَنْ فِيهِ عَادَةً،
  - (٣) أَوْ جُهِلَ الحَالُ).

اعلمْ أنَّه ذُكِرَ فيما إذا زادَ في الحديثِ ثقةٌ ضابطٌ ثلاثُ مسائلَ، سواءٌ كانَتِ الزِّيادةُ في لفظِ الحديثِ أو في مَعناه:

إحداها: إذا(٢) تَعَدَّدَ المجلسُ: فتُقْبَلُ، قال ابنُ مُفْلِح: إجماعًا(٣).

الثَّانيةُ: إذا اتَّحَدَ المجلسُ، وفيه جماعةٌ تُتَصَوَّرُ غَفْلَتُهم عادةً: فتُقبَلُ على الصَّحيح.

الثَّالِثَةُ: إذا جُهِلَ المجلسُ، يَعني هل فيه مَن تُتَصَوَّرُ غفلتُه، أو لا، وهلِ الزِّيادةُ في مجلسٍ أو مجالسَ، وعلى كلِّ حالٍ فالصَّحيحُ القبولُ، هذا إن لم تُخالِفِ الزِّيادةُ المَزيدَ، وكانَتْ مِن راوٍ آخَرَ، وسَكَتَ عنها بقيَّةُ الثِّقاتِ.

مِثْ اللهُ ذلك: حديثُ أبي هُرَيْرَةَ عن النَّبِيِّ صَالَلَهُ عَلَيْهِ فِي قولِه: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَإِذَا قال العَبْدُ: الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، لَقُولُ اللهُ تعالى: حَمِدَنِي عَبْدِي ». حديثٌ صحيحٌ (١٠).

<sup>(</sup>٢) في (ع): إن.

<sup>(</sup>۱) اسنن أبي داود، (۳۲۱۰).

<sup>(</sup>٤) رواه مسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة رَيُوَالِلَهُ عَنهُ.

<sup>(</sup>٣) «أصول الفقه» (٢/ ٦١١).

ثُمَّ رَوَى عبدُ اللهِ بنُ زيادِ بنِ سَمْعَانَ، عنِ العلاءِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عنْ أبيه، عن أبيه، عن أبيه عن أبي هُرَيْرَةَ الخَبَرَ، وذَكَرَ فيه: «فَإِذَا قال العَبْدُ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، عن أبي هُرَيْرَةَ الخَبَرَ، وذَكَرَ فيه: «فَإِذَا قال العَبْدُ: بِسْمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ، قالٌ. قَلَ اللهُ تعالى: ذَكرَنِي عَبْدِي»(۱). تَفَرَّدَ بالزِّيادةِ عبدُ اللهِ بنُ زيادٍ، وفيه مَقالٌ.

وحديثُ ابنِ عُمَرَ في صَدَقَةِ الفِطْرِ: أَمَرَنا رسولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُخرِجَ صَدَقَةَ الفطرِ صاعًا مِن شعيرِ، أو صاعًا من تَمرِ (٢).

انْفَرَدَ سعيدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ الجُمَحِيُّ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ، عن نافعٍ، عنِ الغمِ، عن نافعٍ، عن الغمِ، عنِ ابنِ عمرَ بزيادةِ: «أَوْ صَاع مِنْ قَمْحٍ».

وحديثُ ابنِ عمرَ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ قال: «مَنْ شَرِبَ مِنْ إِنَاءِ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَإِنَّمَا يُجَرُّ جِرُ فِي جَوْفِهِ نَارَ جَهَنَّمَ».

زادَ فيه يَحيى بنُ محمَّدِ الجاري (٣)، عن زكريَّا بنِ إبراهيمَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ مُطيع، عن أبيه، عن جدِّه (١٤)، عنِ ابنِ عمرَ: «أَوْ إِنَاءٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ» (٥٠).

تنبيهُ: فُهِمَ مِن المَتنِ أَنَّ زيادةَ الثِّقةَ لا تُقبَلُ إذا اتَّحَدَ المجلس، وكانَ فيه جماعةٌ لا تُتَصَوَّرُ غفلَتُهم عادةً، وعليه الأكثرُ.

<sup>(</sup>۱) رواه الدارقطني (۱۱۸۹) وقال: ابْنُ سَمْعَانَ، متروك الحديث، وروى هذا الحديث جماعة من الثقات، عن العلاء بن عبد الرحمن، فلم يذكر أحد منهم في حديثه: {بسم الله الرحمن الرحيم}، واتفاقهم على خلاف ما رواه ابن سَمْعَانَ أولى بالصواب.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٤).

<sup>(</sup>٣) في (ع)، (د): الحارثي. والمثبت من «سنن الدارقطني». وهو يحيى بن محمد بن عبد الله الجاري، ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٥٢٢).

<sup>(</sup>٤) قوله: عن جده. ليس في «سنن الدارقطني»، و«السنن الكبير».

<sup>(</sup>٥) رواه الدارقطني (٩٦)، والبيهقي (١/ ٤٥).

(وَإِنْ خَالَفَتْ) زيادةُ الثِّقةِ (المَزِيدَ) عليه في مسألةٍ مِن الثَّلاثِ: (تَعَارَضَا) أي: الزِّيادةُ والمزيدُ، وظاهرُه: سواءٌ غَيَّرَتِ الزيادةُ إعرابَ الكلامِ، أو مَعناه، أو هُما.

مثالُه: لو رَوى راوٍ: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ»، ورَوى آخَرُ: نصفُ شاةٍ، فيتَعارَضَانِ.

ومِثْلُ أَنْ يَروِيَ أحدُهما صدقةَ الفطرِ «أَوْ صَاعًا مِنْ بُرِّ»، والآخرُ: نِصْفَ صاعِ مِن بُرِّ، وكقولِ الآخرِ: صاعًا مِن بُرِّ بينَ الاثنينِ.

إذا عَلِمْتَ ذلك (فَيُطْلَبُ المُرَجِّحُ) لأحدِهما، (وَإِنْ) كَانَ الرَّاوي للزِّيادةِ (رَوَاهَا مَرَّةً وَتَركَهَا) مَرَّةً (أُخْرَى: فَ) الحُكْمُ فيها يَجري (كَتَعَدُّدِ رُوَاةٍ) على ما سَبَقَ حَتَّى يُفْصَلَ فيه بينَ اتِّحادِ سَماعِها مِن الَّذِي رَوَى عنه وتَعَدُّدِه. والمُرادُ: ما أَمْكَنَ جَرَيَانُه مِن الشُّروطِ، لا ما لا يُمكِنُ.

مثالُ ذلك: حديثُ سُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، عن طلحةَ بنِ يَحيى بنِ طلحةَ بنِ عَلَيْنَةَ، عن طلحةَ بنِ على عبيدِ اللهِ بسندِه إلى عائشة رَضِيَ اللهُ تعالى عنها قَالَتْ: دَخَلَ عليَّ (١) رسولُ اللهِ صَلَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقُلْتُ: إنَّا خَبَّأْنا لك حيسًا. فقال: «أَمَا إِنِّي كُنْتُ أُرِيدُ الصَّوْمَ، وَلَكِنْ قَرِّبِيهِ» (٢).

وأَسْنَدَه الشَّافعيُّ (٣) عن سُفيانَ هكذا، ورَوَاه عن سُفيانَ شيخٌ باهليُّ، وزادَ فيه: «وَأَصُومُ يَوْمُا مَكَانَهُ»، ثمَّ عَرَضْتُه عليه قَبْلَ مَوْتِه بسنة، فذكرَ هذه (٤) الزِّيادة.

<sup>(</sup>١) ليست في (د). (٢) بنحوه.

<sup>(</sup>٣) ﴿السنن المأثورة (٢٩٦). (٤) ليست في (د).

(وَإِنْ أَسْسَنَدَ) السَّاوي، (أَوْ وَصَلَ، أَوْ رَفَعَ مَا) أي: حديثًا بأنْ أَسْسَنَدَه تارةً و (وَقَفَهُ) و (أَرْسَلَهُ) أُخرى، (أَو) رَفَعَه تارةً و (وَقَفَهُ) و (أَرْسَلَهُ) أُخرى: (قُبِلَ) إسسنادُه ووَصْلُه ورَفْعُه؛ لأنَّ الرَّاويَ إذا صَحَّ عندَه الخبَرُ أَفْتى به تارةً، ورَوَاه عن النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ أُخرى.

(وَ) قُولُه: (مُطْلَقًا) سُواءٌ كَانَ الرَّاوي واحدًا أَو مُتَعَدِّدًا، وسُواءٌ كَانَ مِن شَانِه إِرسَالُ الأخبارِ وأَسْنَدَه، أَو قَطَعَهَا ووَصَلَه، أَو وَقَفَها ورَفَعَه، أَو لا، وقد يَكُونُ تَرْكُ الرَّاوي لنِسيانِ، أَو لإيثارِ الاختصارِ.

(وَإِنْ كَانَ) الرَّاوي أَرْسَلَ الحديثَ وأَسْنَدَه (غَيْرُهُ) أو وَصَلَه وقَطَعَه غيرُه، أو وَصَلَه وقطَعَه غيرُه: (فَكَزِيَادَةٍ) في الحديثِ على ما مَرَّ؛ لأنَّه زيادةٌ، فلم يُمْنَعْ مِن قَبُولِه.

مثالُ ما إذا أَسْنَدَ وأَرْسَلَه غيرُه: إسنادُ إسرائيلَ بنِ يُونُسَ، عن جَدِّه أبي إسحاقَ السَّبِيعِيِّ، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبيه، عن النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لا نِكَاحَ إلا بِوَلِيٍّ "('). ورَوَاه الثَّوْرِيُّ ('') وشُعبةُ عن أبي إسحاقَ عن أبي بُرْدَةَ عن النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقَالَ: زيادةُ الثَّقةِ النَّيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقَالَ: زيادةُ الثَّقةِ مقبولةٌ.

ومثالُ مَن رَفَعَ، ووَقَفَ غيرُه: حديثُ مالكٍ في «المُوَطَّأُ» عن أبي النَّضْرِ، عن بُسْرِ بنِ سعيدٍ، عن زيدِ بنِ ثابتٍ موقوفًا عليه: «أَفْضَلُ صَلَاةِ المَرْءِ فِي

<sup>(</sup>۱) رواه أبو داود (۲۰۸۵)، والترمذي (۱۱۰۱)، وابن ماجه (۱۸۸۱)، وابن حبان (۲۰۷۷) من حديث أبي موسى الأَشْعَرِيِّ رَمِيَاللَّهَمَنَهُ.

<sup>(</sup>٢) في (د)، (ع): الترمذي. والمثبت من «جامع الترمذي» (عقب حديث ١١٠٢).

بَيْتِهِ إِلا المَكْتُوبَةَ». وخالَفَه موسى بنُ عُقْبَةَ، وعبدُ اللهِ بنُ سعيدِ بنِ أبي هندٍ وغيرُ هما، فرَوَوْه عن أبي النَّضْرِ مَرفوعًا(١).

(وَحَـرُمَ) على الرَّاوي: (نَقْـصٌ) أي: أن يَنْقُصَ مِن الحديثِ (مَا) أي: شيئًا (تَعَلَّقَ بِبَاقِي) ه، فإذا تَعَلَّقَ الباقي منه بما قَبْلَه: لم يَجُزْ تَركُه؛ لبطلانِ المقصودِ منه، نحوُ الغايةِ، والاستثناءِ، والصِّفةِ، كنَهْيِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيعِ الشَّمَرَةِ (٢) حَتَّى تَزْهُو ).

وكقولِ عَلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ ولا الفِضَّةَ بِالفِضَّةِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ» (٤) فيَتْرُكُ: «إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ».

ونحوُ: «فِي الغَنَم السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ»(٥). فيَتُوكُ «السَّائِمَةِ».

وكذا ما فيه تغييرٌ معنويٌ كما في النَّسْخِ، نحوُ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا».

وكذا تَرْكُ بيانِ المُجمَلِ فيه، أو تخصيصُ العامِّ، أو تقييدُ المُطلَقِ، ونحوُ ذلك؛ فلا يَجُوزُ تَرْكُه إجماعًا.

(وَيُسَنُّ) للرَّاوي (أَلَا يَنْقُصَ) مِن الحديثِ (غَيْرَه) أي: غيرَ ما تَعَلَّقَ

<sup>(</sup>١) «الموطأ» (٣٤).

<sup>(</sup>٢) في (د): الثمر.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (٢١٩٥)، ومسلم (١٥٥٥) من حديث أنس رَعَوَالِلَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (٢١٧٧)، ومسلم (١٥٨٤) من حديث أبي سعيد الخُدري رَعَوَالِلَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري (١٤٥٤) ضمن حديث أنس الطويل في الزكاة ولفظه: وَفِي صَدَقَةِ الغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِاتَةٍ شَاةٌ .. الحديث.

<sup>(</sup>٦) رواه مسلم (٩٧٧) من حديث بُريدة رَسَخَالِلَهُعَنَّهُ.

بباقيه، بأنْ يَنْقُلَه بكمالِه بلا نزاع بينَ العلماء، فإنْ تَرَكَ بَعضه ولم يَتَعَلَّقُ بالباقي: جازَ عندَ الأكثرِ.

(وَيَجِبُ عَمَلٌ بِحَمْلِ صَحَابِيٍّ مَا رَوَاهُ) يَعني إذا رَوى الصَّحابيُّ حديثًا مُحتملًا لمَعنيينِ، وحَمَلَه (عَلَى أَحَدِ مَحْمَلَيْهِ) كالقُرءِ، ويَحمِلُه الرَّاوي على مُحتملًا لمَعنيينِ، وحَمَلَه (عَلَى أَحَدِ مَحْمَلَيْهِ) كالقُرءِ، ويَحمِلُه الرَّاوي على الأطهارِ مثلًا وَجَبَ الرُّجُوعُ إلى حَمْلِه عندَ الأكثرِ عملًا بالظَّاهرِ، (تَنافَيَا) أي: سواءٌ كانَ بينَ المحملينِ تنافي كما في المثالِ (أَوْ لا) فعلى هذا لا يُعمَلُ بالاجتهادِ؛ لأنَّ الظَّاهرِ أنَّه لم يَحمِلُه عليه إلَّا بقَرينةٍ.

تنبيةٌ: هذه المسألةُ تُعرَفُ بما إذا قال راوي الحديثِ فيه شيئًا هل يَقبَلُ أو يَعمَلُ بالحديثِ؟

ولها أحوالٌ: مِنها أنْ يَكُونَ الخبَرُ عامًّا، فيَحمِلَه الرَّاوي على بعضِ أفرادِه، ويَأْتِي ذلك في تخصيصِ العامِّ في المتنِ، أو يَدَّعِيَ تقييدًا في مُطلقٍ فكالعامِّ يُخصِّصُه، أو يَدَّعِي نَسخًا، ويَأْتِي في النَّسخِ في المتنِ أيضًا، أو يُخالِفَه بتَركِ نصِّ الحديثِ كروايةِ أبي هُرَيْرةَ في الوُلُوغ سَبْعًا، وقولِه: يُغْسَلُ ثلاثًا.

ومِنها مسألةُ الكتابِ، وهي: أنْ يَروِيَ الصَّحابيُّ خبَرًا مُحتملًا لمعنيينِ، ويَحمِلَه على أحدِهما؛ فيَجِبُ الرُّجُوعُ إلى حَمْلِه، ولذلك رُجعَ إلى تفسيرِ ابنِ عمرَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا حَبَلَ الحبلةَ يَبِيعُه إلى نِتاجِ النَّتاجِ، وقولُ عمرَ في: «هَا وَهَا» أنَّه التَّقابُضُ في مجلسِ العقدِ، فيُرجَعُ إلى تفسيرِه.

(كَمَا لَوْ أُجْمِعَ) بالبناءِ للمفعولِ (عَلَى جَوَازِهِمَا) أي: جوازِ كلِّ مِن المَحمَلَينِ، (وَ) على (إِرَادَةِ أَحَدِهِمَا) كما في حديثِ ابنِ عمرَ في التَّفرُّقِ في خيارِ المجلسِ، هل هو التَّفرُّقُ بالأبدانِ أو بالأقوالِ؟

فقد أَجمَعُوا أَنَّ المرادَ أحدُهما، فكانَ ما صارَ إليه الرَّاوي يَعني التَّفرُّقَ بالأبدانِ أَوْلى، ولولا أنَّ الإجماعَ مُنعقِدٌ على أن المُرادَ(١) أَحَدُهما؛ لصَحَّ حَمْلُه عليهما معًا، فيُجعَلُ لهما الخيارُ في الحالين بالخبرِ.

(أَوْ قَالَـهُ) أي: وكما لو قال الصَّحابيُّ أحدَ مَعْنيَيِ (١) الحديثِ (تَفْسِيرًا) لِلفْظِه، فتَفسيرُه أَوْلَى بلا خلافٍ.

تنبية: مَحَلُّ وجوبِ العملِ بحَملِ الصَّحابيِّ أو تفسيرِه لأحدِ المَحمَلينِ فيما إذا اسْتَوَيا أو حَمَلَه على الرَّاجِحِ، أمَّا إذا حَمَلَه الصَّحابيُّ بتفسيرِه أو عَمَلِه على المرجوحِ، كما إذا حَمَلَ ما ظاهرُه الوجوبُ على النَّدبِ، أو بالعكسِ، أو ما هو حقيقةٌ عَلَى المجازِ، ونحوِ ذلك؛ ف (لا) يُقبَلُ حَمْلُه، أو تفسيرٌ (عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ، وَعُمِلَ بِالظَّاهِرِ) في الأصحِّ، حَتَّى (وَلَوْ كَانَ قَوْلُهُ تفسيرٌ (عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ، وَعُمِلَ بِالظَّاهِرِ) في الأصحِّ، حَتَّى (وَلَوْ كَانَ قَوْلُهُ عُجَدَّةً) في غيرِ هذه الصُّورةِ، ولهذا قال الشَّافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى: كيف أَترُكُ الخَبَرَ لأقوالِ أقوامِ لو عاصَرْتُهم لحَجَجْتُهم (٣٣؟!

(وَ)إِنْ كَانَ الْحَبَرُ نَصًّا لا يَحتمِلُ تأويلًا، وخالَفَه الصَّحابيُّ؛ فالأصحُّ (لا يُحتَمِلُ تأويلًا وَلا (لا يُحتمِلُ تأويلًا وَلا (لا يُحتمِلُ تأويلًا وَلا (لا يُحتمِلُ تأويلًا وَلا يُنسَخُ ) النَّصُّ لاحتمالِ نِسيانِه، ثمَّ لو عُرِفَ ناسخُه لذَكَرَه ورَوَاه ولو مَرَّةً؛ لِئَلَا يَكُونَ كَاتمًا للعِلم، كروايةِ أبي هُرَيْرَةَ في غسلِ الولوغِ سبعًا، وقولِه: يُغسَلُ ثلاثًا، كما تَقَدَّمَ.

<sup>(</sup>١) في (د): إرادة.

<sup>(</sup>٢) في (ع): معنيين.

<sup>(</sup>٣) ينظر: «تشنيف المسامع» (٢/ ٩٨٤)، و «الفوائد السَّنية» (٢/ ٢٧٣).

(وَخَبَرُ الوَاحِدِ وَإِنْ (١) خَالَفَ عَمَلَ أَكْثَرِ الأُمَّةِ) مُقَدَّمٌ، يَعني يُعمَلُ بالخبَرِ وَإِنْ كَانَ (٢) عَمَلُ أَكثِرِ الأُمَّةِ بخلافِ الخبَرِ، وحُكِي إجماعًا؛ لأنَّ الخبَرَ أقوى في غَلَبَةِ الظَّنِّ؛ لأنَّه يَجتَهِدُ فيه في العدالةِ والدَّلالةِ، (أَوِ القِياسَ) أي: وخبَرُ الواحدِ وإنْ خالَفَ القياسَ (مِنْ كُلِّ وَجْهٍ) فهو (مُقَدَّمٌ) على القياسِ، واسْتُدِلَّ له بقولِ عَمر: لولا هذا لقَضَيْنا فيه برأينا. ورُجوعِه إلى توريثِ المرأةِ مِن دِيَةِ رُوجِها، وعمل جماعةٍ مِن الصَّحابةِ.

ق الَ الإمامُ أحمدُ: أَكثرُهم يَنهى الرَّجُلَ عنِ الوضوءِ بفضلِ طَهورِ المرأةِ، والقُرعةِ في عتقِ جماعةٍ في مرضِ موتِه، وغيرِ ذلك، وشاعَ ولم يُنْكَرُ<sup>(٣)</sup>. انتهى.

ولأنَّ الخطأ إلى القياسِ أقربُ مِن الخطأ إلى الخبرِ؛ لأنَّ الخبرَ مُستنِدٌ إلى المعصومِ، ويَصِيرُ ضَروريًّا بضمِّ أخبارٍ إليه ولا يَفتَقِرُ إلى قياسٍ ولا إجماعٍ في لبنِ المُصَرَّاةِ وهو أصلٌ بنَفْسِه، أو مُسْتَثنَّى للمصلحةِ وقطع النِّزاع لاختلاطِه.

والقياسُ يُجتَهَدُ فيه في ثُبُوتِ حُكْمِ الأصلِ، وكونِه مُعَلَّلًا، وصلاحيةِ الوصفِ للتَّعليلِ، ووجودِه في الفرعِ، ونَفْي المعارِضِ في الأصلِ والفرعِ.

(وَيُعْمَلُ ب) الحديثِ (الضَّعِيفِ فِي): ما ليسَ فيه تحليلٌ ولا تحريمٌ ك(الفَضَائِلِ) عندَ الأكثرِ.

قال الإمامُ أحمدُ: إذا رَوَيْنا عنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحللِ والحرامِ شَدَّدْنا في الأسانيدِ، وإذا رَوَيْنا عن النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في فضائلِ الأعمالِ وما لا يُضَيِّعُ حُكْمًا ولا يَرْفَعُه، تَسَاهَلْنا في الأسانيدِ (١٠).

<sup>(</sup>١) في (ع): ولو. (٢) ليست في (د).

<sup>(</sup>٣) ينظر: (أصول الفقه) (٢/ ٦٣٠)، و(التحبير شرح التحرير) (٥/ ٢١٣٠).

<sup>(</sup>٤) رواه الخطيب في (الكفاية) (ص١٣٤).

تنبية: قالَ الشَّيخُ عن قولِ أحمدَ وقولِ العلماءِ في العملِ بالحديثِ الضَّعيفِ في فضائلِ الأعمالِ، قال: العملُ به بمَعنى أنَّ النَّفْسَ تَرجُو ذلك الثَّوابَ، أو تَخافُ ذلك العقابَ.

ومثالُ ذلك: التَّرغيبُ والتَّرهيبُ بالإسرائيليَّاتِ والمناماتِ، وكلماتِ السَّلَفِ والعلماءِ، ووقائعِ العالمِ، ونحوِ ذلك مِمَّا لا يَجُوزُ بمُجَرَّدِه إثباتُ عُمْم شرعيٍّ لا استحبابٍ، ولا غيرِه، لكنْ يَجُوزُ أن يَدخُلَ فِي التَّرغيبِ والتَّرهيبِ فيما عُلِمَ حُسْنُه أو قُبْحُه بأدلَّةِ الشَّرعِ، فإنَّ ذلك يَنفَعُ ولا يَضُرُّ، وسواءٌ كانَ في نَفْسِ الأمرِ حقَّا أو باطلًا.. إلى أنْ قال: والحاصلُ أنَّ هذا البابَ يُروى ويُعمَلُ به في التَّرغيبِ والتَّرهيبِ لا في الاستحبابِ، ثمَّ اعتقادُ موجبِه وهو مقاديرُ الثَّوابِ والعقابِ يَتَوَقَّفُ على الدَّليلِ الشَّرعيِّ (۱).



<sup>(</sup>۱) «مجموع الفتاوي» (۱۸/ ٦٦).

#### (فضل)

(المُرْسَلُ) عندَ الأُصُوليِّينَ والفُقهاءِ: (قَوْلُ غَيْرِ صَحَابِيٍّ فِي كُلِّ عَصْرٍ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ اَلَيْهُ وَسَلَّمَ وهو ظاهرُ قولِ(١) الإمامِ أحمد، وخَصَّه أكثرُ المُحَدِّثينَ وكثيرٌ مِنَ الأُصوليِّينَ بالتَّابعيِّ، سواءٌ كانَ مِن كبارِهم أو مِن صغارِهم.

ويَتَفَرَّعُ عليه لو قال تابعُ التَّابعيِّ: «قال رسولُ اللهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، أو سَقَطَ بينَ الرَّاويينِ أكثرُ مِن واحدٍ؛ سُمِّي مُعْضَلا في اصطلاحِ أكثرِ المُحَدِّثينَ، والمنقطعُ: سُقُوطُ راوِ فأكثرَ ممَّن هو دونَ الصَّحابيِّ.

(وَهُوَ) أي: المُرسَلُ (حُجَّةٌ) في الأصحِّ عن أحمدَ، وعليه الجمهورُ، قال أبو الوليدِ الباجيُّ: إنكارُ كونِه حُجَّةً بدعةٌ حَدَثَتْ بعدَ المئتينِ(٢٠). انتهى.

وذلك لقَبُولِهم مراسيلَ الأئمَّةِ مِن غيرِ نكيرٍ، فمُرسَلُهم (كَمُرْسَلِ الصَّحَابَةِ(٣)) رَضِيَ اللهُ تعالى عنهم، يَعني في الاحتجاج، لا مِن كلِّ وجهٍ، حَتَّى قالوا: إنَّ مراسيلَ صِغارِ الصَّحابةِ، كمحمَّدِ بنِ أبي بكرٍ ونحوِه، كمراسيلِ التَّابعينَ، وهذا بلا شكِّ، فإنَّ أُمَّه أسماءُ بنتُ عُمَيْسٍ وَلَدَتْه في حَجَّةِ الوداعِ قَبْلَ أَنْ يَدخُلُوا مَكَّة، وذلك في أواخِرِ ذي الحِجَّةِ (١٤) سنة عَشْرِ مِن الهجرةِ.

<sup>(</sup>١) في (د): كلام.

<sup>(</sup>٢) «إحكام الفصول في أحكام الأصول» (ص٥٥٥).

قال الشَّنشُوري: وراجعت شيخي العلامة الحُويني حفظه الله في كلامه هذا (ليلة الثامن من ربيع الأول ١٤٤١هـ) فقال لي: أبو الوليد مالكي وهم يحتجُّون بالمرسل، وأول من تكلَّم في المرسل: الشافعي على رأس المئتين، وتابعه أهل الحديث، وهم القدوة في هذا الباب.

<sup>(</sup>٣) زاد في امختصر التحرير، (ص١٣٢): ومرسل صغارهم كمرسل التابعين.

<sup>(</sup>٤) كتب بحاشية في (ع): قوله: "وآخر ذي الحجَّة" بل هو في أواخِرِ ذي القعدةِ كما في البخاريِّ: "لِخَمْسِ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقِعْدَةِ".

والَّذي استقرَّ عليه رأيُ أهلِ الحديثِ ونُقَّادُ الأثرِ: أنَّ مُرسَلَ غيرِ الصَّحابيِّ ليسَ بحُجَّةٍ، وهو روايةٌ عن الإمامِ أحمدَ، واحتَجُّوا بأنَّ فيه جهلًا بعَينِ الرَّاوي وصفتِه، وأمَّا مُرسَلُ الصَّحابةِ فحُجَّةٌ عندَ مُعظَم العلماءِ.

(وَيَشْمَلُ) اسمُ المُرسَلِ ما سَمَّوْه: (مُعْضَلاً(١)، وَمُنْقَطِعًا) وتَقَدَّمَ تعريفُهما. تنبيهٌ: مَن رَوى عمَّن لم يَلْقَه ووَقَفَه عليه فمُرسَلٌ، ويُسَمَّى موقوفًا.

والمُنقطعُ: إمَّا في الحديثِ أو الإسنادِ، على ما يُوجَدُ في كلامِهم من الإطلاقينِ؛ إذ مرَّةً يَقولون في الحديثِ: مُنقطعٌ، ومرَّةً في الإسنادِ: مُنقطعٌ، فالمُنقطعُ بهذا الاعتبارِ أخصُ مِن مُطلَقِ المُنقطعِ المُقابِلِ للمُتَّصِلِ الَّذِي هو مَوْرِدُ التَّقسيمِ، فإنْ كانَ السَّاقطُ أكثرَ مِن واحدٍ باعتبارِ طَبَقَتينِ فصاعدًا: إنْ كانَ في موضعٍ واحدٍ يُسَمَّى مُنقطعًا مِن موضعين.

إذا عَرَفْت ذلك، فإذا رَوى عمَّن لم يَلْقَه فهو مَرسَلٌ مِن حَيْثُ كونُه انقطَعَ بينَه وبينَ مَن رَوى عنه، ومنقطعٌ على رأي المُحَدِّثينَ، وموقوفٌ لكونِه وَقَفَه على شخصٍ، فهو بهذه الاعتباراتِ له ثلاثُ صفاتٍ: يُسَمَّى مُرسلًا باعتبارٍ، ومنقطعًا على رأي المُحدِّثينَ، وموقوفًا باعتبارِ كونِه وَقَفَه على شخصٍ.

ولَمَّا فَرَغَ مِن السَّنَدِ شَرَعَ في المتنِ مِمَّا يَشتَركُ فيه الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ، فمِنه: أمرٌ، ونهيٌ، وعامٌ، وخاصٌ، ومُطلَقٌ، ومُقيَّدٌ، ومُجمَلٌ، ومُبَيَّنٌ، وظاهرٌ، ومُؤَوَّلٌ، ومَنطوقٌ، ومفهومٌ.

فَبَدَأَ بِالأَمرِ، ثمَّ بِالنَّهيِ، لانقسامِ الكلامِ إليها بِالنَّدَاتِ، لا باعتبارِ الدَّلالةِ والمدلولِ، فقولُه:

<sup>(</sup>١) زاد في امختصر التحرير، (ص١٣٢): وموقوقًا.

#### (بَابَ)

(الأمرُ:

(١) حَقِيقَةٌ فِي القَوْلِ المَخْصُوصِ) اتِّفاقًا، الأمْرُ لا يُعنَى به مُسَمَّاه كما هـو المُتعارَفُ في الإخبارِ عنِ الألفاظِ إنْ تُلُفِّظَ بها، والمُرادُ مُسَمَّياتُها، بل لفظة الأمرِ وهو «أمرَ» كما يُقالُ: زيدٌ مبتدأٌ، وضَرَبَ فعلٌ ماضٍ (١١)، و «في» حرفُ جرِّ حقيقةٌ في القولِ المخصوص، ولهذا قال:

(وَ) هـ و (نَوْعٌ مِنْ) أنواعِ (الكَلَامِ)؛ لأنَّ الكلامَ يَكُونُ مِن الأسماءِ فقطْ، ومن الأسماءِ وقطْ، ومن الأسماءِ والأفعالِ، ويَكُونُ مِن الفعلِ الماضي وفاعلِه، ومن الفعلِ المضارعِ وفاعلِه، ومن الفعلِ الأمرِ وفاعلِه.

فالكلامُ: الألفاظُ المُتَضَمِّنَةُ لمَعانِيها.

تنبيه أنَّ الله الأمرِ الأمرِ الطَلقُ بإزاءِ معانٍ لُغَةً وغَيْرَه، منها المعنى الاصطلاحيُّ المُتَقَدِّمُ تعريفُه، وهو المقصودُ في هذا البابِ؛ لأنَّ القولَ يَسبِقُ إلى الفهمِ عندَ الإطلاقِ، ولو كانَ مُتواطِئًا لم يُفهَمْ منه الأخصُّ؛ لأنَّ الأعمَّ لا يَدُلُّ على الأخصِّ، وهو قولُ أهل اللُّغةِ.

(٢) (وَ) منها أنَّه (مَجَازٌ فِي الفِعْلِ) يُقالُ: زيدٌ في أمْرِ عظيمٍ مِن سفرٍ أو غيرِه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِٱلْأَمْرِ ﴾ (٢) [أي في الفِعْلِ] (٣)، واسْتُدِلَّ: في الفِعْلِ] (٣)، واسْتُدِلَّ: لو كانَ حقيقةً في الفعلِ لَزِمَ الاستِراكُ، ولاطَّردَ؛ لأنَّه مِن لَوَازِمِها، ولا يُقالُ

<sup>(</sup>١) في (ع): ماضي.

<sup>(</sup>٢) آل عمران: ١٥٩.

<sup>(</sup>٣) ليس في (د).

للأكل: أمرٌ، ولا يُشتَقُّ له منه «أَمَرَ» ولا مانعَ، ولاتَّحَدَ جَمعاهُما، ولوُصِفَ بكونِه مُطاعًا ومُخالفًا، ولَمَا صَحَّ نفيه.

ومنها الشَّأْنُ، كقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْكَ بِرَشِيدٍ ﴾(1) أي: ما شأنُه، والمعنى الَّذِي هو مُباشِرٌ له.

ومنها الصِّفةُ، كقولِ الشَّاعرِ:

..... لِأَمْرِ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ ()

أي: بصفةٍ مِن صفاتِ الكمالِ.

ومِنها الشَّيْءُ، كقولِهم: تَحَرَّكَ الجسمُ لأمْرِ؛ أي: لشيءٍ.

ومنها: الطَّريقُ، وقالَ بعضُهم: الطَّريقُ والشَّأنُ بمَعنَّى واحدٍ.

إذا عُلِمَ ذلك فإطلاقُه على المعنى الاصطلاحيّ: حقيقةٌ بلا نِزاع، وفي غيرِه: الأصحُّ عندَ العلماءِ أنَّه مجازٌ فيه، وإلَّا لَزِمَ الاشتراكُ. والمجازُ عندَهم خيرٌ مِن الاشتراكِ؛ لأنَّا إذا حَكَمْنا بأنَّه حقيقةٌ في كلِّ واحدٍ مِن هذه المعاني كانَ مشتَركًا، والمجازُ خيرٌ منه.

(وَ) أَمَّا (حَدُّهُ): فهو (اقْتِضَاءُ) أي: طلبُ مُسْتَعْلِ، (أَوِ اسْتِدْعَاءُ مُسْتعْلِ) أي: بجهةِ الاستِعلاءِ (مِمَّنْ) أي: مِن شخصٍ هو (دُونَهُ) أي: دونَ المُسْتعلي (فِعْلَا بِقَوْلِ).

<sup>(</sup>۱) هد: ۹۷.

<sup>(</sup>٢) عَجُزُ بيتٍ مِن الوافرِ، وصدرُه: عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ.

وهو لأنسِ بنِ مُدركِ الخثعميّ. انظر: كتاب سيبويه (١/ ٢٢٧ – هارون)، وروايته: لشيءٍ ما. وعَجُزُه صارَ مِن أمثالِ العرب.

وقى الله الله وعير الله وغير الله وعير الله و ا غير و (١).

قالَ ابنُ مُفْلِحٍ: كذا قالوا، قال: والأولى على أصلِنا: قولٌ مع اقتضاء بجهةِ الاستعلاءِ(١).

واعتبَرَ بعضُ أصحابِنا الاستعلاءَ، وصَحَّحَه ابنُ الحاجبِ(٣)، واعتبَرَ أكثرُ هم العُلوَّ، ونَسَبَه ابنُ عَقِيلٍ إلى المُحقِّقينَ، فأمْرُ المُسَاوِي لغيرِه يُسَمَّى التماسًا، والأدونِ سُؤالًا.

قال المجدُ في «المُسَوَّدَة»: الآمِرُ لا بدَّ أَنْ يَكُونَ أَعلى رُتبَةً مِن المأمورِ مِن حَيْثُ هو آمِرٌ، وإلَّا كانَ سؤالًا وتَضَرُّعًا، ويُسَمَّى أمرًا: مَجازًا، هذا قولُ أصحابنا والجمهور(١٠).

وقالَ ابنُ قاضي الجبلِ: مِن النَّاسِ مَن يَشتَرِطُ العلوَّ والاستعلاء، كقولِ أصحابنا وغيرهم (٥). انتهى.

ولم يَعتبرُهما -ولا واحدًا منهما- أكثرُ الشَّافعيَّةِ.

فتَلَخَّصَ في المسألةِ أربعةُ أقوالِ:

أحدُها: اعتبارُ العلوِّ والاستعلاءِ، والثَّاني: عكسُه، والثَّالثُ: اعتبارُ الاستعلاءِ فقطْ، والرَّابعُ: اعتبارُ العلوِّ فقطْ.

<sup>(</sup>١) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٥/ ٢١٦٦).

 <sup>(</sup>۲) «أصول الفقه» (۲/ ۲۶۹).

<sup>(</sup>٣) امنتهي الوصول؛ (ص٨٩).

<sup>(</sup>٤) «المسودة في أصول الفقه» (ص٤١).

<sup>(</sup>٥) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٥/ ٢١٧٤).

(وَتُعْتَبَوُ إِرَادَةُ النُّطْقِ بِالصِّيغَةِ) أي: صيغةِ الأمرِ بلا خلافٍ؛ حَتَّى لا يَرِدَ نحوُ: نائمٌ وساهِ.

قال ابن عَقِيلِ<sup>(۱)</sup> وغيـرُه: اتَّفَقْنا على أنَّ إرادةَ النُّطـقِ مُعتبَرةٌ، وإلَّا فليسَ طلبًا واقتضاءً واستدعاءً<sup>(۱)</sup>.

(وَ) للأمرِ صيغةٌ (تَدُلُّ بِمُجَرَّدِهَا عَلَيْهِ لُغَةً) عندَ الأثمَّةِ الأربعةِ وغيرهم، قال بعضُ أصحابِنا: قولُهم: «للأمرِ صيغةٌ» صحيحٌ؛ لأنَّ الأمرَ: اللَّفظُ والمعنى، فاللَّفظُ دَلَّ على التَّركيبِ، وليسَ هو عينَ المدلولِ، ولأنَّ اللَّفظَ دَلَّ على صيغتِه الَّتي هي الأمرُ به، كما يُقالُ: يَدُلُّ على كونِه أمرًا، ولم يُقلْ: على الأمرِ.

وقال القاضي: الأمرُ يَدُلُّ على طلبِ الفعلِ واستدعائِه (٣). فجَعَلَه مدلول، الأمرِ لا عينَ الأمرِ.

و(لا) يُعتَبَرُ في الأمرِ ولا في الخبَرِ: (إِرَادَةُ الفِعْلِ)؛ لإجماعِ أهلِ اللَّغةِ على عَدَمِ اسْتِراطِها، ولأنَّ الله تعالى أَمَرَ إبراهيمَ بذبحِ ولدِه، ولم يُرِدْه منه، ولو أَرادَه لَوَقَعَ؛ لأنَّه فَعَالٌ لِما يُريدُ، ولأنَّ الله تعالى أَمَرَ بردِّ الأماناتِ إلى أهلِها، شمَّ إنَّه لو قال: «واللهِ لأُودِّينَ أمانتَك إليك غدًا إنْ شاءَ اللهُ»، ولم يُعنل: لم يَحنَث، ولو كانَ مرادُ الله؛ لوَجَبَ أن يَحنَث، ولا حنث بالإجماعِ.

واستعمالُ الصِّيغةِ في غيرِ الأمرِ: مجازٌ، فهي بإطلاقِها له، والأمرُ والإرادةُ يَتَفَاكَّانِ، كَمَن يَأْمُرُ ولا يُريدُ، أو يُريدُ ولا يَأْمُرُ، فلا يَتَلازَ مَانِ، وإلَّا اجتمعَ النَّقيضانِ.

<sup>(</sup>١) «الواضح في أصول الفقه» (٢/ ٤٧٩).

<sup>(</sup>٢) في (ع): واستعلاء.

<sup>(</sup>٣) ﴿ العدة في أصول الفقه ١ (٢/ ٤٧٩).

(وَالِاسْتِعْلَاءُ: طَلَبٌ بِغِلْظَةٍ) والمُرادُ بالاستعلاءِ: أَنْ يَجعَلَ الآمِرُ نَفْسَه عاليًا بكبريائِه، أو غير ذلك، سواءٌ كانَ في نفسِ الأمرِ كذلك أو لا.

(وَالعُلُوُّ: كَوْنُ الطَّالِبِ(١)) في نَفْسِه (أَعْلَى رُتْبَةً) مِن المطلوبِ، فالاستعلاءُ مِن صفةِ صيغةِ الأمرِ وهيئةِ نُطْقِه مثلًا، والعُلوُّ منَ الصَّفاتِ العارضةِ للآمرِ.

إذا عَلِمْتَ ذلك فالاستعلاءُ: صفةٌ للكلام، والعُلوُّ: صفةٌ للمُتكلِّم.

(وَتَرِدُ صِيغَةُ افْعِلْ) لمعانٍ كثيرةٍ، اختارَ منها صاحبُ الأصلِ ثمانيةً وعشرينَ، وتَبِعَه المُصَنِّفُ، وذَكرَ جماعةٌ مِنَ العلماءِ غيرُهما مِمَّا فيه نَظَرٌ:

أحدُها: أنَّها تَرِدُ (لِوُجُوبٍ) كقولِه صَالَللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي (٢).

ومنه أيضًا: ﴿ لِيُنْفِقَ ذُوسَعَةٍ مِن سَعَتِهِ ، ﴾ (")، ﴿ وَلَيْتَقِ ٱللَّهَ رَبُّهُ ﴾ (١).

(وَ) الثَّاني: لـ (نَدْبِ) كقولِه صَلَّالتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «اسْتَاكُوا» (٥٠).

(وَ) الثَّالثُ: لـ (إِبَاحَةٍ) كقولِه تعالى: ﴿ وَإِذَا حَلَلْهُمْ فَأَصْطَادُوا ﴾ (١).

تنبيهٌ: إِنَّمَا تُستفادُ الإباحةُ مِن خارج، فلهذه القَرينةِ يُحمَلُ الأمرُ عليها مجازًا بعلاقةِ المُشابهةِ المعنويَّةِ؛ لأنَّ كلًّا مِنهما مأذونٌ فيه.

<sup>(</sup>١) في (مختصر التحرير) (ص١٣٣): طالب.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاريُّ (٦٣١) من حديثِ مالكِ بن الحُويرثِ رَتِوَاللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) الطُّلاق: ٧.

<sup>(</sup>٤) البقرة: ٢٨٢، ٢٨٣.

<sup>(</sup>٥) رواه أحمد (١٨٣٥) من حديث العباس رَعَالَلْهَمَنهُ، وضعَّفه النووي في اخلاصة الأحكام؛ (١٠٣).

<sup>(</sup>٦) المائدة: ٢.

(وَ) الرَّابِعُ: لـ (إِرْشَادٍ) كقولِه تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوۤا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾(١)، والضَّابِطُ فيه أَنْ يُرجَعَ لمصلحةِ الدُّنْيَا بخلافِ النَّدبِ، وأيضًا الإرشادُ لا ثوابَ فيه بخلافِ النَّدبِ.

(وَ) الخامسُ: لـ(إِذْنِ) كقولِك لمُستأذنِ عليك: «ادخلْ»، ومنهم مَن يُدخِلُ هذا في قِسمِ الإباحةِ، وقد يُقالُ: الإباحةُ إِنَّمَا تَكُونُ مِن صيغِ الشَّرعِ الشَّرعِ الشَّرعِ الشَّرعَ أباحَ وُخولَ مِلْكِ الشَّرعَ أباحَ وُخولَ مِلْكِ ذلك الآذِنِ مثلًا، فتَغَايَرا.

(وَ) السَّادسُ: لـ (تَأْدِيبِ) كَقُولِه صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعُمرَ بِنِ أَبِي سَلَمَةَ: «يَا غُلامُ! سَمِّ اللهَ، وَكُلْ بِيَمِينِك، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». مُتَّفَقٌ عليه (٢).

ومنهم مَن يُدخِلُ هذا في قسمِ النَّدبِ، ومنهم مَن قال: يَقْرُبُ مِن النَّدبِ، وهو يَدُلُّ على المُغايرةِ؛ لأنَّ الأدبَ مُتعلِّقٌ بمحاسنِ الأخلاقِ، وعمرُ كانَ صغيرًا، والنَّدبُ يَختَصُّ بالمُكلَّفينِ.

(وَ) السَّابِعُ: لـ(امْتِنَانِ) كقولِه تعالى: ﴿كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾ (٣)، وسَمَّاه أبو المَعالي الإنعام، والفرقُ بينَه وبينَ الإباحةِ: أنَّها مُجَرَّدُ إذنِ، والامتنانُ لا بدَّ فيه مِن اقتِرانِ حاجةِ الخلْقِ لذلك، وعدم قُدرتِهم عليه.

(وَ) النَّامِنُ: لـ (إِكْرَامٍ) كقولِه تعالى: ﴿ آدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ ﴾ (٤) فإنَّ قَرينةَ ﴿ وَمُنْكُم عَلَى الإكرامِ.

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٨٢.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢).

<sup>(</sup>٣) الأنعام: ١٤٢.

<sup>(</sup>٤) الحجر: ٤٦.

باب في الأمر \_\_\_\_\_\_\_\_\_باب في الأمر \_\_\_\_\_

(وَ) التَّاسِعُ: لـ(جَزَاءٍ) كقولِه تعالى: ﴿أَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ نَعْمَلُونَ ﴾(١).

(وَ) العاشرُ: لـ (وَعْدٍ) كقولِه تعالى: ﴿وَأَبْشِـرُواْ بِٱلْجَنَّةِ اَلَّتِى كُنتُمْ تُوَكُونَ ﴾ (٢)، وقد يُقالُ بدُخُولِ ذلك في الامتنانِ، فإنَّ بُشرى العَبدِ مِنَّةٌ عليه.

- (وَ) الحَادِيَ عَشَـرَ: لـ(تَهْدِيدٍ) كقولِـه تعالى: ﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾ (٣) الآيةَ.
- (وَ) النَّانِيَ عَشَرَ: لـ (إِنْـذَارٍ) كقولِه تعالى: ﴿ قُلْ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّادِ ﴿ قُلْ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّادِ ﴿ قُلْ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ المغايرةُ ، وللسَّوابُ: المغايرةُ ، والفرقُ أَنَّ التَّهديدَ: هو التَّخويفُ، والإنذارَ: إبلاغُ المخوفِ، كما فَسَرَه الجَوْهَرِيُ (٥) مما.
- (وَ) الثَّالِثَ عَشَرَ: لـ (تَحْسِيرٍ) وتلهيفٍ، كقولِه تعالى: ﴿آخْسَنُواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُون ﴾(١).
- (وَ) الرَّابِعَ عَشَرَ: لـ (تَسْخِيرٍ) كقولِه تعالى: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَسِيْنَ ﴾ (٧)، قال بعضُهم: المُرادُ بالتَّسخيرِ هنا: السُّخريَّةُ بالمُخاطَبِ به، لا بمَعنى التَّكوينِ.
- (وَ) الخامسَ عَشَرَ: لـ (تَعْجِيزٍ) كقولِه تعالى: ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثِ مِّنْلِهِ ﴾ (^^)، والعلاقة بينَه وبينَ الوجوبِ: المُضَادَّة؛ لأنَّ التَّعجيزَ إِنَّمَا هو في المُمتنعاتِ، والعرب في المُمكناتِ، والفرقُ بينَ التَّعجيزِ والتَّسخيرِ: أنَّ التَّسخيرَ نوعٌ مِن التَّكوينِ، فمَعنى ﴿ كُونُوا قِرَدَةً ﴾ (٩) انْقَلِبوا إليها، وأمَّا التَّعجيزُ: فإلزامُهم أنْ يَنْقَلِبوا.

(١) النَّحل: ٨٢. (٢) فُصِّلَتْ: ٣٠. (٣) الإسراء: ٦٤.

(٤) إبراهيم. (٥) «الصُّحاح» (٢/ ٥٥٦ ، ٨٢٥). (٦) المؤمنون: ١٠٨.

(٧) البقرة: ٦٥. (٨) الطُّور: ٣٤. (٩) البقرة: ٦٥.

(وَ) السَّادسَ عَشَرَ: لـ(إهَانَةٍ) كقولِه تعالى: ﴿ ذُقَ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَذِيثُ ٱلْكَرِيمُ ﴾(١)، ومِنهم مَن يُسَمِّيه التَّهكُّم، وضابطُه: أنْ يُؤتى بلفظٍ (٢) ظاهرُه الخيرُ والكرامةُ والمُرادُ ضِدُّه، والعلاقةُ أيضًا المُضَادَّةُ.

(وَ) السَّابِعَ عَشَرَ: لـ (احْتِقَارِ) كقولِه تعالى في قصَّةِ مُوسى عَلَيْهِ السَّلَامُ [يُخاطِبُ السَّحَرَةَ]("): ﴿ أَلَقُوا مَا أَنتُم مُلْقُونَ ﴾ (١) إذْ أمرُهم في مُقابِلةِ المُعجزةِ حقيرٌ، والفرقُ بينَه وبينَ الإهانةِ: أنَّها إمَّا بقولٍ أو فعل أو تقريرٍ، كتَركِ إجابتِه ونحوِ ذلك، لا بمُجَرَّدِ اعتقادٍ، والاحتقارُ قد يَكُونُ مُّجَرَّدَ الاعتقادِ.

والثَّامِنَ عَشَرَ: لـ (تَسْوِيَةٍ) كقولِه: ﴿ فَأَصْبُرُوا أَوْلَاتَصْبُرُوا ﴾ (٥) بعد قولِه: ﴿ أَصَّلَوْهَا ﴾ (١) أي: هذه التَّصليةُ لكم، سواءٌ صَبَرْتُم أو لا، فالحالتانِ سواءٌ، والعلاقةُ المُضادَّةُ؛ لأنَّ التَّسويةَ بينَ الفعلِ مضادَّةٌ لوجوبِ الفعلِ.

(وَ) التَّاسِعَ عَشَرَ: لـ (دُعَاءٍ) كقولِه تعالى: ﴿ زَّتِ ٱغْفِرُ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ ﴾ (٧) وذلك طَلَبٌ أَنْ يُعطِيَهم ذلك على وجهِ التَّفضُّل والإحسانِ، والعلاقةُ بينَه وبينَ الإيجابِ: طلبُ أَنْ يَقَعَ ذلك لا مَحالةً.

(وَ) العشرون: لـ (تَمَنُّ) كقولِ امْرِئِ القيسِ (^):

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي

وإنَّما حُمِلَ على التَّمَنِّي دونَ التَّرجِّي؛ لأنَّه أبلغُ؛ لأنَّه نَـزَّلَ لَيْلَه لطُولِه منزلةَ المُستحيل انجلاؤُه، وكقولِك لشخصِ تراه: كُنْ فلانًا.

<sup>(</sup>١) الدُّخَان: ٤٩. (٢) في (ع): بلفظة. (٣) ليس في (ع). (٤) يونس: ٨٠.

<sup>(</sup>۷) نوح: ۲۸.

<sup>(</sup>٨) من الطَّويلِ، وهو صدرُ بيتٍ مِن مُعَلَّقَتِه المشهورة، وعَجُزُه: البِصُبْحِ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ. ينظر (ديوانّه) (ص: ١٨).

باب في الأمر \_\_\_\_\_\_

وفي الحديثِ قولُ النَّبِي صَالَللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وهو على تَبُوكَ ورأى شخصًا: «كُنْ أَبَا ذَرٌ » (١)، ورأى آخَرَ، فقال: «كُنْ أَبَا خَيْنَمَةَ » (٢).

(وَ) الحادي والعشرون: لـ (كَمَالِ القُدْرَةِ) كقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَاقَوْلُنَا لِشَدْرَةِ) كقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَاقَوْلُنَا لِشَيءٍ إِذَا آرَدْنَهُ أَن تَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (٢)، وبعضُهم عَبَّرَ عنه بالتَّكوينِ، وسَمَّاه أبو المعالي وغيرُه التَّسخيرَ، فهو تفعيلٌ مِن «كانَ» بمَعنى «وَجَدَ» فتكوينُ الشَّيْءِ: إيجادُه مِنَ العَدم.

(وَ) الثَّاني والعشرون: [أنْ يَكُونَ الأمرُ](١) بمعنى (خَبَرٍ) كقولِه تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ فَلِيلًا وَلْيَبَكُوا كَثِيرًا ﴾(٥).

فائدةٌ: كما جاءَ الأمرُ بمَعنى الخبَرِ، جاءَ الخبَرُ بمَعنى الأمرِ، كقولِه تعالى: ﴿ وَٱلْوَلِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ ﴾ (٢).

وكذا يَجيءُ بمعنى النَّهي، كما في حديثٍ رَوَاه ابنُ ماجه بسندٍ جيِّد: أنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَلَكُ تُرَوِّجُ المَرْأَةُ المَرْأَةُ المَرْأَةُ المَرْأَةُ ولا تُرَوِّجُ المَرْأَةُ نَفْسَها "() بالرَّفع؛ إذْ لو كانَ نهيًا لجُزِمَ، فيُكْسَرُ لالتقاءِ السَّاكنينِ، وهو أبلغُ مِن صريحِ الأمرِ والنَّهي، كما قال أربابُ المعاني؛ لأنَّ المُتكلِّمَ لشِدَّةِ طَلَبِه نَزَّلَ المطلوبَ بمنزلةِ الواقعِ لا مَحالَة، ومِن هنا تُعرَفُ العَلاقةُ في إطلاقِ الخبرِ بمعنى الأمرِ والنَّهي.

<sup>(</sup>١) رواه الحاكم (٤٣٧٣) من حديث ابن مسعود رَيَّواللَّهُ عَنهُ، وضعَّفه الحافظ في «الإصابة» (١٢/ ٢٢١).

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم (٢٧٦٩) ضمن حديث كعب بن مالك رَضَالِلُهُعَنَّهُ.

<sup>(</sup>٣) النَّحل: ٤٠. (٤) ليس في (د).

<sup>(</sup>٥) التَّوبة: ٨٢. (٦) البقرة: ٣٣٣.

<sup>(</sup>٧) رواه ابن ماجه (١٨٨٢)، والدارقطني (٣٥٣٥) من حديث أبي هريرة رَوَلَكَهُ عَنْهُ. قال ابن حجر في «بلوغ المرام» (٩٨٦): رواه ابن ماجه والدارقطني، ورجاله ثقات.

(وَ) الثَّالثُ والعشرونَ: أنَّ صيغةَ الأَمْرِ تَرِدُ لـ (تَفُوي ضِ) كَقُولِه تعالى: ﴿ فَأَفْضِ مَآ أَنَتَ قَاضٍ ﴾ (()، ويُسَمَّى أيضًا: التَّحَكُمَ، وسَمَّاه بعضُهم: التَّسليمَ، وسَمَّاه نصرُ بنُ محمَّد (() المَرْوَزِيُّ: الاستبسالَ. قال: أَعْلَمُوه أنَّهم اسْتَعَدُّوا له بالصَّبْرِ، وأنَّهم غيرُ تاركينَ لدِينِهم، وأنَّهم يَستقِلُون (() ما هو فاعلُ في جَنْبِ ما يَتَوَقَّعُونَه مِن ثوابِ اللهِ تعالى.

(وَ) الرَّابِعُ والعشرونَ: لـ (تَكْذِيبٍ) كقولِه تعالى: ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَانَةِ فَاتُلُومًا إِن كُنتُمْ صَلِيقِيكَ ﴾ (١٠).

(وَ) الخامسُ والعشرونَ: لـ (مَشُورَةٍ) كقولِه تعالى: ﴿فَانَظُرْمَاذَا تَرَكُ ﴾ (٥) في قولِ إبراهيمَ لابنِه إسماعيلَ عَلَيْهِمَاالسَّلَامُ إشارةٌ إلى مُشاوَرَتِه في قولِه: ﴿وَبَبُنَى إِنِّ آرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِيْ أَنْ أَنْظُرْمَاذَا تَرَكُ ﴾ (١).

(وَ) السَّادسُ والعشرونَ: لـ (اعْتِبَارِ) كقولِه تعالى: ﴿اَنْظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا اَثْمَرَ وَيَتَعِهِ ﴿ اَنْظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا اَثْمَرَ وَيَتَعِهِ ﴾ (٧)، فإنَّ في ذلك عبْرةً لمن يَعتَبرُ.

ووجدت النقل في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٥٦١) لمحمد بن نصر المروزي، وكذا سماه الزَّركشي في «النوائد السَّنية» (٣/ ٢٠١)، وأظنه الصواب، والله أعلم.

<sup>(</sup>۱) طه: ۷۲.

<sup>(</sup>٢) كذا في (د)، (ع)، و «التحبير شرح التحرير» (٥/ ١١٩٦)، و «شرح الكوكب المنير» (٣/ ٣٣): نصر بن محمَّد أبو الليث السمرقندي. لكني رجعت لكتب أبي الليث كالتفسير وغيره؛ فلم أجد النقل فيها.

<sup>(</sup>٣) في (ع): يستقبلون. (٤) آل عمران: ٩٣.

<sup>(</sup>٥) الصَّافَّات: ١٠٢. (٦) الصَّافَّات: ١٠٢.

<sup>(</sup>٧) الأنعام: ٩٩.

اب في الأمر \_\_\_\_\_الاسكار

(وَ) السَّابِعُ والعِشـرون: لـ (تَعَجُّبٍ) كقولِه تعالى: ﴿ أَنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْنَالَ ﴾ (١).

(وَ) الثَّامِنُ والعشرونَ: لـ (إِرَادَةِ امْتِثَالِ أَمْرٍ آخَرَ) كقولِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُنْ عَبْدَ اللهِ المَقْتُ ولَ، ولا تَكُنْ عَبْدَ اللهِ القَاتِلَ»(٢). فإنَّما المقصودُ: الاستسلامُ، والكفُّ عنِ الفِتنِ.

والتَّاسِعُ والعشرونَ: لتخييرٍ، كقولِه تعالى: ﴿فَأَحَكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضَ عَنْهُمْ ﴾ (٣)، وقد يُقالُ: نَفْسُ صيغةِ «افعلْ» ليسَ فيها تخييرٌ بانضمامِ أمْرٍ آخَرَ بضِدِّه، لكنَّ مِثْلَ ذلك يَأْتِي فِي التَّسويةِ.

والثَّلاثونَ: لاحتياطِ، كقولِه صَاَّلتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَلا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاتًا»، بدليلِ: «فَإِنَّهُ لا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» (٤٠)، وليسَ في هذا صيغةُ أمرٍ، إِنَّمَا هو صيغةُ نهي كما تَرى.

والحادي والثَّلاثون: لالتماس، كقولِك لنظيرِك: «افعلُ»، وهذا وشِبْهُه مِمَّا يَقِلُّ جَدواه في دَلائل الأحكام.

والشَّاني والثَّلاثونَ: لوعيدٍ، كقولِه تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن زَيِّكُمُ ۗ فَمَن شَآءَ وَالثَّانِ وَالثَّلاثِ مِنَ الوَعيدِ، [وقالَ بعضُهم: إنَّه أبلغُ مِنَ الوَعيدِ](١٠).

<sup>(</sup>١) الإسراء: ٤٨.

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد (٢١٠٦٤) من حديث خَبَّاب بن الأرتّ.

<sup>(</sup>٣) المائدة: ٢٤.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (١٦٢)، ومسلم (٢٧٨) من حديث أبي هريرة رَمِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٥) الكهف: ٢٩.

<sup>(</sup>٦) ليس في (د).

والثَّالَثُ والثَّلاثُونَ: لتَصَبُّرٍ، كقولِه تعالى: ﴿لَا تَحَـٰزَنْ إِنَ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾(١).

والرَّابِعُ والثَّلاثونَ: لقُرْبِ المَنزلةِ، كقولِه تعالى: ﴿ أَدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ ﴾ (٢).

والخامسُ والثَّلاثونَ: لتحذيرِ وإخبارِ بما(") يَـؤُولُ الأمرُ إليه، كقولِه تعالى: ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَامِ ﴾(١٠).

تنبيه ": لَمَّا كَانَ بعضٌ مِن أبعاضِ «افْعَلْ» ما يَدُلُّ على الكفِّ عنِ الفعلِ: احتيجَ إلى التَّنبيهِ على إخراجِها، فلهذا قال: (وَكَنَهْي: دَعْ، وَاتْرُكْ) ونحوُهما، فإنَّهما أمرانِ اقْتَضَيَا فعلًا هو كَفُّ، و «لَا تَدَعْ»، «لا تَتْرُكْ» نهيانِ اقْتَضَيَا فعلًا غيرَ كفِّ بجهةِ الاستعلاء، فلهذا قيَّدَ جماعة الفعل في حدِّ الأمرِ بغيرِ كفِّ؛ ليَخرُجَ النَّهيُ.

قالَ في «جمْع الجوامع»: اقتضاء فعل غير كفِّ مدلولٍ عليه بغيرِ: «كُفَّ»(٥).

[فقولُه: «اقتضاءُ فِعل»؛ أي: طلبُ فعل، وهو جنسٌ يَشمَلُ الأمرَ والنَّهي، ويُخرِجُ الإباحةَ وغيرَها مِمَّا يُستَعمَلُ منه صيغةُ الأمرِ، وليسَ إلا أمرًا.

وقولُه: «غيرِ كفِّ» فَصْلٌ خَرَجَ به النَّههِ، فإنَّه طَلَبُ فعلِ هو<sup>(٧)</sup> كفُّ.

<sup>(</sup>١) التَّوبة: ٤٠.

<sup>(</sup>٢) النَّحل: ٣٢.

<sup>(</sup>٣) في (ع): عما.

<sup>(</sup>٤) هود: ٦٥.

<sup>(</sup>٥) (تشنيف المسامع بجمع الجوامع) (٢/ ٥٧٥).

<sup>(</sup>٦) ليس في (د).

<sup>(</sup>٧) في (ع): وهو.

وقولُه: «مدلولٌ عليه بغيرِ: كُفَّ» صفةٌ لقولِه: «كفِّ»، وهو قيدٌ زادَه على ابنِ الحاجبِ لإدخالِ قولِنا: كُفَّ نَفْسَك عن كذا، أو أَمْسِكْ عن كذا، فإنَّه أمرٌ مع أنَّه يَخرُجُ بقولِنا: «غيرِ كفِّ»، فبَيَّنَ أنَّ الكفَّ الَّذِي أُريدَ إخراجُه ما ذَلَّ عليه غيرُ كُفَّ إمَّا طلبُ فعلٍ هو كَفُّ، ذَلَّ عليه كُفَّ، فإنَّه ليسَ نهيًا (١) بل أمرٌ. انتهى.

تنبيةٌ: قولُه: «كَفِّ» الأُولى مصدرٌ مجرورٌ بالإضافةِ، والأخيرةُ فعلُ أمرٍ، وهـذا التَّعريفُ على الكلامِ النَّفسيِّ، وأمَّا مَن نَفَاه عَـرَّفَ الأمرَ: بأنَّه القولُ الطَّالبُ للفعل.



(۱) في (ع): نهي.

#### (فضل)

إذا وَرَدَ (الأَمْرُ مُجَرَّدًا عَنْ قَرِينَةٍ) تَصْرِفُه لمَعنَّى، كالنَّدبِ، والإباحةِ، والإرشادِ، وغيرهما؛ فهو:

(١) (حَقِيقَةٌ فِي الوُجُوبِ) عندَ الإمامِ أحمدَ وأصحابِه والأكثرِ، ثمَّ اختَلَفَ القائلونَ بهذا المذهبِ، هل اقتضاءُ الوُجوبِ بالشَّرِعِ أم باللُّغةِ أم بالعقلِ؟ ثلاثةُ مذاهب، اختارَ ابنُ حَمدانَ وغيرُه أنَّه اقتضاه (شَرْعًا) واستدلَّ للجمهورِ بقولِه تعالى: ﴿ فَلْيَحْدَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ آمْرِهِ \* (١)، وبقولِه تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُمُ اللّهُ وَلِهُ لَا يَرْكُمُونَ ﴾ (١) ذَمَّهم وذَمَّ إبليسَ على مُخالفةِ الأمرِ المُجَرَّدِ، ودعوى قرينةِ الوجوبِ واقتضاءِ تلك اللُّغةِ لغة له دونَ هذه غيرُ مسموعةٍ، ولأنَّ السَّيِّد لا يُلامُ على عقابِ عَبدِه على مُخالفةِ مُجَرَّدِ أمْرِه باتِّفاقِ العُقلاءِ.

(٢) (و) الأمرُ المُطلَقُ الَّذِي ليسَ مُقَيَّدًا بمرَّةٍ ولا تَكرادٍ يَكُونُ (لِتَكْرَادٍ حَسَبَ الإِمْكَانِ) عندَ الإمامِ أحمدَ وأكثرِ أصحابِه، فعلى هذا يَجِبُ استيعابُ العُمرِ به دونَ أزمنةِ قضاءِ الحاجةِ والنَّومِ وضروريَّاتِ الإنسانِ، واحتجَّ له بأنَّ النَّهيَ يَقتضي تَكرارَ التَّركِ، والأمرَ نقيضُه فيقتضي تكرارَ "الفعلِ. والأمرُ بالشَّيءِ نهيٌ عن ضِدِّه، فيقتضي تكرارَ تَرْكِ الضِّدِ.

وعنه روايةٌ ثانيةٌ: لا يَقتضي التَّكرارَ إلَّا بقَرينةٍ، وبلا قرينةٍ لا يَقتضيه، فعلى هذا يُفيدُ الأمرُ طَلَبَ الماهيَّةِ مِن غيرِ إشعارٍ بوحدةٍ ولا بكثرةٍ، إلَّا أنَّه لا يُمْكِنُ الماهيَّةُ في الوجودِ بأقلَّ مِن مَرَّةٍ.

<sup>(</sup>١) النُّور: ٦٣.

<sup>(</sup>٢) المرسلات: ٤٨.

<sup>(</sup>٣) زاد في ع: ترك.

(٣) (وَ) صارَ (فِعْلُ المَرَّةِ) الواحدةِ مِن ضرورةِ الإتيانِ بالمأمورِ به، لا أَنَّ الأمرَ يَدُلُّ عليها بذاتِه بل (بِه) طريقِ (الإلتِزَام.

#### وَ) أَمْرٌ (مُعَلَّقٌ:

- بِد) فعل (مُسْتَحِيل: ليسَ أَمْرًا) نحوُ: صلِّ، إذا كانَ زيدٌ مُتَحَرِّكًا ساكنًا فهو كقولِه: كُنِ الآنَ مُتَحِرِّكًا ساكنًا،

- (وَ) لو عُلِّقَ أمرٌ (بِشَرْطٍ، أَوْصِفَةٍ) فإنْ كانَ علَّةً ثابتةً: تَكَرَّرَ بِتَكَرُّرِها اتَّفاقًا؛ لاتِّباعِ العِلَّةِ، لا للأمْرِ، فمعنى هذا التَّكرارِ: أنَّه كُلَّما وُجِدَتِ العلَّةُ وُجِدَ الحُكْمُ، لا أنَّه إذا وُجِدَتِ العلَّةِ يَتَكَرَّرُ الفعلُ.

(٤) (وَ) مَن قال: الأمرُ للتَّكرارِ قال: هو (لِلْفُوْرِ) أيضًا، وكذا إنْ كانَ الأمرُ لا يَقتضي التَّكرارَ، فيقتضي الفورَ أيضًا عندَ أحمدَ والأكثرِ؛ لأنَّا نَقطَعُ الأَمرُ لا يَقتضي التَّكرارَ، فيقتضي الفورَ أيضًا عندَ أحمدَ والأكثرِ؛ لأنَّا نَقطَعُ بالفَورِ إذا قال: اسْقِني، رُدَّ ذلك لقرينةِ حاجةِ طالبِ الماءِ سريعًا عادةً، وأيضًا كلُّ مُخبِرٍ أو مُنْشِئ، فالظَّاهرُ قصدُ الزَّمنِ الحاضرِ، ك: قامَ زيدٌ، و: أنتِ طالقٌ أو حُرَّةٌ، رُدَّ ذلك بأنَّه قياسٌ في اللُّغةِ، ويَتبَيَّنُ بذلك أنَّ اللَّفظَ

<sup>(</sup>۱) المائدة: ٦. (٢) المائدة: ٣٨.

<sup>(</sup>٣) النُّور: ٢. (٤) في (ع): للتطهر.

وُضِعَ للتَّعجيل، وأيضًا الأمرُ نهيٌ عن ضِدِّه، والأمرُ طلبٌ كالنَّهي، وأيضًا: ﴿ فَإِذَا سَوَّبَتُهُ، وَنَفَخْتُ ﴾ (٢)، ﴿ مَا مَنَعَكَ اللَّهَ سَبَدُرٌ مُ رَدَّ بقولِه: ﴿ فَإِذَا سَوَّبَتُهُ، وَنَفَخْتُ ﴾ (٢)، وأيضًا مُستلزِمٌ للأمرِ لاستلزامِ الوجوبِ إيَّاه؛ لأنَّ وجوبَ الفعلِ مستلزِمٌ لوجوبِ اعتقادِه على الفورِ، ولأنَّه أحوطُ لخُروجِه عنِ العُهدةِ إجماعًا ولإثمِه بموتِه، رُدَّ: لو صُرِّحَ بالتَّأْخيرِ، وَجَبَ تعجيلُ الاعتقادِ لا تعجيلُ الفعل، فلا ملازمة.

## (وَفِعْلُ عِبَادَةٍ:

(١) لَمْ يُقَيَّدُ) فِعلُها (بِوَقْتٍ)، وقُلْنا بالفَوريَّةِ حالَ كونِ الفعلِ (مُتَرَاخِيًا) عنها: قضاءٌ بالأمرِ الأوَّلِ عندَ أصحابِنا والجمهورِ، وإنْ قُلْنا: الأمرُ للتَّراخي فليسَ بقضاءٍ قطعًا.

(٢) (أَوْ) أي: وفعلُ عبادةٍ (مُقَيَّدٌ) فِعلُها (بِهِ) أي: بالوقتِ (بَعْدَهُ) أي: إذا فَعَلَهَا بعدَ الوقتِ؛ فهو (قَضَاءٌ بِالأَمْرِ الأَوَّلِ) فيمنَعُ الحيضُ الصَّومَ إجماعًا، وتَقضيه إجماعًا هي وكلُّ معذورٍ بالأمرِ السَّابقِ، لا بأمرٍ جديدٍ في الأشهرِ، اختارَه الأكثرُ.

(وَالأَمْسُرُبِ) شيء (مُعَيَّنِ: نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ مَعْنَى) لا لفظًا، فالحركة نهيٌ عن نفسِ السُّكونِ الَّذِي هو ضِدُّ لها، بناءً على أصلِنا أنَّ مُطلَقَ الأمرِ للفورِ ؛ لأنَّ أمرَ الإيجابِ: طلبُ فعل يُذَمُّ تاركُه إجماعًا، ولا ذَمَّ إلَّا على فعل، وهـ و الكفُّ عنه، أو الضِّدُ، فيسَتلزمُ النَّهي عن ضِدِّه أو النَّهي عنِ الكفُّ عنه، ولأنَّه لا يَتِمُّ الواجبُ إلَّا بتَركِ ضدِّه، فيكُونُ مطلوبًا وهو مَعنى النَّهي،

<sup>(</sup>١) الأعراف: ١٢.

<sup>(</sup>٢) الحجر: ٢٩.

(وَكَذَا العَكْسُ) وهو أنَّ النَّهيَ عن شيءٍ مُعَيَّنٍ أمْرٌ بضِدِّه مِن جهةِ المعنى لا اللَّفظِ، كالنَّهي عن صوم يوم العيدِ أمْرٌ بفِطرِه.

تنبية : النَّهِيُ إِنْ كَانَ له ضدُّ واحدٌ فمأمورٌ به قطعًا، كالنَّهي عنِ الكُفرِ، فإنَّه أمرٌ بالإيمانِ، وإنْ كَانَ له أضدادٌ كالنَّهي عنِ القيامِ، فإنَّ له أضدادًا مِن ركوع وسجودٍ وقعودٍ ونَحوِها، ففي الأمْرِ بها إذا قُلْنَا أمرٌ بأضدادِه، أو يَستلْزِمُه، هل المُرادُ جميعُ الأضدادِ أو واحدٌ منها لا بعينِه؟

فيه خلافٌ، الصَّحيحُ أنَّه أمرٌ بجميعِ الأضدادِ، كما يَظْهَرُ مِن عباراتهم، ولهذا قال: (وَلَوْ تَعَدَّدَ ضِدُّ) لكنْ قالوا في تمثيلِهم: كالأمرِ (١) بالقيامِ فإنَّ له أضدادًا، [إلى آخِره] (٢)، وقاسُوا النَّهيَ عليه.

(وَنَدْبٌ) أي: وأَمْرُ نَـدْبٍ، (كَ) أَمْرِ (إِيجَابٍ) عندَ الأكثرِ إنْ قيلَ: مأمورٌ به حقيقةً.

### (وَالأَمْرُ بَعْدَ:

(١) حَظْرٍ) للإباحةِ على الصَّحيحِ الَّذِي عليه الجُمهورُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا حَلْلُمُ فَاصَطَادُوا ﴾ (٣)، وقولُه عَيَهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الصَّلَامُ الْكُومُ الأَضَاحِيِّ؛ فَادَّخِرُوهَا » (٤).

تنبيه : مَحَلُّ ذلك إذا فَرَعْنا على أنَّ اقتضاءَ الأمرِ: الوجوبُ، فوَرَدَ بعدَ حظرٍ، ففيه هذا الخلافُ، والصَّحيحُ أنَّ للإباحةِ حقيقةً؛ لتَبادُرِها إلى الذِّهنِ في ذلك، لغلبةِ استعمالِه فيها حينئذٍ، والتَّبادُرُ علامةُ الحقيقةِ، وأيضًا

<sup>(</sup>۱) في (ع): كأمر. (٢) ليست في (د). (٣) المائدة: ٢.

<sup>(</sup>٤)رواه الترمذي (١٥١٠)، والنسائي (٤٣٠) من حديث بُريدة رَسَوْلِلَتُهُمَنْهُ، وقال الترمذي: حسن صحيح.

فإنَّ النَّهيَ يَدُلُّ على التَّحريمِ، فُورودُ الأمرِ بعدَه يَكُونُ لرفعِ التَّحريمِ وهو المُتبادرُ، فالوجوبُ أو النَّدبُ زيادةٌ لا بدَّ لها مِن دليل، والأصلُ عدمُ دليل سِوى الحظرِ، والإجماعُ حادثٌ بعدَه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأُمَّا عندَ وجودِ القَرينةِ فيُحمَلُ على ما يُناسِبُ المقامَ بلا خلافٍ.

(٢) (أَوْ) أي: وكذا الحُكْمُ فيما إذا فَرَّعْنا على أنَّ الأمرَ المُجرَّدَ للوجوبِ، فوُجِدَ أمْرٌ بعدَ (اسْتِئْذَانٍ) فإنَّه لا يَقتضي الوُجوبَ، بلِ الإباحة، ذكرَه القاضي (١) مَحَلَّ وفاقٍ، وكذا ابنُ عَقِيل (٢).

قالَ ابنُ قاضي الجبلِ: لا فرقَ بينَ الأمرِ بعدَ الحظرِ وبينَ الأمرِ بعدَ الاستئذان (٣).

وقالَ في «القواعد الأصوليَّة»(٤): وإطلاقُ جماعةٍ ظاهِرُه الوجوبُ مِنهم الرَّازيُّ في «المحصول»(٥) فإنَّه جَعَلَ الأمرَ بعدَ الحظرِ والاستئذانِ، الحُكْمُ فيهما واحدٌ، واختارَ أنَّ الأمرَ بعدَ الحظرِ للوجوبِ، فكذا بعدَ الاستئذانِ عندَه. انتهى.

إذا عَلِمْتَ ذلك، فلا يَستقيمُ قولُ القاضي وابنِ عَقِيل لِما اسْتَدَلَّا على نقضِ الوضوءِ بلحمِ الإبلِ بالحديثِ الَّذِي في «صحيح (١٠) مسلم» لمَّا سُئِلَ عن التَّوضُّو مِن لحومِ الإبلِ، فقال: «نَعَمْ؛ تَوَضَّوُوا مِنْ لُحُوم الإبلِ» (٧٠).

<sup>(</sup>١) العُدة في أصول الفقه، (١/ ٢٥٨). (٢) الواضح في أصول الفقه، (٢/ ٥٣٥).

<sup>(</sup>٣) ينظر: (شرح الكوكب المنير) (٣/ ٦١)، و(التحبير شرح التحرير) (٢/ ٢٥٢).

<sup>(</sup>٤) «القواعد والفوائد الأصولية» لابن اللحام (ص٢٣٣).

<sup>(</sup>٥) (المحصول) (١/٩٥١).

<sup>(</sup>٦) في (د)، (ع): شرح. ولعله سبق قلم.

<sup>(</sup>٧) رواه مسلم (٣٦٠) من حديث جابر بن سَمُرَةَ رَضَالِلُهُعَنْهُ.

وممَّا يُقَوِّي الإشكالَ أنَّ في الحديثِ الأمرَ بالصَّلاةِ في مرابضِ الغَنَمِ، وهو بعدَ سؤالٍ، ولا يَجِبُ بلا خلافٍ، بل ولا يُستَحَبُّ.

فإنْ قُلْتَ: فإذا كانَ كذلك فلِم يَسْتَحِبُّون الوضوءَ منه، والاستحبابُ حُكْمٌ شرعيٌ يَفتقرُ إلى دليلِ، وعندَهم هذا الأمرُ يَقتضي الإباحة؟

قُلْتُ: إذا قِيلَ باستحبابِه؛ فلدليل غيرِ هذا، وهو أنَّ أكلَ لحمِ الإبلِ يُورِثُ قُوَّةً ناريَّةً يُناسِبُ أنْ تُطْفَأَ بالماءِ، كالوضوءِ عندَ الغضبِ، ولو كانَ الوضوءُ مِن أكلِ لحمِ الإبلِ واجبًا على الأُمَّةِ -وكلُّهم كانوا يَأكلُونَ لحمَ الإبلِ - لم يُؤخِّرُ بيانَ وقتِ وجوبِه حَتَّى يَسْأَلُه سائلٌ فيُجيبَه، فعُلِمَ أنَّ مَقصودَه أنَّ الوضوءَ مِن لحومِها مشروعٌ، وهو حقُّ اللهِ، واللهُ أعلمُ.

وقد يُقالُ: الحديثُ إِنَّمَا ذُكِرَ فيه بيانُ وجوبِ ما يُتَوَضَّأُ منه بدليلِ أَنَّه لَمَّا سُئِلَ عنِ الوضوءِ مِن لحومِ الغنمِ، قال: «إِنْ شِئْتَ تَوَضَّأُ، وَإِنْ شِئْتَ فَوَضَّأُ، وَإِنْ شِئْتَ فَكَ المَّنَ عَنِ الوضوءِ مِن لحومِ الغنمِ مباحٌ، فلَمَّا خَيَرَ في لحمِ الغنمِ فَلَا تَتَوَضَّأُ» (١) مع أَنَّ التَّوَضُّوَ مِن لحومِ الغنمِ مباحٌ، فلَمَّا خَيَرَ في لحمِ الغنمِ وأَمَرَ بالوضوءِ مِن لحمِ الإبلِ، دَلَّ على أَنَّ الأمرَ ليسَ هو لمُجرَّدِ الإذنِ، بل للطَّلبِ الجازم.

(٣) (أَوْ) أَي: ومثلُ ما تَقَدَّمَ: الأمرُ (بِمَاهِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ بَعْدَ سُؤَالِ تَعْلِيمٍ)؛ فيَكُونُ (لِلْإِبَاحَةِ) كالأمْرِ بعدَ الاستئذانِ في الأحكامِ والمَعنَى، وحينئذٍ فلا يستقيمُ استدلالُ الأصحابِ على وجوبِ الصَّلاةِ على النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التَّشهُ قُدِ الأخيرِ بما ثَبَتَ عنه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه قِيلَ له: يا رسولَ اللهِ! قد عَلِمنا كيف نُسَلِّمُ عليك، فكيف نُصَلِّي عليك؟ قال: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ

<sup>(</sup>١) رواه مسلم (٣٦٠) من حديث جابر بن سَمُرَةَ رَجَالِلُهُعَنهُ.

عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ... » (١) الحديث، نعم، إنْ ثَبَتَ الوجوبُ مِن خارج، فيَكُونُ هذا الأمرُ للوجوبِ؛ لأنَّه بيانٌ لكيفيَّةٍ واجبةٍ، واللهُ أعلمُ.

(وَنَهْيٌ) عن شيء (بَعْدَ أَمْرٍ) به: (للتَّحْرِيمِ)؛ لأنَّه آكَدُ، وهو قولُ الأكثرِ، وفُرِّقَ بينَه وبينَ الأمرِ بأوجهٍ:

أحدُها: أنَّ مُقتضى النَّهيِ -وهو التُّركُ- موافِقٌ للأصلِ، بخلافِ مُقتضى الأمرِ، وهو الفعلُ.

الشَّاني: أنَّ النَّهيَ: لدفعِ مَفسدَةِ المَنهيِّ عنه، والأمرَ: لتحصيلِ مصلحةِ المَأمورِ به، واعتناءُ الشَّارعِ بدَفعِ المفاسدِ أشدُّ مِن جلبِ المصالحِ.

الثَّالثُ: أنَّ القولَ بالإباحةِ في الأمرِ بعدَ التَّحريمِ سَبَبُه وُرُودُه [في القُرآنِ](٢) والسُّنَّةِ كثيرًا للإباحةِ، وهذا غيرُ موجودٍ في النَّهي بعدَ وجوبِ.

(وَكَأَمْرٍ: خَبَرٌ بِمَعْنَاهُ) قالَ الشَّيخُ (٣) وغيرُه: الخبَرُ بِمَعنى الأمرِ كالأمرِ، وكذا الأمرُ بِمَعنى النَّهيِ، فهو كالنَّهيِ، نحوُ: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَرَبَّصُن ﴾ (٤)، ونحوُ: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَرَبَّصُن ﴾ (٥)، ومن الدَّليلِ على أنَّ ذلك مَعناه، وأنَّ ذلك كالأَمرِ والنَّهيِ: دُخولُ النَّسخِ فيه؛ إذِ الأخبارُ المَحضَةُ لا يَدخُلُها النَّسخُ، ولأنَّه لو كانَ خبرًا لم يُوجَدْ خلافُه، واستندَ بعضُهم في ذلك لقولِ البيانِيِّينَ وغيرِهم إنَّ ذلك أبلغُ مِن صريحِ الأمرِ والنَّهي.

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (٦٣٥٧) من حديث كعب بن عُجْرة رَعَوَالِلَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) ينظر: (التحبير شرح التحرير) (٥/ ٢٢٥٥).

<sup>(</sup>٤) البقرة: ٢٢٨.

<sup>(</sup>٥) الواقعة: ٢٩.

(وَأَمْرٌ بِأَمْرٍ) لآخَرَ (بِشَيْءٍ: ليسَ أَمْرًا بِهِ) عندَ الأكثرِ، كقولِه تعالى: ﴿ وَأَمْرَ أَمُلُكَ بِأَلْصَلَاةِ ﴾ (() لآخَر (بِشَيْءٍ: ليسَ أَمْرُا بِهِ) عندَ الأكثرِ، كقولِه تعالى: ﴿ وَأَمْرُ الْمَلْكَ بِأَلْصَلَاةِ وَكَانَ الصَّلَاةِ وَكَانَ الصَّلَاةِ وَكَانَ قَدُلُ القائلِ: ﴿ مُرْ عبدَك ﴾ تَعَدِّيًا وتناقضًا لقولِه للعبدِ: لا تَفعَلْ، والرَّسولُ مُبَلِّغٌ لا آمِرٌ.

(و) ممَّا يَلْحَقُ بهذه المسألةِ ويُشْبِهُها: قولُه تعالى: (﴿ خُذَ مِنْ أَمْوَلِمِ مَ صَدَفَةَ ﴾ (٣) فإنَّ الأمرَ بالأخذِ يَتَوَقَّ فُ على إعطائِهم ذلك، إذا تَقَرَّرَ ذلك ف (ليسَ) ذلك (أَمْرًا لَهُمْ بِإِعْطَاءٍ) على الصَّحيح.

وقالَ أبو بكرِ البَاقِلَّانِيُّ: يَجِبُ الإعطاءُ لا بهذا الطَّريقِ بل بالإجماعِ؛ لأنَّه إذا وَجَبَ عليه الأخذُ قِيلَ له: مُرْ بالإعطاءِ، وامتثالُ أمْرِه واجبُ (١٠).

(وَ) إذا وَرَدَ (أَمُرٌ بِصِفَةٍ) أو هيئةٍ لفِعل، ودَلَّ الدَّليلُ على استحبابِها: ساغَ التَّمسُكُ به على وجوبِ أصلِ الفعلِ، لتَضَمُّنِه الأمرَ به؛ لأنَّ مُقتضاه وجوبُهما، فإذا خُولِفَ في الصَّريحِ: بَقِيَ المُتضمَّنُ على أصلِ الاقتضاء، ذَكَرَه أصحابُنا.

قال أبو إسحاقَ الشِّيرازيُّ: الأمرُ بالصِّفةِ (أَمْرٌ بِالمَوْصُوفِ) كالأمرِ (٥) بالطُّمأنينةِ في الرُّكوع والسُّجودِ يَكُونُ أمرًا بهما(٢). انتهى.

<sup>(</sup>۱) طه: ۱۳۲.

 <sup>(</sup>۲) رواه أبو داود (٤٩٤)، والترمذي (٧٠٤) من حديث سَبْرَة بْنِ مَعْبَدِ رَضَائِشَةَنَهُ.
 وقال الترمذي: حديث حسن.

<sup>(</sup>٣) التَّوبة: ١٠٣.

<sup>(</sup>٤) ينظر: (التحبير شرح التحرير) (٥/ ٢٢٦٥).

<sup>(</sup>٥) في (ع): كأمر.

<sup>(</sup>٦) (اللمع في أصول الفقه) (ص١٨).

ونَصَّ عليه الإمامُ أحمدُ، حَيْثُ تَمَسَّكَ على وجوبِ الاستنشاقِ بالأمْرِ بالمُبالغةِ.

(وَأَمْرٌ مُطْلَقٌ بِبَيْعٍ) أي: غيرِ مُقَيَّدِ بِثَمنِ مِثْلِ أو غيرِه، كقولِه لوكيلِه: «بِعْ كذا»، فعندَ أصحابِنا (يَتَنَاوَلُهُ) أي: يَتَنَاوَلُ البيعَ حَتَّى (وَلَوْ) وَقَعَ (بِغَبْنِ فَاحِسٍ، وَيَصِحُّ) العَقدُ معَه (وَيَضْمَنُ) الوكيلُ (النَّقْصَ) قال بعضُ أصحابِنا: الأمرُ بالماهيَّةِ الكُلِّيَةِ إذا أتى بمُسَمَّاها: امتثَل، ولم يَتَنَاوَلِ اللَّفظُ للجُزئيَّاتِ، ولم يَثَنِها، فهي مِمَّا لا يَتِمُّ الواجبُ إلَّا به.

(وَالأَمْرَانِ المُتَعَاقِبَانِ(١):

### (١) بلًا عَطْفٍ

- إِنِ اخْتَلَفَا: عُمِلَ بِهِمَا) إجماعًا كقولِك: صُمْ، صلِّ، ذِكِّ، حُجَّ، ونحوَها.

- (وَإِلّا) أي: وإن لم يَختلِفِ الأمرانِ، بل تَمَاثَلَا (وَلَمْ يَقْبَلِ) الأمرُ التَّكُرارَ (التَّكُرَارَ) كن صُمْ يومَ الجمعةِ، صُمْ يومَ الجُمعةِ، (أَوْ قَبِلَ الأمرُ التَّكرارَ و(عُرِّفَ (وَمَنَعَنَهُ أَنَّ العَادَةُ) كن اسْقِني ماءً، اسْقِني ماءً، (أَوْ) قَبِلَ الأمرُ التَّكرارَ و(عُرِّفَ فَانِي) في الأمرِ التَّكرارَ و(عُرِّفَ فَانِي) في الأمرِ التَّكرارَ، واللَّامِ، كن صلِّ ركعتينِ، صلِّ الرَّكعتينِ، (أَو) قَبِلَ الأَمرُ التَّكرارَ، ولكنْ (بَيْنَ آمِرٍ وَمَأْمُورٍ عَهْدٌ ذِهْنِيٌّ) يَمنَعُ التَّكرارَ، كمن له على آخرَ درهمٌ، فقالَ له (٣): أحضرْ لي درهمًا، أحضرْ لي درهمًا؛ (فَ) الثَّاني على آخَرَ درهمٌ، فقالَ له (٣): أحضرْ لي درهمًا، أحضرْ لي درهمًا؛ (فَ) الثَّاني التَّكرارَ، ولم يُعَرَّفُ ثاني الأمرين، ولا كانَ بينَ الآمرِ والمأمورِ عهدٌ ذهنيٌ، التَّكرارَ، ولم يُعَرَّفُ ثاني الأمرين، ولا كانَ بينَ الآمرِ والمأمورِ عهدٌ ذهنيٌ،

<sup>(</sup>١) في (د): المتعاقبين.

<sup>(</sup>٢) في (مختصر التحرير) (ص١٣٨): ومنعت.

<sup>(</sup>٣) ليست في (د).

ك: صُمْ صُمْ، صلِّ صلِّ، أعطِ زيدًا درهمًا، أعط زيدًا درهمًا، ونحوِ ذلك؛ (فَ) الثَّاني (تَأْسِيسٌ) أي: تَكْرِيرٌ لا تأكيدٌ (كَبَعْدَ امْتِثَالِ) الأمرِ الأوَّلِ، كقولِنا فيمَن قال لزوجتِه: «أنتِ طالقٌ أنتِ طالقٌ»: يَلْزَمُه طلقتانِ، الأصلُ التَّأسيسُ.

(٢) (وَ) الأمرانِ المُتعاقبانِ (بِهِ) أي: بالعَطفِ بـأَنْ كانَ الثَّاني معطوفًا على الأُوَّل،

- ف(إِنِ اخْتَلَفَا: عُمِلَ بِهِمَا) كـ: أقيموا الصَّلاة، وآتوا الزَّكاة،

- (وَإِلّا) بِأَنْ تَمَاثَلَا، فتارةً يَقبَلُ العَطفُ التَّكرارَ (وَ) تارةً لا يَقبَلُ، فإنْ (لَمْ يَقْبَلِ التَّكْرَارَ) فتارةً لا يَقبَلُ، فإنْ (لَمْ يَقْبَلِ التَّكْرَارَ) فتارةً لا يَقبَلُه حِسَّا، كـ: اقتلْ زيدًا، واقتلْ زيدًا، وتارةً لا يَقبَلُه حُكمًا، كـ: أعتقْ سالمًا، وأعتقْ سالمًا؛ (فَ) الثَّاني (تَأْكِيدٌ) بلا خلافٍ.

(وَإِنْ قَبِلَ) التَّكرارَ مع كونِه معطوفًا على الأوَّلِ، (وَلَمْ تَمْنَعْ عَادَةٌ) مِن التَّكرارِ، (ولا عُرِّف ثَانِهِ) و الأمرينِ به: «اله؛ (فَ) الثَّاني (تَأْسِيسٌ) كه: صُمْ يومًا وصُمْ يومًا.

(وَإِنْ مَنَعَتْ عَادَةٌ) مِن التَّكرارِ (تَعَارَضَا(١)) أي: العَطفُ ومَنْعُ العادةِ، ك: اسْقِني ماءً، واسْقِني ماءً، وجَزَمَ الشَّيخُ هنا بالتَّكرارِ.

(وَإِلّا) أي: وإن لم تَمنَع العادةُ مِن التَّكرادِ، (وَعُرِّفَ ثَانِه) الأمرينِ؛ (فَهُ الثَّانِي (تَأْكِيدٌ) ك: صلَّ ركعتينِ، وصلِّ الصَّلاةَ، واختارَ الآمِدِيُّ (٢) وغيرُه الوقفَ لتعارُضِ العَطفِ والتَّأسيسِ مع منْع العادةِ والتَّعريفِ.



<sup>(</sup>١) زاد في «مختصر التحرير» (ص١٣٩): والأرجحُ في قول: التأسيس.

<sup>(</sup>٢) «الإحكام» (٢/ ١٨٦).

#### (بَابَ)

(النَّهْ عُنُ: مُقَابِلٌ لِلْأَمْرِ فِي كُلِّ حَالِهِ) يَعني فكلُّ مَا قِيلَ في حدِّ الأمرِ، مِن كونِه مِن المَتنِ الَّذِي يَشتَرِكُ فيه الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ، وكونِه نوعًا مِن الكلامِ، وأنَّ له صيغةً، وما في مسائلِه مِن مُختارٍ ومُزَيَّفٍ؛ يَكُونُ مِثْلُه في النَّهيِ.

(وَصِيغَتُهُ: «لا تَفْعَلْ»، وَتَرِدُ) لمَعانٍ، قال في «شرحِ الأصلِ»(١): ذَكَرْنا هنا غالِبَها:

أُحدُها: وُرودُها (لِتَحْرِيم) كقولِه تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمَوَاكُمُ بَيْنَكُمُ يِٱلْبَطِلِ ﴾ (٢) فهي حقيقةٌ فيه، وما عَدَاه مجازٌ.

(وَ) النَّانِ: ل (كَرَاهَةٍ) كَقُولِه صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «لا يَمَسَّنَّ (٣) أَحَدُّ ذَكَرَهُ بيَمِينِهِ (١) وَهُو يَبُولُ (٥).

(وَ) النَّالَثُ: لـ (تَحْقِيرٍ (١)) كقولِه تعالى: ﴿ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ = أَذَوَ جُا مِنْهُمْ ﴾ (٧).

(وَ) الرَّابِعُ: لـ(بَيَانِ العَاقِبَةِ) كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَكَ ٱللَّهَ غَنْفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّلْلِمُونَ ﴾ (^).

<sup>(</sup>١) (التحبير شرح التحرير) (٥/ ٢٢٧٩ - ٢٢٨٠).

<sup>(</sup>٢) البقرة: ١٨٨.

<sup>(</sup>٣) في (ع): يمس.

<sup>(</sup>٤) ليست في (د)، و (التحبير).

<sup>(</sup>٥) رواه مسلم (٢٦٧) من حديث أبي قَتادة رَمِحَالِلَهُءَنُّهُ.

<sup>(</sup>٦) في (ع): لتحقيق. والمثبت من (د)، «التَّحبير».

<sup>(</sup>٧) الحجر: ٨٨.

<sup>(</sup>٨) إبراهيم: ٤٢.

(وَ) الخامسُ: لـ(دُعَـاءٍ) كقولِـه تعالـى: ﴿رَبَّنَا لَا ثُؤَاخِذْنَآ إِن نَسِينَآ ﴾(() الآبةَ.

- (وَ) السَّادسُ: لـ(يَـأْسٍ) كقولِه تعالى: ﴿ لَا نَعْنَذِرُواْ قَدْكَفَرْتُمُ بَعْـدَ إِيمَـنِكُورُ ﴾(٢).
- (وَ) السَّابِعُ: لـ (إِرْشَادٍ) كقولِه تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْتَكُوا عَنْ الشَّارَةُ إِنْ الدَّلَالَةَ على الأحوطِ تَرْكُ ذلك.
- (وَ) الثَّامِنُ: لَـ(أَدَبِ) كَقُولِـه تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾(١)، ولكنَّ هذا راجعٌ للكراهة؛ إذِ المُرادُ لا تتعاطوا أسبابَ النِّسيانِ، فإنَّ نَفْسَ النِّسيانِ لا يَدخُلُ تحتَ القُدرةِ حَتَّى يُنهى عنه.
- (وَ) التَّاسِعُ: لـ(تَهْدِيدٍ) كقولِ السَّيِّدِ لعبدِه وقد أَمَرَه بفعلِ شيءٍ، فلَمْ يَفعَلْه: لا تَفعَلْه؛ فإنَّ عادتَك ألَّا تَفعَلَه بدونِ المُعاقبةِ.
- (وَ) العاشرُ: لـ(إِبَاحَةِ التَّركِ) كالنَّهي بعدَ الإيجابِ، كقولِه صَاَّلِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ولا تَتَوَضَّوُوا مِنْ لُحُومِ الغَنَمِ»(٥)، وهذا على قولِ أنَّ النَّهي بعدَ الإيجابِ للإباحةِ، والصَّحيحُ خلافُه.
- (وَ) الحاديَ عَشَرَ: لـ(التِمَاسِ) كقولِك لنَظيرِك: «لا تفعلْ » عندَ مَن يَقُولُ: إنَّ صيغةَ الأمرِ لها ثلاثُ صفاتٍ: أعلى، ونظيرٌ، وأدوَنُ، وكذلك النَّهئ.

(۱) البقرة: ۲۸٦. (۲) التَّوبة: ۲٦.

<sup>(</sup>٣) المائدة: ١٠١. (٤) البقرة: ٢٣٧.

<sup>(</sup>٥) رواه ابن ماجه (٤٩٧) من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُعَنْكُا.

(وَ) الثَّانِيَ عَشَرَ: لـ (تَصَبُّرِ) كقولِه تعالى: ﴿ لَا تَحْسَزَنْ إِنَ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ (١).

(وَ) الثَّالَثَ عَشَرَ: لـ(إِيقَاعِ أَمْنٍ) كقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَخَفَّ إِنَّكِمِنَ الْأَمِنِيكِ ﴾ (٢).

(وَ) الرَّابِعَ عَشَرَ: لـ (تَسْوِيَةٍ) كقولِه تعالى: ﴿فَأَصْبُواۤ أَوۡلَاتَصْبُواْ ﴾ (٣).

(وَ) الخامسَ عَشَـرَ: لـ(تَحْذِيـرٍ) كقولِـه تعالـى: ﴿وَلَا تَمُوثُنَّ إِلَّا وَأَنتُمُ مُسْلِمُونَ ﴾ ('').

(فَإِنْ تَجَرَّدَتْ) صيغةُ النَّهي عن المعاني المذكورةِ والقَرائنِ: (فَ) هِيَ (لِتَحْرِيمٍ) يعني اقْتَضَتِ التَّحريمَ، على الصَّحيحِ عندَ العلماءِ مِن المذاهبِ الأربعةِ وغيرِهم.

تنبيةً: المنهيُّ عنه أقسامٌ:

أحدُها: أَنْ يَكُونَ النَّهِي عنه لذاتِه، كالكفرِ، والكذبِ، والجَورِ.

الشَّاني: أَنْ يَكُونَ النَّهِيُ عنه لخارجِ عنه، لكنَّه لوصفِه اللَّازمِ، كالنَّهيِ عن نكاحِ الكافرِ للمُسلمةِ، وعن بيعِ العبدِ المسلمِ للكافرِ، فإنَّ ذلك يَلْزَمُ منه إثباتُ القيام والاستيلاءِ، والسَّبيل للكافرِ على المسلم.

الثَّالثُ: أَنْ يَكُونَ النَّهِيُ عنه لأمرٍ خارجٍ غيرِ لازمٍ، كبيعٍ بعدَ نداءِ الجمعةِ.

(وَ) إذا عَرَفْتَ ذلك، فورودُ صيغةِ النَّهيِ (مُطْلَقَةً) أي: مِن غيرِ أن يَقتَرنَ بها ما يَدُلُّ على الفسادِ أوِ الصِّحَّةِ (عَنْ شَيْءٍ:

<sup>(</sup>۱) التَّوبة: ٤٠ . (٢) القصص: ٣١.

<sup>(</sup>٣) الطُّور: ١٦. (٤) آل عمران: ١٠٢.

(١) لِعَيْنِهِ) أي: لذاتِ ذلك الشَّهِ عِ كالظُّلمِ ونحوِه منَ المُستَقبحِ لذاتِه عقلًا يَقتضي فسادَه مِن جهةِ الشَّرعِ على الصَّحيحِ، وعليه الأكثرُ، واحتُجَّ لذلك: بالكتابِ، والسُّنَّةِ، والاعتبارِ، ومُناقضةِ الخصوم.

أَمَّا الأُوَّلُ فلم يَزَلِ العلماءُ يَستدلُّون على الفسادِ بالنَّهيِ، كاحتجاجِ ابنِ عمرَ بقولِه تعالى: ﴿وَلَا نَنكِمُوا ٱلْمُشْرِكَتِ ﴾ (١) وشاعَ وذاعَ مِن غيرِ نكيرٍ.

فإنْ قُلْتَ: احتجاجُهم إِنَّمَا هو على التَّحريم لا على الفسادِ.

قُلْتُ: بل على كِلَيْهِما، ألا تَرى إلى حديثِ بيعِ الصَّاعينِ بالصَّاعِ، وقولِه صَلَّلَتَهُ عَيْثُ الرِّبَا» (٢) وذلك بعدَ القَبضِ، فأَمَرَ برَدِّه.

وأمَّا الثَّاني ففي «صحيح مسلم» أنَّ النَّبِيّ صَلَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ قال: «مَنْ عَمِلَ عَمِلَ عَمَلَ الثّاني ففي «صحيح مسلم» أنَّ النّبِيّ صَلَالله عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ ""، والرّدُّ إذا أُضيفَ إلى العباداتِ اقْتَضَى عدمَ الاعتدادِ بها، وإنْ أُضِيفَ إلى العُقودِ اقتضى الفسادَ.

فَإِنْ قِيلَ: مَعناه ليسَ بمقبولٍ ولا طاعةٍ.

قُلْنا: الحديثُ يَقتضي رَدَّ ذاتِه، فإنْ لم يُمْكِنِ: اقْتضى رَدَّ مُتَعَلَّقِه.

وأمّا الثّالثُ وهو الاعتبارُ، فلأنَّ النَّهيَ يَدُلُّ على تَعَلَّقِ مفسدةِ بالمَنهيّ عنه أو بما يُلازِمُه؛ لأنَّ الشَّارعَ حكيمٌ لا يَنهى عن المصالح، وفي القضاءِ بإفسادِها إعدامٌ لها بأبلغ الطَّريقِ، ولأنَّ النَّهي عنها مع ربطِ الحُكْمِ بها

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٢١.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٢٣١٢)، ومسلم (١٥٩٤) من حديث أبي سعيد الخُدري رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) «صحيح مسلم» (١٧١٨) من حديث عائشة رَوَوَالِلَهُ عَنهُ.

مُفضٍ إلى التَّناقُضِ في الحِكمةِ؛ لأنَّ نَصْبَها سببًا يُمَكِّنُ (١) مِن التَّوسُّلِ، والنَّهِيُ مَنعٌ (١) مِن التَّوسُّلِ، ولأنَّ حُكمَها مقصودُ الآدميِّ ومُتَعَلَّقُ غرضِه، فتَمكينُه منه حَثُّ على تعاطيه، والنَّهيُ مَنعٌ مِن التَّعاطي، ولأنَّه لو لم يَفْسُدِ المنهيُّ عنه لَزِمَ مِن نَفيه؛ لكونِه مَطلوبَ التَّركِ بالنَّهي حكمةٌ للنَّهي، ومِن ثُبوتِه لكونِ العَرضِ جوازَ التَّصرُّفِ وصِحَّته حِكمةٌ للصَّحَّةِ، واللَّازمُ باطلٌ؛ لأنَّ الصَّحَّة والنَّهي إنْ تَسَاويا أو رَجَحَتْ حكمةُ الصِّحَةِ: امتنعَ النَّهي؛ لخُلُوه عنِ الحكمةِ، وإلَّا امتنعَتِ الصِّحَةُ لعدم حِكْمَتِها.

وأمَّا المُناقضة ، وهو الرَّابع : فلأنَّ المُخالفينَ أَبْطَلُوا النِّكاحَ في العِدَّةِ ، ونكاحَ المُخرِم ، والمُحاقلة ، والمُزابنة ، والمُنابذة ، والمُلامسة ، والعقد على منكوحة الأب ؛ لقولِه تعالى : ﴿ وَلَا نَنكِمُواْ مَا نَكَحَ ءَ ابَا وَكُم مِن النِّكِمُواْ مَا نَكَحَ ءَ ابا وَكُم مِن النَّحِس النَّكِم اللَّه في المكانِ النَّجِسِ والتَّوبِ النَّجِسِ ، وحالة كشفِ العَورة إلى غيرِ ذلك ، ولا مُستندَ إلَّا النَّهي .

(٢) (أَوْ) أَي: وهذا القِسْمُ الثَّاني المَنهيُّ عنه لـ (وَصْفِهِ) اللَّازِمِ له كالنَّهي عن صومِ يومِ العيدِ(٥)، وأيَّامِ التَّشريقِ(١)؛ فإنَّ ذلك (يَقْتَضِي فَسَادَهُ شَرْعًا)؛ لكونِ العيدِ وأيَّامِ التَّشريقِ أيَّامَ ضيافةِ اللهِ عَرَاجَلَ، وهذا مَعنَّى لازمٌ لها، ومِثْلُه النَّهيُ عنِ الرِّبا لوصفِ الزِّيادةِ المُقارِنِ للعقدِ اللَّازِم،

<sup>(</sup>١) في (د): تمكن. (٢) في (ع): يمنع.

<sup>(</sup>٣) النِّساء: ٢٢. (٤) البقرة: ٢٢١.

<sup>(</sup>٥) روى البخاري (١١٩٧)، مسلم (١١٣٨) عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ وَحَلِّلْهُ عَنْدُ اللهِ صَلَّالتَهُ تَلَيْءَوَسَلَةَ نَهَى عَنْ صِيَامٍ يَوْمَيْنِ، يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ النَّحْرِ».

 <sup>(</sup>٦) روى البخاري (١٩٩٧) عن عائشة وابن عُمَرَ رَسَالِيَكَ عَنْهُ، قَالًا: ﴿ لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ
 يُصَمْنَ، إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الهَدْيَ.

(٣) (وَكَذَا) لو كَانَ النَّهِيُ عن عقدِ (لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ) وهو القسمُ الثَّالثُ؟ أي: لأمرِ خارجٍ غيرِ لازمٍ، (كَ) النَّهيِ عن (بَيْعِ بَعْدَ نِدَاءِ جُمُعَةٍ (١)) فالصَّحيحُ أنَّه يَقتضي فسادَه، كالوضوءِ بماءٍ مغصوبٍ، فإنَّ النَّهيَ عنه لأمرِ خارجٍ عنه، وهو الغصبُ، يَنْفَكُّ بالإذنِ مِن صاحبِه، أو المِلكِ، ونَحوِه.

و (لا) يَقتضي النَّهيُ فسادَ المنهيِّ عنه إنْ كانَ النَّهيُ (عَنْ غَيْرِهِ) أي: إنْ كانَ النَّهيُ عن غيرِ عقدِ (لِحَقِّ آدَمِيٍّ) فحيثُ قال أصحابُنا باقتضاء (١٠) النَّهي الفسادَ، فمُرادُهم: ما لم يَكُنْ لحقِّ آدميٌ يُمكِنُ استدراكُه، فإنْ كانَ ولا مانعَ (كَتَلَقِّ) عي الرُّكبانِ، وك (نَجْشٍ): وهو أنْ يَزيدَ في السِّلعةِ مَن لا يُريدُ شراءَها، (وَ) ك: (سَوْمٍ) على سومٍ مسلمٍ (وَخِطْبَةٍ) على خِطبتِه (وَتَدْلِيسٍ) لِمَبِيع: (فيَصِحُّ) العقدُ عندَ الأكثرِ؛ لإثباتِ الشَّرِع الخيارَ في التَّلقي.

(وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي:

(١) الفَوْرَ،

(٢) وَاللَّوَامَ) عندَ أصحابِنا وعامَّةِ العلماءِ، لأنَّ مَن نهى عن فِعلِ بلا قرينةٍ، عُدَّ مخالفًا لغةً وعرفًا؛ أي: وقتَ فِعلِه، ولهذا لم تَزلِ العلماءُ تَستدلُّ به مِن غيرِ نكيرٍ، والنَّهيُ يَقتضي قُبحَ المَنهيِّ عنه،

والفرقُ بينَه وبينَ الأمْرِ: أنَّ الأمرَ له حَدٌّ يَنتهي إليه، فيَقَعُ الامتثالُ فيه بالمرَّةِ، وأمَّا الانتهاءُ عنِ المَنهيِّ عنه فلا يَتَحَقَّقُ إلَّا باستيعابِه في العُمرِ، فلا يُتَصَوَّرُ فيه تكرارٌ، بل الاستمرارُ به يَتَحَقَّقُ الكفُّ،

 <sup>(</sup>١) في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا نُودِئَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ الْجُمْمَةِ وَالسَّعَوّا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمُ مَا مَنْوَا إِلَىٰ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِن كُشَّةً إِن كُشَّةً وَتَعْلَمُونَ ﴾.

<sup>(</sup>٢) في (د): اقتضاء.

(و) قولُ النَّاهي عن شيء : (لا تَفْعَلْهُ مَرَّةً، يَقْتَضِي تَكْرَارَ التَّرْكِ) فلا يَستَفُطُ النَّهِي بتَركِه مَرَّةً، وعندَ القاضي (١) والأكثرِ: يَستَفُطُ بمرَّةٍ ولا يَعُمُّ؟ لقُبح المَنهيِّ عنه في وقتٍ وحُسْنِه في آخَرَ.

# (وَيَكُونُ) النَّهِيُ:

(١) (عَنْ وَاحِدٍ) وهو كثيرٌ واضحٌ،

(٢) (و) قد يَكُونُ عن (مُتَعَدِّدٍ) أي: عن شيئينِ فصاعدًا، وهو ثلاثةُ أنواعٍ:

الأُوَّلُ: أَنْ يَكُونَ نهيًا عنِ المُتعدِّدِ (جَمْعًا) أي: عن الهيئةِ الاجتماعيَّةِ، فله فِعلُ أيِّها شاءَ على انفرادِه، كالجمعِ بينَ الأختينِ، فيَجُوزُ النَّهيُ عن واحدةٍ لا بعَينِها.

الشَّاني: عَكْسُ الأُوَّلِ (وَ) هو أَنْ يَكُونَ النَّهي (فَرْقًا) وهو النَّهيُ عن الافتِراقِ دونَ الجمع، كالنَّهي عن الاقتصارِ على أحدِ الشَّيئين، كقولِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَى الْجَمْعِ، كالنَّهي وَاحِدة» فإنَّه منهيُّ عنه، لا عن لُسِهما ولا عن نَزعِهما، ولذلك قال: «وَلْيُلْبِسْهُمَا جَمِيعًا، أَوْ لِيُحْفِهِمَا جَمِيعًا» (١٠).

(وَ) النَّالَثُ: أَنْ يَكُونَ نهيًا (٣) عن مُتَعَدِّدٍ (جَمِيعًا) أي: عن كلِّ واحدٍ، سواءٌ (٤) أتى به مُنفردًا، أو مع الآخرِ، كالنَّهيِ عنِ الزِّنا، والرِّبا، والسَّرقةِ، وغيرها.

<sup>(</sup>١) «العدة في أصول الفقه» (١/ ٢٦٨).

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٥٨٥٦)، ومسلم (٢٠٩٧) من حديث أبي هريرة رَعَالِلَكَعَنَّهُ.

<sup>(</sup>٣) في (ع): عن.

<sup>(</sup>٤) ليست في (د).

تنبيه أنه إذا تَعَلَّقَ النَّهِيُ بأشياء: فإمَّا على الجميع، كالميتة والدَّم ولحمِ الخنزير، وإمَّا على الجمع، كالجمع بينَ الأختين، أو على البدل، كجعلِ الخنزير، وإمَّا على الجمع، ونظيرُه: «لا تأكل السَّمكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ» (۱)، إنْ الصَّلاةِ بدلًا عنِ الصَّوم، ونظيرُه: «لا تأكل السَّمكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ» (۱)، إنْ جَزَمْتَ الفَّاني مع جزمِ الأَوَّلِ كانَ كُلُّ مِنهما مُتَعَلَّقَ النَّهي، وإنْ نَصَبْتَ الثَّاني مع جزمِ الأَوَّلِ كانَ مُتَعَلَّقُ النَّهي الجمع بينَهما، وكانَ واحدٌ منهما غيرَ منهي عنه بانفرادِه، وإنْ جَزَمْتَ الأَوَّلُ ورَفَعْتَ الثَّاني كانَ الأَوَّلُ مُتَعَلَّقَ النَّهي فقط، مع مُلابَسَةِ الثَّاني.



<sup>(</sup>١) ينظر: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لناظر الجيش (١/ ٢٣١)، (٤/ ٢٠٨٢).

#### (بَابَ)

(العَامُّ) والخاصُّ يَتَعَلَّقانِ بمدلولِ الخِطابِ، باعتبارِ المُخاطَبِ به، والعَامُّ والخُاصُّ يَتَعَلَّقِهما بنفسِ الخِطابِ الشَّرعيِّ.

وذَكَرَ الطُّوفِيُّ للعامِّ حُدودًا كلُّها مُعتَرَضَةٌ (١)، وقالَ بعدَها: وقيلَ: اللَّفظُ إِنْ دَلَّ على الماهيَّةِ من حَيْثُ هي هِي؛ فهو المُطلَقُ كالإنسانِ، أو على وَحداتٍ مُعيَّنةٍ، كرجل؛ فهو النَّكرةُ، أو على وَحداتٍ مُعيَّنةٍ، كرجل؛ فهو النَّكرةُ، أو على وَحداتٍ مُعيَّنةٍ، فهو النَّكرةُ، أو على وَحداتٍ مُعيَّنةٍ، فهو السَمُ العددِ كعشرينَ رجلًا، أو جميعُها فهو العامُّ (١).

فإذنْ هو: (لَفْظُ دَالٌ عَلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ مَاهِيَّةِ مَدْلُولِهِ) أي: مدلولِ اللَّفظِ وهو أجودُ الحدودِ، فهو مستفادٌ مِن التَّقسيمِ المذكورِ؛ لأنَّ التَّقسيمَ الصَّحيحَ يَرِدُ على جنسِ الأقسامِ، ثمَّ يُمَيِّزُ بعضَها عن بعضٍ بذِكْرِ خواصِّها الَّتي تَتَمَيَّزُ بعضَها في بعضٍ بذِكْرِ خواصِّها الَّتي تَتَمَيَّزُ بها، فيتَركَّبُ كلُّ واحدِ مِن أقسامِه مِن جنسِه المُشتَركِ، ويُمَيَّزُ الخاصَّ وهو الفصلُ، ولا مَعنى للحدِّ إلَّا اللَّفظُ المُركَّبُ مِن الجنسِ والفصل.

(وَ) قد (يَكُونُ) العامُّ (مَجَازًا) في الأصحِّ كقولِه: «رَأَيْتُ الأُسُودَ على الخيولِ»، فالمجازُ هنا كالحقيقةِ في أنَّه يَكُونُ عامًّا، واسْتُدِلَّ على أنَّ العامَّ الخيولِ»، فالمجازُ هنا كالحقيقةِ في أنَّه يَكُونُ عامًّا، واسْتُدِلَّ على أنَّ العامَّ قد يَكُونُ مجازًا بقولِه صَلَّاللهُ عَيَنهوسَلَمَّ: «الطَّوافُ بِالبَيْتِ صَلاةً، إلَّا أنَّ اللهُ أَبَاحَ فيهِ الكَلامَ» (٣) فإنَّ الاستثناءَ معيارُ العُمومِ، فدلَّ على تعميم كونِ الطَّوافِ صلاةً، وكونُ الطَّوافِ صلاةً مجازٌ.

<sup>(</sup>١) في (ع): متعرضة.

<sup>(</sup>٢) «شرح مختصر الرَّوضة» (٢/ ٤٤٨).

<sup>(</sup>٣) رواه الترمذي (٩٦٠)، وابن خزيمة (٢٧٣٩) من حديث ابن عباس رَحَوَالِلَهُ عَنه.

(وَالخَاصُّ) بخلافِ العامِّ؛ أي: (مَا دَلَّ وَلَيْسَ بِعَام) فلا يَرِدُ المُهمَلُ.

تنبيةٌ: المُرادُ مِن الخلافِ: أنَّ الخاصَّ هو ما دَلَّ لا على مُسَمَّياتٍ (١) على الوجهِ المذكورِ، وليسَ المُرادُ مِنه أنَّ الخاصَّ ما ليسَ بعامٌ على ما يُوهِمُ،

وأُورِدَ عليه: أنّه لا يَطّرِدُ لدخولِ اللَّفظِ المهمَلِ فيه؛ لأنّه ليسَ بعامٌ لعدمِ دَلالتِه، وأنّ فيه تعريفَ الخاصِّ بسَلْبِ العامِّ وهو ضعيفٌ؛ لأنّه إنْ كانَ بينَهما واسطةٌ، فلا يَلْزَمُ مِن سلبِ العامِّ تعيينُ الخاصِّ، وإلّا فليسَ تعريفُ أحدِهما بسلبِ حقيقةِ الآخِرِ عنه أُولَى مِنَ العكسِ، وأيضًا فإنَّ اللَّفظَ قد يَكُونُ خاصًا كالإنسانِ بالنِّسبةِ إلى الحيوانِ، ولا يَخرُجُ عن كونِه عامًّا بالنِّسبةِ إلى ما تَوهَّمَ أنّه مرادُه، لا على ما هو مرادُه، وأمَّا النَّالُثُ فلا يَرِدُ على ما تُوهِمَ أيضًا؛ لأنَّ الإنسانَ ليسَ خاصًا بالمعنى وأمَّا النَّالُثُ فلا يَرِدُ على ما تُوهِمَ أيضًا؛ لأنَّ الإنسانَ ليسَ خاصًا بالمعنى المُقابِ للعامِّ بل باعتبارِ آخَرَ؛ لأنَّ الخاصَّ كما يُطلَقُ على مقابِلِ العامِّ كزيدِ مثلًا، كذلك يُطلَقُ على ما خُصوصيَّتِه بالنِّسبةِ إلى ما هو أعمُّ منه كالإنسانِ (٢) مثلًا، كذلك يُطلَقُ على ما خُصوصيَّتِه بالنِّسبةِ إلى ما هو أعمُّ منه كالإنسانِ النَّاسبةِ إلى الحيوانِ، ويُحَدُّ بأنَّه اللَّفظُ الَّذِي يُقالُ على مدلولِه وعلى غيرِ بالنِّسبةِ إلى الحيوانِ، ويُحَدُّ بأنَّه اللَّفظُ الَّذِي يُقالُ على مدلولِه وعلى غيرِ مدلولِه لفظٌ آخَرُ مِن جهةٍ واحدةٍ، قالَه القُطبُ الشَّيرازيُّ (٣).

## (وَلا) شيءَ:

(١) (أَعَمُّ: مِنْ مُتَصَوَّرٍ) في الذِّهنِ لتناوُلِه الموجودَ والمعلومَ والمسلوبَ وضِدَّها، ولهذا قال صاحبُ «الأصلِ»(١) عن قولِ ابنِ حَمْدانَ: ولا أعمَّ

<sup>(</sup>١) في (ع): منتميات.

<sup>(</sup>٢) في (ع): كإنسان.

<sup>(</sup>٣) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٥/ ٢٣١٩).

<sup>(</sup>٤) يعني كتاب: «تحرير المنقول» أصل كتاب «مختصر التحرير».

مِن معلوم ومُسَمَّى ومذكور: «هذا القولُ ضَرَبْنا عليه؛ لأنَّه إِنَّمَا حُكِيَ بعدَ قولِهم: لا أعمَّ مِن المعلوم، فورَدَ المجهولُ، أو الشَّيْءُ، فورَدَ المعدومُ»(١).

(٢) (وَلا) شيءَ (أَخَصُّ: مِنْ عَلَمِ الشَّخْصِ) كزيدٍ مثلًا وهذا الرَّجلُ؛ إذْ
 لا أخصَّ مِنِ اسمِ رجلِ يُعرَفُ به،

(وَيُقَالُ لِلَّفْظِ: عَامٌّ، وَخَاصٌّ،

وَ) يُقالُ (لِلْمَعْنَى: أَعَمُّ، وَأَخَصُّ) وهذا مُجرَّدُ اصطلاح لا يُدرَكُ له وجهٌ سوى التَّميزِ بينَ صفةِ اللَّفظِ وصفةِ المَعنى، وما وَقَعَ مِن أَنَّ صيغةَ التَّفضيلِ اختصَّتْ بالمعنى لكونِه أعمَّ مِن اللَّفظِ: فسهوٌ؛ إذِ الأعمُّ لم يُرَدْ به مَعنى

<sup>(</sup>۱) «التحبير شرح التحرير» (٥/ ٢٣١٩).

التَّفضيلِ بلِ الشُّمولِ مُطلقًا، ولو كانَ الأمرُ على ما تُوُهِّمَ لكانَ اعتبارُه في التَّفضيلِ بلِ الشُّمودِيَّةِ النَّالِةِ النِّيادةُ مقصودةً. قالَه الكُورَانِيُّ (١).

وقالَ القَرَافِيُّ: وجهُ المناسبةِ: أنَّ صيغةَ «أفعل» تَدُلُّ على الزِّيادةِ والرُّجحانِ، والمعاني أعمُّ مِن الألفاظِ، فخُصَّتْ بصيغةِ «أفعل» التَّفضيلِ، ومنهم مَن يَقُولُ في المعاني: عامُّ وخاصُّ أيضًا، واعتمدَه في «شرحِ الأصل»(٢).

(وَالعُمُومُ بِمَعْنَى الشَّرِكَةِ فِي المَفْهُومِ) لا بمَعنى الشَّركةِ في اللَّفظِ، بمعنى أنَّ كلَّ لفظٍ عامِّ (٣) يَصِحُّ شركةُ الكثيرين في مَعناه، لا أنَّه يُسَمَّى عامًّا حقيقةً؛ إذْ لو كانَتِ الشَّركةُ في مُجَرَّدِ الاسمِ لا في مفهومِه لكانَ مُشتَركًا لا عامًّا، في كُونُ العُمومُ (مِنْ عَوَارِضِ الأَلْفَاظِ حَقِيقةً) إجماعًا، (وَكَذَا) يَكُونُ مِن فيكُونُ العُمومُ (المَعَانِي) حقيقةً (فِي قَوْلٍ) للقاضي ومَن وافقَه، فعلى هذا يَكُونُ العُمومُ موضوعًا للقَدرِ المُشتَركِ بينَهما بالتَّواطؤِ على الأصحِّ، قالَه في «شرحِ الأصلِ» (١٠)؛ لأنَّ حقيقةَ العامِّ لغةً: شمولُ أمرٍ لمتعدِّد، وهو في المعاني ك: عَمَّ المطرُ والخصبُ، وفي المعنى الكُلِّي؛ لشمولِه لمعاني الجُزئيَّاتِ.

وعندَ المُوَفَّقِ (°) والأكثرِ: العُمومُ مِن عوارضِ المعاني مجازًا لا حقيقةً، وفي المسألةِ أقوالُ أُخَرُ: أنَّه موضوعٌ لكلِّ مِنهما حقيقةً، فهو مشتَركٌ لفظيٌ، أو

<sup>(</sup>١) «الدُّرر اللَّوامع في شرح جمع الجوامع» (٢/ ٢٥٢).

<sup>(</sup>۲) «التحبير شرح التحرير» (٥/ ٢٣٣).

<sup>(</sup>٣) ليست في (د).

<sup>(</sup>٤) «التحبير شرح التحرير» (٥/ ٢٣٢٤).

<sup>(</sup>٥) «روضة الناظر» (٢/ ٥).

لا يَكُونُ في المعاني لا حقيقةً ولا مجازًا، فيكونُ مِن عوارضِ المَعنى الذِّهنيِّ، أو غيرَ ذلك، وليسَ المُرادُ المعانيَ التَّابعةَ للألفاظِ، فإنَّه لا خلافَ في عمومِها؛ لأنَّ لفظَها عامٌّ، وإنَّما المُرادُ المعاني المُستقلَّةُ كالمقتَضَى والمفهوم.

(وَلِلْعُمُومِ صِيغَةٌ تَخُصُّهُ) أي: موضوعةٌ له خاصَّةً به عندَ الأئمَّةِ الأربعةِ وغيرِهم وهو الصَّحيحُ، فعلى هذا هي:

(حَقِيقَةٌ فِيهِ) أي: في العُموم،

(مَجَازٌ فِي الخُصُوصِ) على الأصحِّ؛ لأنَّ العُمومَ أحوطُ، فكانَ أَوْلى، واستُدِلَّ لذلك بقولِ الإنسانِ: «لا تَضرِبْ أحدًا، وكلُّ مَن قال: كذا، فقلْ له: كذا» عامٌّ قطعًا، ولأحمد (١) وأبي داود (٢) على شرطِ الشَّيخينِ: أنَّ عمرَ وبن العاصي أَجْنَبَ في غزوة ذاتِ السَّلاسل، فصَلَّى بأصحابِه ولم يَغتسِلْ لخَوفِه، وتَأوَّ قولَه تعالى: ﴿ وَلَا نَقْتُكُوا أَنفُسَكُمُ ﴾ (٣)، فذُكِرَ ذلك للنَّبِيِّ مَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فضحِكَ ولم يَقُلْ شيئًا.

ولأنَّ إبراهيمَ فَهِمَ العُمومَ مِن ﴿أَهْلِ هَذِهِ ٱلْفَرْيَةِ ﴾ (١)، فقالَ للملائكةِ: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا ﴾ (٥)، وأجابُوه ﴿لَنُنَجِينَنَّهُ وَأَهْلَهُ وَ ﴿ (١).

(وَمَدْلُولُهُ) أي: العُمومِ (كُلِّيَةٌ؛ أَيْ: مَحْكُومٌ فِيهِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ) فَرْدٍ، بحَيثُ لا يَبْقَى فردُ (مُطَابَقَةٍ) أي: دَلالةِ مطابقةٍ (إِثْبَاتًا وَسَلْبًا).

إذا عَلِمْتَ ذلك، فقولُه تعالى: ﴿ فَأَقَّنُكُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ (٧) بمَنزلةِ قولِه: اقتلْ

<sup>(</sup>١) (مسند أحمد) (١٧٨١٢). (٢) (سنن أبي داود) (٣٣٤).

<sup>(</sup>٣) النِّساء: ٢٩. (٤) العنكبوت: ٣١.

<sup>(</sup>٥) العنكبوت: ٣٢. (٦) العنكبوت: ٣٣.

<sup>(</sup>٧) التَّوبة: ٥.

زيدًا المُشركَ وعَمرًا المُشركَ إلى آخِره، وهو مِثْلُ قولِنا: كلُّ رجلٍ يُشْبِعُه رغيفان؛ أي: كلُّ واحدٍ على انفرادِه.

(لَا كُلِّيٌّ) يَعني أنَّ دلالةَ العُمومِ ليسَتْ(١) مِن بابِ الكُلِّيِّ، وهو: ما اشتَركَ في مفهومِه كثيرون، كالحيوانِ والإنسانِ، فإنَّه صادقٌ على جميع أفرادِه.

(وَلَا كُلُّ) أي: ولا مِن بابِ الكلِّ، فهو الحُكمُ على المجموعِ مِن حَيْثُ هو كأسماءِ العددِ، ومنه: كلُّ رجل يَحمِلُ الصَّخرةَ؛ أي: المجموعُ لا كلُّ واحدٍ.

فائدةً: يُقالُ: الكُلِّيَّةُ والجُزئيَّةُ، والكُلِّيُّ والجُزئيُّ، والكلُّ والجزء، فصيغةُ العُمومِ للكُلِّيَّةِ، وبعضُ العددِ زوجٌ للجُزئيَّةِ، والنَّكراتُ للكُلِّيِّ، والأعلامُ للجُزئيِّةِ، وأسماءُ الأعدادِ للكلِّ، وما تَرَكَّبَ مِن الزَّوجِ والفردِ كالخمسةِ للجزءِ، والفرقُ بينَ الكُلِّيِّ والكلِّ مِن أوجهٍ:

منها: الكُلِّيُ مُتَقَوِّمٌ بجُزئيَّاتِه والكلُّ بأجزائِه، ومنها: الكُلِّيُ في الدِّهنِ، والكلُّ في الدِّهنِ، والكلُّ في الخارجِ، ومنها: الجُزئيَّاتُ غيرُ متناهيةٍ، والأجزاءُ متناهيةٌ، ومنها: الكُلِّيُ مَحمولٌ على جزئيَّاتِه، والكلُّ على أجزائِه.

فائدةٌ أُخرى: اعلمْ أنَّ لفظَ العامِّ له دَلالتانِ:

- دَلالةٌ على أصل المعنى الَّذِي اشتَركَتْ في أفرادِه، وهي الَّتي بَيَّنَا أَنَّ الحُكْمَ فيها على الكُلِّيِّ، وليسَ للعامِّ بها اختصاصٌ، فإنَّها تَتَعَلَّقُ بالكُلِّيِّ، سواءٌ كانَ فيه عمومٌ أو لا.

- والثَّانيةُ دَلالتُه على كلِّ فردٍ مِن أفرادِه مِن خصوصٍ، وهي الَّتي لها خصوصيَّةٌ بالعامِّ، ويُعَبَّرُ عنها بالكُلِّيَّةِ.

<sup>(</sup>١) ليست في (د).

(٣) هود: ٦.

(وَ) إِذَا تَقَرَّرَ ذَلَكَ فَ(دَلَالَتُهُ عَلَى أَصْلِ المَعْنَى) دَلَالةٌ (قَطْعِيَّةٌ) وهو مَحَلُّ وفاقٍ، ومعنى القطع فيه دَلالةُ النُّصوصيَّةِ؛ أي: هو نصُّ، فالقطعُ فيه مِن هذه الحَيثيَّةِ، فيكُونُ كَدَلَالةِ الخاصِّ.

(وَ) دَلالةُ العُمومِ (عَلَى كُلِّ فَرْدٍ بِخُصُوصِهِ بِلا قَرِينَةٍ) دَلالةُ (ظَنِّيَّةُ) عندَ الأكثرِ؛ لأنَّ التَّخصيصَ بالمُتَراخي لا يَكُونُ نسخًا، ولو كانَ العامُّ نصًا على الأكثرِ؛ لأنَّ التَّخصيصَ بالمُتراخي لا يَكُونُ نسخًا، ولو كانَ العامُّ نصًا على أفرادِه لكانَ نسخًا، وذلك أنَّ صِيعَ العُمومِ تَرِدُ تارةً باقيةً على عمومِها وتارةً يُتَع لي عمومِها وتارةً يُتَع فيها التَّخصيصُ، ومعَ الاحتمالِ لا قطعَ، يُرادُ بها بعضُ الأفرادِ، وتارةً يَقع فيها التَّخصيصُ، ومعَ الاحتمالِ لا قطعَ، بل لمَّا كانَ الأصلُ بقاءَ العُمومِ فيها كانَ هو الظَّاهرَ المُعتمدَ للظَّنِّ، ويَخرُجُ بذلك عن الإجمالِ.

تنبيه ": قولُه: «بلا قرينة "(۱) تَقتضي كلَّ فردٍ فردٍ كالعُموماتِ الَّتي يُقطَعُ بعمومِها، ولا يَدخُلُها تخصيصٌ، كقولِه تعالى: ﴿ وَلِلَهِ مَافِى ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ ﴾ (۱) ، ﴿ وَمَا مِن دَابَتَةِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللّهِ رِزْقُهَا ﴾ (۱) ، ﴿ وَمَا مِن دَابَتَةِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللّهِ رِزْقُهَا ﴾ (۱) ، وإنِ اقترنَ به ما يَدُلُّ على أللّه مِن اللّه على أنَّ المَحلَّ غيرُ قابلِ للتَّعميمِ، فهو كالمُجمَل يَجِبُ التَّوقُّفُ فيه إلى ظهورِ المُرادِ منه ، كقولِه تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى آصَحَبُ ٱلنَّارِ وَأَصَحَبُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ (١) .

(وَعُمُومُ الأَشْخَاصِ يَسْتَلْزِمُ: عُمُومَ الأَحْوَالِ، وَالأَزْمِنَةِ، وَالبِقَاعِ، وَالمَّتَعَلِّقُ اللَّهُ وَالمُتَعَلِّقَاتِ) عندَ الأكثرِ، قال الإمامُ أحمدُ في قولِه تعالى: ﴿ يُوصِيكُو اللهُ فَ المُتَعَلِّقَ اللهِ عَلَى العُمومِ أَنَّ مَن وَقَعَ عليه اسمُ ولدِه فله ما فَرَضَ اللهُ تعالى، وكانَ رسولُ اللهِ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ هو المُعبِّرَ عنِ الكتابِ، أَنَّ الآيةَ إِنَّمَا قُصِدَتْ للمسلم لا للكافرِ.

<sup>(</sup>١) زاد في (د): أي: قرينةٍ. (٢) النَّجم: ٣١.

<sup>(</sup>٤) الحشر: ٢٠. (٥) النَّساء: ١١.

وخالفَ الشَّيْخُ وَجَمْعٌ في ذلك، قال ابنُ قاضي الجبلِ تَبعًا للقَرَافِيِّ '': وَلَبقاعِ صِيَغُ العمومِ وإنْ كانَتْ عامَّةً في الأشخاصِ، فهي مطلقةٌ في الأزمنةِ والبقاعِ والأحوالِ والمُتعلقاتِ، فهذه الأربعُ لا عمومَ فيها مِن جهةِ ثبوتِ العُمومِ في غيرها حَتَّى يُوجَدُ لفظٌ يَقتضي العمومَ، نحوُ: لأصُومَنَّ الأيّامَ، ولأُصَلِّنَ في غيرها حَتَّى يُوجَدُ لفظٌ يَقتضي العمومَ، نحوُ: لأصُومَنَّ الأيّامَ، ولأُصلينَ في جميعِ الأحوالِ، ولأَشْتَغِلَنَّ بتحصيلِ في جميعِ المعلوماتِ، فإذا قال اللهُ تعالى: ﴿فَاقَنْلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ '' فهو عامٌ في جميعِ المعلوماتِ، فإذا قال اللهُ تعالى: ﴿فَاقَنْلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ '' فهو عامٌ في جميعِ أفرادِ المشركينَ، مُطلَقٌ في الأزمنةِ والبقاعِ والأحوالِ والمُتعلقاتِ '''؛ فيقتضي النَّصُّ قتلَ كلِّ مشركٍ في زمنِ ما، في مكانٍ ما، في حالةٍ ما، وقد فيقتضي النَّصُ قتلَ كلِّ مشركٍ في زمنِ ما، في مكانٍ ما، في حالةٍ ما، وقد أشركَ بشيءٍ ما، ولا يَدُلُّ اللَّفظُ على خصوصِ يومِ السَّبتِ، ولا مدينةٍ مُعَيَّنةٍ مِن مدائنِ المُشركين، ولا أنَّ ذلك المُشْرِكَ طويلٌ أو قصيرٌ، ولا أنَّ شِركه وَقَعَ بالصَّنمِ أو بالكوكِبِ، بل اللَّفظُ مُطلَقٌ في هذه الأربع ''.

ورَدَّه ابنُ دقيقِ العِيدِ وقَالَ: بلِ الواجبُ [أنَّ ما دلَّ على العمومِ] (٥) في النَّواتِ مثلًا يَكُونُ دالًّا على ثبوتِ الحُكمِ في كلِّ ذاتٍ تَناوَلَها اللَّفظُ، ولا تخرُجُ عنها ذاتٌ إلَّا بدليل يَخُصُّها، فمَن أَخرَجَ شيئًا مِن تلك الذَّواتِ فقد خالَفَ مُقتضى العُموم (١٠).

<sup>(</sup>۱) اشرح تنقيح الفصول؛ (ص۲۰۰).

<sup>(</sup>٢) التَّوبة: ٥.

<sup>(</sup>٣) ليست في (ع).

<sup>(</sup>٤) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٥/ ٢٣٤٢).

<sup>(</sup>٥) ليس في (د).

<sup>(</sup>٦) «إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام» (١/ ٩٨).

(وَصِيغَتُهُ(١)) أي: صيغةُ العُموم عندَ القائل بها:

(١) (اسْمُ شَرْطٍ، وَاسْتِفْهَام كَ

- «مَنْ» فِي عَاقِبلِ) تَقُولُ في الشَّرطِ: ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ ۗ إِلَا الشَّرِطِ: ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ ۗ إِلَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الل

- (وَ «مَا» فِي غَيْرِهِ) أي: غيرِ العاقلِ، كقولِك في الشَّرطِ: ﴿ مَّا يَهْتَجَ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةِ فَلا مُعْسِكَ لَهَ الآيةَ، وفي الاستفهامِ: ما عندَك؟ وهذا هو الصَّحيحُ، وهو استعمالٌ كثيرٌ شائعٌ، وقد وَرَدَ في الكتابِ والسُّنَّةِ وكلام العربِ.

وقالَ البِرْمَاوِيُّ: كلُّ مِن: «مَن»، و«ما» قد يُستعمَلُ في الآخَرِ كثيرًا في مواضعَ مشهورةٍ في النَّحوِ، والعُمومُ موجودٌ؛ فلا حاجةَ لذِكْرِ اختصاصِ ولا غيره فيهما(٤).

- (وَ ﴿ أَيْنَ ﴾، وَ ﴿ أَنَّى ﴾، وَ ﴿ حَيْثُ ﴾ ) كلُّ مِنها صيغةُ عمومِ (لِلْمَكَانِ) تَقولُ في الحزاءِ: ﴿ وَهُو مَعَكُمُ أَيْنَ مَاكُنُمُ ﴾ (٥)، وفي الاستفهام: أين زيدٌ ؟

- (وَ «مَتَى»، لِزَمَانٍ مُبْهَمٍ) تَقُولُ في الجزاءِ(١):

مَنَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

<sup>(</sup>١) في (مختصر التحرير) (ص١٤٥): وصيغه.

<sup>(</sup>٢) الحجر: ٥٦.

<sup>(</sup>٣) فاطر: ٢.

<sup>(</sup>٤) «الفوائد السنيّة في شرح الألفيّة» (٣/ ٣٥٤).

<sup>(</sup>٥) الحديد: ٤.

<sup>(</sup>٦) من الطَّويل، وهو للخُطيئةِ. انظر شرحَ الكافيةِ الشَّافيةِ لابنِ مالكِ (٣/ ١٦٠٨) جامعة أمِّ القُرى.

أي: أيَّ وقتٍ أَتَيْتَه، ولا تَقُولُ: متى طَلَعَتِ الشَّمسُ؟ بل تَقولُ: إذا طَلَعَتِ الشَّمسُ، وتَقولُ مُستفهِمًا: متى جاءَ زيدٌ؟

(وَ ﴿ أَيُّ ﴾ المُضافةُ (لِلْكُلِّ ) أي: للعاقل وغيرِه، كقولِه تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ الْمُضَاءُ لَا المُضافةُ (لِلْكُلِّ ) أي: للعاقل وغيرِه، كقولِه تعالى: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا أَيُ الْجِزَاءِ، وفي الاستفهام: أيَّ وقتٍ تَخرُجُ ؟

(وَتَعُمُّ "مَنْ " وَ "أَيُّ " المُضَافَةُ إِلَى الشَّخْصِ ضَمِيرَهُمَا، فَاعِلَا كَانَ أَوْ مَفْعُولاً وَلَا فلو عَرَّ، فقاموا: عَتَقُوا، مَفْعُولاً فلو حُرُّ، فقاموا: عَتَقُوا، ومِثْلُه: أيُّ عبيدي ضَربْتُه، أو مَن ضَرَبْتُه مِن عبيدي فهو حرُّ، فضَرَبَهم: عَتَقُوا.

ويَنبغي تقييدُ أيَّ بالاستفهاميَّةِ أو الشَّرطيَّةِ أو الموصولةِ لتَخرُجَ الصِّفةُ كمررت برجلٍ؛ أيَّ رجلٍ، والحالُ نحوُ: مَرَرْتُ بزيدٍ أيَّ رجلٍ. ذكرَه ابنُ العِرَاقِيِّ (٣).

(٢) (وَ) يَعُمُّ (مَوْصُولُ) الاسمِيّ، سواءٌ كانَ مُفردًا أو مُثَنَّى أو مجموعًا، كَالَّذِي، والَّتِي ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيكِنِهَا مِنكُمْ ﴾ (ن) ﴿ وَالَّذِي سَبَقَتْ لَهُم مِّنَا الْحُسْنَة ﴾ (ن) ﴿ وَالَّتِي بَيِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ ﴾ (ن) المُحُسْنَة ﴾ (ف) ﴿ وَالَّتِي بَيِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ ﴾ (ن) والرَّاجحُ عمومُ الموصولاتِ كلِّها، إلَّا «أيُّ فلا عمومَ فيها في قولِ، والرَّاجحُ عمومُ الموصولاتِ كلِّها، إلَّا «أيُّ فلا عمومَ فيها في قولِ، نحوُ: وُالنَّامَاتَدُ عُوافَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ لنحوُ: ﴿ أَيَّا مَا تَدْعُوافَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ لَا الشَّرطيَّةِ، نحوُ: ﴿ أَيَّا مَا تَدْعُوافَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ لَا لَتَنْ يَعِرْشِهَا ﴾ (١٠)، والاستفهاميّةِ، نحوُ: ﴿ أَيْكُمْ يَأْتِينِ بِعَرْشِهَا ﴾ (١٠).

<sup>(</sup>۱) الكهف: ۱۲. (۲) القصص: ۲۸.

<sup>(</sup>٣) (الغيث الهامع شرح جمع الجوامع) (ص ٢٧٦). (٤) النَّساء: ١٦.

<sup>(</sup>٥) الأنبياء: ١٠١. (٦) النِّساء: ٣٤. (٧) الطَّلاق: ٤.

<sup>(</sup>٨) الإسراء: ١١٠. (٩) النَّمل: ٣٨.

(٣) (وَ) أَقُـوى صِيَـغِ العُمومِ (كُلُّ) فتُفيدُ مُبتـدَأَةً، نحوُ: كلُّ النَّاسِ على وجل إلَّا مَن أمَّنَه اللهُ، وتابعةٌ لتأكيدِ العامِّ، نحوُ: جاءَ القومُ كلُّهم (١٠).

ولها بالنِّسبةِ إلى إضافتِها معانٍ:

منها: أنَّها إذا أُضيفَتْ إلى نكرةٍ؛ فهي لشمولِ أفرادِه، نحوُ: ﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآبِهَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ (٢).

ومِنها: إذا أُضيفَتْ إلى مَعرفة، وهي جمعٌ أو ما في مَعناه؛ فهي لاستغراقِ أفرادِه أيضًا، نحوُ: «كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا»(٣).

ومِنها: إذا أُضِيفَتْ إلى معرفةٍ مُفرَدٍ، فهي لاستغراقِ أجزائِه أيضًا، نحوُ: كلُّ الجاريةِ حسنٌ، أو: كلُّ زيدٍ جميلٌ.

إذا عَلِمْتَ ذلك فما دَّتُها تَقتضي الاستغراقَ والشُّمولَ، كالإكليلِ لإحاطيّه بالرَّأسِ، والكلالةِ لإحاطيّها بالوالدِ والولدِ، فلهذا كانَتْ أصرحَ صيغِ العُمومِ لشُمولِها العاقل وغيرَه، المُذكَّرَ والمُؤنَّثَ، المُفردَ والمُثنَّى والجمع، وسواءٌ بَقِيتَ على إضافيّها كما في الأمثلةِ، أو حُذِفَ (٤)، نحوُ: ﴿ كُلُ لَهُ, قَنِنُونَ ﴾ (٥).

(٤) (وَ) مشلُ كلِّ: (جَمِيعٌ) إلَّا أنَّها لا تُضافُ إلَّا إلى معرفةٍ، فلا تقولُ: جميعُ رجل، وتقولُ: جميعُ النَّاسِ وجميعُ العبيدِ، ودَلالتُها على كلِّ فردٍ فردٍ بطريقِ النُّهورِ بخلافِ «كلِّ»؛ فإنَّها بطريقِ النُّصوصيَّةِ.

<sup>(</sup>١) في (د): كلها. (٢) العنكبوت: ٥٧.

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأَشْعَرِيِّ رَهَوَالِلَهُعَنَّهُ.

<sup>(</sup>٤) المضافُ إليه. (٥) الرُّوم: ٢٦.

فائدةٌ: قال بعضُهم: إذا كانَتْ «جميعُ» إِنَّمَا تُضافُ لمعرفةٍ، فهو إمَّا باللَّامِ أو بكونِه مُضافًا لمعرفةٍ، وكلُّ مِنهما يُفيدُ العُمومَ، فلم تُفِدْه «جميعٌ».

وجوائه: أنَّ ما فيه الألفُ واللَّامُ يُقَدَّرُ حينتذِ للجنسِ، والعُمومُ مستفادٌ مِن «جميع»، وأمَّا المُضافُ نحوُ: جميعُ(١) غلامِ زيدٍ، فليسَتْ فيه لعُمومِ كلِّ فردٍ، بل لعُمومِ الأجزاءِ.

- (وَ) مِن مادَّة «كلِّ» و «جميع»: (نَحْوُهُمَا) كـ «أجمع) و «أجمعينَ»، قال اللهُ: ﴿لَأُغُوِينَهُمُ أَجْمَعِينَ ﴾(٢).

واختُلِفَ في «أجمع» ونَحوِها إذا وَقَعَ بعدَ «كلِّ»، هل التَّأكيدُ بالأوَّلِ والشَّانِي زيادةٌ فيه، أو بكلِّ منهما، أو بهما معًا؟ الأرجعُ الأوَّلُ كما في سائرِ التَّوابع، ومِن مادَّة «جميع» أيضًا: جاءَ القومُ بأجمُعهم، وهو بضمِّ الميمِ: جَمْعُ «جَمع» بفتحِ الجيمِ، وسكونِ ثانيه كعبْدِ وأَعبُدِ، ولا يُقالُ بفتحِ الميمِ؛ لئلَّا يُتَوَهَّمَ أنَّه «أجمَع» الَّذِي يُؤكَّدُ به؛ لأنَّ ذلك لا يُضافُ إلى الضَّميرِ، ولا يَدخُلُ عليه حرفُ الجرِّ.

- (وَ) مِن صيغِ العُمومِ أيضًا (مَعْشَرٌ) نحوُ: ﴿ يَنَمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنِسِ ﴾ (٣).
  - (وَمَعَاشِرُ) نحو: «إِنَّا مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُورَثُ»(٤).
- (وَعَامَّةٌ، وَكَافَّةٌ، وَقَاطِبَةٌ) نحوُ: ﴿وَقَلْلِلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَلِلُونَكُمُ كَافَّةً ﴾(٥).

<sup>(</sup>۲) ص: ۸۲.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (٣٠٩٣)، ومسلم (١٧٥٩).

<sup>(</sup>١) ليس في (ع).(٣) الرَّحمن: ٣٣.

<sup>(</sup>٥) التَّوبة: ٣٦.

وقالَتْ عائشةُ رَضَالِيَهُ عَنْهَا: لَمَّا ماتَ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ارتدَّتِ العربُ قاطبة (١٠) أي: جميعُهم، لكنَّ «معشرَ» و «معاشرَ» لا يَكُونانِ إلَّا مُضافينِ، بخلافِ «عامَّةً»، و «كافَّةً»، و «قاطبةً»، فإنَّها تُضافُ وتُفْرَدُ.

(٥) ومِن صيغِ العُمومِ (جَمْعٌ مُطْلَقًا) ويُوصَفُ ذلك الجمعُ بأنَّه (مُعَرَّفٌ) تعريفَ جنسٍ (بِلَامٍ، أَوْ إِضَافَةٍ) سواءٌ كانَ لمُذكَّرٍ أو مؤنَّثٍ سالمٍ أو مُكَسَّرٍ جمْع قلَّةٍ أو كثرةٍ، فلهذا قال: «وجمعٌ مطلقًا»؛ ليَشمَلَ هذا كلَّه.

فمِن أمثلةِ السَّالِمِ المُعرَّفُ باللَّامِ مِن المَدَّكِرِ: «المسلمونَ»، والمُؤنَّثِ «المُسلماتُ»، ومِن المُكسَّرَ المجموعِ جمعَ كثرةٍ: «الرِّجالُ» و «الصَّواحبُ»، والقِلَّةُ: «الأفلُسُ» و «الأكبادُ»، وهي مِن ثلاثةٍ إلى أحدَ<sup>(1)</sup> عَشَرَ، ومِن بعدِها للكثرةِ، ومِن أمثلةِ الجمعِ المُعرَّفِ بالإضافةِ: «عبيدي أحرارُ»، وقولُه تعالى: ﴿ ي يُومِيكُو اللَّهُ فِي آوَلَندِ كُمُ ﴾ (٣)، وهذا هو الصَّحيحُ عندَ أكثرِ العلماءِ، ولم يَز الوا يَستدلُّون بآيةِ الأمرِ بقتالِ المشركينَ ونحوِها، وأصرحُها قولُ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ فَي التَّشَهُدِ في: «السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ السَّالِحِينَ، فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدِ للهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ» رَوَاه البخاريُّ ومسلمٌ (٤).

فائدةٌ: الأصحُّ أنَّ أفرادَ العُمومِ آحادٌ في الإثباتِ وغيره لا جموعٌ،

<sup>(</sup>۱) لم أجده بلفظه، ورواه النساثي (۳۰۹٤) ولفظه: « ارْتَدَّتْ الْعَرَبُّ والحديث رواه البخاري (۱۹۹)، ومسلم (۲۰) من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَسِئَلِيَّةَعَنْه، قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ صَأَلِقَهُ عَلَيْهِ وَسَالَةً وَكَانَ أَبُو بَكْرِ وَسِئَلِيَّةَ عَنْهُ وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنْ العَرَبِ...

<sup>(</sup>٢) في (ع): إحدى.

<sup>(</sup>٣) النِّساء: ١١.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (٨٣١)، ومسلم (٤٠١) من حديث ابن مسعود رَمَوَاللَّهُ عَنَّهُا.

فقولُ تعالى: ﴿وَاللّهُ يُحِبُ الْمُحْسِنِينِ ﴾ (١) أي: كلُّ محسنٍ ، ﴿ فَإِنَّ اللّهَ لَا يُحِبُ الْمُحْسِنِينِ ﴾ (١) أي: كلُّ محسنٍ ، ﴿ فَإِنَّ اللّهَ لَا يُحِبُ الْمُحْسِنِينِ ﴾ (١) أي: كلَّ منهم بأنْ يُعاقِبَهم ، ويُؤيِّدُه: صِحَّةُ استثناءِ الواحدِ مِنه نحو : جاءَ الرِّجالُ إلَّا زيدًا ، ولو كانَ معناه كلُّ جمعٍ مِن جموعِ الرِّجالِ: لم يَصِحَّ ، إلَّا أَنْ يَكُونَ مُنقطعًا .

(٦) (وَ) يَعُمُّ أَيضًا (اسْمُ جِنْسٍ مُعَرَّفٌ تَعْرِيفَ جِنْسٍ) وهو ما لا واحدَ له مِن لفظِه كالحيوانِ والماءِ والتُّرابِ، حمْلًا للتَّعريفِ على فائدةٍ لم تكُنْ، وهو تعريفُ جميعِ الجنسِ؛ لأنَّه الظَّاهرُ، كالجمعِ والاستثناءِ منه (٣)، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنْسَنَ لَغِي خُسْرٍ (٣) إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ (١٠).

و(لا) يَعُمُّ اسمُ الجنسِ المُعَرَّفُ تعريفَ جنسِ (مَعَ قَرِينَةِ عَهْدٍ) اتِّفاقًا؛ أي: إذا عُرِفَ إرادةُ العهدِ، كسَبْقِ تنكيرٍ؛ لأنَّه يَصرِفُه إلى العهدِ كقولِه تعالى: ﴿ فَأَ السَّلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْثُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَهُ ﴾ (٥).

(وَيَعُمُّ) اسمُ الجنسِ المذكورُ (مَعَ جَهْلِهَا) أي: جهلِ القَرينةِ عندَ الأكثرِ؛ لأنَّ تقييدَ العُمومِ [عندَ الأكثرِ] (٢) بانتفاءِ العهدِ يَقتضي أنَّ الأصلَ فيه الاستغراقُ، ولهذا احتاجَ العهدُ إلى قرينةٍ، فما احتملَ العهدَ والاستغراقَ لانتفاءِ القَرينةِ محمولٌ على الأصل، وهو الاستغراقُ؛ لعُمومِ فائدتِه.

(وَإِنْ عَارَضَ الِاسْتِغْرَاقَ: عُرْفٌ، أَوِ احْتِمَالُ تَعْرِيفِ جِنْسٍ) كقولِه: عليَّ الطَّلاقُ، أو (١) الطَّلاقُ يَلْزَمُني؛ (لَمْ يَعُمَّ) على الأصحِّ، فلا تُطَلَّقُ إلَّا واحدةً؛ لأنَّه يَحتملُ أَنْ تَعُودَ الألِفُ واللَّامُ إلى معهودٍ يُريدُ الطَّلاقَ الَّذِي أَوْقَعْتُه، ولأنَّ الألفَ واللَّامُ إلى المعهودِ يُريدُ الطَّلاقَ الَّذِي أَوْقَعْتُه، ولأنَّ الألفَ واللَّامَ في أسماءِ الأجناسِ تُستعمَلُ لغيرِ الاستغراقِ كثيرًا

<sup>(</sup>۱) آل عمران: ۱۳۶. (۲) آل عمران: ۳۲. (۳) ليس في (د). (٤) العصر.

 <sup>(</sup>٥) المُزَّمِل. (٦) ليس في (د). (٧) في (د): و.

كقولِه: ومَن أُكْرِهَ على الطَّلاقِ، وإذا عَقَلَ الصَّبيُّ الطلاقَ، وأشباهِ هذا مِمَّا يُرادُ به ذلك الجنسُ، ولا يُفهَمُ منه الاستغراقُ، فعندَ ذلك لا يُحمَلُ على التَّعميم إلَّا بنِيَّة صارفة إليه، فالأشبهُ في هذا جميعِه أنَّه يَكُونُ واحدةً في حالِ الإطلاقِ؛ لأنَّ أهلَ العُرفِ لا يَعتقدونه (۱۱ ثلاثًا ولا يَعلَمون أنَّ الألفَ واللَّامَ للاستغراقِ. ولهذا يُنْكِرُ أحدُهم أنْ يَكُونَ طَلَّقَ ثلاثًا، ولا يَعتقدُ أنَّه طَلَّقَ للاستغراقِ. ولهذا يُنْكِرُ أحدُهم أنْ يَكُونَ طَلَّقَ ثلاثًا، ولا يَعتقدُ أنَّه طَلَّق إلا واحدةً، فلا يُريدونَ إلَّا ما يَعتقدونه مُقتضى لفظِهم، فيصيرُ كأنَّهم نَووْا واحدةً.

(٧) ويَعُمُّ اسمٌ (مُفْرَدٌ مُحَلِّى بِلَامٍ غَيْرِ عَهْدِيَةٍ لَفْظًا) بأنْ دَخَلَه آلةُ التَّعريفِ، ولم يَسبِقْ تنكيرُه عند الأكثرِ، كالرَّجلِ (٢) والسَّارقِ والمُؤمنِ والفاجرِ؛ لأنَّ الأصلَ فيه الاستغراقُ، ولم تزلِ العلماءُ تَستدلُّ بآيةِ السَّرقةِ وآيةِ الزِّنا من غيرِ نكيرٍ، ولوقوعِ الاستثناءِ منه، نحوُ: ﴿لَقَدْخَلَقْنَا الإِنسَنَ فِي آخْسَنِ تَقْدِيمٍ ﴾ (٢) غيرِ نكيرٍ، ولوقوعِ الاستثناءِ منه، نحوُ: ﴿لَقَدْخَلَقْنَا الإِنسَنَ فِي آخْسَنِ تَقْدِيمٍ ﴾ الآية، وأيضًا فيُوصَفُ بصيغةِ العُمومِ ،كما قال تعالى: ﴿أَو الطِّفْلِ اللَّهِ لَكُ لَرُ عَمُومُهُ مِن جَهةِ اللَّفظِ على يَظْهَرُواْ عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَلَةِ ﴾ (٤)، فعلى هذا يَكُونُ عمومُه مِن جَهةِ اللَّفظِ على الأصحِّ لا مِن جهةِ المعنى؛ لأنَّ عمومَ المُفردِ الَّذِي دَخَلَتْ عليه «الـ» غيرُ عمومِ الجمعِ الَّذِي دَخَلَتْ عليه «الـ»، فالأوَّلُ يَعُمُّ المُفرداتِ والثَّانِي يَعُمُّ المُفرداتِ والثَّانِي يَعُمُّ المُحوعِ؛ لأنَّ «الـ» تَعُمُّ أفرادَ ما دَخَلَتْ عليه، وقد دَخَلَتْ على جمع.

(٨) ويَعُمَّ أيضًا (مُفْرَدٌ مُضَافٌ لِمَعْرِفَةٍ) عندَ أحمدَ وأصحابِه، وحُكِي عن الأكثرِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَإِن تَعَدُّوا نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ (٥).

<sup>(</sup>٢) في (د): كرجل.

<sup>(</sup>١) حاشية في (ع): نسخة يعتمد.

<sup>(</sup>٤) النُّور: ٣١.

<sup>(</sup>٣) التِّين: ٤.

<sup>(</sup>٥) النَّحل: ١٨.

# (٩) (وَ) مِن صيغ العُموم: (نَكِرَةٌ فِي) سِيَاقِ:

- (نَفْي) سواءٌ باشَرَها النَّافي، وهو: ما، ولا، ولات، وليسَ، ولم، وإن، والفعلُ فيه أم لا، والمرادُ النَّكرةُ المعنويَّةُ ليَدخُلَ في ذلك المُطلَقُ، وليسَ المُرادُ النَّكرةَ المقابِلةَ للمَعرفةِ، ودَخلَ في هذه العبارةِ ما باشَرَها النَّفيُ، نحوُ: ما أحدٌ قائمًا، وما باشَرَ عامِلَه، نحوُ: ما قامَ أحدٌ، وهذا هو المشهورُ عندَ العلماءِ.

- (وَ) كذا تَعُمُّ نكرةٌ في سياقِ (نَهْيٍ) قَطَعَ به ابنُ مُفْلِح (' وغيرُه؛ لأنَّه في مَعنى النَّفي، كقولِه تعالى: ﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَاءً إِنِّ فَاعِلُ ذَلِكَ عَدًا ﴿ آَنَ اللَّهُ ﴾ ('')، ويَدخُلُ الفعلُ المنهيُّ عنه، نحوُ: ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ ﴾ ('')، ﴿ وَلَا نَقُرُهُوا الزِّنَ ﴾ ('').

فعلى هذا تَعُمُّ النَّكرةُ في سياقِ النَّفيِ والنَّهيِ (وَضْعًا) بِمَعنى أنَّ اللَّفظَ وُضِعًا لللهِ النَّافظَ وُضِعَ لسلْبِ كلِّ فردٍ مِن الأفرادِ بالمطابقةِ.

وقيلَ: تَعُمُّ بطريقِ اللُّزومِ بمعنى أنَّ نفيَ كلِّ فردٍ مُبهَمٍ يَقتضي نفيَ جميعِ الأُفرادِ ضرورةً.

إذا عَلِمْتَ ذلك، فيُؤثِّرُ التَّخصيصُ بالنَّيَّةِ على الأوَّلِ دونَ الثَّاني، ويُؤَيِّدُه (٥) صِحَّةُ الاستثناءِ في هذه الصِّيغةِ بالاتِّفاقِ، فدَلَّ على تناولِها لكلِّ فردٍ.

فائدةٌ: دلالةُ النَّكرةِ في سياقِ النَّفي على العُموم قسمانِ:

<sup>(</sup>١) ﴿أصول الفقه (٢/ ٧٧٣). (٢) الكهف.

<sup>(</sup>٣) طه: ٨١.

<sup>(</sup>٥) في (د): ويؤيد.

أحدُهما: يَكُونُ (نَصًّا) في ذلك، وهي: ما إذا بُنِيَتْ على الفتحِ لتَرَكَّبِها مع «لا»، نحوُ: لا إله إلَّا الله.

- (وَ) الشَّانِ: يَكُونُ (ظَاهِرًا) فِي ذلك، وهي ما إذا لم تُبْنَ مع «لا»، بلل أُعرِبَتْ، نحوُ: لا فِي الدَّارِ رجلٌ بالرفع؛ لأنَّه يَصِحُ أن يُقالَ بعدَه: «بل رجلانِ»، فدَلَّ على أنَّها ليسَتْ نصَّا، فإنْ زِيدَ فيها «مِن» كانت نصًّا أيضًا، ويكونُ تنصيصُ العمومِ النَّفيَ على الأرجحِ، لا «مِن»؛ لأنَّها كانَتْ للعمومِ فيه ظاهرًا فلم تُفِذْ إلَّا جَعْلَه نصًّا.

- (وَ) مِن صيغِ العمومِ أيضًا: نكرةٌ (فِي) سياقِ (إِثْبَاتِ لِامْتِنَانِ) مأخوذٌ ذلك مِن استدلالِ أصحابِنا إذا حَلَفَ لا يَـأْكُلُ فاكهة، يَحنَثُ بـأُكلِ التَّمرِ والرُّمَّانِ؛ لقولِه تعالى: ﴿فِهِمَافَكِهَةٌ وَغَلَّ رَرُمُانٌ ﴾ (١).

- (وَ) مثلُه: النَّكرةُ (فِي) سياقِ (اسْتِفْهَامِ إِنْكَارِيُّ)؛ لأنَّه في مَعنى النَّفي، نحوُ: هل قائمٌ زيدٌ. قال تعالى: ﴿هَلْ يَحِسُ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْتَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزُا ﴾ (٢) فإنَّ المرادَ نفي ذلك كلِّه؛ لأنَّ الإنكارَ هو حقيقةُ النَّفي.

- قالَ الشَّيخُ وأبو المَعالي (٣) وغيرُهما: (وَشَرْطٍ) نحوُ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ ﴾ (٤) الآيةَ، و: «مَن يَأْتْنِي بأسيرٍ فله دينارٌ»، يَعُمُّ كلَّ أسيرٍ؛ لأنَّه في مَعنى النَّفي؛ لكونِه تعليقَ أمرِ لم يُوجَدْ على أمرِ لم يُوجَدْ.

(وَلا يَعُمُّ جَمْعٌ مُنكَّرٌ غَيْرُ مُضَافٍ) عندَ الأكثرِ؛ لأنَّه لو قال: له عندي عبيدٌ، قُبِلَ تفسيرُه بأقلِّ الجمع؛ وذلك لأنَّ أهلَ اللَّغةِ يُسَمُّونَه نكرةً، ولو

<sup>(</sup>۱) الرَّحمن: ٦٨. (٢) مريم: ٩٨.

<sup>(</sup>٣) «البرهان في أصول الفقه» (١/ ١١٩). (٤) الأنفال: ١٣.

كانَ عامًّا لم يَكُنْ نكرةً؛ لمغايرةِ مَعنى النَّكرةِ لمعنى العمومِ، كما سَبَقَ في تعريفِ العامِّ، ولأنَّه يَصدُقُ على أقلِّ الجمعِ، وما زادَ مرتبةً بعدَ أُخرى إلى ما لا يَتَناهى.

وإذا كانَ مَدلولُ النَّكرةِ أعمَّ مِن هذا ومنَ الصُّورِ السَّابقةِ، فالأعمُّ لا يَدُلُّ على الأخصِّ، وعمومُه في هذه الصُّورِ إِنَّمَا هو مِن عموم بدلٍ لا شمولٍ.

(وَ) على هذا (يُحْمَلُ) الجمعُ (عَلَى أَقَلِّ جَمْعٍ) لا على مجموعِ الأفرادِ على الصَّحيحِ، (وَهُوَ) أي: أقلُّ الجمعِ (ثَلاثَةٌ حَقِيقَةٌ) عندَ الأئمَّةِ الأربعةِ وغيرِهم لسَبْقِ الثَّلاثةِ عندَ الإطلاقِ، ولا يَصِحُّ نفيُ الصِّيغةِ عنها، وهما دليلُ الحقيقةِ، وأمَّا قولُه صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّة: «الإثنانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ» (١) فهو خبرٌ ضعيفٌ، ثمَّ المرادُ في الفضيلةِ لتعريفِه، لا اللَّغةِ، ولو كانَ جمعًا لغةً لَمَا بَيْنَه للتَسويةِ فيها.

قالَ أصحابُنا: يَصِحُّ إطلاقُ الجمعِ في الاثنينِ والواحدِ مَجازًا لقولِه تعالى: ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ (١).

(وَالمُرَادُ) بالجمعِ المذكورِ أَبْنِيَتُه، نحوُ: الزَّيدين، والرِّجالِ، ولهذا قال: (غَيْرُ:

(١) لَفْظِ جَمْعٍ) أي: غيرُ لفظِ: «جيمٌ، ميمٌ، عينٌ» لُغةً؛ لأنَّه ضَمُّ شيءٍ الى شيءٍ، وهو مُتَحَقِّقٌ في الاثنينِ اتَّفاقًا، وغيرُ ضميرِ المتكلِّم، نحوُ: فَعَلْنا،

<sup>(</sup>١) رواه ابن ماجه (٩٧٢) من حديث أبي موسى الأشعري رَوْتَالِلَهُمُنَّهُ.

قال النووي في اخلاصة الأحكام، (٢٣٣٦): ضعيف جدًّا

<sup>(</sup>٢) آل عمران: ١٧٣.

(٢) (وَنَحْنُ،

وَقُلْنَا، و) غيرُ، (نحو(١) قولِه تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ (قُلُوبُكُمَا ﴾ (١) مِمَّا فِي الإِنْسَانِ مِنْهُ) شيءٌ (وَاحِدٌ) قالَ ابنُ قاضي الجبلِ: لاستثنائِه لغةً. انتهى. ولأنَّ قاعدةَ اللَّغةِ أنَّ كلَّ اثنينِ أُضِيفا إلى مُتَضَمَّنِهما يَجُوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

- (١) الجمعُ على الأفصح، نحو: قَطَعْتُ رُؤُوسَ الكبشينِ،
  - (٢) ثمَّ الإفرادُ، كرأس الكبشينِ،
  - (٣) ثمَّ التَّثنيةِ، كرأسي الكبشينِ،

وإنَّما رَجَحَ الجمعُ استثقالًا لتوالي دَالَّينِ على شيءٍ واحدٍ وهو التَّثنية، وتَضَمُّنِ الجمع العدد، بخلافِ ما لو أُفْرِدَ.

(وَأَقَلُّ جَمَاعَةٍ (٣) فِي غَيْرِ صَلَاةٍ: ثَلَاثَةٌ) عندَ أصحابِنا وأقلُّها في الصلاةِ اثنانِ.

(وَمِعْيَارُ العُمُومِ: صِحَّةُ الاِسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ) فيستَدَلُّ على عمومِ اللَّفظِ بقولِه: «الاستثناء» فإنَّه إخراجُ ما لَوْلاه لوَجَبَ دُخولُه في المُستثنى منه، فوَجَبَ أَنْ تَكُونَ كلُّ الأفرادِ واجبةَ الاندراج، وهذا مَعنى العُموم.

تنبيهٌ: بَقِيَ معَنا مسائلُ مِمَّا يَدُلُّ على العُموم:

منها: أنْ يكونَ اللَّفظُ عامًّا: إمَّا بالعُرفِ، أو بالعَقل،

فعمومُه بالعُرفِ في ثلاثةِ أمورٍ:

أحدُها: فَحوَى الخِطَاب.

<sup>(</sup>١) في (مختصر التحرير) (ص١٤٨): ونحن ونحو قلنا.

<sup>(</sup>٢) التَّحريم: ٤.

<sup>(</sup>٣) في «مختصر التحرير» (ص١٤٨): الجماعة.

والثَّاني: لحنُ الخطابِ، نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمُوَلَ ٱلْيَتَنَكَىٰ ظُلْمًا ﴾'' فيَعُمُّ إحراقَه، ونحوُ: ﴿فَلَا تَقُل لَمُّمَاۤ ٱنِّي ﴾'' فيَعُمُّ الأذى بلسانِه ويدِه.

والثَّالثُ: ما نُسِبَ الحُكْمُ فيه لذاتِه، وإنَّما تَعَلَّقَ في المعنى بفعلِ اقتضاه الحكلامُ، نحوُ: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيَكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ (٣) فإنَّ العُرفَ نَقَلَه إلى تحريمِ الأكلِ على العُمومِ.

وعمومُه بالعقل في ثلاثةِ أمورٍ:

أحدُها: ترتيبُ الحُكمِ على الوصفِ، نحوُ: حُرِّمَتِ الخمرُ للإسكارِ؛ فإنَّ ذلك يَقتضي أنْ يَكُونَ عِلَّةً له، والعقلُ يَحكُمُ بأنَّه كُلَّما وُجِدَتِ العلَّةُ وُجِدَ المعلولُ، وكُلَّما انتفتْ يَنتفي.

والثَّاني: مفهومُ المُخالفةِ عندَ القائلِ به، كقولِه صَاَّلتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلُمٌ» (٤) فإنَّه بمفهومه يَدُلُّ على أنَّ مطلَ غيرِ الغنيِّ عُمومًا لا يَكُونُ ظلمًا.

والثَّالَثُ: إذا وَقَعَ جوابًا لسؤال، كما لو سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّن أفطر، فقال: عليه الكفَّارةُ. فيُعلَمُ أنَّه يَعُمُّ كلَّ مفطرٍ.

(فائدةٌ: سَائِرُ الشَّيْءِ بِمَعْنَى بَاقِيهِ) عندَ الأكثرِ، وعليه الاستعمالُ؛ فإنَّ «سائرَ» بمعنى «أَسْأَرَ»؛ أي: أَبْقَى، فهو مِن السُّؤْرِ، وهو البقيَّةُ، فلا يَعُمُّ.



النّساء: ۱۰.
 الإسراء: ۲۳.
 المائدة: ۳.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (٢٢٨٧)، ومسلم (١٥٦٤) من حديث أبي هريرة رَوَاللَّهُ عَنْهُ.

# (فَضلُ)

ق الَ الأكثرُ: (العَامُّ بَعْدَ تَخْصِيصِهِ حَقِيقَةٌ) لا مجازُ؛ لأنَّ العامَّ في تقديرِ الألفاظِ مطابقةٌ لأفرادِ مدلولِه، فسَقطَ منها بالتَّخصيصِ طِبْقُ ما خُصِصَّ به من المعنى، فالباقي منها ومنَ المدلولِ مُتطابقانِ تقديرًا، فلا استعمالَ في غيرِ الموضوع له، فلا مجازَ، فالتَّناوُلُ باقٍ، وكانَ حقيقةً قبْلَه، فكذا بعدَه.

(وَهُوَ) أي: العامُّ المخصوصُ (حُجَّةُ) عندَ الأكثرِ؛ لأنَّ الصَّحابةَ لم تَزَلْ تَستدلُّ بالعُموماتِ مع وجودِ التَّخصيصِ فيها، ولأنَّه كانَ حُجَّةٌ، والأصلُ بقاؤُه، ولأنَّ دَلالتَه على بعضِ لا يَتَوقَّفُ على بعضِ آخَرَ (١) للدَّوْرِ.

قال الدَّبُوسِيُّ: لكنَّه غيرُ مُوجِبِ للعلمِ قطعًا، بخلافِ ما قَبْلَ التَّخصيصِ(٢). انتهى. وفي المسألةِ أقوالُّ أُخَرُ أَضْرَبْنا عنها خوفَ الإطالةِ.

ق الَ ابنُ العِرَاقِيِّ وغيرُه: الخلافُ في هذه المسألةِ مُفَرَّعٌ على القولِ بأنَّ العامَّ بعدَ التَّخصيصِ مجازٌ، فأمَّا إنْ قُلْنا: إنَّه حقيقةٌ؛ فهو حُجَّةٌ قطعًا (٣).

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: وهو ظاهرُ صَنيعِ ابنُ مُفْلِحِ (١٠).

والمُرادُ في هذه المسألةِ (إِنْ خُصَّ) العامُّ (بِمُبَيَّنِ) يَعني بمعلوم، أو خُصَّ باستثناء بمعلوم، ك: أَكْرِمْ بني تميم ولا تُكْرِمْ فلانًا، وكقولِنا: له عليَّ عشرةٌ إلَّا واحدًا، فإنْ خُصَّ بمجهول، ك: «اقتلوا المشركينَ إلَّا بعضَهم»، لم يَكُنْ حُجَّةً اتفاقًا؛ لأنَّ الآيةَ لا يُستدَلُّ بها على الأمرِ بقتلِ فردٍ مِن الأفرادِ؛ إذْ ما مِن

<sup>(</sup>٢) (تقويم الأدلة) (ص١٠٥).

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٤) (التحبير شرح التحرير) (٥/ ٢٣٧٤).

<sup>(</sup>٣) (الغيث الهامع) (ص: ٣٠٦).

فردٍ إِلَّا وِيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هـو المُخرَجَ، ولأنَّ إخراجَ المجهولِ مِن المعلومِ يُصَيِّرُ المعلومَ مَجهولًا.

فائدةٌ: قالَ في «شرحِ الأصلِ»: لم يَتَعَرَّضْ كثيرٌ مِن العلماءِ بل أكثرُ هم للفرقِ بينَ العامِّ المخصوصِ والعامِ الَّذِي أُريدَ به الخصوصُ، وهو مِن مهمَّاتِ هذا الباب، وهو عزيزُ الوجودِ(١٠).

وقالَ ابنُ دقيقِ العيدِ: يَجِبُ أَنْ يُتَنَبَّهَ للفرقِ بينهما؛ فالعامُّ المخصوصُ أعمُّ مِن العامِّ الَّذِي أُرِيدَ به الخصوصُ، ألا تَرى أنَّ المُتكلِّمَ إذا أَرادَ باللَّفظِ أَعمُّ مِن العامِّ الَّذِي أُرِيدَ به الخصوصُ، ثمَّ أُخْرَج بعدَ ذلك بعضَ ما دَلَّ عليه أوَّلا ما ذَلَّ عليه ظاهرُه من العُموم، ثمَّ أُخْرَج بعدَ ذلك بعضَ ما دَلَّ عليه اللَّفظُ كانَ عامًّا مخصوصًا، ولم يَكُنْ عامًّا أُريدَ به الخصوصُ (٢)، فلهذا قال المصنَّفُ:

(وَعُمُومُهُ مُرَادٌ تَنَاوُلًا) فإنَّ المرادَبه هو الأكثر، وما ليسَ بمرادِ هو الأقلُّ، ويُعَمُومُهُ مُرَادٌ تَنَاوُلًا) فإنَّ المرادَبه هو الأكثر، وما ليسَ بمرادٍ هو الأقلُّ، ويُقالُ: إنَّه منسوخٌ بالنِّسبةِ إلى البعضِ الَّذِي أُخرِجَ، و(لا) يَكُونُ عمومُه مرادًا (حُكْمًا) فيَصِحُ التَّعلُّقُ بظاهرِه اعتبارًا بالأكثرِ.

(وَقَرِينَتُهُ لَفْظِيَّةٌ) لا عقليَّةٌ، و(قَـدْ تَنْفَكُّ) عنه يَعني أنَّـه يَحتاجُ إلى دليلٍ لفظيِّ غالبًا كالشَّرطِ والغايةِ والاستثناءِ.

(وَ) أَمَّا (الْعَامُّ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ الخُصُوصُ) فليسَ بمرادٍ لا تناولًا ولا حُكمًا، بل (كُلِّيُّ اسْتُعْمِلَ فِي جُزْئِيِّ) يَعني أنَّه ما كانَ المرادُ به أقلَ، وما ليسَ بمرادٍ هو الأكثر، ولا يَصِحُ الاحتجاجُ بظاهرِه.

<sup>(</sup>١) «التحبير شرح التحرير» (٥/ ٢٣٧٩).

<sup>(</sup>٢) ينظر: «التَّحبير شرح التَّحرير» (٥/ ٢٣٧٩).

(وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مَجَازًا(١) قَطعًا، ليُنقَلَ اللَّفظُ عن موضوعِه الأصليِّ بخلافِ العامِّ المخصوصِ، (وَقَرِينتُهُ عَقْلِيَّةُ لَا تَنْفَكُّ) عنه يَعني أنَّه يَحتاجُ لدليلِ معنويٌّ يَمنَعُ إرادةَ الجميع، فتَعَيَّنَ له البعضُ.

تنبيهُ: قال البِرْمَاوِيُّ: وحاصلُ ما قَرَّرَه أَنَّ العامَّ إِذَا قُصِرَ على بعضِه له ثلاثُ حالاتِ:

الأولى: أنْ يُرادَبه في الابتداءِ خاصٌّ، فهذا هو المرادُبه خاصٌّ.

والنَّانيةُ: أَنْ يُرادَ به عامٌّ، ثمَّ يُخرَجَ منه بعضُه، فهذا نَسخٌ.

والثَّالثةُ: ألَّا يُقصَدَبه خاصٌّ ولا عامٌّ في الابتداءِ، ثمَّ يُخرَجَ مِنه أمرٌ يَتَبَيَّنُ بِذلك أنَّه لم يُرَدْ به في الابتداءِ عمومُه، فهذا هو العامُّ المخصوصُ.

ولهذا كانَ التَّخصيصُ عندَنا بيانًا لا نسخًا، إلَّا إنْ أُخْرِج بعدَ دخولِ وقتِ العمل على العامِّ فيكُونُ نَسخًا؛ لأنَّه قد تَبَيَّنَ أنَّ العُمومَ أُرِيدَ في الابتداءِ(٢).

(وَالجَوَابُ) مِن الشَّارع:

(١) (لا المُسْتَقِلِّ) وهو الَّذِي لو وَرَدَ ابتداءً لم يُفِدِ العُمومَ (تَابِعٌ لِلسُّؤَالِ (٣) في عُمُومِهِ) النَّفاقًا، كجوابِه لمن سَأَلَه عن بيعِ الرُّطَبِ بالتَّمْرِ: «أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَبسَ؟» قيلَ: نعمْ. قال: «فَلا إِذًا» (٤).

<sup>(</sup>١) زاد في المختصر التحرير؟ (ص١٤٩): وأخص وعمومه غير مراد.

<sup>(</sup>٢) (الفوائد السنية في شرح الألفية» (٤/ ٢٧).

<sup>(</sup>٣) في «مختصر التحرير» (ص٩٤٩): لسؤال.

<sup>(</sup>٤) رواه أبو داود (٣٣٥٩)، والترمذي (١٢٢٥)، والنسائي (٤٥٤٥)، وابن ماجه (٢٢٦٤) من حديث سعد بن أبي وقاص رَحَلِلَهُمَنَهُ.

وقال الترمذي: حسن صحيح.

(وَ) الجوابُ لا المُستقِلُ تابعٌ للسُّوالِ (فِي قَوْلِ) للقاضي (() وأبي الخطَّابِ (() المُستقِلُ تابعٌ للسُّوالِ (فِي قَوْلٍ) للقاضي (() وأبَهُ الخطَّابِ (() والآمِدِيِّ ()) وغيرِهم: (وَخُصُوصِهِ) أيضًا، كقولِه تعالى: ﴿ فَهَلَ وَجَدَّمُ مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقَّا قَالُواْ نَعَمْ ﴾ (()) وكقولِه عَلَيْهِ السَّلَامُ لأبي بُردة: (تُجْزِئُكُ ولا تُجْزِئُ أَحَدًا بَعْدَكَ (() أي: في الأُضحيَّةِ.

فهذا وأمثالُه وإنْ تُرِكَ فيه الاستفصالُ مع تعارُضِ الأحوالِ لا يَدُلُ على التَّعميمِ في حقِّ غيرِه؛ إذِ اللَّفظُ لا عمومَ له، ولَعَلَّ الحُكْمَ على ذلك الشَّخصِ التَّعميمِ في حقِّ غيرِه؛ إذِ اللَّفظُ لا عمومَ له، ولَعَلَّ الحُكْمَ على ذلك الشَّخصِ لمَعنَى يَختَصُّ به كتخصيصِ أبي بُردةَ بقولِه: «ولا تُجْزِئُ أَحَدًا بَعْدَكَ» (٥٠)، ثمَّ بتقديرِ تعميمِ المعنى فبالعلَّةِ لا بالنَّصِ؛ لاحتمالِ معرفةِ حالِه، فأجابَ على ما عَرَف، وعلى هذا يَجرِي أكثرُ الفتاوى مِن المُفتينَ (١٠).

والقولُ الثَّاني: أنَّه لا يَتْبَعُ السُّؤالَ في خصوصِه.

قالَ ابنُ مُفْلِحٍ: والَّذي عليه أصحابُنا التَّعميمُ، قالوا: لـو اختَصَّ به لَما احتِيجَ إلى تخصيصِه، وهذا ظاهرُ كلامِ الإمامِ أحمدَ؛ لأنَّه احتجَّ في مواضعَ كثيرةٍ بمِثل ذلك، وكذلك أصحابُنا (٧).

قالَ المَجدُ: ما سَبَقَ إِنَّمَا يَمنَعُ قوَّةَ العُمومِ، لا ظُهورَه؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ المعرفةِ لِما لم يُذكرْ، ومَثْلَه الشَّافعيُّ بقولِه لغَيلانَ وقد أَسْلَمَ على عشرِ نسوةٍ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ أَرْبَعًا» (^) ولم يَسأَلُه هل وَرَدَ العقدُ عليهنَّ معًا أو مُرَتَّبًا، فذلً على عدم الفرقِ.

<sup>(</sup>١) «العدة في أصول الفقه» (٢/ ٩٦٥). (٢) «التمهيد في أصول الفقه» (٢/ ١٦٥).

<sup>(</sup>٣) (الإحكام) (٢/ ٣٤٥).(٤) الأعراف: ٤٤.

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري (٩٥٥)، ومسلم (١٩٦١). (٦) في (د): المفتيين.

<sup>(</sup>۷) «أصول الفقه» (۲/ ۸۰۰ – ۸۰۱).

<sup>(</sup>٨) رواه الترمذي (١١٢٨)، وابن ماجه (١٩٥٣)، وابن حبان (٤١٥٦) من حديث ابن عمر رَحَوَالِلَهُ عَنْهُ.

(٢) (وَ) الجوابُ (المُسْتَقِلُ) أي: بحَيثُ لو وَرَدَ ابتداءً لأفادَ العُمومَ: إما أَنْ يُسَاوِيَ السُّؤالَ في عمومِه وخصوصِه، أو يَكُونَ أخصَّ مِن السُّؤالِ، أو أعمَّ منه،

- ف (إِنْ سَاوَى السُّوَالَ) في خصوصِه وعمومِه، (تَابَعَهُ) أي: تابَعَ البَّوابُ السُّوَالَ (فِيمَا) أي: في جوابٍ (فِيهِ) أي: في السُّوَالِ (مِنْهُمَا) أي: مِن الخصوصِ والعُمومِ عند كونِ السُّوَالِ خاصًّا أو عامًّا، كما لو لم يَسْتَقِلَّ بالخصوصِ، كسوالِ الأعرابيِّ عن وطئِه في نهارِ رمضانَ، فقال: «أَعْتِقْ رَقَبَةً» (۱)، والعُمومِ كسُوَالِه عن الوضوءِ بماءِ البحرِ، فقال: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الحِلُّ مَنْتَدُهُ» (۱).

- (وَإِنْ كَانَ) الجوابُ (أَخَصَّ) مِن السُّوَالِ (اخْتَصَّ بِهِ) أي: بالجوابِ (الشُّوَالُ) كسُوَالِه عن قتلِ النِّساءِ الكوافرِ، فيقولُ: اقتلوا المُرتدَّاتِ، فيَختَصُّ بالجواب وهو قتلُ المُرتدَّاتِ مِنهنَّ.

- (وَإِنْ كَانَ) الجوابُ (أَعَمَّ) مِن السُّؤالِ اعتُبِرَ عمومُ الجوابِ، كسؤالِه عَلَيْهِ السَّوَالِه عَلَيْهِ السَّوَالِ الْهُ عَن ماءِ بسُرِ بُضَاعة، فقال: «المَاءُ طَهُورٌ لا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»، ٣٠، وهذا مندرجٌ في قولِه: (أَوْ وَرَدَ عَامٌ عَلَى سَبَبِ خَاصٌ بِلَا سُؤَالٍ) كما رُوِيَ

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (١٩٣٦)، ومسلم (١١١١) من حديث أبي هريرة رَمِّوَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود (٨٤)، والترمذي (٦٩)، والنسائي (٥٩)، وابن ماجه (٣٨٦، ٣٢٤٦)، وابن الجارود (٤٣)، وابن خزيمة (١١)، وابن حبان (٢٤٣)، والحاكم (١/ ٢٣٧)، وقال الترمذي: حسن صحيح

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود (٦٦، ٦٧)، والترمذي (٦٦)، والنسائي (٣٢٧) من حديث أبي سعيد الخُدري. وقال الترمذي: حديث حسن

أنّه صَ اللّهُ عَدُوسَلَمٌ مَرَّ بشاةٍ مَيِّتةِ (١) لميمُونة فقال: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ» (٢) ف (اغْتُبِرَ عُمُومُهُ) أي: عمومُ اللَّفظِ الواردِ على سببِ خاصٌ، ولم يَقتَصِرْ على سببِه على الصَّحيحِ؛ لأنَّ السَّبَ قد يَكُونُ سؤالًا وقد يَكُونُ غيرَه، فالسَّبُ لا يُخَصَّصُ والعمومُ باقي على عمومِه؛ لأنَّ عدولَ المُجيبِ عمَّا سُئِلَ عنه أو عمَّا اقْتَضاه حالَ السَّببِ الَّذِي وَرَدَ العامُّ عليه عن ذِكْرِه بخصوصِه إلى العُمومِ: دليلٌ على إرادتِه؛ لأنَّ الحُجَّة في اللَّفظِ، وهو يَقتضي العُمومَ، والسَّببُ لا يَصلُحُ مُعارضًا لجوازِ أن يَكُونَ المقصودُ عندَ وُرُودِ السَّببِ بيانَ القاعدةِ العامَّةِ لهذه الصُّورةِ وغيرِها، واسْتُدِلَّ لذلك بأنَّ الصَّحابةَ ومَن بيانَ القاعدةِ العامَّةِ لهذه الصُّورةِ وغيرِها، واسْتُدِلَّ لذلك بأنَّ الصَّحابةَ ومَن بيانَ القاعدةِ العامَّةِ لهذه الصُّورةِ وغيرِها، واسْتُدلَّ لذلك بأنَّ الصَّحابةَ ومَن بيانَ القاعدةِ العامَّةِ لهذه الصُّورةِ وغيرِها، واسْتُدلَّ لذلك بأنَّ الصَّحابة ومَن ونَرَّ لَتُ في هلالِ بنِ أُمَيَّةَ، ولأنَّ اللَّفظَ عامٌ بوضعِه والاعتبارِ به، بدليلِ لو ونزَلَتْ في هلالِ بنِ أُمَيَّةَ، ولأنَّ اللَّفظَ عامٌ بوضعِه والاعتبارِ به، بدليلِ لو ونزَلَتْ في هلالِ بنِ أُميَّةَ، ولأنَّ اللَّفظَ عامٌ بوضعِه والاعتبارِ به، بدليلِ لو ونزَلَتْ في ها المَصلحة قد تَختلِفُ بهما.

(وَصُورَةُ السَّبِ: قَطْعِيَّةُ الدُّنُولِ) أي: مقصودةٌ بالعمومِ قطعًا عندَ الأكثرِ، (فَلَا يَخْتَصُّ) السَّبِ (بِاجْتِهَادٍ) والخلافُ إِنَّمَا هو فيما عداها، الأكثرِ، (فَلَا يَخْتَصُّ) السَّبِ (بِاجْتِهَادٍ) والخلافُ إِنَّمَا هو فيما عداها، فيَطرُقُ التَّخصيصُ ذلك العامَّ إلَّا تلك الصُّورة، فإنَّه لا يَجُوزُ إخراجُها، فلو سَأَلتُه امرأةٌ مِن نِسائِه طلاقها فقال: «نسائي طوالقُ»، طُلِقتْ، ذَكَرَه ابنُ عَقِيل (٣) إجماعًا، وأنَّه لا يَجُوزُ تخصيصُه، والأشهرُ عندنا ولو استَثناها بقلبِه، لكنْ يُدَيَّنُ، ولو اسْتَثنى غيرَها: لم تُطَلَّقُ.

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم (٣٦٦) من حديث ابن عباس رَعَوَالِلَهُ عَنَّهُ.

<sup>(</sup>٣) (الواضح في أصول الفقه (٣/ ١٤).

(فَائِدَةٌ: قِيلَ: ليسَ فِي القُرْآنِ عَامٌّ لَمْ يُخَصَّ (١) إِلَّا) قولُه تعالى: (﴿وَمَا مِن دَآبَةِ) فِ ٱلْأَرْضِ إِلَّاعَلَ ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ (١).

وقالَ الطُّوفِيُّ في «الإشاراتُ» (٢): قولُه تعالى (﴿وَهُوبِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (٧) هذا عامٌّ لم يُخصَّ بشيء أصلًا؛ لتعلُّقِ علمِهِ عَرَّقِطَّ بالموادِّ الشَّلاثِ: مادَّةُ الواجبِ، والمُمكنِ، والمُمتنعِ، بخلافِ قولِه عَرَّقِطَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَى كُلِ شَيْءٍ مَدِيرٌ ﴾ (٨) فإنَّه عامٌّ مَخصوصٌ بالمُحالات، والواجباتِ الَّتي لا تدخلُ تحت المَقدُوريَّة؛ كالجَمع بين الضدَّيْن، وكخَلْقِ ذاتِه وصِفاتِهِ وأشباهِ ذلك. انتهى.



<sup>(</sup>١) في (د): يختص.

<sup>(</sup>۲) هود: ٦.

<sup>(</sup>٣) هود: ٦.

<sup>(</sup>٤) في (د): الأكل.

<sup>(</sup>٥) (الفوائد السنيّة في شرح الألفيّة) (٤/ ١٤٢ - ١٤٣).

<sup>(</sup>٦) (الإشارات الإلهيَّة) بتحقيقي (١/ ١٣٩ - ١٤٠).

<sup>(</sup>٧) البقرة: ٢٩.

<sup>(</sup>٨) النَّحل: ٧٧، وآيات أخرى.

### (فضل)

جمْعُ المُشتَركِ باعتبارِ مَعانيه مَبنيٌ على جوازِ استعمالِ المفرّدِ في مَعانيه، ووجه البناءِ أنَّ التَّثنيةَ والجمعَ تابعانِ لِما يَسُوغُ المفردُ فيه، فحيثُ جازَ استعمالُ المفردِ في مَعنَينيه أو معانيه، جازَ تثنيةُ المُشتَركِ وجَمْعُه، وحيثُ لا، فلا، تَقُولُ: عيونُ زيدٍ، وتُريدُبه العينَ الباصرةَ، والعينَ الجاريةَ، وعينَ الميزانِ والذَّهب، وغيرَها، فعندَ الأكثرِ (يَصِحُّ إطْلَاقُ جَمْع المُشْتَرَكِ) على معانيه، (وَ) إطلاقُ (مُثَنَّاهُ) على مَعنَينيه بأنْ يُريدَ المُتكلِّمُ بالمُشتَركِ مَعنييه أو معانيَه معًا(١) فيَصِحُ (كَ) ما يَصِحُ إطلاقُ (مُفْرَدٍ(١) عَلَى كُلِّ مَا لَهُ) أي: ما للمفردِ مِن المعاني (مَعًا) فاستعمالُ المُشتَركِ في أحدِ مَعنَيتُه أو معانيه جائزٌ قطعًا وهو حقيقةٌ؛ لأنَّه فيما وُضِعَ له، وأمَّا إطلاقُه على الكلِّ معًا في حالة واحدة ففيه مذاهبُ: أصحُّها أنَّه يَصِحُ كقولِنا: العينُ مخلوقةٌ، ونريدُ جميعَ معانيها، وكقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَيْكِكَتَهُ. يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ (٣) فإنَّ الصَّلاةَ مِن اللهِ: الرَّحمةُ، ومِن الملائكةِ: دعاءٌ، ويَكُونُ إطلاقُه على جميعِها مجازًا لا حقيقةً، وقيلَ: حقيقةٌ لأنَّه يُوجِبُ حُكْمَه على الجمع، وفُهِمَ مِن الشَّرح أنَّ اللَّفظَ المُشتَركَ إذا لم يُستعمَلْ في وقتٍ واحدِ بل في وقتينِ مثلًا؟ فإنَّ ذلك جائزٌ قطعًا.

(وَ) يَصِتُّ إطلاقُ (اللَّفْظِ) الواحدِ (عَلَى حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ الرَّاجِعِ) ويُحمَلُ عليهما (مَعًا مَجَازًا) كالمسألةِ الَّتي قَبْلَها لاتِّحادِهما، فيكُونُ

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) في المختصر التحرير؛ (ص١٥١): كمفرده.

<sup>(</sup>٣) الأحزاب: ٥٦.

حَمْلُ اللَّفظِ على الحقيقةِ والمجازِ معًا إذا رَجَحَ بمُرَجِّحٍ مِن الخارجِ، وإلَّا فالحقيقةُ مُقَدَّمَةٌ قطعًا.

مثالُ ذلك: إطلاقُ النَّكاحِ للعقدِ والوطءِ معًا، إذا قُلْنَا: حقيقةٌ في أحدِهما مجازٌ في الآخرِ، ولذلك حُمِلَ قولُه تعالى: ﴿أَوْلَنَمَسُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ (١) على المسّ باليدِ، وهو حقيقةٌ، وعلى الوقاع وهو مجازٌ.

ومِثْلُه قولُه تعالى: ﴿ يُوصِيكُو الله فِي آولندِ كُمُ اللَّذَكِ مِثْلُ حَظِّ الْأَنْشَيَيْنِ ﴾ (١) فإنَّه حقيقةٌ في وَلَدِ السُّلْب، مجازٌ في وَلَدِ الابن.

(وَهُو) أي: اللَّه ظُ إذا صَحَّ إطلاقُه على الحقيقة والمجازِ فهو (ظَاهِرٌ فِيهِ مَا) جميعًا؛ أي: غيرُ مُجمَل؛ (إِذْ لا قَرِينَة) تَخُصُّ أَحَدَهما، فاللَّمْسُ فَيهِمَا) جميعًا؛ أي: غيرُ مُجمَل؛ (إِذْ لا قَرِينَة) تَخُصُّ أَحَدَهما، فاللَّمْسُ قُلْنُا حقيقة في اللَّمسِ باليدِ، مجَّازٌ في الجماعِ (فَيُحْمَلُ عَلَيْهِمَا) وجوبًا على الصَّحيحِ، ويَجِبُ الوضوءُ مِنهما جميعًا؛ لأنَّه لا تَدافُعَ بينَهما، فعلى على الحقيقة والمجازِ (كَعَامٌ) أي: لكونِه مِن بابِ العموم.

وتوجيهُ ذلك: أنَّ نِسبةَ المُشتَركِ إلى مَعانيه كنسبةِ العامِّ إلى أفرادِه، وعندَ التَّجرُّدِ يَعُمُّ الأفراد، فكذا المُشتَركُ، والجامِعُ صِدقُ اللَّفظِ بالوضعِ على كلِّ فردٍ مِن أفرادِه وإنِ افْتَرَقا من حَيْثُ إنَّ كلِّ فردٍ مِن أفرادِه وإنِ افْتَرَقا من حَيْثُ إنَّ العامُّ صِدْقُه بواسطةِ الاشتِراكِ العامُّ صِدْقُه بواسطةِ الاشتِراكِ في أنَّ اللَّفظَ وُضِعَ لكلِّ واحدٍ.

<sup>(</sup>١) النِّساء: ٤٣.

<sup>(</sup>٢) النِّساء: ١١.

ومَحَـلُّ صِحَّةِ الإطلاقِ والحملِ على المعنيينِ أو المعاني عندَ القائلِ به حَيْثُ لا يَكُونُ بينَهما أو بينَهم تنافي، (فَإِنْ تَنَافَيَا كَ) استعمالِ لفظِ (افْعَلْ، أَمْرًا وَتَهْدِيدًا: امْتَنَعَ) الإطلاقُ والحملُ.

(وَأُلْحِقَ بِذَلِكَ: المَجَازَانِ المُتَسَاوِيَانِ(١) أي: أَلْحَقَ جمعٌ مِن العلماءِ المَجازَينِ المُتساوِيَينِ بالحقيقةِ والمجازِ، فعلى هذا إذا تَعَذَّرَ حمْلُ اللَّفظِ على مَعناه الحقيقيِّ أو قامَ دليلٌ على أنَّه غيرُ مرادٍ، وعُدِلَ إلى المعنى المجازيِّ إطلاقًا أو حملًا، وكانَ المجازُ مُتَعَدِّدًا جازَ إرادةُ الكلِّ، وساغَ للسَّامِع الحملُ على الكلِّ بشرطِ كَوْنِ المجازَينِ مُتساوِيَينِ.

مشالُ ذلك: لو حَلَفَ لا يَشتري دارَ زيد، وقامَتْ قرينةٌ على أنَّ المرادَ لا يَعقِدُ بنَفْسِه، وتَرَدَّدَ الحالُ بينَ السَّوْمِ وشراءِ الوكيلِ؛ فيُحمَلُ عليهما، ويَحنَثُ بكلِّ منهما.

(وَدَلَالَةُ الِاقْتِضَاءِ وَالإِضْمَارِ عَامَّةٌ) أي: غيرُ مُجملَةٍ، ولا لنفي الإثمِ على الصَّحيح، واستُدلَّ له بما رَوى الطَّبَرانِيُّ (٢) وغيرُه بإسناد جيِّد عن ابنِ عبَّاسٍ رَحَوَلِللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «إِنَّ اللهُ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الخَطَأُ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»، ورَوَاه ابنُ ماجه ولفظُه: «إِنَّ اللهُ وَضَعَ» (٣)، ورَوَى ابنُ عَدِيِّ: «رَفَعَ اللهُ عَنْ هَذِهِ الأُمَّةِ ثَلَاثًا: الخَطَأُ وَالنِّسْيَانَ وَالأَمْرَ يُكُرَهُونَ عَلَيْهِ» (٤).

فمِثْلُ هذا يُقالُ فيه مُقتضى الإضمارِ، ومُقتضاه الإضمارُ، ودَلالتُه على المضمَر دَلالةُ إضمارِ واقتضاءٍ، فالمُضمَرُ عامٌ.

<sup>(</sup>۱) في (ع): المستويان. (۲) «المعجم الكبير» (۱۱/ ۱۳۳).

<sup>(</sup>٣) رواه ابن ماجه (٢٠٤٥)، وابن حبان (٢٢١٩) من حديث ابن عباس رَضِّلَقُهُمَنْهُا

<sup>(</sup>٤) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢/ ٣٩٠). وضعَّفه ابن الملقن في «البدر المنير» (٤/ ١٨٢).

قالَ البِرْمَاوِيُّ (۱): المُقتَضِي بالكسرِ: الكلامُ المحتاجُ للإضمارِ (۲)، وبالفتحِ: هو ذاك المحذوفُ، ويُعَبَّرُ عنه أيضًا بِ«المُضمَرِ»، فالمُختلَفُ في عمومَه عمى الصَّحيحِ: «المُقتضَى» بالفتح؛ بدليلِ استدلالِ مَن نَفَى عمومَه بكونِ العمومِ مِن عوارضِ الألفاظِ، فلا يَجُوزُ دعواه في المعاني، ويُحتمَلُ أنْ يكُونَ في المُقتِضي بالكسرِ: وهو المنطوقُ به المحتاجُ في دَلالتِه للإضمارِ.

وبالجملة فحاصلُ ("المسألة أنَّ المُحتاجَ إلى تقديرِ [في نحو: ﴿حُرِّمَتَ عَلَيْكُمُ الْمَيْنَةُ ﴾ (ن) وغيرها من الأمثلة إنْ دَلَّ دليلٌ على تقديرِ [ (أن شيء مِن المُحتملاتِ بعَينِه فذاك، سواءٌ كانَ المُقدَّرُ عامًّا في أمورِ كثيرةٍ أو خاصًّا بفَردٍ، وإن لم يَدُلَّ دليلٌ على تعيينِ شيء لا عامٌ ولا خاصٌ مع احتمالِ أمورٍ مُتعدِّدةٍ؛ لم يَتَرَجَّحْ بعضُها، فهل تُقَدَّر المُحتملاتُ كلُّها، وهو المُرادُ بالعُموم في هذه المسألة أو لا؟

فيه مذاهب، ووجهُه أنَّه لم يَرِدْ رفعُ الفعلِ الواقعِ بل ما تَعَلَّقَ به، فاللَّفظُ محمولٌ عليه بنفسِه لا بدليله.

(وَ) الفعلُ المُتَعَدِّي إِن لم يُذْكَرْ له مفعولٌ بِه (مِثْلُ: لا آكُلُ) أو: لا أَضرِبُ، أو: لا أَضرِبُ، أو: لا أقدومُ، أو: ما أَكَلْتُ، (أَوْ "إِنْ أَكَلْتُ فَعَبْدِي حُرِّ" يَعُمُّ مَفْعُولاتِهِ) على الأصحِّ، (فَيُقْبَلُ) منه (تَخْصِيصُهُ) ببعضِ المفاعيل به إذا نَوَاه لعُمومِه.

<sup>(</sup>١) «الفوائد السنيّة في شرح الألفيّة» (٣/ ٤٣٥ – ٤٣٦).

<sup>(</sup>٢) في (د): لإضمار.

<sup>(</sup>٣) في (ع)، (د): في أصل. والمثبتُ مِن (الفوائدُ السَّنيَّةُ) للبرماويِّ.

<sup>(</sup>٤) المائدة: ٣.

<sup>(</sup>٥) ليس في (ع). ومثبتٌ من (د)، و الفوائدُ السَّنيَّةِ اللبرماويِّ.

تنبيــهُ: قُلْتُ: يُفهَمُ منه أنَّ الفعــلَ إذا كانَ لازمًا كقولِه: واللهِ! لا أقولُ، أنَّه يَحنَثُ بكلِّ قولٍ ولا يُقبَلُ تخصيصُه.

(فَلَوْ نَوَى) بقولِه: «لا آكلُ» مأكولًا (مُعَيَّنًا: قُبِلَ) منه تخصيصُه ولم يَحنَثْ بغيرِه (بَاطِنًا(۱)) عندَ أصحابِنا وغيرِهم؛ لصِحَّةِ الاستثناءِ فيه، فكذا تخصيصُه، وهل يُقبَلُ حُكمًا أم لا؟ فيه عن أحمدَ روايتانِ.

(فَلَوْ<sup>(۲)</sup> زَادَ) ذِكْرُ المفعولِ به، ك: لا أَكَلْتُ (لَحْمًا) أو تمرًا مَثلًا (وَنَوَى) لحمًا أو تمرًا (مُعَيَّنًا: قُبِلَ) منه تعيينُه (مُطْلَقًا) أي: باطنًا وظاهرًا مِن غيرِ خلافٍ عندَ بعضِهم.

فائدةٌ: هذه المسألةُ مسألةُ تخصيصِ العُمومِ بالنَّيَّةِ ولا يَختَصُّ جوازُ التَّخصيصِ بالنَّيَّةِ، ولذلك اعتُرِضَ التَّخصيصِ بالنَّيَّةِ، ولذلك اعتُرِضَ على الحنفيَّةِ في: «لا أَكَلْتُ» أَنَّه لا عمومَ فيه (٣) بل مطلقٌ، والتَّخصيصُ فرعُ العُموم بأنْ يَصِيرَ بالنَّيَّةِ تقييدًا للمُطلقِ، فلم يَمنَعُوه.

(وَالْعَامُّ فِي شَيْءٍ: عَامٌّ فِي مُتَعَلَّقَاتِهِ) وتَقَدَّمَ أَنَّ عمومَ الأشخاصِ يستلزمُ عمومَ الأشخاصِ يستلزمُ عمومَ المُتعلَّقاتِ، وكلامُ الإمامِ أحمدَ في قولِه تعالى: ﴿ يُوصِيكُو اللّهُ فِيَ الْمُتعلَّقاتِ، وكلامُ الإمامِ أحمدَ في قولِه تعالى: ﴿ يُوصِيكُو اللّهُ فَا اللّهِ عَلَى العُمومِ: أَنَّ مَن وَقَعَ عليه اسمُ ولدٍ؛ فله ما فَرَضَ اللهُ، فكانَ رسولُ اللهِ صَلَّاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو المُعبِّرُ عنِ الكتابِ أَنَّ الآيةَ إِنَّمَا قَصَدَتْ للمسلم لا للكافرِ.

<sup>(</sup>١) زاد في (مختصر التحرير) (ص١٥١): ويعم الزمان والمكان.

<sup>(</sup>٢) ليست في (د).

<sup>(</sup>٣) ليست في «د».

<sup>(</sup>٤) النِّساء: ١١.

(وَنَفْيُ المُسَاوَاةِ: لِلْعُمُومِ) عندَ أصحابِنا، نحوُ قولِه تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى الْمُسَاوَاةِ: لِلْعُمُومِ) عندَ أصحابِنا، نحوُ قولِه تعالى: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُوْمِنَا كُمَن كَانَ الْمُومِنِ النَّهَ الْكَارِ وَأَصَّنَا الْمُومِنِ الْمُومِنِ الْمَوْمِنِ الْمَدْمِنَ فَي الْعُمومَ فِي الْآيتينِ لا يَمنَعُ قصاصَ المُؤمنِ بالذِّمِّيِّ، ولا ولايةَ الفاسقِ عقدَ النُّكاحِ، ولو قُتِلَ المسلمُ بالذِّمِّيِّ لثَبَتَ السَّواقُهما، أو قُلْنا: إنَّ الفاسقَ يَلِي عقدَ النُّكاحِ؛ لاستوى مع المؤمنِ الكامل، وهو العدلُ.

تنبيه ": نفي المُساواةِ وما في مَعناها مِن الاستواءِ والتَّساوي والتَّماثُلِ والمُماثلةِ ونحوِ ذلك، سواءٌ فيه نفيه في فعل، نحوُ: لا يَستوي كذا وكذا، أو في اسم، نحوُ(٣): لا مساواة بينَ كذا وكذا.

(وَالمَفْهُومُ مُطْلَقًا) أي: سواءٌ كانَ مفهومَ موافقةٍ أو مخالفةٍ: (عَامٌّ فِيمَا سِوَى المَنْطُوقِ، يُخَصَّصُ أي: يَجُوزُ تخصيصُ المفهومِ (بِمَا يُخَصَّصُ بِهِ العَامُّ) عندَ أكثرِ أصحابِنا وغيرهم.

فَإِنْ قِيلَ: لو كانَ المفهومُ حُجَّةً لَما خُصَّ؛ لأنَّه مُستنْبَطُ من اللَّفظِ كالعِلَّةِ، وأُجِيبَ بالمنع، وأنَّ اللَّفظَ بنَفسِه دَلَّ عليه بمُقتضى اللُّغةِ، فخُصَّ كالنُّطتِ.

ق الَ الآمِدِيُّ: الخلافُ في أنَّ المفهومَ له عمومٌ لفظيُّ؛ لأنَّ مَفهومَيِ المُوافقةِ والمُخالفةِ عامٌّ فيما سِوى المنطوقِ به بلا خلافٍ، فقولُه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ الخُكمِ الخُكمِ مَفهومُه سلبَ الحُكمِ

<sup>(</sup>۱) الحشر: ۲۰. (۲) السَّجدة: ۱۸. (۳) في (ع): مثل.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (١٤٥٤) ضمن حديث أنس الطويل في الزكاة ولفظه: وَفِي صَدَقَةِ الغَنَمِ فِي سَاثِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ .. الحديث.

عن معلوفة الغنم دونَ غيرِها، على الصَّحيحِ، فمَتى جَعَلْناه حُجَّةً لَزِمَ انتفاءُ الحُكمِ عن جملةِ صورِ المُخالفةِ، وإلَّا لم يَكُنْ للتَّخصيصِ فائدةٌ، وتَأُوّلُوا ذلك على أنَّ المُخالفينَ أرادوا أنَّه لم يَثْبُتْ بالمنطوقِ ولا يَختلفون فيه.

قيل: قولُهم: «المفهومُ لا عُمومَ له؛ لأنّه ليسَ بلفظٍ حَتَّى يَعُمَّ» لا يُريدون به سَلْبَ الحُكْمِ عن جميعِ المعلوفةِ؛ لأنّه خلافُ مذهبِ القائلينَ بالمفهومِ، ولكنّهم قد يَذكُرُونه في مَعرضِ البحثِ، فقد قالوا: دَلالةُ الاقتضاءِ تُجوِّزُ رُفعُ الخطاءِ أي: حُكْمُه لا يَعُمُّ حكمَ الإثم والغُرْمِ مثلًا؛ تقليلًا للإضمارِ، فلذلك يُقالُ في المفهومِ: هو حُجَّةٌ؛ لضرورةِ ظُهورِ فائدةِ التَّقييدِ بالصِّفةِ، ويكفي في الفائدةِ انتفاءُ الحُكمِ عن صورةٍ واحدةٍ؛ لتَوقُّفِ بيانِها على دليلٍ ويكفي في الفائدةِ انتفاءُ الحُكمِ عن صورةٍ واحدةٍ؛ لتَوقُّفِ بيانِها على دليلٍ آخَرَ، وإن لم يَقُلُ بذلك أهلُ المفهوم، لكنّه بحثٌ مُتَّجِهٌ.

(وَرَفْعُ كُلِّهِ) أي: كلِّ المفهومِ، بحَيثُ لا يَبقى سوى المنطوقِ (تَخْصِيصٌ) له (أيضًا) لإفرادِه اللَّفظَ في منطوقِه ومفهومِه، فهو كبعضِ العامِّ.



# (فَصٰلُ)

(فِعْلُهُ) أي: فعلُ الرَّسولِ (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الواقعُ (لا يَعُمُّ أَقْسَامَهُ وَجِهَاتِهِ) كصلاتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ داخلَ الكعبةِ، لا يَعُمُّ الفَرضَ والنَّفلَ، فلا يُحتَجُّ به على جوازِهما فيها؛ لأنَّ الواقعَ لا يَكُونُ إلَّا بعضَ هذه الأقسامِ، فلا يُتَصَوَّرُ أَنَّها فرضٌ ونفلٌ معًا.

(وَ) قَـولُ الـرَّاوي: (كَانَ) مِن فِعلِ النَّبِيِّ (صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ) أَنَّـه (يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلاتَيْنِ فِي السَّفَرِ، الصَّلاتَيْنِ فِي السَّفَرِ،

(١) لَا يَعُمُّ وَقْتَنْهِمَا) لأنَّه يَحتملُ وقوعَ الصَّلاتينِ في وقتِ الأُولى ويَحتملُ وُقوعَهما في وقتِ الثَّانيةِ، والتَّعيينُ مَوقوفٌ على الدَّليلِ، فلا يَعُمُّ الوقتينِ؛ إذ ليسَ في نفسِ وقوع الفعلِ المرويِّ ما يَدُلُّ على وقوعِه في وَقتَنْهما.

(٢) (وَلا) يَعُمُّ أَيضًا (كُلَّ سَفَرٍ) كسفرِ النُّسُكِ وغيرِه؛ لأنَّه لا يَدُلُّ عليه الفعلُ.

(وَ) لَفَظُ («كَانَ»: لِلدَوَامِ الفِعْلِ وَتَكُرَارِهِ) اختارَه البَاقِلَّانِيُّ وغيرُه؛ لأنَّه العُرفُ، كقولِ القائلِ: كَانَ فَلانٌ يُكرِمُ الضِّيفانَ، وقد قال الله تعالى عن إسماعيلَ: ﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ مُهِ الصَّلَوْةِ وَٱلزَّكُوةِ ﴾ (١) أي: كَانَ يُداوِمُ على ذلك.

إذا عَلِمْتَ ذلك (فَتُفِيدُ) «كانَ» (تَكْرَارَهُ(١)) أي: تَكُرُّرَ الفعلِ (مِنْهُ) أي: مِن الدَّوام، ولهذا قال بعضُهم إنها تَقتضي التَّكرارَ عُرفًا لا لغةً.

<sup>(</sup>١) مريم: ٥٥.

<sup>(</sup>٢) في «مختصر التحرير» (ص١٥٣): تكرره.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: وهو قويٌّ جدًّا(١).

قال البِرْمَاوِيُّ: والتَّحقيقُ ما قالَه ابنُ دقيقِ العيدِ<sup>(۱)</sup> أنَّها تَدُلُّ على التَّكرار كثيرًا، كما يُقالُ: كانَ فلانٌ يَقْرِي الضَّيفَ، ومنه: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجُودَ النَّاسِ .. الحديثُ<sup>(۱)</sup>.

ولمُجرَّدِ الفعلِ قليلًا من غيرِ تكرارِ (١) نحوُ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقِي فَ لَ النَّبِيِّ عَرَفَاتٍ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ (٥)، وقولِ عائشة: (كُنْتُ أُطَيِّبُ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحِلِّهِ وَحُرْمِهِ (١). ولم يَقَعْ وُقوفُه بعرفة وإحرامُه وعائشة معه إلَّا مرَّة واحدة (٧).

تنبيةٌ: لا يَلْزَمُ مِن التَّكرارِ عدمُ الانقطاعِ، فقد يَتَكَرَّرُ الشَّيْءُ ثمَّ يَنقطِعُ، نعمْ يَلْزَمُ بالضَّرورةِ مِن عدمِ الانقطاعِ التَّكرارُ، لكنْ لا قائلَ به.

(وَلَمْ تَدْخُلِ الْأُمَّةُ بِفِعْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَا)؛ لأنَّ فِعلَه لا يَعُمُّ أقسامَه، فكذلك لا يَعُمُّ أُمَّتَه، فهو خاصٌ به، سواءٌ كانَ واجبًا أو جائزًا، (بَـلْ) تَدخُلُ الأُمَّةُ (بِدَلِيلِ) خارجيِّ:

<sup>(</sup>١) (التحبير شرح التحرير) (٥/ ٢٤٣٩).

<sup>(</sup>٢) (إحكام الأحكام) (١/ ٢٣٠).

 <sup>(</sup>٣) رواه البخاري (٦)، ومسلم (٢٣٠٨) مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَعَوَلَيْتَهَـٰنَا قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ
 صَالَةَتَهَتَنِهُ وَسَلَمٌ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ...

<sup>(</sup>٤) في (ع)، (د): نكير. والمثبتُ مِن (الفوائد السنيّة في شرح الألفيّة).

<sup>(</sup>٥) رواه مسلمٌ (١٢١٨) ضمنَ حديثِ جابرِ رَمَخَالِلَهُ عَنْهُ في الحجِّ.

<sup>(</sup>٦) رواه البخاريُّ (١٥٣٩)، ومسلمٌ (١١٨٩).

<sup>(</sup>٧) (الفوائد السنيّة في شرح الألفيّة) (٣/ ٤٣٤).

(١) مِن (قَوْلٍ) نحوُ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»(١)،

(٢) (أَوْ) مِن (قَرِينَةِ تَأَسِّ) كُوقُوعِ فِعلِه بعدَ خطابٍ مُجمَلٍ، كالقطعِ بعدَ آيةِ السَّرقةِ، أو وُقوعِه بعدَ إطلاقٍ أو عموم قُصِدَ بيانُه.

(٣) (أَوْ) مِن (قِيَاسٍ عَلَى فِعْلِهِ) وأمَّا نحوُ: «سَهَا فسَجَدَ» فالفاءُ للسَّببيَّةِ. (وَالخِطَاتُ:

(١) الخَاصُّ به) صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، نحو قولِه تعالى: ﴿ يَثَأَيُّما اَلْمُزَمِّلُ ﴾ (٢) عامٌ للأُمَّةِ، إلَّا بدليل يَخُصُّه، وهذا عندَ الإمامِ أحمدَ وأكثرِ أصحابِه وغيرِهم، ومنه ﴿ يَثَانُهُا النَّيُّ لِمَعْرَمُ مَا أَخَلَ اللهُ لَكُ ﴾ (٣) ، فعلى هذا إذا قالوا: يا أَيُّها النَّبِيُ للأُمَّةِ، لا يَقولون أَنَّه باللَّغةِ، بل للعُرْفِ في مِثْلِه، حَتَّى لو قامَ دليلٌ على خروجِ النَّبِيِّ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم مِن ذلك كانَ مِن بابِ العامِّ المخصوص، ولا يُقالُ: إنَّهم داخلونَ بدليل آخرَ ؛ لأنَّه حينئذِ ليسَ محلًا للنِّزاع، فيتَّجِدُ القولانِ، واسْتُدِلَّ له بقولِه تعالى: ﴿ فَلَمّا قَضَىٰ زَيْدُ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّحْنَكُما لِكَىٰ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ولو اختُصَّ كَمَّ فَي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١٠) ، فعلَلَ الإباحة بنفي الحرج عن أُمَّتِه، ولو اختُصَّ به لَما كانَ عِلَّةُ لذلك، وأيضًا: ﴿ خَالِه كَ أَلْكُ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١٠) ، ولو كانَ به لَما كانَ عِلَّةً لذلك، وأيضًا: ﴿ خَالِه كَ لَكُ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١٠) ، ولو كانَ اللَّفظُ مختصًا لم يَحتَجُ إلى التَّخصيص، هذا إنْ أَمْكَنَ إرادةُ الأُمَّةِ معَه فيه،

[وأمَّا ما لا يُمكِنُ إرادةُ الأُمَّةِ معَه فيه](١) مِشْلُ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِغَ مَا أُنزِلَ إِللَّ عَلَيْهَا الرَّسُولُ بَلِغَ مَا أُنزِلَ إِللَّهَ عَلَيْهِ اللَّهَةُ فيه قطعًا،

<sup>(</sup>١) رواه البخاريُّ (٦٣١) من حديثِ مالكِ بنِ الحُويرثِ رَحَالِيَّكَءَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) المُزَّمِّل: ١. (٣) التَّحريم: ١.

<sup>(</sup>٤) الأحزاب: ٣٧. (٥) الأحزاب: ٥٠.

<sup>(</sup>٦) ليس في (د). (٧) المائدة: ٦٧.

وأمّا ما لا يُمكِنُ فيه إرادةُ النّبيّ صَلَاتَهُ عَلَيْ بذلك الحُكْمِ المُقتَرِنِ بخطابِه، بل يَكُونُ الخطابُ له والمرادُ به الأُمّةُ، فليسَ ذلك مِن مَحَلِّ النّزاع أيضًا، وذلك مِثلُ قولِه تعالى: ﴿لَيْنَ اَشَرَكْتَ لَيَحْبَطَنَ عَلَكَ ﴾ (()) فخطابُه بذلك مِن مجازِ التَّركيبِ: وهو ما أُسْنِدَ فيه الحُكْمُ لغيرِ مَن هو له، نحوُ: أنبتَ الرّبيعُ البقل، وإن وُجِدَتْ قرينةٌ تَدُلُّ على إرادةِ الأُمَّةِ مَعَه دَخلوا بلا خلافٍ، وذلك مِثْلُ قولِه تعالى: ﴿ لَيَالَيُّ النّبِيُ إِذَا طَلَقَتُمُ النّبِيةُ النّبَاءَ ﴾ (()) الآية، فإن ضميرَ الجمعِ في ﴿ طَلَقَتُمُ وَ فَلَ تَحْصيصَه بالنّداءِ تشريفًا له صَلَّلتَهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَارشادِه، فتلَخَصَ إمامُهم وقدوتُهم وسيدُهم الّذِي يَصْدُرُ فِعلُهم عن رأيه وإرشادِه، فتلَخَصَ أَنَّ خطابَه ثلاثةُ أنواع:

أحدُها: يَكُونُ مُختصًّا به بلا نزاع. والثَّاني: دخولُ أُمَّتِه معَه بلا نزاع. والثَّالثُ: مَحَلُّ الخلافِ.

(٢) (أَوْ) أي: والخطابُ الخاصُّ (بِالأُمَّةِ) كخطابِه تعالى للصَّحابةِ: (لا يَخْتَصُّ بِالمُخَاطَبِ) وهو الصَّحابةُ (إِلَّا بِدَلِيلٍ) يَخُصُّهم، فيَعُمَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَالمُحَاطَبِ) وهو الصَّحابةُ (إِلَّا بِدَلِيلٍ) يَخُصُّهم، فيَعُمَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلِّ اللَّهُ عَلَى الصَّحيحِ؛ لأنَّه مُخبِرٌ بأمرِ اللهِ تعالى، وتَبعَ في «شرحِ الأصل» (١) القاضي عبدَ الوَهَابِ المالكيَّ والهنديُّ (٥) في نحوِ: «يَا أَيُّها الأُمَّةُ» أنَّه لا يَدخُلُ قطعًا.

<sup>(</sup>۱) الزُّمر: ٦٥. (۲) الطَّلاق: ١. (٣) البقرة: ٢٢٧.

<sup>(</sup>٤) «التحبير شرح التحرير» (٥/ ٢٤٦٥).

<sup>(</sup>٥) (نهاية الوصول في دراية الأصول (٤/ ١٣٨١).

(٣) (وَكَذَا خِطَابُهُ صَالَّتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّهَ لِوَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ) فإنَّه عامٌ مطلقًا على الصَّحيح، فيتَناولُ المُخاطَبُ وغيرَه، ولو اختصَّ به المُخاطَبُ لم يَكُنْ صَالِّتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّة مَبعوثًا إلى الجميع، واسْتُدلَّ له برجوع الصَّحابة إلى التَّمسُّكِ بقضايا الأعيانِ، كقصَّة ماعزِ (١)، ودِيَة الجنينِ (٢)، والمُفوِّضةِ (٣)، وغيرِ ذلك، وأيضًا قولُه صَالِتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبي بُرْدَةَ: (تُحْزِئُكُ ولا تُجْزِئُكُ أَحَدًا بَعْدَكَ (١)، فلولا أنَّ الإطلاق يَقتضى المُشاركة لم يَخُصَّ.

وقــالَ أبو الخطَّابِ(٥): إنْ وَقَعَ جوابًا لســؤالِ، كقــولِ الأعرابيِّ: واقَعْتُ أهلي. فقــال: «أَعْتِقُ»(١)، كانَ عامًّا، وإلَّا فلا، كقولِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ: «مُرُوا أَبَا بَكْر فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»(٧) فلا يَدخُلُ فيه غيرُه.

تنبيه ": مَحَلُّ ذلك إذا لم يُخَصَّ ذلك الواحدُ فلا يَكُونُ غيرُه مِثْلَه في الحُكم، كحديثِ أبي بُردةَ بقولِه: «اذْبَحْهَا، وَلَنْ تُجْزِئَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»(٨).

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (٦٨٢٤)، ومسلم (١٦٩٣) من حديث ابن عباس رَعَوَاللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٥٧٥٨)، ومسلم (١٦٨١) من حديث أبي هريرة رَعِيَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود (٢١١٤)، والترمذي (١١٤٥)، والنسائي (٣٣٥٤)، وابن ماجه (١٨٩١) من حديث ابن مسعود رَمَعَالِلَهُمَنهُ قصة بِرُوعَ بِنْتِ وَاشِقِ.

قال الترمذي: حسن صحيح.

قال في «المُطلع» (ص٣٩٨): التفويض في النكاح: التزويج بلا مهر، فالمفوَّضة بفتح الواو أي: المفوض مهرها، ثم حذف المضاف، وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه، فارتفع واستتر. والمفوِّضة بكسرها: التي ردت أمر مهرها إلى وليها.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (٩٥٥)، ومسلم (١٩٦١).

<sup>(</sup>٥) «التمهيد في أصول الفقه» (١/ ٢٧٦).

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري (١٩٣٦)، ومسلم (١١١١) من حديث أبي هريرة رَيَوَالِلَّهُ عَنْد.

<sup>(</sup>٧) رواه البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨) من حديث عائشة رَجَالِتَهُ عَلَا.

<sup>(</sup>٨) رواه البخاري (٩٥٥)، ومسلم (١٩٦١).

(وَفِعْلُهُ) أي: وحُكْمُ فِعلِ النَّبِيِّ (صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَعَدِّيهِ) أي: تَعَدِّي الفعلِ الواقعِ منه (إِلَيْهَا) أي: إلى أُمَّتِه (كَخِطَابِ خَاصِّ بِهِ) وتَقَدَّمَ أَنَّ الخطابَ الحاصَّ به يَعُمُّ الأُمَّةَ على الصَّحيحِ، ولا يَختَصُّ به إلَّا بدليلٍ، وهذا مُخرَّجُ الخاصَّ به يَعُمُّ الأُمَّةَ على الصَّحيحِ، ولا يَختَصُّ به إلَّا بدليلٍ، وهذا مُخرَّجُ على الخلافِ في الخِطابِ المُتَوَجِّه إليه عندَ الأكثرِ.

(فَائِدَةٌ: نَحْوُ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ: نَهَى عَنْ بَيْعِ الغَرَدِ('') والمُخابرةِ('' (يَعُمُّ كُلَّ خَرَدٍ) ومُخابرةٍ على الصَّحيحِ؛ لإجماعِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ في رجوعِهم إليه وعملِهم به، ولأنَّ الرَّاويَ مِن الصَّحابةِ عدلٌ عارفٌ باللُّغةِ والمعنى، فالظَّاهرُ أنَّه لم يَنقُل العُمومَ إلَّا بعدَ ظهورِه، وظنُّ صِدقِه مُوجِبٌ لاتِّباعِه.



<sup>(</sup>١) رواه مسلم (١٥١٣) من حديث أبي هريرة رَيَّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٢٣٨١)، ومسلم (١٥٣٦) من حديث جابر رَمُوَالِلَهُ عَنْدُ.

# (فضل)

(لَفْظُ الرِّجَالِ، وَ) لفظُ (الرَّهْطِ: لا يَعُمُّ النِّسَاءَ، وَلا العَكْسُ) يَعني أَنَّ لفظَ النِّساءِ لا يَعُمُّ الرِّجالَ ولا الرَّهطَ قطعًا، والرَّهطُ: ما دُونَ العشرةِ خاصَّةً لغةً، ولا واحِدَ له مِن لفظِه، وجمعُه: أَرْهُطٌ وَأَرْهَاطٌ وَأَرَاهِطُ.

(وَيَعُمُّ نَحُوُ) لَفظِ (النَّاسِ) والإنسِ والآدميِّينَ: الرِّجالَ، والنِّساءَ، إجماعًا، (وَ) لَفظُ (القَوْمِ) للرِّجالِ، في الأصحِّ، قال اللهُ تعالى: ﴿لاَيسَخَرَ قَرْمٌ مِّن قَوْمٍ ﴾ (١) الآية، والَّذي يَظهَرُ أنَّ القومَ قد يَعُمُّ (الكُلَّ) أي: الرِّجالَ والنِّساءَ، ويُستأنسُ له بقولِه تعالى: ﴿ يَنعَوْمَنَا آلِمِبُوا دَاعِي اللَّهِ ﴾ (١) فيكذُكُ النِّساءُ في ذلك، ويُذكَّرُ القومُ ويُؤنَّثُ، وكذا كلُّ اسمِ جمع لا واحدَ له مِن لفظِه، كرهطٍ ونَفَرٍ ونحوِهما.

(وَكَالمُسْلِمِينَ) والمُؤمنينَ والمُصَلِّينَ، (وَ «فَعَلُوا») ويَفعلون وفَعَلْتُم ونحوِه، بل ولا يَختصُّ بالضَّمائرِ، بلِ اللَّواحقِ كذلك، نحوُ: ذلكم، وإيَّاكم، مِمَّا يَغلِبُ فيه المُذَكَّرُ، (يَعُمُّ النِّسَاءَ تَبَعًا) عندَ أكثرِ أصحابِنا وغيرِهم، واسْتُدِلَّ له بمشاركةِ الذُّكُورِ في الأحكام لظاهرِ اللَّفظِ.

فائدةً: مِمَّا يُخَرَّجُ على هذه القاعدةِ مسألةُ الواعظِ المشهورةِ، وهو قولُه للحاضرين عندَه: «طَلَّقْتُكم ثلاثًا»، وامرأتُه فيهم وهو لا يَدري، فأفتى أبو المَعالي بالوقوع.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: الصَّوابُ عدمُ الوقوعِ (٣).

<sup>(</sup>١) الحجرات: ١١.

<sup>(</sup>٢) الأحقاف: ٣١.

<sup>(</sup>٣) «التحبير شرح التحرير» (٥/ ٢٤٨١).

وقَطَعَ بالوقوعِ في «المنتهى» فيما إذا قال لمن ظَنَّها أجنبيَّةً: أنتِ طالقٌ، كعَكْسِه؛ لأنَّه واجَهَها به.

تنبية: لو جاءَ المُذَكَّرُ بلفظِ الواحدِ كقولِه: إنْ جاءَ مسلمٌ فأُعطِه دِرهمًا، فذَكَرَ الحلوانيُّ وغيرُه احتمالينِ: اختصاصُ المذكَّرِ، والثَّاني: المشاركةُ.

تنبية آخَرُ: سَكَتَ الأُصوليُّون عنِ الخَناثَى، هل يَدخُلُون في خطابِ المُذَكَّرِ، أمَّا إِنْ قُلْنا بدخولِ النِّساءِ؛ فالخَناثَى بطريقِ أَوْلى، وأمَّا إِذَا قُلْنا لا يَدخُلُون؛ فالظَّاهرُ مِن تَصرُّفِ الفقهاءِ دُخولُهم في خطابِ النِّساءِ في التَّغليظِ والرِّجالِ في التَّخفيفِ، وربَّما أُخرِجوا منَ القسمينِ، وللقاضي وغيرِه مِن أصحابِنا تصنيفٌ في أحكام الخَناثى، واللهُ أعلمُ.

(وَإِخُوَّةٌ، وَعُمُومَةٌ) أي: لفظُ الأُخُوَّةِ والعُمومةِ عامٌّ (لِذَكَرٍ وَأُنْثَى) على المذهب.

(وَتَعُمُّ «مَنِ» الشَّرْطِيَّةُ المُؤَنَّثَ)؛ لقولِه تعالى: ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِنَ الصَّكِلِحَتِ مِن ذَكِرٍ الشَّرْطِيَّةُ المُؤَنَّثُ)؛ لقولِه تعالى: ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِنَ الصَّكِلِحَتِ مِن ذَكَرٍ اللَّهُ عَلَى دائِي فهو حُرُّ»، فدَخَله الإماءُ: عَتَقْنَ تناوُلِ القِسمينِ، ولو قال: «مَن دَخَلَ داري فهو حُرُّ»، فدَخَله الإماءُ: عَتَقْنَ بالإجماع، وقولُه صَلَّاللَهُ عَلَيْه وَسَلَمَ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» (٢) يَتناوَلُ المُرتدَّة، وتَقتُلُ على الصَّحيح؛ لدُخولِها في الحديثِ.

تنبية: تَقْيِيدُه «مَنْ» بالشَّرطيَّةِ يُخرِجُ «مَنِ» الموصولةَ و «مَنِ» الاستفهاميَّةَ.

<sup>(</sup>١) النِّساء: ١٢٤.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٣٠١٧) من حديث عليٌّ رَمِّوَاللَّهُ عَنْهُ.

وقالَ ابنُ العِرَاقِيِّ: الحَقُّ أنَّ الاستفهاميَّةَ مِن صيغِ العُمومِ دُونَ الموصولةِ، نحوُ: «مَرَرْتُ بمَنْ قَامَ»؛ فلا عمومَ لها(١).

(وَيَعُمُّ «النَّاسُ» وَ «المُؤْمِنُونَ» وَنَحْوُهُمَا) كَ الَّذِين آمنوا (عَبْدًا) عندَ الأَكْثرِ؛ لأَنَّهم يَدخُلُون في الخبَرِ فكذا في الأمرِ، وباستثناء الشَّارعِ لهم في الخمعةِ، (وَ) يَعُمُّ (مُبَعَّضًا) بطريقٍ أَوْلى إذا قُلْنا بدخولِ العَبيدِ.

(وَ) يَدخُلُ (كُفَّارٌ فِي) لفظِ (النَّاسِ، وَنَحْوِهِ) كأولي الألبابِ في الأصحِّ؛ إذ لا مانِعَ مِن دُخُولِهم إلَّا مع قرينةٍ تَقتضي عدمَ دُخولِهم، أو أنَّهم هم المُرادُ، لا المؤمنون فيُعمَلُ بها، نحوُ: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدَّ جَمَعُوا لَكُمُ ﴾ (٢) لأنَّ الأوَّلَ للمؤمنينَ فقطْ، إمَّا نُعَيْمُ بنُ مسعودِ الأشجعيُ، وهو الَّذِي نَقَلَه المُفسِّرون، أو أربعةٌ كما نَصَّ عليه الإمامُ الشَّافعيُّ في «الرِّسالة» (٣)، والثَّاني لكفَّار مَكَّة.

لكنْ قد يُقالُ بأنَّ اللَّامَ في ذلك للعَهدِ الذِّهنيِّ والكلامُ في الاستغراقيَّةِ.

(وَ) قولُه تعالى: (﴿ يَتَاهَلُ الْكِنَبِ ﴾ (٤) لا يَشْمَلُ الأُمَّةُ) أي: أُمَّةُ نبينا محمَّدٍ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَطَعَ به أكثرُ العلماءِ، كقولِه تعالى: ﴿ يَتَاهَلُ الْكِتَبِ لَا تَخْلُوا فِي دِينِكُمْ ﴾ (٥) ﴿ قُلْ يَتَاهَلُ الْكِنْبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَا آ﴾ (١) في لا يَدخُلُ فيه أُمَّةُ محمَّدٍ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلَّا أَنْ يَدُلُّ دليلٌ على مُشاركتِهم لهم فيما خُوطبوا به؛ وذلك لأنَّ اللَّفظَ قاصرٌ عليهم، فلا يَتَعَدَّاهم، والمرادُ اليهودُ والنَّصارى.

<sup>(</sup>٢) آل عمران: ١٧٣.

<sup>(</sup>٤) آل عمران: ١٣١، وغيرها.

<sup>(</sup>٦) المائدة: ٥٥.

<sup>(</sup>١) (الغيث الهامع) (ص: ٢٩٦).

<sup>(</sup>٣) «الرسالة» (ص٥٨).

<sup>(</sup>٥) النِّساء: ١٧١.

(وَيَعُمُّهُ) أَي: يَعُمُّ الرَّسولَ (صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ): نحوُ قوله تعالى: (﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ النَّاسُ) اعْبُدُوارَبَّكُمُ ﴾ (١) ، (و ﴿ يَعِبَادِ) لَاخَوْقُ عَلَيْكُو ﴾ (١) ، و ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا اَتَّقُوا اللّهَ ﴾ (٣) عند الأكثرِ ؛ لصِدقِ ذلك عليه ، فلا يَخرُجُ إلَّا بدليل ، ومَحلُه (حَيْثُ لا قَرِينَةَ) تَنفي دخولَه ، نحوُ: يا أَيُّها الأُمَّةُ ، فلا يَدخُلُ بللا خلافِ ، ومِثلُه : ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا اَسْتَجِيبُوا لِللّهِ وَلِلرّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يَعْمِيكُمْ ﴾ (١) ؛ لأنَّا مأمورونَ بالاستجابةِ.

(وَيَعُمُّ ) نحوُ (٥٠): ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ موجودًا (غَائِبًا) وقت تبليغ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمٌ (وَمَعْدُومًا) حالة الخِطابِ (إِذَا وُجِدَ وَكُلِّفَ لُغَةً) أي: باللَّغة عند أصحابِنا وغيرِهم، فإذا بَلَغَ الغائب والمعدوم بعد وجودِه تَعَلَّق به الحكمُ باللَّغةِ، ولأنَّا مأمورونَ بأمرِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمٌ فحصلَ ذلك إخبارًا عن أمْرِ اللهِ تعالى عند وجودِنا مُقتضى التَّصديقِ والتَّكذيب، وقيلَ: ليسَ خطابًا لمَن بعدَ المُواجهينَ، وإنَّما ثَبَتَ الحكمُ بدليلِ آخَرَ منِ إجماعٍ أو نصَّ أو قياس. واسْتَدَلُّوا بأنَّه لا يُقالُ للمعدومينَ: يا أيُّها النَّاسُ.

وأجابوا عمَّا استدلَّ به الخَصمُ بأنَّه لو لم يَكُنِ المعدومونَ مُخاطَبين بذك لم يَكُنِ المعدومونَ مُخاطَبين بذك لم يَكُنِ النَّبيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرسَلًا إليهم بأنَّه لا يَتَعَيَّنُ الخطابُ الشَّفاهيُّ في الإرسالِ، بل مطلقُ الخطاب كافٍ.

البقرة: ۲۲.
 الزُّخرف: ۲۸.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٢٧٨. (٤) الأنفال: ٢٤.

<sup>(</sup>٥) ليست في (د).

(وَالمُتَكَلِّمُ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ) أي: كلامِ نَفْسِه عندَ أكثرِ أصحابِنا وغيرِهم، نحوُ: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِ شَيْءٍ عَلِيكُ ﴾ (١) إذا قُلْنا بصحةِ إطلاقِ شيءِ عليه، ولأنَّ اللَّفظَ عامٌ، ولا مانعَ مِن الدُّخولِ، والأصلُ عدمُه.

وقولُه: (مُطْلَقًا) يَشْمَلُ الخبَرَ والإنشاءَ والأمرَ والنَّهي، وقولُه: (إِنْ صَلَحَ) يعني: إِنْ كَانَ اللَّفظُ صالحًا لدُخولِه فيه، فخَرَجَ ما إذا كانَ بلفظِ المُخاطَبَة، نحوُ: «إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»(٢)، ومن المسائلِ المُتعلِّقةِ بهذا الوقفُ على الفقراءِ، ثمَّ صارَ فقيرًا، فالصَّحيحُ جوازُ الأخذِ.

فائدةٌ: اختارَ أبو الخَطَّابِ(٣) والأكثرُ أنَّ المتكلِّمَ لا يَدخُلُ في الأمرِ والنَّهي، ويَدخُلُ في غيرِهما.

قالَ في «شرحِ الأصلِ»: وهو أظهرُ (١٠).

والفرقُ بينَهما أنَّ (٥) الأمرَ استدعاءُ الفعلِ على جهةِ الاستعلاءِ، فلو دَخَلَ المُتكلِّمُ تحتَ ما يَأْمُرُ به غيرَه؛ لكانَ مُستدعيًا مِن نَفْسِه ومُستعليًا، وهو محالٌ، ومِن فروعِ هذه المسألةِ أنَّ النَّبيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ كانَ له أنْ يَتَزَوَّجَ بلا ولي ولا شهودٍ وزمنَ حرامِ (١)، على المشهورِ في المذهبِ.

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٨٢.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٦١٠٨)، ومسلم (١٦٤٦) من حديث ابن عمر رَوْطَلَتُكُمْنُهُا.

<sup>(</sup>٣) «التمهيد في أصول الفقه» (١/ ٢٧١).

<sup>(</sup>٤) «التحبير شرح التحرير» (٤/ ٢٤٩٨).

<sup>(</sup>٥) في (ع): بأن.

<sup>(</sup>٦) ليست في (د).

قُلْتُ: يَصِحُّ هذا التَّفريعُ إِنْ قُلْنا بِعَدمِ الخُصوصيَّةِ، وإلَّا، فلا إشكالَ في جوازِ ذلك.

(وَتَضَمَّنُ) لَفَظُ (عَامِّ) أي: إذا تَضَمَّنَ العامُّ (مَدْحًا أَوْ ذَمَّا، كَالأَبْرَارِ) فِي قُولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَلِنِي نَعِيمٍ ﴾ (() ، (وَالفُجَّارِ) ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارِ فَيَ الْفُجَيمِ ﴾ (() ، (وَالفُجَّارِ) ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارِ فَيَ الْفَجَيمِ ﴾ (() ، (لَمْ (") يَمْنَعُ) أي: لم يُغَيِّرُ (عُمَومَهُ) أي: عمومَ اللَّفظِ المُتَضَمِّنِ مدحًا أو ذمَّا على الصَّحيحِ ؛ إذْ لا تنافي بينَ قصدِ العُمومِ وبينَ المدحِ أو الذَّمِّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكُنِرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَيُنِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (() تعالى: ﴿وَاللَّذِينَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عنه.

(وَمِثْلُ) قولِه تعالى: (﴿ خُذْمِنْ أَمْوَلِهِمْ صَدَقَةً ﴾ (٥) عامٌ ف (يَقْتَضِي أَخْذَهَا) أي: الصَّدقة (مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مِنَ المَالِ) الَّذِي بأيديهم، لا مِن نوعٍ واحدٍ عندَ الأكثرِ؛ لأنَّ أموالَهم جمعٌ مضافٌ، فكانَ عامًّا في كلِّ نوعٍ نوعٍ وفردٍ فردٍ، إلَّا ما خَرَجَ بالسُّنَّةِ، ولأنَّ المُرادَ عن كلِّ نصابِ نصابِ كما بَيَّنَتُهُ السُّنَّةُ.



<sup>(</sup>١) الانفطار: ١٣.

<sup>(</sup>٢) الانفطار: ١٤.

<sup>(</sup>٣) في امختصر التحرير، (ص١٥٥): لا.

<sup>(</sup>٤) التَّوبة: ٣٤.

<sup>(</sup>٥) التَّوبة: ١٠٣.

#### (فضل)

(القِرَان) مِن جهةِ الشَّارِعِ (بَيْنَ شَيْئَيْنِ لَفْظًا لَا يَقْتَضِي) ذلك القِرانُ (تَسُويَةُ بَيْنَهُمَا) أي: بينَ الشَّيئِينِ المَذكورينِ (حُكْمًا فِي غَيْرِ) الحُكْمِ (المَذْكُورِ، إِلَّا بِلَيْلِ) مِن خارجِ عندَ أكثرِ أصحابِنا وغيرِهم، وذلك مِثْلُ قولِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ ولا يَغْتَسِلْ فِيهِ مِنَ جَنَابَةٍ»(١)، فلا يَلْزَمُ مِن تنجيسِه بالبولِ تَنجيسُه بالاغتسالِ، ومِن الدَّليل أيضًا: قولُه تعالى: ﴿ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَنْمَرَ وَ التَّوا حَقَّهُ مِنَ مَن الدَّليل أيضًا: قولُه تعالى: ﴿ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَنْمَرَ وَ وَالتَوا حَقَّهُ مِنَ مَصَادِمِ \* (١)، فعَطَ فَ واجبًا على مباحٍ ؟ لأنَّ الأصلَ عدمُ الشَّرِكَةِ ودليلِها (١)، وقد أَجمَعُوا على أنَّ اللَّفظينِ العامَّينِ إذا عُطِفَ أحدُهما على الآخرِ وخُصَّ أحدُهما لا يَقتضي تخصيصَ الآخرِ .

(وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِضْمَارِ شَيْءٍ فِي مَعْطُوفٍ) على شيءٍ (أَنْ يُضْمَرَ) ذلك الشَّيْءُ (فِي مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ).

مثالُه: قولُه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، ولا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» ('') فأصحابُنا وغيرُهم يُقَدِّرون في الجملةِ الثَّانيةِ خاصًّا، فيقولون: ولا ذو عهد [في عهدِه] ('') بحربيّ؛ لأنَّ التَّقديرَ إِنَّمَا هو بما تَنْدُفِعُ به الحاجةُ بلا زيادةٍ، وفي التَّقديرِ بحربيّ كفايةٌ، ولا يَضُرُّ تخالُفُه مع المعطوفِ عليه في ذلك؛ إذْ لا يُشترَطُ إلَّا اسْتِراكُهما في أصلِ الحُكْمِ، وهو هنا مَنْعُ القتلِ بما يُذكّرُ، أو

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (٢٣٩)، ومسلم (٢٨٢) من حديث أبي هريرة رَعِيَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أي: وعدم دليلها. (٣) في (د): بعهده.

<sup>(</sup>٤) رواه أبو داود (٤٥٣٠)، والنسائي (٤٧٣٤) من حديث عليٌّ رَحَالِلَثَهُءَنُهُ، وصححه الألباني في الإرواء الغليل؛ (٢٢٠٩).

والحديث رواه البخاري (١١١) مختصرًا: ﴿وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرِۗۗ.

<sup>(</sup>٥) في (د): بعهده.

بما يَقُومُ الدَّليلُ عليه، لا في كلِّ الأحوالِ، وهو قولُه تعالى: ﴿وَبُعُولَلُهُنَّ أَخَقُ بِرَوِّمِنَّ ﴾ (١) فإنَّه مُختَصُّ بالرَّجعيَّاتِ، وإنْ تَقَدَّمَ المُطلَّقاتُ بالعُموم.

وأمّا الحنفيّة ومَن تابَعَهم، والقاضي أبو يَعلى فيُقَدِّرُون تَتْمِيمًا للجملةِ الثَّانيةِ لفظًا عامًّا تسوية بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في مُتَعَلَّقِه فيَكُونُ على حدِّ قولِه تعالى: ﴿ اَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا آأُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِهِ وَ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٢) على حدِّ قولِه تعالى: ﴿ وَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا آأُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَبِّهِ وَ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٢) فيقد دُّر: ولا ذو عهدٍ في عهدِه بكافر؛ إذْ لو قُدِّرَ خاصًا وهو: ولا ذو عهدٍ في عهدِه بحربيّ؛ لزمَ التَّخالُفُ بينَ المُتعاطفينِ، وأنْ يَكُونَ تقديرًا بلا دليل، عهدِه بالوقُدِّر عامًّا، فإنَّ الدَّليلَ عليه مِن المُصَرَّحِ به في الجملةِ الَّتي بخلافِ ما لو قُدِّرَ عامًّا، فإنَّ الدَّليلَ عليه مِن المُصَرَّحِ به في الجملةِ الَّتي بخلافِ ما لو قُدِّرَ عامًا، فإنَّ الدَّليلَ عليه مِن المُصَرَّحِ به في الجملةِ الَّتي النَّانيةِ بالحَربيِّ، بدليلِ آخَرَ [وهو النَّانيةِ بالحَربيِّ، بدليلِ آخَرَ [وهو النَّانية بالحَربيِّ، بدليلِ آنَ المُعاهَدَ لا يُقتَلُ بالحَربيِّ ] (٣) ويُقتَلُ بالمُعاهَدِ والذِّمِّ.

قالوا: وإذا تَقَرَّرَ هـذا وَجَبَ أَنْ يُخَصَّصَ العامُّ المذكورُ أَوَّلًا ليَتَسَاوَيَا، فيصيرُ لا يُقتَلُ مسلمٌ بكافر ولا ذو عهدٍ في عهدِه بكافر حربيٍّ.

تنبية: ترجمة هذه المسألة (١) الّتي في المتن تبع فيها صاحب «الأصل»، وأبا الخَطَّابِ (٥)، وتَرجَمَها ابن قاضي الجبل (١) وغيره بقوله: عَطفُ الخاصِّ على العامِّ لا يَقتضي تخصيصَ المعطوفِ عليه، ومَثَّل الفريقانِ بالحديثِ المتقدِّم، والخلافُ في هذه المسألةِ مشهورٌ بين العلماءِ مع الاتّفاقِ على أنَّ النّكرة في سياقِ النّفي للعُموم.

ولَمَّا أَنْهِي الكلامَ في العُموم وصِيَغِه شَرَعَ في مقابِلِه، وهو الخصوص، فقال:

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٢٨. (٢) البقرة: ٢٨٥.

<sup>(</sup>٣) ليس في (د). (٤) ليست في (د).

<sup>(</sup>٥) «التمهيد في أصول الفقه» (٢/ ١٧٢). (٦) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٥/ ١٥٤١).

### (بَابُ التَّخْصيص)

فالخاصُّ في الابتداءِ أمْرُه ظاهرٌ (١)، وإنَّما النَّظُرُ فيما إذا كانَ عامًّا ثمَّ صارَ خاصًّا بدليلٍ، فهذا تَتَوَقَّفُ مَعرفتُه على بيانِ التَّخصيصِ والمُخصَّصِ بالفتحِ والمُخصِّصِ بالكسرِ.

فَأَمَّا التَّخصيصُ فَرَسْمُه: (قَصْرُ العَامِّ) أي: قَصْرُ الشَّارِعِ العامَّ (عَلَى بَعْضِ أَجْزَائِهِ) والَّذي يَظْهَرُ أنَّه موافقٌ لِما قالَه بعضُهم مِن أنَّه قَصْرُ العامِّ على بعض مُسَمَّياتِه؛ فإنَّ مُسَمَّى العامِّ: جميعُ ما يَصْلُحُ له اللَّفظُ لا بعضُه.

وقالَ بعضُهم: على بعضِ أفرادِه، فخَرَجَ تقييدُ المُطلَقِ؛ لأنَّه قَصْرٌ مطلقٌ لا عامٌ كرَقَبَةٍ مُؤمنةٍ، وكذا الإخراجُ مِن العَددِ كعَشْرةِ إلَّا ثلاثةً، ونحو ذلك.

ودَ خَلَ ما عُمومُه باللَّفظِ، وما عمومُه بالمعنى، فالأوَّلُ: ك﴿ اقتلوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (٢) قَصْرٌ بالدَّليلِ على غيرِ الذِّمِّيِّ وغيرِه ممَّن عُصِمَ بأمانٍ، والثَّاني: كقَصْرِ عِلَّةِ الرِّبا في بيعِ الرُّطَبِ بالتَّمْرِ مَثلًا بأنَّه يَنْقُصُ إذا جَفَّ على غيرِ العَرايا، فيَكُونُ مَعنى هذه الحدودِ واحدًا.

إذا عَرَفْتَ ذلك فالمُرادُ مِن قَصرِ العامِّ قَصرُ حُكْمِه، وإنْ كانَ لفظُ العامِّ العامِّ عَدرُ خُكْمِه، وإنْ كانَ لفظُ العامِّ باقيًا على عمومِه ك (اقتلوا المُشركِينَ ) (الله الكنْ لفظًا لا حُكمًا، فبذلك يَخرُجُ إطلاقُ العامِّ وإرادةُ الخاصِّ، فإنَّ ذلك قَصْرُ إرادةِ لفظِ العامِّ لا قَصرُ حُكْمِه.

(وَيُطْلَقُ) التَّخصيصُ لغةً (عَلَى: قَصْرِ لَفْظٍ غَيْرِ عَامٌ) اصطلاحًا (عَلَى

<sup>(</sup>١) في (د): ظاهرًا.

<sup>(</sup>٢) التَّوبة: ٥.

<sup>(</sup>٣) التَّوبة: ٥.

بَعْضِ مُسَمَّاهُ) أي: مُسَمَّى ذلك اللَّفظِ، كإطلاقِ العشرةِ على بعضِ آحادِها، يُعْضِ مُسَمَّاهُ) أي: مُسَمَّى ذلك اللَّفظِ، كإطلاقِ العشرةِ على يعضِ آحادِه، وإنْ لم يَكُنْ عامًّا اصطلاحًا، فإذا قُصِرَ على خمسة بالاستثناءِ منه قِيلَ: قد خُصِّصَ (كَعَامٌ) أي: كما يُطلَقُ عامٌّ (عَلَى غَيْرِ لَفْظِ عَامٌّ) كمسلمينَ للمَعهُودِينَ، نحوُ: جاءني مُسلمونَ إلَّا زيدًا، فإنَّهم يُسَمُّون المُسلمينَ عامًّا والاستثناءَ منه تخصيصًا.

# (وَيَجُوزُ) التَّخصيصُ:

(١) (مُطْلَقًا) أي: سواءٌ كانَ العامُّ أمرًا أو نهيًا أو خبَرًا عندَ الجمهورِ، واسْتُدِلَّ له بأنَّه استُعمِلَ في الكتابِ والسُّنَّةِ، نحوُ: ﴿اللَّهُ خَلِقُكُمِّ شَيْءٍ ﴾ (١)، ﴿ تُدَمِّرُكُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ (١)، وفي الأَمْرِ: ﴿اقتلوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ (١)، وفي النَّهيِ: ﴿لا نَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ (١)، فيجوزُ التَّخصيصُ

(٢) (وَلَوْ لِهِ)عام (مُؤَكَّدٍ) فالعامُّ المُؤَكَّدُ إذا أُكِّدَ لا يُمنَعُ تَخصيصُه على الأصحِّ، بدليلِ: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَيِّكَةُ كُلُّهُمْ أَجْعَوْنَ ۞ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ (٥) إذا قُدِّرَ متصلًا، وفي الحديثِ: «فَأَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ» (١).

(٣) إذا عَلِمْتَ ذلك فيُخَصَّصُ العامُّ (إِلَى أَنْ يَبْقَى) مِن أفرادِه (وَاحِدٌ) فقطْ على الصَّحيحِ، وحَكَى الجُويْنِيُّ (٧) إجماعَ أهلِ السُّنَّةِ على ذلك في: «مَن» و «ما» ونحوِهما، واستُدِلَّ لهذا القولِ لو امتنعَ ذلك لكانَ الامتناعُ: إمَّا لأنَّه مجازٌ، أو لاستعمالِه في غير موضوعِه، فيَمتنِعُ تخصيصُه مُطلقًا.

الرَّعد: ١٦.
 الأحقاف: ٢٥.
 التَّوبة: ٥.

<sup>(</sup>٤) البقرة: ٢٢٢. (٥) الحجر.

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري (١٨٢٤)، ومسلم (١١٩٦) من حديث أبِي قَتَادَةً رَهَوَالِلَهُ عَنهُ، قال: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ صَالِللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ حَاجًا، وَخَرَجْنَا مَعَهُ .. الحديث.

<sup>(</sup>٧) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٦/ ٢٥٢)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/ ٢٧٣).

(وَلَا تَخْصِيصَ) أي: لا يَستقيمُ التَّخصيصُ (إِلَّا فِيمَا) يَصِحُّ تَوكيدُه بِ«كُلّ» ليَكُونَ ذا أجزاءٍ يَصِحُّ افتِراقُها، وهو ما (لَهُ شُمُولٌ):

- (١) إمَّا (حِسًّا) كـ ﴿اقتلوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ (١)،
- (٢) (أَوْ حُكْمًا) كـ: اشْتَرَيْتُ الجاريةَ كُلُّها؛ لإمكانِ افتِراقِ أجزائِها.
- (وَ) لَمَّا فَرَغَ مِن بيانِ التَّخصيصِ شَرَعَ في المُخصِّصِ بكسرِ الصَّادِ، ف (المُخَصِّصُ): هـ و (المُخْرِجُ، وَ) المُخرِجُ: (هُـ وَ إِرَادَةُ المُتَكَلِّمِ) إخراجَ بعضِ ما تَنَاوَلَه الخطابُ.

(وَيُطْلَقُ) المُخَصِّصُ (مَجَازًا عَلَى الدَّلِيلِ) الدَّالِّ على إرادةِ بعضِ ما يَتَناوَلُه الخِطابُ، (وَهُو) أي: الدَّليلُ (المُرَادُهُنَا) في الأصولِ حَتَّى صَارَ حَقِيقَةً عُرفِيَّةً.

ورُبَّما أُطلِقَ المُخصِّصُ على المُظْهِرِ كإرادةِ مُريدِ التَّخصيصِ مِن مُجتهدٍ أو غيرِه.

إذا عُلِمَ ذلك فالمُخَصِّصُ قِسمانِ: مُنفصِلٌ، ومُتَّصِلٌ، وقَطَعُوا به، فلذلك قال:

(وَهُوَ:

(١) مُنْفَصِلٌ) وهو ما يَستَقِلُّ بنَفْسِه بأنْ لم يَكُنْ مُتَعَلِّقًا باللَّفظِ الَّذِي فيه العامُّ، وقَدَّمَه على المُتَّصِل لطولِ الكلام عليه.

(وَمِنْهُ) أي: مِن التَّخصيصِ بالمُنفِصِل:

<sup>(</sup>١) التَّوبة: ٥.

- (الحِسُّ) أي: المُشاهَدَةُ، كقولِه تعالى: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (١)، فنحنُ نُشاهِدُ أشياءَ كثيرةً لم تُؤْتَها بلقيسَ، كمُلْكِ سليمانَ، وغيرِه.

## تنبيهاتٌ:

الأوَّل: أنَّ هـذا المثالَ لا يَتَعَيَّنُ أنْ يَكُونَ مِن العامِّ المَخصوصِ بالحِسِّ، فقد (٢) يُدَّعَى أنَّه مِن العامِّ الَّذِي أُريدَ به الخُصوصُ.

الشَّاني: أنَّ ما كانَ خارجًا بالحسِّ قد يُدَّعَى أنَّه لم يَدخُلْ حَتَّى يَخْرُجَ كما يَأْتِي نظيرُه في التَّخصيصِ بالعَقلِ فلْيَكُنْ هذا على الخلافِ الَّذِي هناك.

الثَّالَثُ: يؤولُ التَّخصيصُ بالحِسِّ إلى أنَّ العقلَ يَحكُمُ بخروجِ بعضِ الثَّالَثُ: يؤولُ التَّخصيصُ بالحِسِّ إلى أنَّ العقلِ، فلْيَكُونَا قِسمًا والحدَّا، وإنِ اختَلَفَ طريقُ الحصولِ.

- (وَ) مِن المُخَصِّصاتِ المُنفصِلةِ (العَقْلُ) أيضًا ضَروريًّا كانَ أو نَظريًّا؛ فالضَّروريُّ، كقولِه تعالى: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِ شَيْءٍ ﴾ (٣) فإنَّ العَقلَ قاضِ بالضَّرورةِ أنَّه لم يَخلُقُ نَفْسَه الكريمةَ ولا صفاتِه، والنَّظريُّ، كتَخصيصِ قولِه تعالى: ﴿وَلِقَوعَلَ النَّاسِ عِجُ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٤) فإنَّ العَقلَ بنظرِه اقْتَضَى عدمَ دُخولِ الطِّفلِ والمجنونِ بالتَّكْلِيفِ بالحَجِّ؛ لعدمِ فَهمِهما، بل هما مِن جُملةِ الغافِلينَ الَّذينَ هم غيرُ مُخاطَبِينَ بخطابِ التَّكْلِيفِ.

تنبية: قال البِرْمَاوِيُّ (٥): مَنَعَ كثيرٌ مِن العلماءِ أنَّ ما خَرَجَ مِن الأفرادِ بالعَقلِ مِن بابِ «التَّخصيصِ»، وإنَّما العَقلُ اقْتَضَى عدمَ دُخولِه في لفظِ العامِّ، وفَرْقُ

<sup>(</sup>۱) النَّمل: ۲۳. (۲) في (د): وقد.

 <sup>(</sup>٣) الزُّمر: ٦٢.
 (٤) آل عمران: ٩٧.

<sup>(</sup>٥) (الفوائد السنية في شرح الألفية) (٤/ ١٣٩).

بينَ عدمِ دُخولِه في لفظِ العامِّ وبينَ خروجِه بعدَ أَنْ دَخَلَ، والخلافُ لفظيٌّ على الأصحِّ، ويَشهَدُ له قولُ الأستاذِ أبي منصورٍ: أَجمَعُوا على صِحَّةِ دَلالةِ العقل على خُرُوج شيءٍ عن حُكْمِ العُموم (١١).

(٢) (وَ) القِسْمُ الثَّاني مِن المُخصِّصِ: (مُتَّصِلٌ) وهو ما لا يَستَقِلُّ بنَفْسِه بل مُرتَبِطٌ بكلام آخَرَ.

# (وَهُوَ أَقْسَامٌ) أربعةٌ، أو خمسةٌ:

- (اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ) وشرطٌ، وصفةٌ، وغايةٌ، زادَ الآمِدِيُّ ومَن تَبِعَه: بدلُ البعضِ، فالاستثناءُ مأخوذٌ مِن الثَّنيِ وهو العَطفُ. تَقولُ: ثَنَيْتُ الحَبْلَ أَثْنِيه إذا عَطَفْتَ بَعضَه على بعضٍ، وقيلَ: مِن ثَنَيْتُه عنِ الشَّيْءِ إذا صَرَفْتُه عنه (٢).

(وَهُوَ) شيئانِ: استثناءٌ مُتَّصِلٌ، واستثناءٌ مُنقطِعٌ، والمرادُ هنا المُتَّصِلُ، أَمَّا المُنفصِلُ فالرَّاجِحُ أَنَّه لا يُعَدُّ مِن المُخصِّصاتِ، وفي تعريفِ كلِّ مِنهما عباراتٌ ذَكرَ منها في المُتَّصِل ما قالَه الأصحابُ والأكثرونَ:

(إِخْرَاجُ مَا) أي: إخراجُ شيءٍ (لَوْلاهُ) أي: لولا الاستثناءُ (لَوَجَبَ دُخُولُهُ) أي: دخولُ ذلك الشَّيْءِ في الكلامِ (لُغَةً) فلا يُقَدَّرُ إخراجُ ما لَولاه لجازَ دُخولُه على الصَّحيح.

إذا عَرَفْتَ ذلك فالإخراجُ يَكُونُ (بِ «إِلَّا»، أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا) وهي الثَّمانيةُ المشهورةُ الَّتي مِنها ما هو حرف اتفاقًا ك: «إلَّا»، أو على الصَّحيحِ ك: «حاشا»، ويُقالُ فيها: حاشَ وحَشَا، ومنها ما هو فعلُ ك: «لا يَكُونُ»،

<sup>(</sup>١) ينظر: (تشنيف المسامع) للزَّركشي (٢/ ٧٧١)، و(الفوائد السَّنية) للبِرماوي (٤/ ١٤٠).

<sup>(</sup>٢) (الإحكام في أصول الأحكام؛ (٢/ ٢٩٢).

أو على الرَّاجِحِ ك: «ليسَ»، ومنها ما هو مُتَرَدِّدٌ بينَ الحَرفيَّةِ والفِعليَّةِ، فإنْ فَصِبَ ما بعدَه كانَ فعلًا، أو جُرَّ كانَ حرفًا وهو «خلا» باتِّفاقٍ، و «عدا» عند غير سِيبَويْه، ومنها ما هو اسمٌ وهو «غيرُ» و «سِوَى»، سواءٌ قلنا: [هو ظرفٌ، وإنَّما اسْتثني به، أو قُلْنا: يَتَصَرَّفُ تَصرُّفَ الأسماءِ، ويُقالُ فيه: سُوى بضمِّ السِّين] (١) و «سَواءٌ» بفتحِها والمدِّ، وبكشرها والمدِّ.

إذا عَلِمْتَ ذلك، فالصَّحيحُ أنَّ مِن شَرطِ الاستثناءِ كَوْنَه (مِنْ مُتَكَلِّم وَاحِدٍ) لَيَخْرُجَ ما لو قال اللهُ تعالى: ﴿اقتلوا المَّشْرِكِينَ ﴾ (٢)، فقالَ النَّبيُ صَلَّاللهُ عَلَيهُ وَسَلَّةً: ﴿ اقتلوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (٢)، فقالَ النَّبيُ صَلَّاللهُ عَيُ (٤): ﴿ إِلّا أَهلَ الذِّمَةِ (٣) فإنَّ ذلك استثناءٌ مُنفصِلٌ لا مُتَصِلٌ، ولهذا قال الرَّافعيُ (٤): لو قال: لي عليك مئةٌ، فقال: إلَّا درهمًا، لم يَكُنْ مُقِرَّا بما عدا المُستثنى على الأصحِ واحتيجَ في قولِ العبَّاسِ رَضَاللهُ عَدُ قولِ النَّبيِ صَاللَّهُ عَلَيهُ وَسَلَّةً: واللهُ ولا يُختلَى خَلاوُهُ (٤): يا رسولَ اللهِ! إلَّا الإذخرَ. فقال: ﴿ إِلَّا الإِذْخِرَ (فقال: ﴿ إِلَّا الإِذْخِرَ (فقال: ﴿ إِلَّا الإِذْخِرَ (فَاللهُ عَلَيهُ وَسَلَّةً بالاستثناءِ خَشيةَ أنْ يَسْكُتَ عَنه اتّكالًا على فَهمِ السَّامِ ذلك بقرينةٍ، وفُهِمَ منه أنَّه يُريدُ استثناءَه، ولذلك أعادَ النَّبيُ صَالَللهُ عَلَيهُ وَسَلَّةً فقال: ﴿ إِلَّا الإِذْخِرَ ( ولم يَكتَفِ باستثناءِ العبَّاسِ.

[تنبية: لو قَدَّرْنا أنَّ الاستثناءَ إخراجُ ما لَوْلاه لجازَ دُخولُه ك: أَكْرِمْ رجلًا إلَّا زيدًا وعَمرًا، وصلِّ إلَّا عندَ الزَّوالِ، و﴿ لَتَأْنُنَي بِدِيالِّا آَن يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ (١٠)؛ صَحَّ الاستثناءُ مِن نكرةٍ كالاستثناءِ مِن المَحَالِّ والأزمانِ والأحوالِ، وسَلَّمَه بعضُهم.

<sup>(</sup>١) ليس في (د). (٢) التَّوبة: ٥.

<sup>(</sup>٣) لم أقف عليه. (٤) «الشرح الكبير» (١١/ ١٧٧).

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري (١٣٤٩) ، ومسلم (١٣٥٣). (٦) يوسف: ٦٦.

وأمَّا إذا قَدَّرْنا لوَجَبَ دخولُه](١) (فَلَا يَصِحُّ) الاستثناءُ:

- (مِنْ نَكِرَةٍ) فلا يُقالُ: «جاءَني رجالٌ إلَّا زيدًا»؛ لاحتمالِ ألَّا يُريدَ المُتكلِّمُ دُخولَه حَتَّى يُخرِجَه، أمَّا إذا أفادَ الاستثناءُ مِن النَّكرةِ كاستثناءِ جزءٍ مِن مُرَكَّب، فيَجوزُ نحوُ: اشتَرَيْتُ العبدَ إلَّا رُبُعَه ودارًا إلَّا سَقْفَها.

- (وَلا) يَصِحُّ الاستثناءُ (مِنْ غَيْرِ الجِنْسِ) على الصَّحيح، ك: قامَ القومُ اللَّ حمارًا، فلا يَدخُلُ الحمارُ في العُموم؛ لسَبْقِ المُتَّصِلِ إلى الفَهْمِ وهو دليلُ الحقيقة، ولأنَّ الاستثناءَ صرفُ اللَّفظِ بحَرفِه عمَّا يَقتَضِيه لولاه، أو إخراجُ لأَنَّه مأخوذٌ مِن الثَّنْيِ كما تَقَدَّمَ، ولأنَّ الاستثناءَ إِنَّمَا يَصِحُّ لتَعَلُّقِه بالأوَّلِ لعدمِ استقلالِه، وإلَّا لصَحَّ كلُّ شيءٍ مِن كُلِّ شيءٍ لاشتِراكِهما في مَعنى عامً، ولأنَّه لو قال: جاءَ النَّاسُ إلَّا الكلابَ وإلَّا الحميرَ، عُدَّ قبيحًا لُغةً وعُرفًا.

وقيلَ: يَصِحُّ الاستثناءُ مِن غيرِ الجنسِ، وجِهةُ وُقوعِه كقولِه تعالى: ﴿إِلَّا رَمْزًا ﴾ (٢)، ﴿فِيلًا

ورُدَّ بِأَنْ «إلَّا» في ذلك بمعنَى «لكنْ» عندَ النُّحاةِ، وهو استدراكٌ، ولهذا لم يَأْتِ إلَّا بعدَ نفي أو بعدَ إثباتِ بعدَه جملةٌ.

(وَالمُرَادُ) مِن مذهبِنا ومذهبِ الأكثرِ (بِه «عَشْرَةٍ إِلّا ثَلَاثَةً» سَبْعَةٌ، وَ ﴿إِلَّا») التّي هي أداةُ الاستثناءِ في هذا المثالِ (قَرِينَةٌ مُخَصِّصَةٌ) أي: بَيَّنَ أَنَّ الكلَّ استُعمِلَ وأُريدَ به الجُزءُ مَجازًا، فعلى هذا (١٠) الاستثناءُ مُبَيِّنٌ لغَرضِ المُتكلِّم به، بالمُستثنى منه، فإذا قال: «له عليّ عشرةٌ» كانَ ظاهرًا في الجميع، ويَحتملُ إرادةَ بعضِها مَجازًا، فإذا قال: «إلّا ثلاثةً»، فقد بَيَّنَ أَنَّ مُرادَه بالعَشرة سبعةٌ

(١)ليست في (د).

<sup>(</sup>۲) آل عمران: ٤١.

<sup>(</sup>٣) إبراهيم: ٢٢. (٤) زاد في (د): أن.

فقطْ، كما في سائرِ التَّخصيصاتِ، ولو أُريدَ عشرةٌ كاملةٌ امْتَنَعَ، مِثلُ: ﴿ فَلَبِكَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَسِينَ عَامًا ﴾ (١) لأنَّه يَلْزَمُ كَذِبُ أحدِهما، ولم يَقطَعْ بأنَّه إِنَّمَا أَقَرَّ بسبعةٍ، وقد وَقَعَ الاستثناءُ في القُرآنِ الَّذِي لا يَأْتِيه الباطلُ مِن بينِ يَديْه ولا مِن خُلْفِه.

(وَشَرْطُهُ) أي: الاستثناءِ:

(١) (اتِّصَالٌ مُعْتَادٌ) بالمُستثنى منه:

- إمَّا (لَفْظًا) بأنْ يُذْكَرَ المُستثنى عَقِبَ المُستثنى منه مِن غيرِ فاصلٍ.

- (أَوْ حُكْمًا) كانقطاعِه عنه بتَنَفُّسٍ أو عُطاسٍ، فيُشتَرَطُ أَنْ يَأْتِي به عَقِبَ ذَلك على الصَّحيحِ (كَبَقِيَّةِ التَّوابِعِ) لقولِه صَالَّللَهُ عَلَيهوَسَلَّمَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِه، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُو خَيْرٌ» (٢٠)، يَمِينِه، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُو خَيْرٌ» (٢٠)، ولدلك لمَّا أرشدَ اللهُ تعالى أيُّوبَ صَالَللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بقولِه: ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْنَا فَأَضْرِب بِهِ وَلَا تَحْسَلُ به البِرُّ لَمَا جَعَلَ اللهُ تعالى الوسيلة إلى البِرِّ كانَ الاستثناءُ المُتَراخي يَحصُلُ به البِرُّ لَمَا جَعَلَ اللهُ تعالى الوسيلة إلى البِرِّ ذلك. ذلك.

(٢) (وَ) شَرِطُ الاستثناءِ أيضًا (نِيَّتُهُ) بأنْ يَنوِيَ المُستثني الاستثناءَ في الكلامِ (قَبْلَ تَمَامِ مُسْتَثْنَى مِنْهُ) على الصَّحيحِ، فلو لم تَعرِضْ له نِيَّةُ الاستثناءِ إلَّا بعدَ فراغِ المُستثنى منه: لم يُعتَدَّ به، ولا يُعتَبَرُ وُجودُها في أوَّلِ الكلامِ، بل يُكتَفَى به قبلَ فراغِه على الصَّحيح.

<sup>(</sup>١) العنكبوت: ١٤. (٢) رواه مسلم (١٦٥٠) من حديث أبي هريرة رَسُولِللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) ص: ٤٤.

(٣) (وَ) شرطُ الاستثناءِ أيضًا (نُطْقٌ بِهِ) أي: بالمُستثنى عندَ الأربعةِ وغيرِهم (إِلَّا فِي يَمِينِ خَائِفٍ بِنُطْقِهِ) أي: فيتَعَيَّنُ نُطقُه إلَّا مِن مظلومٍ خائفٍ نصًّا؛ لأنَّ يمينَه غيرُ مُنعقدةٍ، أو لأنَّه بمَنزلةِ المُتَأَوِّلِ.

و(لا) يُشتَرطُ في الاستثناءِ (تَأْخِيرُهُ) عنِ المُستثنى منه، فيَجوزُ تقديمُه عليه، كقولِه صَلَّلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما رَوَاه الشَّيخانِ: «وَاللهِ! إِنْ شَاءَ اللهُ، لا أَحْلِفُ عَلَيه، كقولِه صَلَّلَةُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ فيما رَوَاه الشَّيخانِ: عَلَى يَمِينِ .. » الحديثَ (١)، وقولِ الكُميتِ (٢):

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

(وَيَصِحُّ: اسْتِثْنَاءُ النِّصْفِ) فأقلَّ مِن الكلِّ، في الأصحِّ، لا استثناءُ الكلِّ، حَكَاه بعضُهم إجماعًا، و(لا الأكثرُ) أي: أكثرُ مِنَ النَّصفِ مِن عددٍ مُسَمَّى على المذهب، نحوُ: «له عليَّ خمسةٌ إلَّا ثلاثةً»، وجهه: أنَّه لغةٌ، فمَنِ ادَّعاه فعليه البيانُ.

فَإِنْ قِيلَ: جَوَّزَه أكثرُ الكُوفِيِّينَ.

قيل: يَمتنِعُ ثبوتُه عنهم في الأعدادِ، ثمّ عليهم الدَّليلُ، والبَصرِيُّونَ أَثبَتُ منهم في اللَّغةِ وقد مَنعوه، وأيضًا الاستثناءُ وُضِعَ للاستدراكِ والاختصارِ، فمَن أقرَّ بألفٍ إلَّا تسعَ مئةٍ وتسعةً وتسعينَ فهو خلافُ الوضع، ولهذا يُعَدُّ قبيحًا عُرفًا.

قالوا: وَقَعَ استثناءُ الأكثرِ في قولِه تعالى: ﴿ إِلَّا مَنِ أَتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْفَاوِينَ ﴾ (٣)،

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (٣١٣٣) ، ومسلم (١٦٤٩) من حديث أبي موسى الأشعري رَعَوَالِلَّهُ عَنْد.

<sup>(</sup>٢) من الطُّويلِ، وهو للكُمَيْتِ الأسديِّ شاعرِ أهلِ البيتِ. ينظرُ: «شرح الشَّواهدِ الكُبرى» لبدرِ الدِّينِ العينيِّ (٣/ ١٠٨٩).

<sup>(</sup>٣) الحجر: ٤٢.

وقولِه: ﴿ إِلَّاعِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ (١)، وأيُّهما كانَ أكثرَ فقد استثناه، أو أنَّ الغاوينَ أكثرُ؛ لقولِه: ﴿ وَمَآ أَكْ ثُرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَضْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (١).

(010)

رُدَّ ذلك: بأنَّ مَحَلَّ الخلافِ إِنَّمَا هو في الاستثناءِ مِن عددٍ، وأمَّا هذا فتخصيصٌ بصفةٍ، وفَرْقٌ بينَهما لأنَّه كما يَأْتِي قريبًا يُستثنَى بصفةٍ مجهولٍ مِن معلوم، ومِن مجهولٍ، والجميع أيضًا، فلهذا قال:

(إِلَّا إِذَا كَانَتِ الْكَثْرَةُ مِنْ دَلِيلٍ خَارِجٍ عَنِ اللَّفْظِ) أي: فيَجوزُ استثناءُ الأكثرِ حَنْ اللَّفْظِ) أي: فيَجوزُ استثناءُ الأكثرِ حينئذِ كالكلِّ، فلو قال: «اقتلْ مَنْ في اللَّارِ إلَّا بني تميمٍ»، أو (٣) «إلَّا المِيضَ»، فكانوا كلُّهم بني تميم أو (٤) بِيضًا؛ لم يَجُزْ قتلُهم بخلافِ العددِ.

ثم الجنسُ ظاهرٌ، والعددُ صريحٌ، فلهذا فَرَّقَتِ اللَّغةُ بينَهما، ثمَّ هو الستثناءٌ منقطعٌ؛ أي: لكنَّ قولَه: ﴿ إِلَاعِبَادَكَ مِنْهُمُ ﴾ (٥) يَعني وَلَدَ آدمَ، وفي الآيةِ الأُخرى أضافَ العبادَ إليه، والملائكةُ منهم، فاسْتَثْنَى الأقلَّ فيهما، واعتمدَ القاضي وغيرُه على الجوابِ الأوَّلِ، وبه يُجابُ عن قولِه تعالى: «كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ» رَوَاه مسلمٌ (١) مِن حديثِ أبي ذرِّ.

واتَّفقوا أنَّه لو أَقَرَّ بهذه الـدَّارِ إلَّا هذا البيتَ: صَحَّ، ولـو كانَ أكثرَها، بخلافِ: «إلا ثُلُثيَها»، فلا يَصِحُّ على المذهب.

إذا عَلِمْتَ ذلك فالكَثرةُ في ذلك كلِّه مِن دليلِ خارج لا مِن اللَّفظِ.

(وَحَيْثُ) قُلْنا: إِنَّ الاستثناءَ (بَطَلَ وَاسْتُثْنِيَ مِنْهُ) أي: مِن المُستثنى (رَجَعَ) الاستثناءُ (إِلَى مَا قَبْلَهُ) وهو المُستثنى منه أوَّلًا، ويَتَفَرَّعُ عليه لو قال:

<sup>(</sup>۱) ص: ۸۳. (۲) يوسف: ۱۰۳. (۳) في (د): و.

«له عليَّ عشرةٌ إِلَّا عشرةً إلَّا ثلاثةً»؛ لَزِمَه سبعةٌ، والاستثناءُ الأوَّلُ لا يَصِحُ، فيسقُطُ فيبقى كأنَّه استثنى ثلاثةً مِن عشرةٍ.

(وَيُسْتَثْنَى بِصِفَةِ مَجْهُ ولٍ: مِنْ مَعْلُومٍ، وَ) مجه ولٍ (مِنْ مَجْهُ ولٍ) كقولِه تعالى: ﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ كَقُولِه تعالى: ﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ كَقُولِه تعالى: ﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ (١) ، وقولِه: ﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ (١) ، وتَقَدَّمَ آنفًا، (وَ) يُستثنى بصفة أيضًا (الجَمِيعُ) أي: جميعُ المُستثنى منه (كَ: «اقْتُلْ مَنْ فِي الدَّارِ إِلَّا البِيضَ»، فَكَانُوا كُلُّهُمْ بِيضًا؛ لَمْ يُقْتَلُوا)؛ لجوازِ الاستثناءِ بالصِّفةِ.

(وَإِذَا تَعَقَّبَ) الاستثناءُ (جُمَلًا) مَذكوراتٍ:

(١) (بِوَاوِ عَطْفٍ، أَوْ) مُتَعاطِفاتٍ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهَا) أي: مَعنى الواوِ (كَالفَاءِ وَ «ثُمَّ») فإنْ لم يَصلُحْ عَوْدُ الاستثناءِ إلى كلِّ واحدةٍ مِن الجُمَلِ لللهَاءِ وَ «ثُمَّ» فإن لم يَصلُحْ عَوْدُ الاستثناءِ إلى كلِّ واحدةٍ مِن الجُمَلِ لللهِ اقْتَضَى عَوْدَه إلى الأُولى فقطْ، أو إلى الأخيرةِ فقطْ، أو كانَ عائدًا إلى كلِّ منها بالدَّليل، فلا خلافَ في العَوْدِ إلى ما قامَ به الدَّليل،

مشالُ ما دَلَّ دليلٌ على عَوْدِه إلى الأُولى، فيَعُودُ إليها قَطعًا: قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهُ مُبْتَلِيكُم بِنَهُ رِفَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِي وَمَن لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ وَمِي إِلَّا مَن اغْتَرَفَ ﴾ إِنَّمَا يَعُودُ إلى ﴿ مِنْ أَغْتَرَفَ ﴾ إِنَّمَا يَعُودُ إلى ﴿ مِنْ أَخْتَرَفَ ﴾ إِنَّمَا يَعُودُ إلى ﴿ مِنْ أَخْتَرَفَ ﴾ إِنَّمَا يَعُودُ إلى ﴿ مِنْ أَخْتَرَفَ ﴾ إِنَّمَا يَعُودُ إلى ﴿ مِنْ أَخْتَرُ فَ فَرَا لَمْ يَطْعَمْهُ ﴾ .

ومشالُ العائدِ إلى الأخيرةِ جَزمًا للدَّليلِ لا إلى غيرِه: قولُه تعالى: ﴿وَمَن قَنَلَ مُؤْمِنًا خَطَكَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةِ مُؤْمِنَةِ ﴾(١) الآية، فـ﴿ إِلَّا أَن يَصَمَدَ قُواً ﴾ إنَّمَا

<sup>(</sup>۱) الحجر: ٤٢. (٢) ص: ٨٣.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٢٤٩. (٤) النَّساء: ٩٢.

يَعودُ للدِّيَةِ لا للكفَّارةِ، أو يَعودُ للأخيرةِ جَزمًا، وإنْ كانَ في غيرِه مُحتَمَلًا، في خيرِه مُحتَمَلًا، في خيرِه مُحتَمَلًا، في خيرِه مُحتَمَلًا، في خيري فيه الخلاف، كقولِه تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرُمُونَ ٱلْمُحْمَنَاتِ ﴾ (() الآية ، ف ﴿ إِلَّا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى الإخبارِ بأنَّهم فاسقون قطعًا حَتَّى يَزُولَ عنهم بالتَّوبةِ السّمُ الفسقِ، ولا يَعودُ في هذه الآيةِ للجَلْدِ المأمورِ به قطعًا؛ لأنَّ حدَّ القذفِ حتَّ لآدمي، فلا يَسقُطُ بالتَّوبةِ

ومثالُ العائدِ للجميعِ قطعًا بالدَّليلِ: قولُه تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَّ وَ اُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ, ﴾ (") الآيةَ، ف﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَائِدًا ﴾ (١) عائدٌ إلى الكلِّ بالإجماع.

(٢) (وَ) إِنْ (صَلَحَ عَوْدُهُ) أي: الاستثناء (إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ) مِن الجُملِ بأنْ تَجَرَّدَ عن قرينةِ شيءٍ مِن ذلك،

(٣) (وَلا مَانِعَ) يَمنَعُ مِن عَوْدِه للجميعِ؛ (فَ) يَعودُ (لِلْجَمِيعِ) على المُرَجَّحِ، ونَقَلَه الأصحابُ عن نصِّ أحمدَ، حَيْثُ قال في حديثِ: «لَا يُؤَمَّنَ المُرَجَّحِ، ونَقَلَه الأصحابُ عن نصِّ أحمدَ، حَيْثُ قال في حديثِ: «لَا يُؤَمِّنَ الرَّجُ لُ فِي سُلْطَانِهِ ولا يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» (٥): أرجو أنْ يَكُونَ الاستثناءُ على كلّه (١). ووجهُ ه أنَّ العطفَ يَجعَلُ الجميع كواحدٍ، (كَبَعْدِ الاستثناءُ على كلّه (١). ووجهُ ه أنَّ العطفَ يَجعَلُ الجميع كواحدٍ، (كَبَعْدِ مُفْرَدَاتٍ) أي: فالواردُ مِن الاستثناءِ بعدَ مفرداتٍ، نحوُ: تَصَدَّقَ على الفقراءِ والمساكينِ وأبناءِ السَّبيلِ، إلَّا الفَسَقَةَ منهم أَوْلَى بعَوْدِه للكلِّ مِن الواردِ بعدَ جُمل؛ لعَدمِ استقلالِ المُفرداتِ، والمرادُ بلفظِ الجُملِ هنا ما فيه شمولٌ لا الجُملُ النَّحويَّةُ.

<sup>(</sup>١) النُّور: ٤. (٢) النُّور: ٥.

<sup>(</sup>٣) المائدة: ٣٣. (٤) المائدة: ٣٤.

<sup>(</sup>٥) رواه مسلم (٦٧٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري رَمَوَاللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٦) «مسائل الإمام أحمد» (٢/ ٩٩٥).

(وَمِثْلُ: بَنِي تَمِيمٍ وَرَبِيعَةَ أَكْرِمْهُمْ إِلَّا الطَّوَالَ) يَعُودُ الاستثناءُ (لِلْكُلِّ) مِن الفريقين.

(وَ) لو قال: (أَذْخِلْ بَنِي تَمِيم، ثمَّ بَنِي المُطَّلِب، ثُمَّ سَائِرَ قُرَيْشٍ، فَأَكْرِمْهُمُ ) فرالضَّمِيرُ) في «أَكْرِمْهم» يَرجِعُ (لِلْكُلِّ)؛ لأنَّه موضوعٌ لِما تَقَدَّمَ ذِكْرُه، وهو صالحٌ للعُمومِ على سبيلِ الجمع، فإذا كانَ كذلك وَجَبَ حَمْلُه على العُمومِ وعلى هذا، فحَمْلُ الضَّميرِ على العُمومِ حقيقةٌ، وحمْلُه على الخُصوصِ مِثلُ تخصيصِ اللَّفظِ العامِّ.

(وَهُوَ) أي: الاستثناءُ (مِنْ (۱) نَفْي إِنْبَاتٌ) للمُسْتَثنَى عندَ الجمهورِ، فقولُ القائلِ: ليسَ له عليَّ شيءٌ إلَّا درهمًا إقرارٌ بدرهم، واستُدلَّ لهذا القولِ باللَّغةِ، وأنَّ قولَ القائلِ: لا إلهَ إلاّ اللهُ توحيدٌ، وتبادَرَ فهمُ كلِّ مَن سَمِعَ قولَ القائلِ: لا إلهَ إلاّ اللهُ توحيدٌ، وتبادَرَ فهمُ كلِّ مَن سَمِعَ قولَ القائلِ: لا عالمَ إلَّا زيدٌ، وليسَ لك عليَّ شيءٌ إلاّ درهمٌ: إلى عِلْمِه وإقرارِه، ولي ولي ولي اللهُ عليَّ شيءٌ اللهُ مثبتًا لم يَكُنْ كافيًا في الدُّخولِ في الولي مان، ولكنَّه كافي باتِّفاقِ، وقد قال صَالَّاتَهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ (المُقاتلةِ. ﴿ أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا: لا إِلهَ إِلَّا اللهُ اللهُ اللهُ عليهَ المُقاتلةِ.

ومِن أدلَّةِ الجمهورِ أيضًا: قولُه تَعالى: ﴿فَلَن نَزِيدَكُمُ إِلَّا عَذَابًا ﴾ (٣)، وهو ظاهرٌ.

(وَبِالْعَكْسِ) أي: والاستثناءُ مِن إثباتٍ نفيٌ [للمُستَثْنَى على الصَّحيحِ، وحكى الرَّباتِ نفيٌ](١٤)، وحكى الرَّباتِ نفيٌ](١٤)، فلو قال: له عليَّ عشرةٌ إلَّا درهمًا، كانَ إقرارُه بتسعةٍ، ومَحَلُّ الخلافِ في

<sup>(</sup>١) في اد١: عن. (٢) رواه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر رَوَاللَّهُ عَنَّهُا.

<sup>(</sup>٣) النبأ: ٣٠. (٤) ليس في «د».

الاستثناءِ المُتَّصِلِ؛ لأنَّه فيه إخراجٌ، أمَّا المُنقطعُ فالظَّاهرُ أنَّ ما بعدَ «إلَّا» فيه محكومٌ عليه بضدً الحُكْمِ السَّابقِ، فإنَّ مَساقَه هو الحُكمْ بذلك؛ فنحوُ: ﴿مَا لَمُم بِهِ عِنْ عِلْمٍ إِلَّا لِبَاعَ الظَّنِّ لا العِلمَ، وإنْ لم يَكُنِ الظَّنُّ دَاخلًا في العِلْم.

تنبيه ": إذا عُلِمَ الأمرُ أنَّ الاستثناءَ مِن النَّفيِ إثباتٌ، ومِن الإثباتِ نفيٌ، تَرَتَّبَ عليهما تعدُّدُ الاستثناءاتِ، نحوُ: له عشرةٌ إلَّا تسعة، إلَّا ثمانية، إلَّا سبعة، إلَّا شِيَّة، إلَّا ضمسة، إلَّا أربعة، إلَّا ثلاثة، إلَّا اثنين، إلَّا واحدًا.

## واعلَمْ أنَّ للمسألةِ أحوالًا:

الأوَّلُ: ما ذَكَرْنا مِن المثالِ، والستخراجِ الحُكْمِ من ذلك طرقٌ للنُّحاةِ وغيرِهم:

منه ا: طريقة الإخراج، وجَبْرُ الباقي بالاستثناء، والثّاني (٢) وهكذا إلى آخره، فإذا قال: له عليّ عشرةٌ إلّا تسعةٌ إلى آخره، فتَقُولُ: لَمَّا خَرَجَ تسعةٌ بالاستثناء الأوَّلِ جُبِرَ ما بَقِي، وهو واحدٌ، بالاستثناء الثّاني، وهو ثمانيةٌ، فصارَ تسعةٌ، ثمَّ خَرَجَ بالاستثناء الثّالثِ سبعةٌ، بقي اثنانِ، فجبرَه بالرّابعِ وهو سِتّةٌ، فصارَ ثمانيةً، ثمَّ خرجَ بالخامسِ خمسةٌ فبقي (٣) ثلاثةٌ، فجبرَ بالسّادسِ وهو أربعةٌ، فصارَ سبعةً، ثمَّ خرجَ بالسّابعِ ثلاثةٌ فبقِي أربعةٌ، فجبرَ بالثّامنِ وهو اثنانِ، فصارَ الباقي سِتّة، وأُخرِجَ منه بالاستثناء التّاسعِ واحدٌ، فصارَ المُقرُّ به خمسةً

<sup>(</sup>١) النساء: ١٥٧.

<sup>(</sup>٢) في (د»: الثاني.

<sup>(</sup>٣) في «ع»: فيبقى.

ومنها: طريقةُ الحطِّ.

ومنها: أنْ يُجعَلَ كلُّ وترٍ مِن الاستثناءِ خارجًا، وكلُّ شفعٍ مع الأصلِ داخلًا في الحكمِ، فما اجتمع فهو الحاصلُ، وأمثلتُهما مع طرقٍ غيرِ هذه مذكورةٌ في كتُبِهم.

فائدةٌ: الاستثناءُ يَقَعُ في الأحكامِ، نحوُ: «قَامَ القومُ إلَّا زيدًا»، ومِن المُسروطِ، الموانعِ، نحوُ: «لا تَسقُطُ الصَّلَاةُ عنِ المرأةِ إلَّا بالحيضِ»، ومِن الشُّروطِ، نحوُ: «لا صلاةَ إلَّا بطهورِ».

قالَ القَرَافِيُّ: الاستثناءُ مِن الشُّروطِ مُسْتَثْنَى من كلامِ العلماء، فإنَّه لا يَلْزَمُ مِن القضاءِ بالنَّفي لأجلِ عدمِ الشَّرطِ أَنْ يُقضَى بالوجودِ لأجلِ وجودِ الشَّرطِ؛ لِما عُلِمَ مِن أَنَّ الشَّرطَ لا يَلْزَمُ مِن وجودِه الوجودُ ولا العدمُ، فقولُهم: «الاستثناءُ مِن النَّفي إثباتُ» يَختَصُّ بما عدا الشَّرطِ؛ لأنَّه لم يَقُلْ أحدٌ منَ العلماءِ أَنَّه يَلْزَمُ مِن وجودِ الشَّرطِ وجودُ المشروطِ (١٠).

(وَإِذَا عُطِفَ) استثناءٌ (عَلَى) استثناء (مِثْلِهِ: أُضِيفَ) الاستثناءُ الثَّاني (إِلَيْهِ) أي: إلى الأوَّلِ، فعشرةٌ إلَّا ثلاثةٌ وإلَّا اثنينِ، كعشرةٍ إلَّا خمسةً، فيرجعُ الكلُّ المُتعاطفُ إلى المُسْتَثنى منه حملًا للكلامِ على الصِّحَةِ ما أمكنَ، فإنَّ عَوْدَ كلِّ للمتعاطفُ إلى المُسْتَثنى منه حملًا للكلامِ على الصِّحَةِ ما أمكنَ، فإنَّ عَوْدِ الكلِّ كلِّ لِما يَلْزَمْ مِن عَوْدِ الكلِّ كلِّ لِما يَلْوَمُ مِن عَوْدِ الكلِّ الاستغراقُ لِما قَدَّمْنا مِن أَنَّ استثناءَ الكلِّ باطلٌ، وكذا الأكثرُ على الصَّحيحِ، فأنتِ طالقُ ثلاثًا إلَّا واحدةً وإلَّا واحدةً، يلغو الثَّاني إنْ بَطَلَ استثناءُ الأكثرِ، وإلَّا وَاحدةً، وإلَّا واحدةً، وإلَّا واحدةً.

<sup>(</sup>۱) «شرح تنقيح الفصول» (۱/ ۲٤۸).

(وَإِلا(۱)) أي: وإن لم يَكُنْ مُتعاطفة، (فَ) هو (اسْتِفْنَاءٌ مِنِ اسْتِفْنَاءٌ مِنِ اسْتِفْنَاءٌ مِنِ اسْتِفْنَاءٌ مِنِ اسْتِفْنَاءٌ مِنِ اسْتِفْنَاءٌ مِنِ اسْتِفْنَاءٌ مِنَ الصَّحيح، واستُدلَّ له بقولِه تَعالى: ﴿ إِلَا مَالَ لُوطِ إِنَا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۞ إِلَّا أَمْرَأَتَهُ, فَدَّرَنَا ﴾ (١) الآية، والاستثناءُ الشَّاني وهو إلا المَرَاتَةُ, ﴾ مُسْتَثْنَى مِن قولِه: ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾. ولو قال: له عليَّ عشرة إلاَّ ثلاثة إلاَّ درهمًا؛ يَلْزَمُه ثمانيةٌ؛ لأنَّه مِن الإثباتِ نفيٌ، ومن النَّفي إثباتُ، وأنتِ طالقٌ ثلاثًا إلاَّ واحدةً إلاَّ واحدةً؛ وَقَعَ اثنانِ على الصَّحيح، ويَلْغُو الاستثناءُ الثَّاني.



(١) ليس في (ع).

<sup>(</sup>٢) زاد في «مختصر التحرير» (ص١٦٠): إجماعًا.

<sup>(</sup>٣) الحجر: ٥٩-٦٠.

#### (فضل)

القِسْمُ (الثَّانِي) مِن المُخَصِّصِ (١) المُتَّصِلِ: (الشَّـرُطُ) وتَقَـدَّمَ حدُّه وأقسامُه، وما يَتَعَلَّقُ به في خِطابِ الوضع.

(وَيَخْتَصُّ) الشَّرطُ (اللُّغَوِيُّ مِنْهُ) عُرفًا (بِكَوْنِهِ) أي: بكونِ الشَّرطِ اللُّغويِّ مِنْهُ) عُرفًا (بِكَوْنِهِ) أي: بكونِ الشَّرطِ اللُّغويِّ مِنْهُ) عُرفًا (بِكَوْنِهِ) أي: بكونِ الشَّرطُ (مُخَصِّصًا) والمُرادُبه صيغُ التَّعليقِ بـ «إنْ» ونحوِها، نحوُ: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَاتِ مَمْلِ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَ ﴾ (٢)، ومنه قولُهم في الفقه: العتقُ المُعَلَّقُ على شرطٍ، وهذا (٣) كما قال بعضُهم: يَرجِعُ إلى كونِه سببًا حَتَّى يَلْزَمَ مِن وجودِه الوجودُ، ومِن عدمِه العدمُ لذاتِه، وممَّا يَدُلُ على أنَّ المُرادَ الشَّرطُ اللُّغويُّ تمثيلُهم بذلك.

قالَ القَرَافِيُّ (٤): ووَهِمَ مَن فَسَّرَه هناك بالشَّرطِ المقابلِ للسَّببِ والمانعِ، كما وَقَعَ لكثيرِ من الأُصُولِيِّينَ.

(وَهُو) أي: الشَّرطُ (مُخْرِجُ مَا) أي: مُخْرِجُ شَيْءِ (لَوْلاهُ) أي: لَوْلاً الشَّرطُ (لَدَخَلَ) ذلك الشَّيءُ، كقولِك: أكرِمْ بني تميمٍ إنْ دَخَلوا، فيَقْصُرُه الشَّرطُ على مَن دَخَل.

(وَ) قد (يَتَّحِدُ) الشَّرطُ، مثل: إنْ دَخَلَ زيدٌ الدَّارَ.

(وَ) قد (يَتَعَدَّدُ):

- إِمَّا (عَلَى) سبيلِ (الْجَمْعِ)، مثلُ: إِنْ دَخَلَ زِيدٌ الدَّارَ والسُّوقَ.

<sup>(</sup>١) في (ع): المخصوص. (٢) الطلاق: ٦.

<sup>(</sup>٣) في دد): وكذا. (٤) في ددا: وكذا.

- (وَ) إِمَّا على سبيلِ (الْبَدَكِ) نحوُ: إِنْ دَخَلَ زِيدٌ الدَّارَ أَو السُّوقَ، فَيَكُونُ (ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ، كُلُّ مِنْهَا مَعَ الْجَزَاءِ كَذَلِكَ) أي: إِمَّا أَنْ يَكُونَ جزاؤُه مُتَّحِدًا، مِثْلُ: أَكْرِمِه، أَو مُتَعَدِّدًا: إِمَّا على سبيلِ الجمعِ، مثلُ: أَكْرِمْه وأَعطِه، أو على سبيلِ الجمعِ، مثلُ: أَكْرِمْه وأَعطِه، أو على سبيلِ البدلِ، مِثلُ: أَكْرِمْه أَو أَعطِه، فَتَكُونُ الأقسامُ تسعةً مِن ضربِ ثلاثةٍ في ثلاثةٍ.

(وَ) للشَّرطِ صدرُ الكلامِ ف(يَتَقَدَّمُ عَلَى الْجَزَاءِ لَفْظًا؛ لِتَقَدُّمِهِ) أي: الشَّرطِ على الجزاءِ (فِي الْوُجُودِ طَبْعًا)؛ لأنَّ الجزاءَ إِنَّمَا يَكُونَ بعدَ شيءٍ يُجازَى عليه.

(وَمَا ظَاهِرُهُ) قال في «شرحه»(١) أي: «وأيُّ تركيبٍ ظاهرُه» (أنَّهُ) أي: أنَّ الشَّرِطَ (مُؤَخَّرٌ) فيه عنِ الجزاءِ، فأكثرُ النُّحاةِ أنَّ ما تَقَدَّمَ ليسَ بجزاءِ، بلِ (الْجَزَاءُ فِيهِ) أي: في الشَّرطِ (مَحْدُوفٌ قَامَ مَقَامَهُ) أي: مقامَ الجزاءِ ما تَقَدَّمَ، (الْجَزَاءُ فِيهِ) أي: على الجزاءِ (مَا تَقَدَّمَ) فقولُهم: «أَكْرَمْتُك إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ» (وَدَلَّ عَلَيْهِ) أي: على الجزاءِ (مَا تَقَدَّمَ) فقولُهم: «أَكْرَمْتُك إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ» خبرٌ، والجزاءُ محذوفٌ مُراعَاةً لتَقَدَّمِ الشَّرطِ كتقدُّمِ الاستفهامِ والقسَمِ؛ لأنَّ الإكرامَ يَتَوقَفُ على الدُّخُولِ، فيَتَأَخَّرُ عنه مِن حيثُ المعنى، فيكُونُ جزاءً له معنى.

(وَيَصِحُّ إِخْرَاجُ الْأَكْثَرِ) مِن الباقي (بِهِ) أي: بالشَّرطِ، فلو قال: أَكْرِمْ بني تميم إِنْ كانوا علماءَ، وكانَ الجُهَّالُ أكثرَ: صَحَّ، بل ولو كانَ الكلُّ جُهَّالًا خَرَجُوا بالشَّرطِ.

 <sup>(</sup>١) «شرح الكوكب المنير» (٣/ ٣٤٣).

(وَهُوَ) أي: الشَّرطُ (فِي اتِّصَالِ بِمَشْرُوطٍ) أي: يُشتَرَطُ اتِّصالُ الشَّرطِ بالمشروطِ كاستثناء بلا خلافٍ، لكنَّ قولَه: «إنْ شاءَ اللهُ» يُسَمَّى استثناء، وإنَّه كالاستثناء في الاتِّصالِ.

(وَ) الشَّرِطُ فِي (تَعَقُّبِ جُمَلٍ مُتَعَاطِفَةٍ: كَاسْتِثْنَاءٍ) أي: يَعُودُ للكلِّ عندَ الأربعةِ وغيرِهم، مثالُه: أَكْرِمْ بني تَميم، وأعطِ قُريشًا إنْ نَزَلُوا بَلَدَك.

(وَيَحْصُلُ: مُعَلَّقٌ عَلَيْهِ) أي: على شرطٍ (عَقِبَهُ)، فلو عَلَّقَ عِتْقَ قِنَّه على شرطٍ، حَصَلَ العتقُ عَقِبَ الشَّرطِ على الصَّحيح، لا معَه.

(وَ) يَحصُلُ (عَقْلٌ) مِن بيعٍ، أو (١) هبةٍ، ونحوِهما (عَقِبَ صِيغَةٍ) لذلك العَقدِ أي: بعدَ قبولِ على الصَّحيح.



(١) في «د»: و.

#### (فَصْلُ)

(النَّالِثُ) مِن المُخَصِّصِ المُتَّصِلِ: (الصِّفَةُ) نحوُ: أَكْرِمْ بني تميم الدَّاخلينَ، فيَقْصُرُ الإكرامَ عليهم، والمرادُ بالوصفِ ما أَشْعَرَ بمَعنَى يَتَّصِفُ به أفرادُ العامِّ، سواءٌ كانَ نعتًا أو عطفَ بيانٍ، أو حالًا، وسواءٌ كانَ ذلك مفردًا أو جملةً أو شِبْهَها، وهو الظَّرفُ والجارُ والمجرورُ، ولو كانَ جامدًا مُؤوَّلًا بمُشْتَقٌ، فلو وَقَفَ على ولدِه أبي محمَّدِ عبدِ اللهِ، وفي أولادِه مَن كُنيتُه «أبو محمَّدٍ عبدِ اللهِ، وفي أولادِه مَن كُنيتُه «أبو محمَّدٍ» غيرُه؛ اختصَّ به عبدُ اللهِ، كما لو قال: على أنَّه، وبشرطِ أنَّه، ونحوَه.

تنبية: يَخرُجُ ممَّا تَقَدَّمَ مِن الصِّفَةِ أَنْ يَكُونَ الوصفُ خرج مَخرَجَ الغالبِ، فيُطرَحُ مفهومُ لمدحٍ، أو فيُطرَحُ مفهومُ لمدايَأْتي في مفهومِ المخالفةِ، أو سياقُ الوصفِ لمدحٍ، أو ذمِّ، أو ترخُمٍ، أو توكيدٍ، أو تفصيلٍ؛ فلَيْسَ شيءٌ مِن ذلك مُخَصِّما للعمومِ.

(وَهِيَ) أي: الصِّفَةُ إذا تَعَقَّبَتْ جُملًا أو مفرداتٍ بواوِ عطفٍ أو بما في معناها، (كَاسْتِثْنَاءٍ فِي عَوْدِ) ها للكلِّ إنْ صَلُحَ، ولا مانعَ كما تَقَدَّمَ حَتَّى (وَلَوْ تَقَدَّمَتِ) الصِّفَةُ على الموصوفِ، نحوُ: «وَقَفْتُ على مُحتاجي أولادي وأولادِهم»، فتُشتَرَطُ الحاجةُ في الجميع على الصَّحيح.

وأمَّا إذا كانَتِ الصِّفَةُ مُتوسِّطةً، فالمختارُ رُجوعُها إلى ما وَلِيَتْه، نحوُ: (وَقَفْتُ على أولادي المحتاجينَ وأولادِهم».

(الرَّابِعُ) مِن المُخَصِّصِ المُتَّصِلِ: (الغَايَةُ)، والمرادُ بها أَنْ يَأْتِيَ بعدَ العامِّ حرفٌ مِن أَحرُفِ الغايةِ، كـ: «إلى» و «حتَّى» و «اللَّام»،

مشالُ «إلى» و «حتَّى»: أكرِم بني تميمٍ إلى، أو حتَّى، أنْ يَدخُلوا. فيُقصَرُ على غيرِهم.

ومثالُ اللَّامِ: قولُه تَعالى: ﴿ سُقْنَهُ لِبَلَدِمَّيِّتٍ ﴾ (١) أي: إلى.

و كـ: «أو» في قولِه (٢):

لأَسْتَسْـهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ (٣) المُنَى ..........

أي: إلى.

(وَهِيَ كَاسْتِثْنَاءِ فِي اتِّصَالٍ) أي: يُشْتَرَطُ في الغايةِ اتِّصالٌ مُعتادٌ كما تَقَدَّمَ في الاستثناءِ.

(وَ) في (عَـوْدٍ) أي: إذا وَلِيَـتِ الغايةُ مُتَعَدِّدًا يَعُودُ إلى الكلِّ، نحوُ: وَقَفْتُ على أولادي وأولادِ أولادي إلى أنْ يَستغنوا.

(وَيَخْرُجُ الأَكْثَرُ بِهَا) يَعني: يَجُوزُ إخراجُ الأكثرِ مِن الباقي بالغايةِ، بأنْ يَكُونَ المُخرَجُ أكثرَ مِن غيرِ المُخرَج.

(وَ) مِن أحكامِ الغايةِ أَنَّ (مَا بَعْدَهَا: مُخَالِفٌ) لِما قَبْلَها عندَ الأكثرِ، أي: محكومٌ عليه بنقيضِ حُكمِه؛ لأنَّ ما بعدها لو لم يَكُنْ مخالفًا لِما قَبْلَها لم يَكُنْ مخالفًا لِما قَبْلَها لم يَكُنْ عَليه بنقيضِ حُكمِه؛ لأنَّ ما بعدها لو لم يَكُنْ مخالفًا لِما قَبْلَها لم يَكُنْ عَليه، بل وسطًا بلا فائدةٍ، قال اللهُ تَعالى: ﴿ ثُمَّ أَتِسُوا اللهِ يَا مَهِ اللَّهِ لَهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

فَائِدَةٌ: غَايَةُ الشَّيَءِ: طَرَفُه ومُنتهاه، ثمَّ يُطلَقُ تارةً على الحرفِ، كقولِه تَعالى: ﴿حَقِّهُ مَطْلِمُ الْفَجْرِ﴾(١)، ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾(١).

<sup>(</sup>١) الأعراف: ٥٧.

<sup>(</sup>٢) صدر بيت من الطويل، وعَجُزُه: فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ. ينظر: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لناظر الجيش (٨/ ٤١٧٩)، و«شرح الشواهد الكبرى» لبدر الدين العَيني (٤/ ١٨٦٥).

<sup>(</sup>٣) في (ع): أبلغ. (٤) البقرة: ١٨٧.

<sup>(</sup>٥) القدر: ٥. (٦) المائدة: ٦.

فإذا قِيلَ: الغايةُ هل تَدخُلُ في المُغَيَّا أو لا تَدخُلُ؟

فيُقالُ: إِنْ أُرِيدَ بِالمعنى الأوَّلِ وهو طرفُ الشَّيءِ ومُنتهاه؛ فداخلةٌ قطعًا، وإنْ أُريـدَ ما بعدَ الَّذِي دَخَلَ عليـه الحرفُ؛ فلا خلافَ في عدم دُخُولِه، وإنْ أُرِيدَ نَفْسُ ما دَخَلَ عليه حرفُ الغايةِ؛ فهو مَحَلُّ الخلافِ، ومَحَلُّ كونِ الغايةِ مِن المُخصِّصاتِ إنَّمَا هو في غايةٍ تَقَدَّمها عمومٌ يَشْمَلُها لو لم يُؤتَ بها، كقولِه تَعالى: ﴿حَتَّى يُعَطُوا ٱلْجِزْيَةَ ﴾ (١٠)، فلو لا الغايةُ لقاتَلْنا الكفَّارَ أَعطَوُا الجزيةَ أو لم يُعطوا، بخلافِ نحو: ﴿حَقَّى مَطْلَمِ ٱلْنَجْرِ ﴾ (١)، فالغاية خارجةٌ قطعًا، فلهذا قال: (إِلَّا فِي: قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ كُلُّهَا مِنَ الخِنْصَرِ إِلَى الإِبْهَام، وَنَحْوِهِ؛ فَلا) يَكُونُ مَا بَعدَها مُخالِفًا لِما قَبْلَها، وتَكُونُ الغايةُ - وهي الإبهامُ - داخلًا قطعًا، فأمَّا نحوُ: «رُفعَ القَلَمُ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ النَّائِم حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ المَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ "(")، ولو سَكَتَ عن ذِكْرِ الغايةِ لم يَكُن الصَّبيُّ شاملًا للبالغ، ولا النَّائمُ للمستيقظِ، ولا المجنونُ للمُفيقِ، فذِكْرُ الغايةِ في ذلك: إِمَّا تأكيدٌ لتقريرِ أنَّ أزمنةَ الصِّبا وأزمنةَ النَّوم وأزمنةَ الجُنونِ لا يُستثنى منها شيئ، وإمَّا للإشعار بأنَّ ما بعدَ الغايةِ مُخالِفٌ لِما قَبْلَه، ولو لا الغايةُ لكانَ مَسكوتًا عن ذِكْرِ الحُكم محتملًا.

(وَغَايَةٌ، و) مُغَيَّا؛ أي: (مُقَيَّدٌ بِهَا) أي: بالغاية (يَتَّحِدَانِ، وَيَتَعَدَّدَانِ) أي: يَتَّحِدُ كلُّ مِنهما ويَتَعَدَّدُ على سبيلِ الجمعِ والبدلِ، ثلاثة أقسامٍ كلُّ منها معَ الآخرِ كذلك يُكْمِلُ (تِسْعَة أَقْسَام) كالشَّرطِ.

<sup>(</sup>١) التوبة: ٢٩. (٢) القدر: ٥.

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي (٣٤٣٣)، وابن ماجه (٢٠٤١)، وابن حبان (١٤٢) من حديث عائشة صَلَقَتَهَ. وصححه ابن الملقن في البدر المنير (٣/ ٦٢٢).

مثالُ اتّحادِ المُغَيَّا: أَكْرِمْ بني تميم، ومثالُ تَعدُّدِه: إمَّا على سبيلِ الجمعِ، مثالُ اتَّحادِ المُغَيَّا: أَكْرِمْ بني تميم، ومثالُ تَعدُّدِه: إمَّا على سبيلِ البدلِ، مثلُ: أَكْرِمْهم أو أَعْطِهم، وإمَّا على سبيلِ البدلِ، مثلُ: إلى أنْ يدخلوا، أو وكلُّ مِن هذه الثَّلاثةِ إمَّا أن تَكُونَ الغايةُ مُتَّحِدةً، مثلُ: إلى أنْ يدخلوا، أو مُتعَدِّدةً: إمَّا على سبيلِ الجمعِ، مثلُ: إلى أنْ يَدخُلوا ويَقُوموا(١)، أو على سبيلِ البدلِ، مثلُ: إلى أن يَدخُلوا أو يَقُومُوا.

(الخَامِسُ) مِن المُخَصِّصاتِ: (بَدَلُ البَعْضِ) مِن الكلِّ، مثل: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ (١)، ﴿ قُرُ ٱلْنَالِ حِجُّ ٱلْبَيْدُ ۞ نَضْفَهُ ﴾ (١).

تنبيه ": الأربعة الأول لا خِلاف في كَوْنِها مِن المُخصِّصاتِ، وأمَّا بدلُ البعضِ، فذَكَرَه الآمِدِيُّ ومَن تَبِعَه مِن المُخَصِّصاتِ؛ لأنَّه إخراجُ بعضِ ما تَنَاوَلَه اللَّفظُ، قال الأصْفَهَانِيُّ: وفيه نظرٌ؛ فإنَّ المبدلَ في حُكْمِ المُطَرَحِ، والبدلُ قد أُقيمَ مُقامَه؛ فلا يَكُونُ مُخَصِّصًا له (١٠). انتهى.

ومَن خَصَّ بدلَ البعضِ بكونِه مُخَصِّصًا دونَ الأبدالِ الباقيةِ؛ لكونِها غيرَ متناهمة.

(وَالتَّوَابِعُ المُخَصِّصَةُ) للأسماءِ المُتقدِّمةِ (كَبَدَكٍ وَعَطْفِ بَيَانٍ، وَتَوْكِيدٍ، وَنَوْكِيدٍ، وَنَوْكِيدٍ، وَنَوْكِيدٍ، وَنَحْوِهِ، كَاسْتِثْنَاءٍ) في المعنى.

(وَشَرْطٌ مَعْنَوِيٌ (٥) بِحَرْفِ جَرِّ، أَوْ) بحرفِ (عَطْفٍ) كقولِه: «على أنَّه»، أو «بشرطِ أنَّه»، وكقولِه: «ومِن شَرطِه كذا»، فهذا (كَ) شرطِ (لُغَويٌ) ف:

<sup>(</sup>١) في «د»: ويقيموا. (٢) آل عمران: ٩٧. (٣) المزمل: ٢-٣.

<sup>(</sup>٤) (بيان المختصر) لأبي الثناء الأصفهاني (٢ ٢٤٨).

<sup>(</sup>٥) كذا في «ع»، وكتب في الحاشية: «مقترن، وفي نسخة: معنون، والتصويب منا بحسب المعنى. اهـ. من شرح الأصل».

أَكْرِمْ بني تميم، وبني أسد، وبني بكر المؤمنين، أَمْكَنَ كَوْنُه تمامًا لـ «بكرِ» فقط، وبشرط كونِهم مُؤمنين، أو على أنَّهم مُتَعَلَّقٌ بالإكرام وهو للجميع معًا كقولِهم: إنْ كانُوا مُؤمنينَ.

(وَ) كَذَا (يَتَعَلَّقُ حَرْفُ جَرِّ مُتَأَخِّرٌ بِالفِعْلِ المُتَقَدِّمِ) وهو قولُه: «أَكْرِمْ»، وهو الكلامُ والجملةُ، فيَجِبُ الفرقُ بينَ ما تَعَلَّقَ بالاسم وما تَعَلَّقَ بالكلام.

تنبية: قال الشَّيخُ(۱): والوقفُ على جمل أَجنبِيَّاتٍ: كالوقفِ على أولادِه، ثُمَّ أولادِه أَلَّه لَا يُعطَى منهم إلَّا صاحبُ عيالٍ؛ يُقوِّي اختصاصَ الشَّرطِ بالجملةِ الأخيرةِ؛ لأنَّها أجنبيَّةٌ مِن الأُولى.

(وَإِشَارَةٌ بِهِ «ذَلِكَ») بعدَ جُمل (وَتَمْيِيزٌ بَعْدَ جُمَلٍ: يَعُودَانِ) أي: الإشارةُ بذلك والتَّمييزُ (إِلَى الكُلِّ) أي(٢٠): كلِّ الجمل المُتقدِّمةِ،

مثالُ الإشارة بذلك: قولُه تَعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ (٣) يَجِبُ عَوْدُه إلى جميع ما تَقَدَّم، وعَوْدُه إلى بعضِه لَيْسَ بلغة العربِ، ولهذا لو قال: «مَن دَخَلَ وخَدَمني وأَكْرَمني فله درهمٌ »؛ لم يَعُدْ إلى الدُّخولِ فقط، وإذا عادَ إلى الدُّخولِ فقط، وإذا عادَ إلى الجميع؛ فالمؤاخذة بكلِّ مِن الجمل، فالخُلُودُ للكفرِ، والمضاعفة في قدرِ العذابِ لِما ذَكرَه مِن الذُّنوبِ، قاله ابنُ عَقِيل (١٠).

ومثالُ التَّمييزِ: لو قال: «له عليَّ ألفٌ وخمسون درهمًا»؛ فالجميعُ دراهمُ على الصَّحيح.



<sup>(</sup>٢) في «د): أي إلى.

<sup>(</sup>٤) «الواضح في أصول الفقه» (٣/ ١٣٧).

 <sup>(</sup>١) (مجموع الفتاوى) (٣١/ ١٥٧).

<sup>(</sup>٣) الفرقان: ٦٨.

#### (فضل)

## (يُخَصَّصُ الكِتَابُ:

(١) بِبَعْضِهِ) عندَ العلماءِ، وهو مِن تخصيصِ قطعيِّ المَتنِ بقطعيِّه،

مثالُه: قولُه تَعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَجًا يَتَرَبَّمْنَ ﴾(١) الآية، خُصَّ بقولِه تَعالى: ﴿وَأُوْلَنَتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾(٢)،

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّخصيصُ في هذا المثالِ بالسُّنَّةِ، كما في حديثِ أبي السَّنَابِلِ بن بَعْكَكٍ معَ سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةِ حينَ قال: مَا أَنْتِ بِنَاكِحِ حَتَّى تَمُرَّ السَّنَابِلِ بن بَعْكَكٍ معَ سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةِ حينَ قال: مَا أَنْتِ بِنَاكِحِ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكِ أَرْبَعَةَ أَشْهُمٍ وَعَشْرًا (٣). فجاءَتْ إلى النَّبِيِّ صَلَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأَفْتَاها بأنَّها قد حلَّتْ بوضع حَمْلِها (١).

وأُجِيبَ بأنَّه لا يَخرُجُ عن كَوْنِه مُبَيِّنًا إذا بُيِّنَ ما أُنزِلَ بآيةٍ أُخرى مُنَزَّلَةٍ كما بين مَا أُنْزِلَ عليه مِن السُّنَّةِ، فإنَّ الكلَّ مُنزَّلُ.

(٢) (وَ) يُخَصَّصُ (بِالسُّنَّةِ مُطْلَقًا) أي: سواءٌ كانَتْ مُتواترةً أو آحادًا، أَمَّا المتواترةُ فإجماعًا، وأمَّا [خبَرُ الواحدِ]() فعلى الصَّحيح، وخَصَّ

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٣٤. (٢) الطلاق: ٤.

<sup>(</sup>٣) الَّذِي في رواية البخاري، ومسلم: ﴿وعشرٌ الرفع، وفي رواية النسائي وغيره بالنصب كما هنا. قال الشيخ محمد الأثيوبي في ﴿البحر المحيط الشجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج ﴾ (٢٦/ ٢٨٤): برفع ﴿أربعةُ على الفاعليَّة لـ ﴿تَمُرُ ﴾، ووقع عند النسائيُّ بلفظ: ﴿أربعةَ أشهر وعشرًا ﴾ بالنصب، ويمكن أن يوجَّه بأن يكون النصب على الظرفية، والعامل فاعل ﴿تمرُ اللهُ تعالى أعلم. عليك العدُّة أربعة أشهر وعشرًا، ويَحْتَمِلُ أن يكون على حكاية لفظ القرآن، والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (٩٩٩١)، ومسلم (١٤٨٤).

<sup>(</sup>٥) في «د»: المتواترة.

السَّمْعَانِيُّ (۱) مَحَلَّ الخلافِ بخبَرِ لم يُجمَعْ على العملِ به، فإنْ أُجمِعَ على العملِ به فإنْ أُجمِعَ على العملِ به فليْسَ فيه خلافٌ في أنَّه يَجُوزُ التَّخصيصُ عندَه، ومَثَّلُه بتخصيصِ آيةِ المواريثِ بحديثِ: «لَا مِيرَاثَ لِقَاتِلٍ» (۲)، و «لا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ» (۱)، ونهيه عنِ المحمعِ بينَ المرأةِ وعَمَّتِها (۱)، فيَجُوزُ التَّخصيصُ به بلا خلافٍ؛ لأنَّ هذه الأخبارَ بمَنزلةِ المتواترِ؛ لانعقادِ الإجماعِ على حُكْمِها، وإن لم يَنعقِدْ على روايتِها، ومِثْلُه تخصيصُ متواترةٍ بآحادٍ.

## (وَ) تخصيصُ (السُّنَّةِ:

(١) بِهِ) أي: بالكتابِ عندَ الجمهورِ، وهذا قليلٌ جدًّا،

مثاله: قولُه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: «مَا أُبِينَ مِنْ حَيِّ فَهُوَ مَيِّتٌ». رَوَاه ابنُ ماجه (٥٠)، خُصَّ بقولِه تَعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَنَا أَثَنَا وَمَتَعًا إِلَى حِينِ ﴾ (٦٠).

(٢) (وَ) تُخَصَّصُ (٧) السُّنَّةُ (بِبَعْضِهَا) على الصَّحيحِ (مُطْلَقًا) أي: سواءٌ كانَتْ مُتواتِرةً أو آحادًا، واستدلَّ لذلك بقولِه صَالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فِيمَا سَقَتِ

<sup>(</sup>١) فقواطع الأدلة؛ (١/ ٣٠٤).

<sup>(</sup>۲) رواه الترمذي (۲۱۰۹)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٣٥)، وابن ماجه (٢٦٤٥) من حديث أبي هريه ة رَحَوَاللَّهُ عَنْهُ ولفظه: «القاتل لا يرث». وضعفه الترمذي والنسائي.

<sup>(</sup>٣) رواه الترمذي (٢١٢١)، والنسائي (٣٦٤١)، وابن ماجه (٢٧١٢) من حديث عمرو بن خارجة رَيْوَلِلَهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: حسن صحيح.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (٩٠١٥)، ومسلم (١٤٠٨) من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُعَنْهُ.

<sup>(</sup>٥) وسنن ابن ماجه (٣٢١٦) من حديث ابن عمر رَمَوَاللَّهُ عَنْهُا.

ورواه أبو داود (٢٨٥٨)، والترمذي (١٤٨٠) من حديث أبي واقدِ اللَّيْثِيِّ: (مَا قُطِعَ مِنْ البَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ، فَمَا قُطِعَ مِنْهَا فَهُوَ مَيْتَةٌ ). وقال الترمذي: حسن غريب.

<sup>(</sup>٦) النحل: ٨٠.

<sup>(</sup>٧) في (د): وتخصيص.

السَّمَاءُ العُشْرُ»(١)، خُصَّ بقولِه صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» (٢)، وهو كثيرٌ.

فائدةٌ: الخاصُّ معَ العامِّ يُخَصَّصُ، سواءٌ تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ أو جُهِلَ أو قارَنَ، فهو تخصيصٌ لا نسخٌ، على الصَّحيح.

# (وَ) يُخَصَّصُ لفظٌ (عَامٌّ

(١) بِمَفْهُومٍ مُطْلَقًا) أي: سواءٌ كانَ مفهومَ موافقةٍ أو مخالفةٍ، فيُخَصَّصُ العامُّ بمفهوم الموافقةِ اتِّفاقًا، وهو مِن المخصِّصاتِ المُنفصلةِ،

مثاله: قولُه صَّالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «لَيُّ الوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ» (٣) خُصَّ بمفهوم قولِه (٤) تَعالى: ﴿ فَلَا تَقُلُ لَمُ كَمَا آلُنِ ﴾ (٥) فمفهومُه: أنَّه لا يُؤذيهما بحبس ولا غيرِه، فلذلك لا يُحبَسُ الوالدُ بدَينِ وَلَدِه، بل ولا له مُطالبتُه على الصَّحيح، ومَحَلُّ هذا حيثُ لم يُجعَلْ مِن بابِ القياسِ، فإنْ قُلْنا إنَّه مِن بابِ القياسِ؛ فيكُونُ مُخَصَّصًا بالقياس.

تنبية: المرادُ باللِّيِّ: المطلُ، وبحِلِّ عِرضِه: أَنْ يَقُولَ: ظَلَمَني، وبعقوبتِه: الحبسُ.

وتخصيصُ العامِّ بمَفهومِ المخالفةِ عندَ القائلِ به على الصَّحيح،

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (١٤٨٣) من حديث ابن عمر رَهَؤَلِنَهُمَنْكًا.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (١٤٤٧)، ومسلم (٩٧٩) من حديث أبي سعيد الخُدري رَعِيَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود (٣٦٢٨)، والنسائي (٤٦٨٩، ٤٦٩٠)، وابن حبان (٥٠٨٩) من حديث الشَّريد رَحِيَّكَ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٤) قوله: بمفهوم قوله. في (د): بقوله.

<sup>(</sup>٥) الإسراء: ٢٣.

مثالُه: قولُه صَّالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: «إِذَا بَلَغَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمَلِ الخَبَثَ» (١٠ خُصَّ بمفهومِه وهو ما لم يَبْلُغْ قُلَّتَينِ: عمومُ قولِه صَّالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «المَاءُ لا يُنجَّسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ لَوْنِهِ (٢٠) فإنَّه أعمُّ مِن القُلَّتينِ أو دُونَهما، فتصيرُ القُلَّتانِ في الحديثِ الأوَّلِ تَنجيسُهما مخصوصٌ بالتَّغييرِ بالنَّجاسةِ، ويَبقى ما دُونَهما يَنْجُسُ (٣) بمُجَرَّدِ المُلاقاةِ في غيرِ المواضعِ المُستثناةِ بدليل آخرَ، واستدلَّ له بأنَّه خاصٌّ، وفيه جمعٌ بينَهما، فكانَ أَوْلى.

(٢) (وَ) يُخَصَّصُ عامٌّ أيضًا (بِإِجْمَاعٍ) عندَ الجمهورِ، (وَالمُسرَادُ) بالإجماعِ (دَلِيلُهُ)؛ لأنَّ الإجماعَ في نَفْسِه مُخَصِّصٌ؛ لأنَّه لا يُعتبَرُ زَمَنَ الوحيِ؛ إذِ الإجماعُ لا بُدَّ له مِن دليل يَستندُ إليه وإن لم نَعرِفْه، فالدَّليلُ الَّذِي تَضَمَّنَه الإجماعُ هو المُخصِّصُ، والإجماعُ دليلٌ عليه،

مثالُه: قولُه تَعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرَمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ﴾ (١) خُصَّ بالإجماعِ على أنَّ العبدَ القاذفَ يُجلَدُ على النِّصفِ مِن الحُرِّ.

<sup>(</sup>۱) رواه أبو داود (۲۳، ۲۶)، والترمذي (۲۷)، والنسائي (۵۲)، وابن ماجه (۵۱۷)، وابن خزيمة (۹۲)، وابن حبان (۱۲٤۹) من حديث ابن عمر رَجَالِتُهَمَّاً.

قال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (١/ ٨ رقم ٣): وصححه ابن منده، والطحاوي، والبيهقي، والخطابي.

<sup>(</sup>٢) رواه ابن ماجه (٥٢١) من حديث أبي أُمامة الباهلي رَحَالِتُهُمَنْهُ.

وضعَّفه ابن حجر في (الدراية في تخريج أحاديث الهداية) (٤٠).

ورواه أبو داود (٦٦، ٦٧)، والترمذي (٦٦)، والنسائي (٣٢٧) حديث بئر بُضاعة من حديث أبي سعيد الخُدري وفيه: (إِنَّ المَاءَ طَهُورٌ لا يُتَجِّسُهُ شَيْءٌ). وقال الترمذي: حديث حسن.

<sup>(</sup>٣) في (ع): يتنجس.

<sup>(</sup>٤) النور: ٤.

(وَلَوْ عَمِلَ أَهْلُهُ) أي: أهلُ الإجماعِ (بِخِلافِ نَصِّ خَاصِّ) في مسألةٍ (تَضَمَّنَ) إجماعُهم على ذلك العملِ دليلًا (نَاسِخًا) أي: لا يَكُونُ إجماعُهم ناسخًا لذلك النَّصِّ، بلِ النَّاسخُ هو الدَّليلُ الَّذِي تَضَمَّنَه الإجماعُ، وهو مستندُ الإجماع، والإجماعُ دليلٌ عليه كالَّتي قَبْلَها.

(٣) (وَ) يُخَصَّصُ العامُّ (بِفِعْلِهِ) أي: بفعلِ النَّبِيِّ (صَالَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندَ الأَنْمَةِ الأربعةِ (إِنْ شَمِلَهُ العُمُومُ) أي: إنْ كانَ العمومُ شاملًا له صَالَاتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وللأُمَّةِ، كما لو قال: «كَشْفُ الفَخِذِ حرامٌ على كلِّ مسلم»، ثمَّ فَعَلَه؛ لأنَّ فعلَه كُلُّ مُسلم»، ثمَّ فَعَلَه واللهُّمَة على على مسلم، والظَّاهرُ أنَّه وأُمَّته فعلَه عقولِه في الدَّلالةِ سواءٌ؛ فاستويا في التَّخصيص، والظَّاهرُ أنَّه وأُمَّته سواءٌ فيه، وقد خَصَّ الإمامُ أحمدُ قولَه تَعالى: ﴿ وَلَا نَقَرَبُوهُنَّ حَتَّ يَطْهُرَنَ فَي يَطْهُرُنَ فَي المُعلِه صَالَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وقالَ: دَلَّ على أنَّه أرادَ الجِماع.

(وَ) أَمَّا (إِنْ ثَبَتَ وُجُوبُ البَّاعِهِ) أي: اتِّباعِ الأُمَّةِ له صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّ (فِيهِ) أي: في الفعلِ العامِّ له وللأُمَّةِ (بِدَلِيلٍ خَاصِّ؛ فَاللَّلِيلُ نَاسِخٌ لِلْعَامِّ)؛ لأنَّ مَحَلَّ كَوْنِ فِعلِه مُخصِّما ما إذا كانَ العمومُ شاملًا له وللأُمَّةِ بتحريمِ شيء مشلًا، ثمَّ يَفْعَلُ الفِعلَ المنهيَّ عنه، وهو ممَّا لا يَجِبُ اتِباعُه فيه، إمَّا لكونِه مِن خصائصِه، أو غيرِ ذلك، أمَّا إذا أَوْجَبْنا التَّاسِّي به فيه فيرتفعُ الحُكمُ عنِ الكلِّ، وذلك نسخٌ لا تخصيصٌ، وأمَّا إذا كانَ العمومُ للأُمَّةِ دُونَه، فَفِعلُه لَيْسَ الكلِّ، وذلك نسخٌ لا تخصيصٌ، وأمَّا إذا كانَ العمومُ للأُمَّةِ دُونَه، فَفِعلُه لَيْسَ بتخصيصٍ؛ لعدمٍ دُخُولِه في العُمومِ، وقد مَثَلَ لذلك بالنَّهي عنِ استقبالِ القبلةِ واستدبارِها (۱)، ثمَّ جَلَسَ في بيتِ حَفْصَةً مُستقبِلَ بيتِ المقدسِ (۱).

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٢٢.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (١٤٤)، ومسلم (٢٦٤) من حديث أبي أيوب الأنصاري رَمَوَاللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (١٤٩)، ومسلم (٢٦٦) من حديث ابن عمر رَوْلَقَتُهَا لَهُا.

فعلى القولِ بأنَّ النَّهِي شاملٌ للصَّحراءِ والبنيانِ، فيَحرُمُ فيهما، وبه قال جمعٌ، ويَكُونُ النَّبِيُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُصَّ بذلك وخَرَجَ مِن عُمومِ النَّهيِ، وإنْ قُلْنا إنَّه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ لَيْسَ مختصًّا بذلك فالتَّخصيصُ لِلْبُنْيَانِ مِن العُمومِ، سواءٌ هو والأُمَّةُ في ذلك.

(٤) (وَ) يُخَصَّصُ العامُّ أيضًا (بِإِقْرَارِهِ صَالَاللَهُ عَلَى فِعْلِ) أي: تقريرُ النَّبِيِّ صَالَاللَهُ عَلَى فِعْلِ أي: تقريرُ النَّبِيِّ صَالَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ ما فَعَلَ واحدٌ مِن أُمَّتِه بحضرتِه، مُخالِفًا لعمومٍ ولم يُنكِرْه معَ عِلمِه: مُخصِّصٌ على الصَّحيح.

(وَهُو) أي: التَّخصيصُ للحُكْمِ (أَقْرَبُ مِنْ نَسْخِهِ) الَّذِي دَلَّ عليه العامُّ نَسْخِهِ) الَّذِي دَلَّ عليه العامُّ نَسخًا (مُطْلَقًا أَوْ) نَسْخًا (عَنْ فَاعِلِهِ) واسْتُدِلَّ لذلك بأنَّ سُكوتَه عن ذلك معَ عِلمِه دليلُ جوازِه، وإلَّا لوَجَبَ إنكارُه.

تنبيةً: هل يَكُونُ التَّخصيصُ بنفسِ تقريرِه عَلَيْهِالسَّلَامُ، أو بما تَضَمَّنه مِن سَبْقِ قَولٍ به، فيكُونُ مُستدلًّا بتقريرِه على أنَّه خُصَّ بقولٍ سابقٍ؛ إذ لا يَجُوزُ له سَبْقِ قَولٍ به، فيكُونُ مُستدلًّا بتقريرِه على أنَّه خُصَّ بقولٍ سابقٍ؛ إذ لا يَجُوزُ له مَا أَن يَفعلوا ما فيه مخالفةٌ للعامِّ، إلَّا بإذنٍ صريحٍ، فتقريرُه دليلُ ذلك؟ ظاهرُ كلام أصحابِنا وغيرِهم الأوَّلُ.

(٥) (وَ) يُخَصَّصُ العامُّ أيضًا (بِمَذْهَبِ صَحَابِيٍّ) على الصَّحيحِ إنْ قِيلَ هو حُجَّةٌ، وإلَّا فلا،

مثالُه: قولُه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ». رَوَاه مسلمٌ (١) من حديثِ سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ، عن مَعْمَرِ بنِ عبدِ اللهِ، عن النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكانَ سعيدٌ يَحتكِرُ الزَّيتَ، فقِيلَ له، فقالَ: إنَّ مَعمَرًا راوي الحديثِ كانَ يَحتكرُ.

<sup>(</sup>۱) (صحيح مسلم) (١٦٠٥).

(٦) (وَ) يُخَصَّصُ العامُّ أيضًا (بِقَضَايَا الأَعْيَانِ) ومَعنى ذلك أَنْ يَرِدَ مَعنا حُكْمٌ عامٌ، ثمَّ تَرِدَ مَعنا قضيَّةُ عينٍ مخالفةٌ لذلك العامِّ، فهل يُخَصُّ العامُّ ذلك؟

مثالُه: أنَّ النَّبِيَّ صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عن لُبْسِ الحريرِ للرِّجالِ('')، ثمَّ أَذِنَ في لُبْسِه لعبدِ الرَّحمنِ بنِ عوفٍ والزُّبيرِ بنِ العَوَّامِ لقَملٍ كانَ بهما(''). وإذنه لهما في ذلك قضيَّةُ عينٍ، فهل ذلك مُخَصِّصٌ لعمومِ النَّهي أم لا؟

(٧) (وَ) يُخَصَّصُ العامُّ أيضًا (بِالقِيَاسِ) وهو نوعانِ:

أحدُهما: أنْ يَكُونَ قطعيًّا، وذلك فيما إذا كانَ حُكْمُ الأصلِ الَّذِي يَستندُ إليه الفرعُ مَقطوعًا به وعِلَّتُه منصوصةً أو مُجمعًا عليه، وهي موجودةٌ في الفرعِ قطعًا ولا فارقَ قطعًا، فهذا النَّوعُ مِن القياسِ يَجوزُ التَّخصيصُ به بلا خلافٍ.

والثَّاني: أن يَكُونَ ظَنَيَّا، فيَجوزُ التَّخصيصُ به عندَ الأكثرِ، واسْتُدِلَّ لذك بأنَّ القياسَ خاصُّ لا يَحتملُ التَّخصيصَ، وفيه جمعٌ بينَهما، فقُدِّمَ التَّخصيصُ، به.

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (٥٦٣٥)، ومسلم (٢٠٦٦) من حديث البراء رَيُخَالِّكُمُنَّة.

ورواه البخاري (٥٨٣٧) من حديث حذيفة رَضَالِلَهُءَنهُ.

ورواه الترمذي (١٧٢٠) عن أبي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّاتَهُ عَلَيْهِ عَلَى: ﴿ حُرِّمَ لِبَاسُ الحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي وَأُحِلَّ لِإِنَاثِهِمْ ﴾. وقال: حسن صحيح، وفي الباب عن عمر، وعلي، وعقبة بن عامر، وأنس، وحذيفة، وأم هانئ، وعبد الله بن عمرو، وعمران بن حصين، وعبد الله بن الزبير، وجابر، وأبي ريحانة، وابن عمر، والبراء.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٢٩٢٠)، ومسلم (٢٠٧٦) من حديث أنس أنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَالزُّبَيْرَ بْنَ العَوَّامِ شَكَوًا إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ القَمْلَ، "فَرَخَّصَ لَهُمَا فِي قُمُصِ الحَرِيرِ فِي غَزَاةٍ لَهُمَا».

فائدةٌ: في (١) مأخذِ المسألةِ مِن كلامِ الإمامِ أحمدَ، قال في روايةِ الحسنِ بنِ ثوابِ: حديثُ رسولِ الله صَلَّلَاتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [لا يَـرُدُه] (١) إلَّا مثلُه (١)، وظاهرُه أنَّ القياسَ لا يَرُدُ الظَّاهرَ.

قَـالَ ابنُ عَقِيلٍ: هذا مِن كلامِـه لا يَمنَعُ؛ لأنَّ التَّخصيصَ لَيْسَ بردٌ، وإنَّما هو بيانٌ (١٠).

وتَمَسَّكُوا للتَّخصيصِ بروايةِ بكرِ بنِ محمَّد: إذا قَذَفَ زوجتَه بعدَ الثَّلاثِ، وله منها ولدٌ يُريدُ نَفيَه يُلاعِنُ. فقِيلَ له: أليسَ يَقُولُ اللهُ تَعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرَمُونَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرَمُونَ الْوَبَحَهُمُ ﴾ (٥)، وهذه ليسَتْ زوجةً. فاحتجَّ بأنَّ الرَّجلَ يُطَلِّقُ ثلاثًا وهو مريضٌ تَرِثُه؛ لأنَّه فَرَّ مِنَ الميراثِ، وهذا فارٌّ مِن الولدِ.

قال القاضي: فقد عارَضَ الظَّاهرَ بضربِ مِن القياسِ(٦).

ونَقَلَ المَيْمُونِيُّ في الرَّجُلِ يُزَوِّجُ ابنتَه وهي كبيرةٌ أَحَبُّ إليَّ أَن يَستأْمِرَها، فإنْ زَوَّجَها مِن غير أنْ يَستأْمِرَها جازَ النِّكاحُ. وهذا للأب خاصَّةً(٧).

قَالَ ابنُ قاضي الجبلِ (١٠): قُلْتُ: كأنَّه خَصَّ قولَه: «لَا تُنْكَحُ البِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» (١٠).

# (وَيُصْرَفُ بِهِ) أي: بالقياسِ: مَعنَّى (ظَاهِرٌ غَيْرُ عَامٌ إِلَى احْتِمَالٍ مَرْجُوحٍ)،

(١) ليست في (د). (٢) في (ع)، ألا ترده.

<sup>(</sup>٣) ينظر: «المسودة في أصول الفقه» (ص١٢٠). (٤) «الواضح في أصول الفقه» (٣/ ٣٨٦).

<sup>(</sup>٥) النور: ٦. (٦) «العدة في أصول الفقه» (٢/ ٥٦٠).

<sup>(</sup>٧) ينظر: «المسودة في أصول الفقه» (ص١٢٢)، و «التحبير شرح التحرير» (٦/ ٢٦٨٥).

<sup>(</sup>٨) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٦/ ٢٦٨٦).

<sup>(</sup>٩) رواه البخاري (١٣٦٥)، ومسلم (١٤١٩) من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُ عَنْدُ.

ومَعنى هذا الكلام: أنْ يَكُونَ مَعنى اللَّفظِ مُحتملاً الشيئينِ هو ظاهرٌ في أحدِهما ومرجوحٌ في الآخرِ، لكنْ هو موافقٌ للقياسِ، فينصرفُ عنِ الظَّاهرِ إلى الاحتمالِ المرجوحِ لأجلِ موافقةِ القياسِ على الأرجحِ.

(وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ وَنَحُوهَا: ظَنَيَّةٌ) لا قطعيَّةٌ؛ لأنَّ أدلَّتَها ظنَيَّةٌ، فتكُونُ مِن بابِ الظُّنونِ.

(وَفِعْلُ الفَرِيقَيْنِ) منَ الصَّحابةِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ (إِذْ قَالَ) لَهُم النَّبِيُّ (صَلَّالَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ لَمُ الْمَسيرِ إلى بنبي قُريْظَةَ: (لا لمَّا فَرَغَ منَ الأحزابِ، وأَمَرَه جبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بالمَسيرِ إلى بنبي قُريْظَةَ: (لا يُصَلِّينَ أَحَدٌ مِنْكُمُ العَصْرَ إِلَا فِي بَنِي قُريْظَةً)، ثمَّ ذُكِرَ له صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ طائفة صَلَّتْ في بني قُريْظَة بعدَ الوقتِ، فلم صَلَّتْ في الطَّريقِ في الوقتِ، وطائفة صَلَّتْ في بني قُريْظَة بعدَ الوقتِ، فلم يَعِبْ واحدة منهما

(يَرْجِعُ) أي: فعلُ الفريقينِ منَ الصَّحابةِ (إِلَى تَخْصِيصِ العُمُومِ بِالقِيَاسِ وَعَدَمِهِ)، فمَن صَلَّى في الوقتِ قبلَ أنْ يَصِلَ إلى بني قُرَيْظَةَ أَخَذَ بقولِه: «لا يُصَلِّينَ أَحَدٌ مِنْكُمُ العَصْرَ إِلَا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ »(٢) للتَّأْكيدِ في سرعةِ المَسيرِ إليه لا في يَضَلِّينَ أَحَدٌ مِنْكُمُ العَصْرَ إِلَا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ »(٢) للتَّأْكيدِ في سرعةِ المَسيرِ إليه لا في تأخيرِ الصَّلاةَ عَن وَقتِها، ومَن أَخَرَ الصَّلاةَ حَتَّى وَصَلَ أَخَذَ بعموم قولِه ذلك.

(وَالمُصِيبُ) في فِعلِه مِن الطَّائفتينِ: (المُصَلِّي فِي الوَقْتِ فِي قَوْلِ) الشَّيخِ، ولاَنَّ المرادَ مِن ذلك التَّاهُّبُ وسرعةُ المَسيرِ، لا تأخيرُ الصَّلَاةِ.

وقالَ ابنُ حَزِم: التَّمسُّكُ بالعُمومِ هنا أرجحُ، وأنَّ المُؤخِّرَ للصَّلاةِ حَتَّى وَصَلَ بني قُريظةً هو المُصيبُ في فِعلِه، وكلا الطَّائفتينِ مُجتهدٌ، فلذلك لم يُعَنِّفُ واحدةً منهما.

<sup>(</sup>١) في (ع): متحملاً.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٩٤٦)، ومسلم (١٧٧٠) من حديث ابن عمر رَضَالِلتُعَنَّهُا.

#### (فضل)

(إِذَا وَرَدَ) مِنَ الشَّارِعِ لفظُ (عَامٌّ، وَ) لفظُ (خَاصٌّ) فتارةً يكونانِ مُقتَرنينِ، وتارةً لا يكونانِ مُقتَرنينِ، فإنْ كانَا مُقتَرنينِ، مثلَ لوقال في كلام مُتواصل: زكُّوا البقرَ ولا تُزكُّوا العَواملَ، (قُدِّمَ الخَاصُّ) عندَ الأكثرِ، أعني: عدمَ زكاةِ العَواملِ، وإنْ لم يَقتَرنا قُدِّمَ الخاصُّ (مُطلُقًا) أي: سواءٌ كانَ الخاصُّ مُتقَدِّمًا أو مُتَأَخِّرًا على الصَّحيحِ؛ لأنَّ في تقديم الخاصِّ عملًا بكليهما بخلافِ العكسِ، فكانَ أولى، ووَجهُه قولُه تَعالى: ﴿وَالْغُصَنَتُ مِنَ اللّذِينَ أُوتُوا الْكِنَبَ ﴾ (١) لعكسِ، فكانَ أولى، ووَجهُه قولُه تَعالى: ﴿وَالْغُصَنَتُ مِنَ اللّذِينَ أُوتُوا الْكِنَبَ ﴾ (١) خصَّ قولَه تَعالى: ﴿ وَاللّهُ بِينَ تقديم الخاصُّ قاطعٌ أو أَسَدُّ تصريحًا، وأقلُ احتمالًا؛ ولأنَّه لا فرقَ لغة بينَ تقديم الخاصِّ وتأخيرِه.

(وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا) أي: مِن اللَّفظينِ الواردينِ (عَامَّا مِنْ وَجْهِ<sup>(٣)</sup>، خَاصًّا مِنْ وَجْهِ) آخَرَ (تَعَارَضَا) لعدم أولويَّةِ أحدِهما بالعملِ به دونَ الآخرِ،

مثالُه: قولُه عَيَنهِ السَّكَمُ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» (١٠)، معَ قولِه عَيَنهِ السَّكَمُ: «نُهِيتُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ» (٥٠)، فالأوَّلُ: عامٌّ في الرِّجالِ والنِّساءِ، خاصٌّ في المُرتدِّين، والشَّاني: خاصٌّ في النِّساءِ، عامٌّ في الحَربيَّاتِ والمُرتدَّاتِ، إذا عُلِمَ ذلك فالصَّحيحُ أنَّهما يَتعادلانِ.

(وَطُلِبَ المُرَجِّحُ) مِن خارج، وقد تَرَجَّحَ الأَوَّلُ بقيامِ القَرينةِ على اختصاصِ الثَّاني بسبيِه، وهو الحَربيَّاتُ.

<sup>(</sup>١) المائدة: ٥. (٢) البقرة: ٢٢١.

<sup>(</sup>٣) ليست في «د». (٤) رواه البخاري (٣٠١٧) من حديث علمي رَبِوَالِلَهُ عَنهُ.

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري (١٥)، ومسلم (١٧٤٤) من حديث ابن عمر رَسَوَاللَّهُ عَنْهُ.

(وَإِذَا وَافَقَ خَاصٌّ عَامًا: لَمْ يُخَصِّصُهُ) عندَ الأربعةِ وغيرِهم، ومَعناه أنْ يَأْقِ مَعنَى لفظ عامٌ ويَأْتِي لفظ خاصٌّ هو بعضُ ذلك العامٌ، وداخلٌ فيه، كقولِه يَأْتِي معنَى لفظ عامٌ ويَأْتِي لفظ خاصٌّ هو بعضُ ذلك العامٌ، وداخلٌ فيه، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْمَدُلِوا الإحسانُ وَإِيتَآيِ ذِى الْفُربِي الْمُوافقةِ في القُربي، بلامِ التَّعريفِ عامٌ في جميعِ أنواعِ الإنسانِ، فيَندرجُ فيه إيتاءُ ذي القُربي، فذِكُرُه بعده ليساءُ ذي القُربي لمُوافقةِ له، بل يَكُونُ فذِكْرُه بعده ليس تخصيصًا للأوَّلِ بإيتاءِ ذي القُربي لمُوافقةِ له، بل يَكُونُ اهتمامًا بهذا النَّوع، فإنَّ عادة العربِ أنَّها إذا اهتمَّتْ ببعضِ أنواعِ العامِّ خَصَّصَتْه بالذِّكِرِ إبعادًا له عنِ المجازِ والتَّخصيصِ بذلك النَّوع، واستُدلَّ له بأنَّه لا تعارضَ بينَهما، فيُعمَلُ بهما، وليسَ من هذا البابِ قولُه تَعالى: ﴿فَكِهَةٌ ﴾ مطلقٌ.

(وَلَا تَخُصُّ عَادَةٌ) أي: فعليَّةٌ (عُمُومًا، وَلَا تُقَيِّدُ) العادةُ (مُطْلَقًا) عندَ الجمهورِ، نحوُ: «حُرِّمَتِ الرِّبا في الطَّعامِ»، وعادتُهم البُرُّ، ووجهه: العُمومُ لغةً وعُرفًا، والأصلُ عدمُ مُخَصِّص.

قالَ المُعتَرضُ: المرادُ ظاهرٌ له عُرفًا؛ فيُخَصَّصُ به كالدَّابَّةِ.

رُدَّ بِمَا سَبَقَ، فلم يَتَخَصَّصِ الاسمُ، فلو تَخَصَّصَ كالدَّابَّةِ: اختصَّ، فهو تخصيصٌ بالنِّسبةِ إلى اللَّغةِ بعُرفٍ قوليِّ، والأوَّلُ بعُرفٍ فعليٍّ.

ومنه مسألةُ: مَن حَلَفَ لا يَأْكُلُ رأسًا وبيضًا وكذا لحمًا، هل يَحنَثُ بمُحَرَّمٍ غيرِ معتادٍ؟ على وجهينِ، والمعروفُ حنثُه.

تنبية: المرادُ بالعادةِ الَّتي لا تُخَصِّصُ العُمومَ العادةُ الفعليَّةُ، كما سَبَقَتِ الإشارةُ إلى ذلك، وأمَّا القوليَّةُ فتُخَصِّصُ العُمومَ، كما إذا كانَتْ عادتُهم إطلاقَ

<sup>(</sup>۱) النحل: ۹۰. (۲) الرحمن: ٦٨.

الطَّعامِ على المُقتاتِ خاصَّة، ثمَّ وَرَدَ النَّهِيُ عن بيعِ الطَّعامِ بجنسِه مُتَفاضلًا، فإنَّ النَّهي يَكُونُ خاصًا بالمُقتاتِ؛ لأنَّ الحقيقةَ العُرفيَّةَ مُقَدَّمةٌ على اللُّغويَّةِ.

### (وَلَا يُخَصُّ عَامٌّ:

(١) بِمَقْصُودِهِ) عندَ الجمهورِ لِما سَبَقَ، وقالَ صاحبُ «المحرَّر»: المُتبادرُ إلى الفهمِ مِن لَمسِ النِّساءِ: ما يُقصَدُ مِنهنَّ غالبًا منَ الشَّهوةِ، المُتبادرُ إلى الفهمِ مِن لَمسِ النِّساءِ: ما يُقصَدُ مِنهنَّ غالبًا منَ الشَّهوةِ، ثممَّ لو عَمَّتُ بُه، وخَصَّه حفيدُه أيضًا بالمقصودِ، وكذا قاله في آيةِ المواريثِ(١): مقصودُها بيانُ مقدارِ أنصباءِ المذكورينَ إذا كانوا ورثةً.

وقولُه: ﴿وَأَحَلَ اللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ (٢) قصدُه الفرقُ بينَه وبينَ الرِّبا، ﴿وَفِيمَا سَفَتِ السَّمَاءُ العُشْرُ » (٣) قصدُه ما يَجِبُ فيه العشرُ ونِصفُه، فلا يُحتَجُّ بعمومِ ذلك، قاله ابنُ مُفْلِحٍ (١٠).

(٢) (وَلا) يُخَصُّ عامٌ (بِرُجُوعِ ضَمِيرٍ إِلَى بَعْضِهِ) أي: بعضِ العامِّ على الصَّحيحِ؛ لأنَّ المَظهرَ عامٌٌ، والأصلُ بقاؤُه، فلا يَلْزَمُ مِن تخصيصِ المُضمَرِ تخصيصُه،

مشالُ ذلك: قولُه تَعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَرَّبَصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُورً ﴾ (() شَمَّ قال: ﴿ وَبُعُولَهُنَّ أَخَيُّ بِرَوِهِنَ ﴾ (() ؛ فإنَّ (المطلَّقات) يَعُمُ البَوَاثِنَ والرَّجعيَّاتِ، والضَّميرُ في قولِه تَعالى: ﴿ وَبُعُولَهُنَ ﴾ عائدٌ إلى الرَّجعيَّاتِ فقطْ؛ لأنَّ البائنَ لا يَملِكُ الزَّوجُ رَدَّها، ولو وَرَدَ بعدَ العامِّ حُكمٌ لا يَأْتِي إلَّا في بعضِ أفرادِه كانَ حُكمُه كحُكمُ المُضمَرِ.

<sup>(</sup>٢) البقرة: ٢٧٥.

<sup>(</sup>١) النساء: ١١–١٢.

<sup>(</sup>٤) وأصول الفقه (٣/ ٩٧٦).

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (١٤٨٣) من حديث ابن عمر رَحَوَلِلَهُـعَنَّهُ.

<sup>(</sup>٦) البقرة: ٢٢٨.

<sup>(</sup>٥) البقرة: ٢٢٨.

#### (بَابَ)

لمَّا كَانَ مَعنى المُطلَقِ والمُقيَّدِ قريبًا مِن مَعنى العامِّ والخاصِّ ذُكِرَ عَقِبَهما، بل جَعَلَه البَيْضَاوِيُّ (١) تَذنيبًا داخلًا في بابِ الخاصِّ والعامِّ أي: ذَنابةً وتَتِمَّةً له.

و (المُطْلَقُ) مأخوذٌ مِن مادَّةٍ تَدُورُ على مَعنى الانفكاكِ مِنَ القَيدِ، فلذلك (المُطْلَقُ) مأخوذٌ على غيرِه، فقالَ: هو (مَا تَنَاوَلَ وَاحِدًا) خَرَجَ: فلذلك (المُتناولةُ لأكثرَ مِن واحدِ، وقولُه: (غَيْرَ مُعَيَّنِ) خَرَجَ: الفاظُ الأعدادِ المُتناولةُ لأكثرَ مِن واحدِ، وقولُه: (غَيْرَ مُعَيَّنِ) خَرَجَ: المعارفُ؛ كزيدِ ونحوِه، وقولُه: (بِاغْتِبَارِ حَقِيقَةٍ شَامِلَةٍ لِجِنْسِهِ) خَرَجَ: المُشتَركُ والواجبُ المُخيَّر، فإنَّ كلَّا مِنهما يَتناوَلُ واحدًا لا بعَينِه لا باعتبارِ حقائقَ مختلفةٍ، وذلك مثلُ قولهِ تَعالى: ﴿فَتَحْدِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ (الله فلُ الرَّقبةِ قد يَتناوَلُ واحدًا غيرَ مُعَيَّنِ مِن جنسِ الرِّقابِ.

(وَالمُقَيَّدُ: مَا تَنَاوَلَ مُعَيَّنًا) كزيد (أَوْ) تَناوَلَ (مَوْصُوفًا بِ) وصف (زَائِدِ عَلَى عَلَى عَلَى عَقِيقَةِ جِنْسِهِ) نحوُ: ﴿ شَهَرَيْنِ مُتَكَابِعَيْنِ ﴾ (ن)، وتَتَفَاوَتُ مراتبُه في تقييدِه باعتبارِ قِلَّةِ القيودِ وكَثرَتِها، فما كَثُرَتْ فيه قيودُه كقولِه تَعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُ وَإِن طَلَقَكُنَّ أَن يُبُدِلُهُ أَزْوَ بُعًا خَيْرًا مِن كُنُ مُسْلِمَتِ مُّوْمِنَتِ ﴾ (١٠) الآية، أعلى رتبةً ممّا قيودُه أقلُ.

<sup>(</sup>١) (منهاج الوصول) (ص١١٨).

<sup>(</sup>٢) في (د): فلذا.

<sup>(</sup>٣) النساء: ٩٢، والمجادلة: ٣.

<sup>(</sup>٤) النساء: ٩٢، والمجادلة: ٤.

<sup>(</sup>٥) التحريم: ٥.

تنبيه ": الإطلاقُ والتَّقييدُ يَكُونانِ: تارةً في الأمرِ، ك: «أعتقْ رقبةً»، و «أعتقْ رقبةً و «أعتقْ رقبةً مُومنةً»، و «لا رقبةً مُومنةً»، و تارةً في الخبَرِ، ك: «لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ (١٠)» (١٠)، و «لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ (٢٠)» (١٠).

(وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ) أي: الإطلاقُ والتَّقيدُ (فِي لَفُظِ) واحدِ اعتبارًا (بِالجِهَتَيْنِ) بأنْ يَكُونَ اللَّفظُ مُقَيَّدًا من وجهِ مُطلقًا من آخَرَ، ك «رقبةِ مؤمنةٍ»، قُبِّدَتِ الرَّقبةُ مِن حيثُ الدِّينُ، فتتَعَيَّنُ المؤمنةُ للكفَّارةِ، وأُطلِقَتْ مِن حيثُ الدِّينُ، فتتَعَيَّنُ المؤمنةُ للكفَّارةِ، وأُطلِقتْ في كلِّ مِن حيثُ ما سواه مِن الأوصافِ، كالصِّحَةِ وضِدِّها، فالآيةُ مُطلقةٌ في كلِّ رقبةٍ مؤمنةٍ وفي كلِّ كفَّارةٍ مُجْزِيَةٍ، ومُقيَّدَةٌ بالنِّسبةِ إلى مُطلَقِ الرِّقابِ ومُطلَقِ الكفَّاراتِ، وذلك إِنَّمَا يَكُونُ باعتباريِّ لا حقيقيٍّ؛ لأنَّ الإطلاق والتَّقييدَ مِن عوارضِ الألفاظِ، باعتبارِ مَعانِيها اصطلاحًا، وإنْ أُطلِقَ على المعاني عُرفًا، فلا مُشاحَّةً في الاصطلاح.

ق الَ الطُّوفِيُّ (٥): هما في الألفاظِ مُستعارَانِ منهما في الأشخاصِ، يُقالُ: رجلٌ أو حيوانٌ مُطلَقٌ إذا خلاعن قيدٍ أو عِقالٍ، ومُقَيَّدٌ إنْ كانَ في رِجلِه قيدٌ أو عِقالٌ أو شِكالٌ ونحوه مِن موانعِ الحيوانِ مِن الحركةِ الطَّبيعيَّةِ (١) الاختياريَّة.

<sup>(</sup>١) في (ع): وشاهدي عدل.

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٢٦)، وابن ماجه (١٨٨١)، وابن حبان (٤٠٧٧) من حديث أبي موسى الأَشْعَرِيِّ رَحَالِيَّكَءَهُ: ﴿لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيُّ.

ورواه ابن حبان (٤٠٧٥)، والبيهقي (٧/ ١٢٥) بلفظه من حديث عائشة رَمَحَالِلَهُ عَهَا.

<sup>(</sup>٣) في (ع): وشاهدين.

<sup>(</sup>٤) رواه الشافعي (ص٢٢٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (٨/ ٢٦٤) من حديث ابن عباس رَعَوَلِلَّهُ عَنْهُا.

<sup>(</sup>٥) دشرح مختصر الروضة (٢/ ٦٣٢).

<sup>(</sup>٦) في (ع): الطبيعة.

فإذا تُلْنا: «أعتقْ رقبةً»، فهذه الرَّقبةُ شائعةٌ في جِنسِها شيوعَ الحيوانِ المطلَقِ بحَركتِه (١) الاختياريَّةِ بينَ جنسِه.

وإذا قُلْنا: «أعتقُ رقبةً مؤمنةً»، كانَتْ هذه الصِّفَةُ لها كالقَيدِ المميِّزِ للحيوانِ مِن المقيَّدِ مِن بينِ أفرادِ جِنسِه، ومانعةً لها من الشُّيُوعِ كالقيدِ المانعِ للحيوانِ مِن الشُّيوعِ بالحركةِ في جِنسِه، وهما أمرانِ نِسبيَّانِ باعتبارِ الطَّرفينِ، فمُطلقٌ لا الشُّيوعِ بالحركةِ في جِنسِه، وهما أمرانِ نِسبيَّانِ باعتبارِ الطَّرفينِ، فمُطلقٌ لا مُطلَقَ بعدَه؛ كزيدٍ، وبينَهما وسائطُ تَكُونُ مِن المقيَّدِ باعتبارِ ما قَبْلُ، ومن المطلقِ باعتبارِ ما بعدُ؛ كجسمٍ، وحيوانٍ، وإنسانٍ.

(وَهُمَا) أي: المُطلَقُ والمُقَيَّدُ (كَعَامٌ وَخَاصٌ) فما ذُكِرَ مِن تخصيصِ العمومِ: مِن مُتَّفَقٍ عليه، ومُختلفٍ فيه، ومختارٍ جارٍ في تقييدِ المطلقِ؛ فيَجُوزُ تقييدُ الكتابِ بالكتابِ وبالسُّنَّةِ، والسُّنَّةِ بالسُّنَّةِ وبالكتابِ، وتقييدُهما بالقياسِ والمفهومينِ ونحوِهما، على الأصحِّ في الجميع.

(لَكِنُ) لا يُقالُ: كانَ يَنبغي إذا كانَ المُطلقُ والمقيَّدُ كالعامِّ والخاصِّ ألَّا يُفرَدَا بِالذِّكْرِ؛ لأَنَّا نَقولُ: تَحصُلُ المخالفةُ بينَهما مِن وجوهٍ، وهي أنَّ لنا هنا مَن يَرى ويَقولُ: "يُحمَلُ المُطلَقُ على المُقيَّدِ»، ولا قائلَ هنا بحملِ الخاصِّ على العامِّ، وأيضًا فالحملُ هناك للعامِّ على غيرِ المُخرَجِ بالتَّخصيصِ، وهنا بالعكسِ، فالحملُ هنا للمُطلقِ على نفسِ المقيَّدِ، وأيضًا فمِن أقسامٍ وُرودِ بالعكسِ، فالحملُ هنا للمُطلقِ على نفسِ المقيَّدِ، وأيضًا فمِن أقسامٍ وُرودِ المُطلقِ والمُقيَّدِ ما قديكُونُ فيه تخصيصٌ، وما يَكُونُ حملًا لا تخصيصًا، وأيضًا فالحملُ هنا بطريقِ القياسِ على رأي، وغيرُ ذلك مِن الأحكامِ الآتي بيانُها، فاحتيجَ إلى الإفرادِ بالذِّكرِ.

إذا عَلِمْتَ ذلك، فنَقولُ: إذا وَرَدَ مُطلقٌ فقطْ أو مُقَيَّدٌ فقط، فحُكمُه

<sup>(</sup>١) في (ع): بحركة.

واضحٌ، أو مُطلقٌ في مَوْضِعٍ ومُقَيَّدٌ في آخَرَ، فقصْرُ المُقيَّدِ على قيدِه يَطرُقُه الخلافُ الَّذِي في المفاهيمِ.

وأمَّا تقييدُ المُطلَقِ بقيدِ المُقيَّدِ فهو المرادُ هنا، لكنْ قال بعضُ العلماءِ: بشرطِ أَنْ يَكُونَ المُقيَّدُ مَعمولًا به، نحوُ: ﴿وَإِن كُنهُمْ مَّ فَيَى الْوَعَلَى سَفَرٍ ﴾ (١) الآية، والمرضُ والسَّفرُ شرطٌ في إباحةِ التَّيمُّم، فأمَّا إذا لم يَكُنْ معمولًا به؛ فلا يُحمَلُ عليه المُطلَقُ قطعًا، كقولِه تَعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيَكُمْ جُنَاحُ أَن نَقْصُرُوا مِنَ الصَّلُوةِ إِنْ خِفْلَمَ ﴾ (١) فليسَ الخوفُ شرطًا في القصرِ، وإهمالُ الأصولييّنَ هذا بالشَّرطِ إِنَّمَا هو لوضوحِه.

## إذا عُلِمَ ذلك، فللمُطلَقِ والمُقيَّدِ أحوالٌ:

الحالةُ الأولى: (إِنْ وَرَدَا وَاخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا: فَلَا حَمْلَ) اتَّفاقًا؛ لأنَّ العاسَ شرطُه اتّحادُ الحُكمِ (مُطْلَقًا) أي: سواءٌ اتَّفَقَ السّببُ أو اختلف،

مثالُ الأوَّلِ: التَّتابُعُ في صيامِ كفَّارةِ اليمينِ في قراءةِ ابنِ مسعودٍ، وإطلاقُ الإطعام فيها.

ومشالُ الثَّاني: الأمرُ بالتَّتابُعِ في كفَّارةِ اليمينِ وإطلاقُ الإطعامِ في كفَّارةِ الظِّهارِ، ولهذا عن أحمدَ روايةٌ: لا يَحرُمُ وطءُ مَن ظاهَرَ منها قبلَ تكفيرِه بالإطعام، والصَّحيحُ: يَحرُمُ، وقاسوه على العتقِ والصَّوم.

(٢) (وَإِلّا) بِأَنْ لِم يَختلِفْ حُكْمُ المُطلَقِ والمُقيَّدِ، فتارةً يَتَّحِدُ سببُهما، وتارةً لا يَتَّحِدُ، (فَإِنِ اتَّحَدَ سَببُهُمَا) فتارةً يكونانِ مُثبتَينِ، وتارةً يَكُونانِ نَهيينِ، وتارةً يَكونانِ نَهيينِ، وتارةً يَكونا والآخَرُ نهيًا، فإن لم يَختلِفِ الحُكْمُ واتَّحَدَ

<sup>(</sup>۱) النساء: ۲۲، والمائدة: ۲. (۲) النساء: ۱۰۱.

السَّببُ (وَكَانَا مُثْبَتَيْنِ) أو في مَعنى المثبَتِ كالأمرِ، (كَ) قولِه: («أَعْتِقْ فِي الظَّهَادِ رَقَبَةً»، ثُمَّ قال: «أَعْتِقْ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً»؛ حُمِلَ) منهما (مُطْلُقٌ وَلَوْ) كانَ (تَوَاتُرًا، عَلَى مُقَيَّدٍ وَلَوْ) كانَ (آحَادًا) عندَ الأثمَّةِ الأربعةِ وغيرِهم؛ لأنَّه عَمَلٌ بالصَّريحِ واليقينِ معَ الجمعِ بينَهما، وقِيلَ للقاضي أبي يَعلى في التَّحالُفِ بالصَّريخِ واليقينِ المرادُ: والسِّلعةُ قائمةٌ، لقولِه: والسِّلعةُ قائمةٌ، فقالَ: «لا يُحمَلُ على وجهٍ لنا». انتهى. وإنْ سَلَّمْنا على روايةٍ، فإذا لم يُمكِنِ التَّاويلُ.

(وَ) لَفَظٌ (مُقَيَّدٌ وَلَوْ) وَرَدَ (مُتَأَخِّرًا) عنِ المُطلقِ فهو: (بَيَانٌ لِلْمُطلَقِ) على الأصحِّ كتخصيصِ العامِّ، فتَلَخَّصَ منَ المسألةِ أنَّ المُطلق يُحمَلُ على المُقيَّدِ على الصَّحيحِ، وإذا قُلْنا يُحمَلُ فهو بيانٌ للمُطلقِ لا نسخٌ، ولو تَأَخَّرَ المُقيَّدُ عنه على الصَّحيح.

(وَإِنْ) لم يختلفْ حُكمُ المُطلَقِ والمُقيَّدِ، و (كَانَا نَهْيَيْنِ) نحوُ: لا تَعتِقْ مُكاتبًا، لا تَعتِقْ مكاتبًا كافرًا: (قُيِّدَ) اللَّفظُ (المُطْلَقُ بِمَفْهُومِ) اللَّفظِ (المُقيَّدِ) مُكاتبًا، لا تَعتِقْ مُكاتبًا» بمفهوم قولِه: «لا فالقائلُ أنَّ المفهوم حُجَّةٌ يُقيِّدُ قولَه: «لا تَعتِقْ مُكاتبًا» بمفهوم قولِه: «لا تَعتِقْ مُكاتبًا كافرًا»، فيَجُوزُ إعتاقُ المُكاتبِ المسلم. ومَن لا يَقُولُ بالمفهوم يَعمَلُ بالإطلاقِ ويَمنَعُ إعتاقَ المُكاتبِ مطلقًا، والصَّحيحُ هو الأوَّلُ.

# (وَكَنَهْيِ:

- نَفْيٌ) نحوُ: ﴿لِانِكَاحَ إِلَا بِوَلِيِّ ﴾(١)، ﴿الانِكَاحَ إِلَا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ »(٢)، فالمُقيَّدُ دَلَّ بالمفهوم على الصَّحيح كالَّتي قَبْلَها.

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٢٦)، وابن ماجه (١٨٨١)، وابن حبان (٤٠٧٧) من حديث أبي موسى الأَشْعَريُّ رَحِيَالِشَهُءَاءُ: ﴿ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٌّ .

<sup>(</sup>٢) رواه الشافعي (ص٢٢)، وابن المنذر في والأوسط؛ (٨/ ٢٦٤) من حديث ابن عباس رَحَالِلَهُمَنْهَا.

- (وَ) كنهي أيضًا (إِبَاحَةٌ، وَكَرَاهَةٌ، وَفِي نَدْبِ نَظَرٌ)، وإنْ كانَ المُطلَقُ والمُعلَقُ المُطلَقُ والمُقيَّدُ خَبَريْنِ عن حُكمِ شرعيٍّ؛ فيُنظَرُ في ذلك الحُكْمِ، قاله الشَّيخُ (١٠).

(وَإِنْ كَانَا) أي: المُطلقُ والمُقيَّدُ، أي: كانَ أحدُهما (أَمْرًا، وَ) الآخَرُ (نَهْيًا: فَالمُطْلَقُ) مِنهما (مُقَيَّدٌ بِضِدِّ الصِّفَةِ) فأحدُهما في مَعنى النَّفي والآخرُ في مَعنى الإثباتِ، مثلُ: «إنْ ظَاهَرْتَ فأعتقْ رقبةً»، وتَقولُ: «لا تَمْلِكْ رقبةً كافرة»، فلا بدَّ مِنَ التَّقييدِ بنفي الكفرِ؛ لاستحالةِ إعتاقِ الرَّقبةِ الكافرةِ، فالحملُ في ذلك ضروريُّ لا من حيثُ إنَّ المُطلَق حُمِلَ على المُقيَّدِ.

(وَإِنِ) اتَّحَدَ حُكْمُ المُطلَقِ والمُقيَّدِ و (اخْتَلَفَ سَبَبُهُمَا) كإعتاقِ الرَّقبةِ في القتلِ وفي الظِّهارِ واليمينِ، أمَّا في الظِّهارِ فإنَّها وَرَدَتْ فيه مطلقةً في قولِه تَعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَهِرُونَ مِن نِسَآبِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَكِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِن قَبْلِ أَن قولِه تَعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَهِرُونَ مِن نِسَآبِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَكِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَا ﴾ (١٠)، وقالَ في اليمينِ: ﴿ وَكَفَّرَ ثُهُ لَهُ إِظْعَامُ عَشَرَةٍ مَسَكِكِينَ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَمَنَ قَبْلُ مُوتِيدُ وَلَهُ اللّهِ مَا فِي قولِهِ وَمَن قَبْلُ مُؤْمِناً خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُوتِيدٌ مُسَلِمَةً إِلَى الْقَبِلِ فالعَملِ العُمومِ العُمومِ العُمومِ العُمومِ العُمومِ العُمومِ العُمومِ بالقياسِ، ولا يُحمَلُ عليه لغةً عند (٥) أحمدَ وغيرِه على الأرجح.

(أَوِ) اخْتَلَفَ (سَبَبُ مُقَيَّدَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ وَمُطْلَقٌ) يَعني: إذا وَرَدَ مَعَنا مُقَيَّدَانِ مُتَنافِيانِ ومُطلَقٌ، فلا يَخلو: إمَّا أن يَختلِفَ السَّببُ، أو يَتَّفِقَ، فإنِ اختلفَ السَّببُ، أو يَتَّفِقَ، فإنِ اختلفَ السَّببُ لكنَّ جنسَ الجميعِ واحدٌ، كتتابُعِ صومِ الظِّهارِ، فإنَّ النَّصَّ قد وَرَدَ السَّببُ لكنَّ جنسَ الجميعِ واحدٌ، كتتابُعِ صومِ الظِّهارِ، فإنَّ النَّصَّ قد وَرَدَ

<sup>(</sup>١) «المسودة في أصول الفقه» (ص١٤٧). (٢) المجادلة: ٣.

<sup>(</sup>٣) المائدة: ٨٩. (٤) النساء: ٩٧.

<sup>(</sup>٥) في (ع): عن.

بتتابُعِه، لقولِه تَعالى: ﴿ فَمَن لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ ﴾ (١) ، وتفريق صومِ المُتعبة ، فإنَّه وَرَدُ (٢) النَّبُ النَّمُ وَإِلَى الْحُجْ فَا المُتعبة ، فإنَّه وَرَدُ (٢) النَّبُ النَّمُ وَإِلَى الْحُجْ فَا الْمُتعبد وَمِن الْمُدُوعُ فَنَ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَامٍ فِي الْحُجْ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ (٢) ،

ووَرَدَ قضاءُ رمضانَ مطلقًا لم يَرِدْ به تتابُعٌ ولا تفريقٌ، قال تَعالى: ﴿فَمَن كَاكَ مِنكُم مِّرِينَا أَوْعَلَ سَغَرِ فَعِلَةً مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (1) ، فأطلَقَ القضاءَ ، فعلى القولِ بعدم التَّتابُع هو دائرٌ بينَ قيدينِ: التَّتابُعُ في صومِ الظّهارِ ، والتَّفريقُ في صومِ الظّهارِ ، والتَّفريقُ في صومِ التَّمتُع في الحجّ ، وليسَ أحدُهما أَوْلَى مِن الآخرِ ، ولكنَّ الأشبة به (٥) أرجحُ في الحملِ ، فلذلك (حُمِلَ المُطْلَقُ) على أشبهِ المُقيَّدينِ به وهو عدمُ التَّتابُع في القضاءِ (قِيَاسًا بِجَامِع) بينَ المُطلقِ وأحدِ المُقيَّدينِ في الأصحِّ.

قال المجدُ: وأمَّا إلحاقُه بأحدِهما قياسًا إذا وُجِدَتْ علَّةٌ تَقتضي الإلحاقَ فإنَّه على الخلافِ المذكورِ١٠٠.

تنبية: قال في «القواعد الأصوليَّة»: إذا كانَ مَعَنا نَصَّانِ مُقَيَّدان في جنسٍ واحدٍ، والسَّببُ مُختلِفٌ، وهناك نصَّ ثالثٌ مُطلَقٌ من الجنسِ؛ فلا خلافَ أنَّه لا يُلحَقُ بواحدٍ مِنهما لغة (١٠). انتهى. إذْ لا مدخلَ للُّغةِ في الأحكام الشَّرعيَّةِ.

(وَإِلّا) بأنِ اتَّحَدَ الحُكمُ واختلفَ السَّببُ، فإنْ كانَ حَمْلُ المُطلقِ على أحدِ المقيدينِ أرجحَ مِن الآخرِ بأنْ كانَ القياسُ فيه أظهرَ: قُيَّدَ به؛ لأنَّ العملَ بالقياسِ الجَليِّ أَوْلى.

<sup>(</sup>١) المجادلة: ٤. (٢) زاد في (١٠: في.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ١٩٦. (٤) البقرة: ١٨٤.

<sup>(</sup>٥) ليست في (د). (٦) المسودة في أصول الفقه (ص١٤٦).

<sup>(</sup>٧) (القواعد والفوائد الأصولية) لابن اللحام (ص٣٦٤).

فإنْ (تَسَاوَيَا) أي: القيدانِ(١) فلم يُمكِنْ حملُ المُطلَقِ على أحدِهما قياسًا بجامع عملِ بالمُطلقِ (وَسَقطاً) كالبَيِّنَتَينِ إذا تَعارَضَتا؛ فإنَّ الأرجحَ فيهما التَّساقُطُ وكان كمَن لا بيِّنةَ هناك.

مثالُه: قولُه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّ: ﴿إِذَا وَلَغَ الكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ﴾ ('')، ووَرَدَ في روايةٍ: ﴿إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ ('')، وفي روايةٍ: ﴿أُولَاهُنَّ ('')، وفي معنى: ﴿وَعَفِّرُوهُ وفي أُخرى: ﴿السَّابِعَةُ بِالتُّرَابِ ﴾ رَوَاها أبو داودَ '')، وهي معنى: ﴿وَعَفِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ ﴾ ('')، قيلَ: إِنَّمَا سُمِّيَتْ ثامنة ؛ لأجلِ استعمالِ التُّرابِ معَها، الثَّرابِ معَها، فلمَّا كانَ القيدانِ –أعني: أولاهنَّ، والسَّابعة – مُتَنَافِينِ تَسَاقَطَا ورَجَعْنا إلى الإطلاقِ في إحداهنَّ، ففي أيِّ غسلةٍ جُعِلَ: جازَ، إذا أتَى عليه مِن الماءِ ما يُزيلُه ليَحصُلَ المقصودُ منه.

(وَأَصْلُ كَوَصْفٍ فِي حَمْلٍ) قال في «شرح الأصل» ((() : حملُ المُطلقِ على المُقيَّدِ بالنِّسبةِ إلى الوصفِ مُتَّفَقٌ عليه، كوصفِ الرَّقبةِ في القتلِ ونَحوِه بالمُقيَّدِ بالنِّسبةِ إلى الأصلِ –أي: المحذوفِ بالكُلِّيَّةِ كالإطعامِ – فإنَّه مذكورٌ في كفَّارةِ الظِّهارِ دونَ كفَّارةِ القتل.

قالَ في «القواعد الأصوليَّة»: فظاهرُ كلامِ أصحابِنا يُحمَلُ المُطلقُ على المُقيَّدِ في الأصلِ، كما حُمِلَ عليه في الوصفِ؛ لأنَّهم حَكَوْا في كفَّارةِ القتلِ

<sup>(</sup>١) في دد): المقيدان. (٢) رواه مسلم (٢٧٩) من حديث أبي هريرة رَسِّوَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) (سنن النسائي الكبرى) (٦٩). (٤) (صحيح مسلم) (٢٧٩).

<sup>(</sup>٥) دسنن أبي داود؛ (٧٣).

<sup>(</sup>٦) رواه النسائي (٦٧)، وابن ماجه (٣٦٥)، وابن حبان (١٢٩٨) من حديث عبد الله بن المُغفَّل.

<sup>(</sup>٧) (التحبير شرح التحرير) (٦/ ٢٧٣٩).

في وجوبِ الإطعامِ روايتينِ: الوجوبُ إلحاقًا (''بكفَّارةِ الظِّهارِ، كما حَكَوْا روايتينِ الطَّهارِ، كما حَكَوْا روايتينِ في الشيراطُ إلحاقًا ('' روايتينِ في اشتِراطِ وصفِ الإيمانِ في كفَّارةِ الظِّهارِ، والاشتِراطُ إلحاقًا ('' بكفَّارة القتل'''.

قُلْتُ: هذا مبنيٌ على الرِّوايةِ الثَّانيةِ عن أحمدَ أنَّه يَجِبُ الإطعامُ في كفَّارةِ القتلِ، واختارَها كثيرٌ مِن الأصحابِ. والصَّحيحُ: لا يَجِبُ، ولنا روايةٌ ضعيفةٌ بإجزاءِ الرَّقبَةِ الكافرةِ في الظِّهارِ، والوطءِ في رمضانَ، وفي اليمينِ، والصَّحيحُ اشتِراطُ الإيمانِ في الحلِّ، وهذه هي المسألةُ المُتقدِّمةُ، وهما ما إذا اتَّحَدَ الحُكمُ واختلفَ السَّببُ، فقياسُ صاحبِ «القواعدِ» المسألة الأُولى على هذه فيه نظرٌ، بلِ الحُكمُ مُختلفٌ فيهما على الصَّحيح.

(وَمَحَلُّ حَمْلِ) المُطلقِ على المُقيَّدِ (إِذَا لَمْ يَسْتَلْزِمِ) الحملُ (تَأْخِيرَ بَيَانٍ عَنْ وَقْتِ حَاجَةٍ، فَإِنِ اسْتَلْزَمَهُ) أي: استلزمَ الحَملُ تأخيرَ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ: حُمِلَ اللَّفظُ المُطلقُ على إطلاقِه في قولِ بعضِ أصحابِنا المُحقِّقينَ، وقَدَّمَه صاحبُ «الأصل».

مثالُ ذلك: لَمَّا أَطلقَ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ لُبْسَ الخُفَّيْنِ بِعَرِفاتٍ (١) وكانَ مَعَه الخلقُ العظيمُ مِن أهلِ مَكَّة والبوادي واليمنِ مِمَّن لم يَشهَدْ خُطبته بالمدينةِ، فإنَّه لا يُقيَّدُ بما قاله في المدينةِ وهو قطعُ الخُفَّينِ (٥).

<sup>(</sup>١) زاد في «القواعد والفوائد الأصولية»: لكفارة الظهار.

<sup>(</sup>٢) زاد في «القواعد والفوائد الأصولية»: لكفارة الظهار.

<sup>(</sup>٣) (القواعد والفوائد الأصولية) لابن اللحام (ص٣٦٤).

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (١٨٤١)، ومسلم (١١٧٨) عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَمَّالِلَهُمَنْهُا، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّالتَهُ عَيْنِمُوسَلَمْ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ: (مَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الخُفَّيْنِ).

<sup>(</sup>٥)رواه البخاري (١٣٤)، ومسلم (١١٧٧) من حديث ابن عمر رَجَالِلَهُمَتْكَا.

وقالَ بعضُ مُحقِّقي أصحابنا أيضًا وغيرُهم: المُطلقُ مِن الأسماءِ يَتناولُ الكامل مِن المُسَمَّياتِ، يَعنى: إذا استلزمَ الحملُ تأخيرَ البيانِ عن وقتِ الحاجة؛ (حُمِلَ المُسَمَّى فِي إِثْبَاتٍ) لا نفي (عَلَى الكَامِلِ الصَّحِيح'') منَ المُسَـمَّياتِ (لا عَلَى إِطْلاقِهِ فِي قَوْلِ) بعض مُحَقِّقي أصحابِنا وغيرِهم، كالماء والرَّقبة وعقدِ النِّكاح الخالي عن (٢) وطء يَدخُلُ في قولِه: ﴿ وَلَا نَنكِمُوا ﴾ (٣) لا حَتَّى تُنكح، ولو حَلَفَ لا يَتزوَّجُ: حَنِثَ بمُجرَّدِ العقدِ عندَ الأئمَّةِ الأربعةِ، ولو حَلَفَ لَيَتَزَوَّجَنَّ: لم يَحنَثْ بمُجَرَّدِه عندَ أحمدَ ومالكِ، وكذا قال بعضُ أصحابِنا: الواجباتُ المُطلقةُ تَقتضي السَّلامةَ مِن العَيب في عُرف الشَّارِع بدليل الإطعام في الكَفَّارةِ والـزَّكاةِ، (وَالمُطْلَقُ: ظَاهِرُ الدَّلَالَةِ عَلَى المَاهِيَّةِ) فهو (كَالعَامِّ) وهو يُشْبِهُه لاستِرسالِه على كلِّ فردٍ، وأَطلَقُوا عليه العُمومَ، (لَكِنَّا) أُ (عَلَى سَبِيلِ البَدَلِ) ولهذا قِيلَ: عامٌّ عمومَ بدل، وقِيلَ للقاضي وقد احتجَّ على القضاء في المسجدِ بقولِه: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم ﴾ (١) لا يَـدُلَّ على المكانِ، فقال: هو أمرٌ بالحُكم في عموم الأمكنةِ والأزمنةِ، إلَّا ما خَصَّه الدَّليلُ، وعندَ الحَنفيَّة: المُطلقُ قطعيُّ الدَّلالةِ على الماهيَّةِ.



<sup>(</sup>۱) في «مختصر التحرير» (ص١٧٠): السليم.

<sup>(</sup>٢) في (د): من.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٢٢١، والنساء: ٢٢.

<sup>(</sup>٤) المائدة: ٩٤.

#### (بَابَ

(المُجْمَلُ لُغَةً) مِن الجَمْلِ، ومنه قولُه صَالَقَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عنِ اليهودِ: «جَمَلُوهَا» (١) أي: خَلَطُوها، ومنه العَلمُ الإجماليُّ لاختلاطِ المعلومِ بالمجهولِ، وهنا سُمِّي مُجملًا؛ لاختلاطِ المُرادِ بغيرِه.

ومِن معاني المُجملِ اللَّغويَّةِ (المَجْمُوعُ) مِن أَجْمَلْتُ الحسابَ جَمَعْتُه، وقِيلَ: (أَوِ المُبْهَمُ) من أَجْمَلَ الأمرَ أي: أَبْهَمَه، (أَوِ المُحَصَّلُ) مِن أَجْمَلَ الشَّيءَ: حَصَّلَه.

(وَ) المُجمَلُ (اصْطِلَاحًا) أي: عندَ علماءِ هذا الفنِّ: هو (مَا) أي: قولٌ أو فعلٌ (تَرَدَّدَ بَيْنَ مُحْتَمَلَيْنِ فَأَكْثَرَ)، احتُرزَ به عمَّا له مَحمَلٌ واحدٌ كالنَّصَّ، وقولُه: (عَلَى السَّوَاءِ) احتِرازٌ عنِ الظَّاهرِ وعنِ الحقيقةِ الَّتي لها مجازٌ، فإنَّ المُجملَ يَتناوَلُ القولَ والفعلَ والمُشتَركَ والمُتواطئَ.

(وَحُكْمُهُ) أي: المُجملِ (التَّوَقُفُ عَلَى البَيَانِ الخَارِجِيِّ) أي: لا يَجُوزُ العملُ بأحدِ مُتحمَّلاتِه إلَّا بدليلِ خارجٍ عن لفظِه؛ لعدمِ دَلالةِ لفظِه على المُرادِ به وامتناعِ التَّكليفِ بما لا دليلَ عليه.

(وَهُو) أي: الإجمالُ (فِي الكِتَابِ) العَزِيزِ (وَالسُّنَّةِ) أي: كلامِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فِي ذلك داودُ الظَّاهِ رِيُّ، والحُجَّةُ عليه مِن الكتاب والسُّنَّةِ بما لا يُحصى ولا يُعَدّ، وإنكارُه مكابرةٌ. قال (٢):

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (٢٢٢٣)، ومسلم (١٥٨٢) من حديث ابن عباس رَعَيْلِيَّهُمَنْكُمْ قال صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُويَسَلِّمَ: «قَاتَلَ اللهُ اليَّهُودَ حُرَّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا».

<sup>(</sup>٢) أي: داود الظاهري. ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٢٧٥٣).

الإجمــالُ بدونِ البيانِ لا يُفِيدُ ومعَــه تطويلٌ، ولا يَقَعُ في كلامِ البُلَغَاءِ، فضلًا عن اللهِ تَعَالَى ورسولِه سيِّدِ الأنبياءِ.

والجوابُ: أنَّ الكلامَ إذا وَرَدَ مُجمَلًا، ثمَّ بُيِّنَ: أَوْقَعُ عندَ النَّفسِ مِن ذِكْرِه مُبَيِّنًا ابتداءً.

# (وَيَكُونُ) الإجمالُ (فِي:

(١) حَرْفٍ) كالواوِ في قولِه تَعالى: ﴿وَٱلرَّسِحُونَ فِٱلْمِلْمِيَّةُولُونَ ءَامَنَا بِهِ ﴾ (١) يَحتملُ أَن تَكُونَ عاطفة، ويكونَ الرَّاسخونَ في العلمِ يَعلمون تأويلَه، ويَحتملُ أَنْ تَكُونَ مُستأنفة، فتكُونُ للاستئنافِ ويَكُونُ الوقفُ على: ﴿إِلَّا وَيَحتملُ أَنْ تَكُونَ مُستأنفة، فتكُونُ للاستئنافِ كما تَقَدَّمَ في أواخرِ الكلامِ على الكتابِ العزينِ، وأمَّا «مِنْ» فتأتي في بعضِ الأماكنِ مُحتمِلةً لمَعانٍ، فتكُونُ مجملة، فإنَّها تصلُحُ للتَّبعيضِ وابتداءِ الغايةِ والجنسِ، ونَحوِها.

# (٢) ويَكُونُ الإجمالُ أيضًا في (اسْم) مفردٍ

(٣) (وَمُرَكَّبِ)، فالمُفردُ كالقُرءِ المُتَرَدِّدِ بِينَ الحَيضِ والطُّهرِ، والمختارُ اصلُه «مُخْتَير» فإنْ فَتَحْتَ الياءَ كانَ اسمَ مفعولِ، وإنْ كَسَرْتها كانَ اسمَ فاعلٍ، وعلى كِلا التَّقديرينِ الياءُ حرفُ علَّةٍ مُتحرِّكٌ، وما قَبْلَه مفتوحٌ، فيُقْلَبُ ألفًا، فلمَّا قُلِبَتْ ألفًا حَصَلَ الإجمالُ لاحتمالِ أنْ يَكونَ اسمَ فاعلٍ واسمَ مفعولٍ، وكذا حُكمُ مُغْتَالِ(٢) ونحوِه، فقِسْه على ذلك.

<sup>(</sup>١) آل عمران: ٧.

<sup>(</sup>٢) في (د): مختار.

قال العَسْكَرِيُّ: ويَتَمَيَّزُ بحرفِ الجرِّ، تَقولُ: هذا مختارٌ لكذا في الفاعلِ، ومختارٌ مِن كذا في المفعولِ(١٠).

والفرقُ بينَ هذا وبينَ القرءِ أنَّ الإجمالَ طرديٌّ على هذا باعتبارِ الإعلالِ والعملِ التَّصريفيِّ، والقُرءُ مُجمَلٌ من حيثُ وضعُه، معَ أنَّ كلَّا مِنهما إجمالُه مِن حيثُ هو مفردٌ، وأمَّا المُركَّبُ فكثيرٌ، فمنه قولُه تَعالى: ﴿ أَوْيَعْفُواْ الجمالُه مِن حيثُ هو مفردٌ، وأمَّا المُركَّبُ فكثيرٌ، فمنه قولُه تَعالى: ﴿ أَوْيَعْفُواْ اللَّذِي بِيدِه دَوامُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّذِي بِيدِه دَوامُ العقدِ والعِصمةِ، فوقعَ الاختلافُ في بيانِه، والرَّاجحُ أنَّه الزَّوجُ.

(٤) (وَ) يَكُونُ الإجمالُ أيضًا فِي (مَرْجِعِ ضَمِيرٍ) نحوُ الضّميرِ في قولِه صَلَّلَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَمٌ فِي الصَّحيحين: «لا يَمْنَعَنَّ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي قولِه صَلَّلَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَمٌ فِي الصَّحيحين: «لا يَمْنَعُه جارُه جِدَارِهِ» (٣)، يُحتملُ عودُه إلى الغارزِ وهو أقربُ مذكورٍ؛ أي: لا يَمنَعُه جارُه أَنْ يَفعَلَ ذلك في جدارِ نَفْسِه، وعلى هذا فلا دَلالةَ فيه على القولِ أنّه إذا طلَبَ جارُه منه أن يَضَعَ خشبةً على جدارِ المطلوبِ منه وَجَبَ عليه التَّمكُّنُ، ويُحتملُ أنْ يَعُودَ إلى الجارِ الآخِرِ، فيكُونُ فيه دَلالةٌ على ذلك، والَّذي عليه ويُحتملُ أنْ يَعُودَ إلى الجارِ الآخِرِ، فيكُونُ فيه دَلالةٌ على ذلك، والَّذي عليه الإمامُ أحمدُ أنَّ الضَّميرَ إِنَّمَا يَعُودُ إلى الجارِ لا إلى الغارزِ، وفي الحديثِ ما يَدُلُّ على ذلك لقولِ أبي هُرَيْرَةَ: ما لي أراكم عنها مُعرِضينَ! واللهِ لأَرْمِينَ بها بينَ أَظهُركم (٤). ولو كانَ ذلك عائدًا إلى الغارزِ لَمَا قال ذلك.

<sup>(</sup>١) ينظر: «تشنيف المسامع» (٢/ ٨٣٨)، و «الغيث الهامع» (ص٥٦٥).

<sup>(</sup>٢) البقرة: ٢٣٧.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (٢٤٦٣)، ومسلم (١٦٠٩) من حديث أبي هريرة رَيُوَلِلْكَهُنَّة.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (٢٤٦٣)، ومسلم (١٦٠٩).

(٥) (وَ) يَكُونُ الإجمالُ أيضًا في مرجعِ (صِفَةٍ) كقولِك: زيدٌ طبيبٌ ماهرٌ، فيحتملُ أَنْ يَعُودَ «ماهرٌ» إلى ذاتِ زيدٍ [أي: زيدٌ ماهرٌ] (، ويحتملُ أَنْ يَعُودَ إلى وصفِه المذكورِ يَعني طبيبًا ماهرًا في طِبّه، ولا شكَ أَنَّ المعنى متفاوتٌ باعتبارِ الاحتمالينِ، وإنْ كانَ بينَهما فرقٌ، فإنْ أَعَدْنا «ماهرٌ» إلى «طبيب» فيكُونُ ماهرًا في طِبّه، وإنْ أعدْناه إلى زيدٍ؛ فتكُونُ مهارتُه في غيرِ الطّبّ، وهو مِن المجمل(٢) باعتبارِ التَّركيبِ.

وقالَ الكُورَانِيُّ: إذِ المُستكنُّ في «ماهر» يُمكِنُ عَودُه إلى «زيدٌ» وإلى «طبيب»، فعلى ما اختارَه الشَّافعيُّ يَعودُ إلى «طبيبٌ»، فتَنحصرُ مهارةُ زيدٍ في الطِّبِّ ".

(٦) (وَ) يَكُونُ الإجمالُ أيضًا في (تَعَدُّدِ مَجَازِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الحَقِيقَةِ) أي: إذا كانَتِ المجازاتُ مُتكافئةٌ، ولم يَتَّضِعْ أحدُها بقرنيةٍ، ولا بشهادةِ عُرفٍ، ومَنَعَ مانعٌ مِن الحملِ على الحقيقةِ: فيُقَدَّرُ الجميعُ؛ لأنَّه الأقربُ إلى الحقيقة؛ كقولِه صَلَّاتَهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، الحقيقة؛ كقولِه صَلَّاتَهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَحَمَلُوهَا، وَبَاعُوهَا، فَأَكُلُوا ثَمَنَهَا» (ن)، فلو لم يَعُمَّ جميعَ التَّصرُ فاتِ لَمَا التَّجَهَ اللَّعنُ في البيع، فيُضمر (٥) الجميعُ؛ لأنَّ الإضمارَ واقعٌ إجماعًا، وهو أكثرُ وقوعًا مِن الإجمالِ.

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) في (ع): الجمل.

<sup>(</sup>٣) (الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع) (٢/ ٤٤١).

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (٢٢٢٣)، ومسلم (١٥٨٢) من حديث ابن عباس رَمَوَاللَّهُ عَنْهَا.

<sup>(</sup>٥) في (د): فتضمن.

(٧) (وَ) يَكُونُ الإِجمالُ أَيضًا في (عَامِّ خُصَّ بِمَجْهُولٍ) فإذا خُصَّ العامُّ بمجهولٍ صارَ الباقي مُحتمَلًا، فكانَ مُجمَلا(١) كـ: اقتلوا المشركينَ إلَّا بعضَهم.

(وَ) فِي عامٌّ خُصَّ بـ (مُسْتَثْنًى وَصِفَةٍ مَجْهُولَيْن).

مثالُ المُستثنَى المجهولِ: نحوُ: ﴿ إِلَّا مَا يُتَلَاعَلَتَكُمْ ﴾ في قولِه تَعالى: ﴿ أُعِلَتَ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَنِمِ ﴾ (٢)؛ فإنَّه قد استثنى مِن المعلومِ ما لم يُعلم، فصارَ الباقى محتملًا فكانَ مُجملًا.

ومشالُ الصِّفَةِ المجهولةِ؛ نحوُ: ﴿ تُحْصِنِينَ ﴾ موجبٌ للإجمالِ في قولِه تَعالى: ﴿ وَأُحِلَ لَكُمُ ﴾ إلى قولِه: ﴿ أَن تَبْتَعُواْبِا مَوَلِكُم ﴾ (٣)، والإحصانُ غيرُ موجبِ مُبينِ؛ لأنَّه صفةٌ مجهولةٌ.

### (وَلَا إِجْمَالَ فِي:

(١) إضافَة تَحْرِيم إلَى عَيْنِ (١) على الصَّحيح ك: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْنَةُ ﴾ (٥) و ﴿ أُمَّهَ كُمُّ ﴾ (١) و استدلَّ له بأنَّ تحريم العينِ غيرُ مرادٍ ؛ لأنَّ التَّحريم إلِّمَا يَتَعَيَّنُ بفعلِ المُكلَّفِ، فإذا أُضِيفَ إلى عينٍ مِن الأعيانِ يُقَدَّرُ الفعلُ المقصودُ منه، ففي المأكولاتِ يُقَدَّرُ الأكلُ، وفي المشروباتِ الشُّربُ، وفي الملبوساتِ اللَّبسُ، وفي الموطوءاتِ الوَطءُ، فإذا أَطلَقَ أحدٌ الألفاظ سَبَقَ المعنى المرادُ إلى الفهم مِن غيرِ تَوقُّفٍ، فتلك الدَّلالةُ مُتَضحةٌ لا احمالَ فها.

<sup>(</sup>۱) في «د»: عامًّا. (۲) المائدة: ١.

<sup>(</sup>٣) النساء: ٢٤. (٤) في «مختصر التحرير» (ص١٧٧): العين.

<sup>(</sup>٥) المائدة: ٣. (٦) النساء: ٣٣.

(وَهُوَ) أي: التَّحريمُ المضافُ إلى العينِ (عَامٌّ) فنحوُ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمُحْدَثُكُمُ الْمُحْدَثُكُمُ المُحْدِثِ الْمُحْدِثِ الْمُحْدَثِ الْمُحْدِثِ الْمُحْدِثِ الْمُحْدِثِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

تنبيةٌ: العينُ تُوصَفُ بالحِلِّ والحظرِ حقيقةً لا مجازًا على الصَّحيحِ، فهي محظورةٌ علينا ومباحةٌ، كوصفِها بطهارةٍ ونجاسةٍ، وطِيبٍ وخبثٍ.

(٢) (وَلا) إجمالَ (فِي) قولِه تَعالى: (﴿وَامَسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾(٢) على الصَّحيح؛ لأنَّ عدمَ الإجمالِ بوضع حُكمِ اللَّغةِ ظاهرٌ في مسحِ جميعِ الرَّأسِ عندَ الجمهورِ؛ لأنَّ الباءَ حقيقةٌ في الإلصاقِ، وقد أَلْصَقَتِ المسحَ بالرَّأسِ، وهو اسمٌّ لكلِّه لا لبعضِه؛ لأنَّه لا يُقالُ لبعضِ الرَّأسِ: رأسٌ، فيكُونُ ذلك مُقتضيًا مسحَ جميعِه كآيةِ التَّيمُّمِ في قولِه تَعالى: ﴿فَأَمَسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ ﴾ (٣).

(٣) (و آلا) إجمال أيضًا (فِي) قولِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ») (١٠) عندَ الجمهورِ ؛ لأنَّ نفي صورةِ الخطأ والنِّسيانِ الا يُمكِنُ أنْ يَكُونَ مُرادًا ؛ لِما فيه مِن نِسبةِ كلامِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الكذبِ والخُلْفِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ المرادَ نفي (٥) الحُكمِ.

<sup>(</sup>٤) رواه ابن ماجه (٢٠٤٥)، وابن حبان (٢١١٩) من حديث ابن عباس رَحَوَلَلْهُ عَنْهُا.

<sup>(</sup>٥) في (د): رفع.

(٤) (وَلا) إجمالَ أيضًا (فِي آيَةِ السَّرِقَةِ) وهي قولُه تَعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقَةُ وَالسَّارِقَةُ فَأَقَطَ عُوَا آيَدِيهُما ﴾ (١) أي: لا إجمالَ في القطع، ولا في اليدِ على الصَّحيح؛ لأنَّ اليدَ حقيقةٌ إلى المَنكبِ، لصِحَّةِ إطلاقِ بعضِ اليدِ لِما دُونَه، والقطعُ حقيقةٌ في إبانةِ المفصلِ ولا إجمالَ في شيء منهما، فإطلاقُها إلى الكوعِ مجازٌ قَامَ الدَّليلُ على إرادتِه في الآيةِ، وهو: فعلُ النَّبِيِّ صَالِلللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ، والإجماعُ، ولهذا لَمَّا نَزَلَتْ آيةُ التَّيمُ مِ تَيمَّمَتِ الصَّحابةُ مَعَه صَالِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ إلى المناكبِ.

وأيضًا: لو كانَ مُشتَركًا في الكوعِ والمرفقِ والمنكبِ لَزِمَ الإجمالُ، والمجازُ أَوْلَى مِنه على ما سَبَقَ.

(٥) (وَلا) إجمالَ أيضًا (فِي) قولِه تَعالى: (﴿وَأَحَلَ اللهُ ٱلْبَيْعَ ﴾(٢)) وهو مِن العامِّ المخصوصِ على الصَّحيحِ، فإنَّه عامٌّ في البيوعِ الجائزةِ وغيرِها، ثمَّ خُصِّصَ المُحرَّمُ منها وبَقِيَ ما عداه ثابتًا بالعُموم الأوَّلِ.

وأمَّا قولُه تَعالى: ﴿ وَءَاتُوا ٱلزَّكَوْةَ ﴾ فمُجمَلٌ، وبَيَّنتْه السُّنَّةُ على الصَّحيحِ.

فإنْ قُلْتَ: اللَّفظُ في كلِّ مِن الآيتينِ مفردٌ مُعَرَّفٌ، فإنْ عَمَّ مِن حيثُ اللَّفظُ فلْيَعُمَّ فيهما أيضًا، وإن لم يَعُمَّ لا من حيثُ اللَّفظُ ولا المعنى فلْيَعُمَّ فيهما أيضًا، وإن لم يَعُمَّ لا من حيثُ اللَّفظُ ولا المعنى فهُما مُستويانِ معَ أنَّ الصَّحيحَ في آيةِ البيعِ: العُمومُ، وفي آيةِ الزَّكاةِ: الإجمالُ.

قُلْنا: في ذلك سِرَّ، وهو أنَّ حِلَّ البيعِ على وَفْقِ الأصلِ مِن حيثُ إنَّ الأصلَ فِ المنافعِ: الحِلُّ، والمضارِّ: الحُرمةُ، بأدلَّةٍ شرعيَّةٍ، فمَهما حَرُمَ

<sup>(</sup>١) المائدة: ٣٨.

البيعُ فهو خلافُ الأصلِ، وأمَّا الزَّكاةُ فهي خلافُ الأصلِ؛ لتَضَمُّنِها أُخذَ مالِ الغيرِ بغيرِ إرادتِه، فوُجوبُها على خلافِ الأصلِ، والأخبارُ الواردةُ في البابِ مُشعِرةٌ بهذا المعنى، فلذلك اعتنى النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ ببيانِ المبيعاتِ الفاسدةِ: كالنَّهي عن بيعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ، والمُنابذةِ، والمُلامسةِ، وغيرِ ذلك، بخلافِ الزَّكاةِ، فإنَّه لم يَعتَنِ فيها ببيانِ ما لا زكاة فيه، فمَنِ ادَّعى وجوبَها في مختلفٍ فيه كالرَّقيقِ والخيلِ، فقد ادَّعَى حُكمًا على خلافِ الدَّليل.

(٦) (و لا) إجمال أيضًا (في) قولِه صَالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: («لا صَلاةً إِلَا بِطُهُورٍ»(١)، وَنَحْوِهِ) ممَّا فيه نفي ذواتِ واقعة تتوقَفُ الصِّحَةُ فيها على إضمارِ شيء كد: «لِا نِكَاحَ إِلَا بِوَلِيِّ»(١)، «لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ النَّيَّةَ مِنَ اللَّيْلِ»(١)، فهذه الأحاديثُ ونحوُها ليْسَتْ مُجملةً عندَ الجمهورِ بناءً على القولِ بثبوتِ الحقائقِ الشَّرعيَّةِ، فإنَّه إذا اختلَّ منها شرطٌ أو ركنٌ صَحَّ نفيُه حقيقةً؛ لأنَّ الشَّرعيَّ النَّبِيُ صَالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ الشَّرعيَّ الَّذِي هو تامُّ الأركانِ مُتَوفِّرُ الشُّروطِ، ولهذا قال النَّبِيُ صَالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ الشَّرعيَّ الَّذِي هو تامُّ الأركانِ مُتَوفِّرُ الشُّروطِ، ولهذا قال النَّبِيُ صَالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم (۲۲۶).

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٢٦)، وابن ماجه (١٨٨١)، وابن حبان (٤٠٧٧) من حديث أبى موسى الأَشْعَريِّ رَجَالِكَهَمَّة: ﴿لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيُّ».

<sup>(</sup>٣)رواه أبو داود (٢٤٥٤)، والترمذي (٧٣٠)، والنسائي (٢٣٣١) واللفظ له، وابن ماجه (١٧٠٠)، وابن خزيمة (١٩٣٣) من حديث حفصة رَجَالِشَاعَةًا.

قال الترمذي: «حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه»، وقد روي عن نافع، عن ابن عمر قوله، وهو أصح.

ونقل عن البخاري في «العلل» (٢٠٢) أنه قال: هو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف.

وقال النسائي في «الكبرى» (٢٦٦١): والصواب عندنا موقوف، ولم يَصِح رفعه، والله أعلم.

للمسيء في صلاتِه: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»(١)، وإذا كانَتِ الحقيقةُ هي المرادَ نفيها فلا يَحتاجُ نفيها إلى إضمارِ شيءٍ، فلا إجمال.

(وَيَقْتَضِي ذَلِكَ) أي: يَقتضي عدمُ الإجمالِ (نَفْيَ الصِّحَةِ) في عُرفِ الشَّارِعِ، وهو عامٌّ على الصَّحيحِ أي: لا عَمَلَ شرعيٌّ، وإن لم يَثبُتْ عُرفُ الشَّارِعِ فَعُرفُ اللَّغةِ نفيُ الفائدةِ، نحوُ: لا علمَ إلَّا ما نَفَعَ، ولو قُدِّرَ عدمُ اللَّغةِ وأنَّه لا بُدَّ مِن إضمارٍ، فنفيُ الصِّحَّةِ أَوْلى مِن نفيِ الكمالِ؛ لأنَّ نفي الصِّحَّةِ وأنَّه لا بُدَّ مِن إضمارٍ، فنفيُ الصِّحَّةِ أَوْلى مِن نفيِ الكمالِ؛ لأنَّ نفي الصِّحَّةِ يَصيرُ كالعَدمِ، فهو أقربُ إلى نفي الحقيقةِ المُتعذِّرةِ، وليسَ هذا إثباتًا للُّغةِ بالتَّرجيحِ، بل إثباتًا لأولويَّةِ أحدِ المجازاتِ، كالصِّحَّةِ والكمالِ والإجزاءِ بعُرفِ استعمالِه، وإذا اقتضى عدمُ الإجمالِ في الحديثِ نفيَ الصِّحَّةِ فهو عامٌ على الصَّحيح.

(وَعُمُومُهُ مِنَ الإِضْمَارِ) أي: مبنيٌّ على دَلالةِ الاقتضاءِ والإضمارِ، وتَقَدَّمَ في أثناءِ العامِّ أنَّها عامَّةٌ على الصَّحيح.

(وَمِثْلُهُ (٢) أي: مِثْلُ الحديثِ السَّابِقِ قولُه صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: («إِنَّمَا الأَعْمَالُ وَمِثْلُهُ (٢) أي: مِثْلُ الحديثِ السَّابِقِ قولُه صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: («إِنَّمَا الأَعْمَالُ » مبتدأٌ خَبَرُه بِالنَّيَاتِ »(٢) ، لا عملَ إلَّا بنيَّةٍ ، فهو مِن هذا البابِ، و «الأعمالُ » مبتدأٌ خَبرُه محذوفٌ ، وتقديرُه: صحيحةٌ أو كاملةٌ ، والأظهرُ إضمارُ الصِّحَّةِ ؛ لأنَّه أَوْلَى المجازاتِ ، لكونِه أقربَ إلى نفي الحقيقةِ لانتفاءِ فائدةِ الفعلِ وجدواه.

(وَمَا اسْتُعْمِلَ) مِن اللَّفظِ (لِمَعْنَى) واحدِ (تَارَةً، وَ) استُعمِلَ (لـ) معنيينِ

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧) من حديث أبي هريرة رَحَالِلْكَعَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) في «مختصر التحرير» (ص١٧٢): ومثلها.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر رَسَحُالِلَهُ عَنْهُ.

(آخَرَيْنِ) تارةً (أُخْرَى، وَلا ظُهُورَ) في ذلك؛ فهو (مُجْمَلٌ) على المختارِ، لتَردُّدِه بينَ المعنى والمعنيينِ، ومَحَلُّه إذا لم تَقُمْ قرينةٌ على المرادِ،

مِثالُه: حديثُ مسلم: «لا يَنْكِحُ المُحْرِمُ، وَلا يُنْكَحُ»(١) بناءً على أنَّ النّكاحَ مشتَركٌ بينَ العقدِ والوطء، فإنَّه إنْ حُمِلَ على الوطء: استُفيدَ منه معنَّى واحدٌ، وهو أنَّ المُحْرِمَ لا يَطأُ ولا يُوطأُ؛ أي: لا يُمَكِّنُ غيرَه مِن وَطئِه، وإنْ حُمِلَ على العقدِ: استفيدَ منه معنيانِ بينَهما قَدْرٌ مشتَركٌ، وهو: أنَّ المُحرِمَ لا يَعقِدُ لغيره.

(وَمَا) مِن اللَّفظِ (لَهُ مَحْمَلٌ) فِي اللَّغةِ ويُمكِنُ حَملُه على حُكمٍ شرعيً فللشَّرعيّ، كقولِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم: «الطَّوَافُ بِالبَيْتِ صَلاةً» (٢)، فيحتملُ أنَّه كالصَّكة فيه، كقولِه: «الإثنانِ كالصَّكة في الأحكام، ويحتملُ أنَّه صلاةٌ لغةً للدُّعاءِ فيه، كقولِه: «الإثنانِ جَماعَةٌ» (٣) في الأحكامِ فيه عند الأكثرِ؛ لأنَّه صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم بُعِثَ لتعريفِ الأحكامِ لا اللَّغةِ، وفائدةُ التَّاسيسِ أَوْلى، وأيضًا لَيْسَ في الطَّوافِ حقيقةُ الصَّلاة الشَّرعيَّةِ، فكانَ مجازًا، والمرادُ أنَّ حُكمَه حُكمُ الصَّلاةِ في الطَّهارةِ والنَيَّةِ وستْرِ العورةِ وغيرِه، ويَدُلُ على ذلك قولُه في بقيَّةِ الحديثِ: «إِلَّا أَنَّ اللهَ أَحَلَّ فِيهِ الكَلامَ»، فذلَ على أنَّ المرادَ كونُه صلاةً في الحُكم إلَّا ما اسْتُثنِي.

(أَوْ) أَي: وما مِن اللَّفظِ له (حَقِيقَةٌ لُغَةً وَشَرْعًا) كخطابِ الشَّرعِ بلفظِ يَجِبُ حَمْلُه على عُرفِ الشَّرعِ، كالصَّلَةِ والرَّكاةِ والصَّومِ وغيرِها،

<sup>(</sup>١) رواه مسلم (١٤٠٩) من حديث عثمان رَسَحَالِلَهُعَنَّهُ.

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي (٩٦٠)، وابن خزيمة (٢٧٣٩) من حديث ابن عباس رَعَوَلِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) رواه ابن ماجه (٩٧٢) من حديث أبي موسى الأشعري رَسَحَالِتَهُ عَنهُ ولفظه: «اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ». قال النووي في «خلاصة الأحكام» (٢٣٣٦): ضعيف جدًّا.

(فَلِلشَّرْعِيِّ) على الصَّحيح؛ لأنَّ خطابَ الشَّرعِ بلفظِ يَجِبُ حَمْلُه على عُرفِ الشَّرعِ؛ لأنَّه صَلَّاللَهُ عَلَيهَ وَسَلَّمَ مبعوثٌ لبيانِ الشَّرعيَّاتِ، ولأنَّه كالنَّاسخِ المُتأخِّرِ، فيَجِبُ حَملُه عليه.

(فَ) على هذا (إِنْ تَعَذَّرَ) حَملُ اللَّفظِ على الشَّرعيِّ (فَ) يُحمَلُ على (لَّهُ على (فَ) يُحمَلُ على (العُرْفِيِّ)؛ لأنَّه المتبادِرُ إلى الفهمِ، ولهذا اعتبرَ الشَّارعُ العباداتِ في مواضعَ كثيرةٍ.

فإذا تَعَذَّرَ حَملُه على العُرفِيِّ أيضًا؛ (فَ) يُحمَلُ على (اللَّغَوِيِّ) كقولِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيُحِبْ، فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَأْكُلْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصِلِّ »(١). حَمَلَه ابنُ حِبَّانَ فِي «صحيحه» على معنى: «فليدْعُ»(٢).

فإنْ تَعَذَّرَ الحملُ على اللُّغةِ (فَ) يُحمَلُ على (المَجَازِ)؛ لأنَّ الكلامَ: إمَّا حقيقةٌ، وإمَّا مجازٌ.

وإذا تَعَـذَّرَ حَملُه على أحدِ الحقائقِ الثَّلاثِ فما بَقِيَ إلَّا المجازُ؛ فيُحمَلُ عليه إذا كانَ مشهورًا والحقيقةُ لغويَّةٌ، وإن لم يَكُنِ المجازُ مشهورًا: عُمِلَ بالحقيقةِ.



<sup>(</sup>١) رواه مسلم (١٤٣١) من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُعَنَّهُ.

<sup>(</sup>٢) (صحيح ابن حبان) عقب حديث (٥٣٠٦).

#### (بَابَ

(المُبَيَّنُ): اسمُ مفعولِ (يُقَابِلُ المُجْمَلَ) في تعريفِه، فإذا قُلْتَ: المجملُ: ما تَرَدَّدَ بينَ مُحتملَينِ فأكثرَ على السَّواءِ، فخُذْ ضِدَّه في المُبيَّنِ وقلِ: المُبيَّنُ (١): ما نَصَّ على معنَّى مُعَيَّنٍ مِن غيرِ إبهامٍ.

(وَيَكُونُ) المُبَيَّنُ (فِي:

(١) مُفْرَدٍ،

(٢) وَمُرَكَّبٍ)،

(٣) وقول (وَفِعْلِ) كالمُجْمَلِ، سَواءٌ (سَبَقَهُ إِجْمَالٌ أَوْ لا) كمن يَقُول ابتداءً: اللهُ بكلِّ شيءٍ عليمٌ.

(وَالبَيَانُ) مَصدَرُ بَيَّنَ، يُقالُ: بيَّنَ تَبْيِينًا وبَيَانًا، كما يُقالُ: كَلَّمَ تَكليمًا وكَلامًا، وهو عبارةٌ عنِ الدَّليل، و (يُطْلَقُ) تارةً:

(١) (عَلَى التَّبْيِينِ، وَ) التَّبيِينُ (هُوَ فِعْلُ المُبَيِّنِ) اسمُ فاعلٍ، والبيانُ والبيانُ والتَّبيِينُ كالسَّلامِ بمَعنى التَّسليمِ فهو اسمُ مصدرٍ، لا مصدرٌ؛ لعدم جَرَيَانِه على الفعل.

(٢) (وَ) يُطلَقُ تارةً (عَلَى مَا حَصَلَ بِهِ التَّبْيِينُ وَهُوَ الدَّلِيلُ،

(٣) وَ) يُطلَقُ تارةً (عَلَى مُتَعَلَّقِهِ) أي: مُتَعَلَّقِ التَّبيينِ، ومَحَلَّه (وَهُوَ المَدْلُولُ) وهو المُبيَّنُ اسمُ مفعولِ.

<sup>(</sup>۱) ليس في **«د»**.

إذا تَقَرَّرَ ذلك (فَ) البيانُ (بِنَظَرٍ إِلَى) الإطلاقِ (الأَوَّلِ) الَّذِي هو التَّبيينُ (إِظْهَارُ المَعْنَى) أي: معنى المُبيَّنِ (لِلْمُخَاطَبِ) وإيضاحُه له.

(وَ) البيانُ بنظرِ (إِلَى) الإطلاقِ على (ثَانٍ) أي: ما حَصَلَ به التَّبيينُ هو (الدَّلِيلُ) لصِحَّةِ إطلاقِه عليه لُغةً وعُرفًا معَ عدمِ ما سَبَقَ، والأصلُ الحقيقةُ.

(وَ) البيانُ بنظرِ (إِلَى) الإطلاقِ على (ثَالِثٍ) أي: مُتَعَلَّقِ التَّبيينِ، ومَحَلُّه هو (العِلْمُ) الحاصلُ (عَنْ دَلِيلِ).

إذا عَرَفْتَ ذلك، فالبيانُ أنواعٌ مختلفةُ المراتبِ بَعضُها أَجْلَى مِن بعضٍ: فمنه ما لا يَحتاجُ لتَدبُّر، ومنه ما يَحتاجُ له، وقد قال صَالَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا" (١)، فبيَّنَ أنَّ بعضَ البيانِ أظهرُ مِن بعض، ويَدُلُّ عليه أنَّ اللهَ تعالى خاطَبنا بالنَّصِّ والظَّاهِ وبالمنطوقِ والمفهوم، والعُمومِ وغيرِ ذلك، ولذلك عندَ الشَّافعيِّ (١) لكلِّ مِن الأنواعِ باب، فقال: بابُ البيانِ الأوَّلِ، بابُ البيانِ الثَّاني، وهكذا.

فائدةٌ: قال في «شرح الأصل»: لنا مِن المُجمَلِ قِسمٌ يَستمِرُّ بلا بيانٍ إلى آخِرِ الدَّهرِ، وذلك عندَ عدمِ الحاجةِ إلى بيانِه بألَّا يَكُونَ مِن دلائلِ الأحكامِ المُكَلَّفِ ما(٣).

(وَ) أَمَّا إِن كَانَ مِن دلائلِ الأحكامِ المُكَلَّفِ بِها وأُريدَ بالخطابِ إِفهامُ المُخاطَبِ لِيَعمَلَ به؛ ف(يَجِبُ لِمَا أُرِيدَ فَهْمُهُ) اتِّفاقًا بأنْ يُبَيَّنَ له ذلك على

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (١٤٦٥) من حديث ابن عمر رَحَالِقَهُمَنْهَا.

<sup>(</sup>۲) «الرسالة» (ص۲۲، ۲۸).

<sup>(</sup>٣) «التحبير شوح التحرير» (٦/ ٢٨٠٤).

حَسَبِ ما يُرادُ بذلك الخطابِ؛ لأنَّ الفهمَ شرطٌ للتَّكليفِ، فأمَّا مَن لا يُرادُ إِنْ اللهِ عَلَى اللهُ ال

### (وَيَحْصُلُ) البيانُ:

(١) (بِقَـوْلِ) بلا نزاع، كقولِه صَالَلتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فيما رَوَاه البخاريُّ (١) وغيرُه مرفوعًا: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ، أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا العُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ»، وهو مُبَيِّنٌ لقولِه تَعالى: ﴿وَءَاتُوا حَقَّهُ مَيْوَمَ حَصَادِهِ مَ اللهُ اللهُ العُشْرِ»، وهو مُبَيِّنٌ لقولِه تَعالى: ﴿وَءَاتُوا حَقَّهُ مَيْوَمَ حَصَادِهِ مَ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

(٢) (وَ) يَحصُلُ البيانُ أيضًا بـ (فِعْلِ) النَّبِيِّ صَاَلَتَهُ عَلَيَهُ عَلَى الصَّحيحِ، ودليكُ هُ أَنَّهُ صَاَلَتَهُ عَلَى الصَّحيحِ، ودليكُ هُ أَنَّهُ صَاَلَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي ودليكُ هُ أَنَّهُ مُونِي أَصُلِّي » رَوَاه البخاريُّ (٣) من حديثِ مالكِ بنِ الحُويْرِثِ.

لا يُق الُ: إِنَّ الَّـذِي وَقَعَ به البيانُ قولٌ، وهو قولُه: «صَلُّـوا»؛ لأَنَّا نَقولُ: إِنَّمَا دَلَّ القولُ على أَنَّ فِعلَه بيانٌ، لا أَنَّ نفسَ القولِ وَقَعَ بيانًا، وأيضًا فالفعلُ مُشاهَدٌ، والمشاهَدةُ أَدَلُ مِن القولِ بالبيانِ.

(وَلَوْ) كَانَ الفعلُ: (كِتَابَةً) كَالكُتُبِ الَّتِي كُتِبَتْ وبُيِّنَ (1) فيها الزَّكواتُ وأُرسِلَتْ مع عُمَّالِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، (أَوْ) كَانَ الفعلُ (إِشَارَةً) كقولِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، (أَوْ) كَانَ الفعلُ (إِشَارَةً) كقولِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: «الشَّهُرُ هَكَذَا» (٥) وأشارَ بأصابعِه العشرةِ وقبضَ الإبهامَ في الثَّالثةِ، يَعنى تسعةً وعشرينَ.

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (١٤٨٣) من حديث ابن عمر رَوَاللَّهُ عَنَّهَا.

<sup>(</sup>٢) الأنعام: ١٤١.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (٦٣١).

<sup>(</sup>٤) في «د»: وبينت.

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري (١٩٠٨)، ومسلم (١٠٨٠) من حديث ابن عمر رَمَوَاللَّهُ عَنْهَا.

(وَ) البيانُ (الفِعْلِيُّ أَقْوَى) مِن البيانِ القولِيِّ؛ لأنَّ المُشاهَدَةَ أُدلُّ على المقصودِ مِن القولِ، وأسرعُ إلى الفهم، وأَثْبَتُ في الذِّهنِ، وأعونُ على التَّصوُّرِ، وفي الحديثِ: «لَيْسَ الحَبَرُ كَالمُعَايَنَةِ» رَوَاه أحمدُ ('' بسندِ صحيحٍ عن ابنِ عبَّاسٍ مرفوعًا، وزادَ فيه الطَّبَرَ انِيُّ: «فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى أَخْبَرَ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ عَيْنِالسَّكُمْ عمَّا صَنَعَ قَوْمُهُ مِنْ بَعْدِهِ، فَلَمْ يُلْقِ الأَلْوَاحَ، فَلَمَّا عَايَنَ ذَلِكَ عِمْرَانَ عَيْنِالسَّكَمْ عمَّا صَنَعَ قَوْمُهُ مِنْ بَعْدِهِ، فَلَمْ يُلْقِ الأَلْوَاحَ، فَلَمَّا عَايَنَ ذَلِكَ عَمْرَانَ عَلَيْهِ الأَلْوَاحَ» ('').

(٣) (وَ) يَحصُلُ البيانُ أيضًا (بِإِقْرَارِ) - مَا لَسَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ (عَلَى فِعْلِ) بعضِ أُمَّتِه؛ لأنَّه دليلٌ مُستقِلٌ، فصَحَّ أَنْ يَكُونَ بيانًا لغيرِه كغيرِه مِن الأدلَّةِ المُبيِّنِ لها.

فائدةٌ: ذَكَرَ الطُّوفِيُّ (") قاعدةً كُلِّيَّةً فيما يَحصُلُ به البيانُ تَتَناوَلُ ما سَبَقَ وما يَأْتَى بعدُ.

(وَ) هي: (كُلُّ مُقَيَّدٍ مِنْ) جِهَةِ (الشَّرْعِ بَيَانٌ) وذلك من وُجوهٍ:

منها: التَّركُ، مثلُ: أَنْ يَتُرُكَ فِعلَا قد أَمَرَ به، أو قد سَبَقَ مِنه فِعلُه، فيكُونُ تَركُه له مُبَيِّنًا لعدم وجوبِه، وذلك كما أنَّه قيلَ له: ﴿وَأَشْهِدُوۤ الْإِذَا تَبَايَعْتُ مُ ﴿ ثَالَمُهُ لَكُوا الْفَرْسِ الَّذِي اشْتَراه مِن الأعرابيِّ ثمَّ أَنَّه كَانَ يُبايعُ ولا يُشْهِدُ، بدليلِ الفرسِ الَّذِي اشْتَراه مِن الأعرابيِّ ثمَّ أَنَّه كَانَ يُبايعُ ولا يُشْهِدُ، بدليلِ الفرسِ الَّذِي اشْتَراه مِن الأعرابيِّ ثمَّ أَنَّكَرُ البيعَ أَنَّ الإشْهادَ في البيعِ غيرُ واجبٍ، وصَلَّى عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ

<sup>(</sup>۱) رواه أحمد (۱۸٦۷)، وابن حبان (۲۲۱۳)، والحاكم (۲/ ۳۵۱) وصحَّحه، من حديث ابن عباس رَوَاللَّهَمَةُ؟.

<sup>(</sup>٢) (المعجم الأوسط) (٢٥).

<sup>(</sup>٣) (شرح مختصر الروضة) (٢/ ٦٨١).

<sup>(</sup>٤) البقرة: ٢٨٢.

<sup>(</sup>٥) رواه أبو داود (٣٦٠٧)، والنسائي (٤٦٤٧)، والحاكم (٢/ ٢١) وصحَّحه، من حديث خُريمة بن ثابت رَعَوَلِلْكَهَنَهُ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ ابْتَاعَ فَرَسًا مِنْ أَعْرَابِعِيِّ .. الحديث.

التَّراويحَ في رمضانَ، ثمَّ تَركها خشيةَ أنْ تُفرَضَ عليهم ('')، فدَلَّ على عدمِ التَّراويجَ في رمضانَ، ثمَّ تَركُ الواجب.

ومِنها: السُّكوتُ بعدَ السُّؤالِ عن حُكمِ الواقعةِ، فيُعلَمُ أنَّه لا حُكمَ للشَّرعِ فيها، كما أنَّ زوجة سعدِ بنِ الرَّبيعِ جاءَتْ بابنتَيْها إلى النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقالَتْ: يا رسولَ اللهِ! هاتانِ ابنتا سعدٍ، قُتِلَ أبوهما مَعَك يومَ أُحُدٍ، وقد أَخَدَ عَمُّهما (۱) مالَهما ولا يُنكحانِ إلَّا بمالٍ. فقالَ: «اذْهَبِي حَتَّى يَقْضِيَ اللهُ فيكُ ذَعَمُّهما أَنَّ مالَهما ولا يُنكحانِ إلَّا بمالٍ. فقالَ: «اذْهَبِي حَتَّى يَقْضِيَ اللهُ فيكُ فَدَ هَبَي حَتَّى يَقْضِيَ اللهُ فيكُ خَلْفَ المرأةِ وابنتَيْها وعَمِّهما فقضَى فيهم بحُكم الآيةِ (۱).

فَدَلَّ ذَلَكَ عَلَى أَنَّ قَبَلَ نَزُولِ الآيةِ لَم يَكُنْ فِي المَسْأَلَةِ خُكْمٌ، وإلَّا لَمَا جَازَ تأخيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ إليه.

ومِنها: أنْ يَستدلَّ الشَّارِعُ استدلالًا عقليًّا فتُبيَّنُ به العِلَّةُ، أو مأخذُ الحُكمِ، أو فائدةٌ ما؛ إذِ الكلامُ حُكمٌ في بيانِ المُجمَلِ، ومُحتملاتُه بالفَرضِ مُتساويةٌ، فأدنى مُرَجِّحٍ يَحصُلُ بيانًا؛ محافظةً على المبادرة إلى الامتثالِ وعدمِ الإهمالِ للدَّليل.

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري (۹۲٤)، ومسلم (۷٦۱) من حديث عائشة رَهَوَلِيَّهَمَهَا وفيه: ﴿لَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ، فَتَعْجِزُوا عَنْهَا.

<sup>(</sup>٢) في (ع): عمها.

<sup>(</sup>٣) النساء: ١١.

<sup>(</sup>٤) رواه أبو داود (٢٨٩٢)، والترمذي (٢٠٩٢)، وابن ماجه (٢٧٢٠) من حديث جابر رَهَوَاللَّهُمَنَهُ. وقال الترمذي: حسن صحيح.

(وَالفِعْلُ وَالقَوْلُ) إذا أَتَيَا (بَعْدَ مُجْمَلِ إِنْ (١) صَلَحَا) بيانًا للمُجمَلِ:

(۱) (وَاتَّفَقَا) في غرضِ البيانِ بألَّا يَكُونَ بينَهما تنافٍ؛ (فَالأَسْبَقُ) منهما (إِنْ عُرِفَ: بَيَانٌ) للمُجمَلِ، قولًا كانَ السَّابِقُ أو فعلَّا بلا نزاع؛ لأنَّه قد حَصَلَ البيانُ بالأسبقِ، (وَالثَّانِي) منهما حَصَلَ به (تَأْكِيدٌ) للأسبقِ، (وَإِنْ جُهِلَ) البيانُ بالأسبقِ، (وَالثَّانِي) منهما حَصَلَ به (تَأْكِيدٌ) للأسبق، (وَإِنْ جُهِلَ) الأسبقُ مِن الفعلِ أو القولِ (فَ) المُبيِّنُ (أَحَدُهُمَا) فقط، وهو الأوَّلُ في نفسِ الأمرِ، والثَّانِي تأكيدٌ، وهذا هو الصَّحيحُ، ولا يَتَعَيَّنُ تقديمُ غيرِ الأرجح؛ لأنَّ المُؤكِّد المُستقِلَ لا يَلْزَمُ فيه الرُّجحانُ، كالجُمَلِ الَّتِي يُذكَرُ بعضُها بعد بعضِ للتَّاكيدِ، والتَّاكيدُ يَحصُلُ بالثَّانِيةِ، وإنْ كانَتْ أضعفَ بانضمامِها إلى الأُولى، وإنَّما يَلزَمُ كونُ المُؤكِّدِ أقوى في المُفرداتِ، نحوُ: جاءَني القومُ كُلُّهم.

(٢) (وَإِنْ لَـمْ يَتَّفِقَا) أي: الفعلُ والقولُ في غرضِ البيانِ بأنْ كانَ بينَهما تنافِ (كَمَا لَوْ طَافَ) النَّبِيُّ (صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ آيَةِ الحَجِّ قَارِنَا) طوافينِ (مَرَّ قَيْنِ، وَأَمَرَ) مَن حَجَّ (قَارِنًا بـ) طوافِ (مَرَّ قِ:

- فَقَوْلُهُ) أي: أمْره بطوافٍ واحدٍ (بَيَانٌ) لفعلِه، سواءٌ كانَ قبلَ الفعلِ أو ىعدَه،

- (وَفِعْلُهُ) أي: طوافُه مرَّتَينِ (نَدْبٌ، أَوْ وَاجِبٌ مُخْتَصُّ بِهِ)؛ وذلك لأنَّ القولَ يَدُلُّ على البيانِ بنَفسِه بخلافِ الفعل، فإنَّه لا يَدُلُّ (') إلَّا بواسطةِ انضمام القولِ إليه، والدَّالُ بنفسِه أقوى مِن الدَّالُ بغيرِه.

لا يُقالُ: قد سَبَقَ أنَّ الفعلَ أقوى في البيانِ؛ لأنَّا نَقولُ: التَّحقيقُ أنَّ القولَ

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) زاد في (د): على البيانِ.

أقوى في الدَّلالةِ على الحُكمِ، والفعلَ أدلُّ على الكيفيَّةِ، ففعلُ الصَّلَاةِ أدلُّ مِن وصفِها بالقولِ؛ لأنَّ فيه المُشاهدةَ، وأمَّا استفادةُ وجوبِها أو ندبِها أو غيرِهما؛ فالقولُ أقوى وأوضحُ لصراحتِه.

(وَيَجُوزُ) على الصَّحيحِ (كَوْنُ البَيَانِ أَضْعَفَ دَلالَةً) مِن المُجمَلِ، ودليلُه تبيينُ السُّنَّةِ لمُجملِ القرآنِ، وتَقَدَّمَ مثالُ ذلك في حديثِ البخاريِّ، وهو كثيرٌ حدًّا.

قال في «شرح الأصل»: لنا أنّ البيان كالتّخصيص، وكما يَجُوزُ تخصيصُ القطعيِّ بالظَّنِّ كخبرِ الواحدِ والقياسِ، فكذلك يَجُوزُ بيانُ المعلوم؛ أي: ما كانَ مَتنُه معلومًا بالمظنون؛ لأنّ البيانَ يَتَوَقَّفُ على وضوحِ الدّلالةِ على (۱) قطعيّةِ المتنِ، هذا ظاهرُ كلامِه في «المحصول»، والتّحقيقُ في هذا المقامِ أنّ المُبيّنَ إنْ كانَ عامّا أو مُطلقًا اشترِطَ أنْ يَكُونَ بيانُه أقوى؛ لأنّه يَدفَعُ العُمومَ الظّاهرَ والإطلاق، وشَرطُ الدّافعِ أنْ يَكُونَ أقوى، وأمّا المُجمَلُ فلا يُحصُلُ بأدنى دَلالة؛ لأنّ المُجمَلُ لمَا فلا يُسترَطُ أنْ يَكُونَ المُجمَلُ لَمّا كانَ مُحتمِلًا لمعنيينِ على السّواءِ، فإذا انْضَمَّ إلى أحدِ (۱) الاحتمالينِ أدنى مُرجِّح، كَفَاه (۳).

(وَلَا تُعْتَبَرُ مُسَاوَاتُهُ) أي: مساواةُ البيانِ (لِلْمُبَيَّنِ فِي الحُكْمِ) على الصَّحيح؛ لتَضَمُّنِه صِفَتَه، والزَّائدُ بدليل.

<sup>(</sup>١) كذا في «ع»، و«د»، و«التحبير شرح التحرير». وفي «الدرر اللوامع» للكوراني (٢/ ٤٥١): لا على. وهو الصواب.

<sup>(</sup>٢) ليس في «ع».

<sup>(</sup>٣) «التحبير شرح التحرير» (٦/ ٢٨١٦).

واعلَمْ أَنَّ هذه المسألة غيرُ المسألةِ الَّتِي قَبْلَها؛ لأَنَّ الأُولِي في تبيينِ الأقوى بالأضعفِ من جهةِ الدَّلالةِ، وهذه في مساواةِ البيانِ للمُبَيَّنِ في الحُكْمِ وعدمِه، وهي مُمَثَّلَةٌ في تبيينِ القرآنِ لخبرِ الواحدِ، وذلك أضعفُ في الرُّتبةِ لا في الدَّلالةِ، ولا يَلزَمُ مِن ضعفِ الرُّتبةِ ضعفُ الدَّلالةِ؛ لجوازِ أَنْ يَكُونَ الأضعفُ رُتبةً أقوى دَلالةً، كتخصيصِ عمومِ القرآنِ لخبرِ الواحدِ؛ لأنّه أخصُّ، فيكُونُ أدلَّ، فحاصلُ هذا أنَّ الضَّعفَ إنْ كانَ في الدَّلالةِ لم يَجُزْ تَبينُ القويِّ بالضَّعيفِ؛ لِما سَبَقَ، وإنْ كانَ في الرُّتبةِ: جازَ إذا كانَ يُجُزْ تَبينُ القويِّ بالضَّعيفِ؛ لِما سَبَقَ، وإنْ كانَ في الرُّتبةِ: جازَ إذا كانَ قَوْ الرُّتبةِ وضعفِها، والمسألةُ الأُولِي في قوَّةِ الدَّلالةِ وضعفِها، وقوَّةُ الرُّتبةِ وضعفِها، والمسألةُ الأُولِي في قوَّةِ الدَّلالةِ وضعفِها، وقوَّةُ الرُّتبةِ وضعفِها قد يَكُونُ موجودًا لكنَّ دَلالتَها قويَّةٌ وقد بَيَّنَ ذلك، لكنَّ مسألة وضعفِها قد يَكُونُ موجودًا لكنَّ دَلالتَها قويَّةٌ وقد بَيَّنَ ذلك، لكنَّ مسألة صاحبِ "التَّمهيد» إِنَّمَا هي في الحُكم، فليُعلَمُ ذلك.

(وَلا يُؤَخَّرُ) البيانُ (عَنْ وَقْتِ الحَاجَةِ) على الرَّاجِحِ إلَّا على تكليفِ المُحالِ، فمَن أجازَ تكليفَ المُحالِ أجازَ تأخيرَ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ، ومَن مَنَعَه مَنَعَه.

وصورتُه أَنْ يَقُولَ: «آتُوا الزَّكَاةَ عِنْدَ رَأْسِ الحَوْلِ» ثمَّ لا يُبَيِّنُ لهم عندَ رأسِ الحولِ كم يُؤدُّون، ولا لمن يُؤدُّون، ونحوَ ذلك؛ لأنَّه تكليفُ ما لا يُطاقُ ولم يَقَعْ.

(وَ) أَمَّا تأخيرُ البيانِ (لِمَصْلَحَةٍ) فَ(هُوَ البَيَانُ الوَاجِبُ أَوِ (المُسْتَحَبُّ؛ كَتَأْخِيرِهِ) صَلَاتِهِ إِلَى ثَالِثِ مَرَّةٍ)،

<sup>(</sup>١) (شرح مختصر الروضة) (٢/ ٦٨٦).

<sup>(</sup>٢) في «ع»: و.

و لأنَّه إِنَّمَا يَجِبُ لخوفِ فَوْتِ الواجبِ المُؤَقَّتِ [في وقتِه] ١٠٠.

وتَرَدَّدُوا في المرادِ بوقتِ الحاجةِ هل هو وقتُ الفعلِ أو وقتُ تضييقِه (۱) بحيثُ لا يُمكِنُ معاودتُه للفعلِ كالظُّهرِ مثلًا، هل يَجِبُ بيانُها بمُجَرَّدِ دخولِ الوقتِ أو لا يَجِبُ إلَّا إذا ضاقَ وَقتُها؟ صَرَّحَ أبو الحسينِ البصريُّ (۱) بالثَّاني، والبَاقِلَانِيُ (۱) بالأوَّلِ.

(وَيَجُورُ تَأْخِيرُهُ) أي: تأخيرُ البيانِ إلى وقتِ الحاجةِ على الصَّحيحِ، واستُدِلَّ له بقولِه تَعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَهِ خُسُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرِّينَ ﴾ (٥)، ثمَّ بيَّن صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّحيحين: ﴿أَنَّ السَّلَبَ لِلْقَاتِلِ » (١)، وكذا الحُجَّةُ مِن إطلاقِ الأمرِ بالصَّلاةِ والزَّكاةِ والحجِّ والجهادِ، ثمَّ بَيَّنَ ذلك، وكذا بيعٌ ونكاحٌ وميراثٌ وسرقةٌ، وكلُ عموم قرآنٍ وسُنَّةٍ.

وفي الصَّحيحين (٧) مِن حديثِ عائشةَ: ﴿أَنَّ جِبْرِيلَ قال لِلنَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اقْرَأْ. قال: مَا أَنَا بِقَارِئِ. وَكَرَّرَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ قال: ﴿أَقْرَأُ بِٱسْمِرَبِكَ ﴾ (٨).

تنبيهٌ: لم يُنقَلْ بيانُ إجمالٍ مقارنٍ، ولو كانَ لنُقِلَ، والأصلُ عَدَمُه.

(وَ) يَجُوزُ (تَأْخِيرُ تَبْلِيغِهِ صَأَللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحُكْمَ إِلَى وَقْتِهَا) أي: وقتِ

<sup>(</sup>١)ليس في (ع).

<sup>(</sup>٢) في (ع): تضيقه.

<sup>(</sup>٣) (المعتمد في أصول الفقه (١/ ٣٤٠).

<sup>(</sup>٤) التقريب والإرشاد للباقلاني (٣/ ٣٨٩).

<sup>(</sup>٥) الأنفال: ٤١.

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥٢) من حديث عَبْدِ الرَّحْمَن بن عَوْفٍ رَسَوْلِلْفَاعَة.

<sup>(</sup>٧) رواه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠).

<sup>(</sup>٨) العلق: ١.

الحاجةِ عندَ الأكثرِ؛ لأنَّ وجوبَ معرفتِ إنَّمَا هو للعملِ، فلا حاجةَ له قبلَ وقتِ العملِ؛ ولأنَّه لا يَلزَمُ منه محالٌ، والأصلُ (١) الجوازُ عقلًا، والأمرُ بالتَّبليغِ بعدَ تسليمِ أنَّه للوُجوبِ والفورِ المرادُبه القرآنُ؛ لأنَّه المفهومُ مِن لفظِ المُنزَّلِ، قاله ابنُ مُفْلِح (٢).

(وَ) يَجُوزُ (التَّدْرِيجُ بِالبَيَانِ) عندَ المُحقِّقِينَ بأنْ يُبَيِّنَ تخصيصًا بعدَ تخصيصٍ بعدَ تخصيصٍ ، كأنْ يُقِالَ: «اقتلوا المشركين»، ثمَّ يُقال: «سَلْخَ الشَّهرِ»، ثمَّ يُقالَ: «الحَربيِّينَ»، ثمَّ يُقالَ: «إذا كانوا رجالًا»، واستدلَّ له بوقوعِه، والأصلُ عدمُ مانع.

(وَيَجُوزُ تَأْخِيرُ إِسْمَاعِ مُخَصِّصٍ مَوْجُودٍ) على الصَّحيحِ؛ لأنَّه يُحتملُ سماعُه بخلافِ المعدومِ، وسَمِعَ الصَّحابةُ الأمرَ بقتلِ الكفَّارِ إلى الجزيةِ، ولم يَأْخُذِ الإمامُ عمرُ الجزيةَ من المجوسِ حَتَّى شَهِدَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ عوفٍ رَضِى اللهُ تَعَالَى عنهما: «أَنَّهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَهَا مِنْهُمْ»، رَوَاه البخاريُّ (").

(وَيَجِبُ: اعْتِقَادُ العُمُومِ، وَالعَمَلُ بِهِ فِي الحَالِ) أي: قبلَ البحثِ عن مُخَصَّصِ عندَ أكثرِ أصحابِنا وغيرِهم؛ لأنَّ المُوجِبَ للاستغراقِ لفظُ مُخَصَّصٍ، والمُخصَّصُ معارضٌ، والأصلُ عَدَمُه، وعن أحمدَ روايةٌ ثانيةٌ: لا يَجِبُ اعتقادُ العُمومِ، ويَمتنعُ العملُ به قبلَ بَحثِه عن مُخَصِّصٍ، ويكفي بحثٌ يُظَنَّ مَعَه انتفاءُ التَّخصيصِ، قاله الأكثرُ؛ لأنَّه لا طريقَ إلى القطع، فشَرطُه يُبطِلُ العملَ بالعُموم.

<sup>(</sup>١) في (ع): والحاصل.

<sup>(</sup>٢) «أصول الفقه» (٣/ ١٠٣٦).

<sup>(</sup>٣) (صحيح البخاري) (٣١٥٧).

(وَكَذَا كُلُّ دَلِيلٍ معَ مُعَارِضِهِ) فيَجِبُ العملُ بكلِّ دليلٍ سَمِعَه قبلَ البحثِ عن مُعارضِه في ظاهرِ كلام الإمام أحمدَ.

قال بعضُ أصحابِنا: يَجِبُ أَنْ نَقولَ: جميعُ الظَّواهـرِ كالعُمومِ، وكلامُ أحمدَ في مطلقِ الظَّاهرِ مِن غيرِ فرقٍ.

قالَ في «التمهيد»(١): جميعُ ذلك كمسألتنا، وإنْ سَلَّمْنا أسماءَ الحقائقِ فقط، فإنَّ لفظ العُمومِ حقيقةٌ فيه ما لم نَجِدْ مُخَصِّصًا، وحقيقةٌ فيه وفي الخصوص، وأيضًا لا يَلْزَمُه طلبُ ما لا يَعلَمُه كطلب هل بَعَثَ اللهُ رسولًا.



<sup>(</sup>١) «التمهيد في أصول الفقه» للكَلْوَذاني (٢/ ٦٨).

#### (بَابُ)

(الظَّاهِرُ لُغَةً)خلافُ الباطنِ، وهو: (الوَاضِحُ) المنكشفُ، ومنه ظهورُ الأمرِ إذا اتَّضَحَ وانكشف، ويُطلَقُ على الشَّيءِ الشَّاخصِ المُرتفعِ، كما أنَّ الظَّاهرَ منَ الأشخاصِ: هو المرتفعُ الَّذِي تُبادِرُ إليه الأبصارُ، كذلك في المعاني.

(وَ) أمَّا الظَّاهِ رُ (اصْطِلَاحًا) أي: عندَ الأُصُولِيِّينَ: (مَا) أي: لفظٌ (دَلَّ دَلَالَةً) لفظيَّةً (ظُنِيَّةً وَضْعًا) كأسدٍ، (أوْ) ظَنَيَّةً (عُرُفًا) كغائطٍ، فالظَّاهرُ الَّذِي يُفيدُ معنى معَ احتمالِ غيرِه، لكنَّه ضعيفٌ فبسببِ ضعفِه خفيٌ، فلذلك يُفيدُ معنى معَ احتمالِ غيرِه، لكنَّه ضعيفٌ فبسببِ ضعفِه خفيٌ، فلذلك سُمِّي اللَّفظُ لدَلالتِه على مقابلِه -وهو القويُّ - ظاهرًا كالأسدِ، فإنَّه ظاهرٌ في الحيوانِ المُفتَرسِ في دَلالةِ اللَّفظِ الواحدِ معَ احتمالِ إرادةِ الرَّجُلِ الشُّجاعِ مجازًا، وقولي: «في دَلالةِ اللَّفظِ الواحدِ» ليَخرُجَ المُجملُ معَ المُبيَّنِ، فإنَّه مجازًا، وقولي: «في دَلالةِ اللَّفظِ الواحدِ» ليَخرُجَ المُجملُ معَ المُبيَّنِ، فإنَّه وإنْ أفادَ مَعنَى لا يَحتملُ غيرَه فإنَّه لا يُسَمَّى مِثلُه نصًا.

(وَالتَّأُويِلُ لُغَةً (۱) مَصدَرُ أَوَّلْتُ الشَّيَ الْذَي الْاَلْمِ وهو لغةً: (الرُّجُوعُ) مِن اللهُ مِن الظَّاهِ إلى الَّذِي اللهِ الله في دَلالته، قال اللهُ تَعالى: ﴿ هَلْ يَظُرُونَ إِلَا تَأْوِيلَهُ ﴾ (٢) أي: ما يَؤُولُ إليه بَعثُهم ونُشورُهم، ومنه قولُه تَعالى: ﴿ اَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ \* (٣) أي: طلبَ ما يَؤُولِ إليه مَعناه.

فائدةً: فَرَّقَ بعضُهم بينَ التَّأُويلِ والتَّفسيرِ: أنَّ التَّأُويلَ أكثرَ ما يُستعمَلُ في المعاني، وأكثرُه في مفرداتِ الألفاظِ.

<sup>(</sup>١)ليس في (ع).

<sup>(</sup>٢) الأعراف: ٥٣.

<sup>(</sup>٣) آل عمران: ٧.

(وَ) التَّأُويلُ (اصْطِلَاحًا) أي: في اصطلاحِ الأُصُولِيِّنَ: (حَمْلُ) مَعْنَى (ظَاهِرِ) اللَّفظِ (عَلَى) معنَى (مُحْتَمَلِ (() مَرْجُوحٍ) يَعني يَكُونُ للَّفظِ دَلالتانِ: راجحةٌ، ومرجوحةٌ، فيُحمَلُ على المرجوحةِ، وهذا الحدُّ يَشمَلُ التَّأُويلَ الصَّحيحَ والفاسدَ.

(وَ) إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَحُدَّ التَّأُويلَ الصَّحيحَ فَ(زِدْ) فِي الحدِّ (لِصَحِيحِهِ) على قولِه: «حملُ ظاهرِ على مُحتمَلِ مرجوحٍ» قولَك: (بِدَلِيلٍ يُصَيِّرُهُ رَاجِحًا) أي: حملُ ظاهرِ بدليل يُصَيِّرُ الحملَ راجحًا على مَدلولِه الظَّاهرِ، فيُسَمَّى تأويلًا صحيحًا، فإنْ تُرِكَ الظَّاهرُ لا لدليل مُحَقَّقِ بل لشُبَهٍ تَخَيَّلَ للسَّامِ النَّا دليلٌ، وعندَ التَّحقيقِ تَضمَحِلُ: شُمِّيَ تأويلًا فاسدًا، ورُبَّما قِيلَ: تأويلًا بعيدًا (")، وقد يَكُونُ التَّأُويلُ لا لشيءٍ مِن ذلك، فهذا لعبٌ لا يُعبَأُ به.

إذا عُلم ذلك، فحَملُ اللَّفظِ على ظاهرِه لَيْسَ تأويلًا، وكذا حملُ المُشتَركِ ونَحوِه مِن المُتساوي على أحدِ مَحمَلَيْه أو محاملِه لدليلٍ لا يُسَمَّى تأويلًا، وحملُه على المجموع لا يُسَمَّى تأويلًا أيضًا.

(١) (فَإِنْ قَـرُبَ) التَّأُويلُ: (كَفَى) في ترجيحِ الطَّرفِ المرجوحِ (أَدْنَى مُرَجِّح) لقُربِه، مثلُ قولهِ تَعالى: ﴿إِذَا قُمَّتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ ﴾(") أي: إذا عَزَمْتُم.

(٢) (وَإِنْ بَعُدَ) التَّأُويلُ بأنْ كانَ الاحتمالُ المرجوحُ بعيدًا منَ الإرادةِ لعدمِ قرينةٍ تَدُلُ عليه عقليَّةٍ أو حالِيَّةٍ أو مقاليَّةٍ، (افْتَقَرَ) في حَملِ اللَّفظِ عليه وصَرفِه عنِ الظَّاهرِ (إِلَى أَقْوَى) مُرَجِّحِ.

<sup>(</sup>١) في (ع): محتملاً.

<sup>(</sup>٢) في (د): بعيد.

<sup>(</sup>٣) المائدة: ٥.

(٣) (وَإِنْ تَعَـذَّرَ) التَّأُويـلُ بأنْ لـم يَحتمِلْه اللَّفـظُ: (رُدَّ) وجوبًا، وحُكِمَ ببطلانِه؛ لعدم الدَّليل.

إذا تَقَرَّرَ ذلك، (فَمِنَ) التَّأُويلِ (البَعِيدِ: تَأْوِيلُ الحَنفِيَّةِ قَوْلَهُ صَلَّالَتُهُ عَلَى عَشْرِ (البَعِيدِ: تَأْوِيلُ المَحَنفِيَّةِ وَوْلَهُ صَلَّاتُهُ الْرَبْعُا، لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ (الْفَتْرُ) مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ (الْخَتْرُ) مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ (الْفَلْقَةُ الحنفيَّةُ (عَلَى البِّلَامِ مِنهِنُّ إِنْ كَانَ عَقَدَ عليهنَّ معًا، (أَوْ) على (إِمْسَاكِ) الأربع (الأَوَائِلِ) إنْ كَانَ تَزُوَّجَهُنَّ مُتفرِّقاتٍ، وهو تأويلٌ بعيدٌ ومردودٌ، ووجهُ الأربع (الأَوَائِلِ) إنْ كَانَ تَزُوَّجَهُنَّ مُتفرِّقاتٍ، وهو تأويلٌ بعيدٌ ومردودٌ، ووجهُ بعدِه ورَدِّه بأنَّ الفُرقة لو وَقَعَتْ بالإسلامِ لم يُخيِّرُه، وقد خَيرَه، والمُتبادِرُ عندَ السَّماعِ منَ الإمساكِ الاستدامةُ، والسُّوالُ وَقَعَ عنه، وخصَّ التَّزويجَ فيهنَّ، ولم يُبَيِّنُ له شُروطَ النِّكَاحِ معَ مسيسِ الحاجةِ إليه؛ لقُربِ إسلامِه، وأيضًا لم يُنقَلُ عنه ولا عن غيرِه مِمَّن أَسْلَمَ على أكثرَ مِن أربع أنَّه جَدَّدَ النَّكَاحَ، وأيضًا لم فالابتداءُ يَحتاجُ إلى رِضى مَن يَبْتدئها، ويَصيرُ التَّقَدِيرُ: فارقِ الكُلُ وابتدئ فالابتداءُ يَحتاجُ إلى رِضى مَن يَبْتدئها، ويَصيرُ التَّقَدِيرُ: فارقِ الكُلُ وابتدئ بعدَ ذلك مَن شِبْتَ، فيضِيعُ قولُه: «اخْتَرْ أَرْبَعًا»؛ لأنَّه قد لا يَرضَيْنَ أو بَعضُهنَ.

(وَأَبْعَدُ مِنْهُ) أي: مِن هذا التَّأُويلِ تأويلُهم (قَوْلَهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَى أُخْتَبْ نِ أَيْ عَلَى أُخْتَبْ نِ) وهو فيروزُ الدَّيْلَمِيُّ: («اخْتَرْ أَيْتَهُمَا شِئْتَ» (")) أَوَّلَتْه الحنفيَّةُ (عَلَى أُخْتَبْ نِ) وهو فيروزُ الدَّيْلَمِيُّ: («اخْتَرْ أَيْتَهُمَا شِئْتَ» (")) أَوَّلَتْه الحنفيَّةُ (عَلَى أُخْتَبْ نِ) إمَّا الابتداءِ، أو إمساكِ الأُولى كما سَبَقَ، وإنَّما كانَ (عَلَى أَخَدِ الأَمْرُيْنِ) إمَّا الابتداءِ، أو إمساكِ الأُولى كما سَبَقَ، وإنَّما كانَ أبعدَ مِن الَّذِي قَبْلَه؛ لأنَّ النَّافِي للتَّأُويلِ المذكورِ في الأوَّلِ هو الأمرُ الخارجُ

<sup>(</sup>١) في العا: عشرة.

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي (١١٢٨)، وابن ماجه (١٩٥٣)، وابن حبان (١٥٦) من حديث ابن عمر رَوَّاللَّهُ عَندُ. (٣) رواه أبو داود (٢٢٤٣)، والترمذي (١١٢٩، ١١٣٠)، وابن حبان (١٥٥) وقال الترمذي:

حديث حسن.

عنِ اللَّفظِ، وهو شهادةُ الحالِ، وهنا قد انْضَمَّ إلى شهادةِ الحالِ مانعٌ لفظًا، وهو قولُه صَلَّلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيَّتَهُمَا شِعْتَ»، فإنَّ بتقديرِ نِكاحِهما على التَّرتيبَ تعيينَ الأُولى للاختيارِ ولفظُ: «أَيَّتَهُمَا شِعْتَ» يَأْباه.

(وَ) منه تأويلُهم قولَه تَعالى: (﴿ فَإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِئًا ﴾ ('' عَلَى إِطْعَامِ طَعَامِ سِتِينَ) مسكينًا، فجَعَلُوا المعدومَ وهو «طعام» مذكورًا مفعولًا به، وعَلَّلُوا ذلك والمذكورَ وهو قولُه: «سِتِينَ» مَعدومًا لم يَجْعَلوه مفعولًا به، وعَلَّلُوا ذلك بأنَّ المقصودَ دَفعُ الحاجةِ، ودفعُ حاجةِ سِتِين كحاجةِ واحدٍ في سِتِين يومًا مع ظهورِ قصدِ العددِ لفضلِ الجماعةِ وبركتِهم وتضافرِهم على الدُّعاءِ للمُحسِنِ، وهذا لا يُوجَدُ في الواحدِ، وأيضًا حَملُه على ذلك تعطيلٌ للنَّصِّ ولهذه الحكمةِ شُرِعَتِ الجماعةُ في الصَّلَاةِ وغيرِها.

(وَأَبْعَدُمِنْ ذَلِكَ) التَّأُويلِ السَّابِقِ تَأُويلُهم ما في روايةِ أبي داودَ والتَّرمذيِّ (( وَ وَ التَّرمذيِّ ( اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى قِيمَتِها) أي: مِن حديثِ ابنِ عمرَ في الغَنمِ: ( ( فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً " عَلَى قِيمَتِها) أي: أنَّ المرادَ في أربعينَ شَاةً قيمةُ شَاةٍ ؛ لأنَّ اندفاعَ الحاجةِ كما يَكُونُ بالشَّاةِ انَّ المرادَ في أربعينَ شَاةً قيمةُ شَاةٍ ؛ لأنَّ اندفاعَ الحاجةِ كما يَكُونُ بالشَّاةِ مَي كُونُ بالشَّاةُ ، فعادَ يَكُونُ بقيمتِها ، ووجه كُونِه أبعدَ ممَّا قبْلَه: لأنَّه يَلْزَمُ ألَّا تَجِبَ الشَّاةُ ، فعادَ هذا الاستنباطُ على النَّصِّ بالإبطالِ وذلك غيرُ جائزٍ ، وكلُّ فرعٍ اسْتُنبِطَ من أصل يَبطُلُ ببطلانِه.

(وَ) منه تأويلُهم قولَه صَلَّاللَهُ عَلَنهِ وَسَلَّمَ: («أَيُّمَا امْرَأَة نَكَحَتْ (" نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيَّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ) وفي رواية: بَاطِلٌ (بَاطِلٌ بَاطِلٌ)، فَإِنْ أَصَابَهَا

<sup>(</sup>١) المجادلة: ٤.

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود (١٥٦٨)، والترمذي (٦٢١) وقال الترمذي: حديث حسن.

<sup>(</sup>٣) في «ع»: أنكحت.

فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا» (١) أُوَّلَتْ الحنفيَّةُ: (عَلَى الصَّغِيرَةِ وَالأُمَةِ وَالمُكَاتَبَةِ)، ووجه بُعدِه أَنَّ الصَّغيرة لَيسَتْ بامرأةٍ في لسانِ العربِ، فحمْلُه على الصَّغيرةِ والأُمَةِ والمُكاتَبَةِ باطلٌ؛ لمصيرِه إليه غالبًا لاعتراضِ الوليِّ انْ تَزَوَّجَتْ بغيرِ كَفَوْ؛ لأَنَّها مالكة بُضْعَها، فكانَ كبيعِ مَالِها، فالصَّغيرةُ لا تُسَمَّى امرأةً، ونكاحُها موقوفٌ عندَهم، وقولُه صَلَّاللَّهُ عَيْدِوسَلَمَّ: "فَلَهَا المَهْرُ» إِنَّمَا مهرُ الأَمَةِ للسَّيِّدِ والمُكاتَبةُ نادرةٌ، فأبطلوا ظهورَ قصدِ التَّعميمِ لظهورِ «أَيّ» مُؤكَّدة (١٠) ب: «ما» وتكريرِ لفظِ البُطلانِ على الرِّوايةِ الثَّانيةِ، وحَمْلُه «أَيّ» مُؤكَّدة (١٠) ب: «ما» وتكريرِ لفظِ البُطلانِ على الرِّوايةِ الثَّانيةِ، وحَمْلُه على نادرٍ بعيدٍ كاللَّغزِ، وليسَ مثلُ هذا مِن كلامِ العرب، ولا يَجُوزُ ولا يَصِحُ الاستثناءُ بحيثُ لا يَبقى إلَّا النَّادرُ معَ إمكانِ قصدِ النَّبِيِّ صَالِللَهُ عَلَيْوسَلَمَّ مَنْ مَنْ المرأةِ فيما يَلِيقُ بمحاسنِ العباداتِ، وهو النَّكاحُ.

(وَ) أَقربُ مِن هذا التَّأُويلِ -معَ بُعدِه- تأويلُهم قولَه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ (() عَلَى) صَوْمِ (القَضَاءِ وَالنَّذُرِ

(٢) في اد١: مؤكد. (٣) في اد١: مع.

<sup>(</sup>۱) رواه أبو داود (۲۰۸۳)، والترمذي (۱۱۰۲)، والنسائي في «الكبرى» (۵۳۷۳)، وابن ماجه (۱۸۷۹)، وابن حبان (۲۰۷۶)، من حديث عائشة رَحِيَّلْهُمَّةَ.

وقال الترمذي: حديث حسن.

<sup>(</sup>٤)رواه أبو داود (٢٤٥٤)، والترمذي (٧٣٠)، والنسائي (٢٣٣١) واللفظ له، وابن ماجه (١٧٠٠)، وابن خزيمة (١٧٠٠)

قال الترمذي: «حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه»، وقد روي عن نافع، عن ابن عمر قوله، وهو أصح.

ونقل عن البخاري في «العلل» (٢٠٢) أنه قال: هو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف.

وقال النسائي في «الكبرى» (٢٦٦١): والصواب عندنا موقوف، ولم يَصِح رفعه، والله أعلم.

المُطْلَقِ)، فجَعَلوه كاللُّغزِ -أي: في حَمْلِهم العامَّ على صورةٍ نادرةٍ - وادَّعَوْا صِحَّةَ الصَّومِ بنِيَّةٍ مِنَ النَّهارِ، فإنْ ثَبَتَ ما ادَّعَوْه مِن الحُكْمِ بدليلٍ، فليُطلَبْ لهذا الحديثِ تأويلٌ قريبٌ عن هذا مِثلُ نفي الكمالِ.

(وَ) مِن تأويلِهم أيضًا قولُه صَآلِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: («ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ»(۱) فيروُونَ (۱ الحديث بنصبِ «ذَكَاةَ أُمِّهِ»، ويَحمِلُونَه (عَلَى التَّشْبِيهِ) ويُوجِبون ذكاةَ الجَنينِ كذكاةِ أُمِّه، وقالَ الجمهورُ: المحفوظُ الرَّفعُ، ووهَموا رواية النَّصبِ، إمَّا لأنَّ «ذكاة» الأُولى خبَرٌ مُقدَّمٌ، و«ذكاة» الثَّاني هو المبتدأُ (۱ النَّصبِ، إمَّا لأنَّ «ذكاة» الأُولى خبَرٌ مُقدَّمٌ، و«ذكاة» الثَّاني هو المبتدأُ (۱ أي: ذكاةُ أمِّ الجنينِ مَزِيَّةٌ، وحقيقةُ الجنينِ: ما كانَ في البطنِ، فعُلِمَ أنَّه لَيْسَ المرادُ أنَّه يُذكَى كذكاةٍ أُمِّه، بل إنَّ ذكاةَ أُمِّه ذكاةً له كافيةٌ عن تَذكيتِه.

(وَ) منه تأويلُهم قولَه تَعالى: (﴿وَلِذِى ٱلْقُرِّبَى ﴾('') في آيتي الفيءِ والغنيمةِ (عَلَى الفُقَرَاءِ مِنْهُمَا) أي: مِن ذوي القُربى دونَ الأغنياء؛ لأنَّ المقصودَ سدُّ الخَلَّةِ، ولا خَلَّةَ معَ الغِنى، فأَبْطَلُوا العُمومَ مع ظهورِ أنَّ القرابة هي العِلَّةُ لتَعظيمِها وتشريفِها مع إضافتِه بلامِ التَّمليكِ، ولا يَلْزَمُنا ذلك في اليُتم للخلافِ فيه، ثمَّ لفظُ اليتيمِ مع قرينةِ دفعِ المالِ مُشعِرٌ بالحاجةِ ولا يَصلُحُ مُجَرَّدُه عِلَّة، بخلافِ القرابةِ، فإنَّها مناسبةٌ للإكرام باستحقاقِ خُمسِ الخمسِ.

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود (٢٨٢٨)، ورواه الترمذي (١٤٧٦)، وابن ماجه (٣١٩٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَخِيَالِيَهَءَنهُ وقال الترمذي: حديث حسن.

<sup>(</sup>٢) في (د): فيرون.

<sup>(</sup>٣) في (ع): الابتداء.

<sup>(</sup>٤) الأنفال: ٤١، والحشر: ٧.

(وَ) مِن التَّأُويلِ البعيدِ تأويلُ (المَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ) قولَه عَلَيْهِ السَّلامُ: («مَنْ مَلَك ذَا مَحْرَمٍ فَهُوَ حُرُّ»(١) حَمَلُوه (عَلَى عَمُودَيْ نَسَبِهِ) وهمُ الأصولُ والفروعُ؛ لأنَّ مَذهبَهم اختصاصُ العتقِ بذلك، لا مُطلقُ الرَّحم، وإنَّما كانَ بعيدًا لصرفِه اللَّفظَ العامَّ على بعضِ مَدلولاتِه مِن غيرِ دليلٍ، ولظهورِ قصدِه للتَّنبيهِ على حُرمةِ المَحرم وصِلَتِه.

فائدةٌ: قال ابنُ مُفْلِحٍ: وعدَّ الآمِدِيُّ (٢) من التَّأُويلِ البعيدِ قولَ القائلينَ بوجوبِ غَسلِ الرِّجلينِ أَنَّه المرادُ مِن آيةِ الوضوءِ؛ لتَركِ ظاهرِ التَّشريكِ في المسحِ بلا ضرورةٍ، فقِيلَ له: لا يُوجِبُ العطفُ الاشتِراكَ في تفاصيلِ حُكمِ المعطوفِ عليه؟

فقال: هذا الأصلُ.

وجوابُه: المنعُ، وسَبَقَتْ في العُموم، ثمَّ قراءةُ نصبِ الأرجلِ صريحةٌ أو ظاهرةٌ، وقراءةُ الجرِّ مُحتمِلةٌ، ثمَّ إنْ سُلِّمَ ظُهورُها تَعَيَّنَ الغسلُ بالسُّنَّةِ المُتواترةِ وإجماع الصَّحابةِ (٣).



<sup>(</sup>١) رواه أبو داود (٣٩٤٩)، والترمذي (١٤١٦)، والنسائي في «الكبرى» (٤٨٧٨ – ٤٨٨٨)، وابن ماجه (٢٥٢٤) من حديث سَمُرَةً بْن جُنْدَب رَحَلِللَّهَ عَنْدُ.

<sup>(</sup>٢) (الإحكام في أصول الأحكام) (٣/ ٦٣).

<sup>(</sup>٣) ﴿أَصُولُ الْفَقَهُ ﴾ (٣/ ١٠٥٥).

# (بَابُ المَنْطُوق وَالمَفْهُوم)

(الدَّلَالَةُ) مصدرُ دَلَّ وهي كونُ الشَّيءِ يَلْزَمُ مِن فَهمِه فهمُ شيءٍ آخَرَ، وتَقَدَّمَ أُوَّلَ الكتاب.

(وَ) المنطوقُ: (هُوَ مَا) أي: معنَّى (دَلَّ عَلَيْهِ لَفُظٌ فِي مَحَلِّ نُطْقٍ) وهو نوعانِ: صريحٌ، وغيرُ صريح.

(فَإِنْ وُضِعَ) اللَّفظُ (لَهُ) أي: لذلك المعنى (فَ) المنطوقُ (صَرِيحٌ) فيَدُلُّ اللَّفظُ على المعنى بالمُطابقةِ أو التَّضمُّن حقيقةً ومجازًا.

(وَ) النَّوعُ النَّانِ أَلِنْ لَزِمَ) المعنى (عَنْهُ) أي: عنِ اللَّفظِ بأن يَدُلَّ على المعنى في غيرِ ما وُضِعَ له، وإنَّما يَدُلُّ من حيثُ إنَّه لازمٌ له، فهو دالٌّ عليه بالالتزام، (فَغَيْرُهُ) أي: فهذا المنطوقُ غيرُ صريحٍ وهو ثلاثةُ أقسام: اقتضاءٌ، وإشارةٌ، وإيماءٌ؛ لأنَّ المعنى إمَّا أنْ يَكُونَ مقصودًا للمُتكلِّم ولكنْ يَتَوقَّفُ على ما يُصَحِّحُه أو لا يَتَوقَّفُ، أو يَكُونَ غيرَ مقصودٍ للمُتكلِّم، وجهاتُ التَّوقُّ في ما يَتَوقَّ ف فيه صِدقُ اللَّفظِ، وما يَتَوقَّ ف فيه صِحَّةُ الحُكمِ عقلًا، وما يَتَوقَّفُ فيه صِحَّةُ الحُكمِ شرعًا.

الْأُوَّلُ مِنها: (وَ) هو (إِنْ قُصِدَ) أي: قَصَدَ المُتكَلِّمُ المَعنى (وَتَوقَّفَ الصِّدْقُ) أي: صدقُ اللَّفظِ (عَلَيْهِ) أي: على المعنى (كَ) قولِه صَ إَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ:

( «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطأُ) وَالنِّسْيَانُ » (١)، فإنَّ ذاتَ الخطأِ والنِّسيانِ لم يَرتفعا، فيتَضَمَّنُ ما يَتَوَقَّفُ عليه الصِّدقُ مِن لفظِ الإثم والمؤاخذة ونحو ذلك.

(أَوْ) أَي: والثَّاني مِن جهاتِ التَّوقُّفِ: ما يُتَوَقَّفُ فيه (الصِّحَّةُ) أي: صِحَّةُ الحُكْمِ (عَقْلًا، كَ) قولِه تَعالى: (﴿ وَسَّئَلِ ٱلْفَرْيَةَ ﴾ (١) أي: أهلَ القرية؛ إذْ لو لم يُقَدَّرْ ذلك لم يَصِحَّ ذلك عقلًا؛ إذِ القريةُ لا تُسأَلُ.

(أَوْ) أي: والثَّالثُ مِن جهاتِ التَّوقُّفِ: ما يُتَوَقَّفُ فيه صِحَّةُ الحُكْمِ (شَرْعًا، كَ) عَلى مئةٍ، فإنَّه يُقَدَّرُ وقوعُ بيعٍ ضمنيٌ؛ لاستدعاءِ سَبْقِ المِلكِ لتوقُّفِ العتقِ عليه.

إذا عَرَفْتَ ذلك، (فَ) دَلالةُ اللَّفظِ في الجهاتِ الثَّلاثِ (دَلالَةُ اقْتِضَاءٍ) لاقتضائِها شيئًا زائدًا على اللَّفظِ.

(وَ) القِسمُ الثَّانِ: (إِنْ لَمْ يُقْصَدُ) أي: لم يَقصِدِ المُتكلِّمُ المَعنى مِن اللَّفظِ، كقولِه صَلَّلَةُ عَيْدَوسَلَّة: «النِّسَاءُ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ»، قِيلَ: وما نُقصانُ دِينِهِنَّ؟ قال: «تَمْكُثُ إِحْدَاهُنَّ شَعْرُ عُمْرِهَا لا تُصلِّي»(٣). (فَ) هذا (دَلالَةُ إِضَارَةٍ) لأَنَّ النَّبِيَ صَلَّلَةُ عَيْدِوسَلَّةَ لم (١٠) يَقصِدْ بيانَ أكثرِ الحيضِ وأقلِّ الطُّهرِ، لكنْ لَزِمَ مِن اقتضاءِ المبالغةِ ذِكْرُ ذلك.

(وَ) القِسْمُ الثَّالثُ: (إِنْ لَمْ يَتَوَقَّفِ) المعنى على ما يُصَحِّمُه (وَاقْتَرَنَ) الملفوظُ به (بِحُكْمٍ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِتَعْلِيلِهِ) أي: لتعليلِ ذلك الحُكْمِ (كانَ) ذلك

<sup>(</sup>١) رواه ابن ماجه (٢٠٤٥)، وابن حبان (٧٢١٩) من حديث ابن عباس رَحَاللَّهُ عَلَا.

<sup>(</sup>٢) يوسف: ٨٢.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (٢٠٤)، ومسلم (٧٩) من حديث أبي سعيد الخُدري رَضَالِلَهُ عَنه.

<sup>(</sup>٤) ليس في (ع).

الاقتِرانُ (بَعِيدًا) يَعني لاستُبعِدَ مِن لفظِ الشَّارِعِ مِثْلُه؛ لتَنَزُّهِ كلامِه عمَّا لا فائدةَ فيه، كقولِه عَلَيْهَ السَّرُخ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّاْ»(١)، (فَ) دَلالةُ هذا دَلالةُ (تَنْبِيهِ، فيه، كقولِه عَلَيْهَ السَّلَةِ مَسَّ ذَكرَهُ فَلْيَتَوَضَّاْ»(١)، (فَ) دَلالةُ العَلَةِ بأقسام مُفَصَّلَةٍ.

فائدة : جَعَلَ دَلالة الاقتضاء والإشارة مِن أقسام المنطوق، وكذلك دَلالة التَّنبيهِ والإيماء، وهي طريقة ابنِ الحاجبِ(٢) وابنِ مُفْلِحٍ(٦) وجماعة، وجَعَلَها الغَزَّ الِيُ (٤) أقسامًا للمفهوم، وانتصرَ الأصفهانِيُ (٥) لابنِ الحاجبِ.

ق الَ البِرْ مَاوِيُّ: وهو الظَّاهرُ؛ لأنَّ للَّفظِ دَلالةً عليها مِن حيثُ هو منطوقٌ، بخلافِ المِفهوم، فإنَّه إِنَّمَا يَدُلُّ من حيثُ هو قضيَّةٌ عقليَّةٌ خارجةٌ عنِ اللَّفظِ (١٠).

قالَ في «شرح الأصل»: قال بعضُ شيوخِنا: ويُمكِنُ أَنْ يُجعَلَ ذلك واسطة بينَ المنطوقِ والمفهومِ، ولهذا اعتَرفَ بها مَن يُنكِرُ المفهومَ (٧٠).

(وَالنَّصُّ): هو (الصَّرِيحُ) من اللَّفظِ لا يُعدَلُ عنه إلَّا بنسخٍ، زادَ القاضي: وإنِ احتملَ غيرَه (١٠)، (وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلِ) النَّصُّ (تَأْوِيلًا؛ فَ) هو (مَقْطُوعٌ بِهِ) أي: بدَلالتِه.

<sup>(</sup>۱) رواه أبو داود (۱۸۱)، والترمذي (۸۲)، والنسائي (٤٤٧)، وابن ماجه (٤٧٩)، وابن حبان (١١١٦) من حديث بُسْرَةَ بنْتِ صَفْوَانَ رَيْخَالِلْهُهَانَا.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

<sup>(</sup>۲) دمنتهي الوصول؛ (ص۱٤۷).

<sup>(</sup>٣) ﴿أصول الفقه (٣/ ٢٠٨).

<sup>(</sup>٤) (المستصفى) (٢/ ١٨٨).

<sup>(</sup>٥) (بيان المختصر) لأبي الثناء الأصفهاني (٢/ ٤٣٣).

<sup>(</sup>٦) (الفوائد السنية في شرح الألفية) (٣/ ١٩).

<sup>(</sup>٧) (التحبير شرح التحرير) (٦/ ٢٨٧٢).

<sup>(</sup>A) «العُدة في أصول الفقه» (١/ ١٣٨).

قالَ القَرَافِيُّ: للنَّصِّ ثلاثةُ اصطلاحاتٍ:

أحدُها: ما لا يَحتملُ التَّأويلَ.

الثَّاني: ما احتملَه احتمالًا مرجوحًا؛ كالظَّاهرِ، وهو الغالبُ في إطلاقِ الفقهاءِ.

الثَّالثُ: ما دَلَّ على معنَّى كيف كانَ(١). انتهى.

ويُطلَقُ النَّصُّ على الظَّاهرِ، فالنَّصُّ لغةً: الكشفُ والظُّهورُ، ومنه نَصَّتِ الظَّبْيَةُ رَأْسَها؛ أي: رَفَعَتْه وأَظْهَرَتْه، ومنه مِنَصَّةُ العروس.

وقالَ أبو الفَرجِ المَقْدِسِيُّ (٢): حَدُّ النَّصِّ في الشَّرعِ ما عَرِيَ لفظُه عنِ الشَّرِكَةِ، ومَعناه عن الشَّكِّ (٢).

تنبية: تَقَدَّمَ أَنَّ الدَّلالةَ تَنقسمُ إلى: منطوقٍ، (وَإِلَى مَفْهُومٍ)، وتَقَدَّمَ الكلامُ على المنطوقِ، (وَ) أمَّا المفهومُ ف(هُو) في الأصلِ لكلِّ ما فُهِمَ مِن نُطقِ أو غيرِه؛ لأنَّه اسمُ مفعولٍ، فهو يُفهَمُ، لكنِ اصطلحوا على اختصاصِه بأنَّه: (مَا عَلَيْهِ) لفظٌ (لا فِي مَحَلِّ نُطْقٍ) وهو المفهومُ المُجرَّدُ الَّذِي لا يَستندُ إلى النُّطقِ لكنْ فُهِمَ مِن غيرِ تصريحِ بالتَّعبيرِ عنه، بل له استنادٌ إلى طريق عقليً، ولا خلاف أنَّ دَلالةَ المفهومِ ليستُ وضعيَّةً إِنَّمَا هي إشاراتُ ذهنيَّةٌ مِن بابِ التَّنبيهِ على شيءٍ بشيءٍ.

وهو نوعانِ: مفهومُ مُوافقةٍ، ومفهومُ مُخالفةٍ.

<sup>(</sup>١) «نفائس الأصول» (٥/ ٢١٨٥).

<sup>(</sup>٢) لعله أَبُو الفرج عبد الواحد بن مُحَمَّد الشيرازي المعروف بالمقدسي. «طبقات الحنابلة» (٢ / ٢٤٨).

<sup>(</sup>٣) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٦/ ٢٨٧٤)، و«شرح الكوكب المنير» (٣/ ٤٧٩).

(فَ) الأوَّلُ منهما (إِنْ وَافَقَ) المسكوتُ عنه المنطوقَ في الحُكمِ (فَ) هو (مَفْهُومُ مُوافَقَةٍ، وَيُسَمَّى) مفهومُ المُوافقةِ («فَحْوَى الخِطَابِ» وَ«لَحْنَهُ») أي: لحنَ الخطابِ، (وَ) زادَ القاضي (١) وغيرُه في تسميتِه: (مَفْهُومَهُ) أي: مفهومَ الخطابِ، وسَمَّى جماعةُ الأولى فَحوَى الخطابِ، والمُساويَ لحنَ الخطابِ.

مثالُ فحوى الخطابِ: ما يُفهَمُ منه بطريقِ القطعِ، كدَلالةِ تحريمِ التَّافيفُ على تحريمِ الضَّربِ، فهو أَوْلى مِنه بالتَّحريمِ؛ لأنَّه أشدُّ منه،

ولحنُ الخطابِ أي: مَعناه، وهو ما لاحَ في أثناءِ اللَّفظِ، مأخوذٌ مِن قولِه تَعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ﴾ (٢) أي: في مَعناه،

مثاله: إحراقُ مالِ اليتيمِ الدَّالُّ عليه نظرًا في المعنى في قولِه تَعالى: ﴿إِنَّ اللَّهِم بواسطةِ اللَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمُولَ ٱلْيَتَنَيٰ ظُلْمًا ﴾(٣)، فالإحراقُ مُساوِ لأكلِ مالِهم بواسطةِ الإتلافِ في الصُّورتينِ، وحَكَى الماورديُّ في الفرقِ بينَ فَحوى الخطابِ ولحنه وجهينِ:

أحدُهما: ما سَبَقَ.

والثَّاني: أنَّ الفَحوى ما نَبَّهَ عليه اللَّفظُ، واللَّحنَ ما يَكُونُ مُحالًا على غيرِ المرادِ في الأصلِ والوضعِ، والمفهومُ ما يَكُونُ المرادُ به المظهرَ والمسقطَ. انتهى.

إذا عُرف ذلك، فتحريمُ الضَّربِ مِن قولِه تَعالى: ﴿فَلَا نَقُل لَمُّمَا أُفِّ ﴾ (١) مِن بابِ التَّنبيهِ بالأدنى وهو التَّأفيفُ على الأعلى وهو الضَّربُ.

<sup>(</sup>۱) «العدة في أصول الفقه» (۲/ ٤٨٠). (٢) محمد: ٣٠.

 <sup>(</sup>٣) النساء: ١٠.

(وَشَرْطُهُ) أي: شرطُ مفهوم المُوافقةِ (فَهْمُ المَعْنَى) مِن اللَّفظِ (فِي مَحَلِّ النُّطْقِ، وَأَنَّـهُ) أي: المفهومَ (أَوْلَى) بالحُكمِ مِن المنطوقِ (أَوْ مُسَاوٍ لَهُ) في الحُكم، وتَقَدَّمَ مِثالُهما.

(وَهُوَ) أي: مفهومُ المُوافقةِ (حُجَّةٌ) لتَبادُرِ فَهمِ العُقلاءِ.

(وَدَلالتُهُ: لَفْظِيَّةٌ) على الصَّحيحِ لفهمِه لغة قبْلَ شرعِ القياسِ، ولاندراجِ أصلِه في فرعِه، نحوُ: لا تُعطِه ذَرَّةً، ولأنَّه لا يَحسُنُ الاستفهامُ، ويَشتَركُ في فَهمِه اللُّغويُّ وغيرُه بلا قرينةٍ، فعلى كَوْنِ دَلالةِ مفهومِ المُوافقةِ لفظيَّة (فُهمَتْ مِنَ السِّيَاقِ وَالقَرَائِينِ) لأنَّ اللَّفظَ للدَّلالةِ عُرفًا، فهي لفظيَّةٌ حقيقةً، نُقِلَ اللَّفظُ في العُرفِ مِن وضعِه الأصليِّ لثبوتِ الحُكمِ في المذكورِ خاصَّةً، إلى ثبوتِ الحُكمِ في المذكورِ خاصَّةً، إلى ثبوتِ الحُكمِ في المذكورِ خاصَّةً،

والمُرادُ بالقرائنِ هنا: المُفيدةُ للدَّلالةِ، لا المانعةُ مِن إرادةِ المعنى المحقيقيّ، ولا شكَّ أنَّ قولَه تَعالى: ﴿ فَلَا تَقُل لَمُّ مَا أُفِّ ﴾ (١) مُستعمَلٌ في مَعناه الحقيقيّ، غايتُه أنَّه عُلِمَ منه حُرمةُ الضَّربِ بقرائنِ الأحوالِ وسياقِ الكلامِ، واللَّفظُ لا يَصيرُ بذلك مجازًا.

(وَهُوَ) أي: مفهومُ المُوافقةِ نوعانِ:

أحدُهما: (قَطْعِيُّ، كَ) احتجاجِ أحمدَ في (رَهْنِ مُصْحَفِ عِنْدَ ذِمِّيً) بنَهيِه عَيْدَالله (٢٠ أيديهم، فهذا عَيْدَالسَّلامُ عنِ السَّفرِ بالقُرآنِ إلى أرضِ العدوِّ مَخافَةَ أَنْ تنالَه (٢٠ أيديهم، فهذا قاطعٌ، والقطعيُّ كونُ التَّعليلِ بالمعنى، وكونُه أشدَّ مناسبةً للفرعِ وكونُهما قَطعيَّينِ، فإنْ كانَ أحدُهما ظَنَيًّا فظنَيًّا.

<sup>(</sup>٢) في (ع): تناوله.

(وَ) النَّوعُ النَّانِ: (ظُنِّيُّ، كَ) قولِهم: (إِذَا رُدَّتْ شَهَادَةُ فَاسِقِ، فَكَافِرٌ أَوْلَى) بردِّ شهادتِه؛ إذِ الكفرُ فستُّ وزيادةٌ، فهذا ظَنِّيٌ على الصَّحيح؛ لأنَّه واقعٌ في مَحَلِّ الاجتهادِ؛ إذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الكافرُ عدلًا في دينِه، فيتَحَرَّى الصِّدقَ والأمانة، ولهذا قُلْنا: إنَّ الكافرَ العدلَ في دينِه يَلي مالَ ولدِه على الصَّحيح بخلافِ المسلمِ الفاستِ، فإنَّ مُستنَدَ قَبولِ شهادتِه العدالةُ، وهي مفقودةٌ، فهو في مَظِنَّةِ الكذبِ؛ إذْ لا وازعَ له عنه، فهذا ظَنِّيٌ غيرُ قاطع.

إذا عُلِمَ (١) ذلك، فمفهومُ المُوافقةِ: إمَّا قاطعٌ كآيةِ التَّأفيفِ، وإمَّا ظنِّيٌّ، ثمَّ الظَّنِّيُّ: إمَّا صحيحٌ واقعٌ في مَحَلِّ الاجتهادِ كردِّ الشَّهادةِ كما ذُكِرَ، وإمَّا فاسدٌ.

(وَ) مِن الفاسدِ (مِثْلُ) قولِك: (إِذَا جَازَ سَلَمٌ مُؤَجَّلًا، فَ) هو (حَالُّ) أَجْوزُ أي: (أَوْلَى) بالجوازِ؛ (لِبُعْدِ) 4 مِن (غَرَرِ)؛ إذِ المُؤجُّلُ على غررِ هل يَحصُلُ أو لا يَحصُلُ، والحالُّ مُتَّفقُ الحصولِ في الحالِّ فهو أولى بالصِّحَّةِ، (وَ) هذا (هُوَ المَانِعُ) لكنَّه (فَاسِلًا) مردودٌ بأنَّ الغَرَرَ في العقودِ مانعٌ مِن الصِّحَّةِ لا مُقتض لها؛ (إِذْ لا يَثْبُتُ حُكْمٌ لِانْتِفَاءِ مَانِعِهِ، بَلْ) يَثْبُتُ الحُكْمُ (لِوُجُودِ مُقْتَضِيهِ) أي: مُقتضِي الحُكْمِ؛ إذ قد سَبَقَ أنَّ المانعَ يَلْزَمُ مِن وجودِه العدم، ولا يَلْزَمُ مِن عَدمِه وجودٌ ولا عدمٌ لذاتِه (٢)، (وَ) المُقتضِي لصِحَّةِ السَّلَم (هُــوَ: الِارْتِفَاقُ بِالأَجَلِ) كالأجل في الكتابةِ، وهــو منتفٍ في الحالِّ، والغَرَرُ مانعٌ، لكنَّه احتُمِلَ في المُؤجَّلِ رُخصةً وتخفيفًا للمقتضى، وهو الارتفاقُ.

(وَإِنْ خَالَفَ) المسكوتُ المنطوقَ في الحُكْمِ (فَ) هو (مَفْهُومُ مُخَالَفَةٍ) وهذا النَّوعُ النَّاني مِن نوعي المفهوم (وَيُسمَّى (٣)) هذا النَّوعُ (دَلِيلَ الخِطابِ) (١) في (ع): علمت.

<sup>(</sup>٢) ليس في «د».

(0)

لأنَّ دَلالتَه مِن جنسِ دَلالاتِ الخطابِ، أو لأنَّ الخطابَ دالٌ عليه أو(١) لمُخالفتِه منظومَ الخطاب.

(وَشَـرْطُهُ) أي: يُشـتَرَطُ في العملِ بمفهومِ المُخالفةِ، وهو إثباتُ خلافِ المذكورِ للمسكوتِ شروطٌ، بعضُها راجعٌ للمسكوتِ وبعضُها للمذكورِ.

(١) فمِنَ الأوَّلِ: (أَلَّا تَظْهَرَ) فيه (أَوْلَوِيَّةٌ) بالحُكمِ مِن المذكورِ (وَلَا مُسَاوَاةٌ فِي مَسْكُوتٍ عَنْهُ)، فلو كانَ كذلك كانَ حينئذٍ مفهومَ المُوافقةِ كما سبق.

(٢) (وَ) مِن الشَّانِ: أن (لا) يَكُونَ (خَرَجَ مَخْرَجَ الغَالِبِ) أي: ألَّا يَكُونَ فَكُورَ لكونِه الغالبِ عادةً، وأمَّا إنْ جَرَى على الغالبِ فإنَّه لا يُعتبَرُ مفهومُه؛ كَفُولِه تَعالى: ﴿وَرَبَيْبُكُمُ النِّي فِ حُجُورِكُم مِّن فِسَا يَحُمُ ﴾ (١٦) فتقييدُ تحريمِ الرَّبيبةِ بكَوْنِها في حجْرِه لكونِه الغالب، فلا يَدُلُّ على حِلِّ الرَّبيبةِ الَّتي ليسَتْ في حجرِه عندَ الأكثرِ، (فَ) على هذا، وهو القولُ بأنَّ مِن شرطِه ألَّا ليسَتْ في حجرِه عندَ الأكثرِ، (فَ) على هذا، وهو القولُ بأنَّ مِن شرطِه ألَّا يكُونَ خَرَجَ مَحْرَجَ الغالبِ (لا يَعُمُّ) ولهذا احتجَّ العُلَمَاءُ عن (١٣) اختصاصِ تحريمِ الرَّبيبةِ بالحجرِ للآيةِ، وأجابوا بأنَّه لا حُجَّةَ فيها لخروجِها على (١٤) الغالبِ، وقِيلَ: إنَّه شرطُ في تحريم الرَّبيبةِ.

قالَ أبو المَعَالي (٥): له مفهومٌ؛ يعني إنْ جرى على الغالبِ ترجيحًا لِمَا أَشْعَرَ به اللَّفظُ على القرينةِ العُرفيَّةِ، وقالَ: المفهومُ مِن مُقتضياتِ اللَّفظِ فلا يُسقِطُه موافقةُ الغالب.

(١) في (١) النساء: ٣٣.

(٣) في (ع): من. (٤) في اع): عن.

(٥) (البرهان في أصول الفقه) (١/ ١٧٧).

وقد قال مالكٌ باعتبارِه فلم تَحرُمِ الرَّبيبةُ الكبيرةُ في قولٍ له؛ لأَنَّها ليسَتْ في حجرِه.

(٣) (و) مِن شرطِ العملِ بمفهومِ المُخالفةِ أن (لا) يَكُونَ خَرَجَ (مَخْرَجَ تَفْخِيمٍ) وتأكيدٍ، كحديثِ: «لا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ» (١) الحديث، فقيدُ الإيمانِ للتَّفخيمِ في الأمرِ، وأنَّ هذا لا يَليتُ بمَن كانَ مؤمنًا.

(٤) (وَ) مِن شرطِه أَيضًا أَن (لَا) يَكُونَ اللَّفظُ خَرَجَ (جَوَابًا لِسُوَّالٍ)، فإنْ خَرَجَ جوابًا لسوالٍ (٢) فلا مفهوم له، مثلُ أَنْ يُسأَلَ النَّبِيُّ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هل في الغنم السَّائمةِ زكاةٌ؟ فلا يَلْزَمُ من جوابِ السُّوَالِ عن إحدى (٣) الصِّفتينِ أَن يَكُونَ الحُكمُ على الضِّدِّ في الأُخرى؛ لظهورِ فائدةٍ في الذِّكرِ غيرِ الحُكم بالضِّدِّ.

وزادَ الشَّيخُ (''): «أو حاجة إلى بيانٍ »، قال: إنْ تَقَدَّمَ ما يَقتضي التَّخصيصُ مِن سؤالٍ أو حاجة إلى بيانٍ ؛ كقولِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقِّ مَنْ سؤالٍ أو حاجة إلى بيانٍ ؛ كقولِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقِّ مَقَهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ » (٥) فلا مفهومَ له.

(٥) (وَ) مِن شرطِه أيضًا أن (لا) يَكُونَ المذكورُ خَرَجَ (لِزِيَادَةِ امْتِنَانٍ) على المسكوتِ، كقولِه تَعالى: ﴿ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ (١) فلا يَدُلُّ على منع القَديدِ.

<sup>(</sup>١) رواه مسلم (١٤٩١) من حديث عائشة رَجَالِتَكَعَبَهَا. (٢) في «ع»: للسؤال.

<sup>(</sup>٣) في «ع»: أحد. (٤) «المسودة في أصول الفقه» (ص٣٢٣).

<sup>(</sup>٥) رواه الترمذي (٢١٢١)، والنسائي (٣٦٤١)، وابن ماجه (٢٧١٢) من حديث عمرو بن خارجة رَعِكَالِلَهُ هَنهُ. وقال الترمذي: حسن صحيح.

<sup>(</sup>٦) النحل: ١٤.

(٦) (وَ) مِن شرطِه أيضًا أن (لا) يَكُونَ المذكورُ خَرَجَ (لِ) بيانِ حُكْمِ (حَادِثَةٍ) اقتضَتْ بيانَ الحكمِ فيه، كما لو قيلَ بحضرةِ النَّبِيِّ صَالَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لزيدٍ غنمٌ سائمةٌ، فقالَ: في السَّائمةِ الزَّكاةُ؛ إذِ القصدُ الحُكمُ (١) على تلك الحادثةِ لا النَّفيُ عمَّا عداها.

(٧) (وَ) شرطُه أيضًا أن (لا) يَكُونَ المذكورُ (لِتَقْدِيرِ جَهْلِ المُخَاطَبِ) به دونَ المسكوتِ عنه، بأن عَلِمَ المخاطَبُ وُجوبَ زكاةِ المعلوفةِ، ويَجهَلُ حُكمَ السَّائمةِ، فيَذكُرُ له حُكمَها.

(٨) (وَ) شرطُ العملِ بالمفهومِ أيضًا أن (لا) يَكُونَ المذكورُ (لِرَفْعِ خَوْفٍ، وَنَحْوِهِ (٢) بأنْ يَتُرُكَ ذِكْرَ حُكمِ المسكوتِ لخوفٍ على المخاطَبِ أَمرًا ما، فإنَّ الظَّاهرَ أنَّ هذا فائدةُ التَّخصيصِ للمذكورِ بالذِّكرِ، أو يَكُونَ المُتكلِّمُ يَخافُ مِن التَّصريحِ بحُكمِ المسكوتِ أمرًا مِن ذلك، وهذا في المُتكلِّمُ يَخافُ مِن التَّصريحِ بحُكمِ المسكوتِ أمرًا مِن ذلك، وهذا في المُتكلِّم إذا كانَ غيرَ الشَّارِعِ، وذلك كقولِك لمَن يَخافُ مِن تركِ الصَّلَاة المُوسَّعةِ: «تركُها في أوَّلِ الوقتِ جائزٌ »، لَيْسَ مفهومُه عدمَ الجواذِ في باقي الوقتِ، وهكذا إلى أن يَتَضَيَّق.

(٩) (وَ) من الشُّروطِ أيضًا أن (لا) يَكُونَ المذكورُ (عُلِّقَ حُكْمُهُ عَلَى صِفَةٍ غَيْرٍ مَقْصُودَةٍ) فلا مفهومَ له حينشذ؛ كقولِه تَعالى: ﴿ لَاجُنَاحَ عَلَيْكُمُ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاةَ ﴾ "الآية، أرادَ نفيَ الحرجِ عمَّن طَلَّقَ ولم يَمَسَّ وإيجابَ المُتعةِ تبعًا.

<sup>(</sup>١) ليس في (ع).

<sup>(</sup>٢) زاد في «مختصر التحرير) (ص١٨٢): مما يقتضي تخصيصه بذكر، ولا لحاجة إلى بيان.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٢٣٦.

إحداها: مِن الشُّروطِ أيضًا ألَّا يَكُونَ عهدٌ، فإنْ كانَ فهو بمنزلةِ الاسمِ اللَّهِ عِنْ الشُّروطِ أيضًا ألَّا يَكُونَ عهدٌ، فإنْ كانَ فهو بمنزلةِ الاسمِ اللَّهِ بِ الَّذِي يُحتاجُ إليه في التَّعريفِ، فلا يَـدُلُّ على نفي الحُكمِ عمَّا عداه، وقد ذُكِرَتْ شروطٌ أُخرى غيرُ ما ذُكِرَ لا حاجةَ إلى ذِكرها.

الثَّانيةُ: ما تَقَدَّمَ منَ الشُّروطِ يَقتضي تخصيصَ المذكورِ بالذِّكرِ لا نفيَ الحُكم عن غيره.

الثَّالثةُ: الضَّابطُ لهذه الشُّروطِ وما في مَعناها أن(١) لا يَظهَرَ لتخصيصِ المنطوقِ فائدةٌ غيرُ نفي الحُكمِ عن المسكوتِ عنه.

الرَّابِعةُ: ممَّا احتجَّ به للمفهوم: قولُه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «يَقْطَعُ الصَّلاةَ الكَلْبُ الأَسودُ»، فسَأَلَه أبو ذرِّ: ما بالُ الأسودِ مِن الأحمرِ مِن الأصفرِ! فقالَ: «شَيْطَانٌ»(٢).

وقد قال أحمدُ عن قولِه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لا وَصِيَّةَ لِـوَارِثٍ»(٣): يَدُلُّ على أنَّ الوصيَّةَ لِـوَارِثٍ»

(وَيَنْقَسِمُ) مفهومُ المُخالفةِ (إِلَى) سِتَّةِ أقسامٍ: (مَفْهُومِ صِفَةٍ، وَتَقْسِيمٍ، وَشَرْطٍ، وَغَايَةٍ، وَعَدَدٍ لِغَيْرِ مُبَالَغَةٍ، وَلَقَبٍ).

<sup>(</sup>١) في (ع): أي. (٢) رواه مسلم (١١٥).

<sup>(</sup>٣) رواه الترمذي (٢١٢١)، والنسائي (٣٦٤١)، وابن ماجه (٢٧١٢) من حديث عمرو بن خارجة رَحَوَالِلَهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: حسن صحيح.

المعدودَ والمحدودَ موصوفانِ بعددِها وحدِّها، وكذا سائرُ المفاهيمِ(١٠). انتهى.

ومرادُه: أنَّ معنى الوصفيَّةِ يَدَّعِي رجوعَ الكلِّ إليه باعتبارٍ، وإنْ كانَ المقصودُ هنا نوعًا من ذلك خاصًّا باعتبارِ الآتي بيانُه.

إذا تَقَرَّرَ ذلك فمفهومُ الصِّفَةِ: (أَنْ يَقْتَرِنَ بِعَامٍّ صِفَةٌ خَاصَّةٌ) قال الطُّوفِيُّ وغيرُه: هي تعقيبُ ذِكْرِ الاسمِ بصفةٍ خاصَّةٍ في معرضِ الاستدلالِ(٢)، (ك) قولِه: (فِي الغَنَمِ السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ)، ونحوِ: «فِي سَائِمَةِ الغَنَمِ الزَّكَاةُ»(٣) وهذا لفظُ الحديثِ، ولذلك قال كثيرٌ مِن العلماءِ: هو تعليقُ الحكمِ بإحدى صِفتي الذَّاتِ، فشَمِلَ المثالينِ، وبينَ الصِّيغتينِ فرقٌ في المعنى.

وقالَ ابنُ العِراقيِّ: الحقُّ عِندي أنَّه لا فرقَ بينَهما، فإنْ قُلْنا: «سائمةُ الغنمِ» مِن إضافةِ الصِّفةِ إلى موصوفِها، فهي في المعنى كالأُولى، والغنمُ موصوفةٌ والسَّائمةُ صفةٌ على كلِّ حالٍ، وقد عُلِمَ أنَّه لَيْسَ المرادُ بالصِّفَة هنا النَّعت، وللسَّائمةُ صفةٌ على كلِّ حالٍ، وقد عُلِمَ أنَّه لَيْسَ المرادُ بالصِّفَة هنا النَّعت، وللهذا مَثَّلُوا بقولِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّر: «مَطْلُ الغَنيِّ ظُلْمٌ» (١٠)، والتَّقييدُ فيه بالإضافةِ لكنَّه في معنى الصِّفَةِ، فإنَّ المرادَ به المطلُ الكائنُ مِن الغنيِّ لا مِن الفقير.

<sup>(</sup>١) «البرهان في أصول الفقه» (١/ ١٦٨).

<sup>(</sup>٢) «شرح مختصر الروضة» (٢/ ٧٦٤).

 <sup>(</sup>٣) رواه البخاري (١٤٥٤) ضمن حديث أنس الطويل في الزكاة ولفظه: وَفِي صَدَقَةِ الغَنَمِ فِي
 سَائِمَتِهَا إذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إلَى عِشْرِينَ وَمِثَةٍ شَاةٌ .. الحديث.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (٢٢٨٧)، ومسلم (١٥٦٤) من حديث أبي هريرة رَمَوْلِللَّهُ عَنْدُ.

لم يَدُلَّ عليه لغةٌ لَمَا فَهِمَه أهلُها، «لَيُّ (۱) الوَاجِدِ يُحِلُّ عُقُوبَتَهُ وَعِرْضَهُ» رَوَاه أحمدُ (۲) وغيرُه؛ أي: مطلُ الغنيِّ.

وفي الصَّحيحين: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ»(٣).

وفيهما: «لأنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا»(١).

قالَ أبو عُبيدٍ (٥): في الأوَّلِ يَدُلُّ على أنَّ لَيَّ مَن لَيْسَ بواجدٍ لا يُحِلُّ عُقوبتَه وعِرضَه، وفي الثَّاني مثلُه، وقيلَ له في الثَّالثِ: المرادُ الهجاءُ، وهجاءُ النَّبِيِّ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فقالَ: لو كانَ كذلك لم يَكُنْ لذِكرِ الامتلاءِ مَعنى؛ لأنَّ قلبَه كذلك، فأَلْزَمَ أبو عُبيد من تقديرِ الصِّفَةِ المفهومَ قدرَ الامتلاءِ صفةً للهجاء، وهو مِن أئمَّةِ اللُّغةِ.

وذكر ابن مُفْلِحٍ (٢) قولَ المُخالفِ: لو دَلَّ مفهومُ الصِّفَةِ لم يَحسُنِ الاستفهامُ، وُدَّ: ذَكَرَ أصحابُنا منعًا كصريح وتسليمًا لرفعِ الاحتمالِ، وجَزَمَ به ابنُ عَقِيل؛ لأنَّ معنى الخطابِ مُقَدَّمُ (٧) عليه عندَ جمهورِ العلماءِ.

(وَيَحْسُنُ الْإَسْتِفْهَامُ فِيهِ) نحوُ: لا تَشرَبِ الخمرَ؛ فإنَّه (٨) يُوقِعُ العَداوة، فيقول: هل (١) أشربُ النَّبيذَ؟ ولا يُنكِرُ أحدٌ استفهامَه هذا.

<sup>(</sup>١) في (ع): في.

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد (١٧٩٤٦)، أبو داود (٣٦٢٨)، والنسائي (٤٦٨٩، ٤٦٩٠)، وابن حبان (٥٠٨٩) من حديث الشَّريد رَحِيَاللَّهَيْنَهُ.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (٢٢٨٧)، ومسلم (١٥٦٤) من حديث أبي هريرة رَيُخَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (٦١٥٥)، ومسلم (٢٢٥٧) من حديث أبي هريرة رَعِوَلِللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٥) «غريب الحديث» (٢/ ١٧٤). (٦) «أصول الفقه» (٣/ ١٠٨٧).

<sup>(</sup>V) في «ع»: ألله (A) في «ع»: الأنه.

<sup>(</sup>٩) في «ع»: فهل.

(وَمَفْهُومُهُ) عندَ المُعظم، أي مفهومُ قولِه: «فِي الغَنَمِ السَّائِمَةُ الزَّكَاةُ»، وسَائِمَةِ الغَنَمِ السَّائِمَةُ الزَّكَاةُ فِي مَعْلُوفَةِ الغَنَمِ، فَالغَنَمُ وَالسَّوْمُ: وَهِي سَائِمَةِ الغَنَمِ الزَّكَاةُ الْأَرْكَاةَ فِي مَعْلُوفَةِ الغَنَمِ، فَالغَنَمُ وَالسَّوْمُ: عِلَّةٌ) لتَعَلُّقِ الحُكْمِ بهما.

والقولُ الثَّاني: أنَّ قولَه: «فِي سَائِمَةِ الغَنَمِ الزَّكَاةُ» يَدُلُّ على نفيها عن كلِّ معلوفةٍ مِن الإبلِ والبقرِ والغنمِ، وصَحَّحَه أبو حامدٍ وغيرُه، فعليه السَّومُ وحَدُّه علَّةٌ، ووجهُه: أنَّ المفهومَ نقيضُ المنطوقِ سائمةُ الغنمِ دونَ غيرِها.

(وَهُـوَ) أي: مفهومُ الصِّفَةِ (فِي بَحْثٍ عَمَّا يُعَارِضُهُ كَ) لفظٍ (عَامِّ) فيُفهَمُ منه أنَّه يَجِبُ اعتقادُه والعملُ به قَبْلَ البحثِ عمَّا يُعارِضُه كبقيَّةِ الدَّلائل.

(وَمِنْهَا) أي: مِن مفهومِ الصِّفَةِ (عِلَّةٌ، وَظَرْفٌ، وَحَالٌ)، فمفهومُ العِلَّةِ: تعليقُ الحُكمِ بعلَّةٍ، ك: حُرِّمَتِ الخمرُ لشِدَّتِها والسُّكْرُ لحلاوتِه، فيَدُلُّ على أنَّ غيرَ الشَّديدِ وغيرَ الحلوِ لا يَحرُمُ، وهو أخصُّ مِن مفهومِ الصِّفَةِ؛ لأنَّ الوصفَ قد يَكُونُ تَتميمًا للعلَّةِ كالسَّوم، فإنَّه تتميمٌ للمعنى الَّذِي هو علَّةٌ.

ومفهومُ الظّرفِ: إمَّا لزمانِ(١)، نحوُ: ﴿الْحَجُّ اَشْهُرٌ مَعْلُومَتُ ﴾ (١) وإمَّا لمكانٍ، نحوُ: ﴿انْكُرُواْ اللّهَ عِندَ الْمَشْعِرِ الْحَرَامِ ﴾ (١)، وكلاهما حُجَّةٌ.

ومفهومُ الحالِ؛ كقولِه تَعالى: ﴿لَا تُبَكَثِرُوهُنَ وَأَنتُمْ عَكِمْفُونَ فِي الْمَسَنجِدِ ﴾ (٥) وهو كالصِّفَةِ؛ لأنَّه صفةٌ في المعنى قُيِّدَ بها.

(وَكَ) الصِّفَةِ (الأُولَى) وهي المُقتَرنةُ بالعامّ، ك: «فِي الغَنَمِ السَّائِمَةِ

(٢) في (ع): الزمان.

 <sup>(</sup>١) رواه البخاري (١٤٥٤) ضمن حديث أنس الطويل في الزكاة ولفظه: وَفِي صَدَقَةِ الغَنَمِ فِي
 سَائِكَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِثَةٍ شَاةً .. الحديث.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ١٩٧.

<sup>(</sup>٤) البقرة: ١٩٨. (٥) البقرة: ١٨٧.

الزَّكَاةُ»، (صِفَةٌ) عارضةٌ (مُجَرَّدَةٌ، كَ) قولِهم: (فِي السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ) عندَ أصحابِنا وغيرِهم؛ لأنَّ غايتَه أنَّ الموصوفَ في الثَّانيةِ محذوفٌ، (وَالأُولَى) وهي المُقَيَّدَةُ بالعامِّ (أَقُوى دَلالَةً) في المفهوم؛ لأنَّها كالنَّصِّ، بخلافِ هذه.

(وَ) القِسْمُ (الثَّانِي) مِن السِّتَّةِ: التَّقسيمُ (كَ: «الثَيِّبُ أَحَقُّ بنَفْسِهَا، وَالبكْرُ تُسْتَأْذَنُ) وهو (كَ) القِسْمِ (الأَوَّلِ قُوَّةً) أي: في القوَّةِ؛ لأنَّ تقسيمَ هذا إلى قسمينِ وتَخصيصَ كلِّ واحدٍ بحُكْم يَدُلُّ على انتفاءِ ذلك الحُكْم عنِ القسم الآخرِ؛ إذْ لو عمَّهما(١) لم يَكُنْ للتَّقسيمِ فائدةٌ، فهو من جملةِ مفهومِ الصِّفَةِ.

(وَ) القِسمُ (الثَّالِثُ) مفهومُ الشَّرطِ، والمرادُبه ما عُلِّقَ مِن الحُكْم على شيء بأداة الشَّرط، كـ: «إن» و «إذا» ونحوهما(٢)، وهو المُسَمَّى بالشَّرطِ اللُّغويِّ لا الشَّرطِ الَّذِي هو قسيمُ (٣) السَّببِ والمانع، والشَّرطُ اللُّغويُّ، كقولِه تَعالى: (﴿ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلِ ) فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمَّلَهُنَّ ﴾ (١)، دَلَّ بمنطوقِه على وجوبِ النَّفَقَةِ على أُولاتِ الحمل، وكذا دَلَّ بالمفهوم على منع وجوبِ النَّفَقَةِ للمُعتدَّةِ غيرِ الحامل عندَ الأكثرِ.

(وَ) كلُّ مَن قال بمفهومَي الصِّفَةِ والتَّقسيمِ يَقُولُ بمفهوم الشَّرطِ، فـ (هُوَ أَقْوَى مِنْهُمَا) دَلالةً؛ لأنَّه يَلْزَمُ مِن عدمِ الشَّرطِ عدمُ المشروطِ.

(وَيَرِدُ) أي: يُستعمَلُ الشَّرطُ (لِتَعْلِيلِ (٥)، كَ) قَولِه لولِدِه: (أَطِعْنِي (١) إِنْ كُنْتَ ابْنِي) أي: لأنَّك ابني.

<sup>(</sup>٢) في (ع): ونحوها.

<sup>(</sup>١) في (ع): عمها. (٤) الطلاق: ٦. (٣) في (د): قسم.

<sup>(</sup>٥) قوله: ويرد لتعليل. في «مختصر التحرير» (ص١٨٤): ويستعمل شرط لتعليل.

<sup>(</sup>٦) في (ع): أطعمني.

تنبيةً: إِنَّمَا يُعتبَرُ مفهومُ الشَّرطِ وغيرِه حيثُ لم يَظهَرْ للتَّخصيصِ فائدةٌ كما سَبَقَ في الشَّرحِ، فقولُ القائلِ لابنِه: أَطِعْني (١) إِنْ كُنْتَ ابني، المرادُ به التَّنبيهُ على السَّببِ الباعثِ للحُكْمِ لا تقييدُ الحُكْمِ به.

(وَ) القِسْمُ (الرَّابِعُ) مفهومُ الغايةِ، وهو مَدُّ الحُكمِ بأداةِ الغايةِ (كَ) قولِه تَعالى: ﴿فلا تحل له (حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ﴿ ثَانَ الْتِمُوا ٱلْمِيَامَ إِلَى ٱلْيَدلُ ﴾ (٣).

(وَهُوَ) حُجَّةٌ عندَ الجمهورِ، و(أَقْوَى) دَلالةً (مِنَ) القِسْمِ (الثَّالِثِ)، وقد اعترف به مَن أَنْكرَ مفهومَ الشَّرطِ، ولهذا أجمعوا على تسميتِها حروف الغاية، وغاية الشَّيءِ نهايتُه، فلو ثَبَتَ الحُكمُ بعدَها لم يُفِدْ تسميتُها غايةً، وقِيلَ: لا مفهومَ للغايةِ.

قالَ الباقِلَّانِيُّ: وقعَ الاتِّفاقُ على تقديرِ ضدِّ الحُكمِ بعدَها، ففي: ﴿ وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ مَقَى يَطُهُرُنَ ﴾ (١) يُقدَّرُ: فاقْرَبُوهنَّ، ثمَّ قال: ولا شكَّ أنَّ المُضمَرَ كالملفوظِ به؛ لأنَّه إِنَّمَا أُضمِرَ لسَبْقِه إلى فهم العارفِ باللِّسانِ (٥).

فكأنَّه نَصَّ أهلُ اللُّغةِ على أنَّه منطوقٌ.

(وَ) القِسمُ (الحَامِسُ) مفهومُ العددِ لغيرِ مبالغةِ: وهو تعليقُ الحُكمِ بعددِ مخصوصِ (كَ) قولِه تَعالى: ﴿فَأَجْلِدُومُز (ثَمَنِينَ جَلْدَةً ﴾(١)) وهو كالصِّفَةِ؛ لأنَّ قدرَ الشَّيءِ صِفتُه.

<sup>(</sup>١) في (ع): أطعمني. (٢) البقرة: ٢٣٠.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ١٨٧.

<sup>(</sup>٥) ينظر: «تشنيف المسامع» (١/ ٣٧٠)، و «الغيث الهامع» (ص١٣٤).

<sup>(</sup>٦) النور: ٤.

قال ابنُ الرِّفعةِ: القولُ بمفهومِ العددِ هو العُمدةُ عندَنا في تنقيصِ الحجارةِ في الاستنجاءِ مِن الثَّلاثةِ(١). انتهى.

وأمَّا العددُ الَّذِي قُصِدَ به التَّكثيرُ كالألفِ(٢) والسَّبعينَ ونَحوِهما ممَّا يُستعمَلُ في لغةِ العربِ للمبالغةِ؛ فلا مفهومَ له، فإنَّ قولَهم: العددُ نصوص، إِنَّمَا هو حيثُ لا قرينةَ تَدُلُّ على إرادةِ المبالغةِ، نحوُ: جِئْتُك ألفَ مرَّةٍ فلم أَجدْك.

(وَ) القِسمُ (السَّادِسُ): مفهومُ اللَّقبِ، وهو (تَخْصِيصُ اسْمِ بِحُكْم، وَهُو) أي: مفهومُ اللَّقبِ (حُجَّةٌ) عندَ الإمامِ أحمدَ وأكثرِ أصحابِه؛ لأَنَّ الحُكمَ لو تَعَلَّق بالعامِّ لم يَتَعَلَّق بالخاصِّ؛ لأَنَّه أخصُّ وأعمَّ، ولأَنَّه يُمَيِّزُ مُسمَّاه كالصِّفَة.

وقالَ المجدُ<sup>(٣)</sup> وغيرُه: إنَّه حُجَّةٌ بعدَ سابقةِ ما يَعُمُّه، كما لو قِيلَ: يا رسولَ اللهِ أفي بهيمةِ الأنعامِ زكاةٌ؟ فقالَ: في الإبلِ زكاةٌ. أو: هل نَبيعُ الطَّعامَ بالطَّعامِ؟ فقالَ: لا تبيعوا البُرَّ بالبُرِّ، تقويةً للخاصِّ بالعامِّ كالصِّفَةِ بالموصوفِ.



<sup>(</sup>۱) ينظر: «شرح الكوكب المنير» (٣/ ٥٠٨).

<sup>(</sup>۲) في «ع»: كألف.

<sup>(</sup>٣) «المسودة في أصول الفقه» (ص٣٥٢).

## (فضل)

(إِذَا خُصَّ نَوْعٌ) مِن جنس (بِالذِّكْرِ بِه) حُكْمِ (مَدْحٍ، أَوْ ذَمِّ، أَوْ غَيْرِهِمَا) أي: بشيء غيرِ المدحِ والذَّمِّ (مِمَّا لا يَصْلُحُ لِمَسْكُوتٍ عَنْهُ؛ فَلَهُ) أي: لذلك المذكورِ (مَفْهُومٌ) كقولِه تَعالى: ﴿ كَلَآ إِنَهُمْ عَن رَبِّمْ يَوْمَ لِزِلَّتَحْجُوبُونَ ﴾ (١)، فالحجابُ عذابٌ، فلا يُحجَبُ مَن لا يُعَذَّبُ، ولو حُجِبَ الجميعُ لم يَكُنْ عذابًا.

قال الإمامُ الشَّافعيُّ: لَمَّا حَجَبَ قومًا بالسَّخطِ دَلَّ على أَنَّ قومًا يَرَوْنَه بالرِّضي(٢).

وقالَ أيضًا: في الآيةِ دَلالةٌ على أنَّ أولياءَه يَرونه يومَ القيامةِ بأبصارِ وجوهِهم. واحتجَّ بها الإمامُ أحمدُ وغيرُه في الرُّؤيةِ.

(وَإِذَا اقْتَضَى حَالٌ) عمومَ الحُكمِ (أَوِ) اقتضى (لَفْظٌ عُمُومَ الحُكْمِ لَوْ عَمَّ وَمَ الحُكْمِ لَوْ عَمَّ الله عُصْرِ) ذلك (بِالذِّكْرِ (٣) لَهُ عَمَّ الله عُضِ) ذلك (بِالذِّكْرِ (٣) لَهُ مَنْهُ ومٌ) كقولِه تَعالى: ﴿ أَلَوْ تَرَ مَنْهُ ومٌ ) كقولِه تَعالى: ﴿ أَلَوْ تَرَ الله عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ

(وَفِعْلُهُ) أي: فعلُ النَّبِيِّ (صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ دَلِيلٌ كَدَلِيلِ الخِطَابِ) أَخَذَه أكثرُ أصحابِنا مِن قولِ الإمامِ أحمدَ: لا يُصَلَّى على مَيِّتِ بعدَ شهر لحديثِ

<sup>(</sup>١) المطففين: ١٥.

<sup>(</sup>٢) (أحكام القرآن) (١/ ٤٠).

<sup>(</sup>٣) في امختصر التحرير، (ص١٨٥): بذكر.

<sup>(</sup>٤) الإسراء: ٧.

<sup>(</sup>٥) الحج: ١٨.

أُمِّ سعدٍ، رَوَاه التِّرمذيُّ عن سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ: أَنَّ أَمَّ سعدٍ ماتَتْ والنَّبيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَلَا مَضَى لذلك شهرٌ (١٠).

وقـالَ ابنُ عَقِيلِ: لَيْسَ للفعلِ صيغةٌ تَخُصُّ ولا تَعُمُّ، فضلًا عن أَنْ نجعَلَ لها دليلَ خطاب، و جَوَّزَ أَنَّ المستندَ استصحابُ الحالِ.

(وَدَلالَةُ المَفْهُ ومِ كُلُّهَا بِالِالتِزَامِ) بمَعنى أنَّ النَّفي في المسكوتِ لازمٌ للتُّبُوتِ في المنطوقِ ملازمة طَنَيَّة لا قطعيَّة.



<sup>(</sup>١) رواه الترمذي (١٠٣٨). وضعَّفه الألباني في «إرواء الغليل» (٧٣٧).

## (فضل)

(١) كلمةُ (إِنَّمَا بِكَسْرِ) الهمزةِ، (وَ) كذا به (فَتْحِ) ها، (تُفِيدُ الحَصْرَ) عندَ أكثرِ العلماءِ، قالوا: إنَّ (١) «إِنَّمَا» تُفيدُ الحصرَ، وهو إثباتُ الحُكمِ في المذكورِ ونفيه عمَّا عَدَاه، قال بعضُ أصحابِنا وغيرُهم: تُفيدُه (نُطْقًا) وقالَ بعضُهم وأكثرُ العلماءِ: تُفيدُه فَهْمًا، ولهم طرقٌ في إفادتِها الحصرَ، أقواها نقلُ أهلِ اللَّغةِ، واستقراءُ استعمالاتِ العربِ إيَّاها في ذلك، ولجوازِ «إِنَّمَا المَرْءُ بِأَصْغَرَيْهِ» (٢) يَعني قلبَه ولسانَه؛ أي: كمالُه بهذينِ العُضوينِ لا بهيئتِه ومنظرِه.

(وَقَدْ تَرِدُ) «إِنَّمَا» (لِتَحْقِيقِ مَنْصُوصِ لالِنَفْيِ غَيْرِهِ) أي: غيرِ المنصوصِ، نحوُ: «إِنَّمَا الكرِيمُ يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ»(٣).

(٢) (وَ) مِن صِيغِ الحصرِ المعتبَرِ مفهومُه حصرُ المبتدأِ في الخبَرِ، فلفظُ: («تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»(٤)،

(٣) وَ) قولُ القائلِ: (صَدِيقِي) زيدٌ، (أَوِ: «العَالِمُ» زَيْدٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ) كالقائمِ زيدٌ، (وَلا قَرِينَةَ عَهْدٍ؛ يُفِيدُ الحَصْرَ نُطْقًا) على الصَّحيحِ، وقِيلَ: يُفيدُه فهمًا، ولحصرِ المبتدأِ في الخبرِ صيغتانِ:

إحداهما: نحوُ: صديقي زيدٌ، قاله المُحقِّقون مُستدِلِّينَ بأنَّ «صديقي» عامٌّ، فإذا أُخبِرَ عنه بخاصٌ وهو زيدٌ، كانَ حصرًا لذلك العام، وهو

<sup>(</sup>١) ليست في (د).

<sup>(</sup>٢) من أمثال العرب، ينظر «أمثال العرب» للضبى (ص٢٩).

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (٣٣٩٠) من حديث ابن عمر رَجَالِتَهُمَنْهُا.

<sup>(</sup>٤) رواه أبو داود (٦١)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥) من حديث علي بن أبي طالب رَجَوَلِلَهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن.

الأصدقاءُ كلُّهم في الخبر وهو زيدٌ؛ إذْ لو بَقِيَ من أفرادِ العُمومِ ما لم يَدخُلْ في الخبَرِ، وذلك لا يَجُوزُ لا لغةً ولا في الخبَرِ، وذلك لا يَجُوزُ لا لغةً ولا عقلًا، فلا تَقولُ: الحيوانُ إنسانٌ، ولا الزَّوجُ عشرةٌ، بل أنْ يَكُونَ المبتدأُ أخصَ أو مساويًا.

والصّيغة الثّانية: قولُه: «العالِمُ زيدٌ»، إذا جُعِلَتِ اللّامُ للحقيقة أو الاستغراقِ لا للعهدِ، والحُكمُ فيهما كالصّيغِ الَّتي قَبْلَها، وكذا قولُه: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» (()؛ لأنّه مضافٌ إلى ضميرِ عائدٍ إلى الصّلاةِ، وفيها التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» (()؛ لأنّه مضافٌ إلى ضميرِ عائدٍ إلى الصّلاةِ، وفيها اللّامُ، وبه احتج أصحابُنا وغيرُهم على تعيينِ لفظي التّكبيرِ والتّسليمِ بقولِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» (()) والتّعيينُ مستفادٌ مِن الحصرِ المدلولِ عليه بالمبتدأ والخبر، فإنَّ التّحريمَ والتّعيينُ مستفادٌ مِن الحصرِ المدلولِ عليه بالمبتدأ والخبر، فإنَّ التّحريمَ مُنحصِرٌ في التّكبيرِ كانحصارِ زيدٍ في صداقتِك إذا قُلْتَ: «صديقي (()) زيدٌ في صداقتِك إذا قُلْتَ: «صديقي (()) ولهذا أمَّا إذا كانَ الخبَرُ نكرةً، نحوُ: «زيدٌ قائمٌ»، فالأصحُ أنَّها لا تُفيدُ الحصرَ كما في الحديثِ: «الصّيامُ جُنَّةٌ» (())، [فإنّه لا يَمنَعُ أنَّ غيرَه أيضًا جُنَّةٌ (())، ولهذا جاءَ: «فَلْيَتَّ النَّارَ وَلَوْ بشِقِّ تَمْرَةٍ» (()).

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود (٦١)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥) من حديث علي بن أبي طالب رَضَالِلَهُ عَنهُ. وقال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن.

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود (٦١)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥) من حديث علي بن أبي طالب رَضَالِلَهُ عَنه. وقال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن.

<sup>(</sup>٣) ليس في (ع).

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (١٨٩٤)، ومسلم (١٥١١) من حديث أبي هريرة رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>ه) ليس في «د».

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري (١٤١٣)، ومسلم (١٠١٦) من حديث عدي بن حاتم رَعُوَالِلَهُ عَنْهُ.

الناب (وَيَحْصُلُ حَصْرٌ:

(١) بِنَفْي) نحوُ: «لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» (١) (وَنَحْوِهِ) كالاستفهام، وسواءٌ كانَ النَّفي بدها» أو «لا» أو «لَيْسَ» أو «إن» أو «ما» (٢)، وهو في معنى النَّفي كقولِه تَعالى: ﴿ فَهَلْ يُمْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴾ (٣)، ﴿ وَيَأْبَ ٱللَّهُ إِلَّا ٱنْ يُسِمَ نُورَهُ ﴾ (١).

(٢) (وَ) يَحصُلُ حصرٌ أيضًا بـ (اسْتِثْنَاءِ تَامِّ) سـواءٌ كانَتْ أداةُ الاسـتثناءِ «إلَّا» أو غيرَها، نحوُ: لا إلهَ إلَّا اللهُ.

(وَ) باستثناء (مُفَرَّعُ) نحوُ: ما لي سِوى اللهِ، والدَّلالةُ هنا بالمنطوقِ على الصَّحيح لا بالمفهومِ.

(٣) (وَ) بِ (فَصْلِ مُبْتَدَأِ مِنْ خَبَرٍ بِضَمِيرِ الفَصْلِ) كقولِه تَعالى: ﴿ وَإِنَّ جُندَنَا لَمُ الْفَالِبُونَ [دونَ غيرِهم، ولأنَّه لم لَمُ الْفَالِدِنَ [دونَ غيرِهم، ولأنَّه لم يُسَقُ إلَّا للإعلامِ بأنَّهم الغالبونَ [دونَ غيرِهم، ولأنَّه لم يُوضَعْ إلَّا للإفادةِ، ولا فائدةَ في مثلِ قولهِ تعالى] (١): ﴿ وَلَكِنَ كَانُوا هُمُ الظَّلِمِينَ ﴾ (٧) سوى الحصر.

(وَيُفِيدُ الِاخْتِصَاصَ وَهُوَ الحَصْرُ تَقْدِيمُ المَعْمُولِ) يَعني أَنَّ تقديمَ المعمولِ على عاملِه يُفِيدُ الاختصاصَ، والاختصاصُ: هو الحصرُ عندَ الجمهورِ، فيَحصُلُ الحصرُ بتقديمِ المعمولِ، ومنه قولُه تَعالى: ﴿إِيَّاكَ نَبْتُهُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيرُ ﴾ (^) أي: نَخُصُّك بالعبادةِ والاستعانةِ، وهذا معنى الحصرِ، وسواءٌ في المعمولِ المفعولُ والحالُ والظَّرفُ والخبَرُ بالنِّسبةِ إلى المبتدأِ، نحوُ: تميميٌّ أنا.

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٢٦)، وابن ماجه (١٨٨١)، وابن حبان (٤٠٧٧) من حديث أبي موسى الأَشْعَرِيِّ رَحَالِيَّةَعَنَهُ: ﴿لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلَيِّ».

<sup>(</sup>٢) في وده: إما. (٣) الأحقاف: ٣٥. (٤) التوبة: ٣٢. (٥) الصافات: ١٧٣.

<sup>(</sup>٦) ليس في (ع). (٧) الزخرف: ٧٦. (٨) الفاتحة: ٥.

فائدةٌ: المفهومُ أقسامٌ كما تَقَدَّمَ، وهي مُرَتَّبَةٌ باعتبارِ القوَّةِ والضَّعفِ، وتَظهَرُ فائدتُه في التَّراجيح.

(وَ أَقُواهَا) أي: المفاهيم (اسْتِثْنَاءٌ) إِنْ قيلَ إِنَّه بالمفهوم،

- (فَ) يَلِيه (حَصْرٌ بِنَفْيٍ) ونحوِه كما تَقَدَّمَ،
- (فَ) يَليه (مَا قِيلَ: إِنَّهُ مَنْطُوقٌ) وإنْ كانَ القولُ بذلك ضعيفًا؛ إذْ لولا قُوَّتُه لَمَا جُعِلَ منطوقًا [على قولي](١) وذلك كالغايةِ والحصرِ بـ «إنَّما»، فهما سواءً،
  - (فَ) يَليه (حَصْرُ مُبْتَدَأٍ) في خبَر،
    - (فَ) يَليه (شَرْطٌ،
- فَصِفَةٌ) أي: مفهومُ الشَّرطِ، فمفهومُ الصِّفَةِ، والصِّفَةُ لها مَراتبُ أعلاها صفةٌ (مُنَاسِبَةٌ) للحُكْمِ، وهي الصِّفَةُ المُقتَرنةُ بالعامِّ، ك: «في الغَنَمِ السَّائِمَةِ النَّكَاةُ»، ثمَّ الصِّفَةُ غيرُ المُناسِبةِ، سوى العددِ، (فَ) دَخَلَتْ (عِلَّةٌ) وظرفٌ وحالٌ، لكنَّ أقوى الثَّلاثةِ العِلَّةُ، (فَ) يليها صفةٌ (غَيْرُهَا) وهي الظَّرفُ والحالُ فهما في مرتبةٍ واحدةٍ،
  - (فَ) يَليها (عَدَدُ) أي: مفهومُ العددِ،
  - (فَتَقْدِيمُ مَعْمُولٍ) وتَقَدَّمَتْ أمثلةُ ذلك، واللهُ أعلمُ.



<sup>(</sup>۱) ليس **ق ده.** 

#### (بَابَ)

الاستدلالُ بالكتابِ والسُّنَّةِ مُتوقِّفٌ على معرفةِ بقاءِ الحُكْمِ أو ارتفاعِه، وهو بيانُ النَّسخ وأحكامِه.

و (النَّسْخُ) له معنيانِ: مَعنَّى في اللُّغةِ ومَعنَّى في الشَّرع،

فَمَعناه (لُغَةً): الرَّفعُ و (الإِزَالَةُ حَقِيقَةً) عندَ الأكثرِ كـ «نَسَخَتِ الشَّمسُ الظِّلَّ»؛ أي: رَفَعَتْه وأزالَتْه.

(وَ) يُطلَقُ النَّسخُ أيضًا ويُرادُ به (النَّقْلُ مَجَازًا) عندَ الأكثرِ، وهو نوعانِ:

أحدُهما: النَّقلُ معَ عدمِ بقاءِ الأوَّلِ كالمناسخاتِ في المواريثِ، فإنَّها تَنتقلُ مِن قومٍ إلى قومٍ معَ بقاءِ المواريثِ في نَفْسِها.

والنَّوعُ الثَّاني: النَّقلُ معَ بقاءِ الأوَّلِ، فيَكُونُ المرادُ مُماثلتَه كنسخِ الكتابِ، ومنه قولُه تَعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِحُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (١).

تنبيهٌ: وجه كُوْنِ النَّسخِ حقيقةً في الرَّفعِ مَجازًا في النَّقلِ أنَّ الرَّفعَ أخصُّ مِن النَّقلِ، فيكُونُ أَوْلَى بحقيقةِ النَّسخِ، أمَّا أنَّ الرَّفعَ أخصُّ [مِن النَّقلِ] (٢) فلأنَّ الرَّفعَ يَستلزمُ النَّقلَ، والنَّقلُ لا يَستلزمُ الرَّفعَ (٣) فيكُونُ أخصَّ، فهو أَوْلى بحقيقةِ اللَّفظِ؛ لأنَّ الأخصَّ أدلُ وأبينُ وأوضحُ، فيكُونُ بالحقيقةِ أَوْلَى.

(وَ) مَعنى النَّسخِ (شَرْعًا: رَفْعُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ مُتَرَاخٍ) عنِ الحُكمِ، ومَعنى الرَّفع: إزالةُ الشَّيءِ على وجهِ لَولاه لبَقِيَ ثابتًا على مثالِ الحُكمِ، ومَعنى الرَّفع: إزالةُ الشَّيءِ على وجهِ لَولاه لبَقِيَ ثابتًا على مثالِ (۱) الحائدة: ۲۹.

<sup>(</sup>١) الجاثية: ٢٩.

<sup>(</sup>٣) في (د): النقل.

رَفْعِ حُكْمِ الإجارةِ بالفسخِ، فإنَّ ذلك يُفارِقُ زوالَ حُكْمِها بانقضاءِ مُدَّتِها، والمرادُ بالحُكمِ: ما تَعَلَّق بالمُكَلَّفِ بعدَ وُجودِه أهلًا، فالتَّكليفُ المشروطُ بالعقلِ عدمٌ عندَ عدمِه، فلا يَرِدُ: الحُكْمُ قديمٌ، فلا يَرتفعُ ولا يَنتقضُ عَكْسُه بتخصيصٍ مُتأخِّرٍ؛ لأنَّه بيانٌ لا رفعٌ عندَ أصحابِنا وغيرِهم، ويَدخُلُ في قولِه: «بدليلِ شرعيِ» قولُ الشَّارِعِ وفِعلُه، ويَخرُجُ المباحُ بحُكمِ الأصلِ عندَ القائلِ به، فإنَّ ذلك بحُكم عقليٌ لا شرعيٌ، فإنْ خَرَجَ فردٌ مِن تلك الأفرادِ فلا يُسَمَّى نَسخًا، ويَخرُجُ الرَّفعُ لعدمِ الفهمِ، وبنحو: صلِّ إلى آخرِ الشَّهرِ، فيخرُجُ بقولِه: «متَراخٍ» المُخصَصاتُ المُتَّصِلةُ كلُّها، فإنَّها إخراجٌ بدليلٍ ويَخرُجُ بقولِه: «متَراخٍ» المُخصَصاتُ المُتَّصِلةُ كلُّها، فإنَّها إخراجٌ بدليلٍ شرعيٌ مقارنٍ لا مُتأخِّرٍ.

فائدةٌ: مِن النَّسِخِ بالفعلِ نسخُ الوضوءِ ممَّا مَسَّتِ النَّارُ بأَكلِه مِن الشَّاةِ ولم يَتَوَضَّأُ صَلَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(وَالنَّاسِخُ: هُـوَ اللهُ تَعَالَى حَقِيقَةً) عندَ الجمهورِ؛ قال اللهُ تَعالى: ﴿مَا نَسَخْ مِنْ اَيَةٍ أَوْ نُسِهَا (''﴾('')، ويُطلَقُ على الطَّريقِ الْمُعَرِّفَةِ -مجازًا عندَ الجمهورِ - لارتفاعِ الحُكمِ مِن الآيةِ، وخبَرِ الرَّسولِ صَاَلتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وفعلِه وتقريرِه، والإجماعِ على الحُكمِ، كقَوْلِنا: وجوبُ صومِ رمضانَ نَسَخَ صومَ يومِ عاشوراءَ، وعلى مَن يَعتقدُ نَسخَ الحُكمِ، كقولِهم (ت): فلانٌ يَسَخُ القرآنَ بالشَّنَّةِ؛ أي: يَعتقدُ ذلك، فهو ناسخٌ.

(وَالمَنْسُوخُ: الحُكْمُ المُرْتَفِعُ بِنَاسِخٍ) كالمرتفعِ مِن وجوبِ تقديمِ الصَّدَقَةِ بِينَ يديْ مُناجاةِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرٌ.

<sup>(</sup>١) في (د): ننسأها. (٢) البقرة: ١٠٦.

<sup>(</sup>٣) ليست في (د).

(وَلَا يَكُونُ النَّاسِخُ) [أي: دليلُه](١) (أَضْعَفَ) بل يُعتبَرُ عندَ الأكثرِ فيه أَنْ يَكُونَ أقوى مِن المنسوخ أو مُساويًا له.

(وَلانَسْخَ) إِلَّا مِعَ التَّعَارُضِ بِينَ الدَّليلينِ، فأمَّا (مِعَ إِمْكَانِ الجَمْعِ) بِينَهما فلا يَتَحَقَّقُ النَّسِخُ؛ لأَنَّا إِنَّمَا نَحكُمُ بأَنَّ الأوَّلَ منسوخٌ إِذَا تَعَذَّرَ علينا الجمعُ بينَهما، فإذَا لم يَتَعَذَّرُ وجَمَعْنا بينَهما بمقبولٍ فلا نَسخَ، وقولُ مَن قال: نُسِخَ بينَهما، فإذَا لم يَتَعَذَّرُ وجَمَعْنا بينَهما بمقبولٍ فلا نَسخَ، وقولُ مَن قال: نُسِخَ صومُ يومِ (٢) عاشوراء برمضان، أو: نَسَخَتِ الزَّكَاةُ كلَّ صدقةٍ سِواها؛ فليْسَ يَصِحُ إِذَا حُمِلَ على ظاهرِه (٣)؛ لأنَّ الجمع بينَهما لا مُنافاة فيه، وإنَّما وَافَقَ نسخَ عاشوراء صومُ فرضِ رمضانَ، ونسخَ سائرِ الصَّدقاتِ فرضُ الزَّكَاةِ، فَحَصَلَ النَّسُخُ معه لا به.

(وَلا) يَجُوزُ النَّسخُ (قَبْلَ عِلْمِ مُكَلَّفٍ) بالمأمورِ (بِهِ) لعدمِ الفائدةِ باعتقادِ الوجوبِ والعزم على الفعل.

(وَيَجُورُ) النَّسخُ (فِي السَّمَاءِ وَالنَّبِيُّ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُنَاكَ) كنسخِ الخمسينَ صلاةً بخمسٍ، فإنَّه قد عَلِمَه واعتقد وجوبَه، فهو نسخُ بالنِّسبةِ إليه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَلَنَّهُ لُكَ لَفٌ بذلك قطعًا، ثمَّ نُسخَ قبلَ أَنْ يبلغَه.

ويَجُوزُ النَّسخُ أيضًا قبلَ الفعلِ بعدَ دخولِ الوقتِ إجماعًا، قال في «التَّمهيد»: ولا فرقَ عقلًا بينَ أن يَعصِيَ أو يُطيعَ (1).

(وَ) كَذَا يَجُوزُ (قَبْلَ) دُخُولِ (وَقْتِ الفِعْلِ) على الصَّحيحِ، واستدلَّ له بما تَواتَرَ في الصَّحيحين وغيرِهما مِن نسخِ فَرضِ خمسين صلاةً في السَّماءِ

<sup>(</sup>١) ليس في (د). (٢) ليس في (ع).

<sup>(</sup>٣) في «ع»: ظهره. (٤) «التمهيد في أصول الفقه» للكَلْوَذاني (٢/ ٣٥٤).

ليلة الإسراء لخمس قَبْلَ تَمَكُّنِه صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ مَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّا مِن الفعل، ولأحمد: أنَّه صَلَّاللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّا بَعَتْ أَبا بكرٍ يُبَلِّغُ براءة، فسَارَ ثلاثًا، ثمَّ قال لعليِّ: «الحَقْهُ، وَبَلِّغُهَا أَنْتَ» (١٠).

# (وَ) يَجُوزُ النَّسخُ (عَقْلًا) وسَمْعًا.

(وَوَقَعَ شَرْعًا) باتّفاقِ أهلِ الشَّرائعِ للقطعِ بعدمِ استحالةِ تكليفٍ في وقتٍ ورَفعِه، وخالَفَ أكثرُ اليهودِ في الجوازِ، وبَعضُهم في الوقوعِ، والكلُّ باطلٌ، والحقُّ الَّذِي لا مَحيدَ عنه ولا شكَّ فيه جوازُه عقلًا وشرعًا.

وأمَّا الوقوعُ فواقعٌ لا مَحالة، ووردَ في الكتابِ والسُّنَّةِ قطعًا، ونُسِخَ التَّوجُّهُ إلى بيتِ المقدسِ وتقديمُ الصَّدقةِ بمُناجاتِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وصومُ عاشوراءَ وغيرُه.

(وَلا يَجُورُ البَدَاءُ عَلَى اللهِ تَعَالَى) عَزَيَجَلَ، (وَ) البَدَاءُ (هُو تَجَدُّدُ العِلْمِ)، وقالَ ابنُ الزَّاغونِيِّ: هو أَنْ يُريدَ الشَّيءَ دائمًا ثمَّ يَنتقلَ عنِ الدَّوامِ لأمرِ حادثٍ لا بعلمٍ سابقٍ، قال: أو يَكُونَ سَبَبُه دالًّا على فسادِ الموجبِ لصِحَّةِ الأمرِ الأوَّلِ بأَنْ يَأْمُرَه لمصلحةٍ لم تَحصُلْ فيَبْدُوَ له ما يُوجِبُ رُجوعَه عنه (٢).

(وَهُوَ) أي: القولُ بهذا (كُفْرٌ) بإجماعِ أَنمَّةِ المسلمينَ المعتبرينَ لا يَشُكُّ فيه مُسلمٌ.

قال الإمامُ أحمدُ: مَن قال: إنَّ اللهَ تَعَالَى لم يَكُنْ عالمًا حَتَّى خَلَقَ لنَفْسِه عِلْمًا فعَلِمَ به فهو كافرٌ.

<sup>(</sup>١) (مسند أحمد) (٤). قال الجوزقاني في (الأباطيل والمناكير) (١٢٤): منكر.

<sup>(</sup>٢) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٦/ ٢٩٨٨)، و (شرح الكوكب المنير» (٣/ ٥٣٦).

(وَبَيَانُ غَايَةٍ مَجْهُولَةٍ) كقولِه تَعالى: ﴿ حَتَىٰ يَتَوَفَّهُنَّ الْمَوْتُ اَوْ يَجْعَلَ اللّهُ لَمْنَ السّبِيلَا ﴾ (() (ليُسَ) ذلك البيانُ (بِنَسْخِ) في الأظهرِ؛ لأنَّ الحبسَ في الآيةِ لم يُنسَخْ؛ لأنَّ النَّسخَ أَنْ يَرِ دَ لفظٌ عامٌ يُتَوهًمُ دوامُه ثمَّ يَرِ دَ ما يَرفَعُ بعضَه، والآيةُ للم تَرِ دُ بالحبسِ على التَّأبيدِ، وإنَّما وَرَدَتْ به إلى غايةٍ هي أَنْ يَجعَلَ اللهُ لهنَّ سبيلًا، فأثبتَ الغاية فو جَبَ الحدُّ بعدَ الغاية بالخبَرِ، ذَكَرَه القاضي (١) في مسألةِ نسخ القرآنِ بالسُّنَّةِ.

# فائدتانِ:

إحداهما: في ذِكْرِ شُروطِ النَّسخِ:

منها: كونُ المنسوخِ حُكمًا شرعيًّا لا عقليًّا، وأنْ يَكُونَ مُنفصلًا مُتأخِّرًا عينِ المنسوخِ، وأنْ يَكُونَ المنسوخُ بخطابٍ شرعيٍّ، وألَّا يَكُونَ المنسوخُ مُقَيَّدًا بوقتٍ يَنتهي بانتهائِه في الأظهر كما سَبَقَ.

ومِنها: أَنْ يَكُونَ النَّاسِخُ أقوى مِن المنسوخِ أو مِثلَه عندَ الأكثرِ، كما سَبَقَ أَنضًا.

ومِنها: أَنْ يَكُونَ المنسوخُ ممَّا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مشروعًا، وألَّا يَكُونَ مشروعًا، وألَّا يَكُونَ اعتقادًا، فلا يَدخُلُ النَّسخُ أصلَ التَّوحيدِ بحالٍ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى بأسمائِه وصفاتِه لم يَزَلْ ولا يَزالُ.

ومِنها: مَا عُلِمَ بِالدَّلِيلِ أَنَّه مُتَأَبِّدٌ كَشْرِيعةِ نبيِّنا صَالَلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

<sup>(</sup>١) النساء: ١٥.

<sup>(</sup>٢) «العدة في أصول الفقه» (٣/ ٨٠٠).

ومِنها: ألَّا يَكُونَ على صفةٍ واحدةٍ لا يَتَغَيَّرُ، كمعرفةِ اللهِ تَعَالَى ممَّا يَجِبُ له ويَستحيلُ عليه ويَجُوزُ له، ولهذا يَمتنعُ نسخُ الأخبارِ كما سيَأتي.

ومِنها: أَنْ يَكُونَ بِينَ النَّاسِخِ والمنسوخِ تعارُضٌ؛ لأَنَّه إِذا أَمْكَنَ الجمعُ فلا تعارُضَ، كما تَقَدَّمَ.

الفائدةُ الثَّانيةُ: أنَّ التَّخصيصَ والنَّسخَ يَشتَركانِ في كونِ كلِّ منهما يُوجِبُ الختصاصَ بعضِ مُتناوِلًا للَّفظِ، ويَفتَرقانِ مِن أُوجُهِ:

مِنها: أنَّ النَّاسخَ يُشتَرطُ تراخيه، والتَّخصيصَ يَجوزُ اقتِرانُه.

ومِنها: أنَّ النَّسخَ يَدخُلُ في الأمرِ بمأمورٍ بخلافِ التَّخصيصِ.

ومِنها: أنَّ النَّسخَ [لا يَكُونُ إلَّا بدليلٍ خطابيِّ أو مُقتضاه، والتَّخصيصُ يَجُوزُ بأدِلَّةِ العقل وقرائنِه.

ومِنها: أنَّ النَّسخَ](١) لا يَدخُلُ في الأخبارِ، والتَّخصيصُ بخلافِه.

[ومِنها: أنَّ النَّسخَ لا يَبقى معه دَلالةُ اللَّفظِ على ما تَحتَه، والتَّخصيصُ يَبقى معه ذلك](١).

ومِنها: أنَّ النَّسخَ المقطوعَ لا يَجُوزُ إلَّا بمِثلِه، والتَّخصيصُ جائزٌ فيه بخبرِ الواحدِ والقياسِ، قاله ابنُ قاضي الجبل<sup>(٣)</sup>.

(وَيُنْسَخُ إِنْشَاءٌ، وَلَوْ) كَانَ (بِلَفْظِ قَضَاءٍ، أَوْ) كَانَ (خَبَرًا، أَوْ قُيِّدَ بِهِ) لَفظِ (تَأْبِيدٍ، أَوْ) بِلْفظِ (حَتْمٍ) قال في «شرح الأصل»(1): لا شكَّ في جوازِ نسخ

<sup>(</sup>۱) ليس في «ع». (٢) ليس في «ع».

<sup>(</sup>٣) ينظر: «التحبير شرح التحرير» (٦/ ٢٩٩٦). (٤) «التحبير شرح التحرير» (٦/ ٣٠٠٥).

الإنشاء إذا كانَ بلفظِ الإنشاء، وقد تَقَدَّمَ له صورٌ، وهذا إجماعٌ في الجملةِ، أمَّا إذا كانَ الإنشاءُ بلفظِ الخبَرِ؛ أي: بكونِ صورةِ اللَّفظِ خبَرًّا ومعناه إنشاء، وذلك في صور:

إحداها: أَنْ يَكُونَ بِلفظِ القضاءِ، كقولِك: قَضَى بكذا أو كذا، قال اللهُ تَعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا يَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ (١) أي: أَمَرَ، وهذا يَجُوزُ نَسخُه عندَ الجمهورِ.

الصُّورةُ الثَّانيةُ: أَنْ يَكُونَ بلفظِ الخبَرِ، سواءٌ كانَ بمعنى الأمرِ، نحوُ: ﴿ وَٱلْوَلِدَتُ يُرْضِعَنَ أَوْلَدَهُنَ ﴾ (٢) أو النَّهي، نحوُ: ﴿ لاَ تُضَاّرَ وَلِدَهُ المِوَلَدِهَا ﴾ (٢) فقالَ الجمهورُ: يَجُوزُ نسخُه باعتبارِ مَعناه، فإنَّ مَعناه الإنشاءُ.

الصَّورةُ الثَّالثةُ: إذا قُيِّدَ الحُكمُ بلفظِ التَّأبيدِ ونحوِه بجملةٍ فِعليَّةٍ، مثلُ: صُوموا يومَ عاشوراءَ أبدًا، أو حتمًا، أو غيرِه ممَّا في مَعناه، وكذا دائمًا أو مستمرًّا، فيَجوزُ بعدَ ذلك نسخُه عندَ الجمهور.

وخالَفَ في ذلك بعضُ المُتكلِّمين وغيرُهم قالوا: لمُناقضةِ الأبديَّةِ، فيُؤدِّي ذلك إلى البَدَاءِ.

وجوابُه: أنَّ ذلك إِنَّمَا يُقصَدُبه المبالغةُ لا الدَّوامُ، كما تَقولُ: «لازِمْ غريمَك أبدًا»، وإنَّما تُريدُ لازمُه إلى وقتِ القضاءِ، فيَكُونُ المرادُ هنا لا تُخِلَّ به إلى أن يُقضى وقتُه.

الصُّورةُ الرَّابِعةُ: أَنْ يُقَيَّدَ بِالتَّأْبِيدِ بِجِملةٍ اسميَّةٍ كَ: «الصَّومُ واجبٌ مُستمرُّ أبدًا» إذا قاله على مسألةِ الإنشاءِ، فالجمهورُ على جوازِ نَسخِه؛ لأنَّ الخبرَ عن الحُكم كالإنشاءِ في جوازِ النَّسخ به.

(١) الاسراء: ٢٣. (٢) البقرة: ٣٣٣.

٢. (٣) البقرة: ٢٣٣.

(وَيَجُوزُ نَسْخُ إِيقَاعِ الحَبَرِ) الَّذِي أُمِرَ المُكلَّفُ بالإخبارِ به بأنْ يُكلِّف الشَّارِعُ أحدًا بأنْ يُخبِرَ بشيء مِن عقليِّ أو عاديِّ كوجودِ الباري وإحراقِ الشَّارِءُ أحدًا بأنْ يُخبِرَ بشيء مِن عقليِّ أو عاديِّ كوجودِ الباري وإحراقِ النَّادِ، ثمَّ ينسَخَه، فهذا جائزٌ اتّفاقًا، وهل يَجُوزُ نَسخُه بنقيضِه؟ أي: بأنْ يُكلِّفُه الإخبارَ بنقيضِه المختارُ جوازُه (حَتَّى بِنقِيضِهِ) بأنْ يُرادَ معَ نسخِه التَّكليفُ بالإخبارِ بضدِّ الأوَّلِ؛ كالإخبارِ بأنَّ السَّماءَ فوقَ الأرضِ يُنسَخُ بالإخبارِ بأنَّ السَّماءَ تحتَ الأرض.

وخالَفَ المُعتزلةُ فيه، ومَبناه أصلُهم في حُكمِ العقلِ؛ لأنَّ أحدَهما كذبٌ، فالتَّكليفُ به قبيحٌ، وقد عَلِمْتَ فسادَه.

و (لا) يَجُوزُ نَسخُ (مَدْلُولِ خَبَرٍ) إذا كانَ الحُكْمُ ممَّا (لا يَتَغَيَّرُ، كَصِفَاتِ اللهِ) تبارَكَ و (تَعَالَى، وَخَبَرِ مَا كانَ وَمَا يَكُونُ) وأخبارِ الأنبياءِ عَلَيْهِمَّالسَّلَامُ، ونحو ذلك إجماعًا.

(أَوْ)أَي: ولا مدلولِ خبر (يَتَغَيَّرُ كَإِيمَانِ زَيْدٍ) مثلًا (وَكُفْرِهِ) فلا يَجُوذُ نَسخُه أيضًا عندَ الأكثرِ، وجَوَّزَه قومٌ، ويُخَرَّجُ عليه نسخُ المُحاسبةِ بما في النُّفوسِ في قولِه تَعالى: ﴿إِن تُبَدُوا مَا فِي اَنفُسِكُمْ ﴾ (() كقولِ جماعةٍ مِن النُّفوسِ في قولِه تَعالى: ﴿إِن تُبَدُوا مَا فِي اَنفُسِكُمْ ﴾ (() كقولِ جماعةٍ مِن الصَّحابةِ والتَّابعينَ، فهو في البخاريِّ (() عن ابنِ عمرَ، وفي مسلم (() عن أبي الصَّحابةِ والتَّابعينَ، فهو في البخاريُّ (نسخُه قطعًا، نحوُ: هذا الفعلُ جائزٌ أو هُرَيْرَةَ، ﴿إِلَّا خَبَرٌ () عَنْ حُكْمٍ ) فيَجُوزُ نَسخُه قطعًا، نحوُ: هذا الفعلُ جائزٌ أو حرامٌ؛ لأنَّه في الحقيقةِ إنشاءٌ، ولو قَيَّدْنا الخبَرَ بالتَّأبيدِ لم يَجُزْ نَسخُه، قَدَّمَه

<sup>(</sup>٢) (صحيح البخاري) (٢٥٤٦).

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٨٤.

<sup>(</sup>٤) في «مختصر التحرير» (ص١٨٩): خبراً.

<sup>(</sup>٣) (صحيح مسلم) (١٢٥).

ابنُ مُفْلِحِ (١)، لكنْ إنْ كانَ التَّأبيدُ على بابِه، وأمَّا إذا كانَ على مسألةِ الإنشاءِ، فهو الصُّورةُ الرَّابِعةُ المُتقدِّمةُ.

(وَيَجُوزُ نَسْخٌ بِلَا بَدَلٍ) عنِ المنسوخِ عندَ الجمهورِ، واستدلُّوا بما اعتُمِدَ عليه في إثباتِ النَّسخِ (وَوَقَعَ) عندَ الأكثرِ؛ لأنَّه نُسِخَ فرضُ تقديمِ الصَّدقةِ أمامَ المناجاةِ، وتحريمُ ادِّخارِ لُحومِ الأَضَاحِيِّ.

قال الباقِلَّانِيُّ: كما يَجُوزُ أَن يُرفَعَ التَّكاليفُ كلُّها يَجُوزُ أَن يُرفَعُ بَعضُها بِلا بدلٍ مِن بابِ أَوْلَى (٢).

فإنْ قالوا: نَأْتِ بخيرِ مِنها أو مِثْلِها.

رُدَّ: الخلافُ في الحُكمِ لا في اللَّفظِ، ثمَّ: لَيْسَ عامًّا في كلِّ حُكْمٍ، ثمَّ: مخصوصٌ بما سَبَقَ، ثمَّ: يَكُونُ نَسخُه بغيرِ بدلٍ خيرًا لمصلحةٍ عَلِمَها، ثمَّ: إِنَّمَا تَدُلُّ الآيةُ أَنَّه لم يَقَعْ، لا أَنَّه لا يَجُوزُ، وأيضًا: المصلحةُ قد تَكُونُ فيما نُسِخَ، ثمَّ تَصِيرُ المصلحةُ في عَدَمِه، وأمَّا مَن لا يَعتبِرُ المصالحَ فلا إشكالَ فيه، وبالجملةِ: فالله يَفعَلُ ما يَشاءُ.

تنبيهُ: قد تَقَرَّرَ أَنَّ النَّسخَ جائزٌ وواقعٌ ببدلٍ وبغيرِ بدلٍ، فإذا كانَ ببدلٍ فالبدلُ إمَّا مُساوِ أو أخفُ، أو أثقلُ، والأوَّلانِ جائزانِ باتِّفاقِ.

مثالُ المساوي: نسخُ استقبالِ بيتِ المقدسِ بالكعبةِ، ومثالُ الأخفِّ: وجوبُ مُصابَرةِ العشرينَ مِن المسلمينَ مئتينِ مِن الكفَّارِ، والمئةِ ألفًا كما

<sup>(</sup>١) (أصول الفقه) (٣/ ١١٣٣).

<sup>(</sup>٢) ينظر: (الفوائد السنية في شرح الألفية) (٤/ ٣٧٤).

في الآية؛ نُسِخَ بقولِه تَعالى: ﴿ أَكَنَ خَفَّكَ اللَّهُ عَنَكُمُ وَعَلِمَ أَكَ فِيكُمْ ضَمْفَأَ فَإِن يَكُن مِّنَكُمُ مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يُغَلِبُوا مِأْتَنَيْنٌ ﴾ (١) الآية، فأوْجَبَ مُصابرة الضِّعفِ، وهو أخفُّ مِن الأوَّلِ.

(وَ) أَمَّا النَّسِخُ (بِأَثْقَلَ) فهو مَحَلُّ الخلافِ والجمهورُ على جواذِه، ودليلُ وقوعِه أَنَّ الكفَّ عنِ الكفَّارِ كانَ واجبًا بقولِه تَعالى: ﴿وَدَعَ أَذَنهُم ﴾(١) نُسِخَ بإيجابِ القتالِ(٣)، وهو أثقلُ؛ أي: أكثرُ مَشَقَّةً.

(وَ) يَجُوزُ (تَأْبِيدُ تَكْلِيفٍ بِللا () غَايَةٍ) وهو مبنيٌّ على وجوبِ الجزاءِ، وجَوَّزَه ابنُ عقيل وغيرُه، وهو الصَّحيحُ.

قال المَجدُ، وتَبِعَه مَن بَعدَه: يَجُوزُ أَنْ يَرِدَ الأَمرُ والنَّهيُ دائمًا إلى غيرِ غايةٍ، فَيَقُولُ: صَلُّوا ما بَقِيتُم أَبدًا، وصُومُوا رمضانَ ما حَيِيتُم أيضًا، فيقتضي الدَّوامَ معَ بقاءِ التَّكليفِ(٥).

(تنبيـهُ:) قـال بعـضُ أصحابِنا: (لَمْ تُنْسَـخْ إِبَاحَـةٌ إِلَى إِيجَـابٍ، وَلَا إِلَى كَرَاهَةِ) واللهُ أعلمُ.



(٣) في (ع): القتل. (٤) في (د): على.

(٥) «المسودة في أصول الفقه» (ص٥٥).

### (فضل)

يَمتنعُ نسخُ جميعِ القُرآنِ إجماعًا؛ لأنَّه مُعجزةُ نبيِّنا صَآلِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ المستمرَّةُ على التَّابِيدِ؛ ﴿ لَا يَأْنِيهِ ٱلْبَطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ مُ تَنزِيلُ مِنْ حَكِيمٍ جَمِيدٍ ﴾ (١) على التَّابِيدِ؛ ﴿ لَا يَأْنِيهِ ٱلْبَطِلُه، وأمَّا نسخُ بعضِه فهو جائزٌ عندَ الأربعةِ وغيرِهم، وفي كيفيَّةِ وقوعِه ثلاثةُ أنواع: ما نُسِخَ تلاوتُه وحُكمُه باقٍ، وما نُسِخَ حُكمُه فقطْ وتلاوتُه باقيةٌ، وما جُمِعٌ فيه نَسخُ التِّلاوةِ والحُكم.

إذا عَلِمْتَ ذلك، فـ(يَجُوزُ نَسْخُ التِّلَاوَةِ) لكلماتِ القرآنِ (دُونَ الحُكْمِ) الَّذِي دلَّتْ عليه الكلماتُ المنسوخةُ.

مثالُه: ما رَوَاه مالكُ (٢) وغيرُه عن عمرَ أنَّه قال: إيَّاكم أن تَهلِكُوا عن آيةِ الرَّجمِ، أو يَقُولَ قائلُ: لا نَجِدُ حَدَّينِ في كتابِ اللهِ؛ فلقد رَجَمَ رسولُ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَلَقد رَجَمَ رسولُ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والَّذي نفسي بيدِه! لولا أن يَقُولَ النَّاسُ: زادَ عمرُ في كتابِ اللهِ لأَثْبَتُها: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخُةُ إِذَا زَنيَا فَارْجُمُوهُمَا البَتَّةَ» فإنَّا قد قَرَأْناها.

قَالَ في «الواضح»: في قولِه: الشَّيخُ والشَّيخةُ عَلَّقَه على الشَّيخينِ السَّيخينِ الرَّعانِهما غالبًا(").

فالمرادُ بالشَّيخِ والشَّيخةِ المُحصنانِ، حَدُّهما الرَّجمُ بالإجماعِ، والمرادُ بالشَّيخِ والشَّيخةِ المُحصنانِ، حَدُّهما الرَّجمُ بالإجماعِ، والمرادُ بما قَضَيا مِن اللَّذةِ، فهذا الحُكمُ فيه باقٍ واللَّفظُ مرتفعٌ؛ لرجمِ رسولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَالًمٌ ماعزًا والغامِديَّةَ واليهوديَّينِ، وفي روايةِ أحمدَ (١) وابنِ حبَّانَ (٥): أنَّها كانَتْ في سورةِ الأحزاب.

<sup>(</sup>۱) فصلت: ٤٢. (٢) «الموطأ» (٦٣١).

<sup>(</sup>٣) «الواضح في أصول الفقه» (١/ ٢٤٧). (٤) «مسند أحمد» (٢١٢٠٧).

<sup>(</sup>٥) «صحيح ابن حبان» (٢٤٢٨).

(وَ) يَجُوزُ (عَكْسُهُ) أي: عكسُ الَّذِي قَبْلَه، وهو نسخُ الحُكم دونَ التِّلاوةِ.

مثاله: آيةُ المناجاةِ والصَّدقةِ بينَ يَديْها، ففي التِّرمذي (() عن عليِّ كَرَّمَ اللهُ وَجهَه: أَنَّها لَمَّا نَزَلَتْ قال النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا تَرَى، دِينَارًا؟»، قال: لا يُطيقونه، قال: «مَا تَرَى؟» قال: لا يُطيقونه، قال: «مَا تَرَى؟» قال: شَعيرَةٌ. قال النَّبِيُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّكَ لَزَهِيدٌ». قال عليٌّ: حَتَّى خَفَّفَ اللهُ عن هذه الأُمَّةِ بتركِ الصَّدقةِ.

ومَعنى قولِه: ﴿شَعِيرَةٌ ﴾، أيْ: مِن ذَهَبِ.

ق الَ عليٌّ: ما عَمِلَ بها أحدٌ غيري حَتَّى نُسِخَتْ. قال مجاهدٌ: وأحسَبُه قال: وما كانَتْ إلَّا ساعةً مِن نهارٍ.

(وَ) يَجُوزُ نسخُ (لهُمَا) أي: التِّلاوةِ والحُكمِ معًا.

مثالُه: ما رَوَاه مسلمٌ (٢) عن عائشة: كانَ ممَّا نَزَلَ «عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ».

فلم يَبْقَ لهذا اللَّفظِ حُكمُ القرآنِ لا في الاستدلالِ ولا في غيرِه، فلذلك كانَ الصَّحيحُ عندَنا (') جوازَ مَسِّ المُحدِثِ ما نُسِخَ لفظُه، سواءٌ نُسِخَ حُكمُه أو لا، واستُدِلَّ لجوازِ النَّسخِ ما سَبَقَ، ولأنَّ التِّلاوةَ حُكمٌ، وما تَعَلَّقَ به مِن الأحكام حُكمٌ آخَرُ، فجازَ نَسخُهما، ونَسخُ أحدِهما كغيرِهما.

(و) يَجوزُ نسخُ (قُرْآنٍ وَسُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ بِمِثْلِهِمَا).

<sup>(</sup>۱) «جامع الترمذي» (۳۳۰۰) وقال: حسن غريب، والنسائي في «الكبرى» (۸٤٨٤)، وابن حبان (١٤٥٢) (١٤٥٢). (٢) «صحيح مسلم» (١٤٥٢).

<sup>(</sup>٣) في «د»: فنسخن. (٤) ليس في «د».

مثالُ نسخ القرآنِ بمِثلِه: نسخُ الاعتدادِ بالحولِ في الوفاةِ في قولِه تَعالى: ﴿ مَثَنَعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ ﴾ (١) نُسِخَ بقولِه تَعالى: ﴿ مَثَنَعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ ﴾ (١) نُسِخَ بقولِه تَعالى: ﴿ مَثَرًا ﴾ (١).

وأمَّا نسخُ متواترِ السُّنَّةِ بمتواترِها فجائزٌ عقلًا وشرعًا (")، ولكنَّ وُقوعَهما مُتَعَـذِّرٌ في هذه الأزمنةِ وهي قليلةٌ جـدًّا، بل كلُّ هذه الأحاديثِ آحادٌ، إمَّا في أوَّلِها، وإمَّا في آخِرِها، وإمَّا من (١) أوَّلِ إسنادِها إلى آخِرِه.

# (وَ) يَجُوزُ نسخُ (سُنَّةٍ بِقُرْآنٍ) على الصَّحيح.

مثالُه: ما كانَ من (٥) جوازِ تأخيرِ صلاةِ الخوفِ، نُسِخَ بقولِه تَعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَالًا أَوْرُكَبَانًا ﴾ (١)، واستُدِلَّ له بأنَّه لا يَمتنعُ لذاتِه ولا لغيرِه؛ إذْ تحريمُ المباشرةِ ليالي رمضانَ وتأخيرُ صلاةِ الخوفِ وغيرُ ذلك ثَبَتَ بالسُّنَّةِ ونُسِخَ بالقرآنِ بالإجماع.

(وَ) يَجُوزُ نَسخُ (آحَادٍ) مِن السُّنَّةِ وهو ما عدا المُتواترَ (بِـ)حديثِ (مِثْلِهِ) أي: غيرِ متواترِ.

مثالُه: ما في «صحيح مسلم» (٧) عن بُرَيْدَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ، فَزُورُوهَا» رَوَاه التِّرمذيُّ (١) بزيادة: «تُذَكِّرُكُمُ الآخِرَةَ»، ووجهُ الشَّاهدِ في الخبرِ أَنَّه صَالَاللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ قال: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ»، فصرَّحَ بأنَّ النَّهي مِنَ السُّنَّةِ.

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٤٠. (٢) البقرة: ٢٣٤.

<sup>(</sup>٣) ليس في (٤). (٤) في (ع): في.

<sup>(</sup>٥) في «ع»: في. (٦) البقرة: ٢٣٩.

<sup>(</sup>٧) «صحيح مسلم» (٩٧٧). (٨) «جامع الترمذي» (١٠٥٤).

- (وَ) يَجُوزُ نسخُ آحادٍ مِن السُّنَّةِ (بِمُتَوَاتِرٍ(١١))، ولم يَقَعْ.
- (وَ) يَجُوزُ نسخُ متواترِ السُّنَّةِ بآحادِها (عَقْلًا) اتِّفاقًا، ذَكَرَه الآمِدِيُّ (٢).

و(لا) يَجُوزُ (شَرْعًا) نسخُ سُنَّةٍ (مُتَوَاتِرَةٍ بِآحَادٍ) عندَ الجماهيرِ، وحَكَاه أبو المَعالي (٣) وغيرُه إجماعًا، (وَ) يَجُوزُ عقلًا نَسْخُ (قُرْ آنِ بِه) خبَر (مُتَوَاتِرٍ) وكذا بآحادٍ على المشهورِ، ولا يَجُوزُ نَسخُه بذلك شرعًا في الأشهرِ عندَ (١) أحمدَ وأكثرِ أصحابِه وغيرِهم، وجَوَّزَه القاضي (٥) وقال: نصَّ أحمدُ عليه.

قال: ويَجِبُ العملُ به، واستشهدَ لذلك بقصَّةِ قُباءَ في الأستدارةِ في الصَّلَاةِ (٢)، وخبَرِ الخمرِ؛ لقولِ أبي طَلْحَة لَمَّا سَمِعَ مُجَرَّدَ الخبرِ: أَهْرِيقُوها(٧). ولم يَنْظُروا غيرَه، قال: واحتجَّ بقصَّةِ قُباءَ، وأنَّ الصَّحابةَ أَخْذَتْ بالخبَر، وإنْ كانَ فيه نسخٌ.

(وَيُعْتَبَرُ) لَصِحَّةِ النَّسخِ: (تَأْخُّرُ نَاسِخٍ) عن منسوخٍ، وتَقَدَّمَ في شروطِ النَّسخ في الفائدتينِ.

تنبيةٌ: إذا تَقَرَّرَ أَنَّ حُكمَ النَّسخِ لا يَتَعَلَّقُ بالمُكلَّفِ حَتَّى يَعرفَه فلا بدَّ مِن بيانِ الطَّريقِ إلى معرفتِه.

<sup>(</sup>١) في ﴿ع٤: بمتواترها. (٢) ﴿الإحكام في أصول الأحكام ﴾ (٣/ ١٤٦).

 <sup>(</sup>٣) «البرهان في أصول الفقه» (٢/ ٢٥٥).
 (٤) في «د»: عن.

<sup>(</sup>٥) (١) (العدة في أصول الفقه) (٢/ ٥٥٥).

 <sup>(</sup>٦) رواه البخاري (٤٠٣)، ومسلم (٥٢٦) من حديث ابنن عُمَرَ، قال: بَيْنَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ
 الصَّبْح، إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ .. الحديث.

<sup>(</sup>٧) رواه البخَاري (٢٤٦٤)، ومسلم (١٩٨٠) من حديث أنسٍ رَعَوَلِلِثَهُ عَنهُ قال: كُنْتُ سَاقِيَ القَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةَ .. الحديث.

(وَطَرِيتُ مَعْرِفَتِهِ) بأنْ يُعلَمَ أو يُظَنَّ أنَّه مُتأخِّرٌ عن دليلِ الحُكمِ المُقرَّرِ النَّدِي هو ضِدُّه، وذلك الطَّريقُ من وُجوهِ:

أحدُها: (الإِجْمَاعُ) بأنْ يُعرَفَ بالإجماعِ على أنَّ هذا ناسخٌ لهذا، كالنَّسخِ بوجوب الزَّكاةِ سائرَ الحقوقِ الماليَّةِ.

(وَ) الوجهُ النَّانِي مِن طريقِ معرفةِ تأخُّرِ النَّاسِخِ: (قَوْلُهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): هذا ناسخٌ لذلك، أو هذا بعدَه، أو ما في معنى ذلك كقولِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ، فَزُورُوهَا»(١).

والوجهُ الثَّالثُ: أَن يَنُصَّ الشَّارِعُ على خلافِ ما كانَ مُقَرَّرًا بدليل، بحيثُ لا يُمكِنُ الجمعُ بينَ الدَّليلينِ على تأخُّرِ أَحَدِهما، فيَكُونُ ناسخًا لَلمُتَقَدِّمِ، لا يُمكِنُ الجمعُ بينَ الدَّليلينِ على تأخُّرِ أَحَدِهما، فيَكُونُ ناسخًا لَلمُتَقَدِّمِ، وهو قريبٌ مِن الثَّاني.

(وَ) الوجهُ الرَّابِعُ: (فِعْلُهُ) صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ظاهرِ كلامِ الإمامِ أحمدَ، وقد جَعَلَ العلماءُ مِن ذلك: نسخُ الوضوءِ ممَّا مَسَّتِ النَّارُ بأكلِه مِن الشَّاةِ، ولم يَتَوَضَّأُ صَلَّالَة عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(وَ) الوجهُ المحامسُ: (قَوْلُ الرَّاوِي)، بأنْ يَقُولَ: («كانَ كَذَا وَنُسِخَ»، أَوْ) يَقُولَ: («كانَ كَذَا وَنُسِخَ»، أَوْ) يَقُولَ: (رَخَّصَ) لنا (فِي كَذَا) كقولِه: «رُخِّصَ لَنَا فِي المُتْعَةِ (ثُمَّ نُهِيَ عَنْهُ، وَنَحُوهُمَا) كأنْ يَقُولَ: هذا مُتأخِّرُ الورودِ عنِ الأَوَّلِ، فيكُونُ ناسخًا له كقولِ علي رَضَيَّلِتَهُ عَنْهُ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَيْنِهُ وَسَلَّمَ بِالقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ثمَّ قَعَدَ» (")، وفي علي رَضَيَّلِتَهُ عَنْهُ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَيْهُ وَسَلَّمَ بِالقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ثمَّ قَعَدَ» (")، وفي معنى ذلك كثيرٌ.

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم (۹۷۷).

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم (٩٦٢) بنحوه.

باب في النسخ \_\_\_\_\_\_باب في النسخ \_\_\_\_\_

و(لا) يُقبَلُ قولُ الرَّاوي: (هَذِهِ الآيَةُ) مَنسوخةٌ (أَوْ «هذا الحَبَرُ مَنْسُوخٌ» حَتَّى يُبَيِّنَ النَّاسِخَ). فإنْ قال صحابيُّ: هذه الآيةُ منسوخةٌ، لم يُقبَلْ حَتَّى يُبِيِّنَ النَّاسِخَ، فإنْ قال صحابيُّ: هذه الآيةُ منسوخةٌ، المَّاصِبُ «الأصلِ»؛ لأنَّه يُخبِرَ بماذا نُسِختْ، أَوْمَا إليه الإمامُ أحمدُ، وقَدَّمَه صاحبُ «الأصلِ»؛ لأنَّه قد يَكُونُ عنِ اجتهادٍ، فلا يُقبَلُ، وعنه: «بلى»، كقولِه: «نَزَلَتْ هذه بعدَ هذه».

## (وَلا نَسْخَ) أي: لا يُثْبُتُ النَّسخُ:

(١) (بِقَبْلِيَّةٍ فِي المُصْحَفِ)؛ لأنَّ العِبْرةَ بالنُّزولِ لا بالتَّرتيبِ في الوضعِ؛ لأنَّ النُّزولَ بحَسَبِ الحُكم، والتَّرتيبُ للتِّلاوةِ.

(٢) (وَلا) يَثْبُتُ أَيضًا (بِصِغَرِ صَحَابِيٍّ) على الأرجح؛ لأنَّ صِغَرَه لا يُؤَثِّرُ في ذلك، (أَوْ) أي: ولا بـ (تَأَخُّرِ إِسْلَامِهِ)؛ لأنَّ تأخُّر راوي أحدِ الدَّليلينِ لا يَدُلُّ على أنَّ ما رَوَاه ناسخٌ للآخرِ؛ لجوازِ تَحمُّلِه قبلَ الإسلام،

(٣) (وَلَا بِمُوَافَقَةِ أَصْلِ) بأنْ يَرِدَ نَصَّانِ فِي حُكمٍ مُتَضادًانِ ولم يُمكِنِ الجمعُ بينَهما، لكنَّ أحدَهما موافقٌ للبَراءةِ الأصليَّةِ، والآخَرَ مُخالِفٌ، فلا يَثبُتُ النَّسخُ بموافقةِ الأصل.

(٤) (وَلا) يَثْبُتُ أَيضًا (بِعَقْلٍ، و) لا بد (قِيَاسٍ)؛ لأنَّه لا يَكُونُ ناسخًا إلَّا بِتَأْخُوه عن زمانِ المنسوخِ، ولا مَدخَلَ للعقلِ [ولا للقياسِ](١) في معرفةِ المُتقدِّم مِن المُتأخِّر، بل إِنَّمَا يُعرَفُ بالنَّقل المُجرَّدِ لا غيرُ.

(وَلَا يُنْسَخُ) بالبناءِ للمفعولِ (إِجْمَاعٌ) عندَ الأكثرِ؛ لأنَّه إنْ نُسِخَ بنصِّ أو إجماع قاطعينِ؛ فالأوَّلُ خطأٌ، وهو باطلٌ، وإلَّا فالقاطعُ مُقَدَّمٌ.

<sup>(</sup>١) ليس في (ع).

(وَلا يُنْسَخُ) حُكمُ (بِهِ) أي: بالإجماعِ عندَ الأكثرِ؛ لأنَّ الإجماعَ إنْ كانَ عن نصَّ فهو النَّاسخُ، وإنْ كانَ عن قياسٍ، فالمنسوخُ إنْ كانَ قطعيًّا فالإجماعُ خطأٌ لانعقادِه بخلافِه، وإنْ كانَ ظَنَيًّا زالَ شرطُ العملِ به، وهو رُجحانُه على معارضِه الَّذِي هو سندُ الإجماع، وإلَّا يَكُونُ الإجماعُ خطأً ومَعَ زوالِه فلا ثبوتَ له، فلا نسخَ.

(وَكَذَا) أي: كالإجماعِ عندَ الجمه ورِ (القِيَاسُ) في كَوْنِه لا يَنسَخُ ولا يُنسَخُ به، أمّا كَوْنُه لا يُنسَخُ به؛ لأنّ القياسَ يُستعَمُل معَ عدمِ النّصِّ فلا يَنسَخُ النّصَّ، ولأنّه دليلٌ يَحتمِلُ، والنّسخُ إِنّمَا يَكُونُ بغيرِ مُحتمِل، وأيضًا فشرطُ صِحَّةِ القياسِ ألّا يُخالِفَ الأصولَ، فإذا خالَفَ فَسَدَ، وأمّا كَوْنُه لا يَنسَخُ لِبقاءِ أصله.

وقالَ ابنُ البَاقِلَانِيِّ: لا يَنسَخُ قياسًا آخَرَ؛ لأنَّ التَّعَارُضَ إِنْ كَانَ بِينَ أَصلَيِ القياسينِ فهو مِن بابِ المُعارضةِ القياسينِ فهو مِن بابِ المُعارضةِ في الأصلِ والفرعِ لا مِن بابِ القياسِ(۱).

وجَوَّزَ قومٌ نَسخَ القياسِ الموجودِ زَمَنَ النَّبِيِّ صَأَلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَصِّه على العِلَّة أو تنبيهِه عليها، فيَجُوزُ نَسخُه بنصِّه أيضًا.

مثالُه: أَنْ يَنُصَّ على تحريمِ الرِّبا في البُرِّ، ويَنُصَّ على أَنَّ عِلَّةَ تحريمِه الكيلُ، ثمَّ يَنُصَّ بعدَ ذلك على (٢) إباحتِه في الأَرُزِّ ويُمنَعَ مِن قياسِه على البُرِّ فيكُونَ ذلك نسخًا.

<sup>(</sup>١) ينظر: (الفوائد السنية في شرح الألفية) (٢٥٦/٤).

<sup>(</sup>٢) ليس في (د).

وأمَّا قياسٌ مستفادٌ بعدَ وفاتِه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ فلا يَصِحُّ نَسخُه؛ لأنَّه لا يَصِحُّ أن يَتَجَدَّدَ بعدَ وفاتِه نصُّ مِن كتابِ أو سُنَّةٍ.

(وَإِنْ نُسِخَ حُكْمُ أَصْلِ) القياسِ: (تَبِعَهُ حُكْمُ فَرْعِهِ) وهو القياسُ لخروجِ العِلَّةِ، وخالَفَ في ذلك العِلَّةِ عنِ اعتبارِها فلا فرعَ، وإلَّا وُجِدَ المعلولُ بلا عِلَّةٍ، وخالَفَ في ذلك القاضي والحنفيَّةُ، قال القاضي في إثباتِ القياسِ عقلًا: لا يَمتنِعُ عندَنا بقاءُ حُكم الفرع معَ نسخ حُكمِ الأصل(١٠).

ومَثَّكَ ه أصحابُنا، وذَكَرَه ابنُ عَقِيلِ (٢) عن المُخالِفِ ببقاءِ حُكمِ النَّبيذِ المطبوخِ في الوضوءِ بعدَ نسخِ النِّيءِ، وبصومِ رمضانَ بنِيَّةٍ مِن النَّهارِ بعدَ نسخ عاشوراءَ عندَهم.

وقالَ الشَّيخُ: المنسوخُ عندَهم تجويزُ شُربِه فتَتْبَعُه الطُّهُوريَّةُ، فإنَّها نفسُ المسألةِ(٣).

وقالَ: جازَ الوضوءُ بهما ثمَّ حَرُمَ الأصلُ، فالمعنى النَّاسخُ اختصَّ به ''. (وَيَجُوزُ النَّسْخُ بِالفَحْوَى) قد سَبَقَ في بابِ المفهومِ أنَّ مفهومَ الموافقةِ، وهو ما يَكُونُ المسكوتُ عنه مُوافقًا للمنطوقِ في الحُكْم، وفي طريقِ دَلالةِ الفَحه ي أقو الُّ:

أحدُها: بطريقِ المفهومِ، وهو المرادُهنا في نَسخِه والنَّسخُ به لا على أنَّه بالقياسِ؛ لأنَّ ذلك داخلٌ في قاعدةِ النَّسخِ للقياسِ، ولا على أنَّ اللَّفظَ الدَّالَّ

<sup>(</sup>١) «العدة في أصول الفقه» (٤/ ١٢٩٠). (٢) «الواضح في أصول الفقه» (٤/ ٢٨٠).

<sup>(</sup>٣) «المسودة في أصول الفقه» (ص٢١٣). (٤) «المسودة في أصول الفقه» (ص٢١٨).

على الأخصِّ نُقِلَ عرفًا إلى الأعمِّ، فنُقِلَ ﴿ فَلَا تَقُل لَمُّكُمَا آُفِ ﴾ (١) إلى معنى: «ولا تُؤذِيهما»، ولا على أنَّه أُطلِقَ على الأعمِّ إطلاقًا مجازيًّا مِن إطلاقِ الأخصِّ على الأعمِّ.

إذا عُلِمَ ذلك، فالنَّسخُ إمَّا أن يَتَوجَّهَ على الفَحوى أو على أصلِه، وكلُّ مِنهما إمَّا معَ التَّعرُّضِ لذلك، وإمَّا أن يُنسَخَا مِنهما إمَّا معَ التَّعرُّضِ لذلك، وإمَّا أن يُنسَخَا معًا، وإمَّا أن يَكُونَ النَّسخُ بالفَحوى، فهذه ستُّ مسائل، فكلامُه هنا هو في نسخِ الفَحوى من غيرِ تَعرُّضٍ لبقاءِ الأصلِ أو رفعِه والنَّسخِ به، فقالَ ابنُ مُفلح: الفَحوى يُنسَخُ ويُنسَخُ به؛ لأنَّه كالنَّصِّ، وإنْ قيلَ: قياسٌ، فقطعيُّ (٢).

ويَجُوزُ (نَسْخُ أَصْلِ الفَحْوَى) عندَ الأكثرِ كالتَّأْفِيفِ (دُونَهُ) أي: دونَ الفَحوى، وهو بقيَّةُ أنواعِ الأذى، كما لو قال: رَفَعْتُ عنك تحريمَ التَّأفيفِ دون بقيَّةِ أنواع الإيذاء؛ لأنَّه لا يَلْزَمُ مِن إباحةِ الخفيفِ إباحةُ الشَّديدِ.

(وَ) يَجُوزُ (عَكْسُهُ) وهو نسخُ الفَحوى، وهو مثلًا الضَّربُ دونَ أصلِه، وهو التَّأفيفُ، كما لو قال: رَفَعْتُ عنك كلَّ إيذاءٍ غيرَ التَّأفيفِ، فيَجُوزُ في ظاهرِ كلامِ أصحابِنا وغيرِهم؛ لأنَّ الفَحوى وأصلَه مَدلولانِ مُتغايِرانِ؛ فجازَ نَسخُ كلَّ مِنهما.

(وَ) يَجُوزُ نسخُ (حُكْمِ مَفْهُومِ المُخَالَفَةِ إِنْ ثَبَتَ) حُكْمُهُ وإلَّا فلا، فيَجُوزُ نَسخُ حُكم المسكوتِ الَّذِي هو مخالفٌ للمنطوقِ معَ نَسخِ الأصلِ ودُونَه؛ لأنَّه لا يَنقُصُ الغرضُ به، وقد قالَ (٣) الصَّحابة رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عنهم: إنَّ

الإسراء: ٢٣.
 الإسراء: ٣٣.

<sup>(</sup>٣) في (د): قالت.

قولَ هَ صَالَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «المَسَاءُ مِنَ المَاءِ»(١) منسوخٌ بقولِ ه صَالَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «إِذَا التَقَى الخِتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الغُسُلُ »(١)، مع أنَّ الأصلَ باق، وهو وجوبُ الغسل بالإنزالِ.

(وَيَبْطُلُ) حُكْمُ المفهومِ (بِنَسْخِ أَصْلِهِ) الَّذِي هو المنطوقُ على الصَّحيحِ؛ لأنَّ فرعَه وعدمَه كالخِطابَينِ(٣).

(وَلا يُنْسَخُ بِهِ) أي: بمفهومِ المُخالفةِ على الصَّحيحِ؛ لضَعفِه عن مقاومةِ النَّصِّ.

(وَلَا حُكْمَ لِلنَّاسِخِ مَعَ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ و(السَّلَامُ) يَعني: أَنَّ الحُكمَ قَبلَ نزولِ النَّسخِ وقبلَ تبليغِ النَّبيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يَثبُتُ له حُكمُه في الجملةِ، وتحته ثلاثُ صورِ:

إحداها: أَنْ يَبْلُغَ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّماءِ قبلَ نزولِ الأرضِ، وقد تَقَدَّمَ حُكمُ ذلك.

الثَّانيةُ: أَنْ يُوحِيَه اللهُ تَعَالَى إلى جبريلَ ولم يَنزِلْ به إلى الأرض بعدُ.

الثَّالثة : أَنْ يَكُونَ ذلك بعدَ النُّزولِ مِن السَّماءِ وقبلَ أَنْ يُبَلِّغَه جبريلُ إلى النَّبِيِّ صَلَّقَةَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

<sup>(</sup>١) رواه مسلم (٣٤٣) من حديث أبي سعيد الخُدري رَمَوَاللَّهَ عَنْهُ.

<sup>(</sup>۲) رواه الترمذي (۱۰۸، ۱۰۹)، والنسائي في «الكبرى» (۱۹٤)، وابن ماجه (۲۰۸) من حديث عائشة رَخِلَتُهُمَةَنَا.

قال الترمذي: حسن صحيح.

<sup>(</sup>٣) في (ع): الخطابين.

وهات انِ الصُّورتانِ لا يَتَعَلَّقُ(١) بهما حُكمٌ (اتِّفَاقًا، فَإِذَا بَلَّغَهُ) جبريلُ للنَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّهُ (لَمْ يَثْبُتْ حُكْمُهُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَبْلُغُهُ) عندَ الأكثرِ؛ لأنَّه لو ثَبَتَ لَزَمَ وجوبُ الشَّيءِ وتحريمُه في وقتٍ واحدٍ؛ لأنَّه لو نُسِخَ واجبٌ بمُحَرَّمٍ لَيْمَ بتَركِ الواجبِ اتِّفاقًا، وأيضًا يَأْثَمُ بعِلمِه بالمُحرَّم اتِّفاقًا.

(وَلَيْسَتْ زِيَادَةُ جُزْءٍ مُشْتَرَطٍ) في الماهيَّةِ نَسخًا عندَ أصحابِنا وغيرِهم، كزيادةِ ركعةٍ على ركعتي الفجرِ؛ لعدم رفع حُكم شرعيِّ، بل ضُمَّ إليه حُكمٌ، وعندَ الآمِدِيِّ () نُسِخَ لرفع وجوبِ التَّشهُّدِ عَقِبَ الرَّكعتينِ، رُدَّ: التَّشهُّدُ آخِرَ الصَّلَاةِ للخروج منها فلا نَسخَ، ثمَّ يَلْزَمُ زيادةُ التَّغريبِ على الحدِّ.

(أَوْ) أي: وليسَتْ زيادةُ (شَرْطٍ) في الماهيَّةِ نسخًا عندَ الأكثرِ، كاشتِراطِ الوضوءِ للصَّلاةِ والطَّوافِ والنَّيَّةِ فيه؛ لأنَّه لم يَرفَعْ شيئًا.

(أَوْ) أَي: وليسَتْ (زِيَادَةُ تَرْفَعُ مَفْهُومَ المُخَالَفَةِ) نَسخًا عندَ الجمهورِ، وقِيلَ: إِنْ كَانَتِ الزِّيادةُ قد أفادَتْ خلافَ ما استُفيدَ مِن مفهومِ المُخالفةِ كانَت نَسخًا؛ كإيجابِ الزَّكاةِ في معلوفةِ الغنمِ، فإِنَّه يُفيدُ خلافَ مفهومٍ: «فِي السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ»، وإلَّا فلا.

(أَوْ) أَي: وليسَتْ (زِيَادَةُ عِبَادَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ) نسخًا، فإنْ كانَتِ الزِّيادةُ (مِنَ الحِنْسِ) أي: جنسِ ما سَبَقَ كزيادةِ صلاةٍ على الخمسِ؛ فالجمهورُ أنَّها ليسَتْ بنسخٍ، وقِيلَ: تَكُونُ نسخًا بزيادةِ صلاةٍ سادسةٍ لتغيُّرِ الوسطِ مِن الخمس.

<sup>(</sup>١) في (ع): تعلق.

<sup>(</sup>٢) (الإحكام) (٣/ ١٧٢).

(أَوْ) كَانَتِ الزِّيَادةُ مِن (غَيْرِهِ) أي: من ('' غيرِ الجنسِ المزيدِ، فإنَّها لا تكُونُ (نَسْخًا) إجماعًا كزيادةِ وجوبِ الزَّكاةِ على وجوبِ الصَّلَاةِ، وكذا الصَّومُ والحبُّ وغيرُها، وأمَّا زيادةُ العبادةِ غيرِ المستقلَّةِ كزيادةِ الجزءِ المُشتَرطِ والشَّرطِ فقد تَقَدَّمَ آنفًا.

(وَنَسْخُ جُزْء) عبادة (أَوْ) نسخُ (شَرْطِ عِبَادَةٍ) نَسخٌ (لَهُ) أي: لذلك الجزءِ أو الشَّرطِ (فَقَطْ) أي: دونَ نسخِ جميعِ تلك العبادةِ على الصَّحيحِ، وقِيلَ: نسخٌ للكُلِّ.

وقالَ المجدُ: مَحَلُّ الخلافِ في شرطٍ مُتَّصِلٍ كالتَّوجُّهِ، ومُنفصلٍ كوضوءٍ، لَيْسَ نسخًا لها إجماعًا(٢).

واستُدلَّ للمذهبِ الأوَّلِ بأنَّ وجوبَ العبادةِ باقٍ، ولا يَفتقرُ إلى دليلٍ ثانٍ إجماعًا، ولم يَتَجَدَّدْ وجوبٌ.



<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) (المسودة في أصول الفقه) (ص٢١٣).

### (فَصْلُ)

(يَسْتَحِيلُ تَحْرِيمُ مَعْرِفَةِ اللهِ) تَبَارَكَ و(تَعَالَى) إلَّا على القولِ بتكليفِ المُحالِ، وذلك لتَوَقُّفِه على معرفتِه، وهو دَوْرٌ، وقد تَقَدَّمَ مِن شرطِ المنسوخِ المُحالِ، وذلك لتَوَقُّفِه على معرفتِه، وهو دَوْرٌ، وقد تَقَدَّمَ مِن شرطِ المنسوخِ أَنْ يَكُونَ مشروعًا، وألَّا يَكُونَ اعتقادًا، فلا يَدخُلُ النَّسخُ التَّوحيدَ بحالٍ؛ لأنَّ الله تَعَالَى بأسمائِه وصفاتِه لم يَزَلُ ولا يَزالُ، وكذلك ما عُلِمَ أنَّه مُتَأَبِّدٌ، ونحوُ ذلك تَقَدَّمَ.

(وَ) أَمَّا (مَا حَسُنَ) لذاتِه كمعرفةِ اللهِ تَعَالَى (أَوْ قَبُحَ لِذَاتِهِ) كالظُّلْمِ والقَبائحِ العَقليَّةِ، ف (يَجُوزُ نَسْخُ وُجُوبِهِ) أي: وجوبِ ما حَسُنَ لذاتِه (وَ) نَسْخُ (تَحْرِيمِهِ) أي: تحريمٍ ما قَبُحَ لذاتِه عندَ مَن نَفَى الحُسنَ والقُبحَ ورعاية الحِكمةِ في أي: تحريمٍ ما قَبُحَ لذاتِه عندَ مَن نَفَى الحُسنَ والقُبحَ ورعاية الحِكمةِ في أفعالِه؛ لقولِه تَعالى: ﴿وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثِبِثُ ﴾ (١)، وقولِه تَعالى: ﴿وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ ﴾ (١)، ومَن أَثْبَتَ الحُسنَ والقُبحَ ورعايةَ الحِكمةِ في أفعالِه مَنعَ النَّسخَ.

(وَكَـذَا يَجُوزُ نَسْخُ جَمِيعِ التَّكَالِيفِ) لأَنَّها أحكامٌ، فإذا جازَ نسخُ بعضِها جازَ نسخُ بعضِها جازَ نسخُ جميعِها، (سِوَى مَعْرِفَتِهِ<sup>(٣)</sup> تَعَالَى) فيستحيلُ نسخُها كما تَقَدَّمَ. وقِيلَ للقاضي: لو جازَ النَّسخُ لجازَ في اعتقادِ التَّوحيدِ، فقالَ: اعتقادُ التَّوحيدِ مصلحةٌ لجميعِ المُكلَّفينَ في جميعِ الأوقاتِ، ولهذا لا يَجُوزُ الجمعُ بينَ إيجابِه والنَّهي عن مِثلِه في المستقبل بخلافِ الفعلِ الشَّرعيِّ (١).

(وَلَمْ يَقَعَا) أي: لم يَقَعْ نسخُ وجوبِ ما حَسُنَ لذاتِه أو تحريمِ ما قَبُحَ لذاتِه، ولا نَسخُ جميعِ التَّكاليفِ (إِجْمَاعًا) وإنَّما الخلافُ في الجوازِ العقليِّ، واتَّفَقُوا على عدم الوقوع.

<sup>(</sup>١) الرعد: ٣٩. (٢) إبراهيم: ٢٧.

<sup>(</sup>٣) في «مختصر التحرير» (ص١٩٤): معرفة الله. (٤) «العدة في أصول الفقه» (٣/ ٧٧٦).

باب في القياس \_\_\_\_\_\_باب في القياس \_\_\_\_\_

#### (باب

لمَّا فَرَغَ منَ المباحثِ المُتعلِّقةِ بالكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ، شَرَعَ في القياسِ ومباحثِه، وهو ميزانُ العُقولِ، قال اللهُ تَعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا وَاللهُ يَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا وَاللهُ يَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا وَاللهُ يَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا وَاللهِ اللهُ تَعالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا وَاللهِ اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَلَيْ اللهُ ا

و(القِيَاسُ لُغَةً: التَّقْدِيرُ وَالمُسَاوَاةُ) يُقالُ: قاسَ الفعلَ بالفعلِ؛ أي: حَاذَاه وسَاوَاه، وتَقُولُ: قِسْتُ الجراحةَ وسَاوَاه، وتَقُولُ: قِسْتُ الجراحةَ بالمِسْبَادِ، وهو شيءٌ يُشبِهُ الميلَ يُعرَفُ به عمِقُ الجرحِ، وتَقولُ: قِسْتُ الشَّيءَ بغيرِه وعلى غيره.

(وَ) أَمَّا القِيَاسُ (شَرْعًا) فهو: (تَسْوِيَةُ فَرْعٍ بِأَصْلٍ فِي حُكْمٍ) أي: يَدُلُّ على تسوية خاصَّة بينَ الأصلِ والفرعِ فَهُوَ (مِنْ بَابِ تَخْصِيصِ الشَّيْءِ بِبَعْضِ مُسَمَّيَاتِهِ) كتخصيصِ لفظِ الدَّابَّة ببعضِ مُسَمَّياتِها(١) فهو حقيقة مُرفيَّةٌ مجازٌ لغويُّ.

(وَ) القِيَاسُ (اصْطِلَاحًا) أي: في اصطلاحِ علماءِ الشَّريعةِ اختلفَ العلماءُ في تعريفِ اختلافًا كثيرًا جدًّا، وقلَّ أنْ يَسلَمَ منها تعريفٌ، وحاصِلُه (٢) يَرجعُ إلى اعتبارِ الفرعِ بالأصلِ في حُكْمِه، فقالَ القاضي (٤) وغيرُه: هو (رَدُّ فَرْعٍ إلى اعتبارِ الفرعِ بالأصلِ في حُكْمِه، فقالَ القاضي (٤) وغيرُه: هو (رَدُّ فَرْعٍ إلى أَصْلِ) ه (بِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ) كردِّ النَّبيذِ إلى الخمرِ في التَّحريمِ بعِلَّةِ الإسكارِ، ونَعني بالرَّدِ: الإلحاق والتَّسويَة بينَهما في الحُكمِ، وقريبٌ منه ما قال

<sup>(</sup>١) الحديد: ٢٥.

<sup>(</sup>٣) في (د): وحاصلها. (٤) «العدة في أصول الفقه» (١/ ١٧٤).

المُوَفَّقُ (') وغيرُه: «حَمْلُ فرعِ على أصلٍ في حُكمٍ جامعٍ»، فالجامعُ بينَهما هو عِلَّهُ حُكمٍ الأصلِ، وهو التَّحريمُ بجامعٍ وهو الوصفُ المناسِبُ؛ لأنَّه يَتَرَتَّبُ عليه الحُكمُ في نظرِ الشَّارع، وهو هنا الإسكارُ الَّذِي هو عِلَّةُ تحريمِ الخمرِ.

فائدةٌ: لا يُقالُ: الأصلُ والفرعُ لا يُعرَفانِ إلَّا بعدَ معرفةِ حقيقةِ القِيَاسِ وأَخذُهما في تعريفِه دَوْرٌ؛ لأنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا نَعني بالفرعِ صورةً أُريدَ إلحاقُها بالأُخرى في الحُكمِ لوجودِ العِلَّةِ المُوجِبةِ للحُكْمِ فيهما، وبالأصلِ الصُّورةَ بالأُخرى في الحُكمِ لوجودِ العِلَّةِ المُوجِبةِ للحُكْمِ فيهما، وبالأصلِ الصُّورةَ الملحقَ بها، فلا يَلْزَمُ دَوْرٌ مِن كونِ لفظِ الفرعِ والأصلِ يُشعِرُ ألَّا يَكُونَ هذا فرعٌ، وذلك أصلٌ إلَّا أنْ يَكُونَ هذا مَقِيسًا على ذلك.

(وَلَـمْ يُرَدْ) بالبناءِ للمفعولِ (بِالحَدِّ) المذكورِ (قِيَاسُ الدَّلاَلَةِ، وَ) قياسُ الدَّلالةِ وَفَيْ عِبد الدَّلالةِ (هُوَ الجَمْعُ بَيْنَ أَصْلٍ وَفَرْعٍ بِدَلِيلِ العِلَّةِ) كالجمعِ بينَ الخمرِ والنَّبيذِ بالرَّائحةِ الدَّالَّةِ على الشِّدَّةِ المُطرِبةِ.

(وَلا) أي: ولم يُرَدْ بالحدِّ أيضًا (قِيَاسُ العَكْسِ) على الأصحِّ، (وَ) قياسُ العكسِ (هُوَ: تَحْصِيلُ نَقِيضِ حُكْمِ المَعْلُومِ فِي غَيْرِهِ) أي: غيرِ ذلك الحُكمِ (لِافْتِرَاقِهِمَا) أي: افتِراقِ قياسِ الطَّردِ وقياسِ العكسِ (في عِلَّةِ الحُكْمِ) مثلُ: لكَّا وَجَبَ الصَّومُ في الاعتكافِ بالنَّذرِ وَجَبَ بغيرِ نذرٍ، عَكْسُه الصَّلاةُ: لمَّا لَمَّ وَجَبَ الصَّومُ في الاعتكافِ بالنَّذرِ وَجَبَ بغيرِ نذرٍ، عَكْسُه الصَّلاةُ: لمَّا لم تَجِبْ فيه بالنَّذرِ لم تَجِبْ بغيرِ نذرٍ، وقِيلَ: قياسُ العكسِ داخلٌ في حدِّ القياسِ؛ لأنَّ القصدَ مساواةُ الاعتكافِ بغيرِ نذرِ الصَّومِ في اشتِراطِ الصَّومِ القياسِ؛ لأنَّ القصدَ مساواةُ الاعتكافِ بغيرِ نذرِ الصَّومِ في اشتِراطِ الصَّومِ اللهِ بنذرِ الصَّومِ بهَ مَعنَى لا فارقَ بينَهما، أو بالسَّببِ، فيُقالُ: الموجِبُ للصَّومِ الاعتكافُ لا نذرُه، بدليلِ الصَّلاةِ، فالصَّلاةُ ذُكِرَتْ لبيانِ إلغاءِ النَّذرِ، فالأصلُ الاعتكافُ لا نذرُه، بدليلِ الصَّلاةِ، فالصَّلاةُ ذُكِرَتْ لبيانِ إلغاءِ النَّذرِ، فالأصلُ

<sup>(</sup>١) «روضة الناظر» (٢/ ١٤١).

اعتكافٌ بنذرِ صومٍ والفرعُ بغيرِ نذرِه، والحكمُ اشتِراطُه، والعِلَّةُ الاعتكافُ، أو أنَّ القصدَ قياسُ الصَّومِ بنذرِ على الصَّلَاةِ بنذرِ، فيُقالُ بتقديرِ عدمِ وجوبِ الصَّومِ في الاعتكافِ لا يَجِبُ فيه بنذرٍ كصلاةٍ، والعِلَّةُ: أنَّهما عبادتانِ، فعلى هذا يَصِحُّ الاستدلالُ به، ويَدُلُّ عليه أنَّه واقعٌ في القُرآنِ والسُّنَّةِ:

فأمَّا القرآنُ فنحوُ قولِه تَعالى: ﴿وَلَوْكَانَ مِنْعِندِغَيْرِاللَّهِ لَوَجَدُواْفِيهِ آخْذِلَافًا كَثِيرًا ﴾(١)، ولا اختلافَ فيه، فدَلَّ على أنَّ القُرآنَ مِن عندِ اللهِ بمُقتضى قياسِ العكسِ،

وأمَّا السُّنَّةُ فكحديثِ: يَأْتِي أحدُنا شَهوَتَه ويُؤجَرُ؟ قال: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامِ؟» يعني: أكانَ يُعاقَبُ؟ قالُوا: نعمْ، قال: «فَمَهْ؟»(٢).

فقاسَ (وَضعَها في حلالٍ، فيُؤجَرُ) على (وَضعِها في حرام، فيُؤزَرُ) بنقيضِ العِلَّةِ، فظَهَرَ بذلك أنَّ قياسَ العكسِ حُجَّةٌ، لكنَّه يُسَمَّى قياسًا مجازًا على الأرجح.

(وَأَرْكَانُهُ) أي: أركانُ القِياسِ أربعةٌ وهي:

(أَصْلٌ، وَفَرْعٌ، وَعِلَّةٌ) جامعةٌ (وَحُكْمٌ) وأركانُ الشَّيءِ: هو ما يَتَأَلَّفُ ذلك الشَّيء به هذه الأمورِ مجازٌ، إلَّا أنْ يَعنيَ بالقِيَاس مجموع هذه الأمورِ من الأربعةِ شطرًا لا شَرطًا.

<sup>(</sup>١) النساء: ٨٢.

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم (١٠٠٦) من حديث أبي ذرِّ رَسَيَلِلْتَهَنَهُ وفيه: (وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيَاتِي أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: ﴿أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وِزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ».

ونظيرُه في الفقهِ: إطلاقُ أنَّ البيعَ أركانُه ثلاثةٌ: عاقدٌ، ومعقودٌ، وصيغةٌ، والمرادُ ما لا بُدَّ منه، فإذا قِسْنا النَّبيذَ على الخمرِ بعِلَّةِ الإسكارِ.

(فَالأَصْلُ) الخمرُ، وهو (مَحَلُّ الحُكْمِ المُشَبَّهِ بِهِ) على الأرجحِ؛ لافتقارِ الحُكم والنَّصِّ إليه.

(وَالفَرْعُ) النَّبيذُ وهو (المَحَلُّ المُشَبَّهُ) على الأرجح.

(وَالعِلَّةُ) وهي الجامعُ (فَرْعٌ لِلْأَصْلِ) لأخذِه منه (وَ) هي (أَصْلٌ لِلْفَرْعِ) اتِّفاقًا لبناءِ حُكمِه عليه.

(وَالحُكْمُ) المُستفادُ مِن القِيَاسِ هو (المُعَلَّلُ) أي: المعلول؛ لا أنَّ المعلول؛ لا أنَّ المعلولَ هو المحكومُ فيه، ويُقالُ: بم تُعَلِّلُ الحكم، واعتلَّ فلانٌ لحُكمِه بكذا، وعِلَّةُ المريضِ تَقومُ به وتُؤَثِّرُ فيه، فلهذا كانَ الجسمُ معلولًا، فهذه أركانُ القِيَاس.

## (وَ) أَمَّا شروطُه فه(شَرْطُ حُكْم الأَصْلِ:

(١) كُوْنُهُ شَرْعِيًّا) أي: تفريعًا على أنَّ القِيَاسَ لا يَجري في اللَّغاتِ والعَقليَّاتِ (إِنِ اسْتَلْحَقَ شَرْعِيًّا)؛ وذلك لأنَّه القصدُ مِن القِيَاسِ الشَّرعيِّ، معَ أنَّ القِيَاسَ في اللُّغويِّ والعقليِّ صحيحٌ يُتَوَصَّلُ به إلى الحُكمِ الشَّرعيِّ، كقياسِ تسميةِ اللَّائط زانيًا والنَّبَاشِ سَارقًا ليَثْبُتَ الحدُّ والقطعُ.

فإذا قِيلَ بأنَّ ذلك إِنَّمَا هو في استلحاقِ نَفسِ الحُكمِ الشَّرعيِّ فلا بُدَّ مِن اشتِراطِ كونِه شرعيًّا.

(٢) (وَ) شَرطُ حُكمِ الأصلِ أيضًا كَوْنُه (غَيْرَ مَنْسُوخٍ) لأنَّه زالَ اعتبارُ الجامع.

(٣) (وَ) شرطُه أيضًا أن (لا) يَكُونَ (شَامِلَا لِحُكْمِ الفَرْعِ) إذْ لو كانَ شَامِلًا لِحُكْمِ الفَرْعِ ا أَوْلَى مِن شَامِلًا لحُكمِ الفرعِ لَم يَكُنْ جَعلُ أحدِهما أصلًا والآخرِ فرعًا أَوْلَى مِن العكسِ، ولكانَ القِيَاسُ ضائعًا وتطويلًا بلا طائل.

مِثالُه: في الذُّرةِ مطعومٌ، فلا يَجُوزُ بيعُه بجنسِه مُتفاضِلًا قياسًا على البُرِّ، في البُّرِ في البُّرِ فنقُولُ: قال رسولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تَبِيعُوا الطَّعَامَ فِي البُّرِ فَنَقُولُ: قال رسولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَرَ: «لا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ، إلَّا يَدَّا بِيَدِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ »(٢) فإنَّ الطَّعامَ يَتناوَلُ الذُّرةَ كما يَتناوَلُ البُرَّ.

(٤) (وَ) شرطُه أيضًا: أن (لا) يَكُونَ (مَعْدُولًا بِهِ عَنْ سَنَنِ) أي: عن طريقِ (القِيَاسِ) المُعتبَرِ فيه، وذلك على ضَربينِ:

أحدُهما: (لكونِه) لم يُعقَلْ مَعناه إمَّا لكونِه لم يُستثْنَ مِن قاعدةِ عامَّةٍ (كَعَدَدِ الرَّكَعَاتِ(٣))، أو استُثنِي كالعملِ بشهادةِ خُزَيْمَةَ (٤) وَحدَه فيما لا يُقبَلُ شهادةُ الواحدِ فيه.

<sup>(</sup>١) ليس في (ع).

<sup>(</sup>٢) قال ابن كثير في «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب» (ص٤٤٥): ليس هو في شيء من الكتب بهذه الصيغة.

وروى مسلم (١٥٩٢) عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّهُ أَرْسَلَ غُلَامَهُ بِصَاعِ قَمْحٍ، فَقَالَ: بِعْهُ، ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيرًا، فَذَهَبَ الغُلَامُ، فَأَخَذَ صَاعًا وَزِيَادَةَ بَعْضِ صَاعٍ، فَلَمَّا جَاءَ مَعْمَرًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ انْطَلِقْ فَرُدَّهُ، وَلَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللهِ صَلَّاتَتَنَايَوَيَسَدِّ، يَقُولُ: «الطَّمَامُ بِالطَّمَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ».

<sup>(</sup>٣) قوله: كعدد الركعات. في امختصر التحرير، (ص١٩٦): غير معقول المعنى.

<sup>(</sup>٤) رواه أبو داود (٣٦٠٧)، والنسائي (٢٦٤٧)، والحاكم (٢/ ٢١) وصحَّحه، من حديث خُزيمة بن ثابت رَحِيَالِيَّهُ عَنهُ أَنَّ النَّبِيِّ صَالِقَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْتَاعَ فَرَسًا مِنْ أَعْرَابِيِّ .. الحديث.

والضَّربُ الثَّاني: ما عُقِلَ مَعناه، وأشارَ إليه بقولِه: (أَوْ لا نَظِيرَ لَهُ) أي: لسم يُوجَدْ ما يُساويه في العِلَّةِ، سواءٌ كانَ (لَهُ مَعْنَى ظَاهِرٌ) كرُخَصِ السَّفِرِ للمَشَقَّةِ، (أَوْ لا) مَعنَى له ظاهرٌ، كالدِّيةِ على العاقلةِ، فلا يَجري القِيَاسُ في ذلك؛ لتَعذُّرِ التَّعديةِ حينئذِ.

(وَمَا خُصَّ مِنَ القِيَاسِ يَجُوزُ القِيَاسُ عَلَيْهِ) كقولِ أحمدَ فيمَن نَذَرَ ذَبْحَ نَفسِه: يَفدي نَفسَه بكبشِ. فقاسَ مَن نَذَرَ ذَبْحَ نَفسِه على مَن نَذَرَ ذَبْحَ وَلَدِه.

(وَ) ما خُصَّ مِن القِيَاسِ يَجُوزُ (قِيَاسُهُ عَلَى غَيْرِهِ) كتجويزِ الإمامِ أحمدَ شراءَ أرضِ السَّوادِ لا بيعَها، قال: استحسانٌ. واحتجَّ بتجويزِ (١) الصَّحابةِ شراءَ المصاحفِ لا بيعَها، وهو قولُ أصحابِنا وغيرِهم؛ لأنَّ الظَّنَّ الخاصَّ أرجحُ، ولهذا قُدِّمَ لأصلِه.

(٥) (وَ) مِن شرطِ حُكمِ الأصلِ أيضًا (كُوْنُهُ غَيْرَ فَرْعٍ) في ظاهرِ كلامِ الإمامِ أحمد، وقد قيلَ له: يَقِيسُ الرَّجُلُ بالرَّأيِ؟ فقالَ: لا، هو أن يَسمَعَ الحديثَ فيقيسَ عليه، اختارَه القاضي وغيرُه، ثمَّ ذَكَرَ أنَّه يَجُوزُ أن يُستنْبَطَ مِن الفرع المُتوسِّطِ عِلَّةٌ ليسَتْ في الأصل، ويُقاسُ عليه.

وذَكَرَ أيضًا في مسألةِ القِيَاسِ جوازَ كونِ الشَّيءِ أصلًا لغيرِه في حُكمٍ، وفرعًا لغيرِه في حُكمٍ، وفرعًا لغيرِه في حُكمِ واحدٍ.

قال أبو محمَّدِ البغداديُّ: لأنَّه لان يُخِلُّ بنَظم القِيَاسِ وحقيقتِه (٣).

<sup>(</sup>١) زاد في (ع): الإمام. (٢) ليست في (د).

<sup>(</sup>٣) ينظر: (أصول الفقه) (٣/ ١١٩٦)، و(شرح الكوكب المنير) (٤/ ٢٥).

وأمَّا وجه المنع فلأنَّ العِلَّة إن اتَّحَدَتْ فالوَسَطُ لغوٌ، كقولِ شافعيّ: السَّفَرْ جَلُ مطعومٌ فيَكُونُ رِبَويًّا كالتُّفَّاحِ. ثمَّ يَقِيسُ التُّفَّاحَ على البُرّ. وإنْ لم تَتَّحِدْ: فَسَدَ القِيَاسُ؛ لأنَّ الجامعَ بينَ الفرعِ الأخيرِ والمتوسِّطِ لم يَثبُتْ اعتبارُه لثبوتِ الحكم في الأصلِ الأوّلِ (١) بدونِه، والجامعُ بينَ المتوسِّطِ اعتبارُه لثبوتِ الحكم في الأصلِ الأوّلِ (١) بدونِه، والجامعُ بينَ المتوسِّطِ وأصلِه لَيْسَ في فرعِه كقولِ شافعيّ في الجُذامِ: عيبٌ يُفسَخُ به البيعُ، فكذا النَّكاحُ كالرَّتَقِ. ثمَّ يَقِيسُ الرَّتَقَ على الجَبِّ بفواتِ الاستمتاع.

(٦) (وَ) مِن شرطِ حُكمِ الأصلِ أيضًا كَونُه (مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَ الحَصْمَيْنِ) فيإنْ كانَ أحدُهما يَمنَعُ حُكْمَ الأصلِ، فلا يُستَدَلُّ عليه بالقِيَاسِ فيه، وإنَّما شُرِطَ ذلك لتَلَّ يَحتاجُ القِيَاسُ عندَ المنعِ إلى إثباتِه، فيَكُونُ انتقالًا مِن مسألةٍ إلى أُخرى.

و (لا) يُشتَرطُ اتِّفاقُ (الأُمَّةِ) على حُكمِ الأصلِ بل يَكفي اتِّفاقُ الخصمينِ عليه لحصولِ المقصودِ بذلك على الصَّحيحِ، (وَلا) يُشتَرطُ (معَ) اتِّفاقِ الخصمينِ (اخْتِلافُهُمَا) أي: اختلافُ الأُمَّةِ، وقِيلَ: يُشتَرطُ اتِّفاقُ الخصمينِ واختلافُ الأُمَّةِ، عَتَى لا يَكُونَ مُجمَعًا عليه.

(وَلَوْ لَمْ يَتَّفِقاً) أي: الخصمانِ على حُكمِ الأصلِ، ولم يَكُنْ مُجمَعًا عليه (فَأَنْبَتَ المُسْتَدِلُّ حُكْمَهُ) أي: حُكمَ الأصلِ (بِنَصِّ، ثُمَّ أَثْبَتَ العِلَّةَ) بأحدِ طُرُقِها الآتيةِ، (قُبِلَ) منه استدلالُه في الأصحِّ، ونَهَضَ دليلُه على الخصمِ على الصَّحيحِ؛ لأنَّه لو لم يُقبَلْ مِن المُستدلِّ لم يُقبَلْ منه مُقدِّمَةٌ يُثبِتُها بعدَ مَنع خصمِه، فلا يُقبَلُ إلَّا البديهيُّ.

<sup>(</sup>١) ليست في «د».

مثالُه: أن يَقُولَ في المُتبايعَينِ إذا كانَتِ السِّلعةُ تالفةً: مُتبايعانِ تَخَالَفَا، فيَتَحَالفانِ ويَترَادًانِ، كما لو كانَتِ السِّلعةُ قائمةً؛ لقولِه صَالَّلتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا السِّلعةُ قائمةً؛ لقولِه صَالَّلتُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا الصِّلفَ المُتبَايِعَانِ فَلْيَتَحَالَفَا وَلْيَتَرَادًا» (١) فيَثْبُتُ الحُكمُ بالنَّصِّ، وعِلَّتُه: الخُتلفَ المُتبَايِعانِ فَلْيَتَحَالَفَا وَلْيَتَرَادًا» (١) فيَثْبُتُ الحُكمُ بالنَّصِّ، وعِلَّتُه: التَّحالفُ بالإيماءِ.

(وَإِنْ) كَانَ حُكِمُ الأصلِ فرعًا، و(لَمْ يَقُلْ بِحُكْمِ أَصْلِهِ) أي: أصلِ ذلك الفرع (المُسْتَدِلُّ) وقالَ به المُعتَرضُ، كقولِ حنفيٌّ في صومِ رمضانَ بنيَّة نفل: أَتَى بما أُمِرَ به، فصَعَ كفريضةِ حجِّ بنيَّةِ نفل. وهو لا يَقُولُ بصِحَّة فريضةِ الحجِّ بنيَّةِ النَّفل، بل خصمُه هو القائلُ به، (فَ) هذا قياسٌ (فَاسِدٌ) لفسادِ أصلِه عندَه؛ لأنَّه اعترفَ ضِمنًا بخطيّه في الأصلِ، وهو إثباتُ الصِّحَةِ في فريضةِ الحجِّ، والاعترافُ ببطلانِ إحدى مُقدِّماتِ دليلِه اعترافٌ ببطلانِ دَليلِه، ولا يُمكَنُ مِن المُدعِي ما هو معتَرفٌ ببطلانِه، ولا يُمكَنُ مِن دَعواه.

مثالٌ آخَرُ: أن يَقُولَ حنبليٌ في قتلِ المُسلِمِ بالذِّمِّيِّ: تَمَكَّنَتِ الشُّبهةُ؛ فلا يُوجِبُ القصاصَ كالمُثقَلِ، فإنَّه فرعٌ يُخالفهُ المُستدلُّ وهو على مذهبِ المُعترض، وفرعٌ مِن فروعِه، فلا يُمَكَّنُ المُستدلُّ مِن تقريرِ مذهبِه معَ اعتِرافِه ببطلانِه.

(وَمَا) مبتدأٌ خَبَرُه قولُه: لَيْسَ بحُجَّةٍ (اتَّفَقَا عَلَيْهِ) أي: إذا اتَّفَقَ الخَصمانِ على حُكمِ الأصل:

<sup>(</sup>١) قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ٥٩٧): وهذه رواية غريبة لم أجدها في شيء من كتب الحديث بعد البحث التام، وأفاد الرافعي في كتابه «التذنيب» أن هذه الرواية لا ذكر لها في كتب المحديث، وإنما توجد في كتب الفقه.

- فإنْ كانَ (لِعِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ) أو لعِلَّةٍ يَمنَعُ الخصمُ وُجودَها في الأصلِ، شُمِّي قياسًا مُرَكَّبًا، (وَيُسَمَّى) الأوَّلُ: (مُرَكَّبَ الأصْلِ).

مثالُه: قياسُ حُلِيِّ البالغةِ على حُلِيِّ الصَّبِيَّةِ في أَنَّه لا زكاةَ فيه، فإنَّ ذلك مُتَّفَقٌ عليه في حُلِيٍّ الصَّبِيةِ، لكنْ لعِلَّتينِ مختلفتينِ، فعندنا لكونِه حُلِيًّا مُباحًا، وعندَ الحنفيَّةِ لكونِه مالَ صَبِيَّةٍ.

- (أَوْ) أي: وإن كان اتفاق الخَصمين على حكم الأصل (لِعِلَّةٍ يَمْنَعُ الخَصْمُ وُجُودَهَا) أي: وجود تلك العِلَّة (فِي الأَصْلِ) سُمِّيَ قياسًا مركبًا أيضًا.

ووجه تسمية الأوَّلِ مُركَّبَ الأصلِ لاختلافِ الخَصمينِ في تركيبِ الحُكمِ، فالمُستدلُّ يركبُ العِلَّة على الحُكمِ والخَصمُ بخلافه.

(وَيُسَمَّى) الشَّاني: (مُرَكَّبَ الوَصْفِ) لاختلافِ الخصمينِ في نفسِ الوصفِ الجامعِ؛ لأنَّ الخصمَ يُوافِقُ المُستدلَّ على العِلَّةِ [ولكنَّه يَمنَعُ] (١) وُجودَها في حُكم الأصل.

مثاله: أن يُقالَ في مسألةِ تعليقِ الطَّلاقِ بالنِّكاحِ: تعليقٌ، فلا يَصِحُّ قبلَ النِّكاحِ، كما لو قال: «زينبُ الَّتي أَتزَوَّجُها طالقٌ». فيقولُ الحنفيُّ: العِلَّةُ هي كونُه تعليقًا مفقودةٌ في الأصلِ، فإنَّ قولَه: «زينبُ الَّتي أَتزَوَّجُها طالقٌ» تَنجيزٌ لا تعليقٌ، فإنْ صَحَّ هذا بَطلَ قياسُك الَّذِي هو إلحاقُ تعليقِ الطَّلاقِ به؛ لا تعليقٌ، فإنْ صَحَّ هذا بَطلَ مَنعْتَ حُكمَ الأصلِ، وهو عدمُ الوقوعِ في قولِه: «زينبُ الَّتي أَتزَوَّجُها طالقٌ»؛ لأنِّي إِنَّمَا مَنعْتُ الوقوع؛ لأنَّه تنجيزٌ، فلو كانَ تعليقًا لقُلْتُ به.

<sup>(</sup>۱) في (د): ولكن يمنعه.

وهذا القِيَاسُ المُرَكَّبُ (لَيْسَ بِحُجَّةٍ) عندَ الأكثرِ: أَمَّا الأُوَّلُ: فلأنَّ الخَصمَ لا يَنفَكُ عنْ مَنعِ العِلَّةِ في الفرعِ أو منعِ الحُكمِ في الأصلِ، وعلى التَّقديرينِ فلا يَتِسَمُّ القِيَاس. وأمَّا الثَّاني: فلأنَّه لا يَنفَكُ عن منعِ الأصلِ، كما لو لم يَكُنِ التَّعليتُ ثابتًا فيه، أو مَنْعِ حُكْمَ الأصلِ، كما إذا كانَ ثابتًا، وعلى التَّقديرينِ لا يَتِمُّ القِيَاسُ.

(وَ) أَمَّا (لَوْ سَلَّمَهَا) أي: سَلَّمَ الخصمُ العِلَّةَ للمُستدلِّ (فَأَثْبَتَ المُسْتَدِلُّ وُجُودَهَا) أي: وجودَ العِلَّةِ حيثُ اختلفوا فيه، انتهضَ الدَّليلُ على الخصمِ لقيامِ الدَّليلِ عليه، (أَوْ سَلَّمَهُ الخَصْمُ) أي: سَلَّمَ وجودَ العِلَّةِ للمُستدِلِّ، (انْتَهَضَ الدَّليلِ عليه، (أَوْ سَلَّمَهُ الخَصْمُ) أي: سَلَّمَ وجودَ العِلَّةِ للمُستدِلِّ، (انْتَهَضَ الدَّليلِ عليه، فيَصِحُّ القِيَاسُ لاعتِرافِ الخَصمِ بالمُقتضى لصِحَّتِه، كما لو كانَ مجتهدًا أو غَلَبَ على ظنّه صِحَّةُ القِيَاسِ، فإنَّه لا يُكابِرُ نَفْسَه فيما أَوْ جَبَه عليه.

(وَيُقَاسُ) أي: ويَجُوزُ القِيَاسُ (عَلَى عَامٍّ خُصَّ، كَلَائِطٍ، وَآتٍ بِهِيمَةً، عَلَى زَانِ) في الأصحِّ.

تنبيه: لَيْسَ مِن شرطِ حُكْمِ الأصلِ أَنْ يَكُونَ فيه نصُّ، ذَكَرَه ابنُ مُفلح (١٠)، وذَكَرَ ابنُ بَرْهَانَ عن بعضِ أصحابِهم: يُشتَرَطُ حَتَّى لو اجتمعَتِ الأُمَّةُ عليه، لم يَجُزِ القِيَاسُ عليه.



<sup>(</sup>۱) «أصول الفقه» (۳/ ۱۲۰۷).

فصل في العلة \_\_\_\_\_\_فصل في العلة \_\_\_\_\_

### (فضل)

(العِلَّةُ) مِن أركانِ القِيَاسِ كما تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَتْ أحكامُها في خطابِ الوضع.

وأمَّا تعريفُها: فهي وصفٌ ظاهرٌ مُنضبِطٌ مُعَرِّفٌ للحُكْم، فخَرَجَ بقيدِ الظُّهورِ: الخفيُّ؛ كالبَخرِ في الأسدِ، وبالانضباطِ - والمرادُبه تمييزُ الشَّيءِ عن غيره: ما هو منتشرٌ لا ضابطَ له؛ كالمَشَقَّةِ، فلذلك لا يُعَلَّلُ إلَّا بوصفٍ مُنضبِطٍ يَسْتمِلُ عليها، وبقولِنا: «مُعرِّفٌ للحُكمِ» ما يُعرِّفُ نقيضَه، وهو المانعُ، أو ما يَتَوَقَّفُ عليه المُعرَّفُ وهو الشَّرطُ، فتقييدُ الوصفِ الظَّاهرِ المُنضبطِ بكونِه مُعَرِّفًا، فقد اختلفَ العلماءُ فيه:

فأصحابُنا والأكثرُ أنَّ العِلَّةَ (مُجَرَّدُ أَمَارَةٍ وَعَلَامَةٍ نَصَبَهَا الشَّارِعُ دَلِيلًا) ليستدلَّ بها المُجتهدُ (عَلَى) وجدانِ (الحُكْم) إذا لم يَكُنْ عارفًا به.

لا مُؤَثِّرةٍ؛ لأنَّ الحُكمَ قديمٌ فلا مُؤثِّرَ له، فإنْ أُريدَ تَعَلُّقُ الحُكمِ بالمُكَلَّفِ فهو بإرادةِ اللهِ تَعَالَى لا بتأثيرِ شيءٍ مِن العالَمِ.

ويَجُوزُ أَن يَتَخَلَّفَ ذلك الدَّليلُ، كالغيمِ الرَّطبِ أمارةٌ على المَطرِ، وقد يَتَخَلَّفُ، وهذا لا يُخرِجُ الأمارةَ عن كَوْنِها أمارةً.

(زِيدَ) أي: وزادَ ابنُ عَقِيلِ(١) وغيرُه في الحدِّ (معَ أَنَّها) أي: العِلَّةَ (مُوجِبَةٌ لِمَصَالِحَ) و(دَافِعَةٌ لِمَفَاسِدَ) ليسَتْ مِن جنس الأمارةِ السَّاذَجةِ.

<sup>(</sup>١) «الواضح في أصول الفقه» (٥/ ٤٩٥).

واختارَ الآمِدِيُّ (() وغيرُه الأوَّل؛ لأنَّه لا فائدةَ في الأمارةِ سوى تعريفِ الحُكمِ، وقد عُرِفَ بالخطابِ، ولأنَّها مُعرِّفَةٌ لحُكمِ الأصلِ، فهو فَرعُها وهي مستنبطةٌ منه فهي فرعُه، فيَلْزَمُ الدَّورُ، وفيه نظرٌ؛ لجوازِ كَوْنِ فائدتِها تعريفَ حُكْمِ الفرع، وبنى أصحابُنا على قولِهم: «العِلَّةُ مُجَرَّدُ أمارةٍ وعلامةٍ» صِحَّةَ التَّعليل باللَّقبِ، نصَّ عليه أحمدُ (().

(فَيَصِحُّ تَعْلِيلٌ بِلَقَبِ) مثالُه: تعليلُ الرِّبَا في النَّقدينِ بكونِهما ذهبًا وفِضَّةً، وتعليلُ ما يُتَيَمَّمُ به بكونِه ترابًا، وما يُتَوَضَّأُ به بكونِه ماءً.

والمرادُ باللَّقبِ: ما لَيْسَ بمُشتَقِّ، لا الَّذِي هو أحدُ أقسامِ العَلَمِ فقطْ، قاله البرْمَاوِيُّ (٣).

فيَصِحُّ التَّعليلُ به عندَ الأكثرِ (كَ) ما يَصِحُّ (بِمُشْتَقٌ) اتَّفاقًا، وذلك كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ والصِّفَةِ المُشَبَّهةِ، ونحوِ ذلك، فهو جائزٌ على مَعنى أنَّ المَعنى المُشتقَّ ذلك منه هو عِلَّةُ الحُكْمِ، نحوُ: ﴿ اَقَنُلُواۤ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (١)، ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقُ وَالسَارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّالِقُ وَالسَّالِقُ وَالسَارِقُ وَالسَّارِ الْمَالِقُ وَالسَارِقُ وَالسَّالِ الْمَالِقُ وَالسَّالِ الْمَالِقُ وَالسَّالِقُ وَالْمَالِقُ وَالْمَالِ الْمَالِقُ وَالْمَالِقُ وَالْمَالِقُ وَالْمَالِقُ وَالْمَالِقُ وَالْمِالْمُ الْمَالِقُ وَالْمَالِقُ وَالْمَالِقُ وَالْمَالِقُ وَالْمَالَ الْمَالِقُ وَالْمُ الْمَالِقُ وَالْمَالِقُ وَالْمُوالْمُ الْمَالِقُ وَالْمُولُ الْمُعْمِقُ وَالْمُولُ الْمَالِقُ وَالْمُلْمُ

<sup>(</sup>١) (الإحكام) (٣/ ٢٠٢).

<sup>(</sup>٢) ينظر: «التحبير شرخ التحرير» (٧/ ٣١٨٧)، و «شرح الكوكب المنير» (٤/ ٤٢).

<sup>(</sup>٣) (الفوائد السنية في شرح الألفية) (٤/ ٥١).

<sup>(</sup>٤)التوبة: ٥.

<sup>(</sup>٥) المائدة: ٣٨.

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري (٢٢٨٧)، ومسلم (١٥٦٤) من حديث أبي هريرة رَعَوَاللَّهُ عَنْهُ.

(وَلا يُشْترَطُ) في عِلَّةِ الأصلِ عندَ أكثرِ أصحابِنا: (اشْتِمَالُهَا عَلَى حِكْمَةٍ مَقْصُودَةٍ لِلشَّارِعِ)، ونَعني بالأصلِ: «ما يُعَلَّلُ به الحُكمُ في الأصلِ»، واشترَطَ الأكثرُ أَنْ تَكُونَ مُشتملةً على حِكمةٍ مقصودةٍ للشَّارِعِ مِن شرعِ الحُكمِ مِن: الأكثرُ أَنْ تَكُونَ مُشتملةً على حِكمةٍ مقصودةٍ للشَّارِعِ مِن شرعِ الحُكمِ مِن المحكمِ مِن المحكمِ مِن المحكمِ أو تقليلِها، ومِن أجلِ كَوْنِ العِلَّةِ لا بُدَّ مِن استمالِها على حِكمةٍ تَدعو إلى الامتثالِ، كانَ مَانِعُها وصفًا وجوديًّا يُخِلُّ بحِكْمَتِها، ويُسَمَّى «مانِعَ السَّببِ»، كالدَّينِ إذا قُلْنا أنَّه مانعُ لوجوبِ الزَّكاةِ، ولأنَّ حِكمةَ السَّببِ وهو مِلكُ النِّصابِ غِنَى مالِكِه، فإذا لوجوبِ الزَّكاةِ، ولأنَّ حِكمةَ السَّببِ وهو مِلكُ النِّصابِ غِنَى مالِكِه، فإذا كانَ مُحتاجًا إليه لوفاءِ الدَّينِ، فلا غِنَى، فاختلَّتْ (١٠ حِكمةُ السَّببِ بهذا لمانع، فإنْ لم يُخِلَّ بحِكمَتِها بل بالحُكمِ فقطْ، والحِكمةُ باقيةٌ، شُمِّي «مانعَ المانع، فإنْ لم يُخِلَّ بحِكمَتِها بل بالحُكمِ فقطْ، والحِكمةُ باقيةٌ، شُمِّي «مانعَ المُنعُ عَلَا المُعَلِي وقي القصاصِ، وتَقَدَّمَ ذلك في آخِرِ أقسامِ خِطابِ الوضع.

فائدةٌ: الوصفُ المجعولُ عِلَّةً ثلاثةُ أقسامٍ: فإِنَّه تارةً يَكُونُ رافعًا لا دافعًا، ويَكُونُ دافعًا لا دافعًا، ويَكُونُ رافعًا دافعًا، وإليه أشارَ بقولِه:

(ثُمَّ قَدْ تَكُونُ) العِلَّةُ:

(١) (رَافِعَةً) ومنه الطَّلاقُ، فإِنَّه يَرفَعُ حِلَّ الاستمتاعِ ولا يَدفَعُه؛ لأنَّ الطَّلاقَ إلى استمرارِه لا يَمنَعُ وقوعَ نكاح جديدٍ بشرطِه.

(٢) (أَوْ دَافِعَةً) ومنه العِدَّةُ، فإنَّها دافعةٌ للنِّكاحِ إذا وُجِدَتْ في ابتدائِه، لا رافعةٌ له أَوْ دَافِعَةٌ له إذا طَرَأَتْ في أثناءِ النِّكاحِ، [فإنَّ المَوطوءةَ بشُبهةٍ تَعتَدُّ وهي باقيةٌ على الزَّوجيَّةِ.

<sup>(</sup>١) في «د»: فاختلف.

<sup>(</sup>٢) في (ع): كأبوة.

(٣) (أَوْ فَاعِلَتَهُمَا) أي: فاعلة للأمرينِ: الرَّفعِ والدَّفعِ، ومنه الرَّضاعُ، فإنَّه يَمنَعُ مِن ابتداءِ النِّكاحِ](١)، وإذا طَرَأَ في أثناءِ العِصمةِ رَفَعَها.

وتَكُونُ العِلَّةُ أيضًا (وَصْفًا:

(١) حَقِيقِيًّا) وهو ما يُعقَلُ باعتبارِ نَفْسِه، ولا يَتَوَقَّفُ على وضع، كقَوْلِنا: مطعومٌ، فيَكُونُ ربويًّا، فالطَّعمُ مُدرَكٌ بالحسِّ، وهو أمرٌ حقيقيٌّ؛ أي: لا تتوقَّفُ مَعقوليَّتُه على معقوليَّة غيره، ويُعتبَرُ فيه أمرانِ:

أحدُهما: أنْ يَكُونَ (ظَاهِرًا) لا خفيًّا.

الثَّاني: أَنْ يَكُونَ (مُنْضَبِطًا) أي: يَتَمَيَّزُ عن غيرِه، ولا خلافَ في التَّعليلِ به.

(٢) (أَوْ) أَي: وتَكُونُ العِلَّةُ أيضًا وصفًا (عُرْفِيًّا) وشرطُه أَنْ يَكُونَ (مُطَّرِدًا) لا يَختلِفُ بحَسَبِ الأوقاتِ، وإلَّا لجازَ أَنْ يَكُونَ ذلك العُرفُ في زمنِ النَّبِيِّ صَلَالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ دونَ غيرِه، فلا يُعَلَّلُ به.

مثاله: الشَّرفُ والخِسَّةُ في الكَفَّارةِ وعَدَمِها، فإنَّ الشَّرَفَ يُناسِبُ التَّعظيمَ والإكرامَ، والخِسَّة تُناسِبُ ضِدَّ ذلك؛ فيُعلَّلُ به بالشَّرطِ المُتَقَدِّم.

(٣) (أَوْ) أي: وتَكُونُ العِلَّةُ أيضًا وصفًا (لُغَوِيًّا) في الأصحِّ.

مثالُه: تعليلُ تحريمِ النَّبيذِ؛ لأنَّه يُسَمَّى خمرًا، فحَرُمَ؛ كعَصيرِ العِنبِ.

تنبية: ما سَبَقَ هو الوصفُ المشتملُ على الحكمةِ، أمَّا نفسُ الحِكمةِ (فَ) قال الأكثرُ: (لا يُعَلَّلُ) الحكمُ الشَّرعيُ (بِحِكْمَةٍ مُجَرَّدَةٍ عَنْ وَصْفٍ ضَابِطٍ

<sup>(</sup>١) ليس في (ع).

لَهَا) لَخَفَائِهَا، كَالرِّضَى في البيعِ، ولذلك أُنِيطَتْ صِحَّةُ البيعِ بالصِّيغِ (١) الدَّالَّةِ عليه، ولعدم انضباطِها كالمَشقَّةِ، ولذلك أُنِيطَتْ بالسَّفرِ، ووجهه ردُّ الشَّارِعِ في ذلك إلى المَضارِّ الظَّاهرةِ دفعًا للعُسرِ واختلافِ الأحكامِ، ولهذا للشَّارِعِ في ذلك إلى المَضارِّ الظَّاهرةِ وفعًا للعُسرِ واختلافِ الأحكامِ، ولهذا لم يُرَخَّصْ للحَمَّالِ ونحوِه للمَشَقَّةِ؛ ولأنَّه يَكُونُ الوصفُ الظَّاهرُ المُنضبطُ عديمَ التَّأْثيرِ استغناءً بأصلِ الحِكمةِ، ولأنَّ فيه حرجًا بالبحثِ عنها، فتنتفي عديمَ التَّأثيرِ استغناءً بأصلِ الحِكمةِ، ولأنَّ فيه حرجًا بالبحثِ عنها، فتنتفي بقولِه تَعالى: ﴿ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾ (١).

(وَيُعَلَّلُ ثُبُوتِيٌّ) أي: يَصِحُّ تعليلُ حُكم ثُبُوتِيٌّ (بِعَدَم) على الصَّحيح، واستُدلَّ له بأنَّه كنصِّ الشَّارعِ عليه، وكالأحكامِ يَكُونُ نفيًا، وكالعلَّةِ اللَّفظيَّةِ معَ أَنَّها مُوجبةٌ، وكتعليلِ العَدمِ به، نحوُ: «لم أُسَلِّمْ على فلانٍ لعدمِ رُؤيتِه»؛ لأنَّ نفي الحُكم لنفي مُقتضيه أكثرُ مِن نفيه لوجودِ مُنافيه؛ ولأنَّه يَصِحُّ تعليلُ ضربِه لعبدِه بعدمِ امتثالِه، ولأنَّ العِلَّةَ أمارةٌ، فالعَدميَّةُ تُعرِّفُ الحُكمَ كالوجوديَّة.



<sup>(</sup>١) في (د): بالصيغة.

<sup>(</sup>٢) الحج: ٧٨.

# ِ فَصِّلٌ في ذِڪرِ شُروطِ العِلَّةِ

(مِنْ شُرُوطِهَا:

(١) ألّا تَكُونَ مَحَلَّ الحُكْمِ) كَقَوْلِنا: الخمرُ حرامٌ؛ لأنَّه مُسكِرٌ مُعتَصَرٌ مِن العِنبِ، (وَلا جُرْءَهُ) أي: جزءَ مَحَلِّ الحُكْمِ (الخَاصَّ) كالتَّعليلِ باعتصارِه مِن العِنبِ فقط، وهو الصَّحيحُ، واستُدلَّ له بأنَّ العِلَّةَ لو كانَتْ للمَحَلِّ كانَتْ قاصرةً؛ لأنَّه لو تَحَقَّقَ بخصوصِه في الفرع: اتَّحَدَ، وكذا جزؤُه.

تنبيهٌ: تقييدُ الجزءِ بالخاصِّ تَحَرُّزٌ مِن المُشتَركِ بينَ المَحَلِّ وغيرِه، فإنَّ ذلك لا يَكُونُ إلَّا في العِلَّةِ المُتعدِّيةِ؛ كتعليلِ إباحةِ البيعِ بكونِه عقدَ مُعاوَضَةٍ، فإنَّ جزءَه المُشتَركَ وهو عقدُه الَّذِي هو شاملٌ للمُعاوَضَةِ وغيرِها لا يُعَلَّلُ به.

(٢) (وَ) منها: أن (لا) تَكُونَ (قَاصِرَةً)، فإنْ كانَتْ مُتعدِّيةً: عُمِلَ بها، وإنْ كانَتْ قاصِرَةً وَثَبَتَتْ عِلَّتُها بنصٍّ أو إجماعٍ: جازَ العملُ بها اتِّفاقًا، وإنْ كانَتْ قَاصِرَةً (مُسْتَنْبَطَةً) فاختلف العلماءُ فيها على قولينِ، هما روايتانِ عنِ الإمامِ أحمدَ:

إحداهما: لا يُعَلَّلُ بها، وعليه أكثرُ أصحابه.

والقولُ الثَّاني: يُعَلَّلُ بها، وعليه الأكثرُ.

قال المَجدُ: ثَبَتَ مذهبًا لأحمدَ حيثُ عَلَّل الرِّبَا في النَّقدين بالتَّمَنِيَّةِ(١).

واستدلَّ لـه بحصولِ الظَّنِّ بـأنَّ الحُكمَ لأجلِها ولا مَعنى للصِّحَّةِ سـوى ذلك، وكالثَّابتةِ بنصِّ أو إجماعٍ.

<sup>(</sup>١) (المسودة في أصول الفقه (ص١١).

(وَفَائِدَةُ ثُبُوتِ) عِلَّةٍ (قَاصِرَةٍ بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ: مَعْرِفَةُ المُنَاسَبَةِ) حَبَرٌ لافائدةً»، يَعني أنَّ فائدةَ العِلَّةِ القاصرةِ الثَّابتةِ بنصٌ أو إجماعٍ معرفةُ مناسبةِ الحُكمِ للحِكمةِ؛ إذْ بالتَّعليلِ تُعرَفُ الحكمةُ، وأنَّ الحُكْمَ على وَفْقِ الحِكمةِ والمصلحةِ، فيَكُونُ أَدعى إلى القبولِ والانقيادِ ممَّا لم تُعلَمْ مُناسَبَتُه.

(وَ) فائدتُها أيضًا (مَنْعُ الإِلْحَاقِ) أي: المنعُ لإلحاقِ فرع بذلك لعدم حصولِ الجامعِ الَّذِي هو عِلَّةٌ في الأصل، حَتَّى لو وُجِدَ وصفٌ آخَرُ مُتَعَدِّ لا يُمكِنُ الإلحاقُ حَتَّى يَقُومَ دليلٌ على أنَّه أرجحُ مِن تلك العِلَّةِ القاصرةِ، بخلافِ ما لو لم يَكُنْ سوى العِلَّةِ المُتعدِّيةِ، فإنَّه لا يَفتقِرُ الإلحاقُ لها إلى دليل على ترجيح.

(وَ) فائدتُها أيضًا: (تَقْوِيَةُ النَّصِّ) فيَزدادُ تقويةً بها، فيَصيرانِ كدَليلَينِ يَتَقَوَّى كلُّ مِنهما بالآخرِ، وهو مَخصوصٌ بما يَكُونُ دليلُ الحُكمِ فيه ظَنَيًّا، أمَّا القَطعيُ فلا يَحتاجُ لتقويةٍ.

(وَزِيدَ) في فائدتِها على ما تَقَدَّمَ: (وَزِيَادَةُ الأَجْرِ عِنْدَ قَصْدِ الاِمْتِثَالِ لِإَمْتِثَالِ لِإَمْتِثَالِ اللهُ الْمُكَلِّهَا) أي: لأجلِ تلك العِلَّةِ، فيزدادُ المُكَلَّفُ أُجرًا بانقيادِه للحُكمِ بسببِ تلك العِلَّةِ المقصودةِ للشَّارِعِ مِن شَرعِه، فيَكُونُ له أجرانِ: أجرٌ في امتثالِ النَّصِّ، وأجرٌ بامتثالِ المَعنى فيه.

تنبيهُ: إِنَّمَا ذَكَرْتُ هذه الفوائدَ في العِلَّةِ المذكورةِ؛ لأنَّ المانعَ احتجَّ بأنَّه لا فائدةَ في التَّعليلِ بها؛ لأنَّ الحُكمَ مُقَرَّرٌ بالنَّصِّ، وغيرُ النَّصِّ لا تُوجَدُ فيه تلك العِلَّةُ، فأيُّ فائدةٍ لها؟

فقِيلَ في الجوابِ: إنَّ القاصرةَ المنصوصةَ أو المُجمَعَ عليها مُتَّفَقُّ عليها،

وما قالوه موجودٌ فيها، فلو صَحَّ ما قالُوه لكانَ النَّصُّ عليها عَبَثًا والإجماعُ عليها خطأً، ونفي الفائدةِ أو قَصْرُها فيما نَفَوْه ممنوعٌ.

(وَالنَّقْضُ) وجودُ العِلَّةِ بلا حُكْم (وَيُسَمَّى) أي: سَمَّاه الحنفيَّةُ: (تَخْصِيصَ العِلَّةِ)، وقد يُعَدُّ مِن شروطِ العِلَّةِ أَنْ تَكُونَ مُطَّرِدةً؛ أي: كُلَّما وُجِدَتْ وُجِدَ العِلَّةِ)، وقد يُعَدُّ مِن شروطِ العِلَّةِ أَنْ تَكُونَ مُطَّرِدةً؛ أي: كُلَّما وُجِدَتْ وُجِدَ الحُكْمُ، و (عَدَمُ اطِّرَادِهَا) ويُسَمَّى نقضًا هو (بِأَنْ تُوجَدَ) العِلَّةُ (بِلَا حُكْمٍ) أي: يُوجَدُ الوصفُ الَّذِي يُدَّعَى أَنَّه عِلَّةٌ فِي مَحَلِّ مانع عدمَ الحُكمِ فيه، وتتخلَّفُ يُوجَدُ الوصفُ الَّذِي يُدَّعَى أَنَّه عِلَّةٌ فِي مَحَلِّ مانع عدمَ الحُكمِ فيه، وتتخلَّفُ عنها، كَأَنْ يُقالَ فِي تعليلِ وجوبِ تَبْييتِ النَّيَّةِ فِي الصَّومِ الواجبِ: صومٌ عَرِيَ عنها، كَأَنْ يُقالَ فِي تعليلِ وجوبِ تَبْييتِ النَّيَّةِ فِي الصَّومِ الواجبِ: صومٌ عَرِيَ العَرْيُ وَ السَّعَ وَالنَّهُ وَهِي العُرْيُ فِي أَوَّلِهِ بصومِ النَّطُوعِ، فإنَّه مِن غيرِ تبييتٍ، ثمَّ تَخَلَّفَ الحُكمُ عنِ الوصفِ، إمَّا في النَّطوعُ، فإنَّه بنصِّ قطعيِّ أو ظَنِّي أو باستنباطٍ، والتَّخلُّفُ إمَّا لمانع أو وصفِ ثَبَتَتْ عِلِيَّتُهُ بنصِّ قطعيٍّ أو ظَنِّي أو باستنباطٍ، والتَّخلُّفُ إمَّا لمانع أو فقدِ شرطٍ أو غيرِهما فهي تسعةٌ مِن ضربِ ثلاثةٍ في ثلاثةٍ.

(وَ) قد اختلفَ العلماءُ في بقاءِ العِلَّةِ حُجَّةً بعدَ النَّقضِ على عشرةِ أقوالٍ: أَصَحُها: أَنَّ النَّقضَ (لا يَقْدَحُ) في العِلَّةِ (مُطْلَقًا) سواءٌ ثَبَتَتْ ('' بنصِّ قطعيِّ أو ظَنِّيٍّ أو باستنباطٍ، (وَتَكُونُ) العِلَّةُ (حُجَّةً فِي غَيْرِ مَا خُصَّ) كالعامِّ إذا خُصَّ به، واستُدلَّ له بأنَّ النَّقضَ يَلْزَمُ فيه مانعٌ أو عدمُ شرطٍ، وإلَّا فلا علَّة، ونقيضُ أحدِهما جزءٌ مِن العِلَّة؛ لتوقُّ فِ الحُكمِ عليه، والحُلُّ وهو العِلَّةُ ينتفي بعدم جُزيُه ('').

(وَالتَّعْلِيلُ لِجَوَازِ الحُكْمِ: لَا يَنْتَقِضُ بِأَعْيَانِ المَسَائِلِ) كَقُوْلِنا فِي الزَّكاةِ في مالِ الصَّبِيِّ بأنَّه حُرُّ مُسلِمٌ، فجازَ أنْ تَجِبَ الزَّكاةُ في مالِه كالبالغِ، فقالَ

<sup>(</sup>١) في (د): ثبت.

<sup>(</sup>٢) في (ع): جزئيه.

المُعتَرضُ: يَنتقضُ إذا كانَ له معلوفةٌ أو عواملُ أو مالُـه دونَ نصابٍ، فإنَّ ذلك لَيْسَ بنقضٍ؛ لأنَّ المُعلِّلُ أثبتَ بالجوازِ حالةً واحدةُ، وانتفاءُ الزَّكاةِ في حالةٍ لا يَمنَعُ وُجوبَها في حالةٍ أُخرى.

(وَ) التَّعليلُ (بِنَوْعِهِ) أي: نوعِ الحُكمِ (لا يَنْتَقِضُ ('' بِعَيْنِ مَسْأَلَةٍ) كما قال أصحابُنا في أكلِ لَحمِ الجَزُورِ أنَّه يَنقُضُ الوُضوءَ؛ لأنَّه عبادةٌ [تَفْسُدُ بالحَدَثِ] ('' فَفَسَدَتْ بالأكلِ كالصَّلَاةِ، فيَقُولُ المُعتَرضُ: فيَنتقِضُ بالطَّوافِ، فإنَّه يَفسُدُ بالحَدَثِ ولا يَفْسُدُ بالأكلِ. فقالوا: عَلَّلنا نوعَ هذه ('') العبادةِ التِّي تَفسُدُ بالحدثِ، فيلا ينتقضُ بأعيانِ المسائلِ؛ لأنَّ الطَّواف بعضُ نوعِها، فإذا لم يُوجَدِ الحُكمُ فيه وُجِدَ في بقيَّةِ الفرع.

(وَالكَسْرُ: وُجُودُ الحِكْمَةِ بِلَا حُكْمٍ) فإذا وُجِدَتْ في مَحَلِّ بدونِ العِلَّةِ، ولم يُوجِدِ الحُكمُ فيه: سُمِّي كسرًا.

مثالُه: أَن يَقُولَ الحنفيُّ في المسافِرِ العاصي بسَفَرِه: مسافرٌ، فيتَرَخَّصُ بسفرِه كغيرِ العاصي، فيُعترَضُ بمَن صَنعتُه شاقَّةٌ حَضَرًا لا يَترَخَّصُ إجماعًا، وقد سَبَقَ قُبَيْلَ الفصلِ عدمُ التَّعليلِ بالحُكْميَّةِ، فالعِلَّةُ السَّفرُ ولا نقضَ عليه.

(وَالنَّقْضُ المَكْسُورُ) بِينَ النَّقضِ والكسرِ، فإذا نقضَ المُعتَرضُ العِلَّة بتركِ بعضِ الصِّفاتِ سُمِّي نقضًا مكسورًا، وهو بالحقيقة (نَقْضُ بَعْضِ الأَوْصَافِ) كأنَّه قال: الحِكمةُ المُعتبَرَةُ تَحصُلُ باعتبارِ هذا البعضِ، وقد وُجِدَ في المحلِّ ولم يُوجَدِ الحُكمُ فيه فهو نقضٌ لِما ادَّعاه عِلَّةً باعتبارِ الحكمةِ، وذلك كقوْلِنا في بيعِ الغائبِ: بيعٌ مجهولُ الصِّفةِ عندَ العاقدِ، فلا

<sup>(</sup>١) في دده: يُنْقَضُ. (٢) ليس في دده.

<sup>(</sup>٣) في (ع): ذلك.

يَصِحُّ، كقولِه: «بِعتُك عبدًا»، فيقولُ المُعتَرضُ: يَنكسِرُ بما لو تَزَوَّجَ امرأةً لم يَرَها، فإنَّه يَصِحُّ معَ كونِها مجهولةَ الصِّفةِ عندَ العاقدِ، فهذا كسرٌ؛ لأنَّه نقضٌ مِن جهةِ المعنى؛ إذِ النِّكاحُ في الجهالةِ كالبيع، بدليلِ أنَّ الجهلَ بالعَينِ في كلِّ مِنهما يُوجِبُ الفسادَ، ووصفُ كونِه مَبيعًا مُلْغَى بدليلِ أنَّ الرَّهنَ ونحوَه كذلك، ويَبقى عدمُ الرُّويةِ فيَنتقضُ بنكاحٍ مَن لم يَرَها.

(وَلا يُبْطِلانِهَا) يَعني أَنَّ الكسرَ والنَّقضَ المكسورَ لا يُبطِلانِ العِلَّةَ عندَ الأكثرِ؛ لأنَّه ا مجموعُ الأوصافِ ولم يَنقُضُها المُعتَرضُ، فإنْ بَيَّنَ بأنَّه لا الأكثرِ الكونِه مَبيعًا، فإنْ أَصَرَّ المُستدلُّ على التَّعليلِ بالوصفينِ: بَطَلَ ما عَلَى التَّعليلِ بالوصفينِ: بَطَلَ ما عَلَى له لعدمِ تأثيرِه لا بالنَّقضِ، وإنِ اقتصرَ على الوصفِ المنقوضِ: بَطَلَ بالنَّقضِ؛ لأنَّه وَرَدَ على كلِّ العِلَّةِ، وإنْ أتى بوصفٍ لا أثَر له في الأصولِ المَحتَرِزَ به مِن النَّقضِ: لم يَجُزْ.

(وَالعَكْسُ) عندَ الفقهاء والأُصُولِيِّينَ له اعتبارانِ:

أحدُهما: مثلُ قولِ الحنفيِّ: لَمَّا لَم يَجِبِ القصاصُ بصغيرِ المُثقلِ لَم يَجِبْ بكبيرِه، بدليل عَكسِه في المُحدَّدِ لَمَّا وَجَبَ بكبيرِه وَجَبَ بصغيرِه.

ثانيهما: (وَهُو) المقصودُ هنا: (عَدَمُ الحُكْمِ لِعَدَمِ العِلَّةِ) وقد أَثْبَتَه قومٌ ونفاه أصحابُنا والجمهورُ، والحقُّ أَنَّ العكسَ (شَرُطٌ) في العِلَّةِ (إِنْ كَانَ التَّعْلِيلُ لِجِنْسِ الحُكْمِ) كَقَوْلِنا: الرِّدَّةُ عِلَّةٌ لجنسِ إباحةِ الدَّمِ، فليْسَ بصحيحِ لفَواتِ العكسِ، و(لا) يَكُونُ العكسُ شرطًا في العِلَّةِ (إِنْ كَانَ) التَّعليلُ (لِنَوْعِهِ) أي: نوعِ الحُكمِ، كقَوْلِنا: الرِّدَّةُ عِلَّةٌ لإباحةِ الدَّمِ، فهو صحيحٌ، وليسَ يَنعكِسُ.

<sup>(</sup>١) في (ع): أكثر.

(وَيَجُوزُ تَعْلِيلُ حُكْمٍ) واحدٍ (بِعِلَلٍ) مُتَعَدِّدَةٍ (كُلُّ صُورَةٍ بِعِلَةٍ)، فالمُعَلَّلُ بالعِللِ المُتَعَدِّدَةِ لا يَخلو إمَّا أَنْ يَكُونَ واحدًا بالنَّوعِ أو واحدًا بالشَّخصِ، فالواحدُ بالنَّوعِ يَجُوزُ تعدُّدُ عِلَلِه بحسبِ تعدُّدِ أشخاصِه بلا خلافٍ؛ كتعليلِ فالواحدُ بالنَّوعِ يَجُوزُ تعدُّدُ عِلَلِه بحسبِ تعدُّدِ أشخاصِه بلا خلافٍ؛ كتعليلِ قتلِ زيدٍ برِدَّتِه وقتلِ عمرٍ و بالقصاصِ، وقتلِ بَكرٍ بالزِّنا، وأمَّا الواحدُ بالشَّخصِ، فلا خلافَ في امتناعِ تعدُّدِ العِللِ العَقليَّةِ؛ لأنَّه بمَعنى تأثيرِ كلِّ بالشَّخصِ، فلا خلافَ في امتناعِ تعدُّدِ العِللِ العَقليَّةِ؛ لأنَّه بمَعنى تأثيرِ كلِّ واحدٍ، والمُؤثِّراتُ على أثرٍ واحدٍ مُحالٌ، فالقتلُ في صورةٍ واحدةٍ مُحالٌ واحداثُ في تعدُّدُه؛ إذْ هو إزهاقُ الرُّوحِ، وكذلك أسبابُ الحَدَثِ إِنَّمَا هي أحداثٌ في مَحَلٌ، لا حَدَثُ واحدٌ، وأمَّا العللُ الشَّرعيَّةُ فهي مَحَلُّ الخلافِ.

(وَ) الصَّحيحُ أَنَّه يَجُوزُ تعليلُ (صُورَةٍ) واحدةٍ (بِعِلَّتَيْنِ وَبِعَلَلٍ مُسْتَقِلَةٍ) كتحريم وطء الحائض المُعتدَّةِ المُحرِمةِ، وكالحَدَثِ لخروج مِن فرجٍ، وزوالِ عقل، ومسِّ فرجٍ، ولمسِ أُنشى، فإنَّ كلَّ واحدٍ مِن المُتعدِّدين المُتعدِّدين المُتعدِّدين المُتعدِّد المُتعدِّدين المُتعدِّد المُتعدِّدين المُتعدِّد المُعرِّفِ، وإنَّما كانَ كذلك لأنَّ العِلَّةَ الشَّرعيَّةَ بمَعنى المُعرِّفِ الأَنَّ مِن شأنِ كلِّ واحدٍ أَنْ يُعرِّفَ لا المُعرِّفِ؛ لأنَّ مِن شأنِ كلِّ واحدٍ أَنْ يُعرِّفَ لا اللَّذِي وُجِدَ به التَّعريفُ حَتَّى تَكُونَ الواحدةُ إذا عُرِّفَتْ فلا تُعرِّفِ الأُخرى؛ لأنَّ مِن شأنِ كلِّ جوازِه، وقد وَقعَ فللحَدثِ الأَنَّ مَتعَلِّدُ كالبولِ، والغائطِ، والمَذي، وكذا للقتل وغيره كما تَقَدَّمَ.

(وَ) على هذا ف (كُلُّ وَاحِدَةٍ) مِن العللِ (عِلَّةٌ) مُستقِلَةٌ (لا جُزْءُ عِلَّةٍ) وعليه الأكثرُ؛ لأنَّه ثَبَتَ استقلالُ كلِّ منهما مُنفردةً، وأيضًا لولم تكُنْ كلُّ واحدةٍ عِلَّة لامتنعَ اجتماعُ الأدلَّة؛ لأنَّ العللَ أدلَّةٌ، وقد ثَبَتَ التَّعليلُ بكلِّ واحدةٍ كأدلَّةٍ عقليَّةٍ وسمعيَّةٍ يَثبُتُ المدلولُ بكلِّ مِنهما.

<sup>(</sup>١) في «ع»: العرف.

(وَ) يَجُوزُ تعليلُ (حُكْمَيْنِ) مختلفينِ (بِعِلَّةٍ) واحدة بمَعنى الأمارة اتّفاقًا، ولا يَمتنعُ عقلًا ولا شرعًا نصبُ أمارة واحدة على حُكمينِ مُختلفينِ كغروبِ الشَّمسِ للفطرِ والصَّلَاةِ، وبمَعنى الباعثِ على الأظهرِ؛ لأنّه لا مانعَ كالإسكارِ الشَّمسِ للفطرِ والصَّلَاةِ، وبمَعنى الباعثِ على الأظهرِ؛ لأنّه لا مانعَ كالإسكارِ للتَّحريمِ والحدِّ، وهذه المسألةُ مُقابِلةٌ للمسألةِ الَّتي قَبْلَها، وهي أنْ تتَّجِدَ العِلَّةُ ويتَعَدَّدَ المعلولُ، فيكُونُ أحكامًا مختلفة، فيَجُوزُ تعليلُها بعِلَّةٍ واحدة (إِثْبَاتًا ويتَعَدَّدَ المعلولُ، فيكُونُ أحكامًا مختلفة، فيتجُوزُ تعليلُها بعِلَّةٍ واحدة (إِثْبَاتًا ويتَعَدَّدَ المعلولُ، في السَّرقةُ فإنَّها عِلَّةٌ في القطعِ لمُناسبةِ زَجِرِ السَّارِقِ حَتَّى لا يعُودَ، وفي غرامةِ المالِ المسروقِ لصاحبِه لمناسبتِه لجبْرِه، ومن العِلَّةِ في المنفيّ يعُودَ، وفي غرامةِ المالِ المسروقِ لصاحبِه لمناسبتِه لجبْرِه، ومن العِلَّةِ في المنفيّ الحيضُ، فإنَّه عِلَّةٌ لمنعِ الصَّلَاةِ ومسِّ المصحفِ والوطءِ وغيرِ ذلك، لمناسبتِه للمنعِ مِن كُلِّ مِن ذلك، ولا يُعَدُّ في مناسبتِه وصفٌ واحدٌ لعددٍ مِن الأحكامِ.

(٣) (وَ) مِن جملةِ شروطِ العِلَّةِ: (أَلَّا تَتَأَخَّرَ عِلَّهُ الأَصْلِ عَنْ حُكْمِهِ) بألَّا يَكُونَ ثُبُوتُها مُتَأَخِّرًا عن ثبوتِ حُكمِ الأصلِ في الأصحِّ، كما لوقيلَ فيمَن أصابَه عرقُ الكلبِ: أصابَه عرقُ حيوانٍ نَجِسٍ، فكانَ نجسًا كلُعابِه، فيمنعُ السَّائلَ كونُ عرقِ الكلبِ نَجسًا، فيقُولُ (١) المُستدلُّ: لأنّه مُستَقذَرٌ شرعًا، أي أَمَرَ الشَّارعُ عرقِ الكلبِ نَجسًا، فيقُولُ (١) المُستدلُّ: لأنّه مُستَقذَرٌ شرعًا، أي أَمَرَ الشَّارعُ بالتَّنزُّ وعنه، فكانَ نجسًا كالبولِ فيقُولُ المُعتَرضُ: هذه العِلَّةُ ثُبوتُها مُتَأخِّرٌ عن حُكمِ الأصلِ، فتكُونُ فاسدةً؛ لأنَّ حُكمَ الأصلِ وهو نجاستُه يَجِبُ أَنْ تَكُونَ سابقةً على حُكمِ استقذارِه؛ لأنَّ الحُكمَ باستقذارِه إِنَّمَا هو مُرَتَّبٌ على ثُبوتِ نجاستِه، وإنَّما كانَتْ هذه العِلَّةُ فاسدةً لتَأخُّرِها عن حُكمِ الأصلِ لِما يَلْزَمُ مِن نبوتِ الحُكمِ بغيرِ باعثٍ على تقديرِ تفسيرِ العِلَّةِ (١) بالباعثِ، وقد فُرضَ تَأخُّرُها عن الحُكمِ وهو محالٌ؛ لأنَّ الفرضَ أنَّ الحُكمَ قد عُرِفَ قبلَ ثبوتِ عِلَيّه.

<sup>(</sup>٢) زاد في (ع): بغير.

في (ع): كالبول.

(٤) (وَ) منها (ألا تَرْجِعَ) العِلَّةُ (عَلَيْهِ) أي: على حُكْمِ الأصلِ الَّذِي السَّتُنْبِطَتْ [منه (بِإِبْطالِ) حَتَّى لو استُنْبِطَتْ ] (() مِن نصّ، وكانَتْ تُوَدِّي إلى ذلك كانَ ذلك فاسدًا، وذلك لأنَّ الأصلَ مَنشؤُها، فإبطالُها له إبطالُ لها؛ لأنها فرعُه، والفرعُ لا يُبطِلُ أصلَه؛ إذْ لو أَبْطَلَ أصلَه لأبطلَ نَفْسَه، كتعليلِ الخنها فرعُه، والفرعُ لا يُبطِلُ أصلَه؛ إذْ لو أَبْطَلَ أصلَه لأبطلَ نَفْسَه، كتعليلِ الحنفيَّةِ وجوبَ الشَّاةِ في الزَّكاةِ بدفعِ حاجةِ الفقيرِ، فإنَّه مُجَوِّزٌ لإخراجِ قيمةِ الشَّاةِ مُفْضٍ إلى عَدَمٍ وُجوبِها بالتَّخييرِ بينَها وبينَ قيمتِها، وأمَّا إذا عادَتِ العِلَّةُ على حُكمِ الأصلِ بتخصيصِ النَّصِ فللعلماءِ فيه قولانِ مُستَنْبطانِ مِن قولِهم على حُكمِ الأصلِ بتخصيصِ النَّصِّ فللعلماءِ فيه قولانِ مُستَنْبطانِ مِن قولِهم في نقضِ الوضوءِ بمسِّ المحارمِ، ففي قول: «يَنْقُضُ» نظرًا إلى كونِ الملموسِ في نقضِ الوضوءِ بمسِّ المحارمِ، ففي قول: «يَنْقُضُ» نظرًا إلى كونِ الملموسِ مَظِنَّةَ الاستمتاع، فعادَتِ العِلَّةُ على عُمومِ النِّسَاءِ بالتَّخصيصِ بغيرِ المحارمِ، وفي قولٍ: «يَنْقُضُ» نظرًا إلى كونِ الملموسِ مَظِنَّةَ الاستمتاع، فعادَتِ العِلَّةُ على عُمومِ النِّسَاءِ بالتَّخصيصِ بغيرِ المحارمِ، وفي قولٍ: «يَنْقُضُ المَاكولِ وغيرِه المَّالِ وغيرِه السَّولِ وغيرِه السَّمِ النَّهي عنْ بيعِ اللَّحمِ بالحيوانِ (٣) شاملٌ للمأكولِ وغيرِه.

قالَ في «شرح الأصل»: والصَّحيحُ النَّقضُ بمسِّ المحارم، وصحَّةُ البيعِ في بيعِ اللَّحمِ بالحيوانِ مُطلقًا، وأمَّا عَوْدُها بالتَّعميمِ كقولِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا في بيعِ اللَّحمِ بالحيوانِ مُطلقًا، وأمَّا عَوْدُها بالتَّعميمِ كقولِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يَقْضِي اللَّهَ عَضْبَانُ» (٥) فلا خلاف في جوازِه؛ لأنَّ العِلَّةَ تشويشُ الفكرِ، فتتَعَدَّى إلى كلِّ مشوِّش (٦).

<sup>(</sup>١) ليس في دعه. (٢) ليس في دعه.

<sup>(</sup>٣) رواه مالك (٦٤)، والدارقطني (٣٠٥٧)، والبيهقي (٥/ ٤٨٤) عن سعيد بن المسيب مرسلاً، وروي موصولًا، لكن رجَّح البيهقي المرسل.

<sup>(</sup>٤) في (ع): يقض.

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧) من حديث أبي بكرة رَهَالِلَفَةَنَّةُ: الْآيَقْضِيَنَّ حَكَمٌّ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُّ﴾.

<sup>(</sup>٦) (التحبير شرح التحرير) (٧/ ٣٢٦٧-٣٢٦٨).

(٥) (وَ) مِن شرطِها (أَلَا يَكُونَ لِلْمُسْتَنْبَطَةِ مُعَارِضٌ فِي الأَصْلِ) فإذا كانَتِ العِلَّةُ مُستَنْبَطَةً شُرِطَ فيها أَلَّا تَكُونَ معارَضةً بمعارِضٍ مُنافٍ موجودٍ في الأصلِ في الأصلِ صالحِ للعِلِّيَّةِ وليسَ موجودًا في الفرع؛ لأنَّه متى كانَ في الأصلِ وصفانِ مُتنافيانِ يَقتضي كلُّ واحدٍ مِنهما نقيضَ الآخرِ؛ لم يَصِحَّ أن يُجعَلَ أحدُهما عِلَّةً إِلَّا بِمُرجِّح.

مثالُ ذلك: أن يَقُولَ الحنفيُّ في صومِ الفرضِ: «صومُ عينٍ» فيتَأَدَّى بالنَيَّةِ قَبْلَ النَّوالِ كالنَّفلِ، فيُقالُ له: «صومُ فرضٍ» فيُحتاطُ فيه، ولا يُبنى على السُّهولةِ.

(٦) (وَ) مِن شـرطِ العِلَّةِ (أَلَا تُخَالِفَ نَصًّا) مِن كتابٍ أُو سُـنَّةٍ (وَلَا إِجْمَاعًا) لأنَّ النَّصَّ والإجماعَ لا يُقاوِمُهما القِيَاسُ(') بل يَكُونُ إِذا خالَفَهما باطلًا.

مشالُ مخالفةِ النَّصِّ: أَنْ يَقُولَ حِنفيُّ ('): امرأةٌ مالكةٌ لبُضعِها فصَحَّ نِكاحُها بغيرِ إذنِ وَلِيِّها، قياسًا على بيعِها سِلْعَتَها، فيُقالُ له: هذه عِلَّةٌ مُخالِفةٌ لقولِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَلِيَّهَا؛ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ('').

ومشالُ مخالفةِ الإجماعِ: أَنْ يُقالَ: مسافرٌ، فلا تَجِبُ عليه الصَّلَاةُ في السَّفرِ، قياسًا على صومِه في عدمِ الوجوبِ في السَّفرِ بجامعِ المَشَقَّةِ، فيُقالُ:

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) ليست في (ع).

<sup>(</sup>٣) ليست في (د).

<sup>(</sup>٤) رواه أبو داود (۲۰۸۳)، والترمذي (۱۱۰۲)، والنسائي في «الكبرى» (۵۳۷۳)، وابن ماجه (۱۸۷۹)، وابن حبان (٤٠٧٤) من حديث عائشة رَهَزَائِئَةَتَهَا.

وقال الترمذي: حديث حسن.

هذه العِلَّةُ مُخالفةٌ للإجماعِ على (١) عدمِ اعتبارِها في الصَّلَاةِ، وأنَّ الصَّلَاةَ وانَّ الصَّلَاةَ واجبةٌ على المُسافرِ مع وجودِ مَشَقَّةِ السَّفرِ.

(٧) (وَ) مِن شروطِ العِلَّةِ المُستَنْبَطةِ أيضًا: (أَلَّا تَتَضَمَّنَ زِيَادَةً عَلَى النَّصِّ)
 أي: حُكمًا في الأصلِ غيرَ ما أَثْبَتَه النَّصُّ؛ لأنَّها إِنَّمَا تُعلَمُ ممَّا أُثْبِتَ فيه.

مثالُه: «لا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ»(")، فتُعَلَّلُ الحرمةُ بأنَّه رِبًا فيما يُوزَنُ كالنَّقدينِ، فيَلْزَمُ التَّقابُضُ، معَ أنَّ النَّصَّ لم يَتَعَرَّضْ له، وقِيلَ: إنَّ الزِّيادةَ إذا لم تُنافِ النَّصَّ لم يَضُرَّ وجودُها.

(٨) (وَ) مِن شَرطِها (أَنْ يَكُونَ دَلْيلُهَا شَرْعِيًّا) وذلك لأنَّ دَليلَها لو كانَ غيرَ شرعيٍّ لَلَزِمَ أَلَّا يَكُونَ القِيَاسُ شرعيًّا.

(٩) (وَ) مِن شرطِ صِحَّتِها أيضًا: أَنْ (لَا يَعُمَّ دَلِيلُهَا حُكْمَ الفَرْعِ [بِعُمُومِهِ أَوْ بِخُصُوصِهِ] (٣) كقولِ الشَّافعيِّ: الفواكهُ مَطعومةٌ، فجَرَى الرِّبَا فيها كالبُرِّ، ثَمَّ أَثْبَتَ الطُّعمَ عِلَّةً بقولِه: «لَا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ» (٢)، فالفرغُ داخلٌ في الطَّعام.

<sup>(</sup>١) في (ع): مع.

<sup>(</sup>٢) قال ابن كثير في «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب» (ص٤٤): ليس هو في شيء من الكتب بهذه الصيغة.

وروى مسلم (١٥٩٢) عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّهُ أَرْسَلَ غُلَامَهُ بِصَاعِ قَمْحٍ، فَقَالَ: بِعْهُ، ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيرًا، فَذَهَبَ الغُلَامُ، فَأَخَذَ صَاعًا وَزِيَادَةَ بَعْضِ صَاعٍ، فَلَمَّا جَاءَ مَعْمَرًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ انْطَلِقْ فَرُدَّهُ، وَلَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللهِ صَالِللهَ عَنَدَةِ، يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ».

<sup>(</sup>٣) ليس في (د).

وكقولِ حنفي في نجاسةِ غيرِ السَّبيلِ: خارجٌ نجسٌ، فنَقَضَ كالسَّبيلِ، ثمَّ أَثْبَتَ العِلَّةَ بما يُروى مِن قولِه: «مَنْ قَاءَ أَوْ رَعَ فَ فَلْيَتَوَضَّأُ»(١) لأنَّه تطويلٌ بلا فائدةٍ، ورجوعٌ عن القِيَاسِ لثبوتِ الحُكمِ بدليلِها لا بنَفْسِها، فلم يَثْبُتِ الحُكمُ بالقِيَاس.

قال العَضُدُ (١٠): لنا أنَّه يُمكِنُ إثباتُ الفرع بالنَّصِّ كما يُمكِنُ إثباتُ الأصلِ به، فالعدولُ عنه إلى إثباتِ الأصلِ، ثمَّ العِلَّةِ، ثمَّ بيانِ وجودِها في الفرعِ، ثمَّ بيانِ ثبوتِ الحكم تطويلٌ بلا فائدةٍ.

(١٠) (وَ) مِن شُروطِها: (أَنْ تَنَعَيَّنَ) في الأصحِّ، خلافًا لمنِ اكتفى بشيوعِها مُتَعَلِّقًا بقولِ عمرَ رَضَ إِلَيْهَ عَنهُ: (اعرفِ الأشباهَ والنَّظائرَ، وقِسِ الأمورَ برأيك "("). فعلى هذا يكفي كونُ الشَّيءِ مُشْبِهًا للشَّيءِ شَبَهًا ما، لكنْ أطبق الجماهيرُ على فسادِه، وأجمعَ السَّلفُ على أنَّه لا بُدَّ في الإلحاقِ منَ الاشتراكِ بوصفِ خاص، أما التَّعليلُ بأحدِ أمرينِ أو ثلاثةٍ ونحوِ ذلك مِن المحصورِ؛ فلا يَمتنِعُ، كما لو مَسَّ الرَّجُلُ مِن الخُشى فرجَ الرَّجل، أو المرأةُ مِن الخُشى فرجَ النِّساءِ، فإنَّه يَنتقضُ وُضوءِ الماشينِ؛ لأنَّه (٤) إمَّا مشُّ فرج أو مَسُّ لشهوةٍ.

(١١) (وَ) مِن شـروطِ العِلَّةِ (أَلَا تَكُونَ وَصْفًا مُقَـدَّرًا) أي: مفروضًا، لا حقيقةَ له، كتعليلِ جوازِ التَّصـرُّفِ بالبيعِ ونحوِه بالمِلكِ، فلا يَجُوزُ التَّعليلُ

<sup>(</sup>۱) رواه ابن ماجه (۱۲۲۱) من حديث عائشة رَحَالِتَهُ عَمَا ورواه الدارقطني (۵۲۷) مرسلاً، وقال: وأصحاب ابن جريج الحفاظ عنه يروونه عن ابن جريج، عن أبيه، مرسلاً.

والرعاف: دم يخرج من الأنف.

<sup>(</sup>٢) (شرح العضد على ابن الحاجب) (٣/ ٤٠٥).

 <sup>(</sup>٣) رواه الدارقطني (٤٤٧١)، والبيهقي (١٠/ ٢٥٢) في كتاب عمر لأبي موسى الأشعري تَعَلِيَّكَ تَنَا.
 (٤) ليس في (١٥.

بالصِّفاتِ المُقدَّرةِ خلافًا للفقهاءِ، فإنَّ الفروعَ الفقهيَّةَ كثيرةٌ بالتَّعليلِ بالأُمورِ التَّقديريَّةِ لا يَكادُ أَنْ يَكُونَ عندَهم في ذلك خلافٌ، وكأنَّها عندَهم بالأمورِ التَّقديريَّةِ لا يَكادُ أَنْ يَكُونَ عندَهم وصفٌ وجوديٌّ مُقدَّرٌ قيامُه بالأعضاءِ يَرفَعُه الوُضوءُ والغُسلُ ولا يَرفَعُه التَّيمُّمُ ونحوُ ذلك.

(وَقَدْ تَكُونُ) العِلَّةُ (حُكْمًا شَرْعِيًّا) كَقَوْلِنا: مَن صَحَّ طَلاقُه صَحَّ ظِهارُه، فَجَوَّزَ الأكثرُ العِلَّةُ العَيلَ به كتعليلِ مَنع بيع الكلبِ بنجاستِه؛ لأنَّ العِلَّة هي المُعَرِّفُ، فلا امتناعَ أنْ يُجعَلَ حُكمٌ شرعيٌّ مُعَرِّفًا لحكم شرعيٌّ، والعِلَّةُ المُعَرِّفُ، فلا امتناعَ أنْ يُجعَلَ حُكمٌ شرعيٌّ مُعَرِّفًا لحكم شرعيٌّ، والعِلَّةُ التَّي يَحتاجُ إلى إثباتِها في الأصلِ المُتعدِّيةِ إلى الفرع، وأيضًا قد يَدُورُ حُكمٌ معَ حكم، والدَّورانُ عِلَّةٌ لِما يَأْتي في مسالكِ العِلَّةِ.

(وَتَكُونُ صِفَةُ الِاتِّفَاقِ، وَ) صفةُ (الِاخْتِلافِ: عِلَّةٌ) أي: يَجُوزُ جَعلُها عِلَةً عندَ الأكثرِ كالإجماع: حادثٌ وهو دليلٌ، والاختلافُ يَتَضَمَّنُ خِفَّةَ حُكمِه، وعكسُه الاتِّفاقُ، كَقَوْلِنا في المُتولِّدِ بينَ الظِّباءِ والغنمِ: مُتَوَلِّدٌ بينَ أصلينِ يُزَكَّى أحدُهما إجماعًا، فوجَبَ فيه كمُتولِّد بينَ سائمةٍ ومعلوفةٍ.

(وَيَتَعَدَّدُ الوَصْفُ) أي: يَجُوزُ التَّعليلُ بالوصفِ المُتعدِّدِ، (وَيَقَعُ) عندَ الأَكثرِ؛ كتعليلِ القصاصِ بالقتلِ العَمدِ العُدوانِ؛ لأنَّ طريقَ إثباتِ الواحدِ يَثبُتُ به غيرُه، ولأنَّ الَّذِي يُستدلُّ به على العِلَّةِ المُفردةِ يُستَدَلُّ به على العِلَّةِ المُفردةِ يُستَدَلُّ به على العَلَةِ المُفردةِ يُستَدَلُ به على المُركّبةِ فهُما سواءٌ، وهذا يُسمَّى الوصفَ المُركَّب؛ لأنَّ العِلَّةَ تَنقسِمُ إلى: «بسيطةٍ»: وهي ما لا جُزءَ لها كالإسكارِ (۱)، وإلى «مركَّبةٍ» وهي الَّتي لها جزءٌ، وهي مَسألتُنا.

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

(وَمَا حَكَمَ بِهِ الشَّارِعُ مُطْلَقًا، أَوْ) حَكَمَ به (فِي عَيْنٍ) مِن أعيانِ (أَوْ فَعَلَهُ) الشَّارِعُ (أَوْ أَقَرَّ) غيرَ (هُ) على فِعلِه؛ (لَا يُعَلَّلُ) أي: لا يَجُورُ تعليلُه (بِ) عِلَّهِ (مُخْتَصَّةٍ بِذَلِكَ الوَقْتِ بِحَيْثُ يَزُولُ الحُكْمُ مُطْلَقًا) بزَوَالِها، وجَوَّزَه الحَنفيَّةُ والمالكيَّةُ في مسألةِ التَّحليل، وذَكرَه المالكيَّةُ في محكمية بتضعيفِ الغُرمِ على سارقِ الشَّمرِ المُعلَّقِ، والضَّالَةِ المكتومةِ، ومانعِ الزَّكاةِ، وتحريقِ متاع الغال، وهو شُبهتُهم أنَّ حُكمَ المُوَلَّفَةِ انْقَطَعَ.

(وَ) قال الشَّيخُ: (قَدْ تَزُولُ العِلَّةُ وَيَبْقَى الحُكْمُ كَالرَّمَلِ) أي: في طَوَافِ القُدومِ، وقالَ بعضُ أصحابِنا: النُّطقُ حُكمٌ مُطلَقٌ، وإنْ (() كانَ سَبَبُه خاصًا فقد ثَبَتَتِ العِلَّةُ مُطلقًا، واحتَجَّ: بأنَّ هذا رأيٌ مُجَرَّدٌ، وبتَمَسُّكِ الصَّحابةِ بنهيه عنِ ادِّخارِ لُحومِ الأضاحيِّ في العامِ القابلِ (())، ومُرادُه أنَّه صَحَّ عنِ ابنِ عمرَ وأبي سعيدٍ وقتادة بنِ النَّعمانِ، وقولِ جابرٍ: كُنَّا لا نَاكُلُ فَأَرْخَصَ لَنَا (()).

(وَ) أَمَّا (تَعْلِيلُهُ) أي: الحُكمِ (بِعِلَّةٍ زَالَتْ، وَإِذَا عَادَتِ) العِلَّهُ (عَادَ) الحُكمُ ف(فِيهِ نَظرٌ).

قالَ في «شرح الأصل»: قُلْتُ: نظيرُه قولُ مَن يَقُولُ بانقطاعِ نصيبِ المُؤَلَّفَةِ عندَ عدمِ الاحتياجِ إليه، فإنْ وُجِدَتِ الحاجةُ إلى التَّاليفِ عادَ جوازُ الدَّفعِ لعَوْدِ العِلَّةِ(٤٠).

<sup>(</sup>١) في (د): و.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٥٩٦٩)، ومسلم (١٩٤٧) من حديث سلمة بن الأكوع رَوَاللَّهُ عَنْدُ.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (١٧١٩)، ومسلم (١٩٧٢).

<sup>(</sup>٤) (التحبير شرح التحرير، (٧/ ٣٢٧٥).

(وَعَكْسُهُ) أي: عكسُ تعليلِ الحُكْمِ بعِلَّةٍ زالَتْ، وإذا عادَتْ عادَ (تَعْلِيلُ) حُكْمِ (نَاسِخِ بِ) عِلَّةٍ (مُخْتَصَّةٍ بِذَلِكَ الزَّمَنِ بِحَيْثُ إِذَا زَالَتِ) العِلَّةُ (زَالَ) الحُكْمُ، (وَيَقَعُ الفُقَهَاءُ فِيهِ كَثِيرًا،

وَوُقُوعُهُ) أي: وقوعُ هذا التَّعليلِ (فِي خِطَابٍ عَامٍّ: فِيهِ نَظَرٌ) وأَلْحَقَ الحَنفيَّةُ النَّسخَ بزوالِ العِلَّةِ؛ كالخمرِ حُرِّمَتْ أُوَّلًا وأَلِفُوا شُربَها، فنُهِي (') عن تَخليلِها ('') تغليظًا، وزالَتْ باعتيادِ التَّركِ [فزالَ الحُكمُ] ('')، وأَبْطلَه ابنُ عَقِيل ('') بأنَّه نُسِخَ بالاحتمالِ كمَنعِه في حدِّ وفسقٍ ونَجاسَتِها.



<sup>(</sup>١) رواه مسلم (١٩٨٣) من حديث أنس رَعَوَالِلَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) في (ع): تحيلها.

<sup>(</sup>٣) ليس في **(د)**.

<sup>(</sup>٤) (الواضح في أصول الفقه (٢/ ١٦٤).

#### (فضل)

### (لا يُشترطُ) في العِلَّةِ:

(١) (القَطْعُ بِحُكْمِ الأَصْلِ) ولو كانَتْ مُستنْبَطَةً، فلا يُشتَرطُ أَنْ تَكُونَ مِن أَصلِ مقطوع بحُكمِه عندَ الجمهورِ، فيَجُوزُ القِيَاسُ على ما ثَبَتَ حُكمُه بدليلِ ظنِّيٍّ كخبَرِ الواحدِ والعُمومِ والمفهومِ وغيرِها؛ لأنَّه (١) غايةُ الاجتهادِ فيما يُقصَدُ به العملُ.

(وَ) الصَّحيحُ أيضًا أنَّه (لا) يُشتَرطُ القطعُ (بِوُجُودِهَا) أي: العِلَّةِ (فِي الفَرْعِ)؛ لأنَّ القِيَاسَ إذا كانَ ظَنَيًّا فلا يَضُرُّ كَوْنُ مُقدِّماتِه أو شيءٍ منها ظَنَيًّا.

(٢) (وَلَا) يُشتَرَطُ في العِلَّةِ أيضًا: (انْتِفَاءُ مُخَالَفَةِ مَذْهَبِ صَحَابِيٍّ إِنْ لَـمُ يَكُنْ) مذهبه (حُجَّةٌ) على الصَّحيحِ، وإنْ قُلْنا هو حُجَّةٌ، فيَتَقَدَّمُ على القِيَاسِ على ما يَأْتِ بيانُه في مذهبِه.

(٣) (وَلَا) يُشتَرطُ (النَّصُّ عَلَيْهَا) أي: العِلَّةِ أي: لا يُشتَرطُ أَنْ يَرِدَ نَصُّ دالٌّ على عينِ تلك العِلَّةِ (أَوِ الإِجْمَاعُ عَلَى تَعْلِيلِهِ) أي: لا يُشتَرطُ الاتِّفاقُ على أَنَّ حُكمَ الأصلِ مُعَلَّلُ على الصَّحيحِ فيهما(١) اكتفاءً بإثباتِ التَّعليل بدليل.

(وَإِذَا كَانَتْ عِلَّةُ انْتِفَاءِ الحُكْمِ: وُجُودَ مَانِعٍ، أَوْ عَدَمَ شَرْطٍ) يَعني

<sup>(</sup>١) في ﴿دَا: لأنها.

<sup>(</sup>٢) ليس في (د).

إذا عُلِّلَ حُكمٌ عدميٌّ بوجودِ مانعٍ أو انتفاءِ شرطٍ كما يُقالُ: عدمُ شرطِ صِحَّةِ البيعِ، وهو الرُّؤيةُ، أو وُجِدَ المانعُ وهو الجهلُ بالمبيع، فلا يَصِحُّ؛ (لَيْ مَ وُجُودُ المُقْتَضِي) مِثلُ بيعٍ مِن أَهلِه في مَحَلِّه، وكذا يُقالُ: عدمُ الشَّرطِ كعَدمِ الرَّجمِ لعدمِ الإحصانِ، أو وُجِدَ المانعُ لعدمِ القصاصِ كعدمِ القصاصِ على الأبِ لمانع وهو الأبوَّةُ، وهذا قولُ الجمهورِ؛ لأنَّ الحُكمَ شُرعَ لمصلحةِ الخلقِ، فما لا فائدةَ فيه لم يُشرَعُ، فانتفَى لنفي فائدتِه، ونفيُ الشَّارِعِ للحُكمِ دليلُ وجودِ المُقتضِي حملانُه'() على التَّاسيس.

(وَ) قال ابنُ عَقِيلِ (٢): هَلْ (يَصِحُّ كُوْنُ العِلَّةِ صُورَةَ المَسْأَلَةِ؟) نحوُ: يَصِحُّ رَهنُ مشاعٍ كرَّ هْنِه مِن شريكِه، مَنَعَه بعضُهم لإفضائِه إلى تعليل المسألة وعدمِه، وصَحَّحَه بعضُهم، وهو أصحُّ، قال بعضُهم: يُستدَلُّ بوجودِ العِلَّةِ على الحُكمِ لا بعِلَيَّتِها لتَوَقُّفِها عليه؛ لأنَّها نسبةٌ.

(وَحُكُمُ الأَصْلِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ) عندَ أصحابِنا وغيرِهم، (لا بِهَا) أي: لا بِالعِلَّةِ لم يَثبُتُ معَ لا بالعِلَّةِ لا نَتْ فَكُمَ الأصلِ قد يَثْبُتُ تَعَبُّدًا فلو ثَبَتَ بالعلَّةِ لم يَثبُتُ معَ عَدَمِها؛ ولأنَّها مظنونةٌ وفرعٌ عليه.

ولَمَّا فَرَغَ مِن تعريفِ حُكمِ الأصلِ وشروطِه، وتعريفِ الفرعِ وتعريفِ العِلَّةِ وشروطِها، شَرَعَ يذكرُ<sup>(٣)</sup> شروطَ الفرع، فقالَ:

<sup>(</sup>١) في (د): حملان.

<sup>(</sup>٢) «الواضح في أصول الفقه» (٢/ ٨٦).

<sup>(</sup>٣) في (د): بذكر.

#### (فَصْلُ)

## (شَرْطُ فَرْع:

(١) أَنْ تُوجَدَ) العِلَّةُ (فِيهِ) أي: في الفرعِ بأنْ يَشتمِلَ على عِلَّةِ حُكمِ الأصلِ (بَتَمَامِهَا) حَتَّى لو كَانَتْ ذَاتَ أَجزاءٍ، فلا بدَّ مِن اجتماعِ الحَلِّ في الفرعِ (فِيمَا يُقْصَدُ مِنْ عَيْنِهَا) أي: العِلَّةِ؛ كقياسِ النَّبيذِ على الخمرِ بجامعِ الشِّدَةِ المُطربةِ، وهي بعينِها موجودةٌ في النَّبيذِ، (وَجِنْسِهَا(١)) كقياسِ الأطرافِ على القتلِ في القصاصِ بجامعِ الجنايةِ المُشتَركةِ بينَهما، فإنَّ جنسَ الجنايةِ على القتلِ في القصاصِ بجامعِ الجنايةِ المُشتَركةِ بينَهما، فإنَّ جنسَ الجنايةِ هـو جنسٌ لإتلافِ النَّفسِ والأطرافِ وهو قصدُ الاتّحادِ فيه، وهذه العبارةُ شاملةٌ لقياسِ الأَوْلَى والمُساوي والأَدْوَنِ.

إذا عُلِمَ ذلك، (فَإِنْ كَانَتِ) العِلَّةُ (قَطْعِيَّةً) بأَنْ وُجِدَتْ بتمامِها في الفرعِ قطعًا؛ كقياسِ الضَّربِ للوالدينِ على قولِ: «أُفِّ»، بجامِعِ أنَّه إيذاءٌ، وكالنَّبيذِ يُقاسُ على الخمرِ بجامعِ الإسكارِ، (فَ) القِيَاسُ فيهما (قَطْعِيُّ، وَ)، الأوَّلُ (هُوَ قِيَاسُ الأَوْلَى)؛ لأَنَّ الإيذاءَ بالضَّربِ أَوْلى مِن الإيذاءِ بقولِ: «أُفِّ».

## (وَ) يُسَمَّى النَّاني قياسَ (المُسَاوَاةِ) وكلُّ منهما قطعيُّ.

(أَوْ) أي: وإنْ كانَتِ العِلَّةُ (ظَنَيَّةً) بأنْ كانَ وُجودُها بتمامِها في الفرعِ ظَنَيًّا، (فَ) القِيَاسُ (ظَنِّيُّ) كقياسِ التُّفَّاحِ على البُرِّ في أنَّه لا يُباعُ إلَّا يدًا بيدٍ بجامع الطُّعم، فالمعنى المُعتبرُ وهو الطُّعمُ موجودٌ في الفرعِ بتَمامِه، (وَ) هذا (هُوَ قِيَاسُ الأَدْوَنِ) وإنَّما سُمِّي بذلك لأنَّه لَيْسَ مُلحقًا بالأصلِ، إلَّا على تقديرِ أنَّ العِلَّةَ فيه الطُّعمُ، فإنْ كانَتْ فيه تُركَّبُ مِن الطُّعمِ معَ التَقديرِ بالكيلِ، أو

<sup>(</sup>١) في «مختصر التحرير» (ص٢٠٥): أو جنسها.

كانَتِ العِلَّةُ القوتَ، أو غيرَ ذلك لم يُلحَقْ به التَّفَّاحُ، وظَهَرَ بذلك أنَّه لَيْسَ المَسرادَ بالأَدْوَنِ أَلَّا يُوجَدَ فيه المَعنى بتمامِه، بل أَنْ تَكُونَ العِلَّةُ في الأصلِ ظَنَيَّةٌ ولا يَكفي مُجَرَّدُ الشَّبَهِ بينَ الأصلِ والفرع؛ لأنَّ الصَّحابةَ اعتبَروا المعنى المُوثِّرَ في الحُكْمِ ولاشتِراكِ العامِّيِ والعالِمِ فيه؛ ولأنَّه لَيْسَ هذا الشَّبَهُ بأولى مِن عَكسِه، وكالقِيَاسِ العَقليِّ.

(٢) (وَ) شَرطُ الفَرعِ (أَنْ تُؤَثِّرَ) عِلَّتُهُ (فِي أَصْلِهَا المَقِيسِ عَلَيْهِ) عندَ أصحابِنا وغيرِهم، واشتَرطَ بعضُهم في أصلِها، وفي بقيَّةِ المواضعِ كقولِ المالكيَّةِ في الكلبِ: حيوانٌ فكانَ طاهرًا كالشَّاةِ، تأثيرُه في الحيوانِ إذا ماتَ ولا تأثيرَ له في الجمادِ، فالحياةُ تُؤَثِّرُ في مَحَلِّ دونَ مَحَلِّ.

(٣) (وَ) مِن شروطِ الفرعِ (أَنْ يُسَاوِيَ حُكْمُهُ حُكْمَ الأَصْلِ فِيمَا يُقْصَدُ كَوْنُهُ وَسِيلَةً لِلْحِكْمَةِ مِنْ عَيْنِ الحُكْمِ) كالقصاصِ في النَّفسِ بالمُثقَلِ على كَوْنُهُ وَسِيلَةً لِلْحِكْمَةِ مِنْ عَيْنِ الحُكْمِ في الأصلِ بعَينِه وهو القتلُ، (أَوْ) المُحَدَّدِ (١)، فالحُكمُ في الفرعِ هو الحُكمُ في الأصلِ بعَينِه وهو القتلُ، (أَوْ) مِن (جِنْسِهِ) أي: جنسِ الحُكمِ كالولايةِ في نكاحِ الصَّغيرةِ على الولايةِ في من (جِنْسِهِ) أي: جنسِ الحُكمِ كالولايةِ لولايةِ المالِ في جنسِ الولايةِ لا في عينِ مالِها، فإنَّ ولاية النَّكاحِ مُساويةٌ لولايةِ المالِ في جنسِ الولايةِ لا في عينِ تلك الولايةِ، فإنَّها سببٌ لنفاذِ التَّصرُّفِ، وليسَتْ عينَها (١) لاختلافِ النَّصَّ.

(٤) (وَ) مِن شُروطِ الفرعِ (أَلَا يَكُونَ مَنْصُوصًا عَلَى حُكْمِهِ بِهِ) نَصِّ (مُوَافِقٍ) للحُكْمِ الَّذِي يُرادُ إثباتُه بالقِيَاسِ عندَ الأكثرِ؛ لأنَّ وجودَ النَّصِّ يُغني عنِ القِيَاسِ لتَقَدُّمِه عليه (٣).

<sup>(</sup>١) في (د): المحدود.

<sup>(</sup>٢) في (ع): عنها.

<sup>(</sup>٣) ليس في (ع).

فائدةٌ: إنْ كانَ النَّصُّ الدَّالُ على حُكمِ الأصلِ هو الدَّالَ على حُكمِ الفرعِ بعينِه، فهذا قياسٌ باطلٌ؛ إذْ ليسَ ما ادُّعِيَ أنَّه أصلٌ وأنَّ الآخرَ فرعٌ بالأولى مِن عكسِه كما لو قِيسَ السَّفَرْجَلُ على العِنَبِ في جَرَيَان الرِّبَا فيه بعِلَّةِ الطَّعمِ، فيقالُ: النَّهيُ عن بيعِ الطَّعامِ بالطَّعامِ شاملٌ للأمرينِ، فجعلُ أحدِهما أصلًا والآخرِ فَرعًا: تَحكُّمٌ، وأمَّا إذا كانَ النَّصُ في الفرعِ على خلافِ الحُكمِ المرادِ إثباتُه بالقِيَاسِ، فالقِيَاسُ حينئذِ باطلٌ أيضًا؛ لأنَّ النَّصَّ حينئذِ مُقَدَّمٌ عليه.

(٥) (وَ) مِن شرطِ الفرعِ أَنْ (لا) يَكُونَ (مُتَقَدِّمًا عَلَى حُكْمِ الأَصْلِ)؛ لأَنَّ المُستفادَ لا بُدَّ مِن تأخُّرِه على المُستفادِ منه، وإلَّا لتَنَاقَضَ فرضٌ معَ لأَنَّ المُستفادَ لا بُدَّ مِن تأخُّرِه على المُستفادِ منه، وإلَّا لتَنَاقَضَ فرضٌ معَ تأخُّرِه، فلا يُقاسُ الوضوءُ على التَّيمُّمِ في وجوبِ النَّيَّةِ؛ لأنَّ وُرودَ التَّيمُّمِ بعدَ الهجرةِ، والوضوءُ قَبْلَها، فلو ثَبَتَ به ثَبَتَ حُكمٌ شرعيٌّ بلا دليل؛ إذِ بعدَ الغرضُ أنَّه لا دليلَ عليه سِوى القِيَاسِ، ووجوبُ النَّيَّةِ فيهما إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَاتِ» (١).

وق الَ المُوَفَّقُ وغيرُه: الصَّحيحُ يُشتَرطُ لقياسِ العِلَّةِ لا لقياسِ الدَّلالةِ، فيُق اسُ الوُضوءُ على التَّيمُّمِ لجوازِ تأخُّرِ الدَّليلِ على المدلولِ؛ كحدوثِ العالم دليلٌ على القديم والأثرِ على المُؤثِّرِ.

و (لا) يُشتَرطُ (ثُبُوتُ حُكْمِه بِنصِّ جُمْلَةٍ) أي: لا يُشتَرطُ أَنْ يَدُلَّ النَّصُّ على حُكْمِ ('') الفرعِ في الجملةِ لا بالتَّفصيلِ ('')، وقالَ بعضُهم: يُشتَرطُ، وأنَّ التَّفصيلَ يُطلَقُ بالقِيَاسِ.

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر رَمَوَاللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) في (ع): كل.

<sup>(</sup>٣) في (ع): بتفصيل.

مشالُ ذلك: إذا قُلْنا في اجتماعِ الجدِّمعَ الإخوةِ: «يَرِثُ مَعَهم» قياسًا على أحدِهم؛ لأنَّ كلَّا مِن الجدِّ والأخِ يُدْلِي بالأبِ، فلولا دَلَّ الدَّليلُ على إرثِ (١٠ الجدِّ في الجملةِ لَمَا سَاغَ القِيَاسُ في هذه الصُّورةِ، ورُدَّ عليهم بأنَّ العلماءَ قاسُوا «أنتِ عليَّ حرامٌ» إمَّا على الطَّلاقِ لا في تحريمِها، أو على الظّهارِ في وجوبِ الكَفَّارةِ، أو على اليمينِ في كونِه إيلاءً، ولم يُوجَدْ في ذلك نصَّ يَدُلُّ على الحُكم لا جملةً ولا تفصيلًا.



(١) في دد: أن.

#### (مَسَالِكُ) إِثْبَاتِ (العِلَةِ)

لَمَّا فَرَغَ مِن أَركَانِ القِيَاسِ وما يَتْبَعُها شَرَعَ في بيانِ الطُّرُقِ الَّتِي تَدُلُّ على كَوْنِ الوصفِ عِلَّةَ ويُعَبَّرُ عنها بمسالكِ العِلَّةِ، وذلك: إمَّا إجماعٌ، أو نصٌ، أو استنباطٌ، أو غيرُها، والنَّصُّ: إمَّا صريحٌ، أو ظاهرٌ، أو إيماءٌ.

فأمَّا الأوَّلُ وهو (الإِجْمَاعُ) فإِنَّما قُدِّمَ لأَنَّه أقوى، قطعيًّا كانَ أو ظَنَيًّا، ولأنَّ النَّصَّ تفاصيلُه كثيرةٌ، والمرادُ بثبوتِ العِلَّةِ بالإجماعِ: أَنْ تُجمِعَ الأُمَّةُ على النَّصَ تفاصيلُه كثيرةٌ، والمرادُ بثبوتِ العِلَّةِ بالإجماعِ: أَنْ تُجمِعَ الأُمَّةُ على أَنَّ هذا الحُكمَ عِلَّتُه كذا، كإجماعِهم على تعليلِ تقديمِ الأخِ مِن الأبوينِ في الإرثِ على الأخِ للأبِ بامتزاجِ النَّسَبَينِ أي: وجودِهما فيه، فيُقاسُ عليه الإرثِ على الأخِ للأبِ بامتزاجِ النَّسَبَينِ أي: وجودِهما فيه، فيُقاسُ عليه تقديمُه في ولايةِ النِّكاحِ وصلاةِ الجنازةِ، وتحمُّلِ العقلِ والوصيَّةِ لأقربِ الأقاربِ والوقفِ عليه، ونَحوِه.

المسلكُ (الثَّانِي: النَّصُّ) أي: مِن الكتابِ العزيزِ، أو السُّنَّةِ النَّبويَّةِ على صاحبِها أفضلُ الصَّلَاةِ وأتمُّ التَّسليم.

(١) (وَمِنْهُ) أي: مِن النَّصِّ ما هـو (صَرِيحٌ) وما هو ظاهرٌ، وما هو إيماءٌ وتنبيهٌ، فالأوَّلُ ما وُضِعَ لإفادةِ التَّعليلِ بحيثُ لا يَحتملُ غيرَ العِلِّيَّةِ (كَ)أَنْ يُقالَ: (لِعِلَّةِ) كذا، (أَوْ) لـ(أَجْلِ) كذا، (أَوْ «مِنْ أَجْلِ» كَذَا، (أَوْ) لـ(أَجْلِ) كذا، (أَوْ «مِنْ أَجْلِ» كَذَا) كقولِه تَعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِيٓ إِسْرَهِ مِلَ ﴾ (١).

(أَوْ) يُقالَ: (كَيْ) يَكُونَ كذا، سواءٌ كانَتْ مُجَرَّدَةً عن «لا»، كقولِه تَعالى: ﴿ كَنْ لَا يَكُونَ دُولَةً إَبَيْنَ ﴿ فَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً إَبَيْنَ

<sup>(</sup>١) المائدة: ٣٢.

<sup>(</sup>٢) طه: ٤٠، والقصص: ١٣.

اَلْأَغْنِيَآ مِنكُمُ ﴾ (١) أي: إِنَّمَا وَجَبَ تَحبيسُه لِثَلَّا يَتَنَاوَلَه الأغنياءُ مِنكم فلا يَحصُلُ للفقراءِ شيءٌ.

(أَوْ) يُقَالَ: (إِذَنْ) كَقُولِه صَالَّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأُبَيِّ بنِ كَعْبٍ: «إِذَنْ يَغْفِرُ اللهُ لَكَ ذَنْبَكَ كُلَّهُ» (٢) لمَّا قال له (٣): أجعلُ لك صلاقٍ كُلَّها.

وكقولِه تَعالى: ﴿إِذَا لَأَمْسَكُمُّ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ﴾ (١).

(وَكَذَا) يَكُونُ مِن الصَّريحِ (إِنَّ) المُشدَّدةُ المكسورةُ، كقولِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الهِرَّةِ: «إِنَّها مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَّافَاتِ» (٥٠)، مُعَلِّلًا طَهارَتَها بذلك.

(وَهِيَ) أي: «إنَّ» حالَ كَوْنِها (مُلْحَقَةً بِالفَاءِ آكَدُ) في التَّعليلِ، كقولِه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المُحرِمِ الَّذِي وَقَصَتْه راحلتُه: «فَإِنَّهُ يُبَعْثُ يَوْمَ القِيَامَةِ مُلَبَّسًا» (()، فهذا كلُّه صريحٌ في التَّعليلِ، خصوصًا فيما لَحِقَتْه الفَاءُ، فإنَّها يُزادُ ما تَكدّا لدَلالتِها على أنَّ ما بَعدَها سببٌ للحُكمِ قَبْلَها، وهذا القولُ قَدَّمَه في الأصل، لكنَّه ذَكرَه في قِسمِ الظَّاهرِ.

(وَزِيدَ) أي: وزادَ الطُّوفِيُّ من قِسمِ الصَّريحِ: (المَفْعُ ولُ لَهُ) ومنه قولُه تَعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَمَا بِعَمُمْ فِي ءَاذَانِهِم مِّزَالصَّوْعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ (٧)؛ لأنَّ هذا مِن بابِ المفعولِ له وهو عِلَّهُ الفِعل.

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي (٧٤٥٧) وقال: حديث حسن.

<sup>(</sup>١) الحشر: ٧.

<sup>(</sup>٤) الإسراء: ١٠٠.

<sup>(</sup>٣) زاد في (ع): أجعل له.

<sup>(</sup>٥) رواه أبو داود (٧٥)، والترمذي (٩٢)، والنسائي (٦٨)، وابن ماجه (٣٦٧)، وابن حبان (٦٨) من حديث أبي قتادة رَهَوَاللَّهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: حسن صحيح.

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري (١٢٦٥)، ومسلم (١٢٠٦) من حديث ابن عباس رَحَالِلْهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٧) البقرة: ١٩.

(٢) (وَ) الثَّاني مِن النَّصِّ: (ظَاهِرٌ) وهو الَّذِي يَحتملُ غيرَ العِلِّيَّةِ احتمالًا مَرجوحًا:

(كَاللَّامِ) فلهذا لم تُجعَلْ هي وما بَعدَها مِن الصَّريحِ؛ لأنَّ كلَّا منها له معانٍ غيرُ التَّعليل.

ثمَّ اللَّامُ تارةً تَكُونُ (ظَاهِرَةً) أي: ملفوظًا بها، كقولِه تَعالى: ﴿كِتَبُ النَّالَ اللَّهُ عَالَى: ﴿كِتَبُ النَّالَ النَّالَ النَّالَ النَّورِ ﴾ (١) ﴿لِنَعْلَمَ ﴾ (١)، ﴿ إِلَا لِنَعْلَمَ ﴾ (١)، ﴿ النَّعْلَمَ ﴾ (١)، ونحوُه كثيرٌ.

(وَ) تارةً تَكُونُ (مُقَدَّرَةً) كقولِه تَعالى: ﴿ عُتُلِ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ ﴿ اَنَكَانَ ذَا مَالِ وَبَيْنِ ﴾ (١٠) أي: لأنْ كانَ (٥)، فالتَّعليلُ مُستفادٌ مِن اللَّامِ المُقدَّرةِ، لا مِن «أَنْ».

(وَالبَاء) عطفٌ على اللَّامِ، كقولِه: ﴿ فَهِمَا رَحْمَةِ مِّنَاللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ (١)، أي بسببِ الرَّحمةِ، فهي وإنْ كانَ أصلُ مَعناها الإلصاقَ ولها معاني أُخرُ، لكنْ كَثُرَ استعمالُها في التَّعليلِ، ككوْنِ اللَّامِ للملْكِ وللاختصاصِ أو لبيانِ العاقبةِ، أو نحوُ (١):

#### لِـدُوا لِلْمَـوْتِ وَابْنُـوا لِلْخَـرَابِ

(٢) الكهف: ١٢.

(١) إبراهيم: ١.

(٤) القلم: ١٣ – ١٤.

(٣) البقرة: ١٤٣، سبأ: ٢١.

(٥) قال في «التحبير شرح التحرير» (٧/ ٣٣١٥): وكما يقال في الكلام أن كان كذا.

(٦) آل عمران: ١٥٩.

(٧) صدرُ بيتٍ مِن الوافرِ، وعَجُزُه: فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابِ. وينسب لكثيرٍ، منهم: عليَّ رَجَالِلَهُمَنَهُ، وأبو العتاهية، والصَّفيُّ الحِلِّي مع تغيير في ألفاظه. ينظر: «القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٦/ ٣٠١٥) لناظر الجيش.

ونحوُ ذلك، وسَبَقَ في الكلامِ على الحروفِ بعضُ حروفِ التَّعليلِ، ك: «حَتَّى» و «على» و «إذ» (١)، وغيرها.

(وَ) اعلمْ أَنَّ الفعلَ بحُكمِ الأصلِ في وضعِ اللَّغةِ أو استعمالِها إِنَّمَا يُضافُ إلى عِلَّتِه وسببِه، ف (إِنْ) أُضيفَ إلى ما لا يَصِحُّ عِلَّة بأنْ (قَامَ دَلِيلٌ يُضافُ إلى عِلَّتِه وسببِه، ف (إِنْ) أُضيفَ إلى ما لا يَصِحُّ عِلَّة بأنْ (قَامَ دَلِيلٌ أَنْ) أي: المُتكلِّم (لَمْ يَقْصِدُ) بكلامِه (التَّعْلِيلَ، فَ) استعمالُ أداةِ التَّعليلِ حين في ذلك بعدمِ الدَّليلِ على عدمِ صلاحيَّتِه عِلَّة، (كَ) أَنْ يُقالُ للفاعل: («لِمَ عَلْتَ؟» فَيَقُولُ: لِأَنِّي أَرَدْتُ) فإنَّ هذا لا يَصلُحُ(١) أَنْ يُكُونَ عِلَّة للفعل، فهو استعمالُ للَّفظِ في غيرِ مَحلِّه؛ لأنَّ الإرادةَ هي المُوجبةُ لوجودِه أو المُصَحِّحةُ له وليسَتْ عِلَّة له؛ لأنَّ العِلَّة في الاصطلاحِ (٣) هو المُقتضى الخارجيُّ؛ أي المُقتضى له مِن خارجٍ، والإرادةُ ليسَتْ مَعنَى خارجًا عن الفاعل.

(٣) (و) الثَّالَثُ مِن النَّصِّ: (إِيمَاءٌ وَتَنْبِيهٌ) وهو غيرُ الصَّريحِ وغيرُ الظَّاهرِ، والإيماءُ هو اقتِرانُ الوصفِ بحُكم لو لم يَكُنِ الوصفُ أو نظيرُه عِلَّةً للحُكمِ لكانَ اقتِرانُ ه بعيدًا مِن فصاحةِ كلام الشَّارعِ، وكانَ إتيانُه بالألفاظِ في غيرِ مواضعِها، وكلامُه مُنَزَّهٌ عنِ الحشوِ الَّذِي لا فائدةَ فيه.

(وَ) الإيماءُ أنواعٌ، ف(مِنْ أَنُواعِهِ:

(١) تَرَتُّبُ حُكْمٍ عَقِبَ وَصْفٍ بِالفَاءِ مِنْ كَلَامِ الشَّسارِعِ وَغَيْرِهِ) والفاءُ لها ثلاثةُ أحوالٍ مُرَتَّبةٍ:

<sup>(</sup>١) في دده: وإن.

<sup>(</sup>٢) في (د): يصح.

<sup>(</sup>٣) في (ع): الإصلاح.

الأولى: أَنْ تَكُونَ فِي كلامِ الشَّارِعِ داخلةً على العِلَّةِ، والحُكْمُ مُقَدَّمٌ (١)، كقولِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فِي المحرِمِ الَّذِي وَقَصَتْه راحلتُه: «فَإِنَّهُ يُبْعَثُ»(١).

الثَّانيةُ: أَنْ يَدخُلَ فِي كلامِ الشَّارِعِ على الحُكْمِ، نحوُ: ﴿ الزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي وَٱلزَّانِي وَٱلزَّانِي وَٱلزَّانِي وَٱلزَّانِي وَٱلزَّانِي وَٱلزَّانِي وَالرَّانِيةُ وَٱلزَّانِي وَالْمَانِي وَالْمِانِي وَالْمِنْ وَالْمَانِي وَالْمَانِي وَالْمَانِي وَالْمَانِي وَالْمَانِي وَالْمَانِي وَالْمِانِي وَالْمَانِي وَالْمِانِي وَالْمَانِي وَالْمِانِي وَالْمِنْ وَالْمِانِي وَالْمِانِي وَالْمَانِي وَالْمِانِي وَالْمَانِي وَالْمِانِي وَالْمِنْ وَالْمَانِي وَالْمَانِي وَالْمَانِي وَالْمَانِي وَالْمَانِي وَالْمَانِي وَالْم

فائدةٌ: قال الإمامُ الرَّازيُّ (؛): تقديمُ العِلَّةِ ثـمَّ مجيءُ الحكمِ بالفاءِ أقوى مِن عكسِه؛ لأنَّ إشعارَ العِلَّةِ بالمعلولِ أقوى مِن إشعارِ المعلولِ بالعِلَّةِ ؛ لأنَّ الطَّردَ واجبٌ في العلل دونَ العكسِ.

الثّالثة: أنْ تَكُونَ الفاءُ مِن كلامِ الرَّاوي، ولا تَكُونَ إلَّا داخلة على الحُكمِ، والعِلَّةُ مَا قَبْلَها، نحوُ: «سَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّةَ، فَسَجَدَ»، فإذا رَتَّبَ الشَّارِعُ حُكمًا عَقِبَ وصفِ بالفاءِ كما تَقَدَّمَ، (فَإِنَّهَا) تُفِيدُ تعقيبَ (السَّبِيَّةُ) الحكم الوصف، فهي (لِلتَّعْقِيبِ ظَاهِرًا، وَيَلْزَمُ مِنْهُ) أي: من التَّعقيبِ (السَّبِيَّةُ) إذِ السَّببُ ما ثَبَتَ الحكمُ عَقِبَه، ولهذا تُفهَمُ السَّببَيَّةُ معَ عدمِ المناسبةِ، كه مَن الرَّاوي صحابيًا أو فقيهًا أو لا، لكنَّه إذا كانَ كذلك كانَ أقوى.

<sup>(</sup>١) في (د): متقدم.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (١٢٦٥)، ومسلم (١٢٠٦) من حديث ابن عباس رَمَيَاللَّهُمَنْهَا.

<sup>(</sup>٣) النور: ٢.

<sup>(</sup>٤) (المحصول؛ (٢/ ٣٠٢).

<sup>(</sup>٥) في (ع): تعقب.

<sup>(</sup>٦) رواه أبو داود (١٨١)، والترمذي (٨٢)، والنسائي (٤٤٧)، وابن ماجه (٤٧٩)، وابن حبان (١١١٦) من حديث بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ رَمِحَالِلَهُــَةَةَا.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) (وَ) مِن أنواعِ الإيماءِ: (تَرَتُّبُ حُكْمِ عَلَى وَصْفِ بِصِيغَةِ الجَزَاءِ) يَدُلُّ على التَّعليلِ به كقولِه تَعالى: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّه يَغْمَل لَّهُ بَعْرَجًا ﴾ (١) أي: لتَقْوَاه، وقولِه تَعالى: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِن كُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلُ مَه لِحًا نُوَّتِهَا آجَرَهَا لَتَقْوَاه، وقولِه تَعالى: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِن كُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلُ مَه لِحًا نُوَّتِهَا آجَرَهَا مَرَّيَّ يَّهُ وَلَا مَعنى للسَّبِ إلَّا ما يَشْتَعْقِبُ الحَكمَ ويُوجَدُ بوجودِه.

(٣) (وَ) مِن أَنواعِه: (ذِكْرُ حُكْمٍ) مِنَ الشَّارِعِ (جَوَابًا لِسُوَّالِ، لَوْ لَمْ يَكُنِ) السُّوَالُ (عِلَّتَهُ) أي: عِلَّة الحُكمِ لـ (كَانَ اقْتِرَانُهُ بِهِ) أي: اقتِرانُ السُّوَالِ بالحُكمِ السُّوالُ (عِلَّتَهُ) أي: عِلَّة الحُكمِ لـ (كَانَ اقْتِرَانُهُ بِهِ) أي: اقتِرانُ السُّوَالِ بالحُكمِ (بَعِيدًا شَوْعًا وَلُغَة، وَلَتَأَخَّرَ البَيَانُ عَنْ وَقْتِ الحَاجَةِ كَقَوْلِ الأَعْرَابِيِّ) له عَلَيهِ السَّتَةُ (٣) ولفظُ ابنِ ماجه: (وَاقَعْتُ أَهْلِي (٤) فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ) له عَينهِ السَّدَهُ: («أَعْتِقْ رَقَبَةً») فكأنَّه قِيلَ: إذا وَاقَعْتُ في رمضانَ فكفِّر؛ لأنَّ الظَّاهرَ كونُه جوابًا، والسُّوالُ مُعادٌ فيه فيَكُونُ موجودًا تقديرًا، وأيضًا لوكانَ المُرادُ غيرَ ذلك كانَ يَلْزَمُ خُلُو السُّوَالِ عنِ الجوابِ وتأخيرُ البيانِ عن كانَ المُرادُ غيرَ ذلك كانَ يَلْزَمُ خُلُو السُّوَالِ عنِ الجوابِ وتأخيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ.

(وَيُسَمَّى) هذا النَّوعُ (إِنْ حُذِفَ) منه (بَعْضُ الأَوْصَافِ: تَنْقِيحَ المَنَاطِ) يعني: إِنْ حُذِفَ شيءٌ مِن الأوصافِ المُرَتَّبِ عليها الجوابُ لكَوْنِه لا مدخلَ له في العِلَّةِ كذلك الشَّهرِ، أو كونِه أعرابيًّا أو زيدًا، وكوْنِ المُجامَعةِ زوجةً وغيرَها، سُمِّي إخراجُ ذلك عنِ الاعتبارِ تنقيحَ المناطِ، أي: تنقيحَ ما نَاطَ به حُكْمُ الشَّارِعِ، فالتَّنقيحُ لغةً: التَّخليصُ والتَّهذيبُ، والمناطُ: مَفْعَلُ

الطلاق: ۲.
 الأحزاب: ۳۱.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (١٩٣٦)، ومسلم (١١١١)، وأبو داود (٢٣٩٠)، والترمذي (٧٣٣)، والنسائي في «الكبرى» (٣١٠١)، وابن ماجه (١٦٧١) من حديث أبي هريرة رَيَّوَالِثَهَـَّةُ.

<sup>(</sup>٤) قوله: واقعت أهلى. في امختصر التحريرا (ص٧٠٧): وقعت على.

مِن نَاطَ نِيَاطًا؛ أي: عَلَّقَ، والمرادُ أنَّ الحُكمَ تَعَلَّقَ بذلك الوصفِ، فمعنى تنقير المَناطِ الاجتهادُ في المَناطِ الَّذِي رَبَطَ به الشَّارِعُ الحُكمَ، فيبقي مِن الأوصافِ ما يَصلُحُ ويلغي ما لا يَصْلُحُ.

(٤) (وَمِنْهَا) أي: مِن أنواعِ الإيماءِ: (تَقْدِيرُ الشَّارِعِ وَصْفًا لَوْ لَمْ يَكُنْ) ذلك الوصفُ (لِ) أجلِ (التَّعْلِيلِ) لـ (كانَ) تَقديرُه (بَعِيدًا) لأنَّ التَّقديرَ حينئذِ (لا فَائِدَةَ فِيهِ)، والتَّقديرُ يَكُونُ (إِمَّا فِي السُّوَّالِ كَقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ لَمَّا سُئِلَ عَنْ فَائِدَةَ فِيهِ )، والتَّقديرُ يَكُونُ (إِمَّا فِي السُّوَّالِ كَقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ لَمَّا سُئِلَ عَنْ بَعْعِ الرُّطَبِ بِالتَّمْرِ: «أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَبِسَ؟». قَالُوا: نَعَمْ)، قال عَلَيْهِ السَّكَمُ: «فَلَا إِذْ لَا فَائدةَ فِيه، والجوابُ يَتِمُّ بدونِه (٢). التَّعليل، لكَانَ تقديرُه بعيدًا؛ إذْ لا فائدةَ فيه، والجوابُ يَتِمُّ بدونِه (٢).

(أَوْ) يَكُونَ التَّقديرُ (فِي نَظِيرِ مَحَلِّهِ) أي: مَحَلِّ السُّوالِ (كَقَوْلِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَقَالَتْ له: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَقَالَتْ له: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ فلم تَحُجَّ حَتَّى ماتَتْ، أَفاَحُجُّ عنها؟ قال: «حُجِّي عَنْهَا، (أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ أُكُنْتِ قَاضِيَتِهِ؟». قَالَتْ: نَعَمْ. قال) عَلَيْهِ السَّلَامُ: («اقْضُوا اللهَ، فَاللهُ أَحَقُّ بالوَفَاءِ») مُتَّفَقٌ عليه (٣).

فنظيرُه في المسؤولِ عنه كذلك، وفيه تنبيةٌ على الأصلِ الَّذِي هو دَينُ الآدميّ، والفرع وهو الحجُّ الواجبُ، والعِلَّةِ وهي قضاءُ الدَّينِ عنِ الميَّتِ؛ فقد جَمَعَ فيه صَأَلِللَهُ عَيْنِه وَسَلَّمَ أركانَ القِيَاسِ كلَّها.

<sup>(</sup>۱) رواه أبو داود (۳۳۵۹)، والترمذي (۱۲۲۵)، والنسائي (٤٥٤٥)، وابن ماجه (۲۲٦٤)، وابن حبان (۵۰۰۳) من حديث سعد بن أبي وقاص رَحَالِلَهُ عَنْهُ.

وقال الترمذي: حسن صحيح.

<sup>(</sup>٢) في (ع): دونه.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (١٨٥٢)، ومسلم (١١٤٨) من حديث ابن عباس رَمَوَلِلْتُهَمَّنُكَا.

(٥) (وَمِنْهَا) أي: ومِن أنواعِ الإيماءِ: (تَفْرِيقُهُ) أي: أَنْ يُفَرِّقَ النَّبِيُّ (صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ حُكْمَيْنِ:

بِصِفَةٍ مَعَ ذِكْرِهِمَا) أي: الحُكمَينِ، (كَ) قولِه صَآلِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: («لِلرَّاجِلِ سَهُمٌ وَلِلْفَارِسِ سَهْمَانِ»، أو) بصفةٍ مع (ذِكْرِ أَحَدِهِمَا) أي: أحدِ الحُكمَينِ دونَ الآخرِ، (كَ)قولِه عَلَيْهِ السَّلَامُ: («القَاتِلُ لا يَرِثُ»(۱))، فإنَّ مُقابِلَه وهو: مَن لَيْسَ بقاتل مِن الورثةِ، يَكُونُ مَحكومًا عليه بضِدِّ هذا الحُكْم، فيَكُونُ وارثًا، وفي معنى التَّفريق بينَ الحُكمَينِ بصفة (۱) المشارِ إليه بقولِه:

(أَوْ بِشَـرْطٍ وَجَزَاءٍ، نَحْوُ) قولِه عَلَنهِ السَّلَامُ: («فَاإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الأَوْصَافُ فَبِيعُوا) كَيْفَ شِنْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَلِهِ (٣٠.

(أَوِ) التَّفريتُ بينَ الحُكمينِ (بِغَايَةٍ) كقولِه تَعالى: ﴿وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ (حَتَّى يَظْهُرَنَّ ﴾ (١٠) فَرَقَ في الحُكم بينَ الحيضِ والطُّهرِ.

(أَوِ) التَّفريقُ بينَهما (بِاسْتِثْنَاءٍ) كقولِه تَعالى: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمُ (إِلَّا أَن يَعْفُوكَ ﴾ (٥٠).

(أَوْ) التَّفريتُ بينَهما (بِ) لفظ دالِّ على (اسْتِدْرَاكٍ) كقولِه تَعالى: ﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغِو فِي آَيْمَنِكُمُ (وَلَكِن يُوَاخِدُكُم) بِمَاعَقَدتُمُ الْأَيْمَنَ ﴾ (أَن مُواخِدُ وَجهُ اللهُ ال

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي (٢١٠٩)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٣٥)، وابن ماجه (٢٦٤٥) من حديث أبي هريرة رَضِكَالِيَّةَ عَنْهُ. وضعفه الترمذي والنسائي.

<sup>(</sup>٢) في (ع): بضد. (٣) رواه مسلم (١٥٨٧) من حديث عُبادة بن الصَّامت رَحَالِلَّهُ عَنْهُ.

 <sup>(</sup>٤) البقرة: ۲۲۲. (٥) البقرة: ۲۳۷. (٦) المائدة: ٨٩.

(٦) (وَمِنْهَا) أي: مِن أنواعِ الإيماءِ: (تَعْقِيبُ الكَلَامِ) الَّذِي أَنْشَأَه الشَّارِعُ لَبِيانِ حُكْمِ (أَوْ تَضْمِينُهُ) له (مَا) أي: بأنْ يَذكُرَ في سياقِ الكلامِ شيئًا (لَوْ لَمْ يُعلَّلُ بِهِ) أي: لو لم يَكُنْ عِلَّةً لذلك الحُكْمِ المقصودِ (لَمْ يَنْتَظِم) الكلامُ.

فالأوَّلُ: (نَحُوُ) نَهْيِه عنِ البيعِ وقت الجمعةِ في قولِه تَعالى: ﴿ يَكَأَيُّهُا الَّذِينَ الْمَنُوا إِذَا نُودِكَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ (فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللّهِ وَذَرُوا الْبَيْعُ ﴾ (١) فإنّه عِلَّهُ للمَنعِ عندَ السَّعيِ إلى الجمعةِ، لا مُطلقًا؛ لجوازِ البيعِ في غيرِ وقتِ النِّداءِ، فلو لم يُعَلَّلِ النَّهيُ عنِ البيعِ حينئذِ بكوْنِه شاغلًا عنِ السَّعيِ، لكانَ ذِكْرُه لاغيًا؛ لكوْنِه غيرَ مرتبطٍ بأحكامِ الجُمُعةِ، فلا بدَّ إذنْ مِن مانع، وليسَ ذِكْرُه لاغيًا؛ لكوْنِه غيرَ مرتبطٍ بأحكامِ الجُمُعةِ، فلا بدَّ إذنْ مِن مانع، وليسَ إلَّا ما فُهِمَ مِن سياقِ النَّصِّ مِن شغلِ البيعِ عنِ السَّعيِ إلى الجُمُعةِ فَتَفُوتُ.

ومثالُ الثّاني وهو الَّذِي تَضَمَّنه الكلامُ، نحوُ نهيه عنِ القضاءِ عندَ الغضبِ في قولِه صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («لا يَقْضِي القَاضِي وَهُو غَضْبَانُ»(٢)) فإنَّه عِلَّةٌ للمنع عندَ الغضبِ لا مُطلقًا؛ لجوازِ القضاءِ معَ عدمِ الغضبِ أو معَ يسيرِه، فلا بدَّ إذنْ مِن مانعٍ، وليسَ إلَّا ما فُهِمَ مِن مضمونِ النَّصِّ مِن اضطرابِ الفكرةِ لأجلِ الغضبِ، فيقعُ الخطأُ، فوجَبَ إضافةُ النَّهيِ إليه، فلو لم يُعلَّلِ النَّهيُ عنِ القضاءِ عندَ الغضبِ بكونِه يَتضَمَّنُ اضطرابَ المَزاجِ، المُقتضي النَّهيُ عنِ القضاءِ عندَ الغضبِ بكونِه يَتضَمَّنُ اضطرابَ المَزاجِ، المُقتضي تشويشَ الفكرِ، المُفضِي (٣) إلى الخطأِ في الحُكمِ غالبًا: لكانَ ذِكْرُه لاغيًا.

(٧) (وَمِنْهَا) أي: مِن أنواعِ الإيماءِ: (اقْتِرَانُ الحُكْمِ بِوَصْفٍ مُنَاسِبٍ)

<sup>(</sup>١) الجمعة: ٩.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧) من حديث أبي بكرة رَهَالِلَّهُ عَنْهُ: ﴿ لَا يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ بَيْنَ اثْنَيْن وَهُوَ غَضْبَانُ ٩.

<sup>(</sup>٣) في (ع): المقتضي.

للحكم (كَ: أَكْرِمِ العُلَمَاءَ، وَأَهِنِ الجُهَّالَ) فهو وصفٌ مناسبٌ، ومنه: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَأَقَطَعُوا ﴾ (() فالإكرامُ مناسبٌ للعِلمِ، والإهانةُ للجهلِ، والقطعُ للسَّرقةِ، ونحوُ ذلك؛ لأنَّ المعلومَ مِن تصرُّ فاتِ العُقلاءِ ترتيبُ الأحكامِ على الأمورِ المناسبةِ، والشَّرعُ لا يَخرُجُ عن تصرُّ فاتِ العُقلاءِ ولأنَّه قد أُلِفَ مِن الشَّارِعِ اعتبارُ المناسباتِ دونَ إلغائِها، فإذا قُرِنَ بالحُكمِ في لَفظِه وصفًا مناسبًا عَلَبَ على الظَّنِّ اعتبارُه، وجَعَلَ ابنُ مُفْلحِ (() بالحُكمِ في لَفظِه وصفًا مناسبًا عَلَبَ على الظَّنِّ اعتبارُه، وجَعَلَ ابنُ مُفْلحِ (اللهُ وغيرُه الحديثَ السَّابِقَ ونحوَه مِن هذا النَّوعِ، ورُدَّ؛ لأنَّ قولَه عَيْدِالسَّكُمُ: (اللهُ يقضِي القاضِي وَهُو غَضْبَانُ) (()) فيه تنبيهُ على أنَّ عِلَّةَ ذلك ما فيه (()) تشويشُ الفكرِ، فيطَّرِ دُذلك في كلِّ مُشَوِّسٍ؛ لأنَّ خصوصَ كونِه غضبانًا لَيْسَ هو المناسبَ للحُكم، فيُلحَقُ به الجائعُ والحاقنُ ونحوُه.

(وَعَكْسُهُ) وهو كَوْنُ الحُكْمِ مَذكورًا والوصفِ مُستنبطًا (بِعَكْسِهِ) فلا

<sup>(</sup>۱) المائدة: ۳۸. (۲) «أصول الفقه» (۳/ ١٢٦٥).

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧) من حديث أبي بكرة رَحَالِلَثَةَنَهُ: ﴿ لَا يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ بَيْنَ الْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ﴾.

<sup>(</sup>٤) في (د): فيه مِن. (٥) البقرة: ٢٧٥.

<sup>(</sup>٦) ليس في (ع). (٧) في (ع): اللفظ.

يَكُونُ مِن الإيماءِ على الصَّحيحِ؛ لأنَّه يَقتضي أَنْ تَكُونَ العِلَّةُ والإيماءُ مُتلازمَينِ لا يَنفَكُ أحدُهما عنِ الآخرِ (ك) قولِه: (حُرِّمَتِ الخَمْرُ) فإنَّ الحُكمَ وهو التَّحريمُ مُصَرَّحٌ به، و(الوَصْفَ) وهو الإسكارُ (مُسْتَنْبَطٌ مِنَ التَّحْرِيم) الَّذِي هو الحُكمُ.

ولنا قولٌ آخَرُ: أنَّه مِن الإيماءِ؛ لحصولِ اقتِرانِ الوصفِ بالحُكمِ.

(وَلا يُشْتَرَكُ مُنَاسَبَةُ الوَصْفِ المُومَى إِلَيْهِ) عندَ الأكثرِ بناءً على أنَّ العِلَّة المُعَرِّفُ؛ لأنَّه لو اشترطَ لم يُفهَمُ التَّعليلُ مِن ترتيبِ الحُكْمِ على وصفِ غيرِ مناسب، ك: أهِنِ العالم، وأكرِمِ الجاهل. ولم يُلَمْ عليه. واختارَ الآمِدِيُّ فيرِ مناسب، ك: أهِنِ العالم، وأكرِمِ الجاهل. ولم يُلَمْ عليه. واختارَ الآمِدِيُّ وغيرُه: إنْ فَهِمَ التَّعليلُ مِن المناسبةِ اشْتُرِطَ؛ لأنَّ المناسبة فيه مَنشَأُ للإيماءِ، مثل: «لا يَقْضِى القَاضِى وَهُو غَضْبَانُ»(١)، وإلَّا فلا؛ لأنَّه بمَعنى الأمارةِ.

(٣) المسلكُ (الثَّالِثُ) مِن الطُّرُقِ الدَّالَّةِ على العِلِّيَّةِ: (السَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ،

وَهُو) أي: السَّبْرُ والتَّقسيمُ (حَصْرُ الأَوْصَافِ) في الأصلِ المَقيسِ عليه، (وَإِبْطَالُ) بعضِها من (مَا لا يَصْلُحُ) بدليلِ (((فَيَتَعَيَّنُ البَاقِي) وهو الَّذِي يَصْلُحُ للعِلَيَّةِ (عِلَّةً) للحُكْمِ؛ سُمِّيَ بذلك لأنَّ المُناظِرَ يُقَسِّمُ الصِّفاتِ ويَختَبِرُ صلاحيَّةً كلِّ واحدٍ منها للعِليَّةِ، فيبطُلُ ما لا يَصلُحُ ويبقى ما يَصلُحُ، والسَّبْرُ في اللَّغةِ هو الاختبارُ، فالتَّسميةُ بمجموعِ الاسمينِ واضحةٌ، وقد يَقتصِرُ على السَّبْرِ فقطْ، والتَّقسيمُ مُقَدَّمٌ في الوجودِ عليه؛ لأنَّه تَعدادُ وقد يَقتصِرُ على السَّبْرِ فقطْ، والتَّقسيمُ مُقَدَّمٌ في الوجودِ عليه؛ لأنَّه تَعدادُ الأوصافِ الَّتِي يُتَوَهَّمُ صلاحيَّتُها للتَّعليلِ ثمَّ يَسْبُرُها؛ أي: يَختَبِرُها ليَمِيزَ الأوصافِ الَّتِي يُتَوَهَّمُ صلاحيَّتُها للتَّعليلِ ثمَّ يَسْبُرُها؛ أي: يَختَبِرُها ليَمِيزَ

<sup>(</sup>٢) كتب فوقها في (د): متعلق بإبطال.

الصَّالَحَ للتَّعليلِ مِن غيرِه، وإنَّما قُدِّمَ السَّبْرُ عليه؛ لأنَّ المُؤَثِّرَ في علمِ العِلِّيَةِ هو السَّبْرُ، وأمَّا التَّقسيمُ فإنَّما هو لاحتياجِ السَّبْرِ إلى شيءٍ يُسْبَرُ، فرُبَّما سُمِّي بالتَّقسيم الخاصِّ.

(وَيَكُفِي المُنَاظِرَ) في بيانِ الحصرِ إذا مُنِعَ أَنْ يَقُولَ: (بَحَثْتُ) عنِ الأُوصافِ (فَلَمْ أَجِدْ غَيْرَهُ) أي: غيرَ ذلك الوصفِ، فيُقبَلُ قولُه؛ لأنَّه ثقةٌ أهلٌ للنَّظرِ، فالحُكمُ بنفي ما سِوى هذا مُستندٌ إلى الظَّنِ وعَدمِه (١) لا إلى عدمِ العلم بوصفِ آخر؛ لأنَّ الأوصاف العقليَّة والشَّرعيَّة لو كانتْ لَمَا خَفِيَتْ على الباحثِ عنها.

مثالُه: أَنْ يَقُولَ فِي قياسِ الذُّرةِ على البُرِّ فِي الرِّبويَّةِ: بَحَثْتُ عن أوصافِ البُرِّ فَما وَجَدْتُ ما يَصلُحُ عِلَّةً للرِّبويَّةِ فِي بادي الرَّأي إلَّا الطُّعمَ أو القوتَ البُرِّ فما وَجَدْتُ ما يَصلُحُ عِلَّةً للرِّبويَّةِ فِي بادي الرَّأي إلَّا الطُّعمَ أو القوتَ أو الكَيْل، (أَوْ) يَقُولُ: أو الكَيْل، لكنَّ الطُّعمَ والقُوتَ لا يَصلُحُ لذلك، فيتَعَيَّنُ الكيل، (أَوْ) يَقُولُ: (الأَصلُ عَدَمُهُ) أي: عَدَمُ (٢) هذا الوصفِ، فإنَّ بذلك يَحصُلُ الظَّنُّ المقصودُ.

(فَإِنْ بَيَّنَ المُعْتَرِضُ) بعدَ إتمامِ المُستدلِّ السَّبْرَ والتَّقسيمَ (وَصْفًا آخَرَ) زائدًا على الأوصافِ الَّذِي ذَكَرَ المُستدلُّ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: هنا وصف آخَرُ، وهـو كونُه خُبزًا قـوتٌ، فله ذلك، و(لَـزِمَ) المُستدلَّ (إِبْطَالُهُ) إذْ لا يَثْبُتُ الحصرُ الَّذِي قدِ ادَّعاه بدونِه.

(وَلا يَلْزَمُ المُعْتَرِضَ بَيَانُ صَلَاحِيَّتِهِ) أي: أَنْ (") يُبَيِّنَ أَنَّ الوصفَ المذكورَ صَالحٌ (لِلتَّعْلِيلِ) بل إبطالُ صلاحيَّتِه لذلك وظيفةُ المستدلِّ لا يَتِمُّ دليلُه إلَّا مذلك.

<sup>(</sup>١) في «ع»: عدمه. (٢) زاد في «ع»: غير.

<sup>(</sup>٣) ليس في «ع».

(وَلا يَنْقَطِعُ المُسْتَدِلُ) في الأصعِّ بمُجرَّدِ إبداءِ المُعتَرِضِ الوصف، فلا يَظهَرُ بُطلانُ الحصرِ (إِلَّا بِعَجْزِهِ عَنْ إِبْطَالِهِ) وإلَّا كانَ كلُّ منع قَطعًا، والاتّفاقُ على خلافِه، فإذا أَبْطَلَه فقد سَلِمَ حَصْرُه وكانَ له أَنْ يَقُولُ: هذا ممَّا عَلِمْت أَنَّه لا يَصْلُحُ فلمْ أُدخِلْه في حصري، ولأنَّه لم يَدَّعِ الحصرَ قَطعًا، بل قال: إنِّي ما وَجَدْتُ، أو ظنَّ العَدَمَ، وهو فيه صادقٌ.

(وَ) النَّاظِرُ (المُجْتَهِدُ يَعْمَلُ بِظَنَّهِ) وُجوبًا فيرجِعُ إليه، فإذا حَصَلَ له الظَّنُّ عَمِلَ بِظَنَّهِ) عَمِلَ بذلك، ولا يُكابِرُ نَفْسَه، وكانَ مُؤَاخَذًا بما اقتضاه ظنَّه، ولَزِمَه الأخذُ به.

(وَمَتَى كَانَ الْحَصْرُ) للأوصافِ مِن المُستدلِّ (وَالإِبْطَالُ) لها مِن المُستدلِّ (وَالإِبْطَالُ) لها مِن المُعتَرِضِ (قَطْعِيًّا؛ فَالتَّعْلِيلُ) بذلك (قَطْعِيًّا) بلا خلاف، ولكنَّ هذا قليلٌ في الشَّرعيَّاتِ، (وَإِلَا) بأنْ كَانَ حصرُ الأوصافِ ظنيًّا، أو الإبطالُ ظَنَيًّا، أو كِلاهما، وهو الأغلبُ، (فَ) التَّعليلُ (ظَنِّيٌّ) ويُعمَلُ به فيما لا يُتَعَبَّدُ به بالقطع مِن العقائدِ ونحوها.

### (وَمِنْ طُرُقِ الحَذْفِ:

(١) الإِلْغَاءُ) أي: إلغاءُ الفارقِ بينَ الأصلِ والفرعِ، يَعني أنَّ إبطالَ المُستدلِّ بعضَ الأوصافِ الَّتي يَدَّعِيها المُعتَرضُ له طُرُقٌ يُعرَفُ بها:

أحدُها: أَنْ يَدُلَّ بدليلٍ شرعيٍّ على إلغائِه، كما تَقَدَّمَ في قياسِ الذُّرةِ على البُرِّ.

(وَ) الإلغاءُ: (هُوَ إِنْبَاتُ الحُكُمِ) أي: بيانُ المُستدلِّ إثباتَ الحُكمِ (بِالبَاقِي) مِن الأوصافِ (فَقَطْ فِي صُورَةٍ، وَلَمْ يَثْبُتِ) الوصفُ(() (دُونَهُ)

<sup>(</sup>١) في (ع): الف.

أي: دونَ الباقي منها، (فَ)حينئذِ (يَظْهَرُ اسْتِقْلَالُهُ)أي: استقلالُ الباقي مِن الأوصافِ وحدَه، ويَعلَمُ أنَّ المحذوفَ لا أثَرَ له.

(وَنَفْيُ العَكْسِ) الَّذِي لا يُقْبَلُ (كَالإِلْغَاءِ) أي: يُشْبِهُه؛ لأنَّ كلَّا منهما إثباتُ الحُكمِ بدونِ الوصفِ (لاعَيْنُهُ) أي: لا يَكُونُ نفي العكسِ عينَ الإلغاء؛ لأنَّه لم يُقصَدْ في الإلغاء لو كانَ المحذوفُ عِلَّةً، لانتفى عندَ انتفائِه، بل قُصِدَ لو أنَّ الباقي جُزءُ عِلَّةٍ لَمَا اسْتَقَلَّ.

(٢) (وَمِنْهَا)أي: من طُرُقِ الحذفِ: (طَرْدُ المَحْدُوفِ مُطْلَقًا)أي: أَلِفنَا عدمَ اعتبارِ المحذوفِ شرعًا (كَطُولٍ وَقِصَرٍ)فإنَّهما لـم يُعتبَرا في الإرثِ ولا الكَفَّارةِ ولا التَّقديمِ في الصَّلَاةِ، ولا غيرِها، فلا يُعَلَّلُ بهما حُكْمٌ أصلًا (أَوْ)أَلِفْنا عَدَمَ اعتبارِ المحذوفِ (بالنِّسبةِ إِلَى ذَلِكَ الحُكْمِ كَالذُّكُورِيَّةِ فِي) أحكامِ (العِتْقِ) فإنَّها مُلغاةٌ فيه فلا يُعَلَّلُ بها شيءٌ مِن أحكامِ العتقِ، وإنِ اعتبارِتُ في غيرِه، كالقضاءِ والنَّكاح والإرثِ.

(٣) (وَمِنْهَا)أي: مِن طُرُقِ الحذفِ عندَ بعضِ العلماءِ: (عَـدَمُ ظُهُورِ مُنَاسَبَةٍ)بأنْ يَقُولَ المُستدلُّ: لم يَظهَرْ لي وجهُ مناسبةٍ بينَ الحُكمِ والوصفِ المحذوفِ.

(وَيَكُفِي المُنَاظِرَ)في عدمِ ظهورِ المناسبةِ أَنْ يَقُولَ: (بَحَثْتُ)فلم أَجِدْ بينَ الوصفِ والحكمِ مناسبةً.

<sup>(</sup>١)ليس في (ع).

إنْ كانَ قولُه ذلك (بَعْدَ تَسْلِيمٍ مُنَاسَبَتِهِ) أي: مناسبةِ الوصفِ الَّذِي ذَكَرَه المُستدلُّ (لَمْ يُقْبَلُ) قولُه للمُناقضةِ، (وَ) إنْ كانَ (قَبْلَهُ) أي: قَبْلَ تسليمِ ما ذَكَرَه المُستدِلُّ ف (سَبْرُ المُسْتَدِلِّ أَرْجَحُ) لأنَّه موافقٌ لتعديةِ الحُكمِ، والعِلَّةُ المُتعدِّيةُ أَرْجَحُ من القاصرةِ.

(وَلَيْسَ لَهُ) أي: للمُستدِلِّ (بَيَانُ المُنَاسَبَةِ) بينَ الحُكمِ والوصفِ الباقي؛ لأنَّه انتقالٌ مِن السَّبْرِ إلى طريقِ آخَرَ وهو المُناسبةُ.

(وَالسَّبْرُ الظَّنِّيِّ: حُجَّةٌ مُطْلَقًا) وقِيلَ: لا يُقبَلُ سبْرٌ في ظِنِّيٍّ.

(وَ) أَمَّا (لَوْ أَفْسَدَ حَنْبَلِيٌّ عِلَّةَ شَافِعِيٌّ) في الرِّبَا (لَمْ يَدُلَّ) إفسادُه لها (عَلَى صِحَّةِ عِلَّتِهِ) أي: عِلَّةِ الحنبليِّ ، كتعليلِ بعضِ الفقهاءِ بغيرِ عِلَّتِي الحنبليِّ والشَّافعيِّ، وليسَ إجماعُهما دليلًا على مَن خالَفَهما (لَكِنَّهُ) أي: لكنَّ إفسادَ الحنبليِّ عِلَّةَ الشَّافعيِّ (طَرِيتٌ لِإِبْطَالِ مَذْهَبِ خَصْمِهِ) الشَّافعيِّ (وَإِلْزَامٌ) مِن الحنبليِّ (لَهُ) أي: لخصمِه الشَّافعيِّ (صِحَّةَ عِلَّتِهِ) أي: عِلَّةِ الحنبليِّ، وهذا اللَّيْ قَدَّمَه ابنُ مُفلِح (١) وغيرُه.

(وَلِكُلِّ حُكْمٍ: عِلَّةٌ) عندَ الفقهاءِ (تَفَضُّلًا) وعندَ المُعتزلةِ وجوبًا.

قالَ القاضيُ (١): التَّعليلُ الأصلُ تُرِكَ نادرًا؛ لأنَّ تَعَقُّلَ العِلَّةِ أقربُ إلى القبولِ مِن التَّعبُّدِ، ولأنَّه المألوفُ عُرفًا، والأصلُ موافقةُ الشَّرعِ له، فيُحمَلُ ما نحن فيه على الغالب.

وقالَ الآمِدِيُّ ("): لا بُدَّ للحُكمِ مِن عِلَّةٍ؛ للإجماعِ على أنَّ أحكامَ اللهِ

 <sup>(</sup>١) فأصول الفقه (٣/ ١٢٧٢).

<sup>(</sup>٢) ينظر: (أصول الفقه) (٣/ ١٢٧٥).

<sup>(</sup>٣) • الإحكام في أصول الأحكام» (٣/ ٢٨٦).

(وَيَحِبُ العَمَلُ بِالظَّنِّ فِيهَا) أي: في عللِ الأحكامِ (إِجْمَاعًا)، وقِيلَ: الأصلُ عدمُ التَّعليلِ؛ لأنَّ المُوجِبَ الصِّيغةُ، وبالتَّعليل يَنتقلُ حُكمُه إلى مَعناه فهو كالمجازِ من الحقيقة؛ لأنَّ التَّعليلَ لا يَجِبُ للنَّصِّ دائمًا، فيُعتبَرُ لدعواه دليلٌ، وفي «واضح ابنِ عَقِيلٍ» (٢) في مسألةِ القِيَاسِ: أكثرُ الأحكامِ غيرُ مُعلَّلَةٍ، وقالَ في «فنونِه» لمن قاسَ الزَّكاة في مالِ الصَّبِيِّ على العُسْرِ وبَيَّنَ العِلَّةَ، فأبْطلَها ابنُ عَقِيل، فقالَ له: ما العِلَّةُ إذن؟ فقالَ: لا يَلْزَمُ. ونَتبَرَّعُ، فنقُولُ: سُؤالُك عن العِلَّةِ قولُ مَن يُوجِبُ لكلِّ حُكمٍ علَّةً، وليسَ كذلك؛ لأنَّ مِن النَّاسِ مَن يَقُولُ: الأصولُ مُعلَّلةٌ، وبعضُهم يَقُولُ: غيرُ مُعلَّلةٍ، وبعضُهم يَقُولُ: غيرُ مُعلَّلةٍ، وبعضُهم يَقُولُ: غيرُ مُعلَّلةٍ، وبعضُهم يَقُولُ: عَن مُعلَّلةٍ، وبعضُهم يَقُولُ: هذا لا عِلَّة واللهِ عَلَّةُ خافيةٌ عَنَا.

المسلكُ (الرَّابِعُ) مِن الطُّرُقِ الدَّالَةِ على العِلِّيَّةِ: (المُنَاسَبَةُ، وَ) يُقالُ: (الإِخَالَةُ) بكسرِ الهمزةِ وبالخاءِ المعجمةِ، مِن خَالَ إذا ظَنَّ؛ لأنَّه بالنَّظرِ إليه يَخَالُ أنَّه عِلَّةٌ.

(وَاسْتِخْرَاجُهَا) أي: استخراجُ العِلَّةِ بذلك (يُسَمَّى: «تَخْرِيجَ المَنَاطِ») لِما فيه مِن ابتداءِ ما نِيطَ به الحُكمُ أي: عُلِّقَ عليه.

<sup>(</sup>٢) «الواصح في أصول الفقه» (٥/ ٣٠٤).

<sup>(</sup>١) الأنبياء: ١٠٧.

<sup>(</sup>٣) ليس في (ع).

(وَ) تخريعُ المناطِ (هُو تَعْيِينُ عِلَّةِ الأَصْلِ بِإِبْدَاءِ المُنَاسَبَةِ مِنْ ذَاتِ الوَصْفِ الْاصِلُ مُسْتملًا على وصفِ الوَصْفِ الأصلُ مُسْتملًا على وصفِ مناسبِ للحُكمِ، فيَحكُمُ العقلُ بوجودِ تلك العِلَّةِ المناسبةِ أنَّ ذلك الوصفَ هو عِلَّةُ الحُكمِ، كالإسكارِ (١) للتَّحريمِ، والقتلِ العمدِ العدوانِ للقصاصِ.

(وَالمُنَاسَبَةُ لُغَوِيَّـةٌ)أي: المرادُبه هنا اللَّغويَّةُ، بخلافِ المُعرَّفِ وهو المناسبةُ، فإنَّها بالمعنى الاصطلاحيِّ حَتَّى لا يَكُونَ تَعريفًا للشَّيءِ بنَفْسِه.

(وَالمُنَاسِبُ: مَا تَقَعُ المَصْلَحَةُ عَقِبَهُ)أي: بأنْ يَكُونَ في إثباتِ الحُكمِ عَقِبَه مصلحةٌ أي: إذا وُجِدَ أو إذا سُمِعَ أدركَ العقلُ السَّليمُ كَوْنَ ذلك الوصفِ سببًا مُفضيًا إلى مصلحةٍ مِن المصالح.

(وَزِيدَ)أي: زادَ الطُّوفِيُّ ('')في الحدِّ: (لِرَابِطِ)ما (عَقْلِيٌّ)أي: لرابطٍ مِن الرَّوابطِ العقليَّةِ بينَ تلك المصلحةِ وذلك الوصفِ.

مثالُه: إذا قِيلَ: المُسكِرُ حرامٌ، أَدرَكَ العقلُ أنَّ تَحريمَ المسكرِ (٣) مُفضٍ إلى مصلحةٍ، وهي حفظُ العقلِ مِن الاضطرابِ، وإذا قيلَ: القصاصُ مشروعٌ، أَدرَكَ العقلُ أنَّ مشروعيَّةَ القصاصِ سببٌ مُفضٍ إلى مصلحةٍ وهي حفظُ النَّفوس.

تنبيه أن قولُه: «الرابط عقلي الخدا مِنَ النَّسبِ الَّذِي هو القَرابة ، فإنَّ المناسِبَ اللَّذِي هو القَرابة ، فإنَّ المناسِبَ هنا مستعارٌ ومُشتَقُّ مِن ذلك، ولا شكَّ أنَّ المُتناسِبَينِ في بابِ النَّسبِ كالأخوَينِ وابني العمِّ، ونحوِه، إنَّمَا كانا مُتنَاسِبَينِ لمعنى رابط

<sup>(</sup>١) في (ع): كإسكار.

<sup>(</sup>٢) (شرح مختصر الروضة) (٣/ ٣٨٢).

<sup>(</sup>٣)في (د): السكر.

بينَهما، وهو القرابةُ، فكذلك الوصفُ المناسبُ هنا لا بُدَّ وأنْ يَكُونَ بينَه وبينَه وبينَه وبينَه وبينَه ما يُناسِبُه مِن المصلحةِ رابطٌ عقليٌّ، وهو كونُ الوصفِ صالحًا للإفضاءِ إلى تلك المصلحةِ عقلًا.

فائدةٌ: أنواعُ المناسبةِ تَتفاوَتُ في العمومِ والخصوصِ والخفاءِ والظُّهورِ، فما خَفِيَتْ عنَّا مُناسبتُه سُمِّي مُعَلَّلًا، وقالَه الطُّوفِيُّ (١). الطُّوفِيُّ (١).

(وَيَتَحَقَّقُ الْاسْتِقْلَالُ) على أنَّ الوصفَ الَّذِي أَبْدَاه المُستدِلُّ هو العِلَّةُ (بِعَدَمِ مَا سِواهُ) أي: سِوى ذلك الوصفِ (بِ) طريقِ (السَّبْرِ) ولا يَكفي قولُه: «بَحَثْتُ فلم أجِدْ غيرَه»، وإلَّا يَلزَمُ الاكتفاءُ به ولا قائلَ به، وأمَّا ما سَبَقَ في () طريقِ السَّبْرِ والتَّقسيمِ فيكتفى بذلك؛ لأنَّ المدارَ هناك على الحصرِ، فاكتفى فيه ببحثِه فلم يَجِدْ، وهنا على أنَّه ظَفِرَ بوصفٍ في الأصلِ مناسب، فافْترَقا.

# (وَ) المعنى (المَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ الحُكْمِ:

(١) قَدْ يُعْلَمُ حُصُولُهُ) يَعني أنَّ حصولَ الحُكمِ في الوصفِ المناسبِ قد يَكُونُ يَقينًا (كَبِيعٍ) فإِنَّه إذا كانَ صحيحًا حَصَلَ منه المِلكُ الَّذِي هو المقصودُ.

(٢) (أَوْ) قد (يُظنَّ) حُصولُ الحُكْمِ (كَقِصَاصٍ) فإنَّ حُصولَ الانْزِجَارِ عن القتلِ لَيْسَ قطعيًّا، بدليلِ وجودِ الإقدامِ مع عِلمِهم بأنَّ القصاصَ مشروعٌ.

<sup>(</sup>١) (شرح مختصر الروضة) (٣/ ٣٨٢).

<sup>(</sup>٢) في (ع): من.

(٣) (أَوْ) قد (يُشَكَّكُ فِيهِ) بأَنْ يَتَساوى حُصُولُ الحكمِ المقصودِ وعدمُ حصولِه، فلا يُوجَدُ يقينٌ ولا ظنُّ بل يَكُونانِ مُتَساوِيينِ، (كَحَدِّ) شاربِ (خَمْرٍ) لحفظِ العقلِ، فإنَّ المُقْدِمِينَ كثيرٌ والمُجْتَنِبِينَ كثيرٌ، فتساوَى المقصودُ وعَدَمُه فيه.

(٤) (أَوْ) قد (يُتَوَهَّمُ) بِأَنْ يَكُونَ عدمُ حصولِ المقصودِ أرجحَ مِن حصولِه (كَنِكَاحِ آيِسَةٍ) مِن الحيضِ (لِه) مصلحةِ (التَّوَالُدِ) الْأَنَّه معَ إمكانِه عقلًا بعيدٌ عادةً.

(وَلَوْ فَاتَ) المقصودُ مِن الحُكمِ (يَقِينًا، كَلُحُوقِ نَسَبِ مَشْرِقِيًّ) بأَنْ تَزَوَّجَ بطريقِ التَّوكيلِ مشرقيٌّ (بِمَغْرِبِيَّةٍ) فأتَتْ بولدِ معَ القطع بانتفاءِ اجتماعِهما، (وَنَحُوهِ) كاستبراءِ جاريةٍ يَشتَريها بائعُها في المجلسِ معَ القطع بانتفاءِ شَغْلِ رَحِمِها من الثَّاني: (لَمْ يُعَلَّلُ بِهِ) ولم يُلحَقْ به الولدُ عندَ الجمهورِ، خلافًا للحنفيَّةِ، فيُلحَقُ عندَهم الولدُ حفظًا للنَّسَبِ معَ أَنَّ مَذَهَبَهم عدمُ استبراءِ الجاريةِ.

تنبيةً: فإنْ قِيلَ: قدِ اعتبر أكثر أصحابِنا فأَوْجَبُوا الاستبْراءَ.

والجوابُ: أنَّ ذلك تَعبُّدُ غيرُ معقولِ المعنى، وليسَ مُعَلَّلًا باحتمالِ الشَّغل، وكذا يُلحَقُ الولدُ، واللهُ أعلمُ.

(وَالمُنَاسِبُ) ثلاثةُ أَضرُبٍ: (دُنْيَوِيٌّ) وأُخرَوِيٌّ، وإقناعيٌّ، فالدُّنيويُّ ثلاثةُ أقسام:

(١) (ضَرُورِيٌّ أَصْلًا) وحاجيٌّ، وتحسينيٌّ، والضَّروريُّ: ما كانَتْ مَصلَحَتُه في مَحَلِّ ضرورةِ العبادِ، (وَهُو أَعْلَى رُتَب المُنَاسَبَاتِ) في إفادةِ

مسالك إثبات العلة \_\_\_\_\_\_مسالك إثبات العلة \_\_\_\_\_

ظنِّ الاعتبارِ، وذلك خمسةُ أنواعٍ، وهي المقاصدُ الَّذِي اتَّفَقَ أهلُ المللِ في حِفْظِها وهي:

- (حِفْظُ: الدِّبنِ) وهو بقتالِ الكفَّارِ، قـال اللهُ تَعالى: ﴿ قَـٰئِلُوا ٱلَّذِينَ لَا يُوْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (١) الآيةَ،
- (فَ) حفظُ (العَقْلِ) وهو بتحريمِ المُسكِراتِ ونَحوِها، قال اللهُ تَعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطِ لُهُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَبْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ﴾ (٣)،
- (فَ) حفظُ (النَّسْلِ) وهو بوجوبِ حدِّ الزَّاني، وقد جَلَدَ النَّبِيُّ صَإَلِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ ورَجَمَ،
- (فَ) حفظُ (المَالِ، وَالعِرْضِ) قال صَالَّلَهُ عَلَيْهُمْ وَالْمَالِ، وَالعِرْضِ فَاللَّهُ عَلَيْهُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ (')، وجُعِلَ العِرضُ في رُتبَةِ المالِ تَبَعًا لِما في «جمع الجوامع (') وغيرِه، حيثُ عَطَفَه بالواوِ، فيَكُونُ مِن أدنى الكُلِّيَاتِ، لكنَّ الأعراضَ تَتفَاوَتُ، فمنها ما هو مِن الكُلِّيَاتِ، وهو الأنساب، وهي أرفعُ مِن الأموالِ، فإنَّ حِفظَ النَّسَبِ بتحريمِ الزِّنا تارة، وبتحريمِ القذفِ المُؤدِّي إلى الشَّكِّ في أنسابِ الخلقِ ونِسْبَتِهم إلى غيرِ آبائِهم تارة، وتحريمُ الأنسابِ مُقَدَّمٌ على الأموالِ، ولذلك عَطفَه بالفاءِ، ومنها ما هو دُونَها، وهو ما يَكُونُ مِن الأعراضِ غيرُ الأنسابِ.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (٤٤٠٦)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رَعَوَلِلَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٥) (الغيث الهامع شرح جمع الجوامع) (ص٥٧٥).

(وَ) ما هو مُلْحَقٌ بالضَّروريِّ (مُكَمَّلٌ لَهُ) في حُكيِه، ومَعنى كونِه مُكَمَّلًا له: أنَّه لا يَستقِلُ ضروريًا بنَفْسِه، بل بطريقِ الانضمام، فله تأثيرٌ فيه لا بنفسِه، في كُونُ في حُكمِ الضَّرورةِ مبالغة في مُراعاتِه، (كَ) المُبالغة في (حِفْظِ العَقْلِ فيكُونُ في حُكمِ الضَّروبِ (قَلِيلِ مُسْكِرٍ) والمبالغة في حِفظِ الدِّينِ بتحريمِ البدعة وعقوبة المُبتدعِ الدَّاعي إليها، والمبالغة في حِفظِ النَّفسِ بإجراءِ قصاص في الجراحاتِ ونحوِ ذلك؛ لأنَّ الكثيرَ المُسكِرَ مُفسِدٌ للعقلِ، ولا يَحصُلُ إلاَّ بإفسادِ كلِّ واحدٍ مِن أجزائِه فحدُّ شاربِ القليلِ؛ لأنَّ القليلَ مُتلفّ لجزء مِن العقلِ وإنْ قَلَّ، والمبالغة في حِفظِ النَّسبِ بتحريمِ النَّظرِ (١) مُتلفّ لجزء مِن العقلِ وإنْ قَلَّ، والمبالغة في حِفظِ المالِ والعِرضِ وغيرِها واللَّمْسِ والتَّعزيرِ عليه، وكذلك المبالغة في حِفظِ المالِ والعِرضِ وغيرِها بتعزيرِ الطاصبِ ونحوِه وتعزيرِ السَّابِ بغيرِ القذف، ونحوِ ذلك، وقد نَبّه بتعزيرِ الخاصبِ ونحوِه وتعزيرِ السَّابِ بغيرِ القذف، ونحوِ ذلك، وقد نَبّهَ الشَّارِعُ على إلحاقِ ذلك بقولِه صَلَّاتَهُ عَلَيْوَسَلَّة: «كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى الشَّارِعُ على إلحاقِ ذلك بقولِه صَلَّاتَهُ عَلَيْوَسَلَّة: «كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى يُوهِ»، ثمَّ قال: «أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ» (١٠).

تنبيهٌ: كَوْنُ حَفظِ العقلِ ضروريًّا في كلِّ مِلَّةٍ نظرٌّ؛ فإنَّ الكِتابيَّ لا يُحَدُّ على الأصحِّ لاعتقادِه إباحتَه.

(٢) (وَ) القِسمُ الشَّانِ مِن الدُّنيويِّ (حَاجِيٌّ) وهو ما كانَتْ مَصلَحَتُه في مَحَلِّ الضَّرورةِ، ويُقالُ له: المصلحيُّ (كَبَيْعٍ، وَنَحْوِهِ) كَالْحَارةِ ومساقاةٍ؛ لأنَّ مالكَ الشَّيءِ قد لا يُعيرُه (٣) ولا يَهَبُه، وليسَ كلُّ أحدٍ يَعرِفُ ذلك، ولكنَّه مشغولٌ أحدٍ يَعرِفُ ذلك، ولكنَّه مشغولٌ

<sup>(</sup>۱)ليس **في (ع).** 

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٢٠٥١)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النُّعمان بن بشير رَوَاللَّهَمَّة.

<sup>(</sup>٣) في (د): يعير.

بأهَمَّ من ذلك، فهذه الأشياءُ وما أشبهَها لا يَلْزَمُ مِن فَوَاتِها فواتُ شيءٍ مِن الضَّروريَّاتِ الخمسةِ.

(وَ) على هذا (بَعْضُهَا) أي: بعضُ صورِ الحاجيِّ (أَبْلَغُ) مِنْ بَعْضِ.

(وَقَدْ يَكُونُ) الحاجيُّ: (ضَرُورِيًّا) في بعضِ الصُّورِ (كَشِسرَاءِ وَلِيٍّ) طفل (مَا) أي: شيتًا (الكُتَاجُهُ طِفْلٌ) مِن مطعومٍ حيثُ كانَ في مَعرِضِ التَّلَفِ مِن الجوع (وَنَحُوهِ) كالإجارةِ لتَربيةِ الطِّفل.

(وَ) ما هو مُلحَتِّ بالحاجيِّ (مُكَمِّلُ لَهُ، كَرِعَايَةِ كَفَاءَةٍ) في نكاحٍ، (وَ) رعايةِ (مَهْرِ مِثْلٍ فِي تَزْوِيجِ صَغِيرَةٍ) ؛ لأنَّه أَفْضَى إلى دوامِ النَّكاحِ وتكميلِ مقاصدِه، وإنْ حَصَلَ أصلُ الحاجةِ بدونِ ذلك.

(٣) (وَ) القسمُ الثَّالثُ مِن الدُّنيويِّ: (تَحْسِينِيٌّ) وهو ما كانَتْ مَصلحتُه مُسْتَحسَنَةً في العاداتِ، وليسَ ضروريًّا ولا حاجيًّا، وذلك ضربانِ:

أحدُهما: ما لَيْسَ فيه منافاة، أي: (غَيْرُ مُعَارِضٍ لِلْقَوَاعِدِ) أي: قواعدِ الشَّرعِ (كَتَحْرِيمِ) القاذوراتِ مِن (النَّجَاسَةِ) والبُزَاقِ؛ فإنَّ نفرةَ الطِّباعِ مَعنَّى يُعارِبمَ التَّضَمُّخُ بالنَّجاسةِ بلا عُذرِ.

(وَ) كَ(سَلْبِ المَرْأَةِ عِبَارَةَ عَقْدِ النِّكَامِ) واعتبارِ الوليّ فيه لاستحياءِ النِّساءِ مِن مباشرةِ العقودِ على فُرُوجِهِنَّ لإشعارِه بتَوَقَانِ نُفوسِهِنَّ إلى النِّساءِ مِن مباشرةِ العقودِ على فُرُوجِهِنَّ لإشعارِه بتَوَقَانِ نُفوسِهِنَّ إلى النِّساءِ مِن مباشرةِ العقودِ على فُرُوجِهِنَّ لإشعادِ العَبْدِ الْهُلِيَّةَ الشَّهَادَةِ) أي: الرِّجالِ وهو غيرُ لائقِ بالمروءةِ أَن (لا) سَلْبِ (العَبْدِ القبلِد الشَّهادَةِ) أي: فلا يَتَمَشَّى ذلك (عَلَى أَصْلِنَا) فإنَّ عندنا شهادة العبدِ مقبولةٌ في كلِّ شيء فلا يَتَمَشَّى ذلك (عَلَى أَصْلِنَا) فإنَّ عند من الحاجِيّ؛ لأنَّها تَستدعي فراغًا، على الأصحِّ، نعم، سَلْبُ الولايةِ عنه من الحاجِيّ؛ لأنَّها تَستدعي فراغًا،

<sup>(</sup>۱) في دد»: شيء. (۲) في (ع»: بالمرأة.

والرَّقيقُ مُستغرِقٌ في خدمةِ سيِّدِه، وأمَّا روايتُه وفتواه فإِنَّما جازا منه لعدمِ الضَّرَر بما يَتَرَتَّبُ عليها، فلذلك فارَقَا القضاءَ ونَحوَه.

(أَوْ) أي: والطَّربُ الثَّاني مِنَ التَّحسينيِّ: ما يُنافي قواعدَ الشَّرعِ أي: (مُعَارِضٌ) لها (كَالكِتَابَةِ) فإنَّها من حيثُ كونُها مَكْرُمَةً في القاعدةِ مُستحسَنةً احتملَ الشَّرعُ فيها خَرمَ قاعدةٍ مُمهِّدةٍ وهي امتناعُ بيعِ الإنسانِ مالَ نَفْسِه بمالِ نفسِه ومعاملةِ عبدِه، ومِن ثمَّ لم تَجِبِ الكتابةُ عندَ المُعظَمِ.

(وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمَصْلَحَةُ) الدُّنيويَّةُ الواقعةُ عَقِبَ المناسبِ لرابطِ عقليٌ (بِحُجَّةٍ) على الصّحيح، وتُسَمَّى المصلحة المُرسَلة، واحتجَّ له بأنّا لم نَعلَمْ محافظة الشَّرعِ عليها، ولذلك لم يُشْرَعُ في زَوَاجِرِها أبلغُ ممّا شُرعَ كالمُثْلَةِ في القصاصِ، فإنّها أبلغُ في الزَّجرِ [عن القتل، وكذا القتل في السَّرقةِ وشربِ في القصاص، فإنّه أبلغُ في الزَّجرِ ](١) عنهما، ولم يُشرَعُ شيءٌ مِن ذلك، فلو كانَتْ الخمرِ، فإنّه أبلغُ في الزَّجرِ ](١) عنهما، ولم يُشرَعُ شيءٌ مِن ذلك، فلو كانَتْ هذه المسألةُ حُجَّةٌ لحافظ الشَّرعُ على تحصيلِها بأبلغ الطُّرُقِ، لكنّه لم يُعلَمْ(١) بفعلِ ذلك، فلا يَكُونُ حُجَّة، فإثباتُها حُجَّةٌ وضعٌ للشَّرعِ بالرَّأي، كما يُحكَى أنَّ مَالِكًا أجازَ قَتْلَ ثُلُثِ الخلقِ لإصلاحِ الثَّلْثَينِ، ومحافظةُ الشَّرعِ على مصلحتِهم بهذا الطَّريقِ غيرُ معلوم.

(وَ) الضَّرِبُ الثَّانِ مِن «المناسِبِ»: (أُخْرَوِيٌّ، كَتَزْكِيَةِ النَّفْسِ) عنِ الرَّذاثلِ (وَرِيَاضَتِهَا) وتهذيبِ الأخلاقِ، فإنَّ تأثيرَ منفعةِ ذلك في سعادةِ الآخرةِ.

(وَقَدْ يَتَعَلَّقُ) المناسبُ (بِهِمَا) أي: بالدُّنيويِّ والأُخرويِّ (كَإِيجَابِ الكَّنيويِّ والأُخرويِّ (كَإِيجَابِ الكَّنيويِّ ما يَعودُ على الفقراءِ مِن المصلحةِ الكَفَّارَةِ) بالمالِ، فتَعَلُّقُه بالدُّنيويِّ ما يَعودُ على الفقراءِ مِن المصلحةِ

<sup>(</sup>١) ليس في (ع).

<sup>(</sup>٢) زاد في (ع): بذلك.

بانتفاعِهم بالمالِ، [وتَعَلُّقُه بالأُخرويِّ](١) ما يَحصُلُ للمُكَفِّرِ مِن الثَّوابِ.

(وَ) الضَّرِبُ النَّالِثُ مِن «المناسِبِ»: (إِقْنَاعِيُّ) وهو ما (يَنْتَفِي ظَنُّ مُنَاسَبَتِهِ بِتَأَمُّلِهِ) وذلك بأنْ يُظنَّ في بادي الرَّأي أنَّه مُناسِبٌ، ثمَّ يَزولَ ذلك الظَّنُّ بالتَّأَمُّلِ وإمعانِ النَّظرِ فيه، كتعليلِ الشَّافعيَّةِ تحريمَ بيعِ المَيْتةِ، وقياسِ الكلب عليه.

(وَإِذَا اشْتَمَلَ وَصْفٌ عَلَى مَصْلَحَةٍ وَمَفْسَدَةٍ رَاجِحَةٍ) [على المصلحةِ] (الله مُسَاوِيَةٍ) لها (لَمْ تَنْخَرِمْ مُنَاسَبَتُهُ) أي: مناسبة ذلك الوصفِ للحُكمِ على الأرجحِ؛ لأنّها أمرٌ حقيقيٌ، فلا يَبْطُلُ بمُعارِضٍ، والقولُ الثّاني تَنْخَرِمُ، ووجهُه حُكمُ العقلِ بألّا مناسبة مع مفسدة مساوية، ولهذا يَنسُبُ العقلاءُ السَّاعي في تحصيلِ مِثْلِ هذه المصلحةِ (الله السَّفَة، قال بعضُهم: لا يُعدَمُ نَعُه لَقِلَةِه، لكنْ يَندَفعُ مُقتضاه. قالُوا: لو لم يَكُنْ لَمَا حَسُنَ قولُ العاقلِ (المَّانعُ. السَّفةِ إلى إثباتِ الحُكم حاصلٌ لولا المانعُ.

رُدَّ: المرادُبه: المصلحةُ الَّتي في المناسبةِ، لا مصلحةٌ مستقلَّةٌ بتَحقيقِها، فالمانعُ أخلَّ بمناسبةِ المصلحةِ، فليْسَ الانتفاءُ مُحالًا على المفسدةِ معَ المناسبةِ لفواتِ شَرطِها.

قالوا: تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي الدَّارِ المغصوبةِ، فإنْ غَلَبَ الحرامُ زادَتْ مَفسدَتُها وإلَّا تَسَاوَتَا.

رُدَّ: لم تَنْشَأْ مفسدةُ الغصبِ عنِ الصَّلَاةِ، ومصلحةُ الصَّلَاةِ عنِ الغصبِ، ولو نَشَأَتا مِن الصَّلَاةِ: لم تَصِحَّ.

<sup>(</sup>٢) ليس في (د).

<sup>(</sup>١) في (ع): وتعلق الأخروي.

<sup>(</sup>٤) في «د»: القائل.

<sup>(</sup>٣) في (د): المسألة.

(وَلِلْمُعَلِّلِ تَرْجِيحُ وَصْفِهِ:

(١) بِطَرِيقٍ تَفْصِيلِيٍّ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ المَسَائِلِ،

(٢) وَ) له ترجيعُ وصفِه بطريقٍ (إِجْمَالِيِّ وَهُوَ لَوْ لَمْ يُقَدَّرُ رُجْحَانُ المَصْلَحَةِ ثَبَتَ الحُكْمُ تَعَبُّدًا) على خلافِ الأصلِ؛ لأنَّ التَّعليلَ هو الأصلُ المَصْلَحَةِ ثَبَتَ الحُكْمُ تَعَبُّدًا) على خلافِ الأصلِ؛ لأنَّ التَّعليلَ هو الأصلُ تُرك نادرًا، وتَعَقُّلُ العِلَّةِ أقربُ إلى القبولِ مِن التَّعبُد؛ ولأنَّه المألوفُ عُرفًا، والأصلُ موافقةُ الشَّرعِ له، فيُحتَمَلُ التَّعليلُ على الغالبِ، وذَكَرَ الآمِدِيُّ أَنَّ والأصلُ موافقةُ الشَّرعِ له، فيُحتَمَلُ التَّعليلُ على الغالبِ، وذَكَرَ الآمِدِيُّ أَنَّ لقائلُ أَنْ يُعارِضَه - يَعني المُعَلِّلُ - بعدمِ الاطلِّلاعِ على ما بهِ يَكُونُ راجحًا معَ البحثِ عنه.

فإنْ قِيلَ: بَحَثْنا عن وصفٍ صالحٍ للتَّعليلِ لا يَتَعَدَّى مَحَلَّ الحُكْمِ فهو أَوْلى.

قِيلَ: إِنْ خَرَجَ ما به التَّرجيحُ عن مَحَلِّ الحُكمِ لم يَتَحَقَّقُ به ترجيحٌ فيه، وإلَّ اتَّحَدَ مَحَلُّ بحثِ المُستدِلِّ فقط، وإلَّ اتَّحادُ مَحَلِّ بحثِ المُستدِلِّ فقط، فإنَّ ما يَتَرَجَّحُ بحثُه بتقديرِ كَوْنِ ظَنِّه راجحًا لا العكسِ، ولا مُساويًا، ووُقُوعُ احتمالٍ مِن اثنينِ أقربُ.

قال: واشتِراطُ التَّرجيحِ في تحقيقِ المناسبةِ إِنَّمَا هو عندَ مَن لا يُخَصَّصُ العِلَّةَ، وإلَّا فلاً".

(وَالمُنَاسِبُ) هو الوصفُ المُعَلَّلُ به.

وأقسامُه أربعةٌ: مُؤَثَّرٌ، ومُلائِمٌ، وغَريبٌ، ومُرسَلٌ.

<sup>(</sup>١) (الإحكام في أصول الأحكام؛ (٣/ ٣٠١).

<sup>(</sup>٢) (الإحكام في أصول الأحكام؛ (٣/ ٢٨٠).

ولا بُدَّ أَنْ يُعلَمَ من الشَّارِعِ التفاتُّ إلى ذلك الوصفِ. ويَظهَرُ ذلك بتقسيمِ المناسبِ؛ لأنَّه إمَّا أن يُعلَمَ أنَّ الشَّرِعَ اعتبَرَه كالقسمِ الأوَّلِ، أو لا يُعلَمَ أنَّه اعتبَرَه، ولا أَلْغَاه كالمُرسَلِ المُلْغَى.

والمُعتبَرُ بنصِّ أو إجماعٍ يُسَمَّى «مُؤَثِّرًا»؛ لظهورِ التَّأثيرِ فيه عينًا وجنسًا، فظهَرَ تأثيرُه في الحُكْمِ، والمُعتبَرُ بتَرتيبِ الحُكمِ على الوصفِ فقطْ إنْ ثَبَتَ بنصِّ أو إجماعٍ اعتبارُ عينِه في جنسِ الحُكمِ أو بالعكسِ أو جنسِه في جنسِ الحُكمِ، والمُعتبَرَه الشَّارعُ، وإلَّا سُمِّي «غريبًا»؛ لأنّه لم يُسَمَّى «مُلاثمًا» لكونِه موافقًا لِما اعْتبَرَه الشَّارعُ، وإلَّا سُمِّي «غريبًا»؛ لأنّه لم يَسْهَدُ له غيرُ أصلِه بالاعتبارِ، وغيرُ المُعتبَرِ يُسَمَّى «مُرسَلًا»، فإنِ اعتبرَ الشَّارعُ جنسَه البعيدَ في جنسِ الحُكْمِ سُمِّي «ملائمًا مُرسلًا»، وإلَّا «غريبًا مُرسلًا»، أو «مُرسَلًا ثَبَتَ إلغاؤُه»، والمرادُ باعتبارِ الشَّرعِ: أنْ تُورَدَ الفروعُ على وَفْقِه، لا أنْ مُرسَلًا ثُمُسَعَلَى العِلَّةِ أو يُومِئَ إليها، وإلَّا لم تَكُنِ العِلَيَّةُ مُستفادةً بالمناسبةِ.

إذا تَقَرَّرَ هذا، فالقسمُ الأوَّلُ مِن المُعتبَرِ («مُؤَثِّرٌ» إِنِ اعْتُبِرَ) مِن قِبَلِ الشَّارِعِ (بِنَصِّ) كتعليلِ الحَدَثِ (() بمَسِّ الذَّكِرِ، اعتبرَ عينُه في عينِ الحُكمِ وهو الحَدَثُ، لحديثِ: «مَنْ مَسَّ ذَكرَهُ فَلْيَتَوَضَّالُ» (() ومِثْلُه نَفْسُ السُّكرِ عِلَهُ التَّحريمِ في الخمرِ، اعتبرَ عينُه في عينِ الحُكمِ، وهو التَّحريمُ حيثُ حُرِّمَ الخمرُ فلْيَلْحَقْ به النَّبيذُ، (أَوِ) اعْتُبِرَ به (إِجْمَاع) كتعليلِ ولايةِ المالِ بالصِّغرِ، التَّعربُ عينُ الصَّغرِ، والمرادُ بالعينِ: الولايةِ في المالِ بالإجماعِ، والمرادُ بالعينِ: النَّوعُ، لا الشَّخصُ مِن النَّوع.

<sup>(</sup>١) في (د): الحديث.

<sup>(</sup>۲) رواه أبو داود (۱۸۱)، والترمذي (۸۲)، والنسائي (٤٤٧)، وابن ماجه (٤٧٩)، وابن حبان (١١١٦) من حديث بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْرَانَ رَعَالِلَهُمَّةَا.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(وَ) القسمُ الثَّاني مِن المُعتبَرِ: («مُلَاثِمٌ» إِنِ اعْتُبِرَ بِتَرَثُّ بِ') الحُحُم عَلَى الوَصْفِ فَقَطْ، إِنْ ثَبَتَ بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاع:

- (١) اعْتِبَارُ عَيْنِهِ) أي: الوصفِ (فِي جِنْسِ الحُكْم،
- (٢) أَوْ بِالعَكْسِ) بأَنْ ثَبَتَ بنصٌ، أو إجماعٍ اعتبارُ جنسِ الوصفِ في عينِ الحُكم،
- (٣) (أَوْ) ثَبَتَ بنص، أو إجماع اعتبارُ (جِنْسِهِ فِي جِنْسِ الحُكْمِ)، فهذه ثلاثةُ أنواع.

مثالُ الأوَّلِ: امتزاجُ النَّسَبينِ في الأخِ مِن الأبوينِ، اعتبرَ تقديمُه على الأخِ مِن الأبوينِ، اعتبرَ تقديمُه على الأحكامِ مِن الأبِ في الإرثِ، وقِسْنا عليه تقديمَه في ولايةِ النَّكاحِ وغيرِها مِن الأحكامِ اللَّذِي قُدِّمَ عليه فيها، فإنَّه وإنْ لم يَعتبرُه الشَّارِعُ في عينِ هذه الأحكامِ لكنَّه اعتبرَه في جنسِها وهو التَّقدُّمُ في الجملةِ، وكالتَّعليلِ بالصِّغرِ في قياسِ النَّكاحِ على المالِ في الولايةِ، فإنَّ الشَّرعَ اعتبرَ عينَ الصِّغرِ في [عين ولايةِ المالِ به مئبّهًا على الصَّغرِ، وثبتَ اعتبارُ عينِ الصَّغرِ في [" جنسِ حُكْمِ الولايةِ إجماعًا.

ومثالُ الثَّاني: المَشَقَّةُ المُشتَركةُ بينَ الحائضِ والمسافرِ في سقوطِ القضاءِ، [فإنَّ الشَّارِعَ اعتبَرَها في عينِ سقوطِ القضاءِ] (٢) في الرَّ كعتَينِ [مِن الرُّباعيَّةِ] (٤) فسَقَطَ بها القضاءُ في صلاةِ الحائضِ قياسًا، وكالتَّعليلِ بعُذرِ الحَرَجِ في قياسِ الحَضَرِ بعذرِ المطرِ على السَّفرِ في الجمعِ، فجنسُ الحرجِ مُعتبرٌ في عينِ الجمعِ الجمع إجماعًا.

<sup>(</sup>١) في اد١: بترتيب. (٢) ليس في اد١.

<sup>(</sup>٣) ليس في (د). (٤) ليس في (د).

ومثالُ الثَّالثِ: ما رُوِيَ عن عليِّ رَعَيْلِللهُ عَنهُ في شاربِ الخمرِ أنَّه إذا شَرَبَ هَـذَى وإذا هَذَى افْتَرَى (١)، فيكُونُ عليه حدُّ المُفتَري أي: القاذف، ووافقه الصَّحابةُ عليه، فأوْجَبوا حَدَّ القذفِ على الشَّاربِ، لا لكونِه شَربَ، بل لكونِ الشُّربِ مَظِنَّة القذفِ، فأقاموه مُقامَ القذفِ قياسًا على إقامةِ الخلوةِ لكونِ الشَّارِ الشَّارِ مَظِنَّة القذفِ في التَّحريم، لكونِ الخلوةِ مَظِنَّة له، فظهَرَ أنَّ الشَّارِعَ بالأجنبيَّةِ مُقامَ الوطءِ في التَّحريم، لكونِ الخلوةِ مَظِنَّة له، فظهَرَ أنَّ الشَّارِعَ إلَّمَا اعتبَرَ المَظِنَّة الَّتي هي جنسٌ لمظنَّةِ الوطءِ ومَظِنَّة القذفِ في الحُكْمِ النَّذي هو جنسٌ لإيجابِ حَدِّ القذفِ وحُرمةِ الوطءِ، وكالتَّعليلِ بجنايةِ القتلِ العمدِ العدوانِ في قياسِ المُثقلِ على المُحدَّدِ في القصاصِ فجنسُ المَثنَّلِ على المُحدَّدِ في القصاصِ فجنسُ الجنايةِ مُعتبَرَةٌ في جنسِ قصاصِ النَّفسِ الشَّعر الشَّعملِ على قصاصِ النَّفسِ المُثابِ على على قصاصِ النَّفسِ المُثابِ على على قصاصِ النَّفسِ وغيرها كالأطرافِ.

(وَالقِسْمُ الثَّالِثُ) المُشارُ إليه بقولِه: (وَإِلَّا) بأن لم يَشهَدُ له غيرُ أصلِه بالاعتبارِ (فَ «غَرِيبُ») كالتَّعليلِ بالإسكارِ في قياسِ النَّبيذِ على الخمرِ بتقديرِ عدم نَصِّ بعِلِّيَةِ الإسكارِ، فعينُ الإسكارِ مُعتبَرُّ في عينِ التَّحريمِ بتَرتيبِ الحُكمِ عليه فقط، كاعتبارِ جنسِ المَشقَّةِ المُشتَركةِ بينَ الحائضِ والمسافرِ في جنسِ التَّخفيفِ.

(وَكُلُّ) قِسم (مِنَ الثَّلاثَةِ) وهي: المُؤثِّرُ، والمُلائِمُ بأنواعِه السَّابقةِ، والغَريبُ (حُجَّةٌ) ولم يَذكُرُ صاحبُ «الأصلِ» خلافًا في حُجِّيَّةِ القِسمِ الأُول.

<sup>(</sup>١) رواه مالك (٢)، والشافعي (ص٢٨٦).

(وَإِنِ اعْتَبَرَ الشَّارِعُ جِنْسَهُ) أي: جنسَ الوصفِ المناسبِ (البَعِيدَ فِي جِنْسَ الْ وَعْتَبَرَ الشَّارِعُ جِنْسَهُ) أي: جنسَ الوصفِ المناسبِ الحُكْمِ؛ فَمُرْسَلٌ مُلَائِمٌ) وهو القسمُ الرَّابِعُ مِن أقسامِ (۱) المُناسبِ المُعَلَّلِ به كتعليلِ قليلِ الخمرِ، بأنْ يَدعُو إلى كثيرِها، فجنسُه البعيدُ مُعتَبَرٌ في جنسِ الحُكْمِ، كتحريمِ الخَلْوَةِ بتحريمِ الزِّنا.

(وَلَيْسَ) المُرسلُ الملائمُ (بِحُجَّةٍ) عندَ الأكثرِ؛ لأنَّه لم يَشهَدِ الشَّارِعُ باعتبارِه وإلغائِه، فلا بدَّ مِن شاهدٍ قريبِ بالاعتبارِ،

(وَإِلّا) بِأَنْ لَم يَعتَبِرِ الشَّارِعُ جنسَ الوصفِ البعيدِ في جنسِ الحُكمِ، (فَ) نوعانِ: (مُرْسَلٌ غَرِيبٌ، أَوْ مُرْسَلٌ ثَبَتَ) أي: عُلِمَ مِن الشَّارِعِ (إِلْغَاؤُهُ) معَ أَنَّه مُستحيلُ المُناسبةِ، ولا يَجُوزُ التَّعليلُ به.

مثالُ الغريبِ المرسلِ: التَّعليلُ بالفعلِ المُحَرَّمِ لغرضِ فاسدٍ في قياسِ الباتِّ في مَرَضِه على القاتلِ في الحُكمِ بالمُعارضةِ بنقيضِ مَقصودِه، وصارَ توريثُ المبتوتةِ كحِرمانِ القاتلِ، وإنَّما كانَ غريبًا مُرسلًا لأنَّه لم يَعتبَرِ الشَّارعُ عينَ الفعلِ المُحَرَّمِ لغرضٍ فاسدٍ في عينِ المُعارضةِ بنقيضِ المقصودِ بترتيبِ الحُكمِ عليه، ولم يَثبُتْ بنصَّ أو إجماع اعتبارُ عينِه في جنسِ المُعارضةِ بنقيضِ المقصودِ، ولا جنسٍ في عينِها، ولا جنسٍ في جنسِها.

ومثالُ المُلغى: إيجابُ صومِ شهرينِ ابتداءً في الظّهارِ أو الوطءِ في رمضانَ على مَن يَسهُلُ عليه العتقُ، كما أَفْتى به بعضُ العلماءِ.

(وَهُمَا)أي: المُرسـلُ الغريبُ والَّذي ثَبَتَ إلغاؤُه (مَرْدُودَانِ)الأَوَّلُ عندَ الأكثرِ والثَّاني بالإجماعِ.

<sup>(</sup>١)ليس **في (د)**.

#### (فائدة)

اعلمْ أنَّ كلَّا مِنَ الوصفِ والحُكمِ نوعٌ، وما هو أعمُّ منه جنسٌ، وله مراتبُ: عالٍ، وسافلٌ، ومُتَوسِّطٌ، والعبْرةُ دائمًا بالأسفلِ القريبِ مِن المُعَيَّنِ في الوصفِ وفي الحُكمِ.

(أَعَمُّ الجِنْسِيَّةِ فِي الوَصْفِ(١)) أي: أعمُّ مراتبِ جنسِ الوصفِ:

(١) (كَوْنُهُ وَصْفًا) لأنّه أعمَّ مِن أَنْ يَكُونَ مَناطًا للحُكْمِ أَو لا يَكُونَ ؟ إذ بتقديرِ أَنْ يَكُونَ طَرديًّا غيرَ مناسبِ لا يَصلُحُ أَنْ يُناطَ به حُكْمٌ، فكلُّ مناطِ وصفٌ، وليسَ كلُّ وصفٍ مَناطًا.

(٢) (فَمَنَاطًا) أَعَـمُّ مِن أَن يَكُونَ مصلحة أو لا، فكلُّ مصلحة مناطُ الحكم، وليسَ كلُّ مناطٍ مصلحة الجوازِ أَنْ يُناطَ الحكمُ بوصفٍ تَعبُّديًّ لا يَظهَرُ وجهُ المصلحة فيه.

(٣) (فَمَصْلَحَةً خَاصَّةً) لأنَّها قد تَكُونُ عامَّةً، بِمَعنى أنَّها مُتَضَمَّنَةٌ لمُطلَقِ النَّفعِ، وقد تَكُونُ حاصَّةً بِمَعنى كَوْنِها مِن بابِ الضَّروراتِ والحاجاتِ والتَّكْملاتِ.

(وَفِي حُكْمٍ) أي: أعمم مراتب جِنْسِ الحُكْمِ:

(١) (كَوْنُـهُ حُكْمًا) لأنَّه أعمُّ مِن أَنْ يَكُونَ وجوبًا، أو تحريمًا، أو صِحَّةً، أو فسادًا،

(٢) (فَوَاجِبًا وَنَحْوَهُ) مِن الحرامِ والمندوبِ والمكروهِ والمباحِ، وما (١) في «مختصر التحرير» (ص٢١٦): وصف. يُلْحَـ قُ بذلك مِن الأحكامِ الوَضعيَّةِ؛ إذِ الواجبُ أعمُّ مِن أَنْ يَكُونَ عبادةً اصطلاحيَّةً أو غيرَها،

- (٣) (فَعِبَادَةً) لأنَّ جنسَ العبادةِ أعمُّ مِن الصَّلَاةِ والزَّكاةِ وغيرِهما مِن العباداتِ،
  - (٤) (فَصَلَاةً) إذْ كلُّ صلاةٍ عبادةً، وليسَ كلُّ عبادةٍ صلاةً،
- (٥) (فَظُهْرًا) لأنَّ الصَّلَاةَ أعمُّ مِن الظُّهرِ؛ إذ كلُّ ظُهْرِ صلاةٌ، وليسَ كلُّ صلاةٍ ظُهرًا.

إذا عَلِمْتَ الأعمَّ والأخصَّ مِن الأوصافِ والأحكامِ، فاعلَمْ أنَّ تأثيرَ بعضِها في بعضٍ يَتَفَاوَتُ في القوَّةِ والضَّعفِ.

### (وَتَأْثِيرُ:

- (١) الأَخَصِّ فِي الأَخَصِّ: أَقْوَى) أنواعُ التَّأثيرِ، كَمَشَقَّةِ التَّكرارِ في سُقوطِ الصَّلَاةِ، والصِّغَرِ في ولايةِ النِّكاح،
  - (٢) (وَ) تَأْثِيرُ (الأَعَمِّ فِي الأَعَمِّ يُقَابِلُهُ) فهو أضعفُ أنواع التَّأْثيرِ،
- (٣) (وَ) تأثيرُ (الأَخَصِّ فِي الأَعَمِّ وَعَكْسُهُ) وهو تأثيرُ الأعمِّ في الأخصِّ (وَاسِطتَانِ) أي: بينَ ذَيْنِكَ الطَّرفَينِ؛ إذ في كلِّ واحدٍ منهما قوَّةٌ مِن جهةِ الأَحمِّيَّةِ، وضعفٌ مِن جهةِ الأَعمِّيَّةِ بخلافِ الطَّرفَينِ؛ إذِ الأوَّلُ تَمَحَّضَتْ فيه الأَحمِيَّةُ فتَمَحَّضَ له فيه الأَحمِيَّةُ فتَمَحَّضَ له الفَّوَّةُ، والنَّاني تَمَحَّضَتْ فيه الأَعمِيَّةُ فتَمَحَّضَ له الضَّعفَ أنه اللَّهَ وَالنَّاني تَمَحَّضَتْ فيه الأَعمِيَّةُ فتَمَحَّضَ له الضَّعفَ أنه الطَّهرَ في العبادةِ، وما ظَهرَ في العبادةِ، وما ظَهرَ في العبادةِ أخصُّ ممَّا ظَهرَ في الواجبِ أخصُّ ممَّا ظَهرَ في الواجبِ أخصُّ ممَّا طَهرَ في الواجبِ أخصُّ ممَّا

ظَهَرَ فِي الأحكامِ، فلأجلِ تَفاوُتِ درجاتِ الجِنسيَّةِ فِي القُربِ والبُعدِ تَتَفاوَتُ درجاتُ الظَّنِّ، والأعلى مُقَدَّمٌ على ما دُونَه.

المَسلَكُ (الحَامِسُ) مِنَ الطُّرُقِ الدَّالَّةِ على العِلِّيَّةِ: (إِثْبَاتُهَا بِ الشَّبَهِ) بفتحِ الشِّينِ والباءِ المُوحَّدةِ أصلٌ مَعناه الشَّبَهُ، يُقالُ: هذا شَبَهُ هذا وشِبْهُه بكسرِ الشِّينِ وسُكُونِ الباءِ، وشَبِيهُه كما تَقولُ: مَثلُه ومِثلُه ومَثِيلُه، وهو بهذا المعنى يُطلَقُ على كلِّ قياسٍ؛ لأنَّ الفرعَ لا بُدَّ أنْ يُشْبِهَ الأصلَ، لكنْ غَلَبَ اطلاقُه في الاصطلاح الأصوليِّ على هذا المسلكِ.

(وَ) اختُلِفَ فِي تعريفِ الشَّبَهِ، فقالَ القاضي (') وغيرُه: (هُوَ تَسَرَدُّدُ فَرْعِ بَيْنَ أَصْلَيْنِ) فيه مناطُ كلِّ مِنهما إلَّا أنَّه (شَبَهَهُ بِأَحَدِهِمَا) أي: شَبَهَ الفرعِ بأحدِ الأصلينِ (فِي الأَوْصَافِ) المُعتبَرةِ فِي الشَّرعِ (أَكْثُرُ) مِن شَبَهِه بالآخرِ، فإلحاقُه به هو الشَّبَهُ كالعبدِ هل يَملِكُ، وهل يَضمَنُه قاتلُه بأكثرَ مِن ديةِ الحُرِّ؟ فإنَّه مُتَرَدِّدٌ بينَ الحُرِّ والبهيمةِ، وتَظهَرُ فائدتُه فِي التَّمليكِ له:

فَمَن قال: يَملِكُ بالتَّمليكِ، قال: هو إنسانٌ يُثابُ ويُعاقَبُ ويَنكِحُ ويُطَلِّقُ ويُطَلِّقُ ويُكَلَّفُ بأنواعٍ مِن العباداتِ، ويَفهَمُ ويَعقِلُ وهو ذو نفسٍ ناطقةٍ، فأشْبهَ الحُرَّ، ويُكلَّفُ بأنواعٍ مِن العباداتِ، ويَفهمُ ويَعقِلُ وهو ذو نفسٍ ناطقةٍ، فأشْبهَ الحُرَّ، وهِبَتُهُ وإجارتُه، ومَن قال: هو حيوانٌ يَجُوزُ بَيعُه ورَهنُه، وهِبَتُهُ وإجارتُه، وإرثُه ونحوُها، أَشْبهَ الدَّابَّةَ.

(وَيُعْتَبُرُ الشَّبَهُ) أي: شَبَهُ الفرعِ بأحدِ الأصلينِ (حُكْمًا لا حَقِيقَةً)، ومَحَلُّ ذلك إذا قُلْنا: إنَّ الشَّبَهَ حُجَّةٌ كما يَأْتي قريبًا، وهو قولُ الأكثرِ، ولهذا أَلْحَقُوا العبدَ المقتولَ بسائرِ الأموالِ المملوكةِ في لُزومِ قيمتِه على القاتلِ بجامعِ

<sup>(</sup>١) (العدة في أصول الفقه) (٤/ ١٣٢٥).

أنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما يُباعُ ويُشترى، وأَلْحَقَ أحمدُ وجوبَ الجلوسِ للتَّشهُّدِ النَّاني؛ لأنَّه أحدُ الجلوسَينِ في تشهُّدِ الصَّلَاةِ.

(وَ) حيثُ كانَ هناك وصفٌ مناسبٌ يَعَلَّلُ به، ف (لا يُصَارُ إِلَيْهِ) أي: إلى قياسِ الشَّبَهِ (معَ) إمكانُ قياسِ العِلَّةِ) إجماعًا، (فَإِنْ عُدِمَ) إمكانُ قياسِ العِلَّةِ (فَ) قياسُ الشَّبَهِ (حُجَّةٌ) ويُعَلَّلُ به على الصَّحيح.

المَسلَكُ (السَّادِسُ) مِنَ الطُّرُقِ الدَّالَّةِ على العِلَيَّةِ: الطَّردُ والعكسُ، وهو (الدَّوَرَانُ) قاله ابنُ مُفلِح (').

(وَهُو) أي: الدَّورانُ: (تَرَتُّبُ حُكْمٍ عَلَى وَصْفٍ وُجُودًا وَعَدَمًا) بأنْ يُوجَدَ الحكمُ، أي: تعلُّقُه عندَ وجودِ وصفي، ويَنعدِمُ عندَ عَدَمِه، ويُسَمَّى ذلك الوصفُ حينيْذِ مدارًا والحكمُ دائرًا، ثمَّ الدَّورَانُ:

إمَّا في مَحَلُّ واحدٍ كالإسكارِ في العصيرِ، فإنَّ العصيرَ في الإسكارِ قَبْلَ أَن يُوجَدَ الإسكارُ كانَ حلالًا، فلَمَّا حَدَثَ الإسكارُ حَرُمَ، فلمَّا زالَ الإسكارُ وصارَ خَلًا صارَ حلالًا، فدَارَ التَّحريمُ معَ الإسكارِ وُجودًا وعدمًا.

وإمّا في مَحَلَّينِ كالكيلِ مع تحريمِ الرَّبا، فإنَّه لَمَّا وُجِدَ الكيلُ في البُرِّ كانَ ربويًّا، ولَمَّا لم يَكُنْ ربويًّا، فدارَ جَريَانُ الرَّبَا معَ الكيلِ، ولَمَّا لم يَكُنْ ربويًّا، فدارَ جَريَانُ الرَّبَا معَ الكيل، لكنَّ الدَّورانَ في صورةٍ أقوى منه في صورتينِ على ما هو مُدرَكُ ضرورةً، أو نظرًا ظاهرًا.

(وَ) الدَّوَرَانُ (يُفِيدُ العِلَّةَ (١) ظَنَّا) فقط على الصَّحيحِ. وَجهُه: لو دُعِيَ رجلٌ باسمٍ، فغَضِبَ، وبغيرِه لم يَغضَبْ، وتَكَرَّرَ ولا مانعَ؛ دَلَّ أَنَّه سببُ الغضبِ.

<sup>(</sup>١) دأصول الفقه (٣/ ١٢٩٧).

<sup>(</sup>٢) في «مختصر التحرير» (ص٢١٧): العلية.

(وَ) إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الدَّوَرَانَ يُفيدُ الظَّنَّ فَ (لَا يَلْزَمُ المُسْتَدِلَ نَفْيُ مَا هُوَ أَوْلَى) بالعِلِّيَّةِ (مِنْهُ) أي: ممَّا أَبْدَاه عِلَّةً على المختارِ؛ لأنَّه لو لَزِمَه ذلك لَلَزِمَ نَفيُ سائرِ القوادحِ، ويَنتشِرُ البحثُ ويَخرُجُ الكلامُ عنِ الضَّبطِ، ومَنِ ادَّعى وصفًا آخَرَ فعليه إبداؤُه.

(فَإِنْ أَبْدَى المُعْتَرِضُ وَصْفًا آخَرَ) أي: غيرَ الَّذِي أَبْدَاه المُستدِلُّ، فإنْ كانَ قاصِرًا والَّذِي أَبْدَاه المُستدِلُّ مُتَعَدِّيًا (تَرَجَّحَ جَانِبُ المُسْتَدِلِّ بِالتَّعْدِيةِ) أي: تَرجَعَ الوصفُ الَّذِي أَبْدَاه المُستدِلُ بِاللَّه مُتَعَدِّ، بناءً على ترجيحِ المُتعدِّيةِ على القاصرةِ، وإنْ كانَ الَّذِي أَبْداه المُعتَرضُ مُتَعَدِّيًا (فَإِنْ تَعَدَّى إِلَى على القاصرةِ، وإنْ كانَ الَّذِي أَبْداه المُعتَرضُ مُتَعَدِّيًا (فَإِنْ تَعَدَّى إِلَى الفَرْعِ المُتنَانَعِ فِيهِ) بُنِي على جوازِ التَّعليلِ بعِلَّتينِ، فإنْ مَنعْنَاه ضَرَّ، وإلا الفَرْعِ المُتنَازَعِ فِيهِ) بُنِي على جوازِ التَّعليلِ بعِلَّتينِ، فإنْ مَنعْنَاه ضَرَّ، وإلا (لَمْ يَضُرَّ)؛ لجوازِ اجتماعِ مُعَرِّفِينِ على مُعَرِّفٍ واحدٍ، (وَإِنْ تَعَدَّى) الَّذِي (لَمْ يَضُرَّ)؛ لجوازِ اجتماعِ مُعَرِّفينِ على مُعَرِّفٍ واحدٍ، (وَإِنْ تَعَدَّى) الَّذِي الْمَداه المُعتَرضُ (إِلَى فَرْعِ آخَرَ) غيرِ المتنازعِ فيه (طُلِبَ التَّرْجِيحُ) لأحدِ الوصف المُعترض مناسبًا؛ قُدِّمَ المناسبُ قطعًا.

(وَالطَّرْدُ: مُقَارَنَةُ الحُكْمِ لِلْوَصْفِ بِلَا مُنَاسَبَةٍ) بينَهما لا بالذَّاتِ ولا بالتَّبع.

مثالُه: قولُ بعضِهم في إزالةِ النَّجاسةِ بنحوِ الخلِّ: مائعٌ لا يُبنى على جنسهِ القناطرُ، ولا يُضادُ منه السَّمكُ، ولا تَجري فيه السُّفُنُ، ولا يَنبُتُ فيه القصبُ، أو لا تَقُومُ فيه الجواميسُ، أو لا يُزرَعُ عليه الزَّرعُ، ونحوُ ذلك، فلا تَزولُ به النَّجاسةُ كالدُّهن.

وهل تَكُونُ المُقارنةُ في جميعِ الصُّورِ، أو فيما سِوى صورةِ النَّزاعِ، أو في صورةٍ النَّزاعِ، أو في صورةٍ واحدةٍ؟ الأوَّلُ قَدَّمَه في «شرح الأصل»(١)وجَرى عليه جَمعٌ.

<sup>(</sup>١) (١) (١/ ٣٤٤٦).

- (وَ) الطَّردُ (لَيْسَ دَلِيلًا وَحْدَهُ) عندَ الجمهورِ؛ لأنَّه لا يُفِيدُ عِلمًا ولا ظنًا. (وَتَنْقَسِمُ العِلَّةُ عَقْلِيَّةً) كَانَتْ (أَوْ شَرْعِيَّةً:
- (١) إِلَى مَا تُؤَثِّرُ فِي مَعْلُولِهَا، كَوُجُودِ عِلَّةِ الأَصْلِ فِي الفَرْعِ) مُؤَثِّرٌ فِي نَقلِ حُكمِه،
  - (٢) (وَإِلَى مَا يُؤَثِّرُ فِيهَا مَعْلُولُهَا كَ الدَّورَانِ).

#### (فوائد)

الأولى: في تعريفِ المناطِ، أشارَ بها إلى أنواعِ الاجتهادِ في العِلَّةِ الشَّرعيَّةِ المتعلِّقةِ بالأقيسةِ، وهو إمَّا تحقيقُ المناطِ أو تنقيحُه أو تخريجُه، وقد جَرَتْ عادةُ أهلِ الأصولِ والجدلِ إذا ذَكَرُ وا تنقيحَ المناطِ أن يَتَعَرَّضوا لتفسيرِ ما يُسَمَّى تحقيقَ المناطِ أو تخريجَه، وقد تَقَدَّمَ تنقيحُ المناطِ في الإيماءِ وتخريجُه في المناسبةِ، فلم يَبْقَ إلَّا تحقيقُه.

إذا تَقَرَّرَ ذلك فـ(المَنَاطُ مُتَعَلَّقُ الحُكْمِ) وهو مَفْعَلٌ مِن نَاطَ نِيَاطًا؛ أي: عَلَق، فهو ما نِيطَ به الحُكْمُ؛ أي: عُلِّق به، وهو العِلَّةُ الَّتي رُتِّبَ عليها الحُكْمُ في الأصل. يُقالُ: نِطْتُ الحَبْلَ (١) بالوَتَدِ أَنُوطُه إذا عَلَّقْتُه.

(وَ) أَمَّا (تَحْقِيقُهُ) أي: تحقيقُ المناطِ فهو (إِثْبَاتُ العِلَّةِ) بالنَّظَرِ وهو الإجتهادُ في معرفةِ وجودِها (فِي آحَادِ صُورِهَا) بعدَ مَعرفتِها في نَفسِها، بأنْ تَجِيءَ إلى وصفٍ دَلَّ على عِلْيَّتِه نصَّ أو إجماعٌ أو غيرُهما مِن الطُّرِقِ، ولكنْ يَقَعُ الاختلافُ في وجودِه في صورةِ النِّزاع، فيتَحَقَّقُ وجودُها فيه.

<sup>(</sup>١) في (ع): الحمل.

إذا تَقَرَّرَ ذلك، (فَإِنْ عُلِمَتِ العِلَّةُ) في الوصفِ (بِنصِّ) عليها كجهةِ القِبلةِ التي هي مناطُ وجوبِ استقبالِها المشارُ إليه بقولِه تعالى: ﴿وَعَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُوهُ وَهُوهَكُمْ شَطْرَةً ﴾ (١) ومعرفتُها عندَ الاشتباهِ مظنونٌ، (أَوْ) عُلِمَتْ بوَوَلُهُ إِنَّهُ وَهُوهَكُمْ شَطْرَةً ﴾ (١) ومعرفتُها عندَ الاشتباهِ مظنونٌ، (أَوْ) عُلِمَتْ بو (إِجْمَاعٍ) كتحقيقِ المِثلِ [في قوله] (١) تَعالى: ﴿فَجَزَآءٌ مِثْلُ مَا قَنَلَ مِنَ التَّعَدِ ﴾ (١) أو عُلِمَتُ باستنباطٍ كالشَّدةِ المُطربةِ التي هي مَناطُ تحريمِ شُربِ الخمرِ، (احْتُحَجَّ بِهِ) أي: بتحقيقِ المناطِ المعلومةِ عِلَّتُه بأحدِ هذه الثَّلاثةِ، فالنَّظرُ في كُوْنِ هذه الجهةِ جِهةَ القِبلَةِ في حالِ الاشتباهِ، وكونِ النَّبيذِ خَمرًا للشِّدةِ المُطربةِ المَظنونةِ بالاجتهادِ، وكذا تحقيقُ المِثلِ في قولِه تَعالى: ﴿فَجَزَآءٌ مِثْلُ مَنَ النَّعَدِ ﴾ (١) مَقَلُلُ مَنَ النَّعَدِ ﴾ (١) مَقَلُ مَنَ النَّعَدِ ﴾ (١) مَقَلُ مَنَ النَّعَدِ أَنَّ مَا اللهُ عَلَا المُثَلِ في قولِه تَعالى: ﴿فَجَزَآءٌ مِثْلُ مَا فَلُلُ مَنَ النَّعَدِ ﴾ (١) .

لكنْ قال بعضُ أصحابِنا: لا نَعرِفُ خلافًا في صِحَّةِ الاحتجاجِ به إذا كانَ مَدرَكُ معرفتِها كانَتِ العِلَّةُ معلومةً بالنَّصِّ أو الإجماعِ، إِنَّمَا الخلافُ إذا كانَ مَدرَكُ معرفتِها الاستنباطَ. انتهى.

#### تنبيهانِ:

أحدُهما: أنَّ مناسبة التَّسمية في تخريج المناطِ وتنقيجِه وتحقيقِه ظاهرةٌ؛ لأنَّ المجتهدَ أوَّلًا استخرجَ العِلَّة مِن منصوصٍ في حكم مِن غيرِ نصِّ على عِلَّتِه، ثمَّ جاءَ في أوصافٍ قد ذُكِرَتْ في التَّعليلِ، فنَقَّحَ النَّصَّ ونحوه في ذلك وأخَد منه ما يَصلُحُ عِلَّةً وألْغَى غيرَه، ثمَّ لَمَّا نُوزِعَ في كَوْنِ العِلَّةِ ليسَتْ في المحلِّ المتنازَع فيه بَيَّنَ أتَها فيه وحَقَّقَ ذلك، واللهُ أعلمُ.

<sup>(</sup>١) البقرة: ١٥٠،١٤٤ . (٢) في (د»: بقوله.

<sup>(</sup>٣) المائدة: ٩٥. (٤) المائدة: ٩٥.

التَّنبيةُ الشَّاني: ذَكَرَ المُصَنِّفُ - تَبَعًا لصاحبِ «الأصلِ» وابنِ مُفْلِحِ وغيرِه عشرةً، وذَكَرَها في «جمع الجوامع» وغيرِه عشرةً، فذاذ تنقيح المناطِ والإيماء، وهما مذكورانِ في المسلكِ الشَّاني ضِمنًا، وإلغاءَ الفارقِ بينَ الأصلِ والفرعِ وطردَ المحذوفِ، وهما مذكورانِ أيضًا في المسلكِ<sup>(۱)</sup> الثَّالثِ ضِمنًا كما تَقَدَّمَ.

(وَ) الفائدةُ الثَّانيةُ: (مَدَارُ الحُكْمِ: مُوجِبُهُ، أَوْ مُتَعَلِّقُهُ) يُقال: مَدارُ الحُكْمِ على كذا، على كذا،

(وَلازِمُهُ: مَا لا يَثْبُتُ الحُكْمُ معَ عَدَمِهِ) فيَدخُلُ في لازمِ الحكمِ: الشَّرطُ، والعِلَّةُ، والسَّببُ وجزؤُه، ومَحَلُّ الحُكم، فيَكُونُ أعمَّ مِن الشَّرطِ،

(وَمَلْزُومُهُ) أي: الحُكمِ (مَا يَسْتَلْزِمُ وُجُودُهُ) أي: وجودُ الملزومِ (وُجُودَ الحُكْم).



<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) في (د): يوافق.

#### (فضل)

الفائدةُ الثَّالثةُ: القِيَاسُ لـه اعتباراتٌ، فتارةً يَكُونُ باعتبارِ قُوَّتِه وضعفِه، وتارةً باعتبارِ عِلَّتِه، وكلُّ مِنهما له أقسامٌ.

فالقِيَاسُ يَنقسِمُ باعتبارِ قُوَّتِه وضعفِه إلى: جليِّ، وخفيٍّ،

(١) ف (مَا قُطِعَ فِيهِ) مِن القِيَاسِ (بِنَفْيِ الفَارِقِ) كقياسِ الأَمَةِ على العبدِ في سرايةِ العتقِ في قولِه صَلَّلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ وَكَانَ لَهُ مَالًا يَبْلُغُ ثُمُنَ العَبْدِ قُومً عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلٍ ... "الحديث (١) فإنّا نقطعُ بعدمِ اعتبارِ الشَّارِعِ الذُّكورةَ والأنوثة فيه، (أَوْ نُصَّ) على عِلَّتِه، (أَوْ أُجْمِعَ) بالبناءِ للمفعولِ فيهما (عَلَى عِلَّتِهِ)، وتَقَدَّمَتْ أمثلتُهما أوَّلَ المسالكِ، (فَ) هو (قَيَاسٌ جَلِيٍّ)؛ لأنَّ عِلَتَه منصوصةٌ أو مُجمَعٌ عليها.

(٢) (وَإِلّا) بِأَنْ لَم يُقْطَعْ فِي القِيَاسِ بِنفي الفارقِ، أو لَم يُنَصَّ، أو يَجمَعْ على عِلَى عِلَى عِلَم عِلَّتِه (فَ) قياسٌ (خَفِيٌّ) لقوَّ واحتمالِ تأثيرِ الفارقِ فيه، كقياسِ القتلِ بمُثقَلٍ على على القتلِ بمُثقَل على القتلِ بمُحَدَّدٍ في وجوبِ القصاصِ، ولم يُوجِبْه أبو حنيفة في المُثْقَلِ.

(وَ)أَمَّا تقسيمُ القِيَاسِ (بِاعْتِبَارِ عِلَّتِهِ)فقياسُ علَّةٍ، وقياسُ دَلالةٍ، وقياسٌ في مَعنى الأصلِ، وذلك لأنَّه إمَّا أنْ يَكُونَ بذِكْرِ الجامعِ أو بنفيِ الفارقِ، فإنْ كانَ بذِكْرِ الجامعِ، فالجامعُ إنْ كانَ هو العِلَّةَ يَعني:

(١) (إِنْ صُرِّحَ فِيهِ)أي: في القِيَاسِ (بِهَا)أي: بالعلَّةِ (فَ)هو (قِيَاسُ عِلَّةٍ) كَقَوْلِنا في المُثْقَلِ: قَتَلٌ عمدٌ عدوانٌ، فيَجِبُ فيه القصاصُ كالجارحِ،

<sup>(</sup>١)رواه البخاري (٢٤٩١)، ومسلم (١٠٠١) من حديث ابن عمر رَهَوَالِتُهُمَّنُهُا.

(<u>v..</u>)=

(٢) (وَإِنْ) كانَ الجامعُ وصفًا لازمًا مِن لوازمِ العِلَّة، أو أثرًا مِن آثارِها، أو حُكمًا مِن أحكامِها بأنْ (جُمِعَ فِيهِ) أي: في القِيَاسِ (بِمَا يُلَازِمُهَا) أي: العِلَّةَ (أَوْ) جُمِع فيه (بِأَحَدِ مُوجِبَيْهَا فِي الأَصْلِ) المَقِيسِ عليه (لِمُلَازَمَةِ الآخرِ) ليُستدلَّ به عليه (فَ) هو (قِيَاسُ دَلَالَةٍ) لأنَّ المذكورَ لَيْسَ عينَ العِلَّةِ بل شيءٌ يَدُلُّ عليها.

مِثالُ الأوَّلِ: قياسُ النَّبيذِ على الخمرِ بجامعِ الرَّائحةِ الفائحةِ الملازمةِ للشَّدَّةِ المُطرِبةِ، وليسَتْ نَفسَ العِلَّة، وإنَّما هي لازمةٌ لها.

ومثالُ الثَّاني: قَوْلُنا في المُثْقَلِ: قَتلٌ أَثِمَ به فاعلُه مِن حيثُ إنَّه قتلٌ، فوَجَبَ فيه القصاصُ كالجارحِ، فالإثمُ به ليسَ نفسَ العِلَّة بل أثرٌ مِن آثارِها.

ومثالُ النَّالثِ: قياسُ قطعِ جماعة بواحدِ على قَتْلِها بواحدِ بواسطة الاشتِراكِ في وجوبِ الدِّيةِ عليهم إنَّمَا هو أحدُ في وجوبِ الدِّيةِ عليهم إنَّمَا هو أحدُ مُوجَبَي العِلَّةِ الَّذِي هو وجوبُ الدِّيةِ ليُستَدَلَّ به على مُوجَبها الآخرِ، وهو وجوبُ الدِّيةِ ليُستَدَلَّ به على مُوجَبها الآخرِ، وهو وجوبُ الدِّيةِ القصاصِ بل حُكمٌ مِن أحكامِها، وجوبُ القصاصِ بل حُكمٌ مِن أحكامِها، وثبوتُ حُكمٍ الفرعِ بعِلَّةِ الأصلِ أَوْلَى لتَعَدِّيها واطرادِها وانعكاسِها.

(٣) (وَ) إِنْ كَانَ (مَا جُمِعَ) مِن القِيَاسِ (بِنَفْيِ الفَارِقِ؛ فَ) هو (قِيَاسٌ فِي مَعْنَى الأَصْلِ) كإلحاقِ البولِ في إِناءٍ، وصَبَّه في الماءِ الدَّاثم بالبولِ فيه.

(وَيَجُورُ التَّعَبُّدُ بِالقِيَاسِ) في الشَّرعيَّاتِ (عَقْلًا) عندَ الأربعةِ وغيرِهم؛ لأنَّه لا يَمتنعُ عقلًا، نحوُ قولِ الشَّارعِ: حَرَّمْتُ الخمرَ لإسكارِه فقيسوا عليه ما في مَعناه، ولأنَّه يَتَضَمَّنُ دَفعَ ضررٍ مظنونٍ وهو واجبٌ عقلًا، فالقِيَاسُ واجبٌ عقلًا، فالقِيَاسُ واجبٌ عقلًا، والوجوبُ يَستلزمُ الجوازَ، (وَ) لأنَّه (وَقَعَ شَرْعًا) عندَ

المُعظَمِ. ومَعنى التَّعبُّدِ به عقلًا: أنَّه يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الشَّارِعُ: إذا ثَبَتَ حُكمٌ في صورةٍ ووُجِدَ صورةٌ أُخرى مشاركةٌ للصُّورةِ الأُولى في وصف، وغَلَبَ على ظَنِّكم أنَّ هذا الحكمَ في الصُّورةِ الأُولى مُعَلَّلٌ بذلك الوصف، فقيسوا الصُّورةَ النَّانيةَ على الأُولى.

وقيلَ: لا يَجُوزُ التَّعبُّدُ بالقِيَاسِ شرعًا، وحَمَلَه القاضي وابنُ عقيلِ على قياسٍ خَالَفَ نصًّا، وابنُ رجبٍ على مَن لم يَبحَثْ عنِ الدَّليلِ، أو لم يُحَصَّلُ شُروطَه.

قالَ ابنُ مُفْلِحٍ في القائلِ بجوازِه عقلًا قال: وَقَعَ شرعًا(١).

وقالَ أكثرُ أصحابِنا وغيرِهم: وَقَعَ التَّعبُّدُ به سَمْعًا، وقِيلَ: وعقلًا.

(وَوُقُوعُهُ) أي: التَّعبُّدِ بالقِيَاسِ (بِدَلِيلِ السَّمْعِ) لا العقلِ (قَطْعِيُّ) لا ظُنَّيُّ في الأصحِّ، والقائلون بحُجِّيَّة اختلفوا هل ذلك بالشَّرِعِ أو بالعقلِ؟ فَاللَّكُثُرُ بالأوَّلِ، واستدلَّ له بقولِه تَعالى: ﴿ فَأَعْتَبِرُوا يَتَأْفُلِ ٱلْأَبْصَدِ ﴾ (٢) قال الأكثرُ بالأوَّلِ، واستدلَّ له بقولِه تَعالى: ﴿ فَأَعْتَبِرُوا يَتَأْفُلِ ٱلْأَبْصَدِ ﴾ (٢) والاعتبارُ: اختبارُ شيءِ بغيرِه، وانتقالُ مِن شيءٍ إلى غيرِه، والنَّظرُ في شيءُ ليُعرَفَ به آخَرُ مِن جنسِه. وسياقُ الآيةِ مطلقٌ، والدَّالُ على الكُلِّ داللَّ على الكُلِّ داللَّ على الكُلِّ داللَّ على الجزئيِّ، ثمَّ مرادُ الشَّارِعِ القِيَاسُ الشَّرعيُّ؛ لأنَّ خطابَه غالبًا بالأمرِ الشَّرعيُّ، واحتجَّ أصحابُنا وغيرُهم بإجماعِ الصَّحابةِ. قال بعضُهم: هو الشَّرعيِّ، واحتجَ أصحابُنا وغيرُهم بإجماعِ الصَّحابةِ. قال بعضُهم: هو أقوى الأكدريَّةِ والخرقاءِ ولا نَصَّ عندَهم.

<sup>(</sup>۱) «أصول الفقه» (۳/ ۱۳۱۰).

<sup>(</sup>٢) الحشر: ٢.

وسُئِلَ عَبِيدَةُ عن مسألةٍ فيها جدٌّ، فقالَ: حَفِظْتُ عن عمرَ فيه مئةَ قِصَّةٍ مختلفةِ ‹‹›

ومنه اختلافُهم في قولِه لزوجتِه: أنتِ عليَّ حرامٌ، وكَتَبَ عمرُ إلى أبي موسى: ما لم يَبْلُغْك في الكتابِ والسُّنَّةِ اعرفِ الأمثالَ والأشباة (٢)، ثمَّ قِسِ الأمورَ عندَ ذلك، فاعمَدْ إلى أَحبِها إلى اللهِ تَعَالَى وأَشْبَهِها بالحقِّ. رَوَاه الدَّار قطنيُّ (٣) والخَلَّالُ.

وذَكَرَ بعضُ أصحابِنا أنَّ القِيَاسَ لَيْسَ بحُجَّةٍ؛ [لقولِ أحمدَ في روايةِ المَيْمُونِيِّ: يَجتنبُ المُتكلِّمُ هذين الأصلينِ: المُجمَلَ، والقِيَاسَ] (4).

قالَ ابنُ مُفْلِح: والمرادُ مِن الإنكارِ القِيَاسُ الباطلُ، بأنْ صَدَرَ عن غيرِ مجتهدٍ، أو في مقابلةِ نصِّ، أو فيما اعتبرَ فيه العِلمُ أو أصلُه فاسدٌ، أو على مَن غَلَبَ ولم يَعرِفِ الأخبارَ، أو احتجَّ به قَبْلَ طلبِ نصِّ لا يَعرِفُه معَ رجائِه لو طَلَبَه، فإنَّه لا يَعرِفُ عندَ أحمدَ والشَّافعيِّ وفقهاءِ الحديثِ، ولهذا جَعلُوه بمنزلةِ التَّيمُ م (٥).

(وَهُوَ) أي: القِيَاسُ (حُجَّةٌ فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ) اتَّفاقًا.

قال في «المحصول» ما مَعناه: إذا كانَ تعليلُ الأصلِ قطعيًّا، ووجودُ العِلَّةِ في الأصلِ قطعيًّا؛ كانَ القِيَاسُ الظَّنِّيَّ العِلَامَ قَطَعيًّا؛ كانَ القِيَاسُ الظَّنِّيَّ

<sup>(</sup>١)رواه عبد الرزاق (١٩٠٤٣)، وابن أبي شيبة (٣١٩١٥) وفيهما: ﴿قضيةٌ، بدلاً من ﴿قصةٌ».

<sup>(</sup>٢) في (د): والإشارة.

<sup>(</sup>٣)رواه الدارقطني (٤٤٧١)، والبيهقي (١٠/٢٥٢) في كتاب عمر لأبي موسى الأشعري رَسَوَلِلْكَيْمَةُ كَا.

<sup>(</sup>٤)ليس في (د).

<sup>(</sup>٥) فأصول الفقه؛ (٣/ ١٣٣٦).

حُجَّةٌ في الأمورِ الدُّنيويَّةِ اتِّفاقًا؛ كمداواةِ الأمراضِ، والأغذيةِ، والأسفارِ، والمتاجرِ، وغيرِ ذلك، إِنَّمَا النِّزاعُ في كونِه حُجَّةً في الشَّرعيَّاتِ ومستنداتِ المُجتهدينَ (١).

(وَ) القِيَاسُ حُجَّةٌ في (غَيْرِهَا) أي: غيرِ الأمورِ الدُّنيويَّةِ، كالشَّرعيَّاتِ وغيرِها عندَ أكثرِ القائل به؛ للأدلَّةِ المتقدِّمةِ.

والقِيَاسُ: قياسُ التَّأْصيلِ والتَّعليلِ والتَّمثيلِ، يَجري في كلِّ شيءٍ، وعمدةُ الطِّبِ مَبناها على القِيَاسِ الطِّبِ مَبناها على القِيَاسِ، وكذلك عامَّةُ أمورِ النَّاسِ مَبناها على القِيَاسِ في الأعيانِ والصِّفاتِ والأفعالِ، ومتى ثَبَتَ أَنَّ الأمرَ الفُلانِيَّ مُعلَّلُ بكذا، ثَبَتَ وُجودُه حيثُ وُجِدَتِ العِلَّةُ، سواءٌ كان عينًا أو صفةً أو حُكمًا أو فِعلًا، ولذلك إذا ثَبَتَ ألَّا فارقَ بينَ هذينِ إلَّا كذا، ولا تأثيرَ له في الأمرِ الفُلانِيِّ.

ثمَّ هو مُنقسمٌ إلى: مقطوع، ومظنون، كالقِيَاسِ في الأحكامِ، ثمَّ أيُّ فرقِ بينَ القِيَاسِ في الأحكامِ، ثمَّ أيُّ فرقِ بينَ القِيَاسِ في خلْقِ اللهِ أو في أُمْرِه (٢)، نعم، قد يُمنَعُ مِن القِيَاسِ الظَّنِّيِّ حيثُ لا يُحتاجُ إليه في الحقائقِ.

ومِن العُمدةِ في القِيَاسِ: قولُ النَّبِيِّ صَالَّلَهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ للَّذي أرادَ الانتفاءَ مِن ولدِه لمُخالفةِ لَوْنِه: «لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ»(٣)، وهذا قياسٌ لجوازِ مخالفةِ لونِ الموالدِ للوالدِ في إحدى نَوعَي الحيوانِ على النَّوعِ الآخرِ، وقياسٌ في الطَّبيعيَّاتِ؛ لأنَّ الأصلَ لَيْسَ فيه نَسَبٌ حَتَّى يُقاسَ في الأنسابِ.

<sup>(</sup>١) (المحصول) (٤/ ٥٦٠).

<sup>(</sup>٢) في ﴿دِهِ: أَمْرُ اللهِ.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (٥٣٠٥)، ومسلم (١٥٠٠) من حديث أبي هريرة رَسِّالِلْتُهُمَنَّهُ.

(وَالنَّصُّ عَلَى عِلَّةِ حُكْمِ الأَصْلِ يَكْفِي فِي التَّعَدِّي) إلى الفرعِ عندَ الأكثرِ، أشارَ الإمامُ أحمدُ إليه: لا يَجُوزُ بيعُ رطبٍ بيابسٍ، واحتجَّ بنهيه عَلَيْهِ السَّلامُ عن بيع الرُّطَبِ بالتَّمرِ.

(وَالحُكْمُ المُتَعَدِّي إِلَى فَرْعِ بِعِلَّةٍ مَنْصُوصَةٍ: مُرَادُ بِالنَّصِّ، كَعِلَّةِ مُجْتَهِدٍ فِيهَا: فَرْعُهَا مُرَادٌ بِالإِجْتِهَادِ)؛ لأَنَّ الأصلَ مُستتبعٌ لفرعِه.

(وَيَجُوزُ ثُبُوتُ كُلِّ الأَحْكَامِ بِنَصِّ مِنَ (١) الشَّارِعِ) عندَ الجمهورِ؛ لأنَّ الحوادثَ مُتناهيةٌ لتناهي التَّكليفِ بالعلَّةِ (١).

قال ابنُ قاضي الجبل: لأنَّ الحوادثَ المفتقرةَ إلى الأحكام هي الواقعةُ في دارِ التَّكليفِ، والأفعالُ فيها متناهيةٌ ضرورةَ تَناهيها، أمَّا الجنَّةُ فدارُ جزاءٍ لا دارُ تكليفِ(٣).

و (لا) يَجُوزُ ثُبُوتُ كلِّ الأحكام (بِالقِيَاسِ) عندَ الأكثرِ؛ لأنَّ فيها ما تَختَلِفُ أحكامُ ه فلا يَجري فيه، ولأنَّ فيها ما لا يُعقَلُ مَعناه كضربِ الدِّيةِ على العاقلةِ. والقِيَاسُ لا بُدَّ له من أصل، فإجراؤُه في مِثلِ هذا مُتَعَذُّرُ؛ لِما عُلِمَ أَنَّه فرعُ تَعَقُّل المَعنى المُعلَّل به الحُّكمُ في الأصل.

(وَمَعْرِفَتُهُ) أي: القِيَاسِ (فَرْضُ كِفَايَةٍ) عندَ تعدُّدِ المجتهدِ على الصَّوابِ، (وَيَكُونُ) القِيَاسُ (فَرْضَ عَيْنٍ) بأنِ احتاجَ المُجتهدُ إلى القِيَاسِ، وكان واحدًا فقطْ معَ ضِيقِ الوقتِ، فيصيرُ فرضَ عينِ (عَلَى بَعْضِ المُجْتَهِدِينَ،

وَهُوَ) أي: القِيَاسُ (مِنَ الدِّينِ) عندَ الجمهورِ.

<sup>(</sup>١) ليس في (ده. (٢) في (ده: بالعلية.

<sup>(</sup>٣) (التحبير شرح التحرير) (٧/ ٣٥٣٩).

قالَ في «التمهيد»: هل يُسَمَّى دِينًا ومأمورًا به أم لا؟

أمَّا كُونُه مأمورًا به فصحيحٌ، وأمَّا كُونُه مأمورًا به بصيغةِ «افعلْ» فصحيحٌ أيضًا، مِن قولِه تَعالى: ﴿ فَأَعْتَبِرُوا يَتَأَوْلِي ٱلْأَبْصَدِ ﴾ (١)، وأمَّا مَنْ وَصَفَه بأنّه دِينٌ فلا شُبْهَةَ فيه؛ لأنّ مَا تَعَبَّدُنا اللهُ به فهو دِينٌ، والدَّليلُ عليه أنَّا مُتَعَبَّدُونَ بما دَلَّ عليه الدَّليلُ، ولأنّ مَن نَزَلَتْ به حادثةٌ، وكانَ فيها قاضٍ أو مُفْتٍ أو مجتهدٌ لنفْسِه وضاقَ عليه الوقتُ: وَجَبَ عليه أنْ يَقِيسَ (١).

# (وَالنَّفْيُ) ضربانِ:

(١) (أَصْلِيُّ) وطارئٌ، فالأوَّلُ: هو البَقاءُ على ما كانَ قبلَ وُرودِ الشَّرِعِ كانتفاءِ صلاةٍ سادسةٍ، فهو مُبْقَى باستصحابِ مُوجَبِ العقلِ (يَجْرِي فِيهِ) أي: في النَّفي الأصليِّ (قِيَاسُ الدَّلالَةِ) وهو أَنْ يُستَدَلَّ بانتفاءِ حُكَم شيءٍ على انتفائِه عن مِثلِه، ويَكُونَ ضَمَّ دليلِ إلى دليلِ (فَيُوَّكَدُ بِهِ) أي: بالنَّفي الأصليِّ (الإِسْتِصْحَابُ) أي: استصحابُ الحالِ، ولا يَجري فيه قياسُ العِلَّةِ على (الإِسْتِصْحَابُ) أي: استصحابُ الحالِ، ولا يَجري فيه قياسُ العِلَّةِ على الصَّحيحِ؛ لأنَّه لا مُوجِبَ له قبلَ وُرودِ السَّمعِ، فليْسَ بحكم شرعيِّ حَتَّى يُطلَبَ له عِلَّةُ شرعيَّةً، بل هي نفيُ حكم الشَّرع ولا علَّة، إِنَّمَا العِلَّةُ لِما يِتَجَدَّدُ.

(وَ) النَّاني (طَارِئٌ، كَبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ) مِن الدَّينِ ونَحوِه حُكمٌ شرعيٌّ (يَجْرِي فِيهِ هُو) أي: يَجْرِي في النَّفي الطَّارئِ قياسُ الدَّلالةِ (وَقِيَاسُ العِلَّةِ) اتِّفاقًا؛ لأنَّه حُكْمٌ شرعيٌّ حادثٌ، فهو كسائرِ الأحكام الوُجوديَّةِ.



<sup>(</sup>١) الحشر: ٢.

<sup>(</sup>٢) (التمهيد في أصول الفقه) للكَلْوَذاني (٢/ ٤٦٦).

#### (فضل)

و (القَوَادِحُ) ما يَقدَحُ في الدَّليلِ بجُملتِه، سواءٌ العِلَّةُ وغيرُها؛ لأنَّه قد يَطرَأُ على مَن يَثْبُتُ عليه الحُكمُ اعتِراضٌ يَقدَحُ في عِليَّةِ ما ادَّعاه عِلَّةً، وذلك مِن أحدِ وُجوهٍ يُعَبَّرُ عنها بالقوادحِ، ورُبَّما كانَتْ قادحة لا في خُصوصِ العِلَّةِ، فلذلك تَرجَمَها بعضُهم بالاعتِراضاتِ على القِيَاسِ، وبعضُهم بقوادح العِلَّةِ.

و (تَرجِعُ) إمَّا (إِلَى المَنْعِ فِي) مُقدِّمةٍ مِن (المُقدِّمَاتِ، أَوْ) معارضةٍ مِن (المُقدِّمَاتِ، أَوْ) معارضةٍ مِن (المُعَارَضَاتِ فِي الحُكْمِ) عندَ المُعظَمِ، فمتى حَصَلَ الجوابُ عنها فقد تَمَّ الدَّليلُ ولم يَبْقَ للمُعتَرِضِ مجالٌ، فيكُونُ ما سِوى ذلك مِن الأسئلةِ باطلًا فلا يُسمَعُ. وقيل: إنَّها كُلَّها تَرجِعُ إلى المنعِ وَحدَه؛ لأنَّ المُعارضةَ منعٌ للعلَّةِ عنِ الجريانِ؛ لأنَّ الكلامَ إذا كانَ مُجمَلًا لا يَحصُلُ غرضُ المستدلِّ بتفسيرِه، فالمطالبةُ بتفسيرِه (۱) تَستلزِمُ منعَ تحقُّقِ الوصفِ، ومَنْعَ لزومِ الحُكْم عنه، وقد ذَكرَها تَبَعًا لأصلِه، وغيرُه أربعةً وعشرين (۱) قادحًا.

(١) (وَمُقَدَّمُهَا) أي: القوادحِ (الاِسْتِفْسَارُ) أي: هو طَلِيعةٌ لها كطليعةِ المجيشِ؛ لأنَّه المقدَّمُ على كلِّ اعتِراضٍ، وغايتُه استفهامٌ لا اعتِراضٌ، وهو من الفَسْرِ، وهو لغةً: طَلَبُ الكشفِ والإظهارِ، ومنه التَّفسيرُ، وإنَّما كانَ مُقَدَّمَ الاعتِراضاتِ لأنَّه إذا لم يُعرَفُ مدلولُ اللَّفظِ استحالَ تَوجُّهُ المنعِ أو المعارضةِ، وهما مرادُ الاعتِراضاتِ كلِّها.

(وَ) الاستفسارُ (هُوَ طَلَبُ) المُعتَرِضِ (مَعْنَى لَفْظِ المُسْتَدِلِّ) أي: مَعنى اللَّفظِ المُسْتَدِلِّ) أي: اللَّفظِ اللَّفظِ (أَوْ غَرَابَتِهِ)، وإنَّما

<sup>(</sup>۱)**في (د)**: بتفسير.

<sup>(</sup>٢)حاشية في (ع): لعله: خمسة وعشرين.

يُسمَعُ ذلك مِن المُعتَرِضِ إذا كانَ في لفظِ المُستدلِّ إجمالٌ أو غرابةٌ، وإلَّا فهو تَعَنَّتُ مُفَوِّتٌ لفائدةِ المُناظرةِ؛ إذ يَأْتِي في كلِّ لفظٍ يُفَسَّرُ به لفظٌ وَيَتَسَلْسَلُ،

(وَعَلَى المُعْتَرِضِ بَيَانُ) الإجمالِ أو الغرابةِ بـ (احْتِمَالِهِ) أي: احتمالِ لفظِ المُستدلِّ المُطلَّقةُ المُستدلِّ المُستدلِّ المُطلَّقةُ المُستدلِّ المُطلَّقةُ بالأقراءِ، فلفظُ الأقراءِ مُجمَلٌ، فيقولُ المُعتَرضُ: ما مُرادُك بالأقراءِ؟ فإذا قال: الحيضُ، أو: الأطهارُ، أجابَ بحسبِ ذلك مِن تسليمٍ أو منع.

(أَوْ) بِد (جِهَةِ الغَرَابَةِ) إما مِن حيثُ الوضعُ، كَقَوْلِنا: لا يَحِلُّ السِّبْدُ؛ أي: الذِّنبُ، وكما لو قال في الكلبِ الَّذِي لم يُعَلَّمْ: خِرَاشٌ لم يُبْلَ، فلا يُطلِقُ فريستَه كالسِّبْدِ، ومَعنى «لم يُبْلَ»: لم يُختَبَرْ.

قالَ الجَوْهَرِيُّ: بَلَاهُ اللهُ وَأَبْلَاهُ بَلَاءً حَسَنًا وَابْتَلَاهُ اخْتَبَرهُ (١)، وَالفريسةُ: الصَّيدُ، مِن فَرَسَ الأسدُ فريستَه إذا دَقَّ عُنُقَها، ثمَّ كَثُرَ حَتَّى أُطلِقَ على كلِّ قتيل فريسًا (٢)، والسِّبْدُ: الذِّنْبُ بكسرِ السِّينِ وسُّكُونِ الباءِ المُوَحَدةِ، والخِرَاشُ: الكلبُ، وهو بكسرِ الخاءِ وقبلَ الألفِ راءٌ وبَعدَها شينٌ مُعجَمةٌ.

وأمّا مِن حيثُ الاصطلاحُ، أي: مِن حيثُ الغرابةُ، أي: خلْطُ اصطلاحِ باصطلاح، كما يُقالُ في القِيَاساتِ الفقهيَّةِ لفظُ الدَّوْرِ، أو (٣) التَّسلسُلِ، أو الهيولى (١٠)، أو المادَّةِ، أو المبدأِ، أو الغاية، نحوُ أنْ يُقالَ في شهودِ القتلِ إذا رَجَعوا: لا يَجِبُ القصاصُ؛ لأنَّ وُجوبَ القصاصِ تَجَرَّدَ مَبْدَؤُه عن غايةِ مقصودِه، فو جَبَ ألَّا يَثبُتَ، وكذا ما أَشْبَه ذلك مِن اصطلاحِ المُتكلِّمينَ، إلَّا أَنْ يَعرِفَ فلا غرابةَ حيننذِ.

<sup>(</sup>۲) (الصحاح) (۳/ ۹٥۸).

<sup>(</sup>۱) دالصحاح» (۲/ ۲۲۸۵).

<sup>(</sup>٤) في (ع): الهيولة.

<sup>(</sup>٣) في ادا: و.

إذا عُلِمَ ذلك، فبيانُ كَوْنِ اللَّفظِ مُجمَلًا أو غريبًا حَتَّى يَحتاجَ إلى تفسيرِ على المُعتَرضِ على الأصحِّ (بِطَرِيقِهِ) إلَّا أنَّ الأصلَ عدمُ الإجمالِ، وعدمُ الغرابةِ، فيُبيَّنُ أنَّ اللَّفظَ مجملٌ لكونِه مُتَعَدِّدًا.

و (لا) يَلْزَمُهُ (بَيَانُ تَسَاوِي الِاحْتِمَالاتِ) إذا بَيَّنَ كَوْنَ اللَّفظِ مُحتملًا لعُسره.

(وَلَوْ قال) المُعتَرضُ: (الأَصْلُ عَدَمُ مُرَجِّحٍ) لبعضِ الاحتمالاتِ على بعضٍ؛ (صَحَّ) ويَكُونُ ذلك تَبرُّعًا منه على الصَّحيح.

(وَجَوَابُهُ) أي: جوابُ المُستدلِّ للمُعتَرضِ عنِ الاستفسارِ ((() (بِمَنْعِ الْحَتِمَالِهِ) أي: منع إجمالِ لفظِ المُستدلِّ (أَوْ) به (بَيَانِ ظُهُورِ) لفظِ (به فِي مَقْصُودِهِ) أي: فيما قَصَدَه المُستدلُّ، ولا يُعتَدُّ بتفسيرِه بما لا يَحتمِلُه لغةً: بيانُ أنَّه لَيْسَ بمُجمَلٍ ولا غريبٍ عليه؛ لأنَّ شرطَ الدَّلالةِ على المرادِ عدمُ إجمالِ اللَّفظِ وغرابتِه، فيقولُ المُستدلُّ في جوابِه: هذا ظاهرٌ في مقصودي.

ويُبَيِّنُ ذلك إمَّا:

- (بِنَقْلٍ) مِن لَغَةٍ، كما لو اعتُرضَ عليه في قولِه: «الوضوءُ (٢) قُربَةٌ، فتَجِبُ له النَّيَّةُ»، فيَقُولُ: الوُضوءُ (٣) يُطلَقُ على النَّظافةِ وعلى الأفعالِ المخصوصةِ، فما الَّذِي تُريدُ بالَّذي تَجِبُ لِهِ النَّيَّةُ؟ فيقولُ: حقيقتَه الشَّرعيَّة، وهي الأفعالُ المخصوصةُ.

- (أَوْ) يُبَيِّنُ ظهورَ لفظِه مِن (عُرْفٍ) كإطلاقِ الدَّابَّةِ على ذواتِ الأربعِ،

 <sup>(</sup>١) في (ع): الاستسفار.
 (٢) في (ع): الوصف.

<sup>(</sup>٣) في (ع): الوصف.

- (أَوْ) يَقُولُ: لفظي ظاهرٌ لـ (قَرِينَةٍ) مَعَه، مشلُ قولهِ: قرَّ تَحرُمُ فيه الصَّلَاةُ، فيَحرُمُ الصَّومُ، فقرينةُ تحريمِ الصَّلَاةِ فيه تدُلُّ على أَنَّ المرادَ به الصَّلَاةُ، فيَحررُمُ الصَّومُ، فقرينةُ تحريمِ الصَّلَاةِ فيه تدُلُّ على أَنَّ المرادَ به الحيضُ، وفي الغرابةِ مثلُ قولهِ: «طَلَّةٌ زَوَّ جَتْ نَفْسَها فلا يَصِحُّ»، فالطَّلَّةُ: المرأةُ، بدليل قولِه: «زَوَّ جَتْ نَفْسَها»، لا صفةُ الخمرِ.

- (أَوْ) يُبَيِّنُ غرابةَ لفظِه به (تَفْسِيرِهِ إِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ إِبْطَالُ غَرَابَتِهِ) بأَنْ يَقُولَ: مُرادي المعنى الفلانِيُّ، لكنْ لا بُدَّ أَنْ يُفَسِّرَه بما يَحتمِلُه اللَّفظُ وإِنْ بَعُدَ، كما يَقُولُ: يُخرَجُ في الفِطْرَةِ الثَّوْرُ(١)، ويُفَسِّرُه بالقِطعةِ مِن الأَقِطِ.

(وَلَوْ قال) المُستدلُّ: (يَلْزَمُ ظُهُورُهُ فِي أَحَدِهما) أي: ظهورُ لفظي في أحدِ المَعني بِن (٢) (دَفْعًا لِلْإِجْمَالِ، وَفِيمَا (٣) قَصَدْتُهُ (١) لِعَدَمِ ظُهُورِهِ فِي) المعنى (الآخَرِ) الَّذِي لم أَقصِدُه (اتِّفَاقًا) مِنِّي ومنك، فيَكُونُ ظاهرًا في مُرادي؛ (كَفَى) ذلك في الأصحِّ (بِنَاءً عَلَى أَنَّ المَجَازَ أَوْلَى).

قالَ في «شرح الأصل»: فلو قال المُستدلُّ: هو غيرُ ظاهرٍ في غيرِ مُرادي باتِّفاقِ مِنِّي ومنك، فيَكُونُ ظاهرًا في مُرادي؛ لئلَّا يَلْزَمَ الإجمالُ.

فمِنهم مَن رَدَّه برجوعِه إلى قولِه: «إنَّ الأصلَ عدمُ الإجمالِ»، والفرضُ أنَّ المُعتَرضَ بَيَّنَ أنَّه مُجمَلٌ، وأيضًا فلا يَلْزَمُ مِن عدمِ ظُهورِه (٥) في الآخرِ ظهورُه في مقصودِه؛ لجوازِ عدم الظُّهورِ فيهما جميعًا.

<sup>(</sup>١) النَّوْرُ من معانيه: القِطْعَةُ العَظِيمَةُ من الأقِطِ. ينظر: «المحكم» لابن سيده (١٠ ٢٠٦).

<sup>(</sup>٢) زاد في (ع): ولو قال المستدل.

<sup>(</sup>٣) في «مختصر التحرير» (ص٢٢٢): أو فيما.

<sup>(</sup>٤) في «مختصر التحرير» (ص٢٢٢): قصد به.

<sup>(</sup>٥) في (ع): ظهور.

وصَوَّبَه بعضُهم دَفعًا لمحذورِ الإجمالِ، وذلك حيثُ لا يَجُوزُ<sup>(۱)</sup> اللَّفظُ مشهورًا بالإجمالِ، أمَّا إذا اشتهرَ بالإجمالِ كالعَينِ والقُرءِ والجَونِ ونحوِها؛ فلا يَصِحُّ فيه دَعوى الظُّهورِ أصلًا.

وأمَّا إذا فَسَّـرَه بِما لا يحتملُ: فلعبٌ، فلا يُسـمَعُ؛ لأنَّ غايتَه أنَّه نطقٌ بلغةٍ غيرِ معروفةٍ.

قالَ الحواريُّ(٢): وهذا الحقُّ، وقالَ العَبيديُّ (٢): لا يَلزَمُه التَّفسيرُ أصلا(١).

هـذا كُلُّه إذا لم يَكُنِ اللَّفظُ مشهورًا، فإنْ كانَ مَشهورًا فالجـزمُ تَبْكِيتُ المُعتَـرضِ، ويُقالُ: «مُرْ فتَعَلَّمْ، ثـمَّ ارجعْ فتكلَّمْ»، وهـذا مَعنى قولِه: (وَلا يُعْتَدُّ بِتَفْسِيرِهِ بِمَا لا يَحْتَمِلُهُ لُغَةً).

الثَّاني مِن القوادحِ: (فَسَادُ الاِعْتِبَارِ) وهو (مُخَالَفَةُ القِيَاسِ نَصَّا) للقرآنِ أو السُّنَّةِ (أَوْ) مخالفتُه (إِجْمَاعًا) فإنَّ ذلك يَدُلُّ على فسادِه.

مشالُ مخالفتِه نصَّ القُرآنِ: أَنْ يَقُولَ المُستدلُّ فِي تَبْيِيتِ الصَّومِ: صَومٌ مَصْالُ مخالفتِه نصَّ القَرنَ أَنْ يَقُولَ المُستدلُّ فِي تَبْيِيتِ الصَّومِ: هذا فاسدُ مفروضٌ، فلا يَصِحُّ بنيَّةٍ مِن النَّهارِ كالقضاءِ. فيَقُولُ المُعتَرضُ: هذا فاسدُ الاعتبارِ؛ لمخالفةِ قولِه تَعالى: ﴿ وَٱلصَّنَهِ مِينَ وَٱلصَّ مِينَتِ ﴾ (٥) فإنَّه يَدُلُّ على أنَّ

<sup>(</sup>١) كذا في (ع)، (د). وفي (التحبير)، و(الفوائد السنية في شرح الألفية) (٥/ ١٣٠): يكون.

<sup>(</sup>٢) هو عبد الرحمن بن رزين بن عبد العزيز الغساني، الحواري. ترجمته في (ذيل طبقات الحنابلة) (٤/ ٣٩).

<sup>(</sup>٣) كذا في (ع)، (د)، و (التحبير)، وفي (الفوائد السنية في شرح الألفية) (٥/ ١٣١)، و (البحر المحيط) (٤/ ٢٧٩): العَميدي. وهو الصواب، وهو العلامة ركن الدين أبو حامد محمد بن محمد العميدي الحنفى، كان مبرزًا في الخلاف والنظر. ترجمته في (سير أعلام النبلاء) (٢٢/ ٢٧).

<sup>(</sup>٤) (التحبير شرح التحرير) (٧/ ٢٥٥١).

<sup>(</sup>٥) الأحزاب: ٣٥.

كلَّ صائمٍ يَحصُلُ له أجرٌ عظيمٌ، وذلك يَستلزمُ الصِّحَّة، ويَأْتِي جوابُه معَ ما بَعدَه.

ومشالُ مخالفة نصِّ السُّنَّةِ أَنْ يَقُولَ: لا يَصِحُّ السَّلَمُ في الحيوانِ؛ لأنَّه يَشتمِلُ على غَرَرٍ، فلا يَصِحُّ كالسَّلَمِ في المختلطِ. فيُقالُ: هذا فاسدُ الاعتبارِ؛ لمخالفة سُنَّة رسولِ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه رَخَّصَ في السَّلَم.

ومشالُ مخالفةِ الإجماعِ: قولُ حنفيّ: لا يَجُوزُ للرَّجُلِ أَنْ يُغَسِّلَ امرأته ؛ لأنَّه يَحرُمُ النَّظَرُ إليها كالأجنبيَّةِ، فيقال: هذا فاسدُ الاعتبارِ ؛ لمخالفةِ الإجماعِ السُّكُوتِيّ، وهو أَنَّ عليًّا غَسَّلَ فاطمة (()) وسُمِّي هذا النوعُ بذلك ؛ لأخماعِ السُّكُوتِيّ، وهو أَنَّ عليًّا غَسَّلَ فاطمة (()) وسُمِّي هذا النوعُ بذلك ؛ لأنَّ الفسادَ لَيْسَ في وضعِ القِيَاسِ وتركيبه ، بل لأمرِ مِن (() خارج، وهو عدمُ صحَّةِ الاحتجاجِ به معَ وجودِ النَّصِّ المخالِفِ له ؛ لحديثِ معاذٍ (() حيثُ أَنَّحرَ العملَ بالقِيَاسِ عن النَّصِّ، وصَوَّبَه صَالَّاللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ، فدَلَّ على أَنَّ رُتبة أَخَرَ العملَ بالقِيَاسِ عن النَّصِّ، وصَوَّبَه صَالَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فدَلَّ على أَنَّ رُتبة القِيَاسِ بعدَ النَّصِّ، ولأَنَّ الظَّنَّ المستفادَ مِن النَّصِّ أقوى رُتبةً مِن الظَّنِّ المستفادَ مِن النَّصِّ أَقوى رُتبةً مِن الظَّنِّ المستفادَ مِن النَّصِّ عدمِ النَّصِّ ؛ ولأَنَّ المَّحابُ أَلم يقيسوا إلَّا معَ عدمِ النَّصِّ ؛ ولأَنَّه المستفادِ مِنَ القِيَاسِ ، وكذا الصَّحابةُ لم يقيسوا إلَّا معَ عدمِ النَّصِّ ؛ ولأَنَّه لا يَجُوزُ الحُكمُ بالقِيَاسِ إلَّا بعدَ طَلَبِه مِن النَّصُوصِ.

# (وَجَوَابُهُ) أي: جوابُ هذا القَدحِ يَحصُلُ بأوجهٍ:

<sup>(</sup>١)رواه الحاكم (٣/ ١٧٩)، والبيهقي (٣/ ٥٥٦) عن أَسْمَاءَ بنت عُمَيْسٍ قَالَتْ: غَسَّلْتُ أَنَا وَعَلِيٍّ، فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلِيْهِ وَسَلَّمَ.

<sup>(</sup>٢)ليس في (ع).

<sup>(</sup>٣) يشير إلى ما رواه أبو داود (٣٥٩٢)، والترمذي (١٣٢٧) أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَالِّلَةُ عَيْنَا وَسَلَمَ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى اليَمَنِ، فَقَالَ: ﴿كَيْفَ تَقْضِي؟ ﴾، فَقَالَ: أَقْضِي بِمَا فِي كِتَابِ اللهِ .. الحديث.

قال الترمذي: وليس إسناده عندي بمتصل.

وضعَّفه البخاري أيضًا في (التاريخ الكبير) (٢/ ٢٧٧).

- منها: (بِضَعْفِهِ) أي: بالطَّعنِ في سندِ النَّصِّ، فيَمنَعُ دَلالتَه أو يَمنَعُ صِحَّتَه، مشالُ الأوَّلِ: أَنْ يَقُولَ المُستدلُّ في الصَّومِ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ الآيةَ تَدُلُّ على صِحَّةِ الصَّومِ بدونِ تَبْيِيتِ النِّيَّةِ؛ لأنَّها مُطلَقَةٌ، وقيَّدْناها بحديثِ: «لا صِيامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيامَ مِنَ اللَّيْلِ»(۱).

ومشالُ الثَّاني: أن يَقُولَ في مسألةِ السَّلَمِ: لا نُسَلِّمُ صِحَّةَ التَّرخيصِ في السَّلَمِ، وإنْ سَلَّمْنا فلا نُسَلِّمُ أنَّ اللَّامَ فيه للاستغراقِ، فلا يَتناوَلُ الحيوان، وإنْ صَحَّ السَّلَمُ في غيره.

وأمَّا مسألةُ غَسلِ الزَّوجةِ: فبأنْ يَمنعَ صِحَّةَ ذلك عن عليِّ، وإنْ سُلِّمَ فلا نُسِلِّمُ أنَّ الإجماعَ السُّكوتِيَّ حُجَّةٌ، وإنْ سُلِّمَ فلا نُسَلِّمُ أنَّ الإجماعَ السُّكوتِيَّ حُجَّةٌ، وإنْ سُلِّمَ فلا نُسَلِّمُ أنَّ الإجماعَ السُّكوتِيَّ حُجَّةٌ، وإنْ سُلِّمَ فالفرقُ بينَ عليِّ وغيرِه أنَّ فاطمة زوجتُه في الدُّنيا والآخرةِ، فالموتُ سُلِمَ فالفرقُ بينَ عليِّ وغيرِه أنَّ فاطمة وَروجتُه في الدُّنيا والآخرةِ، فالموتُ للمَّ فالنَّرِي صَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بخلافِ غيرِهما، فإنَّ الموتَ يَقطعُ نِكاحَهما.

- (أَوْ) أي: وجوابُه: إمَّا بالطَّعنِ في سندِ النَّصِّ، أو بـ (مَنْعِ ظُهُورِ) دَلالت (بِهِ) على ما يَلْزَمُ منه فسادُ القِيَاسِ، بأن يَقُولَ في مسألةِ الصَّومِ: لا نُسَلِّمُ أنَّ الآية تَـدُلُّ على صِحَّةِ الصَّوم بدونِ تبييتِ النَّيَّةِ؛ لأنَّها مُطلقةٌ، وقيَّدُناها بحديثِ:

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود (٢٤٥٤)، والترمذي (٧٣٠)، والنسائي (٢٣٣١) واللفظ له، وابن ماجه (١٧٠٠)، وابن خزيمة (١٩٣٣) من حديث حفصة رَحَلَكَهُمَهُمَا.

قال الترمذي: «حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه»، وقد روي عن نافع، عن ابن عمر قوله، وهو أصح.

ونقل عن البخاري في «العلل» (٢٠٢) أنه قال: هو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف.

وقال النسائي في «الكبرى» (٢٦٦١): والصواب عندنا موقوف، ولم يَصِح رفعه، والله أعلم.

«لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»(١).

- (أَوْ) بِه مُؤَوَّلُ بدليلِ يُرَجِّيَ أَنَّ النَّصَّ المُعارَضَ به مُؤَوَّلُ بدليلِ يُرَجِّحُه على الظَّاهِ، كأنْ يَقُولَ في مسألةِ الصَّومِ: إنَّ الآيةَ دَلَّتْ على ثوابِ الصَّائمِ، وإنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ المُمسِكَ بدونِ تبييتِ النِّيَّةِ صائمٌ.

- (أَوْ) بِـ (القَوْلِ بِمُوجَبِهِ) على ظاهرِه ويَدَّعِيَ أَنَّ مَدلولَه لا يُنافي القِيَاسَ، كأنْ يَقُـولَ: إِنَّ الآيةَ دَلَّتْ على أَنَّ الصَّائمَ يُثابُ بدونِ تبييتِ النَّيَّةِ، وأَنا أَقُولُ بمُوجَبه، لكنَّها لا تَدُلُّ على أنَّه لا يَلْزَمُه القضاءُ، والنِّزاعُ فيه.

- (أَوْ) بِـ (مُعَارَضَتِهِ) أي: معارضةِ النَّصِّ (بِـ) نصِّ (مِثْلِهِ) فَيُسَلَّمُ القِيَاسُ
 حينئذِ لقوَّتِه بموافقةِ النَّصِّ.

القادحُ الثَّالثُ: (فَسَادُ الوَضْعِ وَهُوَ أَخَصُّ مِمَّا تَلاه) أي: مِن فسادِ الاعتبارِ.

فإنْ قِيلَ: فسادُ الاعتبارِ يَؤُولُ إلى فسادِ الوضعِ؛ لأنَّ كلَّا مِنهما اجتهادٌ في مقابلةِ النَّصِّ فما وجهُ تَمييزِه عنه؟

والجوابُ: أنَّ مِن أنواعِ فسادِ الاعتبارِ كُوْنَ تَركيبِه مُشعِرًا بنقيضِ الحُكمِ المطلوبِ، فهو أَعَمُّ مِن فسادِ الوضعِ ومُقَدَّمٌ عليه؛ لأنَّ فسادَ الاعتبارِ نَظَرُّ في فسادِ القِيَاسِ [مِن حيثُ الحُكمُ، وفسادُ الوضع أخصُ باعتبارٍ؛ لأنَّه يَستلزمُ عَدَمَ اعتبارِ القِيَاسِ] (١)؛ لأنَّه قد يَكُونُ بالنَّظَرِ إلى أمرِ خارجِ عنه وهو: (كَوْنُ الجَامِعِ) بينَ الأصلِ والفرعِ (ثَبَتَ اعْتِبَارُهُ بِنَصِّ) في نقيضِ الحُكمِ، كقولِ حنفيِّ: الهِرَّةُ سَبُعٌ ذو نابٍ، فيَكُونُ سُؤرُه نَجِسًا كالكلبِ.

(۱) ليس **في (ع)**.

فيُقال: السَّبُعِيَّةُ اعتبَرها الشَّارِعُ عِلَّةً للطَّهارةِ حيثُ دُعِيَ إلى دارِ فيها كلبٌ، فامتنعَ، ودارٍ أُخرى فيها سِنَّوْرٌ فأجابَ، فقِيلَ له، فقالَ: «السِّنَّوْرُ سَبُعٌ»(١)، رَوَاه أحمدُ وغيرُه.

(أَوْ) ثَبَتَ اعتبارُه بـ (إِجْمَاعِ (١)، كَقَوْلِ شَافِعِيِّ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ) في الوُضوءِ: (مَسْحٌ، فَسُنَّ تَكْرَارُهُ كَاسْتِجْمَارِ) حيثُ استُحِبَّ الإتيانُ فيه.

(فيُعتَرَضُ) على الشَّافعيِّ (بكراهةِ تَكْرَارِ مَسْحِ الخُفِّ) فيُقالُ: المسخُ على الخُفِّ لا يُستَحَبُّ تكرارُه إجماعًا، وجوابُ المُستدِلِّ ببيانِ المانعِ لتَعَرُّضِه لتلفِ الخُفِّ، وسُوالُ فسادِ الوضعِ نقضٌ خاصٌّ لإثباتِه نقيضَ الحُكْمِ، فإنْ ذَكَرَ المُعتَرضُ نقيضَ الحكمِ معَ أصلِه، فقالَ: لا يُستَحَبُّ تكرارُ مسحِ الرَّأسِ كالخُفِّ: فهو القلبُ، لكنِ اختلَف أصلُهما، وإنْ بَيَّنَ المُعتَرضُ مُناسبةَ الجامعِ للنَّقيضِ ولم يَذكُرْ أصلَه، فإنْ بَيَّنَها " مِن جهةِ المُعترضُ مُناسبةَ الجامعِ للنَّقيضِ ولم يَذكُرْ أصلَه، فإنْ بَيَّنَها " مِن جهةِ دَعوى المُستدلِّ: فهو القدحُ في المناسبةِ، وإلَّا لم يَقدَح؛ لجوازِ أنَّ للوصفِ جهتينِ كَمَحَلُّ مُشْتَهَى: يُناسِبُ حِلَّه لإراحةِ القلبِ، وتحريمَه لكفُّ النَّفس.

(وَمِنْهُ) أي: مِن فسادِ الوضعِ (كَوْنُ الدَّلِيلِ عَلَى هَيْئَةٍ غَيْرِ صَالِحَةٍ لِاعْتِبَارِهِ) أي: بألَّا يَكُونَ الدَّليلُ على الهيئةِ الصَّالحةِ لاعتبارِه (فِي تَرْتِيبِ لاعْتِبَارِه) أي: بألَّا يَكُونَ الدَّليلُ على الهيئةِ الصَّالحةِ لاعتبارِه (فِي تَرْتِيبِ الحُكْمِ) كأنْ يَكُونَ صالحًا لضِدِّ ذلك الحُكْمِ أو نقيضِه، فدَلَّ أنَّهما نوعانِ الحُكْمِ الوضع:

<sup>(</sup>١) دمسند أحمده (٨٤٥٧).

<sup>(</sup>٢) زاد في (مختصر التحرير) (ص٢٢٣): في نقيض حكم.

<sup>(</sup>٣) في (د): بينهما.

## فالأوَّلُ (كَتَلَقِّي:

(١) تَخْفِدهِ مِنْ تَغْلِيظٍ، كَقَوْلِ حَنَفِيِّ: القَتْلُ جِنَايَةٌ عَظِيمَةٌ، فَلَا يَجِبُ فِيهَا كَفَّارَةٌ كَبَقِيَّةِ الكَبَائِرِ، فَ) قَوْلُهُ (١) أي: المُستدلِّ: (جِنَايَةٌ عَظِيمَةٌ تُناسِبُ التَّغليظَ).

(أَوْ) تَلَقِّي (تَوْسِيعِ مِنْ تَضْيِيتِ، كَ) قولِه: (الزَّكَاةُ مَالٌ وَاجِبٌ إِرْفَاقًا لِدَفْعِ (الْمَاقِلَةِ، فَ) قَوْلُهُ: (لِدَفْعِ (٢) الْحَاجَةِ، فَ) قَوْلُهُ: (لِدَفْعِ (٢) الْحَاجَةِ (٣) يَقْتَضِى الفَوْرَ).

(٢) (أَوْ) أَي: والنَّوعُ الثَّاني: كتَلَقِّي (إِنْبَاتٍ مِنْ نَفْي، كَ) قولِه: (المُعَاطَاةُ فِي البَسِيرِ بَيْعٌ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ سِوَى الرِّضَا، فَوَجَبَ أَنْ يَبْطُلَ كَغَيْرِهِ، فَ) قولُه: (الرِّضَى يُنَاسِبُ الإِنْعِقَادَ).

وإنّما سُمِّي هذا فسادَ الوضع؛ لأنَّ وضعَ القِيَاسِ جَعَلَه في مَحَلَّ على هيئةٍ أو كيفيَّةٍ صالحةٍ لأنْ يَتَرَتَّبَ على ذلك الحُكمِ المطلوب، فإذا كانَ ذلك المحلُّ أو تلك الهيئةُ لا تُناسِبُ: فَسَدَ وضعُه، فإذا اقتضَتِ العِلَّةُ نقيضَ الحُكمِ المُدَّعَى أو خلافَه: كانَ ذلك مُخالفًا للحِكمةِ؛ إذْ مِن شأنِ العِلَّةِ أنْ العُكمِ المُدَّعَى أو خلافَه: كانَ ذلك مُخالفًا للحِكمةِ؛ إذْ مِن شأنِ العِلَّةِ أنْ تُناسِبَ مَعلُولَها، لا أنَّها تُخالِفُه، فكانَ ذلك فاسدَ الوضع بهذا الاعتبارِ.

(وَجَوَابُهُمَا) أي: جوابُ نَوْعَيْ فسادِ الوضعِ (بِتَقْرِيرِ<sup>(1)</sup> كَوْنِهِمَا كَذَلِكَ) فيُقَدَّرُ كَوْنُ الدَّليلِ صالحًا لاعتبارِه في ترتيبِ الحُكمِ عليه، كأنْ يَكُونَ له جهتانِ يَنظُرُ المُستدلُّ مِن إحداهما والمُعتَرضُ مِن الأُخرى، كالارتفاقِ ودفع الحاجةِ في مسألةِ الزَّكاةِ، ويُجابُ عنِ الكَفَّارةِ في القتل بأنَّه غُلِّظَ فيه

<sup>(</sup>۱) في اعا: فقول. (۵) في دعا: فقول.

<sup>(</sup>٣)ليس في (د). (٤) في (د): تقرير.

بالقصاصِ فلا يُغَلَّظُ فيه بالكَفَّارةِ، وعنِ المُعاطاةِ بأنَّ عَدَمَ الانعقادِ بها مُرَتَّبُ على عَدَمِ الصِّيغةِ لا على الرِّضى، ويُقَرِّرُ النَّوعَ الأوَّلَ كَوْنُ الجامعِ مُعتبَرًا في ذلك الحُكمِ، ويَكُونُ تَخَلُّفُه عنه بأنْ وُجِدَ معَ نقيضِه لمانع، كما في مسحِ الخُفِّ، فإنَّ تَكرارَه يُفسِدُه بغسلِه.

القادحُ الرَّابعُ: (مَنْعُ) المُعتَرضِ مِن (حُكْمِ الأَصْلِ) أي: أصلِ المُستدلِّ، كَانْ يَقُولَ حنبليُّ: الخلُّ ماثعٌ لا يَرفَعُ الحَدَثَ، فلا يُزيلُ النَّجاسةَ كالدُّهنِ. فيقولُ حنفيُّ: لا أُسَلِّمُ الحُكمَ في الأصلِ، فإنَّ الدُّهنَ عندي يُزيلُ النَّجاسة؛ فريُسْمَعُ) منه منعُ حُكمُ الأصل في الأصحِّ.

(وَلا يَنْقَطِعُ) المُستدلُّ (بِمُجَرَّدِ) مَنْعِ (بِه) منه (() عندَ الأكثرِ ؛ لأنّه منعُ مُقدِّمةٍ مِن مُقدِّماتِ القِيَاسِ، فله إثباتُه (() كسائرِ المُقدِّماتِ، أي: (فَيَدُلُّ) المُستدلُّ (عَلَيْهِ) أي: على أصل مَقِيسٍ عليه، و (كَ) ما لو اعتُرِضَ عليه بد (مَنْعِ العِلَّةِ، أَوْ وُجُودِهَا) فإنّه لا يَنقَطِعُ المُستدلُّ بذلك، وله إقامةُ الدَّليلِ على حُكم الأصل.

(فَإِنْ دَلَّ) أي: أقامَ الدَّليلَ على إثباتِ حُكمِ الأصل (لَمْ يَنْقَطِعِ المُعْتَرِضُ) بمُجرَّدِ دَلالةِ المُستدلِّ على الأصحِّ (فَلَـهُ الإعْتِرَاضُ) على ذلك الدَّليلِ بطريقِه؛ إذْ لا يَلْزَمُ مِن وجودِ صورةِ الدَّليل صِحَّتُه.

(وَلَيْسَ) ذلك الاعتِراضُ (بِخَسارِجِ عَسْ المَقْصُودِ) الأصليِّ (فَيَتَوَجَّهُ لَهُ) أي: للمُعتَرضِ (سَسِعُ مُنُوعٍ) أي: سبعُ اعتِراضاتٍ (مُرَتَّبَةٍ) ثلاثةٌ تَتَعَلَّقُ بالأصل، وثلاثةٌ بالعلَّةِ، وواحدٌ بالفرع:

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) زاد في (ع): العلة أو وجودها.

فَيُقَدَّمُ منها ما يَتَعَلَّقُ بالأصلِ: مِن منعِ حُكمِه، أو كَوْنِه ممَّا لا يُقاسُ عليه، أو كَوْنِه غيرَ مُعَلَّلِ،

ثمَّ ما يَتَعَلَّقُ بالعِلَّةِ؛ لأنَّها فَرعُه لاستنباطِها منه مِن مَنْعِ كَوْنِ ذلك الوصفِ عِلَّةً، أو مَنْع وجودِه في الأصل، أو مَنْع كَوْنِهِ مُتَعَدِّيًا،

ثمَّ ما يَتَعَلَّقُ بالفرع؛ لابتنائِه عليهما، كمنع وجودِ الوصفِ المُدَّعَى عِلِيَّتُه في الفرع، فيُقالُ في الإثباتِ بمُنُوع مُرَتَّبَةٍ: لا نُسَلِّمُ حُكْمَ الأصلِ، سَلَّمْنا ذلك، ولا نُسَلِّمُ أنَّه ممَّا يُقاسُ فيه، لِمَ لا يَكُونُ ممَّا اختُلِفَ في جوازِ القِيَاسِ فيه؟ سَلَّمْنا ذلك، ولا نُسَلِّمُ أنَّه مُعَلَّلٌ، لِمَ لا يُقالُ: إنَّه تَعبُّدِيُّ؟ سَلَّمْنا ذلك، ولا نُسَلِّمُ أنَّ هذا الوصفَ عِلَّتُه. لِم لا يُقالُ: العِلَّةُ غيرُه؟ سَلَّمْنا ذلك، ولا نُسَلِّمُ وُجودَ الوصفُ مُتعدً» في الأصل، سَلَّمْنا ذلك، ولا نُسَلِّمُ وجودَ الوصفُ مُتعدً» لِمَ لا يُقالُ: إنَّه قاصرٌ؟ سَلَّمْنا ذلك، ولا نُسَلِّمُ وجودَه في الفرع.

وظاهرُ إيرادِها على هذا التَّرتيبِ وجوبُه (١) لمُناسبةِ ذلك التَّرتيبِ الطَّبيعيّ، وجوابُ هذه الاعتِراضاتِ بدَفعِ ما يُرادُ دَفعُه منها بطريقِه المفهومةِ.

(وَإِنِ اعْتَرَضَ) المُعتَرضُ (عَلَى حُكْمِ الأَصْلِ بـ) أَنْ قال للمُستدلِّ: (إِنِّي [لا أَعْرِفُ] (٢) مَذْهَبِي فِيهِ) أي: فيما قِسْتَ عليه، (فَإِنْ أَمْكَنَ المُسْتَدِلَّ بَيَانُهُ) [لا أَعْرِفُ] (٢) مَذْهَبِي فِيهِ) أي: بيانُه (دَلَّ) المُعتَرضُ (عَلَى إِثْبَاتِهِ) أي: بيانُهُ (دَلَّ) المُعتَرضُ (عَلَى إِثْبَاتِهِ) أي: إثباتِ أصلِه ولمْ يَنقطِعْ بذلك (٢).

(وَلِلْمُسْتَدِلِّ) عندَ أصحابِنا وغيرِهم (أَنْ يَسْتَدِلَّ) يَعني: يَحتَجَّ (بِدَلِيلٍ عِنْدَهُ فَقَطْ) أي: دونَ المُعتَرضِ (كَمَفْهُومٍ وَقِيَاسٍ، فَإِنْ) مَنَعَه خصمُه بأنِ

<sup>(</sup>٣) ليس في (د).

(اعْتَرَضَ) عليه (دَلَّ) المُستدلُّ (عَلَيْهِ) أي: على ذلك الدَّليل (وَلَمْ يَنْقَطِعْ) ىذلك.

(وَلَيْسَ لِلْمُعْتَرِضِ أَنْ يُلْزِمَهُ) أي: يُلْزِمَ المُستدلُّ (مَا يَعْتَقِدُهُ هُوَ) فقط (وَلا) للمُعتَرضِ (أَنْ يَقُولَ) للمُستدلِّ: (إِنْ سَلَّمْتَ) ما أَعتقِدُه (وَإِلَّا دَلَّلْتُ عَلَنْه).

قَالَ الشَّيخُ: لا يَنقطِعُ واحدٌ مِنهما، فيَكُونُ الاستدلالُ في مهلةِ النَّظرِ في المُعارض(١).

القادحُ الخامسُ: (التَّقْسِيمُ) وهو (احْتِمَالُ لَفْظِ المُسْتَدِلِّ لِأَمْرَيْن فَأَكْثَرَ عَلَى السَّوَاءِ) أي: بأن يَكُونَ اللَّفظُ مُتَرَدِّدًا بينَ احتمالينِ متساويينِ؛ لأنَّه لو كانَ ظاهرًا في أحدِهما لوَجَبَ تنزيلُه عليه.

(بَعْضُهَا) أي: بعضُ الاحتمالاتِ مُسَلَّمٌ لا يُحَصِّلُ المقصودَ، والبعضُ الآخَرُ (مَمْنُوعٌ) وهو الَّذِي يُحَصِّلُ المقصودَ، ولا بدَّ مِن زيادةِ هذا القيدِ الأخيرِ؛ لأنَّهما لو كانا مُسلمَين يُحَصِّلانِ المقصودَ أو لا يُحَصِّلان: لم يَكُنْ للتَّقسيم مَعنَّى؛ لأنَّ المقصودَ حاصلٌ أو غيرُ حاصل على التَّقديرَين معًا وَقَعَ زيادتُه، فيَرِدُ عليه ما لو حَصَّلًا المقصودَ، ووَرَدَ على أُحدِهما مِن القوادح ما لا يَرِدُ على الآخَرِ، فإِنَّه مِن التَّقسيم أيضًا لحُصُولِ غرضِ المُستدلِّ به.

(وَهُوَ) أي: التَّقسيمُ (وَارِدُ) على المُستدلِّ عندَ الأكثر (وَبَيَانُهُ) أي: بيانُ احتمالِ لفظِ المُستدلِّ (عَلَى المُعْتَرِضِ) كالاستفسارِ وذلك (كَ) قولِ المُستدلِّ: (الصَّحِيحُ فِي الحَضرِ وَجَدَ السَّبَبَ بِتَعَذُّرِ المَاءِ) عليه (فَجَازَ)

<sup>(</sup>١) «المسودة في أصول الفقه» (ص٠٤٤).

لَهُ (أَنْ يَتَيَمَّمَ، فَيَقُولُ) المُعتَرضُ: (السَّبَبُ) المبيحُ للتَّيمُّمِ (تَعَذُّرُهُ) أي: تَعذُّرُ الماءِ (مُطْلَقًا) أي: مِن غيرِ قيدِ سفرٍ أو حضرٍ أو غيرِه، (أَوْ) تَعَذُّرُه (فِي سَفَرٍ، أَوْ مَرَضٍ) فَ (الأَوَّلُ) وهو تَعَذُّرُه مُطلقًا (مَمْنُوعٌ، فَهُو مَنْعٌ بَعْدَ تَقْسِيمٍ) والصَّحيحُ قَبولُ هذا السُّؤالِ بَعدَما يُبَيِّنُ المعترضُ مَحَلَّ التَّردُّدِ.

(وَجَوَابُهُ) أي: جوابُ هذا الاعتراضِ (كَالِاسْتِفْسَارِ) بأَنْ يَقُولَ المستدلُّ: لفظي الَّذِي ذَكَرْتُه مَحمولُ () على المعنى الَّذِي يُؤَدِّي للدَّلالةِ، والدَّالُ على خَمْلِه على ذلك اللَّغةُ، أو العُرفُ الشَّرعيُّ، أو العُرفُ العامُّ، أو كونُه مَجازًا راجحًا بعُرفِ الاستعمالِ أو بكُونِ أحدِ الاحتمالاتِ ظاهرًا بسببِ ما انْضَمَّ الله مِن القرينةِ مِن لفظِ المستدلِّ، إنْ كانَ هناك قرينةٌ لفظيَّةُ أو حاليَّةٌ أو عقليَّةٌ، بحيثُ لا يحتاجُ إلى إثباتِه لغةً وعرفًا.

القادحُ السَّادسُ: (مَنْعُ وُجُودِ المُدَّعَى) أي: ما ادَّعاه المستدلُّ (عِلَّةً فِي الأَصْلِ) مُتَعَلِّقٌ به وجودِ» (كَ) قولِه: (الكَلْبُ حَيَوَانٌ يُغْسَلُ مِنْ وُلُوغِهِ سَبْعًا فَلَا يَطْهُرُ) جِلْدُهُ (بِدَبْغِ كَخِنْزِيرٍ ؛ فَيَمْنَعُ) المُعتَرضُ بأنْ يَقولَ: لا نُسَلِّمُ أنَّ الخنزيرَ يُغسَلُ مِن وُلُوغِه سَبْعًا.

(وَجَوَابُهُ) أي: جوابُ المُستدلِّ عن هذا الاعتِراضِ (بِبَيَانِهِ) أي: بإثباتِ وجودِ الوصفِ في الأصلِ (بِدَلِيلٍ) أي: بما هو طريقُ ثبوتِ مِثْلِه (مِنْ عَقْلٍ، أَوْ جَسِّ، أَوْ شَرْعِ بِحَسَبِ حالِ الوصفِ)؛ [لأنَّ الوصفَ] (٢) قد يَكُونُ عقليًّا فبالعقل، أو حِسِّيًا فبالحسِّ، أو شرعيًّا فبالشَّرع.

مِثَالٌ يَجِمَعُ الثَّلاثةَ: إذا قال في القتلِ بالمُثْقَلِ: قتلٌ عمدٌ عدوانٌ، فلو قال:

<sup>(</sup>١) في (د): معنى.

<sup>(</sup>٢) ليس **ق (ع)**.

لا نُسَلِّمُ أَنَّه قتلٌ، قال بالحِسِّ. ولو قِيلَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّه عمدٌ قال: معلومٌ عقلًا بأمارتِه، ولو قِيلَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّه عدوانٌ، قال: لأنَّ الشَّرعَ حَرَّمَه.

(وَلَهُ) أي: للمُستدلِّ (تَفْسِيرُ لَفْظِهِ بـ) مَعنَّى (مُحْتَمَلِ).

القادحُ السَّابِعُ: (مَنْعُ كَوْنِهِ) أي: الوصفِ (عِلَّهُ(١)) أي: منعُ العِلَّةِ في الوصفِ الَّذِي عَلَّلَ به المُستدلُّ والمُطالبةُ بتصحيحِ ذلك وهو (أَعْظَمُ الأَسْئِلَةِ) لعمومِ وُرُودِه وتَشَعُّبِ مَسَالِكِه.

(وَيُقْبَلُ) هذا القدحُ مِن المُعتَرضِ عندَ الأكثرِ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ دليلِ القِيَاسِ، ولو لم يُقبَلُ لأَدَّى الحالُ إلى اللَّعِبِ في التَّمسُّكِ بكلِّ طردٍ مِن الأوصافِ كالطُّولِ والقِصَرِ، فإنَّ المُستدلَّ يَأْمَنُ المنعَ، ويَتَعَلَّقُ بما شاءَ مِن الأوصافِ.

(وَجَوَابُهُ) أي: جوابُ هذا السُّؤالِ (بِبَيَانِهِ) أي: بأن يُثْبِتَ المُستدلُّ عِلِّيَّةَ الوصفِ (بِأَحَدِ مَسَالِكِهَا) أي: أحدِ مَسالكِ العِلَّةِ السَّابقةِ مِن إجماعٍ، أو نصٌ، أو سبْرٍ، أو غير ذلك مِن مَسَالِكِها.

القادحُ الثَّامنُ: (عَدَمُ التَّأْثِيرِ بِهِ) أَنْ يَدَّعِيَ المُعتَرضُ (أَنَّ الوَصْفَ لَا مُنَاسَبَةَ لَهُ) بينَ الأصلِ والفرعِ، كأنْ يَقُولَ: هذا الَّذِي عَلَّلَ به غيرُ مناسبِ للتَّعليلِ لكَوْنِه طرديًّا، أو لاختلالِ شرطٍ مِن شروطِ العِلَّةِ فيه، فلا يَكْتَفي به في التَّعليلِ. و(لا يَرِدُ) عَدَمُ التَّاثيرِ:

- (عَلَى قِيَاسِ الدَّلالَةِ) المتقدِّمِ ذِكْرُه قُبَيْلَ القوادحِ على الصَّحيحِ؛ لأنَّه لا يَلْزَمُ مِن عدم الدَّليل عدمُ المدلولِ،

- (وَلَا) يَرِدُ عَدَمُ التَّاثِيرِ أَيضًا (عَلَى قِيَاسٍ نَافٍ لِلْحُكْمِ) لتعدُّدِ سببِ انتفائِه

<sup>(</sup>۱) <u>في</u> (دا: علته.

لعدمِ العِلَّة أو جزئِها، أو وجودِ مانع، أو فَوَاتِ شرطٍ، بخلافِ سببِ ثُبوتِه؛ لأنَّ عَـدَمَ التَّأْثيرِ إِنَّمَا يَصِحُّ إذا لم تَخْلُفِ العِلَّةُ عِلَّةً أُخرى؛ ولأنَّه يَرجِعُ إلى قياسِ الدَّلالةِ.

(وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ) أي: قَسَّمَ الجداليُّونَ عَدَمَ التَّأثيرِ أربعة أقسامٍ: ما لا تأثيرَ له أصلًا، وما لا تأثيرَ له في حُكْمِ ذلك الأصلِ، وما اشتملَ على قيدٍ لا تأثيرَ له، وما لا يَظهَرُ فيه شيءٌ مِن ذلك، ولكنْ لا يَطَّرِدُ في مَحَلِّ النِّزاعِ فيُعلَمُ مِن ذلك عَدَمُ تأثيرِه.

ولكلِّ قسم اسمٌ يُعرَفُ به:

ف الأوَّلُ: (عَدَمُهُ فِي) ذلك (الوَصْفِ) أي: لا تأثيرَ له أصلًا لكونِه طرديًّا (كَ) قولِ المستدلِّ: (صَلَاةُ) الصُّبحِ صلاةٌ (لا تُقْصَرُ، فَلا يُقَدَّمُ أَذَانُهَا عَلَى وَقْتِهَا كَالمَغْرِبِ، فَعَدَمُ القَصْرِ مُنَا) بالنِّسبةِ لعدمِ التَّقديمِ (طَرْدِيُّ) كأنَّه قالَ: لا يُقَدَّمُ الأذانُ على الفجرِ؛ لأنَّها لا تُقصَرُ، واطَّرَدَ ذلك في المغربِ، لكنَّه لم ينعكِسْ في بقيَّةِ الصَّلواتِ؛ إذ مُقتضى هذا القِيَاسِ أنَّ ما يُقصَرُ مِن الصَّلواتِ يَجُوزُ تقديمُ أذانِه على وقتِه من حيثُ انعكاسُ العِلَّةِ (فَيَرْجِعُ) حاصلُه (إلَى سُؤَالِ المُطَالَبَةِ) قَبْلَه.

(وَ) النَّانِ: (عَدَمُهُ) أي: عدمُ التَّأْثيرِ (فِي الأَصْلِ) بأنْ يَستغنيَ عنه بوصفٍ آخَرَ لثبوتِ حُكمِه بدونِه (كَ) قولِ المستدلِّ في بيعِ الغائبِ: (مَبِيعٌ غَيْرُ مَرْئِيٍّ، فَبَطَلَ كَالطَّيْرِ فِي الهَوَاءِ) فيُعارَضُ بأنَّ العِلَّة العجزُ عن التَّسليمِ وهو كافٍ في البطلانِ، وعدمُ التَّاثيرِ هنا جهةُ العكسِ؛ لأنَّ عَدَمَ تعليلِ صِحَّةِ بيعِ الغائبِ بكَوْنِه غيرَ مرئيٍّ يَقتضي أنَّ كلَّ مرئيٍّ يَجُوزُ بَيعُه، وقد بَطَلَ بيعُ

<sup>(</sup>۱) ليس في **دع**ا.

الطَّيرِ في الهواءِ، وحاصلُه: مُعارَضةٌ في الأصلِ؛ أي بإبداءِ عِلَّةٍ أُخرى، وهي العجزُ عن التَّسليم،

(فَالعَجْزُ عَنِ التَّسْلِيمِ) وصفٌ (مُسْتَقِلٌ) يَصلُحُ وَحدَه أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لعدمِ صِحَّةِ البيع، ولذلك بَنَاه البَيْضَاوِيُّ(١) وغيرُه على جوازِ التَّعليلِ بعِلَّتينِ.

فإنْ قُلْنا بجوازِه: لم يَقدَحْ، يَعني: فلا يُقبَلُ القدحُ بعدمِ التَّاثيرِ، وهو القولُ المُقَدَّمُ.

(وَيُقْبَـلُ) القدحُ بعـدمِ التَّأْثيرِ (فِي وَجْهٍ) وهو قـولُ المُوَفَّقِ وغيرِه (وَهُوَ مُعَارَضَتُهُ (٢) فِي الأَصْل).

والثَّالثُ: (عَدَمُهُ) أي: عدمُ التَّأثيرِ (فِي الحُكْم) وهو ثلاثةُ أنواع:

(١) (إِمَّا لَا فَائِدَةَ لِذِكْرِهِ) أو له فائدةً ضروريَّةٌ أو غيرُ ضروريَّةٍ، فالأوَّلُ (ك) قولِ المُستدلِّ: (المُرْتَدُّ مُشْرِكٌ أَتْلَفَ مَالًا) مُحْتَرَمًا (فِي دَارِ حَرْبٍ، فَلَا ضَمَانَ) عليه (كَحَرْبِيِّ، فَ) لا فائدةَ في قولِه: (دَارِ الحَرْبِ)؛ لأَنَّه (طَرْدِيُّ؛ إِذْ مَنْ أَوْجَبَهُ) أي: الضَّمانَ (أَوْ نَفَاهُ أَطْلَقَ) فلم يُقَيَّدُ بدارِ حربٍ، فيرجِعُ إلى ما رَجَعَ إليه القسمُ الأوَّلُ وهو المُطالبةُ بتأثيرِ كَوْنِه في دارِ الحربِ.

(٢) والشَّانِ المشارُ إليه بقولِه: (أَوْ لَهُ) أي: لذِكْرِ عدمِ التَّأْثِيرِ (فَائِدَةٌ ضَرُورِيَّةٌ) في القِيَاسِ (كَقَوْلِ مُعْتَبِرِ) بكسرِ الباءِ (عَدَدِ الأَّحْجَارِ فِي ضَرُورِيَّةٌ) في القِيَاسِ (كَقَوْلِ مُعْتَبِرِ) بكسرِ الباءِ (عَدَدِ الأَّحْجَارِ فِي الاسْتِجْمَارِ) أَنَّها (عِبَادَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالأَحْجَارِ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا مَعْصِيةٌ، فَاعْتُبِرَ فِيهَا العَدُهُ كَارُمي (الجِمارِ) في الحجّ، (فَقَوْلُهُ) أي: المُستدلِّ: («لَمْ يَتَقَدَّمْهَا العَدَدُ، كَارِمي (الجِمارِ) في الحجّ، (فَقَوْلُهُ) أي: المُستدلِّ: («لَمْ يَتَقَدَّمْهَا

<sup>(</sup>١) (نهاية السول شرح منهاج الوصول؛ (ص٤١).

<sup>(</sup>٢) في المختصر التحرير؛ (ص٢٢٧): معارضة.

مَعْصِيَةٌ » لَا أَثْـرَ لَهُ) في الاستدلالِ (لَكِنَّهُ مُضَطَـرٌ إِلَى ذِكْرِهِ؛ لَتَـلَّا يَنْتَقِضَ) استدلالُه (بِالرَّجْم)، وهذا أيضًا راجعٌ إلى الأوَّلِ كالَّذي قَبْلَه.

(٣) والثَّالثُ المُشارُ إليه بقولِه: (أَوْ) لذِكرِ عَدَمِ التَّأْثيرِ فائدةٌ (غَيْرُ ضَرُورِيَّةٍ) في القِيَاسِ، بأنْ لم يَضطرَّ إليها المُعلِّلُ، ولذلك يُسَمَّى الحشو، (ك) ما لو قيل: (الجُمُعَةُ صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ، فَلَمْ تَفْتَقِرْ) إقامتُها (إِلَى إِذْنِ) الإمام (ك) الظُّهرِ و (غيرِها، فَ) قولُه: (مَفُروضَةٌ: حَشْوٌ) لا فائدة فيه؛ (إِذْ لَوْ حُذِفَتْ) الظُّهرِ و (غيرِها، فَ) قولُه: (مَفُروضَةٌ: حَشْوٌ) لا فائدة فيه؛ (إِذْ لَوْ حُذِفَتْ) مفروضةٌ (لَمْ يَنْتَقِضْ) قياسُه؛ لأنَّ النَّفلَ كذلك، وإنَّما ذُكِرَ لتقريبِ الفرعِ مِن الأصل وتقويةِ الشَّبَهِ بينَهما؛ إذ الفرضُ بالفرضِ أشبهُ مِن غيرِه.

(٤) (وَ) القسمُ الرَّابعُ: (عَدَمُهُ) أي: عدمُ التَّاثيرِ (فِي الفَرْعِ) لكنْ له تأثيرٌ، ولا يُطرَدُ في ذلك الفرع ونحوه مِن مَحَالِّ النِّزاعِ، وإنْ كانَ الوصفُ له تأثيرٌ في الجملةِ، (كَ) ما لو قيلَ في ولايةِ المرأةِ: امرأةٌ (زَوَّجَتْ نَفْسَهَا، فَلا يَصِحُّ) في الجملةِ، (كَمَا لَوْ زُوِّجَتْ) مِن وليِّها (بِغَيْرٍ كُفْءٍ) فالتَّزويجُ مِن غيرٍ كفؤٍ وإنْ ناسَبَ البطلانَ، إلَّا أنَّه لا اطِّرَادَ له في صورةِ النِّزاعِ الَّتي هي تزويجُها نفسَها مُطلقًا، فبانَ أنَّ الوصفَ لا أثَرَ له في الفرع المُتنازَعِ فيه.

(وَهُوَ) أي: عدمُ التَّأْثيرِ في الفرعِ (كَ) القِسْمِ (الثَّانِي) الَّذِي هو عَدَمُ التَّأْثيرِ في الأصل، من حيثُ إنَّ حُكمَ الفرعِ هنا مُضافٌ إلى غيرِ الوصفِ المذكورِ.

واعلَمْ أنَّ هذا القسمَ الرَّابِعَ كيف كانَ مَبنيٌّ على قَبولِ الفرضِ، (وَ) الصَّحيحُ أَنَّهُ (يَجُوزُ الفَرْضُ فِي بَعْضِ صُورِ المَسْأَلَةِ) كما لو قالَ المسؤولُ عن نفوذِ عتقِ الرَّاهنِ: افرضِ الكلامَ في المُعسِرِ أو عمَّن زَوَّجَتْ نَفْسَها أو افرض فيمَنْ زُوِّجَتْ بغيرِ كفوْ، فإذا خَصَّ المُستدلُّ تزويجَها نَفْسَها مِن غيرِ الكفوْ والمَلهُ في بعضِ صورِ النِّزاع، وعِلَّتُه الاصطلاحُ الكفوْ والدَّزاع، وعِلَّتُه الاصطلاحُ

لإرفاقِ المُستدلِّ وتقريبِ الفائدةِ، واستدلَّ له بأنَّه قد لا يُساعِدُه الدَّليلُ على الحكِّ، أو يُساعِدُه غيرَ أنَّه لا يُعَلِّلُ على دَفعِ الخصمِ بأنْ يَكُونَ كلامُه في بعضِ الصُّورِ أَشْكَلَ، فيستفيدُ بالفرضِ غرضًا صحيحًا، ولا يَفْسُدُ بذلك جوابُه؛ لأنَّ مِن سُئِلَ عن الكلِّ، فقد سُئِلَ عن البعضِ.

(وَ) على هذا (يَكْفِي) المُستدلَّ (قَوْلُهُ: ثَبَتَ الحُكْمُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ، فَلَرْمَ ثُبُوتُهُ فِي البَاقِي) منها ضرورةَ أَلَّا قَائِلَ بالفرقِ.

(وَإِنْ أَتَى) المُستدلُّ (بِمَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي الأَصْلِ، لَ) قصدِ (دَفْعِ النَّقْضِ: لَمْ يَجُزْ) عندَ الجمهورِ ويَحتمِلُ أَنْ يَجُوزَ؛ لأنَّه محتاجٌ إليه لتَعَلَّقِ الحُكمِ بالوصفِ المُؤَثِّر.

وقال في «التمهيد»(١): إنْ أَتَى في العِلَّةِ بِما لا أَثَرَ له، نحوُ: الجمعةُ صلاةٌ مفروضةٌ، فلم تَفتقِرُ إلى إِذْنِ كغيرِها، قِيلَ: يَضُرُّ دُخولُه؛ لأنَّه بعضُ العِلَّةِ، وقِيلَ: يَضُرُّ دُخولُه؛ لأنَّه بعضُ العِلَّةِ، وقِيلَ: لا فارقَ فيه تَنبيهًا على أنَّ غيرَ الفرضِ أَوْلَى ألَّا يَفتقرَ؛ ولأنَّه يُريدُ تقريبَه من الأصلِ، فالأوْلَى ذِكْرُه، وإنْ أتَى به تأكيدًا، فكلامُه يَقتضي مَنْعَه بخلافِه لزيادةِ بيانٍ.

القادحُ التَّاسِعُ والعاشرُ والحادي عَشَرَ والثَّاني عَشَرَ: ما اشتهرَ باسمِ القَدحِ، فالمذكورُ أربعةُ أنواعٍ، وهذه الأربعةُ المخصوصةُ بالمناسبةِ:

أحدُها: (القَدْحُ فِي مُنَاسَبَةِ الوَصْفِ) للحُكْمِ المُستَدَلُ عليه (بِمَا يَلْزَمُ فِيهِ مِنْ مَفْسَدَةٍ رَاجِحَةٍ) على المصلحةِ الَّتي مِن أجلها قُضِيَ عليه بالمناسبةِ، (أَوْ مُسَاوِيَةٍ) لها وذلك لِما سَبَقَ مِن أَنَّ المناسبةَ تَنخَرِمُ بالمعارضةِ، وإنَّما

<sup>(</sup>١) (التمهيد في أصول الفقه؛ للكَلْوَذاني (١٣٥).

أُعِيــدَتْ لأجـلِ التَّقسيمِ، وبيـانِ أنَّ ذلـك مِن جملـةِ القوادحِ الـواردةِ على المستدلِّ حَتَّى يَحتاجَ إلى الجوابِ عنها.

(وَجَوَابُهُ) عنها (بِالتَّرْجِيحِ) أي: ببيانِ ترجيحِ تلك المصلحةِ الَّتي هي العِلَّةِ على تلك المفسدةِ الَّتي يُعتَرَضُ بها تفصيلًا وإجمالًا، أمَّا تفصيلًا فبخصوصِ المسألةِ بأنَّ هذا ضروريٌّ، وذلك حاجيٌّ، أو بأنَّ هذا إفضاءٌ قطعيٌّ أو أكثريٌّ، وذلك ظنِّيٌ أو أقليٌّ، أو أنَّ هذا اعتُبِرَ نوعُه في نوعِ الحُكمِ، وذلك اعتبرَ نوعُه في نوعِ الحُكمِ الى غير ذلك ممَّا تنبَهْتَ له، وأمَّا إجمالًا فبلزومِ التَّعبُدِ لولا اعتبارُ المصلحةِ، وقد أَبْطَلْناه، كأنْ يَقُولَ المستدلُّ في المجلسِ: وُجِدَ سببُ الفسخِ فيُوجَدُ الفسخ، وذلك دَفعُ ضررِ اللَّحْرِ، المحتاجِ إليه مِن المتعاقدينِ، فيقولُ المُعترضُ: هذا مُعارَضٌ بضررِ الآخرِ، فيقولُ المُعترضُ: هذا مُعارَضٌ بضررِ الآخرِ، فيقولُ المُعترضُ: هذا مُعارَضٌ بضررِ الآخرِ، العُقلاءِ، ولذلك يُدفعُ كلُّ ضررٍ ولا يُجلِبُ نفعًا، وهذا يَدفعُ ضررًا، ودَفعُ الضَّرَرِ أهمُّ عندَ العُقلاءِ، ولذلك يُدفعُ كلُّ ضررٍ ولا يُجلَبُ كلُّ نفع.

النَّاني مِن الأربعةِ: (القَدْحُ فِي) صلاحيَّةِ (إِفْضَاءِ الحُكْمِ إِلَى المَقْصُودِ) وهو المصلحةُ مِن شرع الحُكمِ (كَتَعْلِيلِ) المستدلِّ (حُرْمَةَ المَصَاهَرَةِ أَبَدًا) في حقّ المصلحةُ مِن شرع الحُكمِ (كَتَعْلِيلِ) المستدلِّ (حُرْمَةَ المَصَاهَرَةِ أَبَدًا) في حقّ المحارمِ (بِالحَاجَةِ إِلَى رَفْعِ الحِجَابِ) من الرِّجالِ والنِّساءِ المُؤدِّي إلى الفجورِ، (فَإِذَا تَأَبَّدَ) التَّحريمُ (انْسَدَّ بَابُ الطَّمَعِ) في النَّكاحِ المُفضي إلى مُقدِّماتِ التُهمةِ والنَّظرِ المُفضي إلى ذلك، (فَيَعْتَرِضُ) المُعتَرِضُ (بِأَنَّ سَدَّهُ) بالتَّحريمِ المُوَبَّدِ (يُفْضِى إِلَى الفُجُورِ) لأنَّ النَّفسَ تَميلُ إلى الممنوع، كما قالَ الشاعر('):

وَالنَّفْسُ مَائِلَةٌ إِلَى المَمْنُوعِ مَدْنُوعَةٌ إِلَّا صَنِ المَدْنُوعِ

وَالقَلْبُ يَطْلُبُ مَنْ يَجُورُ وَيَعْتَدِي وَلِـكُلِّ شَــىْءٍ يَشْــتَهِيهِ طَــلَاوَةٌ

<sup>(</sup>١) من الكامل، ولم أهتد إلى قائله.

(وَجَوَابُهُ) أي: جوابُ المستدلِّ عن ذلك بتبينِ (أَنَّ التَّأْبِيدَ يَمْنَعُ عَادَةً) مِن ذلك بانسدادِ بابِ الطَّمَعِ، (فَيَصِيرُ) بتطاوُلِ الأمرِ وتَمَادِيه (طَبْعًا) بحيثُ لا يَبْقى المَحَلُّ مُشتَهَى (كَرَحِم مَحْرَم).

الثَّالَثُ مِن الأربعةِ: (كَوْنُ الوَصْفِ) المُعَلَّلِ به (خَفِيَّا) أي: غيرَ ظاهرٍ (كَتَعْلِيلِهِ) أي: المستدلِّ (صِحَّةَ النِّكَاحِ بِالرِّضَى) ووجوبِ (() القَوَدِ بالقصدِ (فَيَعْتَرِضُ) المُعتَرضُ عليه (بِأَنَهُ) أي: الرِّضى (خَفِيٌّ وَالخَفِيُّ لا يُعَرِّفُ الخَفِيَّ، وَجَوَابُهُ) أي: الرُّضى بأنْ يُبَيِّنَ ظُهورَه بصفةٍ الخَفِيَّ، وَجَوَابُهُ) أي: المُستدلِّ (ضَبْطُهُ) أي: الرِّضى بأنْ يُبَيِّنَ ظُهورَه بصفةٍ ظاهرةٍ (بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ: صِيغَةٍ كَإِيجَابٍ وَقَبُولٍ، أَوْ) ضبطِ العَمْدِ بما يَدُلُّ عليه عادةً مِن (فِعْلٍ) كاستعمالِ الجارحِ والمُثَقَّلِ، أو غيرِ ذلك ممَّا هو مسوطٌ (() في الفقه.

الرَّابِعُ (") من الأربعةِ: (كَوْنُهُ) أي: الوصفِ [مُضطرِبًا، أي] ("): (غَيْرَ مُنْضَبِطٍ كَتَعْلِيلِهِ) أي: المستدلِّ (بِالحِكَمِ) واحدُها حِكْمَةٌ (وَالمَقَاصِدِ) مُنْضَبِطٍ كَتَعْلِيلِهِ) أي: المستدلِّ (بِالحِكَمِ) واحدُها حِكْمَةٌ (وَالمَقَاصِدِ) جمعُ مَقْصِدٍ، وهي المصالحُ (كَ) تعليلِ (رُخَصِ السَّفَرِ) مِن القصرِ والجمعِ والمسحِ وغيرِها (بِالمَشَقَّةِ) وقطعِ السَّارِقِ بالزَّجرِ، (فَيَعْتَرِضُ) المُعتَرضُ على المُستدلِّ (بِاخْتِلافِهَا) أي: المَشَقَّةِ، فإنَّها لا تَتَمَيَّزُ وتختلفُ (بِ) اختلافِ الأَشْخَاصِ وَالأَزْمَانِ وَالأَحْوَالِ) فلا يُمكِنُ تعيينُ المقصودِ منها.

(وَجَوَابُهُ) أي: المُستدلِّ (ب) بيانِ (أَنَّهُ) أي: الوصفَ (مُنْضَبِطٌ):

- إمَّا (بِنَفْسِـهِ) كما تَقُولُ في المَشقَّةِ والمَضَرَّةِ أَنَّه مُنضبطٌ عُرفًا، بناءً على الجوازِ للتَّعليل بالحكمةِ إذا انْضَبَطَتْ،

<sup>(</sup>١) في اعا: ووجود. (٢) في ادا: مضبوط.

<sup>(</sup>٣) ليس في (٤). (٤) ليس في (د١.

- (أَوْ بِضَابِطٍ لِلْحِكْمَةِ) بأَنْ تَكُونَ العِلَّةُ هي الوصفَ المنضبطَ المشتملَ على الحِكمةِ كالمَشَقَّةِ في السَّفرِ والزَّجرِ بالحدِّ، ونحوِ ذلك.

القادحُ الثَّالثَ عَشَرَ: (النَّقْضُ) وهو وجودُ العِلَّةِ بلا حُكم، وتَقَدَّمَ في شروطِ العِلَّةِ، وأنَّه لا يَقدَحُ فيها مطلقًا (كَ) قولِ المُستدلِّ: (الحُلِيُّ مَالُ غَيْرُ نَامٍ فَ لَا زَكَاةَ فِيهِ، كَثِيَابِ البِذْلَةِ. فيَعْتَرِضُ) المُعترِضُ على المُستدِلِّ (بِالحُلِيِّ المُحَرِّمُ) المُحَرَّم) بأنَّه مالُ غيرُ نام، وفيه الزَّكاةُ.

(وَجَوَابُهُ) أي: المُستدلِّ عن هذا الاعتِراضِ مِن وُجوهٍ:

- إمّا (بِمَنْعِ وُجُودِ العِلَّةِ فِي صُورَةِ النَّفْضِ) لأنَّ النَّقضَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ النَّقضُ، بوجودِ العِلَّةِ وتَخَلُّفِ الحُكمِ عنها، فإذا مُنِعَ وُجُودُ العِلَّةِ لم يَتَحَقَّقِ النَّقضُ، وإنَّما تَخَلَّفَ الحُكمُ في الصُّورةِ المذكورةِ لعَدَمٍ عِلَّتِه، فهو يَدُلُّ على صِحَّةِ عِلَّتِه عَكسًا، وهو انتفاءُ الحُكمِ لانتفائِها، مثالُه: أنْ يَقُولَ الحنفيُّ في قتلِ عِلَّتِه عَكسًا، وهو انتفاءُ الحُكمِ لانتفائِها، مثالُه: أنْ يَقُولَ الحنفيُّ في قتلِ المسلمِ بالذِّمِّي: قتلُ عمدٌ عدوانٌ، فيجبُ به (۱) القصاصُ كما في المُسلِمِ بالمسلم، فيقالُ له: يَنتقضُ بقتلِ المعاهدِ، فإنَّه قتلُ عمدٌ عدوانٌ، ولا يُقتلُ به المسلمُ. فيقولُ: لا أُسَلِمُ أنَّه عدوانٌ. فيندفعُ النَّقضُ بذلك إنْ ثَبتَ له، ومثلُ له في الصُورةِ المذكورةِ أنْ يَقُولَ: لا أُسَلِمُ الحُكمَ في المعاهدِ، فإنَّه عندي يَجِبُ القصاصُ بقتلِه] (۱).

- (أَوْ) بـ (مَنْعِ) وجـودِ (الحُكْمِ فِيهَا) أي: في صُـورةِ النَّقضِ، وهذا هو الوجهُ الثَّاني.

(وَ) إذا مَنَعَ المُستدلُّ وجودَ العِلَّةِ في صورةِ النَّقضِ ف(لَيْسَ لِلْمُعْتَرِضِ

<sup>(</sup>١) في دده: فيه.

<sup>(</sup>٢) جاءت في (د) بعد قوله الآتي: وهذا هو الوجه الثاني.

الدَّلالَةُ عَلَى وُجُودِ العِلَّةِ فِيهَا) أي: في صورةِ النَّقضِ على الصَّحيحِ؛ لأنَّه انتقالٌ عن مَحَلِّ النَّظرِ وغصبُ لمنصبِ المُستدلِّ، ويَلْزَمُ منه أَنْ يَكُونَ المعترضُ مُستدِلًّا، فهو قلبٌ لقاعدةِ المصطلحِ لكُوْنِه يَبقى مستدلًّا، والمستدلُّ مُعترضًا، كما لو قالَ المُعترضُ في الصُّورةِ المذكورةِ على أنَّ قتلَ المعاهَدِ عدوانٌ أنَّه قتلٌ مُخفِرٌ لذِمَّةِ الإسلامِ، وكلُّ ما كانَ مُخفِرًا لذِمَّةِ الإسلامِ فيُقضي إلى ما ذَكَرْنا.

والوجهُ الثَّالثُ: أنْ يُبَيِّنَ المُستدلُّ في صورةِ النَّقضِ وجودَ مانعِ أو انتفاءَ شرطٍ مُختَلِّ تَخَلَّفَ الحُكمُ فيها عليه، كما إذا أَوْرَدَ المُعتَرضُ قَتْلَ الوالدِ وَلَدَه على عِلَّةِ القتلِ العمدِ العدوانِ، فقالَ المُستدلُّ: تَخَلَّفَ لمانعِ الأُبُوَّةِ، وكما إذا قالَ المُستدلُّ: سَرَقَ نصابًا كاملًا ولا شُبهة له فيه، فقُطعَ، فأَوْرَدَ المُعتَرضُ السَّرِقَةَ مِن غيرِ حِرزٍ، فقالَ المُستدلُّ: لانتفاءِ شرطٍ وهو الحرزُ.

الوجه الرَّابعُ: أَنْ يُبَيِّنَ المُستدلُّ أَنَّ صورةَ النَّقضِ واردةٌ على مذهبِه ومذهبِ خصمِه، كما إذا قِيلَ: مَكيلٌ، فحرُمُ فيه التَّفاضُلُ، فأَوْرَدَ المُعتَرضُ العرايا؛ إذ هي مكيلٌ، وقد جازَ فيه التَّفاضُلُ بينَه وبينَ التَّمرِ المَبيعِ به على وجهِ الأرضِ، فيتُولُ المُستدلُّ: هذا واردٌ عليَّ وعليك جميعًا، فليْسَ بُطلانُ مَذهبي فيه أَوْلى مِن بُطلانِ مَذهبك.

الوجه الخامسُ: أَنْ يَقُولَ: هذه العِلَّةُ منصوصةٌ، فهي مُؤَثِّرةٌ بالنَّصِّ فلا يَرِدُ عليها كقولِه تَعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَعُوا أَيْدِيهُ مَا ﴾ (١) إذا عَلَّلَ بالسَّرقةِ في مسألةِ النَّباشِ وغيرِه، فأُورِدَ عليه بعضُ النُّقوضِ المذكورةِ، وكذلك عِلَّةُ العرايا منصوصةٌ، فلا يُؤَثِّرُ فيها النَّقضُ بالعرايا.

<sup>(</sup>١) المائدة: ٨.

(وَلَوْ دَلَّ المُسْتَدِلُ) بأحدِ الأجوبةِ المُتقدِّمةِ (عَلَى وُجُودِهَا) أي: العِلَّةِ في مَحَلِّ التَّعليل (بِدَلِيلٍ مَوْجُودٍ فِي صُورَةِ النَّقْضِ، فَ) نَقَضَ المُعتَرضُ العِلَّة، فمنَعَ المستدلُّ وُجودها في مَحَلِّ النَّقضِ بأنْ (قالَ المُعْتَرِضُ) للمُستدلِّ: فمنَعَ المستدلُّ وُجودها في مَحَلِّ النَّقضِ بأنْ (قالَ المُعْتَرِضُ) للمُستدلِّ: (يَنْتَقِضُ دَلِيلُكَ) حينئذِ؛ لأنَّه موجودٌ في مَحَلِّ النَّقضِ، والعِلَّةُ غيرُ موجودةٍ في مَحَلِّ النَّقضِ، والعِلَّةُ غيرُ موجودةٍ في على زَعمِك، (فَ) لا يُسمَعُ قولُه؛ لأنَّه (قَدِ انْتَقَلَ مِنْ نَقْضِهَا) أي: العِلَةِ (إِلَى نَقْضِ دَلِيلِهَا، فَلَا يُقْبَلُ).

مثالُه: أَنْ يَقُولَ الحنفيُّ في قتلِ المسلمِ بِالذِّمِّيِّ: قتلُ عمدٌ عدوانٌ، فأَوْجَبَ القصاصَ كقتلِ المسلمِ. فيقُولُ الحنبليُّ: لا أُسَلِّمُ أَنَّ قتلَ الذِّمِّيِّ عدوانٌ. فيقُولُ الحنفيُّ: الدَّليلُ على أَنَّ قتلَ الذِّمِيِّ عدوانٌ أَنَّه معصومٌ بعهدِ الإسلامِ، وكلُّ مَن كانَ مَعصومًا بعصمةِ الإسلامِ فقتلُه عدوانٌ. فيقُولُ المُعترضُ: دليلُ العدوانيَّةِ كانَ مَعصومًا بعصمةِ الإسلامِ فقتلُه عدوانٌ. فيقُولُ المُعترضُ: دليلُ العدوانيَّةِ في قتلِ المُعاهدِ، فلْيكُنْ عدوانًا يَجِبُ به القصاصُ على المسلم. فهذا نقضٌ لدليل العِلَّةِ لا لنَفْسِها، فلا يُسمَعُ الأَنَّه انتقالٌ.

وبيانُه: أنَّ الكلامَ أوَّلا كانَ في نقضِ وُجوبِ قتلِ المسلمِ بالذِّمِّيِ بعدمِ وجوبِ قتلِ المسلمِ بالذِّمِّيِ بعدمِ وجوبِ قتلِ المعاهدِ، معَ اشتراكِهما في العِلَّةِ، وهو نقضُ الحُكمِ، والكلامُ الآنَ في كونِه إِخْفَارَ ذِمَّةِ الإسلامِ بقتلِ الذِّمِّيِ عدوانًا عليه، بكونِ الإخفارِ المذكورِ بقتلِ المعاهدِ لَيْسَ عدوانًا عليه، وهو نقضٌ لدليلِ العِلَّةِ كما ذُكِرَ، فقدِ انتقلَ مِن النَّقضِ لعِلَّةِ الحُكمِ إلى النَّقضِ لدليل عِلَّةِ الحُكمِ.

(وَيَكُفِي المُسْتَدِلَ) في ردِّ هذا النَّقضِ (دَلِيلٌ) أي: أدنى دليل (يَلِيقُ بِأَصْلِهِ) أي: يُوافِقُه ويُطابِقُه، مِسْلُ أنْ يَقُولَ: إِنَّمَا لم أَحكُمْ بالعدوانيَّةِ في صورةِ قتلِ المسلمِ بالحربيِّ المعاهَدَ مُفَوِّتٌ المسلمِ بالحربيِّ المعاهَدَ مُفَوِّتٌ

<sup>(</sup>۱) ليس في (د).

للعهد، فالمُقتضى لانتفاءِ القصاصِ فيه قويٌّ موافقٌ للأصلِ، والمقتضى لإثباتِه ضعيفٌ بخلافِ الذِّمِّيِّ فإنَّ المقتضى لقتلِ المُسلمِ به قويٌّ لنابِذِ عهدِه وذِمَّتِه، فصارَ كالمسلم.

(وَ) أَمَّا (لَوْ قَال) المُعْتَرِضُ للمُستدلِّ (ابْتِدَاءً: يَلْزَمُكَ) إِمَّا (انْتِقَاضُ عِلَّتِكِ، أَوِ) انتقاضُ (دَلِيلِهَا) لأنَّك إنِ اعتقدْتَ وجودَ العِلَّةِ في مَحَلِّ النَّقضِ انْتقضَ دليلُك؛ انتقضَتْ عدمَ العِلَّةِ في مَحَلِّ النَّقضِ انْتقضَ دليلُك؛ (قُبِلَ) منه ذلك؛ لأنَّ هذا دَعوى أحدِ أمرينِ، وكيفَ كانَ فلا تَثْبُتُ العِلَّةُ.

(وَلَوْ مَنَعَ المُسْتَدِلُّ تَخَلُّفَ الحُكْمِ فِي صُورَةِ النَّقْضِ؛ لَمْ يُمْكِنِ المُعْتَرِضُ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ) أي: على ثبوتِ الحكمِ الَّذِي مَنَعَه المُستدلُّ على الأصحِّ. مثالُه: قولُ الشَّافعيِّ في مسألةِ الثَّيِّ الصَّغيرةِ: ثَيِّبٌ فلا تُجبَرُ كالثَّيِّ الكبيرةِ، فيقولُ المُعتَرضُ: يُنتقَضُ بالثَّيِّ المجنونةِ، فيقُولُ المُستدلُّ: لا نُسَلِّمُ إجبارَ الثَّيِّ المجنونةِ.

تنبيهُ: لو قالَ: وليسَ للمُعتَرضِ أَنْ يَدُلَّ على ثُبُوتِ العِلَّةِ أو الحُكمِ في صورةِ النَّقضِ لكانَ أَخْصَرَ، لكنَّه تَبعَ صاحبَ الأصل، فلْيُتَأَمَّل.

(وَيَكُفِي المُسْتَدِلَّ) إذا نَقَضَ المعترضُ عليه بصورةٍ أَنْ يُجِيبَ عن النَّفضِ بالتَّصريحِ بقولِه: (لا أَعْرِفُ الرِّوَايَةَ فِيهَا) كقولِه: لا أُسَلِّمُ أَنَّ المسلمَ لا يُقتَلُ بالمعاهَدِ؛ لأنَّ دليلَه على العِلَّةِ صحيحٌ، وهو قولُه: قتلُ عمدٌ عدوانٌ، فلا يَبْطُلُ بأمرٍ مشكوكٍ فيه، وذلك لأنَّ المُستدلَّ إذا لم يَعرِفِ الرِّواية في صورةِ النَّقضِ احتملَ أَنْ يَكُونَ الحُكمُ فيها على وَفْقِ العِلَّةِ، فلا يَرِدُ النَّقضُ، واحتملَ أَنْ يَكُونَ على خلافِه فيررَدُّ، ومَعَ الاحتمالِ فلا يَبطُلُ دليلُه بأمرِ مُتَرَدَّدٍ فيه.

(وَإِنْ قَالَ) المستدلُّ: (أَنَا أَحْمِلُهَا) أي: صورةَ النَّقضِ (عَلَى مُقْتَضَى القِيَاسِ وَأَقُولُ فِيهَا كَمَسْأَلَةِ الخِلَافِ؛ مُنِعَ) في الأظهرِ لإثباتِ مذهبِه القِيَاسِ، (إِلَّا إِنْ نَقَلَ) المستدلُّ (عَنْ إِمَامِهِ أَنَّهُ عَلَّلَ بِهَا) أي: بصورةِ النَّقضِ القِيَاسِ، (إِلَّا إِنْ نَقَلَ) المستدلُّ (عَنْ إِمَامِهِ أَنَّهُ عَلَّلَ بِهَا) أي: بصورةِ النَّقضِ (فَيُجْرِيهَا) على حُكمِ تعليل إمامِه.

(وَإِنْ فَسَّرَ المُسْتَدِلُّ لَفْظَهُ به) معنى (دَافِع لِلنَّفْضِ غَيْرِ ظَاهِرِهِ) أي: هو خلافُ ظاهرِ لَفظِه (كَ) تفسيرِ لفظٍ (عَامٌّ بِ) مَعنى (خَاصٌ) ونحوه ممَّا هو بعيدٌ عن اللَّفظِ، لكنَّه مُحتملٌ؛ (لَمْ يُقْبَلُ) في الأصحِّ؛ لأنَّه يَزيدُ وَصفًا لم يَكُنْ، وذِكْرُه للعلَّةِ وقتَ حاجتِه، فلا يُؤَخَّرُ عنه بخلافِ تأخيرِ الشَّارِعِ البيانَ عن وقتِ خطابه.

(وَلَوْ أَجَابَ) المُستدلُّ (بِتَسْوِيَةٍ بَيْنَ أَصْلٍ وَفَرْعٍ لـ) أجلِ (دَفْعِهِ) أي: النَّقضِ (قُبِلَ) عندَ أكثرِ أصحابِنا؛ لأنَّ الطَّردَ لَيْسَ شرطًا للعلَّةِ إذنْ.

مِثالُه: في المسحِ على العمامةِ عضوٌ يَسقُطُ في التَّيمُّمِ فمَسَحَ حائلَه كالقَدَمِ، فيَنتقضُ بالرَّأسِ في الطَّهارةِ الكُبْرى، فيُجِيبُه: يَستوي فيها الأصلُ والفرعُ.

(وَلا يُلْزَمُ) المُستدلُّ (بِمَا) أي: لَيْسَ للمعترضِ أَنْ يُلْزِمَ المُستدلُّ بشيءٍ (لا يَقُولُ بِهِ) أي: لا يَعتقِدُ صِحَّتُه (المُعْتَرِضُ؛ كَمَفْهُومٍ وَقِيَاسٍ وَقَوْلِ صَحَابِيٍّ) لأنَّ المُعتَرضَ احتجَّ وأَثْبَتَ الحُكمَ بلا دليل، ولا تفاقِهما على تَركِه؛ لأنَّ أَحَدَهما لا يَراه دليلًا والآخَرَ لَمَّا خالَفَه دَلَّ على دليل أقوى منه.

(إِلَّا النَّقْضَ وَالْكَسْرَ عَلَى قَوْلِ مَنِ التَزَمَهُمَا) لأنَّ النَّاقضَ لم يَحتجَّ بالنَّقضِ، ولا أَثْبَتَ الحُكمَ به، ولا تَفاقهما على فسادِ العِلَّةِ على أصلِ المُستدلِّ بصورةِ الإلزام وعلى أصلِ المُعتَرضِ بمَحَلِّ النِّزاعِ، ذَكَرَه أصحابُنا وغيرُهم.

(وَإِنْ نَقَضَ أَحَدُهُمَا) أي: المُعتَرضُ أو المُستدلُّ (عِلَّةَ الآخَرِ بِأَصْلِ نَفْسِهِ) لم يَجُزُ عندَ أصحابِنا وغيرِهم.

ق الَ ابنُ البَاقِلَّانِيِّ: له وجهُ، فإنْ سَلَّمَه خصمُه، وإلَّا دَلَّ عليه (أَوْ زَادَ المُسْتَدِلُ وَصْفًا مَعْهُودًا مَعْرُوفًا في العِلَّةِ؛ لَمْ يَجُزْ) ويَتَوَجَّهُ احتمالُ وفاقًا لبعض الجَدَلِيِّينَ؛ لأنَّه تَرَكَه سهوًا أو سَبَقَ لسانُه، فعُذِرَ.

(وَإِنْ نَقَضَ) المُعتَرضُ دليلًا لمُستدلً (بِمَنْسُوخِ، أَوْ بِ) حُكم (خَاصِّ بِهِ صَلَّاللَهُ عَلَى بِهِ صَلَّاللَهُ عَلَى وَلَا لَمْستدلً (بِمَنْسُوخِ، أَوْ بِرُخْصَةٍ ثَابِتَةٍ عَلَى بِهِ صَلَّاللَهُ عَلَى عَلَى الْأَصِعُ الْإَصْعُ الْبَعْضَانِ: رُدَّ) نقضُه عند خِلَافِ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ) رُدَّ، (أَوْ) نقضَه (بِمَوْضِعِ اسْتِحْسَانِ: رُدَّ) نقضُه عند أصحابِنا، ومثَّل (۱) أبو الخطَّابِ بما إذا سَوَّى بينَ العَمْدِ والسَّهوِ فيما يُبْطِلُ العبادة، فينتقضُ بأكل الصَّائِم.

وقال ابنُ عَقِيلٍ: يَقُولُ المُعتَرضُ: النَّصُّ دَلَّ على انتقاضِه فيَكُونُ آكَدَ للنَّقضِ(٢).

(وَيَجِبُ أَنْ يَحْتَرِزَ المُسْتَدِلُّ فِي دَلِيلِهِ عَنْ) صورةِ (النَّقْضِ) على الصَّحيحِ.

مثالُه: أنْ يُقالَ في مسألةِ النَّبَاشِ: سَرَقَ نصابًا كاملًا مِن حِرزِ مِثْلِه، وليسَ أَبًا ولا مَديونًا للمسروقِ منه، فيَلْزَمُه القطعُ، ويُقالُ: قتلٌ عمدٌ عدوانٌ خالٍ عن مانع الإيلاءِ والمِلكِ والتَّفاوُتِ في الدِّينِ، فأَوْجَبَ القصاصَ.

ق الَ الطُّوفِيُّ: ولا نِزاعَ في استحبابِ هذا الاحتِراذِ، وإنَّما النَّزاعُ في وجوبِه، فمن لم يُوجِبه يَقُولُ: إنَّ النَّقضَ سؤالٌ خارجٌ عن القِيَاسِ، فلا

<sup>(</sup>١) في دده: ومثله.

<sup>(</sup>٢) (الواضح في أصول الفقه؛ (٢/ ٢٥٨).

يَجِبُ إِدِ خَالُه فِي صُلبِ القِيَاسِ، بل إذا أَوْرَدَه المُعتَرضُ لَزِمَ جوابُه بما يَدفَعُه كسائرِ الأسئلةِ، ولأنَّ فيه تنبيهًا للمُعتَرضِ على موضعِ النَّقضِ، وفي ذلك نشرُ الكلامِ وتَبَدُّدُه، وهو خلافُ المطلوبِ مِن المناظرةِ. ومَن أَوْجَبَه قالَ: لأنَّ فيه حَسْمَ مادَّةِ الشَّغَبِ وانتشارَ الكلامِ، وسدًّا لبَابِه، فكانَ واجبًا لِما فيه مِن صيانةِ الكلامِ عن التَّبديلِ(۱).

(وَإِنِ احْتَرَزَ) المستدلُّ (عَنْهُ) أي: عن نقضِ العِلَّةِ (بِشَرْطٍ ذَكَرَهُ فِي الحُكْم) بأنْ قَيَّدَه بشرطٍ أو وَصفٍ (صَحَّ) ذلك، وانْدَفَعَ النَّقضُ في الأصحِّ.

مثالُه: أن يَقُولَ المُعلِّلُ: حُرَّانِ مُكَلَّف انِ مَحْقُونَا الدَّمِ، فجَرَى بينَهما القصاصُ في العمدِ كالمُسلِميْنِ، فمَن زَعَمَ اندفاعَ النَّقضِ بذلك قالَ: الشَّرطُ المتأخِّرُ وهو العمدُ الَّذِي قُيِّدَ به الحكمُ هو أحدُ أوصافِ العِلَّة حُكمًا، وإنْ تأخَّرَ في اللَّف ظِ حَتَّى كأنَّه قالَ في هذا المثالِ: حُرَّانِ مُكَلَّف انِ مَحْقُونا الدَّمِ قَتَلَ أحدُهما الآخِرَ عمدًا، فجَرَى بينَهما القصاصُ كالمُسلِمين، وإذا كانَ التَّقديرُ في المعنى هذا المثالُ وَجَبَ اعتبارُه؛ لأنَّ العبرةَ نحوَ الأصلِ إِنَّمَا هي بالأحكام لا بالألفاظِ.

(وَإِنِ احْتَرَزَ) المستدلُّ (بِحَذْفِ الحُكْمِ: لَمْ يَصِحَّ) كَقُـولِ حَنفيَّ في الإحدادِ على المُطلَّقَةِ: بائنُّ كالمُتَوَقَّى عنها زوجُها، فينتقضُ بصغيرةٍ وذِمِّيَّةٍ فيعَوْلُ: قَصَدْتُ التَّسويَةُ بينَهما حكمٌ، فيحتاجُ إلى أصل يُقاسُ عليه.

القادحُ الرَّابِعَ عَشَـرَ: (الكَسْرُ) وهو إبداءُ الحكمةِ بدونِ الحكم، وحُكمُه أَنَّه غيرُ واردٍ على العِلَّة على الصَّحيح (كَالنَّقْضِ) وقد سَبَقَ تعريفُه أيضًا.

<sup>(</sup>۱) اشرح مختصر الروضة ۱ (۳/ ۵۰۱).

قالَ الآمِدِيُّ: الكسرُ نقضٌ على العِلَّةِ دونَ ضابطِها(١).

ق الَ الطُّوفِيُّ: الضَّابطُ هو ما رَتَّبَ الشَّرعُ عليه الحُكمَ؛ لكَوْنِه مَظِنَّة حصولِ الحكمةِ، كالقتلِ العمدِ العدوانِ الَّذِي رُتِّبَ عليه القصاصُ؛ لكَوْنِه مَظِنَّةَ حِفظِ النَّفوسِ، وكإيلاجِ الفرجِ في فرجٍ مُحَرَّمٍ رُتِّبَ عليه الحدُّ؛ لكونِه مَظِنَّةَ حِفظِ النَّفوسِ، وكإيلاجِ الفرجِ في فرجٍ مُحَرَّمٍ رُتِّبَ عليه الحدُّ؛ لكونِه مَظِنَّةَ حِفْظِ الأنساب وأشباهِ هذا.

مثالُ ذلك: قولُ الحنفيِّ في العاصي بسَفَرِه: يَتَرَخَّصُ؛ لأنَّه مسافرٌ، فيتَرَخَّصُ؛ لأنَّه مسافرٌ، فيتَرَخَّصُ كالمسافرِ سفرًا مباحًا، فإذا قيلَ له: لِمَ قُلْتَ إِنَّه يَتَرَخَّصُ؟ قالَ: لاَنَّه يَجِدُ مَشَقَّة في سفرِه، فناسَبَ التَّرخُّصُ وقد شَهِدَ له الأصلُ المذكورُ بالاعتبارِ. فيقولُ الحنبليُّ: هذا يَنكَسِرُ بالمُكاري وَالفَيِّجِ ونحوِهما مِمَّن دَأْبُه السَّفرُ يَجِدُ المَشَقَّة ولا يَتَرَخَّصُ (٢).

القادحُ الخامسَ عَشَرَ: (المُعَارَضَةُ فِي الأَصْلِ بِمَعْنَى آخَرَ) وهي مُفاعلةٌ مِن عَرَضَ له يَعرِضُ إذا وَقَفَ بينَ يديْه أو عارَضَه في طريقِه ليَمنَعَه النُّفُوذَ فيه، فكأنَّ المعترضَ يَقِفُ بينَ يدي المُستدلِّ أو يُوقِفُ حُجَّتَه بينَ يديْ دليلِه ليَمنَعَه مِن النُّفُوذِ في إثباتِ الدَّعوى، ومَعناها أنَّ يُبيِّنَ المُعتَرضُ في الأصلِ ليَمنعَه مِن النُّفوذِ في إثباتِ الدَّعوى، ومَعناها أنَّ يُبيِّنَ المُعترفُ في الأصلِ الَّذِي قاسَ عليه المُستدلُّ مقتضيًا آخَرَ للحُكمِ غيرَ ما ذَكرَه المُستدلُّ، وحينئذِ لا يَتَعَيَّنُ ما ذَكرَه المُستدلُّ لأنْ يَكُونَ مُقتضيًا –أي: عِلَّةُ للحُكمِ – بل يَحتملُ أنْ يَكُونَ عَلَّهُ المُستدلُّ، ويَحتملُ أنْ يَكُونَ عَلَلَ به المُستدلُّ، والدَّي بَيَّنَه المُعتَرضُ، وهي: عِلَّةَ الوصفينِ جميعًا الَّذِي عَلَلَ به المُستدلُّ، والَّذي بَيَّنَه المُعتَرضُ، وهي: عِلَّةَ الوصفينِ جميعًا الَّذِي عَلَلَ به المُستدلُّ، والَّذي بَيَّنَه المُعتَرضُ، وهي:

<sup>(</sup>١) (الإحكام في أصول الأحكام؛ (٤/ ٩٢).

<sup>(</sup>٢) دشرح مختصر الروضة، (٣/ ٥١١).

(١) إمَّا أَنْ تَكُونَ بِمَعنَى (مُسْتَقِلِّ) بثبوتِ الحكمِ، بحيثُ لا يَتَوَقَّفُ ثبوتُه على وصفٍ آخَرَ، كما لو عَلَّل الشَّافعيُّ تحريمَ ربا الفضلِ في البُرِّ بالطَّعمِ، فعارَضَه الحنفيُّ بتعليل تحريمِه بكيل أو الجنسِ أو القُوتِ،

(٢) (أَوْ) تَكُونَ بِمَعنَّى (غَيْرِ مُسْتَقِلِّ) بنبوتِ الحُكمِ لِما عَلَّلَ به المُستد أُن أو لِما أَبْداه هو، أو لمجموعِ الوصفينِ كما لو عَلَّلَ الشَّافعيُّ وبُحوبَ القصاصِ في القتلِ بالمُثَقَّلِ العمدِ العدوانِ، فعارَضَه الحنفيُّ بتعليلِ وجوبِه بالجارح.

(وَ) هذا القِسْمُ (الثَّانِي مَقْبُولٌ) عندَ الأكثرِ؛ لأنَّ وَصْفَ المُستدلِّ لَيْسَ بَأُولَى بكونِه جزءًا أو مُستقِلًا، فإنْ رَجَّحَ استقلالَه بتوسعةِ الحُكمِ في الأصلِ والفرعِ فتكثُرُ الفائدةُ، فللمُعتَرِضِ منعُ دَلالةِ الاستقلالِ عليها، ثمَّ له معارضتُه بأنَّ الأصلَ انتفاءُ الأحكامِ، وباعتبارِهما معًا، فهو أولى لجوازِه، معارضتُه بأنَّ الأصلَ انتفاءُ الأحكامِ ، وباعتبارِهما معًا، فهو أولى لجوازِه، كمَن أعطى قريبًا له فقيرًا احتملَ أنَّه أعطاه لقرابتِه، واحتملَ أنَّه أعطاه لفقرِه، واحتملَ أنَّه أعطاه لقرابتِه وفقرِه جميعًا؛ جَمْعًا بينَ الصَّدقةِ والصِّلةِ، وهذا أظهرُ الاحتمالاتِ لمناسبتِهما جميعًا للعطاءِ، وكونِ المكلَّ في لا يُخِلُّ ببعضِ المصالح الَّتي تَعرِضُ له.

وإذا دارَ الأمرُ بينَ الاحتمالاتِ المذكورةِ كانَ التَّعليلُ بما ذَكَرَه المُستدلُّ ترجيحًا مِن غيرِ مُرَجِّحٍ، بل تعليلًا بالمرجوحِ؛ لأنَّ ما ذَكَرَه يَصِحُّ على تقديرِ واحدٍ مِن ثلاثةٍ واحدٍ مِن ثلاثةٍ أنينِ مِن ثلاثةٍ أرجحُ وأظهرُ مِن وقوع واحدٍ منها.

ومثالُ ذلك: ما لو عَلَّلَ الحنبليُّ قتلَ المرتدَّةِ بقولِه: بَدَّلَتْ دِينَها فتُقتَلُ كالرَّجُل، فيَقولُ المُعتَرضُ: لا يَتَعَيَّنُ تبديلُ الدِّينِ مُقتضِيًا للقتلِ، بل هنا معنّى آخَرُ في الرَّجُلِ يَقتضيه لَيْسَ في المرأة، وهو جنايتُه على المسلمينَ [بتنقيصِ عددِهم وتقويتِه؛ إذْ هو من أهل الحربِ والنّكاية، وحينئذ جازَ أنَّ العِلَّةَ في قتلِ الرَّجلِ تبديلُ الدِّينِ، أو الجنايةُ على المسلمينَ](١) أو الأمرانِ جميعًا، وحينئذ لا يَتَعَيَّنُ التَّبديلُ عِلَّةً للقتل.

(وَلا يَلْزَمُ المُعْتَرِضَ بَيَانُ نَفْيِ وَصْفِ المُعَارَضَةِ عَنِ الفَرْعِ) أي: لا يَلْزَمُه بيانُ أنَّ الوصفَ الَّذِي أَبْداه مُنتفِ في الفرع؛ لأنَّ غَرَضَه عدمُ استقلالِ ما ادَّعَى المُستدلُّ أنَّه مستقلٌ، فهذا القدرُ يَحصُلُ بمُجَرَّدِ إبدائِه.

وقال العَضُدُ: يَلْزَمُه ليَنفَعَه دَعوى التَّعليلِ به؛ إذ لولاه لم تَثْبُتِ العِلَّةُ في الفرع، فيَثبُتُ الحكمُ فيه وحَصَلَ مطلوبُ المُستدلِّ(٢).

(وَلا يَحْتَاجُ وَصْفُهَا) أي: المُعارضةِ (إِلَى أَصْلِ) بمَعنى أنَّ المُعارِضَ لا يَحتاجُ إلى أصلِ يُبَيِّنُ تأثيرَ وَصفِه الَّذِي أَبْدَاه في ذلك الأصلِ، بأنْ يَقُولَ: العِلَّةُ الطَّعمُ دُونَ القوتِ كما في المِلح،

(وَجَوَابُها) أي: المُعارضةِ من وُجوهٍ:

مِنها: أَنْ يَكُونَ (بِمَنْعِ وُجُودِ الوَصْفِ) يَعني وصفَ المُعتَرضِ، مثلُ أَنْ يُعارِضَ القوتَ بالكيلِ، فيُجيبَه: لا نُسَلِّمُ أَنَّه مَكِيلٌ؛ لأَنَّ العبْرةَ بعادةِ زَمَنِ الرَّسولِ صَلَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكانَ حينئذٍ موزونًا.

ومنها: ما أَشَارَ إليه بقولِه: (أَوِ المُطَالَبَةِ بِتَأْثِيرِهِ) أي: مطالبةِ المُستدلِّ بكَوْنِ وصفِ المعارضِ مُؤَثِّرًا، يُقالُ: ولمَ قُلْتَ إنَّ الكيلَ مُؤَثِّرٌ، وهذا

<sup>(</sup>١) ليس في (ع).

<sup>(</sup>٢) (شرح العضد على المختصر) (٣/ ٥٢٢).

إِنَّمَا يُسمَعُ مِن المُستدلِّ (إِنْ أَثْبَتَ) العِلِيَّة (بِمُنَاسَبَةٍ أَو بِشَبَهٍ) حَتَّى يَحتاجَ المُعارضُ في معارضتِه إلى بيانِ مناسبةٍ أو شبهةٍ، و(لا) يُسمَعُ جوابُ المُستدلِّ إِنْ أَثْبَتَ عِلِيَّةً (بَسَبْرٍ) فإنَّ الوصفَ يَدخُلُ في السَّبْرِ بدونِ ثُبوتِ المُناسبةِ بمُجَرَّدِ الاحتمالِ.

ومِنها: ما أَشَارَ إليه بقولِه: (أَوْ بِخَفَائِهِ) أي: بِأَنْ يُبَيِّنَ المُسْتَدِلُّ خَفَاءَ وَصْفِ المُعَارَضَةِ.

أو (لَيْسَ مُنْضَبِطًا) [ف إنَّ وصفَ المُعارضِ إذا كانَ خفيًّا أو ظاهرًا غيرَ منضبطٍ لا يُثبِتُ عِلِّيَّةَ وصفِ المعارض.

ومِنها: ما أَشَارَ إليهما بقولِه: (أو مَنْعِ ظُهُورِه، أَوِ انْضِبَاطِه) آ" بأنْ يَمنَعَ المُستدلُّ ظهورَ وصفِ المُعارضةِ وانضباطِه؛ لأنَّ الظُّهورَ والانضباطَ شرطٌ في الوصفِ عِلَّةً مِن بيانِهما في الوصفِ عِلَّةً مِن بيانِهما وللصَّادِّ عنهما أن يُبَيِّنَ عَدَمَهما وأنْ يُطالَبَ ببيانِ وُجُودِهما.

ومنها: ما أشارَ إليه بقولِه: (أَوْ بَيَانِ أَنَّهُ) أي: بأنْ يُبَيِّنَ المُستدلُّ أَنَّ الوصفَ (عَدَمُ مُعَارَضٍ) أي: غيرُ مانعٍ عن ثُبُوتِ الحُكْمِ (فِي الفَرْعِ) مثالُه: أنْ يَقِيسَ المُكرَهَ على المختارِ في القصاصِ بجامعِ القتلِ، فيقولُ المُعتَرضُ: مُعارَضُ بالطَّواعِيَةِ، فإنَّ العِلَّة هو القتلُ معَ الطَّواعيَةِ، فيُجيبُ المُستدلُّ: بأنَّ الطَّواعِيةَ عدمُ الإكراهِ المناسِبِ لنقيضِ الحُكْمِ، وهو عدمُ القصاصِ، فحاصلُه عَدَمُ معارِضٍ، وعدمُ المُعارِضِ طَردٌ لا يَصلُحُ للتَّعليلِ؛ لأنَّه لَيْسَ مِن الباعثِ في شيءٍ.

<sup>(</sup>١) ليس في (ع).

ومِنها: المشارُ إليه بقولِه: (أوْ) بيانِ أنَّ وصفَ المعارضِ (مُلْغَى، أَوْ أَنَّ مَا عَدَاهُ) أي: عَدَا وَصْفِ المُعارضِ (مُسْتَقِلُّ) بالعِلِّيَّةِ (فِي صُورَةٍ) ما (بِظَاهِرِ نَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ) مثالُه: إذا عارضَ في الرِّبَا الطَّعمَ بالكيل، فيُجيبُ بأنَّ النَّصَّ دَلَّ على اعتبارِ الطَّعمِ في صورةٍ ما، وهو قوله: «لا تَبِيعُوا الطَّعامَ بِالطَّعَامِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ» (ال وهذا إذا لم يَتَعَرَّضْ للتَّعميم، فلو عَمَّم، وقال: فيَثُبُتُ ربويَّةُ كلِّ مطعومِ للحديثِ؛ لم يُسمَعْ؛ لأنَّ ذلك إثباتُ للحكمِ بالنَّع رونَ القِيَاسِ، ولا تتميمَ للقياسِ بالإلغاءِ، والمقصودُ ذلك؛ لأنَّه لو ثَبَتَ العمومُ لكانَ القِيَاسُ ضائعًا، ولا يَضُرُّ كُونُه عامًا إذا لم يَتَعَرَّضْ للعموم، ولم يستدلَّ به.

(وَيَكُفِي) المُستدلَّ (فِي اسْتِقْلَالِهِ) أي: الوصفِ (إِثْبَاتُ الحُكْمِ فِي صُورَةٍ دُونَهُ) أي: دونَ الوصفِ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ غيرِه، ويَدُلُّ عليه عجزُ المُعارضِ عنه. وقِيلَ: لا يَكفي ذلك في استقلالِ الوصفِ لجوازِ وجودِ عِلَّةٍ أُخرى.

(وَ) لأجل هذا (لَوْ أَبْدَى المُعْتَرِضُ) في صورةِ عدمِ وصفِ المُعارضةِ وصفًا (آخَرَ يَقُومُ مَقَامَ) [الوصفِ (المُلْغَى) أي: ما أَلْغَاه المُستدلُّ (بِثُبُوتِ الحُكْمِ دُونَهُ) أي: معَ وجودِ [(۲) الوصفِ المُلغى (فَسَدَ الإِلْغَاءُ) لابتنائِه على

<sup>(</sup>١) قال ابن كثير في التحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، (ص٤٤٥): ليس هو في شيء من الكتب بهذه الصيغة.

وروى مسلم (١٥٩٢) عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّهُ أَرْسَلَ غُلَامَهُ بِصَاعِ قَمْحٍ، فَقَالَ: بِعْهُ، ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيرًا، فَذَهَبَ الغُلَامُ، فَأَخَذَ صَاعًا وَزِيَادَةَ بَعْضِ صَاعٍ، فَلَمَّا جَاءَ مَعْمَرًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ انْطَلِقْ فَرُدَّهُ، وَلَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللهِ صَلَّاتَهُ عَيْدَوَيَسَدَّ، يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ».

<sup>(</sup>٢) ليس في (د).

استقلالِ الباقي في تلك الصُّورةِ وقد بَطلَ، (وَيُسَمَّى) هذا الحالُ المذكورُ (تَعَدُّدَ الوَضْعِ لِتَعَدُّدِ أَصْلَيْهِمَا) أي: أصلِ المُستدلِّ وأصلِ المُعترضِ، والتَّعليلُ بالباقي على وضع؛ أي: مع قيدٍ، وفي الآخرِ على وضع آخر؛ أي: مع قيدٍ آخرَ، كقُولِنا في أمانِ العبدِ للكافرِ: أمانٌ مِن مسلمٍ عاقل، فصح، كالحُرِّ؛ لأنَّهما مَظِنَّانِ لإظهارِ مصالحِ الإيمانِ، فيُعلَّلُ بهما، فيعترضُ بالحُرِّيَّةِ بأنْ يَقُولَ: العِلَّةُ كَوْنُه مسلمًا عاقلًا حرَّا، فإنَّ الحُرِّيَّةَ مُظِنَّةُ الفراغِ للنَظرِ في المصلحةِ، فهو أكمل، فيقولَ المستدلُّ: الحُرِّيَّةُ مُلغاةٌ بعبدٍ أُذِنَ له في القتالِ. فيقولَ المُعترضُ: [قامَ الإذنُ مَقامَ الحُرِّيَّةِ، فإنَّه مَظِنَّةٌ لبذلِ الوسعِ في النَّظر أو مَظِنَّةٌ النَّلِ السَّيِّدِ بصلاحيَّةِ العبدِ.

(وَجَوَابُ إِفْسَادِ (٢) الإِلْغَاءِ) وهو تعدُّدُ الوضعِ: (الإِلْغَاءُ) بِأَنْ يُلْغِيَ المستدلُّ ذلك الخَلَفَ بإبداء صورةٍ لا يُوجَدُ فيها الخَلَفُ، فإنْ أَبْدَى المُعتَرضُ خَلَفًا آخَرَ، فجوابُه إلغاؤُه، وعلى هذا (إِلَى أَنْ يَقِفَ أَحَدُهُمَا) المُعتَرضُ خَلَفًا آخَرَ، فجوابُه إلغاؤُه، وعلى هذا (إِلَى أَنْ يَقِفَ أَحَدُهُمَا) فَيَكُونُ الدَّبْرَةُ عليه، فإنْ ظَهَرَ صورةٌ لا خَلَفَ فيها تمَّ الإلغاءُ، وبَطَلَ الاعتِراضُ، والأظهرُ عَجزُ المُعتَرضِ.

(وَلا يُفِيدُ الإِلْغَاءُ لِضَعْفِ المَظِنَّةِ) في صورةٍ (بَعْدَ تَسْلِيمِهَا) يعني: إذا سَلَمَ المُستدلُّ وجودَ المَظِنَّةِ المُتَضَمِّنةِ لذلك المَعنى، فالحقُّ أنَّه لا يَثبُتُ الإلغاءُ، كقياسِ المُرتدَّةِ على المرتدِّ في حِلِّ القتلِ بجامعِ الرِّدَّةِ، فيُعترضُ بالرُّجُولِيَّةِ، فإنَّها مَظِنَّةُ الإقدامِ على القتالِ، فيُلغِيها المُستدلُّ بالمقطوعِ بالرُّجُولِيَّةِ، فإنَّها مَظِنَّةُ الإقدامِ على القتالِ، فيُلغِيها المُستدلُّ بالمقطوعِ الدينِ، فهذا لا يُقبَلُ منه، حيثُ سَلَّمَ أَنَّ الرُّجُولِيَّةَ مَظِنَّةُ اعتبرَها الشَّارعُ،

<sup>(</sup>١)ليس في (ع).

<sup>(</sup>٢) في «مختصر التحرير» (ص٢٣٣): فساد.

(VI.)

وذلك كتَرَفُّهِ المَلِكِ في السَّفَرِ لا يَمْنَعُ رُخَصَ السَّفرِ في حقَّه لعِلَّةِ المَشَقَّةِ؛ إذ المُعتبَرُ المَظِنَّةُ، وقد وُجِدَتْ لا مِقدارُ الحكمةِ لعدم انضباطِها.

(وَلا يَكْفِي المُسْتَدِلُّ) في جوابِ المُعارضةِ:

(١) (رُجْحَانُ وَصْفِهِ) وهو أَنْ يَقُولَ: ما عَيَّنَتُه مِن الوصفِ راجحٌ على ما عارَضْتَ أَنتَ به، ثمَّ يُظهِرُ وجهًا مِن وجوهِ التَّرجيحِ، وهذا القدرُ غيرُ كافٍ؟ لأنَّه إِنَّمَا يَدُلُّ على أَنَّ استقلالَ وصفِه أَوْلى مِن استقلالِ وصفِ المعارضةِ؟ إذ لا يُعَلَّلُ بالمرجوحِ مع وجودِ الرَّاجحِ، لكنَّ احتمالَ الجُزئيَّةِ باقٍ، ولا بُعدَ في ترجيح بعضِ الأجزاءِ على بعضٍ، فيَجِيءُ التَّحكُّمُ.

(أَمَّا إِنِ اتَّفَقَا) أي: المُستدلُّ والمُعتَرضُ (عَلَى كَوْنِ الحُكْمِ مُعَلَّلًا بِأَحَدِهِمَا) أي: الوصفينِ (قُدِّمَ الرَّاجِحُ) مِنهما.

(٢) (وَلَا يَكْفِي) المُستدلَّ (كُوْنُ) ما عَيَّذ (هُ مُتَعَدِّ)يًا، والآخرِ قاصرًا؛ لاحتمالِ تَرَجُّح (١) القاصرِ؛ إذ مَرجعُه التَّرجيحُ بذلك، فيَجِيءُ التَّحكُمُ.

(وَيَجُوزُ: تَعَدُّدُ أُصُولِ المُسْتَدِلِّ) في الأصحِّ؛ لأنَّ التَّعدُّدَ يُقَوِّي الظَّنَّ بكُوْنِ وصفِه عِلَّةً.

(وَ) إذا تَعَدَّدَ الأصلُ، فيجُوزُ للمُعتَرضِ (اقْتِصَارُ) ه (عَلَى) أصل (وَاحِدِ فِي مُعَارَضَتِ) للأنَّ إبطالَ جزء مِن كلامِه يُبْطِلُ كلامَه كُلَّه، (وَ) يَجُوزُ للمُستدلِّ اقتصارُه على أصلٍ واحدٍ في (جَوَادِ) له مِن غيرِ تعرُّض لبقيَّة الأصولِ فيه لحصولِ المقصودِ بذلك.

<sup>(</sup>۱)ليس **في <sup>وع ٩</sup>.** 

## (فُوَائدُ)

تَدُلُّ على معاني ألفاظٍ متداولةٍ بينَ الجَدَلِيِّينَ لا بأسَ بذِكْرِها:

أحدُها: (الفَرْضُ) وذِكْرُها هنا مُخالِفٌ لِما ذَكَرَه صاحبُ الأصلِ، فإنَّه ذَكَرَها فيما سَبَقَ آخِرَ عدمِ التَّأْثيرِ لمُناسبةِ قولِه فيه: ويَجُوزُ الفرضُ في بعضِ صورِ المسألةِ، والتَّقديرُ مقارنٌ له، ومَحَلُّ النِّزاعِ كالمُقارنِ، لكنْ لَمَّا زادَ المُصنِّفُ فائدةً رابعةً، وهي تعريفُ الإلغاءِ نَاسَبَ ذِكْرَها هنا.

إذا عَرَفْتَ ذلك فالفَرْضُ: (أَنْ يَسْأَلَ عَامًّا فَيُجِيبَ خَاصًّا، أَوْ يُفْتِيَ عَامًّا وَيَكُلُّ خَاصًّا).

(وَ) الفائدةُ النَّانيةُ: (التَّقْدِيرُ) وهو (إِعْطَاءُ المَوْجُودِ حُكْمَ الْمَعْدُومِ، وَ) المعدوم حُكْمَ الموجودِ (عَكْسُهُ).

مثالُ الأوَّلِ: الماءُ للمريضِ الَّذِي يَخافُ على نَفْسِه باستعمالِه، فيَتَيَمَّمُ ويَتُرُكُه معَ وجودِه حسَّا.

ومثالُ الثَّاني: المقتولُ (١) تُورَثُ عنه الدِّيَةُ، وإنَّما تَجِبُ بِمَوْتِه، ولا تُورَثُ عنه إلَّا إذا دَخَلَتْ في مِلْكِه، فيُقَدَّرُ دُخُولُها قبلَ موتِه. والتَّقديرُ مقارنُ الفرض، فيُقالُ يُقَدَّرُ الفرضُ في كذا، والفرضُ مُقَدَّرٌ في كذا.

(وَ) الفائدةُ الثَّالثةُ: (مَحَلُّ النِّزَاعِ) وهو (الحُكْمُ المُفْتَى بِهِ فِي المَسْأَلَةِ المُخْتَلَفِ فِيهَا) أي: المتكلِّمُ فيه مِن الجانبينِ بينَ الخصمينِ، وهذا أيضًا كالمقارنِ للفرض والتَّقديرِ.

(وَ) الفائدةُ الرَّابِعةُ: (الإِلْغَاءُ) وَهُوَ (إِثْبَاتُ الحُكْمِ بِدُونِ الوَصْفِ

<sup>(</sup>١) **في (ع): المستق**ل.

المُعَارَضِ بِهِ) وذلك كلُّه واضحٌ، ولكنْ لَمَّا كانَ له بعضُ تعلُّقِ بهذا الموضعِ ذَكَرَه هنا، واللهُ أعلمُ.

القادحُ السَّادِسَ عَشَرَ: (التَّركِيبُ) أي: سؤالُ التَّركيب، وهو الواددُ على القِيَاسِ المُرَكَّبِ مِن مذهبَيِ المُستدلِّ والمُعتَرضِ المتقدِّم في شروطِ حُكمِ الأصلِ، (كَ) قولِ المُستدلِّ فِي المرأةِ (البَالِغَةِ: أُنْثَى، فَلَا تُزَوِّجُ نَفْسَهَا) بغيْرِ وَلِيِّ (كَبِنْتِ خَمْسَ عَشْرَةَ) سَنَةً، (فَالخَصْمُ) وهو الحنفيُ (يَعْتَقِدُ) منعَ تزويجِها (لِصِغرِها) لا لأُنُوثِيَّتِها، فاختلَفَتِ العِلَّةُ في الأصلِ، وإنَّما اتَّفَقَ صِحَّةُ هذا القِياسِ؛ لاجتماعِ عِلَّةِ الخصمينِ فيه، فيتَركَّبُ (١) منهما. وتحقيقُ التَّركيبِ هاهنا هو أنْ يَتَّفِقَ الخصمانِ على حُكمِ الأصلِ، ويَختلفانِ في عِلَّتِه، فإذا أَلْحَقَ أحدُهما بذلك الأصلِ فرعًا بغيرِ عِلَّةِ صاحبِه، فالقِيَاسُ وصَحِيحٌ) لكنْ بناءً على تركيبِ حُكْمِ الأصلِ مِن عِلَّتِينِ.

مِثالُه في هذه الصُّورة: أنَّ أحمدَ والشَّافعيَّ رَحِمَهما اللهُ تَعَالَى يَعتقدانِ أَنَّ بنتَ [خَمْسَ عَشْرَةً] ('') سَنَةً لا تُزَوِّجُ نَفْسَها لأُنوثَتِها، وأبو حنيفة يَعتقِدُ لصِغرِها؛ إذِ الجارية إنَّمَا تَبْلُغُ عندَه لتسعَ عَشْرَةَ، أو لثمانِ عَشْرَة كالغلامِ، فالعِلَّتَانِ موجودة فيها، والحُكمُ مُتَّفَقٌ عليه بناءً على ذلك، فإذا قال الحنبليُّ فالعِلَّتَانِ موجودة فيها، والحُكمُ مُتَّفَقٌ عليه بناءً على ذلك، فإذا قال الحنبليُّ في البالغة: أُنثى، فلا تُزوِّجُ نَفْسَها كبنتِ خَمْسَ عَشْرَة، انتظم القِيَاسُ بناءً على تركيبِ حُكْمِ الأصلِ بينَ الخصمينِ مِن العِلَّتَينِ وإسنادِ كلِّ مِنهما إلى على تركيبِ حُكْمِ الأصلِ بينَ الخصمينِ مِن العِلَّتِينِ وإسنادِ كلِّ مِنهما إلى على تركيبِ حُكْمِ الأحدِهما منعُ صِحَّةِ القِيَاسِ لاختلافِ ('')العِلَّةِ في الفرع عِلَّتِه، ولهذا جازَ لأحدِهما منعُ صِحَّةِ القِيَاسِ لاختلافِ ''العِلَّةِ في البالغةِ والأصلِ، مثلُ أَنْ يَقُولَ الحنفيُّ هاهنا للمُستدلِّ: أنْتَ عَلَّلْتَ المنعَ في البالغةِ والأصلِ، مثلُ أَنْ يَقُولَ الحنفيُّ هاهنا للمُستدلِّ: أنْتَ عَلَّلْتَ المنعَ في البالغة

<sup>(</sup>١)في «د١: فتركب.

<sup>(</sup>٢)في (د): خمسة عشر.

<sup>(</sup>٣)ليس في (د).

بالأنوثة، والمنعُ في بنتِ خَمْسَ عَشْرَة عندي مُعَلَّلُ بالصِّغَرِ، فما اتَّفَقَتْ عِلَّةُ الأصلِ والفرعُ فلا يَصِحُّ الإلحاقُ، وفي صِحَّةِ التَّمسُّكِ به خلافٌ، والأصحُّ الإثباتُ؛ لأنَّ حاصلَ سؤالِ التَّركيبِ يَرجِعُ إلى النِّراعِ في الأصلِ؛ لأنَّ النِّراعَ في الأصلِ؛ لأنَّ النِّراعَ في علَيْتِه كالنِّزاعِ في حُكمِه، والقِيَاسُ يَجوزُ على أصل مختلفٍ فيه، فإذا مَنعَه المُعترضُ أثبتَه المُستدلُّ بطريقِه وصَحَّ قياسُه، فها هنا كذلك يُثبِتُ المستدلُّ المَعترضُ أثبتَه المُستدلُّ بعرية هي الأنوثة، ويُحققها في الفرع، وهي البالغة، ويُجققها في الفرع، وهي البالغة، ويُبْطِلُ مَأْخذَ الخصمِ وهو تعليلُه في بنتِ خمسَ عَشْرَة بالصَّغرِ، وقد ثبتَ مُلَدَّعَاه وصَحَّ قياسُه، وهو أنَّ البالغة أُنثى فلا تُزوِّجُ نَفْسَها كبنتِ خمسَ عَشْرَة.

القادحُ السَّابِعَ عَشَرَ: (التَّعْدِيَةُ) وهي: (مُعَارَضَةُ وَصْفِ المُسْتَدِلِّ بِوَصْفٍ الْحَرَ مُتَعَدِّ، كَ) قولِه (فِي بِكْرٍ بَالِغ): هي (بِكْرٌ، فأُجْبِرَتْ كَبِكْرٍ صَغِيرَةٍ. فَيُعْتَرَضُ: بِتَعَدِّي الصِّغَرِ) أي: يَقُولُ المعترضُ: هذا مُعارَضٌ بالصِّغَرِ وما فَيُعْتَرَضُ: هذا مُعارَضٌ بالصِّغَرِ وما فَيُعْتَرَضُ: هذا مُعارَضٌ بالصِّغَرِ وما فَيُعْتَرَضُ بِالصِّغَرِ البالغةِ فما ذَكَرْتُه قد تَعَدَّى به الحُكمُ إلى البِكرِ البالغةِ فما ذَكَرْتُه قد تَعَدَّى به الحُكمُ (إلى ثَيْبٍ صَغِيرَةٍ، و) هذا التَّمثيلُ (يَرْجِعُ إلى المُعَارَضَةِ فِي الأَصْلِ) بِوَصْفِ آخَرَ وهو البَكارةُ بالصِّغرِ مع زيادةِ تَعرُّضِ التَّساوي في التَّعْدِيَةِ (وَ) على هذا (لاَ أَثَرَ لِزِيَادَةِ التَّسويَةِ فِي التَّعْدِيَةِ).

القادحُ الثَّامِنَ عَشَرَ: (مَنْعُ وُجُودِ وَصْفِ المُسْتَدِلِّ) المعلَّلِ به (فِي الفَرْعِ، كَ) أَنْ يَقُولَ المُستدلُّ (فِي أَمَانِ عَبْدٍ): هو (أَمَانٌ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ كَ) العبدِ كَ) أَنْ يَقُولَ المُستدلُّ (فِي أَمَانٌ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ كَ) العبدِ (المَانُدُونِ) له في القتالِ (فَيَمْنَعُ) المُعتَرضُ (الأَهْلِيَّةُ (۱)) بأَنْ يَقُولَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ العبدَ أَهلُ للأمانِ (فَيُجِيبُهُ بـ) بيانِ (وُجُودِ مَا عَنَاهُ لِأَهْلِيَّتِهِ (۱) فِي الفَرْعِ) ثمَّ أَنَّ العبدَ أَهلُ للأمانِ (فَيُجِيبُهُ بـ) بيانِ (وُجُودِ مَا عَنَاهُ لِأَهْلِيَّتِهِ (۱) فِي الفَرْعِ) ثمَّ

<sup>(</sup>١) زاد في «مختصر التحرير» (ص٢٣٥): في غير المأذون.

<sup>(</sup>٢) في (ع): بالأهلية.

ببيانِ وجودِ ما عَنَاه بحسُّ أو عقل أو شرع (كَ) ما تَقَدَّمَ فِي (جَوَابِ مَنْعِهِ) أي: منعِ وجودِ الأصلِ المُدَّعَى عِلَّةً (فِي الأَصْلِ) فيَقُولُ: أُريدُ بالأهليَّةِ كَوْنَه مَظِنَّةً لرعايةِ مصلحةِ الأمانِ، وهو بإسلامِه وبلوغِه كذلك عقلًا.

(وَيُمْنَعُ المُعْتَرِضُ مِنْ تَقْرِيرِ نَفْيِ الوَصْفِ عَنِ الفَرْعِ) بِمَعنى لو تَعَرَّضَ لتقريرِ مَعنى الأهليَّةِ بيانًا لعدمِه لم يُمَكَّنْ مِنه على الصَّحيحِ؛ لأنَّ تفسيرَها وظيفة مَن تَلَفَّظَ بِها؛ لأنَّه العالِمُ بمرادِه وإثباتُها وظيفة مَنِ ادَّعَاها، فيتَوَلَّى تعيينَ ما ادَّعَاه كلُّ ذلك لئلَّا يَنتشرَ الجدلُ.

القادحُ التَّاسِعَ عَشَرَ: (المُعَارَضَةُ فِي الفَرْعِ) وهي (بِمَا يَقْتَضِي نَقِيضَ حُكْمِ المُسْتَدِلِّ بِأَحَدِ طُرُقِ) إثباتِ (العِلَّةِ) وعبَّر الطُّوفِيُ (١) بقولِه: بذِكرِ ما يَمتنعُ مَعَه ثبوتُ الحكمِ فيه، إمَّا بالمعارضةِ بدليلِ آكَدَ مِن نصَّ أو إجماعٍ، وإمَّا بإبداءِ وصفٍ في الفرعِ مانع للحُكمِ فيه، أو للسَّببيَّةِ أي المُعارضةِ في الفرع تَكُونُ بأمرينِ:

أحدُهما: ذِكْرُ دليلِ آكَدَ مِن قياسِ المستدلِّ مِن نصَّ أو إجماع يَدُلُّ على خلافِ ما دَلَّ عليه قياسُه فيتَبَيَّنُ أنَّ ما ذَكَرَه المُستدلُّ فاسدُ الاعتبارِ لمخالفتِه النَّصَّ أو الإجماع.

مثالُه: لو قالَ الحنفيُّ في رفعِ اليدينِ في الرُّكوعِ والرَّفعِ منه: رُكنٌ مِن أركانِ الصَّلَاةِ فلا يُشرَعُ فيه رفعُ اليدينِ كالسُّجودِ، فيقولُ له الخصمُ: هذا على خلافِ الحديثِ الصَّحيحِ مِن روايةِ ابنِ عمرَ رَحَوَيَتَهُ عَنْهَا وغيرِه أَنَّ النَّبِيَّ عَلَى خلافِ الحديثِ الصَّحيحِ مِن روايةِ ابنِ عمرَ رَحَوَيَتَهُ عَنْهَا وغيرِه أَنَّ النَّبِيَّ عَلَى خلافِ الحديثِ الصَّحيحِ مِن روايةِ ابنِ عمرَ رَحَوَيَتَهُ عَنْهَا وغيرِه أَنَّ النَّبِيَ عَلَى الإحرامِ، والرُّكوعِ، والرَّفعِ عَلَى الإحرامِ، والرُّكوعِ، والرَّفعِ

<sup>(</sup>١) (شرح مختصر الروضة) (٣/ ٥٤٠).

منه (١)، أو يَقولُ: نُقِلَ عنِ ابنِ عمرَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا في جماعةٍ مِن الصَّحابةِ رَضَالِلَهُ عَنْهُرُ أنَّهـم كانـوا يَرفعـون أيديَهم ولـم يُنكِرْه مُنكـرٌ، فيَكُـونُ إجماعًا سُـكوتيًّا، وقياسُك فاسدُ الاعتبارِ لمخالفتِه النَّصَّ أو الإجماعَ.

الأمرُ الثَّاني: أَنْ يُبدِي المُعتَرضُ في فرعِ قياسِ المُستدلِّ وصفًا يَمنَعُ ثبوتَ الحكمِ، مثالُ ثبوتَ الحكمِ، فيه أو يمنعُ كونَ وصفِ المُستدلِّ سببًا لثبوتِ الحكمِ، مثالُ منعِ الحكمِ: أَنْ يَقُولَ المستدلُّ في المثالِ المذكورِ: ركنٌ فلا يُشرَعُ فيه رفعُ اليدينِ كالإحرامِ، اليدِ كالسُّجودِ، فيقولُ المُعتَرضُ: ركنٌ فيُشرَعُ فيه رفعُ اليدينِ كالإحرامِ، فقد منعَ الحُكمَ وهو عدمُ (١) مشروعيَّة رفعِ اليدينِ وقاسَه على أصلِ آخَرَ وهو حقيقةُ القلب، وهو نوعُ معارضةٍ.

ومشالُ مَنعِ السَّببيَّةِ: أَن يَقُولَ الحنبليُّ فِي المُرتدَّةِ: بَدَّلَتْ دينَها فَتُقتلُ كَالرَّ جُلِ، فيقولَ الحنفيُّ: أُنثى فلا تُقتلُ بكفرِها كالكافرةِ الأصليَّةِ، فيُبَيِّنَ أَنَّ تبديلَ الدِّينِ لَيْسَ سببًا لقتل المرأةِ (٣).

تنبية: المعنى بالمُعارضة إذا أُطلِقَتْ أن يَقُولَ المُعتَرضُ للمُستدلِّ: ما ذَكَرْتَ ه مِن الوصفِ، فإنِ اقتضى ثبوت الحكم في الفرع فعندي وصفٌ آخَرُ يَقتضي نقيضه فيتَوقَفُ دليلُك ولا بُدَّ مِن بنائِه على أصل جامع يُثبِتُ عِليَّتَه، وله الاستدلالُ في إثباتِ عِليَّتِه بأيِّ مسلكِ مِن مسالكِ العِلَّةِ شاءَ على نحو طُرقِ إثباتِ المُستدلِّ للعِلَّيَّة، فينقلبُ المُعتَرضُ مستدلًّا على إثباتِ المعارضة والمُستدلُّ مُعتَرضًا عليها بما أمكنَ مِن الأسئلةِ فتنقلبُ الوظيفتانِ.

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (٧٣٥)، ومسلم (٣٩٠) عن ابن عمر أنَّ رَسُولَ اللهِ مَالِّلَتُمَايَنِهُوَسَلَمُّ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلاَةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرَّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا. (٢) من «شرح مختصر الروضة».

<sup>(</sup>٣) اشرح مختصر الروضة (٣/ ٥٤٠).

قَالَ الطُّوفِيُّ ('): وذلك لأنَّ المُعارضةَ هي المُقَابَلَةُ على جِهَةٍ ('') والممانعانِ كلُّ واحدٍ مِنهما ('') مانعٌ لمقصودِ خصمِه مُثبِتٌ لمقصودِه هو، فإذًا للمُعارضةُ جهتانِ:

إحداهما: جهة منع مقصود المستدل فيَحتاجُ المُعترضُ فيها إلى تقديرِ ذلك المنع بالدَّليل، مثلُ أن يَستدلَّ الحنبليُّ على عدم كراهةِ سورِ الهرَّةِ بأنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصغي لها الإناءَ فتشربُ، فيَقُولُ الحنفيُّ: ما ذكرْتَ من الدَّليلِ وإنْ دَلَّ غيرَ أنَّ عندي مانعًا يُعارِضُه ويَدُلُّ على كراهةِ شورِ الهرَّةِ وهو قولُه عَيَهِ السَّلامُ: «الهرَّةُ سَبُعٌ» (٤)، فعمِلْتُ بحديثِ الإصغاءِ في الطَّهارةِ، وبهذا الحديثِ في الكراهةِ جمعًا بينَ الحديثِنِ في العملِ، فهو أولَى مِن إلغاءِ أحدِهما.

الجهة الثّانية للمُعارضة: إثباتُ مطلوبِ المُعْتَرِضِ كما ذُكِرَ مِن إثباتِ كراهة سُورِ الهِرَّةِ فهو من الجهة الأولى مانعٌ ومِن هذه الجهة مستدلٌ، فبالضَّرورة يَحتاجُ المُستدلُّ إلى أن يَنقلبَ مُعترضًا على استدلالِ المعترضِ ليَسْلَمَ له دليله، فيعترضُ عليه بما أَمْكَنَ مِن الأسئلةِ الواردةِ على النَّصِّ أو القِيَاسِ، فيقُولُ هاهنا: لا نُسَلِّمُ صِحَّة الحديثِ المذكورِ، سَلَّمناه، لكنَّ السَّبُعِيَّةَ فيه ليسَتْ حقيقة بل مجازًا شَبَهِيًّا صُورِيًّا، كما يُقالُ للطَّويلِ: «نخلةٌ» لاشتباهِهما في الطُّولِ، سَلَّمناه، لكنَّ حديثنا أصحُّ وأثبتُ، فيرجَّحُ، وأشباهُ ذلك مِن الأسئلةِ على النَّصِّ.

<sup>(</sup>١) فشرح مختصر الروضة) (٣/ ٣٨٢).

<sup>(</sup>٢) قوله: هي المُقَابَلَةُ على جِهَةٍ. في (ع)، (د): على وجهه. والمثبت من «شرح مختصر الروضة».

<sup>(</sup>٣) في (د): منها.

<sup>(</sup>٤)رواه أحمد (٨٤٥٧).

وإنْ كانَتِ المُعارضةُ قياسًا اعترضَ المُستدلُّ عليه بأسئلةِ القِيَاسِ المذكورةِ للاستفسارِ وفسادِ الاعتبارِ والوضع ونحوِه مِن الأسئلةِ.

و(يُقْبَلُ) سوالُ المُعارضةِ على الصَّحيحِ؛ لئلَّا تختلَ فائدةُ المناظرةِ، وهو ثبوتُ الحُكمِ؛ لأنَّه لا يَتَحَقَّقُ بمجرَّدِ الدَّليلِ ما لم يُعلمْ عدمُ المعارضِ.

(وَجَوَابُهُ) أي: جوابُ المُستدلِّ عن سؤالِ المُعارضةِ (بِمَا يَعْتَرِضُ بِهِ المُعْتَرِضُ على المُستدلِّ المُعْتَرِضُ على المُستدلِّ (المُعْتَرِضِ على المُستدلِّ (البُّدَاءُ) والجوابُ لا فرقَ.

قالَ في «شرح الأصل»: وقد يُجابُ بالتَّرجيحِ بوجهِ مِن وجوهِه الَّتي نَذَكُرُها في بابِ التَّراجيح<sup>(۱)</sup>.

(وَيُقْبَلُ تَرْجِيحٌ) مِن أُحدِهما (بِوَجْهِمَا) أي: بوجهِ ترجيحٍ مِن التَّراجيحِ على الصَّحيحِ؛ لأنَّه إذا تَرَجَّحَ قياسُ أُحدِهما (فَيَتَعَيَّنُ العَمَلُ بِهِ) للإجماعِ على وجوبِ العملِ بالرَّاجُحِ (وَ) ذلك (هُوَ المَقْصُودُ، وَ) على الصَّحيحِ (لاَ على وجوبِ العملِ بالرَّاجِحِ (وَ) ذلك (هُوَ المَقْصُودُ، وَ) على الصَّحيحِ (لاَ يَلْزَمُ المُستَدِلَّ الإِيمَاءُ إِلَيْهِ) أي: التَّرجيحِ (فِي) مَتْنِ (دَلِيلِهِ) أي: المستدلِّ بأنْ يَقُولَ في أمانِ العبدِ: أمانُ مِن مسلمِ عاقل موافق للبَراءةِ الأصليَّةِ، وذلك لأنَّ التَّرجيحَ على ما يُعارِضُه خارجٌ عن الدَّليلِ وتوقُّفُ العملِ على التَّرجيحِ ليسَ جزءًا للدَّليلِ بل شرطُ له إذا حَصَلَ المُعارضُ، واحتيجَ إلى دفعِه فهو مِن توابع وُرودِ المُعارضةِ لدَفعِه فلا يَجِبُ ذِكْرُه مِن الدَّليلِ.

القادحُ العشرونَ: (الفَرْقُ) وهو إبداءُ المعترضِ مَعنَى يَحصُلُ به الفرقُ بين الأصلِ والفرعِ حَتَّى لا يَلْحَقَ به في حُكمِه، فهو (رَاجِعٌ إِلَى المُعَارَضَةِ (١) والتحبير شرح التحرير؛ (٧/ ٣٦٤٦).

فِي أَصْلِ أَوْ فَرْع)؛ لِأَنَّهُ جَعلُ أمرٍ مخصوص بالأصلِ عِلَّة أو بالفرعِ مانعًا، فَالأُوَّلُ أَن يَجعَلُ المُعتَرضُ تَعَيُّنَ صورةِ الأصلِ المقيسِ عليها هو العلَّة في الحُكمِ كقولِ حنفي في التَّبيتِ: صومُ عينٍ، فيتَأَدَّى بالنَّيَةِ قبلَ الزَّوالِ كِالنَّفلِ. فيُقالُ: صومُ نفلِ فينبَنِي على السُّهولةِ، فجازَ بنِيَّةٍ مُتأخِّرَةٍ، بخلافِ الفرضِ.

وبالجملةِ: فهذا القسمُ راجعٌ إلى معارضةٍ في الأصلِ؛ أي: معارضةِ عِلَّةِ المستدلِّ فيه لعِلَّةٍ أُخرى.

والثَّاني: أنْ يَجعَلَ تَعيُّنَ الفرعِ مانعًا مِن ثبوتِ حُكمِ الأصلِ فيه، كقولِهم: يُقادُ المسلمُ بالذِّمِّيِ قياسًا على غيرِ المسلم بجامع القتلِ العمدِ العدوانِ، فيقولُ المُعتَرضُ: تَعيُّنُ الفرعِ وهو الإسلامُ مانعٌ مِن وجوبِ القصاصِ عليه والفارقُ قادحٌ في الأصلِ؛ لأنَّه على أيّ وجهٍ وَرَدَ يُوهِنُ غَرَضَ المُستدلِّ مِن الجمع، ويُبطِلُ مقصودَه.

(وَيَحْتَاجُ) الفرقُ (القادحُ فِي الجَمْعِ) بينَ الأصلِ والفرعِ (إِلَى: دَلالَةٍ وَأَصْلِ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّ الفرقَ يَكُونُ وَأَصْلِ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّ الفرقَ يَكُونُ قادحًا وغيرَ قادح، ولهذا بَنَى بعضُهم قبولَ القسمِ الأوَّلِ على منعِ التَّعليلِ بعِلَيْنِ، والثَّاني على جَعل النَّقضِ معَ المانعِ قادحًا.

(وَإِنْ أَحَبَّ) المُعتَرضُ (إِسْقَاطَهُ) أي: الفرقِ (عَنْهُ) أي: عن المستدلِّ (طَالَبَ المُسْتَدِلَّ بِصِحَّةِ الجَمْع).

مثالُه: الصَّبِيُّ غيرُ مُكَلَّفٍ، فلا يُزَكِّي كمن لم تَبْلُغُه الدَّعوى، فينتقَضُ بعُشرِ زرعِه والفطرةِ، فسؤالُ صحيحٌ بخلافِ التَّفرقةِ بالفسقِ بينَ النَّبيذِ والخمرِ؛ لأنَّه لَيْسَ مِن حُكمِ العِلَّة، ثمَّ يَجُوزُ جَلْبُها للتَّحريمِ فقط؛ لأنَّه أعمُّ. القادحُ الحادي والعشرونَ: (اخْتِلَافُ الضَّابِطِ) [في الأصلِ والفرع] (المَّعْلِ المُعتَرِضُ للمستدلِّ: (في) قياسِك اختلافُ الضَّابِطِ بينَ (الأَصْلِ وَالفَرْعِ) فلا مشعترضُ للمستدلِّ الفي هو ضابطَ الفرع، فلا وثوقَ بما ادَّعَيتَ وَالفَرْعِ) فلا مِنْ وَلُوقَ بما ادَّعَيتَ جامعًا بينَهما (ك) قَوْلِنا في شهادةِ الزُّورِ بالقتلِ: (تَسَبَّبُوا بِالشَّهَادَةِ) إلى القتلِ عمدًا، فعليهم القودُ (فَقِيدُوا؛ كَمُكْرَهِ) على القتلِ، (فَيُقالُ: ضَابِطُ الفَرْعِ: الشَّهَادَةُ، وَ) ضابطُ (الأَصْلِ: الإِكْرَاهُ، فَلَمْ يَتَحَقَّقْ تَسَاوٍ) بينَهما، وحاصلُ هذا السُّؤالِ يَرجِعُ إلى منع وجودِ الأصلِ في الفرع.

(وَجَوَابُهُ) أي: جوابُ هذا القدحِ مِن المُستدلِّ (بَيَانُ أَنَّ الجَامِعَ) بينَ الأصلِ والفرعِ (التَّسَبُّبُ المُشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا) وهو الإكراهُ والشَّهادةُ على القتلِ، (وَهُو) أي: التَّسبُّبُ المُشتَركُ بينَهما (مَضْبُوطٌ عُرْفًا، أَوْ) يُجيبُ المُستدلُّ (بِأَنَّ إِفْضَاءَهُ فِي الفَرْعِ مِثْلُهُ) [في الأصلِ (أَوْ أَرْجَحُ) منه، كما لو كانَ الفرعِ إلى المقصودِ مثلُ إفضاءِ ضابطِ الأصلِ (أَوْ أَرْجَحُ) منه، كما لو كانَ أصلُ الفرعِ المُغري للحيوانِ بجامعِ التَّسبُّب، فإنَّ انبعاثَ الوليِّ على القتلِ بسببِ الشَّهادةِ للتَّشَفِّي أكثرُ من انبعاثِ الحيوانِ بالإغراءِ لنفرتِه مِن الإنسانِ وعدمِ علمِه بجوازِ القتلِ وعدمِه، فاختلافُ أصلِ المُتسبِّبِ لا يَضُرُّ، فإنَّه اختلافُ أصلِ المُتسبِّبِ لا يَضُرُّ، فإنَّه الخيل له خوابِه: التَّفاوتُ في الضَّابطِ اختلافُ أصلِ المُتسبِّبِ لا يَضُرُّ، فإنَّه الخيل لا يَصْرُ ولا يُفيدُ قولُ المُستدلِّ في جوابِه: التَّفاوتُ في الضَّابطِ مُلْغَى لحفظِ النَّفسِ كما أُلغِيَ التَّفاوتُ بينَ قطعِ الأَنملةِ وقطعِ الرَّقَبَةِ في قَودِ النَّفسِ؛ لأنَّ إلغاءَ التَّفاوُتِ في صورةِ لا تُوجِبُ عمومَه كإلغاءِ الشَّرفِ وغيرِه دونَ الإسلامِ والحرِّيَةِ.

<sup>(</sup>۱) ليس **في (د)**.

<sup>(</sup>٢) ليس في (د).

(ومِنْهُ) أي: من صورِ القدحِ باختلافِ الضَّابطِ: اختلافُ جنسِ المصلحةِ (كَ) قولِ المُستدلِّ لوجوبِ الحدِّ على اللَّائِطِ: (أَوْلَجَ فَرْجًا فِي فَرْجٍ مُشْتَهًى طَبْعًا مُحَرَّمٍ شَرْعًا، فَحُدَّ كَزَانٍ. فَيُقَالُ) أي: فيقُولُ المُعتَرضُ: (حِكْمَةُ الفَرْعِ: الصِّيَانَةُ عَنْ رَذِيلَةِ اللِّوَاطِ، وَ) حكمةُ (الأَصْلِ دَفْعُ مَحْذُورِ الشيبَاهِ الأَنْسَابِ، وَقَدْ يَتَفَاوَتُ حُكمُ الفرعِ وحُكمُ الأصلِ (فِي نَظَرِ الشَّرْعِ، وَحَكمُ الأصلِ (فِي نَظَرِ الشَّرْعِ، وَحَكمُ الأصلِ (فِي نَظَرِ الشَّرْعِ، وَحَكمُ الأصلِ (فِي نَظَرِ الشَّرْعِ، وَحَاصِلُهُ: مُعَارَضَةُ) له (فِي الأَصْلِ).

تنبيه أذ لم يَذكُرُ ما ذَكرَه ابنُ مُفلح وغيرُه اختلافَ جنسِ المصلحةِ اكتفاءً باختلافِ الضَّابطِ الفَّابطِ الضَّابطِ في الأصلِ والفرعِ تارةً يَكُونُ معَ اتحتلافِ الضَّابطِ في الأصلِ والفرعِ تارةً يَكُونُ معَ اتحتلافِها، فإذا قَدَحَ معَ الاتّحادِ فلأنْ يَقْدَحَ معَ التّحادِ المصلحةِ، وتارةً يَكُونُ مع اختلافِها، فإذا قَدَحَ معَ الاتّحادِ فلأنْ يَقْدَحَ معَ الحتلافِ الجنسِ في التَّاثيرِ أَوْلَى، فإنَّه يُحَصِّلُ جهتينِ في التَّفاوُتِ: جهةً في كميَّةِ المصلحةِ ومقدارِها، وجهة في إفضاءِ ضابطِها إليها، فالتَّساوي يَكُونُ أبعدَ.

(وَجَوَابُهُ) أي: جوابُ قادحِ اختلافِ جنسِ المصلحةِ (بِحَذْفِهِ عَنِ الِاعْتِبَارِ) أي: إلقاءِ عدم اعتبارِه شرعًا كالطُّولِ، وسَبَقَ في السَّبْرِ.

القادحُ الثَّاني والعشرونَ: (مُخَالَفَةُ حُكْمِ الفَرْعِ لِحُكْمِ الأَصْلِ) لأَنَّ القِيَاسَ تعدية حُكمِ الأصلِ إليه بالجامع. يَقُولُ المُعتَرضُ: الحُكمُ في الفرعِ مخالفٌ للحكمِ في الأصلِ حقيقة، وإنْ ساواه بدليلِك صورة والمطلوبُ مساواتُه له حقيقة فما هو مطلوبُك غيرَ ما أفادَه دليلُك إذا نُصِبَ في غيرِ مَحَلِّ النَّزاعِ كانَ فاسدًا؛ لأنَّ المقصودَ منه إثباتُ مَحَلِّ النِّزاعِ.

مثالُه: أَنْ يُق اسَ النِّكاحُ على البيعِ، أو البيعُ على النِّكاحِ في عدمِ الصَّحَّةِ لجامعِ في صورةٍ، فيَقُولُ المُعتَرضُ: الحُكمُ مُختلفٌ، فإنَّ عدمَ الصَّحَّةِ [في البيعِ](١) حرمةُ الانتفاعِ، وفي النَّكاحِ حُرمةُ المباشرةِ.

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

(وَجَوَابُهُ) أي: جوابُ المستدلِّ (بِبَيَانِ اتِّحَادِ الحُكْم:

- عَيْنًا) أي: إنَّ البطلانَ شيءٌ واحدٌ، وهو عدمُ تَرتُّبِ المقصودِ مِن العقدِ عليه (كَصِحَّةِ البَيْعِ عَلَى النِّكَاحِ، وَالِاخْتِلَافُ عَائِدٌ إِلَى المَحَلِّ) بكونِه بيعًا ونكاحًا، وهو لا يُوجِبُ اختلافَ ما حَلَّ فيه.

(وَاخْتِلَافُهُ شَـرْطٌ فِيهِ)أي: اختـلافُ المحلِّ شـرطٌ في القِيَاسِ ضرورةً، فكيف يُجعَلُ شرطُه مانعًا عنه فيَلزَمُ امتناعُه أبدًا.

- (أَوْ جِنْسًا) معطوفًا على قولِه: «عينًا» (كَقَطْعِ الأَيْدِي بِاليَدِ كَ) قَتْلِ (الأَنْفُسِ بِالنَّفْسِ) أي: بقياسِ (١) قطع الأيدي باليدِ الواحدةِ على قتلِ الأنفُسِ بِالنَّفْسِ الواحدةِ بعدَ تسليمِ عِلَّةِ الأصل في الفرع.

(وَتُعْتَبَرُ مُمَاثَلَةُ التَّعْدِيَةِ) بينَ الأصلِ والفرعِ، ذَكَرَه المُوَقَّقُ وغيرُه، ومَثَّلَه القاضي (٢) بقولِ الحنفيَّةِ في ضمِّ الذَّهبِ إلى الفِضَّةِ في الزَّكاةِ كصِحاحٍ ومُكَسَّرَةٍ، فالضَّمُّ في الأصل بالأجزاءِ وفي الفرع بالقيمةِ عندَهم.

(وَإِنِ اخْتَلَفَ) الحُكْمُ (جِنْسًا وَنَوْعًا كَ) قياسِ (وُجُوبٍ عَلَى تَحْرِيمٍ، وَ) كقياسِ (نَفْيِ عَلَى إِنْبَاتٍ) أو بالعكسِ (فَ) قياسٌ (بَاطِلٌ) وذلك لأنَّ الحُكمَ لِقياسِ (نَفْي عَلَى إِنْبَاتٍ) أو بالعكسِ (فَاقياسٌ (بَاطِلٌ) وذلك لأنَّ الحُكمَ إِنَّمَا شُرِعَ لإفضائِه إلى مقصودِ العبدِ واختلافُه مُوجِبٌ للمخالفةِ بينَهما في الإفضاءِ إلى الحكم، فإنْ كانَ بزيادةٍ في إفضاءِ حُكمِ الأصلِ إليها لم يَلْزَمْ مِن شرعِه شرعُ الحُكمِ في الفرع؛ لأنَّ زيادةَ الإفضاءِ مقصودةٌ، ويَمتنعُ كونُ مُن شرعِه الفرعِ أَفْضى إلى المقصودِ، وإلَّا كانَ تنصيصُ الشَّارِع عليه أَوْلى.

<sup>(</sup>١)في (د): قياس.

<sup>(</sup>Y) «العدة في أصول الفقه» (٥/ ١٥١١).

القادحُ الثَّالثُ والعشرونَ: (القَلْبُ)وهو (تَعْلِيقُ نَقِيضِ الحُكْم أَوْ لَازِمِهِ عَلَى العِلَّةِ؛ إِلْحَاقًا بِالأَصْلِ) مَعنى القلبِ: أنَّ المعترضَ يَقلِبُ دليلَ المستدلِّ أُو يُبَيِّنُ أَنَّه يَدُلُّ عليه لا له، أو يَدُلُّ عليه وله مِن وجهينِ، (فَهُوَ نَوْعُ مُعَارَضَةٍ) عندَ أصحابِنا وأكثرِ العلماءِ، بل أولَى بالقبولِ؛ لأنَّه اشتَركَ في الأصل والجامع، وإنْ نَشَا مِن نفسِ دليل المستدلِّ، لكنْ لَمَّا التزمَ في دليلِه وجودَ الوصفِ لم يَمنَعُه، فالقلبُ لا يَحتاجُ إلى أصل ولا إلى إثباتِ الوصفِ، فكلُّ قلب معارضةٌ، وليسَ كلُّ معارضةٍ قلبًا، وإذاً ثَبَتَ أنَّه معارضةٌ، فجوابُه جوابُ المعارضةِ على ما ذُكِرَ فيها، مِثلُ أن يَقُولَ في مسألةِ مَسح الرَّأسِ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ الخفَّ لا يَتَقَدَّرُ بالرُّبع، فيمنَعُ حُكمَ الأصلِ في قلبِ المعترضِ إلَّا منعَ الوصفِ، فإنَّه يَجوزُ في المعارضةِ دونَ القلبِ مثلُ أنْ يَقُولَ: لا نُسَلَّمُ أنَّ الاعتكافَ والوقوفَ لُبْثٌ محضٌ، أو لا نُسَـلِّمُ أنَّ مسـحَ الرَّأس والخفِّ مسحٌ، أو لا نُسَلِّمُ أنَّ البيعَ والنِّكاحَ عقدُ معاوضةٍ، والفرقُ بينَ المعارضةِ والقلبُ في ذلك أنَّ المُستدلَّ في المُعارضةِ لم يُعَلِّلْ بوصفِ المعترض، ولا التَزَمَه واعتمدَ عليه في قياسِه، فجازَ له مَنعُه بخلافِ القلب، فإنَّ المُستدلُّ الترم في قياسِ صحّة ما عَلَّل به المُعتَرض، وهو اللّبثُ والمسحُ وعقدُ المعاوضةِ، فليس له في جوابِ القلبِ منعُه؛ لأنَّه هدمٌ لِما بَنَّى، ورجوعٌ عمَّا التَزَمَه واعتَرفَ بصِحَّتِه فلا يُقبَلُ منه.

(أُسمَّ) تارةً يَكُونُ المقصودُ (مِنْهُ) أي: مِن قلبِ الدَّليلِ تصحيحَ مذهبِ نفسِ المُستدلِّ، وذلك إمَّا أَنْ يَكُونَ صريحًا أو غيرَه، وتارةً يَتَعَرَّضُ فيه لبطلانِ مذهبِ خصمِه دونَ تصحيحِ مذهبِ نفسِ المُستدلُ، وذلك إمَّا أَنْ يَكُونَ صريحًا أو لزومًا، فالأوَّلُ الَّذِي هو (قَلْبُ

لِتَصْحِيحِ مَذْهَبِ) نفس (له، معَ إِبْطَالِ مَذْهَبِ المُسْتَدِلِّ صَرِيحًا، ك) قولِ المُستدلِّ فِي (بَيْعِ فُضُولِيِّ) هو (عَقْدٌ فِي حَقِّ الغَيْرِ بِلَا وِلَايَةٍ؛ فَلا يَصِحُّ كَالشِّرَاءِ) له فيَقُولُ المُعتَرضُ: تَصرُّفٌ في مالِ الغيرِ، فيَصِحُّ كالشِّراءِ للغيرِ، فإنَّ لم يَصِحُّ لمن اشترى له،

(أَوْ غَيْرِهِ)أَي: غيرِ صريحِ (كَ)قولِ الحنفيِّ في الصَّومِ في (الِاعْتِكَافِ: لُبْثُ مَحْضٌ) فِي مَحَلِّ مَخْصُوصِ (فَلَا يَكُونُ قُرْبَةٌ بِنَفْسِهِ؛ كَالُوقُوفِ بِعَرَفَةَ) فلا يَكُونُ بِمُجَرَّدِه قُربةً، بل لا بُدَّ أَنْ يَقتَرِنَ به الإحرامُ والنَّيَّةُ، فكذلك الاعتكافُ لا يَكُونُ بِمُجَرَّدِه قُربةً حَتَّى يَقتَرِنَ به غيرُه مِن العباداتِ، وذلك هو الصَّومُ، ولم يَتَمَكَّنِ المُستدلُّ مِن التَّصريحِ به؛ لأنَّه لا أصلَ له يَقِيسُه عليه.

(فَيُقَالُ) مِن المُعتَرضِ الحنبليِّ أو الشَّافعيِّ في قلبِ الدَّليلِ المذكورِ: الاعتكافُ لُبثٌ مخصوصٌ (فَلَا يُعْتَبُرُ فِيهِ الصَّوْمُ) أي: لا يُشترَطُ له في كونِه قُربة (كَالوُقُوفِ) بعرفة لا يُشترَطُ لصِحَّتِه الصَّومُ، فكذلك لا يُشترَطُ للاعتكافِ بُناً للاعتكافِ عملًا بالوصفِ المذكورِ، وهو كونُ الوقوفِ والاعتكافِ لُبثًا محضًا، وإذا تَبيَّنَ أنَّ وصفَ المُستدلِّ يُناسِبُ دَعواه وعَدَمَها، لم يَكُنْ بإثباتِ أحدِ الأمرينِ أولى مِن إثباتِ الآخرِ، فيسقطُ الاستدلال به؛ لأنَّه عينئذٍ يَصِيرُ ترجيحًا مِن غيرِ مُرَجِّح.

(وَ) الثَّانِي الَّذِي هـ و (قَلْبٌ لِإِبْطَالِ مَذْهَبِ المُسْتَدِلِّ فَقَطْ) أي: مِن غيرِ تعرَّضٍ لتصحيحِ مذهبِ نَفْسِه (صَرِيحًا، كَ) قولِ الحنفيِّ في عدم وجوبِ استيعابِ (الرَّأْسِ) بالمسحِ (مَمْسُوحٌ، فَلَا يَجِبُ اسْتِيعَابُهُ) بالمسحِ (كَالخُفَّ. فَكَا يَجِبُ اسْتِيعَابُهُ) بالمسحِ (كَالخُفِّ. فَكَا يَجُبُ اسْتِيعَابُهُ) بالمسحِ (كَالخُفِّ. فَكَا يَتَقَدَّرُ بِالرُّبُعِ فَي مَذَه ا يَنقلِبُ عليك بأنْ (يُقَالَ): مَمْسُوحٌ (فَلَا يَتَقَدَّرُ بِالرُّبُعِ كَالخُفِّ) ففيه نفي مذهبِ المُستدلِّ صريحًا، ولا يَلْزَمُ مِن ذلك صِحَّةُ مذهبِ كَالخُفِّ ) ففيه نفي مذهبِ المُستدلِّ صريحًا، ولا يَلْزَمُ مِن ذلك صِحَّةُ مذهبِ

المُعتَرضِ لجوازِ أَنْ يَكُونَ الصَّوابُ في الاستيعابِ كما هو مذهبُ أحمدَ ومالكِ، أو إجزاءَ ما يُسَمَّى مَسْحًا كما هو مذهبُ الشَّافعيِّ رَضَالِلَهُ عَنْهُر.

(أَوْ لُزُومًا) بِأَنْ يُبْطِلَه بطريقِ الالتزامِ (كَ) قولِ الحنفيّ في (بَيْعِ غَائِبٍ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ، فَيَصِحُ مع جَهْلِ العِوَضِ ('' كَالنّكَاحِ) فإنَّه يَصِحُ مع جهلِ النَّوجِ بصورةِ الزَّوجِ بصورةِ الزَّوجةِ، وكونِه لم يَرَها، فكذلك في البيع بجامع كَوْنِهما عقدَ معاوضةٍ (فَلَا معاوضةٍ، (فَيُقَالُ) مِن المُعتَرضِ: هذا الدَّليلُ يَنقلِبُ بأنَّه عقدُ معاوضةٍ (فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ خِيَارُ الرُّوْيَةِ ('') كَالنّكَاحِ) فإنَّ الزَّوجَ إذا رأى الزَّوجةَ لم تُعجِبْه لم يَحُزْ له فسخُ النّكاحِ، فكذلك المشتري لا يكونُ له خيارٌ إذا رأى المبيعَ في يجُزْ له فسخُ النّكاحِ، فكذلك المشتري لا يكونُ له خيارٌ إذا رأى المبيعَ في المنابِ بمُقتضى الجامعِ المذكورِ. والخصمُ لم يُصَرِّحْ ببطلانِ مذهبِ المستدلِّ، لكنَّه دَلَّ على بطلانِه ببطلانِ لازمِه عندَ الخصم وهو خيارُ الرُّ وَيةِ.

(فَ إِذَا انْتَفَى اللَّازِمُ انْتَفَى المَلْزُومُ) فإنَّ أبا حنيفة يُجِيزُ بيعَ الغائبِ بشرطِ ثُبوتِ الخيارِ للمُشتري إذا رآه، وإذا بَطَلَ هذا الشَّرطُ بمُوجبِ قياسِه على النَّكاح بَطَلَ مشروطُه، وهو صِحَّةُ البيع.

(وَ) يلْحَقُ بذلك (قَلْبُ المُسَاوَاةِ، كَ) ما لو قالَ الحنفيُ في (الخَلِّ: مَائِعٌ طَاهِرٌ مُزِيلٌ) للعينِ والأثرِ، فتَحصُلُ به الطَّهارةُ (كَالمَاءِ، فَيُقَالُ) مِن المُعترضِ: ف(يَسْتَوِي فِيهِ الحَدثُ وَالخَبَثُ، كَالمَاءِ) إذ يَلْزَمُ مِن التَّسويَةِ المُعترضِ: فريَسْتَوِي فِيهِ الحَدثُ والخَبثِ أنَّه لا يُزيلُ النَّجاسة كما أنَّه لا يَرفَعُ الحدث تسوية بينَهما فيه.

(وَمِنْهُ) أي: مِن القلبِ: (جَعْلُ مَعْلُولٍ عِلَّةً وَعْكَسُهُ) أي: جعلُ عِلَّةٍ

<sup>(</sup>١)في «مختصر التحرير» (ص٢٣٩): المعوض.

<sup>(</sup>٢) في امختصر التحرير، (ص٢٣٩): رؤية.

معلولًا، قالَ في «شرح الأصل»: وهو نوعٌ ثالثٌ مِن القلبِ(١).

(وَلا يُفْسِدُهَا) أي: العِلَّةَ عندَ أصحابِنا وغيرِهم يَعني أنَّه لا يَمنَعُ الاحتجاجَ بها (كَ) قولِنا في ظِهارِ الذِّمِّيِّ: (مَنْ صَحَّ طَلَاقُهُ صَحَّ ظِهَارُهُ) كالمسلمِ (وَعَكْسُهُ): مَن صَحَّ ظِهارُه صَحَّ طلاقُه، فيقولُ الحنفيُّ: أَجْعَلُ (١) المعلولَ عِلَّةٌ والعِلَّةَ معلولًا.

قَالَ في «التمهيد»: وأقولُ: المسلمُ إِنَّمَا صَحَّ طلاقُه؛ لأنَّه صَحَّ ظِهارُه، ومتى كانَ الظِّهارُ عِلَّةً للطَّلاقِ لم يَثبُتْ ظهارُ الذِّمِّيِّ بثبوتِ طلاقِه. قالَ أصحابُنا: هذا لا يَمنَعُ الاحتجاجَ بالعلَّةِ (٣).

(فَالسَّابِقُ) منهما في النُّبوتِ (عِلَّةٌ لِلثَّانِي (١٠) والدَّلالةُ على صِحَّةِ ذلك أنَّ عِلَى الشَّرعِ أماراتٌ على الأحكامِ بجعلِ جاعلِ ونصبِ ناصبِ وهو صاحبُ الشَّرعِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، وغيرُ ممتنع أنْ يَقُولُ صاحبُ الشَّرعِ: مَن صَحَّ طلاقُه فاعلَمُوا أنَّه يَصِحُّ ظهارُه، فأيُّهما ثَبَتَ منه صِحَّةُ أحدِهما حَكَمْنا بصِحَّةِ الآخرِ منه.

(وَزِيدَ) فِي أَنواعِ القلبِ: (قَلْبُ الدَّعْوَى مِعَ إِضْمَارِ الدَّلِيلِ فِيهَا) أي: فِي الدَّعوى، (كَ) قوله: (كُلُّ مَوْجُودٍ مَرْئِيٌّ، فَيُقَالُ: كُلُّ ما لَيْسَ فِي جِهَةٍ لَيْ الدَّعوى، (كَ) قوله: (كُلُّ مَوْجُودُ وَكُوْنُهُ لا فِي جِهَةٍ دَلِيلُ مَنْعِهَا) أي: مَنعِ الرُّويةِ (أَوْ مِعَ عَدَمِهِ) أي: عدم إضمارِ الدَّليلِ (كَ: شُكْرُ المُنْعِمِ وَاجِبٌ لِذَاتِهِ الرُّويةِ (أَوْ مِعَ عَدَمِهِ) أي: عدم إضمارِ الدَّليلِ (كَ: شُكْرُ المُنْعِمِ وَاجِبٌ لِذَاتِهِ فَيَقُولُ: شُكرُ المنعِمِ لَيْسَ بواجبٍ لذَاتِه.

<sup>(</sup>١) التحبير شرح التحرير، (٧/ ٣٦٦٩). (٢) في اده: جعل.

<sup>(</sup>٣) (التمهيد في أصول الفقه؛ للكَلْوَذاني (٤/ ٢١١).

<sup>(</sup>٤) في «مختصر التحرير» (ص٢٣٩): التالي. وفي بعض نسخه الخطية: للتالي.

(وَ) زِيدَ فِي أَنواعِه أَيضًا: (قَلْبُ الاِسْتِبْعَادِ) فِي الدَّعوى (كَ) قولِنا في مسألةِ (الإِلْحَاقِ) للنَّسبِ: لو ادَّعَى اللَّقيطَ اثنانِ فأكثرُ بلا حُجَّةٍ ولم يُوجَدْ قَافَةٌ وقُلْنا إِنَّه يُتْرَكُ حَتَّى يَبْلُغَ، فيَنتسِبُ إلى مَن شاءَ مِنهما، فيُقالُ: (تَحْكِيمُ الولَدِ فِيهُ) أي: في إلحاقِ النَّسبِ (تَحَكُّمٌ بِلَا دَلِيلٍ. فَيُقَالُ) في الجوابِ: (تَحْكِيمُ القَائِفِ) أيضًا (تَحَكُّمٌ بِلَا دَلِيلٍ.

(وَقَلْبُ الدَّلِيلِ عَلَى وَجْهِ يَكُونُ مَا) أي: الدَّليلُ الَّذِي (ذَكَرَهُ المُسْتَدِلُّ يَدُلُ عَلَيْهِ) أي: على المُستدلِّ (لا لَهُ) وهذا النَّوعُ لا يَتَّجِهُ في قبولِه خلافٌ. قالَ النِّليُّ: هو مِن قبيل الاعتِراضاتِ (١٠). انتهى.

وقلَّ ما يَتَّفِقُ له مثالٌ في المشروعيَّاتِ، ومثالُه مِن النُّصوصِ: استدلالُ مَن يُورِّثُ ذوي الأرحامِ (ك(٢)) قولِه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: («الخَالُ وَارِثُ مَنْ لا وَارِثَ عَدا لَهُ»(٣) فأثبتَ إرثَه عندَ عدمِ الوارثِ غيرَه. (فَيُقَالُ) اعتِراضًا للمُستدلِّ: هذا يَدُلُّ عليك لا لك؛ إذ مَعناه (يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لا يَرِثُ بِطَرِيقٍ أَبْلَغَ؛ لِأَنَّهُ نَفْيٌ عَامٌ ) أي الخالُ لا يَرِثُ لا زَادَ لَهُ ) والصَّبرُ حيلةُ مَن لا حيلة له، أي لَيْسَ الجوعُ زادًا ولا الصَّبرُ حيلةً.

القادحُ الرَّابِعُ والعشرونَ: (القَوْلُ بِالمُوجَبِ) بفتحِ الجيمِ؛ أي: القولُ بما أَوْجَبَه دليلُ المُستدلِّ واقتضاه، أمَّا الموجِبُ بكسرِها فهو الدَّليلُ المُقتضي للحُكْم وهو غيرُ مختصٌ بالقِيَاسِ وحدَه.

والقولُ بالموجَبِ (تَسْلِيمُ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ معَ) دَعِوى (بَقَاءِ النِّزَاعِ). مثالُ

<sup>(</sup>۱) ينظر: «البحر المحيط» (٣/ ٥٢٥). (٢) ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) رواه الترمذي (٢١٠٣)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣١٧)، وابن ماجه (٢٧٣٧) وقال الترمذي: حديث حسن.

ذلك ما إذا قالَ الشَّافعيُّ فيمن أتى حدًّا خارجَ الحرمِ ثمَّ لَجَأَ إلى الحرمِ: يُستوفى منه الحدُّ؛ لأنَّه وُجِدَ بسببِ الاستيفاءِ منه، فكان جائزًا. فيقولُ الحنبليُّ أو الحنفيُّ: أنا قائلٌ بمُوجَبِ دليلِك وأنَّ استيفاءَ الحدِّ جائزٌ، وإنَّما أنازعُ في هَتْكِ حُرمةِ الحرمِ، [وليسَ في دليلِك ما يَقتضي جوازَه، فهذا قد سَلَّمَ للمُستدلِّ مُقتضى دليلِه، وهو جوازُ استيفاءِ الحدِّ، وادَّعَى بقاءَ الخلافِ في شيءٍ آخَرَ، وهو هتكُ حُرمةِ الحرم] (١٠).

(وَأَنُّواعُهُ) أي: أنواعُ القولِ بالموجبِ ثلاثةٌ:

أحدُها: (أَنْ يَسْتَنْتِجَ مُسْتَدِلٌ) مِن دليله (مَا يَتَوَهَّمُهُ مَحَلَّ النِّزَاعِ، أَوْ لازِمَهُ) أَي: لازمَ مَحَلِّ النِّزاعِ، (ك) أَنْ يَقُولَ في (القَتْلِ بِمُثَقَّلِ: قَتْلٌ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا، فَلَا يُنَافِي القَوَدَ كَمُحَدَّدٍ، فَيُقَالُ) مِن المُعتَرضِ: (عَدَمُ المُنَافَاةِ لَيْسَ مَحَلَّ النِّزَاعِ وَلا لازِمَه) فلا يَلزَمُ مِن عدم مُنافاةٍ بينَ شيئينِ ملازمةٌ.

(أَوْ) أي: والنَّوعُ الثَّانِ: أنْ يَستنتجَ مُستدلُّ (إِبْطَالَ مَأْخَذِ ('') يَتَوَهَّمُهُ مَأْخَذَ) أي: مذهب (الخَصْمِ كَ) قولِ الحنبليِّ أيضًا في وجوبِ القصاصِ القتلِ بالمُثَقَّلِ: (التَّفَاوُتُ ('') فِي الوَسِيلَةِ) أي: في الآلةِ (لايمْنَعُ) وُجوبَ بالقتلِ بالمُثَقَّلِ: (التَّفَاوتِ في (مُتَوسَّلٍ إِلَيْهِ) أي: إلى القتلِ، فإنَّه إذا ذَبَحَه، أو (القَودِ، كَ) التَّفاوتِ في (مُتَوسَّلٍ إِلَيْهِ) أي: إلى القتلِ، فإنَّه إذا ذَبَحَه، أو ضَرَبَ عُنقَه، أو طَعَنَه برمح، أو رماه بسهم، أو غيرَ ذلك مِن صورِ القتلِ لم يَمنَع القصاص، [فكذلك إذا كانَ التَّفاوتُ في الآلةِ لا يَمنعُ القصاص] ('') مُحَدَّدَةً كانَتْ أو مُثَقَّلَةً؛ إذِ الحنفيُّ يَرى أنَّ التَّفاوتَ في الآلةِ يَمنعُ القصاص؛ لأنَّ المُثَقَّلَ لَلَّا تقاصَرَ تأثيرُه عنِ المحدَّدِ أَوْرَثَ ذلك شبهةً، والقصاص؛

<sup>(</sup>٢) في امختصر التحرير؛ (ص٢٤١): ما.

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٤) ليس في (ع).

<sup>(</sup>٣) في (ع): التفات.

حدُّ يُدْرَأُ بِالشَّبهةِ. (فَيُقَالُ) أي: فيقولُ الحنفيُّ: سَلَّمْتُ أَنَّ التَّفَاوُتَ في الآلةِ لا يَمنَعُ القصاص، ولكنْ (لا يَلْزَمُ مِنْ إِبْطَالِ المَانِعِ) للقصاص (عَدَمُ كُلِّ مَانِعِ) أي: لا يَلزَمُ مِن ذلك وجوبُ القصاص الَّذِي هو مَحَلُّ النِّزاعِ، فيَجوزُ مَانِعٍ) أي: لا يَلزَمُ مِن ذلك وجوبُ القصاص الَّذِي هو مَحَلُّ النِّراعِ، فيَجوزُ اللَّا يَجِبَ لمانع آخَرَ، (وَ) لا يَلزَمُ مِن إبطالِ المانعِ أيضًا (وُجُودُ الشَّرُطِ(۱)) للقصاص مِن للقصاص (وَ) لا وجودُ (المُقْتَضِي) لَهُ بل إِنَّمَا يَلْزَمُ ثبوتُ القصاص مِن وجودِ مُقتضيه، وهو السَّببُ الصَّالحُ لإثباتِه، ولهذا يَجِبُ القصاص عندي بالقتلِ بالسَّيفِ أو السِّكِينِ أو نحوِهما من الآلاتِ مع تَفاوُتِها، لكنْ لَمَّا كَانَتْ صالحةً للإزهاقِ بالسَّرَيَانِ في البدنِ بخلافِ المُثَقَل.

تنبيةٌ: أكثرُ القولِ بالموجبِ مِن غلطِ المآخِذِ لخفائِها وقِلَّةِ المُطَّلِعِينَ على المُطَّلِعِينَ على المُحتلفِ فيه، على أسرارِها، وقِلَّةِ العارفينَ بهذا النَّوعِ، بخلافِ الحُكمِ المختلفِ فيه، فإنَّه مشهورٌ، فكم مَن يَعرِفُ مَحَلَّ الخلافِ، ولكنْ لا يَعرِفُ المأخذَ.

(وَيُصَدَّقُ مُعْتَرِضٌ) على الصَّحيحِ (إِنْ قَالَ: لَيْسَ ذَا) أي: ما ذَهَبَ إليه المُستدلُّ (مَأْخَذِي) أي: مأخذَ إمامي، فالمُعتَرضُ أَعرَفُ بمذهبِه ومذهبِ المُستدلُّ مِن إبطالِه، صارَ معتَرضًا، وإلَّا فلا فائدةً.

(أَوْ) أَي: والنَّوعُ الثَّالثُ: (أَنْ يَسْكُتَ) المُستدلُّ (فِي دَلِيلِهِ عَنْ صُغْرَى قِيَاسِهِ) بأنْ يَكُونَ دليلُه مقتصرًا على المقدِّمةِ الكُبْرى مسكوتًا عنِ الصُّغرى، فيَرُدَّ القولَ بالموجبِ مِن أجل حَذفِها.

(وَ) يُشترَطُ في الصُّغرى المسكوتِ عنها أَنْ تَكُونَ (لَيْسَتْ مَشْهُورَةً) أَمَّا لو كانَتْ مشهورةً فإنَّها تَكُونُ كالمذكورةِ، فيُمنَعُ ولا يُؤتَى بالقولِ

<sup>(</sup>١) في (مختصر التحرير) (ص٢٤١٩): الشروط.

بالموجب، وذلك (كَ)أَنْ يَقُولَ الحنبليُّ في وجوبِ نِيَّةِ الوضوءِ: (كُلُّ قُرْبَةٍ شَرْطُهَا النَّيَّةُ كالصَّلَاةِ (وَيُسْكَتُ عَنْ) قولِه: (وَالوُضُوءُ قُرْبَةٌ، فَيُقَالُ)أي: فإذا اعترضَ بالقولِ بالموجب، عَنْ) قولِه: (وَالوُضُوءُ قُرْبَةٌ، فَيُقَالُ)أي: فإذا اعترضَ بالقولِ بالموجب، قالَ: هذا مُسَلَّمٌ (أَقُولُ بِمُوجَبِهِ، وَلا يُنْتِجُ) ذلك، فمَن أين يَلْزَمُ اشتراطُ النَّيَّةِ فِي الوضوء؟ وإنَّما وَرَدَه هذا لكوْنِ الصَّغرى محذوفةً. (وَلَوْ ذَكَرَهَا) المستدلُّ (لَمْ) يَتَوَجَّهُ للمُعترضِ اعتِراضٌ بالقولِ بالموجَبِ وَلَمْ (يُرِدْ إِلَا المستدلُّ (لَمْ) يَتَوَجَّهُ للمُعترضِ اعتِراضٌ بالقولِ بالموجَبِ وَلَمْ (يُرِدْ إِلَا مَنْعَهَا) بأنْ يَقُولَ له: لا أُسَلِّمُ أَنَّ الوضوءَ قُربةٌ.

تنبية: لَيْسَ في هذا النَّوعِ انقطاعٌ لأحدِ المتناظرينِ لاختلافِ مُرادِهما؛ لأنَّ مرادَ المستدلِّ أنَّ الصُّغرى وإنْ كانَتْ محذوفة لفظًا، فإنَّها مذكورةٌ تقديرًا، والمجموعُ يُفيدُ المطلوب، ومرادُ المُعترضِ أنَّ المذكورَ لَمَّا كانَتِ الكُبرى وحدَها وهي لا تُفيدُ المطلوبَ تَوجَّهَ الاعتِراضُ بخِلافِ النَّوعينِ الأوَّلينِ، ففيهما انقطاعٌ لأحدِهما؛ لأنَّ المستدلَّ إنْ أثْبَتَ ما ادَّعاه انقطعَ المُعتَرضُ.

(وَجَوَابُ) النَّوعِ (الأَوَّلِ: بِأَنَّهُ) أي: المستنتج (مَحَلُّ النِّزَاعِ أَوْ لَازِمُهُ) أي: مستلزمٌ لمحلِّ النِّزاعِ، مثلُ أَنْ يَقُولَ حنبليٌّ: لا يَجُوزُ قتلُ المسلم بالذِّمِّ على الحربيِّ، فيُقالُ بمُوجَبِه؛ لأنَّه يَجِبُ قتلُه به، وقولُكم: لا يَجُوزُ نفيُ قياسًا على الحربيِّ، فيُقالُ بمُوجَبِه؛ لأنَّه يَجِبُ قتلُه به، وقولُكم: لا يَجُوزُ نفيُ للإباحةِ الَّتي مَعناها استواءُ الطَّرفينِ، ونفيها لَيْسَ نفيًا للوجوبِ ولا مُستلزمًا له، فيقُولُ الحنبليُّ: أعني: بـ «لا يَجُوزُ» تحريمُه، ويَلْزَمُ منه عدمُ الوجوب.

(و)جوابُ النَّوعِ (الثَّانِي)بأنْ يُبَيِّنَ المستدلُّ في المُستنتَجِ (أَنَّهُ المَأْخَذُ) أي: مأخذُ الخصمِ بالنَّقلِ عن أثمَّةِ المذهبِ (لِشُهْرَتِهِ).

(و) جوابُ النَّوعِ (الثَّالثِ: بِجَوَازِ الحَذْفِ) للمُقدِّمةِ الصُّغرى عندَ العِلمِ بالمحذوفِ والمحذوفُ مرادٌ ومعلومٌ، والدَّليلُ هو المجموعُ لا المذكورُ

وَحدَه، وكتبُ الفقهِ مشحونةٌ بذلك، بل لا يَكادُ يُوجَدُ ذِكرُ المُقدِّمتَينِ في قياسٍ إلَّا نادرًا قصدًا للاختصارِ والاشتهارِ أو للقرينةِ ونحوِها، فلهذا قالَ: (وَيُجَابُ فِي الكُلِّ) أي: الأنواعِ الثَّلاثةِ (بِقَرِينَةٍ، أَوْ عَهْدٍ، وَنَحْوِهِ).

فائدةٌ: ذَكَرَ الطُّوفِيُّ أَنَّ مَوْرِدَ القولِ بالموجَبِ أي المحلِّ الَّذِي يَرِدُ فيه مِن الأحكامِ أو مِن الدَّعاوى إمَّا النَّفيُ أو الإثباتُ، ثمَّ قالَ: وأجودُ مِن هذا أَنْ يُقالَ: القولُ بالمُوجَبِ إمَّا أَن يَرِدَ من المُعْتَرِضِ دَفعًا عن مذهبِه، أو إبطالًا لمذهبِ المستدلِّ باستيفاءِ الخلافِ مع تسليم مُقتضى دليلِه (۱).

إذا عَرَفْتَ ذلك، فمثالُ القولِ بالموجَبِ (") في النّفي: التّفاوُتُ في الآلةِ لا يَمنَعُ القصاصَ كما تَقَدَّمَ، (وَ) مثالُه (فِي الإِثْبَاتِ كَ) أَنْ يَقُولَ الحنفيُ في وجوبِ الزَّكاةِ فِي (الخَيْلِ: حَيَوَانٌ يُسَابِقُ عَلَيْهِ، فَ) تَجِبُ (فِيهِ الزَّكَاةُ كَالإِبلِ (")، وَبَوْ الزَّكَاةُ اللّهِ الزَّكَاةُ كَالإِبلِ (")، فَيُقَالُ) أَي: فيقُولُ المُعتَرضُ: أقولُ (بِمُوجَبِهِ فِي زَكَاةِ التّجَارَةِ (")) يعني تَجِبُ فيها زكاةُ القيمةِ إذا كانَتْ للتّجارةِ، (فَيُجَابُ) مثلُ هذا (بِلامِ العَهْدِ) بأن يَقُولَ المُستدلُّ: النّزاعُ إِنَّمَا كَانَ في زكاةِ العينِ، وقد عُرِّفَتِ الزَّكَاةُ باللّامِ فينصرِ فُ المُستدلُّ: النّزاعِ المعهودِ، وهو زكاةُ العينِ، فالعُدُولُ إلى زكاةِ القيمةِ لا إلى مَحَلُّ النّزاعِ المعهودِ، وهو زكاةُ العينِ، فالعُدُولُ إلى زكاةِ القيمةِ لا يُسمَعُ؛ لأنّه تركُ لمدلولٍ إلى غيرِه، (وَالسُّؤَالُ عَنْ زَكَاةِ السَّوْمِ) فقِيلَ: لا يَصِعُ هذا المثالُ لوجوبِ استقلالِ العِلَّةِ بلَفظِها، (وَيَصِحُ فِي قَوْلِ) الموفَّقِ وغيرِه. هذا المثالُ لوجوبِ استقلالِ العِلَّةِ بلَفظِها، (وَيَصِحُ فِي قَوْلِ) الموفَّقِ وغيرِه.

قالَ ابنُ مُفلحٍ: أمَّا مثلُ قولهِ في إزالةِ النَّجاسةِ بالخلِّ: «مَاثِعٌ كالمرقِ» فيُقالُ بموجَبِه في خلِّ نجسٍ؛ فلا يَصِحُّ (٠٠).

<sup>(</sup>٢) في (ع): في الموجب.

<sup>(</sup>٤)ليس **ق (د)**.

<sup>(</sup>١) اشرح مختصر الووضة، (٣/ ٥٥٨).

<sup>(</sup>٣) في امختصر التحرير؛ (ص٢٤٢): كإبل.

<sup>(</sup>٥) (أصول الفقه (٣/ ١٤٠٧).

## (خَاتَمُةٌ)

في إيرادِ الأسئلةِ وتَعدُّدِها وتَرَتُّبِها:

(تَرِدُ الأَسْئِلَةُ عَلَى قِيَاسِ الدَّلالَةِ إِلَّا مَا تَعَلَّقَ بِمُنَاسَبَتِهِ الجَامِعُ) بينَ الأصلِ والفرع، فلا يَرِدُ على قياسِ الدَّلالةِ؛ لأنَّه لَيْسَ بعِلَّةٍ فيه، وسَبَقَ أنَّ عدمَ التَّأْثيرِ لا يَرِدُ على قياسِ الدَّلالةِ؛ لأنَّه لا يَلْزَمُ مِن عدمِ الدَّليلِ عدمُ المدلولِ.

(وَكَذَا) أي: ومثلُه (قِيَاسٌ فِي مَعْنَى الأَصْلِ) وسَبَقَ تعريفُه قُبَيْلَ القوادحِ، (وَلا يَرِدُ عَلَيْهِ) أيضًا (ما تَعَلَّقَ بِنَفْسِ الجَامِعِ) لعَدم ذِكرِه فيه.

فائدةً: الاعتراضاتُ كُلُها راجعةٌ عند التَّحقيقِ إلى منعِ حالِ الدَّليلِ ليسْلَمَ مَذهبُ المُعترضِ مِن إفسادِه له، أو إلى معارضةِ الدَّليلِ بما يُقاوِمُه أو يَترَجَّحُ عليه لتَضعُفَ قُوَّتُه عن إفسادِ مذهبِ المُعترض، وذلك لأنَّ المُعترضَ معَ المستدلِّ كسلطانٍ في بلادِه وقِلاعِه وحُصونِه دَهَمَ سُلطانًا آخَرَ يُريدُ أخذَ بلادِه منه، فالملكُ الَّذِي هو صاحبُ تلك البلادِيتَوَصَّلُ إلى الاعتصامِ مِن المَلكِ الواردِ عليه، إمَّا بأنْ يَمنَعَه مِن دخولِ أرضِه بمانِع يَجعَلُه بينَ يَديْه مِن إرسالِ ماءٍ، أو نارٍ، أو خندقٍ، أو غيرِ ذلك بأنْ يُعارِضَ جيشَه بجيشٍ مِثلِه أو أوى منه ليَمنَعُ المعترضِ، إمَّا تصريحًا أو لزومًا فيَحتاجُ المُعتَرضُ إلى فهو مُبطِلٌ لمذهبِ المُعتَرضِ، إمَّا تصريحًا أو لزومًا فيَحتاجُ المُعتَرضُ إلى معارضتِه، وقد يَجمَعُ بينَهما بأنْ يَقُولَ: لا نُسَلَّمُ أنَّ دليلك يُفيدُ ما اذَّعَيتَ، ولَيْنْ سَلَّمْناه لكنَّه معارِضٌ بكذا والمعارضةُ أيضًا راجعةٌ إلى المنع؛ لأنَّها منعٌ للعلَّةِ عن الجَريَانِ.

<sup>(</sup>١) في (ع): لمنع.

إذا عُلِم ذلك فالاعتراضاتُ تَكُونُ () مِن جنس واحد كالنُّه وض والمعارضاتِ في الأصل والفرع، ومِن أجناسٍ مختلفةٍ كالمنع والمطالبةِ والمعارضة، فإنْ كانَتْ مِن جنس واحد جازَ إيرادُها معّا اتّفاقًا؛ إذ لا يَلْزَمُ مِنه تناقضٌ [ولا انتقالٌ] () مِن سؤالِ إلى آخَرَ.

(وَ) إِنْ كَانَتْ مِن أَجِنَاسٍ فقد (مُنِعَ) عندَ الأكثرِ: (تَعَدُّهُ اعْتِرَاضَاتٍ مُرَتَّبَةٍ)؛ لأَنَّ فِي تَعدُّدِها تسليمَها اللهُقدِّم؛ لأَنَّ المُعتَرضَ إذا طَالَبَه بتأثيرِ الوصفِ بعدَ أَنْ مَنَعَ وجودَ الوصفِ، فقد نَزَلَ عن المنعِ وسَلَّمَ وجودَ الوصفِ الَّذِي هو المُقَدَّمُ؛ لأَنَّه لو أَصَرَّ على وجودِ الوصفِ لَما طالَبَه بتأثيرِ الوصفِ لأَنَّ على وجودِ الوصفِ لَما طالَبَه بتأثيرِ الوصفِ لأَنَّ تأثيرَ ما لا وجودَ له محالٌ، فلا يَستحقُّ المُعتَرضُ غيرَ جوابِ الأخير، فيتَعَيَّنُ الآخرُ للوُرودِ فقطْ.

و(لا) يُمنَعُ مِن تعدُّدِ اعتِراضاتِ (غَيْرِ مُرَتَّبَةٍ) عندَ الجمهورِ (وَلَوْ) كانَتْ (مِنْ أَجْنَاسٍ، وَ) حيثُ جَازَ تعدُّدُ الاعتِراضاتِ فإِنَّه (يَكْفِي) المُستدلَّ (جَوَابُ آخِرِهَا) لكنْ ذَكَرَ ابنُ عقيلٍ في الجدلِ أنَّ الجوابَ إذا زادَ أو نَقَصَ لم يُطابِقِ السُّوْالَ لعُدولِه عن مطلوبِه.

قالَ ابنُ مُفْلِحٍ: والصَّحيحُ خلافُ هذا، وعليه عملُ أكثرِ الجَدلِيِّينَ (١٠).

تَتِمَّةٌ: ترتيبُ الأسئلةِ وهو جَعلُ كلِّ سؤالٍ في رُتبتِه على وجهٍ لا يُفضي بالتَّعرُّ ضِ إلى المنعِ بعدَ التَّسليمِ، واتَّفقوا على أنَّ ترتيبَها على هذا الوجهِ أَوْلى.

<sup>(</sup>١) ليس في (د). (٢) ليس في (ع).

<sup>(</sup>٤) (أصول الفقه) (٣/ ١٤١١).

<sup>(</sup>٣) في (ع): تسليمًا.

إذا عَرَفْتَ ذلك، فبعضُ الأسئلةِ مُقَدَّمٌ طبعًا على بعض فليُقَدَّمْ وَضعًا، فيُقَدَّمُ الاستفسارُ ليُعرَفَ ما يَرِدُ على اللَّفظِ، ثمَّ فسادُ الاعتبارِ؛ لأنَّه نظرٌ في فسادِ القِيَاسِ جملةً، وهو قبلَ النَّظرِ في تفصيلِه، ثمَّ فسادُ الوضع؛ لأنَّه أخصُّ ممَّا تَلَاه، والنَّظرُ في الأعمِّ مُقَدَّمٌ على النَّظرِ في الأخصِّ، ثمَّ ما يَتَعَلَّقُ بالأصل على ما تَعَلَّقَ بالعلَّةِ؛ لأنَّ العِلَّةَ مُستنبطةٌ مِن حُكم الأصل، ثمَّ ما يَتَعَلَّقُ بالعلَّةِ على ما تَعَلَّقَ بالفرع؛ لأنَّ الفرعَ يَتَوَقَّفُ على العِلَّةِ، ثمَّ المطالبةُ بتأثيرِ الوصفِ وسؤالُ عدم التَّأثيرِ والقدح في المناسبةِ والتَّقسيم، وكَوْنُ الوصفِ غيرَ ظاهرِ ولا يَنضبطُ، وكَوْنُ الحُكم غيرَ مُفْضِ إلى المقصودِ منه لكونِ هذه الأسئلةِ صفةَ وجودِ العِلَّةِ، ويُقَدَّمُ النَّقضُ والكسرُ على المعارضةِ؛ لأنَّ النَّقضَ يُورَدُ لإبطالِ العِلَّةِ، والمعارضةَ تُورَدُ لاستقلالِها، والعِلَّةُ مقدَّمةٌ على استقلالِها، ثمَّ المعارضةُ (١) الأصلُ والتَّركيبُ لكَوْنِه معارضًا للعلَّةِ، ثمَّ مَنعُ وجودِ العِلَّةِ في الفرع ومخالفة حُكمِه لحكم الأصل، ومخالفتُه للأصل في الضَّابِطِ أو الحكمةِ، والمعارضةُ في الفرع، وسؤالُ القلبِ لكَوْنِه نظرًا فيما يَتَعَلَّقُ بِالفرعِ التَّابِعِ للأصلِ، ثمَّ القولُ بالموجَبِ لتَضمُّنِه تسليمَ كلِّ ما تَعَلَّقَ بالدَّليل المثمِرِ له.

وذَكَرَ الآمِدِيُّ في «المنتهى» أنَّ الأسئلةَ خمسةٌ وعشرونَ سؤالًا، وذَكَرَها في الجدلِ الَّذِي له إحدى وعشرينَ، وذَكَرَها على ضَربينِ: أحدِهما يَرجعُ إلى مناسباتٍ الله تحقيقِ أمورٍ فقهيَّةٍ وإلزاماتٍ أحكاميَّةٍ، والثَّاني يَرجعُ إلى مناسباتٍ جدليَّةٍ ومُؤاخَذاتٍ لفظيَّةٍ.

<sup>(</sup>۱)زاد في (ع): ثم.

فالأوَّلُ وهو أهمُّها يَنحَصِرُ في أسئلةٍ عشرةٍ، وهي: فسادُ الاعتبارِ، فسادُ اللوضعِ، منعُ حُكْمِ الأصلِ، سؤالُ الاستفسارِ، منعُ وجودِ الوصفِ في الفرعِ، منعُ عِلَيَّةِ الوصفِ المذكورِ ويُلقّبُ بسؤالِ المُطالبةِ، النَّقضُ، المعارضةُ في الأصل، منعُ وجودِ العِلَّةِ في الفرع، القولُ بالموجَبِ.

الضّربُ الثّاني وهو أَحَدَ عَشَرَ سؤالاً: عدمُ التّأثيرِ، الكسرُ، العكسُ، التَّقسيمُ، بيانُ اختلافِ المَظِنَّةِ في الفرع والأصلِ معَ اتِّحادِ جنسِ المصلحةِ، بيانُ اختلافِ جنسِ المصلحةِ مع اتِّحادِ المَظِنَّةِ عَكْسُ الَّذِي قَبْلَه، بيانُ اختلافِ حُكْمِ الأصلِ والفرعِ كقياسِ التَّحريمِ على الوجوبِ أو الوجوبِ على التَّحريمِ، المعارضةُ في الأصلِ، المعارضةُ في الفرعِ، القلبُ، سؤالُ التَّركيب، فهذه واحدٌ وعشرون سؤالًا.

قالَ الطُّوفِيُّ: والأشبهُ أنَّ كلَّ ما قَدَحَ في الدَّليلِ اتَّجَهَ إيرادُه، كما أنَّ كلَّ سلاح صَلُحَ للتَّأثيرِ في العدوِّ يَنبغي استصحابُه (١٠).



<sup>(</sup>١) «شرح مختصر الروضة» (٣/ ٥٦٨).

## (فَصُلُّ)

# في احتكام الجدل وَحدِّهِ وَصِفَتْ وآدابهِ

(الجَدَلُ) له معنيانِ: مَعنَّى في اللُّغةِ، ومَعنَّى في الاصطلاحِ.

فاللَّغةُ: جَدَلَه يَجْدُلُه: أَحْكَمَ فَتْلَه، والجَدَلُ: اللَّدَدُ في الخصومةِ والقدرةُ عليها. جَادَلَه فهو جَدِلٌ، ككَتِف، ومِجْدَلٌ كمِنْبَر، ومِجْدَالٌ كمِحْرَاب، والإجْدَالُ: هو الظَّفَرُ، وجَدَلْتُ الحبل [أَجْدُلُه جَدْلًا] ((): فَتَلْتُه فَتْلًا مُحْكَمًا والإجْدَالُ: هو الظَّفَرُ، وجَدَلْتُ الحبل [أَجْدُلُه جَدْلًا] ((): فَتَلْتُه فَتْلًا مُحْكَمًا والجَدَالَةُ الأرضُ. يُقالُ: طَعَنَه فجَدَلَه؛ أي: رَمَاه بالأرضِ، فانْجَدَلَ؛ أي: فسَقَطَ، وجَادَلَه؛ أي: خاصَمَه مُجادَلَةً وجِدَالًا.

(وَ) أَمَّا حدُّ الجَدلِ اصطلاحًا ف (هُ وَ فَتْلُ الخَصْمِ عَنْ قَصْدِهِ) أي: فتلُ المُجادِلِ للخصمِ عن مذهبِه بالمُحَاجَّةِ فيه (لِطلَبِ صِحَّةِ قَوْلِهِ) أي: المُجادِلِ (وَإِبْطَالُ) قَوْلِ (غَيْرِهِ) ولا يَخلُو إمَّا أَنْ يَكُونَ فَتْ لا على طريقةِ المُجادِلِ (وَإِبْطَالُ) قَوْلِ (غَيْرِهِ) ولا يَخلُو إمَّا أَنْ يَكُونَ فَتْ لا على طريقةِ السُّوالِ، أو على طريقةِ الجوابِ، فطريقةُ السُّوالِ للهدمِ للمذهبِ كما أنَّ طريقة الجوابِ البناءُ للمذهبِ لأنَّ على المجيبِ أن يَبني مذهبه على الأصولِ الصَّحيحةِ وعلى السَّائلِ أَنْ يُعجِزَه عن ذلك، أو عن الانفصالِ ممَّا يَلْزَمُ عليه من الأمورِ الفاسدةِ فأحدُهما معجزٌ عن قيامِ الحُجَّةِ على المذهبِ، والآخرُ مُبَيِّنٌ لقيامِ الحُجَّةِ عليه، وذلك ممَّا يَدَّعِيه كلُّ واحدٍ إلى المذهبِ، والآخرُ مُبَيِّنٌ لقيامِ الحُجَّةِ عليه، وذلك ممَّا يَدَّعِيه كلُّ واحدٍ إلى أَنْ يَظهَرَ مَا يُوجِبُ استقلالَ أَحدِهما على الآخرِ بالحُجَّةِ.

وكلُّ جدلٍ فإِنَّما يُحتاجُ إليه لأجلِ الخلافِ في المذهب، ولو ارتفعَ الخلافُ: لم يَصِعَّ جدلٌ.

<sup>(</sup>۱)ليس في (د).

وهو (مَأْمُورٌ بِهِ ('' عَلَى وَجْهِ الإِنْصَافِ وَإِظْهَارِ الْحَقِّ) لأنَّ الغرضَ بالجدلِ مِن المنصفِ نقلُ المخالفِ عن الباطلِ إلى الحقِّ، وعن الخطأِ إلى الإصابةِ. وما سوى هذا فليْسَ بغرض صحيح، مثلُ بيانِ غَلَبَةِ الخصمِ وصناعةِ المجادلةِ، ويَدُلُّ عليه القرآنُ العظيمُ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَبَحَدِلْهُم بَالَتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ('') ﴿ وَلَا يُحَدِلُهُ الْسَلِي عَنْ إِلَّا بِالْتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ('').

(وَ) قد (فَعَلَهُ الصَّحَابَةُ) رَضَالِكَ عَنْمُ كما فَعَلَ ذلك ابنُ عبَّاسٍ لَمَّا جادَلَ الخوارجَ والحَرُورِيَّةَ، ورَجَعَ منهم عن مقالتِه خلقٌ كثيرٌ، وكذلك غيرُه.

(وَ) فَعَلَه (السَّلَفُ) كعمرَ بنِ عبدِ العزينِ، فإنَّه أيضًا جادَلَ الخوارَجَ ورَجَعَ إليه في بعضِ المسائل، وكذلك غيرُهم، وهم السَّادةُ القادةُ المُقتَدَى جهم في أقوالِهم وأفعالِهم، وكلُّهم قَصَدَ بذلك إظهارَ الحقِّ وإعلاءَه وإبطالَ غيره وإخمادَه.

(فَأَمَّا) إذا كَانَ الجدلُ (عَلَى وَجْهِ الغَلَبَةِ وَالخُصُومَةِ وَالغَضَبِ وَالمِرَاءِ) قَالَ بعضُ أصحابِنا: قد (أَنُهِينا عن جميع هذا، يُقال: مَارَى يُمَارِي مُمَارَاةً وَمِرَاءً؛ أي: جَادَلَ، (وَ) المِراءُ (هُوَ اسْتِخْرَاجُ غَضَبِ المُجَادَلِ) مِن قولِهم: مَرَيْتُ الشَّاةَ إذا اسْتخرَجْتُ لَبَنَها، وذلك يَقدَحُ الشَّكَ في القلب، (فَ) هو مُرَيْتُ الشَّاةَ والحقَّ (وَإِلَيْهِ انْصَرَفَ (مُزِيلٌ عَنْ طَرِيقِ الحَقِّ) وإنْ أصابَ صاحبُه السَّنَّة والحقَّ (وَإِلَيْهِ انْصَرَفَ النَّهْ عِينَ: "قِيلَ وَقَالَ")، ولم يَبْلُغْنا عن أحدٍ مِن فُقهائِنا وعلمائِنا أنَّه جادَلَ أو ناظَرَ أو خاصَمَ.

<sup>(</sup>١) قوله: مأمور به. في «مختصر التحرير» (ص٤٤٤): دل القرآن على الأمر به.

<sup>(</sup>٢)النحل: ١٢٥.

<sup>(</sup>٣) العنكبوت: ٤٦.

<sup>(</sup>٤) في (د): وقد.

(وَفِيهِ) أي: المراءِ والجدلِ (غَلْقُ بَابِ الفَائِدةِ، وَفِي المُجَالَسَةِ لِلْمُنَاصَحَةِ فَتُحُهُ) وفي «فنونِ» ابنِ عقيل: قالَ بعضُ مشايخِنا المُحقِّقين: إذا كانَتْ مجالسُ النَّظرِ مَشحونة بالمُحاباةِ لأربابِ المناصبِ تَقَرُّبًا، وللعَوَامِّ تَخَوُّنًا، وللنَّظرِ مَشحونة بالمُحاباةِ لأربابِ المناصبِ تَقَرُّبًا، وللعَوَامِّ تَخَوُّنًا، وللنَّظر اللَّهُ مَسَاحَ وللنَّظراءِ تَعَمُّلًا وتَجَمُّلًا، ثمَّ إذا لاحَ دليلٌ خَوَّنْتُمُ اللَّائِحَ وأَطفَأْتُم مصباحَ الحقي، هذا واللهِ الإياسُ مِن الخيرِ مُصيبةٌ عَمَّتِ العقلاءَ في أديانِهم، وتَركُ المحاباةِ في أموالِهم، ما ذاك إلَّا لأنَّهم لم يَشُمُّوا ربيحَ اليقينِ.

(وَ) أَمَّا (مَا يَقَعُ) مِن الجدلِ (بَيْنَ أَرْبَابِ المَذَاهِبِ أَوْفَقُ مَا يُحْمَلُ الأَمْرُ فِي إِنَّ مُنَا الْأَمْرُ فِي إِنَّنْ يَخْرُجَ مَخْرَجَ الإِعَادَةِ وَالدَّرْسِ) قاله ابنُ هُبَيْرَةٌ (١).

(فَأَمَّا اجْتِمَاعُ) جَمْعِ (مُتَجَادِلِينَ) في مسألةٍ (كُلَّ مِنْهُمْ لا يَطْمَعُ أَنْ يَرْجِعَ إِنْ ظَهَرَتْ حُجَّةٌ، وَلا فِيهِ مُؤَانَسَةٌ وَمَوَدَّةٌ وَتَوْطِئَةُ القُلُوبِ لِوَعْيِ حَقِّ) بل هو على الضِّدِ فتكلَّمَ فيه العلماءُ وهو (مُحْدَثُ (٢) مَذْمُومٌ) وعليه يُحمَلُ ما رَوَاه على الضِّدِ فتكلَّمَ فيه العلماءُ وهو (مُحْدَثُ (٢) مَذْمُومٌ) وعليه يُحمَلُ ما رَوَاه أحمدُ (٣) والتِّرمذيُ (٤) وصَحَّحه عن أبي غالبٍ وهو مُختلَفٌ فيه عن أبي أمامَةَ مر فوعًا: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلّا أُوتُوا الجَدَلَ -ثُمَّ تَلا-: ﴿ مَاضَرَبُوهُ لِكَ إِلَا جُدَلًا ﴾ (٥) ».

وللتِّرمذيِّ عن ابنِ عبَّاسٍ مرفوعًا: «لا تُمَارِ أَخَاكَ»(١).

<sup>(</sup>١) ينظر: «أصول الفقه» (٣/ ١٤١٣)، و«شرح الكوكب المنير» (٤/ ٣٦٦).

<sup>(</sup>٢) في «مختصر التحرير» (ص٤٤٤): فمحدث.

<sup>(</sup>٣) دمسند أحمد (٢٢٥٩٤).

<sup>(</sup>٤) دجامع الترمذي، (٣٢٥٣) وقال: حسن صحيح.

<sup>(</sup>٥) الزخرف: ٥٨.

<sup>(</sup>٦) (جامع الترمذي) (١٩٩٥) وقال: غريب.

قالَ في «الواضح»: وكلُّ جدلٍ لم يَكُنِ الغرضُ فيه نصرةُ الحقِّ، فإِنَّه وبالُّ على صاحبِه، والمَضَرَّةُ فيه أكثرُ مِن المنفعةِ؛ لأنَّ المخالفةَ تُوحِشُ (١٠).

(وَلَوْلا مَا يَلْزَمُ مِنْ إِنْكَارِ البَاطِلِ وَاسْتِنْقَاذِ الهَالِكِ بِالِاجْتِهَادِ فِي رَدِّهِ عَنْ ضَلَالَتِهِ لَمَا حَسُنَ) الجدلُ؛ (لِلْإِبحَاشِ) فيه (غَالِبًا، وَلَكِنْ ('') فِيهِ أَعْظَمُ المَنْفَعَةِ مِعَ قَصْدِ (التَّقَوِي عَلَى الِاجْتِهَادِ)، المَنْفَعَةِ مع قَصْدِ أَلْ منفعة فيه مع قَصْدِ (المُغَالَبَةِ وَبَيَانِ الفَرَاهَةِ نَعُوذُ بِاللهِ) تَعَالَى (مِنْهُمَا)، ويَنبغي أَنْ يَجْتَنِهَ (فَإِنَّ طَلَبَ الرِّيَاسَةِ فِي التَّقَدُّم بِالعِلْم يُهْلِكُ).

(وَالمُعَوَّلُ فِيهِ) أي: الجدلِ (عَلَى إِظْهَارِ الحُجَّةِ وَإِبْطَالِ الشَّبْهَةِ فَيُرْشِدُ المُسْتَرْشِدَ وَيُحَذِّرُ المُنَاظِرَ).

قالَ ابنُ الجَوزِيِّ فِي قولِه تَعالى: ﴿ فَلَا يُنَزِعُنَكَ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ (٣) أي: في الذَّبائحِ؛ أي: فيلا يُنَزِعُنكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا الذَّبائحِ؛ أي: فلا تُنَازِعُهم، ولهذا قالَ: ﴿ وَإِن جَدَدُوكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (١) ، وهذا أدبُّ حَسنٌ عَلَّمَه اللهُ تَعَالَى عبادَه ليَرُدُّوا به مَن جادَلَ تَعَنَّا ولا يُجِيبُوه (٥) .

(فَلَوْ بَانَ لَهُ) أي: المجادلِ (سُوءُ قَصْدِ خَصْمِهِ: تَوَجَّهَ تَحْرِيمُ مُجَادَلَتِهِ) وهو الصَّحيحُ مِن المذهبِ كدُخولِ مَن لا جُمُعَةَ عليه في البيع معَ مَن تَلْزَمُه.

(وَيَبْدَأُكُلُّ مِنْهُمَا) [أي: مِن أَدَبِ الجدلِ أَنْ يَبْدَأُ كُلُّ وَاحدِ مِن المتجادلَينِ [1] (بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى وَالثَنَاءِ عَلَيْهِ) عَرَّهَ عَلَى لهِ عَلَيْهِ) عَرَّهَ عَلَى اللهِ اللهِ تَعَالَى وَ الثَنَاءِ عَلَيْهِ) عَرَّهَ عَلَى الحديثِ: «كُلُّ أَمْدٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبُدُأْ فِيهِ

<sup>(</sup>١) (الواضح في أصول الفقه (١/ ١٧). (٢) في (مختصر التحرير) (ص٢٤٤): لكن.

<sup>(</sup>٣) الحج: ٦٨.

<sup>(</sup>٥) وزاد المسير ، (٦/ ٢٤٩). (٦) ليس في ود..

بِيِسْمِ اللهِ فَهُوَ أَبْتُرٌ »(١)، ولأنَّ الحمدَ والثَّناءَ عليه تَعَالَى ممَّا يُعينُ على تحصيلِ التَّوفيقِ للحقِّ والإعانةِ على الصَّوابِ.

ومِن أدبِ الجدلِ: أَنْ يَجعَلَ السَّائلُ والمسؤولُ قَصدَهما نُصرةَ اللهِ ببيانِ الحُجَّةِ ودحضِ الباطلِ بإبطالِ الشُّبهةِ؛ لتَكُونَ كلمةُ اللهِ هي العُليا، وهذا أعلى المقاصدِ الثَّلاثةِ.

والشَّاني: الإدمانُ للتَّقَوِّي على الاجتهادِ [مِن مراتبِ الدِّينِ، فالأُولى كالجهادِ، والثَّانيةُ كالمناضلةِ الَّتي يُقصَدُ بها التَّقوِّي على الاجتهادِ](٢)، ونَعوذُ باللهِ مِن الثَّالثةِ: وهي المغالبةُ وبيانُ الفراهةِ على الخصمِ، والتَّرجيحُ عليه في الطَّريقةِ.

(وَلِلسَّائِلِ إِلْجَاءُ مَسْؤُولٍ إِلَى الجَوَابِ) أي: له مضايقتُه إليه قالَ في «التوضيح»(٢): يَنبغي للسَّائلِ أن يَنظُرَ إلى المعنى المطلوبِ في السُّؤالِ، فإنْ عَدَلَ المجيبُ لم يَرضَ منه إلَّا بالرُّجوعِ إلى جوابِ ما سَأَلَه عنه.

مثاله: أن يَقُولَ السَّائلُ: هل يَحرُمُ النَّبيذُ؟ فيَقولَ المجيبُ: قد حَرَّمَه قومٌ مِن العلماءِ.

هذا عند أهلِ الجدلِ لَيْسَ بجوابٍ، وللسَّائلِ أَنْ يُضايِقَه في ذلك بأَنْ يَضايِقَه في ذلك بأَنْ يَقولَ: لم أَسألك عن هذا، ولا بانَ مِن سؤالي إيَّاك جهلي بأنَّ قومًا حَرَّمُوه، ولا سَأَلْتُك: أحرامٌ هو؟ فجوابي أَنْ ولا سَأَلْتُك: أحرامٌ هو؟ فجوابي أَنْ تَقولَ: حرامٌ، أو: لا أَعلَمُ، فإذا ضَايَقَه ٱلْجَأَه إلى الجوابِ.

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه. (۲) لیس فی «د».

<sup>(</sup>٣) كذا، والمقصود: «الواضح في أصول الفقه» (٤/ ٣٧٣).

(vv.)

(فَيُجِيبُ، أَوْ يُبَيِّنُ عَجْزَهُ) بتحقيقِ الجوابِ (وَلا يُجِيبُ) مسؤولٌ سائلاً (١) (فَيُجِيبُ مُسؤولٌ سائلاً (مُفْصِحًا) بسؤالِه (تَعْرِيضًا) بالجوابِ. فإذا سَأَلَه السَّائلُ بالإفصاحِ لم يَقنَعْ بالجوابِ إلَّا بالإفصاح.

قالَ في «الواضح»: ولا يَصِحُّ الجدلُ معَ الموافقةِ في المذهب، إلَّا أنْ يَتَكَلَّمَا على طريقِ المُباحثةِ، فيُقَدِّرون الخِلافَ لتَصِحَّ المطالبةُ ويتَمَكَّنُ مِن الزِّيادةِ، وليسَ على المسؤولِ أنْ يُجِيبَ السَّائلَ عن كلِّ ما سَأَلَه عنه (٢).

(وَعَلَيْهِ أَنْ يُجِيبَهُ فِيمَا فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَهُمَا؛ لِتَظْهَرَ حُجَّتُهُ) فيه وسلامتُه مِن المطاعنِ عليه، وإلَّا خرجَ عن حدِّ السُّؤالِ الجدليِّ، والكلامُ في هذا الشَّأنِ إِنَّمَا يُعَوَّلُ فيه على الحُجَّةِ لتَظهَرَ والشُّبهةِ لتَبْطُلَ، وإلَّا فهدرٌ، وهو الَّذِي رُفِعَتْ بشُؤمِه ليلةُ القدرِ، وإليه انْصَرَفَ النَّهي عن قِيلَ وقال.

فائدةً: الحُجَّةُ لغةً: القصدُ، ومنه حَجُّ البيتِ، وقد يُقالُ للشُّبَهِ: حُجَّةٌ داحضةٌ، ولا يَجُوزُ إطلاقُه حَتَّى يُبَيِّنَ أَنَّه استعارةٌ، وما شَهِدَ -بمَعنى حَكَمَ (٣) - آخرُ حُجَّةٌ، نحوُ: الجسمُ مُحدَثٌ يَشْهَدُ بأنَّ له مُحْدِثًا، وما لا يَشْهَدُ دَلالةٌ، كَ: الجسمُ موجودٌ، إلَّا أَنَّه كَثُرَ، فوقَعَتْ موضِعَ الحُجَّةِ، ومِن الفَرقِ إشارةُ الهادي إلى الطَّريقِ والنَّجمِ والرِّيحِ على القبلةِ دَلالةٌ لا حُجَّةٌ، وإن قالَ المجيبُ: لو جازَ كذا لجازَ كذا فهو كقولِ السَّائلِ: إذا كانَ كذا فلم لا يَكُونُ كذا، إلَّا أَنَّه لا يَلْزَمُه أَن يَأْتِي بالعلَّةِ الموافقةِ بينَهَما؛ لأنَّه مِن فرضِ المجيبِ، ويَلْزَمُ المجيبَ أَنْ يُبَيِّنَ له، ولو كَانَ للمجيبِ أَنْ يَقُولَ له: ومِن

<sup>(</sup>٢) (الواضح في أصول الفقه، (١/ ٣٠٩).

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) ليس في (د).

أين اشْتَبَها لكانَ له أن يَصِيرَ سائلًا، وكانَ على السَّائلِ أن يَصِيرَ مُجيبًا وكانَ له أيضًا أنْ يَقُولَ: ولمَ تُنكِرُ تَشابُهَهما والمجيبُ مُدَّعِيه.

(وَلِلسَّائِلِ أَنْ يَقُولَ) لمن أجابَه عن شيءٍ: (لِمَ ذَاكَ؟ فَإِنْ قَالَ) المجيبُ: (لِمَّ ذَاكَ؟ فَإِنْ قَالَ) المجيبُ: (لِأَنَّـهُ لَا فَرْقَ، قَالَ) له السَّائلُ: (دَعْـوَاكَ لِعَدَمِ الفَـرْقِ كَدَعْـوَاكَ لِلْجَمْعِ، وَنَخَالُفِكَ فِيهِمَا.

فَإِنْ قَالَ) المجيبُ: (لا أَجِدُ فَرْقًا، قَالَ) له السَّائلُ: (لَيْسَ كُلُّ مَا لَمْ تَجِدْهُ) فرقًا (يَكُونُ بَاطِلًا).

واعلَمْ أنَّ سؤالَ الجدلِ على خمسةِ أقسامٍ:

سؤالٌ عن ِ المذهب، وسؤالٌ عن الدَّليل، وسؤالٌ عن وجه الدَّليل، وسؤالٌ عن وجه الدَّليل، وسؤالٌ عن الإلزام. وتحسينُ الجوابِ وتحديدُه يَقْوَى به العملُ والعلمُ.

فأوَّلُ ضروبِ الجوابِ: الإخبارُ عن ماهيَّةِ المذهبِ، ثمَّ الإخبارُ عن ماهيَّةِ المذهبِ، ثمَّ الإخبارُ عن ماهيَّة برهانِه، ثمَّ وجهِ دَلالةِ البُرهانِ عليه، ثمَّ إجراءُ العِلَّةِ في المعلولِ وحياطتُه مِن الزِّيادةِ فيه والنُّقصانِ منه؛ لثلًا يَلْحَقَ به ما لَيْسَ منه، ويَخرُجَ عنه ما هو منه. والحُجَّةُ في ترتيبِ الجوابِ كالحُجَّةِ في ترتيبِ السُّؤالِ؛ لأنَّ كلَّ ضربِ مِن ضُرُوبِه مُقابِلٌ لضربِ مِن ضروبِ السُّؤالِ.

(وَيُشْتَرَطُ: انْتِمَاءُ سَائِلٍ إِلَى مَذْهَبٍ ذِي مَذْهَبٍ لِلظَّبْطِ) وإنْ كانَ الأليقُ بِحالِه التَّجرُّدَ عن المذاهبِ لاستِرشادِه، (وَأَلَّا يَسْأَلُ عَنْ أَمْرٍ جَلِيٍّ)أي: واضح (فَيَكُونَ) إذ ذاك (مُعَانِدًا.

وَيَجُوزُ طَلَبُ المَذْهَبِ لا وَضْعُهُ وَطَلَبُ [دَلِيلٍ لَهُ](١)،

وَيُكْرَهُ اصْطِلَاحًا تَأْخِيرُ الجَوَابِ) عن السُّؤالِ تأخيرًا (كَثِيرًا).

قالَ في «الإيضاح» (٢): اعلم أنَّه لا بُدَّ مِن معرفةِ السَّائلِ، والسُّوالِ، والسُّوالِ، والمسؤولِ، والجواب.

أمّا السّائل: فهو القائل: ما حُكمُ اللهِ في هذه الواقعة؟ وبعدَ ذِكرِ الحكمِ عنِ ما الدَّليلُ عليه؟ ويَلْزَمُه الانتماءُ إلى مذهبِ ذي مذهب؛ صيانة للكلامِ عنِ النَّشرِ الَّذِي لا يُجدي، فإنَّ المُستدلَّ إذا ذَكَرَ مثلًا الإجماعَ دليلًا، فلا فائدة في تمكينِ السّائلِ مِن مُمانَعَة كَونِه حُجَّة بعدَما اتَّفَقَ على التَّمسُّكِ به الأئمةُ الأربعةُ وغيرُهم، ويَتَعَيَّنُ عليه قصدُ الاستفهامِ وتركُ العَنتِ، ولا يُمَكَّنُ المُداخِلُ مِن إيرادِ أمرِ خارج عنِ الدَّليلِ بالنَّظرِ إليه يُفسِدُ (") الدَّليلَ كالقلبِ والمُعارضة؛ لأنَّ ذلك وظيفةُ المُعترض،

وأمَّا السُّوالُ: فهو قولُ القائلِ: ما الحُكمُ في كذا؟ ما الدَّليلُ عليه؟ ونحوَ ذلك.

وأمَّا المسؤول: فهو المُتَصَدِّي للاستدلالِ، ويُستَحَبُّ له أن يَأخُذَ في الدَّليلِ عَقِبَ السُّؤالِ عليه، وإنْ أَخَرَه لم يَكُنْ مُنقطعًا، إلَّا إنْ عَجَزَ عنه مطلقًا،

وأمَّا الجوابُ: فهو الحُكمُ المُفْتَى به، والأَوْلَى أَن يَكُونَ الجوابُ مُطابقًا للسُّوَالِ، وإِنْ كانَ أحسَّ: فاختارَ في «الإيضاحِ» للسُّوالِ، وإِنْ كانَ أخصَّ: فاختارَ في «الإيضاحِ» الجوابَ في الفتوى دونَ الدَّليل، واللهُ أعلمُ.

<sup>(</sup>١) في (ع): دليله.

<sup>(</sup>٢) الإيضاح لقوانين الاصطلاح؛ ليوسف ابن الجوزي (ص١٣٩).

<sup>(</sup>٣) في (ع): يفيد.

(وَلا يَكْفِي) المجيبَ (عَزْوُ حَدِيثٍ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ) مِن كتبِ الفقهاءِ؛ لأنَّ المطلوبَ مِنه صنعةُ المحدِّثينَ، بل إلى كتابٍ مِنهم غيرِ مشهورِ بالسَّقَمِ.

(وَ يَنْقَطِعُ السَّائِلُ: بِعَجْزِهِ عَنْ بَيَانِ السُّؤَالِ، وَ) بِيانِ (طَلَبِ الدَّلِيلِ، وَ) طلبِ السَّائِلُ: بِعَجْزِهِ عَنْ بَيَانِ السُّؤَالِ، وَ) بِيانِ (طَلَبِ (وَجْهِهِ) أَي: السَّائِلِ (فِي دَلِيلِ المُسْتَدِلِّ، وَ) طلبِ (وَجْهِهِ) أي: السَّائِلِ المُستدلِّ (وَ) بِهِ (انْتِقَالِهِ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ، أَوْ) إلى (مَسْأَلَةٍ بِهُ رَمَّ مَعْارَضَتِهِ) لدليلِ المستدلِّ (وَ) بِهِ (انْتِقَالِهِ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ، أَوْ) إلى (مَسْأَلَةٍ أَخْرَى قَبْلَ تَمَام) المسألةِ (الأُولَى).

ق الَ أبو الخطَّابِ: (وَمِنَ الإنْتِقَالِ مَا لَيْسَ انْقِطَاعًا كَمَنْ سُئِلَ عَنْ رَدِّ اليَّسِ انْقِطَاعًا كَمَنْ سُئِلَ عَنْ رَدِّ اليَّمِينِ فَبَنَاهُ عَلَى التُحُكْمِ بِالنُّكُولِ، أَوْ) سُئِلَ عن (قَضَاءِ صَوْمِ نَفْلٍ فَبَنَاهُ عَلَى لُزُوم إِثْمَامِهِ،

وَإِنْ طَالَبَهُ) أي: المسؤول (السَّائِلُ بِدَلِيلٍ عَلَى مَا سَأَلَهُ فَانْقِطَاعٌ مِنْهُ) أي: السَّائلِ (لِبِنَاءِ بَعْضِ الأُصُولِ عَلَى بَعْضٍ، وَلَيْسَ لِكُلِّهَا) أي: الأصولِ (دَلِيلٌ تَخُصُّهُ،

وَ) يَنقطعُ (المَسْؤُولُ: بِعَجْزِهِ عَنِ الجَوَابِ، وَ) بعجزِه عن (إِقَامَةِ الدَّلِيلِ، وَ) عن (تَقْوِيَةِ وَجْهِهِ) أي: الدَّليلِ (وَ) عن (دَفْعِ الإعْتِرَاضِ) الواردِ على المسؤولِ.

(وَ) يَنقطِعُ السَّائلُ والمسؤولُ (كِلَاهُمَا: بِجَحْدِ مَا) أي: إنكارِ (() دليلُ (عُرِفَ مِنْ مَذْهَبِهِ، أَوْ) [إنكارِ دليلِ (ثَبَتَ بِنَصِّ وَلَيْسَ مَذْهَبُهُ خِلافَهُ) أي: لَيْسَ مذهبُ المنكِرِ خلافَ النَّصِّ (أَوْ) [() بإنكارِ ما ثَبَتَ بر (إِجْمَاع، وَ) بر (عَجْزِهِ عَنْ تَمَامِ مَا) أي: سؤالٍ أو جوابٍ (شَرَعَ فِيهِ، وَ) بِد (خَلْطِ كَلامِهِ براعَجْزِهِ عَنْ تَمَامِ مَا) أي: سؤالٍ أو جوابٍ (شَرَعَ فِيهِ، وَ) بِد (خَلْطِ كَلامِهِ

<sup>(</sup>١) في (ع): بإنكار.

<sup>(</sup>٢)ليس في (د).

عَلَى وَجْهِ لَا يُفْهَمُ) منه (وَ) بِ (سُكُوتِهِ حَيْرَةً) أي: سكوتِ حيرةٍ (بِلَا عُذْرٍ، وَ) بِ (تَشَاعُلِهِ بِمَا) أي: بشيءٍ (لَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّظَرِ) أي: بالتَّأَمُّلِ فيما هم فيه، (وَ) بِ (غَضَبِهِ، أَوْ قِيَامِهِ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ) الأَوَّلِ، (وَ) بِ (سَفَهِهِ عَلَى خِصْمِهِ).

ق الَ ابنُ عَقِيلِ: اعلمُ أنَّ الانقطاع: هو العجزُ عن إقامةِ الحُجَّةِ مِن الوجهِ الَّذِي ابْتُدِئَ للشَّيءِ عنِ الشَّيءِ، والانقطاعُ في الأصلِ هو الانتفاءُ للشَّيءِ عنِ الشَّيءِ، وذلك أنَّه لا بُدَّ مِن أنْ يَكُونَ انقطاعُ شيءٍ (١)، وهو على ضربين:

أحدُهما: تباعُدُ شيء عن شيء، كانقطاع طرفِ الحبلِ عن جُمْلَتِه، وانقطاع الماء عن مَجراه.

والآخرُ: عَدَمُ شيءٍ عن شيءٍ، كانقطاع ثاني الكلام عن ماضيه.

وتقديرُ الانقطاعِ في الجدلِ على أنَّه: انقطاعُ القوَّةِ عنِ النُّصرةِ للمذهبِ الَّذِي شَرَعَ في نُصرتِه (٢).

وقال أيضًا: والانقطاعُ أربعةُ أَضرُبِ: أحدُها: السُّكُوتُ للعجزِ، والثَّاني: جحدُ الضَّروراتِ، ودَفْعُ المُشاهداتِ والمُكابرةُ والبَهتُ، وهذا الضَّربُ شرِّ مِن الأوَّلِ، والثَّالثُ: المُناقضةُ، والرَّابعُ: الانتقالُ عنِ الاعتلالِ بشيء إلى الاعتلالِ بغيره (٣).

(وَ) ظَهَرَ من هذا القطعُ ب (الشَّغَبِ بِالإِيهَامِ بِلَا شُبْهَةٍ) والانقطاعُ بالمُشاغبةِ عجزٌ عنِ الاسْتِتمامِ لِما تَضَمَّنَ مِن نُصرةِ المقالةِ إلى المُمانعةِ

<sup>(</sup>١) في «الواضح في أصول الفقه): شيء عن شيء.

<sup>(</sup>٢) (الواضح في أصول الفقه (١/ ٤٨٣).

<sup>(</sup>٣) (الواضح في أصول الفقه) (١/ ٥٠٢).

بالإيهام مِن غيرِ حُجَّةٍ ولا شبهةٍ، فإنْ تَمَادَى (١) المُشَغِّبُ في غَيِّه أَعرَضَ عنه الإيهام مِن غيرِ حُجَّةٍ ولا شبهةٍ، فإذا عَرِيَ عنه الأنَّ أهلَ العلم إِنَّمَا يَتَكَلَّمون على ما فيه حُجَّةٌ أو شُبهةٌ، فإذا عَرِيَ الجدلُ عنِ الأمرينِ إلى الشَّغبِ لم يَكُنْ فيه فائدةٌ، وكانَ الأَوْلَى بذي الرَّأي والعقلِ أنْ يَصُونَ نَفْسَه ويَرغَبَ بوقتِه عنِ التَّضييعِ مَعَه، ولا سِيَّما إنْ أَوْهَمَ الحاضرينَ أنَّه سالكُ طريقَ الحُجَّةِ بالاستفسارِ عمَّا لا يُستفْهَمُ عن مِثلِه لعدم ترديدِه وغموضِه.

(وَلا يَنْقَطِعُ مَسْؤُولٌ بِتَرْكِ الدَّلِيلِ: لِعَجْزِ فَهْمِ السَّامِعِ) السُّؤال (أَوْ) وَلا يَنْقَطِعُ مَسْؤُولٌ بِرَانْتِقَالِهِ) مِن دليلِ (إِلَى) دليلِ (أَوْضَحَ مِنْهُ) أي: ولا يَنقطعُ مسؤولٌ بِرانْتِقَالِهِ) مِن دليلِ (اللَّي اللَّوَالِي الطَّلَاةُ و(السَّلَامُ) مَعَ مِن الدَّليلِ الأَوَّلِ؛ (لِقِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ) الخليلِ (عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ و(السَّلَامُ) مَعَ نمرودَ، فإنَّه لَمَّا قابَلَ قولَ الخليلِ في الحياةِ الحقيقيَّةِ بالحياةِ المجازيَّةِ انتقلَ إلى دليلِ لا يُمكِنُه يُقابِلُ الحقيقة فيه بالمجازِ، ومَنِ انتقلَ مِن دليلٍ غامضٍ إلى واضح فذلك طلبٌ للبيانِ.

قالَ ابنُ الجوزيِّ: رأى ضَعْفَ فهمِه لمعارضةِ اللَّفظِ بمِثْلِه معَ اختلافِ الفعلينِ، فانتقلَ إلى حُجَّةٍ أُخرى قصدًا لقطعِه، لا عَجزًا(٢).

قالَ الشَّيخُ: حاصلُه: يَجُوزُ الانتقالُ لمصلحةٍ، وليسَ انقطاعًا(٣).

(وَمِنْ آدَابِهِ(١)) أي: الجدلِ (وَتَرْكُهُ) أي: تركُ أدبِ الجدلِ (شَيْنٌ:

- إِجْمَالُ كُلِّ مِنْهُمَا) أي: الخَصمينِ (خِطَابَهُ معَ الآخَرِ) فإِنَّه يَجِبُ لكلِّ واحدٍ مِنهما على صاحبِه مثلُ ما يَجِبُ للآخَرِ عليه مِن الإجمالِ في خطابِه.

<sup>(</sup>۲) «زاد المسير» (۱/ ۲۳۳).

<sup>(</sup>١) في (ع): تبادى.

<sup>(</sup>٤) في «مختصر التحرير» (ص٢٤٨): أدبه.

<sup>(</sup>٣) «المسودة في أصول الفقه» (ص٥٤٥).

- (وَ) يَجِبُ (إِقْبَالُهُ عَلَيْهِ،
  - وَتَأَمُّلُهُ لِمَا يَأْتِي بِهِ،
  - وَتَرْكُ قَالْمِ كَلَامِهِ،
- وَ) تركُ (الصِّيَاحِ فِي وَجْهِهِ،
- وَال) تَجنُّبُ ل(حِدَّةِ وَالضَّجَرِ عَلَيْهِ) وتركُ الحملِ لـ على جحدِ الضَّرورةِ، إلَّا مِن حيثُ يُلْزِمُه ذلك بمَذهَبِه
- (وَ) تركُ (الإِخْرَاجِ لَهُ عَمَّا) أي: عن الحدِّ الَّذِي يَنبغي أَنْ يَكُونَ (عَلَيْهِ) في السُّوْالِ أو الجوابِ،
- (وَ) تركُ (اسْتِصْغَارِهِ) فإِنَّه يَمنَعُ مِن التَّحَفُّ ظِ ويُثَبِّطُ عن المبالغة، وتركُ الاحتقارِ لِما يَأْتِي به، إلَّا مِن حيثُ يُلْزِمُه الحُجَّةَ إِيَّاه، والتَّنبُهُ له عن ذلك إن نَدَرَ عنه أو مناقضة إن ظَهَرَتْ في كلامِه، وألَّا يُمانِعَه العبارة إذا ذلك إن نَدرَ عنه أو مناقضة إن ظَهَرَتْ في كلامِه، وألَّا يُمانِعَه العبارة إذا أَدَّتِ المعنى وكانَ الغرضُ إِنَّمَا هو في المعنى دونَ العبارة، وألَّا يَخرُجَ في عبارتِه عن العادة، وألَّا يُدخِلَ في كلامِه ما لَيْسَ منه، ولا يَستعملَ ما يَقتضي التَّعدِي على خصمِه، والتَّعدِي خروجُه عمَّا يَقتضي السُّؤالُ والجوابُ، ولا يَمنعَه البناءَ على أمثلة، ولا يُشَنعُ ما لَيْسَ بشنيع في مذهبِه، أو يَعُودَ عليه مِن الشَّناعةِ مِثلُه، ولا يَأخُذَ عليه شَرَفَ المجلسِ للاستظهارِ عليه، ولا يَستعملَ الإبهامَ بما يَخرُجُ عن حدِّ الكلام.

(وَمَقَامُ التَّعَلُّمِ (١)) والتَّأَدُّبِ يَكُونُ (تَارَةً بِالعُنْفِ، وَتَارَةً بِاللَّطْفِ) وسلوكُ

<sup>(</sup>١) في (مختصر التحرير) (ص٢٤٩): التعليم.

أحدِهما يُفَوِّتُ فائدةَ الآخرِ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَأَمَّاالْسَآبِلَ فَلَا نَنْهَرْ ﴾ (١) وقِيلَ في التَّفسيرِ: إنَّه (٢) السَّائلُ في العلومِ، وقِيلَ: هو عامٌّ فيها وفي سؤالِ المالِ.

فائدةً: اعلَمْ أنَّ الجدلَ لا يَخلو الخصمُ فيه من أنْ يَكُونَ في طبقةِ خصمِه أو أعلى، أو أدونَ، فإنْ كانَ في طبقتِه كانَ قولُه له: الحقُّ في هذا كذا دونَ كنذا مِن قِبَلِ كَيْتَ وكَيْتَ، ولأجلِ كذا وعلى الآخرِ أنْ يَتَحَرَّى له الموازنة في الخطابِ، فذلك أسلمُ للقلوبِ وأنقى لشَغلِها عن ترتيبِ النَّظرِ، فإنَّ التَّطفيفَ في الخطابِ يُعمِي القلبَ عن فهم السُّؤالِ والجوابِ.

وإنْ كانَ أعلى فلْيَتَحَرَّ ويَجتنبِ القولَ له: هذا خطأٌ، أو: غلطٌ، أو: لَيْسَ كما تَقُولُ، بل يَكُونُ قولُه له (٣): أَرَأَيْتَ إِنْ قالَ قائلٌ: يَلْزَمُ على ما ذَكَرْتَ كذا إِنِ اعترضَ على ما ذَكَرْتَ معترضٌ بكذا، فإنَّ نفوسَ الكرامِ تأبى خشونة الكلام؛ إذ لا عادة لهم بذلك، وإذا نَفَرتِ النَّفوسُ عَمِيَتِ القلوبُ وخَمدَتِ الخواطرُ، وانْسَدَّتْ أبوابُ الفوائد، فحُرِمَ الكلُّ الفوائد بسفهِ السَّفيهِ وتقصيرِ الجاهلِ في حقوقِ الصَّدورِ، وقد أَدَّبَ اللهُ تَعَالَى أنبياءَه للرُّؤساءِ مِن أعدائِه، فقالَ لموسى وهارونَ في حقّ فرعونَ: ﴿ فَقُولًا لَهُ، فَوَلًا لَيْنَا ﴾ (١٠) والأدبُ معيارُ العقولِ ومعاملةُ الكرام، وسوءُ الأدبِ مُقَطِّعةٌ للخيرِ ومُدْمِغَةٌ للجاهلِ، فلا تتَأَخَّرُ إهانتُه، ولو لم يَكُنْ إلَّا هجرانُه وحرمانُه.

وأمَّا الأدونُ فيُكلَّمُ بكلامِ اللُّطفِ والتَّفهيمِ، إلَّا أنَّه يَجُوزُ أَنْ يُقالَ له إذا أتى بالخطأِ: هذا خطأٌ، وهذا غلطٌ مِن قِبَلِ كذا؛ ليَذُوقَ مَرارَةَ سُلوكِ الخطأِ، فيَجَنِبَه، وحلاوةَ الصَّوابِ فيَتَبِعَه. ورياضةُ هذا واجبةٌ على العلماءِ وتَركُه

<sup>(</sup>٢) في «ع»: إن.

<sup>(</sup>۱)الضحى: ۱۰.

<sup>(</sup>٤)طه: ٤٤.

<sup>(</sup>٣) ليس في (د).

سُـدًى مَضَرَّةٌ له، فإنْ عُـوِّدَ الإكرامَ الَّذِي يَستحِقُّه الأعلى طَبَقَةً أَخْلَدَ إلى خَطَئِه ولم يَزَعْه عن الغلطِ وازعٌ.

(وَيَنْبَغِي) لأحدِ الخصمينِ: (ألَّا يَغْتَرَّ بِخَطَأِ الخَصْم) الآخرِ فإذا أخطأ أحدُهما في الجدلِ في بعضِ المذاهبِ فاحذرِ الاغتِرارَ بذلك؛ فإنَّه لَيْسَ في خطئِه في مذهب دليلٌ على أنَّه قد أُخطأ في مذهب آخر، فلا يُلتَفَتُ إلى التَّمويهِ، فإنَّ بعضَ مذاهبِ فلانٍ يَتَعَلَّقُ ببعض، فإنْ فَسَـدَ واحدٌ منها فَسَـدَ جميعُها، فإنَّ ذلك يَحمِلُك على التَّخطئةِ بغيرِ بصيرةٍ لمن لَعَلَّه أنْ يَكُونَ مُصيبًا فيما أتَى به، فاعتبر ذلك، ولا تَتَّكِلْ على مِثل هذا المعنى، ولكن إذا كَثُرَ خَطَوُه أَوْجَبَ ذلك تهمةً لمذهبِه وقِلَّةَ سكونٍ إلى اختيارِه مِن غيرِ أن يُحَصِّلَ ذلك دليلًا على فسادِه لا مَحالةً.

(وَ) يَنبغي (أَنْ يَحْتَرِزَ) في كلِّ جدلٍ (مِنْ حِيلَتِهِ) أي: الخصم.

(وَأَلَّا يَعْتَادَ الخَوْضَ فِي الشَّغَبِ) ومَن خاضَ فيه تَعَوَّدَه (فيُحْرَمَ الإِصَابَةَ، وَيَسْتَرُوحَ إِلَيْهِ) ومَن عُرِفَ به سَقَطَ شُقوطَ الذَّرَّةِ، وأدبُ الجدلِ يَزينُ صاحبَه وتَركُه يَشِينُه.

ولا يَنبغي أنْ يَنظُرَ لِما اتَّفَقَ لبعضٍ مَن تَرَكَه مِن الحظوةِ في الدُّنيا، فإِنَّه إنْ كَانَ رفيعًا عندَ الجهَّالِ فهو ساقطٌ عندَ ذوي الألباب (معَ أَنَّهُ لا يَسْلَمُ) أحدٌ (مِنَ الِانْقِطَاعِ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللهُ تَعَالَى) مِن الزَّلَل.

(وَلَيْسَ حَدُّ العَالِم كَوْنَهُ حَاذِقًا فِي الجَدَلِ، فَإِنَّهُ) أي: الجدل (صِنَاعَةُ، وَالعِلْمُ) صِناعةً إِلَّا أَنَّه (مَادَّنُهُ) أي: مادَّةُ الجدلِ (فَالمُجَادِلُ يَحْتَاجُ إِلَى العَالِمِ (') وَلَا عَكْسَ) أي: والعالمُ لا يَحتاجُ في عِلمِه إلى المجادِلِ كما يَحتاجُ المجادِلُ في جَدَلِه إلى العالِم، وليسَ حدُّ الجدلِ بالمجادِلُ الَّا يَنقطِعَ المجادِلُ أبدًا، ولا يَكونَ منه انقطاعٌ كثيرًا إذا كَثُرَتْ مُجادلتُه، ولكنَّ المجادلَ مَن كانَ طريقُه في الجدلِ مَحمودًا، وإن نالَه الانقطاعُ لبعضِ الآفاتِ الَّتي تُعرَفُ.

(وَ) يَنبغي (أَلَّا يَتكَلَّمَ فِي) مجالسِ الخوفِ، فإنَّ الخوفَ يُذهِلُ العقلَ الَّذِي منه يَستمدُّ المناظرُ حُجَّتَه، ويَستقي (٢) منه الرَّاوي في دَفع شُبهاتِ الخصمِ، وإنَّما يُذهِلُه ويَشْغَلُه بطلبِه حراستَه نَفْسَه الَّتي هي أهمُّ مِن مذهبِه ودليلِ مذهبِه. واجتنبْ مُكالمة مَن تَخافُ؛ فإنَّها مُميتةٌ للخواطرِ مانعةٌ مِن التَّبُّتِ، واحذرْ كلامَ مَنِ اشتدَّ بُغضُك إيَّاه؛ فإنَّه داعيةٌ إلى الضَّجَرِ والغضبِ مِن قِلَّةِ ما يَكُونُ منه، والضَّجَرُ والغضبُ مُضَيِّقٌ للصُّدورِ مُضعِفٌ لقُوى العقولِ.

واحذر المحافل في (المَجَالِسِ الَّتي لَا إِنْصَافَ فِيهَا) في التَّسويَةِ بينَك وبينَ خصمِك في الإقبالِ والاستماع، ولا أدبَ لهم يَمنَعُهم مِن الشَّرِع إلى الحُكمِ عليك، ومِن إظهارِ العصبيَّةِ لخصمِك. واحذرْ كلامَ مَن عادتُه ظلمُ خصمِه والهُزءُ والتَّشفِّي لعداوتِه، وعليك بالصَّبْرِ (٣) والحِلم، ولا تَنْقُصُ بالحِلمِ إلَّا عندَ جاهل، ولا بالصَّبْرِ على الشَّغبِ للمسائلِ إلَّا عندَ غبيّ، بالحِلمِ إلَّا عندَ جاهل، ولا بالصَّبْرِ على الشَّغبِ للمسائلِ إلَّا عندَ غبيّ، وتَرتفِعُ عندَ العلماءِ وتَنْبُلُ عندَ أهل الجدلِ.

فائدةٌ: قالَ ابنُ عقيلٍ في «الواضح»(٤): فصلٌ في الغضبِ الَّذِي يَعتَري في الجدل:

<sup>(</sup>١) في (ع): العلم.

<sup>(</sup>٢) في (د): ويستسقي.

<sup>(</sup>٣) في (ع): الصبر.

<sup>(</sup>٤) (الواضح في أصول الفقه؛ (١/ ٥٢٤).

اعلىمْ أنَّه إذا دَخَلَ المجادلُ على تَوطينِ النَّفسِ على الحُكمِ عن بادرةٍ إنْ كانَتْ من الخصمِ سَلِمَ مِن سَوْرَةِ (١) الغضبِ، واعلَمْ أنَّ تلك البادرةَ لا يَخلو: إمَّا أن تَكُونَ مِن رئيسٍ تُعرَفُ له فضيلةٌ، أو نظيرٍ يُغفَرُ له زَللُه، أو وضيع تُرفَعُ النَّفسُ عن مشاغبتِه ومقابلتِه، فإذا عَرَفْتَ ذلك ووَطَّنْتَ النَّفسَ عليه: سَلِمْتَ مِن سَوْرَةِ الغضبِ.

واعلَمْ أنَّ الغضب ظَفَرُ الخصمِ إذا كانَ سفيهًا والغالبُ في السَّفهِ هو الأسفهُ كما أنَّ الغالبَ في العِلْمِ (٢) هو الأعلم، ولو لم يَكُنْ مِن شؤمِ الغضبِ النَّسفةُ كما أنَّ الغالبَ في العِلْمِ (٢) هو الأعلم، ولو لم يَكُنْ مِن شؤمِ الغضبِ إلَّا أنَّه عُزِلَ به عنِ القضاءِ، فقالَ الشَّارعُ عَلَيْهِ السَّلَمُ: «لا يَقْضِي القَاضِي حِينَ يَقْضِي وَهُو عَضْبَانُ »(٢)، وكما أنَّ القاضي يَحتاجُ إلى صَحْوٍ مِن سُكْرِ الغَضبِ يَحتاجُ المناظرُ إلى ذلك؛ لأنَّهما سواءٌ في الاحتياجِ إلى الاجتهادِ، وأداةُ الاجتهادِ العقلُ ولا رأي لغضبانَ، فيَعُودُ الوبالُ عليه عندَ الغضبِ، وأداةُ الاجتهادِ النَّظرِ في وجهِه وضلالِ رأيه عن قصدِه، فمِن أوْلَى الأشياءِ التَّحفُّ طُ مِن الغضبِ، ولأنَّه يَقطَعُ عن التَّحفُّ طُ مِن الغيبِ، ولأنَّه يَقطَعُ عن استيفاءِ الحُجَّةِ والبيانِ عن حَلِّ الشُّبهةِ.

ولا يَقطَعَ عليه كلامَه، فإِنَّه مانعٌ مِن الفهمِ، نَسـأَلُ اللهَ أَنْ يُوَفِّقَنا للصَّوابِ بِمَنِّه وكَرَمِه.



<sup>(</sup>١) أي: حدته. (٢) في (ع): العالم.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧) من حديث أبي بكرة رَسَالِلَتَهُمَنَهُ: ﴿لَا يَقْضِيَنَّ حَكُمٌّ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ ۗ.

#### (بَابُ)

لمَّا كَانَ طلبُ الاستدلالِ مِن جملةِ الطُّرُقِ المفيدةِ للأحكامِ، ذَكَرَه بعدَ الفراغِ مِن الأدلَّةِ الأربعةِ وهو الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ والقِيَاسُ، وعَقَدَ هذا البابَ للأدلَّةِ المختلَفِ فيها، وإنَّما عَبَّرَ عنها بالاستدلالِ؛ لأنَّ كلَّ ما ذُكِرَ فيه إِنَّمَا قاله عالمٌ بطريقِ الاستدلالِ والاستنباطِ، وليسَ له دليلٌ قطعيُّ (۱) ولا أجمعوا عليه.

و (الاستندلالُ لُغَةً: طَلَبُ الدَّلِيلِ، وَ) الاستدلالُ (اصْطِلَاحًا) يُطلَقُ على معنى عامٍّ، وهـو ذِكْرُ الدَّليلِ نصَّا كانَ أو إجماعًا أو قياسًا أو غيرَه، ويُطلَقُ على معنى خاصٍّ وهو المقصودُ (هُنَا).

وتعريفُ عهذا الاصطلاحِ (إِقَامَةُ دَلِيلٍ لَيْسَ بِنَصِّ، وَلَا إِجْمَاعٍ، وَلَا قِيَاسٍ شَرْعِيِّ، فَدَخَلَ) في هذا التَّعريفِ أمورٌ:

أحدُها: القِيَاسُ (الِاقْتِرَانِيُّ وَهُو) قياسٌ (مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ مَتَى سُلِّمَتَا) مِن معارِضٍ (لَرِمَ عَنْهُمَا لِذَاتِهِمَا قَوْلُ آخَرُ) أي: قضيَّةٌ أُخرى نتيجةً لهما، كما يُقالُ: هذا حُكمٌ دَلَّ عليه القِيَاسُ وكلُّ ما دَلَّ عليه القِيَاسُ فهو حُكمٌ شرعيٌ، فهذا حُكمٌ شرعيٌّ، فقِسْ (٢) عليه.

(وَ) الشَّانِ: القِيَاسُ (الِاسْتِثْنَائِيُّ) ويَكُونُ فِي الشَّرِطيَّاتِ (وَهُوَ مَا يُذْكَرُ فِي الشَّرِطيَّاتِ (وَهُوَ مَا يُذْكَرُ فِي النَّتِيجَةُ أَوْ نَقِيضُهَا) ففي المُتَّصِلاتِ كما يُقالُ: إنْ كانَ هذا إنسانًا فهو حيوانٌ، لكنَّه لَيْسَ بحيوانٍ، يُنْتِجُ: أنَّه لَيْسَ بإنسانٍ، أو أنَّه إنسانٌ، يُنتِجُ: أنَّه

<sup>(</sup>١) في (ع): قطع.

<sup>(</sup>٢) في (د): وقس.

حيوانٌ، فاستثناءُ عينِ الأوَّلِ يُنتِجُ عينَ الثَّاني، واستثناءُ نقيضِ الثَّاني يُنتِجُ نقيضَ المُقَدَّمِ، وعينُ الثَّاني لا يُنتِجُ عينَ الأوَّلِ؛ لاحتمالِ كونِه عامًّا، ولا نقيضَ المُقدَّمِ، وعينُ الثَّاني لا يُنتِجُ عينَ الأوَّلِ؛ لاحتمالِ كونِه عامًّا، ولا يَلْزَمُ مِن إثباتِ العامِّ إثباتُ الخاصِّ، كما في المثالِ الأوَّلِ، فإنَّ الحيوانِ لا يَستلزمُ نقيضَ الحيوانِ لا يَستلزمُ نقيضَ الحيوانِ لا يَستلزمُ نقيضَ الحيوانِ لوجودِه في الفرسِ وفي المنفصلاتِ العددُ، إمَّا زوجٌ أو فردٌ، لكنَّه زوجٌ، يُنتِجُ أنَّه لَيْسَ بزوجٍ، مثالُه في الشَّرعيَّاتِ صيدُ الحَرَمِ إمَّا حلالٌ أو حرامٌ، لكنَّه حرامٌ؛ لأنَّه نُهِيَ عنه، فلَيْسَ بحلالٍ.

(وَ) النَّالَثُ: (قِيَاسُ العَكْسِ، وَهُوَ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى نَقِيضِ المَطْلُوبِ، ثُمَّ يَبْطُلُ فَيَصِحُ المَطْلُوبُ) كقولِه تَعالى: ﴿ وَلَوْكَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِاللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْذِكْ فَا عَبْطُلُ فَيَصِحُ المَطْلُوبُ) كقولِه تَعالى: ﴿ وَلَوْكَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِاللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ الْخَذِكَ فَا صَلَى حقيقةِ القرآنِ بإبطالِ نقيضِه، وهو وُجدانُ الاختلافِ فيه.

(وَ) أَمَّا إذا اقتصرَ على إحدى المقدِّمَتَينِ اعتمادًا على شهرةِ الأُخرى، (نَحُوُ: وُجِدَ) المقتضى؛ أي: (السَّبَبُ فَنَبَتَ الحُكْمُ)، فإنَّه يُنتَجُ من مقدِّمةٍ أُخرى مُقَدَّرَةٍ، وهي قولنا: وكلُّ سببٍ إذا وُجِدَ وُجِدَ الحكمُ، فلم تُذكرُ لظُهُورها.

(وَ) كَقَوْلِنا: إِذَا ﴿ أُو جِدَ المَانِعُ ) فانتفى الحكمُ (أَوْ فَاتَ الشَّرْطُ فَانْتَفَى ) الحُكُمُ كَمَا فِي قولِه تَعالى: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَا عَالِمَةُ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (") فإنَّ حُصولَ النَّيجةِ منه يَتَوَقَّفُ على مُقدِّمةٍ أُخرى ظاهرةٍ ، وهي: وما فَسَدَتا.

<sup>(</sup>١) النساء: ٨٢.

<sup>(</sup>٢) ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) الأنبياء: ٢٢.

وقد اختُلِفَ في هذا؛ فالجمهورُ على أنَّه (دَعْوَى دَلِيلٍ، لا نَفْسُهُ) أي: لَيْسَ هذا نفسَ الدَّليلِ، فإذا قُلْنا: وُجِدَ المُقتضى، معناه: الدَّليلُ، ولم يُقِمْ على وُجودِه دليلا(١).

(وَالِاسْتِصْحَابُ) مبتدأً، خَبَرُه قولُه: دليلٌ (وَهُوَ) أي: الاستصحابُ (التَّمَسُّكُ بِدَلِيلٍ عَقْلِيِّ، أَوْ) دليل (شَرْعِيِّ لَمْ يَظْهَرْ عَنْهُ) أي: عن الدَّليلِ (التَّمَسُّكُ بِدَلِيلٍ عَقْلِيِّ، أَوْ) دليل (شَرْعِيٍّ لَمْ يَظْهَرْ دليلٌ يَنقُلُه عن حُكمِ الدَّليلِ العقليِّ أو الشَّرعيِّ (نَاقِلٌ مُطْلَقًا) أي: لم يَظهَرْ دليلٌ يَنقُلُه عن حُكمِ الدَّليلِ المُسْتَصْحَبِ، والمعنى: إذ كانَ حكمًا موجودًا وهو محتملٌ أن يَتغَيَّر، فالأصلُ بقاؤُه ونفيٌ ممَّا يُغيَّرُه.

وحقيقةُ استصحابِ الحالِ التَّمسُّكُ بدليلِ عقليِّ تارةً يَكُونُ بحُكْمِ دليلِ العقلِ دليلٌ على براءَتِها العقلِ ، كاستصحابِ حالِ البراءةِ الأصليَّةِ، فإنَّ العقلَ دليلٌ على براءَتِها وعدمِ توجُّهِ الحُكمِ إلى المُكلَّفِ، وتارةً يَكُونُ الاستصحابُ بحُكمِ الدَّليلِ الشَّرعيِّ، كاستصحابِ حُكمِ العمومِ والإجماعِ إلى أن يَظهَرَ دليلٌ ناقلٌ عن حُكمِ الدَّليلِ المُستصحابِ فيَجِبُ المصيرُ إليه، كالبَيِّنَةِ الدَّالَّةِ على شَغلِ الذِّمَةِ وتخصيصِ العمومِ، ونحوِ ذلك، ومنه استصحابُ العدمِ الأصليِّ وهو الَّذِي عُرِفَ بالعقلِ انتفاؤُه، وأنَّ العدمَ الأصليِّ باقِ على حالِه، كأصلِ عدمِ وجوبِ صلاةٍ سادسةٍ، وصومِ شهرِ غيرِ رمضانَ، فلمَّا لم يَرِدِ السَّمعُ بذلك حَكمَ العقلُ بانتفائِه لعدمِ المُثبِ له.

إذا تَقَرَّرَ ذلك فالاستصحابُ (دليلٌ) عندَ الأكثرِ، وقِيلَ: لا يَكُونُ دليلًا، وعليه يَجوزُ التَّرجيحُ به عندَ بعضِهم، وقِيلَ: يُشتَرَطُ ألَّا يُعارِضَه ظاهرٌ.

<sup>(</sup>١)ليس في ددا.

فائدةً: قالَ في «شرح الأصل»: لنا مسائلُ كثيرةٌ يُقدَّمُ فيها الظَّاهرُ على الأصلِ، ومسائلُ فيها خلافُ إطلاقِ الاحتجاجِ بالاستصحابِ شامِلٌ لِما عارَضَه ظاهرٌ أو لا، ولكنْ يَرِدُ علينا في النَّفي والإثباتِ مسائلُ كثيرةٌ فيما تعارضَ فيه الأصلُ والظَّاهرُ؛ كطينِ الشَّوارعِ، وثيابِ مُدمنِي (١) الخمرِ، وأواني الكفَّارِ المُتَلَبِّسِينَ بالنَّجاسةِ، وثيابِ القَصَّابِينَ وأفواهِ الصِّغارِ، وغيرِ ذلك مِن المسائل الَّتي لا تَكادُ تُحصَى (١).

ثمَّ قالَ: لكنْ إذا قَدَّمْنا الظَّاهرَ على الأصلِ، لَيْسَ تقديمُ ه مِن حيثُ الاستصحابُ، بل لمرجِّح مِن خارج يَنضَمُّ إلى ذلك (٣).

(وَلَيْسَ اسْتِصْحَابُ حُكْمِ الإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ الْحِلَافِ حُجَّةً) وهو أن يَحصُلَ الإجماعُ على حُكمٍ في حالٍ، فتتَغَيَّرُ تلك الحالُ ويَقَعُ الخلافُ فلا يُحصُلُ الإجماعُ في مَحلِّ الخيلافِ، كقولِ مَن يَقُولُ في (١٠) الخارجِ يُستصحَبُ حالُ الإجماعِ في مَحلِّ الخيلافِ، كقولِ مَن يَقُولُ في (١٠) الخارجِ مِن غيرِ السَّبيلينِ أنَّه لا يَنقُضُ للإجماعِ (١٠) على أنَّه قَبْلَه مُتَطَهِّرٌ، والأصلُ البقاءُ حَتَّى يَثبُتَ تعارُضٌ، والأصلُ عدمُه، فلا يَكُونُ حُجَّةً في الأصحِّ؛ لأنَّه البقاءُ حَتَّى يَثبُتَ تعارُضٌ، والأصلُ عدمُه، فلا يَكُونُ حُجَّةً في الأصحِّ؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى التَكافُو في الأدلَّة؛ لأنَّه ما مِن أحدٍ يَستصحِبُ حالةَ الإجماعِ في مُقابِلِه.

مثالُه: لو قالَ في مسألةِ التَّيمُّم: قِيلَ: أجمعوا على أنَّ رؤيةَ الماءِ في غيرِ الصَّلَةِ تُبطِلُ تَيمُّمَه، فكذا في الصَّلَةِ، قِيلَ: أَجمَعُوا على صِحَّةِ تحريمتِه، فمَن أَبْطَلَه لَزِمَه الدَّليلُ. وجوابُه بمنع التَّكافُؤ وإنْ تَعارَضَا.

 <sup>(</sup>١) في (ع): مدمن.
 (٢) التحبير شرح التحرير، (٨/ ٣٦٦٩).

<sup>(</sup>٣) (التحبير شرح التحرير) (٨/ ٣٧٦١). (٤) ليس في (ع).

<sup>(</sup>٥) في اعا: الإجماع.

(وَيَجُورُ تَعَبُّدُ نَبِيِّ بِشَرِيعَةِ نَبِيِّ قَبْلَهُ عَقْلًا) على الصَّحيحِ؛ لأنَّه لَيْسَ بمُحالِ، ولا يَلْزَمُ منه مُحالٌ، وكانَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَتَحَنَّتُ فِي غَارِ حِرَاءَ» رَوَاه مسلمٌ (١) عن عائشة، والتَّحنُّثُ: هو التَّعبُّدُ.

(وَلَهُ يَكُنْ نَبِيْنَا صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ قَبْلَ البَعْثَةِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَوْمُهُ) عندَ أَنْمَةِ الإسلامِ كما تَواتَرَ عنه، ومَن زَعَمَه فهو قولُ سوءٍ، ولم يَكُنْ على دينِ قومِه قَطُ، (بَلْ) وُلِدَ مؤمنًا نبيًّا (١) صالحًا على ما كَتبَه اللهُ تَعَالَى وعَلِمَه مِن حالِه وخاتمتِه لا بدايتِه.

و (كَانَ) قَبْلَ البعشة (مُتَعَبِّدًا صَلَّاللَهُ عَلَيهِ وَسَلَمَ) في الفروع (بِشَرْعِ مَنْ قَبْلَهُ) مِن الأنبياءِ على الصَّحيح؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم قَبْلَه دَعَا إلى شرعِه كلَّ المُكلَّفِينَ، والنَّبيُ صَلَّاللَهُ عَلَيهُ وَسَلَمَ واحدٌ منهم، فيتَنَا وَلُه عمومُ الدَّعوةِ، ثمَّ المُكلَّفِينَ، والنَّبيُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَاحدٌ منهم، فيتَنَا وَلُه عمومُ الدَّعوةِ، ثمَّ الحتلفوا على هذا القولِ: هل كانَ مُتَعَبِّدًا بشرع معيَّنِ أو لا.

ثمَّ اختلفَ القائلُ في المُعيَّنِ، فقِيلَ: آدمُ أو نوحٌ، أو إبراهيمُ، أو موسى، أو عيسى صَلَوَاتُ اللهِ عليهم أجمعينَ، والصَّحيحُ أنَّه كانَ مُتَعبِّدًا بشرعِ مَن قَبْلَه (مُطْلَقًا) أي: مِن غيرِ تعيينِ واحدٍ منهم بعينِه، واسْتُدلَّ له بحديثِ مسلم السَّابق، ورَوَاه البخاريُّ أيضًا: «كَانَ يَتَحَنَّثُ بِغَارِ حِرَاءَ».

## تنبيهانِ:

أحدُهما: قولُه: «مُتَعَبِّدًا»، بكسرِ الباءِ، ولا يَجُوزُ فتحُها، قاله القَرَافِيُّ (٣)، وكلامُ الآمِدِيِّ مُوهِمٌ بخلافِ ما بعدَ البعثةِ، فإنَّه كانَ مُتَعَبَّدًا بفتح الباءِ.

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠).

<sup>(</sup>٢) في (ع): نبينا مؤمنًا.

 <sup>(</sup>٣) فشرح تنقيح الفصول» (١/ ٢٩٦)، وفنفائس الأصول» (٦/ ٢٣٦٠).

الثّاني: قالَ القَرَافِيُّ في «شرح التنقيح»: حكايةُ الخلافِ أنَّه عَلَيْهِ الضَّلاةُ وَالسَّلامُ كَانَ مُتعبِّدًا بشرعِ مَن قَبْلَه يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَخصوصًا بالفروعِ دونَ الأصولِ، فإنَّ قواعدَ العقائدِ كانَ النَّاسُ (١) مُكَلَّفِينَ بها إجماعًا، ولذلك كانَ مَوتاهم في النَّارِ إجماعًا، لولا التَّكليفُ ما كانوا في النَّارِ، فهو عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ مُتَعبَّدٌ (١) بشرعِ مَن قبْلَه، فالخلافُ في الفروعِ خاصَّة، فعمومُ إطلاقِ العلماءِ مخصوصٌ بالإجماع.

(وَتَعَبَّدَ) صَالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ (أَيْضًا بِهِ) أي: بشرعِ مَن قَبْلَه (بَعْدَهَا) أي: بعدَ البعثةِ عندَ الجمهورِ؛ أي: بما لم يُنسَخْ، (فَ) على هذا شَرْعُ مَن قَبْلَنا (هُوَ شَرْعٌ لَنَا مَا لَمْ يُنسَخْ) وعليه الأكثرُ، ووجهُه قولُه تَعالى: ﴿فَيَهُدَهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمَ مِن الهُدَى.

ق ال القاضي: من حيثُ صارَ شرعًا لنَبِيِّنا لا مِن حيثُ صارَ شرعًا لمَن قَبْلَه (٤).

(وَمَعْنَاهُ) أي: مَعنى شرعِ مَن قَبْلَنا شَرعٌ لنا (في قولٍ) للبِرْمــاوِيِّ (أَنَّهُ) عَلَيْوَالسَّلَامُ (مُوَافِقٌ) لشرع مَن قَبْلَه (لا مُتَابِعٌ) له.

والقولُ الثَّاني: أنَّه شَرعٌ لم يُنسَخْ، فيَعُمُّنا لفظًا. وقال الشَّيخُ: يَعُمُّنا عقلًا؟ لتساوي الأحكام، وهو الاعتبارُ المذكورُ في قصصِهم، فيَعُمُّنا حكمًا (٥٠).

<sup>(</sup>١) زاد بعده في اتنقيح الفصول؛ (١/ ٢٩٧): في الجاهلية.

<sup>(</sup>٢) في وع): متعبدًا. والمثبت من (د)، ووشرح تنقيح الفصول؛ وفيه: بفتح الباء بمعنى مكلف.

<sup>(</sup>٣) الأنعام: ٩٠

 <sup>(</sup>٤) «العدة في أصول الفقه» (٣/ ٧٥٣).

<sup>(</sup>٥) (المسودة في أصول الفقه (ص١٨٦).

(وَيُعْتَبَرُ فِي قَـوْلِ) للقاضي وغيرِه (ثُبُوتُهُ) أي: ثبوتُ كَوْنِه شرعًا لهم (قَطْعًا) إمَّا بكتابٍ أو بخبَرِ الصَّادقِ أو بنقلٍ متواترٍ، فأمَّا الرُّجوعُ إليهم أو إلى كُتُبِهم فلا.

(وَ) مِن أَنواعِ الاستدلالِ: (الاستِقْرَاءُ بِالجُزْئِيِّ عَلَى الكُلِّيِّ)، وهو تَتَبُّعُ أُمرٍ كُلِّيٍّ مِن جزئياتٍ ليَثْبُتَ الحُكمُ لذلك الكُلِّيِّ، وهو نوعانِ:

أَحدُهما: استقراءٌ تامٌّ، وهو إثباتُ حُكمٍ في جزئيٌ لثبوتِه في الكُلِّيِّ. والثَّاني: ناقصٌ،

- ف (إِنْ كَانَ) الاستقراءُ (تَامَّا؛ أَيْ: بِالكُلِّ إِلَّا صُورَةَ النِّزَاعِ) فهو (قَطْعِيٌّ) نحوُ: كُلُّ جسمٍ مُتَحَيِّزٌ، فإنَّا اسْتَقرَأْنا جميعَ جزئيَّاتِ الجسمِ، فوَجَدْناها مُنحصِرةً في الجمادِ والنَّباتِ والحيوانِ، وكلُّ مِن ذلك مُتَحَيِّزٌ، فقد أفادَ هذا الاستقراءُ الحُكْمَ يَقينًا في كُلِّي وهو الجسمُ الَّذِي هو مشتركٌ بينَ الجزئيَّاتِ، فكلُّ جزءٍ مِن الكُلِّيِّ يُحكَمُ عليه بما حُكِمَ به على الكُلِّيِّ، إلَّا صورةَ النِّزاعِ، فيستَدَلُّ بذلك على صورةِ النِّراعِ، وهو مُفيدُ القطعِ، فإنَّه هو (١) القِيَاسُ، فإنَّ فيستَدَلُّ بذلك على صورةِ النِّراعِ، وهو مُفيدُ القطعِ، فإنَّه هو (١) القِيَاسُ، فإنَّ القِيَاسَ المنطقيَّ مُفيدُ للقطع عندَ الأكثرِ.

- (أَوْ) كَانَ الاستقراءُ (نَاقِصًا؛ أَيْ: بِأَكْشَرِ الجُزْئِيَّاتِ) أي: يُتَبَعُ فيه أكثرُ الجزئيَّاتِ الْيَ يُتَبَعُ فيه أكثرُ الجزئيَّاتِ لإثباتِ الحُكْمِ للكُلِّيِّ المُسْتَركِ بينَ جميعِ الجزئيَّاتِ بشرطِ ألَّا يُتَبَيَّنَ العِلَّةُ المُؤَثِّرَةُ في الحُكْمِ، (وَيُسَمَّى) هذا عندَ الفقهاءِ (إِلْحَاقَ الفَرْدِ يُتَبَيَّنَ العِلَّةُ المُؤَثِّرَةُ في الحُكْمِ، (وَيُسَمَّى) هذا عندَ الفقهاءِ (إِلْحَاقَ الفَرْدِ بِالأَعَمِّ الأَعْلَبِ، فَ) هذا الاستقراءُ (ظَنِّيٌ) لاحتمالِ أن يَكُونَ الجزئيُّ مُخالِفًا

<sup>(</sup>١) ليس **في (د)**.

لباقي الجزئيّاتِ المُسْتَقْرَأَةِ، ويَختلفُ فيه الظّنَّ باختلافِ الجزئيّاتِ، فكُلّما كانَ الاستقراءُ في أكثر، كانَ أقوى ظنّا. ومَثْلَه ابنُ مُفْلِحٍ (') وغيرُه بقولِهم: الوترُ يُفعَلُ راكبًا، فلَيْسَ واجبًا لاستقراءِ الواجباتِ الأداءِ والقضاءِ مِن الصّلواتِ الخمسِ، فلم نَرَ شيئًا منها يُفعَلُ راكبًا، والدَّليلُ على أنَّه يُفيدُ الظّنَّ: الصّلواتِ الخمسِ، فلم نَرَ شيئًا منها يُفعَلُ راكبًا، والدَّليلُ على أنَّه يُفيدُ الظّنَّ اللّا إذا وَجَدْنا صورًا كثيرةً داخلةً تحتَ فرع، واشْترَكَتْ في حُكمٍ أفادَتْنا تلك الكثرةُ قطعًا ظَنَّ الحُكمِ بعدمِ الأداءِ على الرَّاحلةِ في مِثالِنا هذا مِن صفاتِ ذلك النَّوع، وهو الصَّلاةُ الواجبةُ، وإنْ كانَ مُفيدًا للظَّنِّ كانَ العملُ به واجبًا في شواهدِ وجوبِ العمل بالظَّنِّ قولُ المَقضِيِّ عليه: قَضَيْتَ عليَّ والحقُّ لي. فقالَ عَيْدِالسَّلَامُ: "إنَّمَا نَقْضِي بِالظَّاهِرِ وَاللهُ يَتَوَلَّى السَّرَاثِرَ".

(وَكُلُّ) مِن نَوْعَي الاستقراءِ (حُجَّةٌ) الأوَّلُ بالاتِّفاقِ، والثَّاني عندَ الأكثرِ.

تنبية: قالَ في «شرح الأصل»: يَنْشَأُ ممَّا قَرَّرْناه في الاستقراء أنَّ القِيَاساتِ المَنطقيَّة تَدُورُ على ذلك، فإنَّ اإذا قُلْنا: العالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وكلُّ مُتَغَيِّرٌ حادث، فيكُونُ العالمُ مُتَغَيِّرٌ، إِنَّمَا عُلِمَ بالاستقراء التَّامِّ، ولذلك أفادَ القطعَ واليقين، وإذا قُلْنا: الوضوءُ " وسيلةٌ للعبادة، وكلُّ ما هو وسيلةٌ للعبادة عبادة، إِنَّمَا أَثْبَتْنا المُقدِّمةَ الثَّانية بالاستقراء وهو ظنَّيٌ؛ لأنَّه مِن أكثر الجُزئيَّاتِ (٤).

(وَقَوْلُ صَحَابِيٌ) غيرَ الخلفاءِ (عَلَى) صَحَابِيِّ (مِثْلِهِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ (٥))

<sup>(</sup>١) (أصول الفقه) (٤/ ١٤٥٠).

<sup>(</sup>٢) قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٣٥٩٨): لم أجد له أصلاً، وكذا قال المزي لما سئل عنه.

<sup>(</sup>٣) في (ع): الوصف.

<sup>(</sup>٤) (التحبير شرح التحرير) (٨/ ٣٧٩٥).

<sup>(</sup>٥) في المختصر التحرير، (ص٢٥٧): حجة.

اتِّفاقًا، قالَ ابنُ عقيل: ولو كَانَ أعلمَ أو إمامًا أو حاكمًا. وعن أحمدَ روايةٌ: أنَّ قولَ الخلفاءِ الأربعةِ إجماعٌ وحُجَّةٌ.

(وَ) قُولُ صحابيِّ (عَلَى غَيْرِهِ) فإمَّا أَن يَنتشِرَ أَو لا، (فَإِنِ انْتَشَرَ وَلَمْ يُنْكَرْ، فَسَبَقَ) في الإجماعِ في قولِه: وقولُ مجتهدٍ في اجتهاديَّةٍ تكليفيَّةٍ إِنِ انتشرَ ومَضَتْ مُدَّةٌ يُنظَرُ فيها، وتَجَرَّدَ عن قرينةِ رِضا وسَخطٍ ولم يُنكُرْ قبلَ استقرارِ المذاهبِ إجماعٌ ظنيٌّ مع قولِ ابنِ مفلحٍ: لا إجماع للصَّحابةِ مع مخالفةِ تابعيٌّ مجتهدٍ لهم،

(وَإِلَّا) بِأَنْ لَم يَنتشِـرْ قُولُ الصَّحابيِّ، (فَ) هُو (حُجَّةٌ مُقَدَّمٌ عَلَى القِيَاسِ) عندَ الأكثرِ، ولا يَكُونُ إجماعًا لعدم الدَّليل.

(فَ) على هذا (إِذَا(١) اخْتَلَفَ صَحَابِيَّانِ: فَكَدَلِيلَيْنِ) تَعارَضَا على ما يَأْتِي في باب ترتيب الأدلَّةِ.

تنبيةٌ: قالَ الشَّيخُ أبو إسحاقَ في «اللُّمَع»(٢): إنَّ الصَّحابةَ إذا اختلفوا على قولينِ يَنبني على القولينِ في أنَّه حُجَّةٌ أم لا؟

فإنْ قُلْنا: لَيْسَ بِحُجَّةٍ لم يَكُنْ قولُ بعضِهم حُجَّةً على بعضٍ، ولم يَجُزْ تقليدُ واحدٍ مِنهما بل يُرجَعُ إلى الدَّليلِ،

وإِنْ قُلْنا: إِنَّه حُجَّةٌ فهما دليلانِ تعارَضَا يُرَجَّحُ أحدُهما على الآخَرِ بكثرةِ العددِ مِن أحدِ الجانبينِ، أو يَكُونُ فيه إمامٌ.

(هَــذَا إِنْ وَافَقَ) قَولُ الصَّحابِيِّ (القِيَاسَ، وَإِلَّا) بِـأَنْ خَالَفَ قولُه القِيَاسَ

<sup>(</sup>١) في «مختصر التحرير» (ص٢٤٨): إن.

<sup>(</sup>٢) (اللمع أصول الفقه) (ص١٣٤).

(حُمِلَ عَلَى التَّوْقِيفِ) عندَ الأكثرِ؛ لأنَّه يَصِيرُ في حُكم المرفوع.

قَالَ ابنُ مُفلحٍ: ظاهرًا لوجوبِ حُسْنِ الظَّنِّ به(١). انتهى.

ق الَ أبو المَعالى: وبَنَيْنا عليه مسائلَ كتغليظِ الدِّيَةِ بالحُرُماتِ الثَّلاثِ، (فَ) على هذا (يَكُونُ) قولُ الصَّحابيِّ المخالفِ للقياسِ (حُجَّةً حَتَّى عَلَى صَحَابِيٍّ) عندَنا (وَيُعْمَلُ بِهِ وَإِنْ عَارَضَ خَبَرًا مُتَّصِلًا) مُوافقًا للقِياسِ؛ لأنَّ المحمولَ على التَّوقيفِ لا يَجري عليه أحكامُ القِياسِ.

(وَمَذْهَبُ التَّابِعِيِّ) لا يُخَصُّ به العمومُ ولا يُفَسَّرُ به؛ لأنَّه (لَيْسَ بِحُجَّةٍ) عندَ الأربعةِ وغيرِهم للتَّسلسُ لِ (مُطْلَقًا) أي: سواءٌ وافقَ القِيَاسَ أو خالَفَه، وهو المذهبُ.

وعن (٢) أحمد رواية أنَّه كتفسيرِ الصَّحابيِّ، وقد ذَكَرَ صاحبُ المُحرَّرِ عن قولِ الحَسنِ: يَنْجُسُ ما غَمَسَ فيه يدَه (٣) قائمٌ مِن نَومِ اللَّيلِ. والتَّابعيُّ إذا قالَ مِثْلَ ذلك فإِنَّه حُجَّةٌ؛ لأنَّ الظَّاهرَ أنَّه توقيفٌ عن صحابيٍّ، أو نصُّ ثَبَتَ عندَه.



<sup>(</sup>١) وأصول الفقه (٤/ ١٤٥٦).

<sup>(</sup>٢) في (ع): وعند.

<sup>(</sup>٣) في (ع): يد.

## (فَصْلُ)

(الإَسْتِحْسَانُ) استفعالٌ مِن الحُسْنِ، قالَ به الحنفيَّةُ، و (قِيلَ) بالعملِ (بِهِ) عندَ أحمدَ (فِي مَوَاضِعَ)، قالَ في روايةِ المَيْمُونِيِّ: يُستَحسَنُ أَنَّه يَتَيَمَّمُ لَكِلِّ صلاةٍ، والقِيَاسُ: أَنَّه بمنزلةِ الماءِ حَتَّى يُحدِثَ أو يَجِدَ الماءَ.

وقال في رواية صالح في المُضارِبِ إذا خالَفَ، فاشترى غيرَ ما أَمَرَ به صاحبُ المالِ، فالرِّبحُ لصاحبِ المالِ، ولهذا أجرةُ مِثلِه، إلَّا أَنْ يَكُونَ الرِّبحُ يَحُطُّ بأجرة مِثلِه، فيَذهَبُ، وكُنْتُ أَذهَبُ إلى أَنَّ الرِّبحَ لصاحبِ المالِ، ثمَّ اسْتَحسَنْتُ هذا.

ورُوِيَ عنه أنَّه أَنْكَرَ ما لا دليلَ له. قالَ أبو الخطَّابِ: إِنَّمَا أَنْكَرَ استحسانًا بلا دليلِ.

(وَهُوَ) أي: الاستحسانُ (لُغَةً) أي: في اللُّغةِ (اعْتِقَادُ الشَّيْءِ حَسَنًا).

تنبية: قولُه: «اعتقادُ الشَّيءِ حَسَنًا»، [ولم يَقُلِ: «العلمُ بكونِ الشَّيءِ حَسَنًا»] (()؛ لأنَّ الاعتقادَ لا يَلْزَمُ مِنه العلمُ الجازمُ المطابِقُ للواقع؛ إذ قد يَكُونُ الاعتقادُ صحيحًا إذا طابَقَ الواقع، وقد يَكُونُ فاسدًا إذا لم يُطابِق، وكي يُكُونُ فاسدًا إذا لم يُطابِق، وحيننذِ قد يَستحسِنُ الشَّخصُ شيئًا بناءً على اعتقادِه، ولا يَكُونُ حسنًا في نفسِ الأمرِ، وقد يُخالِفُه غيرُه في استحسانِه. فلو قِيلَ: العلمُ بكونِ الشَّيءِ حسنًا، لخَرَجَ ما لَيْسَ حُسْنُه حقًّا في نفسِ الأمرِ، وإذا قالَ: اعتقادُ الشَّيءِ حسنًا، تَناوَلَ ذلك.

<sup>(</sup>۱)ليس **في «د»**.

(وَ) الاستحسانُ (عُرْفًا) أي: في عُرفِ الأُصُولِيِّينَ واصطلاحِهم: (العُدُولُ بِحُكْمِ المَسْأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا لِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ) خاصٌ بتلك المسألةِ.

مِثالُه: ما قاله الإمامُ أحمدُ رَحِمَه اللهُ تَعالى: أنَّه يُتيَمَّمُ لكلِّ صلاةٍ استحسانًا. والقِيَاسُ أنّه بمنزلةِ الماءِ حَتَّى يُحدِثَ. وقال: يَجُوزُ شراءُ أرضِ السَّوادِ ولا يَجُوزُ بيعُها، فقِيلَ له: فكيف تُشترى مِمَّن لا يَملِكُ البيع؟ قالَ: القِيَاسُ هكذا، وإنّما هو استحسانٌ، وكذلك يُمنَعُ مِن بيعِ المصحفِ، ويُؤمَرُ بشرائِه استحسانًا.

وقالَ أبو الخطَّابِ(۱) في مسألةِ العِينةِ: وإذا اشْتَرى ما باعَ بأقلَّ ممَّا باعَ قبلَ نقدِ الثَّمَنِ الأوَّلِ، لم يَجُزِ استحسانًا، وجازَ قياسًا، فالحُكمُ في هذه المسألةِ ونظائِرِها (۱) مِن الرِّبويَّاتِ [الجوازُ، وهو القِيَاسُ، لكنْ عُدِلَ بها عن نظائِرِها بطريقِ الاستحسانِ فمُنِعَتْ، وحاصلُ هذا يَرجِعُ] (۱) إلى تخصيصِ الدَّليلِ بدليل أقوى مِنه في نظرِ المجتهدِ.

(وَالمَصَالِحُ المُرْسَلَةُ: إِنْبَاتُ العِلَّةِ بِالمُنَاسَبَةِ وَسَبَقَتْ) في المسلكِ الرَّابِعِ بأقسامِها وتفاريعِها وأحكامِها، وذلك إنْ شَهِدَ الشَّرعُ باعتبارِها كاقتباسِ الحُكمِ مِن معقولِ دليلٍ شرعيِّ، فقياسٌ، أو ببُطلانِها كتعيينِ صوم شهرينِ على مَن يَسْهُلُ عليه العتقُ، فلغوٌ. وذَكرَ أبو الخطَّابِ في تقسيمِ أدلَّةِ الشَّرعِ على مَن يَسْهُلُ عليه العتقُ، فلغوٌ. وذَكرَ أبو الخطَّابِ في تقسيمِ أدلَّةِ الشَّرعِ أنَّ الاستنباطَ قياسٌ (٤) واستدلالٌ بأمارة أو عِلَّةٍ وبشهادةِ الأصولِ.

<sup>(</sup>۱) «التمهيد» (٤/ ۸۷).

<sup>(</sup>٢) ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) ليس في **(د)**.

<sup>(</sup>٤) في (د): قياسي.

( ٧٩٣)

قالَ الشَّيخُ: الاستدلالُ بأمارةٍ أو عِلَّةٍ هو المصالحُ(١).

(وَتُسَدُّ الذَّرَائِعُ) عندَ أحمدَ ومالكِ. الذَّرَائِعُ: (جَمْعُ ذَرِيعَةٍ، و)، الذَّريعَةُ (جَمْعُ ذَرِيعَةٍ، و)، الذَّريعَةُ (هِيَ مَا) أي: حُكمٌ (ظَاهِرُهُ مُبَاحٌ، وَيُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مُحَرَّمٍ)، ومَعنى سَدِّها المنعُ مِن فِعلِها لتحريمِه؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى عَذَّبَ أُمَّةً بحيلةٍ احتالوها، فمَسَخَهم قرَدةً وسَمَّاهم مُعْتَدِينَ وجَعَلَ ذلك نكالًا وموعظة للمُتَّقينَ ليَتَعِظوا بهم، ويَمتنعوا مِن مِثل أفعالِهم.

قالَ المُوَفَّقُ (٢): والحيلُ كُلُها مُحرَّمَةٌ لا تَجُوزُ في شيءٍ مِن (٣) الدِّينِ، وهو أن يُظهِرَ عقدًا مباحًا يُريدُ به مُحَرَّمًا، مُخادَعَةً وتَوَسُّلًا إلى فعلِ ما حَرَّمَ اللهُ، واستباحةِ مَحظوراتِه، أو إسقاطِ واجبٍ، أو دفع حقِّ، ونحوِ ذلك.

فمن ذلك: لو كانَ لرجل عشرةٌ صِحاحٌ، ومَعَ آخَرَ خَمْسَةَ عَشَرَ مُكَسَّرةٌ، فاقترضَ كلُّ واحدٍ مِنهما ما مع صاحبِه ثمَّ تَبَارَيا تَوَصُّلًا إلى بيعِ الصِّحاحِ بالمُكَسَّرةِ مُتفاضِلًا، أو باعَه الصِّحاحَ بمِثْلها مِن المُكَسَّرةِ، ثمَّ وَهَبه الخمسةَ الزَّائدة، أو اشترى منه بها أُوقِيَّة صابونٍ ونحوَها ممَّا يَأْخُذُه بأقلَّ مِن قيمتِه، فكلُّ ما كانَ مِن هذا على وجهِ الحيلةِ فهو خبيثٌ مُحرَّمٌ، وأباحه أبو حنيفة والشَّافعيُّ إذا لم يَكُنْ مَشروطًا في العقدِ.

<sup>(</sup>١) «المسودة في أصول الفقه» (ص ١٥١).

<sup>(</sup>٢) (المغنى) (٤/ ٤٣).

<sup>(</sup>٣) في (ع): من أمورٍ.

## (فوائد)

تَشتملُ على جملةٍ مِن قواعدِ الفقهِ تُشبِهُ الأدلَّة، وليسَتْ بأدلَّةِ، لكنْ ثَبَتَ مضمونُها بالدَّليل، وصارَتْ يُقضى بها في جزئيَّاتِها كأنَّها دليلٌ على ذلك الجزئيِّ، وهي في الحقيقةِ راجعةٌ إلى قواعدِ وأصولِ الفقهِ:

واعلَمْ أنَّ قواعدَ مذهبِ الإمامِ أحمدَ وأصحابِه كثيرةٌ جدًّا لا تَنحصرُ، وكذلك جميعُ المذاهبِ الأربعةِ لكلِّ أصحابِ مذهبٍ قواعدُ كثيرةٌ جليلةٌ عظيمةٌ.

قالَ الإمامُ أحمدُ (١): أصولُ الإسلامِ ثلاثةُ أحاديثَ: «الأَعْمَالُ بِالنَّيَّةِ»(٢)، و«مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدُّ»(٤).

وقالَ أبو داودَ تلميذُ الإمامِ أحمدَ: الفقهُ يَدورُ على خمسةِ أحاديثَ: «الحَلَالُ بَيِّنٌ وَالحَرَامُ بَيِّنٌ»(٥)، و «الأَعْمَالُ بِالنَيَّاتِ»(٦)، و «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ وَمَا أَمَرْ تُكُمْ بِهِ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ »(٧)، و «لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ »(٨)، و «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»(٩).

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (١) من حديث عمر رَضَاللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري (٢٠٥١)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النُّعمان بن بشير رَهُوَالِلَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٤) رواه مسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رَضَالِتَهُ عَنْهَا.

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري (٢٠٥١)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النُّعمان بن بشير رَهَاللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري (١) من حديث عمر رَضَالِلَهُ عَنهُ.

<sup>(</sup>٧) رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة رَكَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٨) رواه ابن ماجه (٢٣٤٠، ٢٣٤١) من حديث عُبَادَة بْنِ الصَّامِتِ وابن عباس رَحَالِكَة عَرْ. وحسَّنه النووي في «الأذكار» (ص٥١٥)، وقال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٢٨٩٧): وقال ابن الصلاح: حسن. قال أبو داود: وهو أحد الأحاديث الَّتي يدور عليها الفقه، وصححه إمامنا في حرملة.

<sup>(</sup>٩) رواه مسلم (٥٥) من حديث تَمِيم الدَّارِيِّ رَجَوَالِلَّهُ عَنْهُ.

وقالَ أيضًا: كَتَبْتُ عن النّبِيِّ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَالَة عُمَانِهِ وَسَمَا مِنْهِ أَلْفِ حديثٍ، انْتَخَبْتُ منه ما ضَمَّنته كتابي السُّننَ جَمَعْتُ أربعة آلافِ وثمانِ مئة حديثٍ، ذكرْتُ الصَّحيحَ وما يُشبِهُه ويُقارِبُه، ويَكفي المسلم [لدينه مِن ذلك] (١) أربعة أحاديث: «الأعْمَالُ بِالنّيَّاتِ» (١)، و «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لربعة أحاديث، و «لا يُؤمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَرْضَى لِأَخِيهِ مَا يَرْضَى لِنَفْسِهِ» (١)، و «الحكلالُ بَيِّنٌ وَالحَرَامُ بَيِّنٌ» (٥).

ورَدَّ ابنُ عبدِ السَّلامِ الفقهَ كُلُّه إلى اعتبارِ المصالح ودرءِ المفاسدِ.

ق ال في «شرح الأصل»: وكلُّ هذا تَعسُّفٌ، وفيه إجمالٌ شديدٌ، بل القواعدُ تَزيدُ على مسائلَ مُهمَّةٍ وهى مُتَّسِعةُ جدَّانُ .

ف (مِن أَدِلَّةِ الفِقْهِ) في ذلك: (أَلَّا يُرفَعَ يَقِينٌ بِشَكِّ) بمعنى أنَّ الإنسانَ إذا تَحَقَّقَ شيئًا ثمَّ شَكَّ هل زالَ ذلك الشَّيءُ المُحَقَّقُ أم لا؟ الأصلُ بقاءُ المُتحَقَّقِ، فيبقى الأمرُ على ما كانَ مُتَحَقَّقًا (٧)؛ لحديثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدِ المُتحَقَّقِ، فيبقى إلى النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجلُ يُخَيَّلُ إليه أنَّه يَجِدُ الشَّيءَ في المازنِيِّ: شُكِيَ إلى النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجلُ يُخَيَّلُ إليه أنَّه يَجِدُ الشَّيءَ في

<sup>(</sup>١) في (د): لذلك من دينه.

<sup>(</sup>٢)رواه البخاري (١) من حديث عمر رَيَخَالِلُهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣)رواه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦)، وابن حبان (٢٢٩) من حديث أبي هريرة رَسَلِلَهُ عَنهُ. وحسَّنه النووي في «الأذكار» (ص٢٨٧).

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) من حديث أنسٍ رَعَالِلْكَاعَةُ.

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري (٢٠٥١)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النُّعمان بن بشير رَوَ وَلِلَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٦) (التحبير شرح التحرير) (٨/ ٣٨٤٢).

<sup>(</sup>٧) في (ع): محققًا.

الصَّلاةِ، قالَ: «لا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا» مُتَّفَقٌ عليه (١).

ولا تَختَصُّ هذه القاعدةُ بالفقهِ، بل الأصلُ في كلِّ حادثٍ عَدَمُه حَتَّى يُتَحَقَّقَ كما تَقولُ: الأصلُ في الألفاظِ أنَّها للحقيقةِ، وفي الأوامرِ للوجوبِ، والنَّواهي للتَّحريمِ، والأصلُ بقاءُ (١) العمومِ حَتَّى يُتَحَقَّقَ وُرودُ المُخصِّصِ، وبقاءُ حُكمُ النَّصِّ حَتَّى يَرِدَ النَّاسخُ، وغيرُ ذلك ممَّا لا حصرَ له.

وممَّا يُبنى على هذه القاعدةِ أنَّ المانِعَ لا يُطالَبُ بالدَّليل؛ لأنَّه مُستنِدٌ إلى الاستصحاب، كما أنَّ المُدَّعى عليه لا يُطالَبُ بحُجَّةٍ (")بل القولُ في الإنكارِ قولُه بيمينِه كما قالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيهِ وَسَلَّرَ: «البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَى قولُه بيمينِه كما قالَ النَّبِيُ صَلَّاللَهُ عَلَيهِ وَسَلَّرَ: «البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَى قولُه بيمينِه كما قالَ النَّبِيُ صَلَّاللَهُ عَلَيهِ وَسَلَّرَ: «البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ] (٥)» (١٠).

(وَ) من أدلَّةِ الفقهِ (زَوَالُ الضَّرَرِ بِلَا ضَرَرٍ) أي: الضَّررُ يُزالُ ولا يُزالُ به؛ لأنَّ فيه ارتكابَ ضررٍ وإنْ زالَ ضررٌ آخَرُ، فتَجِبُ إزالةُ الضَّررِ بلا ضررٍ؛ لأنَّ فيه ارتكابَ ضررٍ وإنْ زالَ ضررٌ آخَرُ، فتَجِبُ إذالةُ الضَّررِ بلا ضررٍ؛ لقولِه عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ: «لَا ضَررَ وَلا ضِرَارَ» (٧)، وهذه القاعدةُ فيها مِن الفقهِ ما لا حَصرَ له، فإنَّ الأحكامَ إمَّا لجلبِ المنافع، أو لدفع المضارِّ، فيَدخُلُ

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (١٣٧)، ومسلم (٣٦١) من حديث عبد الله بن زيد رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣)ليس في «د».

<sup>(</sup>٢)ليس في (د).

<sup>(</sup>٥)في (د»: من أنكر.

<sup>(</sup>٤) في (د): المدعى عليه.

<sup>(</sup>٦) رواه الترمذي (١٣٤١) من حديث عبد الله بن عمرو رَضَّالِلَهُمَنْهُا، وضعَّفه.

وروى البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّالتَمْتَنِيْوَتِكُمْ قَالَ: الَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ اليَمِينَ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ.

<sup>(</sup>٧)رواه ابن ماجه (٢٣٤٠، ٢٣٤١) من حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وابن عباس رَمَوَلِلْمُهَمَّةُ.

وحسَّنه النووي في «الأذكار» (ص ٣٥١)، وقال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٢٨٩٧): وقال ابن الصلاح: حسن. قال أبو داود: وهو أحد الأحاديث الَّتي يدور عليها الفقه، وصححه إمامنا في حرملة.

فيها دفعُ الضَّروراتِ الخمسِ الَّتي هي حفظُ الدِّينِ والنَّفسِ والعقلِ والنَّسبِ والمالِ والعِرضِ، وهذه القاعدةُ تَرجعُ إلى تحصيلِ المقاصدِ وتقريرِها، بدفع المفاسدِ أو تخفيفِها.

(وَ) يَدخُلُ فيها أيضًا (إِبَاحَتُهُ) أي: الضَّرِ (لِلْمَحْظُورِ) أي: الممنوعِ، وهو المُحَرَّمُ وهو مَعنى قولِهم: الضَّروراتُ تُبِيحُ المحظوراتِ، بشرطِ عدمِ نُقصانِ الضَّررِ عن المحظورِ، ومِن ثَمَّ جازَ بل وَجَبَ أكلُ الميتةِ عندَ المخمصةِ، وكذلك إساغةُ اللُّقمةِ بالخمرِ وبالبولِ، وغيرُ ذلك.

(وَ) مِن قواعدِ الفقهِ (المَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ) لقولِه تَعالى: ﴿وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾ (() إشارة إلى ما خَفَّفَ عن هذه الأُمَّةِ مِن التَّشديدِ على غيرِهم مِن الإصرِ ونحوِه؛ دَفعًا للمَشَقَّةِ، وقد قالَ اللهُ تَعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ يَعلى غيرِهم مِن الإصرِ ونحوِه؛ دَفعًا للمَشَقَّةِ، وقد قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَلا تَحْمِلُ مِن اللّهُ مَا لَهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَعَلَى فَي دُعائِهم: ﴿وَلا تَحْمِلُ عِلَيْ اللّهِ الْعَرْبِيلُ اللّهِ الْعَرْبِيفِيّةُ السَّمْحَةُ (١) (٥) في أحاديثَ وآثارِ كثيرةٍ. المَّدِينَ إلَى اللهِ الْعَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ (١) (٥) في أحاديثَ وآثارِ كثيرةٍ.

ويَدخُلُ تحتَ هذه القاعدةِ أنواعٌ مِن الفقهِ: منها في العباداتِ: القعودُ في الصَّلَةِ النَّافلةِ مُطلقًا، وفي الفريضةِ عندَ مَشَقَّةِ القيامِ، وقصرُها في السَّفرِ، والجمعُ بينَ الصَّلاتينِ، ونحوُ ذلك، وهي في المعاملاتِ كثيرةٌ جدًّا، وفي المناكحاتِ والجناياتِ وفي كتاب القضاءِ.

<sup>(</sup>١) الحج: ٧٨. (٢) البقرة: ١٨٥.

<sup>(</sup>٣) البقرة: ٢٨٦. (٤) في «ع»: السمحاء.

<sup>(</sup>٥)رواه أحمد (٢١٣٨) من حديث ابن عباس رَمَوَاللِّهُ عَالْمًا

ومِن التَّخفيف اتِ المطلقةِ: فروضُ الكفايةِ (۱)، والعملُ بالظُّنونِ لمشقَّةِ الاطِّلاع على اليقينِ، إلى غيرِ ذلك.

(وَ) من القواعدِ قولُ الفقهاءِ: (دَرْءُ المَفَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ المَصَالِحِ) فإذا دارَ الأمرُ بينَ درءِ مفسدةٍ وجَلْبِ مَصلحةٍ كانَ درءُ المفسدةِ أَوْلَى مِن جلب المصلحةِ.

(وَ) إذا دارَ الأمرُ أيضًا بينَ درءِ إحدى المفاسدِ وكانَت إحداها أكثرَ فسادًا مِن غيرِه، فسادًا مِن غيرِه، في غيرِه، وهذا واضحٌ يَقبَلُه كلَّ عاقل، وأجمعَ عليه أهلُ العِلْم.

(وَ) مِن القواعدِ (تَحْكِيمُ العَادَةِ) يَعني أَنَّ العادةَ مُحَكَّمَةٌ أَي: معمولٌ بها شرعًا، ومِن أُدلَّة هذه القاعدةِ قولُه تَعالى: ﴿ خُذِالْقَغُووَأَمُرُ بِالْقُرْفِ ﴾ (٢) فالمرادُ ما يَعرِفُه النَّاسُ ويتَعَارَفُونَه فيما بينَهم ممَّا لا تُرُدُّه الشَّريعةُ، وكلُّ ما تكرَّرَ مِن لفظِ المعروفِ في القرآنِ، نحوُ: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِاللَّمَعُرُوفِ ﴾ (٣) فالمرادُ ما يَعارَفُه النَّاسُ مِن مِثلِ ذلك الأمرِ، ومنه قولُه صَالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ (٤) فإنَّه دليلٌ على اعتبارِ ما المسلمون عليه إمَّا مِن جَهةِ العادةِ المستقرَّةِ؛ لشمولِ قولِه: «لَيْسَ عَلَيْهِ مُمُنَا ذَلِكَ »، ومنها حديثُ: «المِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ المَدِينَةِ، وَالوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةً » رَوَاه أبو داودَ (٥) والنَّسَائِ (١)، وسندُه صحيحٌ.

<sup>(</sup>١) في (ع): الكفايات. (٢) الأعراف: ١٩٩.

<sup>(</sup>٣) النساء: ١٩. (١٧١٨) من حديث عائشة رَمَوَاللَّهُ عَتَهَا.

<sup>(</sup>٥) (سنن أبي داود؛ (٣٣٤٠). (٦) (سنن النسائي؛ (٢٥٢٠).

وذلك أنَّ أهلَ المدينةِ لَمَّا كانوا أهلَ نخل وزرعِ اعتبِرَتْ عادتُهم في مِقدارِ الكيلِ، وأهلُ مَكَّة أهلُ تجارةٍ اعتبِرَتْ عادتُهم في الوزنِ، والمرادُ الكيلِ، وأهلُ مَكَّة أهلُ تجارةٍ اعتبِرَتْ عادتُهم في الوزنِ، والمرادُ اعتبارُ ذلك فيما يَتَقَدَّرُ شرعًا كنُصُبِ الزَّكواتِ، ومقدارِ الدِّياتِ، وزكاةِ الفطرِ، والسَّلَم، والرِّبا، وغيرِ ذلك.

ومِن ذلك الرُّجوعُ للعادةِ في تخصيصِ عينٍ أو فعلٍ أو مقدارٍ يُحمَلُ اللَّفظُ عليه كالألفاظِ في الأيمانِ والأوقافِ والوصايا والأقارير والتَّفويضاتِ.

وإطلاقُ الدِّينارِ والدِّرهمِ والصَّاعِ والمُدِّ والوسقِ والقُلَّةِ(١) والأوقيَّةِ، وإطلاقُهم النُّقودَ في الحملِ على الغالبِ وصِحَّةِ المعاطاةِ بما يَعُدُّه النَّاسُ بيعًا، وهذا كثيرٌ لا يَنحصِرُ في عَدِّ.

ومأخذُ هذه القاعدةِ ومَوْضِعُها مِن أصولِ الفقهِ في قولِهم: الوصفُ المُعَلَّلُ به قد يَكُونُ عُرفيًّا أي: مِن مُقتضياتِ العرفِ، وفي بابِ التَّخصيصِ في تخصيصِ العموم بالعادةِ.

تنبيه ": قِيلَ: تَدخُلُ قاعدة إرادة الأمور في الأحكام على قَصدِها في هذه القاعدة، فهي مأخوذة منها، قالوا: لأنَّ العادة حاكمة "، فإنَّ غيرَ المَنْوِيِّ مِن غُسلِ وصلاة وكتابة مَثلًا لا يُسَمَّى في العادة غُسلًا ولا قُربَة ولا عَقدًا. وقِيلَ: مأخوذة مِن قاعدة الضَّررُ يُزالُ؛ لأنَّ مَن تَوجَّه عليه شيءٌ بدليل إذا تَركه أو فَعله لا بقصدِ امتثالِ الأمرِ حَصَلَ له الضَّررُ بما يَترَتَّبُ عليه مِن الذَّمِّ، فيُزالُ بالنَّيَّة.

وقالَ البِرْمَاوِيُّ: لو أُخِذَتْ مِن قاعدةِ «اليقينُ لا يُرفَعُ بالشَّكِّ» كانَ أقربَ؛

<sup>(</sup>۱) ليس في **(ع)**.

لأنَّ الأصلَ عدمُ ذلك الشَّيء، فلا يُصارُ إلى جَعلِه مُعتبرًا إلَّا بواسطةِ ترجيحٍ المُتردَّدِ فيه بقصدِ أنْ يُخالِفَ الأصلَ(').

وقيلَ: هي قاعدةٌ برأسِها، ودليلُها حديثُ عمرَ: «الأَعْمَالُ بِالنَيَّاتِ»(٢)، ورُبَّما أُخِذَتْ مِن قولِه تَعالى: ﴿ وَمَاۤ أَمِرُوۤ اللَّالِيَةَ بُدُوا اللَّهَ مُغْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ (٣).

ومِن هذه المادَّةِ أحاديثُ كثيرةٌ ذُكِرَ فيها «تَبتغي وجه اللهِ»، وحديثُ: «الأَعْمَالُ بِالنَّيَاتِ» (٤) أَعَمُّها وأعظمُها؛ لأنَّ أفعالَ العقلاءِ إذا كانَتْ معتبرةً فإنَّما تكُونُ عن قصدٍ، وأيضًا فقد ذَهَبَ كثيرٌ مِن العلماءِ إلى أنَّ الواجباتِ على المُكَلَّفِ القصدُ إلى النَّظرِ المُوصِلِ إلى مَعرفةِ اللهِ تَعالى، فالقصدُ سابقٌ دائمًا، وسواءٌ في اعتبارِ القصدِ في الأفعالِ المُسلِمُ والكافرُ، إلَّا أنَّ المسلمَ يَختَصُّ بقصدِ التَّقرُّبِ إلى اللهِ تَعالى، فلا تَصِحُ هذه النَّيَّةُ مِن كافرٍ، بخلافِ نِيَّةِ الاستثناءِ، والنَّيَّةِ في الكناياتِ ونحوِ ذلك.

(وَ) مِن القواعدِ (جَعْلُ المَعْدُومِ كَالمَوْجُودِ احْتِيَاطًا) كالمقتولِ تُورَثُ عنه الدِّيةُ، وإنَّما تَجِبُ بموتِه ولا تُورَثُ عنه إلَّا إذا دَخَلَتْ في مِلكِه، فيُقَدَّرُ دُخولُها قبلَ موتِه، واللهُ أعلمُ.

وقد نَجَزَ بحمدِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الكلامُ على الأدلَّةِ، وهذا حينُ الشُّروعِ في بيانِ أحكامِ المستدلِّ، وما يَتَعَلَّقُ به مِن بيانِ الاجتهادِ والمجتهدِ، والتَّقليدِ والمقلِّدِ، ومسائل ذلك، وذكرَ ذلك بقولِه:

<sup>(</sup>١) (الفوائد السنية في شرح الألفية) (٥/ ٢٢٣).

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (١) من حديث عمر رَمَعَالِلَهُ عَنهُ.

<sup>(</sup>٣) البينة: ٥.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (١) من حديث عمر رَضَالِتُهَعَنُّهُ.

## (بَابُ)

(الإجْتِهَادِ) افتعالٌ مِن الجُهدِ، وهو بضمِّ الجيمِ وفَتحِها الطَّاقةُ، وبفتحِها فقطْ المَشَقَّةُ، وهو (لُغَةً: اسْتِفْرَاغُ الوُسْعِ لِتَحْصِيلِ أَمْرٍ شَاقٌ)، وإنَّما وُصِفَ الفعلُ بكونِه شاقًا؛ لأنَّ الاجتهادَ مُختَصُّ به() في عُرفِ اللُّغةِ؛ إذ يُقالُ: اجتهدَ الرَّجُلُ في حملِ الرَّحى ونَحوِها مِن الأشياءِ الثَّقيلةِ، ولا يُقالُ: اجتهدَ في حمل خَرْدَلَةٍ ونَحوِها مِن الأشياءِ الخفيفةِ.

(وَ) مَعنى الاجتهادِ (اصْطِلَاحًا: اسْتِفرَاغُ الفَقِيهِ وُسْعَهُ) في طلبِ الظَّنِّ (لِدَرْكِ حُكْم شَرْعِيًّ) على وجه يُحَسُّ مِن النَّفسِ العجزُ عَن المزيدِ عليه. واستفراغُ الوسعِ: أي: بذلُ الوسعِ وهو جنسٌ، وكونُ ذلك من الفقيهِ قيدٌ مُخرِجٌ للمُقلِّدِ.

وقولُه: «لدَرْكِ حكم شرعيِّ» احتِرازٌ (٢) من القطعِ (٣)، فإنَّه لا اجتهادَ في القطعيَّاتِ. وقولُه: «حُكمٍ شرعيٍّ» قيدٌ (١) مُخرِجٌ للحِسِّيَّاتِ والعقليَّاتِ ونحو ذلك.

فائدةٌ: الاجتهادُ يَنقسِمُ إلى ناقصٍ وتامٌ، كما أشارَ إليه الطُّوفِيُ (٥) بقولِه: والتَّامُّ منه ما انتهى إلى حالِ العجزِ مِن مزيدِ طلبِ.

وقى الَ: فالنَّاقصُ هو النَّظُرُ المُطلَقُ في تَعَرُّفِ الحُكْمِ. وتَختلِفُ مَرَاتِبُهُ بِحَسَبِ الأحوالِ، والتَّامُّ هو استفراغُ القوَّةِ النَّظريَّةِ حَتَّى يَحُسَّ النَّاظِرُ مِن نَفْسِه العجزَ عن مزيدِ طلب،

(١) ليس في (د). (٢) في (ع): احترازًا.

(٣) في (٤): القطعي. (٤) في (ع): قيل.

(٥) (شرح مختصر الروضة) (٣/ ٥٧٥).

ومِثالُه: مثالُ مَن ضاعَ منه دِرهمٌ في التُّرابِ فقلَّبَه بِرجلِه، فلم يَجِدْ شيئًا فتركَه وراح، وآخَرُ إذا جَرى له ذلك جاء بغربالٍ فغَرْبَلَ التُّرابَ حَتَّى يَجِدَ الدِّرهم، أو يَغلِبَ على ظَنِّه أنَّه ما عادَ يَلْقَاه، فالأَوَّلُ اجتهادٌ قاصرٌ، والثَّاني تامٌ (۱).

(وَشَـرْطُ مُجْتَهِـدٍ) يَعني المجتهد المطلق (كَوْنُهُ فَقِيهًا، و) الفقيهُ (هُوَ العَالِمُ(٢):

(١) بِأُصُولِ الفِقْهِ) أي: له قُدرةٌ على استخراجِ أحكامِ الفقهِ مِن أُدِلَّتِها، (وَ) العالمُ بـ (مَا يُسْتَمَدُّ مِنْهُ) أصولُ الفقهِ، وهي الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ والقِيَاسُ والاستدلالُ والأصولُ المختلَفُ فيها، وما يُعتبرُ للحُكمِ في الجملةِ مِن حيثُ يُعتبرُ ذلك للحُكمِ، أو مِن حيثُ الكيفيَّةُ؛ كتقديمِ ما يَجِبُ تأخيرُه، وتأخيرِ ما يَجِبُ تقديمُه؛ لأنَّ ذلك كلَّه آلةٌ للمجتهدِ كالقدومِ ونحوِه للنَّجَّارِ والقلم للكاتب.

(٢) (وَ) العالِمُ (بِالأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ مُفَصَّلَةً، وَ) بـ(اخْتِلَافِ مَرَاتِبِهَا) فيَضمَنُ ذلك أَنْ يَكُونَ عندَه سَـجِيَّةٌ وقُوَّةٌ يَقتَدِرُ بها على التَّصرُّفِ بالجمعِ والتَّفريقِ والتَّرتيبِ، والتَّصحيحِ والإفسادِ، فإنَّ ذلك مِلاكُ صناعةِ الفقهِ.

قالَ الغزَّ الِيُّ: إذا لم يَتكلَّمِ الفقيهُ في مسألةٍ لم يَسمَعُها ككلامِه في مسألةٍ سَمِعَها، فليْسَ بفقيهِ(٣).

وليسَ المرادُ أنَّ يَعرِفَ سائرَ آياتِ القرآنِ وأحاديثِ السُّنَّةِ، بل (فَ)

<sup>(</sup>١) (شرح مختصر الروضة) (٣/ ٥٧٦).

<sup>(</sup>٢) قوله: كونه فقيهًا وهو العالم. في المختصر التحرير؛ (ص٥٥٥): وهو الفقيه: العلم.

<sup>(</sup>٣) ينظر: (تشنيف المسامع) (٤/ ٥٥٦)، و(الغيث الهامع) (ص٦٩٥).

الواجبُ عليه (مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ) مَعرفةُ (مَا يَتَعَلَّقُ بِالأَحْكَامِ) منهما (١)، والصَّحيعُ أنَّها غيرُ منحصرةٍ في قدرِ خَمْسِ مئةِ آيةٍ مِن القرآنِ ولا في بعضِ السُّنَّةِ دونَ بعضٍ، وكأنَّ مَن حَصَرَها في ذلك أرادَ ما هو مقصودٌ به الأحكامُ بدَلالةِ المطابقةِ، أمَّا بدَلالةِ الالتزامِ فغالبُ القرآنِ -بل كلُّه- لا يَخلو شيءٌ مِنه عن حُكم يُستنبَطُ منه، وكذلك السُّنَّةُ.

والمرادُ بمعرفةِ ما يَتَعَلَّقُ بالأحكامِ (بِحَيْثُ يُمْكِنُهُ) أي: المجتهدَ (اسْتِحْضَارُهُ لِلاحْتِجَاجِ بِهِ)، و(لا) يُشتَرَطُ (حِفْظُهُ) أي: حفظُ ما يَتَعَلَّقُ بالأحكامِ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ، حيثُ أَمْكَنَه ذلك.

(٣) (وَ) شَرطُ المجتهدِ عِلْمُه بِ (النَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ مِنْهُمَا) أي: مِن الكتابِ والسُّنَّةِ؛ لأنَّ المنسوخَ بَطَلَ حُكمُه، وصارَ العملُ على النَّاسِخِ، فإن لم يَعرِفْ ذلك أَفْضَى إلى إثباتِ المنفيِّ ونفي المُثبَتِ، وقد اشتدَّتْ وصيَّةُ السَّلَفِ واهتمامُهم بمعرفةِ النَّاسِخِ والمنسوخِ، حَتَّى رُوِيَ عن عليِّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَه أَنَّه رأى قاصًّا يَقُصُّ في مسجدِ الكوفةِ وهو يَخلِطُ الأمرَ بالنَّهيِ والإباحة بالحظرِ، فقالَ له: أتعرِفُ النَّاسخَ مِن المنسوخِ؟ قالَ: لا، قالَ: هَلكُتَ وأَهْلكُتَ، ثمَّ قالَ له: أبو مَن أنت؟! قالَ: أبو يحيى، قالَ: أنت أبو اعْرفُونِ، ثمَّ أَخَذَ أُذُنَه فَفَتلَها، وقال: لا تَقُصَّ في مسجدِنا بعدُ.

ويَكفيه مِن معرفةِ النَّاسِخِ والمنسوخِ أَنْ يَعرِفَ أَنَّ دليلَ هذا الحُكمِ غيرُ منسوخ.

(٤) (وَ) شرطُه أيضًا عِلمُه بـ (صِحَّةِ الحَدِيثِ وَضَعْفِهِ) سندًا ومتنًا، بـأنْ يَكُونَ له مِن الأهليَّةِ والقوَّةِ في عِلمِ الحديثِ ما يَعرِفُ به صِحَّةَ مَخرجِ

<sup>(</sup>١) في (ع): منها.

الحديثِ ليَطرَحَ الضَّعيفَ، حيثُ لا يَكُونُ في فضائلِ الأعمالِ، ويَطرَحَ الموضوعَ مُطلقًا، وعِلمُه أيضًا بحالِ الرُّواةِ في القوَّةِ وَالضَّعفِ، ليَعلَمَ ما ينجَبِرُ مِن الضَّعفِ بطريقِ آخَرَ.

(وَلَوْ) كَانَ عِلْمُه بذلك (تَقْلِيدًا) لغيرِه من غيرِ اجتهادٍ (كنَقْلِهِ) ذلك (مِنْ كِتَابٍ صَحِيحٍ) من كتبِ الحديثِ ارتَضَى الأثمَّةُ روايتَه كالصَّحيحينِ و«مسندِ مالكِ» وأحمدَ وأبي داودَ ونحوِهم؛ لأنَّ ظنَّ الصَّحَّةِ يَحصُلُ بذلك، وإنْ كَانَ معرفةُ ذلك بالاجتهادِ أعلى رُتبةً من التَّقليدِ لتحصيلِه مِن الظَّنِّ أكثرَ.

(وَ) شرطُه أيضًا أَنْ يَعرِفَ (مِنَ النَّحْوِ وَاللَّغَةِ مَا) أي: قَدْرًا (يَكْفِيهِ فِي) مَعرفةِ (مَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا) أي: بالكتابِ والسُّنَّةِ (مِنْ نَصَّ وَظَاهِرٍ، وَمُجْمَلٍ وَمُبَيَّنٍ، وَحَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ، وَأَمْرٍ وَنَهْي، وَعَامٍّ وَخَاصٌ، وَمُسْتَنْتَى وَمُسْتَنْتَى مِنْهُ، وَمُطْلَقٍ وَمُقَيَّدٍ، وَدَلِيلِ الخِطَابِ، وَنَحْوِهِ) كفحوى الخطابِ ولحنِه ومفهومِه؛ ومُطْلَقٍ وَمُقَيَّدٍ، وَدَلِيلِ الخِطَابِ، وَنَحْوِهِ) كفحوى الخطابِ ولحنِه ومفهومِه؛ لأنَّ بعضَ الأحكامِ يتَعَلَّقُ بذلك ويتَوَقَّفُ عليه تَوقُفًا ضروريًّا كقولِه عَيَنهِ السَّلَمُ: «لأنُ بعضَ الأحكام يتَعَلَّقُ بذلك ويتَوقَّفُ عليه تَوقُفًا ضروريًّا كقولِه عَيَنهِ السَّلَامُ: «لأنُ مورَثُ مَا تَرَكُنَا صَدَقَةٌ ('') الرِّواية بالرَّفعُ، وهو يقتضي نفي الإرثِ عمَّا تَركن مَا تَركنَا صَدَقَة، ومفهومُه أنَّهم يُورَثُون غيرَه مِن الأموالِ، حَتَّى إنَّهم بناءً على ذلك ظَلَمُوا أبا بكر رَضَيَالِسُّعَنهُ وشَنَعوا عليه بأنَّه مَنعَ فاطمة حَقَها.

وكقولِ عَلَيْهِ السَّكَمُ: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ» (٢) رَوَاه الشَّيعةُ بالنَّصبِ: أبا بكرٍ وعمرَ على النِّداءِ (٣)؛ أي: يا أبا بكرٍ، فعلى روايةِ الجرِّ هما مُقْتَدَى (٤) بهما، وعلى روايةِ النَّصبِ: هما مُقتدِيان بغيرِ هما،

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (٣٠٩٣)، ومسلم (١٧٥٩).

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي (٣٦٦٢) من حديث حذيفة رَمَعَلِيُّهُ عَنهُ وقال: حديث حسن.

<sup>(</sup>٣) في (د): النصب.

<sup>(</sup>٤) في (ع): مقتديان.

وقد فَرَّقَ الفقهاءُ بينَ مَن يَعرِفُ العربيَّةَ وغيرِه في مسائلَ كثيرةٍ مِن الطَّلاقِ والإقرارِ على ما تَقَرَّرَ في كتب الفقهِ.

(٦) (وَ) شَرطُه أيضًا عِلمُه بـ (المُجْمَعِ عَلَيْهِ وَالمُخْتَلَفِ فِيهِ) بأنْ يَعرِفَ مواقعَ الإجماع، مثلُ أنَّ الإجماع حُجَّةٌ، وأنَّ المعتبرَ فيه اتِّفاقُ المجتهدين، وأنَّ لا يَختَصُّ باتِّفاقِ بلدٍ دونَ بلدٍ، ونحوِ ذلك ممَّا سَبَقَ في بابِه حَتَّى لا يُفتِي بخلافِه، فيكونَ قد خَرَقَ الإجماع.

ولا يُشترَطُ أن يَعلَمَ الإجماعَ والخلافَ في جميعِ المسائلِ، بل يَكفيه مَعرفةُ أنَّ هذه المسألةَ مُجمَعٌ عليها أم لا.

- (٧) (وَ) شرطُه أيضًا عِلْمُه بـ(أَسْبَابِ النُّزُولِ) في الآياتِ، وأسبابِ قولِه عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ في الأحاديثِ؛ ليَعرِفَ المراد مِن ذلك، وما يَتَعَلَّقُ جما مِن تخصيصِ أو تعميم.
- (٨) (وَ) شَرطُ المجتهدِ أيضًا عِلْمُه به (مَعْرِفَةِ اللهِ) بوجودِه سبحانَه و (تَعَالَى بِصِفَاتِهِ الوَاجِبَةِ) له من وحدانيَّتِه وقدرتِه وحكمتِه وتنزيهِه عن صفاتِ المُحدَثينَ وغير ذلك.
- (وَ) بـ (مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِن إرسالِ الرُّسُلِ، وأنَّه قد أَرسَلَ رسلًا بأحكام شَرَعَها.
- (وَ) مَا (يَمْتَنِعُ) عليه عَزَقِهَلَ مِن الشَّريكِ والصَّاحبةِ والوَلَدِ، تَعَالَى اللهُ عَن ذلك، وأنْ يَكُونَ مُصَدِّقًا بالرَّسولِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وبما جاءَ مِن الشَّرعِ المنقولِ كُلُّ بدليلِه مِن جهةِ الجملةِ لا مِن جهةِ التَّفصيل.

و(لا) يُشتَرَطُ في المجتهدِ عِلْمُه بـ:

(١) (تَفَارِيعِ الفِقْهِ) الَّتِي يُعنى بتحقيقِها الفقهاء؛ لأنَّ ذلك مِن فروعِ الاجتهادِ الَّتِي وَلَّدَها المجتهدونَ بَعدَ حيازةِ منصبِه، فلو اشْتُرِطَتْ مَعرفتُها في الاجتهادِ الرِّمَ الدَّوْرُ لتَوَقُّفِ الأصلِ الَّذِي هو الاجتهادُ على الفرعِ الَّذِي هو تفاريعُ الفقهِ، وكذلك لا يُشترَطُ معرفةُ دقائقِ العربيَّةِ والتَّصريفِ حَتَّى يَكُونَ كسِيبَوَيْه ونحوه؛ لأنَّ المحتاجَ إليه في الفقهِ دونَ ذلك.

(٢) (وَ) لا (عِلْمِ الكَلَامِ) أي: علمِ أصولِ الدِّينِ.

قالَ الغزَّالِيُّ: ليسَ (١) معرفةُ الكلامِ بالأدلَّةِ المجرَّدةِ فيه على عادةِ المتكلِّمينَ شرطًا في الاجتهادِ، بل هو مِن ضرورةِ منصبِ الاجتهادِ؛ إذْ لا يبلُغُ رتبةَ الاجتهادِ إلَّا وقد قَرَعَ سَمعَه أدلَّةُ الكلامِ فيعرِفُها حَتَّى لو تُصُوِّرَ مُقلِّدٌ محفِّ في تصديقِ الرَّسولِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمٌ وأصولِ الإيمانِ لجازَ له الاجتهادُ في الفروع بالشُّروطِ المذكورةِ، هذا مَعنى كلامه (١٠).

قالَ: والقَدْرُ الواجبُ مِن ذلك اعتقادٌ جازمٌ؛ إذبه يَصِيرُ مُسلمًا والإسلامُ شرطُ المفتى لا مَحالَةَ.

(٣) (وَلا مَعْرِفَةِ أَكْثَرِ الفِقْهِ) في الأشهرِ؛ لأنَّه نتيجتُه.

ولا يُشتَرطُ في المجتهدِ أيضًا كونُه ذَكَرًا ولا حُرَّا ولا عـدلًا، لكن لا يُستفتى الفاسقُ ولا يُعمَلُ بقولِه بخلافِ المرأةِ والرَّقيقِ.

واعلَمْ أنَّ هذه الشُّروطَ المذكورةَ كلَّها إِنَّمَا تُشتَرَطُ للمجتهدِ المطلَقِ الَّذِي يُفتي في جميعِ الشَّرعِ؛ كالأئمَّةِ الأربعةِ رَضَالِلَّهُ عَنْهُ ونحوِهم، أمَّا مَن أفتى في فنِّ

<sup>(</sup>١) في (ع): ليست.

<sup>(</sup>٢) «المستصفى» (ص٤٤٣).

واحدٍ أو في مسألةٍ واحدةٍ وجد فيه شروطُ الاجتهادِ بالنِّسبةِ إلى ذلك الفنِّ أو تلك المسألةِ، فلا يُشتَرطُ له ذلك، وجازَ له أن يَجتهِدَ فيما حَصَّلَ شروطَ الاجتهادِ فيه، كمَن عَرَفَ أصولَ الفرائضِ والحساب، وهو فقيهُ النَّفسِ فيها عارفًا بمعانيها، جازَ له أن يَجتهدَ في مسألةِ المشركةِ ومسائلِ المناسخاتِ، والجدِّ، والإخوةِ، والمفقودِ، ونحوِ ذلك، وإن لم يَكُنْ له معرفةٌ بمسائلِ البيع والنّكاحِ والأخبارِ الواردةِ فيها، ونحوِها مِن مسائلِ الفروعِ.

(وَ) أَمَّا (المُجْتَهِدُ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ) يَعني مجتهدَ المذهب، وهو مَن ينتجِلُ مَذهبَ إمامٍ مِن الأنمَّةِ فنَظَرُه في بعضِ نصوصِ إمامِه أي: (العَارِفُ ينتجِلُ مَذهبَ إمامٍ مِن الأنمَّةِ فنَظَرُه في بعضِ نصوصِ إمامِه أي: (العَارِفُ بِمَدَارِكِهِ) أي: مَدَاركِ مذهبِ إمامِه (القَادِرُ عَلَى تَقْرِيرِ قَوَاعِدِهِ، وَ) على (الجَمْعِ) لمسائلِه (وَالفَرْقِ) بينَهما، والتَّصرُّفِ فيها كاجتهادِ إمامِه في نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ.

وقالَ البِرْمَاوِيُّ وغيرُه: هو أَنْ يَعرِفَ قواعدَ ذلك المذهبِ وأصولَه ونصوصَ صاحبِ المذهب، بحيثُ لا يَشِذُّ(١) عنه شيءٌ من ذلك، فإذا سُئِلَ عن حادثة، فإنْ عَرَفَ نصًا لصاحبِ المذهبِ فيها أجابَ به، وإلَّا اجتهدَ فيها على مذهبه وخَرَّجَها على أصولِه.

ثم قالَ: ومرتبةٌ ثالثةٌ دونَ الثَّانيةِ، وهي مرتبةُ مجتهدِ الفُتيا الَّذِي تَسُوغُ له الفُتيا على مذهبِ إمامِه الَّذِي هو مُقَلِّدُه، فلا يُشتَرَطُ فيه ما يُشتَرَطُ في مجتهدِ الفُتيا على مذهبِ إمامِه الَّذِي هو مُقَلِّدُه، فلا يُشتَرَطُ فيه ما يُشترَطُ في مجتهدِ المذهبِ، بل يُعتبرُ أَنْ يَكُونَ مُتبَحِّرًا في المذهبِ مُتمَكِّنًا مِن ترجيحِ قولٍ على قولٍ، وهذا أدنى المراتبِ، ولم يَبْقَ بعدَه إلَّا العامِّيُّ ومَن في مَعناه (٢).

<sup>(</sup>١) في (د): يسد.

<sup>(</sup>٢) (الفوائد السنية في شرح الألفية) (٥/ ٢٩٣).

# (فضل)

(الإجْتِهَادُ بَتَبَحَزَّأُ) بِمَعنى أنَّه يَجُوزُ أن يَحصُلَ للإنسانِ منصبُ الاجتهادِ في بعضِ المسائلِ دونَ بعضٍ عندَ الأكثرِ ؛ إذ لو لم يَتَجَزَّ إلاجتهادُ لَزِمَ أن يَكُونَ عالمًا بجميع الجزئيَّاتِ وهو [محالٌ ؛ إذ] (() جميعُها لا يُحِيطُ بها بشرٌ ، وقد سُئِلَ الأثمَّةُ الأربعةُ وغيرُهم عن مسائلَ ، فأجابَ بأنَّه لا يَدري حَتَّى قاله مالكُّ في سِتِّ وثلاثينَ مسألةً مِن ثمانٍ وأربعينَ مسألةً ، وقد تَوقَّفَ الشَّافعيُّ وأحمدُ بل الصَّحابةُ والتَّابعون رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عنهم أجمعينَ في الفتاوى كثيرًا ، فلو كانَ الاجتهادُ المطلقُ في جميع الأحكامِ شرطًا في الاجتهادِ في كلِّ مسألةٍ على حِدَتِها ، لَمَا كانَ هؤلاءِ الأئمَّةُ مُجتهدينَ لكنَّه خلافُ الإجماعِ ، فدَلَّ على أنَّ ذلك لا يُشترَطُ.

(وَيَجُوزُ اجْتِهَادُهُ) أي: اجتهادُ النّبِيّ (صَالَلتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا وَوَقَعَ) منه إجماعًا، قاله ابنُ مُفلحٍ (١)، وذلك كقضيّتِه (١) صَالَلتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ معَ الأنصارِ لَمَّا رآهم يُلقِّحون نَخْلَهم، وقولِه لهم: «لَوْ تَرَكْتُمُوهُ»، فتركوه، فطلَعَ شيصًا، فقالَ لهم عن ذلك، فأخبروه بما قالَ لهم قبلَ ذلك، فقالَ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِدُنْيَاكُمْ» (١).

(وَ) يَجُوزُ اجتهادُه صَالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ (فِي أَمْرِ الشَّرْعِ عَقْ لَا) عندَ الجمهورِ، (وَ) يَجُوزُ (شَرْعًا) وهو قولُ الأكثرِ، (وَوَقَى ) اجتهادُه في أمرِ الشَّرعِ على الصَّحيحِ؛ لأنَّه لا يَلْزَمُ منه محالٌ، والأصلُ مشاركتُه لأُمَّتِه، ولقولِه تَعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَتَأْوَلِي الْأَبْصَدِ ﴾ (٥) وهو عامٌ في الرَّسولِ وغيرِه، فيتَنَاوَلُه الأمرُ بالاعتبارِ، وهو الاجتهادُ.

<sup>(</sup>١) في (ع): محل. (٢) (أصول الفقه) (٤/ ١٤٧٠).

<sup>(</sup>٣) في (د١: لقضيته. (٤) رواه مسلم (٢٣٦٣) من حديث عائشة وأنس رَعَلَلْتُكَمَّنَا.

<sup>(</sup>٥) الحشر: ٢.

قَـالَ الطُّوفِيُّ: هذا يَقتضي وجـوبَ الاجتهادِ عليه، ولَمَّا قُتِـلَ النَّضرُ بنُ الحارثِ ببدرِ جاءَتْ أُختُه قُتَيْلَةُ بنتُ الحارثِ، فأَنْشَدَتْ به أبياتًا منها':

أَمُحَمَّدُ! لَأَنْتَ نَجْلُ كَرِيمَةٍ مِنْ قَوْمِهَا وَالفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقُ مَا كَانَ ضَرَّكَ لَـوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّمَا مَنَّ الفَتَى وَهُوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ

فقالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْ سَمِعْتُ شِعْرَهَا قَبْلَ قَتْلِهِ مَا قَتَلْتُهُ»، ولو قَتَلَه بالنَّصِّ لَمَا قالَ ذلك.

ولمَّا أرادَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنزِلَ ببدرِ دونَ الماءِ قالَ له الحُبَابُ بنُ المنذرِ: إنْ كانَ هذا بوحي، فنعمْ، وإنْ كانَ الرَّأيَ والمكيدة، فانْزِلْ بالنَّاس على الماءِ لتَحُولَ بينَه وبينَ العدوِّ، فقالَ لهم: «لَيْسَ بِوَحْي، إِنَّمَا هُوَ رَأْيٌ وَالْجَيْهَادُ رَأَيْتُهُ» (٢)، ورَجَعَ إلى قولِهم، فدَلَّ على أنَّه مُتَعَبِّدٌ بالاجتهادِ (٣).

(وَ) على هذا القولِ (لا يُقرُّ) صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ (عَلَى خَطاً) إجماعًا، وإن كانَ الاجتهادُه الاجتهادُ عُرضَة الخطأ، لكنَّه يُفيدُ الظَّنَّ، والظَّنَّ مُتَبَعٌ في الشَّرعِ واجتهادُه عَنهِ السَّرَمُ أقلُ أحوالِه أنْ يُفِيدَ الظَّنَّ، فيجِبُ اتِباعُه كغيرِه وأولَى، وظنَّه عَنهِ السَّكَمُ لا يُخطِئُ لعصمةِ اللهِ عَنهَ عَلَى الدخطؤ فيستدرِكُه.

لا يُقرُّ عليه بل يُنبَّهُ على الخطأ فيستدرِكُه.

(وَ) يَجُوزُ (اجْتِهَادُمَنْ عَاصَرَهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ رَسَلَمَ ) في زمنِه (عَقْلًا) عندَ الجمهورِ ؛ إذ لا فرقَ بينَه وبينَ أُمَّتِه في أنَّه كانَ يَجُوزُ له أن يَجتهِدَ ويَحكُمَ بالقِيَاسِ من

<sup>(</sup>١) من بحر الكامل، والبيت تواتر أهل السير والأدب على إيراده وانظر تخريج الأستاذ عبد السلام هارون مُوَسَّعًا في البيان والتبيين (٤/ ٤٣) الخانجي.

<sup>(</sup>٢) رواه الحاكم (٣/ ٤٨٢) وقال الذهبي في المختصره؛ حديث منكر.

<sup>(</sup>٣) دشرح مختصر الروضة، (٣/ ٥٩٥-٥٩٧).

جهةِ العقلِ، وإذا جازَ أن يَتَعَبَّدَ غيرُه بالنَّصِّ تارةً وبالاجتهادِ أُخرى، جازَ أن يَتَعَبَّدَ هو بذلك، وليسَ في العقلِ ما يُحِيلُه في حقِّه ويُصَحِّحُه في حَقِّنا، ولهذا أَوْجَبَ عليه وعلينا العملَ على (١) اجتهادِه في مضارِّ الدُّنيا ومنافعِها.

(وَ) يَجُوزُ اجتهادُ غيرِه صَلَّاللهُ عَلَنهِ وَسَلَّمَ فِي زمنِه (شَرْعًا) عندَ الأكثرِ (وَوَقَعَ) ذلك فِي زمنِ النَّبِيِّ صَلَّاللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ على الأصحِّ، واستدلَّ لذلك بأنَّ سعدَ بنَ معاذٍ حَكَمَ فِي قُرَيْظَةَ لَمَّا حَصَرَهم النَّبِيُّ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونزلوا على حُكمِ سعدِ أن تُقتَلُ مُقاتلتُهم وتُسبَى ذَرَارِيَّهم فصوَّبَ عَيْهِ السَّلامُ حُكْمَه، وقال: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ (") حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ (") أَرْقِعَةِ أَوْ سَمَوَاتٍ» (أن).

(وَمَنْ جَهِلَ وُجُودَهُ) أي: وجودَ الرَّبِّ تَبارَكَ و (تَعَالَى) بأنْ يَقُولَ: ما أَعلَمُ هـل الرَّبُّ موجودٌ أو معدومٌ، أو ما أَعلَمُ رَبًّا بِالكُلِّيَّةِ فهـو كافرٌ، (أَوْ عَلِمَهُ) بأنْ يَقُولَ: أَعلمُ وجودَ الرَّبِّ، (وَفَعَلَ) فعلًا لا يَصدُرُ مثلُه إلَّا مِن كافرٍ، بأنْ يَعبُدَ الأوثانَ ونحوه، (أَوْ قالَ مَا) أي: قولًا (لا يَصْدُرُ إِلَا مِنْ كَافِرٍ إِجْمَاعًا) كقولِه: عيسى ابنُ اللهِ، أو ثالثُ ثلاثةٍ، ونحوِ ذلك، أو اعتقدَ شيئًا مِن ذلك؛ كقولِه: عيسى ابنُ اللهِ، أو ثالثُ ثلاثةٍ، ونحوِ ذلك، أو اعتقدَ شيئًا مِن ذلك؛ (فَ) هو (كَافِرٌ) قطعًا بلا تردُّدٍ، وإنْ كانَ صاحبُه مُصَرِّحًا بالإسلام.

(وَلَا يَكَفُّرُ مُبْتَدِعٌ غَيْرُهُ) مُطلقًا في إحدى الرِّوايتينِ عندَ أحمدَ (إِلَّا الدَّاعِيَةَ فِي رِوَايَةٍ) عنه أيضًا وهي المشهورةُ عنه في المذهبِ، وعنه روايةٌ ثالثةٌ:

<sup>(</sup>١) في دد): في.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٣٠٤٣)، ومسلم (١٧٦٨) من حديث أبي سعيد الخُدْرِيِّ رَهَالِلَّهُ عَند.

<sup>(</sup>٣) في (ع): سبع.

<sup>(</sup>٤) عند النسائي في (الكبرى) (٥٩٠٦).

يُكَفَّرُ الدَّاعِيةُ وغيرُه، هذا في المبتدعِ المجتهدِ. وأمَّا المقلِّدُ، فقالَ: الصَّحيحُ أَنَّ كلَّ بدعةٍ لا تُوجِبُ الكفرَ لا يُفَسَّتُ المقلِّدُ فيها لخِفَّتِها، مثلُ مَن يُفَضِّلُ عليًّا على سائرِ الصَّحابةِ، ويَقِفُ عن تكفيرِ مَن كَفَّرْناه مِن المبتدعةِ.

(وَيَفْسُتُ مُقَلِّدٌ) لمبتدع بما كَفَر به الدَّاعية ، قالَ صاحب «المحرر»: الصَّحيحُ أنَّ كلَّ بدعةٍ كَفَّر نا فيها الدَّاعية ، فإنَّا نُفَسِّقُ المقلِّد فيها كمن يَقُولُ بخلقِ القرآنِ ، أو بأنَّ ألفاظنا به مخلوقة ، أو أنَّ عِلمَ اللهِ مخلوق ، أو أنَّ بخلقِ القرآنِ ، أو بأنَّ ألفاظنا به مخلوقة ، أو أنَّ عِلمَ اللهِ مخلوقة ، أو أنَّه لا يُرى في الآخِرة ، أو يَسُبُّ الصَّحابة تَدَيُّنًا ، أو أنَّ الإيمانَ مُجَرَّدُ الاعتقادِ وما أَشْبَهَ ذلك ، فمَن كانَ عالمًا في شيءٍ مِن هذه البدع يَدعُ و إليه ويُناظِرُ عليه فهو محكومٌ بكُفْرِه ، نص أحمدُ على ذلك صريحًا في مواضع .

و(لا) يُكَفَّرُ ولا يُفَسَّتُ (مُجْتَهِدٌ) في البدع (بِمَا كَفَرَ<sup>(1)</sup> به الدَّاعِيَةُ) وهو مُخطِئُ غيرُ آثم، يُثابُ على اجتهادِه، واحتجَّ بالخبر المتَّفقِ على صِحَّتِه: «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخَطاً فَلَهُ أَجْرٌ»، وصَحَّ أَنَّ اللهَ تَعَالَى عفا عن النِّسيانِ والخطأِ، فلا نُكَفِّرُ أحدًا مِن أهل القبلةِ.

(وَلَا يَفْسُقُ مَنْ لَمْ يُكَفِّرْ مَنْ كَفَّرْنَاهُ)، وقِيلَ: يُكَفَّرُ فِي إحدى الرِّوايتينِ عن أحمدَ.

(وَالمُصِيبُ فِي) الأُمورِ (العَقْلِيَّاتِ وَاحِدٌ) وهو مَن صادَفَ الحقَّ فيها لتَعَيُّنِه في الواقعِ، كحدثِ العالَمِ وثبوتِ الباري وصفاتِه، وبَعثِه الرُّسُلَ وغيرِ ذلك، فالأمورُ العقليَّةُ المُصيبُ فيها واحدٌ قطعًا كما نَقَلَ الآمِدِيُّ وغيرُه

<sup>(</sup>۱) **في (ع)**: كفرنا.

الإجماعَ عليه؛ لأنّه (١) لا سبيلَ إلى أنّ كلّا مِن نقيضينِ أو ضِدَّينِ حَقَّ، بل أحدُهما فقط، والآخَرُ باطلٌ، ومَن لم يُصَادِفْ ذلك الواحدَ في الواقعِ فهو ضالٌ آثِمٌ، وإنْ بالغَ في النّظرِ، وسواءٌ كان مُدرِكَ ذلك عقلًا محضًا كحدثِ العالم، أو شَرعًا مُستندًا إلى ثبوتِ أمرِ عقليٌ كعذابِ القبر.

وقالَ الكُورَانِيُّ: الحتُّ أنَّ الأمرَ مختلفٌ في العقليَّاتِ والشَّرعيَّاتِ(٢).

(وَنَافِي الإِسْلَامِ مُخْطِئٌ آثِمٌ كَافِرٌ مُطْلَقًا) أي: سواءٌ قالَ ذلك اجتهادًا أو بغيرِ اجتهادٍ.

إذا عُلِمَ ذلك فالمخطئ لعدم إصابة ذلك الواحد لا يَخلو إمَّا أَنْ يَكُونَ فِي إِنكارِ الإسلامِ كاليهودِ والنَّصارى إذا قالَ: أَدَّانِي اجتهادي إلى إنكارِه، في إنكارِ الإسلامِ كاليهودِ والنَّصارى إذا قالَ: أَدَّانِي اجتهادي إلى إنكارِه، فهو (٣) ضالٌ كافر (١) عاص الله ولرسولِه، وإنْ كانَ في غيرِ ذلك مِن العقائدِ الدِّينيَّةِ الزَّائدةِ على أصلِ الإسلامِ فهذا عاص، ومِن هنا انْفَرَقَتِ المبتدعةُ فرقًا مقابلة لطريقِ السُّنَّةِ، وفيهم قالَ النَّبِيُّ صَالَّلتُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ: «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى فَرَقَةً نَاجِيَةٌ وَالبَاقِي فِي النَّارِ»(٥).

(وَالمَسْأَلَةُ الظَّنَيَّةُ الحَقُّ فِيهَا وَاحِدٌ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى، وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَعَلَى المُجْتَهِدِ طَلَبُهُ) زادَ في «التمهيد»(١): ويَطْلُبُه (حَتَّى) يَعلَمَ، ومرادُه: (يَظُنَّ أَنَّهُ

<sup>(</sup>٢) «الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع» (٤/ ١٧٤).

<sup>(</sup>١) ليس في (ع).

<sup>(</sup>٣) في ادا: فهذا. (٤) ليس في ادا.

<sup>(</sup>٥) رواه الترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١)، وابن حبان (٦٢٤٧) من حديث أبي هريرة وَعَلَيْهَ عَلَى مَلاثُ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً اللهِ وقال الترمذي: حسن صحيح. رواه الترمذي (٢٦٤١) من حديث عبد الله بن عمرو، وضعَّفه: ﴿وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً اللهُ وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ الله ؟ قَالَ: ﴿مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي الله وَالته لِيد في أصول الفقه اللكَلْوُذاني (٤/ ٣١٠).

وَصَلَهُ، فَمَنْ أَصَابَهُ) أي: أصابَ الحقَّ في اجتهادِه (فَمُصِيبٌ، وَإِلَّا) يُصِبُه (١) (فَمُخْطِئٌ) فيه غيرُ آثم (مُثَابٌ) عليه عندَ الأكثرِ.

قالَ بعضُ أصحابِنا: مَن لم يحتجَّ بنصٌّ فمخطئ، وإلَّا فلا، (وَ) يَكُونُ (ثُوَابُهُ عَلَى قَصْدِهِ وَاجْتِهَادِهِ لا عَلَى الخَطْأِ) لِما سَبَقَ في الخبرِ المُتَّفَقِ على صِحَّتِه.

(وَ) القضيَّةُ (الجُزْئِيَّةُ الَّتِي فِيهَا نَصُّ قَاطِعٌ المُصِيبُ فِيهَا وَاحِدٌ) اتِّفاقًا، وإنْ دَقَّ مَسْلَكُ ذلك القاطع.

(وَلا يَأْثُمُ: مُجْتَهِدٌ فِي حُكْمٍ شَرْعِيِّ اجْتِهَادِيِّ، وَيُثَابُ) عندَ أهلِ الحقِّ وهو الصَّحيحُ، واستدلَّ له بإجماعِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ، فإنَّهم اختلفوا في كثير مِن الصَّعائلِ، وتكرَّر وشاعَ مِن غيرِ نكيرٍ ولا تأثيمٍ، معَ القطعِ بأنَّه لو خالَفَ أحدُّ في أحدِ أركانِ الإسلامِ الخمسِ، أَنْكُرُوا كمَانِعِي الزَّكاةِ والخوارج.

(وَلا) يَأْثَمُ (مَنْ) أي: مجتهدٌ (بَذَلَ وُسْعَهُ وَلَوْ خَالَفَ) دليلًا (قَاطِعًا)؛ لأنَّه معذورٌ، ولا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إلَّا وُسْعَها، وقد أتَى بما يَقْدِرُ عليه، (وَإِلَا) يَبْذُلْ وُسعَه (أَثِمَ لِتَقْصِيرِهِ) في بذلِ الوسعِ.

(وَ) يَجُوزُ (لِلْمُجْتَهِدِ) عندَ عامَّةِ العلماءِ (أَنْ يَقُولَ فِي مَسْأَلَةٍ) واحدةٍ (فِي وَقْتَيْنِ) تَعُوزُ (لِلْمُجْتَهِدِ) عندَ عامَّةِ العلماءِ (أَنْ يَقُولَ فِي مَسْأَلَةٍ) واحدةٍ (وَقَتَيْنِ) قولينِ مُتضادَّيْنِ) و (لا) يَجُوزُ له أَن يَقُولَ فِي مسألةٍ واحدةٍ في وقتٍ (وَاحِدٍ قَوْلَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ) لأنَّه لا يَجُوزُ له أَن يَكُونا فاسدينِ وعَلِمَ ذلك، فالقولُ بهما حرامٌ فلا قولَ أصلًا، أو يَكُونا صَحيحينِ فإذًا يَكُونا صَحيحينِ فإذًا

<sup>-------</sup>(۱) **في (ع)**: يصيبه.

القولُ بهما محالٌ لاستلزامِهما التَّضادَّ الكُلِّيَّ أو الجزئيَّ، وإن لم (١٠) يَعلَمِ الفاسدَ منهما فلَيْسَ عالمًا بحُكْمِ المسألةِ، فلا قولَ له فيها، فيَلْزَمُه التَّوقُّفُ أو التَّخييرُ، وهو قولٌ واحدٌ لا قولانِ.

فائدةً: مثالُ التَّضادِ الكُلِّيِ والجزئيِّ (٢) أنَّ عند أحمدَ في إخراجِ الزَّكاةِ عن بلدِها إلى مسافةِ القصرِ (٢) ثلاثة أقوالِ: النَّفي، والإثبات، والثَّالثُ يَجُوزُ إلى الثُّغُ ورِ دونَ غيرِها، فلو فَرَضْنا أنَّه قالَ في هذه المسألةِ: «يجوزُ»، و: «لا يَجُوزُ» في وقتٍ واحدٍ، لكانَ هذا تضادًّا كُلِّيًّا، بمَعنى أنَّ التَّضادَّ الكُلِّيَ في دلك. ولو قالَ: في جميعِ أفرادِ الزَّكاةِ وأماكنِ أفرادِها قابَلَ المَنْعَ الكُلِّيَ في ذلك. ولو قالَ: «لا يَجُوزُ» و «يَجُوزُ إلى الثُّغورِ خاصَّة» لكانَ هذا تضادًّا جُزئيًّا بمَعنى أنَّ المَّنعَ الكُلِّيَ في بعضِ أفرادِ الزَّكاةِ قابلَ الجوازَ الجزئيَّ في بعضِ أفرادِ الزَّكاةِ قابلَ الجوازَ الجزئيَّ في بعضِ أفرادِ الزَّكاةِ بالإضافةِ إلى بعضِ أماكنِ إخراجِها وهي الثُّغورُ.

ثمَّ إذا أَطلَقَ المجتهدُ قولَينِ في وقتينِ لا يَخلُو إمَّا أن يُعلَمَ السَّابِقُ منهما أو لا، (فَإِنْ عُلِمَ أَسْبَقُهُمَا؛ فَالثَّانِي) أي: المتأخِّرُ منهما (مَذْهَبُهُ) على الصَّحيحِ دونَ الأوَّلِ، فلا يَجُوزُ بعدَ رُجوعِه عنه أنْ يُفتَى به، ولا يُقلَّدُ فيه ولا يُعَدُّ مِن الشَّريعةِ، (وَهُو نَاسِخٌ) لِقَوْلِهِ الأَوَّلِ عندَ الأكثرِ أي كالنَّاسِخِ والمنسوخِ في كلامِ الشَّارِعِ، ويَبقى العملُ على النَّاسِخِ للأوَّلِ المتأخِّرِ ويُترَكُ المنسوخُ للمُتقدِّمُ مِن جهةِ العملِ به؛ لأنَّ نصوصَ الأئمَّةِ بالإضافةِ إلى مُقلِّدِيهم كنصوصِ الشَّارِعِ بالإضافةِ إلى الأثمَّةِ.

تنبيه أ: هذا كلُّه إذا لم يُمكِنِ الجمعُ بينَ القولينِ، فإنْ أَمْكَنَ ولو بحملِ

<sup>(</sup>۱) ليس **في (ع)**.

<sup>(</sup>٢) ليس في (د).

عامٍّ على خاصٍّ أو مطلقٍ على مُقَيَّدٍ على الأصحِّ فالقولانِ مَذَهَبُه، ويُحمَلُ كُلُّ مِنهما على ذلك المحمل.

(وَإِلّا) بِأَنْ تَعَذَّرَ الحملُ وجُهِلَ التَّاريخُ (فَمَذْهَبُهُ) أي: مذهبُ ذلك المجتهدِ (أَقْرَبُهُمَا) أي: القولينِ (مِنَ الأَدِلَّةِ، أَوْ) مِن (قَوَاعِدِ) مَذْهَبِ (هِ) على الصَّحيحِ فيُجتهدُ في الأشبهِ بأصولِه (١) الأقوى في الحُجَّةِ فيَجعَلُه مَذَهَبه ويُشَكُّ في الآخرِ.

واعلَمْ أنَّ الإمامَ أحمدَ رَحِمَه اللهُ تَعَالَى لم يُؤَلِّفْ كتابًا مستقلًّا في الفقه، كما فَعَلَه غيرُه مِن الأئمَّة، وإنَّما أَخَذَ أصحابُه مَذهَبه مِن فُتياه وأجوبيه وأقوالِه وأفعالِه وبعضِ تآليفِه، فإنَّ ألفاظه إمَّا صريحةٌ في الحُكمِ بما لا يُحتملُ غيرُه، أو ظاهرةٌ فيه مع احتمالِ غيرِه، أو محتملةٌ لشيئينِ فأكثرَ على السَّواء، أو تنبيهٌ كقولِهم: أوْمَأ إليه، أو أشارَ إليه، أو ذَلَّ كلامُه عليه، أو تَوقَفَ فيه، ونحو ذلك.

(وَ) إذا فَهِمْتَ ذلك فه (مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَنَحْوِهِ) مِن المجتهدينَ على الإطلاق:

(١) (مَا قَالَهُ) بدليلِ وماتَ قائلًا به،

(٢) (أَوْ جَرَى مَجْرَاهُ) أي: مَجرى قولِه (مِنْ تَنْبِيهِ وَغَيْرِهِ) وقد قَسَّمَ أصحابُه دَلالةَ ألفاظِه إلى أنواعِ كثيرةٍ،

(٣) (وَكَـذَا) أي: وكقـولِ المجتهـدِ (فِعْلُـهُ) أي: يَكُونُ مذهبًا له وهو

<sup>(</sup>١) في (ع): بأن أصوله.

الصَّحيحُ، وإلَّا لَمَا كانَ فَعَلَه.

(٤) (وَ) مِثْلُه (مَفْهُ ومُ كَلَامِهِ) فنَحكُمُ على ذلك المفهومِ بما يُوافِقُ المنطوقَ إِنْ كَانَ مَفهومَ موافقةٍ، أو بما يُخالِفُه إِنْ كَانَ مَفهومَ مخالفةٍ.

(فَ) على هذا (لَوْ قالَ) المجتهدُ (فِي مَسْأَلَةٍ بِخِلَافِهِ) أي: بخلافِ مفهومِ كلامِه (بَطَلَ) كونُ ذلك المفهوم مذهبًا له،

(٥) (فَإِنْ عَلَّكَ مُبِيَّةٍ فَقَوْلُهُ: مَا وَجَدْتُ فِيهِ) أي: إذا نَصَّ المجتهدُ على حُكْم مسألةٍ وبَيَّنَ عِلَّةَ ذلك الحكم ما هي، ثمَّ وُجِدَتْ تلك العِلَّةُ في مسائلَ أُخَرَ، فمَذهَبُه في تلك المسائل كمذهبه في المسألةِ المنصوصِ عليها، (وَلَوْ قُلْنَا بِتَخْصِيصِ العِلَّةِ) فِي الْأَصَحِ؛ لأنَّ الحُكمَ يَتبَعُ العِلَّةَ فيُوجَدُ (١) حيثُ وُجِدَت، ولأنَّ هذا وُجِدَ في كلام صاحبِ الشَّرع، ففي كلام المجتهدينَ كذلك وأولى؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى أَوْجَبَ الكَفَّارةَ في سِلياقِ ذَمِّهم بَأَنَّهم يَقولون مُنكرًا مِن القولِ وزورًا، ففَهِمْنا مِن ذلك تعليلَ وجوبِ الكَفَّارةِ بقولِ المنكَرِ والزُّورِ على جهةِ العقوبةِ، فقُلنا: إذا قالَتِ المرأةُ لزَوجِها: أنتَ عليَّ كظهرِ أبي لَزِمَتْها الكَفَّارةُ؛ لأنَّها قـد أَتَتْ بالمنكرِ مِن القـولِ والزُّورِ، وقد رَوَى الإمامُ أحمدُ -أو رُوِيَ لـه- أنَّ قومًا على ماءٍ لهم مَرَّ بهم قومٌ آخرون فاسْتَسْفُوهم فلم يَسْفُوهم حَتَّى ماتوا عَطَشًا، فضَمَّنَ عمرُ أصحابَ الماءِ دِياتِهِم (٢)، فقِيلَ لأحمد: تَقولُ بهذا؟ قالَ: إي والله، يَقولُه (٣) عمرُ رَضَاللهُ عَنهُ ولا آخُــذُ به! فلمَّا عَلَّلَ بـأنَّ عمرَ رَضَالِتُهُ عَنهُ قاله دَلَّ على أنَّـه يَأْخُذُ بقولِ عمرَ وغيرِه من الصَّحابةِ رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ فِي كُلِّ حُكمٍ ما لم يَمنَعُه مانعٌ، وأنَّ قولَ

<sup>(</sup>١) في (د): فيوجد فيه. (٢) في (ع): ديتهم.

<sup>(</sup>٣) في (د): يقول.

باب الاجتهاد \_\_\_\_\_\_

الصَّحابيِّ عندَه حُجَّةٌ مُطلقًا.

(٦) (وَكَذَا المَقِيسُ عَلَى كَلَامِهِ) أي: المقيسُ على كلامِ المجتهدِ مذهبُه في الأشهر.

وقالَ الطُّوفِيُ (١) وغيرُه: إذا نَصَّ المجتهدُ على حُكْمٍ في (٢) مسألةٍ ولم يُبَيِّنْ عِلَّتَه فلا يُحكَمُ بحُكْمِ تلك المسألةِ في غيرِها مِن المسائل وإنْ أَشْبَهَتْها (٣)؛ لأنَّ ذلك إثباتُ مذهب له بالقِيَاسِ بغيرِ جامعٍ، ولجوازِ ظُهُورِ الفرقِ له (٢) لو عُرِضَتْ عليه المسألتانِ الَّتي نَصَّ على حُكمِها وغيرِها.

(فَلَوْ) قُلْنا: ما قِيسَ على كلامِه مذهبه فه (أَفْتَى فِي مَسْأَلَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ بِحُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي وَقْتٍ) وعبارةُ «التَّحرير» وغيره: «فِي وَقْتَيْنِ» (لَمْ يَجُزْ نَقُلُهُ) أي: المسألةِ (إلَى) المسألةِ (الأُخْرَى) فَيْلُهُ) أي: الحكم (مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا) أي: المسألتينِ (إلَى) المسألةِ (الأُخْرَى) في الأصحِّ؛ أي (الله عَجُزْ أَنْ يُجعَلَ فيهما روايتانِ بالنَّقل والتَّخريجِ، بأنْ نَقُلَ إحداهما إلى الأُخرى ونُخَرِّجُه قولًا له فيها، كما لو نَصَّ على حُكمٍ في مسألةٍ وسَكَتَ عن أُخرى تُشابِهُها (الله وأَوْلى.

ق الَ الطُّوفِيُّ: والأَولى جوازُ ذلك يَعني نقلَ الحُكمِ وتَخريجَه مِن كلِّ واحدةٍ مِن المسألتينِ إلى الأُخرى إذا كانَ ذلك بعدَ البحثِ والجدِّ فيه مِن أهلِ النَّظرِ والبحثِ مِمَّن تَدَرَّبَ في النَّظرِ وعَرَفَ مَداركَ الأحكامِ ومَآخِذَها؛ لأَنْ خفاءَ الفرقِ معَ ذلك مُمتنِعٌ في العادةِ (٥).

قَالَ فِي «شـرحِ الأصلِ»: لكنْ مِن شـروطِ جوازِ التَّخريجِ أَلَّا يُفضِيَ إلى

<sup>(</sup>١) دشرح مختصر الروضة؛ (٣/ ٦٣٩).

<sup>(</sup>۲) ليس **في (د)**.

<sup>(</sup>٣) في (د): اشتبهتا.

<sup>(</sup>٤) في (د): تشبهها.

<sup>(</sup>٥) (شرح مختصر الروضة) (٣/ ٦٤١).

خرقِ الإجماعِ أو رفعِ حُكمٍ ما اتَّفَقَ عليه الجمُّ الغفيرُ مِن العلماءِ أو عارَضَه نصُّ كتابِ أو سُنَّةٍ (١).

ق الَ الطُّوفِيُّ: وقد وَقَعَ النَّق لُ والتَّخريجُ فِي مَذهبِنا ونصَّ أحمدُ فيمَن حُبِسَ فِي موضع نَجِسٍ، فصَلَّى أنَّه لا يُعِيدُ بخلافِ النَّوبِ النَّجِسِ، فيتَخَرَّجُ فيهما روايتانِ؛ وذلك لأنَّ طهارةَ النَّوبِ والبدنِ كِلاهما شرطٌ في الصَّلاةِ، وهذا وجهُ الشَّبَهِ بينَ المسألتينِ، وقد نَصَّ في النَّوبِ النَّجِسِ أنَّه يُعِيدُ فينقلُ حُكمُه إلى المكانِ، ويَتَخَرَّجُ فيه مثلُه، ونَصَّ في الموضعِ النَّجِسِ أنَّه لا يُعيدُ فينقلُ إلى المكانِ، ويَتَخَرَّجُ فيه مثلُه، ونَصَّ في الموضعِ النَّجِسِ أنَّه لا يُعيدُ فينقلُ إلى النَّوبِ النَّجِسِ فيتَخَرَّجُ فيه مثلُه، فلا جَرَمَ صارَ في كلِّ واحدةٍ مِن المسألتينِ روايتانِ: إحداهما بالنَّصُ، والأُخرى بالنَّقل (۱).

فائدةً: كثيرًا ما يَقَعُ في كلامِ الفقهاءِ في هذه المسألةِ قولانِ بالنَّقلِ والتَّخريجِ، ويَقولونَ أيضًا: يَتَخَرَّجُ أَنْ يَكُونَ كذا، وتَتَخَرَّجُ هذه المسألة على مسألة كذا، أو (") في هذه المسألة تَخريجٌ، فيُقالُ: ما الفرقُ بينَ (١٠) النَّقلِ والتَّخريج؟

والجوابُ: أنَّ النَّقلَ والتَّخريجَ يَكُونُ مِن نصِّ الإمامِ بأنْ يُنقَلَ عنْ مَحَلِّ إلى غيرِه بالجامع المُشتَركِ، والتَّخريجُ يَكُونُ مِن قواعدِه الكُليَّةِ.

مثالُه: قولُنا: مَن أَتْلَفَ لذِمِّيِّ خمرًا أو خنزيرًا: لـم يَضْمَنُه، ويَتَخَرَّجُ أَنْ يَضْمَنُ الذِّمِّيُ خمرًا لذِمِّيِّ بناءً على أنَّها مالٌ لهم.

واعلَمْ أنَّ التَّخريجَ أعمُّ مِن النَّقلِ؛ لأنَّ التَّخريجَ يَكُونُ مِن القواعدِ الكُلِّيَّةِ

 <sup>(</sup>۱) (التحبير شرح التحرير) (۸/ ٣٩٦٩).
 (۲) (شرح مختصر الروضة) (۳/ ٦٤١).

للإمامِ أو الشَّرعِ أو العقلِ؛ لأنَّ حاصلَه أنَّه (١) بناءُ فرع على أصل بجامعٍ مشتركٍ، كتَخريجِنا على قاعدةِ تفريقِ الصَّفقةِ فُروعًا كثيرًا، وأمَّا النَّقلُ والتَّخريجُ فهو مُختَصُّ بنصوصِ الإمام.

(وَلَوْ نَصَّ) الإمامُ (عَلَى حُكْمِ مَسْأَلَةٍ، ثُمَّ قالَ: لَوْ قالَ قَائِلٌ بكذا، أَوْ) قالَ قَائِلٌ بكذا، أَوْ) قالَ قَائِلٌ : لَوْ (ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَيْهِ) يُريدُ حُكمًا يُخالِفُ ما نَصَّ عليه أكانَ مَذهبًا (لَمْ يَكُنِ) المشكوكُ (مَذْهَبًا لَهُ) أي: للإمامِ أيضًا للشَّكِ في الأصحِّ، كما لو قالَ: وقد ذَهَبَ قومٌ إلى كذا.

(وَالوَقْفُ مَذْهَبٌ) فإذا سُئِلَ الإمامُ عن مسألةٍ، وتَوَقَّفَ فيها، فمَذهَبُه فيها الوقفُ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ المشكوكَ لَيْسَ بحُكم.



<sup>(</sup>١) في (د): أن.

# (فضل)

[قال الأئمةُ الأربعةُ وغيرُهم] (١٠): (لا يُنقَضُ حُكُمُ) حاكم (في مَسْأَلَةِ اجْتِهَادِيَّةِ) للتَساوي في الحُكمِ بالظَّنِّ، ولأنَّه عملُ الصَّحابةِ، وللتَسلسلِ، اجْتِهَادِ اَخَرَ، سواءٌ كانَ مِن المجتهدِ في مَتْنعُ نقضُ حكمِ الاجتهادِ بتغيره باجتهادِ آخَرَ، سواءٌ كانَ مِن المجتهدِ الأوَّلِ أو مِن غيره؛ لِما يَلْزَمُ على نقضِه مِن التَسلسلِ؛ إذ لو جازَ النَّقضُ لجازَ نقضُ النَّقضِ، وهكذا، فتفُوتُ مصلحةُ حُكمِ الحاكمِ وهو قطعُ المنازعةِ لعدمِ الوثوقِ حينيْذِ بالحُكمِ؛ لأنَّ الصَّحابةَ أَجمَعُوا على عدمِ النَّقضِ، فإنَّ أبا بكرِ حَكمَ في مسائلَ باجتهادِه، وخالَفَه عمرُ، فلم يَنقُضُ أحكامَه، وخالَفَه عمرُ، فلم يَنقُضْ أحكامَه، وإنَّ أبا بكرٍ سوَّى بينَ النَّاسِ في وخالفَهما عليٌّ، فلم يَنقُضْ أحكامَهما، فإنَّ أبا بكرٍ سوَّى بينَ النَّاسِ في العبيدَ وخالَفَه عمرُ، ففاضَلَ بينَ النَّاسِ، وخالَفَهما عليٌّ فسوَّى بينَ النَّاسِ وحَرَمَ العبيدَ، ولم يَنقضْ أحدٌ منهم ما فَعَلَه مِن قبْلِه.

إذا تَقَرَّرَ ذلك فلا يُنقَضُ الاجتهادُ بالاجتهادِ (إِلَّا:

(١) بِقَتْلِ مُسْلِمٍ بِكَافِرٍ) فيَلْزَمُ نقضُه، نَصَّ عليه الإمامُ أحمدُ،

(٢) (وَ) إِلَّا (بِجَعْلِ مَنْ وَجَدَعَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ مَنْ حُجِرَ (٢) عَلَيْهِ أُسْوَةَ الغُرَمَاءِ)؛ لأنَّ ذلك مخالفٌ لنصِّ آحادِ السُّنَّةِ.

(وَيُنْقَضُ) الحُكمُ وجوبًا (بِمُخَالَفَةِ:

(١) نَـصِّ الكِتَابِ) أي: القرآنِ العزيزِ، (أَوْ) مخالفةِ نصِّ (السُّنَّةِ وَلَوْ) كانَتْ (آحَادًا) أي: غيرَ متواترةٍ؛ لأنَّه قضاءٌ لم يُصادِفْ شَرطَه، فوَجَبَ نقضُه

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) ليس في (د).

وبيانُ مخالفتِه للشَّرطِ أنَّ شرطَ الحكمِ بالاجتهادِ عدمُ النَّصِّ؛ ولأنَّه إذا تَرَكَ الكتابَ والسُّنَّةَ فقد فَرَّطَ، فوَجَبَ نقضُ حُكمِه.

(٢) (أَوْ) أي: ويُنْقَضُ الحكمُ بمخالفتِه (إِجْمَاعًا قَطْعِيًّا) بلا شكّ، زادَ مالكٌ: والقواعدَ الشَّرعيَّة، و (لا) يَجُوزُ نقضُه بمخالفةِ إجماعِ (ظَنِّيٍّ) على الصَّحيحِ (وَلا) بمخالفةِ (قِيَاسٍ وَلَوْ) كانَ (جَلِيًّا) عندَ الأكثرِ، وحيثُ قُلْنا يَنْقُضُ الحكمَ، فإنْ كانَ في حقّ اللهِ تَعَالَى كالطَّلاقِ والعتاقِ ونَحوِهما نَقَضَه؛ لأنَّ له النَّظرَ في حقوقِ اللهِ تعالى، وإنْ كانَ يَتَعَلَّقُ بحقِ آدميٍّ، فالصَّحيحُ أيضًا أنَّه يَنقُضُه.

(وَلا يُعْتَبَرُ لِنَقْضِه (١): طَلَبُ رَبِّ الحَقِّ) وقال القاضي وغيرُه (٢): لا يَنقُضُه إِلَّا بمطالبة صاحبِه؛ لأنَّ الحاكم لا يَستوفي حقًّا لمن لا ولاية عليه بغيرِ مطالبته.

(وَحُكْمُهُ) أي: الحاكمِ (بِخِلَافِ اجْتِهَادِهِ بَاطِلٌ وَلَوْ قَلَدَ) في الحُكْمِ مُجتهدًا (غَيْرَهُ) وهو قولُ الأثمَّةِ الأربعةِ وغيرِهم، وقِيلَ: لا يَكُونُ باطلًا للخلافِ في المدلولِ، وَيَأْثَمُ.

(وَمَنْ قَضَى بِرَأْيِ يُخَالِفُ رَأْيَهُ) يَعني قَضى بخلافِ اجتهادِه (نَاسِيًا لَهُ) أي: ناسيًا اجتهادَه (نَفَذَ) حُكمُه (وَلا إِثْمَ) عليه، وقِيلَ: يَرجِعُ فيه ويَنقضُه، وبَناه بعضُهم على جوازِ تقليدِ غيرِه.

(وَيَصِحُّ فِي قَوْلٍ حُكْمُ مُقَلِّدٍ)، وهل يَجُوزُ له الحُكُمُ بخلافِ مذهبِ إمامِه أم لا؟

<sup>(</sup>١) في (د): لنقض.

<sup>(</sup>٢) ليس في (د).

قالَ في «شرح الأصل»: لَيْسَ للمُقَلِّدِ أَنْ يَحكُمَ بِخلافِ مذهبِ إمامِه، كما أَنَّ المجتهدَ لَيْسَ له أَن يَحكُمَ بغيرِ اجتهادِه (١٠)، فعلى هذا لا بُدَّ مِن موافقةِ مذهب إمامِه.

(وَيُنْقَضُ فِي قَوْلٍ) لبعضِ أصحابِنا (مَا) أي: حُكمٌ (خَالَفَ فِيهِ) المقلِّدُ (مَذْهَبَ إِمَامِهِ)، فإذا حَكَمَ المُقلِّدُ بخلافِ قولِ إمامِه انْبَنَى على أنَّه يَجوزُ له تقليدُ غيرِه أم لا، فإنْ مَنَعْنا الحكمَ بخلافِ قولِ إمامِه نُقِضَ، وإنْ جَوَّزْناه فلا. وقال الغزَّ الِيُّ: إذا مَنَعْنا مَن قلَّدَ إمامًا أن يُقلِّد غيرَه وفَعَلَ وحَكمَ بقولِه: فينبغي ألَّا يَنفُذَ قضاؤُه، ولأنَّه في ظنّه أنَّ إمامًا أرجحُ.

(وَ) لهذا (فِي قَوْلٍ) لبعضِ أصحابِنا وهو موافقٌ لظاهرِ ما قاله ابنُ حمدانَ وهـ و (مُخَالَفَةُ المُفْتِي نَـصَّ إِمَامِهِ كَمُخَالَفَةِ نَصِّ الشَّـارِعِ) معَ أَنَّ ظاهرَه أَنَّه عَيْرُ المقلِّدِ بل هو مفتٍ، فيَكُونُ المقلِّدُ بطريقِ الأَوْلى.

(وَمَنِ اجْتَهَدَ) لنَفْسِه (فَتَزَوَّجَ) وأَدَّاه اجتهادُه إلى صِحَّةِ النِّكاحِ (بِلَا وَلِيِّ، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ) فرأى أَنَّه باطلٌ (حَرُمَتْ) عليه زوجتُه مطلقًا في الأصحِّ، وقِيلَ: لا تَحرُمُ مُطلقًا، والقولُ الثَّالثُ وهو الَّذِي عليه عملُ النَّاسِ: أَنَّها تَحرُمُ (إِنْ لَمْ يَحرُمُ مُطلقًا، والقولُ الثَّالثُ وهو الَّذِي عليه عملُ النَّاسِ: أَنَّها تَحرُمُ (إِنْ لَمْ يَحرُمُ مُطلقًا، والقولُ الثَّالثُ وهو الَّذِي عليه عملُ النَّاسِ: أَنَّها تَحرُمُ (إِنْ لَمْ يَحرُمُ مُطلقًا، والقولُ الثَّالثُ وهو الَّذِي عليه عملُ النَّاسِ: أَنَّها تَحرُمُ (إِنْ لَمْ يَكُننْ حَكَمَ بِه لم تَحرُمُ وليَّا لِمَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّلَةُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّلَةُ اللَّهُ اللَ

(وَلَا تَحْرُمُ) الزَّوجةُ (عَلَى مُقَلِّدٍ بِتَغَيُّرِ اجْتِهَادِ إِمَامِهِ) فإذا أَفْتى مجتهدٌ عامِّيًا باجتهادٍ ثمَّ تَغَيَّرَ اجتهادُه لم تَحرُمُ عليه على الأصحِّ؛ لأنَّ عَمَلَه بفتواه (٢) كالحكم،

<sup>(</sup>١) (التحبير شرح التحرير) (٨/ ٣٩٧٨). (٢) في (ع): بفتوان.

(وَإِنْ لَمْ يَعْمَلِ) العامِّيُّ (بِفَتْوَاهُ) أي: بفتوى مُفتيه حَتَّى تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ (لَزِمَ المُفْتِي إِعْلَامُهُ) أي: لزمَ تعريفُ العامِّيِّ بتغيُّرِ اجتهادِه فيما أَفْتاه به إِنْ تَمَكَّنَ منه؛ لأَنَّ العامِّيَّ إِنَّمَا يَعمَلُ به لأَنَّه قولُ المفتي، ومعلومٌ أَنَّه في تلك الحالةِ لَيْسَ قولَه، ومفهومُه أَنَّ العامِّيَّ إِن كان قد عَمِلَ بقولِه لم يَلزمْه إعلامُه،

(فَلَوْ مَاتَ) المُفْتِي (قَبْلَهُ) أي: قبلَ إعلامِه بتغيُّرِ اجتهادِه (اسْتَمَرَّ) العامِّيُّ على فَتواه في الأصحِّ؛ لأنَّ الظَّاهرَ الجوازُ.

(وَ) يَجُوزُ (لَهُ) أي: للعامِّيِّ (تَقْلِيدُ) مجتهد (مَيِّتٍ) كتقليدِ حيِّ عندَ الجمهورِ؛ لأنَّ قولَه باقٍ في الإجماعِ، وفيه يَقُولُ الإمامُ الشَّافعيُّ: المذاهبُ لا تَمُوتُ بموتِ أربابِها.

و (كَحَاكِمٍ وَشَاهِدٍ) لا يَبْطُلُ حُكمُه بموتِه ولا شهادتُه بموتِه، وظاهرُه ولـ و و فَاهرُه و لَـ و فَاهرُه و لـ و و فَجِدَ مُجتهدًا حيًّا، فلو كانَ الحيُّ دونَ الميِّتِ احتملَ أنْ يُقَلَّدَ الميَّتُ لأرجحيَّتِه أو الحيُّ لحياتِه واحتملَ التَّساوي.

(وَإِنْ عَمِلَ) العامِّيُّ (بِفُتْيَاهُ) أي: فُتيا مُفتيه (فِي إِنْـلَافِ) نفسٍ أو مالٍ (فَبَانَ خَطَـوُهُ) أي: المفتي (قَطْعًا) أي: خالَفَ دليلًا قاطعًا (ضَمِنَهُ) أي: ضَمِنَ المفتي ما أَتْلَفَه المستفتي بمُقتضى فُتياه، فإنْ لم يُخالِفِ القاطع لم يَضمَنْ؛ لأنَّه معذورٌ،

(وَكَـذا) يَضمَنُ المفتي على الصَّحيحِ (إِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا) للفُتيا، بل أَوْلى بالضَّمانِ مِمَّن له أهليَّةٌ والَّذي يَنبغي أن يُنظَرَ إن كانَ المستفتي يَعلَم أنَّه لَيْسَ أهلًا للفُتيا واستفتاه لم يَضمَنْ؛ لأنَّه الجاني على نَفْسِه، وإن لم يَعلَمْه ضَمِنَ المفتي.

ق الَ في «شرح الأصل» (١) لَيْسَ للمُقلِّدِ: (وَيَحْرُمُ تَقْلِيدٌ عَلَى مُجْتَهِدٍ) لمجتهد آخَرَ إجماعًا إِذَا (أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى حُكْمٍ، أَوْ) أي: وإن (لَمْ يَجْتَهِدُ) فيَحرُمُ عليه التَّقليدُ عندَ الأكثرِ.

(وَلَهُ) أي: للمجتهدِ (أَنْ يَجْتَهِدَ وَيَدَعَ) أي: يتركَ (غَيْرَهُ) مِن المجتهدين إجماعًا.

قُلْتُ: يُفهمُ ممَّا سَبَقَ بل هو صريحٌ أنَّه يَحرُمُ عليه التَّقليدُ ويَجِبُ الاجتهادُ حيثُ أَمْكَنَه؛ لأنَّ إثباتَ التَّقليدِ يُعتبَرُ دليلُه، والأصلُ عدمُه ونفيُه لانتفاءِ دليلِه، وأيضًا اجتهادُه أصلٌ مُتَمَكِّنٌ مِنه فلم يَجُزْ بَدَلُه كغيره.

(وَالمُتَوَقِّفُ) مِن المجتهدينَ (فِي مَسْأَلَةٍ نَحْوِيَّةٍ) على سؤالِه النُّحاةَ (أَوْ فِي حَدِيثٍ عَلَى أَهْلِهِ) ما حُكْمُه؟

قالَ أبو الخَطَّابِ: هـ و (عَامِّيٌ فِيهِ) والعامِّيُّ يَلْزَمُه التَّقليدُ، وأيضًا ممَّا يَدُلُّ على عدمِ التَّقليدِ قولُه تَعالى: ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَتَأْوُلِ ٱلْأَبْصَدِ ﴾ (٢)، ﴿ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ (٢)، وأمَّا قولُه تَعالى: ﴿ فَسَعَلُوٓا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ ﴾ (٤) فالمرادُ يَسالُ من لَسُو وَالرَّسُولِ ﴾ (٢)، وأمَّا قولُه تَعالى: ﴿ فَسَعَلُوٓا أَهْلَ الذِّكْرِ ﴾ (٤) فالمرادُ يَسالُ من لَيْسَ أهلًا أهلَ الذِّكرِ، وكلُّهم أهلٌ فلم يَدخُلوا، ولقولِه تَعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ لَا تَعَالَى: ﴿ إِن كُنتُمْ لَا تَعَالَى: ﴿ إِن كُنتُمْ لَا تَعَالَى: ﴿ إِن كُنتُمْ لَا يَعَالَى اللّهِ عَالَى اللّهِ عَالَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُولُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ



<sup>(</sup>١) (التحبير شوح التحرير، (٨/ ٣٩٨٨). (٢) ال

<sup>(</sup>٣) النساء: ٥٩.

<sup>(</sup>٥) النحل: ٤٣، والنساء: ٧.

<sup>(</sup>٢) الحشر: ٢.

<sup>(</sup>٤) النحل: ٤٣، والنساء: ٧.

# (فضل)

اعلم أنَّ طريق معرفة الأحكام الشَّرعيَّة إمَّا التَّبليعُ عنِ اللهِ تَعَالَى بإخبارِ رُسُلِه عنه بها، وهو ما سَبَقَ مِن كتابِ الله تَعَالَى وسُنَّة رسولِه صَالِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم وما تَفَرَّعَ عن (١) ذلك مِن إجماع أو قياسٍ أو غيرِ هما مِن الاستدلالاتِ وطُرُ قِها بالاجتهادِ، ولو كَانَ مِن النَّبِيِّ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم كما سَبَقَ آنفًا، وإمَّا أن يكُونَ طريقُ معرفةِ الحُكمِ التَّفويضَ إلى رأي نَبِيِّ أو عالمٍ، ف (يَجُوزُ أَنْ يُكُونَ طريقُ معرفةِ الحُكمِ التَّفويضَ إلى رأي نَبِيِّ أو عالمٍ، ف (يَجُوزُ أَنْ يُقالَ لِنَبِيٍّ) من الأنبياء (وَمُجْتَهِدٍ) غيرِ نبيِّ: (احْكُمْ بِمَا شِئْتَ، فَهُو صَوَابٌ) عندَ بعضِهم، (وَيَكُونُ) حكمُه (مَدْرَكًا شَرْعِيًّا) أي: مِن المداركِ الشَّرعيَّةِ وَيُسَمَّى التَّهُ وِيضَ) عندَ الأكثرِ، فإذا قالَ: هذا حلالٌ، عَرَفْنا أنَّ اللهَ تَعَالَى في الأزلِ حَكمَ بحِلِّه، أو هذا حرامٌ أو نحوَ ذلك، لا أنَّه يُنشِئُ الحكمَ؛ لأنَّ ذلك مِن خصائصِ الرُّبوبيَّةِ.

ومَنَعَ الجوازَ بعضُ المعتزلةِ، واختارَه أبو الخطَّابِ وذَكَرَه عن أكثرِ الفقهاءِ، وأنَّه أشبهُ بمذهبِنا؛ لأنَّ الحقَّ عليه أمارةٌ، فكيف يُحكُمُ بغيرِ طلبِها؟

(وَ) اختارَ ابنُ الحاجبِ أنَّه (لَمْ يَقَعْ ) يَعني القولَ لنبيِّ ومجتهدٍ: احكمْ بما شِئْتَ، واستدلَّ لجوازِه بأنَّ اللهَ تَعَالَى قادرٌ عليه فجازَ كالوحي ولا مانع، والأصلُ عدمُ الوقوع، واستدلَّ بتخييرِه في الكَفَّارةِ والعامِّيِّ في المجتهدينَ.

(وَ) يَجُوزُ أَنْ يُقالَ (لِعَامِّيِّ: عَقْلًا) لا شَرعًا: احكُمْ بما شئتَ فهو صوابٌ؛ لأنَّه لَيْسَ بمحالِ.

<sup>(</sup>١) في (د): من.

(وَ) يَجُوزُ (فِي قَوْلٍ) للقاضي (١) وابنِ عَقِيلِ أَنْ يُقالَ له: (وَأَخْبِرْ؛ فَإِنَّكَ لَا يَجُوزُ، ولو جازَ، لا يُخْبِرُ إِلَّا بِصَوَابٍ). والقولُ الثَّاني لأبي الخطُّابِ أَنَّه لا يَجُوزُ، ولو جازَ، خَرَجَ كَوْنُ الإخبارِ عن الغيوبِ دَالَّةً على ثُبُوتِ الأنبياءِ وكُلِّفَ بتصديقِ (١) النَّبِيِّ وغيرِه مِن غيرِ عِلْم بذلك.



(١) في «د»: القاضي.

<sup>(</sup>٢) في (د): تصديق.

باب الاجتهاد \_\_\_\_\_\_

# (فضن)

قَالَ جُمهورُ الفقهاءِ والأُصُولِيِّينَ: (نَافِي الحُكْمِ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ) لأنَّه أَثْبَتَ يقينًا أو ظنَّا بنفيه، فلَزِمَه الدَّليلُ (كَمُثْبِتِهِ) دليلًا يُعبِّرُ كلُّ واحدٍ عن مقصودِه بنفي، فيَقُولُ: بَدَلٌ مُحْدَثٌ لَيْسَ بقديم.

(وَإِذَا حَدَثَتْ مَسْأَلَةٌ لا قَوْلَ فِيهَا: سَاغَ) أي: جازَ للمجتهدِ (الِاجْتِهَادُ فِيهَا: سَاغَ) أي: جازَ للمجتهدِ (الِاجْتِهَادُ فِيهَا) والفتوى والحكم، (وَهُوَ) أي: الاجتهادُ (أَفْضَلُ) مِن التَّوقُّفِ، وقَدَّمَه صاحبُ «الأصلِ»، قالَ ابنُ القيِّمِ: [بل يُسْتَحَبُّ أو يَجِبُ] (١) عندَ الحاجةِ، وأهليَّةُ المفتي والحاكم، فإنْ عُدِمَ الأمرانِ: لم يَجُزُ (١).

ولَمَّا فَرَغَ مِن أحكامِ الاجتهادِ ومباحثِه وكانَ التَّقليدُ مُقابِلًا له شَرَعَ في الكلام عليه، فقال:

(١) في (د): ويجب.

<sup>(</sup>٢) «إعلام الموقعين» (٦/ ٢٠٨).

### (بَابَ)

(التَّقْلِيدُ لُغَةً) أي: هو في اللَّغةِ: (وَضْعُ الشَّيْءِ فِي العُنُقِ) مِن دابَّةٍ وغيرِها (مُحِيطًا بِهِ)، وهذا احتِرازُ ممَّا لم يَكُنْ مُحِيطًا بالعنقِ، فلا يُسَمَّى قلادةً في عُرفِ اللَّغةِ ولا غيرِها، وذلك كالعقودِ والمرسلاتِ في حلوقِ النِّساءِ والصِّبيانِ والسُّبيحِ الَّتي في حُلُوقِ المُتَزَهِّدِينَ والقلائدِ في أعناقِ الخيلِ، ومنه قولُه تَعالى: ﴿وَالْمُرْتُ وَالْقَلَائِدِ فَي أَعناقِ الخيلِ، ومنه قولُه تَعالى: ﴿وَالْمَرْدُ وَالْفَلَائِدِ فِي أَعناقِ الْخِيلِ، ومنه قولُه تَعالى: ﴿وَالْمَدْدَى وَالْقَلَائِدِ فَي أَعنالِ وآذانِ القِرَبِ.

(وَ) التَّقليدُ (عُرْفًا) أي: مَعناه في عُرفِ الأُصُولِيِّينَ: (أَخْذُ) أي: اعتقادُ صِحَّةِ (مَذْهَبِ الغَيْرِ) واتِّباعُه عليه (بِلا مَعْرِفَةِ دَلِيلِهِ)، وقالَ الطُّوفِيُّ: مِن غيرِ حُجَّةِ استعارةٌ مِن المعنى اللُّغويِّ كأنَّ المقلِّد يُطوِّقُ المجتهدَ إثمَ ما غَشَّه به في دِينِه وكَتَمَه عنه مِن عِلْمِه أي يَجعَلُه طَوقًا في عُنُقِه أخذًا مِن قولِه عَرَّفَجَلَّ: ﴿ وَكُلَّ إِنسَنِ ٱلزَّمَنَهُ طَهَرِهُ فِي عُنُقِهِ يَ على جهةِ الاستعارةِ يَعني من التَّقليدِ وكَلُ إِنسَنِ ٱلزَّمَنَهُ طَهِ مُنُ فَي عُنُقِهِ أَي على جهةِ الاستعارةِ يَعني من التَّقليدِ اللَّغويِّ كما سَبَقَ (٣).

(فَالرُّجُوعُ إِلَى قَوْلِهِ صَالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ، وَإِلَى) قَوْلِه: (المُفْتِي، وَ) إلى (الإِجْمَاعِ، وَ) رجوعُ (القاضِي إِلَى العُدُولِ) في شهادتِهم (لَيْسَ بِتَقْلِيدٍ)، وذلك لقيامِ الحُجَّةِ فيها، فقولُ النَّبِيِّ صَالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَّ بالمعجزِ والإجماعِ بما تَقَدَّمَ في حُجِّيَتِه وقولُ المفتي والشَّاهِ بالإجماعِ، (وَلَوْ سُمِّيَ) ذلك أو بعضُ ذلك (تَقْلِيدًا، سَاغَ) كما يُسَمَّى في العُرفِ أخذُ المقلِّدِ العامِّيِّ بقولِ بعضُ ذلك (تَقْلِيدًا، سَاغَ) كما يُسَمَّى في العُرفِ أخذُ المقلِّدِ العامِّيِّ بقولِ المفتي تَقليدًا فلا مُشاحَّة في التَّسميةِ والاصطلاح.

<sup>(</sup>١) المائدة: ٩٧.

<sup>(</sup>٢) الإسراء: ١٣.

<sup>(</sup>٣) (شرح مختصر الروضة) (٣/ ٦٤١).

باب التقليد \_\_\_\_\_\_\_باب التقليد

(وَيَحْرُمُ) التَّقليدُ (فِي):

(١) الأحكام (١) الأصوليَّةِ الكُلِّيَّةِ كَ (مَعْرِفَةِ اللهِ) سبحانَه و (تَعَالَى، وَالتَّوْحِيدِ) أي: وحدانيَّةِ اللهِ عَنَهَبَلَ، (وَ) صِحَّةِ (الرِّسَالَةِ) ونحوها من القطعيَّاتِ الظَّاهرةِ الأَدلَّةِ، فإنَّ العامِّيَّ إذا رأى العالِمَ باختلافِ أجناسِه وأنواعِه وحركاتِه وما فيه مِن الحكمةِ والإتقانِ عَلِمَ بالضَّرورةِ أنَّ له صانعًا، وإنْ قَصُرَتْ عبارتُه عن تقريرِ دليلِ الدَّورِ والتَّسلسلِ الدَّالُ على وجودِ الصَّانعِ، وإذا رأى العالَمَ جاريًا على نظامِ الحُكمِ عَلِمَ أنَّ صانعَه لا مُنازعَ له فيه ولا شريكَ كما عُلِمَ في مستقرِّ العادةِ مِن أنَّ الأشياءَ تَفسُدُ بتعدُّدِ المتنازعينَ (١) فيها، وإن لم يُمكِنْه تقريرُ الدَّليلِ مِن قولِه تَعالى: ﴿ لَوَكَانَ فِيمِمَ المَّالَةُ إِلَّا اللهُ لَهُ اللهُ اللهُ وَيْلُ لَهُ وَيْلُ لَهُ وَيْلُ لَهُ وَيْلٌ لَهُ حَرِهِ واستحالةِ حصولِه.

(٢) (و) يَحرُمُ التَّقليدُ فِيما عُلِمَ كُونُهُ مِن الدِّينِ ضَرورةً كَ(أَرْكَانِ الإِسْلامِ الخَمْسِ) وهي: الشَّهادتانِ والصَّلاةُ والزَّكاةُ والصِّيامُ والحَجُّ، (وَنَحُوهَا مِمَّا تَوَاتَرَ وَاشْتَهَرَ) لاشتراكِ العامِّيِّ وغيرِه في العِلْمِ بذلك؛ إذِ التَّقليدُ يَستدعي جَهلَ المقلِّدِ بما قَلَّدَ فيه، وذلك مستحيلٌ فيما عُلِمَ بالضَّرورةِ، والعلمُ بهذه الأركانِ بالضَّرورةِ الحاصلةِ عن التَّواتُرِ والإجماعِ وهُما مُرَكَّبانِ مِن المعقولِ والمنقولِ، وليسَ المرادُ بالضَّرورةِ العقليَّةِ المحضةِ.

(٢) في «د»: المنازعين.

<sup>(</sup>١) في (ع): أحكام.

<sup>(</sup>٤) البقرة: ١٦٤.

<sup>(</sup>٣) الأنبياء: ٢٢.

پ، ۲۰٫

<sup>(</sup>٥) رواه ابن حبان (٦٢٠) من حديث عائشة رَسَوَالِلَّهُ عَلَمًا.

(وَيَلْزَمُ) التَّقليدُ عندَ الأكثرِ (غَيْرَ مُجْتَهِدِ(١) فِي غَيْرِ ذَلِكَ) أي: غيرَ معرفةِ اللهِ تَعَالَى والتَّوحيدِ والرِّسالةِ وأركانِ الإسلامِ ونحوِها ممَّا تَواتَرَ واشتهرَ. وقالَ الطُّوفِيُّ: يَجُوزُ التَّقليدُ في الفروع إجماعًا (٢).

استدلَّ له بقولِه تَعالى: ﴿ فَسَنَكُوا آهَلَ الذِّكِ إِن كُنتُمْ لَا تَعَامُونَ ﴾ (")، وهو عامٌّ (١) لتكرُّره بتكرُّر الشَّرط، وعلةُ الأمرِ بالسُّؤالِ الجهلُ، وأيضًا أجمعَ الصَّحابةُ ومَن بَعدَهم ولم يُنكِرُوا على عامِّتي اتَّبَعَ مُفتيًا فيما أَفْتَاه، سواءٌ ذَكَرَ له الدَّليلَ أو لم يَذكُره.

(وَلَـهُ) أي: لغيرِ المُجتهدِ وهو العامِّيُّ (اسْـتِفْتَاءُ مَنْ) أي: مجتهدٍ (عَرَفَهُ عَالِمًا عَدْلًا) بأنْ عَلِمَ أو ظَنَّ أَهلِيَّتَه للاجتهادِ بطريقِ ما أي بإخبارِ عدلٍ عنه بذلك، أو باشتهارِه بينَ النَّاس بالفُتيا وانتصابِه لها وانقيادِ النَّاسِ للأخذِ عنه ونحوِ ذلك، (وَلَوْ) كانَ ذلك المجتهدُ (عَبْدًا، وَأَنْثَى، وَأَخْرَسَ) وعَرَفْنا فُتياه (بِإِشَارَةٍ مَفْهُومَةٍ وَكِتَابَةٍ)؛ لأنَّه إذا عَرَفْنا أنَّه عالمٌ عَدلٌ كفي في جوازِ استفتائِه؛ لأنَّ المقصودَ مِن الاستفتاءِ سؤالُ العالم العدلِ، وهو كذلك.

(أو) أي: وللعامِّيِّ (٥) استفتاء من (رَآه مُنتَصِبًا) للإفتاء والتَّدريس (مُعَظَّمًا) عندَ النَّاس، فإنَّ ذلك يَدُلُّ على عِلمِه، وأنَّه أهلٌ للاستفتاء، وأمَّا مَن عَلِمَ أو ظَنَّ جَهلَه، فلا يَجُوزُ أنْ يَستفتِيَه؛ لأنَّه تَضييعٌ لأحكام الشَّريعةِ، فهو كالعالم يُفتي بغيرِ دليلِ.

<sup>(</sup>١) في (ع): المجتهد.

<sup>(</sup>٣) النحل: ٤٣، والأنبياء: ٧.

<sup>(</sup>٥) في (ع): للعامي.

<sup>(</sup>٢) (شرح مختصر الروضة) (٣/ ٢٥٢).

<sup>(</sup>٤) في (ع): علم.

قالَ ابنُ عَقِيلِ: يَجِبُ سؤالُ أهلِ الثَّقَةِ والخبرةِ عنه؛ لأنَّه لا يَجُوزُ الرُّجوعُ إلى خبرِه إلَّا بعد عِلمِه بأنَّه (١) أهلَّ بدليلِ النَّبِيِّ والحاكمِ والمُقَوِّمِ والمخبِرِ بعيبٍ.

(وَيَكْفِيـهِ) [في معرفةِ أهليَّتِه](٢) (قَوْلُ) واحِدٍ (عَدْلٍ خَبِيرٍ) عندَ الجمهورِ كحُكمٍ شَرعيٍّ.

(وَيَلْزَمُ وَلِيَّ الأَمْرِ: مَنْعُ) مَن لَيْسَ أَهلًا للفُتيا مِن الإفتاءِ عندَ الجمهورِ، ويَمنَعُ (مَنْ لَمْ يُعْرَفُ بِعِلْم، أَوْ جُهِلَ حَالُهُ)؛ لأنَّ الأصلَ والظَّاهرَ الجهل، فالظَّاهرُ أنَّه منه، ولا يَلزَمُ الجهلُ بالعدالةِ لأنَّا نَمنَعُه ونَقولُ: لا نَقبَلُ مَن جُهِلَتْ عدالتُه، وقال ربيعةُ: بعضُ مَن يُفتي أحقُّ بالسَّجن مِن السُّرَّاقِ.

(وَلَا تَصِحُّ) الفتوى ولا تُقبَلُ (مِنْ مَسْتُورِ الحَالِ)، بل لا بُـدَّ أن يَكُونَ عِدلًا على الصَّحيح، وقِيلَ: تَصِحُّ.

قالَ في «شرح الأصل»: وهذا أظهرُ، وعَمَلُ النَّاسِ عليه لا سِيَّمَا في هذه الأزمنةِ(٣).

(وَيُفْتِي فَاسِتُ نَفْسَهُ)(١) فقطْ ولا يَتَعَدَّى فُتياه إلى غيرِه على الصَّحيحِ؛ لأنَّه لَيْسَ بأمينِ على ما يَقولُ.

وقالَ الطُّوفِيُّ: لا يُشترَطُ عدالتُه في اجتهادِه، بل في قَبولِ فُتياه وخَبَرِه (٥٠).

(وَتَصِحُّ) الفُتيا (مِنْ حَاكِمٍ) على الصَّحيحِ كغيرِه وليسَتْ حُكمًا منه على

<sup>(</sup>١) في (د٤: أنه. (٢) ليس في (ع٤.

<sup>(</sup>٣) «التحبير شرح التحرير» (٨/ ٤٠٤٣). (٤) زاد في «ع»: على الصحيح.

<sup>(</sup>٥) اشرح مختصر الروضة؛ (٣/ ٥٨٨).

الصَّحيحِ، فيَتَفَرَّعُ عليه لو حَكَمَ غيرُه بغيرِ ما أَفْتى لم يَكُنْ نقضًا لحكمِه، ولا هي كالحُكمِ، ولهذا يَجُوزُ أن يُفْتِيَ للحاضرِ والغائبِ، ومَن يَجُوزُ حُكمُه له ومَن لا يَجُوزُ، (و) على هذا تَصِحُّ الفتوى مِن المفتي (عَلَى عَدُوِّ). ه.

(وَهِيَ) أي: الفتيا ممنوعةٌ (فِي حَالَةٍ) لا يَحكُمُ فيها كَ (غَضَبٍ) أو في شِيدَّةِ مرضٍ أو فيرحِ أو خوفِ (١) غالبٍ (وَنَحْوِهِ) فتَحرُمُ وتَنفُذُ (كَقَضَاءٍ) عَلَى الصَّحيحِ، ومرادُهم بالغضبِ الغضبُ الكثيرُ، وكذا غيرُه.

(وَلِمُفْتِ: أَخْذُ رِزْقٍ مِنْ بَيْتِ المَالِ) وظاهرُه سواءٌ كانَ له كفايةٌ مِن مالِه أو لا، وسواءٌ تَعَيَّنَ لها أو لا؛ لأنَّ له فيه حقًّا على الفُتيا فجازَ له أخذُ حقّه، (فَإِنْ تَعَذَّرَ) الأَخْذُ مِن بيتِ المالِ (أَخَذَ أُجْرَةَ خَطِّهِ) ولو كَانَ له كفايةٌ.

(وَلِمُتَعَيِّنِ لَهَا) أي: للفُتيا لعدمِ غيرِه له حالتانِ:

إحداهما: أنْ يَكُونَ له كفايةٌ، فلَيْسَ له الأخذُ مِن مُستفتٍ على الصَّحيحِ إذا لم يَكُنْ له شيءٌ في بيتِ المالِ.

والحالة الثَّانية: أنْ يَكُونَ (لا كِفَايَة لَهُ) لا مِن مالِه ولا مِن بيتِ المالِ، فله خا يَجُوزُ له (أَخْذُ رِزْقٍ مِنْ مُسْتَفْتٍ) على الصَّحيح؛ لأنَّه إن لم يَأْخُذْ أَفْضى إلى ضررِ يَلْحَقُه في عائلتِه إن كانوا أو حَرَجٍ وهو منتفٍ شرعًا، وإن لم يُفتِ حَصَلَ أيضًا للمُستفتى ضررٌ، فتَعَيَّنَ الجوازُ.

(وَإِنْ جَعَلَ لَهُ) أي: للمُفتي (أَهْلُ بَلَدِ رِزْقًا لِيَتَفَرَّغَ لَهُمْ: جَازَ) في الأصحِّ، وظاهرُه ولو كَانَ له كفايةٌ، وما يَقُومُ به، وهذا مُشكِلٌ، لكنْ يُفهَمُ مِن قولِه: «ليَتفرَّغَ لهم» أنَّه كان مَشغولًا بالعيالِ وهو الظَّاهرُ.

<sup>(</sup>١) في (ع): خوف أو فرح.

(وَلَهُ) أي: للمُفتي (قَبُولُ هَدِيَّةٍ) عندَ أكثرِ أصحابِنا، والمرادُ لا ليُفْتِيَه بما يُريدُ وإلَّا حَرُمَتْ، وقِيلَ: لا يَقبَلُ الهديَّةَ إلَّا أَنْ يُكافِئ، قالَ الإمامُ أحمدُ: الدُّنيا داءٌ، والسُّلطانُ دواءٌ، والعالِمُ طبيبٌ، فإذا رَأَيْتَ الطَّبيبَ يَجُرُّ الدَّاءَ إلى نَفْسِه فاحذَرْه. وفيه التَّحذيرُ فيمَن يَرغَبُ في مالٍ وشرفٍ بلا حاجةٍ.

- (وَ) قالَ أحمدُ: (لا يَنْبَغِي أَنْ يُفْتِيَ حَتَّى تَكُونَ لَهُ:
- (١) نِيَّةٌ)، فإنْ لم تَكُنْ له نِيَّةٌ لم يَكُنْ على علمِه نورٌ ولا على كلامِه نورٌ،
- (٢) (وَكِفَايَةٌ) لئلَّا يَنسُبَه النَّاسُ إلى التَّكسُّبِ بالعلمِ وأخذِ العِوَضِ عليه فيَسقُطَ قولُه،
- (٣) (وَوَقَارٌ وَسَكِينَةٌ)ليرغَبَ المستفتي، وهم وَرَثَةُ الأنبياءِ، فيَجِبُ أَنْ يَتَخَلَّقُوا بِأَخلاقِهم،
  - (٤) (وَقُوَّةٌ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ، وَمَعْرِفَةٌ بِهِ) أي: بما هو فيه،
    - (٥) (وَ) مَعْرِفَتُه (بالنَّاسِ).

ق ال ابنُ عَقِيلِ: هذه الخصالُ مُستحبَّةٌ فيقصِدُ الإرشادَ وإظهارَ أحكامِ اللهِ تَعَالَى لا رياءً وسمعة (١)، والتَّنوية (١) باسمِه. ومعرفةُ النَّاسِ يَحتملُ حالَ السُّواةِ ويَحتملُ حالَ المُستفتينَ فالفاجرُ لا يَستحقُّ الرُّخص، فلا يُفتيه بالخَلوةِ بالمحارمِ معَ علمِه بأنَّه يَسْكَرُ، ولا يُرَخِّصُ السَّفرَ لجندِ وَقتِنا؛ لئلَّا يَضَعَ الفُتيا (١) في غيرِ مَحَلِّها لمعرفتِنا لسفرِهم.

قالَ ابنُ مفلح: والخصلةُ الأُولى واجبةٌ (٤).

(۱) في «د»: ولا سمعة.
 (۲) في «د»: ولا التنويه.

(٣) في «ع»: الأشياء. (٤) «أصول الفقه» (٤/ ١٥٤٨).

(وَمَـنْ عَدِمَ مُفْتِيًا) يَسْـأَلُه عنِ الفُتيـا في بلدِه ولا غيرِه (فَلَـهُ حُكْمُ مَا قَبْلَ الشَّرْعِ) مِن إباحةٍ أو حظرٍ أو وقفٍ.

قالَ في «آداب المفتي»: على الخلافِ في الحظرِ والإباحةِ والوقفِ، وهو أقيسُ.

(وَيَلْـزَمُ المُفْتِـيَ (١): تَكْرِيرُ النَّظَرِ) عندَ تكرارِ الواقعةِ في الأصحِّ، فإنْ لم يُكَرِّرِ النَّظَرَ كانَ مُقَلِّـدًا لنَفْسِـه لاحتمالِ تغيُّرِ اجتهادِه إذا كَـرَّرَ، وكالقبلةِ يُجتَهَدُ لها ثانيًا.

(وَ) يَلْزَمُ (المُسْتَفْتِيَ (٢) إذا أفتاه المفتي بحُكْمٍ ثُمَّ تَجَدَّدَتِ الواقعةُ، وقُلْنا إنَّ المجتهدَ يُعيدُ اجتهادَه يَجِبُ على السَّائلِ (تَكْرِيرُ السُّوَّالِ) بأنْ يُعيدَه (عِنْدَ تَكْرَادِ الوَاقِعَةِ) فلا يَكتفي (٢) السَّائلُ بالجوابِ الأوَّلِ على الصَّحيحِ، كما في تَكْرُادِ الوَاقِعَةِ) فلا يَكتفي (١) السَّائلُ بالجوابِ الأوَّلِ على الصَّحيحِ، كما في تَكَرُّدِ النَّظرِ؛ لأنَّه قد يَتَغَيَّرُ نظرُ المفتي، ومَحَلُّ الخلافِ إذا عَرَفَ المستفتي أنَّ جوابَ المفتي مُستنِدٌ إلى الرَّأي كالقِيَاسِ، أو شَكَّ في ذلك، والفرضُ أنَّ المفتي المقلَّد حيِّ، فإنْ عَرَفَ استنادَ الجوابِ إلى نصِّ أو إجماعٍ فلا حاجةَ الى إلى إعادةِ السُّوال ثانيًا قطعًا، وكذا لو كانَ المُقلَّدُ مَيَّتًا.



<sup>(</sup>١) في المختصر التحرير؛ (ص٢٦٥): مفت.

<sup>(</sup>٢) في (مختصر التحرير) (ص٢٦٥): مستفت.

<sup>(</sup>٣) في (ع): يكفي.

### (فَصْلُ)

(لا يُفْتِي إِلّا مُجْتَهِدٌ) عند جماهيرِ أصحابِنا وغيرِهم، قالَ أحمدُ: يَنبغي للمُفتي أن يَكُونَ عالمًا بوجوهِ القُرآنِ والأسانيدِ الصَّحيحةِ والسُّننِ، وقال أكثرُ العلماء: يَجُوزُ لغيرِ المجتهدِ أنْ يُفْتِي إنْ كانَ مُطَّلِعًا على المآخذِ أهلًا للنَّظرِ، وقال ابنُ هُبَيْرَةَ: مَن لم يُجَوِّزْ إِلَّا توليةَ قاضٍ مجتهدٍ إِنَّمَا عَنَى قبلَ استقرارِ هذه المذاهبِ وانحصارِ الحقِّ فيهم، وقال: المجتهدُ اليومَ لا يُتَصَوَّرُ اجتهادُه في هذه المسائل الَّتي حُرِّرَتْ في المذاهبِ؛ لأنَّ المجتهدينَ (١) المُتقدِّمين فَرغُوا منها فلا يُؤدِّيه اجتهادُه إلَّا إلى أحدِهم.

(وَلا يَجُورُ خُلُوُّ عَصْرٍ عَنْهُ) أي: عن المجتهدِ عندَ أصحابِنا وغيرِهم؛ لقولِه صَالِّلَهُ عَلَى الحَقِّ لا يَضُرُّ هُمْ لقولِه صَالِّلَهُ عَلَى الحَقِّ لا يَضُرُّ هُمْ لقولِه صَالِّلَهُ عَلَى الحَقِّ لا يَضُرُّ هُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ». قِيلَ: وأين هم يا رسولَ اللهِ؟ قالَ: «بِبَيْتِ المَقْدِسِ أَوْ أَكْنَافِ بَيْتِ المَقْدِسِ» (٢).

واختارَه ابنُ دقيقِ العيدِ ما لم يَتَداعَ الزَّمانُ بنقضِ القواعدِ، لكنَّ كلامَهم مُحتَمَلُ الحمل على عمارةِ الوجودِ بالعلماءِ لا على خصوصِ المجتهدينَ، واختارَ الآمِدِيُّ جوازَه؛ لأنَّه لو امتنعَ لكانَ لغيرِه، والأصلُ عدمُه.

وفي الصَّحيحينِ: ﴿إِنَّ اللهَ تَعَالَى لا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ، وَلَكِنْ بِقَبْضِ العُلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ، وَلَكِنْ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ [وَلا مُتَعَلِّمٌ](٣)، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا

<sup>(</sup>١) ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد (٢٢٩٨٠) من حديث أبي أمامة رَحِرَاللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) ليس في (ع).

(177)

جُهَّالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا» (١)، وهذا الخبَرُ أَدَلُ على المقصودِ مِن الأوَّلِ، ولو تَعارَضَا سَلِمَ هذا الخبَرُ، وأيضًا التَّفقُّهُ فرضُ كفايةٍ، ففي تَركِه اتِّفاقُ الأمرِ على باطل.

رُدَّ: مَنَعَه الآمِدِيُّ إِنْ أَمْكَنَ تقليدُ العصرِ السَّابقِ ثمَّ فُرِضَ عندَ إمكانِه، فإذا ماتَ العلماءُ لم يُمكِنْ.

قَالَ ابنُ مُفلحِ (٢): ويَتَوَجَّهُ أَنَّ هذا مرادُ أصحابِنا وغيرِهم، فلا اختلاف؛ لقولِه عَلَيْهِالسَّلَامُ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يَبْقَى فِي الأَرْضِ مَنْ يَقُولُ: اللهُ اللهُ» رَوَاه مسلمٌ (٣).

وقال بعضُ أصحابِنا: مِن زمن طويل عُدِمَ المجتهدُ المطلقُ، معَ أنَّه الآنَ أيسرُ مِنه في الزَّمَنِ الأوَّلِ؛ لأنَّ الحديثَ والفقة قد دُوِّنَا، وكذا ما يَتَعَلَّقُ بالاجتهادِ مِن الآياتِ والآثارِ، وأصولِ الفقهِ والعربيَّةِ، وغيرِ ذلك، لكنَّ الهِمَمِ قاصرةٌ، والرَّغباتِ فاترةٌ، ونارَ الجدِّ والحذرِ خامدةٌ، وعينَ الخشيةِ والخوفِ جامدةٌ اكتفاءً بالتَّقليدِ، واستغناءً مِن التَّعبِ الوكيدِ، وهربًا مِن الأثقالِ، وأربًا في تَمشيةِ الحالِ وبلوغ الآمالِ، ولو بأقلِّ الأعمالِ.

(وَ) على القولِ بأنّه لا يُفتي إلّا مجتهدٌ ف (مَا يُجِيبُ بِهِ المُقَلَّدُ عَنْ حُكْمِ) حادثة (فَ) هو (إِخْبَارٌ عَنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ لا فُتْيَا)، قالَ الموفّقُ: فيَحتاجُ يُخبِرُ عن معيّنٍ مجتهدٍ. وقال المَاوَرْدِيُّ: لو عَرَفَ حُكمَ حادثة بدليلِها لم يُفتِ في الأصحِّ.

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣) من حديث عبد الله بن عمرو رَسَوَلِللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) ﴿ أُصُولُ الفقه ﴾ (٤/ ١٥٥٤).

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم (١٤٨) من حديث أنس رَسَوَالِلَّهُ عَنَّهُ.

(وَيُعْمَلُ بِخَبَرِهِ) أي: المقلَّدِ (إِنْ كَانَ عَدْلًا) كالرَّاوي.

(وَلِعَامِّيِّ تَقْلِيدُ مَفْضُولٍ) مِن المجتهدينَ عندَ الأكثرِ؛ لأنَّهم اسْتفْتوْا مِن الصَّحابِي الصَّحابِةِ والسَّلفِ وأفْتوْا وشاعَ ولم يُنْكَرْ، وقال عَينهِ الضَّلَاءُ وَالسَّلامُ: «أَصْحَابِي كَالنَّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمُ الْأَنْ وَفيهم الأفضلُ مِن غيرِه، وأيضًا العامِّيُ لا يُمكِنُه التَّرجيحُ لقصورِه.

(وَ) لهذا (يَلْزَمُهُ) أي: العامِّيِّ (إِنْ بَانَ لَهُ الأَرْجَحُ) منهما (تَقْلِيدُهُ، وَيُقَدَّمُ الأَعْلَمُ عَلَى الأَوْرَعِ) في الأصحِّ فيهما؛ لأنَّه لا تَعَلَّقَ لمسائلِ الاجتهادِ بالورعِ والدِّينِ، ولهذا يُقَدَّمُ في الإمامةِ في الصَّلَاةِ، ولأنَّ الظَّنَّ الحاصلَ بقولِه أكثرُ، (وَلدِّينِ، ولهذا يُقَدَّمُ في الإمامةِ في الصَّلَاةِ، ولأنَّ الظَّنَّ الحاصلَ بقولِه أكثرُ، (وَيُخَيِّرُ) العامِّيُّ في تقليدِ أحدِ مُجتهدينِ (مُسْتَوِيَيْنِ(٢)) فيما يُقَدَّمُ عندَ الأكثرِ لعدم التَّرجيح.

(وَلا يَلْزَمُهُ) أي: العامِّيّ:

(١) (التَّمَذْهُبُ بِمَذْهَبٍ يَأْخُذُ بِرُخَصِهِ وَعَزَائِمِهِ) في أشهرِ الوجهينِ (٣) كجمهورِ العلماءِ، فيتَخَيَّرُ.

قالَ الشَّيخُ: إنْ خالَفَه لقوَّةِ الدَّليلِ أو زيادةِ علم أو تقوى، فقد أَحْسَنَ ولم يُقدَحْ في عدالتِه بلا نزاع، وقال: بل يَجِبُ في هذه الحال وأنَّه نصُّ أحمدَ.

وذَكَرَ ابنُ هُبَيْرَةَ مِن مكاثدِ الشَّيطانِ أَنْ يُقِيمَ أُوثانًا [في المعنى](١٠) تُعبَدُ مِن دونِ اللهِ مِثْلُ أَنْ يَتَبَيَّنَ الحقَّ فيَقُولُ: لَيْسَ هذا مَذهَبَنا، تقليدًا لمعظَّم عندَه قد قدَّمَه على الحقِّ.

<sup>(</sup>١) قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٥٨٤): هذا الحديث غريب لم يروه أحد من أصحاب الكتب المعتمدة، وله طرق... (٢) في «ع»: مستوين.

(٢) (وَلا) يَلْـزَمُ العَامِّــيَّ (أَلَا يَنْتَقِلَ عَنْ مَذْهَبٍ عَمِلَ بِهِ) إلى مذهبِ آخَرَ (فَيَتَخَيَّرُ) عندَ الأكثرِ، واختارَ الآمِدِيُّ منعَ الانتقالِ فيما عَمِلَ به.

(وَيَحْرُمُ مَلَيْهِ) أي: العامِّيِّ (تَتَبُّعُ الرُّخَصِ) وهو أنَّه كُلَّما وَجَدَ رخصةً في مذهب عَمِلَ بها، ولا يَعمَلُ بغيرِها في ذلك المذهب، بل هذه الفَعلةُ زَنْدَقَةٌ مِن فاعِلْها، (وَيَفْسُقُ بِهِ) أي: بتتبُّعِ الرُّخصِ، فإنَّ القائلَ بهذه الرُّخصةِ في هذا المذهب لا يَقُولُ بالرُّخصةِ بتلك الرُّخصةِ الأُخرى.

(وَيَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ) مُفت (مُجْتَهِدٌ بِمُوجَبِ اعْتِقَادِهِ فِيمَا لَهُ وَعَلَيْهِ) إجماعًا.

(وَإِنْ عَمِلَ عَامِّيٌّ بِمَا أَفْتَاهُ مُجْتَهِدٌ) في حادثة (لَزِمَهُ) البقاءُ عليه قطعًا وليسَ له الرُّجوعُ عنه إلى فتوى غيرِه في تلك الحادثةِ بعينِها إجماعًا،

(وَإِلّا) بأنْ لم يَعمَلْ بما أفتاه المجتهدُ (فَ) الصَّحيحُ أنَّه (لا) يَلْزَمُه العملُ به (إِلّا بِالتِزَامِهِ) ذلك، وقِيلَ: يَلْزَمُه إذا وَقَعَ فِي نَفْسِه صِحَّتُه وحقيقتُه، وقِيلَ: يَلْزَمُه بالشُّروع، فإن لم يَشْرَعْ ساغَ سؤالُ غيرِه، وقِيلَ بالإفتاءِ بمُجَرَّدِ ما أَفْتَاه لَزِمَه العملُ به؛ لأنَّه في حَقِّه كالدَّليلِ بالنِّسبةِ إلى المجتهدِ، كما لو لم يُوجَدْ غيرُه أو حَكَمَ به عليه حاكمٌ.

(وَإِنِ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ) أي: العامِّيِّ (مُجْتَهِدَانِ) بأنْ أَفْتَاه واحدٌ بحُكمٍ وآخَرُ بآخَرَه (وَإِنِ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ) أي: العامِّيِّ (مُجْتَهِدَانِ) بأنْ أَفْتَاه واحدٌ بحُكمٍ وآخَرُ بآبو الخَطَّابِ ظاهر كلامِ بآخَرَ، (تَخَيَّرَ) في الأخذِ على الصَّحيح، وذَكرَه أبو الخَطَّابِ ظاهر كلامِ أحمد، فإنَّه سُئِلَ عن مسألةٍ في الطَّلاقِ، فقالَ: إنْ فَعَلَ حَنَثَ. فقالَ السَّائلُ: إنْ أَفْتَانِي إنسانٌ: لا أَحنَثُ؟ قالَ: تَعرِفُ حلقةَ المَدنيين؟ قُلْتُ: فإنْ أَفْتَوْنِي، حَلَّ؟ قالَ: نعمْ.

#### (فَصْلُ)

يَجُوزُ (لِمُفْتِ رَدُّهَا) أي: الفتيا، (وَ) مَحَلُّه إذا كانَ (فِي البَلَدِ غَيْرُهُ) مِن المُفتينَ (المُفتينَ (المُفتينَ (اللَّهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللللِّهُ اللللللللللِلْمُلْل

(١) عَمَّا) أي: حُكم (لَمْ يَقَعْ) فلا يَلزَمُ جوابُه، وقد سُئِلَ الإمامُ أحمدُ عن يأجوجَ ومأجوجَ أمسلمون هم؟ فقالَ للسَّائلِ: أَحكَمْتَ العِلْمَ حَتَّى تَسأَلَ عن ذا؟!

(٢) (وَ) لا يَلْزَمُ المفتي جوابُ (مَا لا يَحْتَمِلُهُ السَّائِلُ)، وقد سُئِلَ أحمدُ عن مسألةٍ في اللِّعانِ، فقالَ: سَلْ رَحِمَك اللهُ عَمَّا (٢) ابتُليتَ به.

(٣) (وَ) لا يَلْزَمُه أَن يُجِيبَ عن (مَا لا يَنْفَعُهُ) أي: ينفعُ السَّائلَ، وقد سَأَلَ مُهَنَّا أحمدَ عن مسألةٍ، فغَضِبَ وقال: خُذْ -وَيْحَكَ- فيما تَنتفعُ به وإيَّاك وهذه المسائلَ المُحدَثَةَ، وخُذْ فيما (٣) فيه حديثٌ، وفي حديثِ اللِّعانِ: (وَكَرِهَ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ المَسَائِلَ وَعَابَهَا) (٤).

قالَ البَيْهَقِيُّ (°): كُرِهَ السُّؤالُ عنِ المسألةِ قَبْلَ كَوْنِها إذا لم يَكُنْ فيها كتابٌ أو سُنَّةٌ؛ لأنَّ الاجتهادَ إِنَّمَا يُباحُ ضَرورةً.

<sup>(</sup>١) في (د): المفتيين.

<sup>(</sup>٢) في (ع): فيما.

<sup>(</sup>٣) في (د): ما.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (٤٧٤٥)، ومسلم (١٤٩٢) ضمن حديث سهل بن سعد رَهَاللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٥) (المدخل إلى السنن (ص٢٢٣).

ثُمَّ رَوَى عن معاذٍ: «أَيُّهَا النَّاسُ! لَا تَعَجَّلُوا بِالبَلَاءِ قَبْلَ نُزُولِهِ»(١).

وقال ابنُ عبَّاسِ لعِكْرِمَةَ: مَن سَأَلَك عمَّا لا يَعنيه فلا تُفْتِه (٢).

وسَأَلَ المَرْوَذِيُّ أحمدَ عن شيءٍ مِن أمرِ العدلِ، فقالَ: لا تَسأَلُ عن هذا؛ فإنَّك لا تُدرِكُه (٣).

وذَكَرَ ابنُ عقيلِ أنَّه يَحرُمُ إلقاءُ عِلْمِ لا يَحتملُه السَّائلُ.

ولا شكَّ أنَّ أمرَ الفُتيا خَطَرٌ، (وَ) قد (كَانَ السَّلَفُ) الصَّالحُ (يَهَابُونَهَا) كثيرًا (وَيُشَدِّدُونَ فِيَها وَيَتَدَافَعُونَهَا) حَتَّى تَرجِعَ إلى الأوَّلِ؛ لِما فيها من المخاطرةِ، فينبغى أنْ يُتَبَعَ السَّلفُ في ذلك.

(وَيَحْرُمُ تَسَاهُلُ) مُفتِ (فِيهَا) أي: الفتيا، (وَ) يَحرُمُ (تَقْلِيدُ مَعْرُوفٍ بِهِ) أي: بالتَّساهل.

قالَ أحمدُ: لا يَنبغي أَنْ يُجِيبَ في كلِّ مَا يُستفتى فيه. وأَنْكَرَ على مَن تَهَجَّمَ في الجواب.

(وَلا بَأْسَ)لِلْمُفْتِي (أَنْ يَدُلَّ) المستفتي (عَلَى) رجل (مُتَّبَع) أو مُتَعَيِّنِ إِنْ كَانَ المستفتي أهلًا للرُّخصةِ كطالبِ التَّخلُّصِ مِن الرِّبَّا فيَدُلُّهُ على مَن يَرى التَّحيُّلَ للخلاصِ منه، والخُلْع بعدم وقوع الطَّلاقِ.

قالَ في «شرح الأصل»: ولا يَسَعُ النَّاسَ في هذه الأزمنةِ غيرُ هذا(٤).

<sup>(</sup>١) (المدخل إلى السنن) (ص٢٢٦).

<sup>(</sup>٢) (المدخل إلى السنن (ص ٤٤).

<sup>(</sup>٣) ينظر: (أصول الفقه) (٤/ ١٥٧٠).

<sup>(</sup>٤) (التحبير شرح التحرير) (٨/ ١١٠٤).

وصَوَّبَه، وجِيءَ بفتوى للإمام أحمدَ فلم تَكُنْ عندَه، فقالَ: عليكم بحلْقَةِ المَدنِيِّينَ. ففي هذا دليلٌ على أنَّ المفتي إذا جاءَه المستفتي ولم تَكُنْ عندَه رخصةٌ أنَّه يَدُلُّه على مذهبِ مَن له فيه رخصةٌ، وهذه المسائلُ [مُتَعَلِّقةٌ بالتَّخلُّصِ] ممَّا يَقَعُ فيه الإنسانُ كالعامِّيِّ، فإنَّ في ذلك راحةً وخلاصًا ممَّا هو أعظمُ ممَّا وَقَعَ فيه.

وقالَ ابنُ الجوزيِّ: التَّقليدُ للأكابرِ أَفْسَدَ العقائدَ(٢).

ولا يَنبغي أَنْ يُنَاظَرَ بأسماءِ الرِّجالِ وإنَّما يَنبغي أَنْ يُتَّبَعَ الدَّليلُ، فإنَّ أحمدَ أَخَذَ في الجدِّ بقولِ زيدٍ وخالَفَ الصِّدِّيقَ.

وقال ابنُ عَقِيلِ: مَن صَدَرَ اعتقادُه عن برهانٍ لم يَبْقَ عِندَه تَلوُّنٌ يُراعي به أحوالَ الرِّجالِ ﴿ أَفَإِين مَّاتَ أَوْقُتِ لَانَقَلَتِهُمْ عَلَىٓ أَعْقَدِيكُمْ ۚ ﴾ (٣) ، وكانَ الصِّدِّيقُ مِمَّن ثبتَ مع اختلافِ الأحوالِ، فلم تَنقلِبْ به الأحوالُ في كلِّ مقامٍ زلَّت به الأحوالُ في كلِّ مقامٍ زلَّت به الأقدامُ.



<sup>(</sup>۱) ليس في «د».

<sup>(</sup>٢) (تلبيس إبليس) (ص٧٤).

<sup>(</sup>٣) آل عمران: ١٤٤.

<sup>(</sup>٤) ليس في (ع).

# فَصُّلُّ) فِيمَا يَتَعَلِّقُ بِإَدَابِ المُسُتَفِّتِي وَالْمُفَّتِي

و(يَنْبَغِي) لمُستفتٍ (حِفْظُ الأَدَبِ معَ مُفْتٍ وَإِجْلَالُهُ) وتعظيمُه إِيَّاه:

(١) (فَ لَا) يَقُولُ مُستفتٍ لمُفتٍ أو (يَفْعَ لُ مَعَهُ مَا جَرَتْ عَادَةُ العَوَامِّ بِهِ، كَإِيمَاءٍ بِيَدِهِ فِي وَجْهِهِ،

(٢) وَلا يُطَالِبُهُ بِالحُجَّةِ) على ما يُفتي به على الصَّحيح،

(٣) (و لا يُقالُ لَه): ما مَذهَبُ إمامِك في كذا؟ أو أفتاني غيرُك أو فلانٌ بكذا، أو كذا قُلْتُ أنا أو وَقَعَ لي، أو (إِنْ كَانَ جَوَابُكَ مُوَافِقًا فَاكْتُب، وَإِلّا فَلا) تَكْتُب، (وَنَحُوهُ)، ظاهرُه لا فرقَ بينَ أَنْ يَكُونَ الدَّليلُ قطعيًّا أو ظنيًّا.

وقالَ ابنُ السَّمعانيِّ: يَلْزَمُه ذِكرُ دليل قاطع، وإلَّا فلا(١).

(لَكِنْ إِنْ عَلِمَ) المفتي (غَرَضَ السَّائلِ) في شيءٍ: (لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكْتُبَ غَيْرَهُ) أو يَسْأَلُه على ضجرٍ، أو هَمِّ، أو (٢) قيام ونحوه.

(وَ) قَالَ ابنُ عَقِيلِ: (لا يَجُوزُ) للمفتي:

(١) (إِطْلَاقُ الفُتْيَا فِي اسْم مُشْتَرَكٍ) إجماعًا، فلو سُئِلَ: أَيَجُوزُ الأكلُ بعدَ طلوع الفجرِ؟ فلا بدَّ أن يَقُولَ: يَجُوزُ بعدَ الفجرِ الأوَّلِ لا الثَّاني.

قالَ ابنُ مُفلِح: ويَتَوَجَّهُ عملُ بعضِ أصحابِنا بظاهرٍ (٣).

وقالَ، يَعني ابنَ عَقِيلِ: حادثة (١) نبهت على التَّحرُّزِ مِن الخديعةِ في الفُتيا: صبيٌّ بَشَرَتُه ظاهرةٌ وجلدتُه مقلَّصةٌ فشَاهَدَه الفقهاءُ وأفتى أقوامٌ: «لا يَجِبُ

 <sup>(</sup>١) (١) (١) ليس في (ع).

<sup>(</sup>٣) ﴿أَصُولُ الْفَقِهِ ﴿٤/ ١٥٧٨). (٤) ليس في ﴿دَا.

خَتْنُه»، فَوَقَعَ فِي نَفْسِ الحنبليِّ أَن يَمُدَّ يَدَه ويُحَرِّكَ الجلدةَ، فامتدَّ واستخفَّ بهم حيثُ دَلَّسُوا.

قال: وأَوْجَب الشَّرعُ والعقلُ التَّحرُّزَ مِن العوامِّ بالتَّقِيَّةِ كما يَلْزَمُه التَّحرُّزُ مِن مَضَارِّ الآخرةِ، حُكِيَ أَنَّ حنفيًّا وَطِئ رَجعِيَّةً فتَحَدَّثَتْ هي وابنٌ لها مِن غيرِه في قتلِه وإباحةِ مالِه، فعَلِمَ حنبليُّ فأعلَمَهم بإباحتِها، وهل يَسوغُ لعاقل أَنْ يُهمِلَ هولاءِ ولا يَفزعَ منهم كلَّ الفزع، ويَتجاهَلَ كلَّ التَّجاهُ لِ في الأخذِ بالاحتياطِ منهم، وإنْ أَهْمَلَهم بعينِ الازدراءِ ضَيَّع نَفْسَه، فإنَّه عندَهم أهونُ وهم أكثرُ وعلى الإضرارِ به أقدرُ، وهل طاحَتْ دماءُ الأنبياءِ والأولياءِ إلَّا بأيدي هؤلاءِ وأمثالِهم، حيثُ رَأَوْا مِن التَّحقيقِ ما يُنكرون، ولا إقالةَ عالم زلَّ في شيءٍ ممَّا يَكرهون (۱).

(٢) (وَ) مَن أرادَ كتابةً في فتيا ف (لا) يَجُوزُ له (أَنْ يُكَبِّرَ خَطَّهُ، أَوْ يُوسِّعَ الأَسْطُرَ، أَوْ يُكْبِرَ أَنْ يُكَبِرَ فَ فِي مِلكِ غيرِه الأَسْطُرَ، أَوْ يُكْبِرَ ) من الألفاظِ (إِنْ أَمْكَنَهُ اخْتِصَارٌ فِيهَا) لتَصرُّفِه في مِلكِ غيرِه بلا إذنِه، ولا حاجة، كما لو أباحَه قميصَه، فاسْتعمَلَه فيما يَخرُجُ عن العادة بلا حاجة، (و) كذلك (لا) يَجُوزُ لمن أرادَ كتابةً (فِي شَهَادَةٍ) أَنْ يُكثِرَ أو يُوسِّعَ الأسطرَ (بِلا إذْنِ مَالِكِ).

قالَ في «شرح الأصل»: وفيه نظرٌ، لا سِيَّما في الفتاوى؛ فإنَّ العلماءَ (٢) إذا كَتَبُوا عليها أَطْنَبُوا وزادُوا على المرادِ (٣).

ولمَّا انْتَهى الكلامُ في مباحثِ أدلَّةِ الفقهِ المُتَّفَقِ عليها والمختلفِ فيها، وكانَتْ رُبَّما تعارَضَ منها دليلانِ باقتضاءِ حُكمَينِ مُتَضادَّينِ، احتاجَ المجتهدُ إلى ما يُقدَّمُ منها وما يُؤخَّرُ؛ لئلَّا يَأْخُذَ بالأضعفِ منها مع وجودِ الأقوى، فيكونَ كالمُتيمِّم مع وجودِ الماءِ، فلذلك أعقبَها بقولِه:

<sup>(</sup>١) ﴿أصول الفقه (٤/ ١٥٧٨). (٢) زاد في ﴿التحبير شرح التحرير»: لم يزالوا.

<sup>(</sup>٣) (التحبير شرح التحرير) (٨/ ١٠٨).

## (بَابُ تَرْتيب الأَدلُة)

الَّتي هي: الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ والقِيَاسُ، وغيرُه مِن الأصولِ المختلَفِ فيها،

## (وَالتَّعَادُلُ وَالتَّعَارُضُ وَالتَّرْجِيحُ)

وهذا البابُ مِن موضوعِ نظرِ المجتهدِ وضروراتِه؛ لأنَّ الأدلَّة الشَّرعيَّة متفاوتة في مراتبِ القوَّةِ، وقد يَعرِضُ لها التَّعَارُضُ والتَّكافي فتَصِيرُ بذلك كالمعدومةِ، فيَحتاجُ المجتهدُ إلى إظهارِ بعضِها بالتَّرجيحِ ليَعمَلَ به، وإلَّا تَعَطَّلَتِ الأَدلَّةُ والأحكامُ، فهذا البابُ ممَّا يَتَوَقَّفُ عليه الاجتهادُ توقُّفَ الشَّيءِ على جُزئِه أو شرطِه.

ولمَّا كانَ مقصودُ التَّرتيبِ للأدلَّةِ وتعادلِها وتعارُضِها وتَرجيحِها وَجَبَ الكشفُ عن حقيقةِ التَّرتيبِ وغيرِه؛ لأنَّها شروطٌ في الاجتهادِ، والحُكمُ عليها بالشَّرطِيَّةِ يَستدعي سَبْقَ تِصوُّرِ مَاهِيَّتِها؛ إذ التَّصديقُ أبدًا مَسبوقٌ بالتَّصوُّرِ، ولمَّا كانَ التَّرتيبُ مَصدَرَ رَتَّبَ يُرتِّبُ تَرْتِيبًا عَرَّفَه بمصدرِ مِثْلِه وهو الجَعْلُ، فقالَ:

(التَّرْتِيبُ: جَعْلُ كُلِّ وَاحِدِ مِنْ شَيْئَيْنِ فَأَكْثَرَ)؛ لأنَّ التَّرتيبَ قد يَكُونُ في شيئينِ وقد يَكُونُ في أشياءَ كثيرةٍ، كجماعةِ رجالٍ مُتفاوتينَ في الأقدارِ، في شيئينِ وقد يَكُونُ في أشياءَ كثيرةٍ، كجماعةِ رجالٍ مُتفاوتينَ في الأقدارِ، يَجلِسُ كلُّ واحدِ منهم حيثُ يَستحِقُّ بالنِّسبةِ إلى أصحابِه، وقولُه: (فِي رَبْبَتِهِ) أي: في موضعِه أو منزلتِه (الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا) أي: يَستحِقُّ جَعلَها فيها بوجهِ مِن الوجوهِ؛ لأنَّ أسبابَ التَّرتيبِ والتَّفاوُتِ في المراتبِ مُتَعَدِّدَةً، فقد يَستحِقُّ الشَّيءُ التَّقديمَ مِن جهةِ قُوَّتِه أو قُربِه أو حُسنِه أو خاصِّيةٍ (١) فيه، وقد يَستحِقُّ الشَّيءُ التَّقديمَ مِن جهةِ قُوَّتِه أو قُربِه أو حُسنِه أو خاصِّيةً (١) فيه، وقد

<sup>(</sup>١) في (ع): خاصة.

باب ترتيب الأدلة والتعادل والتعارض والترجيح \_\_\_\_\_\_\_\_

يَستحِقُّ الإنسانُ التَّقديمَ تارةً لشجاعتِه، وتارةً لعِلْمِه، وتارةً لجاهِه، وتارةً لجاهِه، وتارةً لدينِه، وتارةً لجمالِه، وغير ذلك مِن الجهاتِ.

إذا عَرَفْتَ ذلك (فَيُقَدَّمُ) مِن أُدلَّةِ الشَّرع:

(١) (إِجْمَاعٌ) على باقيها؛ لوجهين:

أحدُهما: كونُه قاطعًا مَعصومًا من الخطأ بشهادة المعصوم عَيَنه السَّلَمُ فَ قَلْمِكُمُ فَتَهْلِكُوا فِي قولِه: «إِنَّ اللهَ أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثِ خِلَالٍ: أَلَا يَدْعُو عَلَيْكُمْ نَبِيْكُمْ فَتَهْلِكُوا جَمِيعًا، وَأَلَّا يَظْهَرَ أَهْلُ البَاطِلِ عَلَى أَهْلِ الحَقِّ، وَأَلَّا تَجْتَمِعُ وا عَلَى ضَلَالَةٍ» (١). والأحاديثُ كثيرةٌ في مِثلِ هذا، وإنْ كانَ في بعضِ سندِها ضعفٌ، فهي تُقَوِّى بَعضَها.

والوجهُ الثَّاني: كونُه آمنًا مِن النَّسخِ والتَّأُويلِ، بخلافِ باقي (٢) الأدلَّةِ، فإنَّ النَّسخَ يَلْحَقُها والتَّأُويلَ يَتَّجِهُ عليها.

(ثُمَّ) إذا نُقِلَ إجماعانِ مُتضادًانِ فـ(سَابِقٌ) مِنهما معمولٌ به، ظاهرُه سواءٌ كانَا في عصرٍ واحدٍ أو عصرينِ؛ لأنَّ كلَّ مَنِ اجتهدَ مِن المُتأخِّرينَ فقولُه باطلٌ لمخالفتِه الإجماعَ السَّابقَ.

(وَ) إِنْ كَانَ أَحدُهما مُختلفًا فيه، والآخَرُ مُتَّفقًا عليه فه (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، أَوْ أَقْ وَكَيْهِ، أَو أَقْوَى) بِأَنْ كَانَ الخلافُ في كونِه إجماعًا [أَضعَفَ، فيُقَدَّمُ على ما كانَ الخلافُ في كونِه إجماعًا] (٣) أقوى.

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود (٤٢٥٣) من حديث أبي مالك الأشعري رَعَوَلِلْتُهَنَّة. قال ابن كثير في «تحفة الطالب» (٣٥): في إسناده نظر.

<sup>(</sup>٢) ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) ليس في دد.

والإجماعُ أربعةُ أنـواع: نطقـيٌ متواترٌ، نطقـيٌ ثابتٌ بالآحادِ، سكوتيٌّ متواترٌ، سكوتيٌّ ثابتٌ بالآحادِ.

### (وَأَعْلَاهُ) :

- إجماعٌ (مُتَوَاتِرٌ نُطْقِيٌّ) فهو مُقَدَّمٌ على غيرِه،
  - (فَ) يَليه: إجماعُ [(آحَادٍ) نُطقيٌّ،
- (فَ) يَلِيه: إجماعٌ] (١) (سُكُوتِيٌّ كَذَلِكَ) أي: متواترٌ سُكوتيٌّ فآحادٌ سكوتيٌّ.

فهذه الأنواعُ كلُّها مُقدَّمَةٌ على الكتابِ، وعلى جميعِ أنواعِ السُّنَّةِ مِن متواترةٍ وغيرِها.

(٢) (فَ) يَلِي الإجماعَ بأنواعِه مِن حيثُ التَّقديمُ: (الكِتَابُ وَمُتَوَاتِرُ السُّنَّةِ) فيُقَدَّمان على سائرِ الأدلَّةِ؛ لأنَّهما قاطعانِ مِن جهةِ المتنِ، ولهذا نُسِخَ كلُّ منهما بالآخرِ على الأصحِّ؛ لأنَّ كلَّا منهما وَحيٌّ مِن اللهِ تعالى، وإنِ افْتَرَقا مِن حيثُ إنَّ القُرآنَ نَزَلَ للإعجازِ، فهما في الحقيقةِ سواءٌ.

(٣) (فَ) يَلِي الكتابَ ومتواترَ السُّنَّةِ (آحَادُهَا عَلَى مَرَاتِبِهَا) أي: مراتبِ آحادِ السُّنَّةِ، ومراتبُها: صحيحٌ، ثمَّ حَسَنٌ، ثمَّ ضعيفٌ، وتَتَفَاوَتُ مراتبُها، فيُقَدَّمُ مِن كلِّ منها(٢) ما كانَ أقوى ومَحَلُّ تعريفِها وبسطِها كُتُبُ الحديثِ.

- (٤) (فَ) يَلَى ضعيفَ السُّنَّةِ (قَوْلُ صَحَابِيٌّ،
- (٥) فَقِيَاسٌ) بعدَ ذلك كلِّه، ثمَّ باقي الأدلَّةِ على مراتبِها في نظرِ المجتهدِ.

<sup>(</sup>١) ليس في دد.

<sup>(</sup>٢) في (د): منهما.

والغرضُ مِن هذا الكلامِ أنَّ المُجتهدَ له وظائفُ، وهي: ترتيبُ الأدلَّةِ والتَّصرُّفُ فيها وترجيحُ بعضها على بعضٍ عندَ التَّعارُضِ، والتَّرجيحُ نوعٌ مِن التَّصرُّفِ فيها.

أمَّا التَّرتيبُ: فهو ما بيَّنَه مِن تقديمِ الإجماعِ، ثمَّ الكتابِ، ثمَّ خبرِ الواحدِ، ثمَّ قولِ الصَّحابيِّ، ثمَّ القِيَاسِ، ثمَّ باقي الأدلَّةِ على مَراتِبِها في نظرِ المجتهدِ.

وأمَّا التَّصرُّفُ فيها كحملِ العامِّ على الخاصِّ، والمطلقِ على المقيَّدِ، والمجمَل على المبيَّنِ، ونحوِ ذلك، فقد تَقَدَّمَ في أبوابِه.

وسُمِّيَ هذا تَصَرُّفًا؛ لأنَّ التَّصرُّفَ هو التَّنقُّلُ في الأزمنةِ والأحوالِ، وهذا تَنقُّلُ في أحوالِ الأدلَّةِ مِن حالِ إلى حالِ.

وأمَّا التَّرجيحُ فسيَأْتِي ذِكرُه قريبًا، وإنَّما أخَّرَه عن التَّعَارُضِ؛ لأنَّه فَرعُه فلا يَقَعُ إلَّا معَ وجودِه، فحيثُ انْتَفَى التَّعَارُضُ انتفى التَّرجيحُ، فالتَّرجيحُ مُرَتَّبٌ على وجودِه، فإذا عَرَضَ للأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ التَّعَارُضُ والتَّكافي صارَتْ كالمعدومةِ، فتَحتاجُ إلى التَّرجيحِ، وقد أَشرْتُ إلى ذلك أوَّلَ البابِ.

(وَالتَّعَارُضُ: تَقَابُلُ دَلِيلَيْنِ وَلَوْ) بِينَ دليلينِ (عامَّيْنِ) فيَجُوزُ تعارضُهما عندَ الأكثرِ (عَلَى سَبِيلِ المُمَانَعَةِ) مُتَعَلِّقٌ بـ «تقابُلُ»، وذلك إذا كانَ أحدُ الدَّليلينِ يدُلُّ على الجوازِ والآخرُ يدُلُّ على المنع، فدليلُ الجوازِ يَمنَعُ التَّحريم، ودليلُ التَّحريم يَمنَعُ الجوازَ، فكلُّ مِنهما مقابلُ للآخرِ، ومعارضُ له ومانعٌ له، كنَهْيِه عَيْدِالسَّلَامُ عن الصَّلَاة بعدَ الصُّبحِ والعصرِ، معَ قولِه عَيْدِالسَّلَامُ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاقٍ أَوْ نَسِيتَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكرَهَا» (۱)؛ لأنَّ كلَّا منهما عامٌّ مِن وجهِ خاصٌّ مِن وجهٍ.

<sup>(</sup>١) رواه مسلم (٦٨٤) من حديث أنس رَجَائِقَهَـُنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَالِّلَهُمَـُنَةِ وَاِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَن الصَّلَاةِ، أَوْ غَفَلَ عَنْهَا، فَلَيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

(وَالتَّعَادُلُ) هو (التَّسَاوِي) بينَ الدَّليلينِ المتعارضينِ، بحيثُ لا يَكُونُ في أَحَدِهما ما يُرَجِّحُه على الآخرِ (لَكِنَّ تَعَادُلَ) دَلِيلَيْنِ (قَطْعِيَّيْنِ مُحَالٌ) اتِّفاقًا، (فَلَا تَرْجِيحَ) سواءٌ كانَ الدَّليلانِ عقليَّينِ أو نقليَّينِ أو أحدُهما عقليًّا والآخرُ نقليًّا؛ إذ لو فُرِضَ ذلك لَزِمَ اجتماعُ النَّقيضينِ أو ارتفاعُهما، وتَرجيحُ أحدِهما عليًّا؛ إذ لو فُرِضَ ذلك لَزِمَ اجتماعُ النَّقيضينِ أو ارتفاعُهما، وتَرجيحُ أحدِهما على الآخرِ مُحالٌ، فلا مَدخَلَ للتَّرجيحِ في الأدلَّةِ القطعيَّةِ، (وَالمُتَأخِّرُ) مِن الدَّليلينِ (نَاسِخٌ) للمتقدِّمِ إنْ عُلِمَ التَّاريخُ، وكانَ المدلولُ قابلًا للنَّسخِ، (وَلَوْ) كانَ الدليلانِ مَنقولينِ (آحَادًا) فيُعمَلُ بالمُتأخِّرِ على الأصحِ؛ لأنَّه انضمَّ إلى ذلك أنَّ الأصلَ فيه الدَّوامُ والاستمرارُ.

(وَمِثْلُـهُ) أي: مِثْـلُ القطعيَّيــنِ: (قَطْعِـيٌّ وَظَنِّـيٌّ) أي: لا تعــادُلَ بينَهما ولا تعارُضَ لانتفاءِ الظَّنِّ؛ لأنَّه يَستحيلُ وجودُ ظنَّ في مقابلةِ يقينِ خلافِه.

(وَيُعْمَلُ بِهِ) الدَّليلِ (القَطْعِيِّ) والظَّنِّيُّ لغوٌ؛ ولذلك لا يَتَعارَضُ حُكمٌ مُجمَعٌ عليه معَ حُكمِ آخَرَ لَيْسَ مُجمَعًا عليه،

(وَكَذَا) دليلانِ (ظَنَيَّانِ) يَعني: تعادلُهما محالٌ على الصَّحيح، وظاهرُه ولو كَانَ أحدُهما سُنَّة قابَلها كتابٌ، (فَ) على هذا (يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا) إِنْ أَمْكَنَ بأَنْ عُلِمَ التَّأْريخُ، [ولو كانَ] (الله أحدُهما عامًّا والآخَرُ خاصًّا أو مُطلقًا أو مُقيَّدًا ونحو ذلك، فلا يُقَدَّمُ الكتابُ على الصَّحيح، وقِيلَ: يُقَدَّمُ الكتابُ على السُّنَّةِ، وقِيلَ: يُقَدَّمُ السُّنَةُ على الكتابِ. وأمًّا قولُه صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ في البحرِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَا وَهُ الحِلَّ مَنْتَدُهُ الكتاب، مع قولِه تَعالى: ﴿ قُلُ لَا آجِدُفِ مَا أُوحِيَ إِلَى مُحَرَّمًا ﴾ الطَّهُورُ مَا وُحِي الحِلَ مَنْ المَّهُورُ مَا قَوْلُهُ مَا أُوحِيَ إِلَى مُحَرَّمًا ﴾

<sup>(</sup>١) في (د): وكان.

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود (٨٤)، والترمذي (٦٩)، والنسائي (٥٩)، وابن ماجه (٣٨٦، ٣٢٤٦)، وابن الجارود (٤٣)، وابن خزيمة (١١١)، وابن حبان (٢٤٣)، والحاكم (١/ ٢٣٧) جميعًا من طريق مالك. قال الترمذي: حسن صحيح.

ونقل الترمذي في العلل ص (٤١) عن البخاري أنه قال: هو حديث صحيح.

إلى قولِه: ﴿أَوْلَحْمَ خِنزِيرِ ﴾(١) فكلٌّ مِن الآيةِ والحديثِ يَتَناوَلُ خنزيرَ البحرِ، في تَتَناوَلُ خنزيرَ البحرِ، في تَتَناوَلُ خنزيرَ البحرِ، فقَدَّمَ بعضُهم الكتابَ فحَرَّمَه وبعضُهم قَدَّمَ السُّنَّة فأَحَلَّه، وهو ظاهرُ كلامِ الإمامِ أحمدَ، وعليه جماهيرُ الأصحاب.

(فَ) إِنْ لَم يُمكِنِ الجمعُ بِينَ الدَّليلينِ بـ (أَنْ تَعَذَّرَ، وَعُلِمَ التَّارِيخُ، فَ) الدَّليلُ (الثَّانِ نَاسِخٌ) لَما قَبْلَه (إِنْ قَبِلَهُ) أي: إِنْ قَبِلَ الثَّانِ النَّسخَ.

(وَإِنِ اقْتَرَنَا) أي: الدَّليلانِ الظَّنَيَّانِ بأنْ لم يَسبِقْ أحدُهما الآخَرَ، (خُيِّر) المجتهدُ في العملِ والإفتاءِ بأيِّهما شاءَ، وحيثُ قُلْنُا بالتَّخييرِ أو التَّعادُلِ فلا يَعمَلُ ولا يُفتى إلَّا بقولِ واحدٍ في الأصحِّ.

(وَإِنْ جُهِلَ) التَّارِيخُ اجتهدَ في الجمعِ إِنْ أَمْكُنَ ثُمَّ في التَّارِيخِ، فإنْ تَعَدَّرَ (وَقَبِلَهُ) أي: غيرِ (وَقَبِلَهُ) أي: غيرِ السَّنِ النَّالِيلُ النَّسخَ (رَجَعَ إِلَى) العَمَلِ بِ (غَيْرِهِمَا) أي: غيرِ اللَّليلينِ إِنْ أَمْكنَ العملُ بغيرِهما (وَإِلّا) بأنْ تَعَذَّرَ عليه العملُ بغيرِهما (اللَّليلينِ إِنْ أَمْكنَ العملُ بغيرِهما (وَإِلّا) بأنْ تَعَذَّرَ عليه العملُ بغيرِهما (الجُتَهَدَ فِي التَّرْجِيحِ، وَيَقِفُ) عن العملِ بواحدٍ مِنهما (إِلَى أَنْ يَعْلَمَهُ) أي: يَعلَمَ الرَّاجحَ فيعملَ بما تَبيَّنَ. وقال جماعةُ مِن أصحابِنا والأكثرُ مِن غيرِهم، يَجُوزُ تعادُلُهما كما في نظرِ المجتهدِ اتّفاقًا، فعلى هذا هل يُخيَرُ المحتهدُ كالكَفَّارةِ وغيرِها أو يَسقُطَانِ ويَجِبُ الرُّجوعُ إلى غيرِهما وهو المحتهدُ كالكَفَّارةِ وغيرِها أو يَسقُطَانِ ويَجِبُ الرُّجوعُ إلى غيرِهما وهو البراءةُ الأصليَّةُ أو يَقِفُ كتعارضِ البَيِّنَتِينِ أو يَكُونُ كعامِّتِي يَجِبُ تَقليدُ غيرِه؟ البراءةُ الأصليَّةُ أو يَقِفُ كتعارضِ البَيِّنَتِينِ أو يَكُونُ كعامِّتِي يَجِبُ تَقليدُ غيرِه؟ البراءةُ الأصليَّةُ أو يَقِفُ كتعارضِ البَيِّنَتِينِ أو يَكُونُ كعامِّتِي يَجِبُ تَقليدُ غيرِه؟ فيهذا يَجُوزُ في مسألتِنا، ويَكُونُ علامةَ التَّخيرِ، ورودُ الشَرعِ بإيجابِ الكلِّ، ولا يَجُوزُ في مسألتِنا، ويَكُونُ علامةَ التَّخيرِ، ورودُ الشَّرعِ بإيجابِ الكلِّ، ولا يَجُوزُ في مسألتِنا، ويَكُونُ علامةَ التَّخيرِ،

<sup>(</sup>١) الأنعام: ١٤٥.

<sup>(</sup>٢) في (د): بغيرها.

ومِن هنا جازَ للعامِّيِّ أن يَستفتي مَن شاءً مِن المُفتينَ ('' ويَعمَلَ بقولِه، وقِيلَ: إِنْ وَقَعَ التَّعادُلُ فِي الواجباتِ؛ إذ لا يَمتنعُ التَّخييرُ فيها في الشَّرعِ، كمن مَلكَ مِثتينِ مِن الإبلِ يُخيَّرُ بينَ إخراجِ أربع حِقاقٍ أو خمسِ بناتِ لَبُونِ، وإنْ وَقَعَ بين حُكمَينِ مُتناقضينِ كإباحةٍ وتحريم، فحُكمه التَّناقضُ والرُّجوعُ إلى البراءةِ الأصليَّةِ، وليسَ للمُفتي تخييرُ المستفتي والخصومِ ('' ولا الحُكمُ في وقتِ بحُكم آخَرَ، بل يَلْزَمُ أحدَ القولينِ.

وهل يَتَعَيَّنُ أحدُ الأقوالِ بالشُّروعِ فيه كالكَفَّارةِ أم بالتزامِه كالنَّذرِ؟ قالَ الباقلَّانيُّ: لهم فيه قولانِ.

(وَالتَّرْجِبِحُ) فِعْلُ المُرَجِّحِ النَّاظِرِ فِي الدَّلِلِ، وهو (تَقْوِيَةُ إِحْدَى أَمَارَتَيْنِ) صالحتينِ (الإفضاءِ إلى معرفةِ الحُكمِ (عَلَى) الأمارةِ (الأُخْرَى لِدَلِيلٍ) أي: لاختصاصِ تلك الأمارةِ بقوَّةٍ فِي الدَّلالةِ، كما إذا تَعارَضَ الكتابُ أي: لاختصاصِ تلك الأمارةِ بقوَّةٍ فِي الدَّلالةِ، كما إذا تَعارَضَ الكتابُ والإجماعُ [في حُكمٍ] (العامُّ والعامُّ والخاصُ، أو قياسُ العِلَّةِ والشَّبَةِ، فكلُّ مِنهما طريقٌ يَصلُحُ لأنْ (المُعرفَ به الحُكمُ، لكنَّ الإجماعَ اختصَّ بقوَّة على الكتابِ مِن حيثُ الدَّلالةُ، وكذا الخاصُ على العامِّ، وقياسُ العِلَّة على الشَّبَةِ مُقَدَّمُ لذلك، وقد رَجَّحَتِ الصَّحابةُ قولَ عائشةَ رَضَالِثَعَيْنَ فِي التقاءِ على الشَّبَةِ مُقَدَّمُ لذلك، وقد رَجَّحَتِ الصَّحابةُ قولَ عائشةَ رَضَالِثَلَعَيْنَ فِي التقاءِ الختانينِ: "فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ صَلَّاتَهُ عَنَالَةً عَلَى ما رَوَاه الجماعةُ عن الختانينِ: "فَعَلْتُهُ عَلَيْهُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ صَلَّاتَهُ عَنَالَةً المَاءُ مِنَ المَاءً على ما رَوَاه الجماعةُ عن الختانينِ عَلَّاللهُ عَلَيْهُ المَاءُ مِنَ المَاءِ الْأَبِي عَلَى الشَّارِعُ على الشَّارِعُ على التَّرْجِيحِ، حيثُ قالَ: "يَوُّمُ القَوْمَ أَقْرَقُهُمْ القَوْمَ أَقْرُوهُمُ القَوْمَ الشَّارِعُ على الشَّارِعُ على التَّارِ التَّرجِيحِ، حيثُ قالَ: "يَوُّمُ القَوْمَ أَقْرُوهُمُ الْمُورَةُ الْمَاءِ" وقد نَصَّ الشَّارِعُ على اعتبارِ التَّرجِيحِ، حيثُ قالَ: "يَوُّمُ القَوْمَ أَقْرُوهُمُ المَّاءِ التَرْجِيحِ، حيثُ قالَ: "يَوُمُ القَوْمَ أَقْرُوهُمُ المَّاءِ المَّاءِ الرَّرِجِيحِ، حيثُ قالَ: "يَوُمُ القَوْمَ أَقْرُوهُمُ المَّاءِ المَاءِ المَاءِ على السَّارِ السَّالِ المَاءِ المَاءِ على المَّاءِ المَاءِ المَاءَ المَاءَ المَاءَ المَاءَ المَاءَ المَاءَ المَاءَ المَاءً المَاءَ المَاءَ

<sup>(</sup>١) في (د): المفتيين. (٢) ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) في (ع): الأمارتين الصالحتين. (٤) في (ع): لأنه.

<sup>(</sup>٥) رواه مسلم (٣٤٣) من حديث أبي سعيد الخُدري رَعَالِلْكَعَنْهُ.

لِكِتَابِ اللهِ عَنَّهَ عَلَّا اللهِ عَنَّا عَلَيْ وَلَمَّا كَثُرُ القَتْلَى يومَ أَحدٍ أَمَرَ بدفنِ الجماعةِ في القبرِ الواحدِ، وقال: «قَدِّمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا»(٢).

وبالجملةِ، فالتَّرجيحُ دأبُ العقلِ والشَّرعِ حيثُ احتاجَ إليه.

(وَلا تَرْجِيحَ فِي الشَّهَادَةِ) والفرقُ بينَها وبينَ الأدلَّةِ هو أنَّ بابَ الشَّهادةِ مَشُوبٌ بالتَّعبُّدِ، بدليلِ أنَّ الشَّاهدَ لو أَبْدَلَ لفظَ الشَّهادةِ بلفظِ الإخبارِ أو العِلْمِ، فقالَ: أُخبِرُ، أو أَعْلَمُ مَكانَ أَشْهَدُ، لم تُقبَلْ، ولا تُقبَلُ شهادةُ جمع مِن النِّساءِ، وإنْ كَثُرْنَ على يسيرٍ مِن المالِ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُنَّ رجلٌ معَ أنَّ شهادةَ الجمع الكثيرِ من النساءِ يَجُوزُ أن يَحصُلَ به العلمُ التَّواتُرِيُّ، وما ذاك إلاَّ لثُبُوتِ مِن التَّوي عدمُ التَّرجيحِ فيها مِن ذلك بخلافِ الأَدلَّةِ؛ إذ لا تَعبُّد فيها.

قى الَ الطُّوفِيُّ: والتَّرجيئُ أمرٌ مُفِيدٌ مَعقولٌ فلا مانِعَ له مِن لُحوقِها، والمُقتضِي مَوجودٌ، وهو وجوبُ الوصولِ إلى الحقِّ بما يُمكِنُ مِن الظَّنِّ أو العلم (٤).

فائدةٌ: لو عَلِمَ الحاكمُ يقينًا خلافَ ما شَهِدَتْ به البَيْنَةُ، فينبغي أَنْ يَتَعَيَّنَ الحكمُ عليه بما عَلِمَه، ويَصيرُ ذلك بمثابةِ مُنكرِ اختصَّ بعِلْمِه، وهو قادرٌ على إزالتِه، بل هذا هو عينُ ذاك أو صورةٌ مِن صورِه.

<sup>(</sup>١) رواه مسلم (٦٧٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري رَعَوَالِتَكَعَلْهُ.

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي (١٧١٣)، والنسائي (٢٠١٠) من حديث هشام بن عامر رَوَّالِلَّهُ عَنْهُ. قال الترمذي: وفي الباب عن خباب، وجابر، وأنس وهذا حديث حسن صحيح.

قلّت: وحديث جابر رَمَوَلِقَهَمَنهُ رواه البخاري (١٣٤٣) قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَالِقَدَعَتِيهِوَسَلَمُ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُزْآنِ﴾.. الحديث.

<sup>(</sup>٣) في ٤٥١): ثبوت. (٤) اشرح مختصر الروضة؛ (٣/ ٦٨٢).

(وَلا) ترجيح (في المَذَاهِبِ الخَالِيَةِ عَنْ دَلِيلٍ) كَأَنْ يُقالَ: مذهبُ الشَّافعيِّ أرجعُ مِن مذهبِ أبي حنيفة، ونحوُ ذلك؛ لأنَّ المذاهبَ لتَوافُرِ انْهِرَاعِ النَّاسِ إليها وتَعويلِهم عليها صارَتْ كالشَّرائعِ والمللِ المختلفة، ولا ترجيحَ في الشَّرائعِ، ولو كَانَ للتَّرجيحِ مدخلٌ في المذاهبِ لاضطربَ النَّاسُ، ولم يستقرَّ أحدٌ على مذهب، ومورِدُ التَّرجيعِ إِنَّمَا هو الأدلَّةُ الظَّنَيَّةُ مِن الألفاظِ المسموعةِ، كنُصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ وظواهرِهما والمعاني المعقولةِ، كأنواعِ الأقيسةِ والشَّبِيهاتِ المستفادةِ مِن النُّصوصِ، فحيثُ اختصَّ التَّرجيحُ بالأدلَّةِ الظَّنِيَّةِ فلا مَدخَلَ له في المذاهبِ مِن (١) غيرِ تمسُّكِ بدليل.

وقالَ الطُّوفِيُّ: الصَّحيحُ المختارُ أنَّ للتَّرجيحِ مَدخلًا في المذاهبِ مِن حيثُ الإجمالُ والتَّفصيلُ إذا دَلَّ عليه الدَّليلُ(٢).

ثمَّ قالَ: التَّرجيحُ في المذاهبِ واقعٌ بالإجماعِ، وهو دليلُ الجوازِ قطعًا (١٠٠٠). (وَلا) تَرجيحَ (بَيْنَ عِلَتَيْنِ إِلَا أَنْ تَكُونَ كُلُّ) واحدةٍ (مِنْهُمَا طَرِيقًا لِلْحُكْمِ مُنْفَرِدَةً) لأنَّه لا يَصلُحُ ترجيحُ طريقِ على ما لَيْسَ بطريقٍ.

(وَرُجْحَانُ اللَّلِيلِ) صفةً قائمةً بالدَّليلِ أو مضافةً إليه، وهي (كُوْنُ الظَّنِّ المُسْتَفَادِ مِنْ أَقْوَى) مِن الظَّنِّ المستفادِ مِن غيرِه، كالمستفادِ مِن قياسِ العِلَّةِ بالنِّسبةِ إلى العامِّ، ويَظهَرُ لك الفرقُ بالنِّسبةِ إلى العامِّ، ويَظهَرُ لك الفرقُ بينَ التَّرجيحِ والرُّجحانِ مِن جهةِ التَّصريفِ اللَّفظيِّ، فإنَّك تَقولُ: رَجَّحْتُ الدَّليلَ مُرَجَّحٌ بفتحِ الجيمِ، وتَقولُ: رَجَحْتُ الدَّليلَ مُرَجَّحٌ بفتحِ الجيمِ، وتَقولُ: رَجَحَ الدَّليلَ مُرَجَّحٌ بفتحِ الجيمِ، وتَقولُ: رَجَحَ

<sup>(</sup>١) زاد في (ع): حيث الإجمال والتفصيل.

<sup>(</sup>٢) دشرح مختصر الروضة) (٣/ ٦٨٥).

<sup>(</sup>٣) اشرح مختصر الروضة (٣/ ٦٨٦).

الدَّليلُ رُجْحَانًا، فهو راجحٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ أَسْنَدْت التَّرجيحَ إلى نفسِك إسنادَ الفعلِ إلى ('' الفاعل، وأسندتَ الرُّجحانَ إلى الدَّليل، فلذلك كانَ التَّرجيحُ وصفَ الدَّليلِ، فهذه الطَّريقةُ التَّصريفيَّةُ مُفيدةٌ في معرفةِ رُسُوم بعضِ الأشياءِ.

(وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الرَّاجِعِ) مِن الأدلَّةِ على المرجوحِ منها؛ لأنَّ العملَ بالأرجعِ مُتَعَيِّنٌ عقلًا وشرعًا وقد عَمِلَ الصَّحابةُ به مُجمِعينَ عليه، وهو أمرٌ مُفيدٌ معقولٌ، فلا مانعَ له مِن لُحُوقِ الأدلَّةِ والمقتضى موجودٌ، وهو وجوبُ الوصولِ إلى الحقِّ بما يُمكِنُ مِن الظَّنِّ أو العلم، ويَكُونُ التَّرجيعُ بينَ الدَّليلَينِ المتعارضينِ إذا وُجِدَ في أحدِهما مُرَجِّحٌ وإلَّا تَعادَلا، وسَبَقَ بينَ الدَّليلَينِ المتعارضينِ إذا وُجِدَ في أحدِهما مُرَجِّحٌ وإلَّا تَعادَلا، وسَبَقَ أَنْ تَعادُلُ القطعيِّ والظَّنِّي محالٌ، فما يَقِي إلَّا تعارُضُ الظَّنيينِ وحيئذِ يُحتاجُ إلى التَّرجيح، قاله في «شرح الأصل».

وتَرجيحاتُ الأدلَّةِ الظَّنَيَّةِ مُوصِلَةٌ إلى التَّصديقاتِ الشَّرعيَّةِ، وقد قُسِّمَ ثلاثةَ أقسام؛ لأنَّ التَّعَارُض بينَهما.

(وَ) التَّرجيعُ لا يَخلُو مِن أَنْ (يَكُونَ بَيْنَ مَنْقُولَيْنِ) كَنَصَّينِ (وَمَعْقُولَيْنِ) كَوَاللَّذِي (وَمَعْقُولَيْنِ) كَقَاللَّذِي (وَمَنْقُولٍ وَمَعْقُولٍ) كَنَصِّ وقياسٍ.

القِسمُ (الأوَّلُ) الَّذِي بينَ منقولينِ يَكُونُ (فِي السَّنَدِ) وهو طريقُ ثبوتِ التَّرجيحِ، (وَ) في (المَثْنِ) وهو باعتبارِ مرتبةِ دَلالتِه، (وَ) في (مَدْلُولِ اللَّفْظِ) أي: في الحُكمِ المدلولِ مِن الحرمةِ والإباحةِ ونحوِهما، (وَ) فيما يَنْضَمُّ إليه مِن (أَمْرٍ خَارِجٍ)، فهذه أربعةُ أنواعِ:

<sup>(</sup>١) في (ع): على.

(فَ) الأوَّلُ: (السَّنَدُ) ويَقَعُ التَّرجيحُ بحسبِه في أربعةِ فصولٍ: في الرَّاوي، وفي الرِّوايةِ، وفي المرويِّ، وفي المرويِّ عنه. فالرَّاوي يَكُونُ في نَفْسِه وفي التَّزكيةِ، ف(يُرَجَّحُ) في نَفْسِه (بِالأَكْثَرِ رُوَاةً) عندَ الجمهور، بأنْ يَكُونَ رواةُ التَّزكيةِ، ف(يُرَجَّحُ) في نَفْسِه (بِالأَكْثَرِ رُوَاةً) عندَ الجمهور، بأنْ يَكُونَ رواةُ أحدِهما أكثرَ عَددًا مِن رواةِ الآخرِ، فيُقدَّمُ لقوَّةِ الظَّنِّ؛ لأنَّ العددَ الأكثرَ أبعدُ مِن الحطأ مِن العددِ الأقلِّ؛ [لأنَّ كلَّ واحدٍ يُفيدُ ظنَّا، فإذا انضمَّ إلى غيرِه قويًّ آنَ حَتَّى يَنتهي إلى التَّواتِر المفيدِ لليقينِ، ورَجَّحَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قولَ ذي اليدَين بموافقةِ أبي بكرِ وعمرَ، وعَمِلَ به الصَّحابةُ والعقلاءُ.

وقياسُ المذهبِ يُرَجَّحُ بالأوثقِ (أَوْ) أي: ويُرَجَّحُ بِالـ(أَكْثَرِ أَدِلَّةً) في الأصحِّ، فإنَّ كَثرَتَها تُفيدُ تقويةَ الظَّنِّ، والظَّنَّانِ أقوى مِن الظَّنِّ الواحدِ؛ لكونِهما أقربَ إلى القطع.

(و) يَقَعُ ترجيحُ أحدِ الرَّاويَينِ بكونِه راجحًا على الآخرِ في وصفٍ يَغلِبُ على الظَّنِّ صِدقُه، فيُرجَّحُ (بِالأَزْيَدِ ثِقَةً، وَبِفِطْنَةٍ، وَوَرَعٍ، وَعِلْم، وَضَبْطٍ، وَلَخَةٍ الظَّنِّ صِدقُه، فيُرجَّحُ (بِالأَزْيَدِ ثِقَةً، وَبِفِطْنَةٍ، وَوَرَعٍ، وَعِلْم، وَضَبْطٍ، وَلُخَةٍ (')، وَنَحْوٍ) فكلُّ وصفٍ مِن هذه الأوصافِ يُرَجَّحُ بها على مَن لم يَبْلُغُها، فيرجَّحُ العالمُ بالنَّحوِ تصريفًا وإعرابًا؛ لأنَّ العالمَ بذلك يَتَحَفَّظُ عن موانع الزَّلَ، فالوثوقُ بروايتِه أقوى مِن غيرِه، وكذلك علمُ اللَّغةِ.

(وَ) يُرَجَّحُ (بِالأَشْهَرِ بِهِ) شيءٍ مِن (إحدى (٢)) هذه الصَّفاتِ (السَّبْعَةِ) وإن لم يُعلَمْ رُجحانُه فيها، فإنَّ كَوْنَه أشهرَ إِنَّمَا يَكُونُ في الغالبِ لرُجحانِه.

(وَ) يُرجَّحُ أَيضًا أَحدُ الرَّاويَينِ (بِالأَحْسَنِ سِيَاقًا) لأنَّ حُسنَ السِّياقِ دليلٌ على رُجحانِه، (وَ) يُرَجَّحُ أيضًا (بِاعْتِمَادِ) الرَّاوي في الرِّوايةِ (عَلَى حِفْظِهِ)

<sup>(</sup>۱) ليس **في (ع).** 

<sup>(</sup>٢) في المختصر التحرير؛ (ص٢٧٤): أحد.

باب ترتيب الأدلة والتعادل والتعارض والترجيح باب ترتيب الأدلة والتعادل والتعارض والترجيح للحديثِ (أَوْ ذِكْرِهِ) أي: ذِكْرِ سماعِه من الشَّيخِ لا على نسخةٍ أو خطِّ نفسِه، فإنَّ الاشتباه في الخطِّ والنُّسخةِ يُحتمَلُ دونَ الحفظِ والذِّكرِ.

(وَ) يُرَجَّحُ أَيضًا أَحدُهما (بِعَمَلِهِ بِرِوَايَتِهِ) أي: بروايةِ نَفْسِه؛ لأنَّ مَنْ عَمِلَ بموافقتِه أبعدُ مِن الكذبِ مِن خبرِ مَن لم يُوافِقْ عَمَلُه خَبرَه، ومِثلُ مَن لم يَعمَلُ بروايتِه مَن لم يُعلَمْ أنَّه عَمِلَ بَها.

(أَوْ) أي: يُرَجَّحُ أيضًا أحدُ مُرسِلَيْنِ إذا عُلم أنَّه (لا يُرْسِلُ إِلَّا عَنْ عَدْلٍ) فيُقَدَّمُ لذلك، (أَوْ) كانَ الرَّاوي (مُبَاشِرًا) فيُرجَّحُ على غيرِه، كرواية أبي رافع: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ مَا مُمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ وَكُنْتُ السَّفِيرَ بَيْنَهُمَا (١٠)، على رواية ابنِ عبَّاسِ أنَّه تَزَوَّجَها وهو مُحرِمٌ (٢).

(أَوْ) كَانَ (صَاحِبَ القِصَّةِ) كروايةِ ميمونةَ نفْسِها أَنَّها قَالَتْ: «تَزَوَّ جَنِي النَّبِيُّ صَلَّالِلهُ عَلَى روايةِ ابنِ عبَّاسٍ النَّبِيُّ صَلَّالَةُ عَلَى ووايةِ ابنِ عبَّاسٍ أَنضًا.

(أَوْ) كَانَ (مُشَافِهًا) بِالرِّوايةِ، كروايةِ القاسمِ عن عائشةَ وهي عَمَّتُه: «أَنَّ بَرِيرَةَ عَتَقَتْ وَزَوْجُهَا عَبْدٌ»(٤). فتُرجَّحُ على روايةِ الأسودِ(٥) عنها أنَّه كانَ حرًّا؛ لأنَّه كانَ أجنبيًّا.

(أَوْ) كَانَ (أَقْرَبَ عِنْدَ سَمَاعِهِ) إلى النَّبِيِّ صَالَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُرُوايةِ ابنِ عُمَر:

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي (٨٤١) وقال: حسن، والنسائي في «الكبري» (٣٨١).

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٢٥٨٤)، ومسلم (١٤١٠).

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم (١٤١١) وأبو داود (١٨٤٣)، والترمذي (٨٦٠)، والنسائي في «الكبرى» (٣٨٣).

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (۲۵۷۸)، ومسلم (۲۵۰۶)، وأبو داود (۲۲۳٤)، وابن ماجه (۲۰۷٦).

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري (١٧٥٤).

«أَنَّـهُ صَلَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْرَدَ التَّلْبِيَةَ »(١) فتُرَجَّحُ على روايةِ مَن رَوَى أَنَّه ثَنَّى؛ لأَنَّه رُوِي أَنَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حينَ لَبَّى، والظَّاهرُ أَنَّه أَعرَفُ.

(أَوْ) كَانَ (مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ) رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عنهم، فتُرجَّحُ روايتُه على الأصاغرِ في الأصحِّ لاختصاصِه بمزيدِ خبْرةِ بأحوالِ النَّبِيِّ صَلَّاللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ للأصاغرِ في الأصحِّ لاختصاصِه بمزيدِ خبْرةِ بأحوالِ النَّبِيِّ صَلَّاللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمُ لمنزلتِه منه ومكانتِه (٢) عنده وملازمتِه له، والمرادُ بالأكابرِ رؤساءُ الصَّحابةِ لا بالسِّنِ، والقريبُ أعرفُ بحالِه من البعيدِ، ولقولِه عَلَيْهِ السَّلَمُ: "لِيَلِينِي مِنْكُمْ أُولُو الأَحْلَام وَالنَّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» (٣).

(فَ) على هذا (يُقَدَّمُ الخُلَفَاءُ الأَرْبَعَةُ (١) يعني أبا بكر وعمرَ وعثمانَ وعليًّا رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عنهم على غيرِهم في الرِّوايةِ لزيادةِ فَضيلتِهم وتيقُّظِهم وتَثَبُّتِهم للأحكام واحتياجِهم لها.

(أَوْ مُتَقَدِّمُ الإِسْلَامِ) فتُرَجَّحُ روايتُه على المتأخِّر عندَ الآمِدِيِّ وغيرِه. قالَ الطُّوفِيُّ: نَظَرَ إلى مطلقِ الرُّجحانِ في الفضيلةِ.

ثمَّ قالَ: والتَّوجيهُ المُؤَثِّرُ المناسِبُ لذلك أنَّ مُتَقَدِّمَ الإسلامِ أثبتُ وأرجَحُ في الفتوى والورعِ لزيادةِ نَظَرِه في قوارعِ القرآنِ وزواجرِه، وذلك يَقتضي تَوفُّرَ الدَّواعي على العنايةِ بضبطِ الرِّوايةِ والتَّحرِّي في تَحمُّلِها وآدابها(٥٠).

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري (۱۰٤۹)، ومسلم (۱۱۸۶) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَسَالِلَهُمَتْنَا: أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللهِ صَالِلَتُمْعَلِيْوَسَلَّمَ: لَبَيّْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ، لَبَيْكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ لَبَيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالمُلْكَ، لاَ شَرِيكَ لَكَ.

<sup>(</sup>٢) في (ع): ومكانه.

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم (٤٣٢) من حديث أبي مسعود الأنصاري رَمَوَاللَّهُ عَنهُ.

<sup>(</sup>٤) زاد في (مختصر التحرير) (ص٧٧٥): وأحدهم.

<sup>(</sup>٥) (شرح مختصر الروضة) (٣/ ١٩٦).

(أَوْ) كَانَ (أَكْثَرَ صُحْبَةً) للرَّسولِ صَلَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(أَوْ قَدُمَتْ هِجْرَتُهُ، أَوْ) كَانَ (مَشْهُورَ النَّسَبِ) فيُرَجَّحُ لَكَثْرةِ تَحَرُّزِه عمَّا يُنقِصُ رُتبتَه، وانفردَ الآمِدِيُّ بقولِه: أو غيرَ مُلْتَبِسٍ باسم بعضِ الضُّعفاءِ لغَلَبَةِ الظَّنِّ.

(أَوْ سَــمِعَ) حــالَ كَوْنِه (بَالِغًا) فَتُقَـدَّمُ روايتُه على مَن سَــمِعَ دونَ البلوغِ لكثرةِ ضَبطِه واحتياطِه ولخروجِه مِن الخلافِ فيَكُونُ الظَّنُّ به أقوى.

(وَ) يَكُونُ تَرجيحُ الرَّاوي بتزكيتِه، فيُرَجَّحُ أحدُ الرَّاويينِ (بِكَثْرَةِ مُزَكِّينَ، وَ) بِ (أَوْثَقِيَّتِهِمْ) بأنْ يَكُونَ المُزَكِّي لأحدهما أكثرَ مِن المُزَكِّي للأحدهما أكثرَ مِن المُزَكِّي للآخر أو أعدلَ أو أوثقَ.

(وَ) يُقَدَّمُ حديثٌ (مُسْنَدٌ عَلَى) حديثٍ (مُرْسَلٍ) عندَ الأكثرِ؛ لأنَّ فيه مَزِيَّةً يُقَدَّمُ بها، واتَّفقوا على كَوْنِه حُجَّةً بخلافِ المرسل، فإِنَّه مُختلَفٌ في كونِه حُجَّةً، وقد يَكُونُ بينَه وبينَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مجهولٌ، وما ذاك إلَّا لضعفِ لَحِقَه، وكذلك كلُّ مُختلَفٍ فيه معَ كلِّ مُتَّفق عليه مِن جِنسِه.

تنبية: يُستثنى مِن تقديم المسندِ على المرسلِ مرسلُ الصَّحابيِّ بالنِّسبةِ إلى مُسندِ غيرِه، فيَجُوزُ أَن يُقَدَّمَ المرسلُ عليه أو يعارِضَه ويُنتظرُ المُرَجِّحُ، وأمَّا إذا تعارَضَ المسندُ والمرسلُ في زمنِ الصَّحابيِّ بأنْ قالَ صحابيٌّ: سَمِعْتُ رسولَ الله صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ كذا، وقال صحابيٌّ آخَرُ: حُدِّثْتُ عن رسولِ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ كذا، وقال صحابيٌّ آخَرُ: حُدِّثْتُ عن رسولِ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ كذا، كانَ المسندُ مُتَعَيِّنَ التَّقديم.

(وَ)يَقَعُ التَّرجيحُ في الرِّوايةِ، فيُقَدَّمُ (مُرْسَـلُ تَابِعِيِّ عَلَى)مرسـلِ (غَيْرِهِ) لأنَّ الظَّاهرَ أنَّه رَوَاه عن صحابيِّ. (وَ) يُرَجَّحُ (بِالأَعْلَى إِسْنَادًا) مِن مسندينِ، والمرادُ بعلوَّه قلَّةُ عددِ الطَّبقاتِ إلى منتهاه، فيُرجَّحُ على ما كانَ أكثرَ لقلَّةِ احتمالِ الغلطِ لقلَّةِ الوسائطِ، ولهذا رَغِبَ الحفَّاظُ في السَّندِ العالي.

(وَ) يُرَجَّحُ حديثٌ (مُعَنْعَنُ عَلَى مَا) أي: حديثٍ (أُسْنِدَ إِلَى كِتَابِ مُحَدِّثِ (أُسْنِدَ إِلَى كِتَابِ مُحَدِّثِ ) معروفٍ مِن كُتبِ المُحدِّثِينَ، والمرادُ بالمُعَنعَنِ: قولُ الرَّاوي: حَدَّثَني فلانٌ عن فلانٍ، إلى أَنْ يَبْلُغَ به النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَرَ.

(وَ) يُرَجَّحُ (كِتَابُهُ) أي: ما في كتابِ مُحَدِّثٍ مُسْنِدٍ (عَلَى) كتابِ مُحَدِّثٍ مُسْنِدٍ (عَلَى) كتابِ مُحَدِّثٍ مشهورِ، لكنَّه غيرُ مُسْنِدٍ (بِلَا نَكِيرِ).

(وَ) يُرَجَّحُ مَا رَوَاه (الشَّيْخَانِ) البخاريُّ ومسلمٌ في كتابَيْهما (عَلَى) ما في (غَيْرِهِمَا) مِن كُتبِ المُحَدِّثِينَ؛ لأَنَّهما أصحُّ الكُتُبِ بعدِ القرآنِ؛ لأَنَّ أُوَّلَ ما صُنِّفَ في الصَّحيحِ البخاريُّ، ثمَّ مسلمٌ، ويُقالُ فيما اتَّفَقَا عليه: «مُتَّفَقُ عليه»؛ لاتِّفاقِ الأُمَّةِ على تَلَقِّيهما بالقبولِ،

(فَ)ما انْفَرَدَ به (البُخَارِيُّ) أي: يُرَجَّحُ على ما بعدَه،

(فَ) ما انْفَرَدَ به (مُسْلِمٌ)، هذا هو الصَّحيحُ الَّذِي عليه جماهيرُ الحقَّاظِ والمُحدِّثينَ، ثمَّ ما كانَ على شرطِ البخاريِّ ومسلمٍ، ثمَّ ما كانَ على شرطِ البخاريِّ، ثمَّ ما كانَ على شرطِ البخاريِّ، ثمَّ ما كانَ على شرطِ مسلم.

(فَمَا صُحِّحَ) من الأحاديثِ يُرَجَّحُ على ما لم يُصَحَّح،

(فَمَرْ فُوعٌ وَمُتَّصِلٌ عَلَى مَوْقُوفٍ وَمُنْقَطِعٍ) أي: يُرَجَّحُ المرفوعُ: وهو المحكى بالسَّنَدِ عن النَّبِيِّ صَالَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، على الموقوفِ: وهو الَّذِي لا

يَتَجَاوَزُ (١) الصَّحابيَّ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ رفعِه وثبوتِه عن النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والحُجَّةُ فِي قولِه عَلَيْهِ الصَّلاَمُ دونَ غيرِه.

ويُرَجَّحُ المُتَّصِلُ على المنقطع؛ لأنَّ الاتِّصالَ صفة كمالٍ في الحديثِ تُوجِبُ زيادة ظنِّ، والانقطاع صفة نقصٍ، وعِلَّةٌ تُوجِبُ نقصَ الظَّنِّ، ولأنَّ المنقطع نوعٌ مِن المرسل وهو مُختلفٌ فيه.

(وَ) يُقَدَّمُ حديثٌ (مُتَّفَقٌ) على إسنادِه على مُختَلَفٍ في إسنادِه وَمُتَّفَقٌ (عَلَى رَفْعِهِ، أَوْ) على (وَصْلِهِ، عَلَى مُخْتَلَفٍ فِيهِ)؛ لأنَّ الاتِّفاقَ على الشَّيءِ يُوجِبُ له يُوجِبُ له قُوَّةً، ويَدُلُّ على ثُبُوتِه وتَمَكُّنِه في بابِه، والاختلافُ فيه يُوجِبُ له ضعفًا، ويَدُلُّ على تَزَلْزُلِه في بابِه ما لم يَقُمِ البرهانُ القاطعُ على ثبوتِه فيكُونُ المخالفُ حينتذِ مُعاندًا كاليهودِ في نُبُوَّةِ عيسى، وهم والنَّصارى في رسالةِ محمَّدِ صَالَةَ مَعَاندًا كاليهودِ في نُبُوَّة عيسى، وهم والنَّصارى في رسالةِ محمَّدِ صَالِقَةُ وَسَلَمَ وأشباهِ ذلك.

(و) تُقَدَّمُ (رِوايةٌ (٢) مُتَّفِقةٌ) أي: لم يَختلِفْ لفظُها ولا مَعناها ولا مُضطربةٌ (عَلَى) رِوَايَةٍ (مُخْتَلِفَةٍ، أَوْ مُضْطَرِبَةٍ) على الصَّحيح؛ لأنَّ اختلافَ الألفاظِ ضَربٌ مِن الاضطرابِ، واتِّحادُ الألفاظِ أدلُّ على إتقانِ الرَّاوي ووَرَعِه، واضطرابُها تَنافُرُ ألفاظِها، واختلافُها بالزِّيادةِ والنَّقص.

(وَ) يَقَعُ التَّرجيعُ فِي المرويِّ، فَيُقَدَّمُ (مَا) أي: حديثُ (سُمِعَ مِنْهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَدَمُ سماعِه، فالأوَّلُ كقولِه: سَمِعْتُه، وَاللَّانَ عَلَى مُحْتَمَلٍ) سماعُه وعدمُ سماعِه، فالأوَّلُ كقولِه: سَمِعْتُه، أو أَخْبَرَني ونَحوهما، والثَّاني كقولِه: قالَ ونحوه.

<sup>(</sup>١) في (ع): يتجاوزه.

<sup>(</sup>٢) زاد في (ع): مختلفة.

(وَ) يُرَجَّحُ حديثٌ سُمِعَ منه صَالَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ (عَلَى) روايةٍ عن (كِتَابِهِ) لبُعد الغلطِ والتَّصحيفِ،

(وَ) يُرَجَّحُ أَيضًا حديثٌ سُمِعَ منه صَالَقَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (عَلَى مَا) أي: حديثِ ذُكِرَ أَنَّه (سَكَتَ عَنْهُ معَ خُضُورِهِ)؛ لأنَّ سَماعَه منه أعلى مِن تقريرِه لغيرِه على قولٍ أو فعل.

(ثُمَّ مَ) يُقَدَّمُ (ذَا) وهو ما سَكَتَ عنه (معَ حضورِه عَلَى مَا) أي: حديثٍ سَكَتَ عنه (معَ خضورِه عَلَى مَا) أي: حديثٍ سَكَتَ عنه (معَ غَيْبَتِهِ) وسَمِعَ به ولم يُنكِرْ، اللَّه مَّ (إِلَّا مَا كَانَ خَطَرُ (() اللَّه كُوتِ عَنْهُ أَعْظَمَ) وأتَمَّ وآكَدَ مِن خطرِ (() ما جَرَى في مَجلِسِه، بحيثُ تكُونُ الغفلةُ عنه لشِدَّةِ خَطَرِه (() أبعدَ، فإنَّه يَكُونُ أَوْلَى بالتَّقديم.

(وَ) يُقَدَّمُ (قَوْلُهُ صَالَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى) ما نُقِلَ وفُهِمَ مِن (فِعْلِهِ) على الصَّحيحِ لصراحةِ القولِ، ولهذا اتَّفِقَ على دَلالتِه بخلافِ دَلالةِ الفِعْلِ؛ لاحتمالِ اختصاصِه به (٣).

(وَ) يُقَـدَّمُ (هُوَ) أي: فِعْلُـه صَالَللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ (عَلَى تَقْرِيرِهِ) لأنَّ التَّقريرَ يَطرُقُه مِن الاحتمالِ ما لَيْسَ في الفعل الوجوديِّ.

قُلْتُ: يُطْلَبُ الفرقُ بينَ تَقريرِه صَالَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وبينَ ما سَبَقَ ممَّا سَكَتَ عنه إلَّا أَن يَكُونَ أحدُهما أعمَّ مِن حضورٍ وغَيبةٍ وقولٍ وفعلٍ والآخَرُ أخصَّ بواحدٍ.

(وَ) يُقَدَّمُ (مَا) أي: حديثٌ (لا تَعُمُّ بِهِ البَلْوَى فِي الآحَادِ) بأنِ انْفَرَدَ واحدٌ بحديثٍ لا تَعُمُّ به البلوى لتَوَفُّرِ الدَّواعي

<sup>(</sup>١) في ١٤١: حظر. (٢) في ١٤١: حظره.

<sup>(</sup>٣) ليس في (د).

على نَقْلِهِ، فَيُرَجَّحُ ما لا تَعُمُّ به البلوى عَلَى مَا تَعُمُّ بِهِ البَلْوَى لَكُوْنِه أبعدَ من الكَدنِ ممَّا تَعُمُّ به البلوى؛ لأنَّ تَفَرُّدَ الواحدِ بنقلِ ما تَتَوَفَّرُ الدَّواعي على نَقْلِه يُوهِمُ الكذبَ.

(وَ) يَقَعُ التَّرجيحُ في المرويِّ عنه وهو الفصلُ الرَّابعُ مِن الفصولِ الواقعةِ في السَّنَدِ، فيرَجَّحُ (مَا) أي: حديثُ (لَمْ يُنْكِرْهُ المَرْوِيُّ عَنْهُ) على ما أَنْكَرَه، سواءٌ كانَ الإِنكارُ إِنكارَ جحودٍ أو نسيانٍ (وَمَا أَنْكَرَهُ) المرويُّ عنه (نِسْيَانًا) على ما أَنْكَرَه جحودًا، وذلك مَعنى قولِه: (عَلَى ضِدِّهِمَا).

النَّوع الثَّاني مِن القِسمِ الأوَّلِ الَّذِي يَقَعُ التَّرجيحُ فيه بينَ مَنقولَيْنِ:

(المَتْنُ) وهو مبنيٌ على تفاوُتِ دَلالاتِ العباراتِ في أَنفُسِها، فيُرجَّحُ الأدلُّ منها فالأدلُّ على المعاني بالقُوَّةِ الأدلُّ منها فالأدلُّ على المعاني بالقُوَّةِ والظَّع في الدَّلالةِ على المعاني بالقُوَّةِ والضَّع فِ والبيانِ والإجمالِ والإيضاحِ والإشكالِ، فما كانَ مِنها أقوى دَلالةً قُدِّمَ على غيرِه وهو قاعدةُ هذا النَّوعِ، فالنَّصُّ مُقَدَّمٌ على الظَّاهرِ؛ لأنَّ النَّصَّ أَدَلُّ لعدمِ احتمالِه غيرَ المرادِ، والظَّاهرُ يَحتمِلُ غيرَه، وإنْ كانَ احتمالًا مرجوحًا، لكنَّه يَصلُحُ أنْ يَكُونَ مرادًا بدليلِ.

إذا عَرَفْتَ ذلك فـ (يُرَجّعُ عُ) مِن المتنِ خبَرٌ فيه:

(نَهْيٌ عَلَى أَمْرٍ) أي: على خبر فيه أمرٌ لشِدَّةِ الطَّلبِ فيه لاقتضائِه للدَّوامِ ولقَّةِ مَحامِلِه، ولأنَّ دَفعَ المفسدَّةِ أهمُّ مِن حصولِ المصلحةِ،

(وَ) يُرَجَّحُ خَبَرٌ فيه (أَمُرٌ عَلَى مُبِيحٍ) لاحتمالِ الضَّررِ بتقديمِ المبيحِ بلا عكس،

(وَ) يُرَجَّحُ (خَبَرٌ عَلَى الثَّلاثَةِ) النَّهِ في والأمرُ والإباحة ؛ لأنَّ دَلالتَه

على الثُّبوتِ أقوى مِن دَلالةِ غيرِه مِن الثَّلاثةِ عليه، والمرادُ بالخبَرِ الخبَرُ الخبَرُ المحضُ، لا ما صِيغَتُه خبرٌ، ومعناه أمرٌ أو نهي،

- (وَ) يُرَجَّحُ لفظٌ (مُتَوَاطِئٌ عَلَى) لفظٍ (مُشْتَرَكٍ) وتَقَدَّمَ تعريفُهما أوائلَ الكتابِ بعدَ ذِكْرِ الدَّلالةِ.
- (وَ) إذا اجتمعَ لفظٌ (مُشْتَرَكٌ) ومشتركٌ رُجِّحَ مَا (قَلَّ مَدْلُولُهُ عَلَى مَا كَثُرَ) كالمشتركِ بينَ مَعنيينِ على المشتركِ بينَ ثلاثةِ معانٍ.
- (وَ) يُرَجَّحُ لَفَظُ فيه (مَعْنَى ظَهَرَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى عَكْسِهِ) كما ذَكَرُوه في الحُمرةِ، وأنَّها أظهرُ في الشَّفَقِ.
- (وَ) يُرَجَّحُ لفظٌ فيه (اشْتِرَاكٌ بَيْنَ عَلَمَينِ عَلَى) لفظٍ فيه اشتراكٌ بينَ (عَلَم وَمَعْنَى) والمرادُ عَلَمُ الشَّخصِ لا عَلَمُ الجنسِ، فإنَّ العَلَمَ يُطلَقُ على شخصٍ مخصوصٍ، والمعنى يَصْدُقُ على أشخاصٍ كثيرةٍ، فكانَ اختلالُ الفهم لجَعْلِه مُشتركًا بينَ عَلَمين أقلَ، فكانَ أوْلى، مثالُه: أنْ تَقُولَ: رأيتُ أسودَينِ، فحَمْلُه على شخصينِ كلُّ واحدِ مِنهما اسمُه أسودُ أَوْلَى مِن شخص اسمُه أسودُ والآخَرُ لونُه أسودُ.
- (وَ) يُرَجَّحُ لَفَظٌ فيه اشتراكٌ (بينَ عَلَم وَمَعْنَى عَلَى) لَفَظِ فيه اشتراكٌ بينَ (وَ) يُرَجَّحُ لَفَظٌ فيه اشتراكٌ بينَ (مَعْنَيْنِ) لَقَلَّةِ الإخلالِ فيه، مثاله: الأسودينِ أيضًا، فحَمْلُه على العَلَم والمعنى أَوْلى مِن حَمْلِه على شخصينِ لونُهما أسودُ.
- (٨) (وَ) يُرَجَّحُ (مَجَازٌ عَلَى مَجَازٍ) آخَرَ بأسبابٍ مِنها التَّرجيحُ (بِشُهْرَةِ(١) عَلَى مَجَازٍ الآخرِ والحقيقةِ، مثلُ أن يَكُونَ عَلَى عَلَاقَةٍ) بينَه وبينَ الحقيقةِ وبينَ المجازِ الآخرِ والحقيقةِ، مثلُ أن يَكُونَ

<sup>(</sup>١) **في «د»:** لشهرة.

(وَ) منها التَّرجيعُ (بِقُوَّتِهَا) أي: العلاقةِ، كأنْ يَكُونَ مُصَحِّعُ إحدى المجازينِ أَقْوى مِن مُصَحِّعِ الآخرِ، كإطلاقِ اسمِ الكلِّ على الجزءِ، فيرجَّعُ عليه.

(وَ) منها التَّرجيعُ (بِقُرْبِ جِهَتِهِ(۱) أي: جهةِ أحدِ(۱) المجازَيْنِ إلى الحقيقةِ كحمْلِ نفي الحقيقةِ كحمْلِ نفي الصَّحَّةِ أقربُ مِن حَمْلِ على نفي الكمالِ.

(وَ) منها التَّرجيحُ (بِرُجْحَانِ دَلِيلِهِ) على المجازِ الآخَرِ، بأنْ تَكُونَ قرينةُ أحدِ المجازين قطعيَّةً والأخرى غيرَ قطعيَّةٍ.

(وَ) منها ترجيحُ أحدِ<sup>(١)</sup> المجازينِ (بِشُهْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ) على المجازِ الآخر.

(وَ) يُرَجَّحُ (مَجَازٌ عَلَى مُشْتَرَكٍ) بينَ حقيقتينِ؛ لأنَّ الاشتراكَ يُخِلُّ بالتَّفاهُم، مِثالُه: النِّكاحُ، فإِنَّه يَحتملُ أنَّه حقيقةٌ في الوطءِ مجازٌ في العقدِ، ويَحتملُ أنَّه مشتركٌ بينَهما، فالمجازُ أقربُ فليُحمَلْ عليه، ولأنَّ المشتركَ يَحتَاجُ إلى مشتركٌ بينَهما، فالمجازُ أقربُ فليُحمَلْ عليه، ولأنَّ المشتركَ يَحتاجُ إلى قرينين بحسب مَعنييه على أنَّ استعمالَه في كلِّ واحدٍ من مَعنيه يَحتاجُ إلى قرينةٍ مُعَيِّنةٍ مُخَصِّصةٍ له؛ إذ لا ترجيحَ لواحدٍ مِن مَعنيه على الآخرِ، كالعينِ فإنَّها تَحتاجُ عندَ استعمالِها في الباصرةِ إلى قرينةٍ تُخصِّصُها، وكذا استعمالُها في الجاريةِ، بخلافِ المجازِ، فإنَّه يَحتاجُ إلى قرينةٍ واحدةٍ عندَ استعمالِه في معناه المجازيّ، ولا يَحتاجُ إلى قرينةٍ بالنَّظرِ إلى المعنى الحقيقيّ.

<sup>(</sup>٢) ليس في «ع».

<sup>(</sup>١) في (ع): جهة.

<sup>(</sup>٤) في «ع»: إحدى.

<sup>(</sup>٣) ليس في (ع).

(١)ليس **في (د).** 

(وَ) إذا احتملَ الكلامُ أَنْ يَكُونَ فيه تخصيصٌ ومجازٌ قُدِّم (تَخْصِيصٌ عَلَى مَجَازٍ) لتَعَيُّنِ الباقي مِن العامِّ بعدَ التَّخصيصِ، بخلافِ المجازِ، فإنَّه قد لا يَتَعَيَّنُ [بأَنْ يَتَعَدَّدَ] (() ولا قرينة تُعَيِّنُ، مثالُه: قولُه تَعالى: ﴿ وَلا تَأْكُلُوا مَمَّا لَمْ يُتَلَقَّظُ بالتَّسميةِ عندَ ذبحِه مِمَّا لَمْ يُتَلَقَّظُ بالتَّسميةِ عندَ ذبحِه وخصَّ منه النَّاسي لها فتَحِلُّ ذبيحتُه، وقال غيرُه: أي ما لم يُذبَح، تَعبيرًا عن الذَّبْح بما يُقارِنُه غالبًا مِن التَّسميةِ، فلا تَحِلُّ ذبيحةُ المُتَعَمِّدِ تَركَها على الأوَّلِ دونَ الثَّاني،

(وَهُمَا) أي: يُرَجَّحُ التَّخصيصُ والمجازُ (عَلَى إِضْمَارٍ) لقِلَّتِه.

(وَ) تُرَجَّحُ (النَّلَاثَةُ) وهي: التَّخصيصُ والمجازُ والإضمارُ (عَلَى نَقْلٍ) أي: منقولٍ مِن اللَّغةِ إلى الشَّرعِ؛ لأنَّه إبطالٌ كالنَّسخِ،

(وَهُوَ) أي: يُرَجَّحُ النَّقلُ (عَلَى) اسمِ (مُشْتَرَكٍ) لإفرادِه في الحالينِ كزكاةٍ.

تنبيه ": اللَّفظُ إذا وُضِعَ لمعنى، ثمَّ نُقِلَ في الشَّرعِ إلى مَعنَى ثانٍ لمناسبةٍ بينَهما، وعلا استعمالُه في المعنى الثَّاني سُمِّيَ منقولًا شرعيًّا.

(وَ) تُرَجَّحُ (حَقِيقَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا) على حقيقةٍ مُختَلَفٍ فيها.

(وَ) يُرَجَّحُ (الأَشْهَرُ مِنْهَا) يَعني تُرَجَّحُ الحقيقةُ بكَوْنِها أشهرَ على الحقيقةِ النَّي هي في الشُّهرةِ كهي.

(وَ) يُرَجَّحُ الأشهرُ مِن (مَجَازٍ) على غير الأشهرِ منه، وهو المرادُ بقولِه: (عَلَى عَكْسِهِنَّ) سواءٌ كانَتِ الشُّهرةُ في اللَّغةِ أو الشَّرعِ أو العُرفِ، وسَبَقَ أَوَّلَ الكتابِ أَنَّه يُقَدَّمُ المجازُ الرَّاجحُ على الحقيقةِ المرجوحةِ.

<sup>(</sup>۲)الأنعام: ۱۲۱.

(وَ) يُرَجَّحُ اسمٌ (لُغَوِيٌّ مُسْتَعْمَلٌ شَـرْعًا فِي) مَعنًى (لُغَوِيِّ عَلَى مَنْقُولٍ شَرْعِيٍّ) لأنَّ الأصلَ موافقةُ الشَّرعِ اللُّغةَ،

(وَيُرَجَّحُ) لفظ (مُنْفَرِدُ) لُغويٌّ مُستعملٌ في مَعنَى شرعيِّ على لفظٍ مُستعملٌ في مَعنَى شرعيٍّ على لفظٍ مُستعمَل في اللُّغةِ لمعنَى؛ لأنَّ المعهودَ مِن الشَّارعِ إطلاقُ اللَّفظِ في مَعناه الشَّرعيِّ، ولذلك قُدِّمَ.

(وَ) يُرَجَّحُ (مَا) أي: لفظٌ (قَلَ مَجَازُهُ) على لفظٍ كَثُرَ مَجَازُه؛ لأنَّه بكثرةِ المحجازِ يَضعُفُ، ولذلك قُدِّمَ ما قَلَ مجازُه.

(أَوْ) ما (تَعَدَّدَتْ جِهَةُ دَلالتِهِ) فيركجُّحُ على ما اتَّحَدَتْ جهةُ دَلالتِه.

(أَوْ تَأَكَّدَتْ) بِأَنْ كَانَتْ أَقوى، فتُرجَّحُ عَلَى مَا كَانَتْ أَضعفَ.

(أَوْ كَانَتْ) دَلالتُه (مُطَابِقَةً) فتُرجَّحُ على دَلالةِ الالتزام.

(وَ) يُرَجَّحُ (فِي) دَلالةِ (اقْتِضَاءِ بِضَرُورَةٍ) أي: ما يَتَوَقَّفُ عليه ضرورةُ (وَ يُرَجَّحُ (فِي) دَلالةِ (اقْتِضَاءِ بِضَرُورَةٍ) أي: ما يَتَوَقَّفُ عليه ضرورةُ (صِدْقِ المُتكلِّمِ عَلَى) لفظٍ يَتَوَقَّفُ عليه (ضَرُورَةُ وُقُوعِهِ) شرعًا أو عقلًا؛ لأنَّ ما يَتَوَقَّفُ عليه وُقُوعُه الشَّرعيُّ والعقليُّ، نظرًا إلى بُعدِ الكذبِ في كلام الشَّارع.

تنبية: تَقَدَّمَتِ دَلالةُ الاقتضاءِ ودَلالةُ الإشارةِ ودَلالةُ الإيماءِ معَ أَمْثِلَتِها في بابِ المنطوقِ، وكذلك تنويعُ الإيماءِ والتَّنبيهِ في مسالكِ العِلَّة، فرَاجِعُه هناك.

(وَ) يُرَجَّحُ فِي دَلالةِ الاقتضاءِ(') (بِضَرُورَةِ وُقُوعِهِ) أي: الاقتضاءِ (عَقْلًا عَلَيْهَا) أي: على ضرورةِ وقوعِه (شَرْعًا) لبُعدِ الخُلفِ شَرعًا وامتناعِ مُخالفةِ معقولٍ لا مشروع.

<sup>(</sup>١) في (ع): اقتضاء.

(وَ) يُرَجَّحُ (فِي) دَلالةِ (إِيمَاءِ بِمَا) أي: بلفظٍ (لَوْلاهُ لَكَانَ فِي الكَلامِ عَبَثُ أَوْ حَشْوٌ عَلَى غَيْرِهِ) مثل أَنْ يَذْكُرَ الشَّارِعُ معَ الحُكْمِ وصفًا لو لم يُعَلَّلِ عَبَثُ أَوْ حَشْوٌ الْ فَي الْكَلَامِ الصَّارِعُ مَعَ الحُكْمِ وصفًا لو لم يُعَلَّلِ الحكمُ به لكانَ ذِكْرُه عبثًا أو حشوًا، فإنَّه يُقَدَّمُ على الإيماءِ بما رُتِّبَ فيه الحكمُ بفاءِ التَّعقيبِ؛ لأنَّ نفي العبثِ والحشوِ مِن كلام الشَّارِع أَوْلى.

(وَ) يُرَجَّحُ (مَفْهُومُ مُوَافَقَةٍ) أي: ما دَلَّ بمفهومِ موافقةٍ (عَلَى) ما دَلَّ بمفهومِ (مُخَالَفَةٍ) للاتِّفاقِ عليه.

(وَ) يُرَجَّحُ (اقْتِضَاءٌ عَلَى إِشَارَةٍ) لأنَّه مقصودٌ بإيرادِ اللَّفظِ صِدقًا أو حُصولًا، ويَتَوَقَّفُ الأصلُ عليه بخلافِ الإشارةِ، فإنَّها لم تُقصَدْ بإيرادِ اللَّفظِ، وإنْ تَوَقَّفَ الأصلُ عليها،

(وَ) يُرَجَّحُ اقتضاءٌ على (إِيمَاءٍ) لأنَّ الإيماءَ وإنْ كانَ مَقصودًا بإفرادِ اللَّفظِ لكنَّه لم يَتَوقَفِ الأصلُ عليه.

(وَ) يُرَجَّحُ اقتضاءٌ (على مَفْهُومٍ) لأنَّ الاقتضاءَ مقطوعٌ بثُبُوتِه والمفهومَ مظنونٌ ثبوتُه.

ويُرَجَّحُ إيماءٌ عَلَى مَفْهُومٍ؛ لقِلَّةِ مُبطِلاتِه.

(وَتَنْبِيهٌ كَنَصَّ) أَوْ أَقوى (فِي قَوْلٍ) للشَّيخِ تَقِيِّ الدِّينِ، وقال أيضًا في مسألةٍ في الوقفِ كَتَبَ عليها خمسَ كَرارِيسَ في أثنائِها: فإنَّ نَقلَ نَصِيبِ الميِّتِ إلى ذَوي طبقتِه إذا لم يَكُنْ له ولدٌ دونَ ساثرِ أهلِ الوقفِ تَنبيهٌ على أَنَّه يَنقُلُه لولدِه إنْ كانَ له ولدٌ، والتَّنبيهُ دليلٌ أقوى مِن النَّصِّ حَتَّى في شروطِ الواقفينَ.

(وَ) يُرَجَّحُ (تَخْصِيصُ عَامِّ عَلَى تَأْوِيلِ خَاصٌّ) لكثرتِه.

(وَ) يُرَجَّحُ (خَاصُّ وَلَوْ مِنْ وَجْهِ) وَاحِدٍ (عَلَى عَامٌّ) مُطلقًا لقوَّةِ دَلالتِه، فكذا ما قَرُبَ مِنه ولئلَّا تَتَعَطَّلَ دَلالتُه.

(وَ) يُرَجَّحُ (عَامٌّ لَمْ يُخَصَّصْ) بأنْ تَعارَضَ (١) عامَّانِ أحدُهما باقي على عمومِه على عمومِه على عمومِه على عمومِه على عمومِه على المخصوص؛ لأنَّه مختلفٌ فيه والباقي على عمومِه لا خلافَ في بقائِه حقيقة وحُجَّة، فكانَ راجحًا، (أَوْ قَلَّ تَخْصِيصُهُ) فيرُجَّحُ (عَلَى عَكْسِهِ) وهو الأكثرُ، مِثْلُ أَنْ يُخَصَّصَ أحدُهما بصورةٍ والآخرُ بصورتينِ، فالأوَّلُ أَرجَحُ؛ لأنَّه أقربُ إلى الأصل، وهو البقاءُ على العموم، ومخالفةُ الأصل فيه أقلُ.

(وَمُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ) أي: حُكمُ المطلقِ معَ المقيَّدِ في التَّرجيحِ (كَ) حُكْمِ (عَامٌ وَخَاصِّ) فيُقَدَّمُ المقيَّدُ ولو مِن وجهِ على المطلقِ، والمطلقُ الَّذِي لم يُخرَجُ منه شيءٌ على ما أُخْرِجَ منه.

(وَ) إذا تَعَارَضَتْ صيغُ العُمومِ ف(عَامٌّ شَرْطِيٌّ كَ «مَنْ» وَ«مَا») وأيُّ، يُقَدَّمُ (عَلَى غَيْرِهِ) مِن صيغِ العمومِ، كصيغةِ النَّكرةِ الواقعةِ في صيغةِ النَّفي وغيرِها، كالجمعِ المُحَلَّى والمضافِ ونَحوِهما؛ لدَلالَةِ الأوَّلِ على كَوْنِ ذلك عِلَّةً للحُكْمِ، وهو أدلُّ على المقصودِ ممَّا لا عِلَّة فيه؛ إذ لو أَلْغَيْنا العامَّ الشَّرطيَّ كانَ إلغاءً للعلَّةِ، بخلافِ العامِّ غيرِ الشَّرطيِّ فلا يَلْزَمُ به إلغاءُ العلَّةِ.

وقــالَ الآمِدِيُّ: يُمكِـنُ هذا، ويُمكِـنُ ترجيحُ النَّكـرةِ المنفيَّـةِ؛ لأنَّه يُعَدُّ خروجُ واحدٍ منه خُلفًا(٢).

<sup>(</sup>١) في (ع): تعارضا.

<sup>(</sup>٢) «الإحكام في أصول الأحكام» (٤/ ٢٥٥).

قَـالَ البِرْمَاوِيُّ: وَكَأَنَّ وَجَهَـه: أَنَّ طُرُوقَ التَّخصيصِ إليه بعيدٌ؛ لبُعدِ أَنْ يُقالَ في: «لَا رَجُلَ في الدَّارِ» إِنَّ فيها فلانًا(١٠).

(وَ) يُرَجَّحُ (جَمْعٌ وَاسْمُهُ) حالَ كَوْنِ الجَمْعِ واسمِ الجَمعِ (مُعَرَّفَينِ بِاللَّامِ) على اسمِ الجنسِ باللَّامِ؛ لأنَّ الجمعَ واسمَه لا يَحتملُ العهدَ، أو يَحتملُ على بُعدٍ، بخلافِ اسمِ الجنسِ المُحَلَّى باللَّامِ، فإنَّه يَحتملُ العهدَ احتمالًا قريبًا.

(وَ) يُرَجَّحُ («مَنْ» وَ«مَا» عَلَى الجِنْسِ بِاللَّامِ) لأنَّ الجنسَ المُحَلَّى باللَّامِ الحَتلفَ المُحقِّقون في عمومِه بخلافِ ««مَن» و«ما».

(وَ) يُرَجَّحُ مَتْنُ (فَصِيحٌ عَلَى) مَتْنِ (غَيْرِهِ) ممَّا لم يَستكمِلْ شروطَ الفصاحةِ، قالَ بعضُ العلماءِ: إذا كانَ في اللَّفظِ المرويِّ رَكَاكَةٌ لا يُقبَلُ، والحقُّ أنَّه يُقبَلُ إذا صَحَّ السَّندُ، ويَحمَلُ على أنَّ الرَّاويَ رَوَاه بلفظِ نَفْسِه، والحقُّ أنَّه يُقبَلُ إذا صَحَّ السَّندُ، ويَحمَلُ على أنَّ الرَّاويَ رَوَاه بلفظِ نَفْسِه، وأمَّا مَا كانَ زائدًا على الفصاحةِ، فلا يُرَجَّحُ على الفصيح، فإنَّ النَّبِيَّ صَالَّاتَهُ عَلَى وَسَامَ اللهُ عَنه والكلامُ فيما سوى ذلك، لا سِيما إذا خاطَبَ مَن لا يَعرِفُ تلك اللَّغةَ الَّتي والكلامُ فيما سوى ذلك، لا سِيما إذا خاطَبَ مَن لا يَعرِفُ تلك اللَّغةَ الَّتي ليسَتْ بأَفْصَحَ لقصدِ إفهامِهم.

فائدةً: ذَكَرَ البيانيُّونَ أَنَّ الفصاحةَ هي سلامةُ المفردِ مِن تنافُرِ الحروفِ والغرابةِ ومخالفةِ القِيَاسِ، وفي المُركَّبِ سلامتُه من ضعفِ التَّاليفِ وتنافُرِ الكلماتِ والتعقيدِ معَ فصاحتِها، ويَنبغي ألَّا يُرَجَّحَ البليغُ على الفصيحِ، والبلاغةُ مطابقةُ الكلام لمُقتضى الحالِ.

<sup>(</sup>١) (الفوائد السنية في شرح الألفية) (٥/ ٢٥٥).

النَّوعُ الثَّالث مِن القِسمِ الأوَّلِ الَّذِي يَقَعُ التَّرجيحُ فيه بينَ منقولينِ: (المَدْلُولُ) أي: ما ذَلَّ عليه اللَّفظُ مِن الأحكام فه (يُرَجَّحُ:

عَلَى إِبَاحَةٍ) حَظْرٌ على الصَّحيح؛ لأنَّ فِعلَ الحظرِ يَستلزِمُ مَفسدةً بخلافِ الإباحة؛ لأنَّ ه لا يَتَعَلَّقُ بفِعلِها ولا بتركِها مصلحةٌ ولا مفسدةٌ، واستدلَّ بتحريم مُتَوَلِّد بينَ مأكولٍ وغيرِه، وجاريةٍ مشتركةٍ.

- (وَ) يُرَجَّحُ على (كَرَاهَةٍ) حظرٌ؛ لقولِه صَالَّلْتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا اجْتَمَعَ الحَلَالُ وَالحَرَامُ إِلَّا غَلَبَ الحَرَامُ»(١)، ولأنَّه أحوطُ.
- (وَ) يُرَجَّحُ على (نَدْبِ) حظرٌ؛ لأنَّ النَّدبَ لتَحصيلِ المصلحةِ والحظرِ لدفع المفسدةِ، ودفعُ المفسدةِ أهمُّ من تحصيلِ المصلحةِ في نظرِ العقلاءِ.
- (وَ) يُرَجَّحُ على (وُجُوبِ: حَظْرٌ) لأنَّ دفعَ المفسدةِ أهمَّ بدليلِ تركِ مصلحةٍ لمفسدةٍ مساويةٍ، وشُرِعَ عقوبتُه أكثرَ كزانٍ مُحصنِ.
  - (وَ) يُرَجَّحُ (عَلَى إِبَاحَةٍ: نَدْبٌ) على الصَّحيح.
- (وَ) يُرَجَّحُ (عَلَيْهِ) أي: على النَّدبِ (وُجُوبٌ وَكَرَاهَةٌ) للاحتياطِ في العمل بهما.
- (وَ) يُرَجَّحُ (عَلَى نَفْي: إِثْبَاتٌ) يَعني: يَتَرَجَّحُ الخبرُ الدَّالُ على ثبوتِ الدُّكُ على الخبر الدَّالُ على نفيه؛ كإثباتِ بلالٍ(٢) رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عنه

<sup>(</sup>١) قال ابن حجر في «الدراية» (٢/ ٢٥٤): هو حديث يجري على الألسنة ولم أجده مرفوعًا إلا أن عند عبد الرزاق: أخبرنا الثوري عن جابر عن الشعبي عن عبد الله قال: ما اجتمع حلال وحرام إلا غلب الحرام الحلال. وهو ضعيف منقطع.

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري (٥٠٥)، ومسلم (١٣٢٩) من حديث ابن عمر رَهَاللَّهُ عَلَى عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ، وَعَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ، وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ البَيْتُ يَوْمَئِذِ عَلَى سِنَّةٍ أَعْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى.

صلاةَ النَّبِيِّ صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الكعبةِ على روايةِ ابنِ عبَّـاسٍ (١) فِي نَفيِها؛ لأنَّ عندَ المثبِتِ زيادةَ عِلمِ ممكنةً، وهو عدلٌ جازمٌ بها.

(وَ) المرادُ مَا قاله الفخرُ إسماعيلُ وغيرُه (إِنِ اسْتَنَدَ النَّفيُ إِلَى عِلْمٍ بِالعَدَمِ أَن يَقُولَ فَ) الإثباتُ والنَّفيُ (سَوَاءٌ)، ومَعنى استنادِ النَّفيِ إلى عِلْمِ بالعدمِ أَن يَقُولَ الرَّاوي: أَعلَمُ أَنَّ رسولَ الله صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّهُ لَم يُصَلِّ فِي البيتِ (١٠)؛ لأنِّي كُنْتُ مَعَه الرَّاوي: أَعلَمُ أَنَّ رسولَ الله صَلَّاللهُ عَينٍ فيه، ولم أَرَه صَلَّى فيه. أو قالَ: أَخبَرَنِي فيه، ولم أَرَه صَلَّى فيه. أو قالَ: أَخبَرَنِي رسولُ الله صَلَّاللهُ عَينَهِ وَسَلَّم أَنَّهُ لَم يُصَلِّ فيه. فهذا يُقبَلُ لاستنادِه إلى مَدْرَكُ علميّ. ويستوي هو وإثباتُ المثبتِ، فيتعارضانِ ويُطلَبُ المُرجِّحُ مِن خارج، وكذا عَمَّم كلِّ شهادةٍ نافيةٍ أُسنِدَتْ إلى عِلْمٍ بالنَّفي لا إلى نَفي العِلْم، فإنَّها تُعارِضُ المثبتةَ؛ لأنَّها تُساويها؛ إذهما في الحقيقةِ مُثبِتنانِ؛ لأنَّ إحداهما تُثبِتُ العِلْمَ بعدمِه، وقد ذَكرَ الأصحابُ في الشَّهادةِ في الإعسارِ به، والأخرى تُثبِتُ العِلْمَ بعدمِه، وقد ذَكرَ الأصحابُ في الشَّهادةِ في الإعسارِ النَّفي مَحصورًا.

(وَكَذَا العِلَّتَانِ) يَعني تُقدَّمُ المُثبِتةُ على النَّافيةِ، كما ذَكَرَه في شرحِه (٣).

(وَ) يُرَجَّحُ (على مُقَرِّرٍ) للحُكمِ الأصليِّ نصُّ أو دليلٌ: (نَاقِلٌ) عن حُكمِ الأصلِ نصُّ أو دليلٌ: (نَاقِلٌ) عن حُكمِ الأصلِ ، مثالُه: أنَّ الأصلَ في المطعوماتِ الحِلُّ، فلو وَرَدَ بإباحةِ النَّعلبِ حديثٌ وحديثٌ بتحريمِه فالأوَّلُ مُقَرِّرٌ لإباحتِه الأصليَّةِ والثَّاني ناقلٌ عن أصل الإباحةِ، فهو مُفيدٌ فائدةً زائدةً، وهي التَّحريمُ، وعليه الأكثرُ.

وقالَ الطُّوفِيُّ في «شرحه»: الأشبهُ تقديمُ المُقَرِّرِ لاعتضادِه بدليلِ

<sup>(</sup>١) رواه البخاري (٣٩٨)، ومسلم (١٣٣٠).

<sup>(</sup>٢) في (د): بالبيت.

<sup>(</sup>٣) شرح مختصر التحرير (٤/ ٦٨٦).

الأصل، وعلى هذا تَنْبَنِي بيِّنةُ الدَّاخلِ والخارجِ، وهو ما إذا تَدَاعَيَا عينًا في يدِ أَحَدِهما وأقامَ كُلُّ واحدٍ مِنهما بيَّنةُ أَنَّها له، فالدَّاخلُ مَن في يدِه العينُ، والخارجُ مِن ليسَتْ في يدِه، فمذهبُ أحمدَ تقديمُ بيِّنةِ الخارج؛ لأنَّها ناقلةٌ عن دَلالةِ اليدِ الَّتي هي كالأصلِ، وعنه تقديمُ بيِّنةِ الدَّاخلِ؛ لأنَّها اعْتَضَدَتْ بيدِه على العينِ، فهما دليلانِ، وهو الأشبهُ بقواعدِه وقواعدِ غيرِه في اعتبارِ التَّرجيح بما يَصلُحُ له (۱).

- (وَ) يُرَجَّحُ (عَلَى مُثْبِتِ حَدِّ: دَارِئُهُ) على الصَّحيحِ لموافقتِه الأصلَ؛ إذ الأصلُ عدمُ وجوبِ الحدِّ، ولأنَّ الحدودَ تُدرَأُ بالشُّبهاتِ؛ لقولِه صَلَّاللَهُ عَيْدَوسَلَمَ: «لأن يُخطئ فِي العَفُو خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخطئ فِي العُقُوبَةِ»(٢).
- (وَ) يُرَجَّعُ (عَلى نَافِي عِتْقِ (٣)، وَ) نافي (طَلَاقٍ: مُوجِبُهُمَا) لقِلَةِ سببِ مُبطلِ الحُرِّيَّةِ ولا تَبطُلُ بعدَ ثبوتِها ولموافقةِ النَّفيِ الأصليِّ رفعَ العقدِ، ومثلُه الطَّلاقُ.
- (وَ) يُرَجَّحُ مِن التَّكليفيِّ (عَلَى أَثْقَلَ: أَخَفُّ) على الصَّحيحِ لقولِه تَعالى: ﴿ يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْمُسْرَ ﴾ (١٠).
- (وَ) حُكمٌ (تَكْلِيفِيٌّ) كاقتضاء ونحوِه (وَ) حُكُمٌ (وَضْعِيُّ) كَصِحَّةٍ وفسادٍ (سَوَاءٌ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمُ) أي: كلامِ أصحابِنا، فإنَّهم لم يَذكُروا ترجيحَ حُكمٍ تكليفيٌّ على وضعيٌّ، فظاهرُه (٥) سواءٌ، وصَحَّحَ غيرُ أصحابِنا ترجيحَ التُكليفيُّ؛ لأنَّه مُحَصِّلٌ للتَّوابِ.

<sup>(</sup>١) دشرح مختصر الروضة، (٣/ ٢٠٣).

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي (١٤٢٤) وضعَّفه، وكذا ضعفه عبد الحق في «الأحكام الوسطى» (٤/ ١٠٥).

<sup>(</sup>٣) في (ع): عتقًا. (٤) البقرة: ١٨٥. (٥) في (د): فظاهر.

وقالَ الآمِدِيُّ: إِنْ رَجَّحَ بِالثَّوابِ تَوَقَّفَ على أهليَّةِ المخاطَبِ وتَمَكُّنِه.

النُّوعُ الرَّابِعُ مِن القسمِ الأوَّلِ الَّذِي يَقَعُ التَّرجيحُ فيه بينَ مَنقولينِ:

الأَمْرُ (الخَارِجُ) وهو ترجيحٌ بأمورٍ لا يَتَوَقَّفُ عليها الدَّليلُ لا في وجودِه ولا في صِحَّتِه ودلالتِه، لكنْ (يُرَجَّحُ) الدَّليلُ:

(بِمُوافَقَةِ دَلِيلٍ آخَرَ) لَهُ على دليل لا يُوافِقُهُ دليلٌ آخَرُ؛ لأنَّ الظَّنَينِ أقوى مِن الظَّنِّ الواحدِ، ولهذا قَدَّمْنا حديثَ عائشة في صلاةِ الفجرِ بغلَسٍ على حديثِ نافعٍ في الإسفارِ؛ لموافقةِ قولِه تَعالى: ﴿ حَنفِظُواْ عَلَى ٱلمَّكَلَوَتِ وَالصَّكَلَوةِ ٱلْوُسَطَىٰ ﴾ (١٠)؛ لأنَّ مِن المحافظةِ الإتيانَ بالمحافظ عليه المُوقَّتِ وُلِلَّ عَندَ الْعُلَقَ مُ الخَبرُ (عَلَيْهَا) وقِيلَ: أُولَ وقتِه، (إِلَّا فِي أَقْيِسَةٍ تَعَدَّدَ أَصْلُهَا معَ خَبرٍ فَيُقَدَّمُ ) الخَبرُ (عَلَيْهَا) وقِيلَ: تُقدَّمُ الأقيسةُ إِنْ تَعَدَّدَ أَصلُها، فإن لم يَتَعَدَّدُ أَصلُها فمُتَّحِدةٌ.

(فَإِنْ تَعَارَضَ: ظَاهِرُ قُرْآنٍ وَ) ظاهرُ (سُنَّةٍ، وَأَمْكَنَ بِنَاءُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الآخرِ) كخنزيرِ الماءِ في قوله (٢) صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في البحرِ: «الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الحِلُّ مَيْتَتُهُ (٢) فإِنَّه عامٌ في ميتةِ البحرِ حَتَّى خنزيرِه معَ قولِه تَعالى: ﴿ قُل لَّآ الحِلُ مَا أُوحِيَ إِلَى مُحَرَمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَإِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْدَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزيرِ ﴾ (١) فإنَّه يَتناولُ خنزيرَ البحرِ، فيتَعَارَضُ عمومُ الكتابِ والسُّنَّةِ لَحْمَ خِنزيرِ ﴾ (١) فإنَّه يَتناولُ خنزيرَ البحرِ، فيتَعَارَضُ عمومُ الكتابِ والسُّنَّةِ الحَرِيمَ المَعْمَدُ المَعْمَةُ المَعْمَدُ الْعَامِ المَعْمَدُ المَعْمَدُ المَعْمَدُ المَعْمَدُ المَعْمَدُ الْعَمْمُ المَعْمَدُ المَعْمَدُ المَعْمَدُ الْعَمْمُ الْعَمْمُ الْعَمْمُ الْعَمْمُ الْعَمْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُمْمُ الْعَمْمُ الْعَنْمِ الْمُعْمَدُ اللّهُ الْعَلْمُهُ الْعَمْمُ الْعَمْمُ الْعَمْمُ الْعَمْمُ الْعَلْمُ الْعَامِ الْعَمْمُ الْعُلْمُ الْعَامُ الْعَبْمُ الْعَمْمُ الْعَنْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَمْمُ الْعَمْمُ الْعَمْمُ الْعُمْمُ الْعَمْمُ الْعَمْمُ الْعَمْمُ الْعَمْمُ الْعَمْمُ الْوَمُ الْعَمْمُ الْعَلْمُ الْعَمْمُ الْعَلْمُ الْعَمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعَامِ الْعُمْمُ الْعَامِ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْمُعْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْمُعْمُ الْعُمْمُ الْعُلْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْمُعْمُ الْعُمْمُ الْعُمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمُ الْعُمُومُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْمُعُمُ الْعُمْمُ الْعُمْمُ الْعُمُ الْعُمُ الْمُعْمُ الْمُعُمُ الْعُمُ الْع

<sup>(</sup>١) البقرة: ٢٣٨. (٢) في دده: كقوله.

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود (٨٤)، والترمذي (٦٩)، والنسائي (٥٩)، وابن ماجه (٣٨٦، ٣٢٤٦)، وابن الجارود (٤٣)، وابن خزيمة (١١)، وابن حبان (٢٤٣)، والحاكم (١/ ٢٣٧) جميعًا من طريق مالك. قال الترمذي: حسن صحيح.

ونقل الترمذي في «العلل» ص (٤١) عن البخاري أنه قال: هو حديث صحيح.

<sup>(</sup>٤) الأنعام: ١٤٥.

في خنزيرِ البحرِ فقَدَّمَ بعضُهم الكتابَ، فحَرَّمَه، وبعضُهم السُّنَّةَ فأَحَلَّه، وهو ظاهرُ كلام أحمدَ؛ لقولِه: السُّنَّةُ تُفَسِّرُ القُرآنَ(١).

(أَوْ) تَعارَضَ (خَبَرَانِ معَ أَحَدِهِمَا ظَاهِرُ قُرْآنِ، وَ) مع الخبَرِ (الآخَرِ ظَاهِرُ سُنَّةٍ: قُدِّمَ ظَاهِرُها) أي: ظاهرُ (٢) السُّنَّةِ بناءً على ما قَبْلَها.

واعلَمْ أنَّ التَّعَارُض إمَّا أنْ يَقَعَ بِينَ آيتينِ، أو خبرينِ، أو قياسينِ، أو آيةٍ وخبر، أو آيةٍ وقياسٍ، أو خبر وقياسٍ، وعلى التَّقديراتِ السِّتَةِ فالمرجَّحُ مِن الطَّرفينِ إمَّا آيتانِ، أو خبرانِ، أو قياسانِ، أو آيةٌ وخبرٌ، أو آيةٌ وقياسٌ، أو خبرٌ وقياسٌ، فهذه سِتَّةٌ وثلاثونَ تَعارُضًا مضروبُ سِتَّةٍ في سِتَّةٍ، فحيثُ اتَّحَدَ نوعُ العاضدِ والمعضودِ مِن الطَّرفينِ كآيتينِ عَضَّدَتُهما آيتانِ، أو خبرينِ عَضَّدَهما فياسانِ رُجِّحَ أحدُ الطرفينِ ببعض وجوهِ خبرانِ، أو قياسينِ عَضَّدَهما قياسانِ رُجِّحَ أحدُ الطرفينِ ببعض وجوهِ التَّرجيح ممَّا سَبَقَ أو غيرِه، وحيثُ اختلف نوعُهما كآيةٍ وخبر معَ خبرينِ أو آيتينِ، فهل يُقَدَّمُ ما اتَّحَدَ نوعُ دَلااتِه أو ما عَضَّدَتُه السُّنَةُ سَبَقَ مًا فيه.

وقالَ الطُّوفِيُّ: الأضبطُ مِن هذا أَنْ يُرَجَّحَ ما تُخِيِّلَ فيه زيادةُ قُوَّةٍ كائنًا مِن ذلك ما كانَ، وقد تُتَخَيَّلُ زيادةُ القوَّةِ معَ اتِّحادِ النَّوعِ واختلافِه (٣).

(وَ) يُرَجَّحُ أَحدُ (٤) الدَّليلينِ (بِ) موافقةِ (٥) (عَمَلِ أَهْلِ المَدِينَةِ) النَّبويَّةِ، وبعملِ أهلِ الكوفةِ عندَ أبي الخَطَّابِ وغيرِه، وبما أقامَ به الصَّحابةُ إلى ظهورِ البدع؛ لأنَّ إطباقَ الجمِّ الغفيرِ على العملِ على أحدِ (١) الخبرينِ يُفيدُ تقويةً وزيادة ظنِّ، فيُرَجَّحُ به كموافقةِ خبرٍ آخرَ، ولأنَّ اتَّفاقَ أهلِ البلدينِ

<sup>(</sup>١) في (د): بالقرآن. (٢) ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) اشرح مختصر الروضة (٣/ ٧٠٨). (٤) في اعا: إحدى.

<sup>(</sup>٥) زاد في اعا: عدم. (٦) في اعا: إحدى.

المذكورينِ قد اختُلِفَ في كونِه إجماعًا، فإنْ كانَ فهو مُرَجِّحٌ لا محالة، وإن لم يَكُنْ إجماعًا فأدنى أحوالِه أنْ يَكُونَ مُرَجِّحًا كالظَّاهِ والقِيَاسِ وخبرِ الواحدِ، (أَوْ) بعملِ (الخُلَفَاءِ الأَرْبَعَةِ) أي: إذا تَعارَضَ نصَّانِ وقد عَمِلَ بأحدِهما الخلفاءُ الرَّاسدون وهم أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ وعليٌّ رَخِوَلِللهَ عَنْهُ، رُجِّحَ على النَّصِ الآخِرِ على الصَّحيحِ لورودِ الأمرِ باتباعِهم حيثُ قالَ عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ» (الخَلفاءُ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ» (۱)، وقيلَ : يُرَجَّحُ أيضًا بقولِ أبي بكرٍ وعمرَ ؛ لقولِه عَلَيْهِالسَّلَامُ: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرِ وعُمرَ » (١٤ عَنْهِ السَّلَامُ : «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرِ وعُمرَ » (١٤ عَنْهِ السَّلَامُ : «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وعُمرَ » (١٤ أَبِي بَكْرٍ وعَمرَ ؛ لقولِه عَلَيْهِ السَّلَامُ : «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وعُمرَ » (١٤ أَبِي بَكْرٍ وعُمرَ » (١٤ أَبِي بَكْرٍ وعُمرَ » (١٤ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ » (١٤ أَبِي بَكْرِ وعُمرَ » (١٤ أَبِي بَكْرٍ وعُمرَ » (١٤ أَبْهِ بِعُلْ وَعُمرَ » (١٤ أَبْهُ بِهُ السَّدِي أَبِي بَكْرٍ وعُمرَ » (١٤ أَبْهِ بِهُ وَعُمرَ » (١٤) .

قالَ في «شرح الأصل»: وهو أقوى، وقِيلَ: يُرَجَّحُ بقولِ الصَّحابيِّ إن كانَ حيثُ مَيَّزَه النَّصُّ من أبوابِ الفقهِ، كزيدٍ في الفرائضِ مُيِّزَ بحديثِ: «أَفْرَضُكُمْ وَيَدُلُ» (٢)، ومعاذُ بحديثِ: «أَعْلَمُكُمْ بِالحَلَالِ وَالحَرَامِ مُعَاذٌ» (٤)، وعليُّ بحديثِ: «أَعْلَمُكُمْ بِالحَلَالِ وَالحَرَامِ مُعَاذٌ» (٤)، وعليُّ بحديثِ: «أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ (٥). فإذا وُجِدَ نَصَّانِ أحدُهما أعمُّ، أُخِذَ بالأخصِّ فيرجَّحُ قولُ

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢) من حديث العِرباض بن سارية رَضَالتَهُ عَنْهُ.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي (٣٦٦٢) من حديث حذيفة رَعَيَلِتَهُ عَنهُ وقال: حديث حسن.

<sup>(</sup>٣) رواه الترمذي (٣٧٩١)، وابن ماجه (١٥٤)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٨٥)، وابن حبان (٣) رواه الترمذي (٣١٩٥)، وابن حبان (٧١٣٧) من حديث أنس رَحِيَالِلَيَّةَ، وفيه: ﴿وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالحَلَالِ وَالحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلِ».

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

<sup>(</sup>٤) رواه الترمذي (٣٧٩١)، وابن ماجه (١٥٤)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٨٥)، وابن حبان (٧١٣٧) من حديث أنس رَحَالِلَهُمَنَهُ.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

<sup>(</sup>٥) قال القاري في «الأسرار المرفوعة» (٥٢): قال السخاوي ما علمته بهذا اللفظ مرفوعًا. اهـ وروى البخاري (٤٤٨١) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَلِلْتَهَءَهُ: ﴿ أَقْرُونُنَا أَبَيِّ، وَأَقْضَانَا عَلِيّ.

زيدٍ في الفرائضِ على قولِ معاذٍ، وقولُ معاذٍ في الحلالِ والحرامِ على قولِ على ولِ على قولِ على وله على القضاءِ على قولِ على، وقولُ علي في القضاءِ على قولِ غيرِه؛ عملًا بالأخصِّ فالأخصِّ (١).

(أَوْ أَعْلَمَ) أي: إذا كانَ بعضُ مَن عَمِلَ بأحدِ النَّصَّينِ أَعلَمَ رُجِّحَ به عندَ الأكثرِ؛ لأنَّ له مَزِيَّةً لكَوْنِه أحفظَ لمواقع الخللِ، وأعرفُ بدقائقِ الدَّلالةِ،

(أَوْ) وَافَـقَ عَمَلَ (أَكْثَـرِ الأُمَّةِ) لأنَّ الأكثرَ يُوَفَّقُ للصَّـوابِ ما لا يُوَفَّقُ له الأقلُّ، ومِن شرطِه ألَّا يَكُونَ المعارِضُ له يَخفَى مِثلُه عليهم.

(ويُقَدَّمُ: مَا) أي: حُكمٌ (عُلِّلَ) بأنْ تَعَرَّضَ الشَّارِعُ لَعِلَّةِ أَحِدِ الحُكمَينِ فَيُقَدَّمُ على ما لم يَتَعَرَّضْ لعِلَّتِه؛ لأنَّه أفضى إلى تحصيل مقصودِ الشَّارعِ؛ لأنَّه أنضى إلى تحصيل مقصودِ الشَّارعِ؛ لأنَّ النَّفسَ له أقبلُ بسببِ تَعَقُّلِ المعنى، (أَوْ) عَلَّلَ الحُكمَينِ و(رُجِّحَتُ عِلَّلَ الحُكمَينِ و(رُجِّحَتُ عِلَّلَ الحُكمَينِ و(رُجِّحَتُ عِلَّلَ الحَدرِهِ) ما على الآخر، فيرَجَّحُ بذلك.

(وَ) إِنْ كَانَ الحُكم انِ مُؤَوَّلينِ ودليلُ أحدِهما أرجحَ قُدِّمَ (مِنْ مُؤَوَّلَيْنِ: مَا دَلِيلُ تَأْوِيلِهِ أَرْجَحُ) من دليل تأويل الآخرِ؛ لأنَّ له مَزِيَّةٌ بذلك.

(وَ) يُرَجَّحُ (عَامٌّ وَرَدَ مُشَافَهَةً) يَعني إذا عارَضَ الخطابَ العامُّ بالمُشافهةِ [على ما لم يَكُنْ بطريقِ المُشافهةِ رُجِّحَ الخطابُ بالمُشافهةِ](٢) فيمن خُوطِبَ شفاهًا.

(أَوْ) وَرَدَ عَامٌ (عَلَى سَبَبٍ خَاصِّ فِي مُشَافَهَةٍ، وَ) في (سَبَبٍ) فيرجَّحُ على العامِّ المطلقِ في حُكمِ ذلك السَّببِ؛ لأنَّ العامَّ الواردَ على السَّببِ الخاصِّ كالخاصِّ بالنِّسبةِ إلى ذلك السَّببِ، والخاصُّ يُقَدَّمُ على العامِّ؛ لقوَّةِ دَلالتِه.

<sup>(</sup>١) (التحبير شرح التحرير) (٨/ ٢١٤٥).

<sup>(</sup>٢) ليس في (ع).

(وَ) يُرَجَّحُ العامُّ (المُطْلَقُ عَلَيْهِ) أي: على العامِّ الواردِ على سببِ خاصِّ (فِي) حُكمِ (غَيْرِهِ) أي: غيرِ السَّببِ؛ لأنَّه اختُلِفَ في عمومِ العامِّ الواردِ على سبب ولم يُختَلَفْ في عمومِ المطلقِ، وإذا تعارَضَ عامٌّ لم يُعمَلُ به في صورةٍ مِن الصُّورِ.

(وَعَامُّ: عُمِلَ بِهِ) ولو في صورة، رُجِّحَ العامُّ الَّذِي عُمِلَ به؛ لأنَّه شاهِدٌ له بالاعتبارِ لقُوَّتِه بالعملِ، (أَوْ) تَعارَضَ عامَّانِ أحدُهما (أَمَسُ بِمَقْصُودِهِ) وأقربُ إليه رُجِّحَ على الآخرِ، مثلُ قولهِ تَعالى: ﴿ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ ﴾ (() يُقَدَّمُ في مسألةِ الجمعِ بينَهما في وطءِ النّكاحِ على قولِه تَعالى: ﴿ وَأَوْمَا مَلَكَتَ أَيْمَنَكُمْ ﴾ (() فإنّه أمسُ بمسألةِ الجمعِ؛ لأنَّ الآيةَ الأُولى قُصِدَ بها بيانُ تحريمِ الجمعِ بينَ الأختينِ في الوطءِ بنكاحٍ ومِلكِ يمينٍ، والثَّانيةَ لم يُقصَدُ بها بيانُ حُرمةِ الجمع.

(وَ) يُرَجَّحُ (مَا) أي: دليلٌ (لا يَقْبَلُ نَسْخًا) على دليلٍ يَقبَلُه؛ لأنَّه أقوى.

(أَوْ) كَانَ الدَّليلُ (أَقْرَبَ إِلَى الإحْتِيَاطِ) فيرجَّحُ على غيرِه.

(أَوْ) كَانَ أَحدُ الحديثينِ (لَا يَسْتَلْزِمُ نَقْضَ صَحَابِيِّ خَبْرًا) كَقَهُ قَهِ فِي صَلَةٍ، في صلاةٍ، فيرجَعُ على ما يَستلزمُه.

(أَوْ نَضَمَّنَ إِصَابَتَهُ) أي: إصابة النَّبِيِّ (صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) فيرجَّع على ما تَضَمَّنَ إصابته في الظَّاهرِ فقط؛ لأنَّه بعيدٌ عن الخطا، وهو أَلْيَتُ به وبحالِه صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما وَرَدَ في ضمانِ عليٍّ رَضَالِتُهُ عَنْهُ دَيْنَ الميِّتِ،

<sup>(</sup>۱) النساء: ۲۳.

<sup>(</sup>۲) النساء: ۳.

وقال: هما عَلَيّ. وأنَّه ابتداءُ ضمانٍ، وأنَّ النَّبِيَّ صَالَاتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ امتنعَ مِن الصَّلَاةِ، وكانَ مُقَدَّمًا على حَملِه الصَّلَاةِ، وكانَ مُقَدَّمًا على حَملِه على الإخبارِ عن ضمانٍ سابقٍ يَكشِفُ عن أنَّه كانَ امْتَنَعَ من الصَّلَاةِ في غيرِ موضعِه باطنًا.

(أَوْ فَسَّرَهُ) أي: فَسَّرَ (رَاوِي) أَحَدِ الحديثينِ (() (بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ) دونَ راوي الآخرِ، قُدِّمَ الأوَّلُ؛ لأنَّه أعرفُ بما رَوَاه، فيَكُونُ ظَنُّ الحُكمِ به أوثقَ، كحديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ في خيارِ المجلسِ، وأنَّ المرادَ بالتَّفرُّقِ تفرُّقُ الأبدانِ؛ لأنَّه فَسَّرَه بذلك لأنَّه اشتملَ على فائدةٍ زائدةٍ.

(أَوْ ذَكَرَ) راوي أحدِ الحديثينِ (سَببَهُ) أي: سببَ الحديثِ مَعَه، فيُقَدَّمُ على اللهِ عَلَى زيادةِ اهتمامِ على ما لم يَذكُرِ الرَّاوي الآخَرُ سَببَه؛ لأنَّ ذِكرَ السَّببِ يَدُلُّ على زيادةِ اهتمامِ الرَّاوي بالرِّوايةِ.

(أَوْ) أي: ويُرَجَّحُ مِن حديثينِ مُتعارضينِ حديثٌ (سِيَاقُهُ أَحْسَنُ) مِن سياقِ الآخرِ؛ لأنَّه يَدُلُّ على أنَّه أَوْلى مِن غيرِه.

(أَوْ مُؤَرَّخٌ بِهِ) تَارِيخٍ (مُضَيَّقٍ) نحوُ أول ذي القعدةِ مِن سنةِ كذا، والآخرُ بِتاريخِ مُوَسَّعِ، ك: في سَنَةِ كذا لاحتمالِ كَوْنِ الآخرِ قبلَ ذي القعدةِ.

(أَوْ دَلَّ عَلَى تَأَخُّرِهِ) أي: تأخُّرِ أحدِ الخبَرينِ (قَرِينَةٌ) مِثْلُ تأخُّرِ إسلامِ راويه؛ إذ الآخَرُ يَجُوزُ أن يَكُونَ قد سَمِعَه قَبْلَ إسلامِه، لا سِيَّما إن عُلِمَ موتُ الآخر قَبْلَ إسلامِه،

<sup>(</sup>١) في (ع): المحدثين.

(وَ) يُرَجَّحُ (بِتَشْدِيدِهِ) أي: تشديدِ أحدِ (١) الحديثينِ؛ لأنَّ التَّشديداتِ مُتأخِّرَةٌ؛ لأنَّها إِنَّمَا جاءَتْ حينَ ظُهورِ الإسلامِ وكَثرتِه، وعَلَتْ شَوْكَتُه. والتَّخفيفُ كانَ في أوَّلِ الإسلامِ، وخبرُ عائشة يَدُلُّ على ذلك، وكذا حُكْمُ ما يُشعِرُ بشوكةِ الإسلام.

ولمَّا فَرَغَ مِن القِسمِ الأوَّلِ مِن مُرَجِّحَاتِ المنقولينِ بأنواعِه، شَرَعَ في القسمِ الثَّاني وهو: ترجيحُ المعقولينَ بأنواعِه وهو الغرضُ الأعظمُ مِن بابِ التَّراجيح، وفيه اتِّساعُ مجالِ الاجتهادِ، فقالَ:

(المَعْقُ ولانِ) أي: الدَّليلانِ المتعارضانِ المعقولانِ: (قِيَاسَانِ، أَوِ اسْتِدْلالانِ،

فَ الأَوَّلُ) منهما وهو القِيَاسانِ (يَعُودُ) التَّرجيحُ فيه (إِلَى أَصْلِهِ) أي: الأصلِ المقيسِ عليه (وَفَرْعِهِ) أي: الفرعِ المقيسِ (وَمَدْلُولِ) لفظ (هِ، وَ) لِما يَنضَمُّ إليه مِن (أَمْرٍ خَارِجٍ).

فهذا القسمُ أربعةُ أنواعِ أيضًا:

فَالنُّوعُ الأَوُّلُ: (الأَصْلُ) وتحتَه صورٌ:

أحدُها: أنْ يَكُونَ حُكمُ الأصلِ قطعيًّا فَيُرجَّحُ (بِقَطْعِ حُكْمِهِ) على ما دليلُ أصلِه ظَنِّيٌ، كقوْلِنا في لِعانِ الأخرسِ: إنَّ ما صَحَّ مِن النَّاطقِ صَحَّ مِن الأخرسِ كاليمينِ، فإنَّه أَرجَحُ مِن قياسِهم على شهادتِه تعليلًا، بأنَّه يَفتقِرُ الأخرسِ كاليمينِ، فإنَّه أَرجَحُ مِن قياسِهم على شهادتِه تعليلًا، بأنَّه يَفتقِرُ إلى لفظِ الشَّهادةِ؛ لأنَّ اليمينَ تَصِحُّ مِن الأخرسِ بالإجماع، والإجماعُ قطعيٌ بخِلافِ شهادتِه، ففي جوازِها خلافٌ.

<sup>(</sup>١) في (ع): إحدى.

(وَ) الصُّورةُ النَّانيةُ: تَرجيحُ أحدِ<sup>(۱)</sup> الأصلينِ (بِقُوَّةِ دَلِيلِهِ) لأنَّه أغلبُ على الظَّنِّ.

(وَ) التَّالِثةُ: ترجيحُه (بِأَنَّهُ لَمْ يُنْسَخْ) باتِّفاقِ، فإنَّ ما قيلَ بأنَّه منسوخٌ -وإن كانَ القولُ به ضعيفًا - لَيْسَ كالمتَّفقِ على أنَّه لم يُنسَخْ.

(وَ) الرَّابِعةُ: تَرجيحُه بكونِ حُكمِ الأصلِ (عَلَى سَنَنِ القِيَاسِ) قالَ البِرْمَاوِيُّ: والمرادُ بذلك هنا أَنْ يَكُونَ فرعُه مِن جنسِ أصلِه كقياسِ ما دُونَ أرشِ المُوضِحةِ في تَحمُّلِ العاقلةِ إيَّاه، فهو أَوْلى من قياسِهم ذلك على غراماتِ الأموالِ في إسقاطِ التَّحمُّلِ؛ لأنَّ المُوضِحةَ مِن جنسِ ما اختُلِفَ غيده فكانَ على سَننِه؛ إذ الجنسُ بالجنسِ أشبهُ، كما يُقالُ: قياسُ الطَّهارةِ على الطَّهارةِ أَوْلى مِن قياسِها على سَتر العورةِ.

ق الَ: وقد يُرادُ هنا أن يَكُونَ أحدُهما على سَنَنِ القِيَاسِ باتِّفاقٍ، والآخَرُ على رأي، فيُرَجَّحُ الَّذِي باتِّفاقٍ (٢).

كما قالَ العضدُ، وقَدَّمَه في «شرح الأصل»(٣)، وتَبِعَه المُصنِّفُ.

(وَ) الخامسةُ: ترجيحُه (بِ) قيامِ (دَلِيلٍ خَاصِّ بِتَعْلِيلِهِ) أي: على تعليلِه، فإنَّه أبعدُ مِن التَّعبُّدِ والقصورِ والخلفِ في تعليلِه، ويُرَجَّحُ ما ثَبَتَتْ عِليَّتُه بالإجماعِ على ما ثَبَتَتْ عِليَّتُه بالنَّصِّ لقبولِ النَّصِّ للتَّأُويلِ بخلافِ الإجماعِ.

(وَفِي قَوْلِ) الأرمويِّ والبيضاويِّ: يُرَجَّحُ (نَصُّ فَإِجْمَاعٌ)؛ لأنَّ الإجماعَ فَرعُه.

<sup>(</sup>١) في (ع): إحدى.

<sup>(</sup>٢) (الفوائد السنية في شرح الألفية) (٥/ ٢٧٢).

<sup>(</sup>٣) (التحبير شرح التحرير) (٨/ ٤٢٢٨).

## (وَ) يُرجَّحُ أحدُ(١) القِيَاسينِ:

(بِقَطْعِ بِعِلَّتِهِ) أي: الأصلِ على الظَّنِّ بها؛ لأنَّ المقطوعَ بعِلَّتِه راجعٌ على ما هو مظنونٌ، (أَوْ) بالقطع (بِدَلِيلِهَا) أي: بدليلِ العِلَّةِ على دليلِ مظنونٍ، فيرجَّحُ القِيَاسُ الَّذِي يَكُونُ مَسلَكُ عِلَّتِه قطعيًّا على القِيَاسِ الَّذِي لا يَكُونُ كذلك.

(أَوْ بِظَنِّ غَالِبٍ فِيهِمَا) أي: في العِلَّةِ ودليلُها بأنْ يُرجَّحَ الظَّنُّ الغالبُ في [العِلَّةِ على الظَّنِّ الغالبُ في [العِلَّةِ على الظَّنِّ على الطَّنِّ الغالبُ في](١) دليل العِلَّةِ.

(وَ) يُرجَّحُ القِيَاسُ الَّذِي اسْتُنبِطَ عِلَّةُ وصفِه بـ (سَبْرِ) ه على القِيَاسِ الَّذِي اسْتُنبِطَ عِلَّةُ وصفِه بالمناسبةِ؛ لأنَّ في السَّبْرِ بيانَ المقتضى وعدمَ المعارضِ في الأصلِ، بخلافِ المناسبةِ، (فَ) يَليه ما ثَبَتَ عِلِيَّتُه بـ (مُنَاسَبَةٍ) فيرجَّحُ على الثَّابِتةِ بالشَّبَةِ لزيادةِ غَلَبَةِ الظَّنِّ بغلبةِ الوصفِ المناسبِ، (فَ) يَليه ما ثَبَتَ عِلِيَّتُه بَالشَّبِ فِيرَجَّحُ على الثَّابِتةِ بالدَّورانِ، (فَ) يَليه ما ثَبَتَ عِلِيَّتُه بـ (فَسَبَهِ) فيرجَّحُ على الثَّابِتةِ بالدَّورانِ، (فَ) يَليه ما ثَبَتَتْ عِلِيَّتُه بـ (فَرَرَانِ) وقَدَّمَه بعضُهم على السَّبرِ وغيرِه مِن الطُّرُقِ الباقيةِ؛ لأنَّ الغلبة المستفادةَ مِنه مُطَّرِدَةٌ مُنعكِسَةٌ، بخلافِ غيرِه مِن الطُّرُقِ الباقيةِ؛ لأنَّ الغلبة المستفادةَ مِنه مُطَّرِدَةٌ مُنعكِسَةٌ، بخلافِ غيرِه مِن الطُّرُقِ.

والدَّورانُ قد يَكُونُ في محلِّ واحدٍ، وهو أن يَحدُثُ حُكمٌ في مَحَلِّ الحدوثِ صِفَةً فيه، ويَنعدمَ ذلك الحُكمُ عن ذلك المَحَلِّ بزوالِ ذلك الحدوثِ صِفَةً فيه، ويَنعدمَ ذلك الحُكمُ عن ذلك المَحَلِّ بزوالِ ذلك الوصفِ عنه؛ كدَورانِ الحُرمةِ معَ الإسكارِ في ماءِ العنبِ وجودًا وعدمًا، وقد يكُونُ في مَحَلَّين كاستدلالِ الحنفيِّ على وجوبِ الزَّكاةِ في الحُلِيِّ بدَورَانِ وجوبِ الزَّكاة في الخَلِيِّ بدَورَانِ وجوبِ الزَّكاة في الذَّهبِ وجودًا في المضروبِ وعدمًا في الثيَّابِ، والدَّورانُ

<sup>(</sup>١) في (ع): إحدى.

<sup>(</sup>٢) ليس في (ع).

في مَحَلِّ أرجحُ في العِلَيَّةِ مِن الدَّورانِ في مَحَلَّينِ؛ لأنَّ احتمالَ الخطأِ فيه أقلَّ، أَلا تَرى أَنْ يُقطَعَ في مِثالِنا بأنَّ ما عَدَّى السُّكْرَ مِن الصِّفاتِ لَيْسَ بعِلَّةٍ، وإلَّا لَزِمَ تَخَلُّفُ المعلولِ عن عِلَّتِه بخلافِ ما ثَبَتَ في مَحَلَّينِ، فإنَّه لا يُفيدُ القطعَ بأنَّ غيرَ الذَّهبِ لَيْسَ عِلَّةً للوجوبِ لاحتمالِ أَنْ تَكُونَ العِلَّةُ فيه هو المجموعَ المُرَكَّبَ من كونِه ذهبًا وكونِه غيرَ مُعَدِّ للاستعمالِ.

(وَ) يُرَجَّحُ أَحدُ القِيَاسِينِ على الآخرِ بـ (قَطْعٍ) فيه (بِنَفْيِ الفَارِقِ) فالقِيَاسُ اللهِيَاسُ اللهِيَاسِ اللهِيَاسُ اللهُيَاسُ اللهِيَاسُولِيَّ اللهِيَاسُولِ اللهِيَاسُ اللهِيَاسُ اللهِيَاسُ اللهُيَاسُ اللهِيَ

(وَ) يُرَجَّحُ قِياسٌ العِلَّةُ فيه (وَصْفٌ حَقِيقِيٌّ) وهو المَظِنَّةُ كالسَّفَرِ على التَّعليلِ بالحكمةِ (٢) كالمَشَقَّةِ وعلى الوصفِ الاعتباريِّ أو الحُكميِّ كقَوْلِنا في المنيِّ: مَبْدَأُ خلْقِ البشرِ (١) فأشبَهَ الطِّينَ معَ قولِهم: مائعٌ يُوجِبُ الغسلَ، فأشبَهَ الحيضَ.

- (وَ) يُرَجَّحُ مَا العِلَّةُ فيه وصفٌ (ثُبُوتِيٌّ) على مَا العِلَّةُ فيه عدميٌّ.
- (وَ) يُرَجَّحُ ما العِلَّةُ فيه وصفٌ (بَاعِثٌ) على ما هي مُجَرَّدُ أمارةٍ لظهورِ (°) مناسبةِ الباعثِ.

(وَ) تُرَجَّحُ عِلَّةٌ (ظَاهِرَةٌ، وَ) عِلَّةٌ (مُنْضَبِطَةٌ) على عِلَّةٍ خَفيَّةٍ ومضطربةٍ؛ لأجل الخلافِ في مُقابَلَتِها.

 <sup>(</sup>٣) في (د): بالحكمية.

<sup>(</sup>٥) في (ع): ظهور.

(وَ) تُرَجَّحُ عِلَّهُ (مُطَّرِدَةٌ) على عِلَّةٍ منقوضةٍ؛ لأنَّ شرطَ العِلَّة اطِّرادُها، (وَ) تُقَدَّمُ عِلَّةٌ (مُنْعَكِسَةٌ) على غيرِ المنعكسةِ لأنَّها أكملُ؛ لأنَّ الانعكاسَ وإن لم يُفِدِ العِلَّةَ لكنَّه يُقَوِّيها.

(وَ) يُقَدَّمُ عِلَّةٌ (مُتَعَدِّيةٌ) على قاصرةٍ على الأصحِّ لكثرةِ فوائدِها، كالتَّعليلِ في الذَّهبِ والفضَّةِ بالوزنِ، فيتَعَدَّى الحكمُ إلى كلِّ موزونٍ كالصفرِ ونحوِها، بخلافِ التَّعليلِ بالثَّمنيَّةِ والنَّقديةِ، فلا يَتَعَدَّاهما، فكانَ التَّعليلُ بالوزنِ الَّذِي هو وصفٌ مُتَعَدُّ لمحلِّ النَقدينِ إلى غيرِهما أكثرُ فائدةً مِن الثَّمنيَّةِ القاصرةِ عليها.

(وَ) على هذا القولِ تُرجَّحُ العِلَّةُ الَّتي هي (أَكْثَرُ تَعْدِيَةً وَأَعَمُّ عَلَى غَيْرِهَا) ممَّا هو أقلَّ فروعًا وأخصُّ، مثالُه لو قَدَّرْنا أنَّ (١) أكثرَ علَّلنا في الرِّبَا الكيلُ؛ لأنَّ علَّة الكيلِ حينيْدِ تكُونُ أكثرَ فروعًا، ولو قَدَّرْنا أنَّ المطعوماتِ أكثرُ عَلَّنا في بالطَّعمِ؛ لأنَّه حينيْدِ أكثرُ فروعًا، وحينيْدِ يَصِيرُ الأقلُّ فروعًا بالإضافةِ إلى الأكثرِ فروعًا كالقاصرةِ بالإضافةِ إلى المُتعدِّيةِ.

(وَإِنْ تَقَابَلَتْ عِلَّتَانِ فِي أَصْلٍ) واحدٍ؛ (فَقَلِيلَةُ أَوْصَافٍ أَوْلَى) فَتُرَجَّحُ ذاتُ الوصف الوصف الواحدِ على ذاتِ الوصف في فصاعدًا على الصَّحيحِ للشَّبَهِ بالعلَّةِ العقليَّةِ؛ ولأنَّها أَجرى على الأصولِ وأسهلُ على المجتهدِ وأكثرُ فائدةً وفروعًا كشهادةِ الأصولِ.

قالَ الطُّوفِيُّ: لأنَّ ذاتَ الوصفِ الواحدِ أكثرُ فُروعًا؛ لأنَّ ثُبوتَ الحُكْمِ بها على وصفٍ واحدِ وما تَوَقَّفَ على وصفٍ واحدِ (٢) كانَ أكثرَ فروعًا ممَّا تَوَقَّفَ

<sup>(</sup>١) زاد في (د): على الكيل.

<sup>(</sup>٢) ليس في (ع).

على وصفينِ فأكثرَ، وصارَ هذا كالطَّلاقِ والعتقِ المعلَّقِ على شروطٍ.

وكذلك الأحكامُ الَّتي (١) تَثبُتُ بشاهدِ أقربُ وقوعًا ممَّا ثَبَتَ بشاهدينِ، وما ثَبَتَ بشاهدينِ، وما ثَبَتَ بشاهدينِ أقربُ وُقوعًا ممَّا ثَبَتَ بأربعةٍ، فالموقوفُ على الأقلِّ أكثرُ وعلى الأكثرِ أقلُّ؛ ولهذا كانَتِ الزِّيادةُ في الحدِّ نقصًا في المحدودِ، والنَّقصُ في الحدِّ زيادةً في المحدودِ، فالحيوانُ المَشَّاءُ أكثرُ مِن الإنسانِ، والحيوانُ الكاتبُ بالفعل أقلُّ مِن الإنسانِ (٢).

(وَ) إِنْ كَانَتِ العَلَّتَانِ (مِن أَصْلَيْنِ) فأكثرَ (فَكَثِيرَتُهَا) أي: فالعِلَّةُ الكثيرةُ الأوصافِ (أَوْلَى) من قليلتِها (إِذَا كَانَتْ أَوْصَافُ كُلِّ) واحدة (مِنْهُمَا) أي: مِن العِلَّتِينِ (مَوْجُودَةً فِي الفَرْعِ) على الصَّحيحِ لقوَّةِ شَبَهِه بالأكثرِ.

(وَ) تُرَجَّحُ عِلَّةٌ (مُطَّرِدَةٌ فَقَطْ عَلَى) عِلَّةٍ (مُنْعَكِسَةٍ فَقَطْ) إِنْ قِيلَ بَصِحَّةِ المَنعكسة؛ لأَنَّ اعتبارَ الاطِّرادِ مُتَّفَقٌ عليه وضعفُ الثَّانيةِ بعدمِ الاطِّرادِ أَشدُّ مِن ضعفِ الأُولى بعدمِ الانعكاسِ.

قالَ الطُّوفِيُّ: وتحقيقُ هذه أنَّ غيرَ المُطردةِ وهي المنتقضةُ بصورةٍ فأكثرَ إن لم نَقُلُ بصِحَّتِها لم تُعارِضِ المُطَّرِدةَ حَتَّى تَحتاجَ إلى التَّرجيحِ، وتكُونُ كالخبر الضَّعيفِ معَ الصَّحيحِ، وإنْ قُلْنا بصِحَّتِها فاجتمعتْ هي والمُطَّردةُ فالمُطَّردةُ راجحةٌ؛ لَأنَّ ظنَّ العِليَّةِ فيها أغلبُ، ولأنَّها مُتَّفقٌ عليها، والمنتقضةُ مُختلَف فيها، فهما كالعامينِ إذا خُصَّ أحدُهما دونَ الآخرِ كانَ الباقي على عمومه راجحًا.

وقالَ: قد سَبَقَ أنَّ اطِّرادَ العِلَّةِ هو وجودُ الحُكمِ بوجودِها حيثُ وُجِدَتْ،

<sup>(</sup>١) في دد): الذي.

<sup>(</sup>٢) فشرح مختصر الروضة؛ (٣/ ٧٢٢).

وانعكاسُها هو انتفاءُ الحُكمِ لانتفائِها، وسَبَقَ أيضًا أنَّ انعكاسَ العِلَّةِ هل هو شرطٌ في صِحَّتِها أم لا؟ فإنْ لم يُشترَطِ العكسُ لم تُرَجَّحِ المنعكسةُ على غيرِ المنعكسة؛ لأنَّ المشتركَ بينَهما في شرطِ الصِّحَّةِ هو الاطِّرادُ وهو موجودٌ، والانعكاسُ غيرُ مشترَطٍ، فوجودُه كالعدمِ، وهو كالإخوةِ مِن الأمِّم معَ الإخوةِ مِن الأبِ في ولايةِ النِّكاح.

وإنْ شَرَطْنا انعكاسَ العِلَّةِ رَجَحَتِ المنعكسةُ على غيرِها؛ لأنَّ انتفاءَ المحكمِ عندَ انتفائِها يَدُلُّ على زيادةِ اختصاصِها بالتَّأْثيرِ فتصيرُ كالحدِّ معَ المحدودِ يُقدَّمُ المنعكسُ فيه على غيرِه وكالعلَّةِ العقليَّةِ معَ المعلولِ، كالتَّسويدِ معَ الاسودادِ، (() فكانَت المُشَبَّهةُ لها من العللِ الشَّرعيَّةِ أَوْلى، وصارَ انعكاسُها على هذا كإخوةِ الأمِّ معَ إخوةِ الأبِ في بابِ الميراثِ يُرجَّحُ بها دَلالتُه على أخصِيَّةِ القرابةِ (٢).

(وَ) إذا تعارَضَ أقسامٌ مِن المناسبةِ قُدِّمَتِ (المَقَاصِدُ الضَّرُورِيَّةُ) الخمسةُ الَّتي هي: حفظُ الدِّينِ، والنَّفْسِ، والعقلِ، والنَّسلِ، والمالِ (عَلَى غَيْرِهَا) مِن حاجيٍّ أو تحسينيٍّ، وتَقَدَّمَتْ في المسلكِ الرَّابع مِن مسالكِ العِلَّةِ.

(وَ) يُقَدَّمُ (مُكَمِّلُهَا) أي: مُكَمِّلُ الخمسةِ مِن الضَّروريَّةِ (عَلَى) أصلِ (الحَاجِيَّةِ، وَ) تُقَدَّمُ (هِيَ) أي: المصلحةُ الحاجيَّةُ (عَلَى التَّحْسِينِيَّةِ، و) إذا تعارَضَ بعضُ الخمسِ الضَّروريَّةِ قُدِّمَ منها (حِفْظُ الدِّينِ: عَلَى بَاقِي الضَّرُورِيَّةِ) لأنَّه المقصودُ الأعظمُ؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ

<sup>(</sup>١) زاد في (د): ومناسبة على شبهية. وهي ثابتة في بعض نسخ المختصر كما في هامش تحقيق مختصر التحرير ص٢٨٦.

<sup>(</sup>٢) (شرح مختصر الروضة) (٣/ ٧١٨-٧١٩).

إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (١)، و لأنَّ ثمرته نيلُ السَّعادةِ الأُخرويَّةِ؛ لأَنَّها أَكملُ الثَّمراتِ، ثمَّ النَّسبُ مصلحةُ النَّف سِ؛ لأنَّ البقيَّةَ لأجلِها، وبها مُحَصِّلُ العباداتِ، ثمَّ النَّسبُ بعدَها لشِدَّةِ تعلُّقِه ببقائِها لبقاءِ الولدِ لا مُرَبِّيَ له فيُؤدِّي إلى هلاكِه، ثمَّ العقلُ بعدَه لفواتِ النَّفسِ بفواتِه، ولأنَّ به التَّكليفَ، ثمَّ المالُ.

(وَ) يُقَدَّمُ (مَا) أي: قياسٌ (مُوجِبُ نَقْضِ عِلَّتِهِ: مَانِعٌ، أَوْ فَوَاتُ شَرْطٍ) على ما مُوجِبِه ضعيفٌ؛ لأنَّ قوَّة موجبِ النَّقضِ دليلٌ على قوَّةِ العِلَّةِ المنقوضةِ.

(أَوْ) موجبُ نقضِ عِلَّتِه (مُحَقَّقٌ) أي: يُقَدَّمُ على ما موجبُ نقضِ عِلَّتِه محتملٌ؛ لأنَّ المحقَّقَ أقوى مِن المحتملِ فيُقَدَّمُ القويُّ. والمحقَّقُ (عَلَى مَا) أي: على قياسٍ (مَوجِبُهُ ضَعِيفٌ أَوْ مُحْتَمَلٌ).

(و) يُرَجَّحُ القِيَاسُ (بِانْتِفَاءِ مُزَاحِمِهَا) أي: مزاحِمٍ عِلَّتِه (فِي أَصْلِهَا) على ما لم يَنتفِ مزاحمُ عِلَّتِه فيه؛ لأنَّ انتفاءَ مزاحمِ العِلَّةِ يُفيدُ غَلَبَةَ الظَّنِّ بالعِلَّةِ، ما لم يَنتفِ مزاحمُ عِلَّتِه فيه؛ لأنَّ انتفاءَ مزاحمِ العِلَّةِ يُفيدُ غَلَبَةَ الظَّنِّ بالعِلَّةِ، (وَ) يُرَجَّعُ القِيَاسُ (بِرُجْحَانِهَا) أي: العِلَّةِ (عَلَيْهِ) أي: على مُزاحِمِها على ما لا(٢) تَكُونُ عِلَّتُه راجحةً على مُزاحِمِها لقُوَّتِه برجحانِ عِلَّتِه.

(وَ) يُرَجَّحُ أَحدُ القِيَاسَينِ (بِقُوَّةِ مُنَاسَبَةٍ) عِلَّتُه بِأَنْ يَكُونَ أَفْضى إلى مَقْصُودها أو لا يُناسِبُ نَقيضَه؛ لأنَّ قوَّةَ المناسبةِ يُفِيدُ قُوَّةَ ظنِّ العِلْيَّةِ.

(وَ) يُرَجَّحُ أَحدُ القِيَاسينِ على الآخرِ بعِلَّةِ (مُقْتَضِيَةٍ لِثُبُوتِ) الاحتياطِ؛ لأنَّ المقتضيةَ للشُّبوتِ تُفيدُ حُكمًا شرعيًّا لـم يُعلَمْ بالبراءةِ الأصليَّةِ، وما فائدتُه شرعيَّةٌ راجعٌ على غيرِه، وقِيلَ: يُرَجَّحُ بعِلَّةٍ نافيةٍ لتنمَّةِ مُقتضاها

<sup>(</sup>۱) الذاريات: ٥٦.

<sup>(</sup>٢) في (ع): لم.

بتقديرِ رُجحانِها وبتقديرِ مُساواتِها، ولتأبيدِها بالأصلِ والحُكمِ إِنَّمَا يُطلَبُ للحكمةِ، والشَّارِعُ يُحَصِّلُها بالحُكم وبنَفْيِه.

(وَ) يُرَجَّحُ القِيَاسُ بِعِلَّةٍ (عَامَّةٍ لِلْمُكَلَّفِينَ) أي: الَّذِي تَكُونُ عِلَّتُه [مُتَضَمِّنةً لمصلحةِ عُمومِ المُكَلَّفينَ على القِيَاسِ الَّذِي تَكُونُ عِلَّتُه](١) جامعةً لبعضِ المُكَلَّفينِ لكثرةِ الفائدةِ.

- (وَ) تُقَدَّمُ عِلَّةٌ (مُوجِبَةٌ لِحُرِّيَّةٍ) على مُقتضيةٍ لرقَّ على الأصحِّ.
- (وَ) عِلَّةٌ (حَاظِرَةٌ) أي: الَّتي (٢) تُوجِبُ الحظرَ أَوْلى؛ لأنَّها أحوطُ فهي مُقدَّمةٌ على الَّتي تُوجِبُ الإباحةَ.
- (وَ) تُقَدَّمُ عِلَّةٌ (لَمْ يُخَصَّ أَصْلُهَا) وهي عامَّةُ الأصلِ، بأنْ تُوجَدَ في جميع جُزئيًّا تِه؛ لأنَّها أكثرُ فائدةً ممَّا لا تَعُمُّ، كالطَّعمِ فيمَن يُعَلِّلُ به في بابِ الرِّبَا، فإنَّه موجودٌ في البُرِّ مشكر قليله وكثيرِه، بخلافِ القوتِ عندَ الحنفيَّةِ، فلا يُوجَدُ في قليلِه فجَوَّزُوا(٣) بيعَ الحِفنةِ منه بالحفنتينِ.

(أَوْ لَمْ يَسْبِقْهَا حُكْمُهَا) بِأَنْ وُجِدَ حُكْمُها مَعَها، فَتُقَدَّمُ على عِلَّةٍ حُكْمُها موجودٌ قَبْلَها؛ لأنَّ وُجودَ الحُكمِ مَعَها يَدُلُّ على تأثيرِها فيه كتعليل أصحابِنا في المبتوتةِ: أجنبيَّةٌ فلا نَفَقَة لها كالمنقضيةِ العِدَّةِ، ويُعَلِّلُ الخصمُ بأَنَّها مُعتَدَّةٌ مِن طلاقٍ أَشْبَهَتِ الرَّجعيَّةَ فعِلَّتُنا أُولى؛ لأنَّ الحُكمَ وهو سقوطُ النَّفَقَةِ وُجِدَ بؤجودِها، وقَبْلَ أن تصيرَ أجنبيَّةً كانَتِ النَّفَقَةُ واجبةً وعِلَّتُهم غيرُ مؤثّرةٍ؛ لأنَّ بوجودِها، وقَبْلَ أن تصيرَ أجنبيَّةً كانَتِ النَّفَقَةُ واجبةً وعِلَّتُهم غيرُ مؤثّرةٍ؛ لأنَّ وجوبَ النَّفَقَةِ يَجِبُ للزَّوجةِ قَبْلَ أن تَصِيرَ مُعتَدَّةً عن طلاقٍ، فوجَبَ لها النَّفَقَةُ.

<sup>(</sup>١) ليس في (ع).

<sup>(</sup>٢) في (د): الذي.

<sup>(</sup>٣) ليس في (د).

(أَوْ وُصِفَتِ) العِلَّةُ (بِ) حُكمٍ (مَوْجُودٍ فِي الحَالِ) فَيُقَدَّمُ على عِلَّةٍ موصوفةٍ بحُكمٍ يَجُوزُ وجودُه في ثاني الحالِ، كتعليلِ أصحابِنا في رهنِ المشاعِ أنَّه عينٌ يَصِحُّ بيعُها، فصَحَّ رَهنُها كالمفردِ، وتعليلُ الخصمِ بأنَّه قارنَ العقدَ مَعنَى يُصِحُّ بيعُها، فصَحَّ رَهنُها كالمفردِ، وتعليلُ الخصمِ بأنَّه قارنَ العقدَ مَعنَى يُوجِبُ استحقاقَ رفع يدِه في ثاني (١) الحالِ، فعِلَّتُنا مُحَقَّقةُ الوجودِ، وما ذُكِرَ مِن عِلَّتِهم يَجُوزُ أن يُوجَدَ، ويَجُوزُ ألَّا يُوجَدَ، فكانَتْ أوْلى.

(أَوْ عَمَّتْ) أي: اسْتَوْعَبَتِ العِلَّةُ (مَعْلُولَهَا) فَتُقَدَّمُ على عِلَّةٍ لم تَسْتَوْعِبْه، كقياسِ نا في جريانِ القِيَاسِ بينَ الرَّجُلِ والمرأةِ في الأطرافِ بأنَّ مَن أَجْرَى القِيَاسَ بينَهما في النَّفسِ أَجْرَاه في الأطرافِ كالحُرَّينِ على قولِ الخصمِ: مُختلفانِ في بدلِ النَّفسِ كمسلمٍ مع مُستأمنٍ، فإنَّه لا تأثيرَ لقولِه أنَّ العبدينِ ولو تَسَاوَيَا في القيمةِ لا يَجري القِيَاسُ بينَهما في الأطرافِ عندَه.

(وَ) تُقَدَّمُ عِلَّةٌ (مُفَسَّرَةٌ) بفتحِ السِّينِ على عِلَةٍ مُجمَلَةٍ، كقياسِنا في الأكلِ في رمضانَ أنَّه لا كَفَّارَة فيه؛ لأنَّه إفطارٌ بغيرِ مباشرةٍ، فأشبة لو ابتلع حصاةً، أَوْلَى مِن قِياسِهم: أَفْطَرَ بمُسَوِّغ جِنسِه؛ لأنَّ المفسَّرَ في الكتابِ والسُّنَّةِ مُقَدَّمٌ على المُجمَل، وكذا في المستنبَطِ فهذه الثَّلاثة ذكرَها في «التَّمهيد» (٢) وغيرِه، فتُقَدَّمُ هي وما ذُكِرَ قَبْلَها (عَلَى ضِدِّهِنَّ) كما شَرَحْناه، واللهُ أعلمُ.

النُّوعُ الثَّاني مِن القسمِ الثَّاني الَّذِي يَقَعُ التَّرجيحُ فيه بينَ مَعقولينِ:

(الفَرْعُ) ويَحصُلُ بترجيحِ القِيَاسِ بحَسَبِه مِن وجوهِ بمشاركةِ الفرعِ الأصلَ في معنّى أحمَّ مِن ذلك الأخصّ.

<sup>(</sup>۱) في «ع»: ثان.

<sup>(</sup>٢) (التمهيد في أصول الفقه) للكَلْوَذاني (١٤ ٢٤٥).

(وَيَقُوى ظَنَّ بِمُشَارَكَةٍ فِي أَخَصَّ وَيَبْعُدُ (١) الفرعُ (عَنِ الخِلَافِ فَيُقَدَّمُ): فرعٌ (مُشَارِكٌ) لأصلِه (فِي عَيْنِ الحُكْمِ، وَ) عينِ (العِلَّةِ) على الثَّلاثةِ، وهي ما يَكُونُ فرعُه مشاركًا لأصلِه في عينِها وجنسِه، وفي عينِه وجنسِها، وفي جنسِهما؛ لأنَّ التَّعْدِيَةَ باعتبارِ الاشتِراكِ في المعنى الأخصِّ يَكُونُ أَعْلَبَ على الظَّنِّ مِن الاشتِراكِ في المعنى الأحمِّ.

(فَ) يَلِي مَا تَقَدَّمَ فرعٌ مشاركٌ لأصلِه (فِي عَيْنِهَا) أي: العِلَّةِ (وَجِنْسِهِ) أي: الحُكمِ؛ لأنَّ العِلَّةَ أصلُ الحُكمِ المُتَعَدِّي، فاعتبارُ ما هو معتبرٌ في خصوصِ الحُكمِ، لأنَّ العِلَّةِ أَوْلَى مِن اعتبارِ ما هو مُعتبرٌ في خصوصِ الحُكمِ، (فَ) يلي ما تَقَدَّمَ فرعٌ العِلَّةِ أَوْلَى مِن اعتبارِ ما هو مُعتبرٌ في خصوصِ الحُكمِ، (فَ) يلي ما تَقَدَّمُ فرعٌ مشاركٌ للأصلِ (فِي عَيْنِه) أي: الحُكمِ (وَجِنْسِهَا) أي: العِلَّةِ، فيُقَدَّمُ على مشاركٌ في جنْسِهما أي: العِلَّةِ، فيُقدَّمُ على مشاركٌ في جنْسِهما أي: العِلَّةِ والحُكمِ، (فَ) يلي ذلك الفرعُ المشاركُ (فِي جِنْسِهِمَا) أي: العِلَّةِ والحُكمِ.

(وَ) يُرَجَّحُ قِياسٌ (بِقَطْعِ عِلَّةٍ فِي فَرْعِ) له على قياسٍ عِلَّةُ فرعِه مَظنونةٌ.

(وَ) يُرَجَّحُ فرعٌ (بِتَأَخُّرِهِ) عن الأصلِ في الرُّتبةِ على فرع يُساوي الأصلَ فيها؛ لأنَّ الفرعَ وإنْ كانَ مُتَأَخِّرًا عن زمنِ الأصلِ لا تَمتنعُ مُساواتُه له في الرُّتبةِ والواجبِ لفرعيَّةِ الفرع، إِنَّمَا هو التَّاخيرُ عنه باعتبارِ الرُّتبةِ لا مُطلقًا بل بالنِّسبةِ إلى ذلك الحُكمِ الَّذِي أُريدَ تُعدِيتُه إليه.

(وَ) يُرَجَّحُ حُكمُ الفرعِ (بِثُبُوتِهِ بِنَصِّ) على ما لم يَثبُتْ حُكمُ الفرعِ فيه بالنَّصِّ، وقولُه: (جُمْلَةً) لأنَّه لو ثَبَتَ حُكمُ الفرعِ بالنَّصِّ على سبيلِ التَّفصيلِ لم يَكُنْ ثابتًا بالقِيَاس.

<sup>(</sup>١) في امختصر التحرير، (ص٢٨٧): وبعد.

<sup>(</sup>٢) في (ع): جنسها.

النَّوعُ الثَّالثُ مِن القسمِ الثَّانِي الَّذِي يَقَعُ التَّرجيحُ فيه بينَ معقولينِ: (المَدْلُولُ) وهو حُكمُ الفرع.

(وَ) النَّوعُ الرَّابِعُ منه: (أَمْرٌ خَارِجٌ) ويَقَعُ التَّرجيحُ فيهما (كَمَا مَرَّ فِي) الدَّليلينِ (المَنْقُولَيْنِ) على ما تَقَدَّمَ مُفَصَّلًا.

(وَ) تُرَجَّحُ (عِلَّةٌ وَافَقَهَا: خَبَرٌ ضَعِيفٌ) كحديثِ ابنِ لهيعة وجابرِ الجُعفيّ، فكانَ أحمدُ رَحِمَه اللهُ تَعَالَى يَكتُبُ حديثَهما، فيُقالُ له في ذلك، فيقُولُ: أَعرِفُه أَعتبِرُ به، كأنِّي أستدلُّ به معَ غيرِه. يَعني يَصِيرُ حُجَّةٌ بالانضمامِ لا منفردًا، ويَقُولُ: يُقوِّي بعضُها بعضًا.

(أَوْ) وافقَ العِلَّةَ (قَوْلُ صَحَابِيٍّ) وإن لم نَجعَلْه حُجَّةً.

(أَوْ) وافَقَها (مُرْسَلُ غَيْرِهِ) أي: غيرِ الصَّحابيِّ؛ لأنَّ المرسلَ يُرَجَّح به أحدُ (۱) الدَّليلينِ فكذلك في العِلَّةِ، وهذا كلُّه على الصَّحيح.

ولَمَّا فَرَغَ من الدَّليلَينِ المنقولينِ والمعقولينِ شَرَعَ في القسمِ الثَّالثِ وهو ترجيحُ المنقولِ والمعقولِ، فقالَ:

(المَنْقُولُ وَالقِيَاسُ) فإذا وَقَعَ التَّعَارُضُ بينَ القِيَاسِ والمنقولِ الَّذِي هو الكتابُ والسُّنَّةُ، فإِنَّه (يُرَجَّحُ) منقولُ (خَاصٌ) إِنْ (دَلَّ) على المطلوبِ (بِنُطْقِهِ) لكونِ المنقولِ أصلًا بالنِّسبةِ إلى القِيَاسِ؛ لأنَّ المنقولَ مُقَدِّمَاتُه أَقُل، فيَكُونُ أقلَّ خَلَلًا،

(وَإِلّا) بأنْ كانَ المنقولُ خاصًا ودلَّ على المطلوبِ لا بنُطقِه (فَ) هو يَقَعُ على المطلوبِ لا بنُطقِه (فَ) هو يَقَعُ على درجاتٍ؛ لأنَّ الظَّنَّ الحاصلَ مِن المنقولِ الَّذِي دَلَّ على المطلوبِ لا

<sup>(</sup>١) في (ع): إحدى.

بمنطوقِه (مِنْهُ ضَعِيفٌ، وَ) منه (قَوِيٌّ، وَ) منه (مُتَوَسِّطٌ، فالتَّرجيحُ فيه بحَسَبِ ما يَقَعُ للنَّاظرِ)، فله أَنْ يَعتبِرَ الظَّنَّ منه، ومن القِيَاسِ، ويَأْخُذَ بأقوى الظَّنَينِ وإِنْ كَانَ المنقولُ عامًّا.

قالَ في «شرح الأصل»: فحُكمُه قد تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في بابِ الخبرِ، يَعني في النَّوع الثَّاني من القِسمِ الأوَّلِ في التَّرجيح بينَ مَنقولينِ (١٠).

وقال الطُّوفِيُّ: إذا تعارَضَ القِيَاسُ والعامُّ المخصوصُ فالتَّرجيحُ مبنيٌّ على ما سَبَقَ مِن أَنَّ العامَّ المخصوصَ يَبقى حُجَّةً وحقيقةً في الباقي أم لا؟ إنْ قُلْنا: يَبْقَى حُجَّةً قُدِّمَ على القِيَاسِ، مثالُه: قولُه تَعالى: ﴿ أُحِلَّ (''لَكُمُ لا؟ إنْ قُلْنا: يَبْقَى حُجَّةً قُدِّمَ على القِيَاسِ، مثالُه: قولُه تَعالى: ﴿ أُحِلَّ (''لَكُمُ الطَّيِبَاتُ ﴾ ('') عامٌّ مخصوصٌ بالخمرِ ونَحوِها مِن الطَّيِباتِ المُحَرَّمةِ، وما الطَّيِبَاتِ المُحَرَّمةِ، وما بقي منه يَتَناوَلُ لحمَ الخيلِ، فيكُونُ حلالًا، وقياسُها على البغالِ بجامعِ الصُّورةِ والولادةِ والاقتِرانِ بها في قولِه تَعالى: ﴿ وَلَقْيَلَ وَالْفِعَالَ وَالْحَمِيرَ الْمُتَعَلِّمُ وَلَا قَتِرانِ بها في قولِه تَعالى: ﴿ وَلَقْيَلَ وَالْفِعَالَ وَالْحَمِيرَ الْمُتَعَلِّمُ وَالْمَعَلِمُ المُتَقَدِّمُ (''). المُتقدِّمُ وَلَا قَدِرانِ بها في قولِه تَعالى: ﴿ وَلَقَيْلَ وَالْفِعَالَ وَالْحَمِيرَ المُتَعَلِّمُ وَلَا قَدِرانِ بها في قولِه تَعالى على الخلافُ المُتقدِّمُ (''). المُتقدِّمُ وَلَا المُتقدِّمُ ('') عَلَيْ وَالْمَعَلِمُ اللَّهُ وَلَا قَدَمَى كلامُ الطُّوفِيِّ .



<sup>(</sup>١) (التحبير شرح التحرير) (٨/ ٢٦٧٤).

<sup>(</sup>٢) في (د)، (ع): أحلت.

<sup>(</sup>٣) المائدة: ٤، ٥.

<sup>(</sup>٤) النحل: ٨.

<sup>(</sup>٥) اشرح مختصر الروضة (٣/ ٧٤٨).

## (خَاتَمُةٌ)

قد ذَكَرَ كثيرٌ مِن العلماءِ التَّراجيحَ في الحدودِ، وهي قسمانِ: عقليَّةُ، وسمعيَّةٌ؛ أي: شرعيَّةٌ، فالعقليَّةُ: هي تعريفُ الماهيَّاتِ، وليسَتْ مقصودة هنا، إِنَّمَا المقصودُ هنا الحدودُ الشَّرعيَّةُ، وهي حدودُ الأحكامِ الظَّنَيَّةِ المفيدةِ لمعانٍ مفردةٍ تصوُّريَّةٍ؛ وذلك لأنَّ الأماراتِ المُفضيةَ إلى التَّصديقاتِ كما يَقَعُ التَّعَارُضُ فيها ويُرَجَّحُ بعضُها على بعضٍ [كذلك الحدودُ السَّمعيَّةُ يَقَعُ التَّعَارُضُ فيها ويُرَجَّحُ بعضُها على بعضٍ [اللَّكَ الحدودُ السَّمعيَّةُ يَقَعُ التَّعَارُضُ فيها ويُرَجَّحُ بعضُها على بعضٍ [".

واعلَمْ أَنَّ التَّرجيحَ في الحدودِ السَّمعيَّةِ تارةً يَكُونُ باعتبارِ اللَّفظِ، وتارةً يَكُونُ باعتبارِ اللَّفظِ، وتارةً يَكُونُ باعتبارِ أمرِ خارج.

فَ (يُرَجَّحُ) باعتبارِ اللَّفظِ (مِنْ حُدُودٍ سَمْعِيَّةٍ ظَنَيَّةٍ مُفِيدَةٍ لِمَعَانٍ مُفْرَدَةٍ تَصَوُّرِيَّةٍ):

لفظٌ (صَرِيحٌ) على حدِّ فيه تجوُّزٌ، أو استعارةٌ، أو اشتراكٌ، أو غرابةٌ، أو اضطرابٌ، إنْ قُلْنا: إنَّ التَّجوُّزَ والاستعارةَ والاشتِراكَ تَكُونُ في الحدودِ.

(وَ) يُرَجَّحُ باعتبارِ المعنى بكونِ المعرَّفِ مِن أُحدِ (١) التَّعريفينِ (أَعْرَفَ) مِن الآخر.

(وَ) يُرَجَّحُ بكونِ مدلولِ أحدِهما (أَعَمَّ) من (٣) مدلولِ الآخرِ، فيُرَجَّحُ الأَعمُّ النَّاوَلَ الأَخرِ، فيُرَجَّحُ الأعمُّ اليَتَناوَلَ الأخصَّ وغيرَه، فتكثرُ الفائدةُ.

<sup>(</sup>۱) ليس في **(ع)**.

<sup>(</sup>٢) في (ع): إحدى.

<sup>(</sup>٣) في (ع): منه.

(وَ) يُرجَّحُ تعريفٌ (ذَاتِيٌّ) على عَرَضِي؛ لأنَّ التَّعريفَ به يُفِيدُ كُنْهَ الحقيقةِ بخلافِ العرضيِّ.

(وَ) يُقَدَّمُ (مِنْ هَذَا) التَّعريفِ الذَّاتِيِّ: (حَقِيقِيٌّ تَامٌّ، فَ) حقيقيٌّ (نَاقِصٌ، فَ) عقيقيٌّ (نَاقِصٌ، فَ) يلي هذا التَّعريفُ (رَسْمِيُّ كَذَلِكَ) أي: تامٌّ فناقصٌ، (فَ) تعريفٌ (لَفْظِيُّ) على ما تَقَدَّمَ بيانُه في المقدِّمَةِ.

(وَ) يُرَجَّحُ باعتبارِ أمرِ خارجٍ (بِمُوَافَقَةِ) نقل سمعي أو لُغَوِيّ، (أَوْ) بِهُ وَلَعَارَبَةِ نَقْلِ سَمْعِيٍّ ) أي: شرعي (أَوْ لُغَوِيّ) على ما لا يَكُونُ كذلك؛ لأنَّ النَّقَلَ لو كانَ لمناسبةِ فالأقربُ أَوْلى،

(أَوْ) أي: ويُرَجَّحُ أحدُ التَّعريفينِ بكونِه مُوافِقًا لـ (عَمَلِ أَهْلِ المَدِينَةِ، أَوْ) عملِ أحدِ (الخُلفَاءِ) الرَّاشِدِينَ وهم أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ وعليٌّ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عنهم أجمعينَ، (أَوْ) موافقًا لعمل (عَالِمٍ) واحدٍ لحصولِ القُوَّةِ بذلك، فيَحصُلُ التَّرجيحُ، ويُرجَّحُ أحدُ التَّعريفينِ على الآخرِ برجحانِ طريقِ اكتسابِه بأنْ كانَ طريقُ اكتسابِه قطعيًّا والآخرُ ظَنَيًّا أو اكتسابِ أحدِهما أَرْجَحَ مِن طريقِ اكتسابِ الآخرِ.

(وَبِكَوْنِ طَرِيقِ تَحْصِيلِهِ أَسْهَلَ أَوْ أَظْهَرَ) مِن طريقِ الآخرِ، فيُقَدَّمُ على غيرِه؛ لأنَّه أَفْضي إلى مقصودِ التَّعريفِ وأغلبُ على الظَّنِّ.

(و) يُرَجَّحُ أحدُ التَّعريفينِ (بِتَقْرِيرٍ) أي: بكونِه مُقَرِّرًا لـ (حُكْمِ حَظْرٍ) على ما كانَ مُقَرِّرًا لحكمِ إباحةِ (أَوْ نَفْيِ) أي: يُرَجَّحُ على مُقرِّرٍ لحُكمِ إثباتٍ (أَوْ دَوْ الآخرِ، فَيُرجَّحُ عليه، (أَوْ) دَرْءِ حَـدًّ) بـأَنْ يَلْزَمَ مِن العملِ به دَرءُ الحدِّ دونَ الآخرِ، فيُرجَّحُ عليه، (أَوْ) يَلْزَمَ مِن العملِ بِه (ثُبُوتُ عِنْقٍ، أَوْ طَلَاقٍ، وَنَحْوِهِ) فيُرجَّحُ على ما لا يَلْزَمُ مِن العمل به ذلك.

(وَضَابِطُ) أي: القاعدةُ الكُلِّةُ في (التَّرْجِيجِ: أَنَّهُ مَتَى اقْتَرَنَ بِأَحَدِ) دليلينِ (مُتَعَارِضَيْنِ أَمْرٌ نَقْلِيٌّ) كآيةٍ أو خبر، (أو) اقْتَرَنَ بأحدِهما أمرٌ (اصْطِلَاحِيٌّ) كعُرفِ أو عادةٍ (عَامٌّ) ذلك الأمرُ (أَوْ خَاصٌّ، أَوْ) اقترنَ بأحَدِهما (قَرِينَةٌ عَقْلِيَّةٌ، أَوْ) قرينةٌ (لَفْظِيَّةٌ، أَوْ) قرينةٌ (حَالِيَّةٌ، وَأَفَادَ) ذلك (زِيَادَةَ ظَنَّ؛ رُجِّحَ عَقْلِيَّةٌ، أَوْ) قرينةٌ (كَالِيَّةٌ، وَقَانَا) ذلك (زِيَادَةَ ظَنَّ؛ رُجِّحَ عِقْلِيَّةٌ، أَوْ) قرينةٌ (عَالِيَّةٌ فِي قَوَّتِه، وظنُّ إفادتِه المدلولَ، وذلك أمرٌ عقيقيٌ لا يَختلِفُ في نَفْسِه، وإنِ اختلَفَتْ مَدارِكُه ومثاراتُ الظُّنونِ الَّتِي بِها الرُّجِحانُ والتَّراجِيحُ كثيرةٌ جدًّا.

(وَ) التَّرجيحُ بالظَّنِّ (تَفَاصِيلُهُ لا تَنْحَصِرُ) لأَنَك إذا اعتبَرْتَ التَّرجيحاتِ في الدَّلائلِ مِن جهةِ ما يَقَعُ في المركَّباتِ مِن نفسِ الدَّلائلِ ومُقدِّماتها وفي الحدودِ مِن جهةِ ما يَقَعُ في نفسِ الحدودِ مِن مُفرداتِها، ثمَّ رُكِّبَتْ بَعضُها معَ بعضِ حَصَلَتْ أمورٌ لا تكادُ تَنْحَصِرُ.

قالَ مُؤلِّفُه: (وَهَذَا آخِرُ مَا يَسَّرَ اللهُ تَعَالَى بِاخْتِصَارِهِ مِنَ «التَّحْرِيرِ» معَ مَا ضُمَّ إِلَيْهِ وَهُو شَيْءٌ يَسِيرٌ، وَلَمْ يَعْرَ بِحَمْدِ اللهِ مِنْ أَبُوابِ الإِفَادَةِ بِتَعْرِيَتِهِ عَنِ الإِطَالَةِ بِتَقْصِيرِهِ، وَمَعَ اعْتِرَافِي بِالْعَجْنِ، فَلَقَدِ انْفَرَدَ بِجَمْعِ مَا لا يُدْرِكُهُ أَحَدٌ الإِطَالَةِ بِتَقْصِيرِهِ، وَمَعَ اعْتِرَافِي بِالْعَجْنِ، فَلَقَدِ انْفَرَدَ بِجَمْعِ مَا لا يُدْرِكُهُ أَحَدٌ رَامَ تَقْلِيلَ كَثِيرِهِ، جَعَلَنِي اللهُ تَعَالَى وَمَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ بِعَيْنِ التَّعَاضِي -إِذْ مَا مِنْ رَامَ تَقْلِيلَ كَثِيرِهِ، جَعَلَنِي اللهُ تَعَالَى وَمَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ بِعَيْنِ التَّعَاضِي -إِذْ مَا مِنْ أَحَدِ غَيْرَ مَنْ عَصَمَهُ اللهُ سَلِمَ - مِنْ صَالِحِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَالِتَعْمَدِ مَا لِللهُ عَلَى اللهُ على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ مُنَا لَلهُ وَصَلَى اللهُ على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ مُنَا اللهُ على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ حَالَهُ وَمَا اللهُ على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ خاتَمِ النَّبِينَ وإمامِ المُرسَدِينَ وعلى آلِه وصحبِهِ أجمعينَ وأصحابِه، وعلى التَّابِعِينَ لهم بإحسانِ إلى يومِ الدِّينِ، وأَسألُ اللهُ تَعَالَى أَنْ يُوفِّقَ مَن قَرَأَ هذا التَّابِعِينَ لهم بإحسانِ إلى يومِ الدِّينِ، وأَسألُ اللهُ تَعَالَى أَنْ يُوفِقَ مَن قَرَأَ هذا الكتابَ، ومَن سَمِعَه، ومَن استفادَ منه، ومَن أفاذ، وإليه الرُّجعى والمعادُ. الكتاب، ومَن سَمِعَه، ومَن استفادَ منه، ومَن أفاذ، وإليه الرُّجعى والمعادُ.

كَتَبَه ووَقَفَه وحَبَسَه وسَبَّلَه على طلبةِ العِلم، وجَعَلَ النَّظرَ له فيه ثمَّ لمن شاءَه اللهُ مِن بعدِه الفقيرُ فراجُ بنُ سابقِ الأثريُّ الحنبليُّ غَفَرَ اللهُ ذُنوبَه وسَتَرَ عُيوبَه، وجَعَلَه اللهُ خالصًا لوجهِه الكريم، وسببًا للفوزِ بجنَّاتِ النَّعيم لنا ولوالدِينا ولمشايخِنا والمسلمينَ أجمعينَ في تاسع صفرِ سَنَةَ ألفٍ ومِئتينِ وخمسٍ وأربعينَ ١٢٤٥. [الطُّويل]

لِغَيْسِ دُعَاءٍ فِي البَرِيَّةِ مِنْ بَعْدِي فَيَا قَارِئُا خَطِّي سَأَلْتُكَ دَعْوَةً لِيَرْحَمَنِي رَبِّي إِذَا صِرْتُ فِي لَحْدِي

فَمَا سَــهِرَتْ عَيْنِي وَلَا تَعِبَتْ يَدِي





## الفهارس العامة

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأحاديث والآثار

٣- فهرس الأشعار

٤- فهرس الأعلام

٥- فهرس الكتب

٦- فهرس الموضوعات



## فهرس الآيات القرآنية

ً الأية	السورة	الصفحة	الأيـــة
77	البقرة	0.1	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوارَبَّكُمُ ﴾
7 8	البقرة	717	﴿مَنَاعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ ﴾
79	البقرة	۱۷۸	﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ كَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَكِيكًا ﴾
٣٥	البقرة	179	﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزُوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِنْتُمَا وَلَا لَقَرَيَا مَانِهِ الشَّجَرَةَ ﴾
٤٣	البقرة	700,100	﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَوةَ وَءَا تُواْ الرَّكُوةَ ﴾
٦٧	البقرة	۲۸۰،۱۲۰	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَعُوا بَقَرَةً ﴾
٧٥	البقرة	410	﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقُ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَمَ اللَّهِ ﴾
91	البقرة	170	﴿ فَلِمَ تَعَّ نُكُونَ أَنْبِيكَ آءَ ٱللَّهِ ﴾
1.7	البقرة	101	﴿ وَاتَّبَعُواْ مَا تَنْلُواْ الشَّيَطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَنَ ﴾
184	البقرة	778	﴿ لِلنَّعْلَمْ ﴾
188	البقرة	797	﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَةً ﴾
178	البقرة	PYA	﴿إِنَّا فِي خَلْقِ ٱلسَّكَمَنَوْتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾
177	البقرة	10.	﴿ وَمَالَ الْمَالَ عَلَىٰ حُرِيِّهِ ﴾
179	البقرة	700	﴿يَتَأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾
179	البقرة	17.1	﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَواً ﴾
١٨٣	البقرة	700	﴿ كُنِبَ عَلَيْتُ مُ ٱلصِّيامُ ﴾

الاية	السورة	الصفحة	الايسة
١٨٥	البقرة	10.	﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَنكُمْ ﴾
١٨٥	البقرة	۸۷۱،۷۹۷	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ اللَّهُ مَرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْمُسْرَ ﴾
190	البقرة	787	﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَنِدِيكُمْ لِلَا لَتَهُلُكُةِ ﴾
١٩٦	البقرة	7.7	﴿ فَنَ كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْبِهِ * أَذَى مِن زَأْسِهِ • فَفِذْ يَدُّ مِن صِيَامٍ أَوْصَدَقَةٍ أَوْسَدَقَةٍ أَوْسَدَقَةٍ
197	البقرة	19.	﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِ كَ ٱلْحَجَّ ﴾
777	البقرة	779	﴿ وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرُنَّ ﴾
747	البقرة	١٦٩،١٨٩	﴿ فَيْصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ ﴾
۲۳۸	البقرة	۸۷۲	﴿ حَافِظُواْ عَلَ ٱلصَّكَوَاتِ وَٱلصَّكَاوَةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾
.770	البقرة	171	﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ ٱلْمَدِّيعَ ﴾
7.4.7	البقرة	۱۸۳	﴿ وَأَشْهِ دُوٓا إِذَا تَبَايَعْتُ مُ ﴾
7.7.7	البقرة	701	﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾
7.47	البقرة	<b>V9V</b>	﴿ وَلَا تَحْمِلُ عَلَيْنَا ٓ إِصْرًا كُمَّا حَمَلْتَهُ وَعَلَى ٱلَّذِيثَ مِن قَبْلِناً ﴾
777	البقرة	۸۷۲	﴿ حَافِظُواْ عَلَ ٱلعَسَكَوَاتِ وَٱلصَّكَاوَةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾
١٨٧	البقرة	٥٢٦	﴿ثُمَّ أَيْسُوا ٱلصِّيَامُ إِلَى ٱلَّذِلِ ﴾
77.	البقرة	189	﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾
771	البقرة	٥٣٩	﴿ وَلَا نَنكِمُوا ٱلْمُشْرِكَتِ ﴾
777	البقرة	٥٣٤،٥٠٧	﴿ وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْلُهُ رَّنَّ ﴾

الاية	السورة	السفحة	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
777	البقرة	0 2 1 60 0	﴿ وَيُمُولَهُنَّ أَحَى بِرَدِينَ ﴾
777	البقرة	140	﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعَنَ ﴾
778	البقرة	۰۳۰	﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَنَجُا يَتَّرَيَّصْنَ ﴾
7 £ 9	البقرة	٥١٦	﴿ إِنَّ اللَّهُ مُبْتَلِيكُم بِنَهُ رِفَهَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِي وَمَن لَمْ رَبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِي وَمَن لَمْ يَطَعَنهُ فَإِنَّهُ مِنِي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيكِو . ﴾
777	البقرة	٥٠١	﴿ يَكَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّـعُوا اللَّهَ ﴾
7.7.7	البقرة	٥٠٢	﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيكُ ﴾
7.00	البقرة	0 • 0	﴿ وَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَا أَنْزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِهِ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾
٧	آل عمران	779	﴿مِنْهُ مَايَثُ مُحَكَنَتُ مُنَ أُمُ ٱلْكِئْبِ وَأُخَرُ مُتَشَئِبِهَاتً ﴾
٧	آل عمران	٤٩	﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾
٧	آل عمران	7.47	﴿ وَامَنَّا بِهِ - كُلُّ مِنْ عِندِ رَيِّنًا ﴾
٧	آل عمران	7.47	﴿ وَٱلزَّسِحُونَ ﴾
٨	آل عمران	171	﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾
7.4	آل عمران	180	﴿ وَمَن يَفْعَلَ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾
٣٢	آل عمران	٤٧١	﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلكَفِرِينَ ﴾
٤١	آل عمران	٥١٢	﴿ إِلَّا رَمْزًا ﴾
٥٤	آل عمران	١٢٣	﴿ وَمُكْرُوا وَمُكْرَالَةً ﴾
97	آل عمران	, Y 0 0 0 Y A , 0 • 9	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِبُّ الْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾

الأية	السورة	الصفحة	الأيـة أو الما
1.4	آل عمران	117	﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِهَا خَلِدُونَ ﴾
110	آل عمران	180	﴿ وَمَا يَفْعَ لُواْمِنْ خَيْرِ فَلَن يُكَ غَرُوهُ ﴾
174	آل عمران	109	﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ ﴾
14.	آل عمران	188	﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَوَّا ﴾
۱۳۱	آل عمران	0	﴿يَتَأَمِّلُ ٱلْكِنَبِ﴾
١٣٤	آل عمران	٤٧١	﴿وَاللَّهُ يُحِبُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾
١٤٤	آل عمران	٨٤١	﴿ أَفَإِين مَّاتَ أَوْقُتِ لَ انقَلَتْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَىٰ بِكُمْ ۚ ﴾
109	آل عمران	778	﴿ فَيِمَا رَحْمَةِ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمَّ ﴾
109	آل عمران	10.	﴿ فَإِذَا عَنَّهُ تَ فَتُو كُلُّ عَلَى ٱللَّهِ ﴾
۱۷۳	آل عمران	0 • •	﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾
140	آل عمران	109	﴿ وَمِنْهُ مِ مِّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَادِ ﴾
١٨٩	آل عمران	100	<ul> <li>♦ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾</li> </ul>
۲	النساء	189	﴿ وَلَا تَأْكُمُوا أَمْوَ لَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾
٣	النساء	188	﴿ فَأَنكِ حُواْمًا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَلَّةِ مَثْنَىٰ وَثُلَثَ وَرُبِّعَ ﴾
٣	النساء	۸۷٦	﴿ أَوْ مَا مَلَكُتُ أَيْمَنَكُمُ }
١.	النساء	٤٧٧	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَلَ ٱلْيَتَنَىٰ ظُلْمًا ﴾
11	النساء	٤٨٦،٤٧٠	﴿ يُوصِيكُو اللَّهُ فِي أَوْلَادِ حُمَّ لِلذِّكِرِ مِثْلُ حَظِ ٱلْأُنشَكَيْنِ ﴾

الآية	السورة	الصفحة	الآيه
17-11	النساء	0 8 1	﴿ وَأَحَلُّ اللَّهُ ٱلْبَسِيعَ ﴾
١٩	النساء	<b>٧</b> ٩٨	﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُونِ ﴾
74	النساء	۸۷٦،۱٦٩	﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ ٱلْأَخْتَ يَنِ ﴾
٤٣	النساء	0 8 0	﴿ وَإِن كُننُمُ مَّ فَيْ اَوْعَلَىٰ سَفَرٍ ﴾
٤٣	النساء	٤٨٦	﴿ أَوْلَكُمْ سَنَّكُمُ ٱلنِّسَاءَ ﴾
٥٨	النساء	١٨٤	﴿ ﴾ إِنَّاللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَنَّنَتِ إِلَىٓ أَهْلِهَا ﴾
09	النساء	٨٢٤	﴿ فَرُدُّوهُ إِلَىٰ اللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾
٨٢	النساء	۷۸۲،٦۲۹	﴿ وَلَوْكَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ آخَذِكَ فَا كَثِيرًا ﴾
97	النساء	087	﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾
97	النساء	087	﴿ شَهْرَيْنِ مُتَكَابِعَيْنِ ﴾
9.7	النساء	٥١٦	﴿مَنِ اغْتَرَفَ ﴾
9.4	النساء	189	﴿ فَإِن كَا كَ مِن قَوْمٍ عَدُوِ لَكُمْ ﴾
97	النساء	189	﴿ وَهُو مُؤْمِثُ ﴾
1.1	النساء	0 8 0	﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن نَقْصُرُوا مِنَ ٱلصَّلَوْةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾
1.0	النساء	104	﴿لِتَحَكُّمُ بَيْنَ النَّاسِ ﴾
178	النساء	٤٩٩	﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِنَ ٱلصَّكِلِحَتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ﴾
108	النساء	17.	﴿ أَدْخُلُواْ الْبَابَ شَجَّدًا ﴾

٪ الاية	السورة	الصفحة	ואביי איי איי איי איי איי איי איי איי איי
104	النساء	019	﴿ مَا لَمُهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا آنِبَاعَ ٱلظَّلِنَّ ﴾
١٦٠	النساء	١٥٨	﴿ فَبِظُلْمِ مِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا ﴾
14.	النساء	109	﴿ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾
٣	المائدة	787	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ ﴾
٣	المائدة	787	﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفِ لِإِثْمِرِ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيثٌ ﴾
٤	المائدة	۸۹۰	﴿ أَحِلَ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَنَ ۗ ﴾
٦	المائدة	Y19	﴿ إِذَا تُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَمْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَمْسُحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾
٦	المائدة	٢٢٥	﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾
٦	المائدة	777	﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَأَطَّهَ رُوا ﴾
٨	المائدة	٧٢٨	﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَأَقْطَ مُوَا أَيْدِيَهُ مَا ﴾
٣٢	المائدة	۱۷۷	﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي ٓ إِسْرَتِهِ بِلَ ﴾
**	المائدة	179	﴿إِنَّمَا جَنَّ وَا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ, وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَيِّنَكُوا أَوْ يُصَكَلَبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِ مَ ﴾
٣٣	المائدة	٥١٧	﴿ إِنَّمَا جَزَاقًا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾
4.5	المائدة	٥١٧	﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾
٣٨	المائدة	۲۷۱،۲۳۸	﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَأَقْطَعُوٓ الَّيْدِيَهُمَا ﴾
٤٥	المائدة	10.	﴿ وَكُنْبَنَا عَلَيْهِمْ ﴾

﴿ الآية	السورة	الصفحة	2 21 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2
٤٤	المائدة	109	﴿ وَلَا تَشْتَرُوا بِعَايَنِي ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾
٥٩	المائدة	0 • •	﴿ قُلْ يَكَأَهُلُ ٱلْكِنَابِ هَلَّ تَنقِمُونَ مِنَّا ﴾
٦٧	المائدة	898	﴿ ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِغَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن زَّبِكٌّ ﴾
۸۳	المائدة	٦٧	﴿مِمَّا عَرَفُوا مِنَ ٱلْحَقِّي ﴾
۸۹	المائدة	779	﴿ لَا يُوَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي آَيْمَانِكُمْ (وَلَكِن يُوَاخِذُكُم ) بِمَا عَقَدَتُمُ ٱلْأَيْمَانَ ﴾
۸۹	المائدة	7.4	﴿ وَلَكُفَّارَنَّهُ ۚ إِظْمَامُ عَشَرَةِ مَسَكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِكُمْ أَوْكَسُوتُهُمْ أَوْتَحْرِيرُ رَفَّبَةٍ ﴾
. 91	المائدة	١٢٦	﴿ فَهَلَ أَنَّكُم مُنتَهُونَ ﴾
91	المائدة	٦٨١	﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَذَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآةَ فِي ٱلْخَبْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ﴾
90	المائدة	797	﴿ فَجَزَآةٌ مِتْلُ مَا قَنَلَ مِنَ ٱلنَّعَدِ ﴾
97	المائدة	110	﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَنِيدُ ٱلْبَحْرِ ﴾
97	المائدة	۸۲۸	﴿وَالْمَدَّى وَالْقَلَتِيدَ ﴾
114	المائدة	120	﴿ إِن تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكُّ وَإِن تَغَفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيرُ ٱلْمَكِيدُ ﴾
19	الأنعام	77.	﴿ وَأُوحِى إِلَّ هَنَاٱلْقُرْءَ انُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾
٧٢	الأنعام	١٦٨	﴿ أَقِيمُوا ٱلصَّكَاوَةَ ﴾
٩٠	الأنعام	٧٨٦	﴿ فِيهُ دَنَّهُ مُ اقْتَدِهُ ﴾
90	الأنعام	١٦٦	﴿ فَالِقُ ٱلْمُنِّ وَٱلنَّوَك ﴾

الاية	السورة	الصفحة	וציב בי וציב בי וציב בי וציב בי בי וציב בי וציב בי וציב בי בי וציב בי בי וציב בי
١٢١	الأنعام	ATE	﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِنَّا لَدُيُّنَّكُوا سَدُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾
181	الأنعام	٥٠٤	﴿ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُ ، يَوْمَ حَصَادِهِ *
181	الأنعام	۲۸۰	﴿وَءَاتُوا حَقَّهُ رِيَوْمَ حَصَادِهِ ﴾
1 8 0	الأنعام	۸٤٨،۱۷۱	﴿ قُل لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِى إِنَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْمَمُهُ وَإِلَّا أَن يَكُونَ مَنْ الْمَعْمُهُ وَإِلَّا أَن يَكُونَ مَنْ الْمَدْوَجُسُ ﴾ يَكُونَ مَنْ الْمَدْوَجُسُ ﴾
180	الأنعام	٨٤٩	﴿أَوْلَحْمَ خِنزِيرٍ ﴾
1 8 0	الأنعام	AVY	﴿ قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِى إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَإِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْدَمُا مَسْفُوحًا أَوْلَحْمَ خِنزِيرٍ ﴾
108	الأنعام	۲٦.	﴿ وَأَنَّ هَلَا اصِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَأَتَّبِعُوهُ ﴾
٤	الأعراف	188	﴿ وَكُم يِن قَرْبَةِ أَهَلَكُنُهَا فَجَآءَ هَا بَأْسُنَا ﴾
77	الأعراف	700	﴿ يَنْبَنِي مَادَمَ ﴾
٣٢	الأعراف	١٧٨	﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي آخْرَجَ لِعِبَادِهِ . ﴾
٣٨	الأعراف	107	﴿ أَدْخُلُوا فِي أَسَرِ ﴾
٤٤	الأعراف	٤٨١	﴿ فَهَلْ وَجَدَّتُم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَدٌ ﴾
٥٧	الأعراف	۲۲٥	﴿ سُفْنَهُ لِبَكَدِمَّيِّتِ ﴾
٨٦	الأعراف	171	﴿وَاذْكُرُوا إِذْكُنتُدْ قِلِيلًا نَكُثَّرُكُمْ ﴾
199	الأعراف	<b>٧</b> ٩٨	﴿ خُذِ ٱلْعَغُو وَأَمْرٌ بِٱلْعُرْفِ ﴾
١٣	الأنفال	٤٧٤	﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ ﴾

الاية	السورة	الصفحة	الايلة المالك الايلة
7 8	الأنفال	٥٠١	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُشِيكُمْ ﴾
٣٣	الأنفال	104	﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾
77	الأنفال	714	﴿ ٱلْنَنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَتَ فِيكُمْ ضَعْفَأَ فَإِن يَكُن يَنكُن مِنكُمْ ضَعْفَأً فَإِن يَكُن
٥	التوبة	0.V.0.7 011.0.A 747	﴿اقتلوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾
٦	التوبة	770,77	﴿ فَأَجِرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ ٱللَّهِ ﴾
44	التوبة	۱۸۲	﴿ فَالِلُوا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ إِللَّهِ ﴾
44	التوبة	٥٢٧	﴿حَقَّ يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ ﴾
45	التوبة	٥٠٣	﴿وَالَّذِينَ يَكْنِرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنِفِقُونَهَافِ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾
<b>٣</b> ٦	التوبة	१२९	﴿ وَنَكِيْلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَايُقَكِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾
٤٠	التوبة	171	﴿ فَفَدْ نَمُكُرُهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجُهُ آلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾
٤٦	التوبة	414	﴿ وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ ٱلْمُكَاتَهُمْ فَشَبَّطَهُمْ ﴾
٦٠	التوبة	104	﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُ قَرَآءِ ﴾
١٠١	التوبة	٦٧	﴿ لَا تَعْلَمُ مُ الْمُعْمَ فَعَلْمُهُمْ ﴾
۱۰۳	التوبة	٥٠٣	﴿خُذْمِنْ أَمْوَ لِمِيمَ صَدَقَةً ﴾
٣٢	يونس	174	﴿ قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكُرًا ﴾
٣٢	يونس	777	﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَالُ ﴾

الأية	السورة	الصفحة	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
٥٩	يونس	7 • 7 ، 7 7 7	﴿ فَجَعَلْتُم مِّنَّهُ حَرَامًا وَحَلَنَاكُ ﴾
٩٨	يونس	178	﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً ءَامَنَتْ ﴾
٦	هود	٤٨٤	﴿ ﴿ وَمَا مِن دَابَتُو ﴾ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا ﴾
91	هود	٥٧	﴿مَانَفْقَهُ كَيْدِرًا مِّمَّا تَعَولُ ﴾
٤١	هود	107	﴿ ﴿ وَقَالَ آرْكَبُواْفِهَا ﴾
٩٧	هود	١٢٣	﴿ وَمَا أَمْنُ فِرْعَوْتَ بِرَشِيدٍ ﴾
٦	يوسف	011	﴿ لَتَأْنُنَى بِدِي إِلَّا أَن يُحَاطَ بِكُمْ ﴾
١٧	يوسف	۱۱۲،۳۲۱	﴿ وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنِ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَدِقِينَ ﴾
77	يوسف	180	﴿إِن كَاكَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾
٣٢	يوسف	101	﴿ مَذَالِكُنَّ ٱلَّذِى لُمُتُنَّنِي فِيهِ ﴾
24	يوسف	104	﴿إِن كُنْتُمْ لِلرُّهُ عَاتَمَهُ رُونَ ﴾
٥١	يوسف	٦٦	﴿ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوَّةٍ ﴾
٨٢	يوسف	١٢٣	﴿ وَسُنَلِ ٱلْعَرْبَةَ ﴾
١٠٠	يوسف	١٦٠	﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيَ ﴾
1.4	يوسف	010	﴿ وَمَآ أَكُ ثُرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَضْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾
١٦	الرعد	٥٠٧	﴿ اَللَّهُ خَالِقُ كُلِّي شَيْءٍ ﴾
44	الرعد	777	﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَآ أَهُ وَيُثْبِثُ ﴾

الأية	السورة	الصفحة	וציי
\	إبراهيم	778	﴿ حِينَاتُ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِنُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَاتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾
٩	إبراهيم	107	﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفُوكِهِمْ ﴾
77	إبراهيم	٥١٢	﴿ مِن سُلْطَنِي إِلَّا أَن دَعَوْنُكُمْ ﴾
77	إبراهيم	777	﴿ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾
1	الحجرات	٥٣	﴿ لَا نُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَي ٱللَّهِ وَرَسُولِةٍ *
٣١-٣٠	الحجر	٥٠٧	﴿ نَسَجَدَ ٱلْمَلَتِهِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ اللَّهِ إِلَّآ إِلِيسَ ﴾
27	الحجر	310,710	﴿ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾
709	الحجر	٥٢١	﴿ إِلَّا مَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۞ إِلَّا أَمْرَأَتَهُ، فَدَّرْنَا ﴿ ﴾
١	النحل	171,170	﴿ أَنَّ أَمَّرُ ٱللَّهِ ﴾
٧	النحل	789	﴿ لَرَ تَكُونُواْ بَلِنِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ﴾
٨	النحل	۸۹۰	﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾
١٨	النحل	٤٧٢	﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾
٣٦	النحل	179	﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِ أُتَّةِ رَّسُولًا ﴾
٤٣	النحل	۲۸ ، ۸۳۰	﴿ فَسَنَالُوٓا أَهْ لَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنْتُدُ لَا تَعْلَمُونَ ﴾
٤٣	النحل	378	﴿إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾
٧٢	النحل	104	﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنَ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجًا ﴾
٧٧	النحل	107	﴿ وَمَا أَشُرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَنْحِ ٱلْبَعَبَ رِ أَوْهُواْ فَرَبُ ﴾

الأية	السورة	الصفحة	الأيه
٧٧	النحل	٤٨٤	﴿ إِنَّ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءِ قَدِيرٌ ﴾
۸۰	النحل	٥٣١	﴿ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَنْتُنَّا وَمَتَنعًا إِلَى حِينِ ﴾
٨٨	النحل	700	﴿ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَكَدُّواْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ ﴾
٨٩	النحل	771	﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَبَ تِبْيَنَا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾
٩.	النحل	٥٤٠	﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْمَدْلِوَٱلْإِحْسَنِينِ وَإِيتَآيٍ ذِى ٱلْقُرْبَكِ ﴾
۹.	النحل	710	﴿ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِوَ ٱلْإِحْسَانِ ﴾
1.7	النحل	707	﴿ إِلَّا مَنْ أُحَرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَعِنٌّ إِنَّا لِإِيمَانِ ﴾
117	النحل	7.7	﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَنذَا حَلَالٌ وَهَنذَا حَرَامٌ ﴾
170	النحل	<b>٧</b> ٦٦	﴿ وَجَادِ لَهُ مِ فِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾
١	الإسراء	١٤٨	﴿ سُبْحَنَ ٱلَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ - لَيْلًا مِن ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾
١٣	الإسراء	۸۲۸	﴿ وَكُلَّ إِنسَانِ ٱلْزَمْنَاهُ مَلَّتِهِرَهُ، فِي عُنْقِهِ . ﴾
77	الإسراء	777.077	﴿ فَلَا تَقُل لَمُ اللَّهِ ﴾
3.7	الإسراء	18.	﴿ وَأَخْفِضْ لَهُ مَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ ﴾
77	الإسراء	٤٧٣،١٨٤	﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ الزِّنَى ﴾
74	الإسراء	٤٧٧	﴿ فَلَا تَقُل لَّكُمَّا أُنِّ ﴾
٤٤	الإسراء	777	﴿ وَإِن مِّن شَقَءُ إِلَّا يُسْبَحُ بِجَدِهِ ﴾
11	الإسراء	٥٧	﴿وَلِكِنَ لَا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾

ة الآية	السورا	الصفحة	Establishmas Baladataid A 18 Cara and a manage
٤٥ ا ء	الإسرا	117	﴿ حِبَابًا مَّسْتُورًا ﴾
اء ٧٧	الإسرا	171	﴿إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِٱلْبَحْرِ ﴾
اء ۸۷	الإسرا	1876198	﴿ أَقِدِ ٱلصَّهَ لَوْةَ ﴾
اء ۸۷	الإسرا	198	﴿وَقُرْدَانَ ٱلْفَجْرِ﴾
اء ، ،	الإسرا	٦٦٣	﴿إِذَا لَّأَمْسَكُمْ خَشْيَةً ٱلْإِنعَاقِ ﴾
اء ۲۰۷	الإسرا	108	﴿يَغِزُونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾
۱۲ _	الكهف	778	﴿لِتَعْلَمَ ﴾
78-77 _	الكهف	33,773	﴿ وَلَانَقُولَنَّ لِشَانَ وَإِنِّي فَاعِلُّ ذَلِكَ غَدًّا ١٠ إِلَّا أَن يَشَآءَ اللَّهُ ﴾
11-1.	مريم	779	﴿ وَالِنَكُ أَلَا ثُكِلِمَ النَّاسَ ثَلَثَ لِسَالٍ سَوِيًّا ﴿ فَنَجَ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ ال
١٦	مريم	١٦٢	﴿وَانْكُرْ فِي ٱلْكِنْبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَدَتْ
77	مريم	779	﴿ فَقُولِتِ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيُوْمَ إِنسِيًّا ﴾
40	مريم	١١٧	﴿إِذَا قَسَىٰ أَمْرًا ﴾
00	مريم	297	﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ آَهُلَهُ ، بِٱلصَّلَوْةِ وَٱلزَّكُوةِ ﴾
٧١	مريم	191	﴿ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾
٧٥	مريم	170	﴿ فَلْيَسْدُدُ لَهُ ٱلرَّحْنَنُ مَدًّا ﴾
9.۸	مريم	٤٧٤	﴿ مَلْ يَحِسُ مِنْهُم مِنْ أَحَدٍ أَوْتَسْمَعُ لَهُمْ رِكُنَّ ﴾
٧.	طه	17.	﴿ فَأَلْقَنْهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾

[ الاية	السورة	الصفحة	الايسة
٤٠	طه	777	﴿ فَي لَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحَرَّنَّ ﴾
٤٤	طه	VVV	﴿ فَقُولًا لَهُ مَوْلًا لَّيْنًا ﴾
٧١	طه	101	﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾
۸١	طه	٤٧٣	﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ ﴾
۸۸	طه	119	﴿ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ ﴾
77	الأنبياء	۲۸۷، ۲۸۸	﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِمَـُهُ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتًا ﴾
٤٧	الأنبياء	108	﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوْنِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيدَمَةِ ﴾
74	الأنبياء	١٣٢	﴿ بَلْ فَعَكُهُ ، كَبِيرُهُمْ هَنَذَا ﴾
٧٧	الأنبياء	189	﴿ وَنَصَرَّنَهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِيكَ كَذَّهُواْ مِثَايَنَيْنَا ﴾
1.4	الأنبياء	۱۷۷،۱۷۷	﴿ وَمَاۤ أَرْسَلْنَكَ إِلَّارَحْمَةُ لِلْعَلَمِينَ ﴾
79	الحج	719	﴿ وَلَـ يَطَّوَّفُوا بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَيْدِي ﴾
٣.	الحج	١٤٨	﴿ فَٱجْتَكِنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْتُكِنِ ﴾
77	الحج	٧٦٨	﴿ فَلَا يُنَازِعُنَّكَ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾
٦٨	الحج	٧٦٨	﴿ وَإِن جَندَلُوكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾
٧٨	الحج	, 781 V9V	﴿ وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُرُ فِ ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾
٧٠	المؤمنون	100	﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ عِنَّةً أَبِلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾
1	المؤمنون	98	﴿ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿ لَا لَمُلِّ أَعْمَلُ صَلِحًا فِيمَا تُرَكُّتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةً هُوَ قَآلِلُهَا ﴾ كَلِمَةُ هُوَ قَآلِلُهَا ﴾

) الاية	السورة	الصفحة	3 <u>1</u> 31
1	النور	19.	﴿ سُورَةً أَنزَلْنَهَا وَفَرَضَنَهَا ﴾
۲	النور	777,777	﴿ الزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَحِيرٍ ﴾
٤	النور	٥١٧،٥٣٣	﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْمَنَاتِ ﴾
٤	النور	۱۳۱	﴿ فَأَجْلِدُ وَهُمْ نَسَنِينَ جَلْدَةً ﴾
٥	النور	٥١٧	﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾
٦	النور	٥٣٧	﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزَّوَ جَهُمْ ﴾
١٣	النور	178	﴿ لَوْلَا جَآءُ وَعَلَيْدِ مِأْ دَيْعَةِ شُهَدَآءَ ﴾
٣١	النور	٤٧٢	﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَى عَرْزَتِ ٱلنِّسَآهِ ﴾
٤٠	النور	777	﴿ وَمَن لَرَّ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نَّورٍ ﴾
70	الفرقان	109	﴿ وَيَوْمَ نَشَقَّقُ ٱلسَّمَآ } بِٱلْغَمَامِ ﴾
٥٩	الفرقان	109	﴿ فَسَتَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾
٦٨	الفرقان	979	﴿ وَمَن يَفْعَلَ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾
1.4	الشعراء	175	﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كُرَّةً ﴾
٣.	النمل	777	﴿ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَنَ وَإِنَّهُ بِسْعِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْسَنِ ٱلرَّحِيعِ ﴾
٣٢	النمل	٥٠٩	﴿وَأُونِيَتْ مِن كُلِّ مَنْءٍ ﴾
٤٦	النمل	178	﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ ﴾
77	النمل	100	﴿ بَلِ ٱذَّرَكَ عِلْمُهُمْ فِ ٱلْآخِرَةَ بَلْ هُمْ فِي شَكِ مِنْهَا بَلْ هُم مِنْهَا عَمُونَ ﴾

الأية	السورة	الصفحة	الأيه
٩.	النمل	180	﴿ وَمَن جَاءَ بِٱلسَّيِتَةِ فَكُبَّتَ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ ﴾
٨	القصص	104	﴿ فَالْنَفَطَ اللَّهُ مَالًا فِرْعَوْ كَ لِيكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَيًّا ﴾
10	القصص	180	﴿ فَوَكَرُهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾
٨٥	القصص	19.	﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَاكِ ﴾
١٤	العنكبوت	٥١٣	﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَسِينَ عَامًا ﴾
10	العنكبوت	184	﴿ فَأَخِينَكُ وَأَصْحَبَ ٱلسَّفِينَاةِ ﴾
٤٠	العنكبوت	١٥٨	﴿ نَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْهِ مِ ﴾
٤٦	العنكبوت	<b>777</b>	﴿ وَلَا يَحْدَدِلُوٓ أَهْلَ ٱلْكِتَبِ إِلَّا مِالِّقِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾
٤-١	الروم	101	﴿ الَّمَدَ اللَّهُ عَٰلِبَتِ الرُّومُ اللَّهُ فِي آذَنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِنْ بَعْدِ عَلَى اللَّهُ مِنْ بَعْدِ عَلَى اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ أَمْ مِنْ اللَّهُ مِنْ أَنْ مِنْ مِنْ أَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ أَنْ أَمِنْ مِنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ اللَّهُ مِنْ أَنْ أَمِنْ مِنْ أَنْ أَمِنْ مِنْ أَنِهُ مِنْ أَنْ أَمِنْ مِنْ أَنْ أَنْ أَلَّا مِنْ أَنْ أَلَّا مُ
٤	الروم	181	﴿ لِلَّهِ ٱلْأَصْرُ مِن فَبَـٰ لُ وَمِنْ بَعَـٰ لُ
70	الروم	17.	﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَا أَنتُدْ مَغْرُجُونَ ﴾
٨٢	الروم	177	﴿ هَلَ لَكُمْ مِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُم مِن شُرَكَآءَ فِهَا رَزَقَنَكُمْ ﴾
40	الروم	117	﴿ أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَنْنَا فَهُو يَتَكَلَّمُ ﴾
١٨	السجدة	٤٩٠	﴿ أَفَهَنَكَانَ مُوْمِنًا كُمَن كَاكَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُنُ ﴾
11	لقمان	110	﴿ حَنَدًا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾
0	الأحزاب	404	﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا آخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوثُكُمْ ﴾
71	الأحزاب	117	﴿ وَمَن يَقَنُتْ مِن كُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ. وَتَعْمَلْ مَسُلِحًا نُوَّيْهَا أَجْرَهَا مَرَّيِّينِ

الآية	السورة	الصفحة	الأيه
40	الأحزاب	٧١٠	﴿وَالْعَنْبِعِينَ وَالصَّلْبِمُنتِ ﴾
**	الأحزاب	१९१	﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَكُهَا لِكَىٰ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَنَّ لِا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَنَّ فِي أَزْوَجِ أَدْعِيَآبِهِمْ ﴾
٣٨	الأحزاب	19.	﴿ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنِّيقِ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَلَّهُ ﴾
٤٨	الأحزاب	715	﴿ وَدَعْ أَذَىٰ لُهُمْ ﴾
0 •	الأحزاب	898	﴿خَالِصَكَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾
٥٦	الأحزاب	٤٧	﴿ يَنَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا قَسْلِيمًا ﴾
٥٦	الأحزاب	٤٨٥	﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَتِهِكَ نَهُ. يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾
3.7	فاطر	179	﴿ وَإِن مِّنْ أُمَّةِ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾
144-140	الصافات	109	﴿ وَإِنَّكُوْ لَنَكُرُونَ عَلَيْهِم مُصْبِحِينَ اللَّ وَبِالَّذِلِّ ﴾
18.	الصافات	١٣٥	﴿ إِذَ أَبَقَ إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾
١٤٧	الصافات	107	﴿ وَأَرْسَلْنَكُ إِلَى مِاتَةِ أَلْفٍ أَوْيَزِيدُونَ ﴾
٤٤	ص	٥١٣	﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ مِنفَنَّا فَأَضْرِب يِهِ ء وَلَا تَعْنَفْ ﴾
۸۳	ص	010,710	﴿ إِلَّاعِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَمِينَ ﴾
٣.	الزمو	١٣٩	﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ ﴾
77	الزمر	0 • 9	﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾
٦٥	الزمو	, 179 £90	﴿ لَإِنْ أَفْرَكْتَ لِيَحْبَطُنَ عَمَلُكَ ﴾
Y1-Y•	غافر	171	﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿ إِذِالْأَغْلَالُ فِي أَغَنَقِهِمْ ﴾

الاية	السورة	الصفحة	2 2 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
44	الزخرف	١٦٢	﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيُوْمَ إِذظَّلَمْتُمْ ﴾
٥٨	الزخرف	٧٦٧	﴿ مَاضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ﴾
**	الزمر	189	﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَسِيَةِ قُلُوبُهُم مِن ذِكْرِ اللَّهِ ﴾
٣.	الزمر	۱۱۸	﴿ إِنَّكَ مَيِّتُ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾
11	فصلت	777	﴿ قَالَتَا أَنْيْنَا طَآبِعِينَ ﴾
٤٨	فصلت	٦٧	﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن تَجِيصٍ ﴾
٤٢	فصلت	718	﴿ لَا يَأْنِيهِ ٱلْبَطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِةٍ أَ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَبيدٍ
٣	الشورى	188	♦ كَذَلِكَ يُوحِىۤ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن مَبْلِكَ ﴾
11	الشورى	107	﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾
11	الشورى	111,627	﴿لَيْسَ كَمِنْلِهِ، شَىٰ يَرُ ﴾
٤٥	الشورى	189	﴿يَنظُرُونَ مِن طَرِّفٍ ﴾
7.	الزخرف	١٤٨	﴿ وَلَوْ نَشَآهُ لِمُتَمَلِّنَا مِنكُمْ مَّلَتِهِكُهُ ﴾
٨٢	الزخرف	٥٠١	﴿ يَنْعِبَادِ لَاخْوَقُ عَلَيْكُرُ ﴾
**	الفتح	195	﴿ عُلِقِينَ زُءُ وسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾
11	الحجرات	٤٩٨	﴿ لَا يَسْخَرْ فَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ ﴾
11	الأحقاف	100	﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَ غَرُوا لِلَّذِينَ وَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا ٓ إِلَيْهِ ﴾
40	الأحقاف	٥٠٧	﴿ تُدَمِّرُكُلُ شَيْءٍ بِأَمْرِرَتِهَا ﴾

الاية	السورة	الصفحة	A State of S
79	الاحقاف	774	﴿ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾
٣.	الأحقاف	774	﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَبَّا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ ﴾
٣١	الأحقاف	٤٩٨	﴿ يَعَوْمَنَا آجِيبُوا دَاعِي اللهِ ﴾
١٨	محمد	777	﴿ فَهَلْ بَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَن تَأْنِيهُم بَغْنَةً فَقَدْ جَاءً أَشْرَاطُهَا ﴾
19	محمد	٥٩	﴿ فَأَعْلَرَ أَنَّهُ لِآ إِلَّهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾
٣٣	محمد	717	﴿ وَلَا بُنِطِلُوا أَعْمَلَكُونَ ﴾
٣.	ق	777	﴿ بَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ أَمْتَكَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾
**	ق	٧٧	﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِ حَمَّرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ، قَلْبُ ﴾
44	ق	194	﴿ وَسَيِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ﴾
٤٤	الذاريات	١٦٦	﴿ فَيَعْمَ ٱلْمَسْهِدُونَ ﴾
47	الطور	101	﴿ أَمْ لَمُمُّ سُلَّرٌ يَسْتَعِعُونَ فِيدٍ ﴾
4.5	الطور	377	﴿ فَلَيَاتُوا بِعَدِيثِ مِثْلِهِ: ﴾
٤-١	النجم	777,771	﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْمُوَىٰٓ ۚ ۚ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحَى لَٰكِهِ
٦٨	الرحمن	08 • 68 ¥ \$	﴿ فَكِلَمَةٌ وَغَنْلُ وَرُمَّانًا ﴾
77	الرحمن	10.	﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ ﴾
08-04	الواقعة	180	﴿ لَا كِلُونَ مِن شَجَرِ مِّنِ زَقُومِ (اللهُ فَالِتُونَ مِنْهَا ٱلْبُعُلُونَ (اللهُ فَشَنْرِيُونَ مَلَيْهِ مِنَ الْمَسِيمِ (اللهِ)
78	الواقعة	١٦٦	﴿ أَمْ غَنُّ ٱلزَّرِعُونَ ﴾

الأية	السورة	الصفحة	الايسة
٧٩	الواقعة	170	﴿ لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا ٱلْمُطَهِّرُونَ ﴾
٣	المجادلة	0 { V ، \ Y •	﴿ وَالَّذِينَ يُظَنِهِرُونَ مِن نِسَآ إِمِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاّسًا ﴾
٨	المجادلة	777	﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِمٍ ﴾
١٧	المجادلة	1 8 9	﴿ لَن تُغْنِى عَنْهُمْ أَمُوا لَكُمْ وَلا أَوْلَدُهُم مِنَ ٱللَّهِ شَيًّا ﴾
۲	الحشر	۷۰۵ ۸۲۶،۸۰۸	﴿ فَأَعْتَبِرُوا يَتَأْوَلِي ٱلْأَبْصَلِ ﴾
٧	الحشر	777	﴿ كَنَ لَا يَكُونَ دُولَةً آبِيْنَ ٱلْأَغْنِيكَ وِ مِنكُمْ ﴾
٧	الحشر	۱۷۷	﴿ كَنَ لَا يَكُونَ دُولَةً أَبِيْنَ ٱلْأَغْنِيلَةِ مِنكُمَّ ﴾
۲.	الحشر	٤٩٠	﴿ لَا يَسْنَوِىٓ أَصْنَابُ ٱلنَّادِ وَأَصْنَابُ ٱلْجَنَّةِ ﴾
١.	الممتحنة	٦٧	﴿ فَإِنَّ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُوْمِنَتِ
١	المنافقون	***	﴿ إِذَا جَاءَكَ ٱلْمُنَفِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَٱللَّهُ يَضْهَدُ إِنَّا كَفُذِيرُ فَكَ ﴾ لَرَسُولُهُ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَفِقِينَ لَكُذِيرُ نَكِ ﴾
١.	المنافقون	١٦٤	﴿ لَوْلَا آلْتَرْتَوَى إِلَىٰ أَجَلِ فَرِيبٍ ﴾
٨	الجمعة	٦٧٠	﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا نُودِئَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ (فَأَسْعَوْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعُ ﴾
١	الطلاق	890	﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَقَتُدُ ٱلنِّسَآةَ ﴾
۲	الطلاق	117	﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهُ يَغْمَل لَّهُ مَخْرَبًا ﴾
٤	الطلاق	۰۳۰	﴿ وَأُولَتُ ٱلْأَخَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾

الآية	السورة	الصفحة	וצי_ג
٦	الطلاق	377,770	﴿ وَإِن كُنَّ أُولِنتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ ﴾
1	التحريم	898	﴿ يَنَانُهُا ٱلنِّي لِمَ تَحْرِيمُ مَا آحَلَ ٱللهُ لَكَ ﴾
0	التحريم	087	﴿عَسَىٰ رَيُّهُ وَإِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلُهُ وَأَزْوَنَهَا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَنتِ مُّوْمِنَتِ
۱۳	الملك	<b>*</b> 77 <b>Y</b>	﴿ وَأَسِرُواْ قَوْلَكُمْ أَوِاْجَهَرُواْ بِعِ * ﴾
٣.	الملك	180	﴿ قُلْ أَرْءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَا قُكُو غَوْرًا فَنَ يَأْتِيكُم بِمَآءِمَّعِينٍ ﴿ ﴾
٦	القلم	117	﴿ بِأَيْتِكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾
18-18	القلم	778	﴿ عُتُلِ بَعْدَ ذَالِكَ زَنِيمٍ ﴿ اللَّ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾
٨	الحاقة	١٢٦	﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنَ بَاقِيكِةٍ ﴾
1	المزمل	191	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ﴾
٣-٢	المزمل	۸۲٥	﴿ ثُواَلَّتِلَ إِلَّا قِيلَا آ اللَّهِ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ
۲.	المزمل	٤٦	﴿عَلِدَ أَن لَّن تُحْصُوهُ ﴾
71	المدثر	377	﴿ ثُمَّ نَطَرَ ﴾
٤٢	المدثر	700	﴿ مَاسَلَكَ كُرْ فِي سَفَرَ ﴾
77-77	القيامة	177	﴿ وُجُوهٌ يُوَمَهِ ذِنَّا ضِرَةً ١٤ إِنَّ رَبِّهَا فَاظِرَةً ﴾
٣٦	القيامة	179	﴿ أَيْضَسَبُ ٱلْإِنسَانُ أَن يُعْرَكُ سُدًى ﴾
٦	الإنسان	17.	﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾
٣.	النبأ	٥١٨	﴿ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴾

الاية	السورة	الصفحة	ואַבַ
١٣	الانفطار	٥٠٣	﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَصِيمٍ ﴾
١٤	الانفطار	٥٠٣	﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَلَفِي جَمِيمٍ ﴾
٦	الطارق	117	﴿ مِن مَّلَو دَافِقٍ ﴾
١٦	البروج	104	﴿ فَفَالُّ لِمَا يُرِيدُ ﴾
<b>E-1</b>	الفجر	188	﴿ وَٱلْفَخْرِ اللَّهِ وَلَيَالٍ عَشْرِ اللَّهِ وَٱلْفَغْعِ وَٱلْوَثْرِ اللَّهِ وَٱلْفَرْدِ اللَّهِ وَالْفَغْرِ
١	البلد	179	﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَكِدِ ﴾
٥	البينة	۸۰۰	﴿ وَمَا أَيْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهُ مُغْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾
٤	التين	٤٧٢	﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ فِي ٱخْسَنِ تَقْوِيمِ ﴾
٥	القدر	٢٢٥	﴿ حَتَّى مَطْلِعِ ٱلْفَجْرِ ﴾
١.	الضحى	VVV	﴿ وَأَمَّا ٱلسَّآبِلَ فَلَا نَنْهَرَ ﴾
٥	الزلزلة	104	﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾
٣-٢	العصر	٤٧١	﴿إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَغِي خُسْرٍ أَنَّ إِلَّا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا ﴾
V-1	الماعون	197	﴿ فَوَيْلُ لِلْمُصَلِينَ ﴿ اللَّهِ اللَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّ
٣	النصر	198	﴿ نَسَيَّعْ بِمَنْدِ رَبِّكَ ﴾
١	المسد	7٧0	﴿ نَبَّتْ يَدَا آبِي لَهَبٍ وَنَبَّ ﴾
١	الإخلاص	770	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ ﴾

٢\_ فهرس الأحاديث والأثار

الصفحة /	الراوي	طرف الحديث أو الاثر
771	شريح	أبشروا أبشروا أليس تشهدون أن لا إله إلا الله
119		أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم
٤٧٥		الاثنان فما فوقهما جماعة
<b>Y9Y</b>		أحب الأديان إلى الله
٥٧٦		اختر أيتهما شئت
377		إذا اختلفا المتبايعان فليتحالفا
٦٢٣		إذا التقى الختانان
٥٣٣		إذا بلغ الماء قلتين
١٨٤		إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه، ثم خرج
٣٦٠		إِذَا حَدَّثَكَ سَعْدٌ عَنْ رَسولِ اللهِ ﷺ
217	واثلة	إذا حدثناكم بالحديث على معناه فحسبكم
7/19	علي	إذا شرب هذى
٤١٢	عبد الله بن سليمان بن أكيمة	إذا لم تحلوا حرامًا، ولا تحرموا حلالا
770		إذا لم تستحي فاصنع ما شئت
0 8 9		إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم
897	أبو بردة	اذبحها، ولن تجزئ عن أحد بعدك
775	أبي	إذن يغفر الله لك ذنبك كله

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
۷۲٥		اذهبي حتى يقضي الله فيكِ
7.7.	أنس	أَرَادَ النَّبِيُّ أَنَّ يَكْتَبُ إِلَى رَهْطٍ وَأَنْاسٍ من العَجَمِ
٦٦٨		أرأيت لو كان على أمك دين
•37, • 50		ارجع فصل فإنك لم تصل
۳۸٥	أبو هريرة	أَسْبِغُوا الوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّادِ
١٣١		استاكوا
YAY	٠	استسقى رسول الله ﷺ وعليه خميصة
۸۳۷		أصحابي كالنجوم
EAY		أعتق رقبة
705,704	عمر	اعرف الأشباه والنظائر وقس الأمور
ΑV٤		أعلمكم بالحلال والحرام
۸۰۰،۷۹٥		الأعمال بالنيات
٧٩٤		الأعمال بالنية
AVE		أفرضكم زيد
٤١٩	زید بن ثابت	أفضل صلاة المرء في بيته
۸۷٤،۸۰٤		اقتدوا باللذين من بعدي
۱۷۵		اقرأ قال ما أنا بقارئ
AVE		أقضاكم علي

الصفحة ا	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
440		اكْتُبُوا لِأَبِي شَاةٍ
011		إلا الإذخر
150		إلا أن الله أحل فيه الكلام
١٨٠	علي بن أبي طالب	إلا أن يعطي الله عبدًا فهمًا في كتابه
011		إلا أهل الذمة
VV	أبو سعيد	أليس شهادة إحداكن مثل شهادة الرجل؟
٤١٨	عائشة	أما إني كنت أريد الصوم
۳۲۷		أمتي لا تجتمع على ضلالة
٥١٨		أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله
9.8	البراء بن عازب	أُمِرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنُهِينَا عَنِ الكَلَامِ
£1V	ابن عمر	أمرنا رسول الله أن نخرج صدقة الفطر
۸۱۲		أمرنا رسول الله ﷺ بالقيام للجنازة
<b>EA1</b>		أمسك عليك أربعًا
٥٧٦		أمسك منهن أربعًا
٤١٤	البراء بن عازب	آمنت بكتابك الذي أنزلت
٥٧١		أن السلب للقاتل
٨٤٥		إن الله أجاركم من ثلاث خلال
448		إن الله اختارني، واختار لي أصحابًا وأنصارًا

الصفحة 🦪	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
774		إن الله أنزل مئة وأربعة كتب
٤٨٧		إن الله تجاوز لي عن أمتي
٣٠٧	أبو مالك الأشعري	إِنَّ اللهَ تعالى أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثِ
779		إن الله تعالى عفا لأمتي عن الخطأ
٥٨٩		إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه
۸۳٥		إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا
٤٨٧		إن الله وضع عن أمتي
788		إن الله يحب أن تؤتى رخصه
٥٠٢		إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم
٧٤٤	ابن عمر	أن النبي ﷺ كان يرفع يديه
710		أن النبي ﷺ كان ينوي صوم التطوع ثم يفطر
٥٣٦		أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير
099	سعيد بن المسيب	أن أم سعد ماتت والنبي ﷺ غائب
٦٦٨		إن أمي نذرت أن تحج
٨٥٥		أن بريرة عتقت وزوجها عبد
1/1		إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام
2 8 0		إن شئت توضأت
١٨٤		إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا تتوضأ

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
<b>V11</b>		أن عليّا غسل فاطمة
078		إن من البيان لسحرًا
٤٧		أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ
१७९		إنا معاشر الأنبياء لا نورث
777		انتدب الله لمن يخرج في سبيله
۸۰۸		أنتم أعلم بدنياكم
۲۷۸		أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ
770,070		إنما الأعمال بالنيات
707		إنما الأعمال بالنية
7		إنما الكريم يوسف بن يعقوب
۸٥٠		إنما الماء من الماء
PAY		إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ،
٧٨٨		إنما نقضي بالظاهر
440		أنه بال ﷺ قائمًا
177	La La	إِنَّـهُ شَـدِيدُ الحُبِّ شِهِ، لَـوْ كَانَ لَا يَخَافُ اللهَ
		عَصَاهُ
٨٥٦		أنه ﷺ أفرد التلبية
۳۹۲		إنه يبعث أمة وحده

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
0 •		أوتيت جوامع الكلم
٤٥٣		أوه عين الربا
718		إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم
<b>3 7 7</b>		آية الكرسي سيدة آي القرآن
٥٧٧		أيما امرأة نكحت نفسها
٦٥٠		أيما امرأة نكحت نفسها
٤٨٣		أيما إيهاب دبغ فقد طهر
7.7.7		الإِيمانُ هَا هُنَا
٤٨٠		أينقص الرطب إذا يبس
٦٦٨		أينقص الرطب إذا يبس
797	عبد الله بن أبي الحمساء	بايعت النبي ﷺ قبل أن يبعث
213		البينة على المدعي
<b>V97</b>		البينة على المدعي
143,583	أبو بردة	تجزئك ولا تجزئ أحدًا بعدك
7 • 1 • 7 • •		تحريمها التكبير
117		تحيضي في علم الله ستًّا، أو سبعًا
٨٥٥	أبو رافع	تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو حلال

الصفحة ا	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٨٥٥	ميمونة	تزوجني النبي ﷺ ونحن حلالان
۸۱۲		تفترق أمتي على على ثلاث وسبعين شعبة
٤٠٠	أبو هريرة	تقاتلون قومًا
٦٦٣		التَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ
790		حديث التحلل في صلح الحديبية
897		حديث الجمع بين الصلاتين
790		حديث الصلاة في النعال
۲۸٦		حديث الضب
171		حديث النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع
٤٢٠		حديث النهي عن بيع الثمرة حتى تزهو
173		حديث الولوغ سبعًا
7.7.7		حديث تقدُّم أبي بكر في الصلاة
411		حديث تكفير الصلوات الخمس والجمعة
		لما بينهما
111		حديث جبريل عن الإسلام والإيمان
٧٩٥،٧٩٤		الحلال بين والحرام بين
٧٥٦		الخال وارث من لا وارث له
797		خذوا عني مناسكم

الصفحة 🤾	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٤١٣		الخراج بالضمان
448		خير القرون قرني
0 •	علي بن أبي طالب	خير الكلام ما قل ودل
107		دخلت امرأة النار في هرة
V98		الدين النصيحة
٥٧٩		ذكاة الجنين ذكاة أمه
718		رجم رسول الله ﷺ ماعزًا
١٦٣		ردوا السائل ولو بظلف محرق
٥٣٠		رُفعَ القَلَمُ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ
709		رُفِعَ القَلَمُ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ
709		رفع القلم عن ثلاث: النائم حتى يستيقظ
٤٨٧		رفع الله عن هذه الأمة
٥٨٢		رفع عن أمتي الخطأ والنسيان
709		رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأُ، وَالنِّسْيَانُ
777	عمر بن الخطاب	زورت في نفسي كلامًا
٤٧٠		السلام علينا وعلى عباد الله
٧١٤		السنور سبع
499	ابن عباس	الشفاء في ثلاث: شربة عسل

الصفحة ﴿	الراوي الراوي	طرف الحديث أو الأثر
V90	عبدالله بن زید	شكي إلى النبي ﷺ الرجل يخيل إليه
070		الشهر هكذا وهكذا
7P7,173 3P3,070		صلوا كما رأيتموني أصلي
108		صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ
7.1		الصيام جنة
£0A		الطواف بالبيت صلاة
۸۳	ابن عباس	علَّمه اسمَ كلِّ شيءٍ، حَتَّى علَّمَه القَصْعَةَ
٣٠٧	أبو ذر	عَلَيْكُمْ بِالجَمَاعَةِ فَإِنَّ اللهَ تعالى لَمْ يَجْمَعَ أُمَّتِي إِلاَّ عَلَى هُدًى
۳۱۳		عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
AYE		عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
478		فاتحة الكتاب أفضل سورة في القرآن
779		فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا
٤١٧	أبو هريرة	فإذا قال العبد: بسم الله الرحمن الرحيم
777,77		فإنه يبعث يوم القيامة ملبيًا
<b>* Y Y E</b>	ابن مسعود	فرب مبلغ أوعى من سامع
£47		فلا يغمس يده في الإناء
7.1		فليتق النار ولو بشق تمرة

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٥٧٧		في أربعين شاة شاة
٤٢٠		في الغنم السائمة
٤٩٠		في سائمة الغنم الزكاة
098,097		في سائمة الغنم الزكاة
٤١٨		في كل أربعين شاة شاة
۱۳٥		فيما سقت السماء العشر
779		القاتل لا يرث
٨٥١		قدموا أكثرهم قرآنا
113	أبو هريرة	قسمت الصلاة بيني عبدي
٤١٥	أبو هريرة	قضى باليمين والشاهد
77.	المغيرة	قَضَى فيهِ رَسولُ اللهِ بِالغُرَّةِ، عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ
377		قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن
<b>£ £</b> 0		قولوا: اللهم صل على محمد
٦٨٢		كالراعي يرعى حول الحمى
444	سهل بن سعد	كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمني
294		كان النبي عَلَيْقُ يقف بعرفات عند الصخرات
٧٨٥		كان ﷺ يتحنث في غار حراء
710	عائشة	کان مما نزل عشر رضعات

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
۲۲۲		الكبائر سبع
۸۳۹		كره ﷺ المسائل وعابها
٥٣		کل مسکر خمر، وکل خمر حرام
010	أبو ذر	كلكم جائع إلا من أطعمته
270		كن أبا خيثمة
٤٣٥		كن أبا ذر
£47		كن عبد الله المقتول
708	جابر	كنا لا نأكل فأرخص لنا
298	عائشة	كنت أطيب النبي ﷺ لحله وحرمه
187,87		كنت نهيتكم عن زيارة القبور
717, 115	بُريدة	كنت نهيتكم عن زيارة القبور
٤٢٠		لا تبيعوا الذهب بالذهب
۱۳۲،۱۵۲،۸۳۷		لا تبيعوا الطعام بالطعام
٣٠٧	ابن عمر	لَا تَجْتَمَعُ هَذِه الأَمُّة عَلَى ضَلَالَةٍ
787		لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن
۸۳٥		لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق
٤٣٥		لا تزوج المرأة المرأة
۸٣٦		لا تقوم الساعة حتى لا يبقى في الأرض

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
१०७		لا تمش في نعل واحدة
٥٣٧		لا تنكح البكر حتى تستأذن
448		لا تؤذوني في أصحابي
۳٦٧		لا صغيرة مع إصرار
P00, AV0, Y1V		لا صيام لمن لم يبيت النية
٤١٣		لا ضرر ولا ضرار
¥97, ¥98		لا ضرر ولا ضرار
٥٣١		لا ميراث لقاتل
440	عائشة	لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ
٤١٩	أبو بردة	لا نكاح إلا بولي
7.7.009.027		لا نكاح إلا بولي
०१२		لا نكاح إلا بولي مرشد
0 8 4		لا نكاح إلا بولي وشاهدين
0 8 4		لا نكاح إلا بولي ومرشد
٨٠٤		لا نورث ما تركنا صدقة
091.081		لا وصية لوارث
٥٠٤		لا يبولن أحدكم في الماء الدائم
٥٣٥		لا يحتكر إلا خاطئ

الصفحة	الراوي الم	طرف الحديث أو الأثر
٥٨٩		لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد
٥٣٨		لا يصلين أحد منكم العصر
771317		لا يقبل الله صلاة بغير طهور
٥٠٤		لايقتل مؤمن بكافر
747, 445, 445, 445, 445, 445, 445, 445,		لا يقضي القاضي وهو غضبان
008		لايمنعن جار جاره أن يغرز خشبة
<b>V97</b>		لا ينصرف حتى يسمع صوتًا
V90		لا يؤمن أحدكم حتى يرضى لأخيه
٥١٧		لا يؤمن الرجل في سلطانه
AYI		لأن يخطئ أحدكم في العفو
٥٩٣		لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحًا
١٢٥		لاينكح المحرم ولا ينكح
٧٠٣		لعله نزعه عرق
000		لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
۸۱۰		لقد حكمت فيهم بحكم الملك
771		لَمْ أَتَّهِمْكَ، وَخَشِيتُ أَنْ يَتَقَوَّلَ النَّاسُ
٥٧٢		لم يأخذ عمر الجزية حتى شهد عبد الرحمن
***	كعب	لما كلم الله موسى عَلَيْدِالسَّلَمْ كلمه بالألسنة

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
111		اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ
717	شهر بن حوشب	اللهمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي وَخَاصَّتِي فَأَذْهِبْ عَنْهُمُ
۸٠٩		لو سمعت شعرها قبل قتله
٥٣٢		لي الواجد يحل عرضه
098		لي الواجد يحل عقوبته
٣٥٠		ليس الخبر كالمعاين
٥٦٦		ليس الخبر كالمعاينة
٥٣٢		ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
14.		لِيَلِيَنِي مِنْكُمْ أُولُو الأَخْلَامِ وَالنُّهَى
۲۵۸		ليليني منكم أولو الأحلام والنهي
١٣٥		ما أبين من حي فهو ميت
PFA		ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام
۰۳۰		مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكِ
791	عبدالله بن عمر	ما بَلَغَني حديثُ إلَّا عَمِلْتُ به
۸۲۲	عائشة	ما بين دفتي المصحف كلام الله
710	علي	ما تری دینارًا
۱۷۸		ما سكت عنه فهو مما عفا عنه
٧٦٧		ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه

الصفحة ]	الراوي المسلم	طرف الحديث أو الأثر
404		مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكِ
777		ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه يوم القيامة
<b>V9</b> £		ما نهيتكم عنه فاجتنبوه
EAY		الماء طهور لا ينجسه شيء
٥٣٣		الماء لا ينجسه شيء
775		الماء من الماء
897		مروا أبا بكر فليصل بالناس
£ £ V		مروهم لسبع
777. 877		مطل الغني ظلم
097.097		مطل الغني ظلم
٧٩٨		المكيال مكيال أهل المدينة
787		مَنْ أَتَى عَرَّافًا لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةً
V9 £		من أحدث في أمرنا هذا
799		من أعتق شركًا له في عبد
044.844		من بدل دینه فاقتلوه
77.		من بَلَغَه القُرآنُ فقد أُنْذِرَ
V90		من حسن إسلام المرء
101		من حلف على يمين

الصفحة 🤚	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٥١٣		من حلف على يمين، فرأى غيرها خيرًا منها
*••	أبو هريرة	مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الجَمَاعَةَ
٥٦٢		من دعي إلى وليمة
£1V	ابن عمر	من شرب من إناء ذهب
۲٥٤		من عمل عملًا ليس عليه أمرنا
٧٩٨		من عمل عملًا ليس عليه أمرنا
707		من قاء أو رعف
۲۸۳		مَنْ قَالَ فِي القُرْآنِ بِرَأْيِهِ، وَبِمَا لَا يَعْلَمُ
781		من كذب علي متعمدًا
۲۸۷،۵۸۳		من مس ذكره فليتوضأ
111		من مس ذكره فليتوضأ
47.8	بسرة بنت صفوان	من مس ذكره، أو أنثييه أو رفعه فليتوضأ
٥٨٠		من ملك ذا محرم
AEV		من نام عن صلاة أو نسيها
197		من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها
٤٠٠	أبو هريرة	الناس تبع لقريش
٥٨٢		النساء ناقصات عقل ودين
478		نَضَّرَ الله امْرَأُ سَمِعَ مِناَّ حَدِيثًا فَحَفِظهُ حَتَّى بلَّغَهُ

الصفحة	الراوي الم	مرف الحديث أو الأثر
111		نعمم توضؤوا من لحوم الإبل
०४९		نُهيت عن قتل النساء
۲۸٤، ۸٤۸، ۲۷۸		هو الطهور ماؤه
117		واقعت أهلي في رمضان
٥١٤		والله، إن شاء الله
717		وإن بالحجر ندبًا
٥٤١		وفيما سقت السماء العشر
194		الوقتُ ما بَينَهما
٤٥١		ولا تتوضؤوا من لحوم الغنم
011		ولا يختلى خلاؤه
१०२		وليلبهما جميعًا
197		ومن لزمته بنت مخاض وليست عنده
٩٢٨		ويل لمن قرأهن ولم يتدبرهن
٤٣٢	عمر بن أبي سلمة	يا غلام سىم الله
779		يأتي أحدنا شهوته ويؤجر
377		يس قَلْبُ القُرْآنِ
091		يقطع الصلاة الكلب الأسود
۸٥٠،۲٨٥		يَوُمُّ القَوْمَ أَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ

٣ـ فهرس الأشعار

الصفحة	القائل أ	ر ما المنظم المن
119		إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ: شَامِتٌ
178		أشاب الصغير وأفنى الكبير
127		ونار لو نفخت فيها أضاءت
187		فإن أهلك فذي لهب لظاه
١٤٦		إن من ساد ثم ساد أبوه
187		ألقى الصحيفة كي يخفف رحله
184		ليس العطاء من الفضول سماحة
10.		إذا رضيت عليَّ بنو قشير
107	امرئ القيس	وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ
١٦٧		قوم إذا الشر أبدي ناجذته لهم
<b>Y</b> 7 <b>V</b>		إن الكلام لفي الفؤاد وإنما
878		لأمر ما يسود من يسود
888	امرئ القيس	ألا أيها الليل الطويل انجلي
<b>£</b> 77		متى تأته تعشو إلى ضوء ناره
٥١٤	الكميت	وما لي إلا آل أحمد شيعة
٥٢٦		لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى
778		لِدوا للموت وابنوا للخرابِ
٧٢٥		والقلب يطلب من يجور ويعتدي
۸۰۹		أمحمد لأنت نجل كريمة

## ٤ فهرس الأعلام

الصفحة المستحدة	العلم العلم العلم
۳۸۹	أبان بن عثمان
۳۸۲	إبراهيم بن إسماعيل
771	إبراهيم بن سيار النظام
۳۸۸	إبراهيم بن علقمة
***	ابن أبي عتيق
VV	ابن الأعرابي
٦٠	ابن البنا
797	ابن الرفعة
007, 787, 3 · 3 ، · 1 3	ابن الصلاح
777, 753, 873, 0	ابن العراقي
YAY	ابن برهان
719,117	ابن حامد
٥٣٨	ابن حزم
013,073,843,783	ابن دقيق العيد
444	ابن طریف
307,707	ابن عبد البر
۲۱۲،۳۵٤	ابن فورك

الصفحة	العلم
77 8	ابن کج
778	ابن کلاب
707	أبو إسحاق الإسفراييني
<b>٤٤</b> ٧	أبو إسحاق الشيرازي
٥٢٨	أبو الثناء الأصفهاني
٤٠٧	أبو الحجاج المزي
NYV	أبو الحسين البصري
3 • 7	أبو الطيب الطبري
٥٢، ٤٧٢، ٥١٣، ١٨٣، ٢٨٣، ٤٧٤، ٧٠٥	أبو المعالي الجويني
٤٠٩	أبو الوليد يونس
٤٠٦،١٦٥	أبو بكر الخلال
777	أبو بكر الرازي الحنفي
٤٠٨	أبو بكر بن أبي داود
<b>7</b> 0	أبو بكر بن مجاهد المقرئ
737	أبو جعفر النحاس
۸۸۳، ۹۸۳	أبو حاتم الرازي
٤٠٠	أبو حازم أبو زرعة الرازي
۲۸۳، ۸۸۳	أبو زرعة الرازي

المفحة	Salaranamarah sa Per
141,443	أبو زيد النيوسي
317	أبو طائب = مدرس المستنصرية
۳۸٦	أبو عبداته انحاكم
***************************************	أبو عيد القاسم بن سلام
<b>V4</b>	أبو علي التميمي
۰۱۳،۰۱۰	أبو منصور الإسفراييني
***	أبو نصر السجستاني
708	الأثرم
709	أحمد بـن أبي أحمـد الطبري = ابن القاص
PV: 1A: 3P1: ATT: 7FT: FFT: 0F3:	أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي = القرافي
371, 771, 877, 137, 737, 173, 000	أحمد بـن إسـماعيل الكـوراني الشافعي = الكوراني
07,207,277,273,333,073,000,0770	
01 A (0.0 (\$ /0.055 (5 ; 1 /1 ) )	ابن قاضي الجبل
07/,3/7,737,873,•33,803,	أحمد بن حمدان بن شبيب= ابن حمدان
A3, 7F, FF, VV, 111, PY1, AY1, TV1,	
7.7.7.7.17.717.717.477.407.	أحمد بن حنبل

الصفحة	العلم
• ۲۲, 3 ۲۲, ۸ ۲۲, ۲۷۲, ۵۷۲, ۸۷۲, ۳۸۲,	
3 1 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2	
۱۳۶۰ ۱۳۳۰ ۱۶۳۰ ، ۳۵۰ ، ۵۵۳، ۲۵۳، ۲۳۰،	
757, 857, 977, 777, 377, 577, 877,	
۱ ۸۳، ۲۸۳، ۲۸۳، ۲۸۳، ۷۸۳، ۸۸۳، ۴۳،	
187, 3, 7 . 3, 3 . 3, 7 . 3, 113, 713,	
313,773,073,773,+33, 133, 173,	
373,773,173,973,710,730,00	
۳۹۲،۲۸۳	أحمد بن شعيب النسائي=
٧٢١، ٨٢١، ٧٧١، ١٩١، ١١٢، ٢٢٢، ٤٥٢،	
۰۶۲، ۶۶۲، ۳۷۲، ۷۳۳، ۰۷۳، ۱۸۳، ۸۸۳،	أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية =
PP7, 1 · 3, 7 · 3, 3 · 3, 3 / 3, 7 3 3, 0 7 3,	الشيخ
343, 940, 430	_
٤٣	أحمد بن عبد الله بن أحمد البعلي = المصنف
٤٠٦، ٥٨٣، ٢٠٤	أحمد بن علي بن ثابت = الخطيب البغدادي
170	أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
149	أحمد بن نصر الخرزي
***	إسحاق بن راهويه

الصفحة	العلم
789	إسماعيل بن حماد الجوهري
	الفارابي = الجوهري
<b>***</b>	الأصمعي
<b>***</b>	الأوزاعي
730,	البيضاوي
۳۸٦	البيهقي
٣٨٨	جابر الجعفي
۸۷، ۳۰۲، ۷۷۲، ۴۳۲، ۲۳۹	جمال الدين بن عثمان بن عمر
	= ابن الحاجب
٣٢١	الحسن البصري
٤٥	الحسن بن عبد الله = البندنيجي
178	الحلواني
YYX . YYY	حمزة
Yov	حنبل بن إسحاق
441	خالد بن خويلد = ذؤيب الشاعر
٤٠٣	خلف بن تميم
474	الدارقطني
007	داود الظاهري
٤١٥	الدراوردي

(الصفحة	العلم
۳۸٦	الذهبي
***	الزبيدي
٣٧٠	سعد العوفي
۳۸۲	سعيد بن سالم القداح
۹۷۳، ۳۰۹	سفيان الثوري
737	السكاكي
۳۸٦	سليمان بن أرقم
۸٤، ۳۸۲، ۷۰۳، ۲۳، ۷۸۳، ۲۱3، ۲۲3، ٤٨٤	سليمان بن الأشعث السجستاني = أبو داود
**1	سليمان بن داود بن الجارود = أبو داود الطيالسي
PV، ۸۸۱، P۸۱، ۳۱۲، ۲۲۲، P۰۳، ۰۰3،	سليمان بن عبد القوي بن الكريم
۸٥٤، ۳٤ ه	الطوفي الصرصري = الطوفي
۷۸۸ ،۳۸۷	سليمان بن مهران الأعمش
۰۳۱،۳۱۰	السمعاني
YVV	السوسي
٤٩	سيبويه
۳۸٦	شعبة بن الحجاج
۳۸۸	الشعبي

الصفحة	العلم العلم
***	شعيب بن أبي حمزة
3.313	صالح بن أحمد بن حنبل
£90, Y • 9	صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي
۸۳	الضحاك
177, 937	الضياء المقدسي
۳۸۸	طارق بن شهاب
TVY (1 • 9	عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي
۱۰۳	عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي الشافعي = الإسنوي
011	عبد الكريم الرافعي
۳۸٥	عبد الله بن أبي أوفى
١٨٠	عبدالله بن أحمد بن حنبل
3 T Y , P • T', T'T', P VT', I AT', I F 3	عبد الله بن أحمد بن محمد الجماعيلي المقدسي = موفق الدين ابن قدامة
357185	عبد الله بن المبارك
184	عبد الله بن جعفر بن المرزبان =
**1	ابن درستویه عبد الله بن علي بن الحسين = ابن شكر

الصفحة	الغلم
**1	عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي = ابن أبي شيبة
٤٠٩	عبد الملك الطبني
۳۲۳، ۹۵	عبد الوهاب بن نصر المالكي = القاضي عبد الوهاب
717,077	عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقي
008	العسكري
۸۰۲، ۲۳۳	عضد الدين عبد الرحمن الإيجي = العضد الإيجي
٣٧٠	علاء الدين البعلي
TVA.01.00.ET	علاء الدين المرداوي
171, 971, 407, 977, • 93, 470	على بن أبي على الثعلبي = الأمدي
۳۸۹	علي بن المديني
YV ( Y V V	علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي = الكسائي
• F. AYI. TVI. 0 • Y. • IY. IIY. FIY. • YY. YOY. YOY. 3 0 Y. • FY. YAY. FIT. F0T. ITT. AFT. • FY. • FY. • FY. • FY. • FY.	علي بن عقيل بن محمد البغدادي = ابن عقيل
4444	عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي

الصفحة	العلم
<b>٣٩٢،١٨٠</b>	عمر بن رسلان = البلقيني
۱۸۱	عمر بن محمد بن عبد الله = السهروردي
474	عياض بن موسى = القاضي عياض
٤٥٩	القطب الشيرازي
018	الكميت
۸۶، ۲۷۳، ۲۸۳، ۲۸۳، ۰۰ <u>۶</u>	مالك بن أنس
408	الماوردي
P • T; YAT; VAT; 1A3; A30	المجد ابن تيمية
0 • 7 ; 777 ; 707 ; 7 • 0	محفوظ بن أحمد بن الكَلْوَذَاني الحنبلي = أبو الخطاب
٤٣	محمد بن أحمد ابن النجار
۸۲، ۲۷، ۸۷۲، ۷۸۲، ۵۲۳، ۷۲۳، ۹۷۳، ۲۸۳، ۵۱3، ۸۱3، ۲۲3، ۲۸3، 3۸3	محمد بن إدريس الشافعي
AF7, 177, 777, 007, • F7, 0F7, 7A7, 7A7, 1P7, P13, • Y3	محمد بن إسماعيل البخاري
0	محمد بن الحسين بن محمد بن خلف = أبو يعلى القاضي

العلم الصفحة		
P • ۲ ، • ۱ ۲ ، ۸۸۲ ، ۲ ۶۳ ، ۱ ۷۳ ، ۷ ٤ ٤	محمد بن الطيب بن محمد = أبو بكر الباقلاني	
۸۳	محمد بن جرير الطبري	
۳۸۹	محمد بن سيرين	
۰۷۲، ۵۸۳، ۲۸۳، ۹۸۳،	محمد بن شهاب الزهري	
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري = البرماوي	
٤٠٧	محمد بن عبد السيد	
٤٠٧	محمد بن عبد الله الصوري	
05,571,8.1,057,037,707	محمد بن عمر الرازي = الفخر الرازي	
777, 777, 777, 777, 777, 377	محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى= الترمذي	
١٦٥،١٢٣،٥٥١	محمد بن محمد الغزالي	
77,07,11,17,77,071,071,071,071,071,071,0	محمد بن مفلح بن محمد أبو عبد الله = ابن مفلح	
187	محمد بن يزيد الأزدي= المبرد	
۱۷٦،٦٥	محمود بـن أبي بكر الأرْمَوي = الأرموي	

الصفحة	العلم من مساورة
790	المزي
007, 17, 77, 17, 19, 010	مسلم بن الحجاج
۳۸۲	مسلم بن خالد الزنجي
٤٠٩	المعافي بن زكريا النهرواني
***	معمر
TAV	مهنا
٤٠٧	نصر المقدسي
٤٣٦	نصر بن محمد المروزي
۸۲، ۲۲۲، ۲۰3	النعمان بن ثابت = أبو حنيفة
۳۸۸	هشام بن عروة
TAY	هشیم بن بشیر
779	الواحدي
YVV	ورش
۳۸۸	يحي بن كثير
YAY	یحیی بن حسان
188	يحيى بن زياد الديلمي الفراء = الفراء
03, • 11, 577, 007	يحيى بن شرف النووي
444	يحيى بن معين
**	يونس بن يزيد

## ۵ـ فهرس الكتب

الصفحة والالا الا	المؤلف المؤلف	اسم الكتاب
PAY	ابن عقيل	الإرشاد
٤٨٤	الطوفي	الإشارات الإلهية
Y07	أبو إسحاق الإسفراييني	الأصول
۱۸۱	السهروردي	الأمالي
337, 537,		البدر المنير
٣٤٩	البيهقي	البعث والنشور
00 7 5 7 5 7 7 7 9 3 7 9 7 7 7 7 1 7 3 7 7 3 7 7 9 7 9 7 9 7 9 7 9 7 9 7 9 7 9 7 9 7 9 7 9	المرداوي	التحبير شرح التحرير = شرح الأصل
00•	المرداوي	تحرير المنقول = الأصل
73,10,797,903	المرداوي	تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول
<b>V9</b>	أبو علي التميمي	التذكرة في أصول الدين

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
<b>*1</b>		الترغيب
۸۳	وكيع بن الجراح	تفسير وكيع
V71,701,507,007,057	أبو الخطاب الكلوذاني	التمهيد في أصول الفقه
۸۳	الطبري	جامع البيان = تفسر الطبري
(77,777)	الضياء المقدسي	جزء الحافظ ضياء الدين المقدسي
٤٣٨	السبكي	جمع الجوامع
771	البخاري	خلق أفعال العباد
٤٤	البعلي = المصنف	الذخر الحرير بشرح مختصر التحرير
***	أبو نصر السجستاني	الرد على من أنكر الحرف والصوت
٥٠٠	الشافعي	الرسالة
٣٠٩	ابن قدامة	روضة الناظر
1.4	البِرماوي	شرح الألفية
۳۷۲	ابن رجب الحنبلي	شرح الترمذي
۱۸، ۱۸۰	القرافي	شرح التنقيح
YVA	السرخسي	شرح الغاية
317, 7.27, 9 · 3, 770	ابن النجار	شرح الكوكب المنير

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
٣٦٦	الكوراني	شرح جمع الجوامع
۹۷، ۹۰۳، ۵۷۳،	الطوفي	شرح مختصر الروضة
۲۷۱، ۹۹۳،	البخاري	صحيح البخاري
٥٨٢، ٧٥٣، ٤٤٤، ٣٥٤	مسلم بن الحجاج	صحيح مسلم
Yol	للكلوذاني	العدة في أصول الفقه
777	ابن حجر	فتح الباري
۸۹۱،۷۵۳،	ابن مفلح	الفروع
٥٧، ٣١٢، ٦٤٢، ٧٨٢	الفيروزآبادي	القاموس المحيط
٣٦٩	العلائي	القواعد
0 2 9 . 0 2 A . 2 2 2	ابن اللحام	القواعد الأصولية
770	الشيرازي	اللمع
081	ابن عبد الهادي	المحرر
P • Y > 1 A Y	الفخر الرازي	المحصول
773,10,2VT	ابن النجار	مختصر التحرير
799	أحمد بن حنبل	المسند
191,973	آل تيمية	المسودة

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
YF; FA(; PA(; +77; 33Y	الفيومي	المصباح المنير
777	محمد بن أبي الفتح البعلي	المطلع على ألفاظ المقنع
779	أبو يعلى	المعتمد
217	ابن مندة	معرفة الصحابة
77, 07, 17, 041	ابن حمدان	المقنع
۳٦٧	ابن تيمية	منهاج السنة
٤١٩	مالك بن أنس	الموطأ
111,47	ابن حمدان	نهاية المبتدئين
737,757	ابن عقيل	الواضح في أصول الفقه



## ٦\_ فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٧	مقدمة العلامة الأصولي أحمد سبالك
٩	مقدمة العلامة اللغوي عادل عبد الحميد
11	مقدمة التحقيق
١٨	التعريف بالمؤلف الإمام البعلي
70	التعريف بكتاب «الذخر الحرير»
**	منهج العمل في التحقيق
79	توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه
٣١	توصيف النسخ الخطية
٣٥	نماذج من النسخ الخطية
24	مقدمة المؤلف
24	سبب تأليفه الكتاب
٤٤	تسمية المؤلف لكتابه
٤٥	شرح مقدمة المختصر
٤٥	فائدة في اسم الله الأعظم
٤٥	الحمد لغة، واصطلاحًا
٤٦	سبب ابتداء المؤلف بالبسملة
٤٧	معنى الصلاة والسلام عليه ﷺ

الصفحة	الوضوع المستعملة
٤٧	فضله ﷺ على جميع الخلق
٤٨	المقصود بالآل
٤٨	تعريف الصحابي
٤٨	في الصلاة على غير الأنبياء
٤٩	معنی (أما بعد)
٥٠	التعريف بمختصر التحرير
٥٠	المراد بالاختصار
٥٠	حكم الاختصار
٥١	منهج مختصر التحرير واصطلاحاته
٥٢	معنى الرجاء
٥٢	معنى التوفيق
٥٣	محتوى المقدمة
٥٣	أهمية مقدمات العلوم
٥٤	متى يتميز العلم عن العقل
٥٤	تعريف مطلق الموضوع
٥٤	موضوع علم أصول الفقه
٥٤	موضوع الفقه
٥٤	موضوع علم الطب

الصفحة	ا <u>لـ وضـ وع</u> المتعدد
٥٤	موضوع علم النحو
٥٤	موضوع علم الفرائض
00	أنواع العوارض
00	ما يتوقف عليه معرفة العلوم
٥٦	الأصول لغة، واصطلاحًا
٦٥	إطلاقات الأصل
٥٧	الفقه لغة
٥٧	المراد بالفهم
٥٧	الفقه اصطلاحًا
٥٧	تعريف الحكم
٥٨	تعريف الفقيه
٥٨	تعريف أصول الفقه علمًا
٥٩	تعريف الأصولي
٥٩	الغاية من معرفة الأصول
٦٠	حكم معرفة علم الأصول
٦٠	ما يستمد منه أصول الفقه
71	معنى قوله (فصل)
71	الدليل لغة، وشرعًا

الصفحة	الموضوع الها الموضوع على الموضوع المو
77	وقت حصول المطلوب
77	تعريف المستدل
77	قواعد الإسلام الأربع
٦٣	المستدل به، وعليه، وله
٦٣	النظر لغة، واصطلاحًا
٦٣	إطلاقات الفكر
٦٣	الفكر اصطلاحًا
78	التصور والتصديق
70	فصل في العلم
٦٥	حد العلم
11	إطلاقات العلم
٦٧	نسبة المعرفة إلى العلم
٦٨	علم الله تعالى
٦٨	علم المخلوقات وأنواعه
٧٠	فصل في المعلوم
٧٠	أقسام المعلومات
٧١	نسبة الحقائق بعضها لبعض
٧٣	فصل في الذكر الحكمي

الصفحة	ا <u>لوضوع</u> المادية
٧٣	أقسام الذكر الحكمي
٧٥	أقسام الجهل
٧٦	فصل في العقل
٧٦	المقصود بالعقل
٧٦	ماهية العقل
٧٧	محل العقل
VV	تفاوت العقول
٧٨	فصل في الحد
٧٨	الحد لغة، واصطلاحًا
٧٨	شروط الحد
٧٩	أقسام الحد
۸١	ما يرد على الحد
۸١	ما لا يرد على الحد
۸۳	فصل في اللغة
۸۳	اللغة توقيف والأدلة على ذلك
۸۳	أقسام ألفاظ اللغة
٨٤	سبب الكلام على اللغة
Λž	اعتراض وجوابه

الصفحة	الموضوع المستعدد المس
٨٥	أهمية دلالة اللغة
٨٥	سبب وضع اللغة
۸٥	حقيقة اللغة
٨٦	حقيقة الصوت عند المختصِر واعتراض المؤلف عليه
٨٦	اللفظ لغة واصطلاحًا
٨٦	القول لغة، واصطلاحًا
۸٧	إطلاقات الوضع
۸٧	الاستعمال اصطلاحًا
۸۷	الحمل اصطلاحًا
۸٧	اللغة نوعان
۸۸	المركب عند النحاة، والأصوليين
٨٩	أقسام المفرد: مهمل، ومستعمل
٨٩	أقسام المستعمل: الأول: الفعل وأنواعه
9.	الثاني من أقسام المفرد المستعمل: الاسم
9.	الثالث من أقسام المفرد المستعمل: الحرف
91	أقسام المركب: مهمل ومستعمل
91	أقسام المركب المستعمل
94	إطلاقات المفرد

الصفحة	الم وضوع
90	فصل في الدلالة
90	تعريف الدلالة
90	أنواع الدلالة المطلقة
90	أنواع الدلالة اللفظية
97	أقسام دلالة اللفظ الوضعية
97	أقسام الدلالة
9.۸	الفرق بين دلالة اللفظ والدلالة باللفظ
٩٨	أنواع الملازمة بين اللازم والملزوم
99	فصل في اللفظ المفرد
99	متحد اللفظ والمعنى
1 • ٢	متعدد اللفظ دون المعنى
1.4	متعدد المعنى دون اللفظ
1.4	متعدد اللفظ والمعنى
١٠٤	ما لا ترادف فيه
1.0	تعريف العلم
١٠٦	أقسام العلم
١٠٦	حقيقة اسم الجنس
1.4	الفرق بين علم الجنس واسم الجنس

الصفحة	الموضوع
۱۰۸	فصل في الحقيقة
۱۰۸	معنى الحقيقة
۱۰۸	أنواع الحقيقة
١٠٨	أقسام الحقيقة العرفية
١٠٩	الصلاة والدعاء شرعًا
11.	الصلاة والدعاء لغة
11.	الاستثناء في الإيمان
11.	التصديق
111	الفرق بين الإسلام والإيمان
115	فصل في المجاز
115	المجاز لغة واصطلاحًا
115	عُدل عن الحقيقة للمجاز لفوائد
118	يصار إلى المجاز في خمسة وعشرين نوعًا
17.	فائدة في العلاقة المشابهة
171	شرط صحة استعمال المجاز
171	المجاز ثلاثة أقسام
١٢٢	يعرف المجاز بسبعة أمور
١٧٤	أكثر العلماء على جواز الاشتقاق من المجاز

الصفحة	الموضوع المستعملين الم
178	محال المجاز وأقسامه ستة
١٢٦	الاستدلال بالمجاز
١٢٦	المجاز لا يقاس عليه، ويستلزم الحقيقة
177	لفظا الحقيقة والمجاز
177	الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ
١٢٧	ما ليس حقيقة ولا مجازًا
179	فصل في وقوع المجاز
١٢٩	القرآن والسنة فيهما مجاز
14.	هل في القرآن لفظ غير عربي؟
14.	تعارض الحقيقة والمجاز وأمثلة عليه
۱۳۱	تعارض مجاز زيادة ونقص
١٣٢	فصل في الكناية
١٣٢	الكناية نوعان
١٣٢	التعريض ليس بمجاز
١٣٤	فصل في الاشتقاق
148	أهمية الاشتقاق
148	الاشتقاق لغة
178	اللفظ قسمان

الصفحة	الموفوع المستقالة الموفوع
148	أنواع الاشتقاق
170	أركان الاشتقاق
170	أنواع التغيير الظاهر
140	التغيير المقدر
١٣٦	حد اللفظ المشتق
۱۳۷	الاشتقاق الأوسبط
۱۳۷	الاشتقاق الأكبر
١٣٧	الاشتقاق يطرد كثيرًا
۱۳۷	إطلاق المشتق على الشيء نوعان
۱۳۸	صفات الله تعالى قديمة، والخلاف في ذلك وجوابه
149	شرط المشتق
149	اشتقاق اسم فاعل من المحل
18.	حقيقة الخلق
181	فصل في ثبوت اللغة بالقياس
181	الخلاف في ذلك على قولين
181	فائدة الخلاف في ثبوت اللغة بالقياس
187	يمنع القياس في اللغة في أربعة أمور
754	فصل في معاني الحروف

الصفحة	الم وضوع
787	المراد من الحروف
188	الواو العاطفة ومعناها
188	معاني الفاء العاطفة
187	معاني حرف «ثم»
١٤٦	معاني حتى العاطفة
١٤٧	معاني حرف (من)
189	معاني حرف «إلى»
10.	معاني حرف (على)
101	معاني حرف (في)
104	معاني اللام الجارة
100	معاني حرف «بل»
١٥٦	معانيٰ حرف «أو»
104	معاني حرف «لكن»
١٥٨	معاني حرف الباء
17.	معاني حرف «إذا»
171	معاني حرف «إذ»
177	معاني حرف «لو»
١٦٣	معاني حرف «لولا»

الصفحة	الموضوع
١٦٤	فصل في أن مبدأ اللغات توقيف
١٦٤	أسماء الله توقيفية
178	طرق معرفة اللغة ثلاثة
١٦٧	الأدلة النقلية قد تفيد اليقين
١٦٨	بطلان كل دعوى تعارض القرآن
١٦٨	الواجب تقديمه من معاني الألفاظ عند احتمال التعارض
۱۷۳	فصل في معاني الأحكام
١٧٣	يطلق الحسن والقبح لثلاثة اعتبارات
١٧٤	ينقسم الفعل إلى حسن وقبيح
۱۷٤	تعريف الحسن والقبيح
140	فعل غير المكلف
140	كيفية شكر المنعم
140	كيفية معرفة الله
170	حكم شكر الله ومعرفته، وهل هناك فرق بينهما
١٧٨	حكم الأعيان والعقود المنتفع بها
179	لم يخل زمان من شرع
١٨٠	فتوحات العلماء والأولياء
١٨١	تعريف الإلهام، وحكم العمل به

الصفحة	الموضوع
١٨٢	فصل في الأحكام
١٨٢	الحكم الشرعي اصطلاحًا
١٨٢	تعريف الخطاب
١٨٣	أقسام الحكم الشرعي خمسة: الواجب، والمندوب
١٨٤	المحرم، والمكروه، والمباح
۱۸٥	الحكم الشرعي الوضعي
١٨٦	فصل في الواجب
۲۸۱	الواجب لغة، وشرعًا
۱۸۸	النية شرط ترتيب الثواب
149	أقسام التصرفات ثلاثة
١٨٩	الفرض لغة
19.	الفرض شرعًا
191	الفرض كالواجب في الثواب
191	الألفاظ التي هي نص في الوجوب
195	ما لا يتم الوجوب، والواجب إلا به
190	فصل في العبادة والوقت
197	تعريف الأداء
197	تعريف الأداء القضاء

الصفحة	الموضوع
191	الإعادة
191	الواجب المضيق
191	الواجب الموسع
7	فرض العين، وفرض الكفاية
7	سنة العين
7.1	سنة الكفاية
۲۰۳	الواجب بحسب ذاته قسمان
7.7	فصل في الحرام
7.7	حد الحرام
7.7	أسماء الحرام
۲۰۷	اشتباه محرم بمباح
Y•A	كون الفعل الواحد واجبًا حرامًا
711	أحكام الساقط على جريح
717	فصل في المندوب
717	المندوب لغة وشرعًا
317	أسماء المندوب
317	مراتب المندوب
710	أحكام المندوب

الصفحة	الموضوع المامين الموضوع المامين
717	فصل في المكروه
717	المكروه اصطلاحًا
*17	أحكام المكروه
719	إطلاقات المكروه
771	فصل في المباح
771	المباح لغة وشرعًا
777	أسماء المباح، وإطلاقاته
777	الإباحة نوعان: شرعية وعقلية
777	الجائز لغة، واصطلاحًا
777	إطلاقات الجائز
770	فصل في أحكام خطاب الوضع
770	حد خطاب الوضع
777	ما لا يشترط في خطاب الوضع
***	أقسام خطاب الوضع أربعة: الأول: العلة
777	العلة لغة، وعقلا
777	العلة شرعة ثلاثة معان
74.	الثاني من أقسام خطاب الوضع: السبب
771	السبب لغة، وشرعًا

الصفحة	service and the service of the servi
747	معاني السبب
777	السبب قسمان
777	الثالث من أقسام خطاب الوضع: الشرط
777	الشرط لغة
377	إطلاقات الشرط
377	الشرط شرعًا
740	الشرط باعتبار المشروط نوعان
770	الشرط باعتبار إدراك العلاقة مع المشروط أربعة أنوع
747	استعمالات الشرط اللغوي
777	الرابع من أقسام خطاب الوضع: المانع
777	المانع اصطلاحًا
777	المانع نوعان
۲۳۸	الفساد والصحة من خطاب الوضع
۲۳۸	حد الصحة في العبادة
744	حد الصحة في المعاملة
137	تعريف الإجزاء
787	إطلاقات الصحة
737	حد البطلان والفساد

الصفحة	الموضوع
7 2 2	تعريف النفوذ
7 8 8	العزيمة لغة، وشرعًا
780	الرخصة لغة وشرعًا
787	أنواع الرخص
7 £ A	حقيقة العزيمة والرخصة
7 £ 9	فصل في المحكوم فيه وهي الأفعال
7 £ 9	التكليف لغة وشرعًا
7 £ 9	حقيقة المحكوم فيه
70.	التكليف بالمحال وأقسامه
701	شرط صحة التكليف بالفعل
307	ما يشترط في المحكوم عليه، وما لا يشترط
700	الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وأصولها
707	الفائدة في خطاب الكفار بذلك
707	تكليف السكران والمكره
701	موانع التكليف
771	أدلة الفقه أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس
774	باب في الدليل الأول: الكتاب (القرآن)
774	تعريف الكتاب والقرآن

الفهارس العامة

الصفحة	الموض وع
778	حقيقة الكلام
777	حقيقة الكتابة
۲۷۳	حدالصوت
478	في بعض آيات القرآن إعجاز
478	يتفاضل القرآن ويتفاضل ثوابه
770	أحكام البسملة
777	أقسام الإمالة
777	ما تصح القراءة به في الصلاة
444	حكم القراءة الشاذة
۲۸٠	المحكم والمتشابه
۲۸۰	أسباب المتشابه
۲۸۱	ما ليس في القرآن
7.7	حكم دوام الإجمال
7.7	ما يحرم التفسير به
7.0	باب في الدليل الثاني: السنة
7.0	السنة لغة، واصطلاحًا
440	إطلاقات السنة
7.47	حجية السنة

الصفحة	الم وضوع
***	ما عصم منه الأنبياء بعد البعثة
791	فصل في تعارض قوله وفعله ﷺ
797	فائدة في التأسي به ﷺ
<b>79</b> A	لا تعارض في فعليه ﷺ
799	لا تعارض في فعله وقوله ﷺ، وهو أقسام أربعة
799	القسم الأول: ألا يدل دليل على التكرار والتأسي
٣٠١	القسم الثاني: أن يدل الدليل على التكرار والتأسي
4.4	القسم الثالث: أن يدل دليل على التكرار دون التأسي
٣٠٣	القسم الرابع: أن يدل الدليل على التأسي دون التكرار
7.8	فائدة في فعل الصحابة رَضِيَالِيَّهُ عَنْافر
7.0	باب في الدليل الثالث: الإجماع
7.0	الإجماع لغة، واصطلاحًا
٣٠٦	حجية الإجماع
۳۰۸	كيفية ثبوت الإجماع
۳۰۸	من لا تعتبر مخالفتهم في انعقاد الإجماع
711	من يعتد بمخالفته في الإجماع
717	من ليس إجماعه بحجة
٣١٥	ما يشترط وما لا يشترط لانعقاد الإجماع

الصفحة	الموضوع
717	الإجماع السكوتي وشروطه
417	ما لا يتصور من الإجماع
419	مستند الإجماع
419	حكم مخالفة الإجماع
471	إذا اختلف مجتهدوا العصر على قولين؟
***	حكم اتفاق مجتهدي عصر ثان على أحد قولي العصر الأول
47 8	فيما لو مات أرباب أحد القولين أو رجعوا
440	اتفاق مجتهدي عصر بعد اختلافهم
440	ما يصح فيه تمسك بإجماع، وما لا يصح
***	فصل في أحكام تتعلق بالأمة
444	فصل في الأبحاث المشتركة بين الأدلة الثلاثة
444	ما يشترك فيه الكتاب والسنة والإجماع
444	السند والمتن لغة، واصطلاحًا
٣٣٠	الكلام نوعان: خبر، وإنشاء وتنبيه
**.	تعريف الخبر
TY	إطلاقات الخبر
444	القضية نوعان
440	ما يندرج في الإنشاء والتنبيه

الصفحة	الموضوع "
٣٣٨	الظِّهار هل هو خبر أو إنشاء؟
444	الإنشاء ضربان
444	يتعلق بمعدوم مستقبل اثنتا عشرة حقيقة
781	فصل في الخبر
781	الخبر نوعان: صدق، وكذب
737	الخبر من حيث ما يعرض له ثلاثة أقسام
737	القسم الأول: الذي علم صدقه، وهو أربعة أنواع
337	القسم الثاني: عكس الأول
337	القسم الثالث: ما لا يعلم صدقه ولا كذبه، وهو ثلاثة أنواع
780	مدلول الخبر
787	الخبر ينقسم إلى: متواتر، وآحاد
787	التواتر لغة، واصطلاحًا
757	الشرائط المعتبرة في التواتر
781	المتواتر قسمان: لفظي، ومعنوي
789	الضابط في حصول التواتر
40.	ما يمتنع في التواتر
401	ما لا يشترط في المخبرين
707	خبر الأحاد، وتعريفه

الصفحة	الموضوع
404	المستفيض والمشهور داخلان في الآحاد
408	تعريف المستفيض، وحصول العلم به
401	العمل بخبر الأحاد
800	الدلالة على صدق الخبر ظنَّا
<b>70</b> A	الانفراد بالخبر مع توافر دواعي نقله
<b>70</b> A	ما يعمل فيه بخبر الواحد
٣٦٢	فصل في الرواية
777	الرواية والشهادة اصطلاحًا
٣٦٣	شروط أداء الرواية
٣٦٤	العدالة لغة، واصطلاحًا
۳٦٧	في تكرار الصغائر من الراوي
٣٦٨	رواية الكاذب
٣٦٨	حد الكبيرة
٣٧٠	رواية المبتدع
***	رواية المتساهل، والمجهول
۳۷۳	صفات الراوي التي لا تقدح في روايته
700	فصل في الجرح والتعديل
770	شروط قبول الجرح

الصفحة	الموضوع
۳۷۷	ما يكفي في مسائل الجرح والتعديل
444	يقدم جرح على تعديل
444	مراتب التعديل
۳۸۲	التعديل المبهم
۳۸۳	حد الجرح والتعديل
347	التدليس لغة، واصطلاحًا
3 8 7	التدليس قسمان: مضر، وغير مضر، وحكمه
441	فصل في بيان الصحابي ومعرفته
491	تعريف الصحابي
498	الصحابة كلهم عدول
490	المراد بعدالة الصحابة
490	تعريف التابعي
490	طرق ثبوت الصحبة
441	فصل في مستند الصحابي وغيره
<b>797</b>	مستند الصحابي عنه ﷺ نوعان
499	فائدة في قول الصحابي: «كنا نفعل» و«كانوا يفعلون»
٤٠١	مراتب مستند غير الصحابي: الأولى: قراءة الشيخ
٤٠١	الثانية: قراءة الراوي على الشيخ

الصفحة	الموضوع
٤٠٠١	الثالثة: قراءة غير الراوي على الشيخ
٤٠٤	ما لا يحرم على الراوي روايته
٤٠٤	الرابعة: الإجازة
٤٠٤	أعلى الرواية بها: المناولة
٤٠٥	المكاتبة
٤٠٦	الإجازة وأقسامها
<b>£•V</b>	من تجوز له الإجازة، والعكس
٤٠٩	صيغة الرواية بالإجازة
٤٠٩	ما لا تجوز الرواية به
٤١٠	الوجادة
٤١١	من رأى سماعه بخطه ولم يذكره
11,3	فصل في الرواية بالمعنى
8,17	شروط الرواية بالمعنى
817	في قبول زيادة الثقة الضابط
773	ما يقدم عليه خبر الواحد
274	ما يعمل فيه بالحديث الضعيف
270	فصل في المرسل
270	المرسل عند الأصوليين

الصفحة	الم وضوع
670	المعضل والمنقطع
573	مرسل غير الصحابي ليس بحجة
277	باب في الأمر
277	الأمر حقيقة ومجاز
271	حد الأمر
173	تعريف الاستعلاء والعلو
٤٣١	معاني صيغة «افعل» خمسة وثلاثون
٤٤٠	الأمر المجرد
133	الأمر المعلق
257	القضاء بالأمر الأول
733	الأمر بمعين
288	الأوامر المقترنة بغيرها
113	النهي والفرق بينه وبين الأمر
££A	الأمران المتعاقبان
٤٥٠	باب في النهي
٤٥٠	تعريف النهي، وبيان صيغته
٤٥٠	معاني النهي
207	أقسام المنهي عنه

الصفحة	الموضوع
200	النهي يقتضي الفور والدوام
203	متعلق النهي
٤٥٨	باب في العام والخاص
801	العام اصطلاحًا
१०९	الخاص اصطلاحًا
१०९	أقسام العام والخاص بحسب المراتب
٤٦٠	صفة اللفظ والمعنى
277	مدلول العموم
٤٦٣	الفرق بين الكلي والكل
१७१	دلالة العموم
٤٦٦	صيغ العموم
٤٧٥	أقل الجمع ثلاثة، وما لا يحمل عليه
٤٧٦	عموم اللفظ بالعرف في ثلاثة أمور
٤٧٧	عموم اللفظ بالعقل في ثلاثة أمور
٤٧٨	أحكام العام المخصوص
٤٨٠	حالات العام إذا قصر على بعضه
٤٨٠	جواب الشارع قسمان
283	صورة السبب لا تخص

الصفحة	الموضوع المستعدد المعادلة المع
٤٨٥	ما يصح إطلاقه
٤٨٧	المقتضى والمضمر عامان
٤٨٨	عموم الفعل المتعدي الذي حذف مفعوله
٤٨٩	تخصيص العموم بالنية
٤٩٠	عموم المفهوم
897	فصل في عموم أفعاله عِيْظِيْر
897	الفعل المثبت لا عموم له
298	فعله ﷺ لا عموم له
१९१	الخطاب يعم غير المخاطب
890	خطابه ﷺ ثلاثة أنواع
£9A	فصل في ألفاظ العام
٥٠٤	فصل في دلالة الاقتران
٥٠٦	باب التخصيص
٤٠٦	الخاص، والتخصيص
0 • V	ما يجوز في التخصيص
٥٠٨	لا تخصيص إلا فيما يصح توكيده بـ «كل»
٥٠٨	إطلاقات المخصّص
٥٠٨	المخصِّص قسمان: منفصل، ومتصل

الصفحة	الموضوع المالية الموضوع المالية المالي
٥٠٨	تعريف المخصص المنفصل، وأقسامه
٥١٠	المخصص المتصل وأقسامه
٥١٣	شروط الاستثناء
٥١٧	الاستثناء بعد جمل بالواو
٥٢٢	الثاني من المخصص المتصل: الشرط
070	الثالث من المخصص المتصل: الصفة
070	الرابع من المخصص المتصل: الغاية
۸۲٥	الخامس من المخصص المتصل: بدل البعض
۸۲٥	التوابع المخصصة
079	فصل في بعض المخصصات المنفصلة
٥٣٩	فصل إذا ورد من الشارع لفظ عام وخاص
٥٤١	ما لا يخص به العام
0 2 7	باب في المطلق والمقيد
087	حد المطلق، والمقيد
0 2 0	للمطلق والمقيد أحوال
007	باب في المجمل
007	المجمل لغة، واصطلاحًا، وحكمه
٥٥٢	يكون الإجمال في سبعة أمور

الصفحة	الوضوع المساورة الموضوع المساورة الماء الم
007	ما لا إجمال فيه
۳۲٥	باب في المبين
۳۲٥	المبين اصطلاحًا، وأقسامه
۳۲٥	إطلاقات البيان
078	حكم البيان
070	ما يحصل به البيان
٥٦٦	كل مقيَّد من جهة الشرع بيانٌ
٤٧٥	باب في الظاهر والتأويل
٥٧٤	الظاهر لغة، واصطلاحًا
٥٧٤	التأويل لغة
٥٧٤	فرق البعض بين التأويل والتفسير
040	التأويل اصطلاحا
٥٧٥	التأويل ثلاثة أقسام
٥٨١	باب المنطوق والمفهوم
٥٨١	تعريف الدلالة
٥٨١	دلالة اللفظ قسمان: منطوق، ومفهوم
٥٨١	حد المنطوق، وأنواعه
۰۸۳	حد النص

الصفحة	الموضوع المعالم
٥٨٤	اصطلاحات النص
٥٨٤	الثاني من دلالة اللفظ: المفهوم، وأنواعه: مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة
٥٨٥	مفهوم الموافقة
٥٨٦	شرط مفهوم الموافقة، وحجيته، ودلالته
٥٨٦	أنواع مفهوم الموافقة
٥٨٧	مفهوم المخالفة
٥٨٨	شروط العمل بمفهوم المخالفة
091	ينقسم مفهوم المخالفة لستة أقسام
٥٩٨	تخصيص أحد النوعين بالذكر
7	صيغ الحصر نطقًا
7.7	أمور أخرى يحصل بها الحصر
7.4	مراتب أقسام مفهوم المخالفة باعتبار القوة والضعف
7.8	باب النَّسخ
7.8	النسخ لغة وشرعًا
7.0	حقيقة المنسوخ
۸۰۲	شروط النسخ
7.9	التخصيص والنسخ يشتركان ويختلفان من أوجه
718	يمتنع نسخ جميع القرآن

الصفحة	الموضوع الأراث المعالمات
710	النسخ بين القرآن والسنة
AIF	طرق معرفة تأخر النسخ
719	ما لا يثبت النسخ به
375	الزيادة ليست نسخًا
777	معرفة الله تعالى
777	باب في القياس
777	القياس لغة، وشرعًا، واصطلاحًا
۸۲۶	قياس الدلالة اصطلاحًا
۸۲۶	قياس العكس اصطلاحًا
779	أركان القياس أربعة
74.	شروط حكم الأصل ستة
747	فصل في العلة
747	تعريف العلة
۱۳۸	ما يصح التعليل به
749	الوصف المجعول علة ثلاثة أقسام
787	فصل في شروط العلة
788	حد النقض
780	حد النقض حد الكسر

الصفحة	الموضوع
727	اعتبارات العكس عند الفقهاء والأصوليين
707	ما لا يشترط في العلة
۸٥٢	فصل في شروط الفرع
778	مسالك أثبات العلة
177	المسلك الأول: الإجماع
777	المسلك الثاني: النص، وأنواعه
170	أنواع الإيماء
٦٧٢	المسلك الثالث: السبر والتقسيم
777	حد السبر والتقسيم
٦٧٤	طرق إبطال بعض الأوصاف ثلاثة
777	حجية السبر
744	المسلك الرابع: المناسبة، ويقال: الإخالة
777	تخريج المناط
779	مراتب حصول المقصود من شرع الحكم
٦٨٠	المناسب ثلاثة أضرب
٦٨٦	طرق ترجيح الوصف
٦٨٦	أقسام المناسب
791	مراتب الوصف، ومراتب الحكم

الصفحة	المراجع
797	مراتب التأثير
798	المسلك الخامس: إثباتها بـ «الشبه»
798	المسلك السادس: الدوران
197	الطرد اصطلاحًا
797	أقسام العلة من حيث التأثير
797	المناط اصطلاحًا، وتحقيق المناط
799	فصل في اعتبارات القياس
799	أقسام القياس باعتبار قوته وضعفه
799	أقسام القياس باعتبار علته
٧٠١	وقوع القياس
٧٠٢	حجية القياس
٧٠٤	حكم معرفة القياس
V•0	النفي ضربان
٧٠٦	فصل في قوادح العلة
٧٠٦	القادح الأول: الاستفسار
٧١٠	القادح الثاني: فساد الاعتبار
۷۱۳	القادح الثالث: فساد الوضع
٧١٦	القادح الرابع: منع حكم الأصل

الصفحة	الموضوع المعادلة المع
٧١٨	القادح الخامس: التقسيم
V19	القادح السادس: منع وجود المدعى
٧٢٠	القادح السابع: منع كونه علة
٧٢٠	القادح الثامن: عدم التأثير
778	القادح التاسع إلى الثاني عشر
٧٢٧	القادح الثالث عشر: النقض
<b>٧</b> ٣٣	القادح الرابع عشر: الكسر
٧٣٤	القادح الخامس عشر: المعارضة في الأصل
٧٤٠	ما لا يكفي جوابًا للمعارضة
781	معنى الفرض، والتقدير، ومحل النزاع، والإلغاء
737	القادح السادس عشر: التركيب
737	القادح السابع عشر: التعدية
737	القادح الثامن عشر: منع وجود وصف المستدل
٧٤٤	القادح التاسع عشر: المعارضة في الفرع
٧٤٧	القادح العشرون: الفرق
٧٤٩	القادح الحادي والعشرون: اختلاف الضبط
٧٥٠	القادح الثاني والعشرون: مخالفة حكم الفرع لحكم الأصل
٧٥٢	القادح الثالث والعشرون: القلب

الصفحة	الموضوع ليون من المعادلة الموضوع ليون الموضوع الموضوع الموضوع الموضوع الموضوع الموضوع الموضوع المعادلة
٧٥٦	القادح الرابع والعشرون: القول بالموجب
٧٥٧	أنواع القول بالموجب
771	خاتمة في الأسئلة الواردة على قياس العلة
٧٦٥	فصل في الجدل
۷٦٥	الجدل لغة، واصطلاحًا
717	الجدل المحمود، والجدل المنهي عنه
779	من أدب الجدل
<b>YY 1</b>	سؤال الجدل على خمسة أقسام
۷۷٥	من آداب ترك الجدل
٧٨١	باب في الاستدلال وأنواعه
٧٨١	الاستدلال لغة، واصطلاحًا
YAY	من أنواع الاستدلال
<b>V91</b>	فصل في الاستحسان
<b>V91</b>	الاستحسان لغة
٧٩٢	الاستحسان اصطلاحًا
<b>V9</b> Y	المصالح المرسلة
V92	جملة من قواعد الفقه
۸۰۱	باب الاجتهاد

الصفحة	الموضوع والمستعدد الموضوع والمستعدد المعادد ال
۸۰۱	الاجتهاد لغة، واصطلاحًا
۸۰۱	أقسام الاجتهاد
۸۰۲	شروط المجتهد
۸۰٥	ما لا يشترط في المجتهد
۸۰۸	جزاز تجزؤ الاجتهاد
۸۰۸	اجتهاد النبي ﷺ في أمور الدنيا، وفي الشرع
۸۱٥	كيفية معرفة مذهب أحمد
۸۲۰	فصل في نقض الاجتهاد بالاجتهاد
۸۲٥	طريق معرفة الأحكام الشرعية
۸۲۸	باب التقليد
۸۲۸	التقليد لغة، وعرفًا
۸۲۸	ما ليس بتقليد
AY 9	ما يحرم فيه التقليد
۸۳۰	فيمن يستفتيه العامي
۸۳۱	من تصح منه الفتيا
۸۳۳	صفات ينبغي أن تكون في المفتي
۸۳٥	فصل لا يفتي إلا مجتهد
۸۳۹	فصل في رد الفتيا

الصفحة	الموضوع المساء الموضوع
787	فصل في آداب المفتي والمستفتي
488	باب ترتيب الأدلة
<b>A &amp; &amp;</b>	معنى الترتيب
٨٤٥	درجات الأدلة الشرعية
٨٤٨	التعارض اصطلاحًا
٨٤٨	التعارض لغة
٨٥٠	الترجيح اصطلاحا
۸٥١	ما لا ترجيح فيه
۸٥٣	أقسام الترجيح
۸٧٨	ترجيح المعقولين وأنواعه
۸۹۱	خاتمة
۸۹٥	الفهارس العامة
۸۹۷	١ - فهرس الآيات القرآنية
919	٧- فهرس الأحاديث والآثار
977	٣- فهرس الأشعار
940	٤- فهرس الأعلام
988	٥ - فهرس الكتب
907	٦- فهرس الموضوعات